حول المؤلف ومذكراته:

"عنوان هذا الكتاب "من العالم الثالث إلى الأول"، يعبر عن طموحات كافة الدول النامية، لكن لم تحققها للأسف سوى قلة قليلة منها. وسنغافورة واحدة من هذه الحفنة القليلة. أما السرد التفصيلي لسنواتها الأولى في حقبة الاستقلال بقلم الأب المؤسس لي كوان يو، فسيحظى بأهمية بالغة بالنسبة لشعوب الدول النامية الأخرى، وكل الذين يهتمون بمصيرهم ومستقبلهم. الكتاب أيضا مقدم بأسلوب مباشر، واضح، ينعش العقل والنفس. أثار الكتاب اهتمامي إلى أقصى حد".

كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة.

"قبل أكثر من أربعين سنة، حوّل لي كوان يو مستعمرة صغيرة، وفقيرة، وعاجزة، إلى حاضرة متلألئة وغنية وحديثة . لكن مطوقة على الدوام بقوى معادية. يعدُّ لي كوان يو، بذكائه المتوقد، وفكره الثاقب، واحدا من أعظم رجالات الدولة في العالم وأشدهم صراحة، وأكثر من حظي منهم بالتوقير والاحترام. هذا الكتاب لا غنى عنه لكل من يدرس المجتمعات الحديثة في قارة آسيا".

روبرت مردوخ، رئيس وكبير المدراء التنفيذيين في "نيوز كوربوريشن".

"لي كوان يو، واحد من ألمع، وأذكى، وأقدر الرجال الذين قابلتهم. هذا الكتاب لا غنى عنه للمهتمين بقصة النجاح الآسيوية الحقيقية، كما يعلمنا الكثير عن تفكير أحد أبرز رجالات الدولة الذين عرفهم القرن العشرون، بكل ما يتمتع به من أفكار صائبة ورؤى حكيمة".

جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة (1989 - 1993).

"حين كنت في الحكم، اعتدت قراءة وتحليل كل خطاب يلقيه [لي كوان يو]. لديه أسلوب فذ في اختراق الحجب الضبابية الدعائية، والتعبير بوضوح جلي فريد عن قضايا عصرنا وطرائق التعامل معها. لم يخطئ أبدا".

مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا (1979 - 1990).

بالنسبة لبلد نهض انطلاقا من عتبة المسعى لتوفير لقمة العيش إلى تحقيق أعلى مستويات المعيشة في العالم خلال ثلاثين سنة، لا يعدُّ الإنجاز عاديا.. لقد جمع السيد لي حوله نخبة لامعة من العقول، ونجح في تحويل أشد المعايير صرامة ودقة إلى نظام للحكم".

جاك شيراك، رئيس فرنسا منذ عام 1995.

"الصراحة، المعرفة، الفهم، الفاعلية، الألمعية: هذه السمات تفسر السبب الذي جعل زعماء دول العالم يسعون وراء مشورة لي كون يو. الصفات ذاتها تنطبق على مذكراته العظيمة. يمكنك أن تتعلم [منها] كيف تفكر بالسلطة والسياسة في العالم، وكيف تحلل المشكلات العويصة، وكيف تسوس الناس".

جورج بي. شولتز، وزير خارجية الولايات المتحدة (1982 - 1989).

"كتب لي كوان يو، أحد أعظم رجالات الدولة في منطقة حوض المحيط الهادي، مذكرات آسرة ومثيرة وتستفز مشاعر التحدي".

جيرالد ر. فورد، رئيس الولايات المتحدة (1974 - 1977).

"غدا لي كوان يو ناصحا أمينا وصديقا صدوقا يستحق الاحترام والتقدير. خلّف عزمه الوطيد، وطاقته الناشطة، ورؤيته الثاقبة، أثرا عميقا في سنغافورة، الأمر الذي جعل منها مركز قوة سياسية واقتصادية امتد نفوذها وتأثيرها أبعد

بكثير من منطقتها.. لي كوان يو لا يعدُّ مجرد شخصية سياسية استثنائية فقط، بل هو مفكر يثير ويستفز ويحرض ويلهم. لديه الكثير من الأفكار الهامة ليقولها لنا ونحن نشق طريقنا نحو المستقبل".

هيلموت كول، مستشار ألمانيا الغربية (1982 ـ 1990)،

*وألمانيا الموحدة (منذ عام **1992**).*

"لي كوان يو شخصية آسرة بسبب فهمه العميق للنسيج السياسي والاقتصادي العالمي. لقد استفاد العديد من الزعماء الأمريكيين والأوروبيين من حكمته الحصيفة، لا سيما فيما يخص تقييمه للصين كقوة عالمية، وتحليله وتفسيره للقيم الآسيوية".

هيلموت شميدت، مستشار ألمانيا الغربية (1974 ـ 1982).

"الكتاب عبارة عن تاريخ شخصي لرجل بنى بمفرده ـ تقريبا ـ دولة عظيمة انطلاقا من جزيرة ضئيلة. السيد لي كان أيضا صديقا جليلا لليابان، ومراقبا ذكيا لأوضاعها. ولن يعرف الزعماء اليابانيون من كتابه صورتهم الراهنة فقط بل صورتهم المستقبلية كما تراها العينان الثاقبتان لهذا الزعيم السياسي العظيم".

كيتشي ميازاوا، رئيس وزراء اليابان (1991 ـ 1993)

ووزير المالية (منذ عام 1998).

"كلما قابلت لي كوان يو، تأثرت تأثرا بالغا بذكائه اللماح، ورؤيته الثاقبة، وفهمه العميق للتاريخ والمجتمع. وبغض النظر عن موقعك على الطيف السياسي، لسوف ترى في هذا الكتاب كيف قاد زعيم سياسي يملك بصيرة نافذة،

بلدا صغيرا وحوله إلى مجتمع حديث مزدهر في خضم الأمواج المتلاطمة للسياسة الدولية".

كيم داي. جونغ، رئيس جمهورية كوريا الجنوبية.

"كبير الوزراء [في حكومة سنغافورة] لي كوان يو واحد من الشخصيات المحورية في التاريخ الحديث لجنوب شرق آسيا. أفعاله وأعماله صاغت سيرورة الأحداث في هذه المنطقة".

برم تينسولانوندا، رئيس وزراء تايلند (1980 ـ 1988).

"كيفية تحويل الأزمة إلى عبرة مفيدة تميز رجل الدولة القادر والاستثنائي عن نظيره العادي. قصة سنغافورة تعكس حياة هذا الزعيم العظيم ورؤيته الثاقبة".

سيدهي سافيتسيلا، وزير خارجية تايلند (1908 ـ 1990).

"بذل [لي كوان يو] جهدا دؤوبا لترويج وتشجيع الروابط الاقتصادية الوثيقة بين دول منطقة جنوب شرق آسيا ككل. أحدث مذكرات كتبها توفر للقارئ، بأسلوبها البليغ المثير، رؤية متبصرة تحفز التفكير، وتقدم تفسيرا جديدا لتاريخ وسياسة المنطقة".

شوان ليكباي، رئيس وزراء تايلند.

"التعامل مع الأحداث ينشط الفكر والذهن. لا يمكن لأحد اتهامك بظلم مناوئيك وأعدائك".

د. غوه كينغ سوي، نائب رئيس وزراء سنغافورة (1973 ـ 1984).

"رؤية لي كوان يو الثاقبة، وأحكامه السياسية والاستراتيجية الحصيفة، حولت سنغافورة من محطة تجارية نائية إلى دولة مزدهرة ناجحة تحظى باحترام الآخرين، كما هي حالها اليوم".

دايم زين الدين، وزير مالية ماليزيا (1991 ـ 1984)

وزير المهمات الخاصة (منذ عام 1998)

وزير المالية (منذ عام 1999) .

"توفر هذه المذكرات رؤية ثاقبة فريدة لتاريخ سنغافورة الحديث، وتفكير واحد من الزعماء الآسيويين العظام في القرن العشرين".

توني بلير (رئيس وزراء بريطانيا منذ عام 1997).

"أحكامه الصائبة حول الشخصيات التي احتلت مناصب رفيعة وتعامل معها خلال المدة الطويلة التي شغل فيها منصبه، خصوصا رؤساء الوزراء البريطانيين والرؤساء الأمريكيين، آسرة فعلا".

ادوارد هيث، رئيس وزراء بريطانيا (1970 ـ 1974).

"استطاع دوما العثور على آذان صاغية بين الزعماء الغربيين".

جيمس كالاهان، رئيس وزراء بريطانيا (1976 ـ 1979).

"كان لي ـ وما يزال ـ واحدا من أشهر زعماء النصف الثاني من القرن العشرين وأكثرهم تميزا. ومن حسن حظه أن يتلقى الدعم والمؤازرة من مجموعة من الوزراء المتمتعين بقدرات استثنائية.. وزراء لو انضموا لحكومة أية دولة كبرى لشرفت بهم".

مالكولم فريزر، رئيس وزراء استراليا (1975 ـ 1983).

"والف [لي كوان يو] بين أفضل ما في التراثين الصيني والبريطاني. أما ذكاؤه الثاقب فقد منح البراغماتية السياسية خاصية متفوقة ومتفردة جعلت من سنغافورة ـ المدينة/الدولة ـ نموذجا يحتذى فيما وراء حدود آسيا".

دينيس هيلي، وزير الخزانة البريطاني (1974 ـ 1979).

"هذا الكتاب ضرورة لا غنى عنها لكل من يريد فهم طريقة التفكير المعتادة في آسيا".

بوب هوك، رئيس وزراء استراليا (1983 ـ 1991).

"هذا عمل كل ما فيه من رؤى ثاقبة، ونقد لاذع، وآراء واثقة، وذكاء لماح، يماثل تماما ما توقعناه وأملنا به من مؤلف متميز".

بول كيتينغ، رئيس وزراء استراليا (1991 ـ 1996).

"هذه قصة رجل وبلاده. عاد إليها حين كانت محطة نائية عديمة الأهمية على أطراف الإمبراطورية. لكنهما ـ الرجل والبلد ـ أصبحا الآن محورا جيوسياسيا حاسما في أهميته. الكتاب يماثل الكاتب في الاقتصاد والتواضع والتقليل من شأن الذات".

ديفيد لانغ، رئيس وزراء نيوزيلندا (1984 ـ 1989).

"أصاب حين أكد على عدم وجود كتاب "يعلم كيفية بناء أمة ودولة"، لكن قصته توضح كيف شكل دولة جديدة على جزيرة سنغافورة الصغيرة. الكتاب غني بالرؤى الثاقبة حول المؤلف ذاته وزعماء العالم الآخرين الذين سعوا لطلب مشورته فيما يتصل بالمسائل الكبرى للعصر".

جيمس بولغر، رئيس وزراء نيوزيلندا (1990 ـ 1997).

".. تعدُّ مذكراته، الطافحة بالأمثلة التي تثبت حصافته وحكمته، مكونا حاسما من مكونات التاريخ المعروف لهذه المنطقة المتفردة والمهمة".

جيمس ايه. بيكر، وزير خارجية الولايات المتحدة (1989 ـ 1992).

"لربما يعدُّ هو والدكتور هنري كيسنجر رجلي الدولة الوحيدين اللذين وجدا، بعد أن ترك كل منهما منصبه، الباب مفتوحا للقاء كل رئيس دولة أو رئيس حكومة في كافة أرجاء العالم".

بيتر كارينغتون، وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنويلث (1979 ـ 1982).

"لي كوان يو رجل دولة أقام دولة ناجحة. لقد عرف الجميع، وحقق أشياء مستحيلة، ومذكراته تقول الحقيقة".

وليام ريز ـ موغ، رئيس تحرير الـ"تايمز" اللندنية (1967 ـ 1981).

"مذكراته هي تأملات حول المشهد العالمي لواحد من أصحاب أصفى وأوضح العقول السياسة في عصرنا".

بيرسي كرادوك، مستشار رئاسة الحكومة البريطانية للسياسة الخارجية (1984 ـ 1992).

".. قصته حول نصف القرن المضطرب في آسيا.. عرضها حسب تسلسل فصولها الزمني بأسلوب واضح محدد المعالم. تلك هي سمته المميزة. كما أن العديد من أحكامه سوف تثير جدلا خلافيا، بل ردود أفعال عنيفة".

تشارلز باول، السكرتير الخاص في رئاسة الحكومة البريطانية (1984 ـ 1991).

"أحرز نصرا مؤزرا على الشيوعيين في سنغافورة، وأوجد أشهر وأروع مدينة/دولة منذ أثينا".

فيليب مور، نائب المندوب السامي البريطاني في سنغافورة (1963 - 1965).

"يستحق لي كوان يو أن نعترف بمنجزاته.. فهو الذي حفز تبني سنغافورة السريع لتقانة المعلومات. وتحت قيادته الرشيدة انتقلت حكومتها من نظام دفع الرواتب والأجور نقدا إلى نظام الوديعة المصرفية المباشرة. واستطاعت تزويد كل طالبين في مدارسها بجهاز كمبيوتر، ووصل كل منزل بشبكة ذات حزمة عريضة".

سكوت مكنيلي، كبير المدراء التنفيذيين في شركة "صن مايكروسيستمز انك".

هنالك سلاحان ماضيان في الحياة: الإنترنت والتعليم. لي كوان يو زعيم عالمي يفهم هذه الحقيقة تماما ويستخدم قوة الإنترنت ليضع سنغافورة في موقع يؤهلها للبقاء والنجاح في عصر اقتصاد الإنترنت..".

جون تشامبرز، كبير المدراء التنفيذيين في شركة "سيسكو سيستمز".

من العالم الثالث إلى الأول

قصة سنغافورة: 1965 . 2000

لي كوان يو

من العالم الثالث إلى الأول

قصة سنغافورة: 1965 . 2000

مذكرات لي كوان يو

نقله إلى العربية

معين محمد الإمام



Original Title:

From Third World To First

The Singapore Story: 1965 - 2000

By:

Lee Kuan Yew

ISBN 981-204-984-3

المملكة العربية السعودية، طريق الملك مع تقاطع العروبة، ص. ب: ***62807*** الرياض ***11595***

Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P. O. Box 62807, Riyadh 11595, Saudi Arabia

الطبعة العربية الأولى *1426*هـ. *2005*م

ISBN 2-603-40-9960

ⓒ **مكتبة العبيكان، *1425*هـ**

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

يو، لي كوان

من العالم الثالث إلى الأول - قصة سنغافورة. / لي كوان يو؛ معين محمد الإمام. - الرياض 1425 هـ

924 ص؛ *16.5×24* سم

ردمك: 2. 603. 40. 9960

1. سنغافورة - تاريخ   أ - الإمام، معين محمد (مترجم) ب. العنوان

ديوي *959.52*   1425/3782

رقم الإيداع *1425/3782* :

ردمك: 2 603. 40. 9960

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى غوه كينغ سوي، س. راجاراتنام، هون سوي سين، ليم كيم سان، ايدي باركر، توه تشين تشاي، اونغ بانغ بون، عثمان ووك.. أفراد الحرس القديم من زملائي الذين جعلوا معا "قصة سنغافورة" أمرا ممكنا.

المحتويات

الجزء الأول

الحصول على الحق الأساسي

الجزء الثاني

بحثا عن مكان. إقليمي ودولي

الجزء الثالث

إعداد الترتيبات للتنحي

تمهيد

د. هنري كيسنجر

أدى ظهور العشرات من الدول الحديثة في النصف الثاني من القرن العشرين إلى عولمة حقيقية للسياسة والاقتصاد الدوليين، وذلك للمرة الأولى في التاريخ. في ذات الوقت، مكنت التقانة كل قطر تقريبا من المشاركة في الأحداث في كافة أرجاء العالم لحظة وقوعها.

لكن لسوء الحظ، لم يترافق تفجر وانتشار ثورة المعلومات مع زيادة مشابهة في المعرفة. فقد تفاعلت القارات، لكن تفاعلها لم يؤد لزوما إلى ازدياد في الفهم المتبادل بينها. أما اتساق التقانة فقد صاحبه افتراض ضمني يشير إلى أن السياسات، بل حتى الثقافات، سوف تغدو متجانسة. سقطت أمم الغرب الراسخة الجذور - على وجه الخصوص - ضحية لإغراء تجاهل التاريخ والحكم على كل دولة جديدة تبعا لمعايير حضاراتها الخاصة. وفي أغلب الأحوال، أغفلت حقيقة أن مؤسسات الغرب لم تبعث من بين تلك المعاصرة لها مكتملة النضج تامة التطور، بل ارتقت عبر الحقب والقرون التي شكلت الحدود والتخوم، وعرّفت الشرعية القانونية، والشروط والمتطلبات الدستورية، والقيم الأساسية.

لكن التاريخ لا يهم. ففي حين تطورت المؤسسات الغربية تدريجيا، زُرعت مؤسسات الدول الحديثة في مكانها بصورة محكمة ومتقنة وفورية. في الغرب، تزامن ارتقاء المجتمع المدني مع نضج الدولة الحديثة، الأمر الذي جعل من الممكن نمو المؤسسات التمثيلية/النيابية التي قيدت سلطة الدولة ضمن نطاق

تلك الشؤون التي لا يستطيع المجتمع التعامل معها من خلال ترتيباته الخاصة. كما تم التخفيف من غلواء الصراعات السياسية عبر تجاهل الأهداف الغائية.

لا يملك العديد من الدول التي ظهرت في حقبة ما بعد الاستعمار تاريخا مقارنا. فالمهام التي أنجزت في الغرب على مر القرون، توجب أداؤها بشكل كامل بخلال عقد أو اثنين في ظل ظروف بالغة التعقيد. وحين يمثل الحكم الكولونيالي التجربة الوطنية المشتركة، خصوصا عندما تضم الدولة جماعات إثنية متنوعة، تعتبر المعارضة السياسية غالبا هجوما على صحة وصوابية المسار السياسي للدولة لا على الحكومة المعنية.

سنغافورة مثال نموذجي على ذلك. فباعتبارها قاعدة بحرية بريطانية في الشرق الأقصى، لم تكن تملك لا احتمالات النجاح ولا التطلعات الطامحة لإقامة دولة/أمة، إلى أن أدى انهيار القوة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى إعادة رسم الخارطة السياسية لجنوب شرق آسيا. في الموجة الأولى للتحرر من الاستعمار، أصبحت سنغافورة جزءا من الملايو حتى ثبت أن سكانها الصينيين في غالبيتهم يمثلون تهديدا داهما لدولة تحاول تعريف هويتها الوطنية بواسطة أغلبيتها الملاوية. وهكذا أقصت الملايو سنغافورة لأنها لم تكن مستعدة بعد للتعامل بفاعلية مع هذه العدد الكبير من السكان الصينيين، أو بطريقة أقل تسامحا، لكي تعلم سنغافورة عادات الاتكال والاعتماد عليها إذا ما أجبرت على العودة إلى ما سيعرف لاحقا بالاتحاد الماليزي.

إلا أن التاريخ يظهر أن الحسابات الاعتيادية الحصيفة يمكن قلبها بحكمة ودأب الشخصيات الفذة الاستثنائية. وفي حالة لي كوان يو، الأب المؤسس لدولة سنغافورة الوطنية، حسم الجدل الخلافي حول من يصوغ الأحداث، الظرف أم الشخصية، لصالح هذه الأخيرة. لم تكن الظروف لتصل في معاكستها لمثل هذا القدر. إذ بلغ عدد سكان سنغافورة، الواقعة على جزيرة رملية تفتقر إلى الموارد

الطبيعية، أكثر قليلا من مليون نسمة في خمسينات القرن العشرين (يزيد العدد حاليا عن ثلاثة ملايين)، 75,4٪ منهم صينيون، و13,6٪ ملاويون، و 8,6٪ هنود. تحدها من الجنوب إندونيسيا التي يتجاوز عدد سكانها مائة مليون نسمة (تضاعف العدد حاليا)، ومن الشمال الملايو (ماليزيا فيما بعد) التي بلغ عدد سكانها 6,28 مليونا آنذاك. على وجه العموم، تعد سنغافورة أصغر دولة في جنوب شرق آسيا، وبدا مقدرا عليها أن تصبح دولة تابعة لجاراتها الأكثر قوة، إذا ما تمكنت من الحفاظ على استقلالها أصلا.

لي كوان يو فكر بطريقة معاكسة. فكل إنجاز عظيم يكون حلما خياليا قبل أن يصبح واقعا حقيقيا، وكانت رؤيته تتمثل في إقامة دولة لا تقدر على البقاء فقط بل تسود وتفوز وتتفوق. ولسوف يعوض التفوق في الذكاء، والانضباط، والإبداع، عن غياب الموارد. دعا لي كوان يو مواطنيه إلى أداء واجب ما عهدوه قبلا: أولا، تنظيف مدينتهم، ثم تكريسها لمغالبة مشاعر العداء التي أظهرها جيرانهم في البداية، إضافة إلى طوائفهم الإثنية، بواسطة الأداء المتفوق. أما سنغافورة اليوم فهي شهادة دامغة تثبت إنجازه. إذ قفز متوسط دخل الفرد من أقل من ألف دولار عند الاستقلال إلى حوالي ثلاثين ألفا حاليا. وغدت الآن رائدة التقانة المتقدمة في جنوب شرق آسيا، ومركزا تجاريا وعلميا مهما، ولاعبا رئيسا في اقتصاد وسياسة منطقة جنوب شرق آسيا وما وراء تخومها.

هذا الكتاب عبارة عن رواية وصفية بقلم لي كوان يو عن إنجازه الاستثنائي. فقد سار في دربه مسلحا بفهم لا ينحصر في معرفة متطلبات مجتمعه وحدها، بل امتد ليشمل حاجات ودوافع جيرانه. والمناقشة الفكرية المتعمقة لإندونيسيا وسقوط رئيسها سوهارتو تعادل في أهميتها وصف يو للقاءاته مع زعماء الصين. كما أن سرده لأحداث مغامرة سنغافورة المجهضة لتأسيس مدينة صناعية/تجارية (حرة) في سوجو (على البر الصيني) توفر معلومات مفيدة على نحو خاص حول

التحدي المتمثل في فرض التجانس، حتى من قبل دولة تتبنى مبدأ الحوار الودي مثل سنغافورة، بين اقتصاد السوق وبين وقائع الحياة السياسية والاجتماعية في الصين وهي في منتصف الطريق بين ماو تسي تونغ ومرحلة الإصلاح.

لن يكون لي كوان يو صادقا مع الذات لو لم يلجأ إلى الصراحة التامة في تحليله للفارق المميز بين فردانية الغرب وأولوية اللحمة الاجتماعية في بلاد مثل بلده ومعظم أقطار آسيا الأخرى. لم يطلب منا تغيير أنماطنا (الغربية)، بل الامتناع عن فرضها على مجتمعات تتباين في تاريخها وحاجاتها وضروراتها.

لقد عرضت هذه الآراء لي كوان يو إلى انتقادات كثيرة من الغرب. وأولئك الذين يثمنون عاليا قيمنا، ويتفهمون في الوقت نفسه التعقيدات التي تَجبَه بلدا حديثا تسوده ثقافة مختلفة، هم على استعداد لترك الأمر للتاريخ كي يجيب عن السؤال التالي: هل أتيحت له بدائل أخرى أم لا؟ لكن، وطيلة جيل كامل، استفاد كل رئيس أمريكي تعامل مع لي كوان يو من حقيقة أنه ربط مستقبل بلده ـ على صعيد القضايا الدولية ـ مع مصير الديمقراطيات. ولم يفعل ذلك بطريقة سلبية مستكينة، بل عبر مساهمة سياسية إيجابية وفاعلة في ما يشهده عصرنا من كفاح ونضال.

مقدمة

كتبت هذا المؤلف من أجل الجيل الشاب من السنغافوريين الذين اعتبروا الاستقرار، والنمو، والرخاء قضايا مسلما بها. وأردت منهم أن يعرفوا حجم الصعوبات التي لاقتها دولة صغيرة محرومة من الموارد الطبيعية لا تتجاوز مساحتها 640 كم2، كي تتمكن من البقاء وسط دول أكبر مساحة تبنت جميعا ـ ما إن نالت استقلالها ـ سياسات قومية.

لا يشعر بمثل هذا القدر من الثقة والتفاؤل أولئك الذين عانوا من ويلات الحرب عام 1942، وشهدوا فظائع الاحتلال الياباني، وشاركوا في بناء اقتصاد سنغافورة الجديد. إذ لا نستطيع تجاهل حقيقة أن النظام العام، والأمن الشخصي، والتقدم الاقتصادي ـ الاجتماعي، والرخاء والازدهار، ليست من النظام الطبيعي للأشياء، وأنها تعتمد على جهد دؤوب لا يكل وانتباه متواصل لا يمل من قبل حكومة صادقة ومخلصة وفاعلة يجب أن يختارها الشعب.

في كتابي السابق، وصفت سنوات التكوين المبكرة في سنغافورة ما قبل الحرب، والاحتلال الياباني، والاضطرابات الشيوعية التي أعقبت تفجر المشكلات العرقية خلال العامين اللذين انضمت خلالهما البلاد إلى ماليزيا.

الاحتلال الياباني (1942 -1945) أترع كياني بالكره للفظاعات التي ارتكبها اليابانيون ضد أبناء جلدتهم الآسيويين، وأثار مشاعري القومية واحترامي لذاتي، إضافة إلى سخطي ونقمتي على الخضوع للهيمنة والاستعلاء. أما السنوات الأربع التي قضيتها طالبا في بريطانيا فقد شدت عزيمتي وقوّت تصميمي على التخلص من الحكم الاستعماري البريطاني.

عدت إلى سنغافورة عام 1950، واثقا من قضيتي، لكن جاهلا بالشراك والأخطار القابعة في انتظاري. اجتاحتني موجة من العداء للاستعمار طالت العديد من أفراد جيلي. وسرعان ما انخرطت في الأنشطة النقابية والسياسية، ثم شكلت حزبا سياسيا، وبحلول عام 1959، حين بلغت الخامسة والثلاثين من العمر، أصبحت أول رئيس وزراء لحكومة منتخبة في سنغافورة (المتمتعة آنذاك بالحكم الذاتي). شكلت مع أصدقائي جبهة وطنية ضمت الشيوعيين. وعرفنا منذ البداية أن السبل ستتفرق بنا وسيحين وقت الحساب. وحين أزف، كانت المعركة مريرة، وساعدنا الحظ على النجاة من الهزيمة.

اعتقدنا أن مستقبل سنغافورة على المدى البعيد يكمن في معاودة الانضمام إلى الملايو، ولذلك اندمجنا معها لتشكيل ماليزيا في أيلول/سبتمبر عام 1963. وبخلال سنة واحدة (تموز/يوليو 1964)، عانينا في سنغافورة من أعمال الشغب العرقية التي اندلعت بين الملاويين والصينيين. سقطنا في فخ صراع عنيد مع المتطرفين الملاويين في الحزب الحاكم ("المنظمة الوطنية للملايو المتحدة" ـ UMNO)، الذي صمم على خضوع ماليزيا لهيمنة الملاويين. وفي سبيل الرد على استخدامهم للاضطرابات العرقية كوسيلة ترهيب لإخضاعنا، حشدنا القوى الماليزية وغير الماليزية في كافة أرجاء البلاد في بوتقة "مؤتمر التضامن الماليزي" للنضال من أجل "ماليزيا الماليزية". وبحلول شهر آب/أغسطس من عام 1964، لم يعد لدينا أي خيار سوى الانفصال.

استخدام أساليب الاستئساد والترهيب والتخويف جعل شعبنا مستعدا لتحمل عنَت المسير دون عون من أحد. كما زادت التجربة المرة التي خلفتها الاضطرابات العرقية من تصميمنا ـ أنا وزملائي ـ على بناء مجتمع متعدد الأعراق يساوي بين كافة المواطنين، بغض النظر عن الجنس، أو اللغة، أو الدين. كان ذلك إيمانا راسخا سارت سياستنا على هدي مبادئه.

يغطي هذا الكتاب فترة طويلة من الجهد المضني للعثور على الطرق الكفيلة بالبقاء مستقلين وكسب لقمة العيش دون الاتكال على ماليزيا كمنطقة داخلية لنا. توجب علينا مقارعة صعاب يستحيل قهرها كما بدا آنئذ للتحول من الفقر إلى الرخاء بخلال ثلاثة عقود.

السنوات التي أعقبت عام 1965 كانت فترة محمومة ومترعة بالقلق والمخاوف ونحن نكافح للوقوف على أقدامنا. لكن ملأتنا مشاعر الارتياح حين اكتشفنا عام 1971 أننا أوجدنا ما يكفي من فرص العمل لتجنب البطالة المستفحلة حتى بعد سحب البريطانيين لقواتهم من سنغافورة. لكننا لم نمتلك الثقة بقدرتنا على متابعة المسيرة لوحدنا دون سند أو معين، إلا بعد أن قاومنا وتجاوزنا أزمة النفط العالمية سنة 1973حين تضاعفت أسعاره أربع مرات. وبعد ذلك، توجب علينا المرور بفترة من العمل الشاق، والتخطيط، والارتجال، لترسيخ قواعدنا كدولة قابلة للحياة ارتبطت عن طريق التجارة والاستثمارات بالدول الصناعية الرئيسة، وكمركز ناجح لتصدير السلع والخدمات ونشر المعلومات في منطقتنا.

القفزة التي حققناها في مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ـ من 400 دولار عام 1959 (حين استلمت منصب رئاسة الوزراء) إلى 12200 دولار عام 1990 (حين تنحيت)، و22000 دولار عام 1999 ـ حدثت في فترة من التغيرات السياسية والاقتصادية الضخمة في العالم.

على الصعيد المادي، خلفنا وراءنا مشاكل الفقر التي يعاني منها العالم الثالث. لكن سيتطلب الأمر جيلا آخر قبل أن تبلغ فنوننا، وثقافتنا، ومعاييرنا الاجتماعية مستوى البنى التحتية التي أقمناها على نموذج العالم المتقدم الأول. خلال الحرب الباردة في الستينات والسبعينات، حين لم يكن من الواضح أبدا لأي من المعسكرين ستكون الغلبة، قمنا برص الصفوف مع الغرب. أما

الانقسام الذي أفرزته الحرب الباردة فقد أدى إلى مناخ دولي أكثر بساطة. ولأن دول الجوار كانت مناهضة للشيوعية، تمتعنا بالتضامن الإقليمي وبالدعم الدولي من جانب أمريكا، وأوروبا الغربية، واليابان في آن معا. وبحلول أواخر الثمانينات، بدا من الواضح أننا في معسكر المنتصرين.

ليس القصد من هذا الكتاب تقديم النصائح العملية والتعليمات التفصيلية حول كيفية بناء اقتصاد، أو جيش، أو أمة. لكنه عبارة عن توصيف للمشكلات التي واجهتنا ـ أنا وزملائي ـ وكيف شرعنا في حلها. أنجزت كتابي السابق كسرد تاريخي للأحداث مرتبة حسب تسلسلها الزمني. وتبني الأسلوب نفسه في هذا الكتاب سيزيد من ضخامة حجمه، لهذا لجأت إلى تصنيف فصوله تبعا للمواضيع الهامة، لتشمل صفحاته حقبة تناهز الثلاثين عاما.

لي كوان يو

الجزء الأول

الحصول على الحق الأساسي

. 1 .

وحيدا على الطريق

هنالك كتب تعلمك كيف تشيد منزلا، وتصلح محركا، وتؤلف كتابا، لكنني لم أر كتابا حول كيفية بناء دولة انطلاقا من مجموعة من المهاجرين اليائسين القادمين من الصين، والهند (البريطانية)، وجزر الهند الشرقية (الهولندية)، أو كيف يكسب شعبها لقمة العيش حين تتوقف عن لعب دورها الاقتصادي السابق كمركز محوري للتصدير والاستيراد في المنطقة.

لم أتوقع أبدا أن أصبح عام 1965، وأنا في الثانية والأربعين من العمر، مسؤولا عن سنغافورة المستقلة، وعن حياة سكانها البالغ عددهم مليوني نسمة. منذ عام 1959، حين كنت في الخامسة والثلاثين، شغلت منصب رئيس وزراء دولة سنغافورة ذات الحكم الذاتي. انضممنا إلى الاتحاد الماليزي في أيلول/ سبتمبر من عام 1963، وكانت هناك خلافات جوهرية بين سنغافورة والحكومة الاتحادية حول السياسات المتبعة. وفجأة، في التاسع من آب/أغسطس 1965، أصبحنا لوحدنا دون معين، دولة مستقلة ذات سيادة. لقد طلب منا الانفصال عن ماليزيا والسير في طريقنا دون معالم تهدينا إلى وجهتنا التالية.

واجهنا صعوبات هائلة واستحالت أمامنا فرص البقاء. فسنغافورة لم تكن دولة طبيعية، بل من صنع البشر، محطة تجارية طورها البريطانيون لتصبح مركزا محوريا في إمبراطوريتهم البحرية العالمية. ورثنا الجزيرة بدون أرض داخلية، قلبا بدون جسد.

الصحف الأجنبية التي علقت على الموضوع بعد الاستقلال مباشرة تنبأت جميعا بالقدر المحتوم، الأمر الذي زاد اكتئابي كآبة. أحد الكتاب قارن

انسحاب بريطانيا من مستعمراتها بانحطاط وتفسخ الإمبراطورية الرومانية، حين انهار القانون والنظام مع انسحاب الفيالق الرومانية وحلول جحافل البرابرة محلها. أما دنيس وارنر فقد كتب في صحيفة "سيدني مورننغ هيرالد" (*Sydney Morning Herald*) (1965/8/10) يقول: "سنغافورة المستقلة لم تكن تعتبر دولة قابلة للحياة قبل ثلاث سنين، ولا شيء في الوضع الراهن يوحي بأنها أكثر قدرة على البقاء اليوم". كما كتب ريتشارد هيوز في صحيفة "صنداي تايمز" (*Sunday Times*) اللندنية (1965/8/22) معلقا: "لسوف ينهار اقتصاد سنغافورة إذا أغلقت القواعد البريطانية ـ التي تكلف أكثر من مائة مليون جنيه إسترليني". راودتني مثل هذه المخاوف، لكنني لم أعبر عنها بالكلمات: واجبي كان إعطاء الأمل للناس لا إضعاف روحهم المعنوية.

في الحقيقة، كان أشد الأسئلة إلحاحا في ذهني هو: إلى متى يحتفظ البريطانيون (أو يستطيعون الحفاظ على) قواعدهم في سنغافورة. هل ستختصر مدة بقائهم بسبب الطريقة التي حدث فيها الانفصال؟ كان هارولد ويلسون (رئيس وزراء بريطانيا 1964 ـ 1970، 1974 ـ 1976) يواجه هجوما عنيفا من نواب المعارضة في مجلس العموم. فسياسة "شرق السويس" كانت مكلفة ولم تساعد الحكومة العمالية على كسب أصوات الناخبين. وهي بحاجة للمال لصرفه على الرعاية الاجتماعية وغيرها من البرامج التي تكسب الأصوات. أما الولايات المتحدة، الضامن الوحيد للأمن والاستقرار في شرق آسيا، فقد كانت غارقة في غيهب مستنقع حرب العصابات الفيتنامية، التي لقيت معارضة شعبية كاسحة لدى الحلفاء الأوروبيين، والحكومات الأفريقية والآسيوية. الدعاية المناهضة لأمريكا التي بثها السوفييت وجمهورية الصين الشعبية كانت أشد تأثيرا وفاعلية في العالم الثالث. وشعرت أن السماح للأمريكان كي يأخذوا دور البريطانيين سيكون مكلفا، إن لم يكن مستحيلا، بالنسبة لسنغافورة. ولن

تملك استراليا ونيوزيلندا ـ لوحدهما ـ ما يكفي من المصداقية للعب دور الضامن للأمن والاستقرار.

أثار مخاوفي تدهور النفوذ البريطاني بطريقة بطيئة لكن يتعذر وقفها، وتوسع النفوذ الأمريكي ليحل محله. فبالنسبة لأفراد جيلي الذين ولدوا وتربوا في كنف الإمبراطورية لم يكن ذلك ليعتبر تغييرا يسيرا. توجب علي التكيف مع القوة الأمريكية بدون "مصد" بريطاني يمتص الصدمات. إذ فرض البريطانيون إرادتهم عبر نوع من اللطف والكياسة. أما الأمريكان فأمرهم مختلف، كما بان لي من الطريقة التي تعاملوا بها مع القادة الفيتناميين الجنوبيين، بل حتى مع الزعماء التايلنديين والفليبينيين الذين لم يكن وضعهم محفوفا بالخطر كنظرائهم في سايغون. كانت أمريكا قوة في طور الصعود والارتقاء، ماردا مفتول العضلات ومغرما باستعراضها.

هناك أيضا العبء الشخصي المتمثل في تشديد الإجراءات الأمنية حولي. ضايقني الأمر. فبعد الانفصال مباشرة، حذرني ضابط الشرطة المسؤول عن حمايتي من أنني أصبحت الهدف الأول لحملات الكراهية في الصحف الماليزية (الناطقة باللغة الملاوية) التي توزع في سنغافورة، إضافة إلى البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي يصل بثها إليها. ونصحني بالانتقال من منزلي في شارع اوكسلي مؤقتا حتى تتمكن الأجهزة المختصة من إجراء بعض التعديلات "الأمنية" عليه. وأحاطت بي حلقة "غليظة" من رجال الأمن بدلا من ضابط واحد. كما اتسعت الإجراءات الأمنية لتشمل زوجتي تشو والأطفال. فالتهديد من المتطرفين المتعصبين لعرقهم لا يمكن التنبؤ به، وذلك على العكس من خطر الشيوعيين الذين تمتعوا بالعقلانية والروية، وما كانوا ليجدوا أية فائدة من استهداف تشو أو أولادنا. وهكذا، أقمنا أنا وتشو لفترة امتدت بين ثلاثة وأربعة أشهر في تشانغي كوتيج، وهو كوخ (شاليه) حكومي على شاطئ البحر، قرب مطار قاعدة

تشانغي التابعة للسلاح الجوي الملكي (البريطاني)، يقع داخل منطقة "محمية". خلال تلك الفترة، كنت أعقد اجتماعات مجلس الوزراء بمواعيد غير منتظمة، لأن الذهاب إلى مكتبي في مبنى البلدية كان يعرقل حركة المرور بسبب موكب الدراجات النارية وسيارة الأمن المرافقة، وهو أمر لم أعتد عليه من قبل. اتخذت قرارات عاجلة عبر الهاتف مع الوزراء المعنيين، الأمر الذي أراحني من الاجتماعات التي لا تنتهي في مكتبي. وكان المساعدون الشخصيون، مع وونغ تشو سين، أمين عام الوزارة المؤتمن، يأتون يوميا إلى الكوخ حيث أمارس مهامي. في حين وفر ملعب الغولف القريب ذو التسع حفر (داخل القاعدة الجوية البريطانية) ملجأ ألوذ به من أعباء العمل المرهق وكآبة الأوراق والمذكرات الرسمية. كنت أمارس اللعبة مع أحد الأصدقاء حينا، وبمفردي أحيانا أخرى، وإن اعتادت تشو البقاء برفقتي على الدوام.

كان على أولادنا الثلاثة الذهاب إلى المدرسة طبعا، لذلك اضطروا إلى البقاء في المنزل وتحمل إزعاج بناء العمال لجدار من القرميد على نمط قرص عسل النحل لحجب رواق المنزل الأمامي عن الطريق العام. وكإجراء مؤقت إلى أن يتم الحصول على زجاج مضاد للرصاص، أغلقوا نوافذنا بألواح من الفولاذ، مما جعل الغرف تبدو كزنزانات السجن. لكن العائلة برمتها شعرت بارتياح كبير حين تم تركيب زجاج النوافذ بعد بضعة شهور. حين عدت إلى شارع اوكسلي، جرى وضع رجال شرطة من الغوركا (الذين جندهم البريطانيون من نيبال) كحراس على المنزل. لأن تعيين حراس من الشرطة الصينيين يطلقون النار على الملاويين، أو من الملاويين الذين قد يطلقون النار على الصينيين، يمكن أن يفرز تبعات خطيرة. أما الغوركا، من ناحية أخرى، فكانوا حياديين، إضافة إلى ما اشتهروا به من تمسك بالانضباط وإخلاص في الولاء. كل ذلك ضاعف من إحساسي بعدم الأمان، وأكد الحاجة الملحة لبناء جيش يحمي استقلالنا الهش.

هنالك العديد من الهموم الملحة التي شغلتني آنئذ: أولا، الحصول على الاعتراف الدولي باستقلال سنغافورة، بما في ذلك عضويتها في الأمم المتحدة. وقع اختياري على سيناثامبي راجاراتنام (راجا، هو اللقب الذي أطلقناه عليه توددا) كوزير للخارجية. كان مناسبا للمهمة إلى أقصى حد، بما تمتع به من مؤهلات ونشاطات وطنية مناهضة للاستعمار منذ أيام دراسته في لندن قبل وخلال الحرب، دون تطرف أو عنف. كان رجلا ودودا، مهذبا، مخلصا، امتلك التوازن الصحيح بين الثبات على المبادئ النظرية وضرورة القبول بالتسويات الديبلوماسية. ولسوف يحظى بمحبة واحترام جميع أولئك الذين عملوا معه داخل وخارج الوطن. ومع تدفق رسائل الاعتراف، غادر كل من توه تشين تشي، نائب رئيس الوزراء، وراجا وزير الخارجية، إلى نيويورك لاحتلال مقعدنا في الأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر من عام 1965.

تمثل اهتمامي الثاني في الدفاع عن قطعة الأرض هذه. لم يكن لنا جيش. لدينا كتيبتان من الجند بقيادة عميد ماليزي. فكيف سنبني بعض القوات الدفاعية بسرعة ولو بشكل بدائي؟ توجب علينا ردع، وإن اقتضى الأمر منع، أي عمل طائش تقدم عليه منظمة المتطرفين الماليزيين في كوالالمبور لتحريض القوات الماليزية في سنغافورة على القيام بانقلاب للقضاء على الاستقلال الذي نلناه. اعتقد العديد من الزعماء الملاويين في كوالالمبور بوجوب عدم السماح لسنغافورة بالانفصال عن ماليزيا، وإجبارها بالقوة على الدخول إلى بيت الطاعة. وإذا ما حدث أي مكروه لتانكو عبد الرحمن (رئيس وزراء ماليزيا 1963 ـ 1970) ينبغي على تون عبد الرزاق أن يأخذ مكانه ويلغي قرار تانكو بضغط من زعماء المنظمة المتطرفين. كانت تلك فترة لفها الغموض وسادها الشك وعدم اليقين.

توجب علي، وأنا أقارع هذه الهموم والمشاغل، الاهتمام بمشكلة ملحة أخرى: الحاجة الماسة لحفظ القانون والنظام. خشينا أن يندفع أنصار "المنظمة

من الملاويين إلى الشوارع ليعيثوا في البلاد فسادا حين يدركون أن الحكومة الماليزية قد تخلت عنهم وأنهم أصبحوا أقلية مرة أخرى. معظم رجال الشرطة لدينا من الملاويين (من القرى الماليزية)، ولسوف يتأثر ولاؤهم إذا ما اضطروا للرد على الملاويين الذي يقومون بأعمال الشغب في سبيل الانضمام إلى ماليزيا مرة أخرى. كما أن معظم جنودنا، أي أفراد الكتيبتين، هم من الملاويين أيضا.

شعرت بالارتياح حين وجدت غوه كينغ سوي مستعدا ومتلهفا للقيام بمهمة بناء قواتنا المسلحة. قررت أن أحمله مسؤولية الشؤون الداخلية والدفاع، ضمن وزارة واحدة تدعى وزارة الداخلية والدفاع (MID). الأمر الذي يتيح له استخدام قوات الشرطة للمساعدة في تزويد مجندي الجيش بالتدريب العسكري الأساسي (مازالت لوحات سيارات القوات المسلحة السنغافورية تحمل حتى اليوم أحرف "MID"). لكن نقل كينغ سوي ترك فراغا في وزارة المالية. ناقشت ذلك معه وقررت تعيين ليم كيم سان في منصب وزير المالية. كان كيم سان يتبنى مقاربة عملية لحل المشكلات، علاوة على أن بمقدوره العمل بصورة وثيقة مع كينغ سوي دون حدوث احتكاكات بينهما، مما يسمح لهذا الأخير بالمساهمة - بشكل غير رسمي - في السياسات المالية.

المشكلة الثالثة التي سببت لي أشد أنواع الصداع إيلاما هي الاقتصاد: كيف نمكن شعبنا من كسب لقمة العيش. كانت إندونيسيا في "مواجهة" معنا والتجارة في حالة ركود. وأراد الماليزيون تجاوز سنغافورة والتعامل مباشرة مع كافة شركائهم التجاريين، والمستوردين، والمصدرين، عبر موانئهم فقط. كيف يمكن لسنغافورة المستقلة البقاء على قيد الحياة حين لا تعود مركزا لمنطقة أوسع حكمها البريطانيون ذات مرة كوحدة واحدة؟ كنا بحاجة للعثور على بعض الأجوبة الفورية، لأن البطالة بلغت نسبة منذرة بالخطر (14٪) وهي تتفاقم بسرعة. علاوة على ذلك، توجب علينا العثور على طريقة لكسب العيش

تختلف عن تلك التي اتبعناها تحت الحكم البريطاني. اعتدت رؤية مستودعاتنا متخمة بألواح المطاط، والفلفل، ولب جوز الهند المجفف، والروطان (نبات تصنع منه العصي والسلال)، والعمال يكدحون لتنظيفها وفرزها وتجهيزها للتصدير. لسوف تتوقف الواردات من مثل هذه المواد الخام من ماليزيا وإندونيسيا لمعالجتها وتجهيزها في سنغافورة. كان علينا إيجاد نمط جديد من الاقتصاد، وتجريب طرائق وبرامج جديدة ما اختبرت قبلا في أي مكان من العالم، لأنه لا توجد دولة أخرى تشبه سنغافورة. كانت هونغ كونغ أكثر الجزر شبها بها، لكنها ما تزال خاضعة لحكم البريطانيين، والصين هي أرضها الداخلية. من الناحية الاقتصادية، تعتبر جزءا من الصين، وتلعب دور صلة الوصل مع العالم الرأسمالي والتجارة مع الدول غير الشيوعية.

بعد التفكير مليا بهذه المشكلات والخيارات المحدودة المتاحة، توصلت إلى نتيجة مفادها أن جزيرة/دولة - أمة في جنوب شرق آسيا لا يمكن أن تكون عادية إذا ما أرادت البقاء. توجب علينا بذل جهود استثنائية لنصبح شعبا متماسك اللحمة، عاقد العزم، قوي البنيان، قادرا على التكيف والأداء بصورة أفضل وأرخص من جيراننا، لأنهم أرادوا تجاوزنا وإلغاء دورنا كمركز محوري وكوسيط للتجارة في المنطقة. توجب علينا أن نكون دولة متميزة.

تمثل أعظم مواطن القوة لدينا في ثقة وإيمان الشعب بنا. وهما ميزتان اكتسبناهما من الكفاح الذي خضناه باسمه ضد الشيوعيين والمتطرفين الملاويين. رفضنا الإذعان والخضوع في وقت كان فيه زمام الشرطة والجيش بأيدي الحكومة المركزية. سخر الشيوعيون مني ومن زملائي وقذفونا بتهمة العمالة والتبعية للإمبرياليين المستعمرين، وصبوا علينا لعناتهم وشتائمهم بوصفنا خدام وأزلام الإقطاعيين الملاويين. وحين ساءت الأمور، اعتبرنا حتى من قبل اليساريين المتشككين الناطقين بالصينية، جماعة من الزعماء البرجوازيين

"المتأنكلزين"، يناصرون البرجوازية ويدافعون عن مصالحها. حرصنا على عدم تبديد هذه الثقة المكتسبة حديثا عبر مساوئ الحكم والفساد. كنت بحاجة لمثل هذه القوة السياسية للاستفادة مما نملكه من مصادر دعم قليلة إلى الحد الأقصى، ولاسيما من الميناء الطبيعي العالمي المستوى، المتوضع في موقع استراتيجي تمر عبره أكثر الطرق الملاحية في العالم نشاطا وحركة.

مصدر القوة الثمين الآخر الذي امتلكناه كان شعبنا: المجد، النشيط، التواق للتعلم والمعرفة. وبالرغم من انقسام أفراده إلى عدة أعراق وأجناس، إلا أنني أمنت بأن اتباع سياسة نزيهة وعادلة سوف يجعلهم يعيشون في وئام معا، خصوصا إذا توزعت المشاق والمشكلات - كالبطالة مثلا - عليهم بالتساوي ولم تحمل أعباءها جماعات الأقليات دون سواها. كان من المهم بشكل حاسم الحفاظ على وحدة مجتمع سنغافورة المتعدد اللغات والثقافات والديانات، وجعله قويا وديناميكيا بما يكفي للمنافسة في الأسواق العالمية. لكن ما هو السبيل للدخول إلى هذه الأسواق؟ لم أعرف الجواب آنئذ. إذ لم يطلب منا أحد طرد البريطانيين. فعلنا ذلك بدافع بواعثنا الغريزية. وغدت مسؤوليتنا حينذاك توفير الأمن والرزق لمليونين من المواطنين الذين باتوا في رعايتنا. توجب علينا النجاح، لأننا لو فشلنا لأصبح احتمال بقائنا الوحيد متمثلا في معاودة الانضمام إلى ماليزيا، لكن بشروطها، مثلنا مثل ملقه أو بينانغ (المرفأين الهامين في غرب ماليزيا).

جفاني النوم. واستدعت تشو الأطباء لإعطائي بعض المهدئات، لكنني وجدت أن كأسا من الجعة أو النبيذ مع العشاء أفضل من الأقراص المهدئة. كنت آنذاك في أوائل العقد الخامس، واعتدت أخذ فترة استراحة من العمل لمدة ساعتين أمارس خلالها الغولف مع صديق أو اثنين. ومع ذلك ظل النوم عصيا على الأجفان. قبل ظهر أحد الأيام، أخبرني المندوب السامي الذي وصل حديثا، جون روب، بأنه يحمل إلي رسالة عاجلة من حكومته، فاستقبلته في المنزل وأنا ممدد

على السرير، مكدودا ومرهقا. ولا بد أن هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطاني قد عرف بالأمر، لأنه عبر عن قلقه. في الثالث والعشرين من آب/أغسطس 1965، أجبته: "أنا وزملائي رجال عقلاء ومنطقيون حتى في لحظات الكرب والتبريح. فكرنا بكافة العواقب المحتملة قبل اتخاذ أية خطوة على رقعة السياسة.. شعبنا لديه إرادة القتال والمقدرة التي تمكنه من البقاء".

وبينما كنا نطيل التفكير بهذه المشكلات المثبطة للهمم، رنت أجراس الإنذار في الثلاثين من أيلول/سبتمبر 1965، معلنة نبأ وقوع انقلاب في إندونيسيا. لقد قتل الضباط الموالون للشيوعيين ستة جنرالات إندونيسيين. أعقب ذلك حمام دم مع قيام الجنرال سوهارتو بإحباط المحاولة الانقلابية. وعمق كل ذلك الغموض وعدم اليقين من همومي ومخاوفي.

في اليوم التاسع من آب/أغسطس عام 1965، بدأت - خائفا مذعورا - رحلة على درب غابت معالمه وغارت وجهته في بحر من المجهول.

.2.

بناء جيش من لا شيء!

حين عين موعد افتتاح البرلمان في كانون الأول/ديسمبر 1965، بعد أربعة أشهر من الانفصال عن ماليزيا، زارني العميد سيد محمد بين سيد أحمد السقوف، القائد المسؤول عن اللواء الماليزي المتمركز في سنغافورة، وألح على وجوب قيام جنوده من راكبي الدراجات النارية بمرافقتي إلى البرلمان. كان سيد محمد عربيا مسلما (بدين الجسم متين البنية)، ولد في سنغافورة وانضم إلى القوات المسلحة الملاوية. ولدهشتي وجدته يتصرف وكأنه القائد العام للجيش في سنغافورة، وعلى أتم الاستعداد للسيطرة على الجزيرة في أي وقت. في تلك الآونة، كان فوجا المشاة الأول والثاني (عدد أفراد كل منهما ألف جندي) في سنغافورة تحت القيادة الماليزية. وكانت الحكومة الماليزية قد وضعت سبعمائة جندي ماليزي في الفوجين ووزعت ثلاثمائة جندي سنغافوري على مختلف الوحدات الماليزية.

درست الوضع بترو واستنتجت أن تانكو عبد الرحمن أراد تذكيرنا وتذكير الديبلوماسيين الأجانب الحاضرين أن ماليزيا ما تزال تحكم سنغافورة. وإذا ما وبختُ العميد على وقاحته فسيرفع الأمر إلى رؤسائه في كوالالمبور، الذين سيتخذون إجراءات إضافية ليظهروا لي من يقبض على زمام السلطة الفعلية في سنغافورة. قررت أن من الأفضل الإذعان. وهكذا، قام جنود الجيش الماليزي من راكبي الدراجات النارية بـ"مرافقتي" من مكتبي في دار البلدية إلى مبنى البرلمان لحضور افتتاح أول برلمان في جمهورية سنغافورة.

بعد تجاوز هذه المشكلة بوقت قصير، وفي الساعة الرابعة من عصر يوم الثلاثاء الأول من شباط/فبراير 1966، دخل كينغ سوي إلى مكتبي في مبنى

البلدية حاملا نبأ مزعجا يتحدث عن اندلاع أعمال الشغب داخل معسكر لتدريب المجندين في شينتون واي، قرب معهد سنغافورة للعلوم التقنية. فحين علم كينغ سوي - لدهشته - أن ثمانين بالمائة من المجندين الأغرار في كافة الوحدات هم من الملاويين، أعطى تعليماته بوقف كافة أنشطة التجنيد والتدريب وتجميد عمل المعسكر. أساء قائد الجيش تفسير هذه الخطوة، وبمبادرة منه أمر الرائد المسؤول عن المعسكر (وهو من أصل صيني) بتسريح كافة المجندين الملاويين، حيث جمع هذا المتدربين كلهم في ساحة العرض وطلب من غير الملاويين الانسحاب من الأرتال، ثم أخبر الملاويين بأنهم قد صرفوا من الخدمة. أصاب هذا التمييز السافر الملاويين بالذهول لعدة دقائق، وحين استعادوا رشدهم من وقع الصدمة، ساد هرج ومرج حين هاجموا رفاقهم (غير الملاويين) بالعوارض والعصي وزجاجات المياه الغازية، ثم أحرقوا سيارتين، وخربوا أخرى، وقلبوا إحدى العربات. وعندما قدمت دورية شرطة استجابة لنداء الاستغاثة، رشقت سيارتها بالزجاجات الفارغة، ولم تتمكن من تجاوز العربة المقلوبة. كما تعرضت للهجوم سيارة إطفاء وصلت على عجل إلى المكان.

تجمع حشد كبير من الناس في شينتون واي لمراقبة ما يحدث. وغادر الطلاب صفوفهم في معهد العلوم التقنية إلى الشرفات والسطح ليروا من عل ساحة العراك والشجار. في حوالي الساعة الثالثة إلا ربعا بعد الظهر، وصلت فرقة مكافحة الشغب بعرباتها وأطلقت على الحشد المتجمهر قنابل الغاز المسيل للدموع. ثم تدخلت قوة خاصة من شرطة مكافحة الشغب وألقت القبض على مثيري الشغب ونقلتهم بسياراتها إلى مبنى إدارة الأمن الجنائي، حيث احتجزوا هناك بانتظار التعليمات للبت بأمرهم: هل يدانون بتهمة إثارة الشغب ويسجنون، أم يطلق سراحهم بكفالة؟

خشي كينغ سوي من أن يؤدي إطلاق سارح المحتجزين إلى اندلاع أعمال الشغب بين الملاويين والصينيين حين يرجعون إلى قراهم وبلداتهم في غيلانغ سيراي وغيرها من المناطق الملاوية، ويذيعون قصة طردهم من الخدمة. اتصلت على الفور بالمندوب السامي البريطاني جون روب ودعوته إلى مكتبي. وحين وصل طلبت منه تنبيه القائد العسكري البريطاني إلى خطورة الوضع في حالة خروج أعمال الشغب العرقية عن السيطرة نظرا لأن أفراد الشرطة والجيش السنغافوريين مازالوا من الملاويين في غالبيتهم العظمى، ولسوف يتعاطفون مع مثيري الشغب والقلاقل. وأخبرته بأنني سأذهب إلى مبنى إدارة الأمن الجنائي لحل المشكلة بنفسي. وإذا تمكنت من نزع فتيل الأزمة فسوف أطلق سراح المحتجزين، وإلا ستوجه إليهم تهمة إثارة الشغب ويبقون رهن الاعتقال حتى موعد محاكمتهم. وفي تلك الحالة، ستفتقد 465 أسرة أبناءها، وتنتشر الإشاعات في كافة أرجاء البلاد حول اضطهاد الملاويين.

قال جون روب بأنه سينقل التحذير إلى القائد البريطاني لكنه حرص على الإشارة إلى أن القوات البريطانية لا يمكن أن تتدخل في المشكلة الأمنية الداخلية. قلت إن على القائد العام، أو الضابط المسؤول عن الحامية البريطانية، ضمان استعداد القوات البريطانية لمنع مثيري الاضطرابات من الخروج عن السيطرة ومهاجمة عائلات البيض كما فعلت حين اندلعت الاضطرابات وأعمال الشغب الدينية التي طالت فتاة هولندية في الخمسينات.

اختبرت المقاربة التي تبنيتها مع عثمان وك، وزير الشؤون الاجتماعية، وطلبت منه مرافقتنا أنا وكينغ سوي لمقابلة المحتجزين في إدارة الأمن الجنائي. في ساحة المبنى تحدثت إليهم بالملاوية عبر مكبر صوت محمول يعمل بالبطارية. قلت إن الرائد أساء تفسير الأوامر التي كانت تقتضي تجنيد المواطنين السنغافوريين فقط. وحسبَ خطأ أن ذلك يعني عدم تجنيد الملاويين، في حين أن

هؤلاء مؤهلون للخدمة إذا كانوا من مواطني سنغافورة. هنالك عشرة من قادة عصابات الشغب سوف يبقون في الحجز ويدانون، لكن سيطلق سراح البقية. ولا ينبغي عليهم نشر الشائعات حين يعودون إلى بيوتهم. وإذا ما تبين أن أيا من أولئك الذين أطلق سراحهم قد أسهم في التحريض وقاد أعمال الشغب فلسوف يعتقل مجددا ويدان. وأضفت قائلا إن على كافة المواطنين السنغافوريين الالتحاق بالمعسكر في اليوم التالي، ومعاودة التدريب كالمعتاد. المواطنون فقط هم المؤهلون، أما غير المواطنين فعليهم البحث عن عمل في ماليزيا. إمكانية العودة إلى المعسكر أثارت عاصفة من الهتاف والتصفيق. توجب علي اتخاذ قرار فوري، والخيار الأقل خطرا هو احتجاز ومعاقبة قلة من قادة عصابات الشغب وإطلاق سراح الغالبية العظمى من المعتقلين. وقلت لهم إنني آمل أن يتصرفوا بحكمة ويلتزموا بالقانون والنظام نظرا لإمكانية العودة إلى المعسكر.

في المؤتمر الصحفي اللاحق، طلبت من المراسلين نقل الخبر بحرفية وحذر، خصوصا في الجريدة الناطقة بالملاوية. وحين قرأت الصحف صبيحة اليوم التالي، تنفست الصعداء. وجهتْ تهمة إثارة أعمال الشغب إلى أربعة عشر رجلا من المحتجزين، لكن المدعي العام قرر فيما بعد سحب التهم. وكان ذلك بمثابة تذكرة صارمة للحكومة بأن علينا التعامل مع القضايا العرقية بأكبر قدر من الحذر والحساسية.

مررنا بفترة مقلقة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1967، حين اندلعت الصدامات العرقية بين الصينيين والملاويين في بينانغ (جورج تاون) وبترورث (مدينتان على ساحل ماليزيا الغربي). ثم تفاقمت المشكلات العرقية في ماليزيا بسرعة بعد انفصال سنغافورة، وتصاعدت مشاعر السخط والاستياء لدى الصينيين ضد سياسة حكومتهم (الناطقة بالملاوية). وكانت تلك الأحداث بمثابة إشارة تحذير كافية بالنسبة لنا لتشكيل لجنة وزارية برئاسة كينغ سوي

وعضوية كبار المسؤولين في الشرطة والجيش، لتجهيز خطط طارئة في حالة تفجر أعمال الشغب العرقية في ماليزيا وانتقالها إلى سنغافورة.

قام تان سيو سين، وزير المالية الماليزي، بخطوة تفتقد الحكمة والتعقل حين أصدر قرارا . بعد تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني . بتعديل سعر العملة القديمة (حتى بالنسبة لـ"الفكة") التي أصدرتها الحكومة الاستعمارية البريطانية وانخفضت قيمتها بنسبة 14٪، وحساب الفرق بينها وبين قيمة العملة الماليزية الجديدة. مما أدى إلى احتجاجات عامة وإضراب مؤقت عن العمل، الأمر الذي أدى بدوره إلى مصادمات عرقية. كان الصينيون ينزحون من مناطقهم الريفية إلى المدن، وخشينا إذا ما اندلعت الاضطرابات العرقية على نطاق واسع أن يصعب على القوات الماليزية التعامل معها في العديد من المدن.

القلق من وصول أعمال الشغب هذه إلى سنغافورة أجبرنا على الإسراع في تجهيز جيشنا بالدروع الحربية. ولذلك قررنا في كانون الثاني/يناير من عام 1968 شراء دبابات خفيفة فرنسية الصنع من طراز AMX-13 كان الإسرائيليون يبيعونها بأسعار مخفضة بعد قيامهم بتحديث ورفع مستوى كفاءة دروعهم الحربية. وصلت ثلاثون دبابة مجددة بحلول شهر كانون الثاني/يناير 1969، تبعتها دفعة أخرى من اثنتين وأربعين في أيلول/سبتمبر من العام نفسه. كما ابتعنا مائة وسبعين عربة مدرعة (مزودة بأربع عجلات) من طراز V200.

لم يعرض علينا البريطانيون مساعدتهم في بناء جيشنا كما فعلوا مع الملايو في الخمسينات. بل اكتفوا بالعمل من وراء الكواليس للتوصل إلى اتفاق عادل بالنسبة لسنغافورة مع ماليزيا، الأمر الذي أثار سخط واستياء الماليزيين. ولذلك توجب عليهم الآن التعامل مع ماليزيا حانقة عليهم. ولأن الماليزيين كفلوا عضويتنا في الكومنويلث والأمم المتحدة، فلا بد أن البريطانيين قد ظنوا بأن

الماليزيين يريدون أيضا تولي مهمة تدريب جيشنا، ولو انحصر السبب في التأكد من أننا لن نتعلم أكثر مما يعرفون عن شؤون الدفاع.

توجب علينا الرجوع إلى الكتيبتين المتمركزتين في أراضينا واستعادة هويتهما السنغافورية لضمان ولاء أفرادهما. عرض كينغ سوي، الذي كان وزيرا للمالية، أن يتولى وزارة الدفاع بعد الاستقلال مباشرة. وبدا راغبا ببناء جيش من لا شيء، رغم أن كل ما يعرفه عن الشؤون العسكرية قد تعلمه حين كان عريفا في فيلق المتطوعين السنغافوري (بقيادة البريطانيين)، إلى أعلن استسلامه لليابانيين في شباط/فبراير 1942. وافقت على توليه المهمة. فاتصل بمردخاي كيدرون، السفير الإسرائيلي في بانكوك، طلبا للعون.

وبعد بضعة أيام من الاستقلال (1965/8/9)، أتى مردخاي بالطائرة من بانكوك حاملا عرضا بالمساعدة في التدريب العسكري، وأحضره كينغ سوي لمقابلتي. كان السفير قد فاتحني عدة مرات بين عامي 1962 ـ 1963 بشأن إقامة قنصلية إسرائيلية في سنغافورة. وأكد لي موافقة تانكو عبد الرحمن، وعدم وجود داع للانتظار حتى قيام دولة ماليزيا. وأجبته بالقول إنه لن تكون ثمة مشكلة في حالة موافقة تانكو، لكنني إن وافقت على افتتاح القنصلية قبل ذلك فسوف أخلق قضية تثير حفيظة الجماهير الملاوية المسلمة وتعرقل الخطط الهادفة للاندماج. شعر بخيبة الأمل، وكما توقعت، لم يسمح تانكو (ولا كان بمقدوره أن يسمح) بوجود قنصلية إسرائيلية في سنغافورة بعد قيام الدولة الماليزية.

استمعت لعرض كيدرون المتعلق بالتدريب العسكري، لكن طلبت من كينغ سوي تأجيل البت به في انتظار الرد من كل من رئيس وزراء الهند لال بهادور شاستري، والرئيس المصري جمال عبد الناصر، على الرسالتين اللتين بعثتهما طالبا مساعدتهما العاجلة في بناء قواتنا المسلحة.

طلبت من شاستري مستشارا عسكريا لمساعدتنا على تشكيل خمس كتائب. بعد يومين رد مرسلا "أخلص تمنياته بسعادة ورخاء شعب سنغافورة"، لكنه لم يأت على ذكر الطلب. كما ضمّن عبد الناصر رده اعترافا بسنغافورة دولة مستقلة ذات سيادة، دون أن يشير هو الآخر إلى طلبي بالاستعانة بمستشار من البحرية لمساعدتنا على بناء قوة دفاعية تذود عن سواحلنا. كان ظني أن الحكومة الهندية ليست راغبة بالوقوف ضد ماليزيا. فالهند رغم كل شيء جارة آسيوية قريبة نسبيا. لكن خيب أملي رفض عبد الناصر الصديق المقرب إلي، ولربما تعلق الأمر بالتضامن الإسلامي مع زعماء ماليزيا (المسلمين).

طلبت من كينغ سوي متابعة الاتصالات مع الإسرائيليين، لكن بشرط إبقائها طي الكتمان والسرية لأطول مدة ممكنة خشية استثارة معارضة القواعد الشعبية من المسلمين الملاويين في ماليزيا وسنغافورة.

وصلت بعثة إسرائيلية صغيرة برئاسة العقيد جاك اليعازري في تشرين الثاني/نوفمبر 1965، تبعها فريق مؤلف من ستة أعضاء في كانون الأول/ديسمبر. وللتغطية على هويتهم دعوناهم بـ"المكسيكيين". وكانت بشرتهم السمراء دليلا يثبت زعمنا.

توجب علينا امتلاك قوة مقنعة لحماية أنفسنا. لم أكن أخشى أن يغير تانكو عبد الرحمن رأيه، بل خفت من محاولة غيره من الزعماء الملاويين الأقوياء ـ مثل سيد جعفر البار الذي عارض الانفصال معارضة شديدة إلى حد الاستقالة من منصبه كأمين عام للمنظمة الوطنية للملايو المتحدة ـ إقناع العميد السقوف بأن واجبه الوطني يحتم عليه منع الانفصال بالقوة. وكان بمقدور العميد، وبإمرته اللواء المتمركز في سنغافورة، القبض علي وعلى كافة وزرائي دون صعوبة تذكر. لذلك التزمنا موقف الصمت البعيد عن التحدي، بينما عمل وزير الدفاع، كينغ سوي، بشكل محموم على بناء بعض القدرة الدفاعية.

واجهنا خطرا أمنيا آخر من التركيبة العرقية لقواتنا في الجيش والشرطة. إذ لا يمكن لسنغافورة المستقلة الاستمرار في اتباع الممارسة البريطانية القديمة المتمثلة في حراسة وحماية مدينة ثلاثة أرباع سكانها من الصينيين بواسطة رجال الشرطة والجيش الملاويين. فقد جند البريطانيون في أغلب الأحوال الملاويين المولودين في الملايو، الذين قدموا عادة إلى سنغافورة للالتحاق بالمؤسستين. أغرم هؤلاء بـ"الجندية"، في حين تجنبها الصينيون نتيجة الميراث التاريخي الذي تركته الأساليب الوحشية التي اتبعها الجنود خلال سنوات العصيان والتمرد وفترات أمراء الحرب في الصين. أما السؤال المطروح فكان: هل ستحافظ قوات الشرطة والجيش على ولائها لحكومة لم تعد بريطانية ولا ملاوية، بل صينية كما يعتبرها الملاويون؟ توجب علينا العثور على طريقة ما لاستمالة الصينيين والهنود إلى الجيش والشرطة بحيث يعكسان خلطة التركيبة السكانية.

بعد الانفصال بوقت قصير، وبطلب من الحكومة الماليزية، أرسلنا كتيبة المشاة السنغافورية الثانية إلى إقليم صباح (شمال شرق بورنيو) لأداء مهام قتالية. إذ أردنا إظهار نوايانا الطيبة وتضامننا مع ماليزيا حتى قبل التوقيع على معاهدة دفاع رسمية. الأمر الذي ترك ثكناتها في كامب تيماسيك خالية. ووافقنا حينذاك على عرض بإرسال فوج ماليزي إلى كامب تيماسيك. بينما كان من المقرر عودة الكتيبة السنغافورية بعد الانتهاء من أداء واجبها في بورنيو في شباط/فبراير 1966، وأعدت الترتيبات اللازمة على مستوى الضباط لانسحاب الفوج الماليزي. لكن وزير الدفاع الماليزي طلب إرسال كتيبة سنغافورية إلى الملايو لتمكين الفوج من البقاء حيث هو، وذلك بدلا من العودة مجددا إلى كامب تيماسيك. لم يوافق كينغ سوي. فقد أردنا أن تتمركز كتيبتا جنودنا في سنغافورة. واعتقدنا أن الماليزيين غيروا رأيهم بسبب رغبتهم بالاحتفاظ بكتيبة من قواتهم في سنغافورة للسيطرة عليها.

رفض الماليزيون التحرك من المعسكر، ولذلك اضطرت طلائع كتيبة المشاة الثانية للإقامة تحت الخيام في فارير بارك. جاء كينغ سوي لمقابلتي وتحذيري من مغبة بقاء جنودنا مدة طويلة في مخيم سيئ المرافق والخدمات، لأن ذلك قد يؤدي إلى حدوث أعمال شغب أو عصيان. وقارن نفسه بجنرال بريطاني مسؤول عن جنود غالبيتهم من الهنود. كما يمكن للماليزيين الاستفادة من وضع كهذا و'القيام بانقلاب عسكري بواسطة العميد السقوف. وأشار علي بالانتقال من منزلي في شارع اوكسلي إلى فيلا ايستانا (داخل مقاطعة ايستانا) ووضع حراس من الغوركا لمواجهة أي احتمال طارئ. أقمت مع عائلتي في المكان خلال الأسابيع القليلة التالية بحماية حراس الغوركا المتأهبين.

بعد وقت قصير، أخلى البريطانيون معسكرا يدعى "الخطيب" في شمال سنغافورة قريب سيمبا وانغ. وعرضنا على الماليزيين الإقامة فيه، فوافقوا في منتصف آذار/مارس 1966 على الانتقال إليه من معسكر تيماسيك، حيث بقوا فيه إلى أن انسحبوا من تلقاء أنفسهم في تشرين الثاني/نوفمبر 1967.

افتقاد الماليزيين للعقلانية جعلنا أشد تصميما على بناء القوات المسلحة السنغافورية، بحيث لا يستطيعون ترهيبنا بهذه الطريقة. كما صلّب عزيمتنا ورسخ أقدامنا.

وكان كينغ سوي، المقاتل الجسور دائما وأبدا، قد كتب في تقريره إلى مجلس الدفاع يقول:

> من الحمق السماح لأنفسنا بالخضوع لتأثير التنويم المغناطيسي الذي يفرزه التفاوت في عدد السكان بين سنغافورة وجاراتها. فالمهم هو القدرة القتالية للقوات المسلحة، وليس عدد السكان.. وبعد خمس سنين من التجنيد يمكننا حشد جيش من مائة وخمسين ألفا عبر

تعبئة الاحتياط. وباستخدام الأفراد الأكبر سنا والنساء في المهمات غير القتالية، يتوجب علينا في نهاية المطاف تجهيز جيش ميداني بقوة قتالية قوامها مائتين وخمسين ألفا من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 ـ 35 عاما. ولا ينبغي الاستخفاف أبدا بالمقدرة الكامنة لدى شعب صغير ـ مفعم بالطاقة والحيوية والنشاط، وعلى مستوى تعليمي رفيع، ويمتلك الدافع المحفز ـ على شن الحرب.

كانت تلك خطة طمّاحة مؤسسة على الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في تعبئة أكبر عدد ممكن من السكان في أقصر وقت. وارتأينا أن من المهم أن يعرف الجميع ـ داخل وخارج سنغافورة ـ أن باستطاعتنا تعبئة قوة قتالية كبيرة بخلال فترة قصيرة من الزمن، وذلك بالرغم من قلة عدد السكان.

مهمتنا لم تكن سهلة. توجب علينا إعادة توجيه أذهان الناس من أجل القبول بالحاجة إلى وجود جيش شعبي، والتغلب على نفورهم التقليدي من الجندية. فكل الآباء والأمهات يعرفون المثل الصيني المأثور: "الشاب الصالح لا يصبح جنديا، والفولاذ الجيد لا يتحول إلى مسامير". أنشأنا معهدا وطنيا لتدريب طلاب الجيش، وآخر لطلاب الشرطة في المدارس الثانوية بحيث يتعرف الأهل على الجيش والشرطة مع أبنائهم وبناتهم. أردنا من الناس النظر إلى جنودنا باعتبارهم حماة الوطن ـ وهذا تحول انقلابي عن تلك الأيام التي كانت فيها "البدلة الميري" للجندي أو الشرطي تثير الخوف والسخط كرمز دال على الإخضاع الاستعماري.

توجب علينا حث المواطنين على إكبار البسالة العسكرية. لكن "المقاربة الإسبارطية للحياة"، كما قال كينغ سوي حزينا، "لا تحدث بشكل طبيعي في مجتمع يعيش على البيع والشراء". كان علي دفع الناس إلى تغيير مواقفهم الذهنية، وتحسين الصحة الجسدية لشبابنا بتحفيزهم على ممارسة الرياضات

والتمرينات البدنية من كافة الأنواع، وتنمية ميلهم للمغامرة والنشاطات المثيرة والعنيفة التي لا تخلو بحد ذاتها من الخطر. لكن الحث والإقناع لا يكفيان لوحدهما. كنا بحاجة إلى مؤسسات حسنة التنظيم، مؤهلة الكوادر، جيدة الإدارة والتوجيه، لمتابعة وتطبيق ما نلقيه من خطب تحض وتثير وتنصح. تلك هي المسؤولية الرئيسة لوزارة التربية والتعليم. ولن نستطيع تعبئة جيش كبير من المواطنين، على النموذج السويسري أو الإسرائيلي، إلا إذا غيرنا تفكير الناس ومواقفهم. أعطينا أنفسنا مهلة عقد من السنين لتحقيق كل ذلك.

في الذكرى السنوية الأولى للاستقلال، جمعنا القليل الذي حققناه لرفع الروح المعنوية لشعبنا. استطعنا تنظيم "قوة الدفاع الشعبية" بقيادة مجموعة متنافرة من موظفي الحكومة، وأعضاء من البرلمان، ووزراء خضعوا لدورة ضباط تدريبية سريعة. كان الجنود من المدنيين، ومعظمهم من الصينيين المتعلمين الذين جندوا من خلال المراكز الاجتماعية. في العرض الذي أقيم ضمن احتفالات العيد الوطني الأول في التاسع من آب/أغسطس، سار عدد من فصائل قوة الدفاع الشعبية. كان مظهر أفرادها ينم عن الشجاعة والبسالة، واستقبلوا بعاصفة حماسية من الهتاف والتصفيق من أولئك الواقفين على المنصة ومن الجماهير المصطفة في الشوارع، خصوصا حين ميزت الوزراء وأعضاء البرلمان ببذاتهم العسكرية، ووجوههم التي لوحتها الشمس، وخطواتهم المتحمسة، وإن افتقدوا المشية العسكرية النظامية.

شارك في العرض زعماء مجتمعاتنا المحلية ممثلين لكافة الأعراق والطوائف، ملوحين باللافتات، أو هاتفين بالشعارات. واستعرض الرئيس الواقف على المنصة أمام دار البلدية فرقة ضمت رجال الأعمال الصينيين والهنود والملاويين والبريطانيين. واستقبل هؤلاء بهتافات حماسية مدوية. كما شاركت في العرض وحدات من نقابات العمال، وحزب العمل الشعبي، والهيئات القانونية.

واستدعيت قوات الشرطة وفرقة المطافئ لـ"تلوين" الاحتفال بأزيائها المميزة. ولربما لم يشعر الماليزيون بالرهبة من قدراتنا العسكرية، لكنهم تأثروا حتما بالإرادة المصممة والروح العنيدة اللتين كنا نبني بهما قواتنا الدفاعية لحماية دولتنا الفتية الغَرِيرة.

تمثلت خطة كينغ سوي الأصلية في بناء جيش نظامي مكون من 12 كتيبة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1966 ـ 1969. لكنني لم أوافق على الخطة، واقترحت بدلا من ذلك جيشا صغيرا عاملا، بالإضافة إلى امتلاك القدرة على تعبئة السكان المدنيين برمتهم، بعد أن يخضعوا لدورات تدريبية ويصبحوا في عداد الاحتياط. قدم كينغ سوي الحجة على وجوب قيامنا أولا بتدريب عدد كاف من الضباط وضباط الصف النظاميين لقيادة كتائبه الاثنتي عشرة قبل تدريب المدنين على مثل هذا النطاق الواسع.

لم أكن راغبا بإنفاق المال لتغطية تكاليف الاحتفاظ الدائم بجيش ضخم: فمن الأفضل صرفه على البنية التحتية التي نحتاجها لتكوين وتدريب كتائب المجندين من الموظفين والعاملين. الخدمة الإلزامية سوف تغل فوائد سياسية واجتماعية. لكن كينغ سوي تبنى وجهة النظر العسكرية الاحترافية التي توجب مجابهة التهديد المباشر من جانب ماليزيا بواسطة قوة قتالية نظامية وصلبة تحشد خلال السنوات الثلاث التالية.

قلت إن من المستبعد قيام الماليزيين بمهاجمتنا طالما بقيت قوات بريطانيا والكومنويلث في سنغافورة. وتواجدها يشكل رادعا حتى بدون معاهدة دفاعية. أردت من خطة الدفاع أن تستهدف تعبئة أكبر شريحة ممكنة من السكان، في سبيل استثارة وتنبيه الشعب إلى أهمية مشاركته في الذود عن بلاده طالما يملك هذا الشعور الوطني القوي نتيجة التجارب التي مر بها مؤخرا.

الخطة المعدلة التي وضعها كينغ سوي في تشرين الثاني/نوفمبر اقتضت تعبئة قسم كبير من السكان، والحفاظ على مكون نظامي من القوات المسلحة قوامه 12 كتيبة. كنت حريصا على قيام نسائنا بأداء الخدمة الإلزامية كالنساء الإسرائيليات. لكن كينغ سوي لم يرغب بأن تتحمل وزارته الجديدة هذا العبء الإضافي. ونظرا لأن الوزراء الآخرين في مجلس الدفاع لم يبدوا اهتماما كبيرا بتجنيد المرأة، لم ألح كثيرا على هذه النقطة.

من المؤكد أن أفضل وسيلة رادعة لأية خطة ماليزية تستهدف استعادة السيطرة على سنغافورة هي إعلام الماليزيين بأنهم حتى لو استطاعوا قهر قواتنا المسلحة، فإنهم لن يتمكنوا من إخضاع شعب مدرب تدريبا جيدا على استخدام السلاح والمتفجرات. وعلاوة على دمج أفراد الشعب في جماعة أشد لحمة ووحدة من خلال معاملة المجندين على قدم المساواة، بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية أو انتمائهم العرقي، كنا بحاجة للاحتفاظ ببعض من أفضل المواهب من ذوي الرتب العالية في القوات المسلحة السنغافورية بعد اجتذابهم إلى صفوفها. والأهم من كل ذلك ضمان أن تظل هذه القوات خاضعة للقيادة السياسية عبر إبقاء الوظائف المهمة، مثل القوى البشرية والشؤون المالية، تحت قيادة مسؤولين مدنيين في وزارة الدفاع. وصادق مجلس الدفاع على كافة هذه الأهداف.

في شباط/فبراير 1967، وضعت على جدول الأعمال تشريعا لتعديل قانون الخدمة الإلزامية الذي سنه البريطانيون عام 1951، بحيث يضمن للمجندين في القوات المسلحة السنغافورية فرص العمل في وظائف الحكومة، والهيئات القانونية، أو القطاع الخاص بعد تقاعدهم من الخدمة وتحولهم إلى قوات الاحتياط. قوبل التشريع بدعم شعبي واسع حين وافق عليه البرلمان بعد شهر من تاريخه. أتذكر دعوة التجنيد الأولى التي أعلنت عام 1954 تبعا للقانون نفسه، وأعمال الشغب التي قام بها الطلاب الصينيون في المدارس المتوسطة. لكن في

هذه المرة لم تواجهنا صعوبات تذكر في تجنيد تسعة آلاف شاب في الدفعة الأولى. وكنت مصيبا فيما يتعلق بتغيير الموقف الشعبي العام.

في تلك الأثناء، جمع كينغ سوي فريقا متخصصا وبدأ بتأسيس الجيش بمساعدة الإسرائيليين. كما استخدم أفرادا من الشرطة، ومعدات الاتصال المتوفرة، وغيرها من الموجودات والممتلكات والأصول لإطلاق العملية. أما مساعد قائد الشرطة، تان تيك تيم، فقد أصبح رئيسا للأركان العامة.

في شهر آب/أغسطس، بدأنا تدريب مجموعة مختارة ضمت عشرة بالمائة من أوائل المنتسبين. ومن أجل التصدي للتحيز التقليدي ضد الجندية، أقمنا احتفالا وداعيا للمجندين في المراكز الاجتماعية في كل منطقة، حضره أعضاء البرلمان، والوزراء، وزعماء المجتمعات المحلية، ألقيت فيها خطب وجيزة قبل أن يركب المجندون الشاحنات العسكرية إلى معسكرات تدريب الأغرار. ومع مرور السنين، استطعنا التغلب على معارضة الجندية والنفور منها.

كان برنامج التدريب سريعا، خضع فيه المتدربون لدورات مستعجلة، وحدث الكثير من الارتباك والتشوش. لم تصل الترتيبات أبدا إلى نسبة مائة بالمائة من الجاهزية، وطريقة معالجة الأزمات الطارئة هي التي سادت، لكن المهمة كانت عاجلة وحاسمة بحيث توجب إنجازها في أقصر مدة ممكنة. توجب علينا تحقيقها برجال لا يملكون سوى خبرات متواضعة وقدرات عادية. لكن روح الجماعة كانت ممتازة وحقق المجندون تقدما لافتا.

❊❊❊

بينما كنا نستعجل البناء، مررنا بفترة مرهقة في تشرين الأول/أكتوبر 1968، بعد تنفيذ حكم الإعدام شنقا باثنين من "الفدائيين" الإندونيسيين عقابا لهما على قتل ثلاثة من المواطنين السنغافوريين حين قاما بتفجير قنبلة في بنك

"هونغ كونغ وشنغهاي" في شارع اروكارد عام 1964. وفي أعقاب رفض "مجلس شورى الملك" في لندن طلب الاستئناف الذي قدماه، أرسل الجنرال سوهارتو أقرب مساعديه، وهو عميد في القوات المسلحة، ليلتمس العفو من رئيسنا وتخفيض عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد.

كانت الحكومة قد اجتمعت قبلا لتقرير صيغة الاستشارة التي سترفع إلى الرئيس. وكنا قد أطلقنا سراح ثلاثة وأربعين إندونيسيا اعتقلوا لارتكابهم جرائم خلال "المواجهة". واستجابة للالتماس الإندونيسي، أطلقنا سراح إندونيسيين أدينا وحكم عليهما بالإعدام بتهمة حمل قنبلة موقوتة في سنغافورة. لكن هذين اعتقلا قبل أن يتسببا بأي ضرر، وذلك على العكس من القضية الأخرى، حيث قتل ثلاثة مدنيين. كنا دولة صغيرة وضعيفة. فإذا ما رضخنا مذعنين يصبح حكم القانون، لا داخل سنغافورة فقط بل بينها وبين جيرانها، فاقدا لأي معنى، نظرا لأننا سنكون عرضة للضغوط على الدوام. وإن خفنا من تطبيق القانون والقوات البريطانية ما تزال في سنغافورة (حتى وإن أعلنت عزمها على الانسحاب بحلول عام 1971)، فإن كلا من جارتينا، إندونيسيا أو ماليزيا، سوف تعاملنا بزراية ودونية، ويفلت المجرمون من العقاب بعد عام 1971. لكل ذلك قررنا عدم التدخل ـ عن طريق قبول الالتماس ـ في سير الإجراءات القانونية المعتادة وتركنا القانون يأخذ مجراه. وهكذا نفذ حكم الإعدام شنقا بالرجلين في السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر. كنت في طوكيو آنئذ في زيارة رسمية، وتجمهر عدد يتراوح بين عشرين وثلاثين إندونيسيا، رأيتهم وأنا أمر ببيت الضيافة الحكومي الياباني، يحملون اللوحات واللافتات احتجاجا على تنفيذ الحكم.

في جاكرتا، اقتحم حشد من الإندونيسيين السفارة السنغافورية، وحرقوا صور رئيس سنغافورة وعاثوا في المقر فسادا، لكنهم لم يحرقوا المبنى كما

فعلوا بالسفارة البريطانية. كان سفيرنا ، بي. اس. رامان ، الذي عمل في السابق مديرا لإذاعة وتلفزيون سنغافورة ، رجلا شجاعا من أصل تاميلي (برهمي الديانة) اعتنق المسيحية. وخلال الاقتحام وقف هو وموظفوه صامدين متحدين ، وكانوا على القدر نفسه من رباطة الجأش الذي أظهره السفير البريطاني أندرو غيلكرايست ، حين اقتحم المتظاهرون الإندونيسيون السفارة البريطانية عام 1963. لكن على العكس من غيلكرايست ، لم يعزف موظفو السفارة السنغافورية موسيقى القرب لإضافة نكهة مميزة إلى استعراض الصمود والتحدي والثبات.

في اليوم التالي ، أعلنت القوات المسلحة الإندونيسية عزمها على إجراء مناورات في مياهها الإقليمية قبالة أرخبيل رياو بالقرب من سنغافورة. كما طالب ألف من الطلاب المتظاهرين قائد القوات الإندونيسية في جاوا الشرقية بالانتقام من سنغافورة. وذكرت الصحف أن الجيش الإندونيسي يعتقد بأن الصين الشيوعية ضغطت على سنغافورة من أجل شنق الرجلين. بعد مرور أسبوع ، أعلنت الحكومة الإندونيسية عن تخفيض في حجم تجارتها مع سنغافورة ، وفرض قيود على الصادرات. قيمت أجهزتنا الاستخباراتية الوضع حسب ما يلي: في حين أنه لن يحدث اعتداء سافر ، إلا أن هنالك احتمال في حدوث عمليات تخريب. على أية حال ، لم يحدث شيء من هذا القبيل.

تفجرت أزمة أشد خطورة حين هيمنت على سنغافورة حالة من التوتر العرقي في أعقاب اندلاع اضطرابات إثنية دامية في كوالالمبور في الثالث عشر من أيار/مايو 1969 ، بعد بضعة أيام من الانتخابات العامة التي أجريت هناك. الأمر الذي دق جرس الإنذار بين الصينيين والملاويين في سنغافورة؛ وخشي الجميع من امتداد الصدامات العرقية إليها ، وهذا ما حصل بالضبط. روى الصينيون الماليزيون الذين فروا حكايات مروعة عن الفظاعات التي ارتكبها الملاويون

بحق أقربائهم هناك. ومع انتشار أنباء الأعمال الوحشية الملاوية، وتحيز القوات المسلحة الماليزية في التعامل مع الوضع، تفاقمت مشاعر الغضب والذعر والحذر في البلاد.

استغل الصينيون تفوقهم العددي في سنغافورة للثأر لما حدث في كوالالمبور. ففي التاسع عشر من أيار/مايو، هاجم عشرون أو ثلاثون شابا عددا من الملاويين في منطقة جامع السلطان (عند بوابة سلطان). وحين عدت إلى سنغافورة من أمريكا في العشرين منه، أبلغت بأن ملاويا قتل بالرصاص على أيدي عصابة من قطاع الطرق قرب مؤسسة اليانصيب الوطني. واستمرت الصدامات بشكل متقطع لعدة أسابيع.

في الأول من حزيران/يونيو، قمت بزيارة مستوطنة ملاوية في غيلانغ سيراي، حيث وقعت أخطر الصدامات العرقية. رافقني ليم كيم سان، بصفته وزيرا للدفاع، في سيارة "لاندروفر" يقودها شرطي ملاوي وجلس بجواره قائد شرطة المنطقة. لاحظنا - أنا وكيم سان - على الفور المظهر الكئيب والعدائي لجنودنا من فوج المشاة المنتشر في المنطقة. حتى قائد شرطة المنطقة، وهو ملاوي جمعتني به معرفة شخصية لعدة سنوات، بدا نكدا متجهما. راودني إحساس قوي بأن شيئا ما ليس على ما يرام. واستشعرت رعب الملاويين. كانت الحالة تختلف عن أعمال العنف العرقي عام 1964، حين كان أفراد الشرطة والجيش (وغالبيتهم من الملاويين) يخضعون لسيطرة الزعماء الملاويين في كوالالمبور، وبالتالي يحمون الملاويين ويمارسون إجراءات عقابية ضد الصينيين. أما في هذه المرة، فإن الملاويين في سنغافورة هم الخائفون. وبالرغم من أن أفراد الشرطة مازالوا في غالبيتهم العظمى من الملاويين، إلا أن الزعماء الصينيين في سنغافورة، الذين أصبحوا في سدة الحكم، قد يكونون ضدهم ويوجهون قوات الشرطة والجيش تبعا لذلك. كنت مصمما على توضيح الحقيقة للجميع، خصوصا الصينيين

الذين يشكلون الأغلبية الآن، بأن الحكومة ستطبق القانون بعدالة ونزاهة على الجميع، بغض النظر عن العرق أو الدين.

ونتيجة إجراءات الشرطة المتشددة، تم اعتقال 684 صينيا و 349 ملاويا، لكن لم تتوفر الأدلة الكافية لإدانة الكل. ولم توجه المحكمة التهم إلا لستة وثلاثين شخصا (18 صينيا و 18 ملاويا). أما أخطر التهم ـ محاولة القتل ـ فوجهت إلى أحد الصينيين. ووجد مذنبا ليتلقى حكما بالسجن عشر سنين. قتل صيني واحد وثلاثة من الملاويين، وجرح أحد عشر صينيا وتسعة وأربعون ملاويا.

صدمنا حين اكتشفنا مدى استقطاب العلاقات العرقية في سنغافورة. بل إن الملاويين الذين خدموا لسنوات عديدة في الشرطة والجيش أصبحوا واعين بانتمائهم العرقي، وتأثروا بسهولة بعوامل الجذب الإثنية خلال المصادمات العرقية في ماليزيا.

أردت التأكد من أن التجاذب الطائفي لم يضعف قوى الشرطة والجيش. كما أردت تفسيرا يبين السبب وراء نشر هذا العدد الكبير من الجنود الملاويين في غيلانغ سيراي حيث كانت الأقلية الصينية ستشعر باطمئنان أكبر لو تألفت القوة من أفراد ينتمون إلى خليط عرقي. وقررت مراجعة التركيبة العرقية للمجندين في القوات المسلحة السنغافورية.

اهتم كيم سان بهذه المسألة ووجد أنه بالرغم من حادثة المعسكر التدريبي في شينتون واي (1966)، استطعنا زيادة أعداد المجندين في القوات المسلحة. جورج بوغارس، أحد الضباط المؤتمنين الذي كان آنئذ سكرتيرا لوزارة الدفاع، عمل في السابق مديرا للفرع الخاص حيث تعلم الشك بدوافع الصينيين المتعلمين لأن معظمهم تقريبا من الشيوعيين. وفضل الملاويين عند تجنيد ضباط الصف والضباط لتدريب جنودنا في القوات المسلحة، معتقدا أن الصينيين هم عرضة

لتأثير عوامل الشوفينية والشيوعية الصينية. توجب إصلاح هذا الموقف المتحيز، وهي مهمة حساسة عهدنا بها إلى فريق عمل برئاسة بوغارس. وقام المقدم الشاب ادوارد يونغ بتطبيق خطة تقتضي تقليص نسبة الملاويين خلال بضع سنين عبر تجنيد غير الملاويين بشكل رئيس.

كنت قد دعوتٌ وزراء دفاع أربع من الدول الأعضاء القوية في الكومنويلث (ماليزيا، بريطانيا، استراليا، نيوزيلندا) لحضور احتفالاتنا بالذكرى السنوية الخمسين بعد المائة لتأسيس سنغافورة. وحضر عبد الرزاق، ممثلا لماليزيا، عرض العيد الوطني في التاسع من آب/أغسطس 1969. رتب كيم سان لمرور فصيلة من دبابات AMX-13 وعربات V200 أمام المنصة الرئيسية. كان للمشهد تأثير درامي على الناس في جوهور حين عرض على شاشة التلفزيون تلك الليلة، كما أحدث تأثيرا مماثلا في كافة أنحاء ماليزيا عندما ظهرت الصحف في صبيحة اليوم التالي وهي تحمل صور الدبابات. لم يكن لدى الماليزيين دبابات آنئذ. وفي حفل العشاء الذي أقمته تلك الليلة، أخبر رزاق كينغ سوي أن القلق راود كثيرا من الناس في ماليزيا بشأن دروعنا، لكنه ـ شخصيا ـ لم يشعر بمثل هذا القلق. كما تساءل الناس في جوهور عما إذا كان في نية سنغافورة غزو الولاية، واقترح أن يذهب كيم سان، بصفته وزيرا للدفاع، إلى كوالالمبور لإقناع الناس بأن نوايا سنغافورة تجاه ماليزيا ليست عدائية. أما مذكرة كيم سوي إلى مجلس الدفاع فقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن "النقطة المضيئة الوحيدة لهذا الحدث السوداوي [الاضطرابات العرقية في كوالالمبور] هي التأثير المفيد الذي مارسته دروعنا على القاعدة السياسية الملاوية".

كان قرارنا بشراء الدبابات والعربات المدرعة خطوة صحيحة. إذ أدت أعمال الشغب العرقية في كوالالمبور (1969/5/13) إلى حالة من الاستقطاب في

العلاقات العرقية، مما أحيا مخاوفي من قيام الزعماء المتطرفين. بعد أن أصبح تون عبد الرزاق في موقع المسؤولية، وصعد نجم المتطرفين الملاويين، وأجبر تانكو على التنحي. بإرسال الجيش لإعادة سنغافورة إلى الاتحاد بالقوة. طلبت من يونغ بونغ هاو (صديقي من أيام الدراسة في كامبريدج، الذي أقام آنئذ في كوالالمبور وأصبح فيما بعد رئيسا للمحكمة العليا في سنغافورة) حين كان يزور سنغافورة، عن التصور العام الماليزي حول قواتنا المسلحة. قال إن الناس حسبوا في عام 1966 أنها مجرد دعابة. لكن ذلك قد تغير. إذ شاع في حفلات "الكوكتيل" في كوالالمبور أن معهد تدريب القوات المسلحة السنغافورية يخرج جنودا أكفاء، وأن كبار الضباط البريطانيين قد أكدوا ذلك.

بحلول عام 1971، أصبح لدينا 17 كتيبة من المجندين (16000 رجل)، إضافة إلى 14 كتيبة من الاحتياطيين (11000 رجل). كما توفرت لدينا وحدات من المشاة والكوماندوس والمدفعية (الهاون): إضافة إلى كتائب دبابات، وناقلات جند (مدرعة)، ومهندسين ميدانيين، وتموين ميداني، وسرية نقل ثقيل. وأسسنا مدارس للتدريب العسكري الأساسي، وتدريب الضباط، ووحدات المدفعية، والمهندسين، وتفكيك القنابل، والتدريب البحري. وضمت قواتنا الجوية أسرابا من طائرات "هوكر هنتر" المقاتلة، و"الويت" الحوامة، وطائرات النقل.

كان علينا الاعتماد على الوجود العسكري البريطاني إلى أن امتلكنا قدرة دفاعية معقولة في السبعينات. فقد أملنا ببقاء البريطانيين لمدة خمس أو عشر سنوات لتوفير درع يمكننا خلفه بناء قوتنا الذاتية. لكنهم أعلنوا عزمهم على الانسحاب في كانون الثاني/يناير من عام 1968، الأمر الذي أجبرنا على تجهيز سرب من المقاتلات وقوة بحرية صغيرة قادرة على حماية سواحلنا من المتسللين، قبل رحيلهم عام 1971. هذه الأهداف المتواضعة استنفذت موارد كبيرة من اقتصادنا المحاصر بطوق محدودية القوة العاملة المدربة. في آب/أغسطس 1968،

بعد سبعة أشهر من الإعلان عن الانسحاب، أرسلنا أول دفعة مؤلفة من ستة طيارين لتلقي التدريب في بريطانيا. وبحلول شهر أيلول/سبتمبر 1970، أصبح لدينا ست عشرة طائرة مقاتلة (من طراز هوكر هنتر) عاملة في سنغافورة.

ساعدنا الإسرائيليون على التخطيط لبناء قوة بحرية، وقام النيوزيلنديون بتدريب بحارتنا على قيادة زوارق الدورية السريعة. وبخلال أقل من سنتين اثنتين، أصبحت لدينا مجموعتان يضم كل منهما ثلاثة زوارق قادرة على العمل. ثم أحرزنا تقدما في مجال الزوارق الحربية التي تحمل الصواريخ.

في حين تمتع الإسرائيليون بالكفاءة، ليس فقط في نقل المهارات الحربية بل في نقل المبادئ التي اعتمد عليها تدريبهم، كانت طرائقهم معاكسة تماما للأساليب المستخدمة من قبل البريطانيين الذين أسسوا كتيبتي المشاة السنغافوريتين عبر مقاربة تدريجية، وتدريب الضباط خطوة خطوة، بدءا من قادة الفصائل، مرورا بقادة السرايا، ووصولا في نهاية المطاف . بعد 15 . 20 سنة . إلى رتبة قائد كتيبة (مقدم). الإسرائيليون ألحوا منذ البداية على تعلم ضباطنا منهم وتولي مهمة التدريب بأسرع وقت ممكن. وعلى العكس من الأمريكيين الذي أرسلوا . خلال ولاية كنيدي . عددا يتراوح بين 3000 . 6000 رجل ضمن الدفعة الأولى من "المستشارين" العسكريين لمساعدة الرئيس نغو دينه ديم على بناء جيش فيتنام الجنوبية، لم يرسل لنا الإسرائيليون سوى 18 ضابطا. وكانت كل مهمة يقومون بها تخضع لدراسة مكثفة يتولاها نظراؤهم السنغافوريون، بدءا بقادة الفصائل، مرورا بقادة السرايا، وانتهاء برئيس الأركان العامة.

وقع اختيارنا على ضباط الشرطة وضباط فيلق المتطوعين السنغافوريين (منذ أيام البريطانيين)، إضافة إلى أولئك الذين يتمتعون ببعض الخبرة العسكرية وشبه العسكرية. بعضهم كانوا من موظفي الدولة، وبعضهم الآخر من العاملين

في القطاع الخاص. عرضنا عليهم التطوع ليصبحوا من أفراد الجيش العاملين (المحترفين). كان الجيش البريطاني يشدد على الأهمية القصوى للنظافة والأناقة والنظام المنضم لغرس الانضباط في الجنود وتنفيذ أوامر رؤسائهم دون اعتراض. أما الإسرائيليون فيؤكدون على المهارات العسكرية/الحربية والدوافع الذاتية التحفيزية. ولم تتعلم القوات المسلحة السنغافورية المشية المنتظمة في العروض العسكرية على أنغام "المارشات" الحماسية من "المكسيكيين" أبدا. وكل ما يميزها من مظاهر انضباطية براقة أتى إليها من الضباط البريطانيين المسؤولين عن كتيبتي المشاة الأولى والثانية في سنواتهما المبكرة.

ما أن بدأ الضباط الإسرائيليون، بقيادة اليعازري، العمل والتدريب، واعتدنا على أساليبهم، حتى طالبوا بتعويض ـ عيني ـ مقابل المساعدة: اعتراف سنغافورة بإسرائيل وتبادل السفراء. وألح قائدهم بإصرار على الطلب. أخبرت كينغ سوي باستحالة تلبيته، لأننا سنثير غضبة الملاويين المسلمين في سنغافورة وماليزيا المتعاطفين مع إخوانهم في الدين، ومع الفلسطينيين، والعرب. ولا يمكن أن نوافق على الطلب حتى لو قرر المستشارون الإسرائيليون الرحيل. وحين عرفوا بتعذر تلبيته، بعثت تل أبيب رسالة تقول إنها تتفهم موقفنا وستستمر في تقديم العون، لكنها تأمل بأن نسمح لهم في نهاية المطاف بافتتاح سفارة إسرائيلية في سنغافورة.

شعرنا بالارتياح لانتصار إسرائيل في حرب الأيام الستة (1967/6/5)، فلولا لذلك لفقدت قواتنا المسلحة ثقتها بالمدربين الإسرائيليين. وحين ناقشت الجمعية العامة للأمم إصدار قرار بإدانة إسرائيل، كان راجا، وزير خارجيتنا وأحد أبطال التضامن الأفرو ـ آسيوي، يؤيد القرار بشدة. قابلني كينغ سوي لإقناعي بالضغط على راجا لتوجيه بعثتنا إلى المنظمة الدولية بعدم التصويت لصالح القرار، وإلا فسوف يتخلى الإسرائيليون عنا.

ونظرا لأنني لم أتمكن من حضور اجتماع الحكومة، عبرت عن موقفي بمذكرة قلت فيها إن علينا الوقوف إلى جانب حق الأمم الصغيرة بالوجود. كما أن حرية الملاحة في كافة الممرات الدولية، مثل مضائق تيران وملقه، حق حيوي وهام، وعلى الأمم المتحدة أن تلعب دورا في حفظ السلام، أو حل المشكلات بعد اندلاع الأعمال العدائية. أضفت بأنني لا أعتقد بأن المستشارين الإسرائيليين سيغادرون سنغافورة حتى وإن صوتنا لصالح القرار الأفرو - آسيوي. كنت أؤيد الامتناع عن التصويت، ووافقتني الحكومة الرأي. امتنعنا عن التصويت ولم يرحل الإسرائيليون. لكن الآن، وقد ذاع خبر تواجد الإسرائيليين في سنغافورة، سمحنا لهم ببعثة دبلوماسية، إلا أنهم أرادوا سفارة. وقررنا الموافقة على افتتاح مكتب للتمثيل التجاري، كبداية، في تشرين الأول/أكتوبر 1968. وفي شهر أيار/مايو التالي، بعد أن اعتاد المسلمون الملاويون في سنغافورة والمنطقة على الوجود الإسرائيلي، سمحنا لهم برفع درجة التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السفراء.

توجب علينا إبقاء قواتنا الاحتياطية جاهزة لتنفيذ المهمات القتالية على الدوام. في عام 1994، غيرنا اسمها من "قوات الاحتياط" إلى "جنود الاحتياط المتأهبين" (Operationally ready NS men) للتشديد على جاهزيتها القتالية. كان أفرادها يخضعون لبضعة أسابيع كل سنة إلى تدريبات مكثفة داخل المعسكرات ضمن وحداتهم ذاتها لتعزيز روح الصداقة والتعاون بينهم. ثم يرسلون مرة كل بضع سنين إلى تايوان، أو تايلند، أو بروناي، أو استراليا، للمشاركة في مناورات ميدانية بالذخيرة الحية على مستوى الألوية أو الكتائب. وكان التدريب السنوي في المعسكرات أمرا يؤخذ على محمل الجد من قبل الجميع، بما في ذلك أرباب العمل الذين اضطروا لخسارة خدمات مدرائهم التنفيذيين وموظفيهم لبضعة أسابيع كل عام.

ولكي تكون القوات المسلحة السنغافورية مؤثرة وفاعلة، توجب عليها حشد وتعبئة المجتمع برمته للانخراط في أنشطتها الدفاعية. ولذلك كانت تضع مدراء المدارس، والمدرسين، والآباء، والموظفين، وزعماء المجتمعات المحلية، ضمن شبكة داعمة حملت مفهوم "الدفاع الشامل". وهذا ما حافظ على الروح المعنوية في أعلى درجاتها.

أثرت الخدمة الإلزامية تأثيرا عميقا في المجتمع السنغافوري طيلة السنوات الثلاثين الماضية. فقد غدت مناسبة تحدد مرحلة مهمة في حياة شبابنا، وجزءا من أسلوب شعبنا المعيشي، كما ساعدتنا على توحيد صفوفه. فقد تعلم أفراده الحياة والعمل بشكل وثيق مع بعضهم بعضا، بغض النظر عن العرق أو اللغة أو الدين. شعائر المسلمين والهندوس المتعلقة بالحلال والحرام - بالنسبة للحوم مثلا - حظيت بالاحترام من قبل الجميع، وكذلك الحال بالنسبة لكافة الطقوس الدينية لمختلف الطوائف، بدءا بالبوذيين والهندوس والمسلمين والسيخ، وصولا إلى المسيحيين والزرادشتيين. وبغض النظر عما إذا كان أبوك وزيرا، أو مصرفيا، أو حرفيا، أو عاملا، أو سائق "تاكسي"، أو بائعا جوالا، فإن رتبتك العسكرية تعتمد على أدائك الميداني فقط.

❁❁

من أجل تزويد القوات المسلحة بالعقول المفكرة والأجساد السليمة، بدأنا - أنا وكينغ سوي - في عام 1971 بتجنيد ألمع وأقدر طلابنا. اخترنا بعضا من أفضل الطلاب الضباط لإرسالهم في بعثات عسكرية لصالح القوات المسلحة السنغافورية للدراسة في اوكسفورد أو كامبريدج أو غيرهما من الجامعات في بريطانيا حيث يخضعون لدورات أكاديمية كاملة في الآداب الإنسانية، والعلوم، والهندسة، والمهن الحرفية. وخلال سنوات دراستهم يتلقون راتب الملازم العامل في الجيش، علاوة على المنحة التي تغطي كافة الرسوم والنفقات من طعام ومبيت

وغير ذلك مما يحتاجونه في البلاد الأجنبية. وعليهم أن يوقعوا عقدا يلزمهم بخدمة الدولة لمدة ثمانية أعوام بعد التخرج. لكن في خلال تلك المدة، سوف يرسلون إلى أمريكا أو بريطانيا لحضور دورتين تدريبيتين أو ثلاث على الأغلب، حيث يتلقون أولا تدريبا تخصصيا على المدفعية مثلا، أو المدرعات، أو الإشارة، ثم يحضرون - في منتصف حياتهم المهنية - دورات أركان حرب وقيادة في أمريكا أو بريطانيا؛ وأخيرا هناك دورة تؤهلهم في مجال الإدارة العامة أو إدارة الأعمال في إحدى الجامعات الأمريكية المرموقة، مثل هارفارد أو ستانفورد.

في نهاية أعوام الخدمة الثمانية، يمكنهم الاختيار بين البقاء في القوات المسلحة، أو الانتقال إلى الخدمة العامة كضباط إداريين، أو موظفين في المناصب الرفيعة، أو في الهيئات القضائية/التشريعية، أو العمل في القطاع الخاص. وسيتوجب عليهم أداء الخدمة الإلزامية السنوية لمدة أسبوعين أو ثلاثة. ومن خلال هذا البرنامج، الذي اقترحته أنا وأدخل كينغ سوي التحسينات عليه، استطعنا تجنيد عدد من أفضل طلابنا في القوات المسلحة، ولولا تجنيد عشرة من ألمع طلابنا سنويا، لافتقدت معداتنا الحربية العقل المفكر القادر على استخدامها بالشكل الأمثل الذي يعود علينا بأفضل الفوائد.

نوعية الدفعات الأولى كانت مطمئنة. وبحلول عام 1995، ارتقى أربعة من كبار علماء القوات المسلحة السنغافورية إلى مناصب رفيعة المستوى، ودخلوا معترك السياسة، وأصبحوا فيما بعد وزراء في الحكومة: ابني العميد لي هسين لونغ، والعميد جورج يو، والمقدم ليم هانغ كيانغ، والعميد البحري تيو تشين هين.

❧

شكلت مساحة سنغافورة المحدودة عقبة كأداء. ومع توسع حجم بناء قواتنا المسلحة، زادت حاجتنا للساحات التدريبية في الخارج لنشر لواء، ثم فرقة. لكنني نجحت في تحقيق اختراق هام عام 1975 حين سمح الرئيس تشانغ تشينغ

ـ كـو بتـدريب مشـاتنا ودروعنـا ومـدفعيتنا في تـايوان. كمـا أجرينـا منـاورات عسـكرية في تايوان بالتعـاون مـع سـيغفريد شـولتز، الجنـرال المتقاعـد مـن جيش جمهورية المانيـا الاتحاديـة، الـذي رافـق كبـار ضباطنا في "دورة لأركـان الحـرب" لتعليمهم أفضـل تكتيكـات المنـاورات الميدانيـة. كمـا سمـح الـرئيس مـاركوس ووزارة الـدفاع الأمريكيـة للقـوات الجويـة السنغافورية باستخدام مرافـق التـدريب في قاعـدة كـلارك الجويـة التابعـة للولايـات المتحـدة (في الفليـبين) في أواخـر السبعينات. وحـين غـادر الأمريكيـون القـاعدة في التسعينات، نقلنـا تـدريباتنا إلى استراليا وأمريكا. كان علينا إيجاد حلول غير تقليدية لمشاكلنا.

توجب على القدرة الدفاعية للبلد الارتقاء باستمرار، وذلك مع انـدماج التقانـة الحديثة، خصوصا تكنولوجيا المعلومات، بأنظمة التسلح. وهذا يتطلب اقتصادا راسـخا وسـليما وقـادرا علـى تغطيـة نفقـات شـراء الأسـلحة الحديثـة، وإيجـاد الكـوادر المتدربـة والمؤهلـة الـتي تسـتطيع دمـج مختلـف صـنوف الأسـلحة في نظـام واحد ثم تشغيله بكفاءة وفاعلية.

القـدرة الدفاعيـة المعقولـة تسـاعد علـى تقليص خطـر التصـرفات السياسـية المتهـورة. فكلمـا اسـتاء الزعمـاء المـاليزيون منـا، أطلقـوا تهديـداتهم في الصـحف لقطع مواردنا المائية.

في عـام 1990، حـين تنحيـت عـن منصـب رئـيس الـوزراء، كتبـت "ميليتـاري تكنولـوجي" (Military Technology)، وهـي مجلـة دوليـة متخصصـة في شـؤون الدفاع، كتبت تقـول: "في عـام 1965، حـين أصبحـت سـنغافورة دولـة مسـتقلة، لم تكـن تملك فعليا قوات مسلحة للدفاع عن نفسها. لكن بحلول عـام 1990 تطـورت القـوات المسـلحة السـنغافورية وتنامـت قـدراتها لتصـبح قـوة محترمـة ومحترفـة تشـغل أنظمة دفاعية حديثة قادرة على الدفاع عن سلامة أراضـي الدولـة واسـتقلالها". ومنـذ ذلـك الحـين، ظلـت قـدرة وجاهزيـة القـوات المسـلحة السـنغافورية تحـتلان مرتبـة

متقدمة تبعا لتصنيفات المجلات الدفاعية المتخصصة، مثل "جين" *(Jean)*، و"آسيا وباسيفيك ديفنس ريبورتر" *(Asia & Pacific Defense Reporter)*.

مثل هذه النتيجة كانت بعيدة عن توقعاتي وأفكاري في نيسان/أبريل من عام 1966، حين سافرت بالطائرة إلى لندن أملا بتأكيد من رئيس الوزراء هارولد ويلسون يطمئنني ببقاء القوات البريطانية في سنغافورة لبضع سنين.

.3.

بريطانيا تسحب قواتها

في تشرين الأول /أكتوبر 1966، ضحك دينيس هيلي حين طلبنا منه - أنا وكينغ سوي - سربا من طائرات "هوكر هنتر" المقاتلة. رفع إصبعه في وجهينا وسأل عن بغيتنا؛ فالقوات البريطانية سوف تعتني بنا. غادرنا لندن مطمئنين إلى أن سلاح الجو الملكي (البريطاني) سيبقى في سنغافورة.

كنا بحاجة ماسة للثقة والاطمئنان اللذين توفرهما القوات البريطانية. لم أعتقد بقدرتنا على البقاء إذا رحلت فجأة قبل أن نمتلك القدرة على الدفاع عن أنفسنا، فتواجدها يعطي الناس إحساسا بالأمن والأمان، وبدونه لن نجتذب الاستثمارات ونقدر على تصدير سلعنا وخدماتنا. تلك كانت الطريقة الوحيدة لإيجاد ما يكفي من فرص العمل لامتصاص أولئك الذين يتسربون من مدارسنا ومنع تفاقم البطالة إلى معدلات كبيرة. في كانون الثاني/ يناير من تلك السنة، قابلت هارولد ويلسون، رئيس الوزراء البريطاني، في مؤتمر طارئ لرؤساء حكومات دول الكومنويلث في لاغوس لبحث مسألة إعلان روديسيا الاستقلال من جانب واحد. بين الاجتماعات ناقشنا مستقبل القوات البريطانية في سنغافورة. أخبرني بأنه قد يسحب خمسة وعشرين ألفا من الجنود البريطانيين الذين يحرسون ماليزيا (والبالغ عددهم خمسين ألفا). وبالرغم من تأكيده على عدم اتخاذ قرار بهذا الشأن حتى الآن، إلا أن انطباعي كان يشير إلى نيته بتخفيض عدد القوات.

ومن أجل فهم أفضل للنوايا البريطانية، قمت بزيارة إلى لندن في نيسان/ أبريل 1966 لمناقشة خطط البريطانيين الدفاعية. وكان من المزعج اكتشاف وجود ضغوط متنامية تطالب بالانسحاب من شرق السويس، داخل حزبي العمال

والمحافظين، وبين كبار الكتاب والمعلقين. قال هيلي (كما أشارت الصحافة البريطانية) إن هناك شخصيات قوية في الحكومة تؤيد عملية انسحاب سريعة المراحل، بقيادة جورج براون، الرجل الثاني بعد ويلسون. أما بول جونسون، رئيس تحرير صحيفة "نيو ستيتسمان" (New Statesman)، فذهب إلى حد تعيين سنة الانسحاب (1968). وجهة النظر هذه ستحظى بدعم وتأييد حزب العمال وأعضائه في مجلس العموم بكل سهولة. أبلغني ايان مكليود، الوزير المحافظ السابق ووزير المالية والشؤون الاقتصادية الحالي في حكومة الظل، إن هناك العديد من "الأوروبيين" (الداعين إلى الاندماج مع أوروبا) في حزبه الحريص على الانسحاب.

شعرت أن ويلسون ملتزم بإبقاء القوات البريطانية في سنغافورة وماليزيا، على الأقل خلال فترة حكمه، ولا بد أن الأمريكيين سيعوضون بريطانيا عن بقائها. أبلغني سفراء الدول الصديقة أن الأمريكان يساعدون البريطانيين على دعم قيمة الإسترليني، بشرط الاستمرار في الحفاظ على الوجود البريطاني شرق السويس. كان للأمريكيين أسبابهم الوجيهة وراء الرغبة ببقاء القوات البريطانية. وبحلول شهر كانون الثاني/ يناير 1966، وصل عديد قواتهم في جنوب فيتنام إلى مائة وخمسين ألفا، وكان سلاح الجو الأمريكي يقصف أهدافا مختارة في فيتنام الشمالية. أكد لي جورج براون فيما بعد أن الولايات المتحدة تدعم الجنيه الذي فاق سعره الرسمي آنئذ قيمته الحقيقية، وكان يتعرض لضغوط شديدة.

دينيس هيلي، وزير الدفاع، كان أهم زعيم أقابله بعد ويلسون. كنت أكن له إعجابا شخصيا. فهو يتمتع بذكاء حاد يجعل عقله أشبه بالكمبيوتر الذي يعطي حلولا ناجعة كلما زودته بمزيد من المعلومات والمعطيات، مع الاستعداد التام للتخلي عن المواقف الجوهرية المتخذة سابقا. ومن المزايا التي تجعل مجالسته على مائدة العشاء تجربة ممتعة ومترعة بالمعلومات المفيدة عن الشخصيات التي أردت معرفة المزيد عنها، ذهنه المتفتح المرن وبراعته الفائقة في استخدام الألفاظ البليغة.

لكن تقييمه للأحداث والأشخاص قد يصبح لاذعا قارصا. قال ذات مرة عن رئيس لوزراء إحدى دول الكومنويلث، وهو يشير إلى صدغيه: "عقله مثل الخشبة!".

زودني بتحليل وجيز ومفيد عن موقف الوزراء العماليين. وكان يعتقد أن من الممكن - لكن من الصعب - بالنسبة للحكومة البريطانية الحفاظ على الوجود العسكري البريطاني في الشرق الأقصى في عقد السبعينات. في الحكومة، فضل معظم الوزراء الانسحاب التدريجي - المرحلي - خلال السنوات الخمس التالية؛ ولم يحرص على إبقاء القوات البريطانية شرق السويس خلال العقد التالي سوى هارولد ويلسون، ومايكل ستيوارت، وهيلي نفسه، أو "التوليفة القوية المرعبة"! شعرت بالاطمئنان، لأنني قابلت مايكل ستيوارت، وزير الخارجية، ووجدته رجلا موطد العزم وأهلا للثقة.

قال هيلي: إن هناك رأيا قويا يسود حزب العمال لصالح الانسحاب الكامل للقوات البريطانية وتخليها عن التزاماتها الخارجية، على أساس الاعتقاد بأن هذه القوات في الشرق الأقصى لم تعد أداة للحفاظ على السلام والأمن، بقدر ما أصبحت "مخلب القط" في النزاعات بين الحكومات الإقليمية. وحذر من أن السياسة الحربية البريطانية فيما يتعلق بالشرق الأقصى قد تتغير خلال فترة وجود الحكومة الحالية. شكل لنا هذا الغموض حول مدة التواجد البريطاني العسكري قلقا مستمرا. ووافقنا - أنا وكينغ سوي - على أنه مهما قرر البريطانيون في النهاية، علينا بناء قدرة دفاعية ملموسة ومرئية بأسرع وقت ممكن، وذلك لكي نظهر لشعبنا وجيراننا أننا لسنا دولة ضعيفة غير قادرة على الدفاع عن نفسها.

قبل يوم من مغادرتي بريطانيا (الاثنين 25/ 2) عقدت اجتماعا ختاميا مع هارولد ويلسون. سأل عن إسهام القواعد البريطانية في اقتصاد سنغافورة. وقدرت أنه يعادل حوالي 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وأن إغلاقها يؤدي إلى

عودة عدد كبير من الهنود والماليزيين إلى ديارهم. الأمر الذي يوقع الاضطراب في الاقتصاد، لكن أكثر ما كنت أخشاه هو تأثيره على الروح المعنوية لشعبنا. فقد تطلب الأمر جهدا هائلا لإخراجه من "الطوق" وإقناعه بأن الشيوعية لا تمثل موجة المستقبل التي يستحيل صدها. ولسوف يؤدي انسحاب القوات البريطانية وإغلاق القواعد إلى تآكل خطير في الروح المعنوية. وقد يستسلم الشعب إلى الصين وقوتها كقدر محتوم.

توصلت إلى نتيجة مفادها أن ويلسون وحكومته لا يستطيعان فعل الكثير لمساعدة سنغافورة على عقد معاهدتها الدفاعية والاقتصادية مع ماليزيا وتوطيدها. فقد تدهور النفوذ البريطاني، خصوصا مع انخفاض حدة "المواجهة" مع إندونيسيا. كانت الزيارة مرضية كما أملت، وأكد كافة الزعماء البريطانيين، لا سيما ويلسون وهيلي، على أن الانفصال قد صدمهم، وأنه كان من المتوجب علينا عدم اتخاذ مثل هذه الخطوة القاسية المؤثرة دون استشارتهم، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تدافع عنا في "المواجهة" مع إندونيسيا. وكان هناك الكثير من المراجعة للمشاعر والدوافع فيما يتعلق بالبقاء في جنوب شرق آسيا. وتم التأكيد على ذلك لتوضيح جدية وخطورة الوضع. بالنسبة للمستقبل القريب، شعرت بالاطمئنان لوجود أصدقاء لسنغافورة في الحكومة العمالية وفي قيادة حزب المحافظين المعارض. ولسوف يعطينا ذلك فسحة من الوقت - تمتد بضع سنين - كما أملت، لبناء بعض القوة الدفاعية، وإنعاش الاقتصاد، ومعاودة التجارة مع إندونيسيا، والأهم من كل ذلك، اجتذاب الاستثمارات الصناعية.

استخدم ويلسون كافة السبل لإظهار المودة والصداقة طيلة الأسبوع الذي أمضيته في لندن في شهر نيسان/ أبريل. دعاني إلى الغداء في "10 داوننغ ستريت" مع الوزراء الرئيسيين وزعيم المعارضة في مجلس اللوردات، بيتر كارينغتون

(وحضـرت أيضـا زوجـاتهم). وفي خطابـه المرتجـل، تحـدث بـأكثر العبـارات دفئـا ومودة. وأجبته شاكرا صداقته ودعمه.

بعد وقت قصير من مغادرتي لنـدن، تعـرض ويلسـون لضـغط متزايـد مـن حزبـه لتقليص الالتزامات الدفاعية في الخارج. وفي اجتماع لنـواب حـزب العمـال في البرلمان (حزيران/ يونيو 1966)، اضطر لالتماس عواطفهم الاشتراكية:

"بصراحة، لو انحصـر اهتمامنـا بأنفسـنا، فلسـوف نسـر للرحيـل عـن سـنغافورة بأسـرع وقـت ممكـن. إلا أن مـن غـير الممكـن أن نقـول إن الحكومـة المحليـة والأهـالي لا يريـدون بقاءنـا، كمـا هـي الحـال في عدن. وفي حكم المؤكد أن لـي كـوان يـو، وهـو يسـاري ديمقراطـي واشـتراكي ملتـزم كـأي واحـد في هـذه القاعـة، يريـدنا أن نبقـى هناك. دعونا نتذكر في خضم الصراعات السياسية في جنوب شـرق آسـيا وفي نضـاله الانتخـابي، أنـه أظهـر شـجاعة فائقـة في قتـال الشيوعية في منطقة يتلهف الشيوعيون إلى السيطرة عليها.

"الحكومة السنغافورية، كما نعرفها، هي الحكومة الديمقراطية الاشتراكية الوحيدة، كما نفهم العبارة، في جنوب شرق آسيا.

"إن سـجله الاشـتراكي، في مجـال بـرامج الإسـكان علـى سـبيل المثـال، يتحـدى كـل مـا أنجـز في أكثـر المجتمعـات الديمقراطيـة الاشتراكية تقدما".

بعـد لنـدن، حضـرت مـؤتمرا للاشـتراكية الدوليـة في سـتوكهولم للمحافظـة على الاتصال مع زعماء الأحـزاب الاشـتراكية في بريطانيـا وأوروبـا. قابلـت هنـاك جورج براون على مائدة الغداء. تحدث بتعابير صريحة وفظة؛ فهـو يريـد الانسـحاب مـن جنـوب شـرق آسـيا بأسـرع وقـت ممكـن. واعـترف بأنـه ضـمن الأقليـة في هـذا

السياق، لكنه ينوي الإصرار على هذا المطلب. وقال إن ويلسون وهيلي يتعاطفان معي ومع الحكومة السنغافورية، لكن ملّ من تحويل ذلك إلى عذر تبريري للسياسية البريطانية المتعلقة بشرق السويس. فقد أراد أن تتضمن إعلانا توكيديا بالانسحاب في المراجعة الدفاعية التي صدرت في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1965، لكنه فشل في الحصول على ما يكفي من الأصوات. قدمت الحجة على أنه إذا انسحبت بريطانيا، فلن يدعم الأمريكان الجنيه الإسترليني، وبالتالي، ستنخفض قيمته ويخسر العمال الانتخابات الثانية. وغمغم قائلا باستياء إن اتفاق ليندون جونسون- هارولد ويلسون لن يفيد بريطانيا على المدى البعيد.

في تموز/ يوليو 1966، زار هيلي سنغافورة وأبلغني أن أعداد الجنود في سنغافورة وماليزيا سوف يخفض إلى مستوياتها المطلوبة في الحالة العادية (حين لا تكون هناك "مواجهة"). وكان قد زار أيضا كوالالمبور. قال وعلامات الجدية بادية على وجهه إنه أخبر الصحافة بعدم وجود مشاعر معادية للبريطانيين هناك، وأنه لا يوجد سبب يحول دون تقديم المساعدات إلى ماليزيا سوى الصعوبات الاقتصادية البريطانية. ثم غمز بعينه وأردف قائلا إن الماليزيين قد عرفوا أن ما أسماه بـ"شهر كره بريطانيا" سبب انطباعا سيئا وأفرز نتائج عكسية. اتسمت ردة فعل الزعماء الماليزيين بالغضب على انتقاد الصحافة البريطانية لسياستهم العرقية واللغوية، وشعروا بالاستياء من البريطانيين. وبحلول الوقت الذي وصل فيه حل "شهر حب بريطانيا".

كان مرحا ومطمئنا ومترعا بالرقة والوداعة. مرت أوقات شعرت فيها أن البريطانيين سيتمكنون من البقاء لعقد من السنين، حتى السبعينات. وفي لحظات أخرى، خفت من أن الوقت ينفذ بسرعة بالنسبة لويلسون وهيلي. كان المزاج العام السائد بين نواب حزب العمال مؤيدا بشدة لتخفيف الإنفاق الدفاعي في الخارج لتركيز الموارد على بريطانيا ذاتها.

قام هيلي بزيارة ثانية إلى سنغافورة في الثاني والعشرين من نيسان/ أبريل 1967. وأوضح بجلاء لا لبس فيه أن بريطانيا ستغادر البر الآسيوي بحلول أواخر السبعينات. طالبت بإلحاح بالحفاظ على الثقة بالأمن العام للمنطقة وعدم إحداث تغييرات مفاجئة.

شرح هيلي الوضع بالقول أن قرار الانسحاب قد اتخذ لأسباب اقتصادية لا سياسية، ولذلك فإن من المستبعد تغييره. وليس ثمة بديل لحل مشكلة بريطانيا المالية. هناك تخوف أيضا من تورط بريطانيا في حرب "فيتنامية"، فقد ملأ الرعب البريطانيين من حمام الدم في فيتنام.

خلال اجتماع آخر بعد يومين، حاول التخفيف من شدة الصدمة عبر الحديث عن أهمية المساعدات إلى سنغافورة؛ فهو يتكلم - برغم كل شيء - عن تخفيض في القوات لا عن انسحاب كامل لها. أدرك أهمية عامل الثقة، ولسوف يحاول إقناع زملائه بهذه المسألة. لكن عليه أن يضع خططا طويلة الأمد للدفاع البريطاني ويستحيل القيام بذلك بالتدريج. سأل عن خططنا المتعلقة بحوض إصلاح السفن. أخبرته عن نيتنا بالسماح لشركة "سوان & هنتر" (Swan & Hunter) البريطانية لبناء السفن بتولي مهمة تحويله إلى الاستخدام المدني، وأنني أقنعت مسؤوليها بالعمل على تشغيل حوض كيبل المدني لبناء وترميم السفن، من أجل التعود والاطلاع على ظروفنا.

أرسل كل من هارولد هولت رئيس وزراء أستراليا، وكيث هوليوك رئيس وزراء نيوزيلندا، برقية تحذيرية تشير إلى وجود تفكير بإجراء تخفيضات كبيرة على حجم القوات البريطانية، وأن ذلك قد يؤدي إلى فك ارتباط/ وتفكيك للإطار الحالي للاتفاقات الدفاعية بين دول الكومنويلث.

لم يتوقع القادة العسكريون البريطانيون في سنغافورة انسحابا فجائيا قبل الأوان. في أيار/ مايو، بعد مرور شهر على زيارة هيلي، جمعنا أنا وكينغ سوي

غداءً عمل مع السير مايكل كارفر القائد الأعلى للقوات البريطانية في الشرق الأقصى. كان كارفر مطمئنا أكثر من سواه. فقد قال إن الدور الرئيس لقوات الدفاع السنغافورية يجب أن يتمثل في منع حدوث انقلاب من الداخل أو من الخارج. أما في حالة الأعمال العدائية التي تستمر مدة طويلة فعلينا الاعتماد على الحلفاء. وأكد لي أنه يتوقع بقاء القوات البريطانية في سنغافورة لبعض الوقت.

وخشية من أن يكون تفكير رؤساء كارفر السياسيين مختلفا، أو أن يقوموا بالعمل الذي لا يمكن تصوره نتيجة الضغوط، كتبت إلى هارولد ويلسون في السادس والعشرين من أيار/ مايو، رسالة أكدت فيها على أن أي حديث عن "مساعدة مهمة" سيكون له مضامين سيئة ومشؤومة. فخطر الفوضى الاقتصادية ليس له سوى أهمية ثانوية مقارنة بالخطر المهلك المتمثل في دمار الثقة بنا حين يشيع أن البريطانيين قرروا الرحيل بحلول منتصف السبعينات. أرسل ويلسون جوابا مؤاسيا، ودعانا إلى لندن لإجراء محادثات تمهيدية.

حين قابلنا ـ أنا وكينغ سوي ـ دينيس هيلي في حزيران/ يونيو 1967، أعطاني قائمة تفصيلية عن برنامج خفض القوات حتى 31 آذار/ مارس 1968، ثم خلال الفترة الممتدة بين 1968 ـ 1971. بعد عام 1971، ستحتفظ بريطانيا بقوة برمائية في جنوب شرق آسيا كـ"شرطي في المنطقة" إذا جاز التعبير.

المناقشات حول المضامين والتبعات الاقتصادية تولاها كينغ سوي. ومثلما هي الحال معي، أقلقته العواقب الأمنية جراء تخفيض حجم القوات البريطانية أكثر من الاقتصادية. وشعر كلانا بأن من الممكن إلى حد ما معالجة الاقتصاد المنهك إذا تمتعنا بالأمن ولم تهتز الثقة بنا. سألت مسؤولا في وزارة التنمية الخارجية تعامل مع المشكلات المتعلقة بتخفيض عدد القوات البريطانية في مالطة، عما إذا كان من الممكن استخدام المطارات العسكرية التي انسحب منها البريطانيون للأغراض المدنية. قال إنه تبعا للتجربة البريطانية، يمكن تحويل المطارات

المهجورة بحيث تصلح للزراعة أو للصناعات الخفيفة. ولم أكن أعتقد بأن الزراعة أو الصناعة الخفيفة تمثلان أملا واعدا بالنسبة لسنغافورة، وطلبت الإذن بدخول رجالنا من هيئة التنمية الاقتصادية المطارات البريطانية الثلاثة (في تينغاه، سيليتار، تشانغي) في وقت مبكر، لتحديد كيفية استخدامها اللاحق.

الأنظمة والقواعد المرعية تفرض على القوات تدمير معداتها الحربية الفائضة عن الحاجة، لكن هيلي وافق على وقف العمل بهذه الأنظمة بحيث يمكن تسليم هذه المعدات إلى سنغافورة لأغراض التدريب وغيرها. بذل هو وفريقه كل جهد ممكن لمساعدتنا.

وشعرنا بارتياح كبير نتيجة هذين الاجتماعين. وملأتنا الثقة بقدرتنا على حل مشاكلنا بحلول منتصف السبعينات. لم أكن لأطلب أكثر من ذلك. شركة "سوان & هنتر" أكدت الإمكانيات المبشرة بالنجاح بالنسبة لحوض بناء وترميم السفن في سيمباوانغ، وبمقدور لجنة مشتركة تضم وزارة البحرية، والشرطة، والحكومة السنغافورية التخطيط لتحويله إلى الاستخدام التجاري.

وفي مناقشة سرية في السادس والعشرين من حزيران/ يونيو 1967، وعد ويلسون بأن مراجعة شؤون الدفاع هذه ستكون الأخيرة بالنسبة للبرلمان الحالي. كما وعد هيلي، في لقاء خاص منفصل، بأنه لن يجري المزيد من المراجعات حول الدفاع.

أما انطباعي فهو أن ويلسون، أكثر من هيلي، أراد أن يبقي خيارات بريطانيا مفتوحة فيما يتعلق بشرق السويس. وما أراده مني في لندن ليس إثبات مزايا البقاء شرق السويس، بل ممارسة التأثير في أعضاء البرلمان التابعين لحزب العمال (الذين لا يشغلون مناصب حكومية)، ووزراء الحكومة المعارضين لبقاء القوات.

تحدثت إلى أعضاء حزب العمال في مجلس العموم في وقت لاحق من عصر ذلك اليوم. قلت إن المشهد الأفرو ـ آسيوي قد تغير بسرعة. مات نهرو وشوهت سمعة سوكارنو، وتورط ماو تسي تونغ في جنون الثورة الثقافية. وهنالك نصف مليون جندي أمريكي في فيتنام الجنوبية. لقد ولت أيام سيطرة الرجل الأبيض على آسيا. وبدلا من ذلك، يصر بعض الآسيويين على إيجاد حلول آسيوية للمشكلات الآسيوية، بحيث تحل دول آسيا الكبيرة مشكلاتها مع الدول الصغيرة. ومن حق الدول الصغيرة طلب المساعدة من أصدقائها في الغرب لإعادة التوازن.

قضيت ساعات وأنا أتحدث إلى وزراء ويلسون. والاجتماع المحدد بمدة نصف ساعة مع جيم كالاهان، وزير الخزانة آنئذ (الذي قابلته عدة مرات خلال السنوات الخمس عشرة الماضية) طال لمدة ساعة ونصف. بين الوقت والآخر، وكلما دقت أجراس مجموعات التصويت، كان يذهب ليدلي بصوته في إحدى ردهتي مبنى البرلمان، لكن بعد أن يطلب مني الانتظار. قال في النهاية: "كنت مؤيدا لتحديد موعد تنسحب فيه بريطانيا، لكنني سأفكر بما قلت لي. ذهني منفتح في هذه اللحظة". طلب مني مقابلة روي جينكنز، وزير الداخلية حينذاك. أصغى إلي الوزير صامتا، ثم قال إنه سيؤيد عدم تحديد موعد للانسحاب، لكن على بريطانيا الانسحاب من البر الآسيوي بحلول عام 1975.

أشد الوزراء معارضة لموقفنا كان ديك كروسمان، رئيس البرلمان. فقد ظل لمدة ساعة يخاطبني بأسلوب المستأسدين ويوبخني على تضليل وخداع زملائه لإقناعهم بالبقاء شرق السويس. وشرع يصدمني بفظاظته المتعمدة. فقد أراد من بريطانيا الانسحاب بسرعة، بحلول عام 1970. كما رغب هو ومجموعته البرلمانية بادخار المال اللازم لزيادة المعاشات التقاعدية، وتخفيض فوائد قروض الإسكان، والحصول على مزيد من الأصوات الانتخابية. في خضم إحباطه، قال:

"لا تقلق علي لأنني أمثل صوت الأقلية في الحكومة حاليا، لكنني أكسب التأييد، كما أن الحزب يقترب بصورة متزايدة من وجهة نظري". ارتأى آ. بي. راجا، مندوبنا السامي الذي كان حاضرا، أن كروسمان كان ينفس عن غضبه لأن حججي وبراهيني تقوي موقف أولئك الراغبين بالبقاء.

اعتقدت بأن الأمور تسير على ما يرام بالنسبة لنا هذه المرة، لكن لا يوجد ضمان بعدم حدوث مزيد من الصدمات، الأمر الذي قد يؤدي إلى نوبة أخرى من الكآبة داخل الحكومة البريطانية، وإعادة مراجعة سياسة الدفاع، واقتراح مزيد من تخفيض وإضعاف القوات. فهذا الخطر خارج سيطرة حتى الحكومة البريطانية. والحقيقة المحزنة هي الشعور العام بالانزعاج والقلق لدى الشعب البريطاني، وفشل القيادة في إلهام مواطنيها. أصيب وزراء حزب العمال ونوابه في مجلس العموم (الذين لا يحتلون مناصب وزارية) باليأس نتيجة اضطرارهم لفعل كل الأشياء التي قالوا بأنهم لن يقوموا بها، بما في ذلك السياسة الاقتصادية التي انتقدوا حزب المحافظين بسببها.

أظهرت أوراق الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (1963 ـ 1969) أنه استحث ويلسون، في واشنطن في حزيران/ يونيو 1967، على "عدم اتخاذ أية خطوات تتناقض مع المصالح البريطانية أو الأمريكية ومصالح الأمم الحرة في آسيا". لكن جونسون لم يضغط بالقدر الذي طلبه مساعدوه قبل اللقاء بويلسون. وكان روبرت مكنمارا، وزير الدفاع، قد كتب إلى جونسون في وقت مبكر يعود إلى كانون الأول/ ديسمبر من عام 1965، قائلا إن أمريكا تولي أهمية أكبر لتواجد والتزامات بريطانيا في الشرق الأقصى مقارنة بأوروبا.

الكتاب الأبيض الذي أصدرته وزارة الدفاع البريطانية في تموز/ يوليو 1967، أعلن عن نية بريطانيا خفض عدد قواتها في جنوب شرق آسيا بمعدل خمسين بالمائة بحلول عامي 1970 ـ 1971، ثم الانسحاب نهائيا بحلول منتصف

السبعينات. وكتب هارولد هولت المذعور إلى ويلسون حول الموضوع وصرح بآرائه أمامي: "نحن نرى أن الحكومة البريطانية قد اتخذت قرارات تاريخية بتقليص دورها العالمي واتفاقاتها الدولية بدرجة مهمة، والتخلي عن المسؤوليات الدولية التي أخذتها بريطانيا على عاتقها طيلة العديد من السنين"، وأن على الأستراليين الآن "إعادة التفكير بالوضع برمته".

بعد ذلك بوقت قصير، دعاني ويلسون للتحدث أمام مؤتمر حزب العمال السنوي في تشرين الأول / أكتوبر من عام 1967. وافقت وأنا أعلم بأنه أراد مني حث الحزب على عدم معارضة بقاء القوات البريطانية في سنغافورة. كنت المتحدث الرئيسي أمام المؤتمر الذي ضم مبعوثين اتخذوا موقفا وديا تجاهي وتجمعوا عشية المؤتمر (الأحد 1/ 10/ 1967) في سكاربورو. عبرت عن الأمل بأن يقنعهم ارتباط سنغافورة الطويل ببريطانيا، الذي امتد لحقبة تناهز المائة وخمسين عاما، بجعل عملية فك الارتباط تتم بطريقة "توفر لنا أفضل فرصة للاستمرار في الحفاظ على الأمن والاستقرار"، وإذا منحنا مهلة قصيرة من الوقت وجهدا أكبر، سوف نتمكن من العيش في منتصف السبعينات - بدون مداخيل القاعدة البريطانية - بالمستوى نفسه الذي وصلنا إليه الآن. عرفت أن الشغل الشاغل لأعضاء الوفد هو فيتنام. ونظرا لأنني لم أتمكن من تجاهل الموضوع، قلت: "لا أريد أن أبدو من الصقور أو الحمائم. وإذا توجب علي الاستعانة باستعارة مجازية من عالم الطيور، فإنني أرغب بالتفكير بالبوم. فلا بد لكل من ينظر إلى ما يحدث في فيتنام أن يتشاءم.

لم يكن هناك أي داع لتسير الأمور على هذا النحو. ولربما لا تكون فيتنام أفضل الأمكنة ولا أكثر المناطق أمنا في آسيا لاتخاذ موقف مؤسس على ما يحدث فيها. لكن هناك تضحيات هائلة استهلكت دماء الفيتناميين والأمريكيين على حد سواء". بالنسبة لهؤلاء الحضور المعادين لفيتنام، كانت

تلك أبعد نقطة يمكن أن أصل إليها للتلميح إلى أن انسحاب الأمريكيين من فيتنام سيكون له تبعات خطيرة على باقي دول جنوب شرق آسيا.

❧❧

لم تكد تمضي ستة أسابيع (في الثامن عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 1967) حتى تلقى كينغ سوي - بدون أي تحذير مسبق - من جيمس كالاهان، بوصفه وزير الخزانة، رسالة مشابهة لتلك التي أرسلها إلى كافة وزراء مالية دول الكومنويلث، تشير إلى أن بريطانيا خفضت قيمة الجنيه الإسترليني، من 2,80 إلى 2،40 دولارا. الأمر الذي كان يعني خسارتنا لنسبة 14,3٪ من الرصيد الاحتياطي الذي أودعناه في لندن بالجنيه الإسترليني. وكانت عملة بريطانيا قد تعرضت لضغوط بيع بعد وقت قصير من استلام حكومة العمال السلطة عام 1964، لكننا لم ننقل احتياطينا إلى مكان آخر. فقواتها كانت تدافع عنا في "المواجهة" مع إندونيسيا، ولم نرغب بأن نحمل مسؤولية المساهمة في تخفيض قيمة الجنيه. قال ويلسون في حديث بثه التلفزيون في أمسية الأحد ذاك: "نحن الآن نهتم بأنفسنا؛ وهذا يعني أن بريطانيا تأتي أولا". كان ذلك نذير شؤم، لكن هيلي طمأننا حين أعلن في مجلس العموم في السابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر: "أعتقد أن الحكومة برمتها تشاركني الرأي؛ بأن علينا قبل كل شيء، الولاء لقواتنا وحلفائنا عند القيام بعمليات التخفيض هذه. لا يمكن لنا عكس قرارات يوليو.. لهذا السبب قال صديقي وزير الخزانة [كالاهان] يوم الاثنين الماضي إن من المتوجب إجراء التخفيض ضمن إطار السياسات الدفاعية المعلنة في الصيف الماضي. دعوني أيها السادة أخبره أن هذه التخفيضات لا تعني الإسراع في تقليص أو إعادة انتشار قواتنا".

كتبت لأعرب عن شكري لهيلي على تطميناته. لكني كنت مخطئا: هيلي لا يتكلم باسم الحكومة. وكان ويلسون، رئيس الوزراء، يريد إنقاذ حكومته.

لقد عنى ما صرح به من أن "بريطانيا تأتي أولا". وقال أيضا: "لا يوجد مجال للإنفاق يمكن اعتباره مقدسا". في الثامن عشر من كانون الأول/ ديسمبر، كتبت إلى ويلسون لأروي له كيف دعمت حكومة سنغافورة الجنيه الإسترليني بإخلاص وخسرت 157 مليون دولار نتيجة تخفيض قيمته (خسرت هيئة النقد 69 مليونا، والحكومة السنغافورية 65 مليونا، والهيئات القانونية 23 مليونا). واختتمت رسالتي بالقول: "أكره الاعتقاد بأن الصعوبات المؤقتة يمكن أن تدمر الثقة المتبادلة بالنوايا الطيبة، والمشاعر الودية، والمقاصد المخلصة بيننا. لسوف ألتزم بالتصريح الذي أعلنته في سكاربورو. ومن جانبنا سنتأكد من أن آخر القوات البريطانية ستتلقى وداعا رسميا واحتفاليا حين تغادر قواعدها في منتصف السبعينات".

كان ذلك أملا بائسا. ففي أول أزمة كبيرة واجهت حكومته، لم يجد ويلسون متسعا من الوقت لإنقاذ أصدقائه وحلفائه، مهما أخلصوا الولاء. وبدلا من الرد، أرسل جورج تومسون، أمين سر علاقات الكومنويلث، لمقابلتي في التاسع من يناير/ كانون الثاني 1968. بدا موقف تومسون اعتذاريا ودفاعيا. وقال إن تخفيض قيمة الجنيه قد منح بريطانيا فرصة أخيرة لتصحيح وضع اقتصادها. ولسوف تعني التخفيضات الدفاعية تغييرا جوهريا في الدور التاريخي لبريطانيا وبنيتها الدفاعية على المدى البعيد. ستبقى بريطانيا في أوروبا، رغم إمكانية استخدام قدراتها لمساعدة الحلفاء خارج أوروبا. سألت عن تصريح هيلي المتعلق بالقوات البرمائية في سنغافورة. وكان الجواب أنها ستلغى، ولن تتمركز قوات بحرية في جنوب شرق آسيا بعد عام 1971. وحين سألت تومسون عن مدى ثبات وصرامة القرار بالانسحاب بحلول عام 1971، قال إنه ثابت وصارم، لكنهم سيأخذون بعين الاعتبار آراء شركائهم في الكومنويلث. كان تومسون رقيقا ودودا في مسلكه، ومتعاطفا مع قضيتنا. لقد اختاره ويلسون لأداء مهمة

بغيضة. ومن أجل التخفيف من شدة الصدمة، دعاني ويلسون لإجراء محادثات في تشيكر، المقر الريفي الرسمي لرئيس الوزراء.

وسط مشاعر الإحباط والغضب على هذا التجاهل التام للتعهدات المقدمة بشكل رسمي، قلت إن علينا نحن أيضا وضع مصلحة سنغافورة فوق أي اعتبار، وحماية أرصدتنا الإسترلينية بنقلها من لندن. وبرغم كل ذلك، قررت الذهاب إلى لندن ومقابلة ويلسون في تشيكر.

غير ويلسون مكان الاجتماع من تشيكر إلى 10 داوننغ ستريت يوم الأحد. وحين وصلت في الخامسة والنصف عصرا، وجدت ثلاثة من كبار وزرائه حاضرين: دينيس هيلي (الدفاع)، جورج براون (الخارجية)، جورج تومسون (العلاقات مع الكومنويلث). تشبث ويلسون ببعض الأمل حين قال إن الحكومة قد وافقت على عدم اتخاذ قرار نهائي حتى أقابله.

قلت إن أي إعلان متعجل بسحب القوات البريطانية من البر الآسيوي بحلول عام 1971 سوف يهز ثقة المستثمرين، خصوصا أولئك القادمين من هونغ كونغ، ويجعلهم يبتعدون عنا. وفي سبيل استعادة الثقة، سيتوجب على سنغافورة إنفاق أموال على التسلح لكي تتمتع قوتها الدفاعية بالمصداقية. وقدمت الحجة على أن للخدمات المسلحة البريطانية عقارات ومنشآت ثمينة في سنغافورة، تتكون من منازل وثكنات تتجاوز قيمتها خمسة وخمسين مليون جنيه. وإذا جرى الانسحاب بخلال ثلاث سنوات، فلن تتمكن من الحصول على نصف هذا السعر في السوق المفتوح.

أعاد ويلسون التأكيد على ما أخبرني به هيلي قبل سنة في سنغافورة من أن قرار الانسحاب قد اتخذ على أسس اقتصادية ولا يمكن تعديله. كما أن القرار المتعلق بالموعد (آذار/ مارس 1971) قد اتخذ بالإجماع، وأن الوزراء الحاضرين يمثلون رأي الحكومة. وكان متلهفا لمناقشة المساعدات وتقديم إغاثة اقتصادية

حقيقية لسنغافورة. أجبته بأن الأمن يمثل اهتمامي وهمي الوحيدين، فبدونه لن يكون هناك استثمارات نحن بحاجة إليها أكثر من المساعدات.

ترك ويلسون أمر تقديم الحجج والأدلة لصالح الانسحاب المبكر إلى هيلي، بينما جلس هو في مقعده يدخن غليونه وينظر إلي بعين العطف. ومن لغته الإشارية، عرفت أن من المستحيل دفعه للالتزام بتعهده الأصلي بإبقاء القوات البريطانية حتى منتصف السبعينات.

تعاطف الوزراء البريطانيون مع ورطتي المأزقية. أما أشدهم دعما ومؤازرة فكان جورج براون. تذكرت آراءه المتشددة حين تقابلنا في ستوكهولم عام 1966، حيث أكد على وجوب انسحاب القوات البريطانية من سنغافورة، لكني فوجئت عندما سألني عن الوقت الذي أحتاجه، ذكرت تاريخ 31 آذار/مارس 1973. بعد سنوات أخبرني أن الرئيس الأمريكي جونسون قد أقنعه بأن أمريكا لن تتمكن من الحلول محل القوات البريطانية في الخليج العربي وسنغافورة طالما استمرت حرب فيتنام، وأن المساهمة البريطانية من الناحية السياسية لا تقدر بثمن.

في حوالي الساعة السابعة مساء، انضم إلينا روي جينكنز الذي شغل منصب كالاهان كوزير للخزانة. أسهم بحماس في موضوع وثيق الصلة يتلخص في أن وضع سنغافورة الاقتصادي يتميز عن أوضاع الدول الأخرى في المنطقة. فقد كنا نبلي بلاء حسنا. لكن وضع بريطانيا حرج جدا، وعقد مقارنة بين احتياطي كل من بريطانيا وسنغافورة ليظهر أن الرقم بالنسبة للفرد في بريطانيا أقل منه في سنغافورة. ثم انتقد الحكومة السنغافورية بسبب استثمار فائض ميزانيتها في دول أخرى دون إعلام الحكومة البريطانية. لقد اتخذ موقفا هجوميا وعدائيا. لم نحول أي مبلغ من احتياطي ميزانيتنا بالجنيه. سجل نقطة ضدنا حين أكد بأننا لم نقدم ما نستطيع من عون كما هو منتظر منا وعلينا ألا نتوقع معاملة خاصة الآن.

تحدثنا على مائدة العشاء، مكررين الحجج والأدلة والبراهين مرة بعد أخرى، ونحن نشرب نبيذ جينكنز المفضل. انتهى الاجتماع في العاشرة وخمسين دقيقة ليلا، بعد أن استمر خمس ساعات ونصف الساعة. لخص ويلسون اللقاء بالقول إن الحكومة البريطانية تتقبل حقيقة الحاجة إلى المساعدة للحفاظ على الثقة بسنغافورة. لكنه أكد على عدم وجود سبيل لتحقيق الأمن الدائم لسنغافورة خارج إطار اتفاقية دفاعية إقليمية أوسع مع غيرها من دول الكومنويلث المعنية. ومن غير المستحسن أن تتخذ سنغافورة قرارات متعجلة لشراء معدات حربية قبل احتمال استكشاف مثل هذه المعاهدة بصورة أكثر تفصيلا. ولسوف تبذل بريطانيا ما بوسعها، بالتساوق مع هدفها الأهم (الانسحاب الكلي بحلول عام 1971)، لمساعدة سنغافورة في الحفاظ على أمنها، وأمل أن تفكر الحكومة السنغافورية بالنصيحة البريطانية قبل اتخاذ أي قرار.

في صبيحة اليوم التالي (الاثنين 15/ 1 / 1968)، أعلن هيلي في مجلس العموم أن القوات البريطانية شرق السويس سوف تنسحب في عام 1971، لكنه غير الموعد الفعلي للانسحاب النهائي من آذار/ مارس إلى كانون الأول/ ديسمبر من عام 1971. وكان هذا الفرق البالغ تسعة أشهر أمرا مهما لأن الانتخابات العامة ستجري قبل كانون الأول/ ديسمبر. بكلمات أخرى، يمكن توكيد القرار حول الموعد النهائي للانسحاب إما من قبل حكومة عمالية جديدة أو يمكن تأجيله من قبل حكومة المحافظين. توجب علي الرضا والقبول بهذا التنازل. وذكر مراسلو شؤون الدفاع الذين نقلوا خطاب هيلي أنه ترك الأمر مفتوحا. ولم أعد من لندن بخفي حنين.

لكن ويلسون عرف بأن ذلك يمثل نهاية حقبة. واستشهد في النقاش بقصيدة كيبلنغ "الانسحاب":

أساطيلنا تلاشت وذابت

في الكثبان والخلجان
وانطفأت شعلة النيران
فوا عجبا! أبهة الماضي التليد تغيب
مع نينوى وصُوْر.

خلال تلك الأيام الخمسة التي قضيتها في لندن (كانون الثاني/ يناير 1968)، جهدتُ لزيادة مدة بقاء البريطانيين. وعلاوة على المناقشات مع ويلسون، حملت قضيتي إلى زعماء حزب المحافظين، خصوصا إدوارد هيث (حكم بين عامي 1970ـ 1974)، وريجنالد مودلينغ، وإيان مكليود. وأظهر هؤلاء قدرا كبيرا من التعاطف والمؤازرة؛ ولو كانوا في الحكم لرغبوا بالبقاء مدة أطول وما حددوا موعدا للانسحاب. هذا ما جعل النتيجة النهائية الفعلية مختلفة. قدم التلفزيون والصحافة البريطانية تغطية واسعة لزيارتي، وتمكنت من عرض قضية منطقية لا دعوى ترشح بالغضب. عزفت على أوتار قلب الشعب البريطاني، مشددا على أن ارتباطنا الطويل والمستمر لا يجب أن ينتهي بطريقة غير لائقة تدمر مستقبل سنغافورة. أظهرت أفضل صورة ممكنة. لكن كينغ سوي، الذي عاد إلى سنغافورة قبلي، عبر عن خيبات أمله أمام الصحافة في مطار سنغافورة: "لقد تراجع حزب العمال عن موقفه ـ وهذا خرق مخز للتعهد المقدم لنا".

لم أر مبررا للتنفيس عن غضبي. أما بقية زملائي، بمن فيهم راجا، وتشين تشاي، وسوي سين، فقد أصيبوا بخيبة أمل مريرة وذعر شديد من التبعات والعواقب على أمننا واقتصادنا. لكنهم لم يوبخوا البريطانيين. فالكلمات الغاضبة والحانقة لن تؤدي إلا إلى إزعاج وزرائهم، وتكدير قادة قواتهم في سنغافورة، وهؤلاء برغم كل شيء بريطانيون مخلصون. كنت بحاجة للمشاعر الودية والتعاون من قبل البريطانيين لتنفيذ عملية الانسحاب بالحد الأدنى من الاحتكاك والتوتر والحد الأعلى من الشعور الودي والتعاطف، ولم أرغب

بورشات عسكرية تُعرى من تجهيزاتها كما حدث في غينيا (غرب أفريقيا) حين انسحب الفرنسيون في الستينات.

ضاعف التحول المفاجئ للأحداث من حدة الضغط علينا. لسوف تتفاقم مشاكلنا الاقتصادية، وسترتفع معدلات البطالة. أما مشكلاتنا الدفاعية فقد تتسع مع تنامي الحاجة إلى قوة جوية. فكيف سنبني قوة جوية من لاشيء ونمتلك سربا من المقاتلات العاملة بحلول نهاية عام 1971؟ حين قابلنا هيلي مرة أخرى وطلبنا منه شراء سرب من طائرات "هوكر هنتر"، وافق على الفور. ولسوف يقدم المساعدة أيضا في بناء قدراتنا، وكان ذلك بمثابة تغير كلي طرأ على موقفه السابق (في أكتوبر/ تشرين الأول 1966) قبل أقل من عامين، حين لوح بإصبعه في وجوهنا لأننا نضمر أفكارا "مؤذية".

وسائل الإعلام البريطانية كانت متعاطفة معنا، لكن متشائمة على وجه العموم من مستقبل سنغافورة. فسوف تخسر حوالي 20٪ من ناتجها المحلي الإجمالي (GDP) مع توقف الإنفاق العسكري البريطاني، وبدون الحماية العسكرية البريطانية، رأت المستقبل محفوفا بالمخاطر. حضر رئيس مجموعة "ديلي ميرور"، سيسيل كينغ، المؤتمر الصحفي الذي عقدته عند عودتي إلى سنغافورة من لندن في كانون الثاني/ يناير. وأبلغ سكرتيري الصحفي، اليكس جوسي، بأن قلبه معي لكن الوضع يائس. ولا بد أن تتدهور حالة الاقتصاد مع ارتفاع معدلات البطالة وغياب الأمن والأمان بعد انسحاب البريطانيين. ولم يكن كينغ الوحيد في تبني مثل هذه النظرة المتشائمة حول إمكانيات نجاح سنغافورة.

من أجل ملء الفراغ الذي نتج عن انتهاء مدة اتفاقية الدفاع الإنكليزية - الماليزية، كان البريطانيون قد اقترحوا اتفاقية دفاع خماسية تكون استشارية وغير ملزمة دفاعيا. عرفت خشية الأستراليين من أن تترك الاتفاقية انطباعا

خاطئًا لدى الإندونيسيين، حيث ستشكل القوى الخمس - بريطانيا، أستراليا، نيوزيلندا، ماليزيا، سنغافورة - عصبة جماعية ضد إندونيسيا. في شباط/ فبراير 1968، أخبرني بول هاسلوك وزير الدولة الأسترالي للشؤون الخارجية، حين كان في زيارة إلى سنغافورة، بأن أستراليا ستحافظ على مستويات قواتها حتى نهاية عام 1971، وأن حكومته ليست متأكدة مما سيحدث بعد ذلك. بكلمات أخرى، قد تغادر القوات الأسترالية مع البريطانيين. أكدت له أن من الضروري أن يتضح للجميع عدم وجود نية لدى الحلفاء الغربيين بترك فراغ في المنطقة بعد عام 1971، وهو فراغ قد تملؤه روسيا أو الصين أو أية قوة أخرى. شدد من جانبه على أن التعاون بين ماليزيا وسنغافورة أمر جوهري بالنسبة لخطط الدفاع الأسترالية. وطمأنته بأننا نعتبر أي هجوم على ماليزيا بمثابة تهديد لسنغافورة، لكنني شجعته على أن يوضح للماليزيين أن أي اتفاق ثنائي مع أستراليا يستبعد سنغافورة هو ببساطة أمر غير ممكن. ورويت له كيف تجاهلني عبد الرزاق حين كنا على الطائرة نفسها المتجهة إلى ملبورن للمشاركة في إحياء ذكرى رئيس الوزراء هارولد هولت في كانون الأول/ ديسمبر 1967. لكن بعد أن قام مكيوين، نائب رئيس الوزراء الذي شغل منصب رئيس الحكومة المؤقت قبل أن يستلم المنصب جون غورتن، بتأنيبه بعبارات فظة حين طالب بعقد اتفاقية ثنائية بين أستراليا وماليزيا، تعقل ومال إلى التوفيق والمجاملة حيث أمضى ثلاث ساعات في الطائرة وهو يناقشني حول شؤون الدفاع والأمن الماليزية. وفي أعقاب ذلك طرأ تحسن كبير على العلاقات الثنائية الدفاعية بين سنغافورة وماليزيا.

في الحقيقة، أخبر عبد الرزاق كيم سان وكينغ سوي في آذار/ مارس عام 1968، أن أمن الدولتين يتعذر فصله، وأن ماليزيا لا تستطيع تحمل الإنفاق العسكري الضخم، وأن على سنغافورة، الجزيرة الصغيرة المعرضة للهجمات الغادرة، أن تركز على قدرة دفاعها الجوي، في حين يمكن لماليزيا، بسواحلها الطويلة، التركيز على بحريتها. وبهذه الطريقة نستطيع أن نكمل بعضنا بعضا.

و"باعتبارنا منطقتين منفصلتين من الأراضي، نتعامل مع بعضنا كندين. وكلما أمكننا الاتفاق نعمل معا. وإذا لم نتمكن من الاتفاق.. حسنا، فلننتظر لوهلة".

بعد وقت قصير من أعمال الشغب العرقية في كوالالمبور (أيار/ مايو 1969)، وما أعقبها من تعليق للبرلمان الماليزي، اضطر عبد الرزاق إلى تمثيل ماليزيا في الاجتماع الذي ضم رؤساء حكومات الدول الخمس في كانبيرا، وذلك لمناقشة الترتيبات الدفاعية بعد الانسحاب البريطاني في عام 1971. قبل بدء أعمال المؤتمر، أخبرنا وزير الدفاع الأسترالي أن رئيس الوزراء، جون غورتن، لن يحضر المؤتمر. وفي حوار خاص، قال السكرتير الدائم في وزارة الشؤون الخارجية أن غورتن يشك في قدرة الحكومة الماليزية على احتواء الوضع، ويعتقد بأن مزيدا من المشاكل العرقية سوف تتفجر، وأن سنغافورة سوف "تتورط" في النزاع. لقد فقد غورتن الثقة كليا بماليزيا، ولم يرغب بأن تلتزم أستراليا بأية اتفاقية دفاعية معها. لم يكن الأستراليون سعداء برحيل البريطانيين عن المنطقة، ولم يرغبوا بتحمل عبء الدفاع عن ماليزيا وسنغافورة. تنبأ غورتن بوقوع كارثة، وخشي من ردة فعل الناخبين ضد أية التزامات جديدة تتعهد بها أستراليا للدفاع عن الدولتين.

لكن في اللحظة الأخيرة، حضر لافتتاح المؤتمر، إلا أنه غادر فورا بعد إلقاء خطابه. شدد على الحاجة إلى التناغم العرقي في المنطقة، وإلى ضرورة التوكيد الواضح من جانب ماليزيا وسنغافورة على اعتبار الدفاع عنهما أمرا "يستحيل فصله". وبدا القلق والكآبة جليين على وجوه عبد الرزاق والمسؤولين الماليزيين.

تحدثت في تلك الليلة مع عبد الرزاق في غرفته في الفندق. وقررت تجاهل تحفظاتي ودعم عرضه القائل بوجوب أن يتحمل القائد العسكري لاتفاقية الدفاع الخماسية (بعد عام 1971) المسؤولية أمام ممثلي الدول الخمس وليس سنغافورة وماليزيا فقط كما اقترحت أستراليا. وهذا ما أدخل البهجة إلى قلب عبد الرزاق. فقرب نهاية المؤتمر، أوضح وزير الشؤون الخارجية الأسترالي،

غوردون فريث، أن القوات الأسترالية ستنتشر إما في شرق أو غرب ماليزيا في حالة تعرضها لأي اعتداء.

كان المحافظون في بريطانيا يشعرون بالذعر من انسحاب قواتهم من شرق السويس. في كانون الثاني/ يناير 1970، قام ادوارد هيث، كزعيم للمعارضة، بزيارة سنغافورة. رتبت له أمر مناقشة كافة الوزراء الرئيسيين للحصول على فكرة شاملة حول تطورنا الاقتصادي، والتقدم في مجال بناء القدرة الدفاعية، وعلى نظرة عامة للوضع السياسي والاقتصادي. كما أعددت الترتيبات مع القوات الجوية الملكية لتوفير حوامة تأخذه في جولة فوق الجزيرة. تأثر بما رأى وأخبر الصحافة بأنه "سيوقف" سياسة العمال القاضية بالانسحاب من شرق السويس. قال: "ليست المسألة مسألة انسحاب أو عودة القوات البريطانية. المهم هو أننا ما نزال هنا، ولسوف نوقف، كحكومة محافظين، الانسحاب". وأضاف بأنه "متأثر تأثرا عميقا بالمنجزات المشهودة التي حققتها الجزيرة فعلا.. أما القاعدة المؤسسة لكل ذلك فهي الثقة بالمستقبل والأمن والاستقرار في المنطقة برمتها". أملت أن يلاحظ ذلك قادة الخدمة البريطانيون وأن لا يتعجلوا في انسحابهم.

بعد خمسة شهور، فاز حزب المحافظين بالانتخابات العامة (حزيران/ يونيو 1970) وأصبح ادوارد هيث رئيسا للوزراء. زار وزير دفاعه، بيتر كارينغتون، سنغافورة في الشهر نفسه ليعلن أن الانسحاب سيجري حسب الخطة الموضوعة، لكن بريطانيا ستحتفظ ببعض قواتها في سنغافورة، على قدم المساواة مع الأستراليين والنيوزيلنديين. أخبرني كارينغتون ـ على انفراد ـ أن بريطانيا لن تترك وراءها أي سرب من المقاتلات أو طائرات النقل. ولن تبقي سوى أربعة طائرات "نمرود" للمراقبة، وسرب من الحوامات (من طراز "ويرلوند")، إضافة إلى كتيبة ستتمركز في ني سون (أحد المعسكرات البريطانية). كما ستتمركز خمس فرقاطات/ مدمرات فقط في كل منطقة شرق السويس، ولسوف تستبدل

اتفاقية الدفاع الإنكليزية ـ الماليزية بـ"التزام سياسي ذي طبيعة استشارية". أوضحت بريطانيا بأنها تريد المساهمة، لا كقائد بل كشريك "على قدم المساواة"، في اتفاقية الدفاع الخماسية التي كان يجري التخطيط لها.

في منتصف نيسان/ أبريل 1971، اجتمع رؤساء الحكومات الخمس في لندن لإكمال الترتيبات السياسية التي ستحل محل اتفاقية الدفاع الإنكليزية ـ الماليزية. البيان الختامي أشار إلى أنه "في حالة حدوث أي شكل من أشكال الهجوم المسلح الذي تنظمه أو تدعمه أية جهة خارجية، أو التهديد بالقيام بمثل هذا الهجوم ضد ماليزيا أو سنغافورة، سوف تتشاور الحكومات فورا مع بعضها بعضا بهدف تقرير الإجراء الذي يجب اتخاذه بصورة مشتركة أو منفصلة فيما يتعلق بمثل هذا الهجوم أو التهديد". وكان "التشاور فورا"، أفضل من عدم التشاور.

في الأول من أيلول/ سبتمبر 1971، تمت إقامة نظام متكامل للدفاع الجوي. وفي الحادي والثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر، حلت اتفاقية الدفاع الخماسية محل اتفاقية الدفاع الإنكليزية ـ الماليزية. الحقبة القديمة من الأمن المضمون وصلت إلى نهايتها. وعلينا منذ الآن تحمل مسؤولية أمننا.

لكن الأمن لم يكن هاجسنا الوحيد. توجب علينا كسب لقمة العيش، وإقناع المستثمرين بتوظيف أموالهم في المشاريع التصنيعية وغيرها من الأنشطة التجارية في سنغافورة. توجب علينا تعلم البقاء على قيد الحياة، بدون المظلة العسكرية البريطانية، وبدون أراض داخلية توفر العمق الاستراتيجي.

.4.

البقاء بدون أراض داخلية

في عام 1965، وبعد بضعة شهور من الاستقلال، قدم لي خبير في التخطيط الاقتصادي أرسلته لنا الحكومة الهندية مجلدا سميكا يضم تقريره. تفحصت الملخص للتأكد من أن خططه تعتمد على إقامة سوق مشتركة مع ماليزيا. شكرته، ولم أقرأ التقرير مرة أخرى. لمَ لمْ يفهم حقيقة أنه إذا لم تكن ماليزيا راغبة بإنشاء سوق مشتركة مع سنغافورة وهي جزء منها، فمن المستبعد أن توافق الآن وهي مستقلة عنها. جردنا من دورنا كمركز إداري وتجاري وعسكري للإمبراطورية البريطانية في جنوب شرق آسيا. وما لم نتمكن من العثور على أرض داخلية جديدة وربط أنفسنا بها فإن المستقبل سيكون حالكا.

قبل بضعة أسابيع، قابلت الدكتور البرت وينسميوس، مستشارنا الاقتصادي الهولندي. رسم لي صورة متجهمة لكن متفائلة. فبسبب "المواجهة" مع إندونيسيا ارتفعت معدلات البطالة، وإذا تابعنا بدون سوق مشتركة مع ماليزيا وبدون تجارة مع إندونيسيا، سوف تتجاوز نسبة البطالة 14٪ بحلول نهاية عام 1966. الأمر الذي سيعني حدوث اضطرابات اجتماعية. قال: "سنغافورة تسير على حد السكين"، وأوصى بالتوصل إلى اتفاق لإقامة سوق مشتركة مع ماليزيا (التي لم يكن لها حظ من النجاح)، واستئناف تجارة المقايضة مع إندونيسيا. كما نصح بأن نسعى لتحقيق شروط أفضل لدخول البضائع المصنعة في سنغافورة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا.

قدم وينسميوس أول مرة إلى سنغافورة عام 1960 حين ترأس بعثة برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP)، لتقديم المشورة إلينا في مجال التصنيع. أذكر تقريره الأول الذي قدمه لي عام 1961، حين وضع شرطين مسبقين لنجاح سنغافورة: أولا، إقصاء الشيوعيين الذين جعلوا أي تقدم اقتصادي في البلاد أمرا مستحيلا؛ ثانيا، عدم إزالة تمثال ستامفورد رافلز. الطلب بإقصاء الشيوعيين في عام 1961، حين كانت جبهة الشيوعيين المتحدة في ذروة قوتها وسعيها لسحق حكومة حزب العمل الشعبي يوما بعد يوم، تركني مبهوتا وأنا أضحك من سخف وعبثية هذا الحل البسيط. أما الاحتفاظ بتمثال رافلز فكان أمرا يسيرا. إذ لم تكن لدينا - أنا وزملائي - رغبة بإعادة كتابة الماضي وتخليد أنفسنا عبر إطلاق أسمائنا على الشوارع أو المباني، أو وضع صورنا على طوابع البريد أو أوراق العملة. قال وينسميوس بأننا سنحتاج من أمريكا وأوروبا إلى الخبرة والمهارة على مختلف الصعد التقنية، والإدارية، والتخطيطية، والتسويقية. لقد أراد المستثمرون أن يروا ما الذي ستفعله الحكومة الاشتراكية الجديدة في سنغافورة مع تمثال رافلز. فالإبقاء عليه سيكون رمزا للقبول بالميراث البريطاني ويعطي تأثيرا إيجابيا. لم أنظر إلى الأمر بهذه الطريقة، لكنني كنت سعيدا بالاحتفاظ بهذا الأثر التاريخي لأن صاحبه هو مؤسس سنغافورة الحديثة. فلو لم يأت رافلز إلى هنا عام 1819 لإقامة مركز تجاري، لما هاجر جدي إلى سنغافورة من إقليم دابو في مقاطعة جوانغ دونغ (جنوب شرق الصين). لقد أوجد البريطانيون مركزا تجاريا أتاح له، ولآلاف غيره، الفرصة لتحسين ظروف الحياة مقارنة بالوطن الذي كان يمر بحقبة من الاضطراب والفوضى مع انحطاط وتفكك إمبراطورية كينغ الحاكمة.

والآن، في عام 1965، نواجه أيضا مستقبلا كئيبا إلى درجة أنني طلبت من كيم سان، وزير المالية آنئذ، إرسال وفد تجاري يمثل غرفنا التجارية الأربع

وجمعية المصنعين إلى أفريقيا بحثا "عن أدنى فرصة للعثور على بعض الأعمال التجارية". سافر الوفد إلى دول شرق وغرب أفريقيا، لكنه لم ينجح بإقامة علاقات تجارية قوية.

بعد مكابدة مشكلة البطالة لعدة سنين منذ استلامنا الحكم عام 1959، عرفنا جميعا في الحكومة أن التصنيع هو السبيل الوحيد للبقاء. لقد وصلنا إلى الحدود القصوى لتجارتنا في مجال استيراد وتصدير السلع. ودلائل المستقبل لا تبشر بالخير. "المواجهة" مع إندونيسيا مستمرة، والماليزيون مصممون على تجاوز وتجاهل سنغافورة. بحثنا عن حلول، وكنا على استعداد لتجريب أية فكرة عملية يمكن أن تخلق فرص عمل وتمكننا من تجنب غائلة الديون. اقترح أحد مصنعي المشروبات الغازية أن نروج للسياحة؛ فهي توفر فرص عمل عديدة، ولا تحتاج إلا لطهاة، وخادمات وندل، ومتخصصين في غسيل وتجفيف الثياب في الفنادق، وأدلاء سياحيين، وسائقين، وصناع مهرة للتحف التذكارية. لكن أفضل ما فيها أنها لا تحتاج إلى رأسمال كبير. قمنا بتشكيل هيئة ترويج السياحة في سنغافورة، واخترنا لها ملك صناعة السينما، رونمي شو (من شركة "شو برذرز") رئيسا. كان هو الرجل المناسب في المكان المناسب. فهو خبير في صناعة السينما والترفيه ويعرف كل شيء عن الرحلات والجولات السياحية، وكيف يسلي الزوار حين يصلون إلى بلد غريب. كان شعاره مصمما على هيئة أسد وذيل حورية البحر. أمرت بإقامة نصب إسمنتي للشعار على مدخل نهر سنغافورة. لم أفعل الكثير من أجل صناعة السياحة باستثناء التحدث في المؤتمرات التي كانت تعقد بين الحين والآخر للزوار من المهنيين المتخصصين ورجال الأعمال. تنفست الصعداء حين خلقت السياحة العديد من فرص العمل وملأت جيوب العديد من المواطنين بالمال، وصحيح أنها قلصت من حجم مشكلة البطالة، لكنها لم تحلها تماما.

لذلك، قمنا بالتركيز على إنشاء وتشغيل المصانع. فبالرغم من سوقنا المحلية الصغيرة (مليونان من المستهلكين)، قدمنا الحماية لمصانع تجميع السيارات، والثلاجات، والمكيفات، وأجهزة الراديو والتلفزيون والمسجلات، أملا بأن تصنع محليا في المستقبل، وشجعنا رجال الأعمال من مواطنينا الذين أقاموا مصانع صغيرة لتصنيع الزيوت النباتية، ومواد التجميل، ومبيدات الحشرات (البعوض)، ومراهم الشعر، وورق الجُس، وحتى كرات "النفتالين" المضادة للعث! واستطعنا اجتذاب المستثمرين من هونغ كونغ وتايوان لبناء مصانع للدمى، والنسيج، والملابس.

لم تكن البداية واعدة. كانت منطقة جورونغ الصناعية في غرب سنغافورة خاوية برغم المبالغ المالية الطائلة التي أنفقناها على بنيتها التحتية. الفشل تجاوز التوقعات. هيئة التنمية الاقتصادية أقامت مشروعا مشتركا (برغم نقص المياه العذبة وضآلة مساحة الجزيرة وعدم قدرتها على تحمل التلوث في سواحلها) لإعادة تصنيع المنتجات الورقية، مع رجل أعمال يفتقد الخبرة التصديرية. كما استثمرت في ميدان صناعة "السيراميك" دون أن تمتلك ما يكفي من المهارة والخبرة والدراية التقنية. أخفق المشروعان. كما أقمنا مشروعا مشتركا مع شركة "أي. اتش. أي" في حوض جورونغ لبناء وتصليح السفن، وبدأنا ببناء سفن بحمولة 14 ألف طن، وبعد ذلك ناقلات بحمولة 90 ألف طن. لكن سنغافورة لا تنتج ألواحا فولاذية ولا محركات واضطررنا لاستيرادها من اليابان. وبعد بناء ست عشرة سفينة وثلاث ناقلات، توقفنا عن بناء السفن، باستثناء تلك التي لا تزيد حمولتها عن عشرة آلاف طن. لم يكن مشروع بناء السفن مربحا، على العكس من إصلاحها الذي يتطلب عمالة كبيرة.

في السنوات المبكرة كنا نرحب بأي مصنع مهما كان. على سبيل المثال، حين كنت في لندن، في كانون الثاني/ يناير 1968، لمناقشة مسألة الانسحاب

البريطاني، قابلني ماركوس سيف، رئيس شركة محلات "ماركس وسبنسر"، في غرفتي في الفندق. وكان قد شاهدني على قناة "بي. بي. سي" التلفزيونية. أشار ماركوس إلى أن للصينيين أصابع رشيقة، ويمكن لسنغافورة تصنيع صنارات صيد السمك وطعوم السلمون المرقط. هذه الصناعة تتطلب دقة عالية لأن الريش/الطعم يجب ربطه بحرفية ومهارة بالصنارة. كما أن هنالك منتجات أخرى لا تتطلب تجهيزات رأسمالية مكلفة لكنها تخلق العديد من فرص العمل، ونسوف تساعد سلسلة متاجر التجزئة التي يملكها على تسويق مثل هذه السلع. من المؤكد أنني بدوت بائسا على شاشة التلفزيون إلى حد شعر فيه بالحاجة للقائي. شكرته، لكن لم يتحقق شيء من أفكاره. ولم يمض وقت طويل حتى قامت الشركة النرويجية المتخصصة بإنتاج صنارات صيد السمك، "موستار"، بإنشاء مصنع لها في سنغافورة، استخدم عدة مئات من العمال لصنع ملايين الصنارات من كافة الأشكال والأحجام، رغم عدم استخدام الريش كطعم لصيد السلمون المرقط!

❧❧

خسارة الإنفاق العسكري البريطاني بين عامي 1968. 1971 كانت بمثابة ضربة لاقتصادنا. فقد مثل حجم الإنفاق 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وكان يوفر ثلاثين ألف وظيفة في مجال الاستخدام المباشر وأربعين ألفا أخرى في مجال الخدمات الداعمة. كنت مصمما على أن يكون موقفنا من المعونة البريطانية، وفي الحقيقة تجاه أية معونة، مناقضا لموقف مالطة. فحين زرتها عام 1967، لمعرفة كيف حلت مشاكلها بعد انسحاب القوات البريطانية، أصبت بالدهشة. فقد أغلقت قناة السويس نتيجة حرب الأيام الستة بين العرب وإسرائيل (في حزيران/ يونيو، قبل زيارتي بثلاثة أشهر). ولم تعد السفن تعبرها، ولذلك أغلق حوض ترميم وتجهيز السفن، لكن العمال ظلوا يقبضون أجرهم كاملا،

ويلعبون كرة الماء في الحوض الجاف بعد ملئه بالماء!. صدمني اتكالها على المعونة واعتمادها على استمرار صدقات البريطانيين. دفع البريطانيون بسخاء، بما في ذلك راتب خمسة أسابيع عن كل سنة من الخدمة، كما غطوا نفقات ثلاثة أشهر من إعادة التأهيل في المؤسسات الحكومية المالطية. الأمر الذي رعى حالة من الاتكالية وليس تصميما على الاعتماد على الذات.

في عام 1967، وعد هيلي "بمعونة كبيرة" للتعويض عن الخسائر الناتجة عن انسحاب القوات البريطانية، وكنت مقتنعا بأن على شعبنا ألا يتبنى ذهنية الاتكال على المعونات. فإذا ما أردنا النجاح علينا الاعتماد على أنفسنا. وحتى قبل بدء المباحثات حول المعونة البريطانية، قلت في البرلمان (1967/9/9): "كانت هناك سنغافورة مزدهرة قبل إنشاء القواعد وتزويدها بالجند والرجال. وإذا ما تعاملنا مع الأمر بذكاء وإخلاص، فلسوف تكون هناك سنغافورة أكبر وأكثر اعتمادا على الذات - اقتصاديا - بعد إغلاق القواعد". أما موقفي فتمثل في أننا أردنا من البريطانيين إبلاغنا مبكرا بتلك المنشآت (كالحوض البحري) التي يجدونها فائضة عن الحاجة وتسليمها إلى الإدارة المدنية وهي ما زالت تستخدم للأغراض العسكرية. ثم يتوجب على المساعدات توفير فرص العمل في سنغافورة من خلال الصناعات وليس جعلنا اتكاليين على حقنات دائمة من المعونات. وحذرت عمالنا قائلا: "العالم لا يدين لنا بفضل الحياة. ولا يمكننا أن نعيش باستجداء اللقمة".

قام هون سوي سين، المستشار القدير والدائم للحكومة، بإعداد قائمة بالأصول والعقارات والمنشآت البريطانية التي يمكن تحويلها إلى الاستخدام المدني. حدد البريطانيون طريقة استخدام الأراضي التي يشغلونها والتي تبلغ مساحتها 15000 هكتار، أي 11٪ من مساحة سنغافورة الكلية. الأراضي التي ستستخدم لأغراض اقتصادية أو دفاعية ستكون متاحة لسنغافورة دون دفع أية

رسوم. وسوف تساعد الحكومة السنغافورية على بيع الأراضي الباقية في السوق المفتوح. لكن في كانون الثاني/ يناير 1968، وقبل انتهاء المفاوضات، أعلن البريطانيون عزمهم على الانسحاب الكلي بحلول عام 1971.

عند عودتي إلى سنغافورة في ذلك الشهر، قلت في الإذاعة: "إذا كنا مجتمعا لينا رخوا فمصيرنا الهلاك. الضعفاء سوف يؤيدون أولئك الذين يعدونهم بالمخرج السهل، في حين لا يوجد في الحقيقة مثل هذا المنفذ.. لسوف نكون مركزا صناعيا وتجاريا واتصاليا مزدهرا ونشطا بعد أن يرحل البريطانيون". شعرت بأن الروح المعنوية والثقة لدى الشعب سوف تشكلان عاملا حاسما في المعركة القادمة التي ستخوضها سنغافورة من أجل البقاء.

في شهر شباط/ فبراير، شكلنا إدارة متخصصة لتحويل القواعد إلى الاستخدام الاقتصادي برئاسة سوي سين، وألحقتها بمكتب رئيس الوزراء لإعطاء سوي سين مزيدا من السلطة عند التعامل مع الوزارات الأخرى. أما مهمته فهي إعادة تدريب واستخدام العمال الفائضين عن الحاجة، وامتلاك الأراضي والمنشآت التي يخليها البريطانيون، واستخدامها بالشكل الأمثل، والتفاوض للحصول على المعونات التي تخفف من حدة الأزمة.

كان من المهم ألا نولد الضغائن والاحتكاكات نتيجة تسليم الممتلكات أو تقديم المعونات. فإن فعلنا ذلك أضعفنا الثقة، ولن تستطيع أية معونة نحصل عليها أن تعوض عن فقدان الثقة إن ساءت العلاقات مع البريطانيين. علاوة على ذلك، ما زلت آمل بالإبقاء على تواجد بعض القدرات البريطانية والأسترالية والنيوزيلندية بعد عام 1971. أخبرت المندوب السامي البريطاني الجديد، السير آرثر دي لامير، في شباط/ فبراير من عام 1968 أن سنغافورة ستقبل كل عون تقدمه حكومته، لكنها لن تضغط من أجله. وطلبت منه أن تترك حكومته كل ما لن تستخدمه بدلا من تدميره، كما جرت العادة. الأمر الذي يخلق شعورا طيبا ووديا، ويحافظ على التعاطف مع البريطانيين في سنغافورة.

بحلول آذار/ مارس 1968، افتتحت المباحثات بتقديم مساعدة قدرها 50 مليون جنيه تنفق على شراء البضائع والخدمات البريطانية، خمسة وعشرون بالمائة منها على شكل منح، وخمسة وسبعون بالمائة على شكل قروض. أنفقنا نصف المبلغ على مشاريع تنموية ونصفه لشراء معدات دفاعية بريطانية. وافق البريطانيون على تسليم الحوض البحري في سيمباوانغ، إضافة إلى رصيفين عائمين مهمين يمكن للبحرية الملكية أن تسحبهما معها بسهولة، وذلك بشرط تعيين الحكومة السنغافورية شركة "سوان & هنتر" كوكلاء في إدارته ضمن عقد مدته خمس سنوات. كنت قد قابلت السير جون هنتر حين زرت لندن في حزيران/ يونيو 1967، والتقيته مرة أخرى في تشرين الأول/ أكتوبر حين زرت أحواض شركته في تاينسايد بعد مؤتمر حزب العمال في سكاربورو. أما الأمريكان، الذين تلهفوا للاحتفاظ بالحوض البحري صالحا للاستعمال، فقد أرسلوا فريقين من الجيش والبحرية في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير لتفتيش وتفحص المنشآت. وفي نيسان /أبريل 1968، أخبرني سوي سين أن الولايات المتحدة ترغب باستخدام تجريبي لمنشآت إصلاح السفن في سيمباوانغ في الفترة الممتدة بين نيسان/ أبريل و حزيران/ يونيو 1968، وستوفر أعمالا تجارية بقيمة تتراوح بين أربعة وخمسة ملايين دولار. وكان ذلك أمرا مشجعا جدا.

نجحت عملية تحويل حوض السفن البحرية إلى الاستخدام المدني. وازدهرت أنشطة "سوان و هنتر" في كيبل، حوضنا المدني، وفي سيمباوانغ. وعند انتهاء مدة العقدين المتتالين (كل منهما لفترة خمس سنين) في عام 1978، بقي واحد من أبرز مدرائها، نفيل واتسون، مع شركة "سيمباوانغ شيبيارد ليمتد"، الشركة التي أنشأناها لإدارة الحوض. وفي نهاية المطاف أصبح مديرها التنفيذي. ازدهرت أعمال الشركة ونمت لتصبح "سيمبا كورب اندستريز" وهو تكتل مدرج في لائحة بورصة سنغافورة.

"بلاكانغ ماتي" (ما وراء الموت)، وهي جزيرة قبالة ميناء سنغافورة كانت تضم ثكنات كتيبة "الغوركا" البريطانية، باتت تعرف باسم "سينتوزا" (السكينة)، وتحولت إلى منتجع سياحي. أقنعني الدكتور وينسميوس بعدم تحويلها إلى ميدان للتدريب العسكري، أو "كازينو"، أو مصفاة نفط، وهي اقتراحات قدمتها مختلف الوزارات إلى إدارة التحويل الاقتصادي للقواعد برئاسة سوي سين. لم أكن بحاجة لمن يقنعني بالاعتراض على هذه العروض. كما تم الحفاظ على فورت كانينغ، بكل أنفاقها وغرفها المحصنة تحت الأرض، التي استخدمها الجيش البريطاني كمركز قيادة له قبل احتلال اليابانيين لسنغافورة، وتحولت إلى الاستخدام المدني واستقبال طائرات الركاب والشحن الصغيرة. وتم توسيع قاعدة تشانغي الجوية (التابعة للسلاح الجوي الملكي) بواسطة تجفيف مياه البحر، وتطويرها لتصبح مطار تشانغي الدولي المزود بمهبطين. وغدا مجمع باسير بانجانغ العسكري الآن جامعة سنغافورة الوطنية في كنت ريدج التي تضم 26 ألف طالب.

تمكن سوي سين، بأسلوبه الهادئ المنهجي من تحويل الأراضي والعقارات إلى الاستخدام الاقتصادي، واجتذب كادر إدارته المستثمرين من كافة أرجاء العالم لإقامة المصانع والصناعات في الأراضي التي شغلها الجيش البريطاني سابقا. وكان من حسن حظنا أن بدأ تسليم الأراضي والعقارات والمباني في عام 1968 وانتهى في عام 1971، قبل تفجر أزمة الطاقة عام 1973. فالاقتصاد العالمي الناشط، ونمو التجارة العالمية بمعدل سنوي تراوح بين 8 ـ 10٪، جعلا من السهل تحويلها للاستخدام المدني.

جرى الانسحاب وسط مشاعر ودية من كلا الطرفين. والثلاثون ألف عامل الذين فقدوا وظائفهم، امتصتهم الصناعات التي اجتذبناها من الخارج. وحين اكتمل الانسحاب في عام 1971، كان شعبنا مفعما بالثقة. لم يكن هناك

بطالة، ولم تترك مساحة من الأرض أو مبنى من المباني دون استخدام أو نهبا للإهمال. وأسهمت الكتيبة البريطانية الوحيدة، مع سرب من الحوامات، إضافة إلى الكتائب الأسترالية والنيوزيلندية التي شكلت درع اتفاقية الدفاع الخماسية، في الاستقرار والأمن.

بعد أن وضعت السياسات المناسبة لمواجهة خسارة الإنفاق العسكري البريطاني، ذهبت في إجازة إلى هارفارد في خريف عام 1968. أمضيت في وظيفتي تسع سنين وكنت بحاجة "لإعادة شحن البطاريات"، والتعرف إلى بعض الأفكار "الطازجة"، والتفكير بالمستقبل. منحتني مدرسة كنيدي للإدارة لقب زميل شرف ورتبت لي لقاءات مع مجموعة متميزة من العلماء والمتخصصين على موائد الفطور والغداء والعشاء وعبر حلقات البحث. وخلال تبادل الآراء، أبدع هؤلاء أفكارا مفيدة ومثيرة. تعلمت الكثير عن المجتمع والاقتصاد الأمريكيين من خلال القراءة والتحدث مع أساتذة مدرسة هارفارد للأعمال التجارية، مثل البروفسور رالي فيرنون. أعطاني فيرنون درسا مفيدا عن الطبائع الدائمة التغير للثقافة، والصناعة، والأسواق، وكيف تحدد التكاليفُ، خصوصا الأجور، الأرباحَ في الصناعات التي تتطلب عددا كبيرا من العمال، بهذه الطريقة استطاع المغامرون من أصحاب المشاريع التجارية في هونغ كونغ بناء صناعة نسيج وألبسة ناجحة. فقد تميزوا بالنشاط والحيوية، وغيروا خطوط إنتاجهم، وأنماطه، وتصاميمه مع تغير الزي الدارج (الموضة). وخاضوا منافسة لا تنتهي ضد منتجين في تايوان وكوريا الجنوبية على القدر نفسه من الذكاء والمرونة لكن منتجاتهم كانت تصنع بكلفة أقل. مروجو مبيعاتهم كانوا يسافرون مرارا لاستشارة المشترين والمستهلكين في نيويورك وغيرها من المدن الكبرى. بدد فيرنون اعتقادي السابق بأن الصناعات تتغير تدريجيا ونادرا ما تنتقل من بلد متقدم إلى

آخر أقل تقدما. إن كفاءة وموثوقية ورخص أسعار النقل الجوي والبحري جعلت من الممكن نقل الصناعات إلى بلاد جديدة، بشرط أن يكون عمالها منضبطين ومدربين على تشغيل الآلات، مع وجود حكومة مستقرة ومقتدرة لتسهيل العملية للمستثمرين وأصحاب المشاريع التجارية الأجانب.

خلال زيارتي الرسمية الأولى لأمريكا في تشرين الأول/ أكتوبر 1967، رويت لخمسين من رجال الأعمال على مائدة غداء في شيكاغو كيف نمت سنغافورة من مجرد قرية تضم مائة وعشرين صياد سمك عام 1819، لتصبح حاضرة "ميتروبولية" تضم مليونين من السكان. وكان ذلك نتيجة اعتماد فلسفتها على توفير السلع والخدمات "بسعر أرخص ونوعية أفضل من الآخرين، وإلا ستواجه الهلاك". أثرت في الحاضرين لأنني لم أكن أمد يدي طلبا للمعونة والمساعدة، وهو أمر كانوا يتوقعونه من زعماء الدول المستقلة حديثا. ولاحظت ردة فعلهم الإيجابية على مقاربة "لن نستجدي لقمة العيش" التي كنت أتبناها.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1968، ذهبت إلى نيويورك لإلقاء خطاب أمام ثمانمائة من أهم صناع القرار في نادي نيويورك الاقتصادي. لاقت تحليلاتي العملية والواقعية لمشكلات سنغافورة والأخطار في المنطقة، لا سيما حرب فيتنام، قبولا جيدا لدى هؤلاء. بذلت جهدا كبيرا لاختتام حديثي بملاحظة متروية وهادئة لكن متفائلة ومبتهجة، أضفت لونا فضيا متلألئا على الغيوم الكئيبة المتجهمة. أجبت عن أسئلتهم الصعبة بشكل صريح ومباشر. بعث إلي عدة مدراء تنفيذيين برسائل تهنئة، وبعد تلك الأمسية، وجد تشان تشين بوك، رئيس مكتب التطوير الاقتصادي السنغافوري في نيويورك، من الأسهل بكثير الوصول إلى أبرز مدراء الشركات الأمريكية.

ومنذ ذلك الحين، كان يرتب لي - كلما زرت أمريكا - أمر لقاء عدد يتراوح بين عشرين وخمسين من هؤلاء. أما البرنامج المعتاد فكان تناول عدد من

كؤوس الشراب قبل الغداء أو العشاء، ثم تبادل الحديث على المائدة الرئيسية مع أهم المدراء التنفيذيين، ثم خطاب لمدة عشرين دقيقة، يتبعه عدد من الأسئلة والأجوبة. فسر تشين بوك الأمر بالقول إن معظم مدراء الشركات الأمريكية ليس لديهم الوقت الكافي لزيارة سنغافورة، لكنهم راغبون برؤية وتقييم الرجل المسؤول عنها قبل إقامة مصانعهم هناك. كانت لقاءاتي مثمرة لأن وينسميوس أخبرني كيف تشتغل عقولهم؛ فقد كان ابنه يعمل في شركة استشارية أمريكية كبيرة ويعرف تماما كيف يوازن الأمريكيون المخاطرة في العمل التجاري. فهم يبحثون عن الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي وعلاقات العمل السليمة للتأكد من عدم حدوث انقطاع في إنتاج المواد التي يزودون بها عملاءهم وشركاتهم الفرعية في مختلف أنحاء العالم.

في شهر كانون الأول/ ديسمبر ذاك، التقيت مجموعة أخرى من مدراء الشركات الأمريكية في المجلس الأمريكي للشرق الأقصى. لم يكن مقررا بالأصل حضور سوى مائة شخص. لكن بعد عشاء النادي الاقتصادي، شاع في الأوساط المعنية أن كلامي يستحق الإصغاء، فتضاعف العدد ليبلغ مائتين. قلت في مذكرة للحكومة: "إن الحديث على مائدة الطعام، وأنا ممتنع عن تناول الشراب حتى أحتفظ بالطاقة وحدة الملاحظة وقوة الإقناع، أمر مجهد تماما. لكن ذلك جزء من الثمن الذي يتوجب دفعه لتشجيع الاستثمارات الأمريكية".

بعد عدة سنوات من المعاناة المثبطة في تجربة الصواب والخطأ، توصلنا إلى نتيجة مفادها أن أفضل أمل لسنغافورة يكمن في الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية (MNCs). فحين دخلت شركات تايوان وهونغ كونغ إلى سنغافورة في الستينات، حملت معها تقانة متخلفة وظفتها في تصنيع الدمى والنسيج، وصحيح أنها وفرت فرص عمل عديدة، إلا أنها ليست كبيرة الحجم. الشركات الأمريكية متعددة الجنسية أحضرت تقانة أكثر تقدما في عمليات كبيرة

الحجم، وخلقت العديد من فرص العمل. لقد امتلكت الثقل والثقة. واعتقدت أن أمريكا ستبقى في جنوب شرق آسيا وأن أعمالها التجارية ستكون آمنة ولن تتعرض للمصادرة أو خسائر الحرب.

تبلورت أفكاري تدريجيا واستقرت على استراتيجية ذات شعبتين لمغالبة مواطن ضعفنا. أولاهما التقدم على كل دول المنطقة، كما فعل الإسرائيليون. انبثقت هذه الفكرة من مناقشة أجريتها مع خبير يعمل في برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP) زار سنغافورة عام 1962. وفي عام 1964، حين كنت في جولة أفريقية قابلته مرة أخرى في ملاوي. وصف لي كيف وجد الإسرائيليون، وهم يواجهون محيطا أكثر عداء مقارنة بنا، طريقة لتجاوز مشاكلهم عبر القفز فوق جيرانهم العرب الذين قاطعوهم، للتجارة مع أوروبا وأمريكا. ونظرا لأن جيراننا على وشك تقليص حجم روابطهم معنا، علينا أن نرتبط بالعالم المتقدم - أمريكا، أوروبا، اليابان - واجتذاب شركاته المصنعة كي تنتج في سنغافورة ثم تصدر منتجاتها إلى الدول المتقدمة.

الحكمة المقبولة للخبراء التنمويين آنئذ كانت تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسية تستغل رخص أسعار الأراضي، وأجور العمل، والمواد الخام. وقدمت هذه "المدرسة الاتكالية" للاقتصاديين الحجة على أن الشركات متعددة الجنسية مستمرة في اتباع النمط الكولونيالي الاستغلالي الذي يفرض على الدول النامية بيع المواد الخام إلى الدول المتقدمة وشراء السلع الاستهلاكية منها. فالشركات المتعددة الجنسية تحكمت بالتقانة وبأذواق المستهلكين وشكلت تحالفات مع الحكومات المضيفة لاستغلال الجماهير والإبقاء على وضعها المفقر والدوني. آمن زعماء العالم الثالث بنظرية الكولونيالية الجديدة للاستغلال، لكننا - أنا وكينغ سوي - لم نتأثر بها. لدينا مشكلة واقعية يجب حلها ولا نستطيع الإذعان لأية نظرية أو عقيدة دوغمائية. على أية حال، لم يكن لدى سنغافورة موارد طبيعية تستغلها الشركات

متعددة الجنسية. فكل ما تملكه اقتصر على شعبها المجد النشيط، وبنية تحتية جيدة، وحكومة مصممة على أن تكون مخلصة وصادقة وكفؤة. كان واجبنا توفير سبل العيش لمليوني سنغافوري. وإذا تمكنت الشركات متعددة الجنسية من توفير الوظائف لعمالنا، وتعليمهم المهارات التقنية والهندسية والمعرفة الإدارية، فلسوف نسمح لها بالدخول إلى سنغافورة.

الجزء الثاني من استراتيجيتي تتمثل في إيجاد واحة من العالم الأول في منطقة عالم ثالثية. وهذا شيء لم تتمكن إسرائيل من القيام به: لأنها في حالة حرب مع جيرانها. وإذا ما استطاعت سنغافورة ترسيخ معايير العالم الأول في ميادين الأمن العام والشخصي، والصحة، والتعليم، والاتصالات، والمواصلات، والخدمات، فلسوف تصبح قاعدة انطلاق لرجال الأعمال وأصحاب المشاريع التجارية، والمهندسين، والمدراء، وغيرهم من المتخصصين الذين تربطهم الأعمال التجارية بالمنطقة. كان ذلك يعني تدريب مواطنينا وتجهيزهم وتأهيلهم لتقديم معايير العالم الأول في الخدمة. آمنت بإمكانية تحقيق ذلك، وأن بمقدورنا إعادة تعليم وتثقيف وتأهيل مواطنينا بمساعدة المدارس، ونقابات العمال، والمراكز الاجتماعية المحلية، والمنظمات الاجتماعية. وإذا تمكن الشيوعيون في الصين من القضاء على الذباب والعصافير الضارة بالمحاصيل الزراعية، فمن المؤكد أننا قادرون على دفع شعبنا لتغيير عاداته المتخلفة.

اتبعنا مبدأ هاديا واحدا للبقاء: على سنغافورة أن تكون أصلب عودا، وأفضل تنظيما، وأكثر كفاءة من الدول الأخرى في المنطقة. وإذا بقينا بمستواها، فليس ثمة سبب يدعو لتركز الأعمال التجارية هنا. توجب علينا أن نجعل من الممكن للمستثمرين العمل بشكل ناجح ومريح في سنغافورة بالرغم من افتقارنا للسوق المحلية الكبيرة والموارد الطبيعية الوفيرة.

أنشأنا هيئة التنمية الاقتصادية بواسطة قانون تشريعي صدر عام 1961. وأوصى وينسميوس بإيجاد مؤسسة واحدة بحيث لا يحتاج المستثمر للتعامل مع عدد كبير من الإدارات والوزارات. هذه المؤسسة ستلبي كافة متطلبات المستثمر فيما يتعلق بالأرض، أو الطاقة، أو المياه، أو بسلامة البيئة والعمل. في الأشهر القليلة الأولى، كان لدى هيئة التنمية الاقتصادية خبراء من برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ومكتب العمل الدولي لمساعدتها. وانصبت الجهود الرئيسة للهيئة على الترويج للاستثمار، مع التركيز على أربع صناعات أوردها وينسميوس في تقريره - بناء وإصلاح السفن، هندسة المعادن، الكيمياويات، المعدات والأدوات الكهربائية.

اختار كينغ سوي هون سوي سين ليكون أول رئيس للهيئة وزوده بصلاحية انتقاء أذكى وأفضل علمائنا وخريجينا العائدين من جامعات بريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. شكل سوي سين مصدر إلهام لهؤلاء الشباب بشخصيته الهادئة ومؤهلاته الإدارية البارزة إضافة إلى قدرة فذة على استخلاص أفضل ما يملكه أولئك العاملين معه. لقد صاغ ثقافة هيئة التنمية الاقتصادية - الحماس، الروح الصلبة التي لا تعرف الوهن، الطرائق الصريحة السليمة في تجاوز العقبات - بشكل يروج للاستثمارات ويخلق فرص العمل. وجعل من الهيئة مؤسسة ناجحة ومتوسعة اضطرته فيما إلى إلحاق بعض أقسامها بمؤسسات أخرى، حيث ضم قسم المناطق الصناعية إلى شركة "جورونغ تاون"، وقسم التطوير المالي إلى بنك سنغافورة للتنمية. أصبح كل من الشركة والبنك رائدا في مجاله. إذ ساعد البنك في تمويل أصحاب المشاريع الذين احتاجوا إلى رأس المال اللازم لمشاريعهم التجارية، لأن مصارفنا الرسمية لم يكن لديها الخبرة خارج نطاق التمويل التجاري، وكانت محافظة ومترددة كثيرا في إقراض رجال الأعمال الراغبين بإنشاء المصانع.

كان العبء شاقا على موظفينا الشباب العاملين في الهيئة، إذ توجب عليهم إثارة اهتمام المستثمرين الأجانب بالفرص المتاحة في سنغافورة، وإقناعهم بإرسال بعثات تستقصي الواقع الحقيقي. عندما بدأ تشين بوك بزيارة مكاتب الشركات، لم يكن مدراؤها يعلمون حتى أين تقع سنغافورة. كان عليه أن يشير إلى موقعها على الخريطة، نقطة صغيرة على الطرف المستدق لشبه جزيرة الملايو. في بعض الأحيان كان موظفو الهيئة يزورون أربعين أو خمسين شركة قبل أن يقنعوا واحدة بزيارة سنغافورة. عملوا بطاقة لا تنضب لأنهم شعروا بأن بقاء سنغافورة يعتمد عليهم. ناجيام تونغ دو، أحد المدراء الشباب في الهيئة (أصبح فيما بعد مستشارا دائما لوزارة التجارة والصناعة)، تذكر أن كينغ سوي قال له إنه يشعر بالحزن والكآبة في كل مرة يمر بسيارته أمام إحدى المدارس ويرى مئات الأطفال يخرجون منها، ويتساءل كيف سيجد وظائف لهم عندما ينهون دراستهم.

تشرب موظفو الهيئة بقيم ومواقف الوزراء، وبالرغبة في التعلم من الآخرين، وبالاستعداد لقبول العون من أية جهة. كما مثلت ثقافتهم الإنكليزية عاملا مساعدا مهما. لقد ورثنا اللغة الإنكليزية عن البريطانيين وتبنيناها كلغة عمل مشتركة. من فريق الهيئة المقتدر، انتقيت فيما بعد ثلاثة وزراء (اس. داناباالان، لي يوك سوان، يو تشو تونغ). وأصبح عدد من موظفيها، بمن فيهم جو بيلاي ونجيام تونغ داو، مستشارين دائمين وبارزين في بعض الوزارات، إضافة إلى أن بيلاي قد استلم رئاسة الخطوط الجوية السنغافورية، حيث جعلتها مهارته التجارية والمالية أكثر شركات الطيران في آسيا ربحية، في حين أصبح نجيام رئيس بنك سنغافورة للتنمية.

لعب وينسميوس دورا حاسما كمستشار اقتصادي، وخدم البلاد لمدة ثلاثة وعشرين عاما (حتى سنة 1984). كان يزور سنغافورة مرتين سنويا، حيث

يمضي في كل مرة ثلاثة أسابيع تقريبا. كنا ندفع له ثمن تذكرة الطائرة وتكاليف الإقامة في الفندق في سنغافورة فقط. ومن أجل تزويده بآخر المعلومات، كان نجيام، مسؤول الارتباط بينه وبين هيئة التنمية الاقتصادية، يرسل له تقارير منتظمة ونسخة يومية من صحيفة "ستريتس تايمز" (Straits Times). واعتاد أن يقضي أسبوعه الأول في سنغافورة وهو يناقش مسؤولينا، والثاني مع مدراء وكبار موظفي الشركات متعددة الجنسية وبعض الشركات السنغافورية، وكذلك بعض زعماء المؤتمر الوطني لنقابات العمال (NTUC). ثم يقدم تقريره وتوصياته إلى وزير المالية ورئيس الوزراء. ثم أدعوه إلى غداء عمل لنتحدث على انفراد.

سرعان ما قدر كبار المدراء التنفيذيين في الشركات متعددة الجنسية قيمة دوره الهام، وتحدثوا معه بحرية حول مشاكلهم: القوانين والأنظمة الحكومية المتشددة، ارتفاع قيمة دولار سنغافورة، ازدياد حالات تغيير الوظائف، السياسية المبالغة في قيودها على العمال الأجانب.. إلخ. اتبع وينسميوس مقاربة براغماتية وأسلوب المشاركة الفاعلة، وتمتع بقدرة فائقة على التعامل بالأرقام، وموهبة بارعة في التركيز على القضايا الأساسية وتجاهل التفاصيل، والأهم من كل ذلك، كان حكيما ومتزنا وبعيد النظر. تعلمت منه الكثير، خصوصا كيف يفكر ويعمل كبار المدراء التنفيذيين في أوروبا وأمريكا.

كنت أقابله في الفترات التي تفصل بين زياراته إلى سنغافورة في أي مكان يأخذني إليه عملي، في لندن أو باريس أو بروكسل أو أمستردام. توجب عليه مكابدة مشقة واحدة: كان مدخنا شرها وكنت أعاني من حساسية من الدخان، ولذلك حرم من متعته خلال لقاءات العمل التي جمعتنا سويا على موائد الطعام. وكلما كان الأمر ممكنا كنا نتناول طعام الغداء أو العشاء في الهواء الطلق، كي تتاح له فرصة التدخين. كان يتحدث الإنكليزية بطلاقة، لكن

دون التزام بقواعد النحو، وبلكنة هولندية ثقيلة. صوته عميق، ووجهه الصلب الملامح حفرته التجاعيد العميقة عند الجبهة والوجنتين. كان يضع نظارة ويسرح شعره إلى الوراء. أخبرني ذات مرة بأنه لا يعرف تفسيرا للصلة الروحية الوثيقة معي ومع سوي سين، ولا يمكنه سوى الاستنتاج بأن هنالك "انسجاما بين فلسفتي الحياة الكالفينية (البروتستانتية) والكونفوشيوسية". ومهما كان السبب، كان من حظ سنغافورة السعيد أنه تمتع بالعمل معنا.

لعبت الحكومة دورا مفتاحيا في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية: قمنا بتجهيز البنية التحتية المناسبة، ووفرنا مناطق صناعية حسنة التصميم والتخطيط، وساهمنا بشكل عادل في الصناعات، والحوافز المالية، وتشجيع التصدير. والأهم من ذلك، أننا أقمنا علاقات عمل جيدة وسياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الضخم، وهي من الأمور الجوهرية التي تمكن المشاريع الخاصة من العمل بنجاح. أما أكبر بنية تحتية متطورة لدينا فكانت في منطقة جورونغ الصناعية، التي غطت في نهاية المطاف مساحة 3600 هكتار تقريبا، بكل ما تحتاجه من طرق، وصرف صحي، وطاقة، وغاز، ومياه.. إلخ. كانت البداية بطيئة. فبحلول عام 1961، لم نصدر سوى 12 شهادة ترخيص (بين عامي 1963 ـ 1965، عندما انضمت سنغافورة إلى ماليزيا، لم تصدر الحكومة المركزية في كوالالمبور أي ترخيص). اعتاد كينغ سوى، كوزير للمالية، حضور مراسم التأسيس والإنشاء، ثم الافتتاح لأي مصنع، وذلك لإيجاد مناسبتين "دعائيتين" لمصنع واحد. وكان يفعل ذلك حتى بالنسبة للمصانع الصغيرة التي لا تستخدم سوى حفنة قليلة من العمال، مثل ذلك الذي يصنع "النفتالين". وحين بقيت جورونغ خاوية على عروشها، دعاها الناس "حماقة غوه". كما تذكر كينغ سوي نفسه بعد أن تدفقت الاستثمارات عليها من كل حدب وصوب. ولم

يكن من ذلك النوع الذي يستخف بذاته حين كانت جورونغ خالية من المستثمرين.

لكن بحلول نهاية عام 1970 ، أصدرنا تصاريح لثلاثة وتسعين مشروعا استثماريا رائدا ، أعطت المستثمرين إعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات، امتدت إلى عشر بالنسبة لأولئك الذين صدرت تصاريحهم بعد عام 1975. كانت جورونغ تضج بالحركة والنشاط. تحقق الاختراق الفعلي مع زيارة لممثلي شركة "تكساس انسترومنتس" (Texas Instruments) في تشرين الأول/ أكتوبر 1968. إذ أرادت أن تنشئ مصنعا لتجميع أشباه النواقل، وكانت في ذلك الوقت من منتجات التقانة المتقدمة. أعقبتها على الفور شركة "ناشيونال سيميكوندكتر" (National Semiconductor).

بعد ذلك بوقت قصير، أرسلت شركة هيولت - باكارد (HP) المنافسة كشافا لاستطلاع حقيقة الوضع في جورونغ. عمل مسؤول هيئة التنمية الاقتصادية معه، وزوده بكل المعلومات التي أرادها على الفور، ولم يتراجع حتى وافق على زيارة سنغافورة ليرى الأمور بنفسه.

تأثر بما شاهده كما حدث قبلا لشركة "تكساس انسترومنتس". وتم تعيين موظف مسؤول عن المشاريع من هيئة التنمية الاقتصادية للعناية بوفده المرافق وتم تسهيل كل الأمور بسرعة. وبينما كانت شركة "هيولت - باكارد" تتفاوض للحصول على موقع لإنشاء مصنعها، قررت استئجار الطابقين الأخيرين من مبنى مؤلف من ست طبقات. واحتاج المصعد من أجل نقل الآلات والمعدات الثقيلة محولا كهربائيا ضخما، لكن المصعد لم يكن يعمل عند زيارة السيد هيولت نفسه. وبدلا من جعله يصعد ست طبقات على قدميه، تمكنت الهيئة من مد "كبل" كهربائي ضخم من أحد المباني المجاورة، وفي يوم الزيارة كان المصعد يعمل بصورة مرضية. وافقت "هيولت ـ باكارد" على الاستثمار في

سنغافورة. وصل مثل هذه الحكايات إلى مجالس إدارات شركات الصناعة الإلكترونية الأمريكية، وسرعان ما قدمت للاستثمار عندنا. خلال هذه الفترة، كانت الصين تعاني آلام مخاض ثورة ماو الثقافية المجنونة. ووجد معظم المستثمرين أن تايوان وهونغ كونغ قريبتان كثيرا من الصين واتجهوا إلى سنغافورة. رحبنا بالجميع، لكن حين وجدنا مستثمرا كبيرا يمتلك إمكانيات النمو، كنا نبذل ما بوسعنا لمساعدته على البدء بمشروعه.

بحلول السبعينات، ظهرت مقالات متحمسة في امتداحها لسنغافورة في المجلات الأمريكية، مثل "يو اس نيوز & وورلد ريبورت"، "هاربرز"، "تايم". وفي عام 1970، أقامت شركة "جنرال الكتريك" (GE) ست منشآت مختلفة للمنتجات الكهربائية والإلكترونية، وقواطع الدارات، والمحركات الكهربائية. وبحلول أواخر السبعينات، ستصبح "جنرال إلكتريك" أكبر مستخدم (وحيد) للعمالة في سنغافورة. وضعت الشركات الأمريكية متعددة الجنسية القواعد المؤسسة للصناعة الإلكترونية الضخمة المعتمدة على التقانة المتقدمة في سنغافورة. وبالرغم من أننا لم نكن نعرف آنئذ، سوف تحل الصناعة الإلكترونية مشكلة البطالة في سنغافورة وتحولها إلى مصدر رئيس للإلكترونيات في الثمانينات. ومن سنغافورة، سوف تتوسع لاحقا إلى ماليزيا وتايلند.

اعتاد كبار مدراء الشركات الذين يزورون سنغافورة مقابلتي قبل اتخاذ قراراتهم بالاستثمار. وفكرت بأن أفضل وسيلة لإقناعهم هي التأكد من أن الشوارع المؤدية من المطار إلى فندقهم ومكتبي نظيفة ومرتبة، تحفها الأشجار والخضرة. فعندما يصلون منطقة ايستانا، سوف يشاهدون في مركز المدينة واحة خضراء مساحتها 36 هكتارا من المروج الخضراء النظيفة والأراضي الغابية، تضم بين جنباتها ملعبا للغولف بتسع حفر. ودون أن يتفوهوا بكلمة، سوف يعرفون أن السنغافوريين شعب كفء، ومنضبط، وأهل للثقة، يتعلم المهارات

المطلوبة منه بسرعة. وسرعان ما تخطت الاستثمارات الأمريكية الاستثمارات البريطانية والهولندية واليابانية.

حملنا عبء مشكلة البطالة منذ الوقت الذي استلمنا فيه الحكم عام 1959. كان العديد من الشباب يبحثون عن وظائف ليست موجودة. لكن بحلول عام 1971، حين انسحبت القوات البريطانية، شعرت بأننا تجاوزنا منعطفا، إذ لم يرتفع عدد العاطلين عن العمل بالرغم من أن البريطانيين صرفوا من الخدمة عمالهم البالغ عددهم ثلاثين ألفا، وتركوا أربعين ألفا آخرين ممن عملوا في خدمات الدعم بدون وظائف. لقد خلقت شركات الإلكترونيات الأمريكية العديد من فرص العمل بحيث لم تعد البطالة تمثل مشكلة. ثم صدمنا فجأة الحظر العربي على تصدير النفط في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر بين العرب وإسرائيل. تضاعف أسعار النفط بمقدار أربع مرات أعاق الاقتصاد العالمي. قمنا بحثّ مواطنينا على ترشيد الطاقة وتقليص استهلاك الوقود والكهرباء. شد شعبنا الأحزمة على البطون، لكن الأمر لم يصل إلى درجة المشقة أو معاناة شظف العيش. تباطأ النمو الاقتصادي بشكل كبير، حيث انخفض من 13٪ (1972) إلى 4٪ (1975)، في حين ارتفع معدل التضخم من 2,1٪ (1972) إلى 22٪ (1974). تنفست الصعداء لأننا لم نكابد خسائر كبيرة في مجال فقدان الوظائف، وبقيت معدلات البطالة لدينا حول 4,5٪.

بعد تجاوز الأزمة عام 1975 واستعادة الاقتصاد لعافيته، امتلكنا قدرة أكبر على الانتقاء والاختيار. وحين سأل أحد مدراء هيئة التنمية الاقتصادية عن المدة التي يجب الإبقاء فيها على التعرفة الجمركية الحمائية لمصنع تجميع السيارات المملوك من قبل شركة محلية، قال المدير المالي لشركة "مرسيدس - بنز" جذلا: "يجب أن تبقى إلى الأبد"، لأن عمالنا ليسوا بكفاءة العمال الألمان. لم نتردد في رفع التعرفة الحمائية عن المصنع والسماح له بإغلاق أبوابه. وبعد ذلك

بوقت قصير رفعت الحماية عن مصانع تجميع الثلاجات، والمكيفات، وأجهزة التلفزيون والراديو، وغيرها من المنتجات الاستهلاكية الكهربائية والإلكترونية.

بحلول أواخر السبعينات، خلفنا وراءنا مشكلاتنا القديمة المتعلقة بالبطالة والافتقار إلى الاستثمارات ـ والمشكلة الآن هي كيف نحسن نوعية الاستثمارات الجديدة، ومعها المستويات التعليمية والمهارية لعمالنا ـ وجدنا برا داخليا جديدا لنا في أمريكا، وأوروبا، واليابان. الاتصالات ووسائل النقل الحديثة جعلت من الممكن لنا الارتباط مع هذه الدول والمناطق التي كانت نائية ذات مرة.

في عام 1997، كانت لدينا حوالي مائتي شركة أمريكية مصنعة تستثمر مبلغا يقدر بتسعة عشر مليار دولار (بالقيمة الاسمية). ولم تكن هذه أكبر الشركات الأجنبية المستثمرة فقط، بل كانت تطور وتحسن تقانتها ومنتجاتها على الدوام. الأمر الذي خفض تكاليف وحدة العمل، ومكنها من دفع أجور أعلى دون أن تفقد قدراتها التنافسية.

كانت الاستثمارات اليابانية متواضعة في الستينات والسبعينات، وسبقتها الاستثمارات البريطانية والهولندية بمراحل. بذلت قصارى جهدي لجذب اهتمام اليابانيين، لكنهم لم يكونوا ينتقلون بقوة إلى جنوب شرق آسيا للتصنيع من أجل التصدير. في الستينات والسبعينات، استثمر اليابانيون في الخارج على الأغلب في سبيل بيع منتجاتهم في الأسواق المحلية ولم يستثمروا كثيرا في سنغافورة بسبب سوقها المحدودة. لكن نجاح الشركات الأمريكية متعددة الجنسية فيما بعد شجع اليابانيين للتصنيع في سنغافورة من أجل التصدير إلى الولايات المتحدة، ثم إلى أوروبا، وبعد ذلك بفترة طويلة إلى اليابان. انفتحت الصين في الثمانينات، وبدأت الاستثمارات اليابانية تأتي. وحين تم تسعير الين مقابل كافة العملات الرئيسية الأخرى، نتيجة اتفاقية بلازا عام 1985، نقل

المصنعون اليابانيون مصانعهم المعتمدة على التقانة المتوسطة إلى تايوان، وكوريا، وهونغ كونغ، وسنغافورة، في حين نقلوا مصانع التقانة المنخفضة إلى إندونيسيا، وتايلند، وماليزيا. وعندما اكتشفوا أن استثماراتهم في آسيا غلت عائدات أعلى بكثير من تلك الموظفة في أمريكا وأوروبا، باتت منطقة شرق آسيا وجهتهم الرئيسة. وبحلول أواسط التسعينات، أصبحوا أضخم المستثمرين في قطاع التصنيع في شرق آسيا.

كان البريطانيون أول المستثمرين عندنا. وبعد انسحاب قواتهم من سنغافورة، غادرت في ركابها معظم شركاتهم أيضا. حاولت جهدي دفعهم للاستثمار، لكنهم كانوا يعانون من "عارض" الانسحاب والتراجع من مخاطر الإمبراطورية إلى أمان الوطن، الذي كان بالنسبة لهم غير مجدٍ ـ إنتاجيا ـ بسبب مشاكل النقابات العمالية. ولم يرجع البريطانيون بشكل جدي في أواخر السبعينات إلا بعد أن أظهرت سنغافورة قدرتها على تحقيق النجاح، لكن في هذه المرة لم يركزوا على قطاع تصنيع المواد الخام أو التجارة فيها، بل على تصنيع منتجات القيمة المضافة المرتفعة مثل المواد والمستحضرات الصيدلانية. إذ أقامت شركة "بيشام فارماكيوتيكالز" (Beecham Pharmaceuticals) نظاما تشغيليا متقدما من الناحية التقنية لتصنيع البنسلين (نصف الصناعي) للسوق الآسيوية، خصوصا اليابان.

كان البريطانيون والهولنديون والفرنسيون أول من قدم إلى المنطقة ودمج دولها في الاقتصادات العالمية من خلال إمبراطورياتها. لكن القوى الاستعمارية السابقة كانت بطيئة في التأقلم مع الأنماط الجديدة للتجارة والاستثمار التي ميزت حقبة ما بعد الكولونيالية، وغادرت الميدان بعد أن فلحت الأرض وزرعت البذار ليقطف الثمار الأمريكان واليابانيون.

وقعت عدة شركات متعددة الجنسية، بعد أن رسخت أقدامها في سنغافورة، ضحية لإعادة البناء والهيكلة، أو الاكتشافات التكنولوجية، أو التغيرات التي طالت الأسواق على مستوى العالم. هنالك مثال ظل عالقا في ذاكرتي. فبعد عدة سنوات أقنعت هيئة التنمية الاقتصادية شركة "رولي" (Rollei)، وهي شركة ألمانية متخصصة في صنع آلات التصوير، بنقل مصانعها إلى سنغافورة. فالأجور المرتفعة في ألمانيا أفقدتها القدرة على المنافسة. وكنت قد قمت بزيارة "رولي - ويرك" في برونزويك عام 1970، قبل بدئها بنقل إنتاجها برمته إلى سنغافورة لتصنيع آلات التصوير، والفلاشات، والبرجكتورات، والعدسات، ومصاريع الكاميرات، وإنتاج آلات تصوير لغيرها من الأسماء التجارية الألمانية الشهيرة. أقامت "رولي" بالتعاون مع هيئة التنمية الاقتصادية مركزا لتدريب العمال على الآليات والبصريات الدقيقة، وصنع الأدوات الميكانيكية والكهربائية. صنعت "رولي" (سنغافورة) آلات تصوير ممتازة، لكن التغيرات التي طرأت على السوق والتكنولوجيا سببت انخفاضا في المبيعات. كانت إدارة البحث والتطوير التابعة لها في ألمانيا، في حين تواجدت قاعدة الإنتاج في سنغافورة. الأمر الذي أدى إلى ضعف في التخطيط ونقص في التنسيق. فقد ركزت إدارة البحث والتطوير على الحركة الأبطأ، ومجال معدات التصوير الاحترافي، في حين انتقل اليابانيون لتصنيع آلات تصوير أكثر بساطة مع إضافة آليات متقدمة أخرى (مثل لوحة تظهر الصورة التي ستلتقطها الكاميرا، أو تركيز البؤرة أتوماتيكيا، أو تحديد المسافة تلقائيا)، كل ذلك أصبح ممكنا بواسطة رقاقة كمبيوترية تباطأ الألمان في تطويرها. بعد أحد عشر عاما، دخلت "رولي"، في ألمانيا وسنغافورة معا، تحت الحراسة القضائية.

شكل فشل "رولي" ضربة شديدة لسنغافورة، لأن المستثمرين الأوروبيين فسروا ذلك بوصفه إخفاقا في انتقال التقانة من الأوروبيين إلى السنغافوريين.

وبذلت هيئة التنمية الاقتصادية جهدا شاقا لتوضيح أن سبب الفشل يعود إلى التغيرات التي أصابت التقانة والأسواق. أما عزاؤنا الوحيد فكان يتمثل في أن الأربعة آلاف عامل الذين تدربوا على الهندسة الدقيقة قد أصبحوا قاعدة ثمينة لصناعة محركات الأقراص المدمجة التي وصلت سنغافورة في الثمانينات.

كانت الهيئة مؤسستنا الرئيسة لاجتذاب سيل دافق من الاستثمارات في مجال إنتاج سلع القيمة المضافة المرتفعة. الأمر الذي مكن سنغافورة من الإبقاء على قدرتها التنافسية بالرغم من ارتفاع الأجور وغيرها من التكاليف. ما زال المسؤولون فيها من ألمع الخبراء المتخصصين، ومعظمهم درسوا في جامعات أمريكا وبريطانيا وأوروبا. الرئيس الحالي للهيئة هو فيليب يو، الرجل المعروف لدى كبار المدراء التنفيذيين في الشركات متعددة الجنسية، بوصفه شخصا نشيطا وحيويا وأهلا للثقة، وقادرا على تحقيق كل ما وعدت به الهيئة.

عند النظر إلى الماضي، لا أستطيع الادعاء بأن ما حققناه من تطور اقتصادي وتصنيعي قد سار حسب الخطة المرسومة. فالخطط المبكرة التي وضعناها قبل الانفصال قد تأسست على قاعدة الافتراض بوجود سوق مشتركة مع ماليزيا. شركة "غينيس" (Guinness) مثلا دفعت "عربونا" لضمان حصولها على موقع في جورونغ لإقامة مصنع للجعة، حين أخبر شان سيو سين، وزير المالية الماليزي، ألان لينوكس - بويد، رئيس "غينيس"، بأنه لن يسمح باستيراد زجاجة واحدة من "الستاوت" (جعة قوية داكنة). لذلك أنشأ لينوكس - بويد مصنعه في كوالالمبور وعرض أن يسمح لنا بمصادرة العربون، لكننا أعدنا المبلغ له. بعد سنوات رددنا تحية تان سيو سن بمثلها حين رفضنا تخفيض رسوم الاستيراد على زجاجات "الستاوت" القادمة من ماليزيا. وقررت شركة "غينيس" تفويض مصنع الجعة في سنغافورة لإنتاجها بترخيص منها.

تركنا أمر انتقاء الصناعات الناجحة في معظمه إلى الشركات متعددة الجنسية التي أحضرتها إلى سنغافورة. قلة منها، مثل تصليح السفن، وتكرير النفط، والبتروكيماويات، اختارتها الهيئة، أو سوي سين، أو أنا شخصيا. واعتقدت وزارة التجارة والصناعة أن من الممكن تحقيق اختراقات في التقانة البيولوجية، ومنتجات الحاسب، والكيمياويات المتخصصة، ومعدات الاتصال، والخدمات. وحين لم نتأكد من نتائج البحث والتطوير الجديدة، وسعنا رهاننا على أكثر من مجال.

تمثلت مهمتنا في التخطيط للأهداف الاقتصادية العريضة والمدة المحددة التي يمكن تحقيقها ضمن إطارها. قمنا بمراجعة هذه الخطط بانتظام وتعديلها دوريا لتتناسب مع الوقائع ودلائل المستقبل. توجب التخطيط بصورة مسبقة للبنية التحتية وتدريب وتعليم وتثقيف العمال لتلبية حاجات أرباب العمل والمستخدمين. لم يكن لدينا مجموعة جاهزة من أصحاب المشاريع التجارية ذوي الذهنية المغامرة، كما كانت الحال في هونغ كونغ حين استفادت من الصناعيين والمصرفيين الصينيين الذين أتوا إليها هاربين من شنغهاي، وكانتون وغيرهما من المدن، حين استولى الشيوعيون على الحكم. ولو انتظرنا إلى أن يتعلم تجارنا الاستثمار في الصناعة لهلكنا من الجوع. وكان من السخف أن يشير المنتقدون في التسعينات إلى أننا لو قمنا بتأهيل ورعاية المغامرين من أصحاب المشاريع التجارية في سنغافورة، لما أصبحنا تحت رحمة الشركات المتعددة الجنسية (التي تفتقد الجذور الراسخة في أرضنا) إلى هذا الحد. وحتى مع المواهب الخبيرة التي حصلت عليها هونغ كونغ من اللاجئين الصينيين، فإن مستوى بنيتها التحتية التكنولوجية لا تصل إلى مستواها لدى الشركات متعددة الجنسية في سنغافورة.

لعبت الحكومة دورا رائدا عبر البدء بصناعات جديدة مثل صناعة الفولاذ ("مصانع الحديد والفولاذ الوطنية")، والصناعات الخدمية، مثل شركة النقل

البحري ("نبتون أورينت لاينز")، وشركة النقل الجوي (الخطوط الجوية السنغافورية). برز وزيران في عدة مجالات متنوعة: هون سوي سين وضع القواعد اللازمة لتأسيس بنك سنغافورة للتنمية، وشركة سنغافورة للتأمين، وشركة بترول سنغافورة. في حين أعد غوه كينغ سوي العدة لإنشاء شركة النقل البحري السنغافورية ("نبتون أورينت لاينز")، ومن خلال الحكومة الباكستانية، جند القبطان أم. جي. سعيد لبدء نشاطها. وبمساعدة السير لورنس هارتنت، الخبير الأسترالي في إنتاج المعدات الحربية، أنشأ كينغ سوى مصنع "تشارترد اندستريز أوف سنغابور" (CIS) لإنتاج ذخائر الأسلحة الخفيفة، إضافة إلى دار لسك العملة، وقد جمع الاثنان لأن كلا منهما بحاجة إلى إجراءات أمينة صارمة وأدوات إنتاج جيدة. ومع مدير عملي واسع الحيلة هو أونغ كاه كوك، أصاب المصنع والدار نجاحا كبيرا. ثم تولى الإدارة من كوك، أمين سر هيئة التنمية الاقتصادية الشاب، ثم رئيسها فيما بعد، فيليب يو، الذي أضاف أنشطة جديدة ليتحول المصنع والدار في وقت لاحق إلى شركة التقانة المتقدمة "سنغابور تكنولوجيز" (Singapore Technologies) التي أسست ـ من بين العديد من المشروعات الأخرى ـ مصانع لإنتاج الحلقات الرقاقية في مشروع مشترك مع واحدة من أبرز الشركات متعددة الجنسية.

توجب علينا أن نضع ثقتنا بمسؤولينا وموظفينا الشباب الذين تمتعوا بالاستقامة والأمانة، والذكاء والطاقة، والدافع والقدرة على التنفيذ، وإن افتقدوا الفطنة التجارية. وتم اختيار أبرز علمائنا من بين أفضل طلابنا، ثم أرسلوا لمتابعة تحصيلهم العلمي في أشهر الجامعات في بريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، وبعدها في أمريكا حين أصبحنا قادرين على ذلك. جعلنا منهم أصحاب مشاريعنا التجارية للبدء بأنشطة شركاتنا الناجحة مثل "نبتون أورينت لاينز" و الخطوط الجوية السنغافورية. كنت أخشى

أن تحتاج هذه المشاريع إلى الدعم الحكومي وتتحول إلى شركات وطنية خاسرة كما حدث في العديد من الدول الجديدة. لكن سوي سين، الذي عرف جيدا موظفيه ومديريه الشبان، أكد لي أن من الممكن تحقيق النجاح، وأن بمقدورها مقارعة المنافسين في هذه المجالات. وأعطى تعليمات واضحة بوجوب أن يكون كل مشروع رابحا وإلا سوف يوقف عن ممارسة النشاط. واعتقد كينغ سوي وكيم سان، اللذان ناقشت معهما الخطط الجريئة، أنها تستحق المخاطرة، نظرا لندرة رجال الأعمال من ذوي الذهنية التجارية المغامرة. اعتمدت على حكمة سوي سين الذي تولى مهمة انتقاء الموظفين لأداء هذه المهمات. نجحت المشاريع. ونتيجة لذلك، أنشئ العديد من الشركات الجديدة برعاية الوزراء الآخرين ووزاراتهم. وحين نجحت هذه أيضا، حولنا مؤسسات الدولة، مثل "هيئة المرافق العامة" (PUB)، و"هيئة ميناء سنغافورة" (PSK) و "سنغافورة للاتصالات"، إلى كيانات مستقلة ومتحررة من سلطة الوزارات، بحيث تدار كشركات مقتدرة، ورابحة، ومنافسة.

تمثل مفتاح النجاح في نوعية الأشخاص المسؤولين. لم يتمتع مدرائنا القياديين كافة بالفطنة التجارية والموهبة الملموسة. لكن عددا منهم امتلكهما. مصانع الحديد والفولاذ الوطنية برئاسة هوي يون تشونغ، وشركة كيبل" برئاسة سيم كي بون، والخطوط الجوية السنغافورية برئاسة جو بيلاي، أصبحت أسماء شهيرة على كل لسان، واعتلت قائمة الأسهم في اللوحة الرئيسية لبورصة سنغافورة. وحين تمت خصخصة الخطوط الجوية السنغافورية، وجدنا صعوبة كبيرة في العثور على مدراء أكفاء يحلون محل جو بيلاي، فالمواهب التجارية المغامرة كانت نادرة آنئذ.

إن توجب عليَّ اختيار كلمة واحدة لتفسير سبب النجاح الذي حققته سنغافورة، فسوف تكون "الثقة". فهي التي جعلت المستثمرين الأجانب يصطفون سنغافورة لإنشاء مصانعهم ومنشآتهم ومصافي نفطهم. وبخلال أيام من اندلاع أزمة الطاقة في تشرين الأول/ أكتوبر 1973، قررت إرسال إشارة واضحة لشركات البترول بأننا لا ندعي أي حق بأفضلية استخدام مخزون النفط الذي يحتفظون به في مصافي البترول داخل سنغافورة. ولو أوقفنا تصدير النفط من هذه المصافي، لامتلكنا ما يكفينا لاستهلاك سنتين، لكننا سنظهر آنئذ بأننا لسنا أهلا للثقة. قابلت كبار الموظفين التنفيذيين أو المدراء العامين لكافة مصافي تكرير النفط في سنغافورة - "شل"، "موبيل"، "اسو"، "سنغابور بتروليوم"، "بريتش بتروليوم" - في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 1973، وأكدت لهم علنا أن سنغافورة ستخضع لأي تخفيض يفرضونه على بقية زبائنهم، حسب مبدأ "توزيع البؤس بالتساوي". وتواجد هؤلاء الزبائن والعملاء في بلاد نائية مثل آلاسكا، وأستراليا، واليابان، ونيوزيلندا، إضافة إلى دول المنطقة.

ضاعف القرار من الثقة العالمية بحكومة سنغافورة، وأثبت أنها تدرك حقيقة اعتماد مصالحها على المدى الطويل على كونها مكانا آمنا وموثوقا لمصافي النفط وغير ذلك من الأنشطة التجارية. ونتيجة لذلك، توسعت الصناعة النفطية بكل ثقة لتشمل البتروكيماويات في أواخر السبعينات. وبحلول التسعينات، أصبحت سنغافورة (بطاقة تكرير إجمالية بلغت 1.2 مليون برميل في اليوم) ثالث أكبر مركز لتكرير البترول في العالم بعد هيوستن وروتردام، وثالث أضخم مركز لتجارة البترول بعد نيويورك ولندن، وأكبر سوق لتخزين زيت "الفيول" بمعيار الحجم. كما أصبحت منتجا رئيسا للبتروكيماويات.

في سبيل التغلب على الشكوك الطبيعية للمستثمرين القادمين من الدول المتقدمة بمستوى ونوعية عمالنا، طلبت من اليابانيين والألمان والفرنسيين

والهولنديين إنشاء مراكز في سنغافورة بمدربين من لدنهم لتدريب وتأهيل التقنيين. بعض المراكز مولتها الحكومة، بعضها الآخر تأسس بالمشاركة مع شركات مثل "فيليبس"، و"رولي"، و"تاتا". وبعد فترة تدريب تراوحت بين أربعة وستة أشهر، تآلف هؤلاء العمال، الذين تلقوا تدريبهم في بيئة مشابهة لجو المصانع، مع أنظمة وثقافات العمل المتبعة في مختلف الدول وأصبحوا من المستخدمين المرغوبين. وغدت هذه المؤسسات التدريبية مرجعيات مفيدة للمستثمرين من تلك الدول للتحقق من كيفية مقارنة عمالنا مع عمالها. وصادقت على معايير ومستويات عمال سنغافورة.

.5.

إنشاء مركز مالي

كل من توقع حين انفصلنا عن ماليزيا، في عام 1965، بأن سنغافورة ستصبح مركزا ماليا، اعتبر مجنونا. فكيف حدث أن نجحت الحواسب الالكترونية داخل مباني المصارف الحديثة الفخمة في مركز المدينة في ربط سنغافورة مع لندن، ونيويورك، وطوكيو، وفرانكفورت، وهونغ كونغ، وغيرها من المراكز المالية الكبرى؟

البداية التي لم يرجح احتمالها أحد كانت في عام 1968. يتذكر الدكتور وينسميوس في تاريخه الشفاهي اتصاله الهاتفي بصديقه، نائب رئيس فرع بنك أمريكا في سنغافورة، الذي كان حينئذ في لندن. "يا سيد فان اونين، نحن [سنغافورة] نريد، بخلال عشر سنين، أن نصبح مركزا ماليا في جنوب شرق آسيا". رد فان أونين قائلا: "حسنا. تعال إلى لندن ـ بخلال خمس سنين يمكن تطويرها [سنغافورة] لتغدو كذلك". ذهب وينسميوس إلى لندن على الفور، حيث أخذه فان اونين إلى غرفة فيها مجسم لكرة أرضية ضخمة، وقال: "انظر إلى هنا. العالم المالي يبدأ في زيوريخ. مصارف زيوريخ تفتح أبوابها في التاسعة صباحا، وبعدها فرانكفورت، ثم لندن. بعد الظهر تغلق مصارف زيوريخ، ثم فرانكفورت ولندن. في أثناء ذلك، تفتح نيويورك مصارفها ـ وهكذا، تسلم لندن حركة النقد إلى نيويورك. بعد الظهر تقفل نيويورك؛ بعد أن تسلم الأمر إلى سان فرنسيسكو. حين تغلق سان فرنسيسكو مصارفها بعد الظهر، يتغطى العالم بحجاب. ولا يحدث شيء حتى التاسعة من صبيحة اليوم التالي بتوقيت سويسرا، حيث تفتح مصارفها. إذا وضعنا سنغافورة في الوسط، قبل إغلاق مصارف سان

فرنسيسكو، ستتسلم سنغافورة حركة المال. وحين تغلق مصارفها تكون قد سلمت الحركة إلى زيوريخ. حينذاك، ولأول مرة منذ بدء الخليقة، سيكون لدينا خدمة عالمية لمدة أربع وعشرين ساعة في المجال المالي والمصرفي".

وبطلب من وينسميوس، كتب فان اونين دراسة حول الموضوع وأرسلها إلى هون سوي سين، رئيس هيئة التنمية الاقتصادية، كما عرض وينسميوس الذي تربطني به صلة خاصة مضمونها علي. قابلني سوي سين ليقترح رفع القيود على صرف العملات الأجنبية التي تتحكم بكافة التعاملات المالية بين سنغافورة والدول الواقعة خارج منطقة الإسترليني. كنا وما نزال جزءا من منطقة الإسترليني، الأمر الذي تطلب تحكما بحركة المال. وعندما استطلع سوي سين رأي أحد مسؤولي بنك إنكلترا حول احتمال إنشاء صندوق للعملات الأجنبية كمثل ذلك الموجود في هونغ كونغ، الأمر الذي يتيح لنا إقامة سوق آسيوية تستخدم الدولار، أخبره بأن هونغ كونغ قد سمح لها بهذه الترتيبات لاعتبارات تاريخية، وحذره من أن سنغافورة قد تضطر للخروج من منطقة الإسترليني. قررت أن الأمر يستحق المخاطرة وطلبت من سوي سين المضي قدما في العملية. لم يفرض علينا بنك إنكلترا شيئا، ولم تضطر سنغافورة للخروج. وعلى أية حال، ألغت بريطانيا منطقة الإسترليني بعد أربع سنين.

على العكس من هونغ كونغ، لم يكن بمقدور سنغافورة الاعتماد على سمعة "مدينة لندن"، المركز المالي الراسخ بتاريخه الطويل من العمليات المصرفية العالمية، ولا على دعم بنك إنكلترا، رمز الخبرة المالية، والموثوقية، والجدارة. في عام 1968، كانت سنغافورة بلدا من العالم الثالث. المصرفيون الأجانب بحاجة لطمأنتهم حول استقرار الأوضاع الاجتماعية، وحيوية البيئة المحيطة وصلاحيتها للعمل، وكفاءة البنية التحتية، ومهارة المختصين وقدرتهم على التكيف. توجب علينا أيضا إقناعهم بقدرة هيئة العملة وسلطة النقد السنغافورية (MAS) على

الإشراف على الصناعة المصرفية. قررنا أنا وسوي سين عام 1965 ، بعيد الاستقلال بقليل، أن سنغافورة ليست بحاجة إلى مصرف مركزي يصدر ويوجد العملات. كنا مصممين على عدم السماح لعملتنا بخسارة قيمتها أمام العملات الصعبة للدول الكبرى، خصوصا الولايات المتحدة. لذلك احتفظنا بهيئة العملة التي كانت لا تصدر الدولار السنغافوري إلا حين تغطي قيمته بالعملة الأجنبية. و متلكت سلطة النقد السنغافورية كل سلطات وصلاحيات المصرف المركزي فيما عدا إصدار الأوراق النقدية.

تميزت السلطة النقدية بالمهارة الحرفية في إشرافها المالي، وبالعمل تبعا للقوانين والقواعد والأنظمة التي كنا نراجعها ونعدلها دوريا لتتماشى مع التطورات في الخدمات المالية. توجب علينا الكفاح في كل شبر من الطريق لبناء وترسيخ الثقة باستقامتنا ، وكفاءتنا ، وحكمتنا. إن تاريخ مركزنا المالي يدور حول كيفية بنائنا للمصداقية بأمانتنا واستقامتنا ، وتطوير كفاءة موظفينا وتزويدهم بالمعرفة العملية والمهارة التنظيمية للإشراف على المصارف، ومؤسسات الضمان، وغيرها من المؤسسات المالية بحيث يتقلص خطر الفشل المنهجي إلى الحد الأدنى.

بدأنا بداية متواضعة بسوق الدولار الآسيوي البحري. وكان نظيرا لسوق اليورودولار: وأطلقنا عليه اسم "سوق الدولار الآسيوي". في البدء، كان هذا السوق سوقا مصرفيا وسيطا في سنغافورة حصل على تمويلات بالعملة الأجنبية من المصارف الخارجية لإقراض مصارف المنطقة، والعكس بالعكس. ثم تاجر فيما بعد بالعملات الأجنبية وغير ذلك من المعاملات والسندات المالية، وتولى مهمة تقديم القروض، وإصدار صكوك التأمين، وإدارة الاعتمادات المالية. تجاوز حجم سوق الدولار الآسيوي 500 مليار دولار عام 1997 ، أي حوالي ثلاثة أضعاف حجم سوقنا المصرفي المحلي. كان النمو هائلا لأنه لبى حاجة السوق.

وازدادت الصفقات المالية الدولية بصورة مضاعفة مع انتشار التجارة والاستثمارات عبر العالم لتغطي منطقة شرق آسيا، حيث سنغافورة واحدة من أهم نقاط تقاطعها.

في السنوات المبكرة الممتدة بين عامي 1968. 1985، كان الميدان حكرا لنا في المنطقة. اجتذبنا المؤسسات المالية الدولية من خلال إلغاء الضريبة المحتسبة على فوائد الدخل الذي يكسبه المودعون غير المقيمين. وأعفيت كافة ودائع الدولار الآسيوي من متطلبات السيولة القانونية والاحتياطي. وبحلول التسعينات، أصبحت سنغافورة واحدا من أكبر المراكز المالية العالمية، حيث احتلت سوق العملات المالية فيها المركز الرابع في الحجم بعد لندن، ونيويورك، وطوكيو (التي تكاد تساويها). ونتيجة نجاحنا بعد منتصف الثمانينات، تنافست الدول الأخرى في المنطقة على تطوير مراكز مالية عالمية، وعرض بعضها حوافز ضريبية أكثر سخاء منا. أما القواعد المؤسسة لمركزنا المالي فكانت حكم القانون، والقضاء المستقل، وحكومة مستقرة ومؤهلة ومخلصة، تتبنى سياسات سليمة على الصعيد الاقتصادي الكبير الحجم مع فوائض في الميزانية كل سنة تقريبا. كل ذلك أدى إلى وجود دولار سنغافوري قوي ومستقر، بمعدلات صرف قلصت التضخم المستورد.

في السبعينات، دخلنا في مواجهة وجيزة مع أحد الأسماء الكبيرة في مدينة لندن. ففي آذار/ مارس 1972 أتى لزيارتي في سنغافورة جيم سلاتر، وهو مستثمر بريطاني يحظى باحترام كبير ومتخصص في شراء الشركات التي تعاني من صعوبات مالية ثم بيع أصولها. وحين استلم ادوارد هيث رئاسة الوزراء في بريطانيا، ذكرت الصحف أنه وضع ممتلكاته المالية وأسهمه مع جيم سلاتر لإدارتها نيابة عنه. لذلك تمتع سلاتر بأوراق ثبوتية قوية. كنت قد قابلته قبل سنة

على مائدة عشاء أقيمت في مقر رئيس الوزراء (10 داوننغ ستريت). ورحبت بمشاركته في بورصة سنغافورة.

فيما بعد (1975)، أخبرني سوي سين الذي كان وزيرا للمالية، أن شركة "سلاتر ووكر سيكيوريتز" (Slater Walker Securities) قد شاركت في التلاعب بأسهم شركة "هاو بار برذرز انترناشيونال" (Haw Par Brothers International)، وهي شركة عامة في سنغافورة. إذ قامت باختلاس أصول "هاو بار" وشركاتها التابعة بصورة غير شرعية لفائدة بعض المدراء ولصالح الشركة نفسها، وهي عملية تبلغ حد الخرق الجنائي للثقة: فقد غشت شركة "سلاتر" حملة أسهم شركة "هاو بار" وغيرها. والتحقيق مع اسم شهير في بورصة لندن، إذا لم يكن له ما يبرره، سوف يسيء إلى سمعتنا. فهل يتابع سوي سين القضية ضد سلاتر؟ قررت بأن علينا القيام بذلك إذا ما أردنا الحفاظ على موقفنا كبورصة حسنة الإدارة.

كشف التحقيق عن مؤامرة تستهدف تجريد شركة "هاو بار" من أصولها وممتلكاتها بشكل منهجي، ولم يكن ذلك سوى جزء بسيط من عملية احتيال أكبر حجما وأوسع مدى. فقد امتدت أنشطة "سلاتر ووكر" الإجرامية من سنغافورة إلى ماليزيا، وهونغ كونغ، ولندن، المحطة المهمة الأخيرة لعملية السلب والنهب. استخدمت شركة "سلاتر ووكر" الشركات التابعة لشركة "هاو بار" في هونغ كونغ لشراء الأسهم المدرجة في بورصة هونغ كونغ ثم بيعها إلى شركة "سبايدار سيكيوريتيز" (Spydar Securities)، التي كان مدراء "سلاتر ووكر" يملكونها بالكامل ويتشاركون في هذه المرابح غير المشروعة. أما الأشخاص المسؤولون عن ذلك فهم جيم سلاتر، وريتشارد تارلينغ، رئيس شركة "هاو بار"، وأوغلفي واتسون، المدير الإداري. عاد واتسون إلى بريطانيا قبل أن يهرب إلى بلجيكا التي لا تربطنا بها اتفاقية لتسليم المجرمين. أما سلاتر

وتارلينغ فكانا مقيمين في لندن. طلبنا تسليم الاثنين، لكن المؤسسة البريطانية لم تسلم سلاتر. وبدلا من ذلك، وبعد ثلاثة أعوام من الدعاوى القضائية أمام محاكم لندن (1975)، أمر وزير الداخلية البريطاني بتسليم تارلينغ اعتمادا على خمس تهم من أصل سبع عشرة، والتهم الخمس تحمل أدنى العقوبات. حوكم تارلينغ وأرسل إلى السجن لمدة ستة أشهر لكل من التهم الثلاث التي أدانته بتعمد إخفاء الحقائق المتصلة بدمج أرباح شركة "هاو بار" (عام 1972) وبالتلاعب بالحسابات. بعد سنوات، أعرب غوردون ريتشاردسون، حاكم بنك إنكلترا الأسبق، عن أسفه في مكتبي لأنه لم يساعد سنغافورة في إحضار سلاتر إلى العدالة.

❧❧

سمعة سلطة النقد السنغافورية المالية، من حيث كونها ضليعة وعنيدة في إصرارها على عدم القبول إلا بالمؤسسات المالية المشهورة، وضعت على المحك في السبعينات والثمانينات حين رفضت منح ترخيص لـ"بنك الاعتماد والتجارة الدولي" (BCCi). وعملية الاحتيال التي مارسها البنك أثرت في كافة المراكز المالية الكبرى تقريبا بحلول الوقت الذي انتهت فيه أخيرا. تأسس البنك بواسطة أحد الباكستانيين في لوكسمبورغ، وشملت حملة الأسهم العائلات المالكة في السعودية، والبحرين، وأبو ظبي، ودبي. وامتلك حوالي أربعمائة فرع أو مكتب في ثلاثة وسبعين بلدا في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا. تقدم بطلب للحصول على رخصة بممارسة الأعمال المصرفية (في المنطقة الحرة) في سنغافورة عام 1973. رفضنا الطلب لأن المصرف كان جديدا (تأسس عام 1972) وبسبب انخفاض رأسماله. لكنه أعاد تقديم الطلب عام 1980، ولم توافق عليه السلطة النقدية: إذ أن موقعه العالمي كان ضعيفا.

لم يستسلم المصرف. في عام 1982 ، استفسر فان اونين، الذي كان يساعدنا في تأسيس سوق الدولار الآسيوي، عن الطلب. وكان كوه بينغ سينغ، الذي تولى إدارة قسم المؤسسات المصرفية والمالية في السلطة النقدية، قد عرف من عدة مصرفيين أن لديهم تحفظات على بنك الاعتماد والتجارة الدولي. ولذلك حين قابلني فان اونين، قررت أن من الأفضل دعم رأي كوه بينغ سينغ.

لم يرتدع المصرف، بل حاول مجددا، وهذه المرة من خلال هارولد ويلسون. ثمة أمر غريب في رسالته. فقد اعتاد أن يختتم رسالته بعبارة "المخلص هارولد" مكتوبة بخط يده. لكن في هذه المرة طبعت بالآلة الكاتبة عبارة "المخلص"، مع توقيع "هارولد ريفولكس". فعرفت أنها شكلية، كخدمة لصديق.

أدت عمليات الخداع والتضليل التي قام بها المصرف إلى خسائر ضخمة تكبدتها المصارف الأخرى. وحين أغلق في تموز/ يوليو 1991، طالب المودعون والدائنون بأحد عشر مليار دولار. لكن سنغافورة نجت دون أن تصاب بأذى لأننا رفضنا التنازل عن معاييرنا.

رفضت السلطة النقدية السنغافورية منح ترخيص لـ"بنك بروناي الوطني" الذي كان يديره رجل الأعمال السنغافوري (الصيني) البارز، كو تيك بوات. اشترى كو بنك بروناي الوطني، ووضع في خطته أن يكتب شقيق السلطان، الأمير محمد بلقية، باعتباره رئيس البنك، رسالة إلى السلطة النقدية عام 1975 يطلب فيها الأذن بافتتاح فرع سنغافورة. بعد بضعة شهور وصلتنا رسالة أخرى تقول إن شقيقه الأمير سوفري بلقية، قد عين نائبا تنفيذيا للرئيس.

وبسبب الدعم السياسي الواضح من قبل العائلة المالكة في بروناي، رفعت السلطة النقدية الأمر إلي. أيدت قرارها برفض الطلب عام 1975، ثم رفض مجددا حين عاود المصرف الطلب مرة أخرى عام 1983.

في عام 1986، أصدر السلطان أمرا عاجلا بإغلاق بنك بروناي الوطني. حصل طلب مفاجئ وواسع النطاق على ودائعه، واشتبه بحدوث تجاوزات غير قانونية في القروض المقدمة إلى مجموعة شركات كو والبالغة 1,3 مليار دولار. فقد استخدم تمويلات هذا المصرف من أجل أنشطته التجارية الخاصة، التي شملت محاولة للحصول على غالبية الأسهم في "ستاندارد تشارترد بنك" في لندن. اعتقل ابنه البكر، رئيس البنك، في بروناي. وكانت المصارف في سنغافورة، خصوصا الأجنبية، قد أقرضت بنك بروناي الوطني 419 مليون دولار. وتطلب الأمر سنتين كي يسدد كو هذه الديون.

من خلال القوانين الصارمة والإشراف الدقيق، ساعدت السلطة النقدية، بإدارة كوه بينغ سينغ، سنغافورة على التطور كمركز مالي. ولمواجهة منافسة البنوك الدولية، شجعت أكبر أربعة مصارف محلية (معروفة باسم "الأربعة الكبار") لشراء المصارف المحلية الأصغر حجما أو الاندماج معها كي تصبح أكبر وأقوى. وصنفت وكالة "جودي" الأمريكية "الأربعة الكبار" بين أقوى وأفضل المصارف المرسلة في العالم.

في عام 1985، ساعدت السلطة النقدية السنغافورية في إدارة أزمة تفجرت في بورصة سنغافورة (SES). فقد أودع المضاربون الماليزيون، خصوصا تان كون سوان، أسهم شركة "بان الكتريك اندستريز" وغيرها من الشركات الماليزية لدى سماسرتنا (لضمان الحصول على القروض) وذلك بأسعار أعلى من قيمتها السوقية الفعلية، مع تعهد بمعاودة شراء الأسهم في موعد معين في حالة ارتفاع السعر. وحين انخفضت أسعار البورصة ونفدت نقودهم، لم يعد بإمكانهم معاودة شراء أسهمها بالسعر المتفق عليه. الأمر الذي سبب إفلاس عدة شركات سمسرة كبيرة، وعدد من الشركات المدرجة في بورصة سنغافورة. أغلقت

البورصة لمدة ثلاثة أيام، بينما عمل مسؤولو السلطة النقدية السنغافورية، بقيادة كوه بينغ سينغ، على مدار الساعة مع المصارف "الأربعة الكبار" للإعداد لتمويل "زورق نجاة" عاجل بمبلغ 180 مليون دولار لإنقاذ شركات السمسرة. مكنت جهود كوه بورصة سنغافورة من تجنب تعرضها لإفلاس منهجي في السوق واستعادة ثقة المستثمر. كانت العملية صعبة ومربكة.

ولتفادي حدوث أزمة مشابهة، قمنا بتعديل قانون السندات المالية الصناعية لتقوية المتطلبات والشروط المعقولة لشركات السمسرة. وهذا ما أعطى عملاءها حماية أفضل ضد عجز الشركات المدرجة في البورصة عن الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي ساعد بدوره على توحيدها واندماجها لزيادة رأس مالها. سمحنا بالمشاركة الأجنبية في الشركات المدرجة في البورصة، إضافة للشركات المملوكة للأجانب بالكامل التي تزودنا بالخبرة الأساسية. ونتيجة لهذه التغيرات الحصيفة التي طبقناها، تمكنت بورصة سنغافورة من التخفيف من آثار "الاثنين الأسود" (1987/10/19) حين انهارت أسعار البورصة العالمية واضطرت بورصة هونغ كونغ لإغلاق أبوابها لمدة أربعة أيام.

التطور الآخر الذي شهده مركز سنغافورة المالي هو إنشاء "بورصة سنغافورة النقدية الدولية" (SIMEX). ففي عام 1984، وسعت بورصة سنغافورة للذهب تجارتها في مجال مبيعات ومشتريات الذهب الآجلة لتشمل الصفقات المالية الآجلة، وغيرت اسمها إلى "بورصة سنغافورة النقدية الدولية". ومن أجل الفوز بثقة المؤسسات المالية الدولية، أنشأنا البورصة على غرار "بورصة شيكاغو التجارية" (CME)، بنظامها التجاري المفتوح المشابه للمزاد العلني. كما أقنعنا بورصة شيكاغو بتبني نظام التعويض المتبادل مع "بورصة سنغافورة النقدية الدولية"، حيث مكنها من إبرام الصفقات التجارية على مدار الساعة. هذا المفهوم الثوري سمح للمستثمر بتأسيس موقع له في "بورصة شيكاغو التجارية" والانتقال إلى

بورصة سنغافورة النقدية عند انتهاء التعامل، والعكس بالعكس، دون أن يدفع تأمينات مالية إضافية. صادقت "لجنة تجارة السلع الآجلة الأمريكية" على هذا النظام. وظل نظام التعويض المتبادل يعمل بدون عشرات منذ إنشاء بورصة سنغافورة النقدية الدولية. في عام 1995، حين خسر أحد تجار البورصة، نيك ليسون من "بارينغز"، وهو مصرف لندني شهير ومحترم، أكثر من مليار دولار في المضاربة على أسهم "نيكي انديكس فيوتشرز"، جلب كارثة على المصرف لكنه لم يؤثر في البورصة، ولا سبب خسائر للشركات المدرجة فيها أو لعملائها.

في عام 1984، بدأت بورصة سنغافورة النقدية الدولية بإبرام عقود آجلة بمعدلات فائدة باليورودولار، وبعد وقت قصير باليوروين. وبحلول عام 1998، أدرجت بورصة سنغافورة النقدية سلسلة من العقود الإقليمية شملت مؤشر عقود البورصة الآجلة في اليابان، وتايوان، وسنغافورة، وتايلند، وهونغ كونغ. ومنحت مجلة "انترناشيونال فاينانسنغ" اللندنية بورصة سنغافورة الدولية جائزة العام للبورصة الدولية (1998)، وكانت بذلك البورصة الآسيوية الوحيدة التي تفوز بهذا اللقب، والرابع لها.

❧❧

مع نمو الاحتياطي المالي لدينا والذي صاحب زيادة مدخرات "صندوق التوفير المركزي" (CPF) (برنامج تقاعدي في سنغافورة)، وفوائض القطاع العام السنوية، لم تكن السلطة النقدية السنغافورية تستثمر هذه الأموال على المدى البعيد للحصول على أفضل العوائد. طلبت من كينغ سوي مراجعة هذه المسألة. فأنشأ "شركة حكومة سنغافورة للاستثمار" (GIC) في أيار/ مايو عام 1981 برئاستي، وعُين كينغ سوي نائبا للرئيس، إضافة إلى عدة وزراء كأعضاء في مجلس الإدارة. ومن خلال صلات كينغ سوي مع ديفيد روتشيلد، قمنا بتعيين "ان. ام. روتشيلد & وأولاده" كشركة استثمارية. أرسلت الشركة خبيرا للعمل

معنا لعدة شهور لوضع الهيكل التنظيمي "لشركة سنغافورة". كما استخدمنا مدراء استثماريين أمريكيين وبريطانيين لمساعدتنا في تطوير أنظمتنا من أجل القيام بأنواع مختلفة من الاستثمارات. واخترنا لقيادة الفريق الإداري يونغ بونغ هاو، كأول مدير إداري للشركة. وتمكن يونغ بونغ من تعيين جيمس وولفنسون (الذي أصبح فيما بعد رئيسا للبنك الدولي) كمستشار للاستراتيجية الاستثمارية. استطاعت الشركة بالتدريج تأهيل قاعدة من المتخصصين السنغافوريين بقيادة نغ كوك سونغ وتيه كوك بينغ، الذي أتى من السلطة النقدية السنغافورية. وبحلول أواخر الثمانينات، أصبح بمقدور المديرين والكادر الوظيفي تحمل مسؤوليات رئيسية في مجال الإدارة والاستثمار.

في البدء، أدارت "شركة حكومة سنغافورة للاستثمار" الاحتياطي المالي للحكومة فقط. وبحلول عام 1987، باتت قادرة على إدارة احتياطي "مجلس أمناء العملة السنغافورية"، والأصول والممتلكات الطويلة الأجل للسلطة النقدية السنغافورية أيضا. وكانت تدير أصولا وممتلكات تبلغ قيمتها مائة وعشرين مليار دولار عام 1997. أما أهم مسؤوليات شركة حكومة سنغافورة فتمثلت في تخصيص وتعيين وتقسيم استثماراتنا بين الأسهم والسندات المالية (التي تصدرها حكومات الدول المتقدمة غالبا)، والنقد السائل. هنالك كتب لشرح المبادئ التي يعمل السوق تبعا لها، لكنها لا تقدم دليلا محددا للتنبؤ بحركات الأسعار المستقبلية، ناهيك عن ضمان العوائد المؤكدة. وفي الفترة المضطربة والملتهبة التي شهدها العالم بين عامي 1993 - 1998، أمكن لشركة حكومة سنغافورة أن تربح أو تخسر بضعة مليارات من الدولارات لمجرد هبوط سعر الين أو ارتفاع سعر المارك الألماني بشكل دراماتيكي أمام الدولار. أصبح الاستثمار عملية محفوفة بالخطر. أما هدفي الرئيس فكان عدم تضخيم العائدات بل حماية قيمة مدخراتنا والحصول على عائد مقبول وعادل على رأس المال. وفي السنوات

الخمس عشرة التي مرت منذ عام 1985، تجاوزت شركة حكومة سنغافورة في الأداء المؤشرات الاستثمارية العالمية ذات الصلة، وأنجزت أكثر من مجرد الحفاظ على قيمة أصولنا المالية.

لكن المركز المالي في سنغافورة اعتبر مغاليا في التقيد بالأنظمة والقوانين مقارنة بهونغ كونغ. فقد كتب النقاد يقولون: "في هونغ كونغ، يسمح بما لا يعتبر ممنوعا بشكل واضح ومحدد: أما في سنغافورة، فإن الممنوع هو الذي لا يسمح به بشكل واضح ومحدد". لكن هؤلاء نسوا أن هونغ كونغ تتمتع بدعم العلم البريطاني وبنك إنكلترا. ولا يمكن لسنغافورة، المحرومة من شبكة الحماية والأمان هذه، أن تستعيد عافيتها من سقطة درامية بالسهولة نفسها. إذ توجب عليها بداية أن ترسخ سمعتها بالاعتماد على النفس. لقد اعتاد المصرفيون الزائرون أن يقولوا لي إن سوق سنغافورة المالي سوف ينمو بسرعة أكبر إذا سمحنا لهم بإدخال منتجات مالية جديدة دون أن نضطر لانتظار اختبارها وتجربتها في أنظمة أخرى. كنت أصغي لهم بانتباه دون أن أتدخل لأنني اعتقدت أننا بحاجة إلى الوقت لتأسيس موقفنا وترسيخ سمعتنا.

بعد أن تركت رئاسة الوزراء عام 1990، توفر لي مزيد من الوقت للغوص والتنقيب في قطاعنا المصرفي، وعقد لقاءات عمل - على موائد الغداء - مع المصرفيين السنغافوريين. أحدهم كان ليم هو كي، وهو تاجر داهية وناجح في مجال العملات الأجنبية، كان يدير مصرفا أجنبيا رئيسيا في سنغافورة. استحثني هو كين على إعادة النظر بسياساتنا التي قال إنها مبالغة في الحرص والحذر وتمنع مركزنا المالي من التوسع واللحاق بأنشطة المراكز الأكثر تقدما. حضرت أيضا عدة جلسات من المناقشات في أواسط عام 1994 مع أبرز المدراء السنغافوريين للمؤسسات المالية الأجنبية طُرحت خلالها أفكار عفوية

وطرائق جدية لحل المشكلات. وأقنعني هؤلاء بأن لدينا الكثير من المدخرات الوطنية في خزائن صندوق التوفير المركزي، وأن مجالس إداراتنا القانونية والشركات المرتبطة بالحكومة محافظة إلى حد بعيد، وهي تودع فوائضها في البنوك. وبإمكانها جلب عوائد أعلى عند استثمارها بواسطة المدراء المتمرسين والمؤهلين للمؤسسات المالية الدولية العاملة في سنغافورة. الأمر الذي سيوسع صناعة إدارة المؤسسات المالية ويجلب مزيدا من المدراء الذين سيجذبون بدورهم الموارد المالية الأجنبية للاستثمار في المنطقة.

بدأت أفكاري حول بيئتنا المالية المنظمة وممارساتنا المصرفية المقيدة بالتغير بعد عام 1992، حين وجه لي وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جورج شولتز، الذي كان رئيس مجلس الإدارة الاستشاري الدولي لمصرف "جي. بي. مورغان"، وهو مصرف أمريكي رفيع المستوى، دعوة لأكون عضوا في مجلس إدارته. ومن خلال اللقاءات التي تقدم خلالها المعلومات أو التعليمات، والتفاعل مع مصرفيي بنك "بي. جي. مورغان" في الاجتماعات نصف السنوية، اكتسبت رؤى متبصرة تستشف أعمالهم وأنشطتهم، وعرفت كيف يستعدون للعمليات المصرفية العالمية. دهشت لنوعية أعضاء مجلس الإدارة هذا، ومن ضمنهم مدراء البنك. كانوا من كبار المدراء التنفيذيين المتمكنين والناجحين، إضافة إلى الزعماء السياسيين السابقين القادمين من كل منطقة اقتصادية كبرى في العالم لتزويدهم بمختلف المدخلات والمعطيات. كنت مفيدا لهم بسبب معرفتي الشخصية الوثيقة بمنطقتنا، كما قدم أعضاء آخرون معارف دقيقة ومفصلة عن مناطقهم أو اختصاصاتهم. تعلمت كيف ينظرون إلى جنوب شرق آسيا مقارنة بالأسواق البازغة الأخرى: أمريكا اللاتينية، روسيا، و غيرها من دول الاتحاد السوفييتي السابق ودول أخرى في أوروبا الشرقية. تأثرت بالطريقة التي يرحبون بها بالابتكار الخلاق ويستعدون للتغيير الطارئ على الصناعة المصرفية خصوصا مع

التطورات في تكنولوجيا المعلومات، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن سنغافورة متخلفة عنهم بمسافة تقاس بالسنوات الضوئية.

بوصفي رئيسا "لشركة حكومة سنغافورة للاستثمار"، أجريت عدة نقاشات حول سلسلة من القضايا المصرفية مع كبار المدراء التنفيذيين للمصارف الكبيرة الأمريكية والأوروبية واليابانية، وتعلمت كيف يرون مستقبل الصناعة المصرفية العالمية. وبالمقارنة معها، تبدو بنوك سنغافورة محلية ومهتمة بالداخل. فمجالس إداراتها مؤلفة من السنغافوريين غالبا، كذلك الحال بالنسبة للمدراء التنفيذيين الرئيسيين. وعبرت عن قلقي واهتمامي بالأمر أمام رؤساء ثلاثة من مصارفنا الكبيرة: "اوفرسي - تشاينيز بانكنغ كوربوريشن"، يونايتد اوفرسيز بنك"، اوفرسيز يونيون بنك". ومن إجاباتهم استنتجت أنهم ليسوا منتبهين ومتيقظين لأخطار "الاستيلاد الداخلي"، والفشل في تبني المنظور الخارجي، والتقدم إلى الأمام في عصر من العولمة السريعة. كانوا يبلون بلاء حسنا وهم يرتعون في الحماية من المنافسة. أرادوا من الحكومة أن تستمر في سياسة تقييد حرية البنوك الأجنبية والحد من احتمال افتتاحها لمزيد من الفروع أو حتى "أجهزة الصراف الآلي". حذرتهم من أن سنغافورة سوف تضطر - عاجلا أم آجلا - لتحرير صناعتها المصرفية ورفع الحماية عن البنوك المحلية، بسبب الاتفاقات الثنائية مع الولايات المتحدة أو حتى مع منظمة التجارة الدولية.

قررت في عام 1997 كسر هذا القالب العتيق. فالبنوك السنغافورية بحاجة لحقنة علاجية من المواهب والكفاءات الأجنبية، إضافة إلى أسلوب مختلف في التفكير. وإذا لم تتحرك هذه البنوك الكبيرة الثلاثة، فإن على بنك "دي بي اس"، التي تمتلك الحكومة حصة فيه، أن يحدد سرعة التقدم التي تحتذيها البنوك الأخرى. وبعد البحث عن المواهب المناسبة عام 1998، عين بنك " دي بي اس" جون اولدز، وهو من كبار المدراء التنفيذيين وخبير محترف في مجاله كان

على وشك ترك العمل لدى بنك "جي. بي. مورغان". استلم منصب نائب الرئيس وكبير المدراء التنفيذيين ليجعل من البنك لاعبا آسيويا رئيسيا. وسرعان ما عين بنك "اوفرسي - تشاينيز" المصرفي المعروف في هونغ كونغ، اليكس او، في منصب كبير المدراء التنفيذيين.

بقيت لمدة ثلاثة عقود أقدم الدعم لكوه بينغ سينغ فيما يتعلق بتقييد حرية وصول البنوك الأجنبية إلى السوق المحلية. واعتقدت الآن أن الوقت قد حان للسماح بدخول لاعبين دوليين أقوياء لإجبار "الأربعة الكبار" على تحديث خدماتها أو خسارة حصتها في السوق. هنالك مخاطرة حقيقية تتمثل في احتمال عدم قدرتها على المنافسة، وفي هذه الحالة قد ينتهي بنا الأمر وليس لدينا مصارف تملكها أو تديرها سنغافورة كي تعتمد عليها عند حدوث أزمة مالية.

توصلت تدريجيا إلى نتيجة مفادها أن كوه، نائب المدير الإداري لمجموعة المؤسسات المصرفية والمالية في السلطة النقدية السنغافورية، لم يكن يساير التغيرات الهائلة التي تكتسح الصناعة المصرفية في مختلف أرجاء العالم. إذ كان يبالغ في اتباع السياسة الحمائية لمستثمرينا. طلبت مشورة جيرالد كوريغان، الرئيس السابق لـ"بنك الاحتياط الفيدرالي" في نيويورك، وبريان كوين، الذي عمل سابقا في بنك إنكلترا. ونصحني كل منهما - بشكل منفصل - بأنه يمكن لسنغافورة تغيير أسلوبها ومنهجها في الإشراف على البنوك دون خسارة الدقة والصرامة، ودون زيادة خطر المجازفة بالفشل المنهجي. إذ لم تشدد المراكز المالية الكبرى، مثل نيويورك ولندن، على حماية مختلف اللاعبين في السوق أو المستثمرين الأفراد، بل على حماية النظام نفسه. وأقنعنا الاثنان بوجوب أن تمنح المؤسسات الأقوى والأفضل إدارة مزيدا من الفرص لركوب المخاطرة.

نظرا لأنني لم أكن راغبا بتجديد وإصلاح السلطة النقدية بنفسي، طلبت في أوائل عام 1997 من لونغ أداء المهمة بعد الحصول على إذن من رئيس الوزراء.

بدأ عمله بلقاء المصرفيين ومدراء التمويل وأصبح ضليعا في آليات عمل قطاعنا المالي. في الأول من كانون الثاني/ يناير 1998، حين عينه رئيس الوزراء رئيسا للسلطة النقدية السنغافورية، كان مستعدا للقيام بواجبه. وبمساعدة حفنة من المسؤولين الرئيسيين، أعاد ترتيب وتوجيه السلطة لتنفيذ المقاربة الجديدة لتنظيم وتطوير القطاع المالي.

قام لونغ وفريقه بتغيير طريقة السلطة النقدية السنغافورية في الإشراف المالي، فعلوا ذلك بلمسة ناعمة وكانوا أكثر انفتاحا على المقترحات والآراء المتعلقة بالصناعة. وتبعا لنصائح مستشاري الإدارة ولجان الصناعة، أحدثوا تغييرات في السياسة أثرت في كافة مجالات القطاع المالي. كما اتخذوا خطوات لترويج وتعزيز صناعة إدارة الأصول والممتلكات المالية وقاموا بتعديل وتنقيح القواعد الناظمة لتدويل دولار سنغافورة، وتشجيع نمو سوق رأس المال. شجعت السلطة النقدية السنغافورية بورصة سنغافورة، وبورصة سنغافورة النقدية الدولية (العقود الآجلة للسلع) على الاندماج وتحرير معدلات العمولة والوصول إلى البورصات.

حررت السلطة النقدية السنغافورية عملية الدخول إلى القطاع المصرفي المحلي عبر السماح للبنوك الأجنبية المؤهلة بافتتاح مزيد من الفروع وإدخال أجهزة الصراف الآلي. ورفعت القيود المحددة للملكية الأجنبية لأسهم البنوك المحلية، في حين طلبت من البنوك إنشاء لجان ترشيحية في مجالس إدارتها، على غرار الترتيبات المشابهة في العديد من البنوك الأمريكية. تقوم هذه اللجان بالتدقيق بالترشيحات لشغل المناصب المهمة في مجلس الإدارة والإدارة، لضمان قدرة الأشخاص المعينين واهتمامهم بمصالح كافة حملة الأسهم، وليس فقط حملة الأسهم المهيمنين.

ارتأت البنوك أن تخفيف القيود التي تضعها السلطة النقدية السنغافورية المشرفة عليها سوف تجعلها أكثر قدرة على الابتكار الخلاق في ميدان المنتجات المالية. لربما كان علينا إحداث هذه التغييرات في وقت أبكر. لكن لم أشعر بالثقة الكافية للاقتراب من الموقف الذي يكون فيه "المسموح هو الذي لا يمنع صراحة"، إلا بعد أن أظهرت السلطة النقدية السنغافورية قوة وفاعلية نظامها للنجاة من أزمتي عام 1987 وعامي 1997 ـ 1998. لقد ساعدتنا مقاربتنا الحذرة على النجاة من الأزمة المالية التي عصفت بدول شرق آسيا (1997 . 1998). ولم تستطع أية "فقاعة" التأثير في بورصتنا. لقد تطلب الأمر منا ثلاثين سنة . منذ أن أطلقنا أول مرة سوق الدولار الآسيوي عام 1968 . لتأسيس وترسيخ مصداقيتنا وأهليتنا للثقة باعتبارنا مركزا ماليا عالميا يدار بطريقة سليمة وصحيحة.

❧❧

منذ تموز/ يوليو 1997، حين تفجرت الأزمة المالية في شرق آسيا مع تخفيض قيمة العملة التايلندية، البات، دمرت الكوارث عملات، وبورصات، واقتصادات المنطقة. لكن لم يصب أي بنك في سنغافورة بالانهيار. اندفع المستثمرون للخروج من الأسواق الجديدة "البازغة" التي صنفت سنغافورة ضمن فئتها. وحين خشي مدراء التمويل من الشراك المخفية، لم تشكل عملية حجب المعلومات استجابة ذكية. قررنا تبني الشفافية وكشف المعلومات إلى الحد الأقصى. ولتمكين المستثمر من الحكم على قيمة أصولنا وموجوداتنا، أقنعنا مصارفنا بالتخلي عن ممارستها المتمثلة في الاحتفاظ باحتياطي مخبأ وعدم الكشف عن قروضها. كشفت مصارفنا عن قروضها التي جازفت بتقديمها في المنطقة، وأضافت شروطا جوهرية عامة على قروضها الإقليمية، وتعاملت مع المخاطر المحتملة وجها لوجه بدلا من انتظار أن تتحول إلى قروض معدومة. ونتيجة

الخطوات الكافية الوافية التي اتخذتها السلطة النقدية السنغافورية للتعامل مع الأزمة، رسخت سنغافورة موقعها كمركز مالي مهم.

.6.

كسب تأييد النقابات

بدأت حياتي السياسية مكافحا في سبيل النقابات العمالية بوصفي مستشارها القانوني والمفاوض الرسمي باسمها. بحلول منتصف الخمسينات، تمكن الشيوعيون من السيطرة على معظمها، وأصبحت النقابات ـ الشيوعية وغير الشيوعية ـ مولعة بالنزاع والقتال. ومن أجل اجتذاب المستثمرين، توجب علينا تحرير النقابات من قبضة الشيوعيين وتثقيف زعمائها وعمالها وتعريفهم بالحاجة إلى خلق فرص عمل جديدة عبر جذب الاستثمارات. كان من السهل قول ذلك لكن من الصعب تحقيقه.

نظرا لسيطرة الشيوعيين على نقاباتنا، تحتم علينا أن نعاني من إضرابات لا نهاية لها، وإبطاء في العمل، وأعمال شغب امتدت من أواخر الأربعينات وحتى الستينات. بين تموز/ يوليو 1961 وأيلول/ سبتمبر 1962، حدث 153 إضرابا، وهو رقم قياسي بالنسبة لسنغافورة. في عام 1969، لم نواجه أي إضراب أو توقف عن العمل، وذلك للمرة الأولى منذ ما قبل الحرب. فكيف حققنا هذه النتيجة؟

ظلت ممارسات النقابات العمالية في سنغافورة (على الطريقة البريطانية) تمثل لعنة على حركتنا العمالية. ولمواجهة التأثير الشيوعي، استعانت الحكومة الاستعمارية بمستشارين من أمثال جاك برازيير من مؤتمر نقابات العمال البريطانية. ومن أجل حماية الزعماء النقابيين غير الشيوعيين من التأثير الشيوعي، علمهم هؤلاء المستشارون كل العادات والممارسات السيئة الكفيلة بالضغط على أرباب العمل وابتزازهم للحصول على مزيد من الأجر والفوائد بغض النظر عن عواقب كل ذلك بالنسبة للشركة. في لقاء عقد في تموز/ يوليو 1966

لنقابة الخدمة المدنية في الجيش التي تضم العمال المستخدمين لدى القوات البريطانية، قمت بحثهم على التخلي عن هذه الممارسات النقابية البريطانية التي دمرت اقتصاد بريطانيا. واعترفت بمسؤوليتي عن العديد منها عندما كنت أفاوض باسم النقابات. في ذلك الوقت، تعرض عمالنا للاستغلال على نطاق واسع. لكن عواقب المطالب والإضرابات كانت وخيمة وفاقمت من مشكلة البطالة لدينا إلى درجة أنني ندمت على ما قمت به. فعلى سبيل المثال، أدت مضاعفة الأجر ثلاث مرات في الأعياد الرسمية إلى تعمد عمال النظافة ترك القمامة تتراكم قبل هذه الأعياد لضمان العمل خلالها. إن الهدف من العطل الرسمية إعطاء العمال وقتا للراحة، لكن عمالنا أرادوا مزيدا من الأجر لا مزيدا من الراحة. لذلك طلبت من زعماء النقابات تحديث ممارسات نقاباتنا.

من أجل التأكيد على مدى تشبثي بهذه الآراء، كررتها في حضور مسؤولي منظمة العمل الدولية وزعماء النقابات القادمين من باقي دول آسيا خلال اجتماع للجنة الاستشارية الآسيوية عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1966. قلت لزعمائنا النقابيين إن عليهم عدم قتل الدجاجة التي نحتاج لبيضها الذهبي. وأضفت قائلا إن نقاباتنا ظلت جزءا من حركة سياسية مناهضة للبريطانيين. والزعماء السياسيون - وأنا واحد منهم - قدموا للعمال "جزرة" الاستقلال: "تعالوا معي إلى الحرية وسأقدم لكم ما يقدمه رب العمل البريطاني للعامل البريطاني". توجب علينا الوفاء بذاك الوعد الآن، لكن من أجل هذا ينبغي إعادة ترسيخ "الإشراف والانضباط، ومعايير العمل" للوصول إلى الكفاءة والفاعلية.

في كل سنة يتسرب من المدارس ثلاثون ألف طالب بحثا عن عمل. أما ممارسات نقاباتنا العمالية - كما شرحت - فهي تجبر أرباب العمل على التحول إلى الرأسمال المكثف والاستثمار في الآلات الباهظة الثمن لإنجاز العمل بأقل عدد ممكن من العمال، كما هي الحال في بريطانيا. وهذا ما أوجد مجموعة

صغيرة من العمال النقابيين الذين يتمتعون بالمزايا، ويحصلون على أجور مرتفعة، إضافة إلى جماعة متنامية العدد من العمال الذين يحصلون على أجور أقل ووظائف أدنى. وإذا ما أردنا الحفاظ على لحمتنا وتماسكنا واستقرارنا، وألا نكرر الحماقات التي هزت الثقة بنا، علينا مغالبة هذه المشكلات. كنا بحاجة لمواقف جديدة، أهمها أن يتناسب الأجر مع الأداء لا مع الوقت الذي يمضيه العامل في الوظيفة.

أرعد الانفصال (عن ماليزيا) النقابات والعمال، وأرعبها احتمال الانسحاب البريطاني إلى درجة القبول بمقاربتي الواقعية. فقد عرفت أننا نواجه حالة طارئة يمكن أن تهدد وجودنا كدولة مستقلة.

اعترض الأمين العام لمؤتمر نقابات العمال الوطنية (NTUC)، هو سي بينغ، وهو عضو في البرلمان عن حزب العمل الشعبي، وزميل قديم من أيام عملي في نقابات العمال، على السياسات التي تبنيتها، مثل إلغاء مضاعفة أجر العامل في العطلات الرسمية ثلاث مرات. واضطر هو وزملاؤه النقابيون إلى الاستجابة للضغط من أجل حفاظ على عمال القاعدة الشعبية الدنيا في صفهم وتجنب تحقيق الزعماء النقابيين الشيوعيين للمكاسب على حسابهم. توجب علي تجاهل احتجاجاته واعتراضاته، مع الحرص على لقاء الزعماء النقابيين سرا لشرح ما يقلقني ويزعجني. هذه اللقاءات غير الرسمية جعلتهم يتفهمون السبب الذي يدفعني لإيجاد إطار جديد في المكان المناسب ينتج قوة عاملة مهيأة ومؤهلة.

حصلت مواجهة واحدة مع زعيم نقابي طائش وجاهل لم يفهم الظروف المتغيرة مثلت نقطة علام في المسيرة. فقد كان كي. سوبياه رئيسا "لاتحاد نقابات العمال المياومين العام". وفي إنذار بعثه إلى الحكومة في الثامن عشر من تشرين الأول/ أكتوبر 1966، دعا إلى تسوية كافة المظالم والشكاوى والمشاكل العالقة نتيجة عدم تنفيذ الاتفاق الجماعي الذي جرى التوصل إليه عام 1961،

حسب زعمه، وطالب بزيادة قدرها دولار أمريكي واحد في اليوم لكل من عماله المياومين البالغ عددهم خمسة عشر ألفا.

عملنا - أنا وسوبياه - معا طيلة سنوات عديدة في الخمسينات على أيام مجلس المدينة القديم. كان رجلا غير متعلم (ولد في الهند) لكنه بارع في تهييج الغوغاء خصوصا في خطبه التي يلقيها بالتاميلية (لغة مدراس)، كما كان زعيما مصمما وعنيدا. التفاوض معه عملية مربكة لأنه أحول ولا يبدو أنه ينظر إليك. قاد نقابة غالبية أعضائها من العمال الهنود المهاجرين الذين يفتقدون الخبرة والمهارة، أحضرهم البريطانيون من مدراس للقيام بأعمال النظافة. لم يفهم أن الأيام الخوالي التي شهدت أعمال الشغب والإضرابات العمالية في الخمسينات حين تعاظمت قوة النقابات، قد ولت إلى غير رجعة؛ وأنه في سنغافورة المستقلة حديثا، المعتمدة على نفسها والمعرضة للأخطار المحدقة، لا يمكن للحكومة أن تسمح لأية نقابة بتعريض حياتها ووجودها للخطر. قابلته مع زعماء نقابته، وخلال نقاش دام أربعين دقيقة، قلت بأنني قد أفكر بزيادة في الأجور من ميزانية عام 1968، لكن ليس في عام 1967. وحذرته من أن سبعة آلاف من أعضاء نقابته هم من المواطنين الهنود الذين يحتاجون إلى أذون عمل الآن لمتابعة وظائفهم. فإن أرادوا القيام بإضراب فقد يخسرون وظائفهم ويجبرون على العودة إلى الهند. لم يتأثر بما قلت. بل أكد بأن عدد الذين بحاجة إلى أذون عمل لا يزيد عن ألفين أو ثلاثة آلاف وأنه سوف يقوم بالإضراب. وإذا كانت النقابة ستنهار فليفعل ذلك السيد لي. واتهمني بنسيان حقيقة أنني أدين بفضل وصولي لمنصب رئيس الوزراء إلى الحركة النقابية على الأغلب.

دعا سوبياه إلى إضراب "اتحاد نقابات العمال المياومين العام" في التاسع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر قبيل احتفالات رأس السنة الجديدة. طلبت من زعمائه إعادة التفكير بقرارهم، ونقلت الخلاف إلى "محكمة التحكيم

الصناعي". مما جعل أي إضراب من قبل العمال أمرا غير قانوني، وأصدرت بيانا أنبههم لذلك.

طبقت وزارة الصحة نظام عملها الجديد بالنسبة لعمال النظافة في كانون الثاني/ يناير 1967. وفي الأول من شباط/ فبراير 1967، قام حوالي 2400 عامل من نقابة عمال التنظيفات المياومين (وهي عضو في اتحاد سوبياه) بإضراب غير مشروع. وحذر سوبياه بأسلوب جريء ومتحد الحكومة من أنه إذا لم تتمكن من تلبية مطالب وشكاوى عمال النظافة بخلال أسبوع، فسوف يعلن كافة عمال اتحاد النقابات البالغ عددهم أربعة عشر ألفا الإضراب تعاطفا مع عمال النظافة.

اعتقلت الشرطة سوبياه إضافة إلى أربعة عشر زعيما آخرين من نقابة عمال التنظيفات ووجهت لهم تهمة الدعوة لإضراب غير مشروع. وأصدر أمين سجل النقابات مذكرات إلى النقابة والاتحاد تطالب بتبيان السبب وراء عدم تسجيل عمالهما. وفي ذات الوقت أعلنت وزارة الصحة أن المضربين يعتبرون مطرودين من العمل؛ وأن على أولئك الراغبين بالعودة إلى وظائفهم التقدم بطلباتهم في اليوم التالي. هذا الحزم المنسق أصاب المضربين بالذعر. عاود تسعون بالمائة منهم تقديم طلبات استخدام. وبعد شهرين، ألغي تسجيل نقابة عمال التنظيفات واتحاد سوبياه.

مثل هذا الإضراب نقطة تحول في تاريخ الصناعة السنغافورية. فقد حظيت الطريقة التي واجهت فيها الحكومة المشكلة بدعم وتأييد الرأي العام. إذ أطلقت عملية التغيير في الثقافة النقابية، من تحدي وإهانة القانون إلى منطق التسوية و"الأخذ والعطاء". تمكنتُ من إحداث مزيد من التغيير في الرأي العام. ففي سلسلة من الخطب التي ألقيتها أمام النقابات، قمت بتهيئة العمال من أجل التغييرات التي

خططنا لإحداثها في قوانين العمل. حظرنا كافة الإضرابات في بعض الخدمات الجوهرية المعنية وجعلنا لكل مجلس إدارة مجاز قانونيا نقابته الخاصة.

خلال مؤتمر مندوبي المجلس الوطني لنقابات العمال (NTUC) الذي انعقد في أوائل عام 1968، أقنعت هؤلاء بأن العلاقات الصناعية بين أرباب العمل والعمال أكثر أهمية لبقائنا من زيادة الأجور، وأن علينا معا تحسين وضع الحركة العمالية من خلال إزالة الممارسات التقييدية وسوء استخدام الميزات المضافة للأجور. اعتمدت عليهم كزعماء لإيجاد حركة عمالية جديدة تشتهر بسياساتها الواقعية التي تعود بالفائدة على العمال. أعدت رواية ما حدث في سنوات التهور والطيش في بريطانيا حين أصاب إضراب عمال أحواض السفن الاقتصاد البريطاني بالشلل وأدى إلى تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني عام 1967، وحذرت قائلا: "إذا حدث ذلك هنا في مينائنا فلسوف أعتبره بمثابة خيانة عظمى ولسوف أتحرك ضد زعماء الإضراب. وستوجه التهم أمام القضاء فيما بعد. كما سأعمل على إعادة تشغيل الميناء فورا. ولن تخفض قيمة دولار سنغافورة وأعتقد أن شعب سنغافورة يتوقع ذلك من حكومته". وسلطت الضوء على "أنانية العمال الرسميين". فقد ازداد حجم الشحن من خلال هيئة ميناء سنغافورة بأكثر من عشرة بالمائة عام 1967، لكن عدد العمال المستخدمين لم يرتفع بل تولى العمال أنفسُهم عبءَ الزيادة في حجم العمل من خلال الساعات الإضافية. كان ذلك أمرا غير أخلاقي في فترة ارتفعت فيها معدلات البطالة. أخبرت مندوبي النقابات بأن علينا التخلص من الممارسات الضارة للأسلوب النقابي البريطاني.

من أجل إقامة نوع من التوازن، قلت في اجتماع لأرباب العمل إن عليهم أن يكونوا منصفين مع عمالهم إذا أرادوا منهم بذل أقصى ما لديهم من جهد، وأنه حين لم تتفق النقابات وأرباب العمل على الأهداف الأساسية، كانت النتيجة

كارثية ومدمرة بالنسبة للاقتصاد. طالبت بإلحاح أرباب العمل عندنا بالقيام بدورهم بحيث يبذل عمالنا قصارى جهدهم للحصول على أفضل العوائد والجوائز والحوافز: جوائز وعوائد مباشرة عبر الأجور والفوائد، وعوائد غير مباشرة من خلال الدعم الحكومي على شكل بيوت، ورعاية صحية، وتعليم، ومعونات اجتماعية.

إعلان بريطانيا (في كانون الثاني/ يناير 1968) عن عزمها على سحب قواتها العسكرية فاقم من قلق ومخاوف الناس. انتهزت الفرصة لإجراء إصلاحات راديكالية لتخليص أنفسنا من تلك الممارسات النقابية التي اغتصبت حقوق أرباب العمل وأضعفت القدرة الإدارية على أداء مهامها. وبعد فوزنا في انتخابات نيسان/ أبريل 1968، وحصولنا على تفويض ساحق من الشعب، صادق البرلمان على قانون الاستخدام وقانون العلاقات الصناعية (المعدل) في ذات السنة. وفيما بعد، جرى تعديل قانون النقابات أيضا. فسرت هذه القوانين بالتفصيل الحد الأدنى من شروط الاستخدام، ووضعت حدودا لتخفيض الفوائد والمزايا، وعلاوات العمل الإضافي، والميزات المضافة للأجور. كما وضعت شروطا موحدة لأيام الراحة، والأعياد الرسمية، وأيام العمل، والإجازة السنوية، وإجازة الأمومة، وإجازة المرض. كما أعادت إلى الإدارة الحق بالاستخدام والطرد، والترقية والنقل، وهي مهام ووظائف تعدت عليها النقابات في فترة الاضطرابات والنزاعات الصناعية. وأرست قواعد السلام والأمان الصناعي.

اعتبرنا قيام النقابة بإعلان الإضراب أو اتخاذ أية خطوة تؤثر في الصناعة دون إجراء تصويت سري بمثابة عمل غير قانوني. وإن فعلت ذلك، تتعرض النقابة والمسؤولون فيها للمقاضاة القانونية. وهذا ما أوقف ممارسة التصويت عبر استعراض رفع الأيدي العلني، حيث يتعرض المنشقون والمخالفون للتهديد والإجبار على القبول والإذعان.

لكن سيه موي كوك، وهو زعيم نقابي في البرلمان عن حزب العمل الشعبي، وصديق قديم من أيام عملي في النقابات، اعترض على الحرية الواسعة المقدمة لأرباب العمل فيما يتعلق بالاستخدام والطرد، لكنه قبل بضرورة أن تكون النقابات أقل ميلا للمواجهة الصدامية وذلك من أجل خلق مناخ أفضل للاستثمارات الأجنبية. أضفتُ وسائل حماية ضد إساءة استخدام هذه السلطات. لقد أدت هذه التغييرات في قوانين وممارسات الاستخدام والعلاقات الصناعية إلى نتائج وفوائد ملموسة. وبخلال سنة (1969)، جرى تشييد 52 مصنعا، وتوفرت 17000 فرصة عمل جديدة. في عام 1970، أضافت الاستثمارات الجديدة 20000 وظيفة أخرى. وازدادت الإيرادات والمداخيل.

في عام 1972، أنشأنا "مجلس الأجور الوطني" (NWC)، الذي ضم ممثلين من النقابات، وإدارة الشركات، والحكومة. توصل المجلس في كل سنة، باستخدام الحقائق والأرقام المتوفرة لدى الحكومة، إلى إجماع عريض حول التوصيات المتعلقة بزيادة الأجور وسوى ذلك من اتفاقات وشروط الخدمة للسنة القادمة، إضافة إلى كل ما من شأنه - ضمن الإمكانات المتاحة - تشجيع مزيد من النمو الاقتصادي. وجرى قبول توصيات المجلس المشتركة بوصفها خطوطا إرشادية عامة لكافة المفاوضات بين الإدارة والنقابات، مع التنويعات الضرورية للقطاعات المختلفة. ومنذ سنوات المجلس المبكرة، وافقت كافة الأطراف المعنية على مبدأ عدم تجاوز الزيادة في الأجور الزيادة في الإنتاجية.

الإحساس العميق بالأزمة الذي ساد آنئذ جعل من الممكن بالنسبة لي تغيير مواقف النقابات بخلال بضع سنين. أما خطر الانهيار الاقتصادي نتيجة قرب انسحاب القوات البريطانية فقد بدل مزاج ومواقف الناس. إذ أدركوا أننا سنهلك لا محالة إذا لم نتخلص نهائيا من أسلوب الإضرابات والعنف ونتبنى سياسة متعقلة تؤدي إلى الاستقرار والنمو الاقتصادي.

دفعت إدارات الشركات لتولي مهام دورها الجديد المتمثل في كسب تعاون العمال، الذي لا يمكن للإنتاجية أن تزيد بدونه. إذ لا يمكن للقوانين الصارمة والكلام القاسي تحقيق ذلك بدون معين. كانت سياستنا العامة تتمثل في إقناع عمالنا وزعمائنا النقابيين بدعم وتأييد هدفنا الأساسي: ترسيخ الثقة العالمية بسنغافورة واجتذاب الاستثمارات وإيجاد فرص عمل. لكن في نهاية المطاف، كانت الثقة بي، التي كسبتها طيلة سنين من التعاون والارتباط بهم، هي التي ساعدت على تغيير العلاقات الصناعية وتحويلها من أسلوب العنف والمواجهة إلى التعاون والشراكة.

❖❖

في عام 1969، عاد ديفان ناير إلى سنغافورة من كوالالمبور بطلب ملح مني، لرئاسة المجلس الوطني لنقابات العمال مرة أخرى. وكان قد أقام هناك بعد أن انتخب لعضوية البرلمان الماليزي عام 1964. كنت بحاجة إليه في سنغافورة ليلعب دورا مفتاحيا في الحفاظ على العلاقات السليمة بين الإدارة والعامل، وحث عمالنا على زيادة الإنتاجية والكفاءة. واعتبرت تعيين ديفان أمينا عاما للمجلس ميزة هائلة ومفيدة بالنسبة لي. فقد نسق وعدل سياساتي وغرس في النقابات مواقف العمل الإيجابية. وبصفته رئيسا للمجلس بين عامي 1970 و 1980، حين انتخبه البرلمان رئيسا لسنغافورة، نجح في مهمة إقناع الزعماء النقابيين بمواجهة تحدي المنافسة في أسواق العالم. وفي كل مرة يزور فيها وينسميوس سنغافورة، يقوم هو وضابط الارتباط، ناجيام تونغ دو، بإيجاز الحالة الاقتصادية ووضع الاستخدام إلى ديفان. لقد علم ديفان الزعماء النقابيين مبادئ الاقتصاد الأساسية وساعد على إنجاح مهمة مجلس الأجور الوطني الثلاثي الأطراف.

تمثلت إحدى المشاكل التي واجهها في انخفاض عدد الأعضاء في النقابات نتيجة غياب الروح القتالية عنها. ولمجابهة هذه النزعة، نظم دورة تحديث وصقل

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1969 ، وأقنع الوفود النقابية بضرورة تحديث وظائفهم وأدائهم لمسايرة البنية المتغيرة. وتم إنشاء عدة مشاريع تعاونية نقابية. في عام 1970 ، أنشأ المجلس جمعية لسائقي سيارات الأجرة المرخصة (دعاها"ان. تي. يو. سي. كومفورت") ساعدت على التخلص من "قرصنة" سائقي سيارات التاكسي غير المرخصة التي سادت في الستينات. بدأت الجمعية بمائتي سيارة تاكسي (من طراز موريس اكسفورد البريطانية) ومائتي حافلة ركاب صغيرة (من طراز اوستن) دفع ثمنها من قروض بريطانية ضمن المساعدات المقدمة من بريطانيا. بحلول عام 1994 ، وصل عدد سيارات الأجرة إلى عشرة آلاف، إضافة إلى مائتي حافلة كبيرة (للمدارس)، وحولت الجمعية إلى شركة وأدرجت في بورصة سنغافورة باسم "كومفورت جروب ليمتد". ومن أجل تخفيض تكاليف المعيشة للأعضاء، أسس المجلس جمعية استهلاكية عام 1973 (باسم "ان. تي. يو. سي. ويلكوم") لإدارة المتاجر والمخازن ومحلات السوبر ماركت. وفيما بعد تحولت (تحت اسم "ان. تي. يو. سي. فيربرايس") إلى سلسلة من محلات السوبر ماركت لتي حافظت على أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية قريبة من أسعار الجملة. ما جمعية التأمين ("ان. تي. يو. سي. انكوم")، فقد بدأت عام 1970 في مجال لتأمين على الحياة، ثم انتقلت إلى التأمين على السيارات وغيرها من الميادين. كما استخدمت خبراء مختصين بشؤون التأمين ومدراء متمرسين. وانضم الزعماء النقابيون إلى المجالس الإدارية للإشراف على المدراء المتخصصين لهذه المشاريع، وسرعان ما عرفوا أن الإدارة الجيدة أمر حاسم لتحقيق النجاح.

تجديد القيادة في المجلس مكنه من الاتصال الوثيق مع الجيل الشاب من العمال. وحين استقال ديفان عام 1981 ليصبح رئيسا لسنغافورة، حل محله في منصب الأمين العام ليم تشي اون، وهو مستشار سياسي في السابعة والثلاثين من

العمر. وقد عمل تحت قيادة ديفان بعد أن أصبح عضوا في البرلمان عام 1977. تخرج تشي اون بدرجة الامتياز في الهندسة البحرية من جامعة غلاسكو، وطبق مناهج إدارية سليمة وصحيحة على عمله النقابي. لكن مهاراته في العلاقات الشخصية لم تصل إلى مستوى مهارات ديفان، وحدثت حالات من سوء التفاهم بينه وبين الزعماء النقابيين الأكبر سنا، الذين زعموا أن أساليبه فظة وغير ودية نوعا ما.

تلك هي المشكلة التي واجهتها في كل مرة يحدث فيها تغيير في أجيال القادة. كان تشي اون أصغر بعشرين عاما من ديفان، الذي اعتاد الزعماء النقابيون من جيله عليه ولم يعجبهم أسلوب عمل تشي اون المختلف. تجسدت المشكلة الأساسية في عدم ترحيب الجيل القديم من الزعماء بالدماء الجديدة التي حقنت فجأة. وبطلب مني، أحضر تشي اون عددا من الخريجين الشباب لمساعدته. الأمر الذي فاقم من انزعاج وقلق الزعماء النقابيين الأكبر سنا. واستنتجت أنه من الصعب بالنسبة له التناغم والانسجام معهم. واعتبر تشي اون ذلك بمثابة فشل شخصي واستقال من العمل السياسي عام 1982 لينتقل إلى القطاع الخاص وينضم إلى "كيبل كوربوريشن" إحدى أكبر شركاتنا المرتبطة بالحكومة. حقق نجاحا كمدير مساعد في الشركة، وكان بمثابة دعامة قوية لسيم كي بون، الذي تقاعد من إدارة الخدمة المدنية ليترأس الشركة.

اتفقنا ـ أنا وديفان ـ على أن اونغ تينغ تشيونغ، الذي كان وزيرا للاتصالات ووزيرا للعمل في آن معا، سوف ينسجم مع الزعماء النقابيين الأكبر سنا. كان في العقد الخامس من العمر (أكبر من تشي اون بتسع سنين)، واعتقدت بأن الفجوة بين الأجيال ستكون أقل اتساعا. أقنعت تينغ تشيونغ بالعمل مع النقابات. وافق وانتخب عام 1983 أمينا عاما للمجلس الوطني لنقابات العمال. بقي في الحكومة؛ وكان ذلك أمرا جيدا نظرا لأن النقابات أصبح لديها من يمثل

مصالحها، وتمكنت الحكومة من أخذ آراء الزعماء النقابيين بعين الاعتبار حين تناقش سياساتها. كان تينغ تشيونغ، المهندس المعماري المتخرج من جامعة اديلايد، يتكلم الإنكليزية بطلاقة. ولأنه صيني الثقافة والتعليم، تمكن أيضا من اللغتين الصينية (الماندرين) والهوكين (لغته الأم). انسجم مع الزعماء النقابيين والعمال على مستوى القاعدة. وأخذ المجلس إلى آفاق وميادين جديدة، حيث وفر للأعضاء منشآت أفضل تجهيزا لقضاء أوقات الراحة والاستجمام. شجعته على ذلك، لكنه لم يكن بحاجة لتشجيع كبير في هذا المجال. فكل ما يحتاجه هو الموارد المالية والدعم السياسي، وزودته بكليهما.

توسعت أنشطة المجلس الوطني لنقابات العمال لتشمل الخدمات الصحية، ورعاية الأطفال، ومحطة بث إذاعية، ومنتجعا على شاطئ البحر ("باسير ريز ريزورت")، وناديا ريفيا، وملعبا للغولف ("اوركيد كنتري كلوب" عند بحيرة سيليتار). كما طور نوعية المباني المشتركة التي يمكن لأعضائه شراؤها. هذه المشاريع التعاونية المشتركة زودت المزيد من الزعماء النقابيين بالخبرة انتشاركية الضرورية لإدارة المشاريع.

عرفت الأجيال المتتابعة من الزعماء معنى الإدارة الجيدة. ووفرت هذه النوادي والمنتجعات وغيرها من المنشآت للعمال أسلوبا حياتيا كان متاحا في السابق لمن هم أكثر ثراء وأفضل حالا فقط. رأيت أن هذه المنشآت سوف تقلص من حدة شعور العمال بأنهم ينتمون إلى طبقة أدنى مرتبة، تقصيهم عن الأساليب الحياتية التي يتمتع بها رجال الأعمال الناجحون. ومن أجل إتاحة كل ذلك، قدمت الحكومة أراضي الدولة بأسعار رمزية.

بقيت طيلة سنين عديدة أستحث المجلس على إنشاء كلية عمالية. وفي عام 1990، وبمساعدة مدير كلية رسكين، أسس تينغ تشيونغ معهد الدراسات العمالية لتدريس العلاقات بين الإدارة والعامل وتنمية المهارات القيادية.

حين انتخب تينغ تشيونغ رئيسا لسنغافورة عام 1993، حل محله ليم بون هينغ (الذي يصغره باثنتي عشرة سنة ويشغل آنئذ منصب نائب معاون وزير التجارة والصناعة) كأمين عام للمجلس الوطني لنقابات العمال. بون هينغ تخرج من جامعة نيوكاسل ابون تين في الهندسة البحرية وساهم في العمل النقابي منذ عام 1981، حيث شكلت مهاراته في إقامة العلاقات الشخصية مصدر نفع عظيم. أدخل معه عددا من الشباب المثقفين والموهوبين (في العشرينات والثلاثينات من العمر) أبلوا جميعا بلاء حسنا في الجامعات الأجنبية وتبنوا أفكارا جديدة وخلاقة. هذه الحقنة من الدماء الجديدة نجحت في تجديد تفكير ومواقف الزعماء النقابيين وأفرزت نتائج إيجابية للنقابات. وعلى شاكلة تينغ تشيونغ، بقي بون هينغ وزيرا في الحكومة، الأمر الذي أضفى نمطا رسميا على التعاون بين النقابات والحكومة، وخدم مصالح سنغافورة إلى حد بعيد.

❦

أطلقت حملة إنتاجية في البدايات المبكرة من الثمانينات لأنني تأثرت بما فعله اليابانيون. وشجعت زعماء المجلس الوطني لنقابات العمال على العمل مع إدارات الشركات على إنشاء هيئات مراقبة الجودة (QCCs)، وهي عبارة عن مجموعات من العمال تقدم معا مقترحات حول تحسين العمل، وتوفير الوقت والتكاليف، والوصول إلى درجة الصفر في الأخطاء والعيوب. التقدم كان بطيئا. وباتباع ممارسات الشركات اليابانية، تم عرض صور هيئات مراقبة الجودة التي أدت مقترحاتها إلى توفير في الوقت والتكاليف أو تحسين في الأداء، ونالت جوائز رمزية أو علاوات مالية. ساعد مركز الإنتاجية الياباني بالخبراء والتدريب والمعدات والبرمجيات. وبين الحين والآخر كنت أتحدث في مراسم التكريم وأقدم بنفسي جوائز الإنتاج السنوية.

في إحدى المناسبات في عام 1987، وبعد تقديم جائزة إلى المدير الإداري لإحدى الشركات اليابانية، سألته لماذا تقل إنتاجية عماله المحليين عن عماله

اليابانيين بالرغم من استخدامهم للآلات نفسها. أشارت إجابته الصادقة إلى أن العمال اليابانيين أكثر حرفية، وتعددية مهارية، ومرونة، وقدرة على التكيف، وأقل غيابا عن العمل وانتقالا من شركة إلى أخرى. التقنيون السنغافوريون، وقادة مجموعات العمل، والمشرفون، لم يكونوا راغبين بتولي الأعمال التي تلوث أيديهم. وعلى العكس من ذلك، لم يعتبر نظراؤهم اليابانيون أنفسهم لا من ذوي الياقات الزرقاء ولا البيضاء، بل من ذوي الياقات الرمادية؛ فهم على أتم الاستعداد للمساعدة في تشغيل وصيانة الآلات، وبذلك يفهمون بشكل أفضل مشاكل العمال.

ذهل ديفان بمنجزات النقابات اليابانية. كانت لديه نقابتان عامتان، تمتدان كالأخطبوط، قام بإعادة تنظيم البنية الهيكلية لكل منهما وحولهما إلى تسع نقابات صناعية. في عام 1982، بدأ تشي اون الذي كان حينئذ أمينا عاما للمجلس الوطني لنقابات العمال، عملية التغيير في النقابات لتصبح لكل شركة نقابة مستقلة، الأمر الذي حسن صلة الوصل بين زعماء النقابات والعمال. وبذلك أمكن للزعماء التركيز على قضايا شركاتهم المحددة وحل المشكلات مع الإدارة. وفي عام 1984، تبنى المجلس، بعد اقتناعه بفوائد ومزايا التغيير، قرارا بدعم نقابات الشركات.

في معظم الحالات، زادت نقابات الشركات من حجم عضوية العمال. فقد شجعت روح الانفتاح والثقة، وأفادت العلاقات بين الإدارة والعمال. لكن بون هينغ وجد في التسعينات أن نقابات الشركات لم تعمل بصورة جيدة كحالها في اليابان. فالشركات السنغافورية صغيرة الحجم، ومعظمها لديه أقل من ألف عامل مقارنة بعشرات الآلاف من العمال في الشركات اليابانية. علاوة على ذلك وخلافا لواقع الحال في سنغافورة، يمكن للمدراء التنفيذيين وخريجي الجامعات وغيرهم من المتخصصين الانضمام إلى النقابات في اليابان. لكن نقابات

الشركات في سنغافورة لا تملك ما يكفي من الأعضاء المثقفين والمتعلمين لاحتلال مواقعها القيادية. واضطرت للاعتماد على المجلس الوطني لنقابات العمال لمساعدتها عند التفاوض مع أرباب العمل. توجب علينا العثور على حل لهذه المشكلة دون إعادة مثالب ونواقص النقابات الشاملة.

تحققت هذه التغييرات في الحركة النقابية في سنغافورة دون حدوث الكثير من الإضرابات أو النزاعات بين العمال والإدارات. كما أن نضج الحركة وزعمائها قد ساعد عليه عدد من المسؤولين المخلصين والمتفانين الذين نقلتُهم مؤقتا من الوظائف الإدارية الحكومية إلى وحدة الأبحاث العمالية التابعة للمجلس الوطني لنقابات العمال عام 1962، بعد أن انفصلت النقابات الشيوعية عن مؤتمر نقابات عمال سنغافورة في عام 1961، لتشكيل اتحادها النقابي الخاص بها، تاركة النقابات غير الشيوعية بدون كفايتها من المفاوضين الماهرين. أحد المسؤولين الذين أرسلتهم كان اس. ار. ناثان الذي عمل في مجال الخدمة الاجتماعية. تمتع ناثان بحصافة الرأي ورجاحة الحكم وانسجم مع الزعماء النقابيين. وأصبح فيما بعد مستشارا عاما ودائما لوزارة الشؤون الخارجية وسفيرنا في واشنطن. وفي عام 1999، انتخب رئيسا لسنغافورة. المسؤول الآخر كان هسو تسي كوانغ، وهو رجل نشيط "يؤمن بالأفعال لا بالأقوال"، أصبح فيما بعد مفوض ضريبة الدخل في سنغافورة. لقد ساعد أمثال هؤلاء زعماء النقابات غير الشيوعية في مفاوضاتهم الجماعية وفي رفع قضاياهم أمام محكمة الفصل في النزاعات العمالية. وعملوا على تعريف الزعماء النقابيين بالوقائع والحقائق الاقتصادية الضرورية لبقاء سنغافورة على قيد الحياة، وفي خلال ذلك شكلوا قيادة المجلس الوطني لنقابات العمال بكل ما تمتعت به من واقعية وقدرة عملية. وفيما بعد (في التسعينات) كنت أشجع طلابنا وعلماءنا العائدين الواعدين على العمل في المجلس لتقوية قدراته البحثية والتفاوضية. وبواسطة التعليم الجماهيري

الشامل والمنح الدراسية، استطاع معظم الطلاب اللامعين من أبناء الفلاحين الفقراء الوصول إلى الجامعة. إلا أن الزعماء النقابيين المقتدرين الذين ارتقوا من داخل المجلس كانوا قلة قليلة وتخلفوا كثيرا عن الركب.

من أجل الحفاظ على العلاقة التكافلية بين حزب العمل الشعبي الحاكم والمجلس الوطني لنقابات العمال، شجعت المجلس على دعوة بعض أعضاء البرلمان للعمل في النقابات، وتعيين غيرهم كمستشارين فيها. وهؤلاء الأعضاء طرحوا القضايا النقابية أمام البرلمان. لقد شكلت مثل هذه الإضافات إلى قدرات القوة العاملة في النقابات اختلافا نوعيا. فبدون مداخلاتهم العقلانية المنضبطة وسهولة وصولهم إلى الوزراء، لما عرضت قضية النقابات بطريقة تجلب إليها الانتباه وتفرض - بين الحين والآخر - تعديلا في السياسات.

وضعنا إطارا مناسبا ونزيها للتحكم بالعلاقات بين العمال والإدارة. أما القيود المحددة لتجاوزات ومبالغات النقابات فقد تمت موازنتها بإجراءات استشارية وتحكيمية يمكن من خلالها للنقابات حماية مصالح العمال. إن مفتاح الأمن والسلام والتناغم في المجتمع هو الشعور بالعدالة وأن لكل شخص نصيبا من ثمار التقدم الذي حققناه.

مقاربة المجلس الإيجابية للمشكلات ساعدت على تخفيض معدلات البطالة من 14٪ عام 1965 إلى 1,8٪ عام 1995. وطيلة خمس وعشرين سنة (1973 - 1997) بقي معدل الزيادة الفعلية في الأجور أقل من 5٪. عانينا من نكسة خلال الأزمة المالية الآسيوية عام 1997: نسبة البطالة ارتفعت إلى 3,2٪ عام 1998. ولاستعادة قدرتنا التنافسية، صادقت النقابات والحكومة (بعد الاتفاق بينهما) على جملة من الإجراءات التي استهدفت خفض الأجور وغيرها من النفقات بنسبة 15٪ بدءا من 1 كانون الثاني/ يناير 1999.

- 7 -
مجتمع العدالة الاجتماعية . لا مجتمع الرعاية الاجتماعية

آمنا بالاشتراكية منهجا، وبحق الجميع في نصيب عادل من الثروة، لكن أدركنا فيما بعد أن الباعث الذاتي والمكافآت الفردية ضرورة حيوية للاقتصاد الإنتاجي. ولأن قدرات البشر وإمكاناتهم غير متساوية بطبعها، أدركنا أيضا أننا لو تركنا للسوق الاقتصادي وحده حرية تقييم الأداء وتحديد مردوده، فلسوف يكون لدينا قلة قليلة من كبار الرابحين، والعديد من متوسطي الربح، وأعداد كبيرة من الخاسرين، الأمر الذي يخلق توترات وقلاقل اجتماعية، نتيجة الإساءة إلى إحساس المجتمع بالعدالة.

إن إقامة مجتمع تنافسي يفوز فيه الرابح بكل المكاسب، على غرار هونغ كونغ في الستينات تحت الحكم الاستعماري، سوف لن يكون مقبولا في سنغافورة. إذ لا يتحتم على الحكومة الاستعمارية مواجهة شعبها في انتخابات عامة كل خمس سنوات، كما هو حال الحكومة السنغافورية. ومع التفاوت الحاد في توزيع الثروة جراء المنافسة الاقتصادية في سوق حر ومفتوح، حاولنا إقامة نوع من التوازن عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي، فقمنا بتقديم الدعم الحكومي للتعليم وغيره من المجالات التي تساعد على تحسين قدرة المواطنين على الكسب. كذلك كان الإسكان والصحة العامة موضع اهتمام واضح ومطلوب. لكن إيجاد الحلول الصحيحة لمشاكل الضمان الصحي الشخصي وتعويضات ورواتب التقاعد لم يكن سهلا، وكان لا بد من التعامل مع كل حالة بطريقة براغماتية، واضعين في الحسبان دوما مخاطر الإفراط والتفريط. ولو لجأنا إلى المبالغة والغلو في إعادة توزيع الثروة عن طريق فرض ضرائب أعلى، لتوقف

أصحاب الأداء العالي والمتميز عن بذل الجهد ومحاولة كسب المزيد. باختصار، كمنت الصعوبة التي واجهتنا في إقامة التوازن الصحيح.

كان هاجسي الشخصي يتركز بالدرجة الأولى على إعطاء كل مواطن حصة في الوطن وفي مستقبله. أردت مجتمعا يملك كل فرد فيه مسكنه، فقد رأيت الفرق الشاسع بين الشقق الرخيصة في مجمعات طابقية رديئة التخديم والصيانة، وبين بيوت يفخر أصحابها بامتلاكها، وكنت على قناعة بأن سنغافورة سوف تنعم بالمزيد من الاستقرار إن امتلكت كل عائلة منزلها. لذلك، وبعد فوزنا في الانتخابات العامة التي أجريت في شهر أيلول/ سبتمبر عام 1963، حين كانت سنغافورة جزءا من ماليزيا، طلبت من هيئة الإسكان والتنمية (HDB) الإعلان عن برنامج لتمليك الشقق السكنية. وكنا أنشأنا الهيئة عام 1960 كسلطة قانونية مختصة ببناء مساكن شعبية رخيصة التكلفة للعمال. بدأت الهيئة عام 1964 بمنح المشترين قروض إسكان طويلة الأجل لفترة تمتد 15 سنة وبفائدة قليلة. لكن البرنامج لم ينجح لعجز المكتتبين عن جمع الدفعة النقدية الأولى والبالغة 20٪ من سعر المسكن.

بعد حصول سنغافورة على استقلالها عام 1965، راودني القلق حول تركيبة الناخبين الذين كانوا بمجملهم من سكان المدن. وكنت أعرف كيف ينزع المقترعون في العواصم إلى التصويت دائما ضد حكومتهم، فصممت على تحويل ساكن البيت إلى مالكه وإلا افتقدت سنغافورة الاستقرار السياسي المطلوب. الباعث المهم الآخر كان إعطاء كل الآباء حصة في الدولة السنغافورية التي يتوجب على أبنائهم حمايتها وأداء الخدمة العسكرية فيها. وإن لم تمتلك أسرة الجندي منزلها فسرعان ما يستنتج أنه يحارب دفاعا عن الأغنياء، وحماية لممتلكاتهم. آمنت أن إحساس التملك هذا أمر حيوي لمجتمعنا الحديث الذي لم يكن يتمتع بجذور عميقة راسخة في تجارب تاريخية مشتركة. وكان وزير

الدفاع كينغ سوي أكبر مؤيدي هذا التوجه، بينما اعتبر بقية الوزراء مشروع تمليك المساكن جذابا ومهما، وإن لم يكن حيويا إلى مثل تلك الدرجة.

أنشأت الإدارة الاستعمارية صندوق التوفير المركزي (CPF) كجزء من برنامج بسيط للادخار التقاعدي يسهم الموظف فيه بخمسة بالمائة من راتبه، يقابلها خمسة بالمائة يدفعها رب العمل، ويحصل الموظف على كامل المبلغ حال بلوغه سن الخامسة والخمسين. لم يكن ذلك البرنامج التقاعدي كافيا فقررت مع كينغ سوي توسيعه وتحويله من برنامج ادخار إلزامي إلى صندوق يساعد كل عامل على امتلاك منزل. في عام 1968، وبعد إقرار تعديل على القانون الداخلي لصندوق التوفير المركزي يسمح برفع نسبة المساهمة، أطلقت هيئة الإسكان والتنمية برنامجها المعدل لتمليك المساكن. وسمح للعمال بالاستفادة من مدخراتهم المتراكمة في صندوق التوفير المركزي لدفع القسط النقدي الأول من قيمة المسكن (20٪). وتغطية قرض الإسكان بأقساط شهرية مريحة لمدة عشرين سنة.

كنت قد ناقشت خطتي مسبقا مع زعماء الاتحاد الوطني لنقابات العمال، ولأنهم منحوني كامل ثقتهم، شعرت أن علي التغلب على كافة المصاعب للوفاء بالوعد الذي قطعته للنقابات بإعطاء الفرصة لكل عامل في امتلاك مسكن. لذلك ركزت على هذا البرنامج اهتمامي الدائم، وأجريت عليه التعديلات الضرورية من وقت لآخر ليلائم تأثير أوضاع السوق على الرواتب وارتفاع أسعار الأراضي ومواد البناء. في كل عام كان مجلس الرواتب الوطني يقترح منح زيادات في الأجور اعتمادا على نسبة النمو في العام الأسبق، وطالما اعتاد العمال الحصول على أجور صافية أعلى، فسوف يعارضون أية زيادات مفروضة على نسبة إسهامهم بصندوق التوفير المركزي كي لا يؤثر ذلك سلبا على حجم إنفاقهم الشخصي. لذلك عملت كل عام تقريبا على رفع نسبة إسهامهم بطريقة تبقي على زيادة

صافية في رواتبهم الشهرية، الأمر الذي كان أقل إزعاجا للعامل وأكثر قدرة على خفض نسبة التضخم. ولم يكن ذلك ممكنا إلا بارتفاع معدل النمو عاما بعد عام؛ ولأن الحكومة أوفت بعهدها في منح العاملين نصيبا عادلا من الثروة عبر برنامج تمليك المساكن، عم السلام علاقات العمل الصناعية في سنغافورة.

بقيت نسبة الإسهام في صندوق التوفير المركزي على حالها بين عامي 1955 و 1968، ورفعتُها على مراحل من 5٪ إلى حد أقصى بلغ 25٪ عام 1982، محققا بذلك نسبة مدخرات إجمالية بلغت 50٪ من الأجور، ثم انخفضت لاحقا إلى 40٪. كان وزير العمل دائم القلق حول زيادة أجور العمال الصافية، ومثابرا في الإلحاح والمطالبة بتخفيض نسبة إسهامهم في صندوق التوفير المركزي، لكني تجاوزته وفرضت قراراتي عليه على الدوام. كنت مصمما على أن لا ألقي على كاهل الجيل القادم أعباء تكاليف الرعاية الاجتماعية للجيل الحالي.

في عام 1961، دمر حريق هائل مستوطنة (امتلكها سكانها بوضع اليد) تقوم على أرض مساحتها حوالي تسعة عشر فدانا في "بوكيت هو سوي"، مخلفا 16000 أسرة بلا مأوى. سارعت فورا إلى تعديل القانون بحيث يجيز للدولة، بعد أي حريق، استملاك موقعه بسعر يعادل سعر الأرض بدون حيازة شاغرة (vacant possession)، وكأن السكان ما زالوا فيها، أي ما يعادل ثلث قيمة الأرض السوقية آنذاك مع الحيازة الشاغرة. في معرض دفاعي عن مشروع القانون، قلت: "إن من المشين حقا تحقيق أرباح من وراء هذا الحريق. ولو سمحنا بذلك فإننا في الواقع نقدم حوافز وإغراءات تشجع ملاك الأراضي التي يقطنها سكان بوضع اليد على إحراقها عمدا".

تابعت تعديل القانون لاحقا لأعطي الدولة حق استملاك الأراضي للأغراض العامة حسب سعرها المحدد بتاريخ 30 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1973. لم أجد سببا وجيها يتيح لملاك الأراضي تحقيق أرباح كبيرة جراء ارتفاع قيمة

الأرض بعد التطور الاقتصادي وتحسين البنية التحتية، وكلاهما تم الإنفاق عليه من الأموال العامة. مع ازدياد النمو والرفاه، قمنا بتمديد الموعد المحدد لتسعير الأراضي إلى شهر كانون الثاني/ يناير عام 1986، ثم إلى كانون الثاني/ يناير عام 1992، وأخيرا إلى كانون الثاني/ يناير عام 1995، وهو سعر قريب من أسعار السوق.

قفز عدد الراغبين بشراء شقق هيئة الإسكان والتنمية الجديدة من ثلاثة آلاف عام 1967 إلى سبعين ألفا عام 1996. أكثر من نصف هؤلاء كانوا يمتلكون مساكن للهيئة في التسعينات، لكنهم أرادوا الانتقال إلى مساكن أكبر وأفضل. في عام 1996، كان لدى الهيئة 725 ألف شقة، منها 9٪ فقط مؤجرة والباقي تمليك، وتراوح السعر بين 150 ألف دولار للشقة الصغيرة المؤلفة من ثلاث غرف و450 ألف دولار للشقق الفاخرة.

كنت من حين لآخر أتدخل بشكل مباشر، كما حدث في شهر أيار/ مايو عام 1974 حين طلبت من كبير المسؤولين التنفيذيين تحسين نوعية الشقق وإجراء تنويعات على تصاميمها، وهندسة مدن جديدة كي لا تبدو متماثلة ومتكررة. وقد أعطت التنويعات المعمارية المنفذة ملامح مميزة للمدن الجديدة، وذلك بالاستفادة من خصائص الموقع الفريدة كالبحيرات والتضاريس المختلفة.

في العقد التالي على عام 1965، تم بناء المجمعات السكنية الجديدة في مواقع على أطراف المنطقة المركزية، في تيونغ باهرو، وكوينز تاون، وتوا بايوه، وماكفيرسون. بعد عام 1975، بنيت المجمعات في أراض أبعد كانت آنذاك مناطق ريفية وزراعية. وإثر المناقشات التي أجريتها مع مسؤولي هيئة التنمية الاقتصادية، طلبت من هيئة الإسكان والتنمية تخصيص أرض في المجمعات السكنية لإقامة صناعات نظيفة يمكن أن تعتمد على مصادر اليد العاملة التي توفرها الشابات وربات المنازل اللاتي بدأ أطفالهن مرحلة التعليم

والذهاب إلى المدارس. وقد ثبت نجاح الخطة حين بنت شركة "فيليبس" أول مصانعها عام 1971 في توا بايوه، وبعدها أقامت معظم المدن الجديدة مصانع نظيفة ومزودة بأجهزة تكييف استخدمتها الشركات متعددة الجنسية لإنتاج الإلكترونيات وأجهزة ومعدات الكمبيوتر الإضافية، ومن هذه الشركات "هيوليت ـ باكارد"، و"كومباك"، و"تكساس انسترومنتس" و"ابل كمبيوتر"، و"موتورولا"، و"سيغيت"، و"هيتاشي" و"ميتسوبيشي"، و"أيوا"، و"سيمنز" (وفرت هذه الشركات أكثر من 150 ألف فرصة عمل، معظمها لنساء كن يسكن بجوار المصانع، الأمر الذي ساعد على مضاعفة دخل العائلة مرتين أو ثلاث مرات).

إن إيجاز ثلاثين سنة من العمل في بضع صفحات يجعل كل شيء يبدو بسيطا وسهلا. واجهتنا مشاكل هائلة، خصوصا في المراحل الأولى حين أعدنا توطين المزارعين وغيرهم بعيدا عن أكواخهم الخشبية شبه المجانية، حيث لا ماء ولا كهرباء، ولا شبكة حديثة للصرف الصحي، وبالتالي لم يتعودوا دفع فواتير للخدمات، ونقلناهم فجأة إلى شقق حديثة في أبنية طابقية مرتفعة مجهزة بكافة هذه المرافق، لكن توجب عليهم الآن دفع فواتير شهرية مقابل هذه الخدمات.

التأقلم مع الوضع الجديد كان أمرا صعبا لكن يتعذر اجتنابه، ونجمت عنه أحيانا مفارقات كوميدية بل حتى عبثية. إذ لم يحتمل بعض مربي الخنازير فراق حيواناتهم فحملوها معهم إلى شققهم في المباني العالية: وشوهد العديد منهم وهم يحاولون "إقناع" خنازيرهم بصعود السلالم؛ عائلة مؤلفة من زوجين واثني عشر طفلا حملت معها من كوخها سربا من الدجاج والبط أملا بتربيته في مطبخ شقة هيئة الإسكان والتنمية في شارع المطار القديم؛ الأم صنعت بوابة خشبية على مدخل المطبخ لمنع دخول الدجاج إلى غرفة الجلوس: بينما انشغل الأطفال في الأماسي في البحث عن حشرات وديدان صالحة للأكل في

المساحات العشبية خارج منازلهم. استمر الوضع على حاله عشر سنين إلى أن انتقلت الأسرة إلى شقة أخرى.

فضل الملاويون البقاء قريبا من الأرض والطبيعة، فزرعوا الخضراوات حول أبنية بيوتهم العالية كما كانوا يفعلون في قراهم وحول أكواخهم. ولفترات طويلة ظل العديد من الصينيين والملاويين والهنود يصعدون السلالم على الأقدام بدلا من استخدام المصعد، لا حبا في الرشاقة بل خوفا من المصاعد. واستمر الكثير منهم في استخدام فوانيس الكيروسين بدل مصابيح الكهرباء؛ كما تابع آخرون "تجارتهم" المعتادة فباعوا السجائر والحلوى والخردوات من الغرف الأمامية في طوابقهم الأرضية. لقد عانوا جميعا من الصدمة الحضارية/ الثقافية.

حمل النجاح في ركابه مشاكل جديدة، إذ لاحظ المكتتبون ارتفاع أسعار شققهم عاما بعد عام نتيجة ارتفاع تكلفة اليد العاملة وأسعار مواد البناء المستوردة وقيمة الأراضي. عيل صبرهم وأرادوا الحصول على شققهم بأسرع وقت ممكن، لكن هناك حدودا لما نستطيع أن ننجزه بإتقان. ارتكبنا واحدا من أفدح أخطائنا بين عامي 1982 ـ 1984، وذلك عند مضاعفة عدد الشقق التي بنيناها. في عام 1979 عينت تيه تشانغ وانغ وزيرا للتنمية الوطنية، وكان قبل ذلك كبير المدراء التنفيذيين في هيئة الإسكان والتنمية. أكد لي وانغ قدرته على تلبية الحاجة إلى مزيد من المساكن، وكان قادرا فعلا على ذلك، لكن المتعهدين لم يتحملوا كم العمل الموسع، وأثار سوء التنفيذ قلقا شديدا حين ظهرت العيوب بعد عدة سنوات، وكان لا بد من إصلاحها بتكلفة باهظة تكبدتها هيئة الإسكان والتنمية، علاوة على ما سببه ذلك من إزعاج شديد للسكان.

كان علي أن أدرك عدم جدوى الإذعان للضغوط الشعبية التي تتجاوز قدرتنا على التنفيذ. لكني شاركت في ارتكاب خطأ مماثل في أوائل التسعينات، فمع

ارتفاع أسعار السكن سعى الجميع إلى تحقيق أرباح من بيع منازلهم القديمة والانتقال إلى منازل جديدة أفضل وأرحب. وبدلا من كبح جماح الطلب عن طريق فرض ضرائب تخفض الأرباح الكبيرة والمفاجئة، وافقت على زيادة عدد المساكن المشيدة إرضاء للناخبين. وقد أدى ذلك إلى تفاقم الوضع وارتفاع أسعار الأراضي، الأمر الذي ترتبت عنه نتائج أكثر خطورة وضررا مع تفجر أزمة العملة عام 1997. لو أنا سيطرنا على تزايد الطلب في فترة مبكرة، كعام 1995 مثلا، لكان حالنا أفضل بكثير.

لكي لا تتحول المجمعات السكنية القديمة إلى ما يشبه أحياء الفقر في مدن الصفيح، اقترحت على وزير التنمية الوطنية عام 1989 أن الوقت قد حان لتحسين المساكن القديمة وجعلها أقرب ما تكون إلى نوعية المساكن الجديدة مع تغطية التكلفة من الأموال العامة. وافقني الرأي وأرسل بعثات إلى الخارج للاطلاع على كيفية إجراء مثل هذه التحسينات مع بقاء سكانها فيها، ووجدت البعثات أمثلة مشابهة في ألمانيا وفرنسا واليابان. بدأت هيئة الإسكان والتنمية المرحلة الأولى من تجديد الشقق القديمة بتكلفة قدرها 58 ألف دولار سنغافوري لشقة الواحدة ضمن خطة شاملة لتحسين المجمعات السكنية وإضافة مساحات لتوسيع المطبخ وبناء حمام وغرفة متعددة الاستخدام في كل شقة، دون أن تكلف المالك أكثر من 4500 دولار سنغافوري. تم تجديد واجهة الأبنية والمناطق المحيطة بها بنفس مواصفات المجمعات الحديثة والمرافق المشتركة، بما في ذلك العبارات المسقوفة الواصلة بين المجمعات، والأماكن العامة لإقامة المناسبات الاجتماعية. أما النتيجة فكانت ارتفاع قيمة البيوت المحسنة بشكل كبير.

❧ ❧

مثلت الرعاية الصحية مشكلة عويصة أيضا. عندما كنت طالبا في بريطانيا عام 1947، وضعت الحكومة العمالية مشروع الخدمة الصحية الوطنية موضع

التنفيذ، وكانت تعتقد بأن كل الناس سواسية وبأن لكل شخص حق الحصول على أفضل الخدمات الطبية المتاحة. لكن اعتقادها كان في الواقع موقفا مثاليا وغير عملي، وأدى إلى ارتفاع هائل في التكاليف، بحيث يمكننا القول إن الخدمة الصحية الوطنية البريطانية مشروع فاشل. كما أن برامج التأمين الصحي على النموذج الأمريكي باهظة التكلفة ومرتفعة الأقساط، نتيجة الأموال المهدورة على الاختبارات التشخيصية المكلفة التي تغطى من مبالغ التأمين. لذلك، كان علينا إيجاد حل خاص بنا.

إن فكرة الحصول على خدمات طبية مجانية تتضارب مع واقع السلوك الإنساني عموما، ومسلك المواطن السنغافوري على وجه التحديد. الدرس الأول في هذا المجال تعلمته من المستوصفات والمشافي الحكومية، حيث يصف الأطباء لمرضاهم مضادات حيوية مجانا، فيتناول هؤلاء الأقراص ليوم أو يومين ثم يرمونها عندما لا يشعرون بتحسن، بعد ذلك يستشيرون طبيبا خاصا فيدفعون ثمن المضادات الحيوية نفسها، لكنهم يكملون العلاج ويشفون. لذلك قررت فرض رسم مقداره 50 سنتا على كل وصفة تصرف من صيدليات العلاج الخارجي، وارتفع الرسم تدريجيا على مر السنين بشكل يتناسب طردا مع زيادة التضخم وارتفاع الدخل.

بذلت قصارى جهدي لحل مشاكل الميزانية الصحية ومنعها من الخروج عن السيطرة. في عام 1975 ناقشت مع بعض الزملاء في الحكومة اقتراحي بتخصيص جزء من مساهمة كل فرد في صندوق التوفير المركزي للمشاركة في دفع فواتير رعايته الصحية. أعلن كينغ سوي، نائب رئيس الوزراء، تأييده لفكرة اقتطاع نسبة 2٪ لتسديد تكاليف العلاج في المشافي، ووافق على أن ذلك أفضل من إقامة نظام ضمان صحي عام، لأن التكاليف تبقى على حساب الفرد بشكل شخصي، الأمر الذي يمنع الهدر وإساءة الاستخدام.

أما وزير الصحة آنذاك، توه تشي، فأراد سحب الاقتراح ووضعه على الرف. كان قد عاد لتوه من الصين حيث زار بعض مشافي بكين وتأثر إلى أبعد الحدود بالخدمات الطبية الممتازة التي تقدمها الدولة مجانا لكافة المواطنين، من أدناهم إلى أعلاهم مرتبة في البلاد. قلت له إني لا أعتقد بأنهم يطبقون هذه المعايير الطبية المتساوية على جميع مواطني العاصمة، ناهيك عن الصين برمتها.

قررت أن لا أحول الموضوع إلى مشكلة، بل طلبت من السكرتير الدائم لوزارة الصحة، الدكتور اندرو تشيو غوان خوان، حساب المبلغ الذي يجب اقتطاعه وادخاره من مساهمة كل فرد في صندوق التوفير المركزي لمساعدته على دفع جزء من تكاليف الرعاية الصحية، فأجاب بأن النسبة يجب أن تتراوح بين 6 و 8٪. بدءا من العام 1977، فرضت على كل الأعضاء المساهمين في صندوق التوفير المركزي ادخار نسبة 1٪ من دخلهم الشهري في حساب خاص يمكن استخدامه في دفع التكاليف الطبية لهم ولأفراد أسرتهم. وتم تدريجيا زيادة النسبة إلى 6٪ فيما بعد.

بعد انتخابات عام 1980، عينت غوه تشوك تونغ وزيرا للصحة. كان قد انتخب عضوا في البرلمان عام 1976 وأثبت جدارته وكفاءته. شرحت له وجهة نظري في الخدمات الطبية وأعطيته بعض الأبحاث والتقارير والمقالات حول تكاليف الرعاية الصحية ليراجعها. فهم تماما ما أردته: خدمات صحية جيدة مع مراقبة دقيقة للهدر وتخفيض التكلفة عن طريق الطلب من المستخدم المشاركة في النفقات. بالطبع، كان الدعم الحكومي ضروريا، لكنه قد يسبب هدرا في الموارد ودمارا للميزانية.

عندما نفذ برنامج الادخار الطبي (Medisave) عام 1984، كان كل "حساب خاص" في صندوق التوفير المركزي قد جمع مبلغا معقولا. رفعنا نسبة المساهمات الشهرية إلى 6٪ من الأجور، بحد أقصى بلغ 15 ألف دولار

سينغافوري عام 1986. ثم رفع السقف لاحقا بشكل منتظم، وحولت المدخرات الفائضة عن هذا الحد إلى حساب العضو العام في صندوق التوفير المركزي، ليجري استخدامه في دفع أقساط مسكنه أو استثماره في مجالات أخرى. وفي محاولة لتدعيم التكافل والمسؤولية الأسرية، كان من الممكن استخدام حسابات الادخار الطبي لدفع تكاليف العلاج الطبي لأفراد عائلة العضو ـ مثل جديه ووالديه وزوجته وأطفاله.

إن مشاركة المريض في دفع التكاليف أسهمت إلى حد بعيد في وقف الهدر. فالمريض الذي يعالج في المشافي الحكومية يدفع رسوما تدعمها الدولة بنسبة تصل إلى 80٪، تبعا لنوع الجناح الذي يختاره في المشفى. ومع ازدياد الدخل، لا يختار الأجنحة الرخيصة التي تحظى بأعلى نسبة دعم من الدولة سوى قلة قليلة من المرضى، بينما تفضل الغالبية العظمى أجنحة مريحة أعلى تكلفة وأقل دعما. حاولنا إجراء اختبار لتحديد نوعية الأجنحة التي يحق للمرضى اختيارها تبعا لإمكانياتهم، لكننا أحجمنا عن اعتماد نتائجه لصعوبة تطبيقها. بدلا من ذلك شجعنا المواطنين على الارتقاء في اختيارهم عن طريق تمييز الفوارق في درجة الراحة والرفاه المتوفرة في مختلف فئات الأجنحة. فكان ذلك بمثابة اختبار ذاتي للإمكانيات، فارتفاع الدخل أدى إلى زيادة المدخرات في برنامج الادخار الطبي، الأمر الذي أعطى المواطنين إحساسا بالثراء دفعهم تلقائيا إلى اختيار الأجنحة الأفضل تجهيزا.

سمحنا باستخدام أموال الادخار الطبي لدفع أجور العلاج في المشافي الخاصة، بشرط خضوعها لحدود الأسعار المفروضة على مختلف الإجراءات الطبية. وقد أدى التنافس مع القطاع الخاص إلى الضغط على المشافي الحكومية لتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها. لكننا لم نسمح باستخدام الأموال المدخرة لدفع الأجور المترتبة على علاج المرضى في عيادات الأطباء أو المشافي الخاصة دون

الإقامة فيها، لأننا أدركنا أن الناس سوف يراجعون الأطباء في حالات لا تستدعي العلاج إذا دفعوا الأتعاب من أموال الادخار الطبي لا من مداخيلهم الشهرية.

في عام 1990 أضفنا برنامج "الدرع الطبي"، وهو برنامج طوعي للضمان الصحي يغطي نفقة علاج الأمراض الخطيرة. وسمحنا بدفع أقساط البرنامج من حساب الادخار الطبي. وفي عام 1993 أنشأنا "صندوق الادخار الطبي" بتمويل حكومي لتغطية تكاليف علاج المرضى الذين استنفذوا كل أموالهم في برنامجي "الادخار الطبي" و"الدرع الطبي"، وليس لهم عائلة يعتمدون عليها. كان باستطاعة هؤلاء تقديم طلب إعفاء من كافة التكاليف، بحيث يغطيها الصندوق الطبي في حالة الموافقة على الطلب. وهكذا، ففي حين لا نحرم أي مواطن من الرعاية الطبية الضرورية، كذلك لا نعاني من هدر كبير في الموارد، وليس لدينا طوابير طويلة من المرضى ينتظرون دورهم لإجراء عملياتهم الجراحية.

توجب علينا أيضا إيجاد الحلول الناجعة لمشكلة التعويضات والرواتب التقاعدية حين يبلغ العمال أرذل العمر ولا يستطيعون الاستمرار في القيام بواجبهم. في أمريكا وأوروبا تعالج الحكومات هذه المشكلة الكونية بتغطية التعويضات التقاعدية من دافعي الضرائب. أما نحن فقررنا أن على كل العاملين جمع مدخراتهم في صندوق التوفير المركزي المخصص للشيخوخة. في عام 1978 سمحنا باستخدام أموال الصندوق كمدخرات شخصية لتمويل الاستثمار الفردي، وكانت الحكومة أوائل ذلك العام قد قامت بتجديد خدمات النقل العام في سنغافورة، فأنشأت شركة باسم "خدمات حافلات سنغافورة" (SBS)، وأدرجتها على لائحة البورصة وسمحت للأعضاء المشاركين في صندوق التوفير المركزي باستخدام خمسة آلاف دولار سنغافوري كحد أقصى من مدخراتهم

لشراء أسهم الشركة لدى طرحها في السوق للمرة الأولى. أردت أن تمتلك أسهم الشركة أوسع شريحة ممكنة من العاملين الذين يستخدمون وسائط النقل العامة بانتظام. لأن ذلك سيخفف من حدة المطالبة بتخفيض أجرة ركوب الحافلات، وبالتالي يقلص حجم الدعم الحكومي للنقل العام.

بعد النجاح الذي حققناه، رفعنا القيود عن استخدام مدخرات صندوق التوفير المركزي للاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية الخاصة، وفي شراء الأسهم المضمونة، وفي صناديق الاستثمار التعاوني، أو في الذهب. فإن زادت قيمة استثماراتهم على نسبة الفائدة على مدخرات صندوق التوفير المركزي لهم الحق في سحب الفائض. وضعنا إجراءات وقائية تمنع الأعضاء من خسارة كل مدخراتهم، وبحلول عام 1997 استثمر 1,5 مليون عضو في صندوق التوفير المركزي جزءا من مدخراتهم في العملات والأسهم (معظمها أسهم ممتازة مضمونة الربح) في بورصة سنغافورة.

عندما قمنا بتعويم شركة سنغافورة للاتصالات عام 1993، بعنا قسما كبيرا من أسهمها لكافة مواطني سنغافورة البالغين بنصف سعر قيمتها في السوق. وحاولنا من خلال ذلك إعادة توزيع جزء من الفائض المالي الذي استطاعت الحكومة أن تراكمه على امتداد سنوات من النمو الاقتصادي المطرد. أردنا أن يمتلك مواطنونا أسهما في شركة سنغافورية رئيسية وأن يكون لكل منهم نصيب مادي ملموس في نجاح الوطن وازدهاره.

وللحد من ظاهرة بيع الأسهم الفوري لتحقيق أرباح سهلة، كما حدث في عملية خصخصة الشركة البريطانية للاتصالات، منحنا مالكي الأسهم حق الحصول على أسهم إضافية بعد السنة الأولى والثانية والرابعة والسادسة مكافأة لهم، شرط الاحتفاظ بأسهمهم الأصلية. وكانت النتيجة أن 90٪ من القوة العاملة تمتلك أسهما في شركة سنغافورة للاتصالات، وهي على الأرجح أعلى نسبة في العالم.

بعد ملاحظة مدى الاختلاف الجذري في حفاظ المواطنين على منازلهم التي يملكونها واهتمامهم بصيانتها، مقارنة بالمساكن المستأجرة، آمنت بأن حب التملك شعور غريزي ومتأصل في أعماق البشر. ففي حوادث الشغب التي شهدتها سنغافورة في الخمسينات وأوائل الستينات، كان الناس يرمون الحجارة على زجاج السيارات أو يقلبونها ويحرقونها. لكنهم تصرفوا بشكل مغاير بعد أن صاروا أصحاب منازل وممتلكات عندما اندلعت أحداث الشغب ثانية في أواسط الستينات. رأيت بنفسي شبانا يحملون دراجاتهم المركونة في الشارع العام إلى داخل مجمعاتهم السكنية لحمايتها، بل يصعدون بها أدراج الأبنية التي اشتروها من هيئة الإسكان والتنمية. ازداد تصميمي على تمليك كل أسرة أصول وممتلكات ثابتة، خصوصا المنازل، وكنت على ثقة بأنها سوف تحميها وتدافع عنها. لقد تأكدت تماما من أنني لم أكن على خطأ.

قررنا إعادة توزيع الثروة بدعم الأصول والموجودات الثابتة لا دعم المواد الاستهلاكية. فالناس العاديون الذين لا يحصلون عادة على أكبر المكاسب في منافسات السوق الحر قادرون أيضا على الفوز بجوائز قيمة تعوضهم وتكافئهم على المنافسة في سباق الحياة الماراثوني. أولئك الذين يفضلون الإنفاق يمكنهم بيع بعض الممتلكات والأصول الثابتة، لكن قلة قليلة فقط أقدمت على استهلاكها وتبديدها. في حين أن الغالبية العظمى استثمرت وزادت من قيمة الأصول التي تملكها، ولم تصرف إلا الأرباح الناتجة عنها. لقد أرادت الأغلبية ادخار قرشها الأبيض ليومها الأسود، ومن ثم ترك ما يكفي للأولاد والأحفاد.

ارتفع عدد المشاركين في صندوق التوفير المركزي من 420 ألف عضو عام 1965 إلى ما يزيد عن 2,8 مليون عضو يملكون 85 مليار دولار سنغافوري، في عام 1998، وذلك دون احتساب مبلغ 80 مليار دولار تم سحبها لشراء بيوت هيئة الإسكان والتنمية وممتلكات خاصة أخرى، أو لاستثمارها في سوق الأسهم. وفي

حال الوفاة، يجري توزيع رصيد العامل من المدخرات في صندوق التوفير المركزي حسب وصيته المكتوبة ودونما حاجة إلى التأخير المعهود والإجراءات الشكلية التي يقتضيها الاحتكام إلى القضاء.

بعد مراقبة النفقات المتزايدة أبدا لدولة الرعاية الاجتماعية في كل من بريطانيا والسويد، قررنا تجنب مثل ذلك النظام المتهالك. وبحلول السبعينات أدركنا أن تولي الدولة مسؤولية رب العائلة وقيامها بأداء واجباته الأساسية يضعفان الدافع المحفز لدى المواطن. الرعاية الاجتماعية تقوض أركان الاعتماد على الذات، فيحجم الناس عن العمل وبذل الجهد لتحقيق خير ورفاه أسرهم، وتصبح عطايا الدولة وإحسانها أساس تفكيرهم وأسلوب حياتهم. ومع غياب الحوافز وانخفاض الإنتاجية تسوء الأمور وتتدهور الأحوال. ويفقد الناس الدافع لتحقيق الأفضل نتيجة ارتفاع معدلات الضرائب، ليصبحوا عالة على الدولة في توفير حاجاتهم الأساسية.

رأينا من الأفضل دعم التراث الكونفوشيوسي الذي يعتبر الرجل مسؤولا عن أسرته ـ عن والديه وزوجته وأطفاله. وواجهنا انتقادات مستمرة وهجوما عنيفا من أحزاب المعارضة وأجهزة الإعلام الغربية، عبر مراسليها في سنغافورة، لاتباعنا سياسات "عديمة الرحمة"، ورفضنا تقديم الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية. خلال الانتخابات كان من الصعب مواجهة الوعود المغرية التي قطعتها أحزاب المعارضة، بتوفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين. في الستينات والسبعينات، لم يكن فشل دولة الرعاية الاجتماعية قد اتضح بعد في أوروبا. واقتضى الأمر مرور جيلين كاملين حتى يتضح ما لحق بكافة مجالات الحياة من أذى وضرر، انعكسا في انخفاض مستوى الأداء الفردي، وبطء معدلات النمو، وارتفاع العجز في الميزانية. كنا بحاجة إلى الوقت لتجميع مبالغ مالية

كافية من مدخرات صندوق التوفير المركزي كي يتملك العديد من المواطنين مساكنهم الخاصة. عندها فقط سيرفض الناس وضع مدخراتهم الشخصية في خزانة مشتركة تسمح لهم جميعا بالتمتع بـ "الحقوق" نفسها، وامتلاك المساكن نفسها، والاستمتاع بذات المستوى من الراحة والرفاهية في المشافي. كنت متأكدا من أنهم سيفضلون بذل ذلك الجهد ودفع ذلك المبلغ الإضافي للحصول على تلك الامتيازات التي سعوا إليها، سواء في حجم ونوعية منازلهم أم في مستوى الراحة في المشافي. كنت محظوظا في تحمل كل تلك الانتقادات في الانتخابات المتتالية حتى الثمانينات، حين اعترفت وسائل الإعلام الغربية أخيرا بفشل دولة الرعاية الاجتماعية.

أتاح صندوق التوفير المركزي بناء مجتمع مختلف، فمن يمتلك مدخرات مالية وفيرة وأصولا ثابتة كبيرة، يتبنى موقفا مختلفا من الحياة. ويصبح أكثر وعيا بقوته وقدرته على تحمل مسؤولية نفسه وأسرته؛ ولا تجذبه "ظاهرة البوفيه المفتوح"، حيث يدفع قسط ضمانه الصحي الأول، ثم يجري ما طاب له أو لطبيبه من الفحوصات والاختبارات الطبية المجانية.

وللتأكد من أن مدخرات الأعضاء سوف تكفيهم في فترة تقاعدهم، حظرنا الحجز على رصيدهم في صندوق التوفير المركزي، أو مصادرة الأصول التي تم شراؤها بأموال الصندوق، للوفاء بدين أو تنفيذا لأي حكم قضائي. ولا يمكن للدائنين وضع اليد على شقة هيئة الإسكان والتنمية التي اشتراها العضو بأموال صندوق التوفير المركزي. الهيئة وحدها مخولة باتخاذ الإجراءات التنفيذية بحق المالك في حال تخلفه عن دفع أقساط رهن البيت المستحقة.

لقد وفر صندوق التوفير المركزي للعمال نظاما شاملا للضمان الاجتماعي الممول ذاتيا، يماثل أية أنظمة أخرى لتعويضات الشيخوخة أو برامج الاستحقاقات، ولا يلقي أعباءه على كاهل الجيل القادم من العاملين. فمن الأمور

الأكثر عدالة وعقلانية قيام كل جيل بتحمل التكاليف المترتبة عليه، ومساهمة كل فرد في الادخار في صندوق تعويضات الشيخوخة والتقاعد الخاصة به.

مثل صندوق التوفير المركزي وتملك المواطن لمسكنه الضمانة الأكيدة للاستقرار السياسي والحجر الأساسي الذي قام عليه ازدهار سنغافورة وتطورها طيلة فترة تزيد على ثلاثين سنة. السنغافوريون يختلفون عن نظرائهم في هونغ كونغ أو تايبيه أو سيؤول أو طوكيو، فهؤلاء يحصلون على رواتب عالية لكنهم يدفعون مبالغ طائلة لاستئجار غرف صغيرة ضيقة لا يمكنهم تملكها في يوم من الأيام. ولو كان جمهور الناخبين كهؤلاء لما فاز حزب العمل الشعبي بأغلبية ساحقة في انتخابات سنغافورة المتتالية.

إن إقامة نظام للضمان الاجتماعي على غرار صندوق التوفير المركزي يقتضي وجود اقتصاد تنخفض فيه نسبة التضخم إلى حد أدنى من معدلات الفائدة. كما يتطلب ثقة المواطنين بأن مدخراتهم لن تتبخر نتيجة ارتفاع نسبة التضخم أو تخفيض سعر العملة. بعبارة أخرى، تشكل السياسات النقدية والمالية الحكيمة شروطا مسبقة لنجاح صندوق التوفير المركزي.

لو لم نعمل على إعادة توزيع الثروة التي خلقها الشعب من خلال التنافس في السوق الاقتصادي الحر، لأضعفنا إحساس السنغافوريين بالتضامن، وبددنا شعورهم بالانتماء إلى شعب واحد ومصير مشترك. إن أفضل توضيح للحاجة إلى إقامة توازن بين التنافس الفردي والتضامن الاجتماعي ربما يتم بالاستعارة المجازية من رمزي "الين" و"اليانغ" في الفلسفة الصينية، وهما على هيئة سمكتين كبيرتين على شكل دائرة متكاملة. يمثل "اليانغ" العنصر الذكري في الكون، و"الين" العنصر الأنثوي فيه؛ وكلما ازداد التنافس (الذكوري/ يانغ) تحسن الأداء الكلي للمجتمع. فإن فاز الرابحون بكافة المكاسب، تزداد حدة المنافسة

لكن يضعف عامل التضامن الاجتماعي (الأنثوي/ ين)؛ وكلما زاد هذا التضامن وأعيد توزيع المكاسب بالعدل، تضاعف التضامن الاجتماعي، لكن ضعف لأداء الكلي للمجتمع نتيجة انخفاض حدة التنافس.

في المجتمع السنغافوري الآسيوي، يتمنى الآباء لأبنائهم بداية أفضل من بدايتهم في الحياة. ولأن كل السنغافوريين يتحدرون من أصول مهاجرة، فإن رغبتهم بتحقيق الأمن والاستقرار، خصوصا لأبنائهم، تبقى شديدة وملحة. والمؤكد أن امتلاك الثروات والأصول الثابتة، لا العيش على هبات دولة الرعاية الاجتماعية وإحسانها، حقق تلك الرغبة لديهم وأعطاهم السلطة والمسؤولية لتقرير المجالات التي يودون إنفاق أموالهم فيها.

سوف تكون هناك على الدوام نسبة من الأشخاص الذين يفتقدون الكفاءة والقدرة والإحساس بالمسؤولية، وهذه تبلغ خمسة بالمائة من مواطني سنغافورة. ولسوف يبدد هؤلاء أية ثروات أو أصول ثابتة تتوفر لهم، سواء أكانت بيتا أو مالا أو أسهما. ونحن من جهتنا نبذل قصارى جهدنا لنجعلهم مستقلين قدر الإمكان ونجنبهم النهاية المحزنة في مأوى العجزة. الأهم من ذلك أننا نحاول إنقاذ أبنائهم ونعمل على عدم تكرارهم الأخطاء نفسها والسير على خطى آبائهم العقيمة. قدمنا لهم العون، لكن بأسلوب لا يطلبه إلا المعدمون الذين لا يجدون خيارا آخر أمامهم. مواقفنا هذه تتناقض مع مواقف الغرب، حيث يشجع الليبراليون الناس على المطالبة بحقوقهم المزعومة دون الإحساس بالخجل، الأمر الذي يتسبب بارتفاع هائل في تكاليف الرعاية الاجتماعية.

لقد أبقت سياساتنا المواطن متلهفا لبذل أقصى ما لديه من جهد. وساعد الاستقرار النقدي وانخفاض الضرائب واتساق الميزانية على تشجيع الاستثمار ورفع الإنتاجية. وعلاوة على المدخرات الإجبارية المرتفعة في صندوق التوفير المركزي والتي بلغت 40٪ من الأجور، لجأ الكثيرون للادخار الإضافي الطوعي

في مصرف صندوق توفير البريد، الذي دعي فيما بعد باسم "بوس بنك" (POSBank). كل ذلك ساعد الحكومة على دفع تكاليف البنية التحتية من طرق وجسور ومطارات وموانئ شحن ومحطات كهرباء وسدود وشبكة كثيفة من الطرق السريعة. لقد تجنبنا الهدر في الإنفاق فأبقينا نسبة التضخم منخفضة ولم نضطر إلى الاستدانة من البنوك الأجنبية. ومنذ الستينات توفر لدينا في كل ميزانية فائض سنوي، ما عدا فترة الركود الاقتصادي الممتدة بين عامي 1985 و 1987. وبلغ متوسط حجم الإنفاق الحكومي 20٪ من النتائج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 33٪ في اقتصادات الدول الصناعية السبع؛ لكن إنفاقنا على التنمية في الجهة المقابلة كان دائما أعلى من مثيله في تلك الدول.

سعينا في معظم السنوات إلى تجميع عوائد كافية لتمويل الإنفاق على التنمية والتشغيل، والحفاظ على القدرة التنافسية للبنية الضريبية على الصعيد العالمي. في عام 1984، بلغت نسبة الضرائب المباشرة ثلثي الريع الضريبي الكلي، واستطعنا بشكل مطرد تخفيض ضريبة الدخل على الأفراد والشركات في آن معا، إلى أن بلغت نصف الريع الضريبي الكلي في عام 1996، مقارنة بنسبة 75٪ في الدول الصناعية السبع. ثم انتقلنا من فرض ضرائب على الدخل إلى فرض ضرائب على الاستهلاك، فتم تخفيض نسبة ضريبة الدخل الحدية من 55٪ عام 1965 إلى 28٪ عام 1996. وخفضت نسبة ضريبة دخل الشركات من 40٪ إلى 26٪ في الحقبة نفسها. وليس ثمة ضريبة على الزيادة في قيمة رأس المال في سنغافورة، ولا تتجاوز ضريبة البضائع والخدمات (GST) (الموازية لضريبة القيمة المضافة (VAT)) 3٪. في حين لا تتعدى الضريبة الجمركية على البضائع المستوردة نسبة 0,4٪.

في البداية، كانت نسبة الضرائب على الأراضي مرتفعة، بل عقابية، وذلك اعتمادا على الفلسفة الاشتراكية البريطانية القائمة على مضاعفة العبء على

كاهل الأغنياء، مع أن حنكة محامي ومحاسبي الضرائب لم تكن تترك الكثير لجباتها. في عام 1984 خفضنا الضرائب على الأراضي بنسبة تتراوح بين خمسة وعشرة بالمائة، تبعا لقيمتها، بعد أن بلغ حدها الأقصى 60٪. واستطعنا جمع عائدات ضريبية أكبر بعد أن أدرك الأغنياء أن التهرب من دفع الضرائب على الأراضي لم يعد يستحق كل ذلك العناء. كان لدينا أيضا عوائد غير ضريبية من رسوم مفروضة على أنواع كثيرة من الخدمات. أما هدفنا فكان استعادة تكلفة البضائع والخدمات التي تقدمها الدولة، جزئيا أو كليا، الأمر الذي يحد من زيادة استهلاك الخدمات العامة التي تدعمها الدولة ويقلل من الأخطاء في عملية تخصيص الموارد.

النمو الاقتصادي المستدام يضمن الاستقرار، الذي يشجع بدوره الاستثمار ويخلق الثروة. ولأننا اتخذنا القرارات الصعبة في فترة مبكرة، استطعنا إيجاد حلقة متضامنة من المزايا التي يرفد بعضها بعضا - إنفاق منخفض، مدخرات مرتفعة، استثمارات كبيرة، تكاليف منخفضة للرعاية الاجتماعية. كما استطعنا تجميع أصول ثابتة مع ارتفاع معدلات النمو في الثلاثين سنة الماضية بوجود قوة عاملة شابة نسبيا. في السنوات العشرين القادمة سوف تتباطأ معدلات النمو الاقتصادي مع تقدم السكان في العمر، وتنخفض مستويات الادخار، وتزداد تكلفة الرعاية الصحية بشكل حاد، في حين تنخفض نسبة السكان من دافعي الضرائب. يمكننا مواجهة هذه المشكلة جزئيا في فترة مبكرة باتخاذ خطوات حاسمة تضمن امتلاك كبار السن ما يكفي من المدخرات في برنامج الادخار الطبي، لكن الحل الأفضل يكمن في اجتذاب مهاجرين من المتعلمين والمتخصصين الذين يملكون الكفاءة والمهارة لتدعيم مخزون المواهب والقدرات لدينا، وزيادة الناتج الإجمالي المحلي والعائدات. ويتوجب على الحكومة زيادة دعمها المالي والإداري لمشاريع الرعاية الاجتماعية، طالما توفر متطوعون اجتماعيون لتسيير هذه المشاريع والإشراف عليها.

ما كان لعملية التنظيم والتعديل والضبط والتكيف الهادفة إلى تسريع عجلة الاقتصاد أن تتم لو احتفظ الشيوعيون بتأثيرهم الضار. لكن زعماءهم لحسن الحظ تخبطوا وتعثروا بعد حصول سنغافورة على استقلالها عام 1965. ثم أخرجوا أنفسهم من حلبة الصراع الدستوري وتركوا لحزب العمل الشعبي مهمة تحديد الأولويات ووضع برامج العمل، فانتهزنا الفرصة وأعدنا صياغة سياسة سنغافورة.

- 8 -

الشيوعيون يدمرون ذاتهم

في صبيحة السابع عشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1965 ، لاحظ مدير سجن تشانغي أن ليم تشين سيونغ الذي اعتاد إلقاء التحية عليه بدا صامتا على نحو غريب. وكان ليم ذات يوم عضوا في الجمعية التشريعية عن حزب العمل الشعبي وزعيم الجبهة الشيوعية المتحدة في الخمسينات والستينات. ثم اعتقل في عملية أمنية عام 1963. كان ليم يرتجف بشكل واضح، سرواله ممزق، وثيابه مهلهلة، وبدا وكأنه خرج لتوه من شجار عنيف. طلب نقله إلى قسم آخر من السجن، وطالب زملاؤه المحتجزون إجراء مقابلة معه بحضور مدير السجن وسمح لهم ذلك. تمتم ليم والانزعاج باد عليه: "سوف يضربونني ثانية، ويدسون لي السم.. إما أن أنهي حياتي بنفسي أو أقتل على أيديهم.. نعم خلافات أيديولوجية..". طلب ثانية تحويله إلى جناح آخر في السجن وكان له ما أراد.

مرض ليم في اليوم التالي ونقل أولا إلى مشفى السجن ثم إلى المشفى العام. في حوالي الساعة الثالثة صباحا شاهده أحد المخبرين قرب عربة طبية يبحث عن شيء ما. حين سأله، أجاب: أبحث عن سكين. في السادسة والربع صباحا استيقظ ليم وذهب إلى الحمام، برفقة حارس ومخبر انتظراه عند الباب. عندما لم يخرج بعد ثلاث دقائق، طرقا الباب. لم يكن ثمة جواب، فنظر الحارس من الغرفة الملاصقة وشاهد ليم متدليا من خزان الماء. كسر الباب وأسرع بإنزاله. استخدم ليم "بيجامته" لشنق نفسه. لكن الأطباء استطاعوا إنقاذ حياته.

كان الشيوعيون في المعتقل مرتبكين ومنقسمين على أنفسهم نتيجة ما أصابهم من نكسات - أولا نكسة أيلول/ سبتمبر عام 1962 حين خسروا الاستفتاء حول الوحدة الاندماجية مع ماليزيا؛ وثانيا، هزيمتهم في انتخابات أيلول/سبتمبر عام

1963 ، حين لم يفز حزبهم، الجبهة الاشتراكية، إلا بثلاثة عشر مقعدا من أصل 51 وبنسبة 33٪ من الأصوات، فكان بذلك ثاني أكبر حزب آنذاك. وبعد الانفصال عن ماليزيا، شجب الدكتور لي سيو تشوه زعيم الجبهة الاشتراكية استقلال سنغافورة "المزيف". وكان قد خسر مقعده البرلماني في انتخابات عام 1963 ولم يكن عضوا البرلمان حين اجتمع في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 1965 ، لكنه أعلن بالنيابة عن الأعضاء الاشتراكيين أنهم سيقاطعون جلسات البرلمان. ثم أعلن بعد فترة وجيزة أن حزبه سوف يتخلى عن السياسة الدستورية "وينقل المعركة إلى الشوارع"، محاكيا بذلك جنون الثورة الثقافية في الصين التي كان يلتقط إشاراتها من راديو بكين. ومثلما نزل الحرس الأحمر إلى شوارع الصين، أمر لي سيو تشوه زمرة أنصاره الاشتراكيين بالخروج في مظاهرات في مراكز الباعة الجوالين والأسواق الليلية المتنقلة وحيثما تتجمع الحشود. وعلى شاكلة الحرس الأحمر، حملوا أيضا رايات وشعارات واشتبكوا مع الشرطة. واستطاع رجال الشرطة تفريق تجمعاتهم وتقديم المتظاهرين إلى القضاء بتهمة إثارة الشغب وإلحاق الأضرار بالممتلكات العامة.

وبدلا من كسب تأييد الرأي العام، أدت هذه التكتيكات إلى شق صفوف الجبهة الاشتراكية وتدميرها. ففي الأول كانون الثاني/ يناير عام 1966 ، أعلن زعيم المعارضة الاشتراكية في البرلمان استقالته، قائلا إن سنغافورة في واقع الأمر مستقلة وأن سياسات الجبهة خارجة عن السياق الوطني ولا تخدم سوى مصالح الشيوعية الدولية، لا الشعب السنغافوري. في اليوم الثاني جرده حزب الجبهة من عضويته وطرده، فرد بأن الجبهة الاشتراكية لم تنكث بعهد النظام الديمقراطي فحسب بل غدرت أيضا بالشعب الذي انتخبها. بعد أسبوع واحد، استقال نائبان عن الجبهة، نظرا لأن قيادة لي سيو تشوه أوصلت الجبهة إلى طريق مسدود، وأن من المغالطة اعتبار استقلال سنغافورة "مزيفا". بعد يومين، استقال

عضو برلماني آخر من الجبهة، هو اس. تي. باني، وكان رهن الاعتقال آنذاك، ثم أعلن تخليه عن الشيوعية واعتزال العمل السياسي للأبد. كانت الجبهة الشيوعية المتحدة في فوضى عارمة.

لي سيو تشوه لم يجعل الجبهة الشيوعية المتحدة عقيمة تفتقد الفعالية فحسب بل استسلم وترك الساحة السياسية والدستورية عمليا لحزب العمل الشعبي. وكانت تلك خطيئة باهظة الثمن منحت حزب العمل الشعبي سيطرة برلمانية مطلقة طيلة الثلاثين سنة اللاحقة.

استشعرت تغييرا جذريا في مواقف الشعب، فقد أدرك المواطنون أن سنغافورة تقف وحيدة وعليها الاعتماد على نفسها. سوف يرحل البريطانيون قريبا؛ وليس ثمة ود من جانب الماليزيين؛ في حين يتمنى الإندونيسيون تدميرنا. لم تعد السياسة الآن قضية تجمعات حاشدة وتظاهرات غاضبة بل أصبحت مسألة حياة أو موت، ويعرف كل الصينيين القول الشائع: السمك الكبير يأكل السمك الصغير، وسنغافورة كانت سمكة صغيرة. الناس يشعرون بالقلق على حياتهم ووجودهم، ولم يختبروا ويجربوا سوى حزب العمل الشعبي الذي امتلك الخبرة الضرورية لقيادتهم وإنقاذهم من المهالك.

في الانتخابات الفرعية التي أجريت في بوكيت ميراه في كانون الثاني/ يناير 1966، فاز حزب العمل الشعبي بأغلبية ساحقة بلغت 7 آلاف من أصل 11 ألف صوت. ولم يتجاوز تعداد أوراق الاقتراع البيضاء التي طالبت الجبهة الاشتراكية أنصارها باستخدامها 400 صوت. فزنا على التوالي بستة انتخابات فرعية أخرى بالتزكية، لشغل مقاعد أعضاء الجبهة المستقيلين، وأدخلنا إلى معترك الحياة السياسية نوابا برلمانيين أفضل كفاءة وتأهيلا، كان العديد منهم من خريجي

جامعة نانيانغ (التي تدرس بالصينية)، وأسهموا جميعا في دفع الناطقين بالصينية إلى مركز الحياة السياسية في سنغافورة.

في كانون ثاني/ يناير 1968، وبعد فترة وجيزة من إعلان البريطانيين القرار بسحب قواتهم، دعوت إلى انتخابات عامة قاطعتها الجبهة الاشتراكية. كان ذلك بمثابة خطأ كبير آخر أبعدها عن البرلمان إلى الأبد. أعيد انتخابنا بالتزكية في 51 دائرة انتخابية، وفزنا بالمقاعد السبعة الباقية بأغلبية تجاوزت 80 ٪ من مجموع الأصوات الانتخابية الصحيحة. بدا مستقبل سنغافورة حالكا آنذاك لدرجة أن أحزاب المعارضة أخلت الساحة السياسية وتركتنا وحدنا في الميدان. لكنني بعد الفوز بكل المقاعد، بذلت قصارى جهدي لتوسيع قاعدة الدعم الذي تلقيناه والامتداد على أعرض مساحة ممكنة، وقررت أن أترك المعارضة حبيسة أقصى اليمين أو اليسار. توجب علينا أن نحرص على عدم إساءة استخدام السلطة المطلقة التي منحها لنا الشعب. وكنت على ثقة أكيدة بأننا لو بقينا مخلصين للشعب ومؤمنين به فسوف نكون قادرين على دفعه إلى الأمام معنا، مهما بدت سياساتنا صارمة وبغيضة.

من موقع المناخ السياسي السائد في سنغافورة في التسعينات، يستحيل تصور السطوة السيكولوجية التي مارسها الشيوعيون على الناطقين بالصينية في ماليزيا وسنغافورة في الخمسينات والستينات. فقد جعلوا الشعب يؤمن أن ما حدث في الصين سوف يحدث أيضا في ماليزيا، وأن الشيوعية موجة المستقبل التي تدفن من يعارضها في غياهب التاريخ. كان المتشددون من أتباعهم يشكلون من 20 إلى 30٪ من مجموع الناخبين الذين لم نستطع استمالتهم إلى طرفنا لسنوات طويلة، رغم الفوائد الاقتصادية التي منحناها لهم على امتداد سنوات العقد التالي.

قمنا بصياغة وتشكيل استراتيجياتنا وتكتيكاتنا السياسية خلال فترة النضال الذي خضناه كحزب معارضة بين عامي 1954 و 1959، وحين أصبحنا في الحكم بين عامي 1959 و 1965. الطرائق القاسية والحاذقة التي اتبعها الشيوعيون الذين لم يستسلموا، والأساليب الطائفية المماثلة في وحشيتها التي مارستها المنظمة الوطنية للملايو المتحدة، كانت بمثابة عبر ودروس لا تنسى في الصراع السياسي الداخلي. وكانت حرب الشوارع معهم أشبه ما تكون بمعركة طاحنة لا تستخدم فيها أسلحة ولا تحكمها قواعد ولا يترك المنتصر فيها للمهزوم فضلة. علمتنا تلك المعارك أن لا نترك لخصومنا "رهائن" كي لا يدمرونا تماما، فحتى بعد أن كسرنا شوكة الشيوعيين في الجبهة المتحدة، كان لا بد من أن نحسب حسابا لممارسة نشاطهم السري تحت الأرض. فلربما يلجئون في أي وقت إلى العنف أو إلى إعادة بناء تنظيماتهم التخريبية خلف واجهة مسالمة، أو إلى كلا الأمرين معا. لذلك تابعنا التقارير الاستخباراتية الأسبوعية من إدارة الأمن الداخلي التي أبقتنا متيقظين، نراقب نشاطهم في سنغافورة ونتابع الشبكات السرية التي تربطهم بالجماعات المسلحة في شبه الجزيرة الماليزية.

بعد تحييد حزب الجبهة الاشتراكية وإخراجه من الساحة السياسية، لجأ الشيوعيون إلى العنف والإرهاب من جديد. عاودوا الظهور تحت اسم جبهة التحرير الوطنية الملاوية (MNLF) التابعة للحزب الشيوعي الماليزي (MCP). في السبعينات فجر الشيوعيون عدة قنابل في جوورونغ وتشانغي، وكان من بين القتلى ابنة أحد الجنود البريطانيين العاملين في سنغافورة وهي طفلة في السادسة من عمرها.

بحلول السبعينات تقلص عددهم إلى ألفين من مقاتلي حرب العصابات على الطرف التايلندي من الحدود مع ماليزيا، إضافة إلى بضع مئات تبعثروا في غابات شبه الجزيرة الماليزية، وبعض الفرق الإرهابية في المدن. السؤال الذي يطرح نفسه

في هذا السياق هو: هل كان بمقدورنا هزيمتهم لو سمحنا لهم بالمثول أمام المحاكم وحظرنا اعتقالهم بدون محاكمة؟ أشك في ذلك، إذ لم يجرؤ أحد على مهاجمتهم علنا، ناهيك عن القيام بذلك في محاكمة مفتوحة. ثم إن الآلاف منهم كانوا محتجزين في معسكرات اعتقال في ماليزيا والمئات في سنغافورة، بينما طرد البريطانيون الآلاف منهم إلى الصين في الأربعينات والخمسينات.

❧❧

كان ليم تشين سيونغ واحدا من الذين لم تطردهم السلطات البريطانية، وكانت محاولة انتحاره بمثابة الثمن الذي دفعه حين خذلته الشيوعية، على حد قول مدير السجن في إفادته المفصلة عام 1965 خلال محاكمة اثنين من أعضاء الجبهة الاشتراكية يعملان في صحيفة الحزب الناطقة باللغة الصينية. حيث وجهت إليهما تهمة التحريض على الفتنة في مقالة لهما حول محاولة "طغمة حزب العمل الشعبي قتل الرفيق ليم تشين سيونغ". استدعى محامي الدفاع العديد من الشهود الزور بهدف إثبات الادعاء السخيف بأن ثمة مؤامرة لقتل ليم في المشفى العام، وقد أدانت المحكمة كليهما.

في شهر تموز/ يوليو عام 1966، وبعد ثلاث سنوات ونصف من محاولة انتحاره، طلب ليم مقابلتي. لم أكن قد اجتمعت به منذ أن تزعم انشقاق الجبهة الاشتراكية عن حزب العمل الشعبي في حزيران/ يونيو عام 1961. حين وصل إلى مقر إقامتي الرسمي في سري تيماسيك مساء 23 تموز/ يوليو، بدا شخصا محبطا منكسرا، لكن متحررا من أوهامه. قرر أن يعتزل السياسة نهائيا ويسافر إلى لندن للدراسة، برفقة صديقته ورفيقته في المعتقل، وهي عاملة نقابية سابقة كانت في الخمسينات عضوا في نقابة عمال المصانع والمتاجر في سنغافورة، تم إطلاق سراحها قبل فترة وجيزة. وافقت فورا وتمنيت له حظا سعيدا في حياته الجديدة في لندن. لقد ضيع أفضل سنوات عمره وتملكه شعور بالاشمئزاز من رفاق الماضي، وإحساس بالمرارة لرفضهم مواجهة الحقيقة بغباء وعناد.

في رسالة مفتوحة وجهها إلى لي سيو تشوه، كتب ليم: "لقد فقدت ثقتي تماما بالحركة الشيوعية العالمية" ثم استقال من كافة مناصبه في الجبهة الاشتراكية. أدان لي فورا رفيقه ليم، واعتبره "جبانا وخائنا ومرتدا وقحا"، وفصله من الحزب. وكان طرد ليم بتلك الطريقة المهينة من الحزب الذي أسسه المسمار الأخير في نعش الجبهة الاشتراكية كقوة سياسية في سنغافورة.

عاد ليم إلى سنغافورة بعد أكثر من عقد من السنين قضاها في بريطانيا. لم نجتمع ثانية، لكننا تبادلنا بطاقات التهنئة في أعياد رأس السنة الجديدة. وعندما توفي عام 1996، سامحه رفاقه القدامى، ورغم إدانته بوصفه "جبانا وخائنا ومرتدا وقحا"، إلا أن مئات الشيوعيين السابقين ومؤيديهم حضروا مراسم تشييعه، حيث امتدح باعتباره "بطلا للشعب والأمة". وفي احتفال آخر بذكرى وفاته تجمع خمسمائة من مؤيديه وأنصاره في كوالالمبور، لا لتكريمه بل لإطلاع العالم على أنهم ما زالوا على إيمانهم القوي والثابت بالشيوعية. كان ليم أكثر حكمة باعترافه السابق بأن الشيوعية قضية خاسرة. مع ذلك عبرت في رسالة عزاء مفتوحة إلى أرملته عن احترامي لشخصه ولإخلاصه وتفانيه للمبدأ الذي آمن به.

خسر الشيوعيون معركة سنغافورة وماليزيا قبل انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وقبل تخلي الصين عنهم في الثمانينات. ناشط شيوعي واحد ظل متشبثا بمبدئه بعد أكثر من عشرين سنة قضاها في المعتقل - تشيا ثاي بوه، الشيوعي المؤمن الذي رفض التخلي عن عقيدته رغم انهيار الشيوعية في كافة أرجاء العالم. كان تشيا رجلا ثابت العزم، عنيدا في التمسك بقناعاته المضللة. ورغم أنه كان عضوا في الحزب الشيوعي الماليزي وأكدت عضويته إدارة الأمن الداخلي من خلال شهادات الكثير من أعضاء الحزب الشيوعي الماليزي أنفسهم، بمن فيهم اثنين من رؤسائه، إلا أنه أنكر بشدة أية صلات بالشيوعية أو أي تعاطف معها.

أطلق سراح تشيا عام 1989، ووضع تحت الإقامة الجبرية في جزيرة سينتوسا (وهي عبارة عن منتجع سياحي)، حيث عمل مترجما لبعض الوقت، ثم منح حريته كاملة عام 1998. لم يستطع تشيا تقبل حقيقة أن رؤيته للمستقبل كانت خاطئة، وتابع إنكاره أية صلات مع الشيوعية والشيوعيين، ولجأ أخيرا إلى ابتزاز أجهزة الإعلام الغربية بعواطف حقوق الإنسان. وبرغم ضغط أجهزة الإعلام هذه، فقد منع اعتقاله كوادر الشيوعيين من إعادة تفعيل مبادئهم تحت ستار ممارسة حقوقهم الديمقراطية. لقد كان الشيوعيون خصما مرعبا، وكان علينا الحفاظ على تصميمنا وثباتنا في معركة كسر الإرادات تلك.

يجري تذكيرنا من حين لآخر بحقيقة أن الشيوعيين لا يكلون ولا يستسلمون أبدا. وبما أن التعليم في المدارس السنغافورية تحول من اللغة الصينية إلى الإنكليزية، نضب المعين الذي طالما نهل الشيوعيون منه لتجنيد المتطوعين من ذوي الخلفية الثقافية الصينية، فحاولوا جاهدين تجنيد أعضاء جدد يتمتعون بخلفية ثقافية إنكليزية. لكن خبرتنا بدهائهم وصلاتهم ومهارتهم في ابتداع أساليب جديدة للمناورة والتسلل بين الصفوف، جعلتنا مصممين على عدم منحهم أية فرصة للظهور ثانية وإعادة بناء تنظيماتهم، خصوصا بين نقابات العمال. إن قدرتهم على اختراق أية منظمة بكادر من الناشطين المؤثرين، وبالتالي السيطرة عليها من الداخل، كانت مخيفة بالفعل.

هذا تحديدا ما قامت به مجموعة صغيرة من الناشطين المتعاطفين مع الفكر الماركسي عام 1985، حيث استغلت خلفيتها الثقافية الإنكليزية لكتابة مقالات في "المطرقة" جريدة "حزب الشغيلة"، وساعدت على إدارتها من وراء الكواليس. رفضت المجموعة تسلم مسؤولية إصدار الجريدة علنا رغم أن الحزب طلب ذلك من أفرادها، الأمر الذي أثار شكوك إدارة الأمن الداخلي. ضمت

المجموعة بعض خريجي جامعة سنغافورة المرتبطين بتان واه بيو، وهو طالب ناشط شيوعي التوجه هرب إلى لندن عام 1976. أما بقية أفراد الجماعة فتوجهوا إلى الصين للعمل في الإذاعة السرية التي يديرها الحزب الشيوعي الماليزي. واعتبرت إدارة الأمن الداخلي هؤلاء الناشطين من ذوي التوجهات الماركسية والخلفية الثقافية الإنكليزية بداية لمشكلة أمنية، واقترحت اعتقالهم عام 1987. وافقت على الاقتراح، إذ لم أشأ أن تعمد حفنة من الكوادر المتعاطفة مع الشيوعية، بمن فيهم تان الذي كانت لدينا أدلة دامغة على ارتباطه بالحزب الشيوعي الماليزي، إعادة بناء نفوذهم وتأثيرهم باستغلال براءة عدد من الناشطين الساخطين. المفارقة أن جبهتهم الموحدة الجديدة ضمت كاثوليكيا تخلى عن هدفه في أن يصبح كاهنا واختار العبث بأفكار لاهوت التحرير!

التجربة المريرة التي عاشتها سنغافورة نتيجة التخريب الشيوعي وتسلل كوادره إلى مواقع السلطة دفعت بإدارة الأمن الداخلي إلى التزام الحيطة والحذر تجاه أية محاولة خفية لاختراق المنظمات والهيئات، خصوصا نقابات العمال والجمعيات التقليدية. ولجعل استغلال الهيئات غير السياسية أمرا صعبا ومنيعا على الشيوعيين، طالبنا كل من يدخل ساحة المعترك السياسي أن يلجها بطرقها الشرعية، أي عن طريق تشكيل حزب سياسي يجبر أعضاءه على الظهور إلى العلن ويجعل مراقبتهم أكثر سهولة. هكذا استطعنا منع اختراق الشيوعيين لنقابات العمال وأبعدنا نفوذهم وتأثيرهم عن مؤسساتنا الاجتماعية والثقافية والتجارية. أحد الأسباب الهامة التي دفعتنا إلى منع فلول الكوادر الشيوعية في تايلند من العودة إلى الظهور دون تسوية أوضاعهم مع إدارة الأمن الداخلي، كمن في منعهم من نقل مهاراتهم في الاختراق والتخريب إلى الجيل الجديد من الناشطين الذين تلقوا تعليمهم بالإنكليزية.

أبرز القادة الشيوعيين الذين سمحنا لهم بالعودة من الصين إلى سنغافورة كان ايو تشوب يب، صديق كينغ سوي القديم وزميل دراسته في كلية رافلز. التقاه سوي في عدة مناسبات خلال زياراته للصين في نهاية الثمانينات، وكان على قناعة أكيدة بأنه تخلى نهائيا عن الشيوعية. سألني سوي إن كنت سأسمح لتشوب يب بالعودة، فأجبت بالإيجاب. وفي عام 1989 رجع يب إلى سنغافورة مع زوجته وابنتيه. بعد ذلك بفترة وجيزة طلب بي. في. شارما العودة من الصين أيضا، حيث عاش منذ قرار نفيه. كان شارما رئيس نقابة المعلمين، وكان قد اعتقل عام 1951، في نفس فترة اعتقال ديفان ناير وصمد إسماعيل، ثم تم ترحيله إلى موطنه الأصلي في الهند. سافر شارما من الهند إلى الصين ثم عاد مع زوجته وأطفاله إلى سنغافورة.

كان إيو تشوي يب الرئيس المباشر في الحزب الشيوعي الماليزي لفانغ تشوانغ بي، زعيم الشيوعيين في سنغافورة. التقيته مرة في الخمسينات وأطلقت عليه لقب المفوض، اختصارا "للمفوض الشيوعي السامي". في منتصف التسعينات، طلب تشوي يب، عن طريق كينغ سوي، السماح لابن "المفوض" بالعمل في سنغافورة فوافقت، بعد أن أكد كينغ سوي أنه لا يشكل خطورة أمنية. حقق ضابط في مكتب الأمن الداخلي مع الشاب وتبين أنه ليس شيوعيا. ولد الشاب عام 1965 في جزر رياو حيث اختبأ والده بعد هربه من سنغافورة عام 1962. ثم أرسله إلى الصين عندما كان في الخامسة من عمره، فنشأ هناك وتابع تعليمه في مدارس تشانغشا بمقاطعة هونان، حيث أقام الحزب الشيوعي الماليزي محطته الإذاعية المعروفة باسم "صوت الثورة الماليزية". بعد ذلك التحق بقسم الهندسة في جامعة كوينغهوا، إحدى أفضل جامعات الصين، وارتأى هو ووالده أن مستقبلا أفضل ينتظره في سنغافورة لا الصين. فعاد في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1990 ليعمل، بوساطة من كينغ سوي، مهندسا في إحدى

الشركات المرتبطة بالحكومة. بعد وصول ابنه إلى سنغافورة، أرسل لي "المفوض" رسالة عبر صحافي سنغافوري - صيني "يسعى فيها إلى المصالحة"، مرفقة بشريط فيديو وثائقي يحمل عنوان "التسوية السلمية المشرفة". كان الشريط نموذجا نمطيا لدعاية الحزب الشيوعي الماليزي: دعا الاستسلام وإلقاء السلاح "تسوية سلمية مشرفة". شاهدت "المفوض" في الشريط، ببزة عسكرية ونجمة حمراء تلتمع على قبعته وهو يتحدث إلى رجاله حول نجاح محادثات السلام، ثم جاء زعيم الحزب الشيوعي الماليزي تشين بينغ إلى المعسكر لحضور حفلة موسيقية رديئة. بعد ذلك، ألقى "المفوض" خطابا حماسيا قاطع نفسه مرارا فيه لإتاحة المجال للتصفيق، فأوقفت جهاز الفيديو.

بعث "المفوض" برسالة أخرى حول عودته إلى سنغافورة، فأجبته في شهر آذار/ مارس 1992 بأني لم أعد رئيسا للحكومة لكني أعرف أن السياسة المتبعة لا تتعامل مع الحزب الشيوعي الماليزي كمجموعة، وإن على أي عضو يود العودة إلى سنغافورة قطع صلاته بالحزب، والكشف عن كافة نشاطاته السابقة وإقناع إدارة الأمن الداخلي بأنه قام بذلك فعلا. وأضفت بأن تلك هي الشروط التي سمحت الحكومة على أساسها بعودة رئيسه الحزبي تشوي يب من الصين.

رد المفوض فورا للتعبير عن خيبة أمله، إذ وجد الشروط غير مقبولة وأقفلت القضية على هذا النحو. لكن نهايته جاءت إثر إعلان وقف عصيانه المسلح والتوقيع على اتفاقية بهذا الشأن مع ممثل الحكومة الماليزية في هادياي جنوب تايلند. وقد سمحت الحكومة التايلندية للمفوض وأتباعه بالإقامة في منطقة مجاورة أطلق عليها اسم "قرية السلام".

برغم ذلك، عاد خمسة عشر أو عشرون رجلا من أتباع "المفوض" بصمت وأعطوا تقريرا كاملا عن نشاطاتهم السابقة إلى إدارة الأمن الداخلي، وعاشوا

حياة جديدة في سنغافورة. وعلى شاكلة ايو تشوي يب وشارما وابن المفوض، شعر هؤلاء أيضا أنهم سيكونون أفضل حالا هنا، لا في الصين أو في تايلند.

عندما وصلت إلى بكين في شهر آب/ أغسطس 1995، سلمني السفير السنغافوري رسالة من "المفوض" يطلب فيها مقابلتي. لقاؤنا الأول جرى عام 1958، عندما كنت مجرد عضو في البرلمان وطلب عن طريق مبعوث خاص الاجتماع بي، قابلته سرا في شارع مجاور للجمعية التشريعية وأدخلته إحدى غرف الاجتماعات، حيث أكد لي دعم الشيوعيين ورغبتهم في التعاون مع حزب العمل الشعبي. طلبت دليلا يثبت كونه المسؤول عن منظمة الحزب الشيوعي الماليزي في سنغافورة، فأجاب بأن علي الوثوق بكلامه، اقترحت عليه تأكيد مصداقيته بإقالة أحد أعضاء المجلس البلدي عن حزب الشغيلة كنت على قناعة بأنه ناشط شيوعي. وافق وطلب مهلة. بعد بضعة أسابيع استقال العضو المذكور. كان ذلك استعراضا مؤثرا لقدراته في السيطرة على أتباعه حتى حين كان ملاحقا من قبل الشرطة. اجتمعنا لاحقا في ثلاث مناسبات قبل أن أشكل الحكومة. كان آخرها في الحادي عشر من أيار/ مايو 1961، حين كنت رئيسا للوزارة، ووعد بتقديم الدعم والتعاون إن أفسحت مجالا أوسع أمام الشيوعيين لتنظيم صفوفهم. من نافل القول أني لم أتعهد بالقيام بذلك، وهذا ما دفعه إلى إصدار أوامره إلى منظمة الجبهة المتحدة بإسقاط حكومة حزب العمل الشعبي قبل أن يهرب ويختفي.

جرى لقاؤنا الأخير في شقة غير مفروشة في إحدى أبنية هيئة الإسكان والتنمية. لم يكن البناء قد اكتمل بعد - كانت شمعة واحدة تضيء الشقة. أما اليوم فاستقبلته في التاسعة صباحا يوم 23 آب/ أغسطس في دياواويوتاي، المقر الحكومي لكبار ضيوف جمهورية الصين الشعبية. تساءلت هل كان يلحظ المفارقة في الوضع القائم، حيث يجري تكريمي في بكين ضيفا عزيزا على الحكومة الصينية والحزب الشيوعي الصيني، المصدر الذي استلهم منه النضال طيلة حياته.

أصبح المفوض أكبر سنا وأكثر ترهلا. اختفت كل تلك الملامح الهزيلة الكالحة، وتلك النظرة الجوفاء لثوري جائع وغاضب وملاحق خرج لتوه من مخبئه تحت الأرض. قدم لي في لقائنا الأخير "جعة" رديئة ساخنة؛ في حين عرضت عليه الآن نخبة من أفضل أنواع البيرة والنبيذ والموتاي. شكرني وقال إنه لأسباب صحية يفضل قدحا من الشاي الصيني. تبادلنا الحديث بالصينية (الماندرين)، وأطرى طلاقتي بها. بادلته الإطراء على طلاقته بالإنكليزية، ثم شكرني على السماح لابنه بالعمل في سنغافورة عام 1990. كانت تشو حاضرة معنا وكذلك سكرتيري الشخصي آلان تشان، ووافق المفوض على تسجيل حوارنا.

تحدث وكأنه لا يزال يحتفظ بموقعه في الخمسينات، وقال إنه يريد مناقشة الشروط لعودته وحوالي ثلاثين من رفاقه إلى سنغافورة. في البدء استخدم الأسلوب الودي، فمن واجبي حل المشاكل القديمة. وباعتبار أن الحزب الشيوعي الماليزي وحزب العمل الشعبي تصادقا ذات يوم، ألا يمكن أن تعود الصداقة ثانية؟ أجبت نعم، لكن كأفراد. طالب بوجوب التعامل مع أتباعه بشيء من العدالة، وأن من غير الإنصاف منعه من العودة إلى سنغافورة. قلت إن باستطاعته العودة، شرط أن يسوي أوضاعه مع إدارة الأمن الداخلي أولا، ويثبت أنه قطع علاقاته مع الحزب الشيوعي الماليزي.

عندما فشل الأسلوب اللطيف، تحدث بحدة وذكرني بأنه كان المسؤول عن سلامتي الشخصية وأنه فعل الكثير لحمايتي. أجبت أن تلك مخاطرة توجب علي ركوبها؛ نعم، كان بمقدور أتباعه قتلي لكن الثمن سيكون غاليا. ثم أني كنت منصفا حين حذرته في خطاب علني بضرورة ترك ماليزيا قبل عيد استقلالها (أيلول/ سبتمبر عام 1963)، لأن الماليزيين بعد ذلك التاريخ سيتولون شؤون الأمن في بلادهم.

قال إن الفرع الخاص المسؤول عن الأمن في ماليزيا دعاه للعودة إلى البلاد، فلم لا أكون على الدرجة نفسها من الكرم؟ قلت له إن السبب واضح: لا يستطيع الحزب الشيوعي الماليزي استعادة قاعدته الشعبية الملاوية، على عكس القاعدة الشعبية الصينية في سنغافورة. اقترحت عليه قبول عرض الحكومة الماليزية، ولم يجد في ذلك تسلية ولا سلوان.

عندما سألته كيف عرف بقدومي إلى الصين، أجاب إن ذلك كان مصادفة بحتة، إذ كان يزور عمه وعلم بخبر زيارتي من التلفاز. لم أصدقه. فقد سلم مسؤول متقاعد في وزارة الخارجية الصينية رسالته إلى سفيرنا، وكان لا بد أن أحد الرفاق الصينيين أخبره بزيارتي فانتظر وصولي. كما أنكر أقوال ليم تشين سيونغ أمام إدارة الأمن الداخلي وكشفه عن أنه قابله شخصيا بعد لقائنا الأخير عام 1961، وأصدر إليه أوامر محددة بتدمير حزب العمل الشعبي وإسقاط الحكومة.

قبل مغادرته، أخرج كاميرا من جيبه وعرض التقاط صور معي ومع زوجتي. كنت سعيدا بالاحتفاظ بذكرى عن ذلك الزعيم الغامض الذي قضى جزءا كبيرا من حياته تحت الأرض، وكان قادرا على توجيه أتباعه على السطح وفي الواجهة بطاقة تحكم مطلقة من مخبئه في سنغافورة. كان ذات يوم قادرا على بث الرعب والخوف في داخلي. لكنه حين تجرد عن غموض العالم السري، بدا عجوزا مسالما لا يؤذي أحدا.

فشل الشيوعيون، بالرغم من قسوة أساليبهم المؤسسة على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، لكن ليس قبل أن يدمروا العديد ممن وقفوا ضدهم أو انضموا إليهم ثم اكتشفوا لاحقا أن الشيوعية قضية خاسرة.

- 9 -
تبني الوسطية منهجا

فاز حزب العمل الشعبي بعشرة انتخابات عامة على التوالي، بدءا من عام 1959 وعلى امتداد أربعين سنة. ولم يصب طيلة تلك الفترة بشيء من الوهن أو الترهل. كيف استطعنا تحقيق ذلك وقد دخلنا في صدامات مرعبة مع الشيوعيين أولا، ومع الاشتراكيين الملاويين لاحقا، بين عامي 1959 و 1965؛ ثم دهمتنا فور حصولنا على الاستقلال تهديدات ومخاطر هائلة، حيث جابهتنا إندونيسيا وأصرت ماليزيا على تجاهلنا وتجاوزنا. السر يكمن في أن مسلسل الأحداث هذا نجح في إقامة وتعزيز روابط الثقة بين الحرس القديم من زعماء حزب العمل الشعبي وبين ذلك الجيل من الناخبين.

أما نقادنا فعلى قناعة أكيدة من أننا بقينا في السلطة طيلة تلك الفترة لأننا تعاملنا بقسوة مع معارضينا. لكن ذلك تبسيط مشوه للحقيقة، فلو أقدمنا فعلا على خيانة الثقة التي أولاها الشعب لنا لكان بمقدور الناخبين رفضنا وإقصاؤنا عن السلطة. الحقيقة أننا استطعنا قيادة شعب سنغافورة خارج مهاوي اليأس في الستينات وأدخلناه عهدا غير مسبوق من النمو والتطور؛ كما استطعنا استغلال مناخ التوسع العالمي في مجالات الاستثمار والتجارة للانتقال بسنغافورة خلال جيل واحد من معايير العالم الثالث إلى العالم الأول.

تعلمنا دروسا كثيرة حتى من الشيوعيين، ألد أعدائنا. اليوم، يتجول زعماء المعارضة في طول البلاد وعرضها، يعاينون الدوائر الانتخابية التي يحتمل أن يحققوا فيها نجاحا، معتمدين على استجابة الناس العاديين لبرامجهم ومدى تقبلهم للنشرات الانتخابية التي يوزعونها، سواء في مراكز الباعة الجوالين أو في المقاهي أو المطاعم أو محلات السوبر ماركت. لم أكن أؤمن أبدا بهذا الأسلوب.

حين كنت أقارع خصومي الشيوعيين في العديد من المواجهات المؤسفة في الماضي، تعلمت منهم أن للمشاعر والمناخ العام أهمية بالغة، لكن العامل الحاسم في أية انتخابات يكمن في إيجاد بنية مؤسسية وشبكات تنظيمية قادرة على حشد التأييد. حين كنا نذهب إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الشيوعيين، نجد أنفسنا عاجزين عن الحركة في أغلب الأحوال. فقد تمتع الناشطون الشيوعيون بقدرة فاعلة على تجميع كافة اللاعبين الأساسيين - مثل القادة النقابيين ورؤساء جمعيات تجار التجزئة والباعة المتجولين ومنظمات خريجي الجامعات والطوائف والجماعات - في الدوائر الانتخابية ضمن شبكات اقتنع أفرادها أنهم جزء من فريق عمل ناجح ومؤهل للفوز. لم نكن قادرين على إحراز تقدم يذكر في دوائرهم برغم كل الجهود المضنية التي بذلناها في فترة الانتخابات. ولم يكن ثمة طريقة أخرى لمقاومة سيطرتهم على الشارع إلا بالانطلاق من الأرضية نفسها والعمل لسنوات طويلة خلال الفترات الفاصلة بين الانتخابات.

في سبيل منافسة الجمعيات والنقابات المؤيدة للشيوعيين، التي كانت تنظم دروسا مسائية لتطوير الإمكانات الذاتية، شكلنا "جمعية الشعب" (Peoples Association) التي ضمت في عضويتها التأسيسية العديد من الجماعات المحلية، وغرف التجارة، والنوادي الترفيهية، والفرق المهتمة بالنشاطات الاجتماعية والفنية. قدمت الجمعية النصح والإرشاد في أكثر من مائة مركز اجتماعي تابع لها، إضافة إلى الكثير من الخدمات كدروس محو الأمية باللغتين الصينية والإنكليزية، ودورات في الخياطة والطهي وإصلاح السيارات والمعدات الكهربائية وأجهزة الراديو والتلفزيون. ومن خلال التنافس مع الجمعيات الشيوعية والتفوق عليها، استطعنا تدريجيا استعادة جزء من القاعدة الشعبية التي عملوا على تهيئتها قبل السيطرة عليها.

في الجـولات الانتخابيــة الــتي قمــت بهــا عــامي 1962 و 1963، جمعــت الناشـطين مـن الـزعمـاء المحلـيين ورؤسـاء الجمعيـات في مختلـف القـرى والبلـدات الصـغيرة المنتشـرة في كافـة أرجـاء الجزيـرة، وشـكلت مـنهم لجـان "اسـتقبال" لمناقشـة سـبل تحسـين الطـرق وإنـارة الشـوارع وأنابيـب الميـاه وشـبكات الصـرف الصحي لتخفيف آثار الفيضـانات. وبعد زيـاراتي، كـانت فـرق العمـل تتـابع تنفيـذ المشاريع وتقدم الاعتمادات المالية لإنجازها.

عندما كـانت سنغافورة جـزءا مـن ماليزيـا، شـكلنا "لجـان النوايـا الطيبـة"، بعد أحداث الشغب والصدامات العرقية عام 1964، بهدف منـع تـدهور العلاقـات العرقية ووصولها درجة الانفجار. كـان معظـم أعضـاء اللجـان مـن زعمـاء القواعـد الشعبية لمختلف الطوائف والمجتمعات المحلية في مناطقهم.

اعتمـدت علـى الأعضـاء الأكثـر نشـاطا وتميـزا في "لجـان الاسـتقبال" و"لجـان النوايـا الطيبـة" لتشـكيل "لجـان إدارة المراكـز الاجتماعيـة" و"لجـان المـواطنين الاستشـارية". اختصت لجـان إدارة المراكز الاجتماعية بتنظيم النشاطات الترفيهية والتعليميـة وغيرهـا، في حـين كـانت لجـان المـواطنين الاستشـارية مهتمـة بمشـاريع التنميـة المحليـة والأشـغال العامـة مسـتفيدة مـن اعتمـادات خاصـة قـدمناها. كمـا عملـت هـذه اللجـان علـى جمـع تمويلاتهـا الذاتيـة لتقـديم مسـاعدات الرعايـة الاجتماعية والمنح الدراسية للمحتاجين.

شـعر الزعمـاء المحليـون آنـذاك بـالحرج، بـل بـالخوف، مـن الارتبـاط علنـا مـع حزب سياسـي محـدد. كـانوا يفضـلون الارتبـاط بالحكومـة، وهـذا أحـد مظـاهر التركة الثقيلة التي خلفتها الحقبة الاستعمارية، خصوصا خلال سنوات الطوارئ الـتي كـان الشـيوعيون ناشـطين فيهـا، بحيـث يسـتتبع أي ارتبـاط بحـزب سياسـي مناوئ للحزب الشيوعي الماليزي ردود فعل انتقاميـة. لكننـا اسـتطعنا حشـد تأييـد طيف واسع من الزعماء الذين يتمتعـون بـاحترام كـبير في مجتمعـاتهم المحليـة عبر

إيجـاد مؤسسـات شـبه حكوميـة كلجـان الإدارة ولجـان المـواطنين الاستشـارية. تعاون هؤلاء مع نواب البرلمان بين الانتخابات وخلالها، وانتقل نفوذهم ودعمهم إلى الناخبين، رغم أن بعضهم بقي على الحياد ولم يسهم بشكل فاعل في الحملات الانتخابية.

في فترة لاحقة، وبعد انتقال المواطنين إلى شقق هيئة الإسكان والتنمية في المجمعات الطابقية المرتفعة، شكلنا "لجان السكان" التي أشرف كل منها على حي مؤلف من 6 إلى 10 مجمعات سكنية. ساعد ذلك على زيادة التفاعل بين الزعماء وسكان هذه المجمعات، بحيث ترتبط المدن الجديدة التي تضم أبنية هيئة الإسكان والتنمية بشبكة من المنظمات ترتقي من "لجان السكان" إلى "لجان الإدارة" إلى "لجان المواطنين الاستشارية"، وصولا إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء الذي يشكل مركز الجملة العصبية التنظيمية. واليوم حين يقوم زعماء المعارضة بجولاتهم الانتخابية فإنهم يعبرون مناطق أحسن حزب العمل الشعبي رعايتها واستثمارها، رغم أن هنالك بالطبع العديد من الأصوات الانتخابية "العائمة" التي لم يحسم أصحابها أمرهم بعد. لكن هناك أيضا قاعدة صلبة من الزعماء المحليين الذين يدركون تماما أن نوابهم البرلمانيين عن حزب العمل الشعبي، الذين تدعمهم الحكومة، سوف يهتمون بهم ويلبون احتياجاتهم، سواء عند الانتخابات أو في الفترات الفاصلة بينها.

نقطة التحول كانت الانتخابات العامة سنة 1968، بعد فترة وجيزة من إعلان البريطانيين عن نيتهم بسحب قواتهم. فزنا وقتها بجميع المقاعد الانتخابية بأغلبية ساحقة. وبحلول عام 1972، تنفس المواطنون الصعداء وأسعدهم نجاحنا في تحقيق ما يشبه المعجزة. فبرغم انسحاب القوات البريطانية وخسارة 20٪ من إجمالي دخلنا المحلي، وحوالي 50 ألف وظيفة، كانت نسبة النمو الاقتصادي مرتفعة ونسبة البطالة منخفضة، لأن الشركات الأمريكية متعددة الجنسية

خلقت آلاف فرص العمل في الصناعات الكهربائية والإلكترونية. وحين دعوت إلى إجراء انتخابات في أيلول/ سبتمبر 1972، للتنافس على 57 من أصل 65 مقعدا، فزنا بها جميعا بعد أن نلنا 70٪ من الأصوات.

كررنا ذلك النجاح الساحق عام 1976، حيث فزنا بـ 37 مقعدا إضافة إلى 38 مقعدا جرى التنافس عليها. التقدم الذي حققناه والمكانة التي حظي بها زعماء حزب العمل الشعبي جعلا مهمة المعارضة أكثر صعوبة. فثقة المواطنين لتامة بقادة الحزب جعلتهم غير مهتمين بوجود معارضة أصلا، وانصب جل هتمامهم على متابعة النمو الاقتصادي، والانتقال من الأكواخ إلى بيوت جديدة بشترونها بالأموال التي حصلوا عليها نتيجة زيادة الدخل والوظائف مرتفعة الأجر، وإرسال أبنائهم إلى مدارس أفضل كنا نقوم ببنائها. كان الجميع يتمتعون بارتفاع المد الاقتصادي الذي قادنا إلى النجاح الساحق للمرة الرابعة في انتخابات عام 1980. حيث فزنا أيضا بـ37 مقعدا دون منافسة، وبباقي المقاعد الـ 38 التي جرى الاقتراع عليها بنسبة 77,5٪ من الأصوات.

معظم زعماء المعارضة غير الشيوعية، الذين ظهروا على الساحة السياسية لملء الفراغ الذي خلفه الشيوعيون، كانوا عموما من النوع الانتهازي. فخلال الحملات الانتخابية، طرحوا برامج تجتذب أتباعهم المتعاطفين مع الشيوعية، لكنهم لم يشكلوا خطرا حقيقيا طالما لم يتمتعوا بقيادات من المهنيين المتخصصين ذوي الخلفية الثقافية الإنكليزية، قيادات قادرة على إعطاء نوع من الاحترام لجبهة شيوعية موحدة، كما فعل حزب الشغيلة القديم بزعامة ديفيد مارشال.

في هذا السياق أيضا ظهر المحامي جي. بي. جيارتنام على رأس حزب الشغيلة بعد أن بث الحياة فيه من جديد. وعندما ترشح عن حزبه في انتخابات عام 1972، طالب بإلغاء قانون الأمن الداخلي. وقبل ذلك في الستينات، وعد

جيارتنام بإعادة الاندماج مع ماليزيا، وكان يطمح لأن يكون خليفة مارشال، لكنه لم يتمتع بالقدر نفسه من الذكاء والبلاغة والفصاحة.

مع ذلك، نجح جيارتنام في اختراق سيطرة حزب العمل الشعبي المطلقة وغير المسبوقة على الناخبين، وذلك في انتخابات فرعية أجريت عام 1981، بعد استقالة ديفان ناير من البرلمان وتخليه عن مقعد انسون ليصبح رئيسا للدولة. تركت يومها ترتيبات الحملة الانتخابية لمساعد الأمين العام الجديد، غوه تشوك تونغ. ولم يكن مرشحنا خطيبا مفوها، رغم أنه ناشط متحمس في حزب العمل الشعبي، لكن غوه وقيادة الحزب الشابة كانت واثقة من فوزه فلم أشارك في الحملة الانتخابية من قريب أو بعيد. عند فرز الأصوات تبين أنا خسرنا، فكانت صدمة كبيرة جعلتني أشعر بالانزعاج، ليس بسبب الهزيمة بل لأنني لم أتلق أية إشارة من غوه باحتمال الخسارة، الأمر الذي جعلني أشكك برهافة حسه السياسي. أعلمني سكرتيري الصحفي جيمس فو أن الناس العاديين كانوا حانقين على مواقف قادة الحزب وثقتهم الزائدة بالفوز خلال الحملة الانتخابية. أحد أسباب الهزيمة كان جليا، فقد أجبر عدد كبير من عمال ميناء سنغافورة على ترك منازلهم في بعض المجمعات السكنية لإقامة منطقة تجميع لحاويات الشحن دون إعطائهم مساكن بديلة. هيئة الإسكان والتنمية وهيئة ميناء سنغافورة تبادلتا الاتهام ووضعت كل منهما المسؤولية على الأخرى.

أطلق جيارتنام وابلا من التصريحات الصاخبة والغاضبة والجامحة، اتهم فيها الشرطة بالاستبداد والطغيان، وكرر كل المظالم التي بثها الناقمون من خلاله دون التأكد من صحة الحقائق ودقتها. لكن عدم التزامه بموقف مبدأي كان مناسبا تماما لنا، ولم يكن من المرجح أن يمثل بديلا معقولا لحزب العمل الشعبي. قررت أن من المفيد استخدامه خصما يناوش أعضاء البرلمان الجدد الذين لم يمروا بتجربة الصراع المرير مع الشيوعيين ومتطرفي المنظمة الوطنية للملايو

المتحدة. أضف إلى ذلك أنه ملأ فراغ المعارضة على الساحة السياسية، ولربما كان وجوده ضروريا لمنع ظهور معارضين أخطر وأفضل نوعية. نقطة ضعفه كانت افتقاده المنهجية والترابط في خطبه المرتجلة على ما يبدو، فما إن يواجه تحدي الحقائق التفصيلية حتى يتهاوى منطقه.

لكن الشعب أراد صوتا للمعارضة في البرلمان. كانت سنغافورة قد تجاوزت إحساس الأزمة الذي هيمن في الستينات والسبعينات، وأصبح السنغافوريون الآن أكثر ثقة بأنفسهم وأرادوا من حزب العمل الشعبي أن لا يستخف بهم. في انتخابات عام 1984 خسرنا مقعدين أمام جيارتنام في دائرة انسون، وفي بوتونغ باسير ضد تشيام سي تونغ، وهو محام آخر والأمين العام للحزب الديمقراطي السنغافوري (SDP). تبنى تشيام خطا أكثر دهاء وانسجاما مع الشعور العام للمواطنين، مؤكدا على أن حزب العمل الشعبي قد قام بعمل جيد إلا أن بإمكانه تقديم المزيد والإصغاء للآراء المخالفة وتحمل النقد. استطاع تشيام تحسين مكانته في نظر العامة، إذ إنه والأشخاص الذين أسسوا الحزب الديمقراطي السنغافوري لم يكونوا من النوع الذي يمكن للشيوعيين استخدامه كواجهة لتحقيق مآربهم. ونحن من جهتنا تعاملنا معه بشكل مختلف، فمنحناه قدرا من الاحترام والتسامح، وتمنينا توسيع نشاطاته لمنع انجذاب خصومنا نحو معارضة هدامة وتخريبية.

مع ذلك، لم يكن تشيام وجيارتنام وبقية شخصيات المعارضة خصوما محنكين كليم تشين سيونغ ورفاقه الشيوعيين الذين كانوا رجالا يتصفون بالجدية والالتزام بقضيتهم. جيارتنام كان شخصا متصنعا دعيا يبحث دائما عن الأضواء والشهرة.

مع غياب معارضة حقيقية في البرلمان، افتقدت الندية الضرورية لعكس وبلورة مواقفي حول مختلف الموضوعات، فاستبدلت ذلك بخطاب سنوي شامل مساء كل أحد، بعد أسبوع أو نحوه من الرسالة التي اعتدت بثها إلى الشعب ليلة عيد الاستقلال. كنت ألقي ذلك الخطاب أمام حشد يضم حوالي 1200 من زعماء المجتمعات المحلية والطوائف في احتفال كبير بيوم الاستقلال، يعقد داخل إحدى القاعات المغلقة، وينقله التلفزيون على الهواء مباشرة، أتناول فيه لمدة ساعة أو اثنتين أهم القضايا الراهنة. لم أكن أكتب الخطاب مسبقا بل أحتفظ برؤوس أقلام وبعض ملاحظات المكتوبة، بعد قراءة مكثفة حول هذه المواضيع وبعد تفكير متأن بكيفية تبسيطها وتقديمها. وكما تشير استطلاعات الرأي، كنت أستقطب أعدادا كبيرة من المشاهدين، فقد تعلمت جيدا كيف أشد انتباه الجمهور وأدفعه إلى متابعة الأنساق الفكرية التي أتبناها، سواء على الشاشة الصغيرة أو على منصة المسرح القومي. كنت أستخدم في البداية الملاوية ثم الهوكين وأخيرا الإنكليزية، لغتي المفضلة. كانت صلة الوصل مع الجمهور تتوثق حين أعبر عن أفكاري لحظة تشكلها وتدفقها في ذهني، بينما كنت أعجز عن توصيل الرسالة بنفس درجة الإقناع والحماس حين يكون الخطاب مكتوبا ومعدا بصورة مسبقة. ومع مرور الزمن أصبح الخطاب السنوي مناسبة هامة استحث فيها المواطنين على العمل يدا بيد مع الحكومة للتغلب على المصاعب والعراقيل.

خلال فترة الانتخابات في السبعينات والثمانينات كنت أخطب في الأمسيات في تجمعات حاشدة في الدوائر الانتخابية، أو تحت أشعة الشمس الاستوائية اللاهبة في ساحة فوليرتون أملا بإقناع واستمالة موظفي المكاتب. في بعض الأحيان كنت أخطب تحت وابل من المطر، في حين يحتمي الحشد بالمظلات أو يلوذ بالمعابر المغطاة بين المكاتب أو حول الساحة، لكنه يتابع الإصغاء وأتابع

الحديث، ويتكفل "الأدرينالين" المتدفق في عروقي بمقارعة البرد والبلل. كانت سيطرتي التامة على المنابر الإعلامية مصدر قوتي طيلة حياتي السياسية، فالكلمة المنطوقة عبر التلفزيون أشد تأثيرا بكثير من النص المكتوب في الصحف.

شغلني هاجسان اثنان في تعاملي مع المعارضة: هل يستغلها الشيوعيون لمصلحتهم؟ وهل ترتبط بمؤامرة يمولها ويديرها أحد أجهزة الاستخبارات الأجنبية بهدف إثارة القلاقل في سنغافورة. الاعتبار الثاني تحديدا هو الذي دفعنا إلى إجراء تحقيقات مع فرانسيس سيو، النائب العام الأسبق. الجماعة الماركسية التي أتينا على ذكرها آنفا حظيت بنفوذ متعاظم في جمعية المحامين، واستطاعت حشد ما يكفي من التأييد لانتخابه رئيسا لها. تسيست الجمعية برئاسة سيو وراحت تنتقد وتهاجم التشريعات الحكومية، لا على أسس مهنية بل سياسية بحتة، الأمر الذي لم تفعله من قبل كمنظمة مهنية ينص دستورها الداخلي على أنها مؤسسة تهدف إلى الحفاظ على الضوابط والمعايير الخاصة بمهنة المحاماة.

في تلك الفترة من عام 1987، اجتمع مستشار في السفارة الأمريكية (يدعى هندريكسون) مع سيو لتشجيعه على قيادة فئة معارضة في الانتخابات البرلمانية القادمة. اقترحت إدارة الأمن الداخلي اعتقاله واستجوابه للتوصل إلى حقيقة الأمر، فوافقت. كان علينا وضع حد للتدخل الأجنبي في سياسة سنغافورة الداخلية، وإظهار أن الانتخابات المحلية مستقلة عن ضغوط كل الأطراف، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. خلال التحقيق اعترف سيو في إفادة خطية وقعها تحت القسم أن هندريكسون طلب منه قيادة مجموعة من المحامين لخوض الانتخابات ضد مرشحي حزب العمل الشعبي. كما اعترف أنه سافر إلى واشنطن للقاء رؤساء هندريكسون في وزارة الخارجية الأمريكية الذين أكدوا له

استعداد الولايات المتحدة لتوفير ملجأ له في حال تعرضه إلى صعوبات ومشاكل مع الحكومة. نشرنا اعترافاته الواردة في إفادته ثم أطلقنا سراحه قبل شهرين من بدء الانتخابات العامة التي خاضها وخسرها. سمحنا له بالسفر إلى الولايات المتحدة لاستشارة اختصاصي في أمراض القلب في نيويورك وحضور مؤتمر لحقوق الإنسان، رغم أنه كان يواجه تهمة الاحتيال وتقديم بيانات ضريبية كاذبة. لم يرجع سيو إلى سنغافورة لحضور محاكمته، وقدم محاموه عدة تقارير طبية من قبل عدة اختصاصيين، أولهم الدكتور جوناثان اف. فاين، الذي وقع تقريره بصفته "المدير التنفيذي" لمنظمة "أطباء حقوق الإنسان"، كما يشير العنوان المدون في أعلى رسالة تقول "لا ينصح السيد. سيو بالسفر إلى الخارج لمسافات طويلة". التقرير الثاني ذكر أن سيو "غير قادر على السفر جوا ما لم يكمل علاج الآفة القلبية التي يعاني منها". لكن الادعاء قدم أدلة على أن سيو قام بسبع رحلات جوية على الأقل بين شهري كانون الأول/ ديسمبر وكانون الثاني/ يناير. فأمرت المحكمة بتقديم تقارير طبية أكثر تفصيلا. وعندما فشل سيو بتقديم المزيد من التقارير الطبية، طلب المحاميان الإنكليزي والسنغافوري من المحكمة إعفاءهما من مهمة الدفاع عنه. أحد الطبيبين اعترف لاحقا أنه في الواقع لم يعاين سيو وأنه لم يطلب تجديد رخصته لمزاولة مهنة الطب. وبعد أن قامت جمعية المحامين باتخاذ إجراءات تأديبية بحقه، إثر إدانته بتهمة التلاعب المالي وسوء التصرف، دمر ما تبقى لسيو من مصداقية في سنغافورة. لم يتأثر السنغافوريون بكل المحاولات التي بذلتها جمعيات حقوق الإنسان في أمريكا لتضخيم دوره وتقديمه كأحد كبار المنشقين. وعرفنا بعد عدة سنوات أن الحكومة الأمريكية قامت فعلا بإعطائه حق اللجوء السياسي.

كانت لنا أسباب وجيهة للتحقيق مع فرانسيس سيو، إذ كنا نعرف أنه مدين لمصرف سنغافوري بمبلغ 350.00 دولار ولم يسدد القرض لسنوات عدة.

مع اقتراب موعد الانتخابات، طالب البنك بالقرض واستطاع سيو تسديده عام 1986. أردنا أن نعرف مصدر الأموال، لذلك صادرنا دفاتر حساباته، ودققنا النظر في ضرائب دخله فبدا واضحا أنه لم يكن يمتلك اعتمادات وموارد كافية لتسديده. في شهادته المكتوبة، ادعى سيو أن صديقته مي سياه، أو "خطيبته" كما قال، دفعت المبلغ، لكنها أخبرت كينغ سوي في بانكوك عام 1989 بعد أن هرب سيو من سنغافورة، أن رجل أعمال من سنغافورة طلب منها إقراض المبلغ لسيو. أحد المدراء التنفيذيين في شركة كبرى ظلت مي سيه عشيقته لعدة سنوات، ذكر أنها شديدة البخل ولا يمكن أن تقرض مبلغا كهذا لأي مخلوق، وأنها لا تزال مدينة له بمبلغ يزيد عن 350 ألف دولار، الأمر الذي يشير إلى أن الأموال جاءت من طرف آخر يبدي كثيرا من الاهتمام بأحوال سيو.

إحدى القواعد الأساسية التي بنيت عليها حياتي السياسية تمثلت في مواجهة كل من يتهمني بالفساد وإساءة استخدام السلطة بصورة مباشرة ووجها لوجه. وعلى عكس ما هو شائع في العديد من دول العالم الثالث، حيث تكثر الاتهامات بالرشوة والفساد في أوقات الانتخابات تحديدا، دون أن يجرؤ الساسة على مواجهتها خشية التسبب بأضرار أكبر إذا لم يكن الوزير المعني أو صاحب الدعوى على استعداد للمثول أمام المحكمة والخضوع لاستجواب الدفاع، كنت دائما أواجه الاتهامات علنا ودون أي تأخير - بعد استشارة محامي في سنغافورة ولندن طبعا، فخسارة القضية تعني تحملي وحدي التكاليف، بما في ذلك أتعاب محامي ومحامي خصومي. من الجهة المقابلة، لم يحدث أبدا أن واجهت تهمة القذف، لأني لا أدلي بتصريحات افتراضية كاذبة تشوه سمعة الآخرين. وحتى عندما كنت أستخف بخصومي أو أحط من قدرهم، فلدي دائما ما يكفي من الأدلة لدعم أقوالي. وخصومي يعرفون ذلك جيدا.

في عام 1965 رفعت أولى دعاوى التشهير والقذف بحق منصب وشخص رئيس الوزراء ضد سيد جعفر البار، الأمين العام للمنظمة الوطنية للملايو المتحدة (UMNO) آنذاك. كانت سنغافورة ما تزال جزءا من ماليزيا، وكان سيد جعفر ادعى في مقالة كتبها في صحيفة "اوتوسان ملايو" التي تمتلكها المنظمة المتطرفة: "إن رئيس وزراء سنغافورة لي كوان يو هو عميل الشيوعيين والطغمة الحاكمة في جاكرتا، ولكليهما نوايا شريرة تهدف إلى تدمير ماليزيا. ومحاولة لي كوان يو تحريض الملاويين والصينيين في ماليزيا ضد بعضهم بعضا تندرج ضمن نواياه الشريرة هذه لتدمير ماليزيا". ولم يدافع سيد جعفر أو الصحيفة عن أقوالهما بل قدما اعتذارا رسميا في المحكمة ودفعا تكاليف الدعوى.

كذلك قاضيت مرشحي المعارضة الذين اتهموني بالفساد في خطبهم الانتخابية. على سبيل المثال، أقمت دعوى تشهير عام 1972 ضد أحد المرشحين الذي قال بالصينية أن المواطنين الراغبين بشراء أو نقل شققهم في هيئة الإسكان والتنمية يلتجئون عادة إلى شركة "لي & لي"، وهي المؤسسة القانونية التي كانت زوجتي شريكا رئيسا في ملكيتها. لكن معظم هؤلاء كانوا مرشحين لا رصيد لهم ولم يدافعوا عن أنفسهم فتقبلوا الإفلاس الذي حل بهم.

جي. بي. جيارتنام كان استثناء للقاعدة، ففي إحدى التجمعات الانتخابية عام 1976، ادعى أنني استخدمت سلطاتي لمنح امتيازات تفضيلية لأسرتي ولشركة "لي و لي"، وأني مدان بتهمة محاباة الأقارب والفساد، وأني غير مؤهل لشغل منصب رئيس الوزراء. حكمت المحكمة بتعويضي عن الأضرار وتكاليف الدعوى، واستأنف جيارتنام الحكم ثم استخدم كل السبل القضائية المتاحة حتى وصل إلى المجلس الاستشاري الخاص في لندن، وخسر الدعوى.

بعد أكثر من عشر سنوات، وفي احتفال انتخابي آخر عام 1988، لمح جيارتنام إلى أني دفعت تيه تشانغ وان (وزير التنمية الوطنية) إلى الانتحار تجنبا

لإجـراء تحقيـق شـامل بـتهم تتعلـق بالفسـاد، لأن ذلـك كـان سـيورطني ويـثير الشكوك حول علاقتي معه. بالطبع، كان بإمكان جيارتنام إثارة قضية انتحار تيه وقت حدوثها قبل سنتين، لكنه انتظر إلى حين إجراء الانتخابات. مرة ثانية قضت المحكمة بتعويضي عن الأضرار وتكاليف الدعوى.

رفعت قضية أخرى ضد مجلة أمريكية تصدر في هونغ كونغ، "فار ايسترن ايكونوميك ريفيو"، وضد رئيس تحريرها ديريك ديفيز. رفض ديفيز التراجع عما نشره وتقديم اعتذار عن اقتباسه أقوال كاهن منشق يسمى ادغار داسوزا ادعى أن الحكومة هاجمت الكنيسة الكاثوليكية باعتقالها 16 متآمرا ماركسي. جلست في منصة الشهود واستجوبني محامي المجلة طيلة يومين كاملين بعدوانية واضحة، بينما لن يحضر ديفيز للشهادة حين جاء دوره خوفا من استجوابه. كما رفض استدعاء داسوزا للإدلاء بشهادته وتأييد ما نشره، فحكم القاضي ضد المجلة ورئيس تحريرها.

رفعت دعوى على صحيفة "هيرالد تريبيون انترناشونال" التي تعود ملكيتها إلى صحيفتي "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست"، بعد أن نشرت (في عدد 1994/8/2) مقالة تشهيرية بقلم فيليب بورنغ، وهو صحافي سابق في مجلة "فار ايستر ايكونوميك ريفيو". كتب بورنغ يقول: "في الحالة الصينية، يبدو التاريخ وكأنه معركة بين حاجات الدولة المتسلطة وبين مصالح الأسر التي تديرها. سياسات الأسر الحاكمة تبدت بوضوح في الصين 'الشيوعية'، كما في سنغافورة [التشديد لي]، برغم الالتزام الرسمي بالعصامية البيروقراطية". كان ابني لونغ قد انتخب عضوا في البرلمان عام 1984، الأمر الذي يوضح مرامي بورنغ. اعترفت "الهيرالد تريبيون" على صفحاتها أن الكلمات الواردة في المقال تشهيرية وتعني أني أخدم مصالح أسرة لي على حساب احتياجات الدولة، فقدمت اعتذارها ودفعت الأضرار وتكاليف الدعوى.

في الثاني من حزيران/ يونيو عام 1996، نشرت صحيفة "ايجان ويكلي" ("ياجو جوكان") الناطقة بالصينية تصريحا لمحام اسمه تانغ ليانغ هونغ اتهمني بالفساد في عملية شراء شقتين سكنيتين. اعترفت الصحيفة لفورها بالتشهير ودفعت مبلغا كبيرا للتوصل إلى تسوية خارج المحكمة، لكن تانغ نفسه رفض الاعتذار وسحب اتهامه. بعد ستة أشهر، وخلال الاحتفال الختامي لحملته الانتخابية، قال تانغ إنه حالما يدخل البرلمان فسوف يثير الموضوع ذاته وأن ذلك سوف يشكل "ضربة مميتة لهم"، الأمر الذي حرك دعوى التشهير ثانية. اكتشف القاضي أن تانغ حول بعد يوم واحد من نشر مقاله المذكور مبلغا كبيرا من حساب زوجته إلى حسابه الشخصي في جوهور باهرو الواقعة خارج نطاق السلطة القضائية السنغافورية. ووجد في ذلك "دليلا ينم عن عقل مراوغ"، رغم ادعاء تانغ أن السبب كان منع زوجته من الاقتراض وزيادة الإنفاق. ومع اختفاء تانغ سرا وعدم حضوره جلسة المحاكمة، كان الحكم لصالحي، ولم ينكر مستشاره القضائي في لندن لدى استئناف الحكم المعنى التشهيري لعباراته فأسقط القاضي دعوى الاستئناف.

اعتاد خصومي ومعارضي الانتظار إلى حين بدء الانتخابات لتوجيه افتراءاتهم، على أمل التسبب بالحد الأقصى من الضرر والأذى. ولو لم أكن أقاضيهم لاكتسبت ادعاءاتهم قدرا من المصداقية، على عكس ما يقوله النقاد الليبراليون في الغرب من أن سمعتي لا يمكن خدشها والتطاول عليها لدرجة أن أحدا لن يصدق كل تلك الأشياء البشعة التي يقولونها عني، ولذلك يجب علي تجاهلها بشهامة ورحابة صدر بدلا من مقاضاة أصحابها بشيء من الحقد وحب الانتقام. لكن الناس لا يصدقون تلك الأقوال المشينة لأني أدحضها بقوة وفاعلية، وقد يعتبر امتناعي عن مقاضاة أصحابها دليلا على أنها تحمل في طياتها قدرا من الصحة.

فيما يتعلق بقضية تانغ، تحولت عملية شراء الشقتين إلى قضية سياسية ساخنة لفترة من الوقت. ولو لم أكن قاضيته بعد تصريحاته لصحيفة "ايجان ويكلي" لأشاع ادعاءات أكثر تهورا في الانتخابات العامة اللاحقة. عندها يكون الوقت قد تأخر كثيرا للرد عليه وتفنيد مزاعمه، وقد يتساءل حتى أنصار حزب العمل الشعبي عما إذا كنت ارتكبت أخطاء أو قمت بأعمال غير مشروعة. ولأن السنغافوريين على علم مسبق بأني سوف أتحدى كل الأكاذيب والافتراءات، استعد تانغ فورا للعواقب عندما شهر بسمعتي، فحول كل اعتمادات زوجته إلى خارج سنغافورة.

السبب المهم الآخر لمقاضاة المشهرين بي هو أننا أقمنا منذ الخمسينات مناخا سياسيا يتحتم على المشاركين فيه الدفاع ضد أية اتهامات توجه لهم بإساءة التصرف أو القيام بأعمال غير مشروعة.

نواب المعارضة أيضا اعتادوا مقاضاة خصومهم في حال تعرضهم للقذف والتشهير. تشيام سي تونغ، مثلا، كسب تعويضا عن التشهير بسمعته من قبل وزيري حزب العمل الشعبي هوي تشونغ، واس. دانا بالان اللذين اضطرا إلى تسوية القضية خارج المحكمة. كما قاضى جيارتنام عام 1981 غوه تشوك تونغ، وزير الاقتصاد والتجارة آنذاك، ولكنه فشل فاستأنف إلى المجلس الاستشاري الخاص وخسر أيضا. لقد اعتاد الناخبون توقع الفصل في الاتهامات بعدم الأمانة أو إساءة التصرف داخل قاعات المحكمة، وما كان لوزراء حزب العمل الشعبي أن يحظوا باحترام الناس لولا استعدادهم للخضوع إلى تدقيق واستجواب صارم في المحاكم دفاعا عن أية تهم بالفساد أو إساءة التصرف.

أما أولئك الذين يزعمون بأن الهدف من وراء دعاوى القذف والتشهير التي أقمتها هو إسكات صوت المعارضة، فلا يدركون مدى السرعة التي تتحول فيها مزاعم الفساد وعدم الأمانة إلى حقائق يصدقها العامة في منطقة يشكل فيها الفساد والمحسوبية ومحاباة الأصدقاء والأقارب جائحة خطيرة.

يزعم بعض المنتقدين أن قضاتنا يذعنون للضغوط. لكن كل القضاة الذين رفعت أمامهم هذه الدعاوى هم من كبار الأعضاء الذين يتمتعون بسمعة محترمة في سلك القضاء. والأحكام الصادرة عنهم نشرت في التقارير القضائية واعتبرت سوابق مهمة تخضع لتمحيص ودراسة أكثر من ألفي محام قضائي وأستاذ في القانون، إضافة إلى طلاب كلية الحقوق في جامعة سنغافورة الوطنية.

الزعم بأننا نسخر القضاة في دعاوى التشهير لدفع خصومنا إلى الإفلاس السياسي بلغ مستوى الأزمة عندما نشرت صحيفة "هيرالد تريبيون انترناشيونال" مقالة (في 1994/10/7) بقلم كريستوفر لينغل، المحاضر الأمريكي بجامعة سنغافورة الوطنية. قال لينغل في سياق هجومه علي: "بعض الأنظمة المتعصبة في المنطقة تظهر براعة كبيرة في أساليب كبت المخالفين في الرأي وقمع المنشقين.. بعضها الآخر أكثر دهاء ومكرا، حيث تعتمد على خنوع وإذعان القضاة لدفع الخصوم السياسيين إلى الإفلاس". قاضيت الكاتب والناشر ورئيس التحرير، وبحضور ممثلين عن وسائل الإعلام الأجنبية لإعطاء القضية أكبر قدر ممكن من الدعاية، اعترف الناشر ورئيس التحرير من خلال المحامين المدافعين عنهما بعدم صحة الادعاء واعتذرا عنه. حكم القاضي بتعويضي عن الضرر وتحميل الصحيفة أتعاب الدعوى، ولكي يتجنب الاستجواب هرب لينغل من سنغافورة حال صدور الأمر القضائي بمثوله أمام المحكمة.

على عكس الادعاء بأني كنت اقمع المعارضة أو الصحافة التي تسيء إلى سمعتي بطريقة متحاملة، كنت في الواقع أخضع حياتي الخاصة والعامة لتمحيص دقيق كلما ظهرت على منصة الادعاء في قاعة المحكمة. والمؤكد أن ذلك كان خطرا لا مبرر له لو لم أكن أتمتع بسجل ناصع ونظيف. ولأني قاضيت خصومي ومنحت تعويض الإضرار بسمعتي إلى المؤسسات الخيرية التي تستحقها، استطعت الحفاظ على مكانتي لدى عامة الشعب في سنغافورة.

اقتضى تبني مبدأ الوسطية والفوز بالانتخابات السيطرة التامة على جدول الأعمال السياسي في سنغافورة. ولم يكن تحقيق ذلك ممكنا إلا بكسب الجدل الدائر مع خصومنا ومنتقدينا الذين اشتكوا دائما من قسوتي المتناهية في تلك النقاشات. لكن الأفكار الخاطئة يجب أن تجابه قبل أن تؤثر في الرأي العام وتتسبب بمشاكل يصعب تداركها، وعلى كل من يحاول التلاعب والتذاكي على حساب الحكومة ألا يشتكي إن كانت أجوبتي بحدة نقده نفسها.

في ذات الوقت، حاول حزب العمل الشعبي التواصل مع كل الفئات خارج الحزب، وخصوصا مع الجيل الجديد من السنغافوريين الأكثر معرفة والأفضل تعليما وثقافة، ممن يرغبون في المساهمة في الحوار الوطني. والحقيقة أن الأغلبية البرلمانية الكبيرة التي تمتع بها حزب العمل الشعبي على مر السنين من جهة، وضعف نواب المعارضة البرلمانية من جهة أخرى، أثارا لدى الناس شعورا بأن الآراء البديلة لا يجري التعبير عنها في البرلمان بصورة كافية. ولذلك قمنا بتغيير الدستور عام 1990 لإتاحة الفرصة أمام عدد محدود من النواب غير المنتخبين أطلقنا عليهم اسم النواب المرشحين (NMPS)، بهدف تقديم آراء مستقبلية وغير منحازة لأي من الأحزاب السياسية. حققت الخطة نجاحا معقولا، إذ ساعدت على إدخال نواب متميزين لا ينتمون إلى حزب العمال الشعبي إلى البرلمان، ولعب هؤلاء دورا إيجابيا في تقديم نقد مدروس لكافة سياسات الحكومة، التي أخذت آراءهم على محمل الجد. على سبيل المثال، استطاع أحدهم، واسمه والتروون، تقديم مشروع قانون خاص أقره البرلمان ليصبح فيما بعد قانون إعالة الآباء والحفاظ على حقوقهم.

بعد انتخابات عام 1984، أنشأنا وحدة "التغذية الإرجاعية" لفتح قناة يعبر فيها المواطنون عن آرائهم حول سياسات الحكومة من خلال منتديات وجلسات

نقاش ومراجعة ترأسها نواب برلمانيون معنيون بالمواضيع المطروحة، لا لإقناع المشاركين بأفكارنا بل للتعرف على مختلف وجهات نظرهم، مما شجع عامة الناس على حرية التعبير. ولم تؤد كل الآراء "المخالفة" إلى تغيير سياسات الحكومة، لكن المعلومات المستخلصة ساعدتها على تحسين تلك السياسات وتطويرها.

***

بعد الانفصال عن ماليزيا عام 1965، ثم بدء انسحاب القوات البريطانية عام 1968، كانت الانتخابات بمثابة استفتاء عام يعكس مستوى الدعم والتأييد الذي نحظى به، ولا يكشف عما إذا كنا سنفوز بها أم لا. في منتصف الثمانينات بدأت نسبة التصويت لمصلحة حزب العمل الشعبي تنخفض باطراد، نتيجة ازدياد عدد الناخبين الشباب الذين لم يشهدوا الصراعات الأولى ولم يكونوا ملتزمين بالحزب، بل أرادوا وجود معارضة قوية تحقق توازنا مع حزب العمل الشعبي، وتضغط على الحكومة للحصول على مزيد من التنازلات وللتخفيف من حدة سياساتها. وكان لا بد أن يؤدي ذلك إلى وصول نواب أقل كفاءة إلى مقاعد البرلمان، وهذا ما حدث فعلا.

عندما أعلن رئيس الوزراء غوه عن إجراء انتخابات عامة سنة 1991، غيرت المعارضة تكتيكاتها. فبدلا من تقديم مرشحين غير أكفاء، تركت حزب العمل الشعبي يكسب غالبية المقاعد بالتزكية يوم الانتخابات. كانت على دراية تامة بأن الشعب يريد نجاح بعض نواب المعارضة في البرلمان، ولكنه يريد التأكد أيضا من وجود حكومة بقيادة حزب العمل الشعبي في السلطة. أطلقت المعارضة اسم استراتيجية الانتخابات الفرعية على تكتيكها الجديد والناجح. إذ فاز لو ثيا خيانغ من حزب الشغيلة، وهو خريج جامعة نانيانغ، بدائرة تيوشيو الانتخابية في هوغانغ، واثبت جدارته كقائد شعبي متميز. كما حصل الحزب الاشتراكي

الديمقراطي بزعامة تشيام على ثلاثة مقاعد، فغدا أكبر أحزاب المعارضة التي أصبح تشيام رئيسها الرسمي، مع أن باقي نواب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الجديد لم يكونوا على المستوى ولم يتمتعوا بما يكفي من النشاط والحيوية. أما تشيام نفسه فقد كان شخصا إيجابيا، وكان بمقدوره بناء حزب سياسي كبير لو توفر له قدر من الدهاء والحكم الصائب على الناس. في عام 1992 قدم تشيام بكل فخر واعتزاز مدرسا جامعيا شابا كمرشحه المتميز المؤهل لأحد الانتخابات الفرعية. لكن صنيعته ما لبث أن أطاح به في غضون سنتين، فأزاحه عن الزعامة وأجبره على تشكيل حزب جديد.

في انتخابات عام 1997 لم يخسر حزب العمل الشعبي سوى اثنين من أصل 83 مقعدا برلمانيا، فاز بهما لو ثيا خيانغ وتشيام اللذان خاضا الانتخابات كممثلين عن حزب جديد. وارتفعت حصة حزب العمل الشعبي بنسبة 4٪ من مجموع بطاقات الاقتراع الصالحة لتبلغ 65٪ من الأصوات، فعكست بذلك الخط البياني الهابط منذ منتصف الثمانينات. لقد استطعنا هزيمة نائبي الحزب الاشتراكي الديمقراطي اللذين كسبا مقعديهما في انتخابات عام 1991، لكنهما خيبا توقعات الناخبين. كما استطاع حزب العمل الشعبي الاشتراكي مقارعة استراتيجية الانتخابات الفرعية التي انتهجتها المعارضة باتباع سياسة "الجزرة الانتخابية" التي تعطي الأولوية في تحسين مشاريع الإسكان العامة للمناطق التي تدعم حزب العمل الشعبي. وقد أثار ذلك انتقادات الليبراليين الأمريكيين باعتباره ممارسة ظالمة تفتقد أدنى شروط العدالة، وكأن مشاريع مكافأة الأنصار والمؤيدين السياسيين مقتصرة على سنغافورة وحدها.

يعمل قادة حزب العمل الشعبي في الوقت الراهن على مد جسور الثقة وإقامة روابط متينة مع الجيل الشاب من الناخبين. وشكلت الأزمة المالية الخطيرة التي عصفت بسنغافورة وبقية دول جنوب شرق آسيا في الفترة بين عامي 1997 -

1999 ، اختبارا حقيقيا لهذا الجيل الذي لم يعرف الشدة والضنك. لكن استطاعت قيادة الحزب وجماهير الشعب تذليل العقبات وخرجت سنغافورة من الأزمة أقوى إرادة وأصلب عودا. لقد جعلت هذه الأزمة والمشكلات التي تحدث بين الحين والآخر مع ماليزيا ، السنغافوريين أكثر وعيا بوقائع الحياة في جنوب شرق آسيا.

هل يقدر النظام السياسي الذي قمت وزملائي بتطويره على العمل لمدة جيل آخر دون إجراء تغييرات جذرية عليه؟ أشك في ذلك، فالتقانة والعولمة تغيران باستمرار طرائق حياة وعمل الناس، ولسوف يتبنى السنغافوريون أساليب جديدة في العمل والحياة. وباعتبار سنغافورة مركزا من مراكز الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة في عصر تكنولوجيا المعلومات، سوف يزداد تعرضنا للمؤثرات الخارجية.

هل يستمر حزب العمل الشعبي في سيطرته على مجمل الحياة السياسية في سنغافورة؟ وما هو حجم التحدي الذي تفرضه المعارضة الديمقراطية في المستقبل؟ سوف يعتمد كل ذلك على كيفية استجابة زعماء حزب العمل الشعبي لحاجات وطموحات المواطنين الأرفع ثقافة وتعليما ، ولرغبتهم بمزيد من المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في صميم حياتهم. في الحقيقة ، ليست الخيارات المتاحة أمام سنغافورة عديدة ومتنوعة ، بحيث تعيق إجماع الآراء السياسية المتباينة على الحلول الناجعة لمشاكلنا.

- 10 -
رعاية واجتذاب المواهب

في ليلة الرابع عشر من آب/ أغسطس 1983، فجرت مفاجأة مذهلة في خطابي السنوي بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال. قلت في الخطاب الذي بث على الهواء مباشرة على قناتي التلفزيون السنغافوري وحظي بالحد الأقصى من متابعة المشاهدين، إن من الحمق بالنسبة للخريجين اختيار زوجات أقل ثقافة وذكاء إن أرادوا أبناء يبلون بلاء حسنا كما فعل آباؤهم. دعت الصحافة ما نتج عن الخطاب بـ"الجدل العظيم حول الزواج". وكما توقعت، حرك الخطاب عش الدبابير. حذرتني زوجتي تشو من أن عدد النساء اللواتي لم يتجاوزن مرحلة التعليم الثانوي يفوق كثيرا عدد خريجات الجامعات، وسببت القضية انخفاضا بنسبة 12٪ من النقاط في الأصوات المؤيدة لحزب العمل الشعبي خلال الانتخابات التي جرت في السنة التالية، وهي نسبة تجاوزت توقعاتي.

تطلب الأمر مني بعض الوقت لرؤية ما هو واضح جلي. فالمواهب النابغة تمثل أثمن مصادر قوة سنغافورة، وهي العامل الحاسم والمحدد لطبيعتها، باعتبارها بلدا فقيرا في موارده وضئيلا بعدد سكانه الذي لم يتجاوز المليونين عند الاستقلال في عام 1965. الصينيون هنا كانوا في غالبيتهم العظمى متحدرين من العمال الزراعيين في المقاطعات الجنوبية من الصين، والعديد منهم أحضرهم المقاولون كعمال موسميين لأداء الأعمال اليدوية الشاقة مثل تحميل وتفريغ حمولات الشحن وجر عربات الركاب الصغيرة. أوائل المهاجرين الهنود أتوا أيضا كعمال موسميين للعمل في مزارع المطاط، وبناء الطرق، وحفر الخنادق والمجاري. كان معظمهم من الطبقات الدنيا. هناك أيضا مجموعات صغيرة من التجار والموظفين الهنود، أقدرهم تجار السند (مقاطعة في جنوب شرق باكستان الحالية) والبرهميين الهندوس، خصوصا كهنتهم. الأجيال المتحدرة منهم تمتعت

بقدرات عالية ومواهب رفيعة. أما الملاويون فهم ـ كقاعدة عامة ـ أفضل أداء في الفنون والآداب مقارنة بالعلوم.

من حسن حظنا أن سنغافورة كانت، تحت الحكم البريطاني، مركزا إقليميا للتعليم، بمدارسها الجيدة، ومعاهدها المرموقة لتدريب وتأهيل المدرسين، إضافة إلى كلية الملك إدوارد السابع الطبية، وكلية رافلز (التي تدرس الآداب والعلوم)، اللتين تمتعتا بمستوى تعليمي رفيع. اندمجت الكليتان فيما بعد لتشكلا جامعة الملايو في سنغافورة. درس ألمع الطلاب القادمين من مقاطعات الملايو وبورنيو في مؤسسات سنغافورة التعليمية (التي تدرس بالإنكليزية)، وأقاموا في مدارس داخلية تديرها البعثات التبشيرية المسيحية. أما أفضل الطلاب فتدربوا في سنغافورة ليصبحوا أطباء ومدرسين ومدراء. كانوا "صفوة" حوالي ستة ملايين صيني وهندي من الملايو، ومقاطعات بورنيو، وحتى جزء من جزر الهند الشرقية (الهولندية) التي تحولت إلى إندونيسيا فيما بعد. امتلكت سنغافورة أيضا أفضل المدارس الصينية في المنطقة، والآباء الناجحون في المنطقة أرسلوا أبناءهم إلى هنا للدراسة ثم إلى جامعة نانيانغ حين كانت تدرس بالصينية. وحتى فترة الاحتلال الياباني وظهور الحكومات المستقلة بعد الحرب، كان الصينيون يتنقلون بحرية بين دول "نانيانغ" (البحار الجنوبية أو جنوب شرق آسيا). الكثير منهم أقام هناك طلبا لوظائف أفضل، وأضافوا "طبقة اجتماعية" من المواهب الكفؤة.

بعد عدة سنوات في الحكم، أدركت أنه كلما زادت المواهب التي استخدم أصحابها كوزراء ومدراء وحرفيين متخصصين، كلما تنامت فاعلية وكفاءة السياسات التي أتبعها وتحسنت النتائج. عدت بذاكرتي إلى الأمير سيهانوك. كان نابغة موهوبا. فحين صنع أفلامه، توجب عليه أن يكون مؤلفا، وكاتب

"سيناريو"، ومخرجا، وممثلا، ومنتجا. لم تكن كمبوديا تملك ما يكفي من الأشخاص المتعلمين والموهوبين، والقلة القليلة التي امتلكتها أبيدت على يدي بول بوت فيما بعد. ذلك كان أحد الأسباب التي أدت إلى المأساة في كمبوديا.

ما جعلني ألقي ذلك الخطاب الذي فجر "الجدل العظيم حول الزواج" هو تقرير على مكتبي يحلل أرقام إحصاء عام 1980. فقد أظهر أن أفضل وألمع نسائنا لم يكن من المتزوجات ولن يكون هناك من يمثلهن في الجيل التالي. المضامين كانت خطيرة. هؤلاء النساء لن ينجبن أطفالا أذكياء ولا يوجد معين لهن لأن الرجال الذين يماثلونهن في الثقافة والتعليم عزفوا عن الزواج منهن. كان نصف عدد خريجي جامعاتنا من النساء؛ ثلثاهن تقريبا من العازبات. فالرجل الآسيوي (الشرقي)، صينيا كان أم هنديا أم ملاويا، يفضل زوجة أقل ثقافة منه. كانت نسبة المتزوجين من خريجات الجامعات لا تتعدى 38٪ عام 1983.

لا يمكن السماح ببقاء هذا الزواج غير المتكافئ ونمط الإنجاب أمرا مسكوتا عنه وخارجا عن السيطرة. قررت أن أصدم الشباب لأخلصهم من أحكامهم المسبقة المتحيزة، العتيقة، بكل ما تتصف به من حمق وما تسبب من أذى وضر. أوردت على سبيل الاستشهاد دراسات أجريت في مينيسوتا تناولت التوائم المتماثلة في الثمانينات، حيث تبين أن هذه التوائم متشابهة في جوانب عديدة. وبالرغم من أنها نشأت بشكل منفصل وفي دول مختلفة، إلا أنها تماثلت في المفردات اللغوية، واختبارات الذكاء، والعادات، والذوق تجاه الطعام، والأصدقاء، وغير ذلك من السمات الشخصية. بكلمات أخرى، تمثل الطبيعة (أو الوراثة) 80٪ تقريبا من تكوين الفرد، في حين أن العشرين بالمائة الباقية هي نتيجة التربية.

إن قدرات معظم الأطفال تشابه تلك التي يمتلكها الوالدان، مع عدد قليل منهم يكون ذكاؤهم أقل أو أعلى من كل منهما. لذلك، فإن زواج الرجال الجامعيين من نساء أقل ثقافة وتعليما لا يضاعف إلى الحد الأقصى فرص إنجاب أطفال يصلون إلى مستوى التعليم الجامعي. ولهذا عملت على حثهم على الزواج من نساء متعلمات مثلهم، وشجعت النساء المتعلمات على إنجاب طفلين أو أكثر.

شعرت النساء الخريجات بالانزعاج لأنني سلطت الضوء على ورطتهن المأزقية. أما اللاتي لم يتلقين تعلما جامعيا فقد شعرن (مع آبائهن وأمهاتهن) بالغضب لأنني نصحت الخريجين بالعدول عن الزواج منهن. تعرضت للهجوم في وابل من التعليقات والرسائل إلى الصحف لأنني "نخبوي"، حيث اعتقدت بأن الذكاء موروث وليس نتيجة للتربية، والطعام، والتدريب. وتحدى زوجان من المتخصصين افتراضي المزعوم بأن الأسر محدودة الدخل ستنجب أطفالا أقل ذكاء (لم أزعم ذلك أبدا): "انظروا إلى عازف الكمان لي بان هون. لقد أتى من أكواخ الفقر في الحي الصيني. ولو لم يمنح الفرصة لما طور إبداعه الخلاق أبدا" (كان لي بان هون صبيا في الحي الصيني حين اكتشفه مينوهين وأخذه إلى مدرسته في بريطانيا. ثم أصبح فيما بعد عازف الكمان الأول في اوركسترا مانشستر). وكتبت إحدى النساء تقول: "هنالك نكهة نخبوية في القضية برمتها. أنا امرأة مهنية ناجحة في الأربعين من العمر وغير متزوجة. أنا عانس، لأنني رغبت بذلك. لقد شعرت بإهانة شديدة من الاقتراح الذي يشير إلى أن حافزا ماليا تافها سوف يجعلني أقفز إلى السرير مع أول رجل جذاب أقابله، ثم أنجب منه أطفالا على درجة رفيعة من النبوغ في سبيل مستقبل سنغافورة!". حتى توه تشين تشي، الذي كان آنئذ يمثل حزب العمل الشعبي في البرلمان، هزأ من آرائي قائلا إن والدته لم تذهب إلى المدرسة أبدا، وإن والده كان موظفا بسيطا لم يتجاوز في دراسته المرحلة الثانوية، وإذا كان عليه الاعتماد على خلفية والديه العلمية لما سنحت له أية فرصة.

دعمت آرائي بعرض تحليلات للإحصائيات التي أجريت في السنوات القليلة الماضية على الخلفية التعليمية لآباء وأمهات أفضل 10٪ من طلابنا في الامتحانات، في سن الثانية عشرة، والسادسة عشرة، والثامنة عشرة. لم تترك هذه الأرقام الإحصائية مجالا كبيرا للشك في أن العامل الحاسم للأداء المتميز يمثله أبوان متعلمان ومثقفان.عرضت أيضا تحليلات للمعطيات المقدمة في عامي 1960 و 1970، حيث أكدت على أن الغالبية من أفضل طلابنا الذين فازوا بمنح دراسية في الجامعات الأجنبية أتوا من أسر لم يكن فيها الأبوان من المتعلمين: أمناء مستودعات، بائعون متجولون، سائقو تاكسي، عمال. وقارنت كل ذلك بمعطيات عامي 1980 و 1990 التي كشفت أن أكثر من خمسين بالمائة من أفضل الذين فازوا بمنح دراسية (وعددهم مائة)، أتوا من عائلات كان فيها أحد الوالدين - على الأقل - من المتخصصين المتعلمين أو من أصحاب المهن الحرة. النتيجة كانت واضحة: آباء أولئك الذين فازوا بمنح دراسية في الستينات والسبعينات كانوا سيتابعون تحصيلهم الجامعي لو ولدوا بعد جيل واحد حين أصبح التعليم جماهيريا شاملا، وأتيحت للطلاب اللامعين المنح الدراسية، والرواتب، وقروض الدراسة بالمجان.

تناولت وسائل الإعلام الغربية هذا الجدل الخلافي على نطاق واسع. سخر مني الكتاب والمعلقون الليبراليون في الغرب بسبب جهلي وأحكامي المسبقة المتحيزة. لكن أحد الأكاديميين أيد رأيي. ففي مقالة له بعنوان "اختبار الذكاء وانخفاض معدلات الولادة"، في مجلة "أتلانتيك مونثلي" (أيار/ مايو 1989)، كتب ار. اتش. هيرنستاين، أستاذ علم النفس في جامعة هارفارد، يقول: "في هذا العصر قال رئيس وزراء سنغافورة لي كوان يو: 'ستتحدر مستويات إدارتنا، وتتدهور أحوال المجتمع، بسبب فشل العديد من الرجال المتعلمين في العثور على زوجات متعلمات، ولذلك فهم يتزوجون من غير المتعلمات أو يبقون عازبين'. لي

كوان يو يمثل استثناء بارزا، لأن قلة قليلة من الزعماء السياسيين المعاصرين فقط يملكون الجرأة على التحدث أمام الملأ عن الجانب النوعي من انخفاض الخصوبة". بعد بضع سنين، شارك هيرنستاين في تأليف كتاب بعنوان "الخط المنحني"، أظهر فيه المعطيات التي تؤكد أن الذكاء أمر موروث.

من أجل المساعدة على التخفيف من حدة مشكلة العازبات، أنشأنا وحدة التنمية الاجتماعية (SDU)، لتسهيل عملية التعارف بين الخريجين والخريجات. اخترت - شخصيا - الدكتورة ايلين او، من جامعة سنغافورة الوطنية لإدارتها. كانت ايلين في العقد الخامس من العمر، ومتزوجة من طبيب ولها ابنان في الجامعة. كانت الشخص المناسب في المكان المناسب، بما تتميز به من لطف وود، مع موهبة في التعامل مع الشباب ومساعدتهم على التخلص من الضغوط والتوتر. في البداية، قابل الخريجون والخريجات الوحدة بالازدراء. كما وجدت الصحافة العالمية فرصة أخرى للسخرية من جهودنا الهادفة إلى تزويج الرجال والنساء، والهزء من أنشطة وحدة التنمية الاجتماعية، بدءا بالندوات والمنتديات ودروس الكمبيوتر، وانتهاء بقضاء العطل في نادي مين.

الحقيقة أن الآباء والأمهات قد أصابهم الذعر نتيجة ازدياد أعداد بناتهم الخريجات اللاتي بقين عانسات، وكانوا بأمس الحاجة للعون. في إحدى ليالي عام 1985، وبعد حفلة استقبال في ايستانا، أخبرتني تشو أن نساء جيلها يناقشن المأزق الذي سقطت في حبائله بناتهن المهنيات المدربات ويواسين بعضهن بعضا، وينتحبن شوقا للأيام الخوالي حين كان الأهل يقومون مسبقا بترتيب زواج البنت بمساعدة "الخاطبات" المحترفات. فعندما كانت معظم النساء لا يتلقين سوى النذر اليسير من التعليم الرسمي، تساوت حظوظ اللامعات المثقفات والأقل ثقافة وتعليما في الزواج، نظرا لعدم وجود الشهادة الثانوية أو الشهادة الجامعية لتصنيفهن وفرزهن. ممارسة الزواج المرتب سلفا لم تعد مقبولة لدى النساء المتعلمات.

كان ذلك خطأ أمهات الأبناء من خريجي الجامعات بقدر ما هو خطأ هؤلاء الأبناء أيضا. فالأم غير الجامعية كانت تفضل لأبنها زوجة لم تصل إلى المرحلة الجامعية، وبالتالي تكون أقل تهديدا لها واستعلاء عليها. كان من الصعب جدا التخلص من هذه الممارسة الثقافية المتحيزة، أو تجاهل الرأي القائل بأن رب الأسرة الذي لا يكسب رزقه بعرق جبينه (دون الاعتماد على زوجته) يستحق الشفقة والسخرية. سادت هذه المعتقدات المجتمعات الصينية، وهيمنت على الهندية، وتبدت بأجلى صورها في المجتمعات الملاوية.

اتسعت المشكلة نفسها لتشمل كافة المستويات التعليمية. فهناك عدد كبير من الفتيات اللاتي اجتزن امتحان آ (من الشهادة العامة للتعليم) لم يتمكن من العثور على أزواج جامعيين أو من مستواهن التعليمي. وكذلك الأمر مع اللاتي حملن شهادة أدنى (المستوى العادي / O level). المرأة ترغب في الزواج من رجل يفوقها تعليما، والرجل يريد الزواج من امرأة دونه تعليما. والنتيجة أن الرجال الذين حصلوا على أقل مستوى من التعليم لم يتمكنوا من العثور على زوجات مناسبة لهم، لأن النساء اللاتي بقين عازبات كن جميعا أفضل تعليما ورفضن الزواج منهم. ومن أجل إكمال مهمة وحدة التنمية الاجتماعية، طلبت من المدير التنفيذي "لجمعية الشعب" إنشاء قسم التنمية الاجتماعية لأولئك الذين وصلوا إلى المرحلة الثانوية. اتسعت العضوية بسرعة، وبحلول عام 1997 بلغ عدد الأعضاء 97000. وتمكن 31٪ من أعضاء القسم الذين التقوا من خلال أنشطته من الزواج. أما الطرائق التقليدية في اختيار الشريك فقد بدأت بالاندثار نتيجة التعليم الجماهيري الشامل: وتوجب على الحكومة توفير البدائل لـ"الخاطبات"!

إحصاء عام 1980 كشف أيضا عن أن النساء الأفضل تعليما قد ضاعفن مشكلتنا من خلال إنجاب عدد أقل من الأطفال مقارنة بغير المتعلمات. إذ بلغ عدد الأطفال الذين أنجبتهن الجامعيات 1,6، واللاتي وصلن إلى المرحلة الثانوية

1,6 أيضا، والحاصلات على الشهادة الابتدائية 2,3 والأميات 4.4. وتبين لنا أن العدد المناسب للأطفال ليحلوا محل آبائهم المتعلمين هو 2,1، في حين كنا نضاعف عدد الأطفال من الآباء والأمهات الأقل تعليما، دون أن نعوض عن الآباء والأمهات الأفضل تعليما.

في سبيل عكس هذه النزعة الإنجابية، قررت أنا وكينغ سوي (الذي كان وزيرا للتعليم آنئذ ـ 1984) أن نعطي الأمهات الخريجات اللاتي ينجبن الطفل الثالث الأولوية في اختيار أفضل المدارس لأطفالهن الثلاثة، وهذا يمثل هدفا ثمينا يسعى إليه كافة الآباء والأمهات. القضية كانت حساسة وخلافية، أثارت ردة فعل غاضبة وساخطة من دعاة المساواة في الحكومة وعلى رأسهم راجا، الذي اعترض على فكرة أن الآباء المتعلمين الأذكياء ينجبون أبناء لامعين وموهوبين. وحتى لو صح ذلك، كما جادل، فلم نجرح مشاعر الناس ونهين تقديرهم لذاتهم؟ أما ادي باركر فلم يحزن لأنه يتفق مع راجا، بل لأن ذلك يمثل إهانة للآباء الأقل تعليما وذكاء ولأطفالهم على حد سواء. انقسم الوزراء الأصغر سنا بين هذه الآراء الثلاثة التي عبر عنها زملاؤهم الأكبر سنا. لكن كينغ سوي، المتشبث دوما بالواقعية العملية، وافقني الرأي بوجوب دفع الخريجين الذكور إلى التخلي عن معتقداتهم الثقافية البالية، وجعلهم يدركون حمق الزواج من نساء أقل مستوى تعليمي منهم. كنا نتمتع بالأغلبية في الحكومة.

توقعنا ـ أنا وكينغ سوي ـ أن تغضب الأمهات غير الجامعيات بسبب التحيز ضدهن. لكننا دهشنا حين احتجت الأمهات الخريجات. إذ رفضن هذه الميزة. لكن الرسالة إلى الشباب وصلت: أعداد متزايدة منهم يختارون زوجات على مستواهم التعليمي نفسه، رغم أن التقدم كان بطيئا. بعد الانتخابات، وافقت على قيام توني تان، الذي حل محل كينغ سوي في وزارة التعليم، بإلغاء القرار الذي يعطي الأولوية للأمهات الجامعيات. لقد نجحت في إيقاظ شعبنا، خصوصا

الشباب والفتيات من خريجي الجامعات، وتنبيهه إلى حدة المأزق الإشكالي الذي نعاني منه. لكن بسبب شعور النساء الجامعيات بالحرج من هذه الميزة المسبغة عليهن، كان من الأفضل إلغاؤها.

منحت بدلا من ذلك تخفيضات خاصة على ضريبة الدخل للنساء المتزوجات ـ خريجات الجامعات، ومعاهد الفنون والعلوم، والأمهات اللاتي اجتزن امتحاني شهادة التعليم العامة، لتوسيع المجموعة والتقليل من حدة النزعة النخبوية. إذ يحق لهن أو لأزواجهن حسما كبيرا على ضريبة الدخل عند إنجاب الابن الثالث والرابع. وهذه الامتيازات شجعتهم على الإنجاب مرة ثالثة ورابعة.

أنحى العديد من النقاد باللائمة على الحكومة لتطبيقها دون تفكير سياسة "التوقف عند الطفل الثاني" في الستينات. هل كان ذلك خطأ؟ نعم ولا. فبدون تلك السياسة، ما كنا لنستطيع عبر تنظيم الأسرة تخفيض معدل النمو السكاني، ولا تمكنا من حل مشكلتي البطالة والتعليم. لكن كان علينا توقع أن الآباء والأمهات الأفضل تعليما سينجبون طفلين أو أقل، والأدنى تعليما أربعة أو أكثر. الكتاب الغربيون الذين تناولوا موضوع تنظيم الأسرة لم يجلبوا الانتباه إلى هذه النتيجة المألوفة لكن الأقل وضوحا في بلدانهم المتقدمة التي بلغت مرحلة النضج، لأنه لا يصح سياسيا القيام بذلك. ولو اكتشفنا الحقيقة بأنفسنا في وقت مبكر لعملنا على صقل واستهداف حملتنا بطريقة مختلفة، وشجعنا ـ باستخدام الحوافز ـ الأمهات المتعلمات على إنجاب ثلاثة أطفال أو أكثر منذ بداية حملة تنظيم الأسرة في الستينات. لكن لسوء الحظ، لم نكن نعرف، ولم نغير سياستنا حتى عام 1983 حين كشف تحليل إحصاء عام 1980 الأنماط الإنجابية لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية ـ الاقتصادية.

منذ ذلك الخطاب الذي ألقيته عام 1983، قمت بصورة منتظمة بنشر التحليلات الإحصائية للخلفية العلمية لآباء وأمهات أفضل 10٪ من طلابنا في

الامتحانات. والآن يقبل السنغافوريون حقيقة أنه كلما كان الآباء والأمهات أفضل تعليما وأكثر قدرة وكفاءة، كلما ازداد احتمال إنجابهم أبناء يصلون إلى مستواهم العلمي. كان القصد من خطابي تنبيه شبابنا وفتياتنا وآبائهم وأمهاتهم، ودفعهم لفعل شيء لإصلاح الوضع الخطير. أما النقاش العلني الذي حفزه الخطاب فقد أحدث بعض التغيير. لكن كينغ سوى، الخبير الإحصائي المتمرس، أخبرني والحزن يملؤه عند الانتهاء من دراسة الأرقام لمدة عامين اثنين، بعد التكتيكات التنبيهية الصادمة التي تبنيتها، أننا لن نتمكن من حل هذه المشكلة في وقت قريب بحيث ننقذ معظم نسائنا الجامعيات من مصيرهن المحتوم. فالأرقام، بالرغم من التحسن الذي طرأ عليها، تظهر أننا بحاجة لسنين عديدة كي نعكس النزعة السائدة. ولسوف تعاني نساؤنا المتعلمات اللامعات، وكذلك سنغافورة. بحلول عام 1997، تزوج 63٪ من خريجي الجامعات زميلات خريجات أيضا، مقارنة بنسبة 38٪ عام 1982. لكن هناك أيضا مزيدا من الخريجات تزوجن رجالا غير جامعيين كي لا يبقين عوانس. إن من الصعوبة بمكان إلغاء نزعة ثقافية متحيزة وعميقة الجذور. من الناحية النظرية، وافقت على رأي كينغ سوي القائل إن مغالبة هذا النزوع الثقافي المتخلف ستكون عملية بطيئة، لكن من الناحية الوجدانية/ العاطفية، لم أقبل بعجزنا عن دفع رجالنا إلى التخلص من أحكامهم المسبقة المتحيزة في وقت قريب.

تفاقمت الصعوبات المتعلقة بمجموعات الاختصاصيين الموهوبين من مواطنينا حين غيرت البلدان الغربية الغنية سياساتها تجاه المهاجرين الآسيويين. في الستينات، عندما كانت الولايات المتحدة تخوض الحرب في فيتنام، لم تكن راغبة بأن تبدو معادية للآسيويين. وقررت قبول المهاجرين منهم، متخلية بذلك عن سياسة قبول البيض فقط التي استمرت في انتهاجها لأكثر من قرن من الزمان. وسرعان ما تبعتها في ذلك كندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، الدول الكبيرة

المساحة التي يقطنها عدد قليل من السكان. إذ ظلت ردحا طويلا من الزمن تمنع هجرة الآسيويين إليها. وحين غيرت قوانينها وأنظمتها كي تسمح للآسيويين المختصين والمؤهلين بالهجرة إليها، فقدنا جزءا كبيرا من المهاجرين الصينيين والهنود القادمين من ماليزيا. إذ هاجر العديد من مهنيي الطبقة الوسطى الماليزيين (من ذوي الأصول الصينية والهندية) إلى أستراليا ونيوزيلندا وكندا واستقروا هناك بصورة دائمة. القليل من الأجانب قدموا إلى سنغافورة أيضا طلبا للعلم. ولديهم الآن جامعاتهم الخاصة، والعديد منهم قادرون - ماليا - على الدراسة في أستراليا ونيوزيلندا وبريطانيا والولايات المتحدة وكندا.

لم يشاركني كافة زعماء المنطقة رأيي حول التأثير السيئ لهذا التغيير في السياسة. وحين أخبرت رئيس وزراء ماليزيا تون عبد الرازق في أوائل السبعينات أن ماليزيا تعاني من هجرة العقول، وتخسر العديد من مواطنيها المتعلمين (الصينيين والهنود) لصالح أستراليا ونيوزيلندا، أجاب: "هذا ليس استنزافا للعقول، بل 'تصريفا للمشكلات'؛ فهو يخلص ماليزيا منها".

تفاقمت حدة نقص الكفاءات والمواهب بدءا من أواخر السبعينات، حين بدأ بعض من أفضل المتعلمين من مواطنينا بالهجرة (بلغت النسبة 5٪). أصبح العديد من طلابنا اللامعين أطباء، وكثير منهم هاجروا لشعورهم بأنهم لم يحققوا النجاح الذي يستحقه مستوى حرفيتهم المهنية. بعض الطلاب الذين درسوا في أستراليا ونيوزيلندا وكندا بقوا هناك لأن حياتهم المهنية في سنغافورة لا تتقدم بالسرعة الكافية. وعلى العكس من اليابانيين والكوريين، تلقى السنغافوريون تعليمهم بالإنكليزية، ولم يواجهوا مشكلات لغوية أو ثقافية حين استقروا في الخارج.

من أجل الحصول على ما يكفي من المواهب لملء الوظائف التي يحتاجها اقتصادنا المتنامي، شرعت في اجتذاب المواهب والاحتفاظ بها: أعني رجال أعمال

يتمتعون بذهنية تجارية مغامرة، مهنيين متخصصين، فنانين، عمالا مهرة. في عام 1980، شكلنا لجنتين، واحدة للعثور على وظائف مناسبة لهم، والأخرى لدمجهم اجتماعيا. وبمساعدة مستشاري طلابنا في بعثاتنا في بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وكندا، توجه فريق من المسؤولين لمقابلة الطلاب الآسيويين الواعدين في جامعاتهم لتحفيزهم على العمل في سنغافورة. قمنا بالتركيز على الطلاب الآسيويين لأن في سنغافورة مجتمعا آسيويا يتمتع بمستوى معيشي أعلى ونوعية أفضل للحياة مقارنة بأوطانهم، كما يمكنهم الاندماج بسهولة في مجتمعنا. عبر هذا البحث المنهجي عن الكفاءات والمواهب في كافة أرجاء العالم، استطعنا اجتذاب بضع مئات من الخريجين كل سنة. وقد عوضنا عن خسارة سنوية تتراوح نسبتها بين 5 ـ 10٪ من أفضل مواطنينا المتعلمين الذين يهاجرون إلى الدول الصناعية.

بالنسبة للمواهب الاستثنائية، حاولت اللجنة استخدام طريقة "جني المحصول قبل نضجه"، وهي ممارسة تستخدمها الشركات الأمريكية حيث تعرض الوظيفة على الطالب المتفوق حتى قبل تخرجه، وذلك على أساس أدائه قبل دخوله الامتحانات النهائية. بحلول التسعينات، تمكنت هذه العملية الفاعلة والنشطة من استقدام وتجنيد عدد من المواهب والكفاءات يعادل ثلاثة أضعاف عدد الذين نخسرهم بالهجرة. وبدأنا نعرض بضع مئات من المنح الدراسية للطلاب المتفوقين في الصين والهند وباقي دول المنطقة أملا بأن يبقى بعضهم بسبب فرص العمل الأفضل؛ أما أولئك الذين عادوا إلى دولهم فيمكن الاستفادة منهم في شركاتنا التي تعمل في الخارج.

أنشأنا أيضا فريقي عمل مخصصين لاجتذاب المواهب والكفاءات من الهند ومن باقي دول المنطقة، لكنهما كانا أكثر نجاحا في اجتذاب الهنود مقارنة بالملاويين. كان هنالك العديد من المزايا لمواطني ماليزيا وإندونيسيا في كل من الدولتين بحيث يصعب عليهم التفكير بالهجرة.

ظاهرة جديدة تمثلت في زيادة عدد الرجال "البيض" الذين يتزوجون من نسائنا، خصوصا الجامعيات منهن. إذ خشي الخريجون السنغافوريون من الزواج منهن، لكن الخريجين "البيض" لم يشعروا بالرهبة من ذلك. العديد من هؤلاء النساء أجبرن على الهجرة بسبب قوانيننا التي تسمح للمواطن السنغافوري الذكر بإحضار زوجته الأجنبية، وتحظر على المواطنة السنغافورية ذلك. منحنا الإذن بشرط أن يكون للزوج الأجنبي عمل نظامي في سنغافورة. لكننا قمنا بتغيير هذه السياسة في كانون الثاني/ يناير 1999: وهذا سوف يضيف ملمحا آخر للطبيعة "الكوزموبوليتانية" لسنغافورة. علاوة على ذلك، تزوج عدد كبير من طلابنا الذين درسوا في الخارج من أوروبيات، ويابانيات، وغيرهن من الآسيويات اللاتي التقوا بهن في الجامعة. ومثل أطفالهم إضافات ثمينة إلى مجموعات اختصاصيينا الموهوبين. لقد تم اختراق الحواجز الصارمة أمام الزواج المختلط بين الأعراق عبر تمازج الناس عند سفرهم وعملهم في البلاد الأجنبية. توجب علينا أن نغير مواقفنا ونستفيد مما كان يعتبر ذات مرة مواهب وكفاءات أجنبية غير قابلة للتمثل والاندماج. لا يمكن أن نسمح لأحكامنا المتحيزة العتيقة بإعاقة تطورنا باعتبارنا مركزا عالميا للتجارة والصناعة والخدمات.

إلى جانب النزعة المحافظة الطبيعية، تتمثل المشكلة الأخرى في الخوف من التنافس على الوظائف. فعلى المستويين التخصصي الرفيع والعادي هنالك اعتراض على تدفق الكفاءات والمواهب من الخارج. فالسنغافوريون يعرفون أن تدفق المزيد من المواهب الأجنبية سيؤدي إلى مزيد من فرص العمل. لكنهم يريدون أن يحدث ذلك في قطاع آخر لا يعملون فيه.

لولا الكفاءات والمواهب الأجنبية ما حققنا كل هذه الإنجازات. في حكومتي الأولى المؤلفة من عشرة وزراء، كنت الوحيد الذي ولد ودرس في سنغافورة. فقد ولد كل من كينغ سوي وتشين تشي في الملايو، وراجا في سيلان.

أما رئيس محكمتنا العليا ، يونغ بونغ هاو ، فقد أتى من ماليزيا ، كحال مدعينا العام تشان سيك كيونغ، والقائمة تطول. آلاف المهندسين، والمدراء، وغيرهم من المختصين المهنيين الذين أتوا من الخارج، قدموا المساعدة لنا كي ننمو ونتطور. كانوا بمثابة "الميغابايت" الإضافي في كمبيوتر سنغافورة. وإذا لم نقدر على الارتقاء بمساعدة المواهب والكفاءات الأجنبية ، فلن نبلغ القمة ونبز باقي الدول.

11
ألسن عديدة، لغة واحدة

تلقينا - أنا وتشو - تعليمنا في مدارس تستخدم اللغة الإنكليزية. وحين قابلنا طلابا من الصين أثناء دراستنا في إنكلترا، أدركنا مدى اغترابنا عن ثقافتنا، كأننا من الطلاب الصينيين القادمين من الكاريبي. راودنا شعور بالفقدان والخسارة لأننا تعلمنا بلسان مختلف عن لغتنا الأم، ولم نقبل بشكل كلي قيم ثقافة لا ننتمي إليها. أحسست بأنني معزول عن جماهير الصينيين العاديين الذين يتكلمون اللغات المحلية واللغة الصينية الرئيسية "الماندرين"(المستخدمة في أربعة أخماس الصين). عالم الكتب المدرسية والأساتذة الأكاديميين لم تربطه أي صلة على الإطلاق بالعالم الذي عشت فيه. كان حالنا مشابها لحال مئات من خريجي كلية رافلز، الذين لم يتلقوا دروسهم ضمن إطار ثقافاتهم الآسيوية، ولم يشعروا بالانتماء للثقافة البريطانية، بل ضاعوا بين الثقافتين.

قررنا - أنا وتشو - ألا نصيب أطفالنا الثلاثة بهذه الإعاقة الثقافية، وأن نرسلهم إلى مدارس صينية ليصبحوا جزءا من هذا المجتمع المحلي النشط، والنابض بالحياة، والواثق بنفسه، حتى على حساب لغتهم الإنكليزية. عوضنا عن ذلك من خلال استخدام تشو الإنكليزية في الحديث معهم، في حين كنت أحادثهم بالصينية لتحسين نطقي بلغتي الأم!

تبين أن النتيجة كانت جيدة لثلاثتهم، حيث درسوا بالصينية، وتشربوا بالقيم التي جعلتهم أطفالا مطيعين ومواطنين صالحين، مع طلاقة مماثلة في اللغة الإنكليزية. أبلوا في المدرسة بلاء حسنا، وفازوا بالجوائز التي أعلنتها وروجت لها مدارسهم والصحافة الصينية لتشجيع الآباء الآخرين على إرسال أطفالهم إلى المدارس الصينية. وهذا ما أقنع الناطقين بالصينية بأنني لن أستأصل التعليم الصيني

من سنغافورة. أولئك الذين ولدوا وتربوا في المجتمعات المتجانسة التكوين قد لا يفهمون لماذا تحمل الأداة اللغوية التي اخترتها لتعليم أطفالي مضامين سياسية.

لم تمتلك سنغافورة أبدا لغة مشتركة واحدة. فقد كانت مجتمعا متعدد اللغات تحت الحكم الاستعماري. وترك البريطانيون الحرية للناس كي يقرروا كيف يدرسون أطفالهم. ووفرت الحكومة عددا محدودا من المدارس التي تعلم بالإنكليزية لتدريس الطلاب وتأهيلهم كي يصبحوا موظفين، وأمناء مستودعات، ومساحين وغير ذلك من العمال الثانويين، كما كانت المدارس الابتدائية تستخدم اللغة الملاوية للملاويين. الهنود أداروا مدارسهم ومعاهدهم التي تدرس بالتاميلية وغيرها من اللغات الهندية. وأنشأ الصينيون مدارس مولها الأعضاء الناجحون في مجتمعهم المحلي، للتدريس باللغة الصينية. ولأن الأعراق المختلفة استخدمت لغاتها الخاصة في الدراسة، فإن ارتباطها الوجداني/ العاطفي بلغتها الأم كان وثيقا وعميقا. كانت على شاكلة الملايين الخمسة في كويبك الذين تمسكوا بعناد بالفرنسية في قارة تضم 300 مليون ناطق بالإنكليزية.

حين شكلنا الحكومة عام 1959، قررنا اعتبار الملاوية لغة وطنية، وذلك لتمهيد السبيل أمام الاندماج مع الملايو. لكن أدركنا أن الإنكليزية يجب أن تكون لغة العمل واللغة المشتركة. وبوصفنا مجتمعا تجاريا دوليا، لن نكسب رزقنا إن استخدمنا الملاوية، أو الصينية، أو التاميلية. وعند استخدام الإنكليزية، لن يكون لأي عرق ميزة تفضله على الأعراق الأخرى، إلا أن القضية بالنسبة لنا كانت على درجة عالية من الحساسية بحيث منعتنا من إحداث تغيير فوري. وسيكون الأمر كارثيا لو أعلنا أن على الجميع تعلم الإنكليزية في وقت كانت فيه كل جماعة عرقية متمسكة تمسكا شديدا ومتحمسا بلغتها الأم. لذلك تركنا الوضع على حاله: أربع لغات رسمية ـ الملاوية، الصينية (الماندرين) التاميلية، الإنكليزية.

الحاجة إلى لغة مشتركة تبدت بكل جلاء في القوات المسلحة السنغافورية. فقد أرهقنا عبء مجموعة كبيرة ومتعبة من اللهجات واللغات، وواجهنا احتمال الذهاب إلى ساحة المعركة دون أن نتفاهم مع بعضنا بعضا باستخدام أي من اللغات الرسمية الأربع. العديد من الأفراد لا يمكنهم سوى التحدث باللهجات المحكية، مما تطلب فصائل خاصة تتحدث بلغة الهوكين. أما الصينيون فكانوا يستخدمون واحدة أو أكثر من سبع لهجات صينية مختلفة في البيت، لكنهم تعلموا الصينية الشمالية (الماندرين) والإنكليزية في المدرسة، ولا يستخدم أي منهما في المنزل.

لم أكن راغبا باندلاع جدل خلافي حول اللغة، لذلك أدخلت في المدارس التي تستخدم الإنكليزية ثلاثا من اللغات الأم: الصينية الشمالية (الماندرين)، والملاوية، والتاميلية. لاقى ذلك استحسان الآباء. ولموازنة الأمر، أضفت منهاج تعليم الإنكليزية في المدارس الصينية والملاوية والتاميلية. رحب الآباء الملاويون والهنود بالخطة، لكن ازداد عدد الذين فضلوا إرسال أطفالهم إلى المدارس الإنكليزية. عارضت مجموعة من الذين تلقوا تعليمهم بالصينية الخطة بعناد، ولم يعجبهم ما اعتبروه نقلة لجعل الإنكليزية لغة العمل المشتركة، كما عبروا عن تعاستهم واستيائهم في الصحف الناطقة بالصينية.

ما كادت تمضي ثمانية أسابيع على الانفصال، حتى طلبت غرفة التجارة الصينية من الحكومة ضمان وضع واعتبار اللغة الصينية كواحدة من اللغات الرسمية في سنغافورة. وأكد خازن الغرفة، كينغ تشين هوك، المدافع عن اللغة الصينية منذ ما قبل قيام دولة ماليزيا، على أن الصينية تستخدم من قبل أكثر من ثمانين بالمائة من السكان في سنغافورة. منعت هذه الخطوة قبل أن تتفاقم لتصبح حملة، إذ إنه حالما تفعل ذلك الغرفة الصينية، فستتبعها لجنة إدارة كل مدرسة صينية، وكل من نقابتي المدرسين الصينيين. في الأول من تشرين الأول/

أكتوبر، أعدت التأكيد على أن كافة اللغات الأربع الرئيسة في سنغافورة هي رسمية ومتساوية. وذكرت الناشطين من أمثال كينغ في الغرفة الصينية بأن سلوكهم كان مريبا حين التزموا الصمت إزاء اللغة وغيرها من القضايا الحيوية حين كانت سنغافورة خاضعة للشرطة الماليزية والكتيبة الماليزية. بعد خمسة أيام، قابلت لجان غرف التجارة الأربع تحت أضواء كاميرات التلفزيون. ولم أترك لدى الممثلين الصينيين أي شك في أنني لن أسمح لأحد باستغلال اللغة الصينية كقضية سياسية. الأمر الذي وضع حدا لمحاولاتهم الهادفة لرفع مكانة اللغة الصينية على كل ما عداها.

مع ذلك استمرت معارضة الطلاب في نانيانغ وكلية نغي آن اللتين تدرسان باللغة الصينية. في تشرين الأول/ أكتوبر 1966، حين أعلنت عن افتتاح مكتبة في جامعة نانيانغ (التي اختصر اسمها في الصينية إلى "نانتاه")، تجمع حوالي مائتي طالب من المحتجين. بعد بضعة أيام، تظاهر طلاب كلية نغي آن خارج مكتبي واصطدموا مع الشرطة، ثم اعتصموا داخل كليتهم. وبعد أن طردت الزعماء الماليزيين للمظاهرتين، هدأ اهتياج الطلاب.

انتظرنا بفارغ الصبر الآباء ـ وعددهم يزداد سنة إثر أخرى ـ أن يرسلوا أطفالهم إلى المدارس التي تستخدم اللغة الإنكليزية في التدريس، وذلك في مواجهة معارضة عنيدة من نقابتي المدرسين الصينيين، واللجان الإدارية في المدارس الصينية، وأصحاب الصحف الصينية والمحررين والصحفيين، وزعماء الجمعيات والروابط المحلية، وغرفة التجارة الصينية. في كل عام، عندما يحين موعد تسجيل الأطفال في المدارس الصينية، تنظم هذه الجماعات حملات لدفع الآباء إلى إلحاق أطفالهم بها من أجل ثقافتهم وهويتهم. وتعمل على توبيخ وتعنيف

أولئك الذين اختاروا المدارس الإنكليزية باعتبارهم يهتمون بالمال ويتصفون بقصر النظر.

كان العديد من الآباء الناطقين بالصينية مرتبطين ارتباطا وثيقا بلغتهم وثقافتهم. ولم يتمكنوا من فهم السبب الذي سمح لأطفالهم بتلقي العلم بالصينية تحت الحكم البريطاني، بينما يتوجب عليهم تعلم الإنكليزية في ظل حكومتهم المنتخبة. لكن من أجل تحسين إمكانية الحصول على وظائف جيدة، أرسل العديد منهم أبناءهم إلى المدارس الإنكليزية. عوامل الجذب المتعارضة هذه وفرت أرضية خصبة للهيجان وإثارة الرأي العام.

قرب نهاية عام 1970، تحولت كبرى الصحف الناطقة بالصينية "نانيانغ سيانغ باو" بشكل سريع نحو تأييد الشيوعية واللغة والثقافة الصينيتين. وشنت هجوما على الحكومة، متهمة إياها بمحاولة قمع اللغة والتعليم والثقافة الصينية، وصورتني كمستبد في حكومة من "الأجانب المزيفين الذين نسوا أسلافهم". توجب علينا اعتقال لي ماو سينغ، المدير العام، وتونغ تاو تشانغ، رئيس التحرير، ولي سينغ كو، كبير الكتاب، بسبب تمجيد وتلميع صورة الشيوعية وتهييج المشاعر الشوفينية حول اللغة والثقافة الصينيتين. والدليل على أنهم يفعلون ذلك في سنغافورة فقط، أتى من النسخ الماليزية للصحيفة نفسها حيث لم تُشن فيها مثل هذه الحملة.

مثل خريجو "نانتاه" مصدرا آخر للمعارضة. ففي الانتخابات العامة التي جرت في عامي 1972 و 1976، أثاروا قضية اللغة والثقافة الصينيتين. وحين حاولت تغيير لغة التدريس في جامعة "نانتاه" من الصينية إلى الإنكليزية، قام هو جوان تامي، رئيس اتحاد الطلبة، بتحريض زملائه الطلاب على استخدام الصينية بدلا من الإنكليزية في مواد امتحاناتهم. لكن الجامعة أزاحته من مركزه كرئيس للاتحاد. وبعد التخرج، شارك في الانتخابات العامة سنة 1976 كمرشح عن

حزب الشغيلة، واتهم الحكومة باستئصال شأفة التعليم بالصينية واستحث الناطقين بالصينية على معارضة الحكومة أو المخاطرة بخسارة هويتهم الثقافية. كان يعلم بأننا لن نتخذ ضده أي إجراء خلال الحملة. وحين فشل في الانتخابات، حيث لم يحصل إلا على 31٪ من الأصوات، فر إلى لندن.

لم تنقطع معارضة الإنكليزية كلغة مشتركة. والمفارقة أنني كنت على نفس حرص وقلق الآخرين ورغبتهم في الحفاظ على أفضل مقومات التعليم الصيني. وحين عملت كمستشار قانوني لزعماء طلبة المدارس المتوسطة الصينية في الخمسينات، تأثرت بما يتمتعون به من حيوية ونشاط، وانضباط ودينامية، والتزام اجتماعي وسياسي. على العكس من ذلك، شعرت باليأس من لامبالاة الطلاب الذين تلقوا تعليمهم بالإنكليزية، وأنانيتهم وافتقادهم الثقة بالنفس. أما جوهر المشكلة فكمن في حقيقة أنه في مجتمعنا المتعدد الأعراق والثقافات، تمثل الإنكليزية اللغة الحيادية الوحيدة المقبولة، إضافة إلى كونها اللغة التي تصلنا بالعالم. لكنها بدت وكأنها تقوض أركان ثقافة طلابنا وتصيبهم بفتور الهمة والشعور.

لكن دراستي في المدارس التي تستخدم اللغة الإنكليزية زودتني بميزة سياسية ـ فقد جعلتني مطلعا على عالم الذين تلقوا تعليمهم بالإنكليزية والملاوية في آن، دون أن أحاصر ضمن عالم الناطقين بالصينية. الأمر الذي جعل من الأسهل بالنسبة لي أن أحظى بالقبول كزعيم لا للصينيين فقط، إذ اعتبرني الملاويون والهنود زعيما وطنيا ملاويا (ثم سنغافوريا)، لا شوفينيا صينيا. ولأنني تعلمت الصينية فيما بعد، ورأوا جهودي المكثفة للتمكن من اللغة الصينية الشمالية (الماندرين) والهوكين، استطعت التواصل مع المتعلمين بالصينية ونلت قبولهم كزعيم لهم.

في الخمسينات، شعر المواطنون الذين تلقوا تعليمهم بالصينية بالفخر والاعتزاز نتيجة انبعاث الصين واللغة الصينية. ازدهرت أعمال التجار في غرفة التجارة الصينية مع ازدياد الطلب على المطاط بسبب الحرب الكورية. وفي عام 1953، اقترحت الغرفة تأسيس جامعة تدرس باللغة الصينية في سنغافورة للطلاب الصينيين في جنوب شرق آسيا.

ونظرا لحظر سفر خريجي المدارس الثانوية إلى الصين الشيوعية لمتابعة دراستهم، اعتقدوا أن مثل هذه المؤسسة في سنغافورة سوف تجتذب العديد من الطلاب. استمدت الجامعة الدعم من التجار الصينيين في سنغافورة، والملايو، ومقاطعات بورنيو. أما الروح المحركة للمشروع فكان تاجر المطاط الثري، تان لارك ساي، الذي قدم منحة بقيمة خمسة ملايين دولار، لكن المشروع شمل أيضا الجالية الصينية برمتها وأطلق الكثير من الحماسة العفوية بحيث أسهم سائقو التاكسي، والبائعون المتجولون، وأصحاب عربات النقل (ذات العجلات الثلاث) بأجر يوم عمل. وحين افتتح الحاكم البريطاني جامعة نانيانغ في آذار/ مارس 1956، اكتظ الشارع الممتد من المدينة إلى مبنى الجامعة في جورونغ (على بعد 20 ميلا إلى الشمال الغربي) بالسيارات، وباتت رمزا للتعليم واللغة والثقافة الصينية. وهو رمز اقتنصه الشيوعيون ودعموا به نفوذهم وتأثيرهم في الأنصار والمتعاطفين في غرفة التجارة الصينية، وجمعيات المجتمع المحلي، ولجان إدارات المدارس.

لكن "نانتاه" واجهت العديد من المشاكل. إذ لم تتوفر سوى قلة قليلة من الوظائف لخريجيها. ومع انتقال الطلاب إلى المدارس التي تدرس بالإنكليزية، ازداد عدد المنتسبين إلى جامعة سنغافورة (التي تدرس بالإنكليزية أيضا). الطلاب الأفضل أداء في المدارس الصينية تقدموا لامتحانات شهادة مدرسة كامبريدج التي تدرس بالإنكليزية كمرشحين مؤهلين للانتساب إلى جامعة

سنغافورة أو بعض الجامعات الأجنبية بمنح دراسية من الحكومة. ردت جامعة "نانتاه" بتخفيض مستوى المؤهلات المطلوبة للانتساب والتخرج، الأمر الذي أدى إلى تدهور سمعتها الأكاديمية وانخفاض "القيمة السوقية" لخريجها. أما السبب الذي دفعني في نهاية المطاف للتدخل فهو تقرير من "جمعية الشعب" يشير إلى أن خريجي "نانتاه" حين تقدموا للحصول على الوظائف، أبرزوا شهادتهم المدرسية وليس وثائق تخرجهم من "نانتاه".

قررت أن أجعل الإنكليزية لغة التدريس في "نانتاه". ومع الموافقة بالإجماع من مجلس جامعة نانيانغ، عينت عام 1975 وزير التربية، الدكتور لي شياو مينغ، نائبا لرئيس الجامعة. تلقى شياو مينغ تعليمه في المدارس الصينية، لكنه حصل على الدكتوراه في الهندسة من جامعة لندن. تمثلت مهمته في تحويل "نانتاه" إلى جامعة تدرس بالإنكليزية. تبين أن المهمة بالغة الصعوبة؛ فالمدرسون تعلموا بالصينية ولا يمكنهم التدريس بالصينية، وبالرغم من أنهم حصلوا على شهادات الدكتوراه من الجامعات الأمريكية، إلا أنهم عادوا إلى استخدام الصينية وفقدوا طلاقتهم بالإنكليزية.

في عام 1978، وصل الوضع إلى درجة من السوء بحيث طلب مني أعضاء البرلمان الذين تخرجوا من "نانتاه" التدخل قبل أن تنهار الجامعة. أما الشخص الذي تعلمت أن أعتمد على حكمه الحصيف فكان وزير الدولة تشنغ جيت كون، الذي تمتع بمهارة مشهودة في إقامة العلاقات الشخصية، وعمل بصورة وثيقة معي طيلة العديد من السنين، بما في ذلك مساعدتي في الاهتمام بدائرتي الانتخابية. أقنعني كون بأن السماح باستمرار وضع "نانتاه" على ما كان عليه سوف يؤدي إلى إشكالية أسوأ. فمع المستقبل المظلم الذي ينتظر الحياة المهنية للعديد من الطلاب، سوف ينحي الناطقون بالصينية باللائمة على الحكومة لعدم اتخاذ مزيد من الإجراءات لإنقاذهم، وكذلك للسماح بانهيار جامعة

"نانتاه". وأيد آراء تشنغ بقوة كل من هوه كاه ليونغ، وتشين هارن تونغ، ولي يوك سينغ، وجميعهم من الوزراء البرلمانيين الذين تخرجوا من "نانتاه".

عارض معظم الزملاء في الحكومة التدخل باعتباره مكلفا جدا من الناحية السياسية. وصمم على مقاومته بعناد كل من تشين تشاي وايدي باركر. حتى كينغ سوي، القوي والنشيط والمستقل الرأي عادة، وكيم سان، البراغماتي، لم يتحمسا له. لسوف يؤيدان التدخل إن قررت اللجوء إليه، لكن لمَ نهيّج عش الدبابير؟ تذكرا مشاكلنا مع المدارس الصينية و "نانتاه" في الستينات. فوجئت حين عبر اونغ بانغ بونغ، الذي تلقى تعليمه بالصينية في ثانوية كونفوشيان في كوالالمبور، عن شكوكه. صحيح أنه اتفق مع نوابنا البرلمانيين المتخرجين من "نانتاه" على خطورة الوضع، لكن أقلقته ردات الفعل من قبل المانحين والداعمين للجامعة في سنغافورة وماليزيا. إلا أنني لم أقبل أن يضيع عدة مئات من الطلبة كل سنة مستقبلهم. ونظرا لاستحالة قيام "نانتاه" بتغيير لغة تدريسها من الصينية إلى الإنكليزية، أقنعت مجلس الجامعة وأعضاء المجلس الأعلى بنقل الجامعة برمتها - بأساتذتها وطلابها - إلى مباني جامعة سنغافورة. ولسوف يجبر الأساتذة والطلاب معا على استخدام الإنكليزية، ويصبحون جزءا من عدد أكبر من الأساتذة والطلاب الناطقين بالإنكليزية في مبناها في بوكيت تيماه.

مهما بلغت هواجسهم، فقد استغرق أساتذة وطلاب "نانتاه" في البيئة "الناطقة" بالإنكليزية منذ بداية السنة الدراسية 1978. وقبلت غالبية الآباء والطلاب الناطقين بالصينية هذا التغيير - من الجامعة التي تدرس بالصينية إلى الإنكليزية - باعتباره أمرا يتعذر اجتنابه. أما المعارضة الأشد حماسا فقد أتت من خريجي "نانتاه". فأولئك المقيمون منهم تفهموا التغيير وإن لم يؤيدوه علانية. لكن الخريجين الماليزيين عبروا عن الغضب والمرارة في إدانتهم لما اعتبروه عملا غادرا وخيانيا. من جهتي، شعرت بالحزن لأنني لم أتمكن من القيام بهذه الخطوة في

وقت أبكر، وبالتالي كنت سأنقذ عدة آلاف من خريجي الجامعة من وضعهم الاقتصادي السيئ، نتيجة الإعاقة التي سببها عدم تمكنهم من الإنكليزية بشكل كاف.

كان هذا تعديلا مؤلما، برّح الطلاب أكثر من الأساتذة. تولى أساتذة جامعة سنغافورة تدريس معظم المناهج حتى يحسّن أساتذة "نانتاه" طلاقتهم في الإنكليزية. تحدثت إلى الطلاب مرتين، كي أعبر عن تعاطفي مع مشكلاتهم، وأشجعهم على المواظبة والدأب. في نهاية المطاف تمكن سبعون بالمائة منهم من اجتياز امتحاناتهم المشتركة. وأمرت بإجراء مسح بين المتخرجين حول ما إذا كانوا يفضلون شهادة جامعة سنغافورة، أو "نانتاه"، أو شهادة مشتركة. وتبين أن الأغلبية الساحقة أرادت الحصول على شهادة جامعة سنغافورة. قررت دمج الجامعتين معا تحت اسم جامعة سنغافورة الوطنية (NUS) تمنح شهادة خاصة بها. وتحولت مباني جامعة "نانتاه" إلى معهد نانيانغ التقني التابع لجامعة سنغافورة الوطنية. في عام 1991، تحول المعهد إلى جامعة نانيانغ التقنية (NTU). أراد بعض خريجي "نانتاه" إعادة تسميتها بـ"جامعة نانيانغ". ولم يعد ذلك يمثل قضية ذات أهمية كبيرة. إذ يمكن استعادة الاسم القديم إن كانت تلك رغبة خريجي "نانتاه" وجامعة نايناغ التقنية. فأرباب العمل يعرفون أن مستوى خريجي جامعة نانيانغ التقنية يلبي المعايير المطلوبة مهما كان اسم مؤسستهم.

امتلكت القوة السياسية لإحداث تلك التغييرات في جامعة "نانتاه" لأن أبنائي الثلاثة تلقوا تعليمهم كله في المدارس الصينية، وذلك على العكس من العديد من المناصرين للغة الصينية الذين أرسلوا أولادهم إلى المدارس الإنكليزية. وحين تحدثت أمام الطلاب والأساتذة في حرم جامعة "نانتاه" في أواخر الستينات، أمكنني القول بأنني لن أضحي بتعليم أولادي لغرض سياسي. واقتنعت بأن المدارس الصينية تفيدهم لأن بمقدورهم التضلع من الإنكليزية في المنزل. لكن

بالنسبة لتعليمهم الجامعي، قلت إنني لن أرسلهم إلى جامعة تدرس بالصينية. فمستقبلهم يعتمد على التمكن من لغة عالمية تستخدمها أحدث الكتب العلمية. ولسوف يتوصل كل أب، بغض النظر عما إذا كان قد تلقى تعليمه بالصينية أو الإنكليزية، إلى ذات النتيجة. ولأنني قلت ذلك في "نانتاه" وأوردت حديثي الصحف، كنت قادرا على التأثير في اختيار الآباء وطلاب المدارس الصينية حين يسعون للانتساب إلى الجامعة.

لو لم يتفوق أطفالي في المدارس الصينية، لما امتلكت هذا القدر من الإقناع. بعد سنوات، سألت كل واحد منهم هل ندم على انتسابه لمدرسة صينية لا إنكليزية؟ وأجمع ثلاثتهم على أن حالهم كان أفضل بسبب ذهابهم إلى المدارس الصينية.

تخرج من "نانتاه" اثنا عشر ألف طالب. ولو تلقوا جميعا تعليمهم بالإنكليزية، لشعروا بمزيد من الرضا والاطمئنان على حياتهم المهنية وأسهموا بشكل أعظم في بناء سنغافورة وماليزيا. كانت المشكلة تتعلق بالكرامة والاعتبار. إذ علقت آمال كبار على "نانتاه" عند تأسيسها، لكن حركة التاريخ كانت تسير ضدها. ولم يرغب أي بلد في جنوب شرق آسيا بجامعة تدرس بالصينية. بل على العكس، كانت المنطقة تتخلص من مدارسها الصينية بالتدريج. كما تقلصت فرص الاستخدام لخريجي الثانويات والجامعات الصينية بشكل سريع. حتى البنوك كانت تتحول إلى الإنكليزية للبقاء في الميدان.

بعد اندماج الجامعتين، دفعت كافة المدارس الصينية للتحول إلى استخدام الإنكليزية باعتبارها لغة التعليم الرئيسة، مع الإبقاء على الصينية كلغة ثانية. مما تطلب عملية تحليل للذات لدى الذين تلقوا تعليمهم بالصينية، بمن فيهم أعضاء البرلمان عن حزب العمل الشعبي. إذ لم يتمكن أحد منهم من القبول

بالحاجة إلى تخفيض عدد ساعات تدريس الصينية في هذه المدارس، وإن اتفقوا جميعا على ضرورة تمكين الطلاب من الإنكليزية كي يقدروا على متابعة دراستهم في معهد العلوم التقنية والجامعة دون قضاء سنة إضافية لتقوية لغتهم الإنكليزية. تعاطفت معهم في معضلتهم الإشكالية، لكن حالما قبلوا الإنكليزية باعتبارها لغة العمل عندنا، توجب عليهم القبول بما يستتبع ذلك من نتائج.

مع حدوث هذه التغيرات، خشيت من حقيقة أننا نخسر شيئا ثمينا في نظام المدارس الصينية. أردت الحفاظ على ما هو جيد في المدارس الصينية: الانضباط، الثقة بالنفس، القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تغرسها في طلابها بالاعتماد على التقاليد والقيم والثقافة الصينية. توجب علينا نقل هذه القيم ذاتها إلى الطلاب في المدارس الجديدة ثنائية اللغة، أو نخاطر بتجريدهم من ثقافتهم. وحين نستخدم الإنكليزية كوسيلة للتدريس، لا يمكن تعزيز قيم العائلة الكونفوشيوسية في المدارس لأن الأساتذة والطلاب ينتمون إلى أعراق متعددة والكتب المدرسية ليست باللغة الصينية.

علاوة على كل ذلك، تعرضت القيم الأخلاقية التقليدية لطلابنا للتآكل نتيجة تعرضهم المتزايد لوسائل الإعلام الغربية، وتفاعلهم مع السياح الأجانب في سنغافورة، ورحلاتهم في الخارج. كانت قيم المجتمع الاستهلاكي الأمريكي تخترق سنغافورة بصورة أسرع منها في باقي دول المنطقة بسبب استخدام اللغة الإنكليزية في التعليم.

ضاعفت من حدة هذه المشكلة قيم ومواقف الأجيال الشابة من المدرسين. فالجيل الأكبر سنا منهم قد اختبر المشقة ورأى مدى صعوبة إرساء قواعد الاستقرار والتناغم في مجتمع سنغافورة المتعدد الأعراق. وكما كتبت إلى كينغ سوي حين تولى وزارة التعليم عام 1979: "لقد علموا [طلابهم] فلسفة الحياة،

وغرسوا فيهم العزم والتصميم، والشعور بالواجب والمسؤولية، وامتلكوا دافعا أعظم واندفاعا أكبر من غالبية المدرسين الذين يستخدمون اللغة الإنكليزية". أما المدرسون الأصغر سنا، الذين تلقوا تعليمهم بالإنكليزية (وكانت الصينية لغتهم التعليمية الثانية)، فلم يتشربوا مثلهم بهذه القيم التقليدية.

أردنا الحفاظ على القيم التقليدية المميزة لثقافتنا المختلفة. لقد تمكن اليابانيون من امتصاص التأثير الأمريكي والبقاء "يابانيين" في الجوهر. أما أجيالهم الشابة، الذين ترعرعوا في مجتمع الوفرة، أصبحوا أقل إخلاصا وولاء على ما يبدو للشركات التي يعملون فيها مقارنة بآبائهم، لكنهم بقوا يابانيين أساسا، ومجدين، وملتزمين بالصالح العام الأوسع لمجتمعهم مقارنة بالأوروبيين أو الأمريكيين. آمنت بأننا قادرون على ذلك، طالما نجح اليابانيون.

قررت المحافظة على أفضل تسع مدارس صينية خاضعةً لخطة المعونة الخاصة (SAP). هذه المدارس المستفيدة من الخطة تقبل الطلاب من ضمن أفضل 10٪ من الناجحين في امتحان المدارس الابتدائية. وسوف تدرس الصينية في المستوى الأول، مع استخدام الإنكليزية كلغة تدريس مثلها مثل باقي المدارس. زودنا هذه المدارس بمدرسين إضافيين لتمكين التلاميذ من تعلم الإنكليزية والصينية من خلال برامج تدريسية خاصة. نجحت هذه المدارس في الحفاظ على ما يميز المدارس الصينية التقليدية من شكلانية، وانضباط، وآداب اجتماعية. أما الروح المسيطرة على هذه المدارس فكانت، ولا تزال، متفوقة في سموها على مدارس اللغة الإنكليزية التي نزعت لأن تكون أكثر إهمالا وتوانيا في مثل هذه الأمور. إن معظم مدارس خطة المعونة الخاصة، بما في ذلك الثانوية الصينية الخاضعة لسيطرة الشيوعيين، تعتبر مؤسسات من الطراز الأول مجهزة بمنشآت حديثة لتتناسب في أدائها تاريخها المجيد وتراثها التليد.

بعد حل المشكلة بدمج جامعتي نانيانغ وسنغافورة في مبنى واحد عام 1978، قررت أن الوقت قد أزف لتشجيع مواطنينا الصينيين على استخدام اللغة الصينية الشمالية (الماندرين) بدلا من اللهجات واللغات الصينية المتعددة. فذلك سوف يجعل من الأسهل على الطلاب التمكن من الإنكليزية والماندرين الصينية في المدرسة إذا تكلموا بهذه الأخيرة وتخلصوا من عبء اللغات واللهجات المتعددة. أطلقت حملة "تكلم الماندرين" لمدة شهر في كل عام.

لتوكيد أهمية الماندرين، توقفت عن استخدام لهجة الهوكين في خطبي العامة. كما أوقفت كافة البرامج الناطقة بمثل هذه اللهجات واللغات في التلفزيون والإذاعة، لكن أبقينا على بث النشرات الإخبارية بها من أجل الأجيال الأكبر عمرا. لسوء الحظ، كان علينا استخدام هذه اللهجات في فترة الانتخابات، وإلا سوف نعطي مرشحي المعارضة ميزة يتفوقون بها علينا. وحتى في وقت قريب يعود إلى فترة الاستعداد للانتخابات العامة سنة 1997، كانت أشد الخطب إثارة للحماسة تلك التي ألقيت بلهجة الهوكين. فمثل هذه اللهجات هي اللغة الأصلية للجيل الأكبر عمرا.

كان من الصعب تغيير العادات والأساليب اللغوية للعائلات الصينية التي تتداخل مع تعلم الماندرين. وحتى السبعينات، ظل حوالي 80٪ من الناس يتكلمون اللهجات الصينية في المنزل. والعمال الشباب الذين ظهروا في مقابلات تلفزيونية لم يتمكنوا من التحدث بطلاقة بالماندرين لأنهم اعتادوا التحدث باللهجات الأخرى في المنزل وفي مكان العمل. استخدمت موقعي بين الناس كي أستحثهم على التغيير. كانوا يعرفون بأن أطفالي الثلاثة قد تمكنوا من الماندرين، والإنكليزية، والملاوية، وأظهروا احتراما لآرائي المتعلقة بكيفية تعليم وتدريس الأطفال. وخلال نزهاتنا في الحدائق العامة والبساتين، كان الآباء على الأغلب يتحدثون مع أولادهم باللهجات المختلفة، وحين يلمحوننا ـ أنا وزوجتي ـ

يبدو عليهم الارتباك وينتقلون إلى التحدث بالماندرين، ويخجلون لأنهم لم يستمعوا لنصيحتي. التغيير كان صعبا على نحو خاص بالنسبة للأجداد والجدات، لكن استطاع معظمهم تدبر أمر محادثة أحفادهم باللهجات المختلفة وفهم أجوبتهم بالماندرين. لولا هذا الترويج الفاعل للماندرين، لفشلت سياستنا الثنائية اللغة بالنسبة للطلاب الصينيين. على أية حال، قفز عدد العائلات التي تتكلم الماندرين من 26٪ عام 1980 إلى 60٪ عام 1990 ، وما زال يزداد باطراد. كما ارتفع عدد الأسر التي تتحدث الإنكليزية في المنزل من 20٪ عام 1980 إلى 40٪ عام 1998.

أدى انفتاح الصين إلى تغيير حاسم في مواقف الصينيين تجاه تعلم الماندرين. إذ حظي المهنيون المتخصصون والمشرفون الذين تمكنوا من الإنكليزية والماندرين بأولوية استثنائية: لم يعد ثمة تذمر حول استخدام الماندرين دونا عن باقي اللغات واللهجات الصينية. لقد اتخذنا قرارا صائبا في عام 1965 (عند الاستقلال) بتعليم الماندرين كلغة ثانية. أما اللهجات الصينية الجنوبية السبع التي تستخدم بشكل رئيس في سنغافورة فقد جعلت من الأسهل إقناع الناس بالتحول إلى الماندرين. ولو كنا مثل هونغ كونغ التي يتكلم 95٪ من سكانها باللغة الكانتونية، لكان التحول أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا. وبالنسبة للعديد من السنغافوريين الصينيين، تعتبر اللهجة المحلية اللغة الأم والماندرين اللغة الثانية. لكن بعد جيلين اثنين، غدت الماندرين لغتهم الأم.

تعدُ الثنائية اللغوية (الإنكليزية مع الملاوية، أو الصينية، أو التاميلية) عبئا مرهقا يثقل كاهل أطفالنا. فاللغات الأصلية الثلاث ليس لها أية علاقة بالإنكليزية. لكن لو استخدمنا لغة واحدة، لما استطعنا كسب عيشنا. فالاعتماد على الإنكليزية كلغة وحيدة كان سيعتبر نكسة إلى الوراء، كنا سنخسر هويتنا الثقافية، وتلك الثقة الهادئة بالنفس وبمكاننا تحت الشمس. من جهة أخرى، لم نكن لنقدر على إقناع شعبنا بالتخلي عن لغته الأم.

لذلك وبالرغم من انتقاد العديد من الجهات والزعم بأن شعبنا فشل في التمكن من اللغتين معا ، إلا أن ما فعلناه هو الأسلوب الأفضل للتقدم إلى الأمام. الإنكليزية ، باعتبارها لغة العمل والتجارة ، استطاعت منع الصراعات الناشئة بين مختلف جماعاتنا العرقية وأعطتنا ميزة تنافسية لأنها لغة التجارة العالمية ، والدبلوماسية الدولية ، والعلم ، والتقانة. وبدونها لما باتت سنغافورة مركزا للعديد من الشركات المتعددة الجنسية ولأكثر من مائتين من أشهر المصارف العالمية ، ولما دخل مواطنونا بمثل هذه الجاهزية والاستعداد عالم الكمبيوتر والإنترنت.

.12.

الحفاظ على الحكومة نظيفة اليد

حين وصلت حكومة حزب العمل الشعبي إلى السلطة عام 1959، رتبنا الأمور بحيث تكون لدينا إدارة نظيفة. آلمنا طمع وفساد وانحلال العديد من الزعماء الآسيويين. لقد تحول المقاتلون في سبيل الحرية والمناضلون لإنقاذ شعوبهم المضطهدة إلى زمر من الفاسدين الذين يبذرون ويبددون ثرواتها. تخلفت مجتمعاتهم وتدهورت أحوالها. اجتاحتنا موجة الثورة في آسيا، وعقدنا العزم على التخلص من الحكم الاستعماري، لكننا شعرنا بالاستياء والخجل من الزعماء الوطنيين الآسيويين الذين أدى فشلهم في تطبيق مثلهم العليا إلى إزالة غشاوة الوهم عن عيوننا.

بعد الحرب، قابلت في إنكلترا طلابا من الصين. كانوا يتحرقون شوقا ولهفا لتخليص بلادهم من فساد وعجز زعمائها الوطنيين. لقد أدت معدلات التضخم المرتفعة والنهب المنظم على نطاق واسع إلى هزيمتهم النكراء وتراجعهم إلى تايوان. كان ازدراء فساد وجشع وفسق هؤلاء هو الذي جعل العديد من طلاب المدارس الصينية في سنغافورة يؤيدون الشيوعيين. إذ رأوا فيهم أمثلة نموذجية على الإخلاص والوفاء والتضحية والغيرية والقيم الثورية التي تبدت جميعا في حياة التقشف "الإسبارطية" التي عاشها الزعماء الصينيون الشيوعيون. تلك كانت المعتقدات والأفكار السائدة في تلك الحقبة.

أحد القرارات المهمة التي اتخذناها قبل الانتخابات العامة التي جرت في أيار/ مايو 1959 سلط الضوء على موقفنا من الفساد، الذي بدأ ينخر حكومة ليم هيو هوك (1956. 1959). فقد تلقى وزير التعليم في حكومته مبلغ مليون دولار

من مصدر أمريكي لمحاربة الشيوعيين في الانتخابات القادمة. كما انتشرت الأخبار في السوق عن مبالغ مالية أقل حجما تم دفعها لأسباب أيديولوجية أقل شأنا. كانت لدينا شكوك كبيرة بفوزنا في الانتخابات نتيجة الشعور بأننا لسنا منظمين ومستعدين بما فيه الكفاية لقبول الشيوعيين، الذين توقعنا أن ينقلبوا ضدنا حالما نصل إلى الحكم. لكن السماح لهذه الزمرة من الأوغاد بالبقاء في السلطة لفترة خمس سنوات أخرى سوف يفسد موظفي الدولة الذين حافظوا على وجه العموم على قدر من الصدق والإخلاص والأمانة، ولو حدث ذلك لن نتمكن من تسيير النظام. قررنا خوض الانتخابات لنفوز بها.

كانت الاغراءات تترصدنا في كل مكان، لا في سنغافورة فقط. على سبيل المثال، فإن مسؤولي الهجرة والجمارك هم الذين يجرون أول اتصال مع الأجانب القادمين للبلد. وفي العديد من مطارات جنوب شرق آسيا، يجد المسافرون أنفسهم في انتظار السماح لهم بالدخول من قبل رجال الجمارك، لكن الانتظار يطول إلى أن يدفعوا رشوة (نقدية غالبا) تغريهم بالموافقة. الممارسة المزعجة نفسها نجدها لدى شرطة المرور؛ فحين يوقف رجالها سائقا بتهمة تجاوز حدود السرعة فإنه يسلمهم رخصة القيادة ومعها مبلغا ماليا لتجنب اتخاذ مزيد من الإجراءات ضده. الضباط الأرفع رتبة ليسوا أفضل حالا ولا يقدمون مثالا جيدا يحتذى. ففي العديد من مدن المنطقة، يحتاج حتى المصاب بحادث سيارة عند الدخول إلى المستشفى إلى دفع رشوة لتلقي الرعاية الطبية العاجلة. إن السلطات الإضافية التي يتمتع بها المسؤولون الصغار الذين لا يستطيعون العيش اعتمادا على رواتبهم تشكل دعوة سافرة لإساءة استخدام هذه السلطات.

كان لدينا إحساس عميق بضرورة تأسيس حكومة نظيفة وكفؤة. وحين قمنا بأداء اليمين في احتفال أقيم في قاعة مجلس المدينة في حزيران/ يونيو 1959، لبسنا جميعا قمصانا (خفيفة) وسراويل بيضاء في إشارة رمزية إلى النقاء

والطهارة والأمانة في سلوكنا الشخصي وحياتنا العامة. توقع الناس كل ذلك منا، وكنا مصممين على أن نرقى لمستوى توقعاتهم وآمالهم. المؤيدون للشيوعية تباهوا باستعراض مؤهلاتهم ومناصرتهم للطبقة العاملة عبر ارتداء زيهم التقليدي (قمصان وسراويل رثة)، ووسائل المواصلات التي ينتقلون بها (الحافلات وسيارات الأجرة)، وأمكنة المبيت (الغرف الخلفية من مكاتب النقابات)، والتعليم في المدارس الصينية. سخروا من مكتبي ومنزلي المجهزين بمكيفات الهواء، وسيارتي الأمريكية الكبيرة (ستود بيكر)، ولعبي للغولف، وتناولي البيرة، والخلفية البرجوازية للأسرة التي أنتمي إليها، ودراستي في كامبريدج. لكنهم لم يتمكنوا من اتهامي وزملائي بكسب المال من عرق العمال والنقابات التي نمد لها يد المساعدة.

كان كافة وزرائي - باستثناء واحد - من خريجي الجامعات. وفي حالة خروجنا من الحكم، كنا على ثقة بأننا نستطيع البقاء والاستمرار، خصوصا بالنسبة لمهني متخصص مثلي. وليس ثمة حاجة بنا لادخار المال تحسبا لمثل هذه النهاية. والأهم من ذلك أن زوجات معظمنا من العاملات اللاتي يمكن أن يصرفن على الأسرة، إذا أقصينا عن الحكم أو أدخلنا السجن. ذلك ما شكل مواقف وزرائي وزوجاتهم. وحين يحظى الوزراء باحترام وثقة الناس، يستطيع موظفو الحكومة أيضا رفع رؤوسهم عاليا واتخاذ القرار بكل ثقة. كل ذلك شكل عاملا حاسما في معركتنا ضد الشيوعيين.

تأكدنا منذ اليوم الذي استلمنا فيه الحكم في حزيران/ يونيو 1959 أن كل دولار من العائدات سوف يسجل ويصل كله إلى المحتاجين على مستوى القاعدة الشعبية، دون أن يقتطع منه شيء في الطريق إليهم. وهكذا، ومنذ البداية، ركزنا انتباهنا بصورة خاصة على المجالات التي كانت فيها السلطات القادرة على اتخاذ القرارات الصائبة عرضة للاستغلال من أجل المكاسب

الشخصية، وعملنا على شحذ وصقل الأدوات والوسائل التي يمكنها منع واكتشاف أو ردع مثل هذه الممارسات.

المؤسسة الرئيسة التي حملت مسؤولية هذه المهمة هي مكتب التحقيق في ممارسات الفساد المستشري خصوصا على المستويات الدنيا والمتوسطة بين أفراد الشرطة، ومفتشي الباعة المتجولين، ومساعدي مأمور التنفيذ في مجال الأراضي، أي المسؤولين الذين يتخذون الإجراءات القانونية ضد الذين يخرقون القانون من خلال احتلال الطرق العامة، أو أراضي الدولة لبناء أكواخهم، أو الباعة الذين يعرضون بضاعتهم على الأرصفة. وكان بمقدور هؤلاء إما استدعاء المخالفين للمثول أمام القضاء أو تجاهل المخالفات مقابل الحصول على رشوة مناسبة.

قررنا تركيز جهدنا على الحيتان الضخمة واللصوص الكبار، ووجهنا مكتب التحقيق تبعا لأولوياتنا. كما شرعنا، بالنسبة "للأسماك الصغيرة"، بتبسيط الإجراءات وإلغاء الممارسات السرية عبر الإعلان عن خطوط إرشادية واضحة وجلية، بل ألغينا ضرورة الحصول على تراخيص أو موافقات في المجالات الأقل أهمية. وحين واجهنا مشكلات في ضمان نزاهة الأحكام، قمنا بتشديد سلطة القانون على مراحل متدرجة.

في عام 1960، غيرنا قانون محاربة الفساد لعام 1937 الذي لم يعد يناسب العصر، ووسعنا تعريف العطايا والهدايا ليشمل كل ما له قيمة. أعطت التعديلات سلطات أوسع للمحققين بما في ذلك الاعتقال والبحث والتقصي ومراجعة الحسابات المصرفية ودفاتر البنوك بالنسبة للأشخاص المشتبه بهم، إضافة إلى زوجاتهم أو أبنائهم أو وكلائهم. ولم يعد من الضروري إثبات أن الشخص الذي قبل الرشوة يحتل موقعا يؤهله لتنفيذ الخدمة المطلوبة. وتوجب على مراقب حسابات ضريبة الدخل أن يقدم المعلومات المتعلقة بكل من يخضع

للتحقيق. وجرى تغيير القانون النافذ الذي يشير إلى أن الدليل الذي يقدمه المتواطئ على الجرم لا قيمة له إذا لم يثبت، ليسمح للقاضي بقبول مثل هذا الدليل.

تجسد أهم تغيير فاعل أجريناه عام 1960 في مبدأ "من أين لك هذا؟"، أي السماح للمحاكم بالتعامل مع البينات التي تثبت أن المتهم يعيش حياة تتجاوز حدود إمكانياته المادية، أو أنه يملك عقارا لا يسمح دخله بشرائه، كدليل دامغ على أنه قبل أو تقاضى رشوة. ومع الدقة في التحريات والسلطة المخولة بالتحقيق مع أي مسؤول وكل وزير، استطاع مدير مكتب التحقيق الذي يمارس مهمته في رئاسة مجلس الوزراء، اكتساب سمعة مرعبة في اكتشاف أولئك الذين يخونون الأمانة.

في عام 1963، جعلنا استدعاء الشهود من قبل مكتب التحقيق لتقديم المعلومات أمرا إجباريا. وفي عام 1989، قمنا بزيادة الحد الأقصى من غرامة الرشوة من 10 آلاف إلى مائة ألف دولار. أما تقديم معلومات كاذبة أو مضللة إلى مكتب التحقيق فقد أصبح جناية خاضعة لعقوبة السجن والغرامة التي تصل إلى 10 آلاف دولار، في حين زودت المحاكم بصلاحية مصادرة المكاسب الآتية من الفساد.

كان الفساد عملية منظمة ومستشرية في بعض المجالات. في عام 1971، قام مكتب التحقيق بالقضاء على زمرة مؤلفة من أكثر من 250 شرطيا يعملون في الدوريات كانوا يتلقون مبالغ تتراوح بين 5 و 10 دولارات في كل شهر من أصحاب شاحنات معينة اعتادوا تمييز كل منها بواسطة العنوان المكتوب على جانبيها. أما أولئك الذين يرفضون الدفع فيتعرضون للمضايقة وتصدر بحقهم مذكرات استدعاء.

كان بعض مسؤولي الجمارك يتلقون رشاوى للإسراع في عملية تفتيش الشاحنات المحملة بالبضائع الممنوعة والمهربة. وبعض موظفي مكتب التموين المركزي (دائرة المشتريات الحكومية) يسربون المعلومات المتعلقة بالمناقصات مقابل مبالغ مالية يتلقونها. وبعض مسؤولي دائرة الاستيراد والتصدير يتلقون الرشاوى للإسراع في إصدار التصاريح والأذونات. وبعض المقاولين يرشون موظفي العمل للسماح باستخدام دعائم غير قانونية للمباني. أما عمال الصحة العامة فيتلقون مبالغ مالية من أصحاب المحلات والسكان للقيام بواجبهم ورفع المخلفات عن الشوارع. مدراء وأساتذة المدارس الصينية اعتادوا تلقي عمولات من موردي القرطاسية. براعة البشر لا حدود لها عندما يتعلق الأمر بترجمة السلطة وحرية التصرف إلى مكاسب شخصية.

لم يكن من الصعب جدا "تنظيف" البلد من الفساد ووقف عمليات ابتزاز المال المنظمة هذه. كان اكتشاف التصرفات الانتهازية المعزولة أشد صعوبة، وعندما اكتشفت توجب القضاء عليها.

الحالات الشهيرة احتلت عناوين الأخبار. أدين عدة وزراء بتهمة الفساد (وزير في كل عقد بين الستينات والثمانينات). كان تان كيا غان، وزيرا للتنمية الوطنية إلى أن خسر انتخابات عام 1963، ربطتنا معا زمالة وثيقة منذ أوائل الخمسينات حين كان رئيسا لنقابة مهندسي الخطوط الجوية الملاوية، وكنت أنا مستشارها القانوني. ثم عيناه مديرا في مجلس إدارة الخطوط الجوية الماليزية. وخلال اجتماع مجلس إدارة الشركة الذي انعقد في آب/ أغسطس 1966، عارض تان معارضة قوية شراء طائرات "بوينغ". بعد بضعة أيام اتصل شخص يدعى ليم بـ"فيرست ناشيونال سيتي بنك" (مصرف شركة بوينغ) عارضا خدماته. كان صديقا لتان كيا غان. كان المصرف يعرف موقف الحكومة الصارم ضد الفساد ونقل الأمر إليها. لكن ليم رفض توريط تان، ولم يكن بالإمكان إدانته.

لكني اقتنعت بأنه كان وراء القضية. تملكني إحساس بغيض وأليم بسبب القرار الذي توصلت إليه، وأصدرت بيانا ذكرت فيه أنه لم يقم بتأدية واجباته بصورة مرضية وأنه يستحق اللوم بوصفه ممثلا للحكومة في مجلس إدارة الخطوط الجوية الماليزية. عزلته من مجلس الإدارة ومن كافة مناصبه الأخرى.

أخبرني كيم سان فيما بعد أن تان فقد الاهتمام بنفسه ومظهره ويمر في وقت عسير وأنه غير قادر على فعل شيء لأن المجتمع نبذه. رثيت لحاله إنما لم يكن لدي سبيل آخر أستطيع اتخاذه.

وي تون بون كان وزيرا للدولة في وزارة البيئة عام 1975 حين قام برحلة مجانية مع أسرته إلى إندونيسيا، على حساب رجل أعمال ناشط في مجال تطوير الإسكان قدم باسمه بيانات إلى موظفي الحكومة. قبل أيضا من رجل الأعمال بيتا ريفيا (بنغالو) تساوي قيمته 500 ألف دولار، وسحب مبلغين تجاوز بهما رصيده بمقدار 300 ألف دولار باسم والده وبضمان شخصي من رجل الأعمال للمضاربة في الأسهم. كان تون بون زعيما نقابيا مخلصا في مناهضته للشيوعية منذ الخمسينات. وشعرت بالألم حين واجهته بكل ذلك وسمعت توكيداته على براءته. اتهم، وأدين، وحكم عليه بالسجن أربع سنوات وستة أشهر. ثم استأنف الحكم. وثبتت الإدانة لكن خفضت مدة الحبس ثمانية عشر شهرا.

في كانون الأول/ ديسمبر 1979، أصبنا فجأة بنكسة خطيرة. إذ وجهت إلى في يو كوك، الذي كان رئيسا للمجلس الوطني لنقابات العمال، وعضوا في البرلمان عن حزب العمل الشعبي، أربع تهم بخيانة الأمانة شملت مبلغا وصل إلى 83 ألف دولار. وجهت له أيضا تهمتان تبعا لقانون النقابات باستثمار مبلغ 18 ألف دولار من أموال النقابة في متجر (سوبر ماركت) دون موافقة الوزير. ومثلما جرت العادة في مثل هذه الحالات، أطلق سراحه بكفالة.

كان ديفان ناير، الأمين العام لـ"المجلس الوطني لنقابات العمال" (NTUC)، مقربا من يو كوك ومؤمنا ببراءته. كما أراد من مكتب التحقيق في ممارسات الفساد مراجعة القضية، مؤكدا أن رجلا بريئا قد تعرض للدمار نتيجة تهم زائفة. لم أوافق لأنني رأيت تقارير التحقيق وسمحت للمكتب بمتابعة الإجراءات. كان ناير على درجة من الاقتناع ببراءة يو كوك وأقلقته خسارة مساعد مفيد في الحركة النقابية إلى حد أنه تكلم معي بلهجة شديدة ومتحمسة حين التقيته على مائدة الغداء في أحد أيام السبت. لكنني في حضوره هاتفت مدير مكتب التحقيق وطلبت منه أن يعرض على ديفان - بسرية تامة - الدليل الذي يملكه ضد يو كوك بعد ذلك الغداء فورا. بعد أن قرأ التنبيه لم يتصل بي. قرر كوك الفرار وخسر كفيلاه مبلغ الخمسين ألف دولار الذي دفعاه. آخر أخباره جاءت في تايلند حيث عاش حياة تعسة كهارب خاضع لابتزاز سلطات الهجرة والشرطة.

أما السقوط المدوي الأكثر درامية فكان ذلك الذي أصاب تيه تشينغ وان، وزير التنمية الوطنية آنئذ. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1986، اعترف أحد مساعديه عند استجوابه من قبل مكتب التحقيق أنه أعطى تيه مبلغين نقديين قيمة كل منهما 400 ألف دولار، للسماح - في إحدى الحالتين - لشركة تطويرية بالاحتفاظ بجزء من أرضها التي خصصت للدولة، وفي الحالة الثانية، لمساعدة رجل أعمال على شراء أرض تابعة للدولة لتطويرها لحسابه الخاص. تلقى هذين المبلغين - كرشوة - في عامي 1981، 1982. أنكر تلقي المال وحاول عقد صفقة مع كبير مساعدي مدير المكتب لوقف الإجراءات ضده. أورد سكرتير الحكومة ذلك في تقريره، وذكر أن تيه قد طلب مقابلتي. قلت بأن ذلك غير ممكن قبل انتهاء التحقيق. بعد أسبوع، وفي صبيحة الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر 1986، قال ضابط الأمن الذي يعمل لدي: إن تيه قد توفي بعد أن ترك لي رسالة:

رئيس الوزراء
تملكني شعور شديد بالأسى والاكتئاب طيلة الأسبوعين الماضيين. أحسست بأنني مسؤولٌ عن هذا الحدث المشؤوم، وأن عليَّ تحمل المسؤولية كاملة. وبوصفي رجلا شرقيا نبيلا وشريفا أشعر أن من الحق أن أنزل بنفسي العقوبة القصوى على خطأي.

المخلص: تيه تشينغ وان.

قمت بزيارة أرملته، ورأيت جسده المسجى على سريره. قالت إنه خدم الحكومة طيلة حياته وأراد أن يحافظ على شرفه. وطلبتْ عدم إجراء تحقيق في سبب الوفاة إن أمكن. لم يكن ذلك ممكنا إلا إذا حصلت على شهادة وفاة من طبيبه تثبت بأنه توفي لأسباب طبيعية. تحتم إجراء تحقيق في أسباب الوفاة، وثبت أنه انتحر بتناول جرعة كبيرة جدا من أميتال الصوديوم. أثارت المعارضة القضية في البرلمان وطالبت بلجنة تحقيق. وافقت على الفور. الأمر الذي سبب مزيدا من الألم لزوجته وابنته نتيجة ذيوع القضية. وسرعان ما غادرتا سنغافورة دون رجعة. فقد خسرتا كثيرا من الكرامة والاعتبار.

أوجدنا مناخا لرأي عام ينظر إلى الفساد في المناصب الحكومية على أنه تهديد للمجتمع. لقد فضل تيه أن ينتحر بدلا من مواجهة الخزي والعار والعزلة. لم أفهم أبدا لمَ تقاضى مبلغ الثمانمائة ألف دولار هذا. كان مهندسا معماريا كفئا وثريا وقادرا على جني الملايين بالوسائل الشريفة.

❧❧

من السهولة بمكان البدء ـ نظريا ـ بمعايير أخلاقية سامية، وقناعات قوية راسخة، وتصميم أكيد على القضاء على الفساد. لكن من الصعب البقاء على مستوى هذه النوايا الصافية إلا إذا امتلك الزعماء ما يكفي من القوة والتصميم

على التعامل مع المخالفين ومنتهكي القانون، بدون أية استثناءات. ولا بد من دعم مسؤولي مكتب التحقيق دون خوف أو محسوبية لتطبيق القواعد والأنظمة.

الكتاب السنوي للقدرة على المنافسة العالمية الذي أصدره معهد التنمية الإدارية عام 1997، رتب الدول الأقل فسادا في العالم معطيا علامة 10 درجات للدولة المثالية في هذا المجال. وحصلت سنغافورة على 9.18 درجة كأقل الدول فسادا في رابطة دول جنوب شرق آسيا، قبل هونغ كونغ، واليابان، وتايوان. مؤسسة الشفافية الدولية (ومقرها برلين)، وضعت سنغافورة في المرتبة السابعة على الصعيد العالمي سنة 1998 فيما يتعلق بغياب الفساد عن مؤسساتها وأجهزتها وإداراتها.

يعدُّ "البقشيش" مهما تفاوتت مضامينه وبلغت درجة تلميع صورته على الصعيد المحلي، طريقةً معتادة للحياة في آسيا: فالناس هنا يقبلونه علنا كجزء من ثقافتهم السائدة. ولا يمكن للوزراء والمسؤولين العيش على رواتبهم الرسمية ليكونوا على مستوى مناصبهم. فكلما ارتفعت مراتبهم أصبحت منازلهم أكثر فخامة ورحابة وزوجاتهم وخليلاتهم وعشيقاتهم أكثر عددا، حيث تتناسب قيمة ما يتزيّن به من حلي ومجوهرات مع سلطة وموقع رجالهن. وتوجب على السنغافوريين الذين تنشط تجارتهم في مثل هذه البلدان ألا يحضروا معهم هذه الممارسات إلى الوطن.

❧

حين استلم الشيوعيون الصينيون زمام السلطة، استعرضوا أمانتهم وصدقهم وإخلاصهم. على سبيل المثال، اعتاد ندل وخادمات غرف الفنادق في الصين ـ في الخمسينات والستينات ـ إعادة كل ما يتركه النزلاء، حتى تلك التي تعمدوا رميها. كان ذلك بمثابة مباهاة استعراضية معدة للفت الأنظار إلى عزوفهم الكلي عن الممتلكات المادية. لكن النظام انهار خلال ذروة الثورة الثقافية

(1966 ـ1967). إذ استشرت المحسوبية، ومحاباة الأقارب، والفساد المقنع في المناصب العليا. كان المجتمع برمته في حالة من الانحطاط، حيث تزيّا الانتهازيون بزي الثوريين وترقوا بسرعة الصاروخ عبر خيانة واضطهاد زملائهم ومرؤوسيهم والوشاية بهم. وتفاقم الفساد حين انتهجت الصين سياسة الانفتاح عام 1978، فالعديد من الناشطين الشيوعيين الذين شعروا بأنهم خدعوا وضيعوا أفضل سنوات عمرهم، شرعوا في التعويض عن الوقت الضائع وأثروا بكل وسيلة متوفرة. الشيء نفسه حدث مع الشيوعيين في فيتنام. فبعد أن فتحوا بلادهم أمام الاستثمارات الأجنبية والسوق الحر في أواخر الثمانينات، استشرى الفساد في الحزب الشيوعي. النظامان اللذان فاخرا ذات يوم (ولهما الحق بذلك) بالغيرية والإخلاص والوفاء للقضية الشيوعية، نخرهما الفساد بصورة أسوأ من الدول الآسيوية الرأسمالية "العفنة" التي اعتادا لعنها واحتقارها.

الشرط الضروري المسبق للحكومة المخلصة النظيفة هو أن لا يحتاج المرشحون إلى مبالغ مالية كبيرة للفوز بالانتخابات، وإلا سوف يطلق ذلك الحلقة المفرغة من الفساد. مصدر الشر في معظم الدول الآسيوية هو التكلفة المرتفعة للانتخابات. فبعد أن ينفق الفائزون مبالغ كبيرة للفوز في الانتخابات، يحاولون استعادة ما دفعوه وجمع الأموال اللازمة للانتخابات القادمة. النظام يؤبد ذاته بذاته. فمن أجل الفوز بمقعد في الجمعية التشريعية التايوانية (يوان) في التسعينات، دفع بعض المرشحين مبالغ تراوحت بين 10 ـ 20 مليون دولار أمريكي. وحالما يتم انتخاب المرشحين، يسعون للتعويض عن خسائرهم والاستعداد للجولة القادمة من خلال استخدام نفوذهم لدى وزراء ومسؤولي الحكومة للحصول على العقود الرسمية، أو تحويل استثمار الأراضي من المجال الزراعي إلى الصناعي أو التطوير العمراني المدني. في تايلند، وصف وزير سابق النظام بأنه "ديمقراطية تجارية أو تفويض يشترى بالمال". في عام 1996، أنفق ألفان من المرشحين ما يعادل 30

مليار بات (1,2 مليار دولار). أحد رؤساء الوزارات كان يدعى "جهاز الصراف الآلي"، لأنه اشتهر بتوزيع النقد السائل على المرشحين والمقترعين. ورد على اللقب/التهمة بالقول إنه ليس الصراف الآلي الوحيد.

في ماليزيا، دعا زعماء المنظمة الوطنية للملايو المتحدة النظام باسم "سياسة المال". وفي خطاب له أمام مندوبي الحزب في تشرين الأول/ أكتوبر 1996، علق رئيس الوزراء د. مهاتير محمد قائلا إن بعض المرشحين المتنافسين للمناصب العليا "قدموا رشاوى وهدايا للمندوبين" مقابل الحصول على أصواتهم. وأسف مهاتير لممارسة سياسة المال واغرورقت عيناه بالدموع وهو يحث مبعوثي الحزب "ألا يدعوا الرشوة تدمر العرق والدين والأمة الملاوية". وتبعا لتقارير صحفية ماليزية، نفذت الأوراق النقدية من فئتي ألف وخمسة آلاف دولار ماليزي من "بنك نيغارا" عند احتدام الحملة السابقة على مؤتمر ممثلي المنظمة عام 1993.

إندونيسيا نموذج شهير للفساد المستشري على أوسع نطاق بحيث نحتت وسائل الإعلام هناك تعبير "ت. ر. م" (تواطؤ - رشوة - محسوبية). فأبناء الرئيس سوهارتو، وأصدقاؤه، وأزلامه جسدوا أمثلة "تحتذى"، جعلت مصطلح "ت. ر. م" جزءا لا يتجزأ من الثقافة الإندونيسية السائدة. وقدرت وسائل الإعلام الأمريكية ثروة عائلة سوهارتو بمبلغ 42 مليار دولار قبل أن تقلص قيمتها الأزمة المالية. الفساد تفاقم تحت حكم الرئيس حبيبي، فالوزراء والمسؤولون بذلوا قصارى جهدهم للاستفادة من الوقت المتبقي حينما غلف الغموض مصير مناصبهم بعد انتخابات الرئيس الجديد. وراكم مساعدو الرئيس حبيبي ثروات ضخمة لشراء الأصوات في مجلس الشعب الاستشاري للفوز بالانتخابات. أما السعر السائد لكل صوت فكان - كما زعم - ربع مليون دولار أمريكي.

أغلى الأنظمة الانتخابية تكلفة هو النظام الانتخابي الياباني. فالوزراء اليابانيون وأعضاء البرلمان (دايت) يتلقون رواتب ومخصصات متواضعة. في حين

يحتاج عضو البرلمان الياباني إلى أكثر من مليون دولار في السنة للإنفاق على كادر مساعديه في طوكيو وفي دائرته الانتخابية، إضافة إلى تقديم الهدايا للمقترعين في أعياد الميلاد، والولادة، والزواج، والوفاة. وفي السنة الانتخابية يحتاج المرشح لأكثر من خمسة ملايين دولار. وهو يعتمد على زعيم جماعته للحصول على المال. ونظرا لأن قوة الزعيم تعتمد على عدد من أعضاء البرلمان الذين يدعمونه ويتكلون عليه، ينبغي عليه أن يجمع مبالغ طائلة لتمويل أتباعه خلال وبين الانتخابات.

تجنبت سنغافورة استخدام المال للفوز في الانتخابات. وكزعيم للمعارضة أقنعت قاضي القضاة ليم يو هوك عام 1959 بجعل التصويت إجباريا وحظر ممارسة استخدام السيارات لأخذ المقترعين إلى المراكز الانتخابية. وبعد وصولنا إلى السلطة نظمنا حملة لتنظيف السياسة من نفوذ "ثالوث الفساد". الشيوعيون، أقوى معارضينا، لم يستخدموا المال للفوز بالانتخابات. نفقات حملتنا الانتخابية كانت زهيدة، وأقل بكثير من الحد المسموح به قانونيا. ولم يكن ثمة حاجة للحزب لإعادة ملء خزائنه بعد الانتخابات، ولم نقدم أية هدايا للمقترعين بين جولة انتخابية وأخرى. فقد أقنعناهم بالتصويت لنا مرة تلو مرة من خلال توفير فرص العمل، وتشييد المدارس، والمستشفيات، والمراكز الاجتماعية، والأهم من كل ذلك المساكن التي امتلكوها. تلك هي المكاسب الجوهرية التي غيرت حياتهم وأقنعتهم بأن مستقبل أطفالهم يكمن في حزب العمل الشعبي. أحزاب المعارضة لم تكن أيضا بحاجة للمال فقد هزمت مرشحينا أحيانا لأن الناخبين أرادوا عضوا برلمانيا من المعارضة للضغط على الحكومة لتقديم مزيد من التنازلات.

قدم الليبراليون الغربيون الحجة على أن الصحافة المتحررة من كل القيود سوف تفضح الفساد وتؤدي إلى وجود حكومة أمينة وصادقة وطاهرة الذيل. لكن الصحافة الحرة التي لا تحدها قيود ومحطات التلفزة المستقلة في الهند،

والفليبين، وتايلند، وتايوان، وكوريا الجنوبية، واليابان، لم تنجح في وقف الفساد المستشري والمتأصل في عمق أنظمة هذه الدول، في حين أن أوضح الأمثلة المعبرة عن حقيقة كون وسائل الإعلام تشكل جزءا من فساد مالكها، هو رئيس وزراء إيطاليا سيلفيو بيرلسكوني. فهو يمتلك شبكة إعلامية ضخمة، لكنه هو نفسه خضع (سابقا) للتحقيق واتهم بالفساد قبل أن يصبح رئيسا للوزراء.

من ناحية أخرى، أظهرت سنغافورة أن نظام الانتخابات النظيف الذي لا يعتمد على إنفاق المال يساعد في الحفاظ على أمانة واستقامة الحكومة. لكنها لن تبقى نظيفة ومستقيمة إلا إذا كان الرجال الأكفاء والمخلصون والصادقون على استعداد لخوض الانتخابات واستلام المناصب. ويجب أن تكون رواتبهم مساوية لما يكسبه من يملكون نفس قدراتهم واستقامتهم عن إدارة الشركات الكبيرة أو ممارسة مهنة تخصصية ناجحة. عليهم إدارة اقتصاد سنغافورة الذي شهد نموا سنويا بمعدل تراوح بين 8 و 9٪ خلال العقدين الأخيرين، الأمر الذي أعطى مواطنيها من الناتج المحلي الإجمالي للفرد ما جعله يحتل المرتبة التاسعة في العالم تبعا لتصنيف البنك الدولي سنة 1995.

مع زعماء الجيل المؤسس، أصبحت الاستقامة والأمانة والصدق عادة متبعة. كان زملائي يزدرون أية محاولة لرشوتهم. لقد عرضوا حياتهم للخطر عند الوصول إلى السلطة لا من أجل الإثراء بل لتغيير المجتمع. لكن يتعذر أن تتكرر هذه المجموعة، لأن من المستحيل إعادة خلق الظروف التي جعلتهم متميزين ومختلفين. توزّر خلفاؤنا لأنهم وجدوا الوزارة مهنة حياتية من بين العديد من المهن، ولم تكن حتى أكثرها جاذبية. وإذا ما دفعنا للوزير الاختصاصي الأمين راتبا أقل، لا يمكن أن نتوقع منه البقاء طويلا في المنصب والحصول على جزء يسير مما يقبضه خارج الوزارة. ومع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي والدخل المالي في القطاع الخاص، توجبت زيادة رواتب الوزراء لتناسب ما يقبضه نظراؤهم في القطاع الخاص.

لقد دمر الوزراء والمسؤولون الذين يقبضون رواتب متدنية العديد من الحكومات في آسيا. فالتعويضات الكافية أمر حيوي بالنسبة لرفع مستويات الأمانة والاستقامة لدى الزعماء السياسيين والمسؤولين الذين يشغلون مناصب رفيعة.

في مناقشة دارت حول الميزانية في آذار/ مارس 1985، عنَّفتُ المعارضة على رفض زيادة رواتب الوزراء. إذ قارن جي. بي. جيارتنام من حزب الشغيلة راتبي الشهري البالغ 29000 ألف دولار سنغافوري براتب رئيس وزراء ماليزيا الذي يقبض 10000 دولار سنغافوري شهريا (لا يحصل من المبلغ إلا على 9000 فقط). لكني عقدت مقارنة بين راتب كل من الرئيس الفليبيني ماركوس المحدد بمائة ألف بيزو سنويا (أو أكثر بقليل من ألف دولار سنغافوري شهريا)، ورئيس إندونيسيا الذي يحكم مائة وخمسين مليون نسمة براتب سنوي قدره 1,2 مليون روبية أو 2500 دولار سنغافوري. لكنهما أكثر ثراء مني. أحد الرؤساء الإندونيسيين احتفظ بمنزله الرسمي بعد التقاعد. وقدم لرئيس وزراء ماليزيا منزل أو أرض لبناء مقر إقامته الخاص عليها. أما منزلي الرسمي فملك للحكومة. ليست لي علاوات، ولا يوجد تحت تصرفي سيارات بسائقين ينتظرون أوامري، ولا أملك قصرا منيفا مليئا بالخدم والحشم. فضلت أن تضاف كافة العلاوات والزيادات والمخصصات إلى رواتب رئيس الوزراء والوزراء ليقرروا بأنفسهم المجال الذي يرغبون بصرفها فيه.

أشرت إلى سلم الرواتب في جمهورية الصين الشعبية. فأدنى أجر هو 18 يوان وأعلاه 560 يوان، أي أن نسبة التفاوت تبلغ واحد إلى واحد وثلاثين. لكن ذلك لا يعكس الفارق بين نوعية الحياة بين الذين يتلقون أدنى الأجور وأعلاها ممن يعيشون وراء أسوار جونغ نان هاي قرب "المدينة المحرمة". ولا يأخذ في الحسبان من يتمتعون بالطعام الهنيء والسلع الجيدة ولديهم الطهاة والخدم ويحظون بالرعاية الطبية التي تجعل نوعية حياتهم مختلفة عن عامة الناس.

تعدُّ المساواتية الشكلانية سياسة ناجحة. فقد ظل الناس طيلة عقود في الصين المادية يرتدون زيا (صينيا) موحدا مصنوعا من القماش نفسه ومفصلا بالطريقة الرديئة نفسها. لكن في الحقيقة هنالك مستويات مختلفة لـ"سترة ماو". فقد شرح زعيم إقليمي مسؤول عن السياحة لأحد وزرائي قائلا إنه في حين قد يلبس الصينيون زيا موحدا، إلا أن نوعية القماش مختلفة. وللتوكيد على هذه النقطة خلع سترته ليثبت أنها مبطنة بالفرو.

من حيث المبدأ، أدت حاجة الحكومات إلى التأييد الشعبي كي تعتلي سدة السلطة إلى تخفيض أجر الوزراء تبعا لرواتبهم الرسمية. لكن العلاوات الأخرى المستترة التي يقبضونها على شكل سكن، وسيارات، وبدلات سفر ومصاريف، وتعويضات تعليم لأطفالهم، وغيرها من المخصصات، تتجاوز في قيمتها رواتبهم.

في نقاشات برلمانية متتابعة خلال الثمانينات والتسعينات، أكدت على أن تعويضات الوزراء والمسؤولين المعينين في المناصب السياسية في بريطانيا والولايات المتحدة ومعظم الدول في الغرب لم تساير النمو الاقتصادي فيها. فقد افترضت أن المشتغلين بالسياسة هم سادة ونبلاء لديهم ما يكفيهم من أموال. وفي الحقيقة، كان من النادر أن تجد في البرلمان عضوا لا يمتلك دخلا خاصا في الفترة السابقة على الحرب في بريطانيا. وفي حين أن هذه الحالة لم تعد سارية في بريطانيا والولايات المتحدة، فإن معظم رجال الأعمال الناجحين تمنعهم تجارتهم المزدهرة من الانضمام للحكومة.

في الولايات المتحدة، يعين الرئيس موظفين كانوا يحصلون على دخل مرتفع في القطاع الخاص، وهؤلاء يعملون في الحكومة لفترات وجيزة، ثم يعودون إلى المهن التي يزاولونها في القطاع الخاص (محامون، رؤساء شركات.. إلخ) ليشكلوا جماعات ضغط لها تأثيرها ونفوذها لأنهم غدوا الآن قادرين على

الوصول إلى مراكز صنع القرار في الإدارة. وكنت أرى أن نظام "الباب الدوار" هذا غير مرغوب فيه عندنا.

بعد الاستقلال قمت بتجميد رواتب الوزراء وسمحت بزيادة طفيفة على معاشات موظفي الدولة للتأكد من قدرتنا على مغالبة البطالة غير المتوقعة والتباطؤ في الاقتصاد، وتقديم مثال يحتذى لضبط النفس. وحين لم نعد نعاني من مشكلة جدية في البطالة عام 1970، وشعر الجميع ببعض الارتياح، وافقت على زيادة رواتب الوزراء من 2500 دولار سنغافوري في الشهر إلى 4500، لكنني أبقيت راتبي عند حدود 3500 دولار لتذكير موظفي الحكومة بأن بعض التحفظ ما يزال أمرا ضروريا. وتوجب علي كل بضع سنين زيادة رواتب الوزراء لتضييق الهوة المتوسعة مع رواتب القطاع الخاص.

في عام 1978، كان الدكتور توني تان مديرا عاما لـ"اوفرسي - تشاينيز بانكينغ كوربوريشن"، وهو مصرف محلي كبير، براتب سنوي يصل إلى 950 ألف دولار سنغافوري. أقنعته بالاستقالة ليصبح وزير دولة براتب يقل عن ثلث راتبه السابق، وذلك دون ذكر العلاوات الأخرى، وأهمها سيارة مع سائق تحت تصرفه. اونغ تينغ تشيونغ، وزير الاتصالات، قدم أيضا تضحية مماثلة حين تخلى عن عمله الناجح كمهندس معماري خلال فترة ازدهار البناء والعمران.

حين أصبحت أقدم وزير في سنغافورة، اقترحت في البرلمان عام 1994 أن تتوصل الحكومة إلى صيغة مناسبة لتعديل رواتب الوزراء، والقضاة، وكبار موظفي الدولة بشكل آلي ومرتبط بعوائد ضريبة الدخل في القطاع الخاص. ومع نمو اقتصادي في سنغافورة تراوح بين 7 و 10٪ سنويا طيلة أكثر من عقدين، كانت رواتب القطاع العام على الدوام متخلفة بسنتين أو ثلاث سنوات عن مثيلاتها في القطاع الخاص. وفي عام 1995، قرر رأي رئيس الوزراء غوه على صيغة اقترحتها تربط رواتب الوزراء وكبار موظفي الدولة بتلك التي يقبضها

نظراؤهم في القطاع الخاص (وهذا سوف يؤهلهم ـ آليا ـ لتلقي زيادة على الرواتب مع زيادة الدخل في القطاع الخاص). لكن هذه الصيغة، التي تحدد سقف رواتبهم عند مستوى ثلثي ما يكسبه نظراؤهم في القطاع الخاص كما تبينه عوائد ضريبة الدخل، قد سببت اضطرابا هائلا، خصوصا لدى المهنيين المتخصصين الذين شعروا بأنها غير متناسبة أبدا مع رواتب الوزراء في الدول المتقدمة. فقد اعتاد الناس لفترة طويلة أن يقبض موظفو الدولة معاشات متواضعة بحيث لم يتقبلوا فكرة ألا يكتفي الوزراء بممارسة سلطتهم فقط بل أن تتناسب رواتبهم مع أهمية المنصب الذي يحتلونه. تمكنت من مساعدة رئيس الوزراء على تبرير صيغة التغيير هذه، ودحضت الأدلة والحجج على أن الوزراء يتلقون ما يكفي من التعويض من خلال المنصب الرفيع الذي يشغلونه والسلطة التي يتمتعون بها، وأن خدمة الدولة يجب أن تستتبع التضحية بالدخل المالي. رأيت أن هذه المقاربة المثالية السامية غير واقعية، وتدفع الوزراء لعدم خدمة الدولة إلا لفترة وجيزة، في حين أن الاستمرارية في المنصب والخبرة المكتسبة فيه كانت لهما فائدة كبيرة عززت من قوة حكومة سنغافورة. لقد زود وزراؤنا الحكومة بما أظهرته من خبرة وحصافة في قراراتها، نتيجة لقدراتهم على التفكير والتخطيط على المدى الطويل.

في الانتخابات العامة التي جرت بعد ثمانية عشر شهرا، فاز رئيس الوزراء مع أن المعارضة جعلت من معاشات الوزراء قضية ركزت عليها. لقد أراد الناس حكومة جيدة وصادقة ونظيفة تقدم نتائج ملموسة على الصعيد العملي. وهذا ما قدمه حزب العمل الشعبي. والآن، أصبح اجتذاب المواهب الكفؤة من القطاع الخاص عملية أقل صعوبة. فقبل تطبيق صيغة الرواتب الجديدة، كان المحامي المرموق يكسب مبلغا يتراوح بين مليون ومليوني دولار سنغافوري سنويا، في حين يتلقى القاضي أقل من 300 ألف دولار سنغافوري. ولولا صيغة التغيير هذه، لما

استطعنا أبدا ضم أفضل ما عندنا من محامين ممارسين إلى النظام القضائي. ربطنا أيضا رواتب الأطباء وغيرهم من المهنيين المتخصصين في خدمة الحكومة مع دخل نظرائهم في القطاع الخاص.

لا تعني صيغة الرواتب هذه زيادات سنوية، لأن الدخل في القطاع الخاص يرتفع وينخفض. وحين انخفض عام 1995، انخفضت بالمقابل رواتب كافة الوزراء وكبار موظفي الدولة عام 1997.

❧❧

من أجل منع الانتخابات المزورة من أن توصل مجموعة لا تتمتع بما يكفي من الصدق والأمانة والاستقامة إلى سدة الحكم، اقترحت في احتفال العيد الوطني في آب/ أغسطس 1984 أن يكون لدينا رئيس منتخب لحماية المخزون الاحتياطي للأمة. ولسوف يتمتع بالسلطات الكافية لتجاوز صلاحيات رئيس الوزراء، ويمكن أن يجري تحقيقا في الفساد معه، أو مع وزرائه، أو كبار مسؤوليه، ويمتلك حق الاعتراض على التعيينات غير المناسبة في المناصب الرفيعة، مثل رئيس المحكمة العليا، أو رئيس هيئة الدفاع، أو مفوض الشرطة. ولسوف يحتاج مثل هذا الرئيس تفويضا مستقلا من الناخبين. اعتقد العديد من الأشخاص أنني أجهز المنصب لأحتله بعد أن أتنحى عن رئاسة الوزراء. وفي الحقيقة، لم يكن لدي أي اهتمام بهذا المنصب الرفيع لأنه لا يتناسب مع طبعي المزاجي بسبب لا فاعليته. جرت مناقشة هذا الاقتراح ومضامينه باعتباره "كتابا أبيض" في البرلمان عام 1988. وبعد عدة سنوات (1992)، تم تعديل الدستور بواسطة رئيس الوزراء غوه تشوك تونغ بحيث يسمح بانتخاب رئيس لسنغافورة. وتوجب علينا المحافظة على التوازن الصحيح بين سلطات الرئيس والسلطات الشرعية التي يتمتع بها رئيس الوزراء وحكومته.

❧❧

حين أصيبت دول شرق آسيا ـ من كوريا الجنوبية إلى إندونيسيا ـ بصدمة مدمرة نتيجة الأزمة المالية عام 1997، تفاقمت بلايا الفساد والمحسوبية. لكن سنغافورة واجهت الأزمة ونجت من عقابيلها بصورة أفضل من سواها نظرا لنظافتها من الفساد والمحسوبية اللذين كلفا الدول الأخرى خسائر تقدر بمليارات الدولارات.

معايير الأداء والأمانة الرفيعة التي التزمنا بها وحافظنا عليها جعلت رئيس الوزراء غوه تشوك تونغ يأمر بإجراء تحقيق في عملية شراء عقارين قامت بهما باسمي زوجتي وابني لي هسين لونغ، نائب رئيس الوزراء. بيع العقاران بأسعار مخفضة، إذ أعطت شركة التطوير العمراني حسما تراوح بين 5 ـ 7٪ على شراء العقارين، وهو الحسم الطوعي نفسه الذي اعتادت أن تعطيه (5 ـ 10٪) للمشتركين الآخرين لاختبار السوق. بعد الشراء مباشرة، وفي حمى ارتفاع أسعار العقارات، قفز سعر العقارين. تقدم أولئك الذين لم تتح لهم فرصة الشراء بشكاوى إلى لجنة بورصة سنغافورة (الشركة المتخصصة في التطوير العمراني مدرجة في لائحة البورصة). بعد التحقيقات، وجدت اللجنة أن الشركة قد تصرفت ضمن حقوقها. ولأن شقيقي كان يعمل مديرا غير تنفيذي في الشركة، سرت إشاعة تقول إننا كسبنا ميزة غير نزيهة حين اشترينا العقارين. حققت السلطة النقدية السنغافورية في القضية ورفعت تقريرا إلى رئيس مجلس الوزراء غوه يؤكد على عدم وجود مخالفة قانونية في الحسومات التي منحت لنا.

شعرت تشو بالسخط والاستياء من تهمة مخالفة القانون. فقد عملت كمحامية متخصصة في مجال نقل الملكية طيلة أربعين عاما، وعرفت تماما أن تقديم حسم على أسعار البيع ممارسة شائعة لدى كافة شركات التطوير العمراني. تملكني الشعور بالغضب والحنق نفسه وقررت إزالة كافة الشكوك بالتعامل غير القانوني بإعلان الصفقة والحسم على الملأ. دفعنا قيمة الحسم

البالغة مليون دولار سنغافوري إلى وزير المالية (= الحكومة). لكن رئيس الوزراء أمر بإعادة المبلغ إلينا لأنه عرف بعدم وجود مخالفة وليس من حق الحكومة الحصول على المال. لم نكن - أنا وابني - نرغب في الظهور بمظهر المستفيد من عمل شقيقي كمدير في الشركة وقررنا المساهمة بالمليون دولار في الأعمال الخيرية.

طلبت من رئيس الوزراء عرض القضية أمام البرلمان لكي يعرف بها الجميع. في المناقشة التي جرت، قال نواب المعارضة، بمن فيهم اثنان من المحامين، أحدهما زعيم المعارضة، إن تقديم مثل هذا الحسم كما تشير خبرتهم ممارسة معيارية في السوق وليس هنالك من مخالفة قانونية. عملية الكشف هذه عن الميزة المزعومة التي حصلنا عليها جعلت القضية غير ذات أهمية في الانتخابات العامة التي جرت في السنة التالية. وكما قلت في البرلمان، فإن حقيقة كون النظام الذي وضعته يعرضني شخصيا للمساءلة والتحقيق في تصرفاتي تثبت أنه فاعل وغير شخصي وأنه لا يوجد أحد فوق القانون.

13

تحويل سنغافورة إلى واحة خضراء

لاحظت في زيارتي الأولى لقاعة الشعب الكبرى في بكين عام 1976 وجود "مباصق" في غرف الاجتماعات حيث جرى استقبالنا والترحيب بنا. إذ إن بعض الزعماء الصينيين يستخدمونها فعلا. وحين زار دينغ شياو بنغ سنغافورة عام 1979، جهزنا قاعة الاجتماع بمبصقة بيضاء وزرقاء (من البورسلين تعود إلى عهد أسرة مينغ/ 1368 ـ 1644م). وبالرغم من أننا وضعناها قرب مقعده، إلا أنه لم يستخدمها. فلربما قد لاحظ أن السنغافوريين الصينيين لا يبصقون. في زيارتي الثانية إلى بكين عام 1980، رأيت أن المباصق أزيلت من القاعة الكبرى. بعد بضع سنين، عندما أقمت مأدبة عشاء في سنغافورة تكريما لغو مو، مستشار الدولة المسؤول عن الاقتصاد، ذكرتُ له أنهم توقفوا عن استخدام المباصق في قاعة الشعب الكبرى. ضحك ضحكة خافتة وقال إنهم نقلوها من قاعات الاجتماعات لكنهم مازالوا يستخدمونها في مكاتبهم. فهي عادة قديمة راسخة يتعذر استئصالها.

نظمت حملة لمنع البصق في الأماكن العامة خلال الستينات. لكن حتى في الثمانينات ظل بعض سائقي "التاكسي" يبصقون من نوافذ سياراتهم، كما أن بعض الناس يبصقون في الأسواق وفي مراكز بيع المواد الغذائية. تابعنا الحملة بإلحاح وعملنا على بث الرسالة من خلال المدارس ووسائل الإعلام مؤكدين على أن هذه العادة سيئة وتنشر الأمراض، خصوصا السل. الآن، من النادر أن يبصق الناس في الأماكن العامة. نحن مهاجرون قطعوا جذورهم عن أوطانهم القديمة

واستعدوا للتخلي عن العادات العتيقة من أجل خير وطنهم الجديد. شجعني هذا التقدم على تعديل العادات السيئة الأخرى.

بحثت بعد الاستقلال عن طريقة درامية لتمييز أنفسنا عن دول العالم الثالث. وقر رأيي على جعل سنغافورة نظيفة وخضراء. الشق الأول من الاستراتيجية التي تبنيتها تمثل في تحويل سنغافورة إلى واحة خضراء وارفة الظلال في جنوب شرق آسيا، لأننا إذا اتبعنا معايير العالم الأول فسيجعلنا رجال الأعمال والسياح قاعدة لأنشطة التجارة والسياحة في المنطقة. تحسين البنية التحتية المادية كان أسهل منالا من عادات الناس الثقافية السيئة والراسخة. فالعديد منهم انتقلوا من أكواخ قذرة تتوسط كل منها حفرة في الأرض تستخدم كحمام (أو يلجأ بعضهم إلى استخدام "دلو" خارج المنزل لهذا الغرض)، إلى شقق سكنية في مبان طابقية مرتفعة مجهزة بنظام حديث للصرف الصحي. لكن مسلكهم بقي على حاله. وتوجب علينا بذل جهود مضنية لإقناعهم بالتخلي عن إلقاء المخلفات في غير الأماكن المخصصة، والامتناع عن إحداث الجلبة والضجيج، والابتعاد عن الفظاظة والخشونة في التعامل، واللجوء إلى اللطف والمجاملة ومراعاة مشاعر الآخرين.

بدأنا من أولى درجات السلم. في الستينات، اصطفت أرتال طويلة من الناس أمام المراكز التي تعقد فيها جلسات "لقاء المواطنين"، حيث يساعد الوزراء وأعضاء البرلمان في حل مشكلات المواطنين في دوائرهم الانتخابية. في هذه الجلسات، كان العاطلون عن العمل (ومعظمهم أتوا بصحبة زوجاتهم وأطفالهم) يطلبون الحصول على وظيفة مناسبة، وسائقو التاكسي رخصة قيادة، والباعة المتجولون الإذن ببيع الطعام في مطاعم المدارس. تلك هي وجوه البشر التي لا تظهرها إحصائيات البطالة. آلاف من الأشخاص يبيعون الطعام على الأرصفة والشوارع دون أن يظهروا أي اهتمام بالوضع المروري أو الصحي أو سوى ذلك من

الاعتبارات، وأدى الزحام والجلبة وأكوام النفايات إلى تحويل أجزاء عديدة من المدينة إلى أحياء قذرة.

عمل الكثيرون كسائقي تاكسي دون رخصة أو تأمين، حيث استغلهم تجار استأجروا لهم سيارات عتيقة خاصة. أما أجرة "تاكسي القراصنة" هذه فكانت أعلى قليلا من أجرة ركوب الحافلات، بينما تقل كثيرا عن أجرة سيارة التاكسي النظامية. كان سائقوها يتوقفون فجأة حيثما ومتى أرادوا دون تنبيه لالتقاط أو إنزال الركاب، وشكلوا خطرا جديا على المشاة وغيرهم من السائقين. اكتظت شوارعنا بمئات - وبعدئذ بآلاف - سيارات "القراصنة" لتربك حركة المرور وتدمر وسائل النقل العامة.

بقينا لسنين عديدة عاجزين عن تنظيف مدينتنا من الباعة الجوالين "والقراصنة" من سائقي التاكسي هؤلاء. ولم نتمكن من تطبيق القانون واستعادة "نظافة" شوارعنا إلا بعد عام 1971، حينما أوجدنا العديد من فرص العمل. منحنا التراخيص لباعة الطعام الجوالين، بعد أن نقلناهم من الشوارع والأرصفة إلى مراكز قريبة مشيدة بشكل مناسب، ومجهزة بالماء والصرف الصحي ووسائل التخلص من الفضلات. وبحلول أوائل الثمانينات، وفرنا الأماكن النظامية لكافة باعة الطعام المتجولين. كان بعضهم طهاة ممتازين اجتذبوا السياح، وتحول بعضهم الآخر إلى "مليونيرات" يصلون إلى مطاعمهم بسيارات "المرسيدس" ويستخدمون العديد من الندل. أمثال هؤلاء، بكل ما يتمتعون به من حب المغامرة، والدافع المحفز، والموهبة النابغة، هم الذين صنعوا سنغافورة. لم نتمكن من طرد "قراصنة التاكسي" من شوارعنا إلا بعد أن أعدنا تنظيم خدمة حافلات النقل العام ووفرنا لهم عملا بديلا.

تدهور وضع المدينة كثيرا حين كنا جزءا من ماليزيا، وبعد تفجر أعمال الشغب العرقية مرتين في شهري تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر 1964. ضعفت

الروح المعنوية وتوانى الانضباط. دفعتني للتدخل حادثتان اثنتان: ففي صبيحة أحد أيام شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1964 ، نظرت من نافذة مكتبي عبر بادانغ إلى مبنى البلدية، لأرى عدة بقرات ترعى في الحديقة التي يتنزه فيها المشاة وراكبو العربات. بعد بضعة أيام، صدم محام كان يقود سيارته على الطريق الرئيسي خارج المدينة بقرة وتوفي في الحادث. كان رعاة الأبقار الهنود يحضرون قطعانهم إلى المدينة كي ترعى على المساحات العشبية المقامة على جوانب الطرقات وفي الحديقة نفسها. دعوت مسؤولي الصحة العامة وعرضت خطة لحل هذه المشكلة. أعطينا رعاة الأبقار والماعز مهلة حتى الحادي والثلاثين من كانون الثاني/ يناير 1965 ، وبعدها سوف تؤخذ كافة الحيوانات الشاردة إلى المسلخ وتقدم لحومها هدية إلى بيوت الرعاية الاجتماعية. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر 1965، احتجزنا ـ وذبحنا ـ ثلاثا وخمسين بقرة. تمكنا من حل المشكلة وعادت قطعان الأبقار والماعز إلى زرائبها.

من أجل بلوغ معايير العالم الأول، شرعنا في تحويل سنغافورة إلى مدينة خضراء مدارية. كنت أزرع الأشجار عند افتتاح المراكز الاجتماعية، وخلال زياراتي إلى مختلف المؤسسات، وفي الساحات لدى الاحتفال بالانتهاء من تشييد مفارق الطرق. بعضها نما وأزهر وبعضها الآخر مات واندثر. وحين أعاود زيارة المراكز الاجتماعية كنت أجد شتلات جديدة، زرعت للترحيب بزيارتي. توصلت إلى نتيجة مفادها أننا بحاجة إلى إدارة خاصة مكرسة للعناية بالأشجار بعد زراعتها. وأوجدت الإدارة في وزارة التنمية الوطنية.

بعد تحقيق بعض النجاح، قابلت المسؤولين في الحكومة والهيئات التشريعية لدفعهم إلى المشاركة في حركة "التنظيف والتشجير". رويت لهم كيف زرت حوالي خمسين بلدا وأقمت في العدد نفسه من بيوت الضيافة الرسمية. أما العامل

الذي أثر في مشاعري فلم يكن حجم المباني لكن معيار صيانتها. عرفت مدى تدهور الحالة المعنوية للبلد ولمسؤوليها الإداريين من الإهمال الظاهر في وضع مبانيها ـ مغاسل مكسورة، صنابير تسرب الماء، حمامات لا تعمل بصورة جيدة، حالة عامة من الخراب والدمار، وحدائق مهملة حتما. الشخصيات المهمة التي تزور سنغافورة ستحكم عليها بالطريقة نفسها.

غرسنا ملايين الأشجار. حملة التشجير رفعت الحالة المعنوية للناس وجعلتهم يفاخرون بمحيطهم. علمناهم العناية بالشجرة وعدم قطعها. لم نفرق بين مناطق الطبقة الوسطى والطبقة العاملة. كان للبريطانيين معازل "بيضاء" في تانغلين وحول دار الحكومة تفوقت على المناطق "المحلية" في النظافة والترتيب والخضرة. كان ذلك بمثابة كارثة من الناحية السياسية بالنسبة لحكومة منتخبة. كافحنا الذباب والبعوض، ونظفنا المجارير القذرة والقنوات النتنة. وبخلال سنة واحدة تبدت الأناقة والنظافة في الأماكن العامة واضحة للعيان.

محاربة العادات القديمة بحاجة للدأب والمثابرة والقدرة على الاحتمال: كان الناس يسيرون فوق الغراس، ويدوسون على العشب، وينهبون مساكب الورد، ويسرقون الشجيرات، أو يوقفون دراجاتهم الهوائية أو النارية قرب تلك الأكبر حجما، الأمر الذي يؤدي إلى كسرها. لم يكن الفقراء وحدهم من يتعدون على حرمة المرافق العامة، فقد ألقي القبض على طبيب وهو يسرق من منصف الشارع شجيرة صنوبر ثمينة غرست حديثا (بعد أن جلبت من جزيرة نورفولك)، تخيل أنها تصلح لحديقته. من أجل مغالبة ما أبداه الناس من عدم مبالاة في البداية، قمنا بتثقيف أبنائهم في المدارس عبر دفعهم إلى زراعة الأشجار، ورعايتها، والحفاظ على الحدائق. ثم حمل الأبناء الرسالة إلى الآباء في المنزل.

لم تمن علينا الطبيعة بغطاء نباتي أخضر يبهج البصر مثلما هي الحال في نيوزيلندا وأيرلندا. أتى خبير أسترالي في الزراعة وخبير نيوزيلندي في التربة إلى

سنغافورة عام 1978 بطلب مني لدراسة أوضاع التربة عندنا. أثار تقريرهما اهتمامي وطلبت لقاءهما. شرحا الأمر قائلين إن سنغافورة جزء من حزام الغابة المطرية الاستوائية، مع إشعاع شمسي قوي وهطولات مطرية غزيرة طيلة السنة. وحين تقطع الأشجار، فإن الأمطار الغزيرة تزيل سطح التربة وتكبح المواد المغذية. ومن أجل إبقاء العشب نضيرا والأشجار مورقة، ينبغي استخدام الأسمدة المخصبة بانتظام، ومن الأفضل أن تكون طبيعية، حيث لا يمكن بسهولة إزالتها، وجيرية، لأن تربتنا حامضية. اختبر مدير "فيلا ايستانا" الأسمدة على مروجنا، وفجأة أصبح العشب أكثر اخضرارا. عالجنا بالأسلوب نفسه ملاعب المدارس وغيرها من "الستادات" الرياضية. وسرعان ما اكتست البقع الباهتة الصفراء حول عوارض المرعى بسجادة خضراء نضيرة. ثم لبست كل المدينة ـ تدريجيا ـ حلة خضراء زاهية. أحد الوزراء الفرنسيين الذي حل ضيفا علينا في احتفالات العيد الوطني في السبعينات، شعر ببهجة غامرة وهو يقدم التهنئة بالفرنسية؛ لم أكن أتكلم الفرنسية، لكنني فهمت معنى لفظة "أخضر". لقد خلبت لبه الحلة القشيبة الخضراء التي ترفل بها المدينة.

معظم دول آسيا لم تنشغل بمد البساط الأخضر على الإطلاق (أو لم تعط القضية سوى اهتمام ضئيل). لكن سنغافورة كانت مختلفة، واتخذت إجراءات صارمة ضد القطعان الشاردة، واحتلت عناوين الأخبار في مجلة "لوك" (LOOK) الأمريكية في عدد تشرين الثاني/ نوفمبر 1969. مدير خدمات المعلومات في هونغ كونغ، أعلن وقد تملكه الحماس بعد زيارة إلى سنغافورة، أنه سوف ينظم حملة ضد رمي الفضلات تستمر لمدة عامين وتعتمد على تجربتنا في هذا المجال.

عند التحضير لمؤتمر رؤساء دول الكومنويلث الذي تقرر عقده في منتصف كانون الثاني/ يناير 1971طلبت من المسؤولين بذل جهود إضافية لتقديم انطباع أفضل عن سنغافورة، وأعطينا التعليمات إلى العاملين في الصناعة الخدمية،

وأصحاب المتاجر، وسائقي التاكسي، وعمال الفنادق، ونـدل المطاعم كي يبذلوا ما بوسعهم لإظهار لطفهم ودماثتهم وودهم للزوار. استجابوا جميعا بصورة إيجابية، وأكـدت ذلـك المعلومات المستخلصة من الرؤساء ورؤساء الوزراء، وأعضاء الوفود الزائرة. وهذا ما شجع هيئة ترويج السياحة فأطلقت حملة لإظهار أقصى ما لدى العاملين في مجال الخدمات والمبيعات وغيرهم من لطف وتهذيب ولباقة. عند هذه النقطة لم أستطع منع نفسي من التدخل. فمن السخف أن يظهر العاملون في المجالات الخدمية لطفهم وتهذيبهم تجاه السياح فقط دوننا عن السنغافوريين. أقنعت وزارة الدفاع المسؤولة عن جنودنا، ووزارة التربية والتعليم التي ترعى نصف مليون طالب، والمؤتمر الوطني لنقابات العمال الذي يضم مئات الآلاف من العمال، بنشر رسالة تؤكد على وجوب أن يكون اللطف والتهذيب أسلوبنا في الحياة، وجعل سنغافورة مكانا ممتعا لنا، وذلك بغض النظر عن صناعة السياحة.

تبدت أعظم مكاسبنا حين قرر الزعماء الآسيويون التنافس في ميدان تحويل مدنهم إلى واحات خضراء. فقد سألني الدكتور مهاتير محمد، الذي أقام في "فيلا ايستانا" في السبعينات، كيف جعلت مروجها الخضراء على هذا القدر من النضارة. وحين أصبح رئيسا لوزراء ماليزيا، عمل على تحويل كوالالمبور إلى مدينة تكتسي باللون الأخضر. في إندونيسيا، دعم الرئيس سوهارتو حملة التشجير في جاكرتا، وكذلك فعل الرئيس ماركوس في مانيلا، ورئيس الوزراء ثانين في بانكوك، كل ذلك جرى في أواخر السبعينات. شجعتهم جميعا، وذكرتهم بأن لديهم تشكيلة أكثر تنوعا من الأشجار ومناخا ملائما.

لم يؤد أي مشروع آخر إلى نتائج أفضل من حملة التشجير. حاول جيراننا التفوق على بعضهم بعضا في هذا الميدان. ومثلت عملية تحويل المدن إلى واحات خضراء منافسة إيجابية كسب منها الجميع - فهي ترفع الروح المعنوية، وتفيد

السياحة، وتؤثر في المستثمرين. كان من الأفضل إلى حد بعيد التنافس على المركز الأول في تشجير المدن وتنظيفها في آسيا، بدلا من العديد من الميادين التي تكون فيها المنافسة ضارة، بل مهلكة.

في أول يوم أحد من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، أطلقنا حملة "يوم الشجرة" شارك فيها كافة أعضاء البرلمان، والمراكز الاجتماعية، وزعماء المجتمع المحلي. ولم نتجاهل الاحتفال بالمناسبة في كل عام منذئذ. ومن المعروف أن الشجيرات المزروعة في تشرين الثاني/ نوفمبر لا تحتاج إلا إلى الحد الأدنى من السقاية نظرا لبدء موسم الأمطار في هذا الشهر.

لأن الأنواع المتواجدة لدينا من الأشجار والغراس والنباتات محدودة العدد، بعثت فرقا متخصصة لزيارة الحدائق النباتية، والحدائق العامة، ومشاتل الأشجار في المناطق المدارية وشبه المدارية لانتقاء أنواع جديدة من الدول التي يسودها مناخ مشابه لمناخنا في آسيا وأفريقيا ومنطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى. عادت الفرق ومعها العديد من النباتات المزهرة وشتلات الأشجار لاختبارها في تربتنا ومناخنا. لكن لسوء الحظ، لم تزهر الأشجار الجميلة التي جلبت من الكاريبي في سنغافورة لافتقارها إلى الشتاء البارد. أما تلك القادمة من الهند وميانمار (بورما سابقا) فنادرا ما أزهرت في سنغافورة لأنها بحاجة إلى فصل جاف طويل كل سنة بين فترات هبوب الرياح الموسمية في بيئتها الطبيعية. علماء النبات السنغافوريون أحضروا معهم ثمانية آلاف نوع من مختلف النباتات ونجحوا في زراعة ألفين منها لتتكاثر وتزهر وتضيف تشكيلة منوعة على أشجارنا ونباتاتنا الخضراء.

الشخص المهم الذي نفذ سياستي "الخضراء" كان مسؤولا مقتدرا اسمه ونغ يو كوان، وهو ماليزي تدرب على زراعة الغابات والعناية بها ليعمل في مزارع المطاط وزيت النخيل في ماليزيا. جاء بخبرته ليحل المشاكل المتصلة بزراعة

الأشجار والشجيرات وغيرها من النباتات الخضراء على جوانب الطرق، وإنشاء الحدائق والمروج في سنغافورة. كنت أرسل له سيلا دافقا من المذكرات، ولوائح لا نهاية لها من الرغبات استجاب لها بدأب وجلد وقبلها بلطف ومجاملة، ونجح في تنفيذ العديد منها. وكان خليفته، تشوا سيان انغ، خبيرا زراعيا تخصص في زراعة الأشجار وتابع عمل سلفه.

في كل مرة أعود فيها إلى سنغافورة بعد غياب بضعة أسابيع، وأشاهد الشجر، والنخيل، والنجيل، والشجيرات المزهرة وأنا أقود السيارة على طول شارع "ايست كوست باركواي" الممتد من المطار إلى المدينة، تبتهج روحي وأزداد عزما ونشاطا وتصميما. فتحويل سنغافورة إلى واحة خضراء هو أنجح وأجدى المشاريع التي قمت بها.

❧❧

تمثل أحد الأسباب الموجبة لتنظيف سنغافورة في حاجتنا لتجميع أكبر كمية ممكنة من الأمطار التي يبلغ معدل هطولها 95 بوصة في السنة. عينت لي ايك تينغ، وهو مهندس مدني ترأس آنئذ وحدة مكافحة التلوث، مسؤولا عن خطة تستهدف تنظيف مياه كافة جداولنا وأنهارنا. تطلبت الخطة حوالي عشر سنين لتنفيذها. وتوجب عليه ضمان تفريغ مياه الصرف الصحي والنفايات وغيرها من المياه الملوثة الناتجة من استخدامات البيوت والمصانع في المجارير. وعدم السماح إلا لمياه الأمطار التي تسيل من الأسقف والحدائق والأماكن المفتوحة إلى قنوات التصريف المفتوحة المتدفقة إلى الأنهار. وبحلول عام 1980، كنا قادرين على توفير حوالي 63 مليون غالون من الماء يوميا، أي ما يقارب نصف حجم استهلاكنا اليومي من الماء.

استهدفت أكثر خططي طموحا تنظيف نهر سنغافورة وبحيرة كالانغ وإعادة الأسماك إلى الأنهار. وعندما اقترحت الخطة أول مرة في شباط/ فبراير

1977، سأل العديد من الناس، خصوصا الصناعيين منهم، "ما هو سبب حملة التنظيف هذه؟ فمياه قناة روشور (التي تصب في بحيرة كالانغ) ونهر سنغافورة ظلت على الدوام قذرة؛ بل هي جزء من تراث سنغافورة!". قررت حل المشكلة. الرائحة عفنة مقززة. حتى أن عامل بدالة أعمى عمل في مكتب زوجتي تشو كان يعرف متى تقترب حافلته من نهر سنغافورة من رائحة مياهه النتنة النفاذة. الاستخدامات التجارية سببت نصف ما أصاب مياهنا من تلوث. وتوجب علينا تنظيف كل نبع، وجدول، ومجرور. الأمر الذي دفع تيه تشينغ وان، الذي كان كبير المدراء التنفيذيين في هيئة الإسكان والتنمية، إلى أن يعلق ساخرا: "سوف تكون التكلفة أقل بكثير لو اشتريت سمكا من السوق ووضعته في النهر كل أسبوع!".

لم يتراجع لي ايك تينغ. فقد عمل معي بصورة وثيقة وكان متأكدا من تأييدي ودعمي. لكن مهمة تنظيف نهر سنغافورة وبحيرة كالانغ كانت عملية هندسية ضخمة. فقد أنشأ شبكة للصرف الصحي تحت أرض الجزيرة برمتها، وهو أمر تبدت صعوبته على وجه الخصوص في مركز المدينة المكتظ بالمباني. نقلنا الناس من حوالي ثلاثة آلاف موقع وكوخ يمارسون فيها صناعتهم وأعدنا توطينهم في مناطق صناعية حديثة مجهزة بوسائل التخلص من الزيوت وغيرها من النفايات. ومنذ وجود سنغافورة عام 1819، ظلت السفن المسطحة القاع (الصنادل) والمراكب المفتوحة تعبر النهر جيئة وذهابا. "وبحارتها" يعيشون، ويطهون طعامهم، ويغتسلون على هذه المراكب. توجب عليهم الآن الانتقال إلى باسير بان جانغ على الساحل الغربي، في حين نقلت أحواض الزوارق على طول نهر كالانغ إلى تواس ونهر جورونغ. كما توجب نقل خمسة آلاف من باعة الطعام المتجولين إلى مراكز صممت بشكل مناسب لهم. لكن هؤلاء، بعد أن اعتادوا التجارة على الطرقات (المجانية) وسهولة الوصول إلى زبائنهم، عارضوا

الانتقال إلى المراكز حيث يتوجب عليهم دفع إيجار المكان وفواتير الماء والكهرباء. لكننا عملنا على نقلهم ـ بلطف وحزم ـ وقدمنا لهم المعونة لدفع بدلات الإيجار. وحتى برغم كل ذلك، خسر بعضهم في تجارته.

أعددنا خطة مرحلية لتربية أكثر من تسعمائة ألف رأس من الخنازير في ثمانية آلاف مزرعة، لأن فضلاتها تلوث مجاري المياه. كما أغلقنا العديد من بحيرات تربية الأسماك، وتركنا أربع عشرة فقط في حدائق التقنية الزراعية وبضع بحيرات لممارسة هواية صيد السمك. مزارع تربية الأسماك منتشرة الآن قرب الساحل في أقفاص داخل المياه الضحلة في مضيق جوهور، إضافة إلى المياه العميقة قرب جزرنا الجنوبية.

كانت لدينا وحدة لإعادة التوطين مهمتها التعامل مع حالات المساومة والمماحكة التي تظهر مع كل عملية لإعادة التوطين، بغض النظر عما إذا استهدفت باعة متجولين، أو مزارعين، أو أصحاب مصانع الأكواخ. ولم يشعر هؤلاء بالارتياح أبدا عندما ينقلون من موطنهم أو يغيرون مهنتهم. وكان ذلك بمثابة مهمة سياسية محفوفة بالخطر، وإذا لم يتم أداؤها بحذر وتعاطف فسوف تؤدي إلى خسارة أصوات المقترعين في الانتخابات التالية. وقد ساعدتنا على الحد من التبعات والعواقب السياسية لجنة مؤلفة من مسؤولين وأعضاء برلمانيين ممن تأثرت دوائرهم الانتخابية بالخطط التي نفذناها.

المعارضة الأشد جاءت من المزارعين الذين أعيد توطينهم. فقد دفعنا لهم تعويضات تبعا لبنى مزارعهم، أي للمباني المشيدة بالإسمنت فوق الأرض المفتوحة ضمن مزارعهم، وتبعا لعدد الأشجار المثمرة، وبحيرات تربية الأسماك. ومع ازدهار اقتصادنا، زدنا قيمة التعويض، لكن حتى أكثر التعويضات سخاء لم تكن كافية. المزارعون الأكبر عمرا لم يعرفوا ماذا يفعلون بمال التعويضات. وحين أقاموا في شقق سكنية، مضّهم الشوق لحيوانـاتهم من خنازير وبط

ودجاج، وحنّوا لأشجارهم المثمرة، ومساكب الخضار التي وفرت لهم الطعام. وظل بعضهم بعد مدة تراوحت بين 15 ـ 20 سنة من إعادة التوطين في البلدات الجديدة يصوتون ضد حزب العمل الشعبي. لقد شعروا بأن الحكومة دمرت أسلوب الحياة الذي اعتادوا عليه.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، تملكني إحساس عميق بالرضى وأنا أبحر باليخت في المياه النظيفة لبحيرة كالانغ ونهر سنغافورة، اللذين كانا حتى ذلك الحين بمثابة مجارير سنغافورة المفتوحة. وخلال مراسم الاحتفال "بالنهر النظيف"، قدمت ميداليات ذهبية للرجال المسؤولين عن أداء المهمة تخليدا لهذا الإنجاز. فيما بعد، قمنا ببناء ثمانية أحواض تخزين جديدة عند مصب النهر وقرب البحيرة استخدم عدد منها كمواقع للاستجمام وركوب الزوارق وصيد السمك. أما ناتج المياه الصالحة للشرب فارتفع إلى 120 مليون غالون يوميا. إن وراء كل مشروع ناجح مسؤول مخلص وكفء، بذل قصارى جهده وركز جل اهتمامه على حل مشاكلنا الفريدة. وما كانت سنغافورة لتصبح نظيفة وخضراء بدون لي ايك تينغ. كنت أحدد أهدافا نظرية عريضة، وكان هو يجد الحلول الهندسية العملية (أصبح تينغ فيما بعد رئيسا للخدمة المدنية).

في عام 1993، ذهب وينسميوس للصيد في نهر سنغافورة وأرضاه أن يصطاد سمكة من مياهه. الأنهار النظيفة أدت إلى ظهور نوعية مختلفة من الحياة. ارتفعت قيمة الأراضي وزادت مجالات استخداماتها إلى حد كبير، خصوصا تلك الواقعة في المدينة والمحاذية للأنهار والقنوات. ابتعنا الرمل من إندونيسيا لصنع شاطئ على طول ضفاف بحيرة كالانغ حيث يمكن للناس اليوم التمتع بأشعة الشمس وممارسة رياضة التزلج على الماء. وحلت المباني السكنية المرتفعة على الشاطئ محل أحواض المراكب الصغيرة القبيحة. وبالنسبة لأولئك الذين يتذكرون نهر سنغافورة حين كان مجرورا نتنا، يبدو

لهم التنزه على ضفتيه حلما بعيد المنال. تحولت المستودعات والمخازن إلى مقاه، ومطاعم، ومتاجر، وفنادق، حيث يتناول الناس طعامهم وشرابهم في الهواء الطلق على ضفة النهر أو على متن المراكب الصينية التقليدية الراسية على شاطئه.

يمكنك أن تحكم على مدى تلوث المدينة من المساحات الخضراء فيها. فحين تنبعث الغازات والأبخرة من عوادم السيارات والحافلات وشاحنات الديزل العتيقة والسيئة الصيانة، وتتجاوز الحد المسموح به، تغطي الأشجار طبقة سوداء من ذرات السخام، ثم تذوي وتذبل وتموت. في خريف عام 1970 حينما كنت في زيارة إلى بوسطن، فوجئت برؤية أرتال من السيارات المتجهة إلى محطات تعبئة الوقود. وشرح لي السائق الأمر قائلا إنه آخر يوم يسمح فيه للسيارات بتجديد رخصتها للسنة التالية، وعلى أصحابها أولا إخضاعها للفحص والمصادقة على صلاحيتها للسير على الطرقات من محطات وقود مرخصة لأداء هذه المهمة. قررت إنشاء وحدة مكافحة التلوث وجعلتها تابعة لمكتب رئيس الوزراء مباشرة. قمنا بوضع أجهزة مراقبة في الطرقات المزدحمة لقياس ذرات الغبار وكثافة الدخان وتركيز غاز ثاني أكسيد الكبريت المنبعث من محركات السيارات. في المدن الأخرى هناك عدد من الضواحي الخضراء تزود سكانها بمتنفس مريح من مراكزها المكتظة بحركة المرور. لكن حجم سنغافورة اضطرنا لأن نعمل ونلهو ونسكن في الحيز الضيق نفسه، الأمر الذي جعل من الضروري الحفاظ على بيئة نظيفة ومرتبة للأغنياء والفقراء على حد سواء.

في قلب مدينة جورونغ، المحاصرة بمئات المصانع، شيدنا حديقة طيور في عام 1971. ولو لا الالتزام بمعايير مكافحة التلوث الصارمة، لما تمكنت هذه الطيور من التناسل والتكاثر كحالها الآن. قمنا أيضا بمد البساط الأخضر في

جورونـغ نفسـها، وتوجـب علـى كافـة المصـانع تحويـل الأراضـي المحيطـة بهـا إلى مساحات خضراء وزراعة الأشجار فيها قبل أن تبدأ عمليات الإنتاج.

بـالرغم مـن نجاحنـا في حـل مشـكلة تلـوث الهـواء، إلا أن سـنغافورة برمتهـا والمناطق المحيطة بها قد غطاهـا الضـباب النـاتج عـن حرائـق الغابـات في سـومطرا وبورنيو في عـامي 1994 و 1997. إذا قامـت شـركـات مـزارع الأخشـاب، بعـد أن قطعت الأخشاب الثمينة، بإشعال بقية أشجار الغابة لتجهيز الأرض من أجل نخيل الـزيت وغيره من المحاصيل. في الفصل الجاف، اشـتعلت الحرائـق طيلـة شـهور. وفي منتصـف عـام 1997، انتشـر ضـباب كثيـف وسـام فـوق ماليزيـا، وسـنغافورة، وتايلند، والفليبين، الأمر الذي تسبب في إغلاق المطارات وسقوط آلاف من النـاس ضحية للأمراض التنفسية.

توجب علـي أيضـا التعامـل مـع مشـكلة الضـجيج الـتي عانـت منهـا سـنغافورة بسـبب أبـواق السـيارات، وآلات الحفـر في مواقـع البنـاء، ومكـبرات الصـوت في أماكـن اللـهو في الهـواء الطلـق، وأصـوات أجهـزة التلفزيـون والراديـو. قمنـا بصـورة تدريجية ومنهجيـة بتخفيض حـدة هـذه الأصـوات العاليـة مـن خـلال تطبيـق قـوانين وأنظمة جديدة. أما أخطر وأكثر الأشـياء ضـجيجا فكانـت عـادة إطـلاق الأسـهم الناريـة خـلال الاحتفـال بالسـنة الصـينية الجديـدة. تعـرض العديـد مـن الأشـخاص، خصوصـا الأطفـال، لحـروق وجـراح خطيرة نتيجة هـذه الممارسـة. بـل التهمـت النـيران قرى بنيت أكواخها من الخشب. وبعد الحريق الضخم الذي شب في آخـر يـوم مـن احتفـالات السـنة الصـينية الجديـدة عام 1970، حيـث قتـل خمسـة أشـخاص وجـرح العديد غيرهم، أوقفت هـذه العـادة التقليديـة الصـينية الراسـخة منـذ عهـود بعيـدة، واعتـبرت إطـلاق الأسـهم الناريـة جنحـة يعاقـب عليهـا القـانون. لكـن بعـد عـامين اثنين، تعـرض شـرطيان (أعـزلان) إلى اعتـداء وحشـي حـين حـاولا منـع جماعـة مـن النـاس يطلقـون الأسـهم الناريـة. تقـدمنا خطـوة إضـافية وحظرنـا اسـتيراد المفرقعـات

والأسهم النارية برمتها. وحين نسكن في مبان حديثة ترتفع إلى عشرة أو عشرين طابقا ينبغي وقف الممارسات التي لا تتناسب مع الوضع الجديد.

❀❀

في الستينات، تسارعت وتيرة تجديد المباني في المدينة. مررنا بمرحلة قمنا بها بهدم مباني مركز المدينة بشكل متهور لتشييد أخرى جديدة. وبحلول عام 1970، شعرنا بالقلق إزاء السرعة التي قمنا بها بمحو آثار ماضينا، لذلك أنشأنا هيئة الحفاظ على الآثار في عام 1971 لتحديد المباني ذات الأهمية التاريخية أو التراثية أو الاركيولوجية أو المعمارية أو الفنية، والحفاظ عليها، إضافة إلى المباني المهمة مدنيا وثقافيا وتجاريا في تاريخ سنغافورة. المباني المستهدفة شملت المعابد الصينية القديمة، والهندية، والمساجد، والكنائس الإنجيلية والكاثوليكية، والكنس اليهودية، وفن العمارة الصيني التقليدي (في القرن التاسع عشر)، ومكاتب الحكومة الاستعمارية السابقة في مركز المدينة القديم. أشهر أوابد الماضي الاستعماري هو دار الحكومة، الذي كان ذات مرة مقرا للحكام البريطانيين، وتحول الآن إلى مبنى "ايستانا" حيث تقع مكاتب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء.

حاولنا الحفاظ على الشخصية والهوية المميزتين لسنغافورة، لتذكيرنا بماضينا. لحسن الحظ لم نهدم منطقة كامبونغ غلام المقر التاريخي للعائلة المالكة الملاوية، ولا الحي الصيني، والهندي، والمستودعات القديمة على طول ضفة نهر سنغافورة.

❀❀

من أجل إنقاذ الشباب من مشكلات الإدمان، حظرنا منذ السبعينات كافة أشكال الدعاية للسجائر، وتقدمنا في وقت لاحق لنمنع التدخين في كافة الأماكن العامة ـ المصاعد، الحافلات، القطارات، المحطات، ثم في كل

المكاتب والمطاعم المكيفة الهواء. اتبعت خطى الكنديين الذين كانوا السباقين في هذا المجال. أما الأمريكان فقد تخلفوا كثيرا عن الركب بسبب شدة الضغوط التي تمارسها شركات التبغ.

كنا نحتفل بـ"أسبوع التوقف عن التدخين" كل عام. وكجزء من هذه الحملة رويت على شاشة التلفزيون تجربتي الخاصة، وكيف اعتدت تدخين حوالي عشرين سيجارة في اليوم حتى عام 1957 ، حيث فقدت صوتي. بعد حملة انتخابية لاختيار أعضاء في مجلس المدينة استمرت ثلاثة أسابيع. ولم أتمكن من شكر المقترعين. ونظرا لأنني لم أتمكن من حصر إدماني ضمن حدود، توقفت عن التدخين كليا. عانيت طيلة أسبوعين. في الستينات، أصبت بحساسية من التبغ ومنعت التدخين في مكتبي وفي قاعة الحكومة (المجهزين بمكيفات للهواء). بخلال بضع سنين توقف معظم الوزراء عن التدخين، فيما عدا اثنين ظلا يدخنان بشراهة: راجا، وايدي باركر. واعتاد كل منهما التسلل خارج اجتماعات الحكومة لمدة عشر دقائق وتدخين سيجارة في الشرفة لإشباع نهمهما للتبغ.

ما زالت المعركة التي نخوضها محتدمة. فثراء ودعاية شركات التبغ الأمريكية القوية يجعلان التدخين عدوا مرعبا. صحيح أن عدد المدخنين الأكبر سنا يتناقص باطراد، إلا أن الشباب، والفتيات أيضا، ما زالوا يسقطون في فخ الإدمان. ولا نستطيع أن نخسر هذه المعركة.

حظر استخدام "العلكة" أثار سخرية الأمريكيين منا. ففي عام 1983 ، اقترح وزير التنمية الوطنية أن نحظر العلكة بسبب المشكلات الناتجة عن وضعها - بعد الانتهاء من مضغها - داخل ثقوب الأقفال وصناديق البريد وعلى أزرار المصاعد. أما رميها على الأرض وفي الممرات فقد زاد من تكاليف التنظيف وخرب معداته. في البداية، اعتقدت أن الحظر سيكون إجراء مغاليا في صرامته.

لكن حين لصق الغوغاء العلكة على "حساسات" أبواب القطارات، تأثرت خدمة نقل الركاب. لم أعد آنئذ رئيسا للوزراء، لكن رئيس الوزراء غوه وزملاءه قرروا حظرها في كانون الثاني/ يناير 1992. وصف عدة وزراء درسوا في الجامعات الأمريكية قذارة مقاعد قاعات المحاضرات التي امتلأت بالعلكة. تمكن الحظر من تقليص حجم الإزعاج والأضرار الذي تسببه العلكة، وبعد التخلص من مخزونها في المتاجر بدأت المشكلة في المحطات والقطارات تجد طريقها إلى الحل.

لم يجد المراسلون الأجانب في سنغافورة فضائح فساد كبيرة أو تصرفات خاطئة خطيرة يوردونها في تقاريرهم. وبدلا من ذلك تحدثوا عن حماس وتكرارية هذه الحملات التي تحض على "السلوك الفاضل الصالح"، وسخروا من سنغافورة بوصفها "الدولة ـ المربية". كنا نثير ضحكهم. لكنني كنت على ثقة من أننا نحن الذين سنضحك أخيرا. لو لم نبذل هذه الجهود لحث شعبنا على تغيير أساليبه وطرائقه، لكنا مجتمعا بدائيا وفظا وفجا. لم نتظاهر بأننا مجتمع مهذب ومتحضر، ولم نخجل من الشروع في محاولة التحول إلى مثل هذا المجتمع في أقصر فترة ممكنة. أولا، قمنا بتثقيف وحض شعبنا. وبعد أن نجحنا في إقناع غالبيته العظمى وكسبها إلى جانبنا، وضعنا القوانين المناسبة لمعاقبة الأقلية المتشبثة بعناد بعاداتها البالية. وهذا ما جعل سنغافورة مكانا بهيجا يمتع قطانه. وإذا كانت سنغافورة "دولة ـ مربية" فأنا فخور برعايتها وتنشئتها.

14

التعامل مع وسائل الإعلام

خلال الأربعين عاما التي انقضت منذ سنة 1959، ارتقت الصحافة السنغافورية وتطورت مبتعدة عن المعايير التي وضعها الحكم الاستعماري. ولقد حققنا ذلك عبر وضع معالم وعلامات، خارجة عن الحدود والقيود المرسومة، لوسائل إعلامنا الناطقة بالإنكليزية في أغلب الأحوال. تأثر العاملون في وسائل الإعلام هذه بالمحررين والمراسلين البريطانيين الذين كانوا رؤساء لهم في مجموعة صحيفة "ستريتس تايمز" (Straits Times). وتطلب الأمر سنين عديدة قبل أن يدرك الجيل الشاب من الصحفيين في الثمانينات أن ثقافة سنغافورة السياسية كانت - وستبقى - مختلفة عن النموذج الغربي. لكن صحافيينا تعرضوا لتأثير الأساليب الصحفية والمواقف السياسية لوسائل الإعلام الأمريكية التي ظلت على الدوام متشككة بالسلطة وناقدة لها وساخرة منها. الصحف الصينية والملاوية لم تكن تتبنى نموذج الصحف السائد في الغرب، وتمثلت ممارستها الثقافية في الدعم البناء للسياسات التي تتفق معها، وتوجيه النقد بعبارات محسوبة لتلك التي لا توافق عليها.

بحلول التسعينات، كان المعدل الوسطي لأعمار صحفيينا يقل عن أربعين عاما وتلقوا جميعا تعليمهم في مدارس سنغافورية متشابهة. لكن الفوارق استمرت بين الصحف الإنكليزية والصينية والملاوية؛ فالفجوة الثقافية لم يتم تجسيرها. تتوضح هذه الفوارق والاختلافات في المقالات الافتتاحية، والعناوين الرئيسية، وانتقاء الأخبار، واختيار رسائل القراء الصالحة للنشر. القراء الذين تلقوا تعليمهم بالصينية لا يتبنون القيم السياسية والاجتماعية نفسها التي يؤمن

بها نظراؤهم الذين حصلوا على تعليمهم بالإنكليزية. فهم يركزون اهتماما أكبر على مصالح الجماعة مقارنة بمصلحة الفرد.

حين كان البريطانيون يملكون الصحيفة الإنكليزية الرئيسية "ستريتس تايمز"، كانت تروج علنا لمصالحهم. فقد تمتعت برعاية الشركات التجارية البريطانية التي غذتها بالإعلانات، ودعم الحكومة الاستعمارية التي زودتها بالأخبار وبعائدات نشر الإعلانات الرسمية. ولم تتمكن أبدا أية صحيفة ناطقة بالإنكليزية من بلوغ ولو جزء يسير من حجم توزيعها ونفوذها.

الصحف الناطقة بالصينية تركت لتكافح في سبيل البقاء اعتمادا على مواردها الخاصة. واستخدمها أصحابها، وهم من التجار الصينيين الأثرياء، للترويج لمصالحهم. ومن أجل اجتذاب القراء، ركزت بؤرة اهتمامها على الأنباء المتعلقة بالصين، والحرب الدائرة هناك، والتعليم والثقافة الصينيين. الصحيفتان الرئيسيتان "نانيانغ سيانغ باو" و "سن تشيو جيت بوه"، مملوكتان لعائلتين صينيتين ثريتين، يعمل فيهما محررون يمينيون وانتهازيون خلف واجهة من الصحفيين الصينيين الشباب معظمهم من ذوي التوجهات اليسارية، وقلة منهم من الأعضاء الناشطين في الحزب الشيوعي.

الصحف الناطقة باللغات المحلية ـ الصينية والتاميلية وغيرهما ـ قدمت ما يريده قراؤها تبعا لمصالحهم واهتماماتهم الطائفية ولم تكن تملك هوية سنغافورية مميزة. على سبيل المثال، كانت الصحيفة الملاوية "اوتوسان ملايو" التي تطبع بحروف عربية، تعتبر نفسها الناطقة باسم القومية الملاوية ـ الإندونيسية المشتركة.

أما صحيفة "ستريتس تايمز" فكانت منذ البداية تقريبا معادية بشدة لحزب العمل الشعبي. حيث رأت الزعامة غير الشيوعية بمثابة حصان طروادة للشيوعيين الناطقين بالصينية. في حين أيدت "نانيانغ سيانغ باو" و"سن تشيو جيت بوه"،

إضافة إلى عدة صحف صينية أصغر حجما، الحزب تأييدا قويا بسبب سياسته اليسارية والجبهة المتحدة التي شكلناها مع الشيوعيين. كان العديد من الصحفيين الصينيين مؤيدين للشيوعية. وكانت صحيفة "اوتوسان ملايو" على علاقة ودية بنا على الرغم من صلاتنا مع الشيوعيين الناطقين بالصينية، لأن يوسف اسحق، صاحبها ومدير تحريرها، كان صديقا لي واختارني محاميا للصحيفة. وسيصبح فيما بعد أول رئيس لسنغافورة. تجاربي المبكرة في سنغافورة والملايو شكلت وجهات نظري المتعلقة بمزاعم الصحافة بأنها المدافع عن الحقيقة وعن حرية التعبير. فحرية الصحف هي حرية أصحابها في الترويج لمصالحهم الشخصية والطبقية.

مع اقتراب موعد أول انتخابات عامة حول الحكم الذاتي لسنغافورة في أيار/ مايو 1959، شنت صحيفة "ستريتس تايمز" حملة شعواء على حزب العمل الشعبي لمنعنا من الفوز وتشكيل الحكومة. قررنا المواجهة. كان راجا قد عمل كاتبا رفيع المستوى في الصحيفة. وأكد رأينا بأنها تدافع عن المصالح البريطانية، وذلك تحت إدارة رجل ضخم الجثة، يشبه قطاع الطرق في مظهره لكنه كفء في مهنته، يدعى بيل سايمونز. أخذ سايمونز على محمل الجد تهديدي العلني بأننا سوف نصفي الحسابات مع الصحيفة إذا فزنا في الانتخابات رغم أنفها. كانت آنذاك تستعد لنقل هيئة التحرير إلى كوالالمبور بعد الانتخابات إذا حدث ونجحنا. أطلقت أول مدافعي في منتصف شهر نيسان/ أبريل، قبل أسبوعين من يوم الانتخابات: "السر المفضوح هو أن هيئة تحرير 'ستريتس تايمز' سوف تنطلق مسرعة إلى كوالالمبور". وقمت بتعداد التقارير المتحيزة والتهم الفظيعة التي أطلقها علينا صحفيوها "البيض" الوافدون إلى سنغافورة، محذرا من أننا سوف نرد الصاع صاعين.

في اليوم التالي، هاجم راجا صحيفة "سنغافورة ستاندارد" الناطقة بالإنكليزية والتي يملكها مليونيران صينيان (الأخوان أو) اشتهرا بإنتاج مرهم

"تايغر بالم" (لعلاج كافة الآلام والأوجاع). اتخذت صحيفة "ستاندارد" موقفا عدائيا من حزب العمل الشعبي. أما راجا، الذي عمل مساعدا لرئيس التحرير مدة خمس سنين، فقد خير بين تغيير سياسته أو الاستقالة، فاستقال.

قلت إن علينا التسامح مع الصحف المملوكة محليا التي تنتقدنا؛ قبلنا ما أبداه أصحابها ومسؤولوها من إخلاص وصدق، لأن عليهم البقاء وتحمل تبعات وعواقب سياساتهم. ولا ينطبق ذلك على "الطيور المهاجرة" في صحيفة "ستريتس تايمز". فلسوف يفر هؤلاء إلى الملايو حيث يعلنون استعدادهم للموت في سبيل حرية الصحافة في سنغافورة. واستخدموا أهم رجالهم وأرفعهم مقاما: ليسلي هوفمان (الأوروبي - الآسيوي) للرد علي: "لست طيرا مهاجرا. أنا المسؤول عن سياسة ومحتوى هذه الصحيفة، وأنوي البقاء في سنغافورة، حتى وإن وصل حزب السيد لي كوان يو إلى السلطة، وحتى لو استخدم ضدي قانون الحفاظ على الأمن العام.. موطني سيظل في سنغافورة".

كلمات جسورة في الحقيقة. لكن قبل يوم الانتخابات، غادر هوفمان إلى كوالالمبور. وكان قبل بضعة أيام قد قال في خطاب له أمام معهد الصحافة الدولية في برلين الغربية خلال مؤتمره السنوي، إن تهديداتي عبارة عن "سيل دافق من الكلمات من زمرة مهووسة بالسلطة". وزعم أن صحيفة "ستريتس تايمز" "يكتبها، وينشرها، ويسيطر عليها الملاويون الذين ولدوا في سنغافورة، وعاشوا فيها طيلة حياتهم، وأخلصوا الولاء في قوميتهم وانتمائهم إلى بلدهم". كان يعرف بأن ذلك مجرد أكذوبة. ثم طالب معهد الصحافة "بأن يوقف نهائيا محاولة الحزب للحصول على التأييد الشعبي والدعم لنيته المعلنة بتقليص حرية الصحافة". كان ذلك بالضبط هو ما نملك الحق بالقيام به، أي السعي للحصول على تفويض للتعامل بحزم مع المصالح الأجنبية (الاستعمارية في هذه الحالة) في الصحافة. كانت سياستنا المعلنة تقضي بمنع الأجانب من امتلاك الصحف.

فزنا بالانتخابات. وانتقلت "ستريتس تايمز" مع أصحابها وكبار محرريها إلى كوالالمبور. وأثبت هؤلاء جبنهم، واهتمامهم بالحفاظ على المصالح البريطانية وليس الدفاع عن حرية الصحافة أو الحق بالحصول على المعلومات. بعد أن نلنا استقلالنا عام 1965، عادت صحيفة "ستريتس تايمز" إلى سنغافورة، وتحولت سياستها تماما لتؤيد حزب العمل الشعبي. لم يؤد ذلك إلى زيادة احترامي لها. وحين أجبرت سياسات ماليزيا المؤيدة للملاويين مجموعة "ستريتس تايمز" على بيع عملياتها في كوالالمبور إلى الحزب الحاكم، المنظمة الوطنية للملايو المتحدة، سمحت حكومة حزب العمل الشعبي لحملة الأسهم البريطانيين بالاستمرار في امتلاك وإصدار الصحيفة في سنغافورة. أتى سايمونز لعقد الصلح، وأصبحت الجريدة متخصصة في الشؤون التجارية، لكن دون أن تهمل "الأجندة" السياسية. لم يرجع ليسلي هوفمان إلى سنغافورة بل استقر في أستراليا.

لأنني أردت المنافسة، قمت بتشجيع صحف أخرى على الانطلاق. ظهرت عدة صحف لكنها فشلت جميعا. وبعد أكثر من مائة سنة من الحكم البريطاني، هيمنت "ستريتس تايمز" على السوق. صحيفة "سنغابور ستاندارد" توقفت عن الصدور في الستينات. وظهرت جريدة جديدة اسمها "ايسترن صن" عام 1966، أصدرها او كو، ابن أحد الأخوين كو، لكن شهرته كمستهتر منغمس في الملذات طغت على سمعته كـ"بارون" جدي للصحافة. وبعد مفاوضات سرية مع مسؤولين كبار في وكالة تابعة لجمهورية الصين الشعبية مقرها في هونغ كونغ، وافقوا على إقراضه مبلغ ثلاثة ملايين دولار سنغافوري. توجب سداد القرض بخلال خمس سنين، بمعدل فائدة ضئيلة بلغ 0.1٪ سنويا. أما الشرط غير المعلن فهو عدم معارضة الصحيفة للصين الشعبية فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية، والبقاء على الحياد بالنسبة للقضايا الثانوية. عانت "ايسترن صن" من خسائر ثقيلة بسبب سوء الإدارة. وفي عام 1971، فضحنا تمويل هذه

"العملية السوداء" من قبل دولة أجنبية. اعترف او كو بذلك. واستقالت هيئة التحرير بعد أن تملكت أعضاءها مشاعر الغضب والمهانة. ثم أغلقت الصحيفة في نهاية المطاف.

جسدت صحيفة "سنغابور هيرالد" عملية سوداء أخرى. النقود في هذه المرة أتت من مصدر غير شيوعي. صدرت "الهيرالد" عام 1970 كصحيفة مملوكة بالكامل للأجانب، تستخدم محررين سنغافوريين وصحفيين محليين وأجانب. في البد تساءلت عن السبب الذي يدعو اثنين من الأجانب (المالكين الاسميين) لإصدار صحيفة ناطقة بالإنكليزية ومعادية للحكومة، كما يظهر من افتتاحياتها وعرضها للأخبار، وذلك حول شؤون مثل الخدمة الإلزامية، والقيود على الصحف، وحرية التعبير. كانت الصحيفة خاسرة ماليا. إدارة الأمن الداخلي رفعت تقريرا يشير إلى أن أكبر حملة الأسهم هي شركة في هونغ كونغ، "هيدا & كومباني"، مسجلة باسم شريكين وهميين. سرعان ما استنفذت الصحيفة رأسمالها التشغيلي البالغ 2,3 مليون دولار سنغافوري، وقدم لها مصرف "تشيز مانهاتن" في سنغافورة قروضا بدون ضمان بقيمة 1,8 مليون دولار. وحين طالبت بإلحاح بالحصول على تفسير، اتصل بي رئيس البنك، ديفيد روكفلر، من نيويورك يزعم أن نائبه الثاني ومدير فرعه في سنغافورة لم يكونا على علم بالقاعدة المتبعة التي يسير عليها البنك والتي تقضي بعدم إقراض المال للصحف. راودتني الشكوك حول الأمر برمته.

سألت رئيس التحرير السنغافوري المعين حديثا والذي كان يتلقى التمويل من "هيدا& كومباني" في هونغ كونغ. قال إنه حسب بأنني على علم بأن الممول هو دونالد ستيفنز، المندوب السامي الماليزي في كانبيرا ورئيس الوزراء السابق لولاية صباح الماليزية. سألته هل يصدق أن ستيفنز، الذي أصبح اسمه فؤاد ستيفنز بعد أن اعتنق الإسلام، يخاطر بخسارة مليون ونصف المليون من

الدولارات في صحيفة تثير النزاع مع حكومة سنغافورة. وافق على أن من الصعب تصديق ذلك.

حين كشفت عن هذه المحادثة في خطاب ألقيته في منتصف شهر أيار/ مايو 1971، كتب لي ستيفنز، الذي عرفته معرفة جيدة منذ أيامنا في ماليزيا، رسالة يقول فيها: "أشعر بأن علي إخبارك بأن الدافع الوحيد وراء تمويل صحيفة 'هيرالد' هو أنني عملت في هذا الميدان من قبل ولأنني أعتقد بأن سنغافورة هي البلد الذي ستكون فيه استثماراتي آمنة.. لم أعد صغير السن، وأظن بأنني حين سأتقاعد بعد مدة قصيرة فلسوف أتمكن من العيش اعتمادا على استثماراتي في 'الهيرالد'". لم يفسر السبب الذي منعه عن إعلامي في البدء باستثماره، والسعي وراء دعمي ومباركتي. الصحف تؤثر في سياسة أي بلد. وحين فكر "بارون" الصحافة البريطانية، روي تومسون، بإصدار صحيفة في سنغافورة في منتصف الستينات، ناقش الأمر معي أولا. لم أشجعه لأنني لم أرغب بأجنبي ليس له جذور في سنغافورة بأن يحدد برنامج عملنا السياسي.

مع نفاذ تمويل "الهيرالد"، أتت امرأة من هونغ كونغ تعمل في مجال الصحافة، هي او سيان (شقيقة او كو لكنها - على العكس منه - سيدة أعمال جدية)، أتت بصورة غامضة لإنقاذ الصحيفة بمبلغ نصف مليون دولار سنغافوري. كانت امرأة عملية عنيدة امتلكت صحيفة صينية في هونغ كونغ. قدمت لي إيصالات بالمبالغ المالية التي حولتها، لكن لم يكن معها وثائق تثبت حجم حصتها. سألتها هل تنوي ضخ مزيد من المال في الصحيفة. أجابت: "لا"، وغادرت على الفور إلى هونغ كونغ.

مؤسسة صحافة آسيا، وهي منظمة مرتبطة بمعهد الصحافة الدولي، أصدرت بيانا طلبت فيه منا عدم إلغاء ترخيص الصحيفة، ودعتني إلى التحدث

أمام المؤتمر السنوي للمعهد في هلسنكي في حزيران/ يونيو 1971. قبل أن أغادر إلى العاصمة الفنلندية، ألغيت ترخيص طبع صحيفة "سنغابور هيرالد".

لو لم أحضر الاجتماع، لتبنى قرارات تدين سنغافورة في غيابي. أوضحت موقفي حول دور وسائل الإعلام في دولة جديدة وفتية مثل سنغافورة. أردت من وسائل الإعلام أن تدعم وتشجع، لا أن تضعف وتقوض، القيم والمواقف الاجتماعية التي نغرسها في أذهان طلاب المدارس والجامعات. ويمكن لوسائل الإعلام الجماهيرية أن تخلق حالة مزاجية تنمي في الناس حرصهم وتوقهم لاكتساب ما تتمتع به الدول المتقدمة من معرفة ومهارات وقواعد لضبط السلوك. وبدون هذه، لن نستطيع أبدا أن نأمل برفع مستويات المعيشة لشعبنا.

رويت أمام الاجتماع كيف أدت التقارير الصحفية والصور الفوتوغرافية، في بلد متباين الأعراق واللغات والثقافات والأديان مثل سنغافورة، إلى حدوث أعمال شغب ووقوع ضحايا، وأوردت مثالين على سبيل الاستشهاد: في أعمال الشغب التي ارتبطت بحكاية "فتاة الغابة" عام 1950، تناول تقرير في الصفحة الأولى لجريدة "سنغابور ستاندارد" فتاة هولندية اعتنقت الإسلام بتأثير أمها بالرضاعة، وهي تركع أمام صورة مريم العذراء. أما أعمال الشغب التي استهدفت الصينيين في عيد المولد النبوي في تموز/ يوليو 1964 فقد نتجت عن حملة مستمرة شنتها صحيفة ملاوية، ادعت فيها زورا وبهتانا - يوما بعد يوم - أن الأقلية الملاوية تتعرض للاضطهاد والقمع من قبل الأغلبية الصينية.

قلت إنني لم اقبل أن يمتلك أصحاب الصحف الحق بنشر ما يريدون. وعلى العكس من وزراء سنغافورة، لم ينتخب هؤلاء أحد (لا هم ولا الصحفيون العاملون لديهم). وكانت كلماتي الختامية أمام المؤتمر هي: "ينبغي إخضاع حرية الصحافة وحرية وسائل الإعلام الإخبارية إلى حاجات سنغافورة الملحة

والمهيمنة، وإلى الغاية الأساسية للحكومة المنتخبة". وبقيت متمسكا بالتهذيب واللطف عند الإجابة عن الأسئلة المستفزة.

بعد بضع سنين (1977)، أصدرنا قوانين تمنع أي شخص أو وكيله من امتلاك حصة تزيد عن 3٪ من الأسهم العادية لأي صحيفة، وأوجدنا تصنيفا خاصا للأسهم دعي بأسهم الإدارة. ومنح الوزير صلاحية تحديد حملة الأسهم الذين يحق لهم امتلاك أسهم الإدارة. وأعطى الوزير هذه الأسهم إلى المصارف المحلية الأربعة الكبرى في سنغافورة، التي ستبقى حيادية سياسيا وتحمي الاستقرار والنمو بسبب مصالحها التجارية. ولم ألجأ إلى اتباع الممارسة الغربية المتمثلة في السماح لبارونات الصحافة الأثرياء بتحديد ما يجب على المقترعين قراءته يوما في إثر يوم.

❦❦

في الثمانينات، أصبح للمطبوعات الناطقة بالإنكليزية التي يملكها رجال الأعمال الغربيون حضور مهم في سنغافورة، فجمهور القراء الناطقين بالإنكليزية كان يتوسع مع تدريس اللغة الإنكليزية في مدارسنا. لقد حظرنا على الدوام المطبوعات الشيوعية؛ ولم تحتج على ذلك أية وسيلة إعلام أو منظمة إعلامية غربية. في حين لم نمنع أية صحيفة أو مجلة غربية. ومع ذلك رفض الغربيون مرارا وتكرارا حقنا في الرد عندما تنشر تقارير كاذبة عنا. ولذلك قررنا في عام 1986 تطبيق قانون يقيد مبيع أو توزيع المطبوعات الأجنبية التي تتدخل في السياسة الداخلية لسنغافورة. وتمثل أحد اختباراتنا للتأكد من "التدخل في سياسة سنغافورة" في قبول/ أو رفض المطبوعة التي تنشر تقريرا كاذبا أو رواية مشوهة عن سنغافورة نشر ردنا على الكذب أو التحريف. لم نمنع هذه المطبوعات، بل حددنا عدد النسخ التي تبيعها. أما أولئك القراء الذين لم يتمكنوا من شراء العدد المرغوب فبإمكانهم عمل نسخة منه أو الحصول عليه

بواسطة الفاكس. الأمر الذي سيقلص عائدات إعلاناتها لكن لا يمنعها من توزيع ونشر تقاريرها ولا يمكّنها من اتهامنا بالخوف من السماح للجمهور بقراءتها.

المطبوعة الأولى التي خرقت هذا القانون هي مجلة "تايم" (Time) الأمريكية الأسبوعية. ففي مقالة لها ظهرت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1987، ذكرت المجلة أن أحد نواب المعارضة في البرلمان وجد مذنبا من قبل المحاكم السنغافورية بتهم تتعلق بتحويل ملكية أصول وممتلكات للاحتيال على الدائنين وتقديم بيانات كاذبة. بعث سكرتيري الصحفي رسالة لتصحيح ثلاثة أخطاء شوهت الحقيقة في التقرير. رفضت المجلة نشر الرسالة، وعرضت بدلا من ذلك روايتين غير كل منهما معناها. أصر سكرتيري الصحفي على نشر الرسالة كما هي. وحين رفضت المجلة قمنا بتحديد عدد مبيعاتها، من 18000 نسخة إلى 9 آلاف، ومن ثم إلى ألفين. بعد ذلك نشرت "تايم" ردنا كاملا. رفعنا القيود على توزيعها ـ بعد ثمانية أشهر.

مجلة "ايجان وول ستريت" (Asian Wall Street Journal)، نشرت في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1986 رواية كاذبة عن سوق أوراقنا المالية الثانية التي اقترحنا إنشاءها ("بورصة سنغافورة للتعامل في أنظمة التسعير الآلي" "SESDAQ")، زعمت فيها أن الحكومة تنشئ السوق للتخلص من شركات الدولة الخاسرة وبيعها للمواطنين. ردت سلطة النقد السنغافورية برسالة دحضت هذه المزاعم الكاذبة. لم تكتف المجلة برفض نشر الرسالة، بل ادعت أن مقالتها نزيهة وصادقة ودقيقة، وأن مثل هذه الشركات الفاشلة موجودة فعلا، وأن رسالتنا أساءت إلى سمعة مراسلها. كتبت سلطة النقد رسالة أخرى لتوضيح مزيد من الأخطاء في رسالة المجلة، وطلبت ذكر اسم الشركة الخاسرة، والإشارة إلى المقاطع المحددة في رسالتنا التي شهرت بمراسل المجلة. طلبنا نشر

المراسلات حتى تتاح للقراء فرصة الحكم بأنفسهم. رفضت المجلة ذكر اسم الشركة، أو الإشارة إلى المقاطع المسيئة. في شباط/ فبراير 1987، حصرت الحكومة توزيع المجلة، وخفضت العدد من خمسة آلاف إلى أربعمائة نسخة، ونشرت الرسائل المتبادلة بين سلطة النقد والمجلة في صحف سنغافورة. دعونا مراسل المجلة لرفع دعوى قضائية إذا تعرض فعلا للتشهير لكنه رفض.

لدهشتنا، عبر الناطق باسم الخارجية الأمريكية، كما ذكرت مجلة "إيجان وول ستريت"، عن أسفه للقيود المفروضة على توزيع مجلتي "إيجان وول ستريت" و "تايم". وطلبت وزارة الشؤون الخارجية السنغافورية من وزارة الخارجية الأمريكية أن تؤكد الملاحظات المذكورة، الأمر الذي يعتبر إن كان صحيحا "تدخلا غير مسبوق في الشؤون الداخلية لسنغافورة". فعل ناطق باسمها ذلك، لكن أكد أن الحكومة الأمريكية لا تنحاز إلى أي طرف في كلتا القضيتين.

سألنا وزارة الخارجية الأمريكية، انطلاقا من الأرضية نفسها من النزاهة والعدل، هل ستعرب عن أسفها لرفض مجلة "وول ستريت" نشر الرسائل المتبادلة. كررت الوزارة أنها لن تنحاز إلى أي طرف؛ وهي تكتفي بالتعبير عن قلقها نتيجة "التزامها الجوهري والبعيد الأمد بمبادئ الصحافة الحرة التي لا تحدها القيود" - مما يعني أن "الصحف حرة في نشر أو عدم نشر ما تختاره مهما بدت تصرفاتها غير مسؤولة أو متحيزة".

أكدت وزارة الخارجية السنغافورية على أننا غير ملزمين باتباع قوانين الولايات المتحدة حول الصحافة. فلسنغافورة قوانينها خاصة بها وتحتفظ بالحق بالرد على التقارير الخاطئة. ولا تملك المطبوعات الأجنبية الحق بالبيع والتوزيع في سنغافورة. لقد منحناها هذا الفضل لكن بشروطنا الخاصة، وأحدها الحق بالرد. ولم ترد وزارة الخارجية الأمريكية على ذلك.

بعد أسبوعين، كتبت مجلة "إيجان وول ستريت" إلى وزارة الاتصالات والإعلام تعرض توزيع مجلتها مجانا لكافة المشتركين الذين حرموا من الحصول عليها نتيجة القيود المفروضة. وهي على استعداد "للتنازل عن عائدات مبيعات أعدادها لمساعدة رجال الأعمال السنغافوريين الذين اشتكوا من عدم حصولهم على المجلة". وافقت الوزارة، بشرط أن تتوقف عن قبول الإعلانات لتثبت أن دافعها ليس زيادة التوزيع بل لتبرير أجور الإعلانات المرتفعة. رفضت المجلة العرض، على أساس أن الإعلانات جزء لا يتجزأ من المجلة، وأن هنالك تكاليف إضافية ومشكلات ينبغي التعامل معها. عرضنا تحمل نصف التكاليف الإضافية للتوقف عن قبول الإعلانات. رفضت المجلة عرضنا. وكان ردنا: "أنتم لا تبدون اهتماما بحصول رجال الأعمال والتجار على المعلومات". ولم نتلق أي رد من المجلة.

في أيلول/ سبتمبر عام 1987، أظهرت مجلة "ايجا ويك" (Asia Week) الأمريكية عدم الاحترام لسنغافورة. وكتب السكرتير الصحفي لوزير الداخلية رسالة إلى المجلة لتصحيح الأخطاء الواردة في مقالة لها. نشرت المجلة أجزاء من هذه الرسالة على شكل مقال بعنوان" تشويه للحقائق، كما تزعمون!"، نسبته إلى السكرتير الصحفي. ولم تكتف المجلة بحذف مقاطع مهمة من الرسالة، بل أضافت أكثر من ثلاثمائة وسبعين كلمة من عندها، لتزيد طولها بمقدار النصف، دون موافقة السكرتير الصحفي ودون كشف ذلك أمام قرائها. كتب السكرتير الصحفي إلى المجلة يحتج على تعديل رسالته، وطلب أن تنشر رسالته الأصلية والرسالة اللاحقة دون تغيير. رفضت المجلة. وقمنا بتقييد توزيعها وخفضنا العدد من 11000 إلى 5000 نسخة. بعد شهر، نشرت الرسالة كما هي، فرفعنا القيود عنها بعد سنة.

في كانون الأول/ ديسمبر 1987، نشرت مجلة "فار ايسترن ايكونوميك ريفيو" (Far Eastern Economic Review) الأمريكية رواية عن لقاء جرى

بيني وبين أسقف الكنيسة الكاثوليكية في سنغافورة حول اعتقال اثنين وعشرين شخصا متورطين في مؤامرة ماركسية. اعتمد المقال على بيانات أصدرها كاهن مارق لم يكن حاضرا في اللقاء. وزعمت المجلة أنني دعوت إلى مؤتمر صحفي بدون علم الأسقف، ودفعته بالخديعة ليحضره، ومنعت نشر تعليق أدلى به. وقالت إن الاعتقالات تمثل هجوما على الكنيسة الكاثوليكية.

بعث سكرتيري الصحفي رسالة إلى المجلة يسأل فيها عن السبب وراء نشر تصريحات لشخص لم يحضر الاجتماع بدون التأكد من الحقائق من الأسقف أو مني شخصيا. نشر رئيس التحرير، ديريك ديفيز، الرسالة لكن لم يجب عن السؤال. كتبنا له مكررين السؤال. نشر ديريك الرسالة وأضاف في الوقت نفسه أن ما قاله الكاهن هو الحقيقة. وزعم أن المجلة يمكنها - قانونيا - نشر كل ما ترغبه، صحيحا كان أم كاذبا، طالما ظلت قادرة على الاستشهاد بمصدر نقل منه التصريح فعلا. وليس من واجبها أبدا تحري الحقائق كي ترضى عن صدق مصدرها، أو إثبات توكيدات الشهود الآخرين، ولا يمكن اعتبارها مسؤولة عن الأكاذيب ودعاوى التشهير المنشورة. كان ديفيز عنيدا ومتحديا. حصرنا توزيع المجلة بخمسمائة نسخة (بعد أن كان تسعة آلاف)، ورفعت دعوى بالتشهير والقذف ضده وضد المجلة.

نشر ديريك بعد ذلك رسالة من الكاهن المارق يقدم فيها رواية جديدة عن لقائي مع الأسقف. كتبنا إليه نسأله أي النسختين عن رواية ما جرى في اللقاء هي الصحيحة. نشرت المجلة نسخة معدلة من رسالة سكرتيري الصحفي، اختزلت معظم ما جاء فيها، زاعمة أن القضية لم يفصل فيها القضاء بعد. لكن حين اشترت الحكومة السنغافورية مساحة إعلانية في المجلة لنشر الرسالة، تم نشرها، وتخلى المحرر عن ذريعة عدم فصل القضاء في المسألة بعد.

كسبت دعوى التشهير والقذف عام 1989 حين رفض ديفيز الوقوف على منصة الشهود وتقديم بيانه والخضوع للاستجواب. وسرعان ما ترك العمل في المجلة.

قبل أن تحل قضيتنا مع مجلة"إيجان وول ستريت"، تلقيت دعوة للتحدث أمام الجمعية الأمريكية لمحرري الصحف في اجتماع عقدته في واشنطن دي. سي، في شهر نيسان/ أبريل 1988. قبلت الدعوة. استشهدت بمذكرة لمساعد وزير الخارجية الأمريكية قال فيها: "حيثما تكون وسائل الإعلام حرة، فإن سوق الأفكار قادر على فرز اللامسؤولة من المسؤولة ومكافأة الأخيرة". وأشرت إلى أن نموذج الولايات المتحدة ليس صالحا للتطبيق في كافة أنحاء العالم دون استثناء. الصحافة الفليبينية تأسست على النموذج الأمريكي. وتمتعت بالحريات كافة لكنها خذلت الشعب الفليبيني. "الصحافة الموالية [للحكم] ساعدت السياسيين الفليبينيين على إغراق سوق الأفكار بطوفان من التفاهات، وشوشت الشعب وأربكته بحيث لم يتمكن من معرفة ما هي مصالحه الحيوية في مثل هذه الدولة النامية". أكدت موقفي قائلا:

> "الجدل الداخلي في سنغافورة أمر يخص السنغافوريين وحدهم. لقد سمحنا بوجود الصحفيين الأمريكيين في سنغافورة كي يعرفوا مواطنيهم بها . وسمحنا ببيع صحفهم في سنغافورة لكي نعرف ماذا يقرأ الأجانب عنا. لكن لا نستطيع أن نسمح لهم بلعب الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الأمريكية في الولايات المتحدة، أي دور المراقب، والخصم، وقاضي التحقيق مع الإدارة. لا يحق لأية محطة تلفزيونية أجنبية بث برامجها في سنغافورة. وفي الواقع، تحظر هيئة الاتصالات الفيدرالية في أمريكا على الأجانب امتلاك أكثر من 25٪ من أسهم أية محطة تلفزيونية أو إذاعية. ولا يحق إلا

للأمريكيين التحكم بصناعة تؤثر في الرأي العام في أمريكا. ولذلك نال روبرت مردوخ الجنسية الأمريكية قبل أن يشتري محطات التلفزيون المستقلة التي تملكها مجموعة "ميترو ميديا" عام 1985".

من خلال هذه القضايا، أدرك السنغافوريون أن ما تريده الصحف الأجنبية هو أن تبيع صحفها لجمهور قرائنا الذين يتزايد عدد الناطقين منهم بالإنكليزية، وهي تفعل ذلك عبر استخدام أساليب متحيزة واستهداف غايات معينة على حساب الحقائق. ومن الطبيعي ألا ترغب بتصحيح الأكاذيب الواردة في مقالاتها. وحين اكتشفت بأنها إذا لوت ذراعنا فنحن قادرون على رد الصاع صاعين، تراجعت وتيرة التقارير الصحفية المتحيزة.

في تموز/ يوليو 1993، نشرت مجلة "الايكونومست" (Economist) البريطانية النافذة، مقالة تنتقدنا فيها بسبب مقاضاة مسؤول حكومي ورئيس تحرير ومراسل إحدى الصحف تبعا لقانون حفظ الأسرار الرسمية. بعثنا رسالة إلى رئيس تحرير المجلة لتصحيح ما ورد في المقالة من أخطاء. نشرت المجلة الرسالة، زاعمة أنها "لم تقتنع بها، فعليا وعمليا، بشكل كامل". لكنها حذفت جملة مفتاحية: "الحكومة لن تقبل بأية خروقات لقانون حفظ الأسرار الرسمية، ولن تسمح لأحد بإهانة القانون، وتحديه، ثم تغييره تدريجيا، كما حدث في بريطانيا في قضية كليف بونتنغ وكتاب بيتر رايت 'صائد الجواسيس'".

هذا هو فحوى الرسالة برمته؛ لن نسمح لصحافتنا بتحدي، ثم القيام - تدريجيا - بتعديل القانون الذي يحفظ أسرار الدولة، ليشكل ذلك سابقة يتبعها الكثيرون. لقد نجحت الصحافة البريطانية في القيام بذلك حين قام كليف بونتنغ، الموظف الحكومي، بإفشاء معلومات سرية حول إغراق السفينة الحربية الأرجنتينية "بلغرانو" خلال حرب الفوكلاند، وحين خرق رايت، ضابط جهاز

مكافحة التجسس البريطاني (MI6)، قوانين الحفاظ على السرية ونشر كتابه. بعثنا رسالة نطلب فيها من رئيس التحرير نشر المقاطع المحذوفة. لكنه اعترض ورفض. قررنا تقييد توزيع المجلة وحصر أعدادها بسبعة آلاف وخمسمائة نسخة. وأوضحنا أننا سوف نضع مزيدا من القيود على التوزيع ونشرنا الرسائل المتبادلة. عندئذ، نشرت المجلة رسالتنا، بما في ذلك الجملة المفتاحية. وبعد فترة معقولة، رفعنا القيود على توزيعها.

بغض النظر عن الرد على الهجمات في وسائل الإعلام ذاتها، كنت على استعداد للقاء المنتقدين وجها لوجه. ففي عام 1990، كتب برنارد ليفين في صحيفة "التايمز" (Times) اللندنية مقالا شن فيه هجوما عنيفا علي وانتقد النظام القضائي في سنغافورة. كما زعم أنني "سيئ الحكم والسياسة" و"مصمم بعناد على عدم السماح لأحد بأن يتحداني في عالمي". عرفت أن مقاضاة ليفين في إنكلترا، حيث لا يعرفني كثير من الناس وليس لي من يؤيدني، سيكون أمرا لا معنى له. وبدلا من ذلك، كتبت له أدعوه إلى مناظرة تلفزيونية في لندن حول مزاعمه تبث على الهواء مباشرة. رد مساعده بأنه لا توجد محطة تلفزيونية تهتم بهذا الموضوع. كتبت إلى رئيس محطة "بي. بي. سي"، صديقي مارمدوك هسي، الذي وافق على إتاحة نصف ساعة للمناظرة وتوفير مذيع حيادي لإدارتها. وحين أعلمت الصحيفة بالعرض، تراجع مدير التحرير الذي يتكلم باسم ليفين، محتجا بأن ردي يجب أن يظهر في الوسيلة الإعلامية نفسها التي هاجمني فيها ليفين، أي صحيفة "التايمز". كتبت لأعرب عن أسفي لعدم استعداد ليفين لمواجهتي. وحين رفضت "التايمز" نشر رسالتي، دفعت أجر نصف صفحة إعلانية في صحيفة "اندبندت" (Independent) البريطانية اليومية لنشرها. وفي مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية، قلت: "في البلد الذي أتيت منه، إذا لم يكن من يوجه الاتهام على استعداد لمواجهة الشخص الذي اتهمه، فليس ثمة ما يمكن إضافته إلى المسألة". ولم يكتب ليفين عني أو عن سنغافورة منذ ذلك الحين.

في حادثة أخرى، وافقت فورا على تسجيل ما دار من أحاديث متبادلة بيني وبين ناقد متحمس هو وليام سافير، الذي ظل لسنوات عديدة يتهمني بأنني ديكتاتور مثل صدام حسين. في كانون الثاني/ يناير 1999حين حضر كلانا ملتقى دافوس، استجوبني لمدة ساعة. ثم كتب مقالتين في صحيفة "نيويورك تايمز" (New York Times) استمدهما من المقابلة، كما نشر نسخة حرفية عنهما على موقع "التايمز" على شبكة الإنترنت. وأعادت صحف سنغافورة نشر مقالتيه. وتبعا للتعليقات المسجلة لكتاب أمريكيين وغيرهم قرؤوا النص الكامل على الإنترنت، لم أكن أنا الخاسر في الجدل الذي دار بيننا.

لو لم نواجه بجرأة الذين انتقدونا في وسائل الإعلام الغربية، ونرد عليهم، لاعتقد السنغافوريون، خصوصا الصحافيين والأكاديميين منهم، أن زعماءهم يخافون من المناظرات والمناقشات، أو ليسوا على مستوى يؤهلهم لخوضها، ولفقدوا احترامهم لنا.

لسوف يمكن التقدم الذي تحقق في تكنولوجيا المعلومات، وقنوات البث الفضائية، والإنترنت، شبكات وسائل الإعلام الغربية من أن تتخم مواطنيها بتقاريرها وآرائها. والدول التي تحاول منع استخدام تكنولوجيا المعلومات سوف تخسر المعركة. علينا أن نتعلم التعامل مع هذا الطوفان المستمر من المعلومات بحيث لا تطغى وسائل الإعلام الأجنبية على وجهة نظر حكومة سنغافورة. وما أعقب الأزمة المالية عام 1998 من اضطراب في إندونيسيا وفوضى في ماليزيا، مجرد مثالين على الدور البارز الذي لعبته الشبكات الإعلامية الأجنبية - الإلكترونية والمطبوعة - في الجدل الدائر داخل كل منهما. ينبغي أن نخطط ونقرر الطرائق المناسبة لنتأكد من أن صوت حكومة سنغافورة مسموع في خضم جلبة الأصوات المتنافرة هذه. ومن المهم للسنغافوريين أن يعرفوا الموقف الرسمي لحكومتهم فيما يتعلق بكافة القضايا الرئيسة.

- 15 -

قائد الأوركسترا

بقينا . أنا ووزرائي . أصدقاء وزملاء سياسيين لمدة تراوحت بين ثلاثة أو أربعة عقود. عدد منا ظلوا معا مذ التقينا كطلاب في إنكلترا لمناقشة مستقبل الملايو وسنغافورة، ثم عدنا إلى أرض الوطن وعملنا معا لاكتساب الدعم الجماهيري في نقابات العمال وحزب العمل الشعبي. كان التزامنا بالقضية المشتركة وببعضنا بعضا عميقا راسخا. امتلكنا قناعات سياسية لا نهاية لها، وإلا لما ركبنا مخاطرة تحدي البريطانيين والشيوعيين في ذات الوقت، ثم المتطرفين الملاويين. أوثق الروابط التي جمعتنا معا تشكلت خلال نضالنا المبكر عندما بدا في أغلب الأحوال أن قوى ساحقة سوف تكتسحنا. أبقينا الخلافات حول السياسة داخل الحكومة إلى أن نجحنا في حلها والتوصل إلى إجماع حولها. ثم وصفنا وأعلنا خطا سياسيا واضحا يمكن للناس فهمه وقبوله. وما إن يتخذ قرار داخل الحكومة حتى نبذل ما بوسعنا للالتزام به.

كنا نعرف مكامن القوة ومواطن الضعف لدى بعضنا بعضا، وعملنا بنجاح كفريق متكامل. وحين يتفق "الحرس القديم" من الوزراء، يوافقهم الرأي بقية الوزراء عادة. كانت علاقتي وثيقة وعضوية مع زملائي، وكنت قادرا على إبداء آرائي فيما يتعلق بوزاراتهم دون أن أثير حفيظتهم. وهم يعرفون بأنني في نهاية المطاف سوف أقف أمام المقترعين لإقناعهم بإعطائنا تفويض للحكم فترة أخرى، وأنني بحاجة لقضية مقنعة أقدمها لهم.

إدارة الحكومة ليست بعيدة الشبه عن قيادة الأوركسترا. إذ لا يمكن لأي رئيس وزراء تحقيق الكثير بدون فريق عمل قادر وكفء إلى جانبه. وفي حين أنه

ليس من الضروري أن يكون عازفا عظيما ، إلا أن عليه أن يعرف ما يكفي عن الأدوات/الآلات الرئيسة بدءا بالكمان، مرورا بالشيلو، وانتهاء بالبوق والناي، وإلا لن يعرف ما يتوقعه من كل واحدة منها. تمثل أسلوبي في تعيين أفضل رجل لدي ليكون مسؤولا عن أهم الوزارات في تلك الفترة، خصوصا المالية، وذلك فيما عدا الحقبة التالية على الاستقلال حين غدا الدفاع مسألة عاجلة وملحة. هذا الرجل كان غوه كينغ سوي. أما ثاني أفضل الرجال فسيحمل ثاني أهم الحقائب الوزارية. كنت أعلم الوزير بما أريد منه تحقيقه، ثم أتركه ليؤدي المهمة؛ تلك هي الإدارة بالأهداف. ولقد نجحت هذه الطريقة كلما كان الوزير واسع الحيلة وقادرا على الابتكار والإبداع عند مواجهة مشكلات جديدة وغير متوقعة. أما تدخلي في الوزارات فكان حول مسائل سياسية فقط.

على أية حال، كان علي أن أعرف ما يكفي عن وزاراتهم لأتدخل بين الحين والآخر في القضايا التي أظنها مهمة. شركة طيران في مرحلة التأسيس وبداية التشغيل، توسيع مطار، أزمة مرور، توزيع سكان "الغيتوات" الطائفية، رفع مستوى الأداء الأكاديمي لمواطنينا الملاويين، القانون والنظام.. بعض الحالات التي تدخلت فيها كانت حاسمة في أهميتها، ولربما يسوء الوضع لو لم أتدخل. ففي نهاية المطاف، يتحمل رئيس الوزراء مسؤولية فشل حكومته.

الخطوط الجوية السنغافورية ومطار تشانغي

كان علينا تعزيز ورعاية أي مشروع واعد بالنمو وتوفير فرص العمل. خامرني شعور بأن الماليزيين راغبون بفسخ الشراكة بين سنغافورة وماليزيا في الخطوط الجوية الماليزية ـ السنغافورية (MSA). إذ أخبر تانكو عبد الرحمن الصحف في عام 1968 أنه غير مرتاح لاحتفاظ سنغافورة بكافة مكاسب

الشركة من العملات الأجنبية، وعدم إقامة منشآت هندسية وغيرها في كوالالمبور، وزيادة عدد الكوادر السنغافورية مقارنة بالماليزية.

قمت بالرد من خلال الصحافة مؤكدا على أن الاتفاق بين الحكومتين ينص تحديدا على تشغيل شركة الطيران المشتركة "تبعا للمبادئ التجارية السليمة"، وأن الأرباح من العملات الأجنبية يتم توزيعها بحسب الأسهم المملوكة، وأن المنشآت والكوادر تعكس المكان الذي انطلقت منه الشركة أصلا، أي سنغافورة. لكن النزاع الحقيقي كان يدور حول الرحلات إلى المحطات الماليزية غير الاقتصادية، التي كنا نرفض تسيير الطائرات إليها إلا إذا تحملت ماليزيا الخسائر.

احتدم هذا الخلاف العلني في فترة حاسمة حين شارف موعد التزام بريطانيا بالدفاع عن ماليزيا على نهايته، بينما لم يتقرر بعد موقف الأستراليين والنيوزيلنديين. كتب لي غزالي شافي حول النزاع. كان مستشارا كفئا ـ وإن اتقد حماسةً ـ في وزارة الخارجية الماليزية، ومقربا من تانكو وعبد الرزاق، كما ساعد في حل العديد من المشكلات والصعوبات حين كنت أفاوضهما حول مسألة الوحدة الاندماجية مع ماليزيا. أجبته بأن مشكلة شركة الطيران ليست مهمة بحد ذاتها. لكن إذا استمرت حالة الخلاف والنزاع بيننا فسوف نعرض أمتنا للخطر، لأن البريطانيين والأستراليين والنيوزيلنديين سوف يحددون موقفهم من قضية الدفاع في حقبة ما بعد عام 1971 خلال السنة أو السنتين القادمتين. واقترحت عليه إقناع الحكومتين بتبني مقاربة جديدة، تتسم بالهدوء وباتفاق الطرفين على أسس حصيفة ومنطقية. الأمر الذي سيشجع البريطانيين والأستراليين والنيوزيلنديين على التمسك ببعض الالتزامات بعد عام 1971. لم يقدم غزالي أي عون للتخفيف من حدة النزاع السافر. تابعت شركة الطيران عملها تحت إدارة رئيس جديد وافق عليه الطرفان. لكن بدا واضحا أن تانكو

عبد الرحمن يريد تقسيم الشركة ليكون لماليزيا خطوطها الجوية الخاصة والقادرة على تسيير الرحلات إلى عواصم الولايات، لذلك ساعدتهم على إنشاء ورشات عمل في كوالالمبور لتدريب عمالهم على تصليح وصيانة طائرات "فوكر فريندشيب" المستخدمة على الخطوط الداخلية.

ركزت اهتمامي الشخصي على الخطوط الجوية الماليزية - السنغافورية. كنت أعلم بأن الماليزيين يريدون تجاوز سنغافورة كلما أمكنهم ذلك بعد تقسيم الشركة المشتركة. ومع مطار دولي واحد (بايا ليبار)، وثلاثة مطارات في القواعد الجوية البريطانية (تشانغي، تينغاه، سيليتار) كلها على جزيرتنا الصغيرة، لم يكن لدينا من بديل سوى الرحلات إلى الوجهات الدولية. اجتمعت بانتظام برجلنا في الشركة، ليم تشين بينغ، الذي شغل آنئذ منصب المدير الإداري والمسؤول عن خدمات الركاب. كان ليم رجلا موثوقا يمكن الاعتماد عليه، يمتلك خبرة في شؤون الطيران التجاري، ثم ترقى ليصبح المدير العام للشركة سنة 1971. كان يعلم أيضا بأن الماليزيين راغبون بالانفصال عنا وحرماننا من تسيير أية رحلة إلى ماليزيا فيما عدا كوالالمبور. وبذل كل ما بوسعه للحصول على مزيد من حقوق الهبوط للخطوط الدولية المربحة اقتصاديا. في ذات الوقت، توجب عليه رفع الروح المعنوية للطيارين والعاملين وتعزيز ثقتهم بمستقبل شركة الطيران التي ستمتلكها سنغافورة وتصبح مركزا لها. واجه رئيس ومدير الشركة ضغوطا دائمة من الماليزيين والسنغافوريين على حد سواء، إلى أن انقسمت الشركة في تشرين الأول/ أكتوبر 1972، لتتحول إلى الخطوط الجوية السنغافورية (SIA)، والخطوط الجوية الماليزية (MAS). واتفقنا على أن تتولى الشركة الماليزية نقل الركاب على كافة الخطوط الداخلية، بينما تأخذ السنغافورية مهمة النقل على كافة الخطوط الخارجية الدولية.

حصلنا على حق الهبوط في هونغ كونغ عام 1966، وطوكيو وسيدني عام 1967، وجاكرتا وبانكوك عام 1968. أما المحطة الأهم فكانت لندن، لكن البريطانيين أحجموا عن منحنا حقوق النقل. في آب/ أغسطس 1970، وقبل أن أغادر إلى قمة عدم الانحياز في لوكاسا، سألت نجيام تونغ داو، المستشار الدائم لوزارة المواصلات عما آلت إليه المفاوضات مع البريطانيين حول حقوق الهبوط في لندن. وحين قال إن الوضع صعب جدا، طلبت إعلام ديفان ناير الأمين العام للمؤتمر الوطني لنقابات العمال بالأمر. وكنت سابقا قد وافقت على اقتراح ديفان القائل بأنه إذا تشدد المفاوضون البريطانيون، فسوف يدفع النقابات في المطار إلى ممارسة الضغط عبر الإبطاء في خدمة الطائرات البريطانية. وحالما بدأ المؤتمر الوطني لنقابات العمال بتطبيق هذه السياسة على إحدى طائرات الخطوط الجوية البريطانية، حتى سارع المندوب السامي البريطاني آرثر دي لامير لمقابلتي في مكتبي. طلبت أن تتبنى حكومته منطق العقل. فكيف يمكن للطائرات البريطانية الهبوط في سنغافورة وتحرم الطائرات السنغافورية من حقوق الهبوط في لندن. بخلال أسابيع، حصلنا على حقوق هبوط طائراتنا في لندن، وبدأت رحلاتها على واحد من خطوط الطيران الرئيسة في العالم: لندن - سنغافورة ـ سيدني. هذه البداية الافتتاحية مكنت الخطوط الجوية السنغافورية من أن تصبح شركة عالمية. وحقيقة وجود ادوارد هيث في رئاسة الوزارة جعل ذلك عملية أكثر سهولة.

في حفل عشاء أقيم في شهر تموز/ يوليو 1972، حضره كافة زعماء النقابات وكبار المدراء الإداريين، وقبل أن تنطلق الخطوط الجوية السنغافورية، كشفت عن الحاجة إلى قدرة الشركة على المنافسة والاعتماد على الذات؛ ولسوف تغلق إذا عانت من الخسائر المالية. فليس بمقدورنا إنشاء شركة طيران لمجرد استعراض العلم السنغافوري كما تفعل بقية الدول. ومنذ البدء، فهمت

الإدارة والنقابة بكل وضوح أن بقاءها يعتمد على ربحية الشركة. ولقد ساعد التعاون بين النقابة والإدارة على نجاح الخطوط الجوية السنغافورية.

بعد أن تخلصت الشركة من النزاعات والخلافات المستمرة، ركزت على خطوطها الدولية وتوسعت شبكتها يوما بعد يوم. بحلول عام 1966، امتلكت واحدا من أكبر وأحدث أساطيل طائرات "بوينغ" و"ايرباص" في آسيا، ووصلت رحلاتها إلى كافة القارات تقريبا. كما كانت أكثر الشركات ربحية في آسيا، وفي العالم بالنسبة إلى حجمها.

من العوامل المحورية في نمو الخطوط الجوية السنغافورية قراري بإنشاء مطار تشانغي. ففي شباط/ فبراير 1972، قبلت الحكومة توصية مستشار بريطاني في شؤون الطيران بأن نبني مهبطا في مطار بايا ليبار، والبدء بتشغيله في موسم عام 1977 ـ 1978. وتوجب تحويل مجرى نهر سيرانغون لتحقيق ذلك. كانت هناك مشاكل هندسية بسبب نوعية التربة تحت حوض النهر والشك في قدرتها على التحمل، لكن ذلك يستتبع أقل التكاليف الممكنة للاستيلاء على الأراضي ويتطلب أقل قدر من إعادة توطين السكان. أضاف التقرير بأنه لن يكون بالمستطاع الانتهاء من تجهيز المهبطين بحلول عام 1977 إذا انتقلنا من بايا ليبار إلى مطار جديد في القاعدة الجوية البريطانية السابقة في تشانغي. ثم حدثت أزمة النفط في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973. وزادت أسعار السفر بالطائرات مع ارتفاع أسعار البترول وتباطؤ الاقتصاد العالمي. طلبت من مستشارين أمريكيين هذه المرة إجراء دراسة جدوى جديدة. وأوصى هؤلاء بأن نتمسك بالخطة المرسومة لمطار بايا ليبار. لم أقتنع برأيهم وأردت إعادة النظر بخيار الانتقال إلى تشانغي.

كنت قد حلقت بالطائرة فوق مطار لوغان في بوسطن وتأثرت بحقيقة أن ضجيج الطائرات عند الهبوط والإقلاع يحدث فوق الماء. وتبين لي أن إنشاء مهبط

آخر في بايا ليبار سيجعل الطائرات تقلع وتهبط من فوق قلب مدينة سنغافورة. مرة أخرى، قامت لجنة من كبار المسؤولين بدراسة خيار إنشاء مهبطين في تشانغي بحلول عام 1977، وأوصت بالاستمرار في تشييد المهبط الثاني في مايا ليبار. لكن حالما يتم إنشاؤه، سوف نعاني من مشكلة الضجيج طيلة العديد من السنين. أردت إعادة تقييم كاملة قبل التخلي عن مشروع تشانغي، ولذلك عينت هوي يون تشونغ، رئيس هيئة ميناء سنغافورة الذي اشتهر بلقب "البلدوزر"، رئيسا للجنة من كبار المسؤولين.

حين كنت في واشنطن في نيسان/ أبريل 1975، تلقيت رسالة من كينغ سوي تفيد بأن مهبط تشانغي الأول سيكون جاهزا بحلول عام 1980 والثاني عام 1982، في حين لا يمكن تجهيز المهبط الثاني في بايا ليبار قبل عام 1984 بسبب ضرورة تحويل مجرى نهر سيرانغتون ورص التربة تحت مجراه. كانت سايغون (عاصمة فيتنام الجنوبية) قد سقطت لتوها في يد الشيوعيين. ومن المرجح أن يتباطأ النمو في جنوب شرق آسيا مع انتشار المد الشيوعي في كافة أرجاء المنطقة. لكن تأسيس القرارات على "سيناريوهات" تشاؤمية قد يؤدي إلى حدوثها فعلا. فكرت في المشكلة لمدة يومين اثنين. المطار الجديد في تشانغي سوف يكلفنا مليار دولار سنغافوري. وسنظل بحاجة لإنفاق مبلغ آخر يقدر بأربعمائة مليون لتوسيع صالة استقبال المسافرين ومنشآت الشحن في مطار بايا ليبار، بين عامي 1975 ـ 1982. بعثت إلى كينغ سوي رسالة لمتابعة العمل.

يحتاج بناء مطار بذلك الحجم إلى فترة تصل عادة إلى عشر سنين. لكن أنجزنا العمل في مطار تشانغي بخلال ست سنين. هدمنا مئات المباني، ونقلنا رفات الموتى من آلاف القبور، وجففنا المستنقعات، واستصلحنا الأراضي المغمورة بمياه البحر. وحين افتتح المطار في تموز/ يوليو 1981، كان أكبر مطار في آسيا. خسرنا أكثر من ثمانمائة مليون دولار سنغافوري قيمة الاستثمارات في

المطار القديم، وأنفقنا مبلغ 1.5 مليار دولار سنغافوري على مطار تشانغي، المجهز بمهبطين (سيكون الثاني جاهزا للتشغيل بحلول عام 1984).

يقوم مطار تشانغي في موقع جميل في أقصى الزاوية الشرقية من الجزيرة. أما الوصول إلى المدينة من الساحل الشرقي فيتم عبر شارع جديد بطول 20 كم مبني على الأرض المستصلحة من البحر، ولا توجد أية اختناقات مرورية، في حين يلوح البحر لعين الناظر من جانب، ومشاهد المزارع و"الفلل" السكنية من الجانب الآخر. لقد شكل المطار والطريق الذي تقطعه السيارة في مدة عشرين دقيقة للوصول إلى المدينة مقدمة ممتازة للتعريف بسنغافورة، وكان أفضل استثمار بقيمة 1.5 مليار دولار قمنا به على الإطلاق. ساعد المطار على جعل سنغافورة محور الخطوط الجوية في المنطقة.

فالمنافسة شديدة وتصميم المنافسين لا يلين. والمطارات الأحدث عهدا والأكبر حجما في هونغ كونغ وكوالالمبور، التي جهزت بأحدث المعدات وأكثرها تطورا، تطلبت تحديث وتجديد مطار تشانغي بانتظام ليبقى قادرا على المنافسة.

هناك رجلان لعبا دورا مفتاحيا في النجاح الذي حققه مطار تشانغي. هوي يون تشونغ، الذي تجلت قدرته وفاعليته في تنفيذ السياسات المرسومة. فقد شجعني على نقل المطار من بايا ليبار إلى تشانغي عبر التأكيد لي بأن لديه فريقا قادرا على القيام بالمهمة في الوقت المحدد. ونجح في ذلك، بما لديه من مصادر وكفاءات في هيئة ميناء سنغافورة: كبير مهندسيها آ. فيجياراتنام، وليم هوك سان، المسؤول الواعد الذي نفذ المشروع وأصبح مديرا للطيران المدني عام 1980. وحين تلقيت الدعوة لافتتاح المطار رسميا عام 1981، طلبت من يون تشونغ، (الذي شغل منصب وزير الدفاع أيضا)، أن ينوب عني. فقد كان يستحق أن يحفر اسمه على لوحة تدشين العمل في المطار.

رجل آخر لعب دورا هاما في تنظيم إدارة المطار هو سيم كي بون، أكثر المستشارين دهاء وذكاء. لقد نجح العديد من الدول الثرية في بناء مطارات رائعة بواسطة المقاولين الأجانب. لكن التحدي يكمن في إدارة المطار بحيث لا تواجه المسافرين أية عقبات أو تعقيدات في الجمارك، والهجرة والجوازات، وجمع الحقائب، والنقل إلى المدينة. وإذا كانوا من ركاب العبور (الترانزيت)، ينبغي توفير أماكن لراحتهم، واستجمامهم، وعملهم. تمتع مطار تشانغي بكافة هذه المزايا ـ غرف للراحة والاستجمام، بركة سباحة، مراكز لرجال الأعمال وممارسة التمارين الرياضية، ومنطقة مخصصة للأطفال يجدون فيها الفائدة والمتعة. وباعتباره رئيس هيئة الطيران المدني في سنغافورة، حول كي بون تشانغي إلى مطار عالمي، حيث احتل المراتب الأولى في تصنيفات مجلات السفر كل سنة تقريبا.

معالجة مشكلة الازدحام المروري

بحلول عام 1975، أصبح الازدحام المروري في ساعات الذروة أمرا لا يطاق. وكنت قد قرأت في إحدى الصحف مقالا يقترح علينا، من أجل تخفيف حدة الازدحام، فرض رسوم على السيارات التي تدخل مركز المدينة التجاري في أوقات الذروة.

طلبت من مسؤولينا المعنيين دراسة هذه الفكرة. وجدوها مجدية وقابلة للتطبيق. واقترحوا وضع إشارات تطلب من كافة السائقين الذين يدخلون منطقة المركز التجاري في أوقات محددة، إظهار إذن دخول على زجاج السيارة الأمامي. سمحت بمناقشة الخطة علنا في وسائل الإعلام لعدة شهور. قمنا بصقل وتعديل المقترحات، بحيث سمحنا ـ مثلا ـ للسيارات ذات الأربعة مقاعد بالدخول دون إذن مسبق، ووافقنا على رسم مقداره 3 دولارات سنغافورية في اليوم، مع تخفيض

على الرسم إذا تم الدفع على أساس شهري. الخطة خففت من الازدحام المروري خلال أوقات الذروة وتلقاها الناس بالرضا والارتياح.

عرفت بأن ذلك مجرد حل موقت. المداخيل كانت في ارتفاع وعدد السيارات المسجلة يزداد كل عام زيادة كبيرة. ارتأيت أن الحل يكمن في حصر الزيادة في عدد السيارات ليتناسب مع قدرة الطرقات على الاستيعاب دون التسبب بحدوث اختناقات مرورية شديدة. فمهما شيدنا من أنفاق، وجسور، وطرق، وطرق سريعة، فسوف تزداد أعداد السيارات وتسدها جميعا.

اقترحت أن يتوجب على صاحب السيارة الجديدة أن يحصل على وثيقة لشرائها وتسييرها على الطرقات. أما عدد الوثائق المتاحة للسائقين كل سنة فيعتمد على الطاقة الاستيعابية للطرقات. وتبعا لحساباتنا تستطيع الطرقات استيعاب نسبة زيادة في عدد المركبات تبلغ 3٪ سنويا. قدم وزير المواصلات مشروع قانون أمام لجنة برلمانية مختارة لسماع كافة الآراء. قررنا خطة تفرض على السائق الحصول على شهادة تأهيل - عن طريق المزايدة - تمنحه الحق باستخدام سيارته الجديدة لمدة عشر سنوات.

أثبتت الخطة فاعليتها في حصر معدل الزيادة السنوية في عدد المركبات في حدود 3٪ في البداية، وكانت طلبات الحصول على الوثائق قليلة العدد والأسعار المعروضة للمزايدة ضئيلة، لكن سرعان ما قفزت إلى معدلات فلكية. في عام 1994، تجاوز السعر 100000 دولار سنغافوري للمركبة التي تتجاوز طاقة محركها 2000 سي سي؛ بالإضافة إلى ضرائب الاستيراد الثقيلة. لكن الخطة فقدت شعبيتها، وتلقت الصحف رسائل لا حصر لها من قبل الذين يحاولون شراء سيارة، يقدمون فيها الحجج والأدلة على أن المزايدات يتلاعب بها تجار السيارات والمضاربون في البورصة. واستجابة لمطالب الرأي العام، حظرت الحكومة على تجار السيارات الدخول في مزايدات للحصول على وثائق التأهيل لشراء واستخدام

السيارات الجديدة باسمهم ثم تحويل ملكيتها إلى عملائهم، كما جعلت الوثيقة غير قابلة للتحويل. لم تؤد هذه التغييرات إلى نتائج تذكر. وحين ازدهرت حال الاقتصاد وارتفعت أسعار الأسهم في البورصة، ارتفعت أسعار الوثائق والعكس بالعكس، كما حدث عندما عانت سنغافورة من الأزمة الاقتصادية بين عامي 1997 ـ 1998.

عبر تجربة الصواب والخطأ، تعلمت أنه إذا أردت لاقتراح ما أن ينال القبول على كافة المستويات، يجب علي أولا أن أروج لأفكاري لدى وزرائي، الذين يقومون بعد ذلك بمناقشتها مع المستشارين الدائمين للوزارات والمسؤولين فيها. وبعد أن أعرف ردود أفعالهم على اقتراحي، ينبغي مناقشته مع أولئك الذين سيطبقونه عمليا. فإن كان مؤثرا في عدد كبير من الناس، مثل ذلك المتعلق بنظام النقل، أعمل على تحويل القضية إلى وسائل الإعلام كي يناقشها الرأي العام. ولذلك، وقبل أن نصدر قرارا بشأن مترو الأنفاق السريع، خضنا جدلا عاما امتد سنة كاملة حول مزايا مترو الأنفاق إزاء نظام النقل بالحافلات على طرق مخصصة لهذا الغرض. طلبنا أيضا نصيحة مستشارين أمريكيين حول الخيارين، وأقنعنا هؤلاء أن نظام النقل بالحافلات لوحده لن يقدم حلا مرضيا، لأن الحافلات تبطئ سرعتها في الطقس الماطر وتعرقل النظام. وهذا ما لا يحدث مع قطارات الأنفاق.

مترو الأنفاق السريع لم يقلص الطلب على شراء السيارات الذي ازداد في كل سنة بالرغم من كبح جماحه بواسطة وثائق التأهيل لاستخدام السيارات الجديدة ونظام تقييد المرور داخل وسط المدينة التجاري. في عام 1998، أدخلنا نظام التسعير الإلكتروني للطريق. وأصبح لدى كل مركبة الآن "بطاقة ذكية" مثبتة على زجاجها الأمامي، حيث تحسب الرسوم بشكل آلي كلما عبرت تحت إشارات خاصة موضوعة عند النقاط الاستراتيجية في المدينة. مقدار الرسم تفاوت

بحسب امتداد الطريق المستخدم والوقت من النهار. لقد جعلت التقانة من الممكن صقل وتصحيح نظام تقييد المرور في مركز المدينة التجاري وتوسعته ليشمل كافة الطرق المزدحمة. ونظرا لأن حجم المبالغ المالية التي يدفعها المواطنون الآن للحكومة يعتمد على مدى استخدامهم للطرق، يمكن امتلاك أكبر عدد ممكن من السيارات مع حدوث أقل قدر من الازدحام المروري.

القضايا الملاوية الحساسة

بعض الأمور الحساسة لا يمكن مناقشتها علنا. منها على سبيل المثال، ما يتعلق بتركز السكان الملاويين في مناطق فقيرة سيئة المرافق تواجدت منذ أيام الحكم الاستعماري داخل وخارج ما أطلق عليه البريطانيون اسم "المستوطنات الملاوية". وعند الانفصال عن ماليزيا في آب/ أغسطس 1965، عرض تانكو عبد الرحمن تقديم أرض مجانية في جوهور للملاويين السنغافوريين الذين يشعرون بأنهم تعرضوا للإقصاء والعزل والتهميش. قلة منهم قبلت عرضه. لكن فصلهم عن المجتمع أسهم في عزلتهم واستيائهم، لأن هذه المستوطنات كانت مناطق كئيبة تحولت إلى "غيتوات": دروب طينية غير ممهدة تلتف متعرجة بين الأكواخ القذرة المصنوعة من الخشب والمسقوفة بالتنك أو القش. المنطقة التي شهدت التركيز الأكبر لهؤلاء السكان والأشد إثارة للقلق والمشاكل كانت تلك الواقعة في غيلانغ سيراي، التي شكلت مع كامبونغ اوبي وكامبونغ كيمبا نغان أضخم مستوطنة ملاوية تضم أكثر من ستين ألف شخص يعيشون في ظروف سيئة بدون شبكة للمياه النظيفة أو للصرف الصحي. كان السكان يجمعون المياه من صنابير عمومية واقعة على جوانب الطرقات ثم يحملونها في دلاء أو يدفعون لـ"السقائين" للقيام بالمهمة. لم تصل الكهرباء إلى البيوت رغم أن بعض أصحاب المولدات كانوا يبيعون الكهرباء بصورة غير قانونية. في أيلول/ سبتمبر

من عام 1965 ، أي بعد شهر واحد من الانفصال عن ماليزيا ، أخبرت السكان بأن كافة أكواخهم الرديئة سوف تهدم بخلال عشر سنين، وأن غيلانغ سيراي سوف تصبح منطقة سكن راقية تماثل "كوينز تاون" (أحدث مناطقنا السكنية ذات المباني الطابقية المرتفعة).

لم ننكث بهذا الوعد. وكجزء من خطتنا بعيدة الأمد لإعادة بناء سنغافورة وتوفير مسكن لكل مواطن، قررنا توزيع ومزج الملاويين والصينيين والهنود وغيرهم بحيث نمنعهم من التجمع في مناطق معينة، وهو أمر لقي تشجيعا من قبل البريطانيين. وعند إعادة التوطين، توجب إجراء القرعة للحصول على شقق في المباني الحديثة المتعددة الطوابق.

في الوقت نفسه، وفي سبيل منع تكرار الوضع المقيت الذي سيؤدي إلى تفجر أعمال الشغب العرقية مرة أخرى، قررت إنشاء أربعة شوارع متوازية تخترق منطقة استيطان الملاويين في غيلانغ سيراي، مع توسيع الأزقة القائمة حاليا وإنارة الطرق السريعة. في خلال ست أو سبع سنوات، تحول "الغيتو" الضخم إلى تسع مناطق صغيرة. أما الجزء الأشد صعوبة فكان عملية إعادة التوطين الأولية التي ابتدأت في شباط / فبراير 1970. وحين أعلنا عزمنا على القيام بذلك سيطرت حالة من الرعب على السكان الملاويين. لكن أعضاء البرلمان من الأصول الملاوية لعبوا دورا حاسما في التوسط بين المسؤولين الحكوميين والسكان. كما ساعدت الصحافة والإذاعة على انتشار خبر التعويضات الحكومية وبدائل السكن المعروضة. في ذلك الوقت، توقف توزيع صحيفة "اوتوسان ملايو" في سنغافورة ولم تتمكن من إثارة مشاعر الخوف التي لا أساس لها كما فعلت في عام 1964 حول إعادة التوطين في كروفورد.

البناء الذي سبب أشد الحساسية السياسية عند هدمه كان مسجدا صغيرا متداعيا. فلكل بيت من بيوت العبادة، مهما ضؤلت أهميته، لجنة من المتدينين

والشيوخ الناشطين الذين يجمعون الأعشار والهبات لصيانته والحفاظ عليه. وحين أزف موعد هدم الجامع، اعتصموا بالمكان ورفضوا مغادرته، واعتبروا تصرف الحكومة بمثابة إجراء مناهض للإسلام، لكن أعضاء البرلمان من الملاويين رتبوا لقاء في شهر أيلول/ سبتمبر 1970 في مبنى البلدية - حيث يقع مكتبي - مع لجنة المسجد لعرض آرائها أمام كبار مسؤولي إدارة الأشغال العامة وهيئة الإسكان والتنمية. وبمساعدة هؤلاء الأعضاء، تمكنا من إقناع المجتمعين بالسماح بهدم المسجد الخشبي العتيق، وأكدنا لهم أن مسجدا جديدا سوف يعمر قريبا من الموقع الحالي. في اليوم التالي، تحدث أعضاء البرلمان من الملاويين، ورئيس هيئة مسلمي سنغافورة، أمام تجمع ضم حوالي مائتين من المسلمين في موقع المسجد بعد صلاة الجمعة. أعاد عضو البرلمان رحمة كيناب، وهو ملاوي شجاع كان زعيما نقابيا لم تهن عزيمته الاتهامات المباشرة الموجهة إليه من قبل زعماء المنظمة الوطنية للملايو المتحدة خلال أعمال الشغب العرقية التي اندلعت عام 1964، باعتباره كافرا وخارجا على الملة، أعاد أمام حشد المصلين توكيد التزام الحكومة ببناء مسجد جديد عوضا عن القديم. وافقوا في نهاية المطاف على مغادرة المكان، الأمر الذي مهد الطريق لهدم وإعادة بناء عشرين مسجدا صغيرا في المستوطنة. عرضنا عليهم مواقع بديلة، ووجدنا حلا مناسبا لتمويل بناء المساجد الجديدة. فقد عهدت إلى هيئة مسلمي سنغافورة بمسؤولية بناء المساجد البديلة وخصصت لها صندوقا للتعمير يتلقى مبلغ دولار سنغافوري واحد من كل عامل مسلم وذلك من خلال صندوق التوفير المركزي. وهذا ما ملأ نفوس مواطنينا الملاويين بالفخر لأنهم يبنون مساجدهم بأموالهم الخاصة.

عملية نقل أصحاب البيوت كانت أقل صعوبة. فقد قدمت لهم تعويضات حسب معدلات مقررة، وذلك تبعا لما إذا كانت البيوت قد شيدت بموافقة/ أو عدم موافقة الحكومة، إضافة إلى "بدل انتقال" بلغ 350 دولارا سنغافوريا لكل

أسرة، وهو مبلغ كان آنئذ يتجاوز الأجر الشهري للعامل. كما وضعوا على سلم الأولوية لشغل المساكن الجديدة، ومنحوا حرية اختيار مواقعها. وبالرغم من كل هذه التنازلات، وفضت مجموعة مؤلفة من أربعين عائلة إخلاء مساكنها إلى أن لجأت الحكومة إلى القضاء.

في نهاية المطاف، حين أنجزت الطرق وأنيرت بالكهرباء، شعرت بارتياح كبير وأنا أتجول بالسيارة في المنطقة في إحدى الأمسيات، وأسعدني ما رأيته من تحسن في الوضع الأمني والجو الاجتماعي. وبعد غيلانغ سيراي، أصبح من الأسهل علينا دمج الملاويين المقيمين في المستوطنات الأخرى.

بالرغم من مزجنا للأعراق والإثنيات من خلال إجراء القرعة على المساكن، وجدنا أن المنتمين لكل عرق يتجمعون معا مرة أخرى. فحين باع أصحاب البيوت شققهم السكنية وتمكنوا من شراء أخرى يرغبون بها، عادوا إلى التجمع معا من جديد. هذا ما أجبرنا ـ عام 1989 ـ على تحديد نسبة "عرقية" على مستوى مجموعة المباني (25٪ للملاويين، 13٪ للهنود وغيرهم من الأقليات الأخرى) لا يسمح بتجاوزها من قبل أي أسرة من الأقليات، أي لا يمكن لأية أسرة من الأقليات بالانتقال للسكن في حي من الأحياء إلا إذا سمحت بذلك النسبة العرقية.

سقف الحصص العرقية هذا حد من تركيز المشترين على مباني سكنية معينة، وبالتالي خفض أسعارها. وحين حظر القانون على الملاوي أو الهندي بيع شقته إلى صيني لأن حصة الصينيين في الحي كاملة، فإن الشقة تباع حتى بسعر أقل من سعر السوق لأن المشترين الملاويين أو الهنود الأقل عددا غير قادرين على دفع سعر أعلى لا يستطيع دفعه سوى أفراد الأغلبية الصينية. لكن ذلك ليس سوى ثمن قليل لتحقيق هدفنا الأكبر المتمثل في دفع الأعراق إلى الاندماج والامتزاج.

اتفق معي كل من دانابالان، وهو هندي كان وزيرا مسؤولا عن هيئة الإسكان والتنمية، وجاياكومار، وهو هندي آخر كان وزيرا للعدل، وأحمد مطر، وزير البيئة، وهو ملاوي من أصول عربية، اتفاقا تاما على أن السماح بإعادة الفصل بين الأعراق سوف يكون بمثابة نكسة إلى الوراء وينقض ما حققناه. شاركنا هذا الرأي أيضا أعضاء البرلمان من ذوي الأصول الملاوية والهندية. الأمر الذي جعل من الأسهل تنفيذ هذه السياسة.

حين أنجزت المهمة بحلول الثمانينات، قررت أنه من الضروري تغيير قوانين الانتخابات لتسمح بتشارك المرشحين عند التنافس على اثنين أو أكثر من الدوائر الانتخابية. وبعد مناقشة مستفيضة للمسألة في الحكومة، حملناها إلى البرلمان. تم دمج ثلاث أو أربع دوائر انتخابية (لها ممثل واحد) في مجموعة واحدة من الدوائر الانتخابية التمثيلية (GRCS)، يتنافس عليها ثلاثة أو أربعة مرشحين يعملون كمجموعة أو فريق يجب أن يضم مرشح من الأقلية، (هندي أو ملاوي). ولو لا هذا الترتيب، سوف ينتخب أفراد الأغلبية الصينية في كافة الدوائر الانتخابية المرشحين الصينيين على الأغلب. في الخمسينات والستينات، صوت الناس لصالح رمز الحزب، بغض النظر عن عرق المرشح. في الثمانينات، بعد أن رسخ حزب العمل الشعبي أركانه كحزب مهيمن، وترجح بقاؤه في سدة الحكم، صوت الناس لعضو البرلمان وليس للحزب. فقد فضلوا المرشح الذي يشاركهم في الأصول الإثنية نفسها. كافة المرشحين الذين خاضوا الحملة الانتخابية يعرفون ذلك جيدا. وسيكون من الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل، أن يفوز مرشح ملاوي أو هندي ضد مرشح صيني. وسينتهي الأمر بوجود برلمان بدون أعضاء ملاويين وهنود، وسيتعرض غيرهم من الأقليات إلى الضرر. توجب علينا تغيير الأنظمة والقواعد. ومن مزايا مجموعة الدوائر الانتخابية التمثيلية أن المرشحين الصينيين لا يمكنهم تقديم مطالب صينية

شوفينية دون خسارة نسبة تتراوح بين 25 ـ 30٪ من الأصوات (العائدة لغير الصينيين). وهم بحاجة إلى ملاوي أو هندي يمكنه الفوز بأصوات الأقليات ليكون عضوا في لائحتهم.

أقلقتني مشكلة أخرى ذات حساسية عرقية، ألا وهي الأداء الهزيل في الرياضيات والعلوم لنسبة كبيرة من الطلاب الملاويين مقارنة بسواهم. قررت عدم إخفاء هذه الفروقات في نتائج الامتحانات لفترة طويلة. فإقناع الناس بأن كافة الأطفال متساوون في المواهب مهما اختلفت أعراقهم، وأن الفرص العادلة سوف تتيح للجميع التأهل لاستلام منصب جامعي، لابد أن يؤدي إلى ظهور مشاعر من السخط والاستياء. لأن الأقل نجاحا سيعتقدون بأن الحكومة لا تعاملهم بعدالة. في عام 1981، عقدت في مكتبي لقاء سريا مع زعماء الطائفة الملاوية لمعالجة مشكلة الطلاب الملاويين الذين لا يصل أداؤهم العلمي إلى المستوى المأمول، معالجة صريحة وسريعة دون جرح مشاعرهم. قدمت للزعماء، الذين ضموا رؤساء تحرير الصحف، نتائج الامتحانات للفترة السابقة الممتدة بين 10 و 15 عاما، وأكدت على حقيقة أن الفوارق نفسها في النتائج ظهرت تحت الحكم الاستعماري قبل الحرب. فهي ليست شيئا جديدا.

بعد أن تجاوز الزعماء ورؤساء التحرير صدمتهم الأولى، دعوناهم للبحث عن حلول مع التوكيد على دعم الحكومة الكامل. ثم أخبرتهم عن دراسات أظهرت نسبة من التحسن تراوحت بين 15 ـ 20٪ في أداء الطلاب حين وجد الآباء والطلاب الدافع المحفز لبذل جهد إضافي. كانت ردة فعلهم إيجابية. وفي عام 1982، شكل الزعماء الملاويون، بدعم من الحكومة، مجلس التعليم للطلاب المسلمين، ضم ممثلين عن الهيئات الملاوية الاجتماعية والأدبية والثقافية إضافة إلى نواب البرلمان الملاويين من أعضاء حزب العمل الشعبي. وفرت الحكومة

للمجلس المكان المناسب، وكما حدث مع صندوق تعمير المساجد ، قمنا باقتطاع خمسين سنتا من المساهمة الشهرية لكل عامل ملاوي في صندوق التوفير المركزي لتمويل أنشطة المجلس. ازدادت المساهمات تدريجيا مع ارتفاع مستوى الدخل، لتصل إلى 2,5 دولار سنغافوري. وظلت الحكومة تموله بدولار مقابل كل دولار من المساهمات.

عملت بشكل ثابت على استشارة زملائي الملاويين، بمن فيهم عثمان ووك ورحيم اسحق، قبل اتخاذ القرار حول السياسات المؤثرة في الملاويين. تمتع كلاهما بوجهة نظر عملية في هذا الشأن. استشرت أيضا يعقوب محمد حين تعلق الأمر بالقضايا الإسلامية. فقد كان داعية في كيلانتان ويحظى باحترام كعالم مطلع على الشؤون الدينية. أما أحمد مطر فكان واقعيا وقبل اقتراحي باعتباره أفضل السبل لتحقيق نتائج جيدة.

لم يشعر كافة وزرائي القدماء بالارتياح نتيجة هذه الخطوة باتجاه جماعات الاعتماد الذاتي المؤسسة على الطائفة. وكان راجا أشدهم معارضة للخطة. فهو مؤيد للتعددية العرقية ولم يعتبر خطتي بمثابة قبول براغماتي بالوقائع بل ردة عن الطريق القويم. إذ لم يرغب باستخدام الروابط العرقية الطبيعية للوصول إلى الآباء والأمهات الذين هم أفضل من يحفز أطفالهم. وخشي من المخاطرة بتعزيز وترسيخ عوامل الجذب الطائفية.

في حين كنت أشارك راجا في مثله حول السياسة التي تتجاهل اللون والعرق تجاهلا كاملا، كان علي مواجهة الحقيقة الواقعية والحصول على النتائج المرجوة. وتبعا للتجربة، كنا نعرف بأن المسؤولين الصينيين أو الهنود لا يقدرون على الوصول إلى الآباء والطلاب الملاويين بالسهولة التي يستطيع أن يصل بها زعماء مجتمعهم المحلي. فالاحترام الذي يحظى به هؤلاء واهتمامهم المخلص الصادق بسعادة ومستقبل الطلاب الأقل موهبة ونجاحا، قادران على إقناع الآباء

والطلاب ببذل الجهد الإضافي. ولا يملك البيروقراطيون المأجورون الدرجة نفسها من الالتزام والحماس والصلة الوثيقة المؤثرة في الآباء والأمهات وأطفالهم. لا يمكن لزعماء الطائفة الصينية الوصول إلى/ والاتصال بالآباء الملاويين وأطفالهم. ففي مثل هذه القضايا الشخصية/ الوجدانية التي تؤثر في مشاعر الفخر الإثني والأسري، لا يقدر إلا زعماء الأسرة الأوسع على التواصل مع الأهل والأطفال.

بعد بضع سنين من ممارسة المجلس نشاطه الفاعل، أدت الجهود التي بذلها الزعماء الملاويون، إضافة إلى التعليم الإضافي المسائي، إلى زيادة مستمرة في عدد الطلاب الملاويين الذين يجتازون امتحاناتهم بنجاح، مع تقدم جوهري تحقق في الرياضيات. في عام 1991، شكلت مجموعة من الخريجين المسلمين الشباب جمعية المهندسين المسلمين، وكانت أهدافها مماثلة لأهداف مجلس التعليم لكنها أرادت العمل بصورة مستقلة عن الحكومة. ولم يتردد رئيس الوزراء غوه تشوك تونغ في تشجيعها ودعمها بالمال. وتحسنت النتائج كثيرا مع ازدياد عدد الزعماء الملاويين الراغبين بمساعدة الشباب المسلمين الأقل موهبة ونجاحا.

بحسب الدراسة العالمية الثالثة للرياضيات والعلوم (1995) سجل طلابنا الملاويون درجات أعلى من المعدل الوسطي العالمي. في عام 1987، لم يتمكن سوى سبعة بالمائة من طلابنا الملاويين من الوصول إلى معاهد العلوم التطبيقية أو الجامعات. لكن بحلول عام 1999، تضاعفت النسبة أربع مرات (لتبلغ 28٪)، في حين تضاعفت مرة واحدة على المستوى الوطني. فتاة ملاوية تلقت منحة تعليمية تخرجت بدرجة الامتياز في الأدب الإنكليزي من جامعة بيركلي (كاليفورنيا) عام 1996. واحتل طالب ملاوي المرتبة الأولى على صفه عند التخرج من كلية الهندسة المعمارية في جامعة سنغافورة الوطنية عام 1999، وفاز بميدالية ذهبية. طالب آخر فاز بمنحة حكومية إلى كامبريدج حيث حصل على مرتبة الشرف الأولى في الفيزياء وتابع دراسته ليحصل على درجة الدكتوراه عام 1999. كما

انتخب ملاوي رئيسا لاتحاد الطلاب في جامعة سنغافورة للتكنولوجيا بين عامي 1998 ـ 1999. ولدينا الآن عدد متزايد من المدراء الإداريين للشركات متعددة الجنسية، والمستشارين في تكنولوجيا المعلومات، ورجال الأعمال الذين ابتدؤوا مؤخرا مغامراتهم التجارية، والمتعاملين بالعملات الأجنبية، ومدراء البنوك، والمهندسين، والمحامين، والأطباء، وأصحاب المشاريع التجارية في مجال السياحة، وتجارة المواد الغذائية، والمقاولات، وصناعة الأثاث والملابس، ينتمون جميعا إلى الطبقة الوسطى المتوسعة باطراد.

التقدم الذي حققه مجلس التعليم شجع السنغافوريين من ذوي الأصول الهندية على إنشاء جمعية التنمية الهندية في سنغافورة عام 1991. في السنة التالية، أسس الصينيون مجلس مساعدة التنمية الصيني لتقديم العون إلى الطلاب الصينيين الأقل موهبة وكفاءة (أقل نسبة من الملاويين المتخلفين دراسيا لكن أكثر عددا في المجموع الإجمالي). وسرعان ما أقدمت الجمعية اليوراسية (الأوروبية ـ الآسيوية) على الخطوة نفسها.

حكم القانون

وفر القانون والنظام إطارا للاستقرار والتنمية. أنا متخصص في القانون، ومؤمن إيمانا راسخا بمبدأ مساواة الجميع أمامه من أجل أن يقوم المجتمع بوظيفته بالشكل المناسب. لكن تجربتي في الحياة خلال حقبة الاحتلال الياباني لسنغافورة، وما تبعها من فوضى واضطراب حين حاولت الإدارة العسكرية البريطانية إعادة ترسيخ حكم القانون، جعلتني براغماتيا، لا أيديولوجيا، في مقاربتي لمشكلات الجريمة والعقاب.

بعد أن عملت في المحاماة، كانت قضيتي الأولى أمام محكمة سنغافورة عام 1951 هي الدفاع عن أربعة رجال اتهموا بقتل رقيب في القوات الجوية

الملكية (البريطانية) خلال أعمال الشغب التي قام بها المسلمون ضد البيض في كانون الأول/ ديسمبر 1950 (واشتهرت فيها قضية "فتاة الغابة"). استطعت تبرئة ساحة الرجال الأربعة، لكن القضية تركت لدي شكوكا خطيرة بالقيمة العملية لنظام المحلفين القضائي في سنغافورة. فقد أصدرت هيئة المحلفين، المكونة من سبعة أعضاء، قرارها بأغلبية الأصوات، الأمر الذي جعل تبرئة المتهمين أكثر سهولة. جربت الهند أيضا نظام المحلفين، وفشل، ثم ألغته فيما بعد. وما إن أصبحت رئيسا لمجلس الوزراء عام 1959، حتى ألغيت هذا النظام بالنسبة لجميع الدعاوى ما عدا القتل. احتفظت بهذا الاستثناء لمسايرة القانون في الملايو آنئذ. بعد الانفصال عن ماليزيا طلبت في عام 1969 من وزير العدل، ايدي باركر، أن يقدم مشروع قانون في البرلمان يلغي نظام المحلفين في محاكمات جرائم القتل. وخلال انعقاد لجنة برلمانية مختارة لهذا الغرض، زعم ديفيد مارشال، أنجح محام جنائي لدينا آنئذ، أنه تمكن من تبرئة ساحة 99 متهما بجرائم قتل من أصل مائة قضية دافع عنها. وحين سألته إن كان يعتقد أن التسعة والتسعين قد اتهموا ظلما، أجاب بأن واجبه هو الدفاع عنهم لا إصدار الحكم عليهم.

مراسل صحيفة "ستريتس تايمز" في المحاكم والذي شهد العديد من المحاكمات، قدم أمام اللجنة المختارة نفسها دليلا يثبت أن المعتقدات الخرافية والإحجام العام عن تحمل مسؤولية العقوبة الشديدة، خصوصا أحكام الإعدام، جعلت المحلفين الآسيويين يترددون كثيرا قبل إدانة المتهمين. فهم يفضلون تبرئة المتهم أو إدانته بتهمة أخف. وأضاف المراسل إن بمقدوره توقع عدم صدور قرار بالإدانة بتهمة القتل إذا ضمت هيئة المحلفين امرأة حبلى، وإلا ستحل اللعنة على وليدها. بعد موافقة البرلمان على القانون وإلغاء نظام المحلفين في المحاكمات، تقلص عدد الحالات التي تخفق فيها العدالة نتيجة أوهام وأهواء وعواطف هيئة المحلفين.

بعد ما رأيته من سلوك البشر في سنوات الحرمان والحياة القاسية خلال فترة الاحتلال الياباني، لم أقبل النظرية التي تقول إن المجرم هو ضحية المجتمع. العقاب آنئذ كان قاسيا لدرجة أنه حتى في سنتي 1944 ـ 1945 ، حين لم يكن لدى كثير من الناس ما يكفي أودهم، لم تحدث أية عمليات سطو ونهب، وكانوا لا يقفلون أبواب بيوتهم لا في النهار ولا في الليل. العقوبة الرادعة كانت مؤثرة وفاعلة.

كان البريطانيون يجلدون المجرمين بالسياط. وبعد الحرب ألغوا عقوبة الجلد لكنهم أبقوا على عقوبة الضرب بالعصا (المصنوعة من الروطان). وجدنا هذه العقوبة الأخيرة أكثر فاعلية من السجن لمدد طويلة واستخدمت لمعاقبة المدانين بجرائم المخدرات، وبيع السلاح، والاغتصاب، والدخول غير المشروع إلى سنغافورة، والتخريب المتعمد للممتلكات العامة.

في عام 1993 ، قام طالب مدرسة أمريكي يدعى مايكل فاي وعدد من أصدقائه (بعد أن أسرفوا في الشراب) بتخريب لافتات الطريق وإشارات المرور، ورش أكثر من عشرين سيارة بالطلاء. وحين اتهم أمام المحكمة وأدين طلب محاميه تخفيف العقوبة. أمر القاضي بضربه بالعصا ست مرات وسجنه لمدة أربعة أشهر. أصيبت وسائل الإعلام الأمريكية باهتياج مسعور بسبب احتمال أن يتعرض صبي أمريكي للضرب بالعصا على إليتيه من قبل الآسيويين القساة الغلاظ في سنغافورة. وأثارت القضية إلى درجة أن الرئيس الأمريكي كلينتون طلب من رئيس سنغافورة اونغ تينغ تشيونغ العفو عن المراهق. وجدت سنغافورة نفسها في وضع حرج. فإذا لن نطبق العقوبة على هذا الصبي لأنه أمريكي، فكيف يمكن تطبيقها على سواه؟

بعد مناقشة القضية في الحكومة، نصح رئيس الوزراء رئيس الدولة بتخفيض الحكم إلى أربع ضربات.

لم تقتنع وسائل الإعلام الأمريكية بذلك. لكن لم يعارض كافة الأمريكيين العقوبة المطبقة في سنغافورة على كل من يخرب الممتلكات العامة. فحين كانت ابنتي لينغ تقود سيارتها في ولاية نيو هامبشر (بعد أن احتلت قضية مايكل فاي عناوين الأخبار بوقت قصير) اعتقلتها الشرطة لأنها لم تتوقف عندما أمرتها إحدى سيارات الدورية (باستخدام الضوء الأزرق) بالتوقف بسبب السرعة. أخذها أحد الضباط إلى الحجز وحين قالت في ردها على أسئلته إنها أتت من سنغافورة، وإنه على الأرجح ساخط على بلدها بسبب قضية مايكل فاي، قال إن الصبي يستحق العقاب (بالعصا)، ثم أعادها إلى سيارتها وتمنى لها حظا موفقا.

تحمل مايكل فاي ضربات العصا الأربع وعاد إلى أمريكا. بعد بضعة شهور ذكرت الصحف الأمريكية أنه عاد في إحدى الليالي إلى البيت متأخرا وثملا وتهجم على والده، وطرحه أرضا خلال مشاجرة بينهما. وبعد شهر، أصيب بحروق خطيرة وهو "يشم" البيوتان حين أشعل صديق له عود ثقاب. واعترف بأنه كان مدمنا على هذه المادة عندما أقام في سنغافورة.

ساعدت هذه الإجراءات على ترسيخ القانون والنظام في سنغافورة. فقد احتلت المرتبة الأولى في تصنيف تقرير المنتدى الاقتصادي الدولي حول التنافسية العالمية (1997)، باعتبارها بلدا "لا تفرض فيه الجريمة المنظمة تكاليف مهمة على مزاولة الأنشطة التجارية". كما أن المعهد الدولي لتطوير الإدارة وضع في كتابه السنوي حول التنافسية العالمية سنغافورة في المرتبة الأولى على صعيد الأمن والأمان، "حيث يشعر الناس بثقة كاملة بأن حياتهم وممتلكاتهم تحت الحماية التامة".

خطوات صغيرة نحو تكنولوجيا المعلومات

الثورة الرقمية تغير أسلوبنا في الحياة والعمل. ولسوف تتطلب الإنترنت والشبكات المتعددة المتولدة عنها من كافة الذين يرغبون بالتواجد ضمن التيار الرئيس للاقتصاد الجديد أن يكونوا عارفين باستخدام الكمبيوتر والإنترنت.

كنت من أوائل المتحمسين لاستخدام الحاسب، الذي أصبح عاملا مهما في زيادة إنتاجيتنا. في عام 1973، حين تخرج ابني لونغ بدرجة الشرف في الرياضيات من جامعة كامبردج، شجعته على متابعة دراسته العليا في علم الكمبيوتر، لأنني عرفت بأن الكمبيوتر أداة ثمينة للحسابات وتخزين المعطيات والمعلومات. طلبت من لجنة الخدمة العامة تنظيم دورات تدريبية في الكمبيوتر للطلاب المبرزين بعد التخرج. وقام أحد أعضائها، تيو تشي هين (وزير التعليم عام 1997)، بالبدء ببرنامج لتدريب المدرسين على استخدام الحاسب كأداة تعليمية، وكان لكل طالبين جهاز يتدربان عليه.

في عام 1984، قررت أن تدفع الحكومة رواتب كافة الموظفين من خلال نظام "الجيرو"* الإلكتروني. لكن العديد من الموظفين والعمال اليدويين فضلوا استلام رواتبهم نقدا، بدعوى أنهم لا يرغبون بأن تعرف زوجاتهم مقدار رواتبهم! عالجت مثل هذه الاعتراضات بفتح حسابات لهم في مصرف توفير صندوق البريد بحيث يستطيعون سحب نقودهم من أجهزة الصراف الآلي. وتمكنا بذلك من وضع نهاية لعملية مرافقة قوات الشرطة لشاحنات نقل مرتبات الموظفين في أيام

---

* شاع هذا النظام في أوروبا منذ سنين عديدة، وهو في الأصل نظام لتسديد الديون بين الأشخاص الذين لا يملكون حسابات مصرفية، ويؤدي الآن العديد من الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية، ونظرا لأن هذه الخدمات متوفرة في فروع صندوق توفير البريد، فهي أكثر انتشارا من الفروع المصرفية. (م)

توزيع الراتب (مرتين في الشهر). سرعان ما تبع هذه الطريقة القطاع الخاص. ثم عملنا على تشجيع دفع الضرائب ورسوم التراخيص من خلال نظام "الجيرو".

لكن في حين أنني كنت بمثابة رأس الحربة في حملة تشجيع استخدام الكمبيوتر والدفع بواسطة التحويل الإلكتروني، إلا أنني لم أستخدم الحاسب الشخصي بالرغم من شيوعه وانتشاره. وحين كان الوزراء الشباب يتبادلون الرسائل عبر البريد الإلكتروني في منتصف التسعينات، كنت أطبع الرسالة الواردة إلي وأرد عليها بواسطة الفاكس!

حين شعرت بأنني "جاهل بلغة العصر"، قررت وأنا في الثانية والسبعين تعلم استخدام الحاسب. ولم تكن العملية سهلة بالنسبة لفرد من جيلي. مرت شهور عديدة قبل أن أتمكن من تشغيل حاسبي وبريدي الإلكتروني بدون مساعدة أطلبها بين الحين والآخر من السكرتاريا في مكتبي. وحتى في مرحلة لاحقة كنت أفقد ملفا في "الثقب الأسود" لأنني حفظته في الأيقونة الخطأ. أو يتهمني الحاسب "بالقيام بعملية ممنوعة" ويهدد بإغلاق نفسه. في المكتب، كان فريق السكرتاريا يساعدني. وفي المنزل، كنت أتصل هاتفيا بابني لونغ، الذي اعتاد بعد أن يصغي لمشكلتي أن يرشدني إلى سبيل استعادة الملف المفقود الذي ضيع معه ساعات عديدة من الجهد المضني. وحين تفشل هذه الطريقة، كان يأتي لزيارتي في أيام الأحد ليبحث في "القرص الصلب" عنه، أو يقوم بحل سوى ذلك من المشكلات الغامضة. مضى أكثر من سنة قبل أن أشغل حاسبي الشخصي بشيء من الكفاءة. تمثلت إحدى مزايا الحاسب في تسهيل عملية تنقيح وإعادة ترتيب الجمل والفقرات على الشاشة عند تأليف هذا الكتاب. والآن لا أسافر دون اصطحاب حاسبي المحمول لاستلام بريدي الإلكتروني.

رئيس المحكمة العليا . رئيس الدولة

اختيار الرجل المناسب للمناصب الدستورية الهامة، مثل رئيس المحكمة العليا ورئيس الجمهورية، أمر حيوي وأساسي. والاختيار الخطأ قد يعني سنوات من الإحراج والارتباك أمام الرأي العام ومشاكل لا حصر لها. من الأسهل أن تقرر من هو الرجل الأقدر مقارنة بالتنبؤ بمن يملك الشخصية التي تؤهله ليكون على مستوى المنصب. عرفت رئيس المحكمة العليا ورئيس الدولة بصورة حميمة طيلة سنوات عديدة قبل أن يتعين كل منهما في منصبه. الأول حقق نجاحا تاما، والثاني فشل فشلا ذريعا، وأعتبر اختياره حدثا مؤسفا كان بمقدورنا تفاديه.

رئيس المحكمة العليا هو الذي يحدد الاتجاه العام للنظام القضائي. حين كنا على وشك الانضمام إلى ماليزيا في آب/ أغسطس 1963، تقاعد آخر رئيس بريطاني للمحكمة العليا، السير الان روز، كي يتيح لي ترشيح أول سنغافوري لرئاستها. بحثت من أجل هذا المنصب عن شخص لا تتعارض فلسفته حول المجتمع تعارضا صارخا مع فلسفتي. إذ تحظى الافتراضات المنطقية الرئيسية التي لا يفصح عنها رئيس المحكمة العليا وفهمه لأهداف الحكومة الجيدة بأهمية كبيرة وحيوية.

دار بيني وبين السير آلان حديث لا ينسى. فحين كانت محاكمنا تستعد لمحاكمة عدد من الشيوعيين الذين قاموا بأعمال الشغب في أوائل الستينات، خشيت من طرح قضيتهم أمام قاض بريطاني "وافد" قد لا يملك الحساسية والرهافة تجاه المشاعر السياسية السائدة في ذلك الوقت. طلبت مقابلة رئيس المحكمة العليا وشرحت له أن الحكومة ستكون عرضة لاتهامها بأنها ألعوبة بيد الحكومة البريطانية إن حدث ذلك. نظر إلي بفضول وقال: "حضرة رئيس الوزراء، حين كنت رئيسا للمحكمة العليا في سيلان توجب علي التصرف كمسؤول يدير الحكومة في مكان الحاكم العام. كان غائبا في فترة من

الاضطراب والفوضى. ليس لك أن تخاف من الإحراج والارتباك". لقد فهم الحاجة إلى الحساسية السياسية.

حرصت بعض الشيء على اختيار وي تشونغ جين ليكون الرئيس الجديد للمحكمة العليا. كان آنئذ قاضيا في المحكمة العليا عينه الحاكم البريطاني. أتى وي تشونغ من عائلة كاثوليكية تنتمي إلى الطبقة الوسطى، تلقى تعليمه في كامبريدج ـ مثلي ـ وكان معاديا للشيوعية، وامتلك القوة الكافية لفرض القانون والنظام. السير الان أوصى به باعتباره شخصا يمتلك الحزم والصلابة الضروريان للحفاظ على الانضباط في المحاكم ودفعها لاتباع المعايير والأسس التي وضعها.

ظل وي تشونغ رئيسا للمحكمة العليا إلى أن بلغ الثانية والسبعين عام 1990. وقمت بتمديد خدمته بعد سن التقاعد (65 سنة) لأنني لم أتمكن من العثور على خليفة مناسب له. كان يعرف قانونه ويتمتع بالسلطة المطلوبة لرئاسة المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف. ونظرا لأنه "تقولب" على نموذج رؤساء المحاكم العليا في الحقبة البريطانية، فقد ركز بؤرة اهتمامه على أحكامه وآليات عمل المحكمة العليا، لكنه لم يعط اهتماما كبيرا للمحاكم الابتدائية ولا لآليات عمل النظام القضائي ككل. وبسبب الزيادة التي طرأت على الدعاوى المرفوعة أمام القضاء، في المحاكم الابتدائية والعليا على حد سواء، ازدحم النظام القديم بالقضايا مما عرقل حسن أدائه. فقد دارت عجلاته ببطء، وتراكم العمل، وكانت القضايا تتطلب فترة تتراوح بين 4 ـ 6 سنوات لعرضها على المحكمة. وسارت الإجراءات بالحركة البطيئة نفسها في المحاكم الابتدائية التي نظرت في الغالبية العظمى من القضايا.

كنت قررت عام 1988 الاستقالة من رئاسة مجلس الوزراء عند نهاية عام 1990، ونظرا لعلمي بأن خليفتي، غوه تشوك تونغ، لا علاقة له بمهنة المحاماة

وسوف يجد صعوبة في اختيار رئيس المحكمة العليا، بحثت عن الشخص المناسب لتعيينه قبل أن أتنحى. قابلت كافة القضاة على انفراد وطلبت من كل واحد منهم أن يحدد بالترتيب ثلاثة أشخاص، تبعا للجدارة والأهلية، يعتبرهم مؤهلين للمنصب، باستثنائه هو ذاته. ثم درست مع كل قاض القائمة التي تضم الأعضاء الممارسين لمهنة المحاماة؛ أخذنا بالاعتبار أيضا المحامين البارزين من نقابة محامي ماليزيا. أربعة قضاة، هم آ. بي. راجا، بي. كوماراسوامي، إل. بي. ثين، اس. كي. تشان، وضعوا يونغ بونغ هاو في المرتبة الأولى على القائمة، واعتبروه الأفضل.

كان بونغ هاو آنئذ رئيسا لأكبر بنوك سنغافورة، "أوفرسي - تشاينيز بانكنغ كوربوريشن" (OCBC). بعد حوادث الشغب في كوالالمبور عام 1969، ترك مكتب المحاماة المزدهر الذي كان شريكا رئيسيا فيه وانتقل مع عائلته إلى سنغافورة حيث أصبح رئيسا للمصرف التجاري الجديد.

كنا طالبين زميلين في مدرسة الحقوق بجامعة كامبريدج لثلاث سنين وعرفت نوعية عمله. استعرت دفاتر محاضراته لفصل أيلول/ سبتمبر 1946 التي غبت عنها. كانت شاملة ومنظمة وزودتني بموجز مفيد عن المحاضرات. بعد ستة أشهر، في حزيران/ يونيو 1947، نلت المرتبة الأولى في امتحانات السنة الأولى في الكلية: وكذلك فعل بونغ هاو. بقينا على اتصال بعد أن عدنا إلى الوطن. في أواخر الستينات، عين رئيسا للخطوط الجوية الماليزية - السنغافورية من قبل الحكومتين المالكتين بشكل مشترك للشركة. تجددت العلاقة التفاعلية الوثيقة معه حين نقل مؤقتا من قبل مصرف "أوفرسي تشاينيز" عام 1981 إلى شركة الاستثمار الحكومية التي أسسناها لإدارة واستثمار احتياطي سنغافورة، وعين مديرا لها. كان بونغ هاو ضليعا، متمكنا، شديد الاهتمام بالتفاصيل، نزيها في تدقيقه وعرضه للبدائل الاستثمارية، مع أنه يعبر عن تلك المفضلة لديه. وتلك لعمري سمة مهمة للقاضي.

عرضت عليه تعيينه قاضيا في المحكمة العليا عام 1976 حين كان نائبا لرئيس مصرف "أوفرسي ـ تشاينيز" لكنه رفض. وفي عام 1989، وعلى مائدة غداء جمعتنا معا، طلبت منه التفكير بمنصب رئيس المحكمة العليا. تمثلت حجتي في أنه قد وصل إلى أعلى منصب في أكبر مصارفنا وأن جهوده هناك لن تفيد سوى بضعة آلاف من الموظفين وحملة الأسهم. لكنه حين يشغل منصب رئيس المحكمة العليا سوف يحدّث إدارة القضاء ويقدم فوائد ومكاسب لا توصف إلى المجتمع برمته وإلى اقتصادنا. وإذا وافق، فسيعين في البداية قاضيا في المحكمة العليا لمدة سنة ليعود إلى مجال القانون من جديد قبل تعيينه رئيسا لها. طلب مني مهلة للتفكير. في المصرف، وصل راتبه إلى مليوني دولار سنغافوري في السنة، في حين لن يتجاوز راتبه كقاض 300 ألف دولار، أي سبع ما يقبضه من المصرف. بعد شهر، قبل عرضي بدافع الشعور بالواجب، فقد كانت سنغافورة بالنسبة له وطنه الثاني.

عينته قاضيا في المحكمة العليا في الأول من تموز/ يوليو 1989، وفي أيلول/ سبتمبر 1990، حين تقاعد رئيس المحكمة العليا وي، استلم يونغ بونغ هاو المنصب بدلا عنه. عانى يونغ بونغ كثيرا خلال فترة الاحتلال الياباني، وشهد أعمال الشغب العرقية في ماليزيا. كان يتبنى آراء صارمة حول إدارة القضاء والقانون لضمان النظام في المجتمع. ولم تكن آراؤه مختلفة عن آرائي فيما يتعلق بالمجتمع متعدد الأعراق، وكيفية رعايته وحكمه، إضافة إلى أسلوب مقاربة القانون والنظام في مثل هذا المجتمع في هذا الجزء من العالم.

كان يفهم تماما أن مغالبة المشاكل والأعباء الجديدة في العمل تتطلب التخلي عن الممارسات العتيقة البالية وتبني خطوات إجرائية جديدة للتعامل مع كافة القضايا بسرعة وكفاءة، في المحاكم الابتدائية والعليا على حد سواء. اقترحت عليه أن يقوم بزيارة شخصية إلى المحاكم الابتدائية، بل أن يجلس مع

القضاة للتعرف بشكل مباشر على عملهم، وتقييم قدراتهم، وضبط النظام، وتجنيد مواهب إضافية. هنالك حاجة ماسة إلى إعادة الانضباط. لقد اشتكى إلي المحامون من أن عددا من القضاة كانوا يتركون سياراتهم خارج مركز المدينة التجاري ليتجنبوا دفع الرسم الزهيد المفروض خلال ساعات الذروة. وبعد السماح بدخولها يؤجلون القضايا التي ينظرون فيها كي يذهبوا ويحضروا سياراتهم إلى مركز المدينة. لقد وصلت درجة التهرب من القانون والنظام إلى هذا الحد.

تبين أن ليونغ بونغ هاو مؤهلات رائعة تناسب منصب رئيس المحكمة العليا. فقد منح القضاة صلاحيات القيادة وأعطى احتراما كبيرا لمهنة القضاء والمحاماة. وبخلال بضع سنين أعاد إصلاح المحاكم وحدث إجراءاتها، كما قلص عدد القضايا المتراكمة وخفض مدة التأخير في النظر في الدعاوى، وعدل القواعد والأنظمة والممارسات التي يستفيد منها المحامون للمماطلة في قضاياهم وتأجيلها. ومن أجل التغلب على مشكلة زيادة الدعاوى القضائية المرفوعة أوصى بتعيين عدد إضافي من القضاة في المحكمة العليا، علاوة على المفوضين القضائيين (كبار المحامين الذين يؤدون مهام القضاة) تبعا لضرورات العمل. أما طرائقه المتبعة في الاختيار فكانت منهجية ونزيهة. وبعد لقاء عدد كبير من المحامين المتميزين والمعروفين بأنهم من كبار أعضاء المهنة، انتقى منهم عشرين وطلب منهم تقييم كل قاض ومفوض فيما يتعلق بالأمانة والنزاهة والاستقامة، والكفاءة القانونية، و"المزاج القضائي". ثم رفع توصياته إلى رئيس مجلس الوزراء.

من أجل التعيينات الجديدة في محكمة الاستئناف، طلب من كل قاض ومفوض قضائي تسمية اثنين يظن أنهما الأنسب للمنصب، باستثنائه هو شخصيا. وبهذه الطريقة، كان القاضيان اللذان أوصى بهما في نهاية المطاف يمثلان الخيار المجمع عليه من قبل زملائهما. لقد أدت طرائقه المتبعة، المعروفة من قبل

كافة القضاة وكبار المحامين، إلى رفع مستوى ومكانة واعتبار كافة القضاة والمفوضين القضائيين.

أدخل يونغ بونغ هاو ثورة المعلومات إلى المحاكم لتسريع عملها؛ بحيث يمكن للمحامين الآن تصنيف وتنظيم وثائقهم القضائية وإجراء عمليات البحث بواسطة الكمبيوتر. وبحلول عام 1999، اجتذبت سمعة محاكمنا قضاة ورؤساء محاكم عليا من الدول النامية والمتطورة لدراسة ما أنجزه يونغ وما طبقه من خطط لإعادة تنظيم إجراءاتها. كما أوصى البنك الدولي في الأقطار الأخرى بدراسة نظام سنغافورة على صعيدي المحاكم العليا والابتدائية على حد سواء، والتعلم منه.

منحت مؤسسات ووكالات التصنيف الدولية سنغافورة درجات عالية بسبب نظامها القضائي. فطيلة أعوام التسعينات، وضع الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الذي يصدره معهد التنمية الإدارية (ومركزه سويسرا)، سنغافورة على قمة لائحة دول آسيا نتيجة "ثقة المجتمع بعدالة المؤسسة القضائية". كما صنف سنغافورة ـ لسنة 1997/ 1998ـ ضمن أفضل عشر دول في العالم في هذا الميدان، قبل الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان ومعظم دول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (DECP). ومنذ عام 1995، حين بدأ "المعهد الاستشاري للمخاطر السياسية والاقتصادية" (ومركزه هونغ كونغ) تصنيف الأنظمة القانونية والقضائية في آسيا، اعتبر النظام القضائي السنغافوري الأفضل في آسيا.

❧❧

كنت أقل توفيقا في اختياري للرئيس. فقد عملت مع ديفان ناير منذ عام 1954، وكنت العامل الحاسم وراء انتخابه رئيسا في البرلمان عام 1981. في أصيل يوم الخامس عشر من آذار/ مارس 1985، صدمت عندما قيل لي إن ديفان تصرف بطريقة غريبة وهو يزور كوتشينغ في ساراواك (ولاية في شرق

ماليزيا). اتصل طبيب الولاية بطبيب ناير الشخصي، الدكتور جي. ايه. تامبياه، في الرابع عشر من آذار/ مارس ليطلب منه أن يعيد الرئيس إلى وطنه بسبب مسلكه. كان ناير يتصرف بطريقة خارجة عن حدود الأدب مع النساء، بمن فيهن زوجة معاون أحد الوزراء التي رافقته في السيارة، والسيدات المدعوات إلى حفلات العشاء، والممرضات اللاتي يعتنين به. لقد اعتدى على حشمتهن وراودهن عن أنفسهن، واعتاد مداعبتهن، والتحرش بهن. بعد إعلام مدير الخدمات الطبية، ركب الدكتور تامبياه الطائرة على الفور إلى كوتشينغ، حيث وجد ناير منهارا من فرط الشراب وقد فقد السيطرة على نفسه. ورافقه في العودة في الخامس عشر من آذار/ مارس.

في مساء ذلك اليوم بالذات، قابلت السيدة ناير في "ايستانا لودج" حوالي الساعة التاسعة ليلا. وأحضرت معي زوجتي تشو التي تعرفها معرفة وثيقة، كي تساعدني على إخبارها بما حدث. كتبت في اليوم التالي إلى الحكومة هذه المذكرة:

"السيدة ناير كانت قلقة ولم تتمكن من كبت ما شعرت به من اشمئزاز وغضب نتيجة تصرف ديفان السيئ في كوتشينغ وانهياره من فرط الشراب. وأخبرت زوجتي بأنه رجل متقلب المزاج، وأنه يفرط في تناول الكحول من حين لآخر، واعتاد خلال الأشهر القليلة الماضية شرب زجاجة ويسكي كل ليلة. بينما تقوم هي بصرف الخدم في وقت مبكر كي لا يعرفوا بأنه يصبح ثملا وعاجزا، كما يعتدي عليها بالضرب في أغلب الأحوال. وقد رفضت الذهاب معه".

"خلال الأسابيع التي سبقت زيارته إلى ساراواك، قاد ديفان سيارته خارجا من "ايستانا"، وقد تنكر بشعر مستعار، وذهب

للقاء امرأة ألمانية بدون حارسه الشخصي أو سائقه. وفي صباح أحد الأيام، ذهبت السيدة ناير إلى "تشانغي كوتج" للتحقق من المكان بعد أن أمضى زوجها الليل خارج المنزل. وجدت هناك عددا من زجاجات الشراب، ونظارات، وآثار أحمر شفاه، ولفائف تبغ. كما دعا السيدة الألمانية إلى العشاء في "ايستانا لودج". وحين احتجت حصلت مشاجرة بينهما واعتدى عليها بالضرب. لم يكن يسيطر على نفسه وعلى حالته المزاجية خلال نوبات السكر الشديد التي يمر بها".

فحص ديفان وعالجه سبعة من أطبائنا المختصين، أشهرهم الدكتور آر. ناغوليندران، الذي كتب تقريرا في الثالث والعشرين من آذار/ مارس يقول فيه: "يعاني [ناير] من الإدمان على الكحول، وهي حالة يسببها تناول الكحول لسنوات عديدة؛ ونوبات دورية من الشراب المفرط والمتواصل؛ والاتكالية النفسية على المسكرات؛ وفقدان مؤقت للذاكرة؛ وهلوسة متقطعة؛ وعجز؛ وتقلبات في الحالة المزاجية؛ ونوبات تدمر انسجام وتناغم الحياة الزوجية".

تبعا للدستور، لا يمكن اتهام الرئيس بأية جريمة. فإن دهس شخصا وهو يقود سيارته تحت تأثير الكحول، فستصيب الرأي العام حالة من السخط والحنق. ناقشت الحكومة هذه التطورات خلال عدة اجتماعات لها وقررت أن عليه تقديم استقالته قبل أن يخرج من المستشفى ويتمكن من معاودة القيام بنشاطاته، أو سيقيله البرلمان من منصبه.

الوزراء القدماء، خصوصا أنا وراجا وايدي باركر أزعجتهم إقالة زميل قديم من منصب بارز كهذا. شعرنا بالأسف والحزن تجاه عائلته، لكن استنتجنا عدم وجود خيار آخر أمامنا؛ فتركه في منصبه سوف يلحق ضررا أعظم بسمعة الدولة.

في السابع والعشرين من آذار/ مارس، حين استعاد صحته بما يكفي لفهم تبعات وعواقب ومضامين فعلته، اجتمعنا به ـ أنا وراجا ـ في مستشفى سنغافورة العام. بعد شيء من التردد، وافق على الاستقالة.

في اليوم التالي، (28/ 3)، كتب إلي يقول:

"قبل حوالي سنة، عرفت أنني مدمن على الكحول. عند ذلك فقط بدأ الخداع. بين الحين والآخر، فكرت بأن أخبرك بالأمر، الجبن كان يدفعني إلى تأجيل الموضوع. آخر مرة كنت فيها على وشك أن أفضي إليك بالسر كانت حين التقينا في مكتبي قبل حوالي أسبوعين، قبل أن أغادر إلى كوتشينغ. ضيعت فرصتي الأخيرة لأريح ضميري. وهذا سبب دماري كما ثبت".

بعد مرور أسبوعين، كتب ناير يقول في رسالة أخرى بتاريخ 11 نيسان/ أبريل:

"لا أزال أذكر أشياء أخرى علاوة على ذلك، بما فيها سلوكي الشاذ في سنغافورة خلال الأيام الخمسة عشر السابقة على مغادرتي إلى كوتشينغ، لكن ما أرعبني هو أنني ببساطة لا أستطيع تذكر معظم ما قيل حول تصرفاتي في كوتشينغ. ومع ذلك لا بد أن الروايات صحيحة، لأن عدة شهود أكدوا على سلوكي وعلى الملاحظات التي أبديتها. وما يزيد من حيرتي أن روايات الشهود تناقضت مع ما أتذكره بكل وضوح في مناسبتين اثنتين على الأقل. لست كاذبا، ومع ذلك فهنالك شهود. قد يكون بعضهم كاذبين، كما أميل إلى الاعتقاد، لكن يستحيل أن يكذبوا جميعا. في سالف الأيام، تحدث الناس عن الممسوس. فهل تلبستني روح شريرة؟ أم هي حالة دكتور جيكل ومستر هايد؟

"لربما أعاني من تلف دماغي. من المؤكد تقريبا أن وظائف دماغي قد تلفت، لكن ليس من المعروف إلى أي حد. وإلى أي مدى يمكن إصلاح الخلايا التالفة أو استعادة وظيفتها؟ ذلك أمر لا نعرفه أيضا".

لعبت دورين اثنين: كان عليَّ أولا، كرئيس لمجلس وزراء، أن أحمي كرامة وهيبة منصب الرئيس وسمعة سنغافورة؛ في حين دفعني الثاني، كصديق شخصي لديفان، أن أرغب بإنقاذه. بعد أن أمضى عدة أيام في المستشفى أرسلناه لقضاء فترة النقاهة في "تشانغي كوتج". أصر على الذهاب إلى منتجع في الهند للتأمل والعلاج على الطريقة الهندوسية. لم أعتقد بإمكانية تحسن حالته هناك، وطالبته بإلحاح أن يذهب للعلاج في الولايات المتحدة. وبعد محاولات إقناع عديدة من قبل راجا، وايدي باركر، وبعض الأصدقاء القدامى، مثل اس. آر. ناثان، الصديق المقرب منذ أيام المجلس الوطني لنقابات العمال (وأصبح فيما بعد رئيسا لسنغافورة)، وافق على السفر إلى مؤسسة كارون في الولايات المتحدة. وبعد شهر تبين أن العلاج كان ناجحا.

أصر ناير على أن نعطيه معاشا تقاعديا. لكن ليس ثمة مادة في الدستور تجيز تقديم راتب تقاعدي للرئيس. وقررت الحكومة أن تقدم له معاشا تقاعديا لدوافع إنسانية، لكن بشرط أن تفحصه لجنة من الأطباء الحكوميين من حين لآخر. اتفق ايدي باركر على الأمر مع ناير، ونقل القرار إلى البرلمان للمصادقة عليه. وبعد المصادقة رفضه ناير، ناكرا أنه وافق على الشرط. لم تتخل الحكومة عن الشرط، وأحس ناير بالمرارة والغيظ.

بعد سنة ونصف السنة، أنكر في رسالة نشرت في مجلة "فار ايسترن ريفيو" (29/ 1 / 1987) أنه أدمن الشراب في يوم من الأيام. لكن سكرتير وزارة الصحة بعث إلى ناير والمجلة رسالة (بتاريخ 24/ 2 1987) مذيلة بتوقيع الأطباء السبعة الذين عالجوه خلال شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 1985، حيث

أكدوا على تشخيصهم لحالته بأنها الإدمان على الكحول. ولم يناقض أي طبيب هذه النتيجة.

في أيار/ مايو 1988، تدخل ناير في قضية فرانسيس سيو، وهو محام عام سابق اعترف بأنه حصل من مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية على ضمان باللجوء السياسي إلى أمريكا إذا احتاجه. هاجمني ناير، قائلا بأن هذا ما فعلته عندما طالبت بالدعم الدولي حين كنت أحارب المتطرفين الملاويين في ماليزيا، الأمر الذي يعني أنني كنت سأهرب عند مواجهة مشكلة جدية. وحين رفض سحب مزاعمه وادعاءاته، رفعت دعوى عليه، وقدمت أمام البرلمان وثائق حكومية تثبت إدمانه على الكحول.

بعد نشر هذه الوثائق، غادر ناير سنغافورة ولم يعد إليها أبدا. وبعد مضي أحد عشر عاما (1999)، قال في مقابلة له في كندا أن التشخيص الذي خضع له كان خاطئا، وأنني أمرت الأطباء بإعطائه عقارات مهلوسة لأجعله يبدو مدمنا. وكما قال الدكتور ناغو ليندران محذرا، فإنه يعاني من "تقلبات في الشخصية".

تمثلت خطيئتي عند تعيين ناير في الافتراض، دون التثبت، بأن الرجل لا غبار عليه وأن أموره تسير على خير ما يرام. بعد انهياره، استشرت واحدا من أقرب أصدقائه في المؤتمر الوطني لنقابات العمال، هو سي بينغ، أكد سي بينغ وهو عضو في البرلمان، أن ناير كان يفرط في الشراب قبل أن يعين رئيسا من قبل البرلمان. وحين سئل لماذا لم يحذرني من مغبة هذه المخاطرة، أجاب بأن ناير لم يفقد الوعي أبدا. ولو أن ولاء سي بينغ لمن لا يستحق لم يمنعه من تحذيري من مغبة هذه المخاطرة لوفرنا على أنفسنا الكثير من الألم والمعاناة والإحراج.

لكن حين نأخذ كل الأمور بعين الاعتبار، نجد أن ناير قد لعب دورا هاما في بناء سنغافورة الحديثة. لقد وقف بصلابة حين هاجم الشيوعيون حزب العمل

الشعبي في الستينات، واستهل عملية تحديث الحركة العمالية التي جعلت المؤتمر الوطني لنقابات العمال شريكا مهما في تطوير اقتصادنا.

الجزء الثاني

بحثا عن مكان . إقليمي ودولي

.16.

العلاقات مع ماليزيا بين المد والجزر

في العشرين من آذار/ مارس، أي بعد حوالي ثمانية أشهر من الانفصال، قام تانكو عبد الرحمن رئيس وزراء ماليزيا بزيارة إلى سنغافورة. اجتمعت به في مبنى "فيدريشن هاوس" قرب حدائق النباتات. تحدثنا لمدة ثلاث ساعات على مائدة عشاء صيني، ونحن نشاهد التلفزيون ونتابع الحوار. الشخصان الآخران الوحيدان اللذان حضرا في تلك الليلة هما زوجته والمندوب السامي الماليزي، جمال عبد اللطيف. كانت تلك الطريقة التي اعتاد عبرها تانكو ممارسة العمل. تناول العديد من المواضيع علاوة على أهم الأمور التي تشغل فكره.

اقترح تانكو أن ينضم وزراء سنغافورة إلى وزرائه للعب الغولف في "كاميرون هايلاندز" في نيسان/ أبريل حيث سيأخذ إجازة بعد تنصيب الملك. ولسوف نتعرف آنئذ على بعضنا بعضا بشكل أفضل وستحل كافة المشكلات والصعوبات. أراد العودة إلى الصداقة القديمة المريحة التي تفتقد التعقيد من أجل تخفيف حدة التوتر بين الملاويين وغير الملاويين عنده. قلت إن نيسان/ أبريل لن يكون موعدا مناسبا؛ فعلي الذهاب إلى لندن وستوكهولم، لربما يكون حزيران / يونيو ملائما. خلال العشاء وجه لي تهديدا مبطنا عبر تذكيري دون مبالاة بأن حبل سلامة سنغافورة مربوط بماليزيا، وأن على سنغافورة العمل بشكل وثيق معها. سأل لماذا منعنا العاطلين الماليزيين من البحث عن عمل في سنغافورة. شرحت له بأننا لا يمكن أن نقبل بهجرة مجانية إلى سنغافورة طلبا للوظائف. لم يفهم كيف يمكن لذلك أن يجهد اقتصادنا؛ الشيء نفسه كان يحدث في كوالالمبور. وكان قد طلب من وكالة التنمية الصناعية الاتحادية أن

تنشئ صناعات رائدة في كوالالمبور، وايبوه، وبيانغ، وجوهور باهرو. هذه الأمور سوف تحدث حتما لأن سنغافورة مدينة كبيرة! شرحت له صابرا أن العاطلين الماليزيين عن العمل ليسوا مسؤولية سنغافورة، وأن علينا توفير فرص العمل للعاطلين من مواطنينا.

اشتكى من الخطب التي ألقاها كل من تشين تشاي وراجا وانتقدا فيها ماليزيا. قلت له إن بعض وزرائي الذين أتوا من الملايو ما زالت ردات فعلهم كالملاويين، ولم يتمكنوا ـ وجدانيا وعاطفيا ـ حتى الآن من فصل أنفسهم عن مسقط رأسهم وموئل نشأتهم. وهم بحاجة للوقت كي يتكيفوا مع حقيقة أنهم أصبحوا سنغافوريين في دولة منفصلة ومستقلة. قال بحدة مظهرا أمارات الانزعاج ونفاذ الصبر: "يجب أن يتوقفا عن ذلك بسرعة لأنني لن أتحمله. إن لأمثالهما أفكارا وبواعث أخرى. في حالة راجا، ربما يكون ولاؤه حتى للهند". كان تانكو على خطأ. فولاء راجا الكامل كان لماليزيا، رغم أنه ولد في جافنا في سيلان.

قبل أن أغادر المكان، قلت عند الباب الخارجي إن علينا التوصل إلى علاقة عمل وتعاون جديدة لمصلحتنا المتبادلة، ملمحا برفق إلى أننا لا يمكن أن نرجع إلى الماضي حين كنا نتوسل مطالبين بالوحدة الاندماجية.

اختلطت مشاعري حول هذا اللقاء الأول مع تانكو بعد الانفصال. فهو ما يزال يتوقع مني أن أفعل ما يرضيه ويعجبه. لكنني تأكدت بأنه ما زال ممسكا بزمام السلطة. عرفت برغبته في الحياة الهادئة، ونفوره من حالات التوتر والأزمات المطولة.

ظل زعماء ماليزيا يعاملوننا وكأننا ما زلنا نسعى للاندماج معهم، كحالنا في الستينات. من أجل "راحتهم" خرجنا من برلمانهم وسياساتهم. الآن، وبالرغم من أن سنغافورة قد غدت دولة مستقلة ذات سيادة، اعتقد تانكو أن كتيبته

الوحيدة المتمركزة في سنغافورة، وقدرته على قطع موردنا المائي، أو إغلاق الممر البحري لوقف التجارة والسفر، سوف يجبرنا على الرضوخ والإذعان. ومن الأفضل أن يفعل ذلك بأسلوبه الأرستقراطي الساحر العتيق.

في عام 1966، غبت عن سنغافورة لمدة شهرين بدءا من نيسان/ أبريل. وطيلة هذه المدة، تعرضت أنا وتو تشين تشاي، نائب رئيس الوزراء، لهجوم متواصل من قبل تانكو ورزاق وغزالي، لأننا كنا على ما يبدو مستعدين لإعادة العلاقات مع إندونيسيا قبل أن تفعل ماليزيا ذلك. هدد تانكو بالانتقام، وكان تشين تشاي، كرئيس للوزراء بالوكالة، قد رحب بقرار إندونيسيا بالاعتراف بسنغافورة. انزعجت الحكومة الماليزية إلى حد كبير، فأصدرتْ البيان التالي:

> "إن قرار سنغافورة بالترحيب باعتراف إندونيسيا بها يعني بشكل جلي أن سنغافورة ستقيم نوعا من العلاقة أو التعامل مع إندونيسيا، الأمر الذي سيؤدي إلى قدوم الإندونيسيين إلى سنغافورة. ومن الواضح أنه حين يحدث ذلك، فسيعرض أمننا للخطر، كون إندونيسيا قد ذكرت مرارا وتكرارا أنها تنوي تكثيف حدة المواجهة مع ماليزيا، وهي تفعل ذلك باستمرار. لهذا، يتوجب على ماليزيا اتخاذ ما تراه من خطوات ضرورية لحماية مصالحها وأمنها".

في أعقاب ذلك مباشرة، وفي الثامن عشر من نيسان/ أبريل، فرض الدكتور إسماعيل، وزير الداخلية الماليزية، قيودا على عبور الممر المائي لحاملي بطاقة الهوية السنغافورية.

حين قابلت تانكو بعد العودة من زيارتي لبريطانيا وأوروبا الشرقية، تذمر من رحلاتي لهذه الدول الشيوعية، واشتكى من أنها قد تفتح سفارات لها في سنغافورة وتشكل تهديدا لماليزيا. سألني كيف أمكن لي أن أعبر عن رغبتي

بإقامة علاقات صداقة جيدة مع الصين وإندونيسيا. قلت إنه على الرغم من اختلاف أسلوبي عن أسلوبه، إلا أنني لا أنوي أن أصبح لقمة سائغة يلتهمها الشيوعيون. ورويت له كيف رفضنا السماح لطاقم سفينة صينية راسية في سنغافورة بالنزول إلى البر لأن القبطان امتنع عن توقيع تعهد بعدم توزيع منشورات دعائية لثورتهم الثقافية. وهاجم راديو بكين إدارة الهجرة السنغافورية. وشرحت قائلا إن دول أوروبا الشرقية ـ باستثناء رومانيا ـ تتبع خط السوفييت المعارض لخط الصين. ووقوف هذه الدول على الحياد أو تقديم الدعم لنا سوف يمنع العزلة عنا، وهو أمر يمكن أن يحدث لأن سنغافورة تستضيف قواعد بريطانية، أي أشد ما تبغضه دول عدم الانحياز.

في هذه الأثناء، استمرت المنظمة الوطنية للملايو المتحدة باستخدام "اوتوسان ملايو"، الصحيفة الجاوية التي توزع في كلا البلدين، لإثارة مشاعر الملاويين ضد الحكومة "الصينية" في سنغافورة. وذكرت الصحيفة أن أحمد حاجي طاف، أحد زعماء المنظمة في سنغافورة وأحد النواب السابقين في مجلس الشيوخ الاتحادي، قد طالب بأن تضيف لجنة صياغة الدستور حقوقا خاصة للملاويين ضمن دستور سنغافورة. هذه الحقوق موجودة في الدستور الماليزي لكنها لم تطبق في سنغافورة أبدا.

قام قسم الأخبار لدينا بترجمة بيانات الصحيفة التحريضية الملهبة للمشاعر والمثيرة للنزعات العرقية إلى الإنكليزية والصينية والتاميلية، وبثها عبر الإذاعة والتلفزيون ونشرها في الصحف. الأمر الذي أضر بزعماء المنظمة الوطنية، واستثار حفيظة غير الملاويين في سنغافورة وماليزيا. اشتكى إسماعيل وغزالي من الأمر. قال إسماعيل إن ذلك يخرب ماليزيا، ولن يكون هناك تعاون اقتصادي قبل فك الارتباط السياسي. إذ يتوجب علينا عدم التدخل في شؤونهم الداخلية نظرا لأننا دولة منفصلة ومستقلة وذات سيادة. ومضى غزالي إلى أبعد من ذلك،

زاعما أن لماليزيا علاقة خاصة بسنغافورة. وشعر بخيبة الأمل لعدم إعلامه باتفاقاتنا التجارية مع روسيا وغيرها من الدول الشيوعية (لم تعقد سنغافورة أية اتفاقات كهذه مع الدول الشيوعية). وبحسب رأيه فإن ذلك يدخل في نطاق اتفاقنا مع ماليزيا للتعاون الاقتصادي والدفاعي، مما يوجب على الطرفين عدم اتخاذ أية خطوات أو الدخول في أية معاهدات أو اتفاقيات من شأنها أن تعرض دفاع الآخر للخطر. أكدت على أنه لا ينبغي انتظار هذه العطايا المجانية دون الرد بمثلها.

أراد غزالي منا أيضا الانتظار حتى إعادة ماليزيا العلاقات مع إندونيسيا قبل استئناف المقايضة التجارية معنا. وأصر على عدم السماح إلا للسفن الكبيرة التي تتجاوز حمولتها 200 طن بدخول ميناءنا الرئيسي، ورفض دخول كافة السفن الأصغر، خصوصا الشراعية، لأسباب أمنية. وكان الفرع الخاص، الذي أصبح اسمه الآن إدارة الأمن الداخلي (ISD)، قد ذكر في تقريره أن الماليزيين أنفسهم يعملون بتجارة المقايضة علنا على الساحل الغربي من الملايو، حيث سمحوا لسفن شراعية صغيرة من سومطره بالدخول إلى موانئ جوهور وملقه. ولمناقشة هذه المسألة، طلب كينغ سوي عقد اجتماع لمجلس الدفاع المشترك الذي تأسس بعد استقلالنا. حددوا له موعدا، لكنه - لدهشته - تأجل لأننا قبلنا اقتراحهم كما زعموا. تابعنا المسيرة، وحددنا جزيرة بولاو سيننانغ، عند أقصى الزاوية الجنوبية من سنغافورة، كمركز لتجار المقايضة الإندونيسيين الذين أتوا بسفنهم الشراعية من أمكنة نائية مثل سولاويسي (سيليبيس). اعترض عبد الرزاق بشدة. دفعنا اتخاذهم القرار من جانب واحد ومطالبهم المتغطرسة إلى الاستقالة من مجلس الدفاع المشترك.

أسطول من المراكب الصغيرة، بعضها بمحركات خارجية، وبعضها شرعية، جلبت معها المطاط الخام، ولب جوز الهند المجفف، وغيرها من المنتجات. وأبحرت حاملة أجهزة الترانزستور، والقمصان، والسراويل، والأخفاف،

والأحذية، والسترات، والقبعات. بل إن بعضها ابتاع صناديق مليئة بالخبز وحملها معه. في آب/ أغسطس 1966، وبعد انتهاء "المواجهة" رسميا في حزيران/ يونيو، قمنا بإلغاء كافة القيود على تجارة المقايضة. وهكذا عادت المراكب الإندونيسية الصغيرة مرة أخرى إلى تيلوك آير بيزن، أحد أقدم مرافئ سنغافورة.

الضغوط التي تعرضنا لها بعد الاستقلال لم تكن تهدأ أو تلين. ولا مرت لحظة من الهدوء في علاقاتنا مع ماليزيا. بالرغم من جهودنا القصوى لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق حول الاحتفاظ بعملتنا المشتركة، وأعلنت الحكومتان في آب/ أغسطس 1966 عن نيتهما بإصدار عملة منفصلة بدءا من حزيران/ يونيو 1967. كذلك فعلت بروناي التي شاركتنا العملة نفسها، التركة الموروثة من الحكم البريطاني. وما أقلق غرفة تجارة سنغافورة الدولية، التي تمثل الشركات البريطانية، ومجلس اتحاد المصارف في ماليزيا، وغرفة تجارة سنغافورة الصينية، الغموض الذي يلف مسالة فصل العملة، ولذلك ناشدت الحكومتين التفاوض مرة أخرى للحفاظ على العملة المشتركة.

قال تان سيو سين، وزير المالية الماليزي، أن إصدار عملات منفصلة لن يعني نهاية العالم. وقدم الحجة على أن التنازلات التي قدمها للتكيف مع حاجات سنغافورة شملت الانتقاص من سيادة "بنك نيغارا ماليزيا"، وهو أمر يطال في نهاية المطاف الحكومة الماليزية ذاتها. وقال إن سنغافورة خائفة من عدم التزام ماليزيا بتعهدها بنقل كافة أصول وديون سنغافورة كما تظهرها دفاتر حسابات البنك المركزي، لكن ذلك كان مجرد سبب تقني، وليس جوهريا، للانفصال. وألمح إلى أننا نفتقر إلى الثقة باستقامتهم. وفي الحقيقة، لم يمكن بالمستطاع حماية احتياطي سنغافورة بالاعتماد على الثقة وحدها.

قررنا عدم إنشاء مصرف مركزي، والاستمرار مع سلطة النقد السنغافورية بتغطية نسبتها 100٪ من احتياطي العملة الأجنبية مقابل كل دولار (سنغافوري) نصدره. عبر ليم كيم سان، وزير المالية، عن ثقته بقوة واستقرار عملة سنغافورة، الأمر الذي يتطلب أشد الانضباط الاقتصادي والاجتماعي. في البرلمان، شرح كيم سان قائلا إن "المصرف المركزي طريقة سهلة لوزير المالية المغرم بتشويه الحقائق حين يعاني من عجز في ميزانيته. ولا أعتقد بأن علينا وضع مثل هذه الاغراءات أمام وزير المالية في سنغافورة". رد تان سيو سين قائلا: "إذا كان نظام البنك المركزي نظاما رديئا، فإن من الواضح إذن أنه يمثل خطأ ارتكبته كل دولة صناعية في العالم الغربي وكل دولة نامية.. فلكل دولة مستقلة في العالم مصرفها المركزي، أو تقوم بإنشاء مصرف مركزي". في وقت لاحق، قال تان سيو في البرلمان إن أفضل شيء هو إصدار عملة مستقلة، لأنه على العكس من الحال في الماضي، يعتبر المصرف المركزي للدولة سلاحا قويا بيد وزير المالية يستخدمه في سياساته النقدية والمالية.

أعلن وزيرا المالية كلاهما تثبيت سعر صرف عملتيهما عند شلنين وسبعة بنسات لكل دولار (أي 0,290299 غراما من الذهب). ووافقا على "قابلية العملتين للصرف المتبادل": قبول كل من الدولتين لعملة الأخرى كعملة معتادة، وإعادتها مقابل ما تعادله بعملة قابلة للتحويل. استمرت عملة الدولتين في الخضوع لهذه الصفة التبادلية من عام 1967 حتى عام 1973، حيث أوقف العمل بها بناء على طلب ماليزيا. في كانون الثاني/ يناير 1975، انخفض سعر الدولار الماليزي (الرينغت) بصورة هامشية إلى 0,9998 من الدولار السنغافوري. وبحلول عام 1980، انخفض سعره بشكل حاد خمسة سنتات مقابل الدولار السنغافوري، وبحلول عام 1997، كان يعادل أقل من خمسين سنتا سنغافوريا. فقد اتبع وزراء المالية ومسؤولو المصرف المركزي في ماليزيا سياسات سببت خسائر نقدية ومالية

أكبر مقارنة بسنغافورة. أما عندنا، فقد مثل "عدم إنفاق أكثر مما نجني من مال" مبدأ هاديا لم يتخل عنه أي وزير مالية سنغافوري إلا في فترات الانكماش.

***

بعد انفصال سنغافورة عن ماليزيا في عام 1965، استمرت الحكومة الخاضعة لهيمنة المنظمة الوطنية للملايو المتحدة في اعتبار اللغة الملاوية اللغة الوطنية والرسمية الوحيدة، وغيرت سياساتها التعليمية لتطبيق ذلك. ازدادت حدة مشاعر الاستياء لدى غير الملاويين من هذه التغييرات، والنبرة الحادة لزعماء المنظمة لم تساعد على تهدئة هذه المشاعر. في عام 1968، ذكر كتاب أبيض أصدرته الحكومة الماليزية أن تأثيرات الشيوعية التخريبية تنتشر في المدارس الصينية الثانوية الخاصة. الأمر الذي زاد من مخاوف إغلاقها.

خلال حملتهم الانتخابية في نيسان/ أبريل و أيار/ مايو 1969، أطلق زعماء التحالف الماليزيون مزاعم متطرفة لا أساس لها من الصحة تشير إلى أن قادة سنغافورة قد تدخلوا في سياساتهم. وقال تان سيو سين، الذي كان أيضا رئيس الجمعية الصينية ـ الماليزية، أن لديه "دليلا محددا" يثبت أن حزب العمل الديمقراطي (حزب العمل الشعبي سابقا في ماليزيا) يتلقى التمويل من حزب العمل الشعبي، إذا لم يكن يحصل عليه من الحكومة السنغافورية. وأعرب راجا، وزير خارجيتنا، عن قلق سنغافورة أمام المندوب السامي الماليزي، الذي وافق على أن هذه التعليقات تعطي نتائج عكسية. لكنه بعد يومين اثنين ذكر أن تانكو يؤيد اتهامات تان، زاعما أنها حقيقية اعتمادا على البيانات المتوفرة. ثم تمسك بها وأعلنها بحماس في أحد الاجتماعات الانتخابية، حيث قال إن زعماء حزب العمل الشعبي في سنغافورة يأملون بكسب تأييد الحكومة الماليزية، ونظرا لأنهم "يعرفون أنه ليس لديهم أية فرصة في الفوز بأصوات الصينيين، فليس لديهم من خيار سوى شق صفوف الملاويين. ولذلك فهم يستخدمون الحزب

الإسلامي الماليزي (PMIP) كعميل لهم". وأضاف إن الرجل الذي يقدم التمويل للحزب الإسلامي قد منع الآن من الدخول إلى ماليزيا، لكنه رفض الإفصاح عن هويته.

تصادف أن كنت في لندن في كل مرة صدرت مثل هذه المزاعم والدعاوى المتطرفة. كتبت إلى ليم كيم سان، وزير دفاعنا، أقول: "أشعر بشيء من الذهول والحيرة نتيجة الدعاوى المجنونة التي أطلقها تانكو وسيو سين حول تدخلنا المزعوم بانتخابات ماليزيا. أتساءل أيضا متى ستتفجر هذه المزاعم على شكل اضطرابات عرقية وحرب عصابات. من الأفضل لنا أن نبني جيشنا ونستعد بأسرع ما نستطيع. أنا واثق من أن المشكلات سوف تنتشر لتصل إلى سنغافورة. وبحلول الوقت يستعد فيه آلاف الناس للتظاهر علنا ضدهم في كوالالمبور، والمسير في الشوارع في الموكب الجنائزي، سوف يكون المستقبل كالحا ومريعا". كنت أشير إلى جنازة شاب صيني قتلته الشرطة قبل بضعة أيام حين كان مع جماعة تكتب بالطلاء شعارات انتخابية معادية للحكومة على الجدران.

في الانتخابات الماليزية (10 أيار/ مايو)، خسرت المنظمة الوطنية للملايو المتحدة ثمانية من المقاعد التي تحتلها. أما حزب العمل الديمقراطي فقد فاز بأربعة عشر مقعدا في الدوائر المدينية، بما فيها كوالالمبور، مكتسحا الجمعية الصينية الماليزية (شريك المنظمة) في ثلاث عشرة منها. نظم حزب العمل الديمقراطي وحزب غيراكان (غير الطائفي) استعراضا في كوالالمبور للاحتفال بالنصر - فقد فاز الحزبان بنصف مقاعد برلمان ولاية سيلانغور. رد الملاويون المتطرفون التابعون للمنظمة على ذلك باستعراض أضخم نظمه رئيس وزراء سيلانغور، هارون ادريس. تبع ذلك اندلاع أعمال شغب عرقية في الثالث عشر من أيار/ مايو. النمط الذي أفرز الكارثة في كوالالمبور كان مشابها لذلك الذي

فجر أعمال الشغب العرقية في سنغافورة عام 1964، حين كانت تحت حكم كوالالمبور. إذ تسكن المدينتين كلتيهما أغلبية صينية مع أقلية من الملاويين. ومع ذلك فقد قتل عدد أكبر من الصينيين على أيدي هذه الأقلية مقارنة بالملاويين الذين قتلوا انتقاما. أما الأرقام الرسمية التي أصدرتها كوالالمبور لعدد الضحايا فكانت: القتلى: 143 صينيا، 25 ملاويا، 13 هنديا، 15 من طوائف أخرى. وما كان ذلك ليحدث لو اتصف رجال الشرطة والجيش بالعدل والحياد. لكن أحد المراسلين الأجانب الذي شهد الأحداث قدر عدد القتلى بثمانمائة.

في اليوم التالي أعلن الملك الماليزي حالة الطوارئ وعلق البرلمان. وأنشأت الحكومة مجلس العمليات الوطني برئاسة عبد الرزاق ليحكم بمرسوم لاستعادة القانون والنظام. من الناحية الرسمية، لم يعد تانكو ممسكا بزمام السلطة. شكل هذا المجلس نهاية حقبة تانكو، كما غيرت أعمال الشغب العرقية هذه طبيعة المجتمع الماليزي. ومنذ ذلك الحين، أصبحت ماليزيا مجتمعا واقعا تحت هيمنة الملاويين بصورة سافرة.

سببت أعمال الشغب في كوالالمبور ذعرا كبيرا عم الصينيين والملاويين في سنغافورة، حيث شعرت الطائفتان أن المشكلات العرقية سوف تمتد إلى سنغافورة. وقد روى الصينيون الذين فروا إلى سنغافورة حكايات عن الأعمال الوحشية التي ارتكبت بحق أقاربهم هناك. ومع انتشار أنباء فظاعات الملاويين الماليزيين وانحياز القوات المسلحة الماليزية في التعامل مع الوضع، ظهرت مشاعر الغضب والذعر. كنت غائبا في أمريكا، وحين كنت أتحدث أمام الطلاب في جامعة ييل، قرأت أخبار الاضطرابات العرقية هذه. فبخلال أيام من تفجر أعمال الشغب في كوالالمبور، قام الصينيون بمهاجمة الملاويين في سنغافورة. تمكن رجال الشرطة وقوات الجيش التي نزلت إلى الشوارع من إيقاف هذا الانتقام الذي

يفتقد المنطق من الملاويين الأبرياء، وتم اعتقال عدد من المعتدين الذين قبض عليهم متلبسين. وفيما بعد، وجهت إلى هؤلاء التهمة وأدينوا.

بعد أربعة أشهر من اندلاع الاضطرابات، قمت بزيارة لتانكو في منزل مندوبه السامي في سنغافورة. بدا مكتئبا وعلى وجهه آثار التجربة الفظيعة. فقد تعرض لهجوم سافر في رسالة مشهورة وجهها مهاتير محمد (رئيس الوزراء فيما بعد، والذي كان آنئذ عضوا في المجلس التنفيذي المركزي للمنظمة الوطنية للملايو المتحدة) لأنه باع البلد للصينيين. استشعرت رغبته في إقامة علاقة ودية مع سنغافورة ودفع الصينيين في ماليزيا لعدم معاداة زعماء المنظمة. كتبت الملاحظة التالية إلى زملائي: "ليس ما يقلقني هو هل سيؤدي دعمنا لتانكو إلى خسارة قاعدتنا غير الملاوية، بل هل يؤدي تأييدنا لتانكو في واقع الأمر إلى خسارته لقاعدته الملاوية، وبالتالي نسرع في تقاعده".

بعد أسبوع التقى كيم سان بعبد الرزاق في كوالالمبور، وذكر أنه في هذه المرة "لم يعد ثمة آثار باقية من موقف 'الأخ الكبير' تجاهنا. فهم مستعدون لتلقي النصح إذا قدم بلباقة ودون استعراض.. يستحق الأمر بالنسبة لنا أن ندعمهم لمدة أطول بأية طريقة نستطيعها". كنا نخشى أن يحل محل تانكو وجناحه المعتدل متطرفون حقيقيون من المنظمة. تدهور موقف ماليزيا الدولي إلى حد كبير، وتلهف عبد الرزاق لفعل كل ما شأنه أن يجنبه الانتقاد. من المفارقة أن العلاقات بين سنغافورة وماليزيا قد تحسنت. إذ احتاج عوننا لطمأنة وتهدئة الصينيين في ماليزيا، حيث ما زال نفوذنا سائدا مذ كنا جزءا منها.

بعد الانفصال، استمرت الممارسة المتمثلة في وجود صحيفة واحدة تديرها هيئة التحرير نفسها وتباع في سنغافورة وماليزيا معا. لكن بعد الاضطرابات العرقية في كوالالمبور في أيار/ مايو 1969، أصبحت صحيفة "اوتوسان ملايو" أشد تأييدا للملاويين وتضاعف عداؤها السافر لحكومة سنغافورة، كما قللت

من أهمية جهودنا لمساعدة الملاوبين السنغافوريين. وفي سبيل منعها من الترويج للمشاعر العرقية في سنغافورة، غيرنا النظام المتبع بحيث غدا من المطلوب أن تطبع كافة الصحف وتتواجد هيئات تحريرها في سنغافورة قبل أن تصبح مؤهلة لطبع وبيع أعدادها هنا. أغلقت "اوتوسان ملايو" مكتبها في سنغافورة وتوقفت عن التوزيع. بعد ذلك بوقت قصير، منعت الصحف التي تصدر في أحد البلدين أن تباع في الآخر. وبقي الأمر على هذه الحال حتى اليوم. اعترفت الحكومتان كلتاهما بوجود اختلافات جوهرية في السياسة المتعلقة بالعرق واللغة والثقافة، بحيث أن ما يعتبر مألوفا وتقليديا في سنغافورة تجده ماليزيا استفزازيا وتحريضيا والعكس بالعكس.

بحلول العيد الوطني لماليزيا، في الحادي والثلاثين من آب/ أغسطس 1970، أصبح تانكو ضعيفا إلى حد إعلان نيته التخلي عن منصب رئيس الوزراء. شعرت بالأسى من أجله. فليست هذه هي الطريقة المناسبة للتنحي بعد خمسة عشر عاما قضاها في البدء وزيرا أول ثم رئيسا لمجلس الوزراء. وعمل خلالها الكثير لجمع مختلف إثنيات ماليزيا معا، وقاد معظم ما حققته ماليزيا من تقدم اقتصادي واجتماعي. كان يستحق أن يتنحى بطريقة تمجد منجزاته. لقد حطمت الاضطرابات العرقية عام 1969 حلمه بإقامة ماليزيا سعيدة، وهو حلم بذل قصارى جهده لتحقيقه. كنت معجبا به شخصيا. كان سيدا نبيلا ينتمي إلى عالم قديم يؤمن بمجموعة خاصة به من مبادئ الشرف. لم يخذل أبدا أصدقاءه المقربين، وبالرغم من أنه لم يعتبرني واحدا منهم، إلا أن اللقاءات استمرت بيننا كلما أتى إلى سنغافورة لمشاهدة سباق الخيل، أو حين أزور بينانغ حيث تقاعد. وكانت آخر مرة التقيته بها ـ في بينانغ ـ قبل سنة من وفاته عام 1990. بدا ضعيفا واهنا، لكن حين استأذنت بالانصراف، ودعني حتى البوابة الخارجية ووقف منتصبا لتصورنا عدسات الصحفيين وهو يودعني.

كان عبد الرزاق الذي استلم رئاسة الوزراء في أيلول/ سبتمبر 1970 زعيما مختلفا عن تانكو. لم يتمتع بشخصية تانكو القوية المتحمسة، ولا حضوره الطاغي الآمر. وبدا بالمقارنة أقل حسما. كان زميلا معاصرا لي في كلية رافلز بين عامي 1940 ـ 1942، وهو ابن زعيم محلي في باهانغ. في مجتمعه المحلي التراتبي، حظي باحترام كبير بين الطلاب الملاويين، وكان يبدو رجلا هادئا ودؤوبا، بجسمه المعتدل، ووجهه المدور الوسيم، وشعره الأملس. كان ذكيا ومجدا، ولاعب هوكي جيدا، إلا أنه لا يرتاح للناس قبل أن يعرفهم معرفة وثيقة. حين كانت سنغافورة جزءا من ماليزيا، وكنا نتنافس على كسب الأصوات نفسها، اعتاد النظر إلي بعين الريبة والقلق. إذ اعتبرني على الأرجح بمثابة خطرا يتهدد هيمنة الملاويين وتفوقهم السياسي. وفضل التعامل مع كينغ سوي الذي شعر معه بالارتياح. لم يعتبر عبد الرزاق كينغ سوي منافسا يقتنص منه الأصوات. وحالما انفصلت سنغافورة عن ماليزيا، شعر نحوي بمزيد من الارتياح والاطمئنان. إذ لم أعد أنافسه على كسب أصوات المقترعين.

رفض هو وباقي الزعماء الملاويين في المنظمة الوطنية للملايو المتحدة مقاربة تانكو عبد الرحمن لرجال الأعمال الصينيين بوصفها عتيقة عفا عليها الزمن. وبعد أن جربوا السلطة الكاملة، سياسيا وعسكريا، غدوا الآن منفتحين تماما فيما يخص سياساتهم الاقتصادية التي تحابي "أبناء التراب" (الملاويين الأصليين) في كل قطاع ومجال. وطبقوا السياسة الاقتصادية الجديدة "للقضاء على الفقر"، و"تحقيق مزيد من العدالة في ملكية الثروة". وسيمتلك الملاويون تبعا للقوانين والإدارة ثلاثين بالمائة من رأس المال الخاص بحلول عام 1990، في حين سيمتلك الصينيون والهنود أربعين بالمائة، وستخفض ملكية الأجانب (البريطانيين في معظمهم) إلى ثلاثين بالمائة. أعلن عبد الرزاق أيضا أيديولوجية وطنية تقول بوجوب أن يتقدم الشعب بكافة أعراقه معا باتجاه مجتمع عادل وتقدمي عبر

الإيمان بالله، والولاء للملك والوطن، ودعم الدستور وسيادة حكم القانون، وتعزيز وتشجيع الانضباط الأخلاقي، والتسامح، والاحترام. ولم يتمكن من رفع حظر التجول تماما والسماح بمعاودة الأنشطة السياسية إلا في آب/ أغسطس 1970، بعد مرور أكثر من عام على انتهاء الاضطرابات العرقية. لكن التحريض اتخذ معنى أشد اتساعا ليشمل أي تحد للأيديولوجية الوطنية والهيمنة الملاوية.

انشغل عبد الرزاق بإعادة البلاد إلى الوضع الطبيعي بعد محنة الاضطرابات وما خلفته من أضرار، ومع توضح سياسته الاقتصادية الجديدة واكتسابها شكلا أكثر واقعية، تمتع ببعض السنوات المريحة المتحررة من المشكلات نسبيا. لكن بين الحين والآخر، كنا نقع في مشكلات حول أمور تافهة وهامة في آن معا. ففي عام 1971 مثلا، نظمت سنغافورة حملة ضد أصحاب الشعور الطويلة، حيث لم نكن نريد لشبابنا تقليد مظهر "الهيبيين". وتم توقيف هؤلاء في كافة مراكز الدخول ـ المطار، الميناء.. في أحد الأيام، أوقف ثلاثة شبان (ملاويان وصيني واحد) في موقف للسيارات في شارع اوركارد واستجوبتهم الشرطة للاشتباه بانتمائهم إلى إحدى الجمعيات السرية. ظلوا قيد الحجز لمدة ست عشرة ساعة، وحلقت شعورهم، ثم أطلق سراحهم. تبين فيما بعد أنهم من الماليزيين. صحيفة "اوتوسان ملايو" شددت على أهمية الحادثة التي سببت عاصفة ثانوية. اعتذرت الحكومة عما حصل. وفي ذات الوقت، تفاقم العديد من الخلافات الجوهرية حول مينائنا البحري وتقسيم الأصول والممتلكات للهيئة المسؤولة عن العملة المشتركة، وشركة الطيران المشتركة.

بعد وقت قصير من الانفصال، ذكر أن تان سيو سين قد هدد بتجاوز سنغافورة وتطوير ميناء سويتنهام (دعي فيما بعد بميناء كيلانغ) وبينانغ في ماليزيا، واصفا نسبة الأربعين بالمائة من تجارة ماليزيا عبر سنغافورة بأنها "من

آثار الماضي الكولونيالي". قامت ماليزيا بعد ذلك باتخاذ سلسلة من الإجراءات لتقليص حجم البضائع المستوردة والمصدرة عبر سنغافورة. كما طالبت غرفة تجارة جوهور الملاوية (آب/ أغسطس 1972) الحكومة الاتحادية بإلغاء رحلات القطارات إلى سنغافورة حالما يتم تجهيز ميناء جوهور في باسير غودانغ (قرب جوهور باهرو). وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1972، أعلنت ماليزيا أنه بدءا من عام 1973، ينبغي على كافة السلع المشحونة من مكان إلى مكان في ماليزيا أن تثبت أنها نقلت عبر موانئها كي تعفى من ضريبة الاستيراد عند الوصول. أما إذا أتت هذه البضائع عبر سنغافورة فسوف تفرض ضريبة الاستيراد عليها. كما منعت الحكومة تصدير الأخشاب إلى سنغافورة، الأمر الذي أثر تأثيرا سيئا في المناشر ومصانع "البلايوود" (ألواح الخشب) السنغافورية. وبعد فترة من الاضطراب، تمكنا من الحصول على مصدر للخشب من إندونيسيا.

مثلما كتب لي هون سوي سين، وزير مالية سنغافورة آنئذ، وأكثر زملائي منطقية وأشدهم صبرا: "الموقف الماليزي من التعاون الاقتصادي يتسم بالحسد والازدراء. فالماليزيون يعتقدون أن سنغافورة لا يمكنها البقاء بدون ماليزيا، وأن ازدهارنا يعتمد اعتمادا كليا عليهم. ومع ذلك، يشعرون بالانزعاج والقلق لأننا حققنا تقدما يفوق توقعاتهم، رغم حقيقة صغر مساحة سنغافورة وتعرضها للأخطار".

اكتشفنا في أواخر الستينات أن الماليزيين قد شكلوا لجنة لتنسيق السياسات الماليزية حول المشكلات مع سنغافورة، برئاسة مدير الخدمة المدنية الماليزية، كما ضم أعضاؤها الأمناء العامين لوزارات الدفاع والخارجية والداخلية. علمنا أيضا أنهم عينوا في اللجنة من حين لآخر أعضاء سابقين ومؤيدين للشيوعية من حزب العمل الشعبي (بعضهم اعتقل سابقا)، بمن فيهم ساندرا وودهول، وجيمس بوثوتشيري، لمساعدتهم على فهم أسلوب التفكير

الكامن خلف سياساتنا. حين سمعنا عن اللجنة أول مرة، كان لها مضامين سيئة. لكننا لم نواجه مشكلة تذكر في قراءة دوافعها: فقد أرادوا عرقلة نمونا الاقتصادي كلما وجدوا في اقتصادهم قوة يتفوقون بها علينا. فيما بعد، حين استلم حسين اون رئاسة الوزارة وتحسنت علاقاتنا قليلا، اقترحت إنشاء لجنة تضم أعضاء من الحكومتين لحل المشكلات بيننا. وأخبرني تينغو ريثاودين وزير الخارجية خلال اجتماع عقد في سري تيماسك في الثالث عشر من أيار/ مايو 1980، أن لديهم لجنة مهمتها دراسة المشكلات مع سنغافورة. وبحلول شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1986، وسعت اللجنة بؤرة اهتمامها لتشمل العلاقات الثنائية مع إندونيسيا وتايلند وبروناي، وأصبح اسمها "لجنة العلاقات الخارجية" (FRC). بعد ذلك، تحدث الماليزيون صراحة مع مسؤولينا حول لجنة العلاقات الخارجية ودورها في إدارة العلاقات الثنائية. وتم التخلي عن مقاربة "العباءة والخنجر" للجنة القديمة.

الوزير الماليزي الوحيد الذي لم يكن متحيزا ضد سنغافورة هو نائب رئيس الوزراء الدكتور إسماعيل. فحين زار سنغافورة في نيسان أبريل 1971، بذريعة تفحص برامجنا ومشاريعنا الإسكانية، جرت بيننا مباحثات جيدة وودية. إذ أراد مزيدا من التعاون، وأخبر الصحافة بأن الخلافات في الرأي لا يجب أن تفسد للود قضية أو تعرقل التعاون بيننا. وتبعا لرغبته، وقعت مؤسسة التجارة الحكومية "انتراكو" اتفاقية تعاون مع نظيرتها الماليزية "بيرناسل" عام 1971، لكن لم تكن الاتفاقية مثمرة كثيرا، إذ إن صوت إسماعيل الوحيد لم يكن ليطغى على أصوات زعماء المنظمة الوطنية للملايو المتحدة.

في سبيل الإشارة إلى تحسن العلاقات الثنائية، قمت بزيارتي الرسمية الأولى إلى ماليزيا في آذار/ مارس 1972، يرافقني سوي سين. ناقشنا مشكلة التخلص من الفوائض المالية والأصول المتبقية لهيئة العملة المشتركة وتوصلنا إلى حل لها.

كانت طريقة التفاوض عملية وفعالة. لكن الصعوبة في التعامل مع عبد الرزاق تمثلت في أنه يغير رأيه دوما ويعود لمناقشة أحد البنود التي تم الاتفاق عليها.

رد عبد الرزاق الزيارة عام 1973، وأراد أن ينهي تبادلية صرف العملتين. وافقت على طلبه. وتم فصل بورصة ماليزيا ـ سنغافورة في أيار/ مايو 1973 إلى بورصة سنغافورة وبورصة كوالالمبور. وحافظ كل منهما على الأسهم الماليزية والسنغافورية المدرجة. كان عبد الرزاق سعيدا بحالة العلاقات الراهنة. ففي العلن، لم تكن وثيقة لدرجة إحراجه أمام قاعدته الملاوية، ولا كانت متردية بحيث تؤثر في دعم الصينيين له. وقال إنه توقع حدوث مشكلات لسنغافورة وماليزيا نتيجة الغموض الذي يلف الوضع في تايلند والهند الصينية، ولذلك يجب أن لا نفاقم مشكلاتنا بخلق اختلافات وصعوبات بيننا. وافقته الرأي. كان قلقا حول تأييد الصينيين الماليزيين له، وافتقاره للدعم من الجمعية الصينية الماليزية في الانتخابات القادمة، وسأل إن كنت أستطيع المساعدة. لم يكن لدي جواب. لكن الزيادة في أسعار السلع أعطته ثقة أكبر، وخففت من حدة شعوره بالاستياء نتيجة تفوقنا في الأداء عليهم.

دعاني عبد الرزاق لرد الزيارة. أصبحت العلاقات رصينة ومطردة وظلت كذلك طيلة السنوات الثلاث التالية، علاقات تميزت بالهدوء ولم يعكر صفوها اختلافات جدية كثيرة. ثم علمت أن عبد الرزاق مصاب بسرطان الدم. كان يسافر إلى لندن باستمرار لتلقي العلاج. وبدا في الصور الصحفية وعلى شاشة التلفزيون أنه يفقد وزنه شهرا بعد آخر. وحين توفي في كانون الثاني/ يناير 1976، قدمت تعازي في بيته في كوالالمبور.

❖❖

خلف حسين أون عبد الرزاق في رئاسة الوزراء. كان يمارس المحاماة حين أخذه عبد الرزاق إلى السياسة عام 1968. كان الاثنان "عديلين" تزوجا من شقيقتين.

لم يكن حسين يبدو ملاويا نمطيا. إذا إن جدته لأمه تركية، ولهذا كانت بشرته البيضاء غير مألوفة بالنسبة لذوي الأصول الملاوية. صوته قوي، وشعره أجعد، وكان أطول قامة وأضخم جسما من عبد الرزاق. تميز بالدقة الشديدة في عمله. ففي الاجتماعات الرسمية، اعتاد أن يضع أمامه ملخصا موجزا لما سيدور فيه، مع ترتيب الفقرات المهمة ووضع خطوط ملونة تحتها، قبل تفحص الموجز بشكل منهجي. لم يكن يثق بالذاكرة فقط. كان منفتحا وصريحا عند التعامل معي، وعلى عكس عبد الرزاق، ركز مباشرة على النقطة المهمة دون لف أو دوران. كنت معجبا به (أنا وعبد الرزاق وحسين من العمر نفسه تقريبا). كان أبوه، داتو أون بن جعفر، رئيس وزراء جوهور وأول زعيم للمنظمة الوطنية للملايو المتحدة التي تشكلت بعد وقت قصير من عودة البريطانيين عام 1945، وإعلان قيام اتحاد الملايو.

بدأ حسين بداية جديدة. فبعد بضعة أسابيع من تشييع عبد الرزاق إلى مثواه الأخير، زار سنغافورة مؤكدا أنه يريد إقامة علاقات شخصية جيدة، وإجراء مناقشة حول المشكلات الثنائية والتغلب عليها. عقدنا لقاء مباشرا وصريحا. كشفت له عن مخاوفي من الشيوعيين الملاويين والمتعاطفين معهم الذين يتسللون إلى وسائل الإعلام الجماهيرية في ماليزيا، ومن طلابهم الملاويين الراديكاليين، وقيادة نقابات العمال. تحدثنا بحرية وصراحة حول تسلل الشيوعيين الملاويين إلى صحافته، بما في ذلك أنشطة صمد إسماعيل، عضو الحزب الشيوعي الماليزي منذ أيام إقامته في سنغافورة في الخمسينات، وجماعته. حين كان عبد الرزاق رئيسا للوزراء، شق صمد طريقه إلى المنظمة الوطنية للملايو المتحدة وأصبح شخصية قوية ونافذة في صحيفتي "نيو ستريتس تايمز" و "بيريتا هاريان"، وجمع حوله زمرة من الأنصار والمؤيدين. وافق حسين على أن ذلك يمثل خطرا، لكنه قال إن الشيوعيين والطلاب الراديكاليين يتعذر اعتقالهم دون زعزعة القاعدة

الملاوية. وفيما بعد، اعتقلت إدارة الأمن الداخلي (في حزيران/ يونيو 1976) حسين جاه الدين أحد أتباع صمد في سنغافورة والمحرر في صحيفة "بيريتا". وألمح إلى أن صمد إسماعيل وعددا من الصحفيين في كوالالمبور هم من المؤيدين للشيوعيين. امتلك حسين اون الشجاعة الكافية للتصرف ضد الانتلجنسيا الملاوية المؤيدة للشيوعية، بالرغم من أن ذلك سيكلفه على الأرجح خسارة بعض الدعم والتأييد.

كان لحسين ذكريات محببة عن سنغافورة. فقد درس في مدرسة تيلوك كوراو (الإنكليزية) بين عامي 1933- 1934، حين كنت أنا أيضا طالبا هناك. في البداية كان خجولا قليلا، وأسعده أنني عاملته باحترام. تأثرت باستقامته ونواياه الطيبة. وقبلت دعوته لزيارة ماليزيا في كانون الأول/ ديسمبر 1976، حيث شرح لي بإيجاز أوضاع الأمن الداخلي والمشكلات الحدودية مع تايلند. ناقشنا أيضا مسألة التعاون الاقتصادي.

بدأت علاقتنا بداية طيبة، لكنه لسوء الحظ تأثر بالمشاعر المعادية لسنغافورة لدى زعماء المنظمة الوطنية في جوهور، خصوصا رئيس وزرائها عثمان سات، أهم زعماء المنظمة في مسقط رأس حسين. إذ حقن عثمان كرهه الجواني لسنغافورة في عروق حسين، الذي كرر لي شكاوى عثمان: سببنا نقصا في العمالة في مصانعهم من خلال اجتذاب العمال إلى سنغافورة طلبا للأجر المرتفع؛ أصحاب متاجر جوهور باهرو خسروا تجارتهم بسبب المنافسة من "وود لاندز نيو تاون" على جانبنا من المضيق، (في التسعينات، حين كان الدولار السنغافوري يعادل أكثر من دولارين ماليزيين، اشتكوا من أن السنغافوريين يندفعون أفواجا إلى متاجرهم مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للسكان المحليين).

أما أشد مزاعم عثمان سخفا، والتي كثيرا ما رددها حسين، فهي التي تشير إلى أن مخلفات الخنازير في مزارعنا تلوث المضيق بين جوهور وسنغافورة.

علاوة على ذلك، فقد سبب استصلاح الأراضي على ساحلنا الشمالي طوفانا غمر قراهم الساحلية الجنوبية في منطقة تيبراو. شرحت له بكل عناية أن استصلاح الأراضي على شاطئ سنغافورة الشمالي لا يمكن أن يسبب طوفانا في جوهور، فذلك مستحيل هيدرولوجيا. كما لا يمكن للتلوث بمخلفات الخنازير أن يأتي من سنغافورة لأن تصريف كافة مجارينا المائية يصب في أنهار أمامها جسور لتشكيل بحيرات تخضع لإجراءات صارمة لمكافحة التلوث ليصبح ماؤها صالحا للشرب. قبل حسين كل تفسيراتي وحججي.

بالرغم من العلاقات الودية مع حسين، استمر الماليزيون في القيام بسلسلة من الأعمال التي ظنوا بأنها قادرة على إبطاء نمونا الاقتصادي. أولا، حظرت حكومة ولاية جوهور تصدير الرمل والطبقة العليا من التربة. ثم أصدرت الحكومة الاتحادية قرارا يوجب أن تشحن كافة الصادرات من جوهور إلى شرق ماليزيا عبر ميناء باسير غودانغ لا سنغافورة، وذلك بدءا من عام 1977. ثم حصروا نقل كافة حمولات الشحن بين الموانئ الماليزية في السفن الماليزية فقط (بدءا من عام 1980). لقد طبقوا هذه السياسات رغم اضطرار مواطنيهم لتحمل تكاليف إضافية. وأقنع زعماء جوهور حسين اون أننا نحاول إنزال الضرر بجوهور وعرقلة تقدمها الاقتصادي. بل وصلوا إلى حد إقناع حسين بإعلام الصحافة في كانون الثاني/ يناير 1979، بأنه يفكر بوقف خط السكك الحديدية عند جوهور (وليس سنغافورة) من أجل تطوير ميناء باسير غودانغ.

أحد الحوادث الذي فاقم من شعور المرارة هذا جرى في كانون الأول/ ديسمبر 1976 بعد انتخاباتنا العامة. فقد تبين لضباط إدارة الأمن الداخلي أن ليونغ مون كواي، الأمين العام للجبهة الشعبية وأحد مرشحي المعارضة، قد أطلق ملاحظات تشهر بي خلال الانتخابات في ذلك الشهر، لأنه قبض مالا للقيام بذلك من الفرع الخاص الماليزي. عرضناه على شاشة التلفزيون للاعتراف بفعلته.

وأدين بجناية القذف والتشهير وحكم عليه بالسجن لمدة ثمانية عشر شهرا. أخبر ليون إدارة الأمن الداخلي أن زعيم المنظمة الوطنية للملايو المتحدة، سينو عبد الرحمن، الوزير الماليزي السابق للثقافة والرياضة والشباب، قد طلب منه ـ شخصيا ـ محاولة تشويه سمعتي.

فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي، قلت إننا نتحرك بعيدا عن التصنيع البسيط لندخل مجال منتجات القيمة المضافة الأعلى مع إدخال مزيد من الآلات المتقدمة. كذلك كنا نتحول إلى صناعة الخدمات ـ إصلاح الطائرات، إدخال استخدام الحاسب.. ولسوف يكون من دواعي سرورنا إذا انتقلت مصانعنا، التي تعاني من نقص في العمالة في سنغافورة، إلى جوهور. ولم نكن نريد أبدا إعاقة نمو وتطور ميناء باسير غودانغ.

بالرغم من تأثره بزعماء المنظمة الوطنية الذين أقنعوه بالنظر إلى سنغافورة بعين الريبة والشك، إلا أنني وجدته نزيها وعادلا. أراد من وطنه وكافة الذين تعاملوا معه أن يلتزموا بمنهج العدل والصواب. لم يكن يتمتع بسرعة عبد الرزاق في اتخاذ القرار، لكنه كان مجتهدا وحريصا ولم يكن يعيد التفكير بالقرار بعد اتخاذه. كما اعتاد أن يزن كلماته بكل عناية.

في عام 1981، سافر حسين إلى لندن لإجراء فحص طبي. وتبين من التشخيص أنه يعاني من مشاكل في قلبه، وسرعان ما استقال من منصبه ثم عاد لممارسة المحاماة وتوفي عام 1991. لقد كسب احترامي كرجل يتمتع بالاستقامة، إذ تربع على قمة جهاز المنظمة الوطنية للملايو المتحدة المؤسسة على سياسة المال، وظل محتفظا بصدقه وأمانته. حاول القضاء على الفساد خصوصا في الولايات، وفوض القضاء بملاحقة الوزير الأول لولاية سيلانغور، داتوك هارون ادريس. في تشرين الثاني/ نوفمبر 1975، أدين هارون وسجن لمدة أربع سنين.

لكن حسين لم يتمكن من توسيع حملته التطهيرية في مواجهة معارضة الزعماء الآخرين للولايات من أعضاء المنظمة الوطنية.

في مبنى البرلمان في كوالالمبور (أيار/ مايو 1965)، حذرني مهاتير محمد، بوصفه نائبا عن كوتا ستار سيلاتان في كيدا، من عواقب تحدي حكم الملاويين. وأدان حزب العمل الشعبي باعتباره:

مؤيدا للصينيين، شيوعي التوجه، ومعاديا للملاويين بالتأكيد.. في بعض مراكز الشرطة، تعتبر الصينية اللغة الرسمية، والبيانات تصدر بها.. في مجال الصناعة، تتمثل سياسة حزب العمل الشعبي في تشجيع الملاويين كي يصبحوا عمالا عاديين فقط، في حين لا تقدم للملاويين تسهيلات للاستثمار.. ومن الضروري بالطبع التأكيد على وجود نوعين من الصينيين ـ أولئك الذين يقدرون الحاجة لأن تعيش كافة الطوائف في ظروف مناسبة ومتساوية، وهؤلاء هم أنصار الجمعية الصينية الماليزية، الذين تجدهم غالبا حيث عاش الصينيون أجيالا طويلة وعملوا بين الملاويين وغيرهم من السكان الأصليين، والنوع الآخر هو المتعصب، الأناني، المتغطرس، الذي يجسد السيد لي كوان يو مثالا نموذجيا له. هذا النوع الأخير يعيش أفراده في بيئة صينية خالصة حيث لا يتواجد الملاويون إلا على المستوى الوضيع.. هؤلاء لم يجربوا أبدا حكم الملاويين، ولا يستطيعون احتمال فكرة أن الناس الذين أبقوهم مدة طويلة تحت أقدامهم يمكن أن يصلوا الآن إلى موقع يحكمونهم منه.

في الوقت الذي كانت المنظمة الوطنية تطالب باعتقالي، وتحرق في الشوارع دمى تمثلني، كانت هذه الكلمات بمثابة نذير شؤم. تمثل ردي السريع في أننا

وافقنا على دستور ماليزيا الذي ينص على حكم الماليزيين لا الملاويين. ولم يكن ذلك تبادلا مسليا للآراء ضمن نقاش عادي في جو تنافسي. كان مهاتير محمد يعني أنني لم أعرف مكاني المناسب في ماليزيا. في سيرته الذاتية التي نشرت على حلقات بواسطة "نيهون كيزاي شيمبون" في عام 1995، قال إن "نسب والده يعود في أصوله إلى ولاية كيرلا في الهند". كانت والدته ملاوية ولدت في كيداه، لكنه يعرف نفسه باعتباره ملاويا نقيا، وهو مصمم على النهوض بالملاويين.

حين عينه حسين اون نائبا له في رئاسة مجلس الوزراء، ووزيرا للتربية، قررت أن أمد له يد الصداقة والتعاون للمستقبل، بغض النظر عن خلافاتنا العميقة في الماضي. ومن خلال ديفان ناير، الذي كان يعرفه معرفة وثيقة منذ سنوات البرلمان الماليزي، وجهت له دعوة لزيارة سنغافورة في عام 1978. إذ توقعت أن يخلف مهاتير حسين اون في رئاسة الوزراء وأردت أن أضع خصومتنا القديمة خلفنا. عرفت أنه مقاتل شرس وعنيد. ورأيت الطريقة التي حارب فيها تانكو عندما كان هذا الأخير في ذروة قوته. وكان قد طرد من المنظمة الوطنية، لكن ذلك لم يمنعه من متابعة القتال. لم أكن راغبا بالاصطدام معه حين كنا جزءا من ماليزيا، لكن النزاع بين دولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة أمر مختلف. بدأت هذا الحوار لرفع وتنظيف أنقاض الماضي.

قبل مهاتير الدعوة، وأتبعها بعدة زيارات لاحقة. تبادلنا الآراء في لقاءات طويلة وصريحة استمر كل منها لعدة ساعات لتنقية الأجواء المغلفة بالشكوك فيما بيننا.

كان صريحا ومباشرا، وسألني عن الهدف من بناء القوات المسلحة السنغافورية. أجبت بشكل مباشر وصريح أيضا، مشيرا إلى أننا نخشى حدوث عمل جنوني عشوائي في وقت ما، مثل قطع مواردنا المائية، وهو أمر هددنا به

الماليزيون علنا كلما تفاقم الخلاف بيننا. لم نكن نرغب بالانفصال. بل فرض علينا فرضا. وكانت اتفاقية الانفصال عن ماليزيا جزءا من الشروط التي انفصلنا تبعا لها ووضعت في عهدة الأمم المتحدة. وحسب هذه الاتفاقية، ضمنت الحكومة الماليزية موردنا من المياه. وإذا خرق هذا التعهد، سوف نرفع القضية أمام مجلس الأمن. فإن أصبح النقص في المياه حاجة ملحة، سوف نتدخل في حالة الطوارئ، ونستخدم القوة إذا تطلب الأمر، لإصلاح الأنابيب والآلات المخربة وإعادة تدفق المياه إلينا. كنت أضع أوراقي على الطاولة. أنكر احتمال حدوث أي عمل متهور كهذا. قلت إنني أعتقد بأنه لن يفعل ذلك، لكن علينا الاستعداد للاحتمالات الطارئة.

عبر مهاتير عن مشاعره العميقة المعادية لسنغافورة. وروى كيف طلب من سائق التاكسي الصيني، حين كان طالبا يدرس الطب في سنغافورة، أن يتوجه إلى بيت سيدة من معارفه، لكن السائق أوقف سيارته أمام باب الخدم، اعتبر الحادثة بمثابة إهانة لم يستطع نسيانها. فالصينيون السنغافوريون - كما قال - ينظرون باستعلاء إلى الملاويين.

أراد مني قطع صلاتي بالزعماء الصينيين في ماليزيا، خصوصا قادة حزب العمل الديمقراطي. وقال بكل وضوح إنه قبل بوجود سنغافورة المستقلة ولا ينوي إضعافها. وكان ردي أن بمقدورنا - على هذا الأساس - بناء علاقة من الثقة المتبادلة. وطالما اعتقدنا بأنهم يريدون القضاء علينا، فسوف نظل دوما نرتاب بهم، ونعزو إلى كل خطوة غامضة دوافع شريرة كامنة.

كان مهاتير مختلفا عمن سلفه في الحكم. إذ إن تانكو، وعبد الرزاق، وحسين أون ينتمون جميعا إلى أسر حاكمة أرستقراطية أو تقليدية مرتبطة بالسلاطين. أما مهاتير فهو، على شاكلتي، من العامة - طبيب وسياسي عصامي.

أعتقد بأنني أرضيته حين عرف عدم اهتمامي بالالتفاف عليه، ورغّبني بإقامة علاقة عملية وجدية معه. كنت أنا أيضا من ابتدأ هذا الحوار وطور علاقة عمل بيننا. ولو حملنا معنا خصومة الماضي إلى المستقبل، لعانت سنغافورة وماليزيا معا.

زار مهاتير، كرئيس للوزراء، سنغافورة في كانون الأول/ ديسمبر 1981. وكان قد قدم الساعة ثلاثين دقيقة في شبه جزيرة ماليزيا كي يتوحد التوقيت في غرب وشرق ماليزيا. وقلت إن سنغافورة ستفعل الشيء نفسه لمصلحة الجميع. وهذا ما حسن حالته المزاجية. شرح لي بأنه اضطر لتثقيف المسؤولين الماليزيين لإنهاء معارضتهم لتسيير الخطوط الجوية السنغافورية رحلاتها إلى بينانغ. ونتج عن ذلك امتلاء فنادق بينانغ بالزوار، وأرباح مجزية للشركتين اللتين أفادتا من التعاون بينهما. كان قد طلب من وزرائه ومسؤوليه التعلم من سنغافورة. ولم يلمح أي رئيس وزراء أو وزير ماليزي من قبل إلى أن هناك ما يمكن تعلمه من سنغافورة؛ لم يكن مهاتير يعاني من هذا القيد. هذا الموقف المنفتح الذي يطالب بالتعلم من كل من يحقق نجاحا يريد محاكاته في ماليزيا، ميزه عن أسلافه الذين سبقوه.

خلال أحد لقاءاتنا الثنائية، قال إن الناس في جوهور يشعرون بالغيرة من سنغافورة. ونصحني بتوطيد العلاقات على المستوى الرسمي للتخفيف من حدة هذا الحسد. قلت إن وزير خارجيته، ويسما بوترا، اعترض على مثل هذا التآخي. قال إنه سيعلمهم بأن ذلك هو اقتراحه. وكان هذا بمثابة تغيير هام في السياسة. وبطريقة عملية وواقعية، قال مهاتير إن هناك شعورا بالاستياء بين الملاويين الماليزيين من سنغافورة باعتبارها مدينة صينية مزدهرة، تماما مثل مشاعر الامتعاض تجاه الصينيين في المدن والبلدات الماليزية. لكن نخبة المجتمع الماليزي في كوالالمبور تتفهم هذه المشكلة.

عبرت عن أملي بإقامة علاقات وطيدة وثابتة وسليمة بحيث لا تتفاقم مشكلاتنا وتخرج عن السيطرة. كان يريد علاقة منفتحة تسودها الصراحة والمساواة والعدالة. أمر برفع الحظر على تصدير مواد البناء إلى سنغافورة. لم يعلن ذلك، لكن أخبر السلطات في ولاية جوهور بأن الأمر مسألة اتحادية ولا يمكن لهم التدخل فيها.

عملنا بعدئذ على جمع المسؤولين والوزراء من كلا البلدين. وفيما يتعلق بمطالبة ماليزيا بجزيرة بيدرا برانكا، وهي جزيرة صخرية صغيرة امتلكتها سنغافورة منذ أكثر من مائة عام وبنت فيها منارة، قال إن على الطرفين الجلوس معا وحل المشكلة بالحوار. بإمكاننا تبادل الأوراق والوثائق وحل المسألة. وافقت على ذلك. بالنسبة لمضيق جوهور، أراد تثبيت خط ثالويغ (الخط الممتد عبر أعمق القنوات بين الشاطئين) وعدم تغييره. وافقت أيضا. طلبت استعادة معسكر حربي كانوا يحتلونه، وتملك جزء من أراضي السكك الحديدية الملاوية في محطة تانجونغ باغار لتوسيع خط قطاراتنا. وافق على الطلب. بعد العشاء قال وأمارات الرضى بادية عليه: "نجحنا في حل كافة القضايا الثنائية تقريبا". أجبت: "دعنا نحافظ على ما حققناه". كان اللقاء الأول مثمرا. لقد أقمنا علاقة بيننا.

بعد ذلك بوقت قصير، بعث مندوبنا السامي في كوالالمبور تقريرا تحدث فيه عن تحسن ملموس في مواقف الوزراء، وأعضاء البرلمان والموظفين الماليزيين تجاه سنغافورة. كانوا راغبين في التعلم من سنغافورة وأعلنوا ذلك صراحة. امتدحوا مطار تشانغي، وأملوا أن يصل مطار سوبانغ إلى نصف ما بلغه من أداء وكفاءة. وازداد عدد الزيارات إلى سنغافورة بهدف دراسة إنتاجيتنا، والتخطيط العمراني وسوى ذلك من الأمور.

قمت بزيارة مهاتير في كوالالمبور في السنة التالية (1982). وفي لقاء اقتصر علينا وحدنا واستمر ساعتين، انتقلنا من مجرد حل المشكلات الثنائية إلى

التفاوض حول مجالات جديدة للتعاون. وفيما يتعلق باتفاقية الدفاع الخماسية ونظام الدفاع الجوي الموحد، قال مهاتير إنهم سوف يشكلون قوة تواجه القواعد السوفييتية في فيتنام. قلت له إننا نقوم بشراء أربع طائرات استطلاع أمريكية من طراز "هوك آي E2C" للإنذار المبكر من أي هجوم جوي ضد سنغافورة. وعملنا معا على إيجاز البنود المتفق عليها إلى وزرائنا ومسؤولينا، بما في ذلك تأكيد ماليزيا على التزامها باتفاقية المياه الموقعة عام 1962 والتي تنص على تزويد سنغافورة بمائتين وخمسين مليون غالون من المياه كل يوم.

كان اللقاء أكثر ودا من الأخير. وتبنى مهاتير مقاربة أكثر براغماتية. وفي المؤتمر الصحفي، قلت إن هناك اتفاقا في التفكير، وبأننا نتحدث على الموجة ذاتها. وتحسن العلاقات انتشر بين ضباط قواتنا المسلحة ليحل الوئام بينهم بعد أن لم تجمعهم من قبل أية علاقة تفاعلية تقريبا.

الدفء في العلاقات لم يستمر طويلا. فمشاعر الكراهية والحسد تجاه سنغافورة أغرت الزعماء الملاويين على الدوام بتعزيز شعبيتهم بين القواعد الجماهيرية الملاوية عبر انتقاد سنغافورة والتهجم عليها. والأسوأ من ذلك أن الحكومة الماليزية استأنفت اتخاذ الخطوات التي تضر بسنغافورة. ففي كانون الثاني/ يناير 1984، فرضت ضريبة على كافة السفن والشاحنات التي تغادر ماليزيا إلى سنغافورة.

بعد شهرين، سألت نائب رئيس الوزراء موسى هيتام الذي كان في سنغافورة، لماذا يتخذون إجراءات تعيق نقل مصانع الشركات الأمريكية واليابانية متعددة الجنسيات من سنغافورة إلى ماليزيا. فقد أقامت هذه الشركات مصانع تجميع الأجهزة الإلكترونية في جوهور وأرسلت منتجاتها التي تحتاج إلى عمليات تصنيع أكثر تعقيدا إلى سنغافورة. كانت الضريبة بمثابة إشارة إلى أن الحكومة لا تفضل نقل المصانع هذه. رد موسى بأن ذلك جزء من عملية التعلم.

واعتقد أن أحدهم اقترح فرض الضريبة كطريقة سهلة للحصول على العائدات المالية، لكنهم سيكتشفون المضامين والتبعات الأوسع لها. لم يكن لموسى تأثير في سياسة مهاتير. وبدلا من إلغاء الضريبة ضاعفوا قيمتها لإعاقة استخدام ميناء سنغافورة.

في تشرين الأول/ أكتوبر من تلك السنة، خفضت ماليزيا رسم استيراد تشكيلة متنوعة من المواد الغذائية - القادم معظمها من الصين - بشرط أن تستورد من بلد المنشأ إلى ماليزيا مباشرة. قلنا لوزير مالية ماليزيا، دايم زين الدين، إن ذلك يمثل خرقا لقواعد اتفاقية "الغات" (GATT) (الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة)، ولسوف نقدم شكوى بهذا الخصوص. وقام بتعديل سياستهم لإعفاء البضائع القادمة عبر الموانئ والمطارات من الرسوم (لكن ليس عبر الطرق البرية، كالجسر مثلا).. وبدا من الواضح أن تلك الخطوة قد استهدفت سنغافورة.

في عام 1986، أعلنت وزارة الخارجية السنغافورية أن الرئيس الإسرائيلي حاييم هيرتزوغ سيقوم بزيارة رسمية في تشرين الثاني/ نوفمبر بناء على دعوة تلقاها من رئيس سنغافورة. أدى ذلك إلى احتجاجات عنيفة في ماليزيا، حيث تجمعت المظاهرات وحشود المحتجين أمام مقر مندوبنا السامي في كوالالمبور، وفي الولايات، وعلى الجسر. كما احتجت ماليزيا رسميا. وقال دايم، القريب من مهاتير، لمندوبنا السامي إن الزيارة تعتبر إهانة لماليزيا والمسلمين. وأضاف إن مهاتير لم يكن مرتاحا في السر أبدا وذلك بالرغم مما قاله علنا في البرلمان حول تصميم ماليزيا على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى. طلبت من مندوبنا السامي أن يشرح لهم حقيقة أن الزيارة قد أعلنت ولا مجال لإلغائها دون إنزال الضرر بنا. استدعى مهاتير المندوب السامي الماليزي في سنغافورة ليغيب عنها طيلة مدة الزيارة، قائلا إن العلاقات مع سنغافورة لم تعد جيدة لكنها بعيدة عن التوتر.

بين الحين والآخر تتوتر العلاقات مع الماليزيين كلما أرادوا معالجة الأمور حسب طريقتهم، حتى فيما يتعلق بحقوقنا المتصلة بشؤوننا الداخلية. نموذج العلاقة التي يريدونها هو ما يعرف باللغة الملاوية بعلاقة "الأخ الكبير بالأخ الصغير"، حيث يذعن الصغير عن طيب خاطر. وحين لا تكون المصالح الحيوية على المحك، كنا على استعداد للرضوخ لنزوات الأخ الكبير، لكن ليس حين يكون للأخ الصغير مصالح مشروعة ينبغي الدفاع عنها، مثل القضية التالية التي أثيرت حول الملاويين في القوات المسلحة السنغافورية.

في شباط/ فبراير 1987، أجاب ابني لونغ، الذي كان آنئذ وزيرا للتجارة والصناعة ووزيرا لشؤون الدفاع، عن سؤال حول الملاويين في القوات المسلحة السنغافورية في إحدى الدوائر الانتخابية. وكان مواطنونا الملاويون يسألون أعضاء البرلمان عن سبب عدم وجود ملاويين يخدمون في المواقع المفتاحية الحساسة في القوات المسلحة السنغافورية، مثل القوات الجوية والوحدات المدرعة. قررت الحكومة طرح المسألة على الملأ. قال لونغ إنه في حالة اندلاع قتال، فإن القوات المسلحة السنغافورية لا ترغب في وضع أي من جنودها في موقف صعب يتعارض فيه ولاؤه للوطن والأمة مع عواطفه الوجدانية ومعتقداته الدينية. لم نكن نريد أن يشعر أي جندي بأنه لا يقاتل في سبيل قضية عادلة، أو أسوأ من ذلك، أنه لا يقاتل إلى جانب الحق. مع مرور الوقت، أصبحت هويتنا الوطنية أكثر تطورا، الأمر الذي خفف من حدة المشكلة. وسائل الإعلام الماليزية قرأت التصريح باعتباره يتضمن أن ماليزيا هي العدو. تبع ذلك تدفق سيل لا ينضب من المقالات الانتقادية.

وزير خارجية ماليزيا، ريس يتيم، أثار هذه القضية أمام وزير خارجيتنا. فرد قائلا إن ماليزيا "بيت من زجاج" في هذا الشأن، لأن مواطنيها الصينيين لا تمثلهم سوى أقلية ضئيلة في القوات المسلحة وفي قمة وظائف الدولة. وأضاف إن ذلك أمر

مفهوم ومقبول كما هو واضح من قبل الجمعية الصينية الماليزية، كما أن السياسات الماليزية مؤسسة على قاعدة الهيمنة الملاوية. لكل ذلك، لا يمكن لماليزيا أن تنتقد سنغافورة في هذه المسألة. لكن نشر هذه المشكلات أمام الملأ أوجد ضغوطا داخلية قوية على المنظمة الوطنية للملايو المتحدة كي ترد، لأن من الصعب على الملاويين الماليزيين عدم ربط أنفسهم مع الملاويين السنغافوريين. إلا أننا لم ننتقد أبدا سياستهم التي تقضي بإخضاع القوات المسلحة لهيمنة الملاويين.

في وقت لاحق، قابلت مهاتير في اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنويلث الذي انعقد في فانكوفر في تشرين الأول/ أكتوبر 1987. قال إن كل الأمور التي أراد القيام بها ضمن إطار التعاون معي قد ذهبت في الاتجاه الخاطئ. بدأ ذلك مع زيارة هيرتزوغ، ثم ظهرت مسألة الملاويين في القوات المسلحة السنغافورية. في نيسان/ أبريل 1987، دخل زورقان مسلحان يقودهما أربعة جنود من عناصر القوات المسلحة السنغافورية بطريق الخطأ خليجا صغيرا - سونغي ملايو - يقع داخل المياه الإقليمية الماليزية قبالة سنغافورة، لمدة عشرين دقيقة. أرسلت ماليزيا احتجاجا شفهيا، واشتبهت بأن الجنود الأربعة قد قاموا بأعمال تجسسية. اعتذرت عن الخطأ، لكن أشرت إلى استحالة قيامهم بالتجسس نظرا لارتدائهم الزي الرسمي. قال مهاتير إنه لا يستطيع القدوم إلى سنغافورة للقائي لأن الجو قد أصبح مكفهرا. واقترح أن نجند بضعة طيارين من الملاويين لنظهر للملاويين في ماليزيا أننا نثق بالملاويين السنغافوريين ولا نعتبر ماليزيا عدوا لنا. وأضاف إن على كافة الحكومات اللجوء إلى الأساليب المراوغة لإظهار الأمور بالمظهر المرغوب؛ فقد أنكرت ماليزيا بشكل منتظم التحيز ضد الصينيين في القوات المسلحة السنغافورية. وعلى سنغافورة أيضا أن تنكر علنا سياساتها المتعلقة بالملاويين في القوات المسلحة السنغافورية. ونصحني من أجل صالح العلاقات بين البلدين أن نتصرف بطريقة لا تجعل الملاويين في ماليزيا يرثون لأوضاع الملاويين في سنغافورة.

إلا أن اللقاء ساعد في استعادة بعض التقارب على المستوى الشخصي. كان قد طلب مني أيضا تقديم المساعدة لتطوير لانغكاوي، وهي جزيرة قرب ساحل كيداه، لتغدو منتجعا سياحيا من خلال قيام الخطوط الجوية السنغافورية بنقل المسافرين إليها. واستجابة له، أعلنت الشركة عن تنظيم رحلات سياحية - يستمر كل منها ثلاثة أيام - لجذب السياح من اليابان وأستراليا إلى الجزيرة. لكنها لم تصادف أي حظ من النجاح. قلت له إن لانغكاوي لا يمكن أن تنافس بينانغ أو جزيرة بوكيت التايلندية المجاورة لافتقارها إلى البنية التحتية. ثم طلب مني مناقشة المشكلات مع دايم.

يعتبر دايم زين الدين أقرب معاونيه وصديقا قديما من مسقط رأسه في ولاية كيداه. كان يتمتع بذهن نشيط وقدرة على التعامل مع الأرقام وحسم الأمور بسرعة. وكان رجل أعمال ناجحا قبل أن يصبح وزيرا للمالية. وحين استلم المنصب، بدأ تطبيق سياسة الخصخصة. ولولا تدخله الفاعل والنشط، لما تحولت ماليزيا إلى تبني سياسات السوق الحر بمثل هذا المدى الواسع والناجح. كان دايم داهية في عقد الصفقات ورجلا يحترم الاتفاقات التي يوقعها.

قبل أن أتنحى عن رئاسة الوزراء في عام 1990، حاولت تمهيد السبيل لخليفتي. فقد كان مهربو المخدرات يسافرون على متن القطارات الماليزية من جوهور باهرو إلى سنغافورة ثم يرمون بحمولتهم من نافذة القطار إلى زملائهم الذين ينتظرون في أماكن متفق عليها مسبقا. لذلك أخبرت مهاتير عام 1989 أننا ننوي نقل مركز الجمارك والهجرة من محطة تانجونغ باغار في الجنوب إلى وودلاندز عند نهاية الطرف السنغافوري من الجسر، لتفتيش المسافرين من نقطة الدخول. توقعت أنه عند اكتمال هذه الخطوة، سوف ينزل المسافرون في وودلاندز لركوب قطاراتنا أو حافلاتنا أو عرباتنا إلى المدينة. ولن يسر الماليزيون

بذلك لأن الأراضي - تبعا للقانون - ستعود إلى سنغافورة حين لا تستخدم لمحطة القطار. لهذا اقترحت على مهاتير أن نعيد تطوير هذه الأراضي بصورة مشتركة. عين مهاتير دايم زين الدين لمناقشة الشروط المناسبة معي. وبعد عدة أشهر من المفاوضات، اتفقنا في النهاية على مشروع مشترك لتطوير ثلاثة مناطق (في تانجونغ باغار، كرانجي، وودلاندز). وستكون حصة ماليزيا 60٪ مقابل 40٪ لسنغافورة. وتم التوقيع على الاتفاقية في السابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 1990، قبل يوم من التنحي عن رئاسة الوزراء. وكما تبين لاحقا، لم أنجح في نقل السلطة لخليفتي غوه تشوك خالية من المشاكل والصعاب.

بعد ثلاث سنوات من توقيع الاتفاقية، كتب دايم إلي يقول إن مهاتير يظن أنها ليست عادلة لأنها لا تشمل قطعة من الأرض - في بوكيت يتماه - ينبغي تطويرها بصورة مشتركة. أجبته أن الاتفاقية عادلة حيث أعطت ماليزيا 60٪ بدلا من 50٪ من حصة تطوير قطع الأرض الثلاث. إنها صفقة تمت بيني وبينه، ومن الصعب بالنسبة لرئيس الوزراء غوه فتح الموضوع مجددا.

لقد اتخذ الماليزيون - قبل وبعد قيام ماليزيا - خطوة إثر أخرى لتقييد وصول سنغافورة إلى اقتصادهم. فرضوا الضرائب، وسنوا القوانين والأنظمة لتقليص/ أو منع استخدامهم لموانئنا ومطاراتنا وغير ذلك من الخدمات، خصوصا المالية منها. أمروا مصارفهم وغيرها من المؤسسات بعدم الاقتراض من البنوك الأجنبية العاملة في سنغافورة، بل التعامل مع البنوك التي تملك فروعا إما في كوالالمبور أو لابوان، وهي منطقة حرة أقاموها على جزيرة قرب ساحل إقليم صباح. لقد أجبرونا على زيادة قدراتنا التنافسية.

بعد عام 1990، توقفت عن التعامل الرسمي مع كافة الحكومات الآسيوية، بما فيها ماليزيا، بحيث لا "تتشابك الخطوط" مع رئيس الوزراء غوه. لكن لسوء الحظ، عند سماع شهادتي في دعوى القذف والتشهير (كانون

الثاني/ يناير 1993) أقسمت بأغلظ الأيمان أن جوهور باهرو "مشهورة بتجارة المخدرات، وأعمال السطو، وسرقة السيارات". وهذا ما سبب نوبة غضب عارمة في ماليزيا عندما أعلن ذلك المتهم الهارب إلى جوهور.

غضبت الحكومة الماليزية وطالبت بسحب التصريح والاعتذار عنه. اعتذرت دون تحفظ. لكنهم لم يقنعوا وأرادوا سحب التصريح من وثائق المحكمة. لم أجد ما يستدعي الرفض. لقد كنت متهورا وتجاوزت الحدود. وقعت تصريحا كررت فيه اعتذاري دون تحفظ وذكرت أنني طلبت من محامي "سحب الكلمات المهينة ومحوها من سجل المحكمة". اجتمعت الحكومة الماليزية وأعلنت قبولها اعتذاري. لكن لاحظنا أن الماليزيين قد قطعوا كافة الصلات الثنائية، وجمدوا العلاقات في واقع الأمر. قال مهاتير أيضا إن سنغافورة تصعب الأمور على الدوام، كما هي الحالة في النزاع حول أراضي السكة الحديدية. استمرت حملات الاحتجاج والإدانة لعدة شهور، وكما حصل في الماضي تفاقمت الأمور حتى وصلت إلى حد التهديد بقطع مصادر المياه.

منذ عام 1992، بدأت إدارة الجمارك والهجرة السنغافورية باستشارة السكك الحديدية الملاوية والتفاوض معها ومع إدارة الهجرة والجمارك الماليزية كي تمر قطاراتها بموقع الجمارك والهجرة والحجر الصحي في وودلاندز. أكد ذلك رئيس الوزراء مهاتير محمد في نيسان/ أبريل 1992 حين كتب إلى رئيس الوزراء غوه قائلا: "في الحقيقة، نشعر أنه من الأنسب والأسهل لكلا البلدين إقامة نقطة تفتيش واحدة في وودلاندز". لكن في عام 1997، أصر الماليزيون على البقاء في تانجونغ باغار.

في تموز/ يوليو 1997، ردت سنغافورة بالقول إن من غير الممكن البقاء في تانجونغ باغار لأن ذلك سيخلق مشاكل تشغيلية خطيرة لكلا البلدين: في هذه الحالة يدخل المغادرون منفذ إدارة الهجرة الماليزية قبل مغادرة سنغافورة. علاوة

على ذلك، فإن المسؤولين الماليزيين العاملين على أراضينا بدون وجود مسؤولين سنغافوريين يعطونهم الصلاحية، لا يملكون أية سلطة للتصرف.

في مفاوضات اللحظة الأخيرة، ادعى مسؤولو وزارة الخارجية الماليزية للمرة الأولى في تموز/ يوليو 1997، أن لماليزيا حقا قانونيا في وجود الجمارك والهجرة في تانجونغ باغار. أمهلناهم ثلاثة أشهر لعرض حججهم القانونية المكتوبة ودراستها بالشكل المناسب وحين أزف الموعد، طلبوا تمديد المهلة حتى كانون الأول/ ديسمبر 1998.

التعليقات العلنية التي أطلقها رئيس الوزراء مهاتير حين كان في ناميبيا عقدت المسألة. وعندما عرض الصحفيون الماليزيون الرسائل والوثائق السابقة التي كتبها مسؤولو حكومته إلى مسؤولينا حول الاتفاق على انتقال مركز الجمارك والهجرة والحجر الصحي إلى وودلاندز، قال مشيرا إلى الاتفاقية: "برأينا، لا يكفي بالنسبة للاتفاقية الدولية أن توقع من قبل مسؤولين اثنين فقط. فمثل هذه الاتفاقات يجب أن يوافق عليها رؤساء الحكومات ثم تصادق عليها الحكومة والبرلمان" (حسبما ذكرت الصحف الماليزية في 1998/7/28). وكانت تلك وجهة نظر غير معتادة تجاه القانون. أضاف مهاتير إن ماليزيا لن تنقل مركز الجمارك والهجرة والحجر الصحي من تانجونغ باغار إلى وودلاندز، وأن ذلك هو "موقفنا ولسوف نتمسك به". ابعد أن أصبح الخلاف علنيا، روى وزير الدولة للشؤون الخارجية، جاياكومار، في بيان له أمام البرلمان في تموز/ يوليو 1998 قصة المراسلات المتبادلة بين الحكومتين].

لم ينسَ زعماء المنظمة الوطنية الأكبر سنا الحملة المكثفة من التشهير والذم والتهديد التي أطلقوها ضدي في منتصف عام 1965. فقد هاجموني بسبب المناداة بـ"ماليزيا الماليزية"، وأحرقوا دمية تمثلني، وطالبوا باعتقالي. في ذلك

الوقت كانوا يسيطرون على الشرطة والجيش. لم أكن أستطيع الإذعان. ثم قرروا فصل سنغافورة عن ماليزيا. هذا الهجوم لم يكن بسبب ثقافتي وتعليمي. وزملائي الأصغر سنا عرفوا أن السهام تستهدفهم. لكنهم عرفوا أيضا ما يمكن أن يحدث لموقفهم السياسي إذا ترددوا أو ترنحوا. وحين طرح أعضاء البرلمان أسئلتهم، نشر رئيس الوزراء غوه ووزير الشؤون الخارجية كومار الحقائق المتعلقة بأراضي السكة الحديدية، بما في ذلك الاتفاقية والرسائل اللاحقة المتبادلة بيني وبين دايم. وكشف غوه عن أنه أخبر مهاتير بأن الاتفاقية رسمية ولا يمكن تغيير شروطها. لكنه ضمن إطار من التعاون الأوسع، يشمل تزودنا بالمياه على مدى أطول، يمكنه تعديلها. وخلال الجدال المحتدم الذي أعقب ذلك، أعلن الجيل الأصغر سنا من النواب تأييدهم لموقف الحكومة، كما أوضح زعماء الطوائف المحلية أنهم لم يقتنعوا بطرائق ماليزيا للتعامل مع الأصدقاء والتأثير في الجيران.

في الوقت الذي جرى فيه تبادل هذه الآراء، نشرت الجزء الأول من مذكراتي "قصة سنغافورة" في السادس عشر من أيلول/ سبتمبر 1998، بمناسبة عيد ميلادي الخامس والسبعين. وخلال الأسبوعين اللذين سبقا إصدار الكتاب، نشرت الصحف السنغافورية مقتطفات من روايتي للأحداث التي أدت إلى انفصال سنغافورة عن ماليزيا. وهذا ما أغضب الزعماء الماليزيين. فانهمر وابل صاعق من الانتقادات الهجومية منهم ومن وسائل إعلامهم، واتهمت بأنني "فاقد للإحساس" بما يواجهونه من مصاعب اقتصادية، واخترت فترة تفاقم المشكلات الاقتصادية لنشر مذكراتي. كما جرحت مشاعر أبناء اللاعبين الرئيسيين في عقد الستينات، خصوصا نجيب عبد الرزاق، ابن تون عبد الرزاق الذي كان وزيرا للتربية، وسيد أحمد البار، ابن سيد جعفر البار الذي كان وزيرا للدفاع. أنكروا جميعا صحة روايتي للأحداث. وحين سئلت عن القضية في

أحد المؤتمرات الصحفية، قلت إنني دققت وتأكدت من حقائقي، واخترت كلماتي بكل دقة، وراهنت بسمعتي على صدق ما كتبته. بعد ذلك بيومين اثنين (في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر)، أغلق وزير دفاع ماليزيا مجالها الجوي أمام طائراتنا الحربية فورا. فقد قرروا جعل الأمر صعبا على طائراتنا كي تصل إلى مناطق التدريب في بحر الصين الجنوبي بعد الإقلاع من المطارات السنغافورية.

لم تتغير ديناميات العلاقات السنغافورية ـ الماليزية بصورة جوهرية منذ انفصالنا في التاسع من آب/ أغسطس 1965. فقد طلبت منا ماليزيا الانفصال عنها لأننا تمسكنا بشعار "ماليزيا الماليزية"، وأرادوا هم ماليزيا تحت هيمنة الملاويين. إذ كان المجتمع متعدد الأعراق، الذي يحظى فيها المواطنون بمكانة متساوية، أمرا غير مقبول بالنسبة لزعماء ماليزيا من أعضاء المنظمة الوطنية للملايو المتحدة عام 1965، وبقي كذلك في عام 1999. في شهر أيار/ مايو من تلك السنة، أعاد زعيم المعارضة الماليزية، ليم كيت سيانغ، إحياء مفهوم "ماليزيا الماليزية". وكانت ردة فعل مهاتير حادة حيث قال إنه يشكل تهديدا لهويتهم (الملاوية)، لأن ماليزيا كانت تدعى سابقا الملايو (بلاد الملاويين). بعد يومين قال: إذا كانت ماليزيا قد أجبرت على تبني نظام انتقاء الأشخاص تبعا لقدراتهم وكفاءاتهم كما ينادي به الغرب، فإن الحكومة ستوقف تطبيقه لتجسير الهوة الفاصلة بين الأعراق. فقد قدمت الحكومة، من خلال السياسة الاقتصادية الجديدة، المساعدة للملاويين في مجالات الأعمال التجارية والتعليم، والعديد منهم يحتل الآن مراكز مهمة، كأساتذة ونواب لرؤساء الجامعات على سبيل المثال ("ستريتس تايمز"، 30/ 7/1999). وأضاف: "إذا ألغيت هذه السياسة، فأنا على ثقة بأن الملاويين، وأبناء التراب، سوف يصبحون عمالا يدويين ولن يتمكنوا من احتلال المناصب الرفيعة التي يشغلونها الآن.. والعديد من

السكان الأصليين سوف يفقدون وظائفهم، ولن يستطيع أبناؤهم الذهاب إلى الجامعات، ولن يصبحوا أساتذة ومحاضرين". كما أسف لابتعاد الطلاب الملاويين عن العلوم وتفضيلهم آداب اللغة الملاوية والدراسات الدينية.

كان مهاتير مصمما على استعادة التوازن الاقتصادي بين الأعراق. لكن لسوء الحظ، حين حدثت الأزمة المالية، أصيب العديد من رجال الأعمال الملاويين بأضرار كبيرة نتيجة اقتراضهم الزائد خلال فترة ازدهار أسواق الأسهم والعقارات. مهاتير وحده امتلك الشجاعة ليخبر مواطنيه الملاويين بما يلي ("ستريتس تايمز"، 1999/8/6):

> في الماضي، بددت البلاد موارد كثيرة على تدريب الأفراد غير المؤهلين. إذ لم نأخذ في حسابنا قدرات أولئك الذين منحوا الفرص المناسبة أو قدمت لهم خبرات كافية. ونتيجة لذلك، أخفقت جهودنا وأهدرت مواردنا. وبالرغم من تحقيق بعض النجاحات، إلا أنها لم تكن تلبي الحاجات الاستثمارية.. في السياستين السابقتين - سياسة المجلس الاقتصادي الوطني، وسياسة التطوير الجديدة – جرى التركيز على خلق عدد كبير من رجال الأعمال الملاويين بشكل روتيني وآلي - والآن نريد رجال أعمال يتمتعون بالذهنية المغامرة على مستوى عالمي.

في تشرين الأول/ أكتوبر 1999، دعا مهاتير اتحاد غرف التجارة والصناعة الصينية في ماليزيا لمساعدة الملاويين على التعويض عن الخسائر في حصتهم من الثروة الوطنية بعد الأزمة الاقتصادية، لأن العديد من الشركات الملاوية غرقت في الديون. "عانى رجال الأعمال الملاويون من خسائر أكبر نظرا لعدم خبرتهم في الميدان، والقروض الضخمة التي أخذوها، الأمر الذي اضطر بعضهم إلى بيع شركاتهم إلى رجال الأعمال الصينيين نتيجة ما أصابهم من يأس"

("ستريتس تايمز"، 13/ 10/ 1999). "لسنا بحاجة فقط إلى تقديم العون لرجال الأعمال هؤلاء، بل إيجاد وصقل جماعات جديدة من رجال الأعمال الملاويين، ومن أجل ذلك، طلبنا أن تتعاون معنا غرف التجارة الصينية" ("ستريتس تايمز"، 13/ 1999/10). ورد رئيس المجموعة داتوك ليم تيك: "أعتقد أنه من العدل، في أي بلد متعدد الأعراق، أن يساعد القوي الضعيف" ("ستريتس تايمز، 1999/10/13).

عند الانفصال، لم يتوقع تانكو أن ننجح. حاول استخدام ثلاث وسائل ضغط لفرض إرادته علينا. القوة العسكرية، والاقتصاد، والمياه. واجهنا الضغط العسكري ببناء القوات المسلحة السنغافورية. وتغلبنا على الضغط الاقتصادي بالتفوق على ماليزيا وعلى المنطقة والارتباط بالدول الصناعية. أما بالنسبة للمياه فكان لدينا بدائل. بحيراتنا وخزاناتنا المائية تزودنا بحوالي 40٪ من استهلاكنا المحلي، وبمساعدة التقانة الحديثة لتنقية المياه، وإعادة استعمال المياه المستخدمة، استطعنا تدبر أمورنا.

يخطئ من يتحدث عن المشكلات السنغافورية ـ الماليزية باعتبارها "عبئا تاريخيا"، ولو كانت مجرد "عبء تاريخي" لاستقرت علاقاتنا بعد انقضاء أكثر من ثلاثين عاما على الدولتين المستقلتين. لكن جذور السبب وراء تكرار المشكلات في العلاقات السنغافورية ـ الماليزية تعود إلى الاختلاف المطلق في المقاربات التي يتبعها كل منا تجاه المشكلات التي تواجه مجتمعه المتعدد الأعراق.لقد ابتدأت سنغافورة عملية التحول إلى مجتمع متعدد الثقافات، يتساوى فيه المواطنون، وتتاح لهم الفرص نفسها، ويتم الاعتراف بمساهمة الفرد ومكافأته تبعا لجدارته وكفاءته، بغض النظر عن العرق أو اللغة أو الثقافة أو الدين. وبالرغم من قلة مواردنا الطبيعية، حققنا النجاح، وأفادت سياساتنا كافة

مواطنينا بمن فيهم الملاويين. لدينا طبقة وسطى متنامية من المهنيين، والمدراء التنفيذيين، ورجال الأعمال (الملاويون يشكلون نسبة منهم)، استطاعوا تطوير قدرة تنافسية كبيرة وفخروا بما وصلوا إليه بجهدهم ودأبهم. وفي كل مرة نحتل المرتبة الأولى في آسيا على صعيد شركة الطيران، والمطارات، والميناء (لشحن الحاويات)، يتذكر السنغافوريون ما يمكن للمجتمع المتلاحم، المتعدد الأعراق، والمؤسس على كفاءة وجدارة الفرد، أن يحققه من منجزات، ويعرفون بأن ذلك أفضل من مجتمع يخضع لهيمنة الصينيين ويفتقد التضامن. لم يفكر زعماء ماليزيا بأن هذا سيحدث حين طلبوا منا الانفصال عنهم عام 1965.

حين استخدم سياسيو المنظمة الوطنية للملايو المتحدة لغة "الشيفرة" مثل "العلاقات الخاصة" و"الصلات التاريخية"، أو "انعدام الحس"، فهم يشيرون بدلالاتها إلى رغبتهم بأن تدين لهم سنغافورة بالفضل وتلبي نزواتهم ومطالبهم، لا أن تتمسك بحقوقها المشروعة. لقد أكد وزراء ماليزيا المنتمون إلى الطائفتين الاثنيتين الصينية والهندية لوزرائنا على أننا نغالي في التمسك بالقانون الأخلاقي ولا نعرف كيف نتعامل مع زعماء المنظمة الوطنية للملايو المتحدة؛ وإذا تمتعنا بما يكفي من اللباقة ووثقنا بكلمات الزعماء الملاويين، يمكن لهؤلاء أن يستجيبوا لنا. كل هذا يتجاهل الفرق بين مسؤوليتنا تجاه ناخبينا المختلفين. فالسنغافوريون يتوقعون من حكومتهم أن تمثل مصالحهم في شراكة ندية بين دول متساوية ومستقلة.

من أجل ذلك، سوف تستمر العلاقة السنغافورية - الماليزية في التقلب بين مد وجزر. السنغافوريون بحاجة للتعامل مع هذا التذبذب باتزان ورباطة جأش، أي ألا يبتهجوا حين تتحسن العلاقات وألا يقنطوا حين تسوء. نحتاج إلى أعصاب قوية، وقدرة على الاحتمال، وصبر لا ينفذ، بينما نتشبث بصمت بحقوقنا.

حاولت ماليزيا التحول إلى التصنيع من خلال بديل الاستيراد لكن دون أن تصادف حظا من النجاح. ورأى الماليزيون كيف نجحنا من خلال الشركات متعددة الجنسية. شجع دايم مهاتير على خصخصة المشروعات العاجزة التي تملكها الدولة واجتذاب الاستثمارات الأجنبية؛ ثم غير سياساته ونجح. أراد مهاتير لماليزيا أن تتفوق وتبز باقي الدول، وتملك مطارا أكثر كفاءة، وميناء للحاويات، ومركزا ماليا، و"ممرا متفوقا للوسائط المتعددة". شيد أرصفة حديثة للحاويات في ميناء كيلانغ، ومطارا عالميا (مساحته 75 كم2) إلى الجنوب من كوالالمبور. كل ذلك جعلنا نعيد تفحص قدرتنا التنافسية، ونعمل على تحسين بنيتنا التحتية، ونبذل جهدنا ونستخدم ذكاءنا لزيادة إنتاجيتنا. فجأة أصابت الأزمة المالية المشؤومة كافة دول المنطقة، فخفضت قيمة العملات، وأسعار الأسهم في أسواق الأوراق المالية، وقيمة العقارات. لكن في نهاية المطاف سوف تتلاشى آثار هذه الأزمة ويستأنف النمو الاقتصادي من جديد.

بالرغم من خلافاتي مع مهاتير، حققت تقدما أكبر في حل المشكلات الثنائية معه، خلال السنوات التسع التي شغل فيها منصب رئيس الوزراء بين عامي 1981 و1990، حين تنحيت عن الحكم، مقارنة بالسنوات الاثنتي عشرة السابقة مع رئيس الوزراء تون عبد الرزاق وحسين عون. امتلك القدرة على الحسم، وتمتع بالدعم السياسي لكي يتجاهل الأحكام المسبقة المتحيزة لدى عامة الناس ضد مصالح البلد. ودفع الملاويين نحو العلم والتقانة بعيدا عن أسلوب التعتيم على الحقائق الكاملة بكل تفاصيلها. امتلك الشجاعة ليقول أمام الملأ إن استخدام الطبيبة لقلم الرصاص كي تفحص المريض (الذكر) ليست الطريقة الصحيحة لمعالجة المرضى. وحتى حين هبطت شعبيته إلى أدنى مستوياتها خلال الاضطرابات التي قادها أنور، عرف أفراد الشعب، خصوصا الماليزيين الصينيين والهنود، أنه ليس لديهم بديل أفضل لقيادة المنظمة الوطنية والجبهة

الوطنية. عمل على تثقيف الشباب الملاويين، وفتح عقولهم على رؤية المستقبل المؤسس على العلم والتقانة، لا سيما الكمبيوتر والإنترنت، اللذين رمز إليهما بـ"الممر المتفوق للوسائط المتعددة". غالبية الملاويين وكافة الصينيين والهنود أرادوا هذا المستقبل، ولم يرغبوا بالعودة إلى الممارسات العتيقة المتطرفة.

بدت وجهة نظري متناقضة مع نتائج الانتخابات العامة التي جرت في عام 1999، حين فاز مهاتير بغالبية ثلثي المقاعد، لكنه خسر ولايتي كيلانتان وتيرينغانو أمام (PAS) وحوالي عشرين مسؤولا من نواب المنظمة الوطنية. لست متأكدا من أن ذلك كان نتيجة للتحول باتجاه إقامة مجتمع إسلامي أكثر تمسكا بالدين. الخسائر برزت بشكل أوضح في أيلول/ سبتمبر 1998، مع طرد أنور إبراهيم نائب رئيس الوزراء وتلميذه طيلة سبعة عشر عاما. ألقي القبض على أنور بعد ثلاثة أسابيع تبعا لقانون الأمن الداخلي، وحوكم بعد أسبوعين (وآثار الضرب بادية عليه) بتهمة الفساد، وحكم عليه بالسجن لمدة ست سنين. ثم اتهم فيما بعد باللواط. هذا التغير في العلاقة بين الرجلين اللذين يتمتعان باحترام كبير، شكل مفاجأة للجميع. الفضائح الكريهة اللاحقة أدت إلى تنفير العديد من الملاويين، خصوصا الأجيال الشابة منهم. والجدير بالذكر أن زوجة أنور تمكنت من دخول الانتخابات وفازت بمقعد زوجها في البرلمان.

حين أعلن مهاتير عن أسماء وزراء حكومته الجديدة، قال إنه سيتنحى بعد انتهاء مدة ولايته. وامتلك ما يكفي من الوقت لتهيئة خليفة قادر على تحقيق حلمه بماليزيا عام 2020: دولة حديثة تعتمد على التقانة المتقدمة.

بعد ثلاثة عقود من الانفصال، ما زالت الروابط الوثيقة بين العائلات والأصدقاء تجمع الشعبين معا. في نهاية المطاف، ومهما تجذرت الخلافات بينهما، فإن كلا منهما يعرف أن مهاجمة الآخر دون تحفظ، ستفرز خطر زعزعة قواعد التناغم والانسجام بين الأعراق، أي الأركان المؤسسة للحمة

وتماسك المجتمع المتعدد الإثنيات في كل من الدولتين. ماليزيا بحاجة للتسامح مع التعددية العرقية، وكذلك حال سنغافورة. ولسوف يتسلم الجيل الشاب من القادة مسؤولية الحكم في الدولتين كلتيهما. وحين يحرروا أنفسهم من الأحقاد الشخصية ويتناسوا جراحات الماضي، يمكنهم البدء بعهد جديد من العلاقة العملية والنشيطة.

- 17 -

إندونيسيا: من العداوة إلى الصداقة

حين واجهت إندونيسيا المتمردين الانفصاليين عام 1957، وصل تجار السلاح الغربيون إلى سنغافورة لبيع السلاح إلى المتمردين في سومطره وسولاويسي. التقاني القنصل العام الإندونيسي، الجنرال جايتكوسومو، عام 1958 عندما كنت زعيما للمعارضة. أكدت له على أننا إذا وصلنا للحكم فسوف نطرد تجار السلاح هؤلاء. حافظت على هذا الوعد بعد أن فاز حزب العمل الشعبي بالانتخابات العامة التي جرت عام 1959. واقترح علي جايتكوسومو، . وهو أرستقراطي جاوي أنيق وذكي ومهذب ـ تعزيز علاقاتنا مع جاكرتا عبر زيارة رسمية أقوم بها إليها. وافقت على اقتراحه.

في آب/ أغسطس 1960، ذهبت أنا والوفد المرافق إلى قصر ميرديكا، الذي كان ذات مرة مقر إقامة الحاكم العام الهولندي، للقاء الرئيس سوكارنو. كان يرتدي بزة أنيقة (بلون الصوف الطبيعي) ويحمل عصا المارشالية ـ الجو في جاكرتا كان خانقا وحارا ورطبا ذلك الصباح، لكن لم يكن يسمح في القصر بالمراوح أو مكيفات الهواء: فهو لا يحبها! واستطعت أن أرى قطرات العرق تبلل سترة بزته. كنت ألبس ثيابا عادية (غير رسمية) مثل باقي أعضاء الوفد، ويتصبب العرق منا بغزارة.

كان سوكارنو خطيبا مفوها، وزعيما مؤثرا يتمتع بشخصية كارزمية آسرة قادرة على حشد وتعبئة الجماهير. في يوم من أيام شهر شباط/ فبراير 1957، كنت أقود سيارتي من سنغافورة إلى فريزر هل (على بعد سبع ساعات بالسيارة)، استمعت إلى بث حي لخطبة كان يلقيها أمام مئات الآلاف من

الإندونيسيين المحتشدين في وسط جاوا. فتحت المذياع في الساعة الثامنة والنصف صباحا، ثم فقدت الصوت لمدة طويلة بسبب تشوش الإرسال. لكن بعد ثلاث ساعات، حين وصلت إلى ملقه، كان ما يزال يخطب، بصوته الجميل، ونبرته المعبرة، بحيث جعل الجماهير تزأر وتهتف معه. لذلك كنت أتطلع لمقابلة الرجل العظيم شخصيا.

تحدث لمدة عشرين دقيقة تقريبا، بلغة باهاسا الإندونيسية المشابهة للملاوية. سأل: "كم عدد سكانكم؟". أجبت "مليون ونصف المليون" (عدد سكان إندونيسيا مائة مليون). "كم عدد ما لديكم من سيارات؟". قلت: "حوالي عشرة آلاف" (في جاكرتا وحدها خمسون ألف سيارة). دهشت، لكن سلمت بأن بلاده تحتل المرتبة الأولى في جنوب شرق آسيا من حيث الحجم. ثم قدم شرحا لنظامه السياسي القائم على "الديمقراطية الموجهة". الشعب الإندونيسي يريد تثوير كل شيء، بما في ذلك اقتصاده وثقافته: فالديمقراطية الغربية "لا تناسبه كثيرا". كرر ذلك في خطب كثيرة من قبل : خاب أملي نتيجة المحادثة التافهة.

لم يترك الهولنديون وراءهم العديد من الإداريين والمهنيين الإندونيسيين المدربين؛ ولم يكن هناك سوى قلة من المؤسسات القادرة على دفع البلد إلى الأمام، كما أن ثلاثة أعوام ونصف من الاحتلال الهولندي دمرت كافة ما بقي من قدرات إدارية. القتال بين القوميين الإندونيسيين والهولنديين الذي اندلع في فترات متقطعة بين عامي 1945 و 1949 حين رضخ المستعمرون أخيرا وأعلنوا استقلال البلاد، زاد الطين بلة وأصاب الاقتصاد بمزيد من الدمار وأضعف البنية التحتية. أما تأميم الشركات والمشاريع الأجنبية، والسياسة الاقتصادية الوطنية التي اتبعها سوكارنو فقد أعاقا التجارة والاستثمارات الخارجية وأفقرا هذه الجمهورية الواسعة المترامية الأطراف.

نزلنا في فندق "دي انديز" في جاكرتا (وهو يماثل فندق رافلز في سنغافورة). لكن للأسف، حين هطل المطر تسرب الماء من السقف، وهرع الموظفون فورا - وكأن ما يفعلونه عملية روتينية - إلى وضع الدلاء والأواني لجمع المياه المتسربة. وحين حاولت دون انتباه إغلاق باب غرفتي سقط طلاء الجدران. وعندما عدت في أصيل ذلك اليوم، وجدت أنهم أصلحوا الأضرار - حيث ألصقت على الجدران قطعة من الورق ثم طليت بدهان أبيض!

طلبت من لي كون تشوي (المستشار البرلماني في وزارة الثقافة آنئذ) شراء عدد من القواميس الإندونيسية - الإنكليزية والإنكليزية - الإندونيسية. كان سعر الواحد أقل من دولارين. وفرغت المكتبات من القواميس تقريبا بعد أن اشتراها أعضاء الوفد السنغافوري كهدايا لأصدقائهم الذين يتعلمون الملاوية. كانت الروبية الإندونيسية في وضع غير مستقر نتيجة التضخم.

انطلقنا من جاكرتا في موكب ترافقه الدراجات النارية إلى بوغور (التي كانت سابقا منتجعا صيفيا للحاكم العام الهولندي)، ثم إلى باندونغ. ومن هناك سافرنا إلى جوغ جاكرتا، العاصمة القديمة في وسط جاوا، بطائرة الرئيس الخاصة، وهي ذات محركين تلقاها هدية من الاتحاد السوفييتي (كانت أكبر حجما من الطائرة التجارية دي. سي. 3 التي سافرت فيها من قبل). الساعة فوق الممر توقفت عن العمل، الأمر الذي زعزع ثقتي بالتقانة السوفييتية والصيانة الإندونيسية. فإن حدث ذلك لساعة في الطائرة الرئاسية، فماذا عن قطع غيار محركات السيارات والآلات الأخرى؟

قبل مغادرة إندونيسيا أصدرت بيانا مشتركا مع رئيس الوزراء جواندا حول الأمور التجارية والثقافية. أجرينا عدة جولات من المحادثات منذ استقبالي في مطار جاكرتا. كان رجلا ممتازا - كفئا ومثقفا وواقعيا ومعترفا بالصعوبات التي تواجهها بلاده. تحدثنا لساعات طويلة (بالإندونيسية الباهاسية أحيانا).

وخلال حديث دار بيننا على مائدة العشاء، علقت قائلا إن إندونيسيا تنعم بتربة خصبة جدا، ومناخا ملائما، ووفرة في الموارد.

نظر إلي بحزن وقال: "الله معنا، لكننا ضد أنفسنا". شعرت أن بمقدوري التعامل مع رجل على هذا القدر من الصدق والإخلاص. غادرنا إندونيسيا وأنا مقتنع بأننا أصبحنا صديقين. تحدث بالملاوية التي كانت بالنسبة له أقرب إلى لغة "بيراناكان" الإندونيسية (الصينية المحلية) منها إلى "التاتوك"، لغة المهاجرين الصينيين الذين وصلوا حديثا ولم يندمجوا تماما في المجتمع المحلي بعد.

لكن مع تدهور الأوضاع الاقتصادية، قام سوكارنو بمزيد من المغامرات الخارجية. ومن أجل دعم دبلوماسيته مع العالم الأفرو ـ آسيوي، عين وزير خارجية حاد الطبع وإن كان انتهازيا، هو الدكتور سوباندريو. خلال عام 1963، التقيت به مرارا في سنغافورة كلما توقف فيها في طريقه. وحين أصبح قيام دولة ماليزيا أمرا وشيكا ومحتوما، بدأ يستخدم معي عبارات متغطرسة. ففي صباح أحد الأيام، جلس إلى جانبي على أريكة في مكتبي وأشار إلى النافذة قائلا: "انظر إلى كل هذه المباني العالية في سنغافورة. لقد شيدت جميعا بالمال الإندونيسي، الذي سرق من الإندونيسيين بواسطة التهريب. لكن ذلك لا يهم، فيوما ما ستأتي إندونيسيا إلى هنا وترعى هذا البلد وتصحح الأمور". كان سوباندريو يعني "بالتهريب" صادرات التجار الإندونيسيين عبر سنغافورة لتفادي الضرائب الإندونيسية والقيود المفروضة على القطع الأجنبي.

تفهمت مشاعره، وقد رأيت بنفسي أوضاع الحياة المؤسفة في جاكرتا، حيث يغتسل الناس، ويغسلون ثيابهم، ويطهون طعامهم، ويقضون حاجاتهم الطبيعية علنا في القنوات؛ ولم أعلق على أحلامه بالاستيلاء على سنغافورة واعتبرتها مجرد ثرثرة بيننا.

حين نلنا الاستقلال عام 1965، كانت إندونيسيا في "مواجهة" ضد سنغافورة وماليزيا. حاول الرئيس سوكارنو والدكتور سوباندريو استغلال المشكلات السنغافورية ـ الماليزية من خلال تقديم "طعم" الاعتراف الفوري بسنغافورة بشرط أن تتحدى وتثير غضب ماليزيا. نقطة التحول حدثت بعد عدة أسابيع، في الثلاثين من أيلول/ سبتمبر، مع "حركة الثلاثين من سبتمبر" (المعروفة اختصارا باسم "غستابو"!) حين قاد الجنرال سوهارتو القوات الخاصة وأحبط محاولة انقلاب قام بها الشيوعيون. فمع دعم القوات الخاضعة للقادة الموالين في الجيش والبحرية والطيران والشرطة، دعا سوهارتو القوات العسكرية المتمردة في القصر الجمهوري ومحطة الإذاعة ومراكز الاتصالات إلى الاستسلام بشكل سلمي. أرهب استعراض القوة الانقلابيين وهربوا من المواجهة. وهكذا أحبطت محاولة الانقلاب.

لم ندرك آنئذ مدى خطورة وأهمية هذه المحاولة الانقلابية الفاشلة، وذلك لانشغالنا العميق بعمليات القتل المرعبة لعدد من كبار الجنرالات الإندونيسيين، وما تبع ذلك من قتل آلاف المدنيين (بعض المصادر قدرت عددهم بنصف مليون)، بعضهم من ذوي الأصول الإثنية الصينية، اتهموا ـ كما زعم ـ بتأييد الشيوعيين. لعب سوهارتو الدور بتمهل ودهاء، تماما مثل مسرح "خيال الظل" الإندونيسي. سلسلة الخطوات التي اتخذت في الظل كانت تدريجية ومحسوبة بعناية فائقة لتجريد سوكارنو من السلطة، ومرت فترة من الوقت لم نلحظ خلالها أن السلطة قد انتقلت فعلا من سوكارنو إلى سوهارتو. مرت ستة أشهر دون أن يقصي سوهارتو الرئيس، بل حكم باسمه للحفاظ على المظاهر بينما كان يجمع بين يديه عناصر القوة والسلطة، حيث أبعد مؤيدي سوكارنو وأضعف مركزه. ولم يظهر آدم مالك، وزير الخارجية الجديد أية علامة على تحول في السياسة. في آذار/ مارس 1966، وقع سوكارنو مرسوما رئاسيا يمنح الجنرال سوهارتو

صلاحية اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لضمان الأمن والحفاظ على الاستقرار. كنت لا أزال غير متأكد من عزل سوكارنو، نتيجة ما يتمتع به من شخصية آسرة ومسيطرة على شعبه. بعد مرور سنة تقريبا، في شباط/ فبراير 1967، انتخب سوهارتو رسميا رئيسا مؤقتا من قبل الجمعية الوطنية الإندونيسية.

بحلول شهر حزيران/ يونيو 1966، وطد سوهارتو سلطته بما يكفي لإنهاء "المواجهة" مع سنغافورة وماليزيا في الوقت نفسه. لكن العلاقات الثنائية تطلبت بعض الوقت للتطبيع. أرسل الإندونيسيون إلى سنغافورة بعثات اقتصادية لتقصي الحقائق على الفور (في حزيران/ يونيو و تموز/ يوليو 1966) لكنها كانت دعائية أكثر منها لجمع المعلومات. في آب/ أغسطس، عقدنا مع وفد تجاري إندونيسي اتفاقا دعي "بمصافحة المائة وخمسين مليونا " من الدولارات، وكان بمثابة خطوة سيكولوجية لتحسين العلاقات تعهدت فيها سنغافورة بتقديم هذا المبلغ الأولي (على شكل ائتمان تجاري خاص) إلى التجار الإندونيسيين، وإعادة افتتاح فرع "لبنك نيغارا إندونيسيا"، الذي تملكه الدولة، في سنغافورة. اتفقنا أيضا على استئناف التبادل التجاري على أسس غير تمييزية، وإعادة فتح كافة الموانئ الإندونيسية أمام سفننا. ووعدوا بالسماح لمصارفنا بافتتاح فروع لها في إندونيسيا بعد إجراء التعديلات المناسبة على قوانينهم (لن يسمح بافتتاح أي فرع قبل التسعينات، لكن المصارف التي افتتحت فروعا هناك قد جانبها الحظ. ففي خلال ست سنوات سوف تغوص (عام 1997) في وحل الأزمة المالية الإندونيسية وتعرض للمخاطرة القروض التي قدمتها).

كانت هناك عقبات أساسية تعرقل إعادة العلاقات: مفاهيم خاطئة حول السياسة، والأمن، والاقتصاد، خلافات حول الحدود والممرات البحرية، والسيطرة على التبادل التجاري. فما يدعونه "تهريبا" كان قانونيا تماما في

سنغافورة لأننا ميناء حر. لم نقدر أن نكون بمثابة ضباط جمارك لهم. ولم نفهمهم تماما، وتطلب الأمر منا وقتا طويلا لتعلم السير عبر متاهات إدارتهم.

ظلت علاقتنا تفتقد الود والدفء لعدة سنين، وكان التقدم فيها بطيئا. لديهم ميل لتبني موقف "الأخ الكبير". في آذار/ مارس 1968، كشف آدم مالك، وهو يتحدث أمام الجالية الإندونيسية في سنغافورة، عن تأكيده لي بأن إندونيسيا على استعداد لحماية سنغافورة من الشيوعيين بعد الانسحاب البريطاني عام 1971: "لسوف نحميهم [سكان دول جنوب شرق آسيا البالغ عددهم 200 مليون نسمة] حتى لو أتى التهديد من جنكيز خان". لكن لغة البيان الختامي المشترك الذي صدر عند انتهاء الزيارة كانت أكثر دبلوماسية: "تقوية العلاقات القائمة على أساس المساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية".

بعد بضعة شهور(في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 1968)، تدهورت العلاقات بصورة كارثية حين شنقنا إندونيسيين اثنين من مغاوير البحرية كان قد حكم عليهما بالإعدام لقتلهما ثلاثة أشخاص عندما فجروا قنبلة قرب فرع "هونغ كونغ & شنغهاي بنك" في شارع اوركارد عام 1964 (انظر الفصل 2). ردة الفعل الإندونيسية كانت أشد عنفا مما توقعنا. فقد قامت مجموعة مؤلفة من أربعمائة طالب يرتدون زيا موحدا بنهب سفارتنا في جاكرتا ومنزل السفير، في حين غاب الجنود المكلفون بحراسة السفارة عن المكان. دعا وزير الخارجية آدم مالك إلى الهدوء، قائلا إنه لا توجد رغبة لديه بالرد على سنغافورة!

ارتفعت صيحات شعبية تطالب بالمقاطعة التامة لشحن البضائع إلى سنغافورة والتجارة معها، إضافة إلى مراجعة العلاقات الثنائية. وأوقفت خطوط الاتصالات مع سنغافورة لمدة خمس دقائق. نهب الغوغاء أيضا مقري إقامة البعثة الدبلوماسية السنغافورية. وتصاعدت مشاعر العنف لتشمل أعمال شغب ضد المواطنين

الإندونيسيين من ذوي الأصول الصينية في سورابايا (وسط جاوا) ودجامبي (في سومطره). لكن بحلول نهاية تشرين الأول/ أكتوبر، هدأت الأمور على ما يبدو حين حذر آدم مالك من أن قطع العلاقات التجارية مع سنغافورة سوف يضر بإندونيسيا وحدها. وأشار إلى الحالة المزرية للمنشآت والمعدات في الموانئ الإندونيسية، وقال: "ينبغي أن نفكر بقدرتنا الضعيفة". كما عبر عن أمله بأن لا تضر النزاعات بالتناغم بين دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان)، مضيفا إن صورة إندونيسيا أمام العالم سوف تتأثر. جرى رفع جزئي للحظر المفروض على الشحن، وبحلول أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر رفعت كافة القيود. وفي نهاية الشهر زار وفد من ثلاثة نواب في البرلمان سنغافورة حاملا تفويضا بإنهاء النزاع.

عاد الدفء إلى العلاقات بصورة بطيئة جدا. في تموز/ يوليو 1970، أرسلنا لي كون تشوي سفيرا إلى جاكرتا. كان تشوي متخصصا في اللسانيات، ويتحدث الإندونيسية الباهاسية بطلاقة، ومهتما بالفنون والثقافة الإندونيسية. بذل جهدا كبيرا ونجح في مصادقة كبار الجنرالات الإندونيسيين من أقرب معاوني سوهارتو. أرادوا فهمنا ووجدوه ودودا واسع الصلات بارعا في الشرح والتفسير. واستطاع توطيد علاقة شخصية معهم واكتساب ثقتهم بالتدريج.

في شهر أيلول/ سبتمبر من ذلك العام، وخلال قمة عدم الانحياز في لوساكا التقيت سوهارتو لأول مرة حين كنا نتجمع لحضور المؤتمر. ثم زرته في دارته حيث أمضيت نصف ساعة أتبادل معه المجاملات والدعابات، ثم ناقشنا المقاربة الواجب اتباعها تجاه كمبوديا وفيتنام. سألني عن آرائي فيما يتعلق بتورط الولايات المتحدة في فيتنام وكان يحسن الإصغاء. قلت إن الانسحاب الأمريكي سيكون له تبعات خطيرة على الاستقرار في المنطقة لكن من غير المرجح أن يؤدي انتصار الشيوعيين في فيتنام وكمبوديا إلى إحداث تغيرات في تايلند التي اتبعت سياسة تقليدية تمثلت في التكيف والتأقلم مع القوى الجديدة. وافقني

الرأي. اكتشفنا أننا نتبنى بعض الآراء المشتركة حول التطورات والأخطار في المنطقة. كانت تلك بداية جيدة تمت بخلال نصف ساعة.

خطونا خطوة كبرى إلى الأمام حين زارني الجنرال سودجونو هومارداني في نيسان/ أبريل 1971. كان يؤمن بالقوى الغيبية ويعتبر واحدا ممن يضع سوهارتو فيهم ثقته في الشؤون الروحانية والباطنية. ذكر سفيرنا في جاكرتا أن سوهارتو حين يريد اتخاذ قرار خطير يذهب إلى كهف خاص ـ بصحبة هوماردانى ـ للتأمل قبل أن يقرر. لم نناقش أية مسألة مهمة خلال حديثنا الذي استمر ساعة واحدة (باللغة الإندونيسية الباهاسية)، لكن سفيرنا علم من سكرتيره أنه كان راضيا تماما عن اللقاء. توقع هوماردانى أن أكون "فظا، ومتكبرا، ومتغطرسا" لكنه وجدني بدلا من ذلك "ودودا، وصريحا، ولطيفا".

بعد مرور سنة (آذار/ مارس 1972)، أعد لي كون تشوي الترتيبات اللازمة لزيارة سرية يقوم بها الجنرال سوميترو، رئيس قيادة الأمن الوطني، إلى سنغافورة دون علم سفيره. لم يكن يريد أن تعلم وزارة الخارجية الإندونيسية بمهمته السرية التي كلفه بها الرئيس. دخل سوميترو، الذي يتحدث الإنكليزية، إلى الموضوع مباشرة. أراد سوهارتو أن يزيل الشكوك المحيطة بموقف سنغافورة من بعض المشكلات المعينة وأن يسمع الرد مني مباشرة.

أوضح المبعوث رأي إندونيسيا حول مضيق ملقه، وأن على دول المنطقة السيطرة عليه. قلت إن المضيق ظل مياها دولية منذ قرون وأن ذلك هو الأساس لبقاء سنغافورة. وبإمكانها التعاون مع إندونيسيا وماليزيا في الإجراءات التي توصي بها الهيئات الدولية لضمان أمنه وسلامته. لكننا لا نرغب في التورط بأية أعمال للسيطرة على المضيق أو فرض رسوم على المرور فيه، من شأنها أن تؤدي إلى صراع مع الروس، أو اليابانيين أو سواهم من الدول البحرية الكبرى. أجاب الجنرال إن إندونيسيا ستتخذ الخطوات الكفيلة بممارسة سيادتها على المضيق،

وإذا حاول الروس التدخل فلن تتردد في المواجهة. لا بد أنني بدوت غير مقتنع، لأنه أضاف بنبرة جدية أن الروس قد يحاولون احتلال إندونيسيا وأنهم لن ينجحوا.

بعد شهر أرسل سوهارتو لمقابلتي الجنرال بانغابين، وهو واحد من كبار وزرائه ومسؤول عن الشؤون الدفاعية والأمنية. كان بانغابين صريحا ومباشرا في حديثه على عادة أهل سومطره، ومختلفا عن أساليب سوهارتو الهادئة (التي تميز سكان وسط جاوا).

قال إن إندونيسيا أهدرت وقتا ثمينا كان يجب استغلاله في التنمية الاقتصادية. والآن يجب أن تكون القوات المسلحة خاضعة للتنمية الاقتصادية الشاملة في البلاد. وأراد من سنغافورة، باعتبارها دولة أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية، أن تلبي حاجاتهم. أكدت له إن لسنغافورة مصلحة حقيقية في رؤية إندونيسيا تتطور.

دعت الحكومة الإندونيسية كينغ سوي لزيارة جاكرتا في تشرين الأول/ أكتوبر 1972، وهي تعلم بأنه أقرب زملائي إلي. وجد هناك أن حدة شكوك الإندونيسيين قد خفت بعد لقائي مع جنرالاتهم الثلاثة الكبار. علاوة على ذلك، أقنعتهم الاتصالات الاستخباراتية المنتظمة بين اس. ار. ناثان، رئيس استخباراتنا، ونظيره الإندونيسي الجنرال سوتوبو جوونو، بأننا نشاركهم آرائهم حول القضايا الكبرى المهمة.

❧❧

أعد المسرح الآن لزيارتي المقررة في أيار/ مايو 1973. جرى التحضير للزيارة بعناية بالغة. ذكر سفيرنا، مستشهدا بالجنرالات الإندونيسيين، إن هناك "عقبة عاطفية كأداء تحول دون إقامة علاقة صداقة مخلصة بيننا". فإذا أردنا صداقة حقيقية مع الرئيس سوهارتو علينا إقفال ملف شنق البحارين عبر إرسال إشارة ديبلوماسية تخاطب "معتقدات الجاويين بالروح وراحة الضمير".

واقترحوا أن أذهب، بعد وضع باقة من الزهور في "مقبرة أبطال كاليباتا"، وزيارة قبور الجنرالات الذين سقطوا في المحاولة الانقلابية عام 1965، لأنثر الزهور على قبري البحارين. وبحسب رأي السفير فإن ذلك هو مفتاح تحسين العلاقات، لأن الجنرالات الإندونيسيين يعزون أهمية كبرى لهذه البادرة. وافقت على القيام بها.

حين وصلت في صبيحة الخامس والعشرين من أيار/ مايو، لقيت استقبالا رسميا حافلا، واصطف لتحيتي حرس الشرف من الجيش والبحرية والطيران، واستعرضت أفراده بينما كانت المدفعية تطلق تسع عشرة طلقة ترحيبا بي. لقد كان الاستقبال بمثابة مؤشر على فتح صفحة جديدة في العلاقات مع إندونيسيا. وعلقت افتتاحية إحدى الصحف الإندونيسية على الزيارة بالقول: "يبدو أن الأمر قد تطلب مدة طويلة لركوب الطائرة لمدة ساعة واحدة من سنغافورة إلى جاكرتا، بعد زيارات عديدة إلى بريطانيا، والولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، وتايوان. ولم يأت لي كوان يو إلى إندونيسيا في زيارة رسمية إلا بعد أن طاف العالم" كان المحرر على حق. كان علي أولا إظهار أن سنغافورة قادرة على البقاء دون الاتكال على اقتصادي إندونيسيا وماليزيا. نحن لسنا طفيليين نعتاش على جيراننا. كنا نربط أنفسنا بالدول الصناعية، ونجعل سنغافورة مفيدة لها، ونصنع منتجاتها باستخدام تقاناتها، ثم نصدرها إلى مختلف أرجاء العالم. لقد غيرنا معادلة البقاء.

اللقاء الحاسم كان مع سوهارتو، وجها لوجه، أو ما دعاه بلقاء "العيون الأربعة"، أنا وهو فقط، دون مترجمين أو مسجلين للملاحظات، بحيث أمكننا التحدث بكل صراحة. لغتي الملاوية وفت بالغرض، وبالرغم من أنني لم أكن أتحدث الإندونيسية الباهاسية بطلاقة، إلا أننا استطعنا التفاهم. وتجاذبنا أطراف الحديث لأكثر من ساعة.

أوضح سوهارتو عزمه على دفع إندونيسيا إلى التحرك بعد تشرين عاما من الإهمال. قال إنه يقدر مساعدة سنغافورة في مهمة إعادة بناء إندونيسيا التي تتطلب بذل جهود عظيمة، وأقر بكفاءة القيادة السنغافورية. أعطاني انطباعا بأنه سيعاملنا بشكل صائب وصحيح، بل حتى بمودة، اعتمادا على التقييم الواقعي لنقاط الضعف ومواطن القوة النسبية في بلدينا.

من جهتي، أوضحت بأسلوب مهذب ولبق بأننا نتوقع أن نكون جزءا من جنوب شرق آسيا، وهذا حق لنا وليس فضلا نستجديه من أحد. ولا يمكننا أن نتنازل عن مصالحنا الجوهرية، مثل حرية المرور في مضيق ملقه. كما يجب بناء التعاون الاقتصادي على أساس عادل من المصلحة المتبادلة، لا على قاعدة ذلك النوع من العلاقة التي تجمع الزعماء الإندونيسيين بأتباعهم الصينيين من "الكوكونغ" (كان على هؤلاء "الكومبرادوريين" العمل على تحقيق رغبات ونزوات سادتهم مقابل الحصول على الامتيازات أو الإعفاءات التي يستخدمونها ليصبحوا أثرياء). قلت إن في صميم العلاقة يكمن السؤال التالي: هل نثق بنوايا بعضنا بعضا على المدى الطويل؟

أوضح لي إن إندونيسيا ليس لها مطالب من سنغافورة أو ماليزيا، لكنها تطالب فقط بتلك الأراضي التي كانت ضمن جزر الهند الشرقية الهولندية. وكان مصمما على التركيز على تنمية وتطوير إندونيسيا، لا على المغامرات الخارجية. والأهم من كل ذلك، أنه لا يثق بالشيوعيين، خصوصا الشيوعيين الصينيين الذين سببوا العديد من المشاكل في إندونيسيا. قلت إن الشيوعيين الصينيين يستهدفون دمارنا من خلال عميلهم، الحزب الشيوعي الملاوي، وأنا مصمم على إفشال مخططهم. لم أكن أرغب بأن يمتد النفوذ الصيني إلى جنوب شرق آسيا. وكان ذلك بمثابة بيت القصيد بالنسبة له. واقتنع بنيتي الصادقة في هذا المجال.

رأيته رجلا حريصا مترويا، على نقيض تام من سوكارنو. لم يكن سوهارتو شخصا "انبساطيا". لم يحاول التأثير في الناس عبر الخطب الحماسية، أو الأوسمة، بالرغم من امتلاكه للعديد منها، وحافظ على مظهر متواضع وودود، لكن من الواضح أنه رجل صلب عنيد لا يحتمل أية معارضة لما يشرع في القيام به. أعجبت به وشعرت أن بمقدوري التعاون معه.

بعد مرور سنة (آب/ أغسطس 1974) رد سوهارتو الزيارة. في المطار، أعددت له استقبالا حافلا (كما فعل معي)، حيث استعرض حرس الشرف المكون من 40 رجلا من الجيش والبحرية والطيران والشرطة، بينما كانت المدفعية تطلق إحدى وعشرين طلقة تحية له. أهم حدث في الزيارة كان تبادل وثائق التصديق على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين سنغافورة وإندونيسيا. مرة أخرى كان اللقاء الرئيسي اجتماعا ثنائيا بيني وبينه. عبر عن آرائه بالإندونيسية الباهاسية، دون وجود سكرتير يدون ما يقوله. كان مصمما على التعبير عما يجول بفكره إلى حد أنه انزعج حين جرت مقاطعة الحديث مرتين لتناول الشاي والكاتو. في البداية تحدث عن "مفهوم الأرخبيل". فإندونيسيا، مثلها مثل كافة الدول المكونة من جزر، لها الحق بالسيطرة على المياه الإقليمية بين الجزر. وعلى الدول الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا (تشكلت الرابطة في آب/ أغسطس 1967 في بانكوك وضمت إندونيسيا وماليزيا والفليبين وسنغافورة وتايلند) إظهار تضامنها ووحدتها في دعمها لإندونيسيا. ثم قدم تقييما للاحتمالات والمصاعب الاقتصادية أمام إندونيسيا.

أجبت بالقول إن اهتمام سنغافورة المهيمن بالنسبة لمفهوم الأرخبيل يتركز على حرية المرور. نحن جزء من جنوب شرق آسيا. طردنا من الاتحاد مع ماليزيا، وعلينا إقامة أساس جديد لحياتنا، الأمر الذي يتطلب خطوطا بحرية (بمثابة شرايين) تصلنا بأمريكا، واليابان، وأوروبا الغربية. وأية عرقلة للملاحة الحرة

سوف تدمرنا. لذلك، يمكننا تأييد مفهوم الأرخبيل بشرط أن تعلن إندونيسيا على الملأ دعمها لحرية الملاحة التقليدية. ولم تكن لدينا أية مطالب حول حقوق استخراج النفط أو المعادن في الحوض البحري.

سألني عن آرائي حول الحرب في فيتنام. قلت إن وجهة نظري مالت إلى التشاؤم مذ التقينا قبل سنة. فقد استقال نيكسون، وبغض النظر عما يريده الرئيس فورد، فإن الكونغرس مصمم على تخفيض المعونات إلى فيتنام وكمبوديا بمقدار النصف. وأشكك بقدرة النظامين على البقاء. بدا سوهارتو حزينا بسبب تقييمي الكئيب واليائس للأحداث.

كنت أخشى من عدم الاستقرار في تايلند بعد أن تصبح فيتنام وكمبوديا شيوعيتين، الأمر الذي سيسبب مشاكل خطيرة لماليزيا وسنغافورة. صحيح أن نسبة السكان الصينيين في سنغافورة تبلغ 75٪، لكننا جزء من جنوب شرق آسيا. ولن أسمح للصين أو روسيا باستغلالنا. وبدا مطمئنا تماما لذلك.

في اليوم التالي، قال في حديثه أمام ألف من المواطنين الإندونيسيين في السفارة، وفي حضور الصحافة، إن إندونيسيا بسبب خبرتها المحدودة سوف تسعى للحصول على المساعدة التقنية ورأس المال الاستثماري من كل الدول، بما فيها سنغافورة. وعبر قبوله العلني بسنغافورة دولة مستقلة على قدم المساواة مع إندونيسيا، وأنها سوف تسهم في تطويرها، فقد أعطى الإشارة لتغيير أساسي في الموقف تجاه سنغافورة.

بعد سقوط بنوم بنه وسايغون، قابلت سوهارتو في أيلول/ سبتمبر 1975 في بالي. كان نفوذ الشيوعيين يتوسع وبدا وكأن المد سيغمر بقية دول جنوب شرق آسيا. زار عبد الرزاق بكين في أيار/ مايو 1974، وأقام علاقات دبلوماسية معها. وكانت ماليزيا قد اعترفت بحكومة الخمير الحمر في بنوم بنه بعد

استيلائهم على المدينة مباشرة. قال سوهارتو وخيبة الأمل واضحة في صوته، إنه أخبر عبد الرزاق بتجربة إندونيسيا السيئة مع بكين، مشيرا إلى دعم الصين لمحاولة الحزب الشيوعي الإندونيسي القيام بانقلاب في أيلول/ سبتمبر 1965. وكان قد عبر عن الرأي نفسه أمام رئيس وزراء تايلند كوكريت براموج في جاكرتا. ثم زار كوكريت بكين في حزيران/ يونيو 1975، بعد شهرين من سقوط سايغون، وأقام علاقات دبلوماسية معها. ورأى سوهارتو الأمور تسوء في ماليزيا وتايلند. وإذا استمرت دول رابطة جنوب شرق آسيا في اتباع مثل هذه السياسات اليائسة، حيث يهرول كل منها على حدة للاعتراف بالحكومة الشيوعية في فيتنام وبالخمير الحمر في كمبوديا، فسوف ينهار الموقف المناهض للشيوعيين، حسب اعتقاده. ولاحظ أن سنغافورة وإندونيسيا تتبنيان آراء متشابهة ومتجانسة في المزاج العام. لم نكن نغالي في ردة الفعل العاطفية بطلب ود الهند الصينية، ولم نلجأ إلى إلقاء الخطب الحماسية كما فعل الرئيس ماركوس في بكين مؤخرا، حين امتدح نظامها الشيوعي.

مع أن أمن دول رابطة جنوب شرق آسيا احتل الأولوية في تفكيرنا، إلا أننا اتفقنا على وجوب أن تشدد تلك الدول على التعاون على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، والتخفيف من حدة الهاجس الأمني. لسوف نتعاون بصمت، خصوصا في مجال المعلومات الاستخباراتية. ويجب على كل من إندونيسيا وسنغافورة تعزيز قدراتها وانتظار الوقت المناسب لتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الرابطة. لم يأت على ذكر تيمور الشرقية، التي ستحتلها إندونيسيا بعد أسبوعين. لكن كان اللقاء جيدا. وتشابهت ردود أفعالنا حين فاجأتنا التحولات في مجرى الأحداث في المنطقة.

لكن بعد ثلاثة أشهر أصيبت علاقتنا بنكسة ثانية بسبب امتناع سنغافورة عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار حول احتلال إندونيسيا

لتيمور الشرقية. الدول الأخرى الأعضاء في الرابطة صوتت لصالح إندونيسيا. وقاطع قادة الجيش الإندونيسي حفلي الاستقبال اللذين أقمناهما في جاكرتا بمناسبة يوم القوات المسلحة السنغافورية والعيد الوطني. وذكر مستشار سفارتنا في جاكرتا أن عدة جنرالات قالوا إن غضب سوهارتو فاق ذاك الذي أصابه عند شنق البحارين الإندونيسيين.

مرت سنة كاملة قبل استئناف الصلات الشخصية، وذلك حين قام سوهارتو بزيارة ـ غير رسمية ـ إلى سنغافورة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 1976. قلت له إن سنغافورة لن تضع العقبات في طريق العلاقات اليومية بين إندونيسيا وتيمور الشرقية؛ فنحن نعتبر تيمور جزءا من إندونيسيا لكننا لا نستطيع الموافقة علنا على غزوها واحتلالها. اقتنع بموقفي القائل إننا لو صوتنا مع إندونيسيا لأرسلنا إلى العالم إشارة خاطئة حول أمننا.

لكن ما أسعده كان أمرا لا علاقة له بكل ذلك؛ وافقت على تزويده ـ بشكل غير رسمي ـ بإحصائياتنا التجارية لمساعدة الإندونيسيين على الحد من "التهريب"، لكن طلبت عدم إذاعة هذا علنا. كان يريد نشر أرقام هذه الإحصائيات التجارية. شرحت له قائلا إنه نظرا لاختلاف تصنيفاتنا الإحصائية عن تصنيفاتهم، فإن نشرها قد يسبب سوء فهم. كان سوهارتو على ثقة من أنه قادر على تدبر أمر الصحافة الإندونيسية. في نهاية المطاف وافق على دراسة التبعات بعيدة الأمد للنشر قبل اتخاذ الخطوة التالية. وبعد ذلك اتفقنا من حيث المبدأ على إقامة خط اتصال بحري بين سنغافورة وجاكرتا، وسيعمل المسؤولون في كلا البلدين على دراسة التفاصيل التقنية له.

بالرغم من أن اللقاء سار على ما يرام، إلا أن سفيرنا في جاكرتا، رحيم اسحق، حذر من أن الإندونيسيين، على مستوى القادة والشعب، يعتبرون سنغافورة صينية. ولسوف تكون ـ تبعا لتحذيره ـ "مكسر عصا" لإندونيسيا

كلما شعرت بالاستياء والسخط. وثبت أن التحذير قد صدق في نبوءته حين عانت إندونيسيا من أزمة عاصفة بين عامي 1998 ـ 1999.

من حسن طالعنا أن شخصية، ومزاج، وأهداف الرئيس سوهارتو قد أتاحت لي تطوير علاقات شخصية جيدة معه. كان رجلا هادئا، مهذبا، وحريصا على الشكليات والبروتوكول. شخصيته تتماشى مع الطريقة التي اتبعها لسبر وتقييم موقفي بشكل دقيق قبل زيارتي إلى جاكرتا. بعد لقائنا الثاني، وثقنا ببعضنا بعضا. ومع تكرار لقاءاتنا على مر السنين، وجدته رجلا يلتزم بكلمته. لم يقدم سوى عدد قليل من الوعود، لكنه وفى بما وعد. كمنت نقطة قوته في ثباته على المبدأ. كان يكبرني بثلاثة أعوام، وجهه العريض، مثل أنفه، يعلوه تعبير الهدوء والصمت، إلى أن يزداد معرفة بك، وحينذاك يبتسم مرارا وتكرارا بسهولة ويسر. كان مغرما بالطعام، خصوصا الحلوى، لكنه بذل جهدا للتخفيف من وزنه عبر المشي والغولف. ورغم أنه يتكلم بهدوء ورقة، إلا أنه يصبح نشطا وقويا حين يتناول موضوعا مهما. لم يكن مفكرا واسع الثقافة، لكنه امتلك القدرة على انتقاء الأكفاء من الاقتصاديين والإداريين ليكونوا وزراءه. اختار متخصصين في الاقتصاد (من بيركلي)، مثل البروفسور الدكتور ويدجوجو نيتيساسترو، وعلي وردانا، فتحوا إندونيسيا أمام التجارة والاستثمارات الخارجية وجعلوها واحدة من الدول الناجحة الجديدة في ميدان الاقتصاد.

تغلبت صداقتنا على العديد من الأحكام المسبقة المتحيزة بين السنغافوريين المتحدرين من أصول صينية والإندونيسيين. تقابلنا كل سنة تقريبا طيلة السبعينات والثمانينات للبقاء على اتصال مستمر، وتبادل الآراء، ومناقشة القضايا التي تظهر فجأة. كنت أشرح له قائلا إن اللغة والثقافة من القضايا الوجدانية والعاطفية الصعبة التي ينبغي أن أتعامل معها بحذر. الإنكليزية هي

لغتنا المشتركة، لكن حملة "التحدث بالماندرين" كانت ضرورة لأن الصينيين في سنغافورة يستخدمون أكثر من لهجات مختلفة. وعلى نحو مشابه، تخلى السنغافوريون من ذوي الأصول الملاوية والهندية عن الجاوية، والبويانيسية، والسوندانيسية، ولا يستخدمون الآن سوى الملاوية. أما فيما يتعلق بتشجيع فريق الريشة الطائرة الصيني ضد الإندونيسي فهو ناتج عن حمق وصخب المجموعات المؤيدة للصين التي تشجع حتى لاعبي كرة الطاولة الصينيين (أبطال العالم) على حساب لاعبي وطنها السنغافوريين. اقتنع برأيي الذي يشير إلى أن الصينيين في سنغافورة سوف يصبحون سنغافوريين قلبا وقالبا على المدى البعيد.

أراد سوهارتو تطوير باتام، وهي جزيرة مساحتها 20كم2 إلى الجنوب من سنغافورة (تبلغ ثلثي حجمها) لتصبح سنغافورة ثانية. اقترح في عام 1976 أن أساعد إندونيسيا على تطوير باتام. البنية التحتية لم تكن كافية ولا يسكن الجزيرة سوى عدد قليل من الصيادين. أرسل مستشاره - المعين حديثا - في شؤون التكنولوجيا، الدكتور بي. جي. حبيبي، لمقابلتي. كانت مهمة حبيبي تطوير جزيرة باتام. شجعته على اعتبار سنغافورة بمثابة النموذج، لكن شرحت له أن باتام بحاجة إلى بنية تحتية من الطرق، والمياه، والطاقة، والاتصالات، والتخلص من العقبات الإدارية. وإذا تمكن من إقناع وزيري الاقتصاد والتجارة الإندونيسيين بتمويل مشروعه، أعده بأن أجعل انتقال البضائع والناس بين باتام وسنغافورة متحررا من الإجراءات الروتينية بحيث تتمكن بوتام من ربط نفسها بالاقتصاد السنغافوري.

تطلب الأمر بضع سنين كي تعترف الصحافة الإندونيسية بأن الاستثمارات في باتام يجب أن يقوم بها رجال الأعمال اعتمادا على تقييمهم الخاص للمشاريع المجدية اقتصاديا والمربحة ماليا. فكافة المشروعات الكبرى في إندونيسيا هي نتيجة للاستثمارات الحكومية بغض النظر عما إذا كانت مصانع للفولاذ، أو

البتروكيماويات، أو الإسمنت. اضطررت لأن أشرح مرارا أن الحكومة السنغافورية يمكنها تسهيل حركة رأس المال، والمواد، والأشخاص بين سنغافورة وباتام، وبمقدورها تشجيع المستثمرين لا إصدار الأوامر إليهم.

حاولت إقناع سوهارتو بالسماح بامتلاك الأجانب لنسبة 100٪ من المشاريع الاستثمارية في باتام حين تكون المنتجات مخصصة كليا للتصدير. وحين التقينا في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1989، قال إنه مستعد للسماح للأجانب بامتلاك نسبة 100٪ من أسهم الشركات التي تنتج سلعا معدة للتصدير حصرا خلال السنوات الخمس الأولى، لكن بعد ذلك، عليهم تحويل جزء منها إلى الإندونيسيين. صحيح أن الخطة لم تكن مغرية للمستثمرين الأجانب بقدر ما تعرضه سنغافورة عليهم، إلا أنها كافية لاجتذاب بعض المصانع من سنغافورة التي كانت تشعر بضغوط تكاليف الإنتاج المرتفعة. إحدى شركاتنا المرتبطة بالحكومة، "سنغابور تكنولوجيز اندستريال كورب" (STIC)، أقامت مشروعا مشتركا مع مجموعة إندونيسية لتطوير منطقة صناعية في باتام مساحتها خمسمائة هكتار، وشجعت الشركات متعددة الجنسية إضافة إلى الصناعيين السنغافوريين على الاستثمار فيها. تبين لاحقا أن المشروع قد نجح. بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، غلّت المنطقة الصناعية 1,5 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات، ووظفت أكثر من 74000 ألف عامل إندونيسي. واستمرت في النمو بالرغم من الأزمة المالية التي عصفت بإندونيسيا عام 1997.

أدى ذلك إلى التعاون في تطوير الجزيرتين المجاورتين بينتان وكاريمون. ثم اقترح سوهارتو أن نشجع السياح القادمين إلى سنغافورة (7 ملايين سائح في العام) على زيارة إندونيسيا. التعاون السياحي امتد ليشمل كافة أرجاء إندونيسيا، وحصلت طائراتنا على حق نقل المسافرين إلى المحطات السياحية التي قمنا بتطويرها معا.

كما هي العادة، كان للتعاون جانبه السلبي أيضا. فالعديد من شركائنا الإندونيسيين هم من ذوي الأصول الإثنية الصينية، الأمر الذي أثار موجة من الاستياء كمنت تحت السطح. لذلك شرعنا في البحث عن شركاء من الإندونيسيين الأصليين. وكان ذلك أمرا صعبا لأن معظم رجال الأعمال الناجحين في إندونيسيا من أصول صينية، لكننا استطعنا العثور على عدة شركاء من السكان الأصليين لإقامة مشاريع استثمارية معهم.

في كافة اجتماعاتنا، كنا - أنا وسوهارتو - على الدوام نجد الوقت للالتقاء معا على انفراد، حيث أتناقش معه بشكل حر ودون قيود، واختبر أفكارا وآراء يمكنه رفضها دون أي إحراج. وهذا ما أدى إلى حدوث تقارب وبناء الثقة بيننا. كنت قد أكدت له بأننا لن نقيم علاقات ديبلوماسية مع الصين قبل إندونيسيا. وهكذا التقيت معه على انفراد قبل تبادل المكاتب التجارية بين سنغافورة والصين، لأشرح له الخطوة باعتبارها مجرد تبادل للتمثيل التجاري لتسهيل التجارة، ولا تصل إلى مستوى التمثيل الديبلوماسي. وقبل تفسيري.

بحلول منتصف الثمانينات، تحولت الحكومة الإندونيسية إلى تبني الرأي الذي يؤكد أن موقفنا في الحقيقة ينسجم مع الدفاع عن مصالحنا كدولة في جنوب شرق آسيا، ونحن أبعد ما نكون عن دعم وتأييد الصين. وشهدت علاقاتنا الاقتصادية مزيدا من التحسن. فقد فتحت إندونيسيا كافة موانئها لكافة السفن وخففت من إجراءاتها وقوانينها المقيدة للاستيراد والتصدير. ولم تعد تراودها الشكوك حول "التهريب" إلى سنغافورة (بالطبع ظهرت شكاوى جديدة من أن التجار الإندونيسيين يهربون الإلكترونيات وغيرها من السلع "الصامدة" من سنغافورة إلى إندونيسيا لتجنب دفع رسوم الاستيراد المرتفعة. لكن هذه كانت مشكلة الجمارك في إندونيسيا ولا يمكن لوم سنغافورة عليها). ولم يكن دور سنغافورة كوسيط لتجارة إندونيسيا مع الصين يشكل قضية لأن إندونيسيا فتحت التجارة بصورة مباشرة مع الصين.

العلاقات الجيدة بيني وبين سوهارتو دفعت بيني موردانى، وزير الدفاع والأمن الإندونيسي في الثمانينات، إلى اقتراح مشروع مشترك لإقامة وتطوير قاعدة سيابو الجوية قرب بلدة بيكان بارو في سومطره لاستخدامها من قبل القوات الجوية لكلا البلدين. وافتتح القاعدة رسميا قائدا قوات الدفاع الجوي عام 1989، وكان ذلك بمثابة معلم على طريق علاقاتنا الدفاعية المشتركة.

عندما التقيت بسوهارتو خلال مراسم تشييع الإمبراطور هيروهيتو في طوكيو (شباط/ فبراير 1989)، أعلمني بالتطور الذي قد يؤدي بإندونيسيا إلى استعادة العلاقات الديبلوماسية مع الصين: الصين مستعدة للإعلان بكل وضوح أنها لن تتدخل في شؤون إندونيسيا الداخلية، لا على مستوى الحزب ولا الحكومة. وبعد أن أعادت علاقاتها الديبلوماسية مع الصين في آب/ أغسطس 1990، فعلت ذلك سنغافورة حين قمت بزيارة إلى بكين في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه.

قبل بضعة أيام من استقالتي من رئاسة الوزراء، قابلت سوهارتو في طوكيو حيث حضرنا مراسم تنصيب الإمبراطور اكيهيتو في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990. لم تصدق زوجته ايبو تيين، بأنني أريد التنحي وأنا لائق وفي صحة جيدة، وأصغر من زوجها بثلاث سنين. شرحت الأمر قائلا إن سنغافورة لم تغير رئيس وزرائها، وأن من الأفضل لي أن أغادر في وقت أنا أختاره، وفي ظل ظروف ملائمة.

اعتمدت علاقاتنا الثنائية طيلة السنين الممتدة منذ عام 1965 على تقييم لمواقف بعضنا بعضا ثم تعلم التعايش معا أولا. كانت هناك على الدوام مشاكل ينبغي مغالبتها، لكننا تمكنا من حلها، أو تجاوزها، أو تجاهلها، بحيث يمكن التعامل معها لاحقا. عند استرجاع أحداث الماضي أجد من الصعب التقارب والعمل مع رئيس إندونيسي له شخصية ومزاج سوكارنو. وفي هذه الحالة، سيكون تاريخ هذه الفترة مختلفا بالنسبة لإندونيسيا، ولربما لمنطقة جنوب شرق آسيا برمتها.

توفيت زوجة سوهارتو في نيسان/ أبريل عام 1996. وحين قمنا - أنا وزوجتي - بزيارته في تشرين الأول/ نوفمبر من ذلك العام، بدا محروما وبائسا. وبحلول شهر يونيو/ حزيران 1997، حين قابلناه مرة أخرى في جاكرتا، كان قد استعاد رباطة جأشه، لكن تبدى تغير مهم. أصبح أولاده أكثر قربا منه. وحين التقينا ببنات سوهارتو خلال مراسم الزفاف الملكي في بروناي (18/ 8/ 1996)، كنّ يتزين بأحمال من المجوهرات. أشارت تشو إلى زوجة سفيرنا في بروناي إلى أنها لم تلحظ ذلك من قبل. قالت زوجة السفير، التي عرفتهن معرفة وثيقة بعد أن أمضت سنوات في جاكرتا حين كان زوجها سفيرا هناك، إن الوالدة استطاعت كبح جماح بناتها عندما كانت حية، لكن بعد موتها كسرن القيود، وأصبحن مغرمات باستعراض ما لديهن من جواهر وحلي.

❦ ❦

لم يتوقع أحد الأزمة التي أصابت الروبية الإندونيسية. وحين توقف مصرف تايلند المركزي عن دعم البات التايلندي في الثاني من تموز/ يوليو 1997، انتشرت العدوى إلى كافة عملات المنطقة مع الهلع الذي اجتاح مدراء المؤسسات المالية ودفعهم لبيع أسهم وعملات دول المنطقة. اتخذ وزير المالية الإندونيسي خطوة حكيمة بطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي. وقبل التوصل إلى اتفاق معه في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 1997، طلب الرئيس سوهارتو، بواسطة مبعوث له، الدعم من رئيس الوزراء غوه لتحسين موقفه التفاوضي مع الصندوق. ناقش غوه الطلب مع وزير المالية، ريتشارد هو، ومعي شخصيا، قبل أن يعرضه على الحكومة. كنا على ثقة أكيدة بأن حالة الاقتصاد الإندونيسي أفضل من التايلندي. فليس لديهم عجز كبير في حساباتهم الجارية أو في الميزانية، وليس عليهم ديون خارجية ضخمة، كما أن نسبة التضخم لديهم منخفضة. لذلك، اتفقنا على دعمهم بمبلغ خمسة مليارات دولار أمريكي، لكن بعد أن تستنفد

إندونيسيا مبلغا يقدر بعشرين مليار على شكل قروض حصلت عليها من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، إضافة إلى احتياطيها. كما وعدت سنغافورة بالتدخل في سوق العملات الأجنبية لدعم الروبية حالما تتوصل إندونيسيا إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي. وصلت قيمة القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي إلى 40 مليار دولار، كما وافقت اليابان على دعم إندونيسيا بمبلغ خمسة مليارات. وبعد توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي مباشرة، تدخلت المصارف المركزية في إندونيسيا واليابان وسنغافورة - بالتشاور معا - لرفع قيمة الروبية من 3600 إلى 3200 روبية مقابل الدولار. وكانت كل 2500 روبية تعادل دولارا واحدا قبل الأزمة.

تراجع هذا التحسن حين قام الرئيس سوهارتو بإعادة تشغيل أربعة عشر مشروعا رئيسيا للبنية التحتية كانت قد ألغيت تبعا للاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وشملت المشاريع محطة للطاقة امتلكت كبرى بناته، هارديانتي روكمانا (توتوت)، حصة فيها. كذلك سمح لأحد البنوك المفلسة الستة عشر التي أغلقت (يملكه ابن الرئيس) بمعاودة نشاطه تحت اسم مختلف. تمثلت ردة فعل السوق في بيع الروبية. كانت هذه البنوك الستة عشر مجرد جزء صغير من مشكلة أكبر بكثير: هناك أكثر من مائتي مصرف، معظمها محدود الحجم، سيئ الإدارة، ولا يخضع للمراقبة والإشراف بصورة كافية. علاوة على ذلك، وفي خرق للاتفاق مع صندوق النقد الدولي، تراخت قواعد وأنظمة السياسة النقدية. وبالإضافة إلى فقدان الثقة، أعلن رئيس غرفة التجارة الإندونيسية أن الرئيس سوهارتو قد وافق على استخدام مبلغ الخمسة مليارات دولار المقدمة من سنغافورة لتقديم قروض بفوائد ميسرة للشركات المحلية التي تعاني من ضغط في الائتمان. والأسوأ من ذلك، أن صحة سوهارتو تدهورت في كانون الأول/ ديسمبر 1997 بعد أن أنهكته الرحلات إلى الخارج.

شعرت بخطر الانهيار السريع لقيمة الروبية، ولذلك طلبت من سفيرنا في جاكرتا أن يسأل ابنة الرئيس تاتوت إن كانت تستطيع لقائي في سنغافورة لنقل آرائي إلى والدها. كنت رأيتها في حزيران/ يونيو 1997 حين زرت والدها في جاكرتا. قابلتها أنا ورئيس الوزراء غوه في سنغافورة في عيد الميلاد سنة 1997. شرحنا لها الوضع الخطير الذي ستنزلق إليه إندونيسيا إذا لم تستعاد الثقة، أولا بصحة والدها، وثانيا برغبته واستعداده لتطبيق شروط صندوق النقد الدولي. ألححت عليها بإصرار أن تفهم هي وأقرباؤها أن مدراء المؤسسات الدولية في جاكرتا قد ركزوا بؤرة اهتمامهم على المزايا الاقتصادية التي يتمتع بها أبناء وبنات الرئيس؛ وأن من الأفضل خلال فترة الأزمة هذه أن ينسحبوا كليا من السوق وألا ينخرطوا بأية مشاريع جديدة. سألتها بشكل صريح ومباشر عما إذا كانت قادرة على إفهام هذه الرسالة لأقاربها. أجابت بالصراحة نفسها أنها لا تستطيع ذلك. ومن أجل التأكد من أنها فهمت تبعات ومضامين تقارير محللي السوق اليومية، أرسلت إليها عبر سفيرنا في جاكرتا مجموعة من التقارير اليومية المهمة. ويبدو من تصرفات أولاد سوهارتو أن كل ذلك لم يؤثر فيهم.

في السادس من كانون الثاني/ يناير 1998، أعلن الرئيس سوهارتو ميزانية إندونيسيا، التي لم تناقش مع صندوق النقد الدولي، ولم تحقق الأهداف المحددة في الاتفاق معه. خلال اليومين التاليين هبط سعر الروبية الإندونيسية من 7500 إلى 10000 روبية لكل دولار أمريكي، لأن معاون مدير صندوق النقد الدولي، ستانلي فيشر، ونائب وزير الخزانة الأمريكي، لورنس سومرز، انتقد الميزانية باعتبارها لا تتفق مع شروط صندوق النقد الدولي. في الساعة التاسعة من مساء الثامن من كانون الثاني/ يناير، سمعت عبر الإذاعة أن الجماهير اندفعت في موجة شراء هائجة لتفرغ كافة المتاجر ومحلات "السوبر ماركت" كي تتخلص من عملتها المتدهورة وتخزن البضائع والسلع. هاتفت سفيرنا في

جاكرتا فأكد الخبر مضيفا أن أحد محلات السوبر ماركت قد أشعلت فيه النار، وأن الروبية تبدل في الشارع بسعر 11500 لكل دولار أمريكي.

نبهت رئيس الوزراء غوه، الذي بعث على الفور برسالة إلى وزارة الخارجية الأمريكية وصندوق النقد الدولي، يقترح فيها أن يصدرا بيانين لاستعادة الهدوء في الأسواق أو المخاطرة بحدوث فوضى في اليوم التالي. بعد بضعة ساعات (السابعة صباحا بتوقيت سنغافورة) اتصل الرئيس كلينتون برئيس الوزراء غوه لمناقشة آخر تطورات الوضع، ثم تكلم مع الرئيس سوهارتو. أعلن كلينتون أنه سيبعث سومرز للمساعدة في حل المشكلات. في هذه الأثناء، أصدر فيشر بيانا يقول إن ردة الفعل كانت مغالية. أنعش هذا النشاط المتزامن الآمال باحتمال التوصل إلى حل، وأوقف تدهور الوضع الذي كان سينتهي بتفجر أعمال الشغب والفوضى. في الخامس عشر من يناير/ كانون الثاني، وقع سوهارتو اتفاقية ثانية مع صندوق النقد الدولي تشترط إجراء مزيد من الإصلاحات.

في التاسع من كانون الثاني/ يناير 1998، وقبل بضعة أيام من توقيع الاتفاق الثاني، التقيت في سنغافورة بابنة سوهارتو الثانية، ستي هيدياتي هاريادي برابوو (تيتيك)، وزوجة الجنرال برابوو سوبيانتو (قائد قوات "القبعات الحمر" المسؤولة عن العمليات الخاصة). أتت بعلم والدها؛ وطلبت مساعدتنا في استثمار قيمة السندات المالية بالدولار في سنغافورة. فقد قال أحد المصرفيين الدوليين إن ذلك سيساعد على استقرار الروبية. قلت إن خسارة قيمة السندات الصادرة في جو الأزمة الراهنة، حين تجتاح السوق الشكوك بالروبية، ستفاقم من حالة انعدام الثقة. ثم اشتكت من الشائعات القادمة من سنغافورة التي أضعفت الروبية، وأضافت إن مصارفنا تشجع الإندونيسيين على إيداع أموالهم هنا. فهل بمقدورنا وقف كل ذلك!

شرحت لها قائلا: إن كل ما نقوم به في هذا المجال لن يكون مؤثرا على الإطلاق؛ نظرا لأن الإندونيسيين قادرون على إخراج أموالهم من سنغافورة وإيداعها في أي مكان في العالم بمجرد لمسة على مفتاح الكمبيوتر. علاوة على ذلك، لن تؤثر الشائعات على الروبية إن كانت أسسها راسخة وقوية. ومن أجل استعادة ثقة السوق، ينبغي على والدها تطبيق إصلاحات صندوق النقد الدولي، فإذا شعر بأن بعض الشروط غير عملية أو قاسية، يمكنه دعوة شخص مثل بول فولكر، مدير الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي السابق ليعمل مستشارا لحكومته. ومن المرجح أن يستمع صندوق النقد الدولي بجدية إلى الحجج التي يقدمها فولكر. الرسالة وصلت - وأخبرنا أحد المصرفيين فيما بعد أن فولكر ذهب إلى إندونيسيا، لكنه غادرها بعد لقاء سوهارتو دون أن يعمل مستشارا عنده.

تفاقمت مشاكل سوهارتو بزيادة تدخل أبنائه في كافة العقود والاحتكارات المربحة. استهدف صندوق النقد الدولي إغلاق عدة مشاريع، شملت الشركة المحتكرة للقرنفل، وشركة السيارات الوطنية، اللتين يديرهما ابنه تومي، ومحطة الطاقة التي فازت بعقدها ابنته توتوت، والرخص المصرفية التي ذهبت إلى باقي أبنائه، على سبيل المثال لا الحصر. لم يستطع سوهارتو أن يفهم لماذا يريد صندوق النقد الدولي التدخل في شؤونه الداخلية. وفي الحقيقة، تحولت هذه الاحتكارات والمزايا إلى قضايا رئيسة بالنسبة لمدراء الصندوق. كما أن كبار التكنوقراط العاملين لديه وجدوا في أزمة إندونيسيا المالية فرصة سانحة للتخلص من هذه الممارسات التي أضعفت الاقتصاد وفاقمت من مشاعر السخط والاستياء. والأهم من كل ذلك أن صندوق النقد الدولي كان على علم بأن الكونغرس الأمريكي لن يوافق على تقديم مزيد من المال لملء خزائن إندونيسيا إن لم توقف هذه الممارسات.

العامل الحاسم الذي أثر في النتيجة النهائية كان رأي أمريكا، الذي عبر عنه سومرز أمامنا - أنا ورئيس وزرائي - في الحادي عشر من كانون الثاني/ يناير 1998 في سنغافورة وهو في طريقه إلى إندونيسيا. فما تحتاجه، كما قال، هو "قطيعة" مع الأسلوب الذي يدير فيه سوهارتو حكومته. يتوجب إلغاء المزايا التي تتمتع بها أسرته وأصدقاؤه. وينبغي أن يتحقق نوع من العدالة في الميدان. أشرت إلى أنه من الأفضل الحفاظ على "الاستمرارية" لأنه لن يأتي رئيس جديد بقوة سوهارتو لتطبيق الشروط القاسية التي فرضها صندوق النقد الدولي. لذلك علينا مساعدة سوهارتو على تطبيق هذه الشروط والعمل باتجاه تحقيق أفضل النتائج الممكنة، أي إقناع الرئيس بتعيين نائب له قادر على استعادة ثقة السوق بمستقبل إندونيسيا ما بعد سوهارتو. لم تشاركني بهذا الرأي إدارة الرئيس كلينتون. فقد أصر مسؤولوها بعناد على الحاجة إلى الديمقراطية وإنهاء الفساد ووقف انتهاكات حقوق الإنسان. الحرب الباردة انتهت. ولم يروا سببا يدعو إلى "تدليل" سوهارتو (حسب تعبير كلينتون خلال الحملة الانتخابية عام 1992).

بعد شهرين (آذار/ مارس 1998)، حمل نائب الرئيس السابق، والتر موندیل، رسالة من الرئيس كلينتون إلى سوهارتو. قابلته آنذاك أنا ورئيس الوزراء غوه في سنغافورة وهو في طريق عودته من إندونيسيا. وبعد مقارنة الملاحظات حول خطوات سوهارتو المرجحة لتحقيق الإصلاحات، طرح موندیل الأسئلة التالية: "أنت عرفت ماركوس. هل كان بطلا أم محتالا؟ كيف يمكن مقارنة ماركوس بسوهارتو؟ هل سوهارتو وطني أم محتال؟". شعرت بأن موندیل يحاول صياغة رأيه حول بواعث سوهارتو قبل تقديم توصياته إلى رئيسه. أجبت بأن ماركوس ربما بدأ كبطل لكنه انتهى كمحتال. أما سوهارتو فأمره مختلف. أبطاله ليسوا واشنطن أو جيفرسون أو ماديسون، بل سلاطين سولو في وسط جاوا. كانت زوجته سوهارتو أميرة تتحدر من تلك الأسر الملكية.

وكرئيس لإندونيسيا، اعتبر نفسه السلطان الأعظم للوطن الكبير. لقد آمن سوهارتو بحق أولاده بالتمتع بالمزايا كأمراء وأميرات سلاطين سولو. لم يشعر بأي إحراج عند إعطائهم هذه المزايا، لأن ذلك من حقه كسلطان للسلاطين. كان يعتبر نفسه وطنيا، ولن أستطيع تصنيفه في خانة المحتالين واللصوص.

زار رئيس الوزراء غوه سوهارتو ثلاث مرات (في تشرين الأول/ أكتوبر 1997، وفي كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 1998) لتوضيح حقيقة أن اقتصاد إندونيسيا في مشكلة خطيرة وأن عليه أن يأخذ إصلاحات صندوق النقد الدولي على محمل الجد، وإلا سيبيع السوق عملته وأسهمه ويؤدي إلى انهياره. وحين رجع من اللقاء الأخير في شباط/ فبراير 1985، أخبرني أن سوهارتو يتصرف وكأنه تحت الحصار، على أساس اعتقاده بأن الغرب يريد إخراجه من السلطة. أعرب غوه لسوهارتو عن قلقه من حدوث نقص في المواد الغذائية، واندلاع اضطرابات اجتماعية، وفقدان الثقة بإندونيسيا إذا تفاقمت الأوضاع الاقتصادية. ولسوف يواجه الرئيس حينئذ صعوبات خطيرة. وبالتالي من المهم العمل من أجل استقرار وضع الاقتصاد بدعم من صندوق النقد الدولي. رد سوهارتو بأنه على ثقة مؤكدة بأن الجيش يؤيده تأييدا تاما.

وألمح غوه إلى حدوث ظروف يكون فيها الناس جائعين إلى حد يمتنع فيها الجنود عن إطلاق النار عليهم. لكن سوهارتو استبعد مثل هذا الاحتمال. وتجاهل خطر الأوضاع إلى درجة مؤسفة. في ذلك الوقت، قال أحد الجنرالات الإندونيسيين (نقل عبارته سفير الولايات المتحدة إلى سفيرنا في جاكرتا في آذار/ مارس): "إذا بلغ عدد الطلاب ألفا، فإن القوات المسلحة الإندونيسية ستفرقهم بالعصي، وإن وصل العدد إلى عشرة آلاف، فلسوف تحاول السيطرة عليهم. أما إذا أصبحوا مائة ألف فلسوف ينضم أفرادها إليهم".

هنالك عدد من الخطوات الإجرائية الإضافية التي اتخذها سوهارتو سببت انخفاضا كبيرا في قيمة العملة والأسهم الإندونيسية بالرغم من توقيعه اتفاقا ثانيا مع صندوق النقد الدولي في كانون الثاني/ يناير 1998. ففي أواخر ذلك الشهر، قادت المعايير التي وضعها سوهارتو لمن يشغل منصب نائب الرئيس ـ ونقلتها الصحف الإندونيسية ـ قادت الناس إلى الاعتقاد بأن بي. جي. حبيبي هو المرشح المفضل. فقد كان مسؤولا عن عدد من المشاريع المكلفة في مجال التقانة المتقدمة، مثل صناعة الطائرات. أقلق الأمر عددا من القادة الأجانب وهرعوا لمقابلة سوهارتو ـ سرا ـ لإقناعه بالتخلي عن خياره هذا. شمل هؤلاء رئيس وزراء أستراليا الأسبق، بول كيتنغ، الذي كان سوهارتو يعتبره صديقا مخلصا، ورئيس الوزراء غوه، ونائب رئيس وزراء ماليزيا أنور إبراهيم. في نهاية كانون الثاني/ يناير، أيضا، كتب إلي دايم زين الدين، المستشار الاقتصادي للحكومة الماليزية، يطلب مني زيارة سوهارتو وحثه على التخلي عن تعيين حبيبي، لأن وزراء الرئيس قالوا إن سوهارتو بحاجة لمشورة جيرانه. لم أكن أستطيع زيارة جاكرتا في خضم الأزمة وأبدو وكأنني أتدخل في شؤونها الداخلية. بدلا من ذلك قمت بمخاطرة محسوبة وحذرت في خطاب ألقيته في السابع من شباط/ فبراير في سنغافورة من أن "السوق قد اضطرب نتيجة المعيار الذي وضعه [سوهارتو] لاختيار نائب الرئيس، بحيث يتطلب أن يكون ضليعا في العلم والتقانة، خصوصا وقد أعلن ذلك بعد وقت قصير من توقيع الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي.. وإذا اضطرب السوق نتيجة اختيار أي شخص كنائب الرئيس، فإن الروبية ستضعف من جديد". ورغم أنني لم أذكره بالاسم، إلا أن أنصار حبيبي شنوا هجوما علي بسبب هذا التصريح.

حين تابع سوهارتو إجراءاته لتعيين حبيبي، كانت ردة فعل مدراء المؤسسات المالية والمتعاملين بالعملات الأجنبية متوقعة، حيث باعوا الروبية بسعر أقل،

وانخفضت قيمتها لتصل إلى 17000 مقابل الدولار الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عملات وأسهم دول المنطقة.

في أوائل شباط/ فبراير 1998 ، أحضر ابن الرئيس، بامبانغ، أستاذا أمريكيا يدرس الاقتصاد في جامعة جونز هوبكنز، اسمه ستيف هانك، لمقابلة سوهارتو وتقديم النصيحة له بأن الجواب البسيط للسعر المنخفض لصرف الروبية هو إنشاء هيئة نقدية. وبينما كان يسخر أمام الرأي العام من فكرة إنشاء هيئة النقد، كانت قيمة الروبية تتأرجح. وأخذ السوق يفقد ثقته برئيس ظل حتى ذلك الحين يحظى بالاحترام نتيجة خبرته الطويلة وأحكامه الحصيفة.

تعتبر قرارات التعيين الأخيرة في المناصب العسكرية والوزارية الرئيسية التي اتخذها سوهارتو في شباط/ فبراير وآذار/ مارس 1998 ، أفدح الأخطاء الكارثية التي ارتكبها في حياته وأشدها تعبيرا عن سوء فهمه وتقديره لما يحدث. فقد عين بي. جي. حبيبي نائبا للرئيس، لأنه لا يوجد من يرغب بأن يكون حبيبي رئيسا، كما قال قبل ثمان وأربعين ساعة من الاستقالة. وكان سوهارتو يعتقد بأنه لن يتآمر أحد في إندونيسيا أو خارجها لإزاحته عن منصبه إذا علم بأن حبيبي سيستلم الرئاسة بعده. أما شريكه في لعب الغولف، بوب حسن (أحد بارونات صناعة الأخشاب) فقد عينه وزيرا للتجارة والصناعة، وابنته توتوت وزيرة للرعاية الاجتماعية، وكان كافة الوزراء الآخرين تقريبا إما من الموالين له أو لأولاده. أما أفدح الأخطاء فكان تعيين الجنرال ويرانتو قائدا عاما للقوات المسلحة، وموازنة ذلك بترقية صهره برابوو سوبيانتو وتعينه قائدا للقوات الاستراتيجية (كوستراد). كان يعرف بأن برابوو ضابط لامع وطموح، لكنه عنيف ومتهور.

قابلت برابوو خلال مأدبتي غداء في جاكرتا (1996 و 1997). كان سريع البديهة لكنه يصل إلى حد الوقاحة في صراحته. في السابع من شباط/ فبراير 1998، اجتمع بي وبرئيس الوزراء غوه (كل على انفراد) في سنغافورة لنقل رسالة غريبة، تقول إن الصينيين في إندونيسيا في خطر، لأنهم في حالة حدوث أية مشكلة - أعمال شغب - سيتعرضون للأذى كونهم أقلية، وأن سفيان واناندي، رجل الأعمال الإندونيسي المشهور والناجح والناشط في ميدان السياسة (وهو من أصول صينية) معرض لخطر داهم لأنه ينتمي إلى "أقلية مزدوجة": صيني وكاثوليكي. وكان سفيان قد قال له ولعدة جنرالات إن على الرئيس سوهارتو أن يتنحى. وحين لم أصدق، أصر على أن سفيان قد قال ذلك، وأن الصينيين الكاثوليك يشكلون خطرا على أنفسهم. أصبنا - أنا ورئيس الوزراء - بالحيرة حول السبب الذي يدعوه إلى إعلامنا بكل ذلك عن سفيان، في حين أن من المستبعد تماما أن يقول أي إندونيسي في حضرة صهر الرئيس إن من الضروري إجباره على التنحي. وتساءلنا هل يعد المسرح أمامنا لشيء سيحدث في وقت قريب لسفيان وغيره من رجال الأعمال الإندونيسيين من ذوي الأصول الصينية.

في التاسع من أيار/ مايو 1998، اجتمعت في سنغافورة بالأدميرال وليام اوينز، الذي تقاعد مؤخرا من منصب نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة في الولايات المتحدة، حيث أطلعني على تصريحات غريبة أدلى بها برابوو حين التقاه في جاكرتا في اليوم السابق. فعلى مأدبة الغداء، وفي حضور مساعديه الاثنين (عقيدين أحدهما طبيب) قال برابوو فعلا: "قد لا يعيش العجوز تسعة أشهر". واحتفل بسعادة غامرة بترقيته إلى جنرال بثلاث نجوم ورئاسته للقوات الاستراتيجية، وسخر من الشائعات التي تقول إنه قد يحاول القيام بانقلاب. قال أوينز إنه يظل أجنبيا بالرغم من معرفته بالجنرال برابوو لمدة سنتين. قلت إن فيه ميل إلى التهور والطيش.

ظلت احتجاجات الطلاب لعدة أشهر، بدءا من كانون الثاني/ يناير 1998، محصورة في نطاق الحرم الجامعي، حيث خطب فيهم أعضاء هيئة التدريس والوزراء والجنرالات السابقون وطالبوهم صراحة بأن يضيفوا أصواتهم إلى الأصوات المطالبة بالإصلاحات. ولكي يظهر سيطرته الكاملة على الوضع، تعمد سوهارتو مغادرة البلاد في خضم الأزمة (5/9/ 1998) لحضور مؤتمر في القاهرة. نقل الطلاب مظاهراتهم إلى الشوارع، وبعد عدة مصادمات مع شرطة مكافحة الشغب، أطلق الرصاص على ستة من طلاب جامعة تريساكتي وهم يتراجعون إلى حرم جامعتهم في الثاني عشر من أيار/ مايو. أدت ثورة الغضب العارمة التي أعقبت ذلك إلى انهيار القانون والنظام، مع تسليم قوات الشرطة والجيش المدينة إلى الغوغاء الذين دمروا ونهبوا وأحرقوا متاجر وبيوت الإندونيسيين الصينيين، ثم اغتصبوا نسائهم. كان من المعروف عموما أن أعمال الشغب قد نظمها رجال برابوو. إذ أراد أن يظهر ويرانتو كرجل عاجز وغير كفء، بحيث يضطر سوهارتو عند عودته من القاهرة إلى تعيينه هو (برابوو) قائدا للقوات المسلحة. لكن بحلول الوقت الذي عاد فيه من القاهرة في الخامس عشر من أيار/ مايو، كان قد فقد منصبه.

تخلى عنه أقرب وأخلص معاونيه ووزرائه واحدا بعد الآخر، بعد أن طالب هارموكو أشد معاونيه خضوعا، الذي عينه رئيسا للجمعية الوطنية، باستقالته علنا. انتهى الفصل الدرامي في الحادي والعشرين من أيار/ مايو، الساعة التاسعة صباحا حين ظهر سوهارتو على شاشة التلفزيون ليعلن استقالته، ويتقلد بي. جي. حبيبي منصب الرئاسة.

ما بدأ مشكلة اقتصادية بحاجة لعملية إنقاذ من صندوق النقد الدولي، انتهى بإسقاط الرئيس. كان ذلك بمثابة مأساة شخصية هائلة لزعيم حول إندونيسيا المفقرة عام 1965 إلى واحد من النمور الاقتصادية الجديدة، ونشر

التعليم والثقافة بين أفراد شعبه، وأقام بنية تحتية لتطور إندونيسيا المستمر. في تلك اللحظة الحاسمة، أخطأ الرجل الذي اشتهر برجاحة أحكامه وحصافته وحسن اختياره للمعاونين والمستشارين، أخطأ في تعيين المؤهلين والأكفاء في المناصب المؤثرة والهامة. وثبت أن أخطاءه قد أفرزت عواقب كارثية له ولبلاده.

لم يفكر سوهارتو أبدا بالعيش في المنفى. فثروته هو وأسرته استثمرت في إندونيسيا. الصحفي الأمريكي الذي كتب في مجلة "فوربس" (Forbes) أن أصول وأملاك عائلة سوهارتو تبلغ أربعين مليار دولار، أخبرني عندما كنت في نيويورك في تشرين/ أكتوبر 1998، أن معظمها موجود في إندونيسيا. لكن بعد انخفاض قيمة العملة، تقلصت الثروة حسب تقديره إلى أربعة مليارات. وعلى عكس ماركوس الفليبين، لم يوزع ثروته خارج البلاد استعدادا للهرب بسرعة. بل بقي في منزله في جاكرتا. وبعد اثنين وثلاثين عاما قضاها رئيسا لإندونيسيا، لم يكن يقبل بالهرب. لم أفهم لم احتاج أولاده كل هذه الثروة، ولولا تجاوزاتهم ومبالغاتهم لاحتل مكانا مختلفا في تاريخ إندونيسيا.

الجنرال بيني مورداني، مساعده الموثوق المخلص، الذي شغل منصب رئيس الاستخبارات العسكرية مدة طويلة من الزمن، وأصبح فيما بعد قائدا للقوات المسلحة، أخبرني في أواخر الثمانينات بأنه نصح سوهارتو بكبح مطالب أولاده التي لا تنتهي بالحصول على مزيد من المزايا والمكاسب التجارية. ولو أصغى لنصيحة مورداني لما انتهى هذه النهاية المأساوية.

شاهدت إعلان استقالته على شاشة التلفزيون. كان يستحق نهاية تناسب مكانته وهيبته. لقد ركز سوهارتو طاقاته على الاستقرار والاقتصاد. وأوجدت سياساته الظروف الملائمة لنمو اقتصادي شهدته كافة دول رابطة جنوب شرق آسيا بين السبعينات والتسعينات. ذلك هو العصر الذهبي لجنوب شرق آسيا.

مع أن حبيبي أصبح رئيسا بمحض الصدفة، إلا أنه آمن بأن القدر قد كتب عليه أن يحكم إندونيسيا. كان رجلا على درجة كبيرة من الذكاء، لكنه متقلب المزاج ومراوغ مهذار. في مقال له في مجلة "ايجان وول ستريت" (4/ 8/ 1998)، وصف أسلوب عمله بأنه "معالجة متوازنة لعدد يتراوح بين عشر وعشرين قضية"، مقارنا نفسه بالكمبيوتر. كما اشتكى من أنه حين استلم منصبه في الحادي والعشرين من أيار/ مايو 1998، تلقى التهاني من العديد من الدول في اليوم الثاني، لكن سنغافورة لم ترسل تهنئتها إلا "متأخرة جدا في حزيران/ يونيو تقريبا. بالنسبة لي هذا لا يهم، لكن هناك 211 مليونا في إندونيسيا]. انظر إلى الخريطة. كل هذه [المنطقة] الخضراء هي إندونيسيا. وتلك النقطة الحمراء هي سنغافورة". (بعثت سنغافورة بتهانيها في الخامس والعشرين من أيار/ مايو). بعد بضعة أيام رد عليه رئيس الوزراء غوه في خطاب العيد الوطني قائلا إن سنغافورة ليس لديها من المصادر سوى ثلاثة ملايين مواطن، وهناك حدود لما يمكن "للنقطة الحمراء الصغيرة"، مثل سنغافورة، أن تفعله لجيرانها.

كان غوه يعرف حبيبي جيدا، فهو المسؤول عن مشروع باتام المشترك مع سنغافورة. واشتهر بعدائه للإندونيسيين الصينيين، وبالتالي لسنغافورة التي تسكنها أغلبية صينية. أراد أن يعاملنا كما يعامل مواطنيه الإندونيسيين من ذوي الأصول الصينية، أي بالضغط والابتزاز والاستنزاف. وهذا ما يغير قواعد التعاون بيني وبين سوهارتو، القائمة على أساس العلاقة الندية بين دولتين مستقلتين، إلى علاقة "الأخ الكبير- الأخ الصغير". لكن حبيبي بعث - في السر - رسائل متكررة إلى رئيس الوزراء غوه يدعوه فيها لزيارته في جاكرتا، كما دعا لونغ (نائب رئيس الوزراء) وزوجته إلى الغداء معه. أراد أن يبدو قادة سنغافورة مؤيدين له، اعتقادا منه (كما قيل لنا) أن كبار رجال الأعمال الإندونيسيين من ذوي الأصول الصينية سوف يضعون ثقتهم به ويستثمرون أموالهم في إندونيسيا. ولم نعرف كيف يمكن أن يحدث ذلك نتيجة لمثل هذه الزيارات.

بعد يومين اثنين من نوبة غضب أصابته كما قيل، ألقى محاضرة استمرت ثمانين دقيقة على تيو تشي هين، وزير التربية ووزير الدفاع السنغافوري بالنيابة. وكان تيو قد سلم مساعدات إنسانية إلى جاكرتا، إلى الجنرال ويرانتو قائد القوات المسلحة الإندونيسية. قال تيو:

"كان حبيبي مفعما بالحيوية والنشاط، إشارات يديه تساير التغيرات السريعة في تعبير وجهه ونبرة صوته. نادرا ما هدأت حركته، حيث بدا متحمسا ومهتاجا. وراوح حديثه بين التركيز على منجزاته، وصفاته الخاصة، والتهديدات المبطنة لسنغافورة. قال إنه عاش في أوروبا لمدة خمس وعشرين سنة، مذ كان في الثامنة عشرة، واكتسب قيما مثل "الديمقراطية وحقوق الإنسان".

"كان يريد من سنغافورة أن تعرف مكانها وتدرك ضعفها وانكشافها. لذلك تابع كلامه ليوضح كيف "تقع سنغافورة داخل إندونيسيا"، وهو يقفز من مقعده إلى خارطة معلقة على الجدار، ويمد ذراعيه الاثنتين للتشديد على المساحة الخضراء الممتدة التي تشكل إندونيسيا المحيطة بـ"النقطة الحمراء" التي هي سنغافورة".

بعد مدة، في ليلة السابع والعشرين من يناير/ كانون الثاني 1999، دهشت حين سمعت من الإذاعة، وأنا استعد للمغادرة إلى دافوس، أن حبيبي قرر إعطاء تيمور الشرقية الحق بالاختيار بين الحكم الذاتي الكامل أو الاستقلال الناجز. كان ذلك بمثابة تغير مفاجئ في السياسة التي تشبثت بها إندونيسيا بعناد من عام 1976، التي تقضي بأن اندماج تيمور الشرقية في إندونيسيا أمر لا رجعة عنه.

في دافوس، قابلت ستانلي روث، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادي، السياسي الداهية الذي لا يمل ولا يتعب من السفر في

كافة أرجاء العالم. اتفقنا على أن عرض حبيبي، حالما قدم، قد غير إلى الأبد المعادلة، ويمكن توقع استقلال تيمور الشرقية. تمثل تعليق روث الجاف في أن على رؤساء الوزارات ألا يكونوا على هذه الدرجة من الحرية في كتابة الرسائل، خصوصا إلى رئيس مثل حبيبي (قرأ كلانا تقارير تشير إلى أن قرار حبيبي قد حفزته رسالة من رئيس وزراء أستراليا جون هوارد يقترح فيها إجراء استفتاء بين سكان تيمور الشرقية لتقرير مستقبلهم).

بعد وقت قصير من هذا الإعلان، قام وزير الاتصالات السنغافوري، ماه بو تان بزيارة حبيبي في الرابع من شباط/ فبراير 1999، الذي وروى له كيف أعلمه السفير الأسترالي بمقاربة "كاليدونيا الجديدة": تنظيم استفتاء والاستعداد لمنح الاستقلال بعد خمسة عشر عاما من التحضيرات. أخبر حبيبي السفير بأن إندونيسيا غير مستعدة لتبني مثل هذه المقاربة. فهي لم تكسب شيئا من تيمور الشرقية، لا مواردها الطبيعية، ولا مواردها البشرية، ولا ذهبها. وليس للأستراليين الحق بالإلحاح على إندونيسيا كي تمنح الحكم الذاتي أو حق تقرير المصير لتيمور الشرقية.

قال حبيبي للوزير ماه: "العالم لا يفهمنا ويحاول دوما اغتيال شخصيتنا". وأضاف بأنه "سئم وتعب" من هذا، وطلب من حكومته دراسة احتمال التخلي عن تيمور الشرقية - منحها الخيار، إما الحكم الذاتي أو الاستقلال. فإذا رفضت قبول الحكم الذاتي وظلت تسعى في ذات الوقت للحصول على مساعدة إندونيسيا للاستعداد للاستقلال، عندها سنقول "آسفين". وهو ليس مستعدا ليكون "العم الثري" لتيمور الشرقية. وكان قد سأل السفير أن ينقل هذه الرسالة إلى رئيس الوزراء الأسترالي جون هوارد. ولذلك تطرقت رسالة هوارد إليه في كانون الثاني/ يناير 1999، إلى أفكار حبيبي حول تيمور الشرقية. وحين استلمها كتب على عجل على حواشي الفقرات ذات الصلة موصيا حكومته

بالفكرة. وبذلك بدأت سلسلة من الأحداث التي كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ إندونيسيا.

تأكدت من الأسلوب الذي قرر حبيبي استخدامه في تيمور الشرقية حين التقيت بوزير تنسيق الشؤون الاقتصادية الإندونيسي الكفء، غيناندجار كارتاساسميتا، على الطائرة المغادرة من سنغافورة إلى زيورخ لحضور منتدى دافوس الاقتصادي العالمي ليلة صدور الإعلان. كنا نجلس على جانبي الممر، وتحدثنا لمدة ساعة حول التطورات الاقتصادية والسياسية في إندونيسيا. كانت تيمور الشرقية تحتل قمة الأولويات في ذهنه. وروى لي كيف اتخذ القرار بعد أن أثيرت المسألة في الحكومة لأول مرة بعد ظهر ذلك اليوم، انطلاقا من مذكرة حبيبي. استمرت المناقشات لمدة ساعتين، وافق بعدها كافة الوزراء، بمن فيهم الجنرال ويرانتو وزير الدفاع، على اقتراح الرئيس. وسألني وآثار القلق واضحة في صوته عما إذا كان القرار سيفرز عواقب وتبعات أخرى بالنسبة لإندونيسيا. أجبت بطريقة ديبلوماسية أنني لست متأكدا لكنه يمثل أهم تغير في السياسة الإندونيسية.

اعتقد مستشارو حبيبي أن عرضه بمنح الحكم الذاتي أو الاستقلال لتيمور الشرقية سوف يكسبه الدعم المالي من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتهلل له الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باعتباره ديمقراطيا وإصلاحيا، الأمر الذي يساعد على إعادة انتخابه. وفي الحقيقة فقد أثار حفيظة جنرالاته، والعديد منهم أمضى أعواما في حفظ الأمن في تيمور الشرقية. جيناندجار أخبر رئيس الوزراء غوه خلال اجتماع مجلس "التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي" (APEC) الذي انعقد في أوكلاند (آب/ أغسطس 1999) أنهم ارتكبوا خطأ حين سلحوا الميليشيات في شباط/ فبراير 1999. فقد كان القصد "حث" السكان على عدم التصويت لصالح الاستقلال وعندما فعلوا ذلك بأغلبية

ساحقة بلغت 80٪ من نسبة المقترعين التي وصلت إلى 99٪، أحرقت الميليشيات تيمور الشرقية ودمرتها عمدا. وتعرض موقف حبيبي كوطني إندونيسي للضرر، وتأثرت سمعة الحكومة والقوات المسلحة.

ولمساعدة حبيبي على الفوز بالانتخابات، قدمه فريق مستشاريه كإصلاحي أراد إحداث قطيعة مع الماضي. أطلق سراح المعتقلين السياسيين، وسمح بتسجيل أكثر من خمسين حزبا سياسيا (مقارنة بثلاثة فقط خلال حكم سوهارتو)، كما التقى بالصحافة مرارا وتحدث أمامها بحرية، بل بحرية تجاوزت الحدود. لكن مستشاريه كبحوا جماحه ومنعوه من التحدث علنا دون تحضير مسبق. كان بحاجة للمال للحصول على التأييد. وتوقع المسؤولون حدوث تغييرات كبرى بعد الانتخابات. وخوفا من نقلهم إلى وظائف أخرى تتضاءل فيها فرص الحصول على الرشاوى، بذلوا ما بوسعهم للاستفادة من هذه الفترة الانتقالية. تفاقم الفساد على كافة المستويات بحيث لم تشهده حتى أسوأ سنوات حكم سوهارتو. أما الفرص المتاحة لابتزاز المال فكانت هائلة نظرا لأن العديد من المصارف والشركات الكبيرة كانت مفلسة ومعتمدة على خطط وبرامج الإنقاذ الحكومية، الأمر الذي جعلها عرضة للضغوط. أحد هذه المصارف كان "بنك بالي" الذي اختلس منه مبلغ 70 مليون دولار أمريكي بواسطة أقرب مساعدي حبيبي. وامتنع صندوق النقد الدولي عن تمويل إندونيسيا حتى يجري تدقيق شامل في الحسابات ويعاقب المختلسون واللصوص. منع حبيبي نشر تقرير الحسابات القانوني على أساس أنه يخرق قواعد السرية في مصارف إندونيسيا. وذكرت الصحف الإندونيسية أن الأموال المختلسة ذهبت بصورة غير مباشرة إلى بعض أفراد أسرته.

ومع ذلك، حشد من أجل إعادة انتخابه كل الدعم الذي يمكن أن تعبئه سمعته كمسلم ومنصبه كرئيس. كان لديه مساعدون حاولوا إضفاء صورة

إيجابية على أدائه الهزيل المترنح. رفض الاستسلام برغم الضغوط من وسائل الإعلام، وزعماء الأحزاب السياسية المعارضة، وحزبه هو (حزب غولكار). قال إنه ليس جبانا. ولن ينسحب إلا حين يرفضه مجلس الشعب الاستشاري. وهذا ما حصل. ففي صبيحة العشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، رفض المجلس خطابه بأغلبية 355 صوتا مقابل 322. أخبرني أولئك العارفون بآلية عمل السياسة الإندونيسية أنهم لم يعهدوا من قبل أموالا كهذه قدمت لنواب المجلس في مثل هذا الوقت القصير. في نهاية المطاف، استسلم حبيبي وتخلى عن المعركة.

انسحاب حبيبي من حلبة المنافسة أدى إلى تغييرات دراماتيكية (في آخر لحظة قبل الانتخابات) داخل التحالفات التي تؤثر في حظوظ المرشحين الرئيسيين لمنصب الرئاسة، عبد الرحمن وحيد (أو الأخ الكبير "دور" كما يحب أنصاره أن يدعوه)، وميغاواتي سوكارنوبوتري. عبد الرحمن وحيد هو زعيم "نهضة العلماء"، وهي منظمة إسلامية تقليدية انطلقت من الأرياف وتضم ثلاثين مليونا من الأعضاء. فاز حزبه (حزب النهضة الوطني) (PKB)، بنسبة 12,6٪ من الأصوات في انتخابات حزيران/ يونيو. أما ميغاواتي، ابنة الرئيس سوكارنو، فقد قادت "الحزب الإندونيسي الديمقراطي - النضال" في اجتماعات جماهيرية حاشدة وهائجة للفوز بأكبر نسبة من الأصوات بلغت 34٪، لتهزم حزب حبيبي بهامش واسع. على أية حال، في الساعة الرابعة من بعد ظهر العشرين من تشرين أول/ أكتوبر، أعلن مجلس الشعب الاستشاري الذي يضم 695 عضوا (هنالك مائتان من أعضائه لا يعينون بالانتخاب) عن انتخاب عبد الرحمن وحيد رئيسا، حيث فاز بـ 373 صوتا مقابل 313 لميغاواتي. بدأت مناورات سياسية محمومة استمرت حتى الساعة الثالثة من أصيل اليوم التالي حين بدأ المجلس اختيار نائب الرئيس. دخل المنافسة ثلاثة مرشحين: أكبر تانجونغ من حزب "غولكار"،

ويرانتو قائد القوات المسلحة الإندونيسية، حمزة هاز من الائتلاف الإسلامي. ترددت ميغاواتي في دخول المنافسة حيث خشيت من تعرضها للإذلال مرة أخرى. لكن عبد الرحمن أمضى وقتا طويلا في إقناعها، وأخيرا أكد لها دعم وتأييد عدد كاف من الأحزاب لفوزها. كان بحاجة لها كنائبة للرئيس لترسيخ شرعيته. في هذه الأثناء، تفجرت أعمال العنف وإحراق المباني والممتلكات في عدة مدن في جاوا وبالي حيث كانت قد فازت بكل الأصوات تقريبا.

بمحض الصدفة، كان ستانلي روث في سنغافورة آنئذ ليتحدث أمام اجتماع للمنتدى الاقتصادي الدولي. التقى بنا ـ أنا ورئيس الوزراء غوه ـ في الساعة الثامنة مساء بعد ساعات من انتخاب عبد الرحمن وحيد رئيسا لإندونيسيا. كنا مقتنعين ـ مثله تماما ـ بأن إندونيسيا غير قادرة على تجنب سفك الدماء ومزيد من أعمال الشغب والاضطرابات إذا حرمت ميغاواتي من منصب نائب الرئيس بواسطة أساليب الخداع والحيل في مجلس الشعب الاستشاري. وصمم الطرفان ـ نحن والأمريكان ـ على بذل ما بوسعهما لإعلام اللاعبين الإندونيسيين الرئيسيين بتأثير ذلك في ثقة المستثمرين الأجانب.

في الثاني والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، ذكرت صحيفة "جاكرتا بوست" أن وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت (التي كانت في أفريقيا آنئذ) قد اتصلت بعبد الرحمن وحيد في وقت مبكر من ذلك اليوم "لنقل وجهة نظر واشنطن" بوجوب انتخاب ميغاواتي نائبا للرئيس، على أية حال، فازت ميغاواتي بأغلبية مقنعة بلغت 396 صوتا مقابل 284. الأمر الذي أنقذ إندونيسيا من جولة جديدة من الفوضى والاضطرابات.

النتيجة النهائية كانت أفضل ما يمكن تحقيقه في ظل الظروف القائمة. كان الرئيس الجديد قد فقد بصره، وأصيب بأزمتين قلبيتين عام 1998، لكنه تمتع بما يكفي من اليقظة والانتباه والنباهة للتحرك بسرعة ومضاعفة

الفرص المتاحة أمامه. وبعد رفض خطاب حبيبي في مجلس الشعب الاستشاري، نال عبد الرحمن معظم الأصوات المؤيدة للإسلاميين التي كانت ستذهب إلى حبيبي. وفي خلال أسبوع من انتخابه، عين على جناح السرعة حكومة للمصالحة الوطنية تمثلت فيها كافة الأحزاب السياسية الرئيسة إضافة إلى القوات المسلحة. ولربما لا تكون أكثر الحكومات كفاءة وفاعلية بسبب المشاركة الواسعة للقوى فيها، لكنها قد تساعد في لأم الجراح الذاتية التي سببتها مدة سبعة عشر شهرا من المصادمات الدموية: الإندونيسيون الأصليون ضد الصينيين، المسلمون ضد المسيحيين، الداياك والملاويون ضد المادوريس، الانفصاليون في إقليم اتشنيه ضد العسكر الإندونيسيين. كان أمام عبد الرحمن وميغاواتي مهمتان مرعبتان: إعادة اللحمة إلى نسيج المجتمع الإندونيسي وإصلاح الاقتصاد ليبدأ انطلاقته من جديد.

خلال حقبة سوهارتو، لم نكن نلتقي بزعماء المعارضة الإندونيسية لتجنب سوء الفهم مع الرئيس أو مساعديه. وعلى العكس من الأمريكيين أو الأوروبيين الغربيين، لم نكن نشجع معارضي سوهارتو: ميغاواتي، أمين ريس، أو حتى عبد الرحمن وحيد. كانت روابطنا وثيقة مع وزراء سوهارتو وضباط المؤسسة العسكرية. وساعد هؤلاء، خصوصا علي العطاس، وزير الخارجية، والجنرال ويرانتو وزير الدفاع وقائد القوات المسلحة، على استقرار العلاقات الثنائية خلال فترة رئاسة حبيبي. لكن بين شهري كانون الثاني/ يناير ونيسان/ أبريل 1999، وجه اس. ار. ناثان، الذي كان آنئذ مديرا لمعهد الدراسات الدفاعية والاستراتيجية، ثم رئيسا للبلاد منذ أيلول/ سبتمبر 1999، دعوات إلى زعماء الأحزاب السياسية الإندونيسية للتحدث أمام معهده، مع التغطية الكاملة لها من قبل وسائل الإعلام المحلية والعالمية. وخلال زياراتهم هذه، التقى وزراء سنغافورة بالمتحدثين على موائد الغداء والعشاء لفهم موقفهم وإقامة صلات معهم. وبهذه

الطريقة، عرفنا عن كثب عبد الرحمن وحيد (الرئيس فيما بعد)، وميغاواتي سوكارنوبوتري (نائبة الرئيس لاحقا)، وأمين ريس (رئيس مجلس الشعب الاستشاري فيما بعد)، ومرزوقي داروسمان من حزب غولكار (الذي أصبح المدعي العام في حكومة عبد الرحمن وحيد).

كل ذلك أغضب حبيبي ومعاونوه الذين عبروا علنا عن استيائهم من تدخلنا في شؤونهم الداخلية. لكن معهد الدراسات رد مؤكدا على أنه دعا ممثلي حزب غولكار لإلقاء المحاضرات؛ فعل ذلك مرزوقي، كما وجه المعهد عدة دعوات لرئيس الحزب أكبر تانجونغ الذي لم يتمكن من تلبيتها. لكن هذا لم يهدئ من غضبة الدكتورة ديوي فورتونا أنور، مستشارة حبيبي للسياسة الخارجية، التي اتهمت سنغافورة بتأييد ميغاواتي.

كنت قد قابلت عبد الرحمن وحيد في جاكرتا عام 1997 حين كان يتحدث أمام اجتماع خاص، شرح فيه دور الإسلام في إندونيسيا وأكد للمستثمرين إنه ليس نسخة متفرعة عن إسلام الشرق الأوسط. كان خطيبا مفوها، طليقا بالإنكليزية، ومتمكنا من العربية، وعلى درجة حادة من الذكاء. ولم يخطر على بالي حينذاك أنه سيصبح رئيسا ويرث إندونيسيا سوهارتو بعد فترة حبيبي الانتقالية.

في الليلة التي أدى فيها القسم لاستلام منصبة، أرسلنا له أنا ورئيس الوزراء غوه تهانينا. إذ لم نكن نرغب بوجود أية شكوك حول دعمنا وتأييدنا لرئيس إندونيسيا الجديد.

بعد وقت قصير من انتخابه، دعا عبد الرحمن كافة سفراء دول رابطة جنوب شرق آسيا ليعلمهم بأنه سيزور دول الرابطة كلها بدءا بسنغافورة. وقال مخاطبا سفيرنا، ادوارد لي، بصورة مباشرة وواضحة: "تريد إندونيسيا علاقات

طيبة مع سنغافورة وتأمل أن تدعم سنغافورة استعادتها لعافيتها". ثم انتقل ليشرح رؤيته حول المستقبل: لسوف تتكاتف الصين والهند وإندونيسيا، أكبر الدول في العالم بعدد السكان؛ أما اليابان وسنغافورة فسوف توفران الدعم المالي والتكنولوجيا. حينذاك ستصبح آسيا أقل اعتمادا على الغرب.

قبل أن يأتي الرئيس إلى سنغافورة، قام وزير خارجيته، الدكتور علوي شهاب، وهو رجل كفء وعملي كان رجل أعمال وأستاذا زائرا درس الدين واللاهوت في إحدى الجامعات الأمريكية، بزيارة ادوارد لي في السفارة السنغافورية ليظهر أن إندونيسيا لا تتبنى موقف "الأكبر الكبير" بل ترغب بالتعاون المخلص معنا. أكد له السفير أن سنغافورة ستقدم العون والمساعدة، لكن هناك حدودا للقدرات المالية والتقانية لثلاثة ملايين سنغافوري. فهي لا تملك موارد أمريكا أو اليابان لإعادة تنشيط الاقتصاد الإندونيسي. أخبره علوي شهاب أن بمقدور سنغافورة أن تلعب دور العنصر المحفز لاسترجاع الثقة بإندونيسيا. لكل ذلك، كان لقائي الأول بعبد الرحمن وحيد كرئيس لإندونيسيا حارا وبناء.

استقبل رئيس الوزراء غوه عبد الرحمن في المطار يوم السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، وأجرى معه محادثات مثمرة قبل وخلال الغداء. بعد ذلك، وأمام حشد ضخم ضم خمسمائة من رجال الأعمال والدبلوماسيين، استعرض عبد الرحمن بأسلوب مؤثر فهمه السياسي والمهارات المنتظرة من رئيس إندونيسيا الجديد في حقبة من الانفتاح والشفافية وضرورة تفسير وتبرير القرارات المتخذة. حين زرته، دعاني لأكون عضوا في مجلسه الاستشاري الدولي الذي شكله من أجل استعادة اقتصاد إندونيسيا لعافيته، وكان ذلك تشريفا لم أستطع رفضه. تحدث عن المعايير الأخلاقية والحكومة النظيفة. قلت له إن كان ينتظر الصدق والأمانة من وزرائه، فعليه أن يدفع لهم رواتب تكفيهم ليكونوا على مستوى

مناصبهم دون اللجوء إلى الرشوة والفساد. وزير تنسيق شؤون الاقتصاد والمال والصناعة، كويك كيان غي، الذي كان حاضرا، أبلغ جورج يو الوزير المكلف بمرافقة الرئيس الإندونيسي، بأنه ناقش هذه المسألة الحساسة مع رئيسه، وهي حساسة لأنهم لا يستطيعون مناقشتها إلا على أعلى المستويات.

عقدنا اجتماعا على انفراد لتبادل النقاش بدون تحفظ. كانت حيويته مطمئنة، وذلك بالرغم من سنه والأزمتين القلبيتين، والنشاط المحموم الذي قام به في الصباح. لم تغب عنه روح الدعابة أبدا. وكان مسلكه يدل على رئيس مسيطر على الوضع تماما. الأحزاب الإسلامية التي انتخبته ستغدو أكثر واقعية عبر اضطرارها للتعامل مع المشكلات ومن خلال التفاعل معه. ولن يكون حالها على ما هو عليه بعد خمس سنين. أراد مني ومن رئيس الوزراء استقبال نائبته ميغاواتي، ومساعدتها على اكتساب أكبر قدر ممكن من الخبرة. وقال إنه على علاقة طيبة مع الجنرال ويرانتو، ولديه رؤية واضحة حول كيفية الارتقاء التدريجي بدور العسكر. وهو يعرف بوجود الكثير من التناقضات في الحكومة، خصوصا في قطاعي المال والاقتصاد. ولسوف يجد الحل لهذه المشكلات. كان مصمما على جعل الحكومة متماسكة ومتجانسة.

روح الدعابة لديه يعادلها تقدير واقعي للذات. قال مازحا: "أول رئيس لإندونيسيا [سوكارنو] كان مجنونا بالنساء؛ والثاني [سوهارتو] كان مجنونا بالمال؛ أما الثالث [حبيبي] فكان مجنونا وحسب". تدخلت ابنته التي كانت ترافقه وسألت: "ماذا عن الرئيس الرابع؟"، أجاب بالنفس نفسه ودون تردد: "وايانغ" (=التمثيل، المسرح). بكلمة واحدة أوجز دوره في إندونيسيا. كان على ثقة بقدرته على لعب دور رئيس إندونيسيا في حقبة الانفتاح ووسائل الإعلام الحرة والمنظمات الأهلية غير الحكومية التي تريد الإصلاح والديمقراطية.

لكن إندونيسيا شهدت تحولا عميقا. فالسلطة لم تعد ممركزة في يدي الرئيس المدعوم من القوات المسلحة الكلية القدرة والقوة. لقد أفرزت الانتخابات عددا كبيرا من الأحزاب الإسلامية الصغيرة، لكنها لا تشكل معا الأغلبية. إذ فاز حزب ميغاواتي بنسبة 34٪ من الأصوات (أكبر كتلة واحدة)، في حين فاز أمين ريس زعيم أحد الأحزاب الإسلامية بنسبة 7٪ لكنه شكل بمهارته ائتلافا من الأحزاب الإسلامية تحول إلى "محور وسطي" عقد صفقات سياسية مع مجموعات أخرى وأكسبه منصب رئيس مجلس الشعب الاستشاري ضد مرشح ميغاواتي. المحور الوسطي منع ميغاواتي أيضا من الفوز بمنصب الرئاسة بواسطة التصويت لصالح عبد الرحمن وحيد، الزعيم الإسلامي التقليدي في وسط وشرق جاوا. وبالرغم من أنه رجل دين، إلا أن الوطنيين قبلوا به لأنه دافع دوما عن فصل الدين عن الدولة. لكنه انتخب رئيسا بسبب أصوات الإسلاميين في المحور الوسطي. كان سوهارتو قد كبح جماح الإسلاميين حتى أواخر الثمانينات حين بدأ يرعاهم ويؤيدهم ويدعمهم لمواجهة نفوذ العسكر. الرئيس حبيبي أيضا رعى الإسلاميين وساعدهم على حشد الدعم والتأييد لإعادة انتخابه. وبعد أن دخل الإسلام السياسي دهاليز السلطة، أصبح الآن قوة كبرى في إندونيسيا ولسوف يبقى كذلك. أما التحدي الذي يواجه إندونيسيا اليوم فهو الحفاظ على التوازن الذي سيمكن شعبها المتنوع الأعراق والأديان من الاتحاد كأمة واحدة قائمة على معتقد الأب المؤسس، الرئيس سوكارنو، "الوحدة في التنوع"، ذلك المعتقد الذي تصونه مشاعر الكبرياء الوطنية لدى الإندونيسيين.

- 18 -

بناء الروابط مع تايلند، والفليبين، وبروناي

انطباعاتي المبكرة عن التايلنديين جمعتها خلال توقفي في بانكوك وأنا في الطريق إلى/ ومن لندن في الخمسينات. فيما بعد، وخلال الزيارات التي قمت بها برفقة تانكو عبد الرحمن بين عامي 1962 ـ 1963، تأثرت بنوعية الرجال المسؤولين عن سياسة تايلند الخارجية. لقد جندت وزارة الخارجية التايلندية أفضل وأذكى وألمع التايلنديين المتخرجين من الجامعات البريطانية والأوروبية والأمريكية اللاتينية. الوظائف في وزارة الخارجية كانت الأفضل، نظرا لرواتبها المرتفعة والاحترام الذي تحظى به بسبب السفر إلى الخارج في وقت كان من النادر أن يغادر المواطنون بلدهم. المدراء المحليون في تايلند لم يكونوا على مستوى المسؤولين العاملين في وزارة الخارجية. فقد كانت البلاد بحاجة إلى أفضل كوادرها لاتقاء خطر تعديات البريطانيين من بورما والفرنسيين من الهند الصينية. فهي الدولة الوحيدة في جنوب شرق آسيا التي لم تخضع للاستعمار أبدا.

قابلت رئيس الوزراء، الفيلد مارشال ثانوم كيتيكاشورن في بانكوك عام 1966. كان نصيرا متحمسا لتدخل الولايات المتحدة في فيتنام، لكن بحلول كانون الثاني/ يناير 1973، أخبرني بأنه يعتقد بحتمية الانسحاب الأمريكي الشامل من الهند الصينية على المدى البعيد. كان يرغب برؤية المنطقة موحدة عبر ضم دول الهند الصينية ـ فيتنام الشمالية، والجنوبية، ولاوس، وكمبوديا - وبورما أيضا إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا، لكن فقط بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار بشكل حقيقي من قبل فيتنام الشمالية.

لم يكن ثانوم شخصية معقدة. كان مخلصا لأصدقائه وحلفائه. تعامل معي كصديق، وتبادلنا الآراء بصراحة وحرية. لكن ما أقلقه أن عداء الفيتناميين وانتقامهم لم يكونا من الأمور المستبعدة كثيرا، بسبب الدعم الذي قدمته تايلند للأمريكان، بما في ذلك القواعد الجوية الضخمة التي انطلقت منها الطائرات الأمريكية لقصف فيتنام الشمالية. أسف لحقيقة أن الولايات المتحدة كانت تحارب وإحدى يديها مغلولة خلف ظهرها؛ فقد هاجم الأمريكيون شمال فيتنام عن طريق الجو فقط، وخاضوا حربا دفاعية في الجنوب، وتلك استراتيجية لا تكسبهم النصر. ولذلك انحصرت آمالهم في تجنب الهزيمة. كان التايلنديون يتكيفون مع الوقائع الجديدة.

في تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام، خرجت مظاهرات كبيرة في بانكوك تطالب بدستور أكثر ديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى رحيل ثانوم إلى الولايات المتحدة. وعاش هو وزوجته في تعاسة كاملة في شقة في بوسطن. إذ افتقد دفء المناطق المدارية، والأصدقاء والأقرباء، وأكثر من ذلك الطعام التايلندي الحار.

في كانون الأول/ ديسمبر 1974، عاد ثانوم إلى بانكوك فجأة ودون مقدمات. أرادت الحكومة التايلندية إعادته إلى الولايات المتحدة، لكنه رفض المغادرة إلا إذا اصطحب معه والده المريض إلى بلد أقرب من أمريكا. وافقت على طلب الحكومة التايلندية بالسماح له بالإقامة في سنغافورة، بشرط أن يمتنع عن القيام بأية أنشطة سياسية خلال مدة إقامته. وخطر في ذهني أن ذلك سيكون ميزة إضافية لسنغافورة إذا أصبحت ملاذا محايدا مثل سويسرا في أوروبا.

عندما دعوته إلى العشاء هو وزوجته، وابنته، وصهره الذين كانوا معه في بوسطن، روى لي ويلات المنفى لمن لم يتعود زمهرير نيو انغلند، والشعور بالعزلة، والجيران الذين يشتكون من الرائحة المقززة للكاري التايلندي. استقبل في

سنغافورة تيارا لا ينقطع من الأقارب والأصدقاء، ولم يكن أسلوب حياتنا غريبا عنه كثيرا. لكن الحكومة التايلندية (من خلال موظفي سفارتها وغيرهم من المسؤولين) ظلت تراقبه بانتباه خوفا من أي نشاط سياسي محتمل يقوم به هو وزواره التايلنديون.

عاد ثانوم إلى بانكوك بعد عامين متخفيا بثوب كاهن، معلنا أنه يريد دخول الدير، ورحب به بعض أعضاء العائلة الملكية في تايلند. تغير الزمن ولم يعد ثانوم إلى السلطة أبدا، لكن أقنع الحكومة التايلندية بإعادة جزء كبير من ممتلكاته التي جمدت أو صودرت. ذلك هو أسلوب التايلنديين في التعامل، حيث ما اعتادوا اللجوء إلى القسوة والعنف، ولا اختاروا المواجهة الشاملة إن كانت التسوية ممكنة. التسامح جزء جوهري من البوذية.

أجريت انتخابات عامة قبل ذلك (1975)، واستلم كوكريت براموج، المناصر التقليدي للملكية، رئاسة الوزارة. ترأس ائتلافا لم يحتل فيه حزبه، حزب العمل الاجتماعي، سوى 18 من أصل 140 مقعدا. كانت تايلند بحاجة إليه للتعامل مع انتصار الفيتناميين الشماليين الوشيك على الجنوب. وجدته داهية رابط الجأش، يتمتع بروح دعابة لاذعة، إن لم تكن مزعجة وحقودة. لكنه قد يصبح عابثا. كان واضحا في كلامه تساعده حركات يديه ووجهه على التعبير، لكنه لم يؤثر فيّ باعتباره رجلا له هدف سياسي جدي، كان يتصرف كرئيس الوزراء في الفيلم الهوليودي "الأمريكي الهادئ". عاش كوكريت حياة هانئة (بعد أن طلق زوجته) في منزل رحب مشيد من خشب الساج على الطراز التايلندي القديم في وسط مدينة بانكوك، حيث كان يستضيفني على العشاء في الهواء الطلق.

سبب لي كوكريت، كصانع للقرار السياسي، قلقا كبيرا. زرته في بانكوك يوم 17 نيسان/ أبريل 1975، بعد أسبوع من استيلاء الخمير الحمر

على بنوم بنه، وقبل أسبوعين من سقوط سايغون. لم يكن لديه الكثير ليقوله حول موقف تايلند. حسب سفيرنا في بانكوك، الذي نشأ في تايلند وعرف زعماءها وثقافتها، أنهم ما زالوا يتلمسون الطريق لصياغة سياسة جديدة. لن أزورهم في فترة أشد توترا من تلك. قال كوكريت إن القواعد الأمريكية يجب إغلاقها بخلال سنة. لم يعد واثقا من الولايات المتحدة، ووجود قواتها، بعد أن أصبحت "مستهدفة" لا "رادعة"، يسبب الإحراج لتايلند ويعرضها للخطر. قلت له لا ينبغي علينا شطب الولايات المتحدة. ولسوف يغير الكونغرس موقفه عندما تباغتهم التطورات. ووجهة نظر سنغافورة تتلخص في أن تواجد الأسطول الأمريكي السابع قد جعل علاقتنا مع الصين والاتحاد السوفييتي أكثر سهولة. ولولاه لأصبح النفوذ الروسي لا يقاوم. وحين أراد السوفييت من سنغافورة أن تسمح لهم بتخزين النفط لأسطول الصيد السوفييتي أشرنا عليهم بشرائه من شركات النفط الأمريكية في سنغافورة. ولو لم يتواجد الأسطول السابع في المنطقة لما استطعنا إعطاءهم هذا الجواب.

بعد أسبوعين من زيارة كوكريت إلى بكين في أوائل تموز/ يوليو، أتى إلى سنغافورة. وكان قد استقبل وفدا فيتناميا شماليا في بانكوك. قال إن "نظرية الدومينو" قد تحققت في الهند الصينية الفرنسية، وإن الفيتناميين الشماليين أرادوا حكم كل دول الهند الصينية. سألته لماذا يعادي راديو هانوي تايلند بينما تمد الحكومة لها يد الصداقة. قال إن أساليبهم التكتيكية تتمثل في تخويف التايلنديين وإجبارهم على إقامة علاقات دبلوماسية، وهم راغبون بأن يرى العالم أن تايلند خائفة. ثم وصف لقاءه مع رئيس الوفد الفيتنامي الشمالي الذي زار بانكوك: لم يكن يبدو متغطرسا، وقال "عفا الله عما سلف". وعانقه بحرارة. أضاف كوكريت إنه "ارتجف حين عانقه". ابتسم أعضاء الوفد الخمسة ببرود، وانخفضت درجة حرارة الغرفة بشكل محسوس حين جلسوا. رئيس الوفد كان

مسترخيا، لكن البقية تيبسوا في مقاعدهم. طلبوا بإلحاح إعادة الطائرات الفيتنامية الجنوبية التي كانت تذهب من فيتنام إلى تايلند خلال الأيام التي سبقت سقوط سايغون.

كان رأي كوكريت أن علينا (نحن دول رابطة جنوب شرق آسيا) أن نمتلك القوة والصرامة ونلعب دور "الأخ الكبير مع دول الهند الصينية". يمكننا مساعدتها، بين الحين والآخر، بطرائق تبقيها فوق خط الفقر والجوع بقليل. علينا أن نظهر ما نملكه من وفرة وغنى، وقوة وقدرة، وتضامن وتكاتف، ونطلب منها في المناسبات المشاركة في مهرجانات الرقص والغناء. أصبح رأيه حول الفيتناميين الشماليين أكثر حدة وقوة بعد مقابلة وفدهم في بانكوك، والأهم من ذلك بعد زيارته إلى الصين. التايلنديون يتميزون بالفطنة والنباهة وسرعة الحركة حين يتصل الأمر بحماية سيادتهم.

روى لي ما قاله شو ان لاي عني: "هذا الرجل يفاجئني. تسير في عروقنا الدماء نفسها، فلماذا يخاف من أن تستولي الصين على سنغافورة؟ مشكلته الأعظم خطرا هي منع الصينيين من العودة إلى سنغافورة". طلبت من كوكريت أن يبلغ شو إن لاي أنني لست قلقا من عودة الصينيين إلى سنغافورة، أو من رغبة الصينيين في سنغافورة بالعودة إلى الصين، أو من استيلاء الصين على سنغافورة. فهي صغيرة جدا بالنسبة للصين ولا تستحق المشاكل التي قد يثيرها ذلك. قلقي ينصب على رسالة التهنئة التي أرسلتها الصين إلى كل من الحزب الشيوعي الملاوي والحزب الشيوعي الإندونيسي بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيسه. وهذا ما أثار الكثير من مشاعر الكراهية والعداء في كوالالمبور وجاكرتا ولا أريد أن تتوجه هذه الكراهية نحوي لمجرد أن قرابة الدم تجمعني بشو إن لاي. وسألته - لإحداث بعض التأثير لا الحصول على جواب - هل ستساعدنا الصين في حالة الصدام مع إندونيسيا. الجدير بالذكر أن كوكريت، في لحظة شعر فيها بنزعة إلى الإزعاج والعبث، كشف عما قلته أمام الصحافة في بانكوك.

توطدت علاقاتنا مع التايلنديين بعد هجوم الفيتناميين على كمبوديا في كانون الأول/ ديسمبر 1978. لم يكن لدى الجنرال كريانغساك، رئيس الوزراء آنذاك، خبرة في الشؤون الخارجية. لكن وزير خارجيته، الدكتور أوباديت باتشاريانغكون، كان رجلا قديرا وذكيا، درس في الجامعات الألمانية، وإن لم تتسع خبرته لتشمل التعامل مع الغزو الفيتنامي. كانت لحظة حاسمة بالنسبة للتايلنديين حين عرض عليهم الفيتناميون أن يبتعدوا مسافة عشرين كيلومترا عن حدودهم إذا بقيت تايلند على الحياد ولم تحاول إدانة الهجوم الفيتنامي ضد كمبوديا.

بعثت رسالة إلى كريانغساك عن طريق وزير خارجيتنا راجاراتنام، أستحثه فيها على عدم قبول العرض. لأنه لو قبل، ونكث الفيتناميون بعهدهم فيما بعد، فليس من حقه - أمام العالم - مهاجمتهم. من الأفضل له الآن تحذير المجتمع الدولي من التهديد الذي تشكله فيتنام لمنطقة جنوب شرق آسيا. وأعتقد أن الصينيين أكدوا له بأنهم سيقفون إلى جانبه إذا تعرضت تايلند للهجوم، واتخذ موقفا، واحتج ضد الغزو، ومنح القوات الكمبودية المندحرة وعشرات الألوف من اللاجئين ملاذا آمنا في بلاده.

لم يتمتع كريانغساك بذكاء كوكريت الحاد نفسه. فقد وصل إلى السلطة باعتباره القائد الأعلى للجيش التايلندي. كان عرضة لنوبات من القلق، خصوصا من تبعات وعواقب الصراع في كمبوديا. فقد راهن بكل ما لديه على الصينيين. وحين زار دينغ شياو بينغ بانكوك، وكوالالمبور، وسنغافورة، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1978 (قبل هجوم فيتنام على كمبوديا)، كان استقبال كريانغساك الأكثر حرارة وترحيبا. وكما قلت لدينغ ونحن في السيارة إلى المطار بعد انتهاء محادثاتنا في سنغافورة، لقد اتخذ كريانغساك موقفا ووضع نفسه في الواجهة، معتمدا على الصين. فإن أطلقت الصين يد فيتنام في

كمبوديا، سوف يكون كريانغساك وتايلند في خطر داهم. بدا دينغ متجهما حين وصفت عواقب ما سيحدث إذا ما بدلت تايلند تحالفاتها على أساس اعتقادها بأن نفوذ الاتحاد السوفييتي سوف يسود وينتشر في جنوب شرق آسيا.

خلف الجنرال برم تينسولانوندا الجنرال كريانغساك. كان عازبا، ونزيها وأمينا إلى درجة استثنائية، ترأس حكومة لم يقربها الفساد عموما. خلال الأعوام الثمانية التي شغل فيها منصب رئيس الوزراء (1980 ـ 1988)، ازدهرت أحوال تايلند وانطلقت التنمية الاقتصادية، وذلك على الرغم من الحرب في كمبوديا. كان زعيما مثابرا وأهلا للثقة، تبنى سياسة ثابتة متماسكة، وتميز بالأفعال لا بالأقوال، وإن لم يكن رفيع الثقافة عميق الفكر. حظي الجنرال برم بثقة الملك، وامتلك حسا استراتيجيا أفضل من سلفه، وإن لم يماثل طلاقته باللغة الإنكليزية. عكست أناقته وسلوكه انضباطه الذاتي وأسلوب حياته المعتدل، بل حتى المتقشف. العلاقة الشخصية بيننا كانت طيبة. وكلما التقينا كان ينظر إلي بانتباه وجدية ليقول: "أوافقك الرأي. أنت صديق مخلص لتايلند".

كان وزير خارجيته، مارشال الجو سيدهي سافيتسيلا، يحمل شهادة من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (قادة القوات الجوية كانوا عادة على درجة رفيعة من التحصيل العلمي). لكن سيدهي امتلك أكثر من مجرد الذكاء والفهم والعلم. كان رجلا مقتدرا وصارما، قوي الشخصية، ثابتا على الهدف.

تحدر من أصل تايلندي وأوروبي مختلط، ولذلك كانت بشرته بيضاء وملامحه أوروبية ـ آسيوية، لكن التايلنديين اقتنعوا بولائه للبلاد. عرف بأن الفيتناميين ماكرون مخادعون، ورأى الغرض وراء كل مناورة يقومون بها. لو لم يكن برم في رئاسة الوزراء، وسيدهي في وزارة الخارجية، لما تمكنا من التعاون بهذا الشكل الوثيق ونجحنا في احتواء الفيتناميين داخل كمبوديا. لقد شكل

الاثنان فريقا جيدا استطاع ضمان أمن تايلند على المدى الطويل. لولاهما، لنجح الفيتناميون في التلاعب بالحكومة التايلندية واستغلالها لمصلحتهم.

حين أصبح الجنرال تشاتيشاي تشونهافان رئيسا للوزراء في آب/ أغسطس 1988، تحدث عن عملية تحويل الهند الصينية من ساحة قتال إلى سوق تجاري. بقي سيدهي وزيرا للخارجية، لكن غدا من المتعذر الدفاع عن موقفه. فقد ظل رئيس الوزراء يعارضه علنا إلى أن استقال. ونظرا لأن تشاتيشاي كان متلهفا لإشراك رجال الأعمال التايلنديين في إعادة إعمار فيتنام، تشبث الفيتناميون بكمبوديا و "مطّوا" محادثات السلام في باريس لمدة ثلاث سنين إضافية (حتى عام 1991).

قال لي تشاتيشاي ذات مرة، حين كان وزيرا للخارجية في حكومة كوكريت، إنه اعتاد عندما يزور دائرته الانتخابية في المنطقة الشمالية الشرقية الريفية، أن يركب سيارة "بورش" قوية وباهظة الثمن. وحين يسأل عن السبب يرد قائلا إنه لو ركب سيارة عادية لما صدق الفلاحون أن بمقدوره مساعدتهم. أما وهو في "البورش"، فيعلمون أنه رجل ثري يملك الوسائل الضرورية لتقديم العون لهم. ولم يفسر لي ما عرفته عن التقارير الصحفية التي تشير إلى أن "مخاتير" القرى "يقبضون" منه لضمان أصوات سكانها.

كان تشاتيشاي شخصية جذابة. فبعد تورطه - إلى حد ما - في محاولة انقلابية جرت في الستينات، أرسل إلى الأرجنتين ثم إلى سويسرا، حيث يمتلك "فيلا" هناك. بعد ذلك أمضى سنوات يتنقل في أوروبا بسيارته السريعة، ويستمتع بالحياة. وحين أصبح رئيسا للوزراء، اشتهرت حكومته باعتباره أكثر الحكومات فسادا في تاريخ تايلند. كانت الرشوة مقبولة وشائعة في تايلند إلى حد اعتبارها من طبيعة الأشياء. ولم يعم القلق والانزعاج من الفساد المتفشي إلا مع تنامي الطبقة الوسطى المتعلمة في منتصف التسعينات. كان المرشحون بحاجة

لمبالغ ضخمة كي يتم انتخابهم. وتوجب على زعماء الأحزاب تمويل المرشحين من أنصارهم، لكن على الزعماء ونواب البرلمان الجديد استعادة ما أنفقوه بعد الانتخابات. تلك كانت سياسة المال حسب الطريقة التايلندية. في اليابان، عقود الإعمار والبناء تغطي نفقات الانتخابات. في تايلند، ينبغي اقتطاع المبلغ من كل عقد، وإلا لن يكون هناك تمويل للانتخابات القادمة.

في زيارتي الثانية (كانون الثاني/ يناير 1998) أبدى رئيس الوزراء، تشوان ليكباي، ونائبه، ووزير المالية، تفهمهم للحاجة إلى العمل مع صندوق النقد الدولي لاستعادة الثقة بتايلند. وبحلول عام 1999، تمكنوا من تحسين موقف تايلند أمام صندوق النقد الدولي والمستثمرين الأجانب.

❦❦

كانت الفليبين عالما قصيا عنا، يدير أسلوبا مختلفا من السياسة والحكم تحت المظلة العسكرية الأمريكية. لم أقم بزيارة الرئيس ماركوس في مانيلا إلا في كانون الثاني/ يناير من عام 1974. حين دخلت طائرتي (التابعة للخطوط الجوية السنغافورية) المجال الجوي الفليبيني، رافقها سرب من مقاتلات سلاح الجو حتى هبوطها في مطار مانيلا. وهناك استقبلني ماركوس بأسلوبه الفخيم - على الطريقة الفليبينية. نزلت في جناح الضيوف في قصر مالاكانغ، في غرف باذخة، نثرت في أرجائها تحف فنية أوروبية. كان مضيفونا مهذبين، لطفاء، مغالين في كرمهم، مسرفين في سخائهم. هنالك ألف ميل من مياه البحر تفصل بيننا، وليس ثمة احتكاكات وخلافات، وحتى التجارة بيننا ضئيلة. لعبنا الغولف، وتجاذبنا أطراف الحديث حول مستقبل رابطة دول شرق آسيا، وتواعدنا على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة.

كان وزير الخارجية الفليبيني، كارلوس رومولو، رجلا نحيلا قصيرا (يكبرني بحوالي عشرين سنة)، حاضر البديهة، اعتاد السخرية من حجمه

الضئيل وغير ذلك من المثالب. تمتع رومولو بقدر كبير من روح الدعابة، وطلاقة اللسان، ورشاقة القلم، كان سميرا ممتازا على موائد العشاء بسبب حكاياته الرائعة، مع مخزون واسع من النوادر الظريفة والملح الطريفة. لم يخف إعجابه بالأمريكان. من حكاياته المفضلة تلك التي تدور حول عودته إلى الفليبين مع الجنرال ماك آرثر، فحين نزل الجنرال إلى الشاطئ خاض في الماء الذي وصل إلى ركبتيه، في حين بلغ صدر رومولو واضطر إلى السباحة كي يصل إلى البر! عقامه واعتباره لدى الأمريكيين وزعماء رابطة دول جنوب شرق آسيا زادا من احترام ومكانة إدارة الرئيس ماركوس، الذي وجد فيه رجلا صادقا ومستقيما وأمينا، ساعد على إعطاء نظامه مظهرا - خادعا - من الاحترام مع ذيوع صيته السيئ في الثمانينات.

في أول قمة لرابطة دول جنوب شرق آسيا تعقد بعد سقوط سايغون (بالي - 1976)، وجدت ماركوس حريصا على المطالبة بمزيد من التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة. لكننا لم نكن نستطيع المضي بسرعة تتجاوز الدول الأخرى. وكبداية، اتفقت مع ماركوس على تطبيق تخفيض متبادل قدره 10٪ على الرسوم الجمركية المفروضة على كافة المنتجات، وتشجيع التجارة البينية في دول الرابطة. اتفقنا أيضا على إنشاء خط اتصالات بحري يربط بيننا. وسأكتشف لاحقا أنه اعتبر البيان الختامي إنجازا بحد ذاته؛ أما تنفيذ ما اتفقنا عليه فكان أمرا ثانويا، إضافة هامشية تناقش في مؤتمر آخر!

كنا نتقابل كل عامين أو ثلاثة. أخذني ذات مرة في جولة داخل مكتبته في قصر مالاكانغ، حيث ازدحمت رفوفها بمجلدات الصحف التي تتناول أنشطته عبر السنين منذ أن دخل الانتخابات أول مرة. هنالك أيضا موسوعات لتاريخ وثقافة الفليبين من تأليفه. أما أوسمة حملته التي قاد فيها حرب العصابات ضد اليابانيين فقد عرضت في خزائن زجاجية. كان زعيم الفليبينيين كلهم بلا

منازع. كما أولعت زوجته اميلدا بالبذخ والثراء، وحين زارا سنغافورة قبل انعقاد قمة بالي أتى كل منهما بطائرته الخاصة (دي. سي 8).

لم يكن ماركوس يعتبر أن الصين تشكل تهديدا داهما في المستقبل القريب، وذلك على العكس من اليابان. ولم يستبعد احتمال قيام "يابان عدوانية" إذا ما تغيرت الظروف. لم تفارقه ذكرياته عن الفظاعات التي ارتكبها الجيش الإمبراطوري في مانيلا. اختلفنا في آرائنا اختلافا كبيرا حول الغزو الفيتنامي واحتلال كمبوديا. ففي حين كان ـ في الظاهر ـ يدين الاحتلال الفيتنامي، لم يعتبره في الحقيقة خطرا على الفليبين. فهنالك بحر الصين الجنوبي يفصل بينهما، والبحرية الأمريكية تضمن أمنها. ونتيجة لذلك، لم يكن يهتم كثيرا بالمسألة الكمبودية. علاوة على أنه سينشغل بتدهور الوضع الأمني في بلاده.

كان ماركوس، وهو يحكم تبعا لقانون الطوارئ، قد اعتقل زعيم المعارضة بينيو (نينو)، اكينو، الذي اشتهر بشخصيته الكارزمية الآسرة وقدرته على الحشد والتعبئة (مثل ماركوس تماما). ثم أطلق سراح اكينو وسمح له بالذهاب إلى الولايات المتحدة. ومع تدهور الوضع الاقتصادي في الفليبين، أعلن أكينو عزمه على العودة. السيدة ماركوس من جانبها أصدرت عددا من التهديدات المبطنة. وحين وصلت الطائرة إلى مطار مانيلا قادمة من تايبيه في شهر آب/ أغسطس 1983، أطلق عليه الرصاص وهو ينزل على سلم الطائرة. لم يكن حتى الحشد الكبير من المراسلين الأجانب وطاقم الكاميرات التلفزيونية الذي رافقه على الطائرة نفسها كافيا للحماية.

موجة الغضب العالمية على عملية القتل أدت إلى قيام المصارف الأجنبية بوقف كافة القروض المقدمة إلى الفليبين، التي بلغ حجم مديونيتها 25 مليار دولار ولم تتمكن من دفع الفوائد في موعدها. كل ذلك أوصل ماركوس إلى حافة الإفلاس. أرسل إلي وزير التجارة والصناعة، بوبي أونغبين، ليطلب قرضا

بمبلغ يتراوح بين 300 ـ 500 مليون دولار أمريكي لدفع الفوائد. نظرت إلى عينيه مباشرة وقلت: "لن يعاد إلينا هذا المال أبدا". وأضفت، علاوة على ذلك، الكل يعلم أن ماركوس مريض جدا ويخضع للعلاج المستمر من مرض قاتل. أنتم بحاجة إلى زعيم قوي صحيح الجسم لا لمزيد من القروض.

بعد ذلك بوقت قصير (شباط/ فبراير 1984)، التقيت ماركوس في بروناي خلال احتفالات السلطنة باستقلالها. تغيرت هيئته تغيرا جذريا. فمع أنه كان أقل "تورما" مما يبدو على شاشة التلفزيون، إلا أن بشرته كانت داكنة كأنه تعرض لأشعة الشمس. كان يتنفس بصعوبة حين يتكلم، وقد ضعف صوته، وزاغت عيناه، وخف شعره. بدا بصحة سيئة جدا. وكانت هناك عربة إسعاف مجهزة بكافة المعدات الضرورية وفريق من الأطباء الفليبينيين في حالة تأهب خارج كوخ الضيافة الذي ينزل فيه. أمضى ماركوس معظم الوقت يروي لي قصته عن كيفية اغتيال اكينو.

حالما غادر مساعدونا مكان اللقاء، دخلت في الموضوع مباشرة. وقلت إنه لا يوجد مصرف يقرضه أي مبلغ من المال. فمن الضروري معرفة من سيخلفه إذا حدث أي شيء له، وكافة المصارف تعلم بأنه لم يعد في صحة جيدة. لقد قدمت مصارف سنغافورة ثمانية مليارات دولار من أصل ديون الفليبين البالغة خمسة وعشرين مليار. والحقيقة الواضحة أن من المستبعد أن تسترد مالها قبل عشرين سنة، رد بالقول إن الأمر لن يتطلب سوى ثمانية أعوام. قلت إن المصرفيين يريدون رؤية زعيم قوي في الفليبين يستطيع إعادة الاستقرار، والأمريكان يأملون أن تفرز الانتخابات في أيار/ مايو شخصا يمتلك مؤهلات مثل هذا الزعيم. سألته عمن يرشح للانتخابات. قال رئيس الوزراء سيزار فيراتا. كنت صريحا معه. فيراتا لا يملك فرصة النجاح، صحيح أنه إداري من الدرجة الأولى لكنه ليس زعيما سياسيا، علاوة على أن زميله السياسي الداهية، وزير الدفاع خوان انريل،

لا يحظى بالقبول. التزم ماركوس الصمت، ثم اعترف بأن الخلافة هي لب المشكلة. فلو استطاع العثور على خليفة لوجد حلا. قال وأنا أودعه: "أنت صديق مخلص". لم أفهم ما عناه. كان اللقاء غريبا.

الرعاية الطبية أطالت في عمر ماركوس. قابلني سيزار فيراتا في سنغافورة في كانون الثاني/ يناير من السنة التالية. كان سياسيا بريئا وساذجا. قال إن من المرجح أن يتم اختيار السيدة اميلدا ماركوس كمرشحة للرئاسة. قلت كيف يمكن ذلك مع وجود مرشحين آخرين لهم وزنهم، مثل خوان انريل، وبلاس اوبل وزير العمل. رد إن للأمر علاقة بـ "تدفق المال"؛ فهي تتفوق على باقي المرشحين بما لديها من مال لشراء الأصوات المطلوبة للترشيح من قبل الحزب والفوز بالانتخابات. لكنه أضاف بأن المعارضة في هذه الحالة سترشح السيدة اكينو وتثير مشاعر الناس. كما أشار إلى أن الاقتصاد يتدهور مع غياب الاستقرار السياسي.

حل العقدة تم في شباط/ فبراير 1986 حين أجرى ماركوس انتخابات رئاسية ادعى أنه كسبها. لكن كوري أكينو، مرشحة المعارضة، شككت في النتيجة وأطلقت حملة عصيان مدني. وزير الدفاع خوان انريل تخلى عن زعيمه واعترف بحدوث تزوير في الانتخابات، وانضم إليه قائد الشرطة الفليبينية، الجنرال فيدل راموس. وأدى الاستعراض الهائل لـ"قوة الشعب" في شوارع مانيلا إلى سقوط الديكتاتورية على ذلك الشكل المثير. أما النهاية المهينة فحدثت في الخامس والعشرين من شباط/ فبراير 1986، حين هرب ماركوس وزوجته على متن مروحية أمريكية من قصر مالاكانغ إلى قاعدة كلارك الجوية، ومنها إلى هاواي. لا يمكن لتلك الميلودراما الهوليودية أن تحدث إلا في الفليبين.

أدت السيدة اكينو القسم واستلمت منصب الرئاسة وسط موجة عارمة من البهجة والتهليل. كنت آمل أن تساعد هذه المرأة الأمينة والمؤمنة في استعادة الثقة

بالفليبين وإعادتها إلى مسارها الصحيح. قمت بزيارتها في حزيران/ يونيو، بعد ثلاثة أشهر من الحدث. كانت أمينة وصادقة، وكاثوليكية مخلصة، تريد بذل أقصى ما لديها من جهد من أجل بلدها، والقيام بما تعتقد بأن زوجها سيفعله لو كان على قيد الحياة، أي استعادة الديمقراطية في الفليبين. والديمقراطية حينئذ سوف تحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. على مائدة عشاء السيدة اكينو، جلست إلى جانبي رئيسة اللجنة الدستورية ورئيسة المحكمة العليا سيسليا مونوز ـ بالما. سألت السيدة المثقفة عن الدروس والعبر التي استخلصتها لجنتها من تجربة الأربعين عاما الأخيرة منذ الاستقلال عام 1946، والتي ستهتدي بها في صياغة الدستور. أجابت دون تردد: "لن نضع أية تحفظات أو قيود على ديمقراطيتنا. علينا التأكد من استحالة ظهور أي ديكتاتور يدمر الدستور". هل كان هناك أي تعارض بين فصل السلطات على الطراز الأمريكي وبين ثقافة وعادات الشعب الفليبيني، وهو تعارض سبب المشاكل للرؤساء الذين سبقوا ماركوس؟ يبدو أنه لم يكن ثمة تعارض.

محاولات الانقلابات التي لا تنتهي فاقمت مشكلات اكينو. لقد تم تسييس الجيش والشرطة. قبل قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا في كانون الثاني/ ديسمبر 1987، ظهر خطر حدوث انقلاب عسكري. ولولا تأييد الرئيس سوهارتو الصارم، لتأجل اجتماع القمة وضعفت الثقة بحكومة اكينو. وافقت الحكومة الفليبينية على أن المسؤولية يجب أن تكون مشتركة بينها وبين الحكومات الأخرى في المنطقة، خصوصا الإندونيسية. وتولى هذه المهمة الجنرال بيني مورداني، المساعد الموثوق للرئيس سوهارتو. فمَركزَ سفينة حربية إندونيسية في وسط خليج مانيلا، يصحبها فريق من الكوماندوس وسرب من الطائرات المروحية في حالة تأهب لإنقاذ رؤساء حكومات دول المنطقة من أية محاولة انقلابية خلال القمة. وكنت ضمن خطة الإنقاذ التي وضعت. تساءلت عن

مدى فعالية خطة الإنقاذ هذه لكن قررت المضي في تأييد الترتيبات الضرورية، آملا أن يرعب استعراض القوة القادة العسكريين الذين يفكرون بالقيام بانقلاب. كنا جميعا ننزل في فندق بلازا على الشاطئ المطل على خليج مانيلا، حيث أمكننا مشاهدة السفينة الحربية الإندونيسية راسية هناك. أحكم إغلاق المنافذ المؤدية إلى الفندق واتخذت إجراءات أمنية مشددة لحمايته. وتابعت القمة أعمالها دون أية حادثة تعكر صفوها. أملنا جميعا أن استعراض الدعم الموحد هذا لحكومة اكينو، في وقت كانت فيه عرضة للعديد من المحاولات لزعزعة استقرارها، سوف يعمل على تهدئة الوضع في البلاد.

لكن ذلك لم يحدث أي تأثير. إذ جرى مزيد من المحاولات الانقلابية، مما أعاق الاستثمارات التي تحتاجها البلاد بصورة ملحة لإيجاد فرص العمل. وكان ذلك أمرا مؤسفا نظرا لوجود العديد من المؤهلين والأكفاء الذين تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة والفليبين. العمال الفليبينيون - على الأقل في مانيلا - يفهمون الإنكليزية ويستخدمونها. وليس ثمة سبب يحول دون أن تصبح الفليبين واحدة من أنجح دول رابطة جنوب شرق آسيا. في الخمسينات والستينات، كانت أكثرها تطورا نظرا لسخاء الأمريكان في إعادة إعمار وتأهيل البلاد بعد الحرب. هنالك حلقة مفقودة، ربما هي اللحمة التي تمسك المجتمع. الطبقة العليا، أو النخبة من المهجنين (من ذوي الأصول الأمريكية أو الأوروبية)، تتبنى الموقف الاستعلائي الانعزالي نفسه تجاه الفلاحين المحليين الذي يتبناه المهجنون في أمريكا اللاتينية تجاه عمال السخرة في مزارعهم. في الفليبين مجتمعان متناقضان: واحد في القمة يعيش أفراده حياة بذخ ورخاء، وآخر في القاع يشقى الفلاحون فيه للحصول على اللقمة، وتلك مهمة صعبة في الفليبين. لا يملك هؤلاء أرضا، لكنهم يعملون في مزارع السكر وجوز الهند. معدل الولادات بينهم مرتفع لأن الكنيسة لا تشجع على تحديد النسل. أما النتيجة فتفاقم الفقر المدقع المنتشر بينهم.

بدا واضحا أن الفليبين لن تنطلق أبدا إلا إذا تلقت معونات ضخمة من الولايات المتحدة. كان جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكي، متعاطفا مع الفليبين وأراد المساعدة فعلا، لكنه أوضح لي أن قدرة الولايات المتحدة على فعل شيء سوف تتحسن إذا أظهرت دول الرابطة دعمها عن طريق الإسهام في المساعدات. ترددت الولايات المتحدة في تبني المشكلة الفليبينية باعتبارها مشكلة خاصة بها لوحدها. وأراد شولتز أن تلعب دول الرابطة دورا أكثر بروزا لكي يصبح من الأسهل على الرئيس الحصول على الأصوات الضرورية في الكونغرس. وطلبت من شولتز بإلحاح البدء بمشروع المعونة عام 1988 قبل انتهاء ولاية ريغان الثانية. وهذا ما حصل. عُقد لقاءان لمبادرة المعونة الجماعية (برنامج مساعدة الفليبين): الأول في طوكيو عام 1989 وقدم ضمانات بقيمة 3,5 مليار دولار، والثاني في هونغ كونغ عام 1991 (خلال عهد جورج بوش) وقدم ضمانات بقيمة 14 مليار دولار. لكن حالة عدم الاستقرار في الفليبين ظلت كما هي، الأمر الذي اضطر المانحين للتردد وتأجيل تنفيذ المشاريع.

فيدل راموس، خليفة السيدة اكينو الذي دعمته للوصول إلى سدة الرئاسة، رجل عملي لاقى نجاحا أكبر في توطيد الاستقرار. في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، قمت بزيارة لمانيلا. وقلت في خطاب لي أمام مؤتمر الأعمال التجارية الفليبيني الثامن عشر: "لا أعتقد أن الديمقراطية تقود إلى التنمية بالضرورة. أعتقد أن ما يحتاج أي بلد لتطويره هو الانضباط لا الديمقراطية". أما راموس فأسرّ لي أنه يوافقني الرأي في أن الدساتير المؤسسة على الطراز البريطاني تعمل بشكل أفضل، لأن حزب الأغلبية هو الحكومة أيضا في الهيئة التشريعية. لكن في العلن، كان راموس مضطرا لمخالفة هذا الرأي.

عرف جيدا الصعوبات التي يواجهها من يحاول الحكم تبعا للأسلوب الأمريكي القائم على الفصل الصارم بين السلطات. وكان مجلس الشيوخ قد

صوت ضد اقتراح السيدة اكينو بالإبقاء على القواعد الأمريكية. في الفليبين صحافة قوية وعنيدة لكنها لم تتمكن من كبح الفساد. إذ يمكن شراء المراسلين والصحفيين، مثلما هي الحال مع القضاة. هنالك خطأ خطير في مكان ما. إذ توجب على ملايين الفليبينيين مغادرة بلادهم بحثا عن وظائف في الخارج لا تناسب مستواهم التعليمي. المهنيون الفليبينيون الذين جندناهم للعمل في سنغافورة كانوا على مستوى السنغافوريين نفسه. وفي الحقيقة، فإن المهندسين المعماريين، والفنانين، والموسيقيين الفليبينيين كانوا أكثر فنا وإبداعا. مئات الألوف منهم هاجروا إلى هاواي وإلى أمريكا. إنها مشكلة لم تسهل حلها آليات عمل النسخة الفليبينية من الدستور الأمريكي.

يكمن الفرق في ثقافة الشعب الفليبيني. في الفليبين وحدها، يمكن أن يفكر الناس بتنظيم مراسم دفن وطنية لزعيم نهب بلده لمدة أكثر من عشرين سنة، مثل فرديناد ماركوس. تمت استعادة جزء يسير من الغنيمة المنهوبة، وسمح لزوجته وأولاده بالعودة وممارسة النشاط السياسي. وقد دعموا المرشحين الفائزين بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية بما لديهم من موارد ضخمة وعاودوا الظهور على المسرح السياسي والاجتماعي بعد انتخابات عام 1998 التي أعادت الرئيس جوزيف استرادا. أما الجنرال فابيان فير، القائد الأعلى للجيش في عهد ماركوس، والمسؤول عن الأمن حين اغتيل اكينو، فقد هرب من الفليبين مع ماركوس عام 1986. وحين توفي في بانكوك، وافقت حكومة استرادا على دفنه حسب المراسم العسكرية المتبعة. صحيفة "تو داي" الفليبينية كتبت في الثاني والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر تقول: "فابيان فير، ماركوس، وبقية أفراد العائلة أغرقوا البلاد في عقدين من الأكاذيب، والتعذيب، والنهب. وخلال العقد القادم، سوف يتسلل أصدقاء وأقرباء ماركوس عائدين إلى البلاد واحدا إثر الآخر. الأمر الذي يثير تقزز وقرف الجماهير، رغم أنهم أظهروا أن لا شيء

يصمد أمام الأموال المخبأة والثروات المدفونة". بعض الفليبينيين يتكلمون ويكتبون بحماسة جياشة. ولو استطاعوا إقناع النخب المسيطرة بمشاركتهم عواطفهم وأفعالهم، فلسوف تحقق الفليبين كل ما تصبو إليه.

❧❧

كانت بروناي سلطنة هادئة، ومسالمة، وغنية بالنفط في منتصف الخمسينات حين مارست المحاماة فيها وترافعت أمام محاكمها.

السلطان عمر علي سيف الدين دعاني لزيارته - عندما أصبحت رئيسا للوزراء - أنا ورئيس الدولة، يوسف اسحق، بمناسبة الاحتفالات بذكرى ميلاده في شهر آب/ أغسطس 1960. كان رجلا هادئا، رقيق الصوت، تعلو محياه ابتسامة ودودة وجذابة. لم يكن لديه سوى القليل من الأصدقاء، رغم أن الكثيرين خطبوا وده لثرائه. التقيت به عدة مرات في لندن، حين كنت أشارك في مفاوضات إقامة ماليزيا في عامي 1962 و 1963. لم يكن مرتاحا أبدا لاحتمال أن تصبح بروناي جزءا من ماليزيا. لأن معظم عائداتها النفطية سوف تذهب في هذه الحالة إلى الحكومة الاتحادية. ولم يكن واثقا من أن الاهتمام الخاص الذي يجود به تانكو عليه سوف يستمر حالما تنضم بروناي إلى ماليزيا: سيغدو مجرد واحد من سلاطين ماليزيا. عرضت عليه أسبابي الموجبة لانضمام سنغافورة، لكنني تركت له حرية اتخاذ القرار الذي يراه مناسبا. كان لديه مستشارون قانونيون، لكنه اتخذ القرار السياسي بعدم الانضمام. وعند استرجاع أحداث الماضي، أجد قراره صائبا. بقي البريطانيون من عام 1963 حتى شباط / فبراير 1984 عندما منحوا بروناي استقلالها.

في إحدى الزيارات التي قام بها إلى سنغافورة بعد انفصالنا عن ماليزيا، ابتسم السلطان عمر ابتسامة عريضة، ورعشَ شاربه ولمعت عيناه، ثم قال: "أنتم الآن مثل بروناي. وهذا أفضل لكم". وفي الحقيقة، فإن بيننا بعض السمات

المشتركة: كلا البلدين صغير ومحاط بجيران أكبر مساحة وأكثر سكانا. لم تجتذبني ثروته أبدا، ولا اقترضت منه مالا. وكنت أعطيه نصيحتي حين يطلبها. كان يثق بي كثيرا.

في عام 1967، وبعد أن شكلت هيئة العملة المشتركة، وافق أعضاؤها ـ ماليزيا، سنغافورة، بروناي ـ على أن تكون عملاتنا الجديدة قابلة للصرف بسعرها الأصلي. وحين أوقف العمل بهذا الاتفاق في عام 1973، قرر السلطان السابق الاستمرار بالعمل وفقا لشروط الاتفاق مع سنغافورة. كان مقتصدا، ويختلف اختلافا بينا عن باقي سلاطين المنطقة. كما أعطى بروناي شعورا بالانضباط المالي وبدأ يجمع أصول مالية هائلة أدارها وكلاؤه في لندن.

حين ضغطت عليه الحكومة البريطانية للبدء بإجراء إصلاحات دستورية تمهيدا للديمقراطية، لجأ إلى التسويف وكسب الوقت من خلال التنازل عن الحكم عام 1967 لصالح ابنه البكر، حسن بلقيه، الذي كان آنئذ شابا يافعا يتدرب في "ساند هيرست". أمضى وقتا طويلا يفكر بالطرق الكفيلة بإبقاء البريطانيين في بروناي لحمايتها. رفض الارتباط بإندونيسيا أو ماليزيا. إذ لم يكن يثق بالإندونيسيين بسبب دعمهم أزهري زعيم حزب الشعب الذي قاد ثورة في كانون الأول/ ديسمبر 1962. كما نظر إلى ماليزيا بعين الحذر لأن الضباط الماليزيين الذين ندبوا للخدمة في بروناي في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات عاملوا مرؤوسيهم من ضباط بروناي باستعلاء وتكبر. من جهتي كنت حريصا على عدم إرسال أي ضابط سنغافوري إلى بروناي مهما كانت المدة، وحين يرسل أحدهم كانت التعليمات توجه إليه بضرورة معاملة ضباط وسكان السلطنة برقة ولطف.

خلال لقاء جمعني ـ على انفراد ـ بالسلطان السابق عمر في آذار/ مارس 1979، طلبت منه بإصرار الانضمام جزئيا إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا قبل استقلال بروناي عام 1984. قلت إن كلا من الرئيس الإندونيسي سوهارتو،

ورئيس الوزراء الماليزي حسين أون، يكن شعورا طيبا ويتخذ موقفا وديا تجاه بروناي. وافق على التفكير بانضمام بروناي كمراقب، لكن لم يحدث شيء من هذا القبيل. شرحت له كيف تغير العالم، لكنه تشبث بإيمانه الضمني بالبريطانيين، وبأنهم سيكونون موجودين دوما لحمايته. لم يكن راغبا بالاعتراف بتغير ظروف بريطانيا، وأنه ليس ثمة قوة بحرية أو جوية بريطانية قادرة على نجدته.

الوزراء البريطانيون الذين قدموا لزيارة سنغافورة أثاروا معي مسألة بروناي مرارا بعد أن أصبحت مرغريت تاتشر رئيسة للوزراء. أرادت حكومتها إلغاء الحماية وحث السلطان على إجراء انتخابات، والتحول إلى نظام ملكي أكثر عصرية، ثم الاستقلال. بذلت أقصى جهدي لحث السلطان عمر والسلطان حسن على اتخاذ خطوات تقدمية، لكنهما لم يقتنعا برأيي. في نهاية المطاف، توصلت الحكومة البريطانية إلى نتيجة مفادها أن على حكومة بروناي أن تتحمل مسؤولية مستقبل البلاد بغض النظر عما إذا كانت تمثيلية ديمقراطية أم لا. ولسوف تستمر بريطانيا في تقديم الدعم لمواجهة التهديد الخارجي عبر الإبقاء على كتيبة من "الغوركا" تتحمل السلطنة نفقاتها. طلبت أيضا من اللورد كارينغتون عام 1979، بعد أن أصبح وزيرا للخارجية بقليل، أن يكون صارما مع الضباط البريطانيين الذين أرادوا تمديد فترة إقامتهم في بروناي. فهم يحولون بين المسؤولين في بروناي، الذين تلقوا - في غالبيتهم العظمى - تعليمهم في بريطانيا وبين اكتسابهم الخبرة الضرورية لإدارة شؤون بلدهم. حدث تغير هام في السياسة بعد ذلك الحديث. وبحلول عام 1984، حين أصبحت بروناي سلطنة مستقلة، كانت جميع المناصب المهمة بأيدي سكان بروناي المحليين.

في عام 1980، أثرت مع الرئيس سوهارتو مسألة عضوية بروناي المحتملة في رابطة دول جنوب شرق آسيا حين تنال استقلالها. قال سوهارتو إنه يرحب

بالسلطنة إن أرادت الانضمام إلى الرابطة. ثم حاولت إقناع السلطان بتجاوز تخوم نظرة والده بأن الرابطة ليست مهمة، وأن عليه زيارة الرئيس سوهارتو وغيره من زعماء دول الرابطة. فعل ذلك أخيرا في نيسان/ أبريل 1981. استقبله سوهارتو استقبالا حارا في جاكرتا. ثم زار السلطان ماليزيا وتايلند. وحين انضمت بروناي عام 1984، زودتها عضويتها بمظلة محدودة لأمنها وجعلت من الأسهل على السلطان إقامة علاقات طيبة مع جيرانه.

تمتعت بروناي بالسلام والاستقرار منذ استقلالها. وترعرع السلطان في ظروف منحته الثقة بالنفس. وأصبح الأمير محمد وزير خارجيته حسن الاطلاع بارعا في أداء واجباته، واكتسب كبار الموظفين المحليين خبرة واسعة نتيجة المؤتمرات الدولية التي حضروها وتحسن أداؤهم لمهماتهم. أما النتائج المحققة فكانت ستسعد دون شك السلطان الأب عمر، الذي توفي عام 1986.

استمرت علاقة الصداقة التي جمعتني بالسلطان الأب عمر، مع السلطان الحالي وأشقائه، وامتدت لتشمل رئيس الوزراء غوه ووزراءه وزملاءه، علاقة مبنية على الثقة والنوايا الطيبة.

. 19 .

فيتنام، ميانمار، كمبوديا:
التكيف مع العالم الحديث

في التاسع والعشرين من كانون الأول/ أكتوبر 1977، تعرضت طائرة فيتنامية عتيقة من طراز دي. س 3 للاختطاف وهي تقوم برحلة داخلية، وأجبرت على الهبوط في سنغافورة. لم نستطع منعها من الهبوط في قاعدة سيليتار الجوية. ثم سمحنا للفيتناميين بإرسال طاقم جديد لإعادة الطائرة وعلى متنها أفراد الطاقم القديم وبقية المسافرين، بعد أن أعدنا تزويدها بالوقود وصيانتها. حاكمنا المختطفين الذين أدينوا بالتهمة وحكم عليهم بالسجن لمدة أربعة عشر عاما.

لم تدفع فيتنام أبدا ما ترتب عليها من نفقات، بل أرسلت إلينا بدلا عن ذلك سيلا من التحذيرات التي تطالب بإعادة المختطفين أو مواجهة العواقب. توجب علينا التشبث بموقفنا بثبات وعدم السماح بالاستسلام للتهديد والترويع وإلا فإن مشكلاتنا لن تجد حلا. لقد بدأت علاقات سنغافورة بفيتنام، التي أعيد توحيدها عام 1975، بأزمة صعبة.

استغل الفيتناميون بدهاء مخاوف دول رابطة جنوب شرق آسيا ورغبتها بصداقتهم. كانت تعليقاتهم عبر الإذاعة والصحف قاسية وفظة. من جهتي، وجدت أن من الصعب تحمل زعمائهم. فقد ملأهم الشعور بأهميتهم الذاتية، وتباهوا بأنفسهم باعتبار فيتنام "بروسيا" جنوب شرق آسيا. صحيح أنهم عانوا الكثير، وحل بهم كل عقاب التكنولوجيا العسكرية الأمريكية، إلا أنهم تمكنوا بفضل صبرهم وجلدهم، إضافة إلى مهارتهم الدعائية، واستغلال وسائل الإعلام الأمريكية، من إلحاق الهزيمة بالأمريكان. كانوا على ثقة بقدرتهم

على دحر أية قوة أخرى في العالم، حتى الصين، إذا ما تدخلت في فيتنام. أما نحن، الدول الضعيفة في جنوب شرق آسيا، فلم نكن نستحق منهم سوى الازدراء. أعلنوا أنهم سيقيمون علاقات دبلوماسية مع الدول الأعضاء في الرابطة بشكل فردي، ورفضوا التعامل معها كمجموعة. وانتقدت صحفهم وجود القواعد العسكرية الأمريكية في الفليبين وتايلند، وتحدثت عن العلاقات التآمرية بين الصين وسنغافورة.

بحلول عام 1976، دفعتهم الخلافات العميقة مع الصين إلى إرسال بعثات دبلوماسية إلى دول رابطة جنوب شرق آسيا. كما حمل نائب وزير خارجيتهم، فان هين، رسالة سلام معه حين زار دول المنطقة. في البداية استثنى سنغافورة من جولاته، لكنه غير خططه وأتى في تموز/ يوليو 1976. قال إن فيتنام لا تتدخل في شؤون الدول الأخرى. ورسم خطا فاصلا بين شعب وحكومة جمهورية فيتنام الاشتراكية. فشعب فيتنام يؤيد القضية العادلة لشعوب دول جنوب شرق آسيا المناضلة في سبيل الاستقلال، وهو يعني بذلك المتمردين الشيوعيين، أما الحكومة فتريد إقامة علاقات ثنائية مع هذه الدول. أشرت إلى أن هذه السفسطة الدبلوماسية لا يمكن أن تمحو من أذهاننا التساؤلات وحقيقة أن هذا المسار المزدوج ليس سوى تدخل في شؤون الآخرين. وبالنسبة للدعم السوفييتي لفيتنام، قلت إن القوى العظمى تعلم أن من الخطر التصادم فيما بينها بشكل مباشر، ولذلك تستخدم دولا ثالثة لتوسيع نفوذها. إن الخلافات بين دول رابطة جنوب شرق آسيا تحل ضمن إطارها بحيث يصعب على الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي استغلالها.

بعد مرور سنة، تعمد رئيس الوزراء فام فان دونغ أن لا تشمل زيارته المقترحة لدول المنطقة سنغافورة، ربما ليجعلنا نحس بعدم الأمان. لم نتأثر؛ فليس بإمكانهم إنزال الضرر بنا. في النهاية غير رأيه وأتى في السادس عشر من تشرين الأول/

أكتوبر 1978. وجدته متكبرا وبغيضا. الفيتناميون بارعون في إدارة المسرح. لقد قدم فان هين أولا ليظهر الوجه الباسم الجميل لفيتنام الشيوعية. والآن، يظهر فام فان دونغ (72سنة) أنه صلب كالحديد. خلال المناقشات التي استمرت ساعتين ونصف الساعة، تخلينا عن المجاملات والتعابير المواربة. وفي الحقيقة، كان حوارنا الصريح قد ابتدأ في السيارة التي أقلتنا من المطار.

بدأت بالترحيب برغبة فيتنام في العمل معنا في سبيل السلم، والاستقرار، والازدهار، لكن الاستماع إلى إذاعة هانوي، وقراءة صحيفة "نان دان" جعلاني أتحفظ. فتعليقاتهما غير ودية، بل تهديدية. أعلن دونغ أن فيتنام دولة اشتراكية وأنه شيوعي، ويؤمن بالعقيدة الماركسية ـ اللينينية. أتى إلى سنغافورة ليتحدث كرئيس وزراء جمهورية فيتنام الاشتراكية. وعلى فيتنام أن تسهم في قضية الثورة والسلام في جنوب شرق آسيا وفي العالم. هذا يجب ألا يقلق سنغافورة. فيتنام بلد يسكنه خمسون مليونا، وهي أمة شجاعة، وذكية، وغنية بالموارد الطبيعية. لقد أخبرت الولايات المتحدة واليابان الفيتناميين بأن بلادهم يمكن أن تصبح دولة قوية اقتصاديا، وأنهما بحاجة لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية معها.

بعد هذه البداية المتخمة بالغرور، زعم في إجابته عن أسئلتي أن بكين حرضت عددا يتراوح بين 140 ـ 150 ألفا من الفيتناميين من ذوي الأصول الاثنية الصينية في الشمال على مغادرة فيتنام والعودة إلى الصين عبر الحدود. لم يتمكنوا من فهم السبب. ومن المؤكد أن ذلك يعود إلى سياسة الصين التوسعية المعادية لفيتنام بعد انتصارها على الأمريكان. استخدمت بكين زعماء الخمير الحمر لشن هجمات داخل الأراضي الفيتنامية وارتكاب جرائم فظيعة هناك. كما دفعت سكان هوا على مغادرتها وذلك عبر حملة أطلقتها سفارتها في هانوي لتدريب العائدين من أجل إرسالهم مجددا إلى فيتنام. الصينيون المقيمون

فيما وراء البحار ظلوا دائما مرتبطين بوطنهم الأم، وهذه مشاعر أصيلة وتستحق الاحترام. وبكين استغلت هذه العواطف والمشاعر.

سألته هل ستتبع الصين السياسة نفسها في سنغافورة لو كان لها سفارة هنا. لم يعتقد أنها ستفعل لأنها لا ترغب بإعادة كافة الصينيين المقيمين في الخارج إلى الصين. فمن الأفضل أن تتركهم حيث هم، لاستخدام كأدوات وعملاء. قال وهو ينظر إلي بحدة إن كل المواطنين من ذوي الأصول الاثنية الصينية سوف يؤيدون الصين، تماما مثلما يؤيد ذوو الأصول الاثنية الفيتنامية فيتنام.

ثم رجع إلى العلاقات الاقتصادية، بخبر مذهل يقول إن بمقدور سنغافورة الإسهام في إعادة إعمار فيتنام. وحين اعترضت بلطف مشيرا إلى وجوب أن نحصل على شيء مقابل بضائعنا وخدماتنا، قال بصراحة وحدة إن اقتصاد فيتنام ليس متطورا والاحتمالات التجارية محدودة. في تلك الليلة قال مرة أخرى ونحن نسير معا إلى مائدة العشاء إن فيتنام غير قادرة على التجارة لكنها بحاجة للمعونة: لقد استفادت سنغافورة من الحرب الفيتنامية، حيث باعت الأمريكيين المواد الحربية، ولذلك فإن من واجبها مساعدتها. صعقت لهذا الموقف المتغطرس والمتحفز للحرب.

شاهد من نافذة السيارة وهي تمضي بنا في الشارع المطل على البحر السفن العديدة الراسية، اتهمنا مرة أخرى بأننا استفدنا استفادة هائلة من حرب فيتنام، وأن سنغافورة تطورت على حساب فيتنام، ولذلك فإن من واجبنا مساعدتها. كنت متشككا ولم أصدق ما سمعت، ولا تمكنت من فهم لماذا يتوجب علينا مساعدتهم لأنهم خاضوا حربا أفقرتهم دون أن نتسبب بها أو نلعب فيها أي دور. قلت إن المعدات الحربية التي زودنا بها القوات الأمريكية في فيتنام اقتصرت على المواد البترولية وزيوت التشحيم من شركات النفط الأمريكية والبريطانية العاملة في سنغافورة. والأرباح التي ذهبت إلى سنغافورة كانت زهيدة. بدا

متشككا بجوابي. أضفت بأننا على استعداد للتبادل التجاري لكن ليس لتقديم المعونات. لم يرضه حديثي، وافترقنا بأسلوب مهذب لكن بارد.

بعد اثني عشر عاما (1990)، طلب مقابلتي النائب الأول لمجلس وزراء فيتنام، فو فان كيت، خلال انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. قال إنه يأمل بأن نبعد خلافاتنا القائمة ونتعاون. أعربت عن أسفي للوقت الطويل الذي ضاع في احتلالهم لكمبوديا منذ كانون الأول/ ديسمبر 1978. وإلى أن تحل هذه المشكلة لن تكون هناك روابط على مستوى الحكومة. قال كيت إن هناك فرصا عظيمة متاحة وأنه منح أكثر من مائة ترخيص استثماري للشركات الأجنبية. أجبت بالقول إنه بغض النظر عما إذا كان العدد مائة أم ألف ترخيص، لن يتمكن اقتصاد فيتنام من الانطلاق إلا إذا أشارت الولايات المتحدة إلى البنك الدولي بتقديم قروض ميسرة لإعادة تأهيل اقتصادها، وقررت المصارف الأمريكية الكبرى اعتبار الاستثمار في فيتنام مخاطرة مقبولة. لكن حالما تنسحب القوات الفيتنامية من كمبوديا، سوف نتابع العلاقات من حيث تركناها في عام 1978.

في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، وقعت فيتنام وكافة الأطراف المعنية اتفاقيات في باريس لحل سياسي شامل. بعد أسبوع، زار كيت الذي أصبح الآن رئيسا للوزراء سنغافورة، ورغم أنني تنحيت عن منصبي، إلا أننا التقينا حين حضرت حفل عشاء أقامه تكريما له رئيس الوزراء غوه تشوك تونغ. عند نهاية الحفل، نهض وتقدم نحوي ثم أمسك بيدي فيما يشبه طريقة العناق الشيوعية، وسألني هل بإمكاني مساعدة فيتنام. قلت كيف؟ قال بأن أصبح مستشارهم الاقتصادي. لم أنطق بحرف. لقد كنت هدفا لهجماتهم القاسية منذ أن احتلوا كمبوديا. وحين أفقت من المفاجأة، قلت إن تجربتي انحصرت في المدينة / الدولة، وإن خبرتي قليلة بالنسبة للدول الكبيرة مثل فيتنام بعدد سكانها البالغ ستين

مليونا، بعد أن دمرتها سنوات طويلة من الحرب، وتبنت نظاما شيوعيا يتوجب تحويله إلى اقتصاد السوق. ألح على طلبه وبعث إلي برسالتين حول هذا الأمر.

بعد تبادل الرسائل، وافقت على زيارة فيتنام، ليس كمستشار، بل لتحفيز الأفكار الخلاقة المتعلقة بالتحول إلى اقتصاد السوق الحر. كانت العلاقة بيننا مختلفة تماما حين ذهبت إلى هانوي في نيسان/ أبريل 1992. وهناك قضيت يوما كاملا مع فو فان كيت وفريق وزرائه وكبار مسؤوليه في قاعة اجتماعات مزخرفة، ينتصب في وسطها تمثال نصفي لهو شي منه. كانت لديهم عدة أسئلة، ابتدأت بالسلع التي ينبغي على فيتنام التركيز عليها في عملية التحديث، وفي أية أسواق، ومع من الشركاء. أجبت بأن الأسئلة بحد ذاتها تكشف عن ذهنية نتجت عن سنين طويلة من التخطيط المركزي، لأنها تفترض وجود شركاء أو سلع أو أسواق محددة يمكن أن تحدث التحول المطلوب. اقترحت أن يدرسوا النسق الذي سارت عليه تايوان وكوريا الجنوبية للتحول من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد التصنيع الحديث. وأضفت إن من الاستراتيجيات الجيدة استخدام جنوب فيتنام، خصوصا مدينة هوشي منه (سايغون سابقا) كـ"دينامو" لتحريك النمو في البلاد بأسرها. إذ إن الشيوعية قد سادت في الشمال لمدة أربعين عاما، لكن عمرها في الجنوب لا يتجاوز ستة عشر عاما. والناس في الجنوب قد ألفوا اقتصاد السوق الحر ويمكنهم بسهولة العودة إلى تشغيل النظام القديم. أما أفضل العوامل المحفزة فيجسدها المهاجرون. اللاجئون الفيتناميون الذين غادروا البلاد بعد عام 1975، وأبلوا بلاء حسنا في أمريكا، وأوروبا الغربية، وأستراليا، وآسيا. حاولوا دعوتهم والبدء بإطلاق عجلة الاقتصاد في الجنوب، نظرا لأنهم سيرغبون بمساعدة أسرهم وأصدقائهم.

بدا كيت مهتما بالاقتراح. فهو من الجنوب، لكن سواه من كبار الزعماء أرادوا لعملية التطوير أن تعم البلاد بصورة عادلة، في الشمال والجنوب. أما

مخاوفهم المسكوت عنها فهي أن يعود هؤلاء المهاجرون بأفكار هدامة، أو أن يكونوا على صلة بالاستخبارات الأجنبية، مثل السي. أي. ايه، فبعد قرون من القتال وحروب العصابات، كانوا يشتبهون بكل شخص.

سافر كيت بالطائرة من هانوي إلى هوشي منه لعقد لقاء ختامي معي. طلب مني أن أزورهم كل سنة، مؤكدا على أنني صديق حقيقي لأنني قدمت نصيحة صادقة ومخلصة، رغم أن من المؤلم أحيانا سماع مشورتي. وعدته بالعودة بخلال سنتين. في ذات الوقت، سوف أرسل فريقا متخصصا لدراسة عيوب البنية التحتية في فيتنام وتقديم توصيات حول الموانئ والمطارات والطرق والجسور والاتصالات والطاقة الكهربائية.

كان المسؤولون عندنا يعتقدون بأن الفيتناميين أرادوا الاتصال بي ليقتربوا أكثر من رابطة دول جنوب شرق آسيا ويضمنوا مزيدا من الأمن في مواجهة الصين. كانت سنغافورة أشد معارضي فيتنام وأكثرهم انتقادا لها. فإن استطاع الفيتناميون تطبيع العلاقات معنا، فلسوف يكون لدى المستثمرين الأجانب ثقة أكبر بهم. قررنا تجاوز الماضي ومساعدتهم قدر استطاعتنا كي يتحولوا إلى اقتصاد السوق ويصبحوا شركاء قادرين على الانسجام والتناغم مع دول رابطة جنوب شرق آسيا.

في هانوي طلبت زيارة فام فان دونغ. وبالرغم من تقاعده، إلا أنه استقبلني في مقر الحكومة، وهو بناء شيد في العشرينات وكان مقرا للحكام الفرنسيين. رحب بي عند الباب الرئيسي. بدا واهنا، ولم يتمكن من الوقوف منتصبا إلا بجهد جهيد، بعد ذلك مشى مترنحا إلى كرسيه القريب. أغلقت أجهزة التكييف في المبنى لأنه لا يحتمل البرودة. لكن ضعفه لم يمنعه من التحدث بحزم وتصميم. تركز لقاؤنا على سنغافورة، وقال إن الماضي ولى وانتهى؛ وفيتنام تفتح صفحة جديدة. شكرني على صداقتي وقدومي لمساعدة

الفيتناميين. ظهرت في صوته نبرة مريرة ومهذبة. تذكرت الزعيم المتكبر المتغطرس الذي أتى إلى سنغافورة عام 1978. وعندما رأيت مدى صلابته وقسوته وهو مهزوم، شعرت بالامتنان لدينغ شياو بينغ لأنه عاقب فيتنام. ولولاه لما تمكن أحد من احتمال "بروسيا" منتصرة في جنوب شرق آسيا.

كان الزعماء الفيتناميون مجموعة مؤثرة ومثيرة. كيت، مثلا، رقيق الكلام معسول اللسان، لكن سجله كمناضل شيوعي تحت الأرض يناقض أساليبه المهذبة. كانوا محاربين أشداء تمتعوا بتصميم عنيد وروح قتالية عالية.

في مذكرتي إلى الحكومة، وصفت الوضع الفظيع لفيتنام، كان بمقدور مدينة هوشي منه منافسة بانكوك؛ لكنها الآن (1999) متخلفة عنها بأكثر من عشرين سنة. شعرت أن الناس في الوقت الراهن قد فقدوا الثقة بزعمائهم، وفقد الزعماء الثقة بنظامهم. لكن الفيتناميين شعب حيوي ونشيط وذكي (كونفوشيوسي بالأساس). ورأيت أنهم بحاجة إلى فترة تتراوح بين 20 - 30 عاما للنهوض مجددا. كل لقاء بيننا بدأ وانتهى في الوقت المحدد بالضبط، فقد تميز قادة فيتنام بالدقة في المواعيد والجدية في طرح المواضيع.

قابلت كيت، والأمين العام السابق للحزب الشيوعي، نيغوين فان لينه في مدينة هوشي منه (بشكل منفصل)، وأكد كل منهما أنه بصدد تأهيل الكوادر للتكيف مع اقتصاد السوق والانعتاق من الأفكار الماركسية الخاطئة. وأخبرني أحد المصرفيين الأجانب في مدينة هوشي منه بأن الفيتناميين يعانون من قلة المواهب والكوادر المدربة بسبب مشكلة هجرة الأدمغة وما تسببه من انعكاسات خطيرة. وهم يعتبرون كافة الأجانب بمثابة أعداء محتملين يتوجب على أرباب عملهم الفيتناميين إعلام السلطات بأنشطتهم. وأعتقد أنهم يريدون الاستعداد للحرب القادمة.

ظل الفيتناميون متمسكين بطرائقهم وأساليبهم "الشيوعية". اتخذ كيت موقفا ملتبسا بعد المناقشات التي دارت بيننا في صبيحة وأصيل اليوم الأول. وبعد هذين الاجتماعين، أخذوني فورا لمقابلة الأمين العام للحزب الشيوعي، دو موي، الذي أوجز له مضمون المناقشات خلال العشرين دقيقة التي مرت منذ غادرنا أنا وكيت قاعة الاجتماع. ولا بد أنه حصل على الضوء الأخضر بعد لقائي مع دو موي، لأنه ركز في الخطاب الذي ألقاه على العشاء في تلك الليلة على النقطة التي أثرتها، واتخذ من قبل موقفا ملتبسا إزاءها، وهي أن على فيتنام ألا تبني العديد من المطارات والموانئ الدولية، بل تركز اهتمامها على إنشاء مطار دولي واحد ومرفأ دولي واحد بحيث يمكن لهما الانضمام إلى شبكة المطارات والموانئ العالمية.

ناقشنا المشاريع والمؤسسات الفاشلة التي تملكها الدولة وما تسببه من خسائر للاقتصاد. أرادوا خصخصتها أو بيعها للعمال أو غيرهم. شرحت لهم أن هذه الطريقة لا توفر لهم العنصر الحاسم: الكفاءة الإدارية. الخطوط الجوية السنغافورية تملكها الدولة بنسبة 100٪، لكنها ناجحة وكفؤة ورابحة لأن عليها منافسة شركات الطيران العالمية. نحن لا نقدم لها أي دعم حكومي؛ فإن لم تحقق أرباحا فلسوف نغلقها. أوصيتهم بخصخصة مؤسساتهم وشركاتهم الحكومية عبر اجتذاب الشركات الأجنبية للحصول على "حقنة" من الخبرة الإدارية ورأس المال الأجنبي للحصول على التقانة الجديدة. فتغيير النظام الإداري ضرورة جوهرية. وهم بحاجة للعمل مع الأجانب لتعلم كيفية الأداء. أما الخصخصة ضمن البلد من خلال بيع المشاريع والمؤسسات للمواطنين فلا يمكنها تحقيق هذه النتيجة.

فريق العمل الذي أرسلناه في أيلول/ سبتمبر 1992 لدراسة وضع البنية التحتية، قدم تقريرا تبنته الحكومة الفيتنامية. أنشأنا صندوق مساعدة الهند

الصينية برأس مال قدره عشرة ملايين دولار أمريكي، خصص للتدريب التقني للكوادر الفيتنامية.

زار دو موي سنغافورة في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1993. أذهلته النوعية الجيدة للمباني والبنية التحتية في سنغافورة. وحين زار متاجر السوبر ماركت التابعة للمؤتمر الوطني لنقابات العمال، تأثر بتنوع ووفرة السلع الاستهلاكية المتاحة لعمالنا (تماما كما حصل لرئيس الوزراء الروسي ريجكوف عام 1990). حين قمت برد الزيارة بعد شهر، اكتشفت من موظفيه ومساعديه أنه أصدر تعليماته لمؤسساته بالتعلم من سنغافورة وإعطاء الأولوية - كلما كان ذلك ممكنا - للمشاريع المقترحة من قبل المستثمرين السنغافوريين. لكن، وبالرغم من العديد من الاتفاقيات الموقعة، وجد مستثمرونا أنها لا تنفذ. فقد استخدمها المسؤولون الأدنى درجة للحصول على عروض أفضل من رجال أعمال آخرين.

كان دو موي متين البنية، كبير الوجه، عريض الأنف، داكن البشرة، اعتاد أن يفرق شعره عند منتصف رأسه ثم يسرحه إلى الجانبين، كان يبدو أنيقا ومرتبا وهو يرفل بالنسخة الفيتنامية من بزة ماوتسي تونغ (على العكس من كيت الذي يرتدي الثياب الغربية الرسمية). ومن المؤكد أنه أهم رجل في فيتنام بأسرها. لم يكن يتمتع بفكر إصلاحي مثل كيت، لكن أيا منهما لم يكن أشد محافظة من الرئيس، الجنرال لي دوك آنه. كان هو المُحكم وعنصر التوازن بين جناحي الحزب.

أخبرني أنه حصل على كتابين من كتبي حين كان في سنغافورة. وأمر بترجمة الكتاب الذي يضم الخطب التي ألقيتها من الصينية إلى الفيتنامية، وقرأه من الغلاف إلى الغلاف، ثم وضع خطوطا تحت الفقرات الرئيسية التي تتناول الاقتصاد، وأرسلها إلى كافة الكوادر والوزراء المهمين لقراءتها. لم يكن

ينام سوى ثلاث ساعات، من منتصف الليل حتى الثالثة فجرا، ويمارس الرياضة لمدة نصف ساعة، ثم يقرأ حتى السابعة والنصف قبل أن يبدأ العمل. وذكر موظفو سفارتنا أن كتابي هذا الذي ترجم إلى الصينية يباع في المكتبات، ولم يسمعوا شيئا عن حقوق النشر.

حين سألني كيف يزيد تدفق الاستثمارات، اقترحت عليه التخلي عن العادات التي تعلموها خلال حرب العصابات. فمشاريع التنمية في الجنوب التي صادقت عليها سلطات مدينة هوشي منه يتوجب أيضا أن يصادق عليها المسؤولون في هانوي رغم قلة معرفتهم بالأوضاع والظروف السائدة هناك. كان ذلك مضيعة للوقت. ثم إن المشاريع التي وافقت عليها الحكومة في هانوي كثيرا ما تعرقلها السلطات المحلية نتيجة الشعور بالتفوق لدى القائد المحلي المسؤول، وهذا ميراث بقي من أيام حرب العصابات.

تكلم بحزن عن ماضي التعاسة والشقاء الذي عاشته فيتنام - ألف عام قضتها في محاربة الصين، ومائة عام أخرى تقاتل الاستعمار الفرنسي والإمبريالية، ثم ناضلت لنيل استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. توجب على الفيتناميين قتال اليابانيين، ثم الفرنسيين، ثم الأمريكان، وبعد ذلك طغمة بول بوت (لم يذكر هجوم الصين عام 1979). لقد خاض الفيتناميون حروبا ظافرة طيلة مائة وأربعين سنة لتحرير بلادهم. جراح الحرب عميقة، والصناعات ضعيفة، والتقانة متخلفة، والبنية التحتية في حالة مؤسفة. تعاطفت معه، وقلت إن الحرب كانت مأساة لفيتنام والولايات المتحدة كلتيهما. تنهد وقال: "لولا الحرب لكانت فيتنام دولة حديثة متطورة كسنغافورة تماما".

طمأنته بأن فيتنام سوف تبلي بلاء حسنا بل قد تتفوق على سنغافورة في نهاية المطاف. وليس ثمة سبب يحول دون استمرار الحالة الراهنة من السلام والاستقرار أمدا طويلا، لأن الدرس الذي تعلمته دول شرق آسيا خلال الأربعين

سنة الأخيرة يشير إلى أن الحرب لا تجدي نفعا. في الحربين الكبيرتين، في كوريا وفيتنام، وحرب العصابات في كمبوديا، لم يكن هناك منتصرون بل ضحايا. وافقني دو موي الرأي والحزن باد عليه.

في الحقيقة حقق الفيتناميون تقدما. ونتيجة لزيادة الاتصالات مع الأجانب، وتدفق المعلومات حول اقتصاد السوق، اكتسب الوزراء والمسؤولون فهما أفضل لآليات عمل السوق الحر. تضاعف النشاط في الشارع، وافتتح المزيد من المتاجر، وزاد عدد رجال الأعمال الأجانب، وانتشرت الفنادق.. وكلها علامات دلالية على الازدهار الذي تحقق في هوشي منه وهانوي.

في زيارة أخرى (آذار/ مارس 1995)، قاد النائب الأول لرئيس الوزراء، فان فان كاي، المناقشات حول الإصلاحات الاقتصادية. اشتهر فان برغبته بالتقدم السريع. لكن مستثمرينا علقوا في شراك مجموعة متشابكة من المشكلات. أبلغت كاي بأنه إذا أراد اجتذاب المستثمرين فعليه الترحيب بأوائل القادمين منهم، ومساعدتهم على النجاح بعد أن يقيموا منشآتهم على التراب الفيتنامي. أما التعامل مع المستثمرين من أصحاب الأصول الثابتة في فيتنام وكأنهم رهائن، فيمثل أفضل طريقة لتنفير الآخرين وإبعادهم. لقد تعامل المسؤولون مع المستثمرين كما تعاملوا مع الجنود الأمريكيين، باعتبارهم أعداء ينبغي دفعهم إلى الكمائن ثم تدميرهم. وبدلا من ذلك، يتوجب معاملة المستثمرين كأصدقاء لهم قيمتهم ويحتاجون للإرشاد للتوجه عبر متاهة البيروقراطية بألغامها الموقوتة وشراكها المنصوبة.

قدمت بعض الأمثلة عن الصعوبات التي واجهها مستثمرونا، فقد كانت إحدى شركات تطوير المباني السنغافورية تشيد فندقا في هانوي. واشتكت حوالي ثلاثين أسرة تسكن البيوت المحيطة بموقع البناء من الضجيج والاهتزاز نتيجة أعمال الحفر. وافقت الشركة على دفع مبلغ 48 دولارا في الشهر لكل

أسرة كتعويض لها. وما إن تم الاتفاق على ذلك، حتى طالبت مائتا أسرة أخرى بتعويض مماثل. لذلك قررت الشركة استخدام أسلوب مختلف للحفر ووضع الأساسات دون إحداث أي ضجيج أو اهتزاز. لكن لم يسمح لها بذلك لأن رخصتها لا تجيز إلا استخدام المعدات القديمة.

المثال الآخر تجسده شركة "سنغافورة للاتصالات" التي وقعت اتفاقا مشتركا مع مؤسسة البريد في مدينة هوشي منه تقوم بموجبه بإدخال خدمة النداء ("البيجر") على أساس فترة تجريبية لمدة عام، يمكن بعدها طلب الحصول على رخصة لمدة عشر سنين - وبعد أن أنفقت الشركة مليون دولار لتشغيل النظام، عرضت مؤسسة البريد والاتصالات الفيتنامية شراءه منها. أبلغت رئيس الوزراء كيت أن المبلغ مجرد مليون من الدولارات، لكن المبدأ هو المهم. فإذا نكثوا بكلمتهم وخرقوا الاتفاق فإنهم سيفقدون ثقة مجتمع رجال الأعمال السنغافوريين. ولا بد أن كيت قد تدخل لمصلحة استمرار المشروع، لكن ليس دون إحداث تغييرات إضافية على شروط الاتفاق الأصلي، وما زالت عدة مشكلات عالقة بحاجة إلى الحل.

أظهرت المعلومات المستقاة من المستثمرين الأجانب أن رسالتي قد وصلت لأن المسؤولين الفيتناميين أصبحوا أكثر رغبة بالمساعدة. وأبلغني أحد كبار المدراء التنفيذيين في شركة ألمانية كبرى زار سنغافورة بعد فيتنام، أنهم قد زودوه بدليل. وابتسمت علامة الرضى.

أبقى كبار القادة الفيتناميين على مخاوفهم من الشرور والآفات الاجتماعية التي أعقبت انفتاح فيتنام، ومن خسارة سيطرتهم السياسية، ولذلك عملوا على إبطاء عملية تحرير التجارة. وعلى العكس من الصين، حيث معظم محافظي وحكام المناطق كانوا من الجيل الشاب المتعلم، فإن كبار المسؤولين عن المدن والمقاطعات الفيتنامية كانوا جميعا من قادة حرب العصابات السابقين. ذعروا لما

حدث في موسكو والاتحاد السوفييتي، ولم يوافقوا على الشرور الاجتماعية التي انتشرت كالوباء في المدن الصينية الساحلية. فليس ذلك ما حاربوا من أجله.

في عام 1993، اقترحت على كيت وفريقه ترقية هؤلاء المحاربين القدماء إلى مناصب استشارية مهمة، وإفساح المجال للشباب، خصوصا أولئك الذين احتكوا بالغرب، كي يستلموا مسؤولية شؤون الحياة اليومية. إذ إن فيتنام بحاجة إلى أشخاص يفهمون اقتصاد السوق ويستطيعون الاتصال بالمستثمرين الأجانب. لكن المحاربين القدماء الذين خاضوا الحرب وكسبوها كانوا في مواقع المسؤولية وأرادوا بناء البلد بطريقتهم الخاصة. وأعتقد أن اقتصاد فيتنام سيتقدم بخطوات مسرعة حين يستلم الجيل الشاب المسؤولية. التغييرات المهمة التي حدثت في القيادة في أيلول/ سبتمبر 1997، أدت إلى استلام نائب رئيس الوزراء فان فان كاي منصب رئيس الوزراء (مكان كيت)، واستبدال الرئيس الجنرال لي دوك آنه بنائب رئيس الوزراء تران دوك لونغ، تلك كانت خطوات باتجاه مزيد من الاعتماد على الجيل الشاب، الذي سافر أفراده إلى مختلف الدول واحتكوا بالعالم الحقيقي، وعرفوا تماما تخلف فيتنام مقارنة بجاراتها.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، قمت بزيارة لمدينة هوشي منه حيث التقيت بمحافظ المدينة وأمين لجنة الحزب فيها، ترونغ تان سانغ الذي كان نجمه في صعود آنذاك. كانت البلاد في حالة "توقف وجمود". ذعر المستثمرون السنغافوريون والمصارف الأجنبية في المدينة بسبب آخر قرارات الحظر التي صدرت: منع التحويلات النقدية من الدونغ الفيتنامي إلى العملات الأجنبية. كيف يستطيعون تسديد ديونهم الخارجية، والمبالغ المسحوبة التي تتجاوز رصيدهم في المصرف، وفوائد القروض التي أخذوها من البنوك الأجنبية من أجل استثماراتهم في فيتنام؟ كيف يمكنهم الاستمرار في أعمالهم التجارية؟ عارضت وزارة التجارة والصناعة بشدة هذه الخطوة التي عرفت بأنها ستنفر المستثمرين، لكن لم

تستطع فعل شيء. تنبه المصرف المركزي الفيتنامي ووزارة المالية للأزمة النقدية التي أصابت المنطقة وأقلقهما الاحتياطي المنخفض من العملات الأجنبية.

في هانوي، شرحت لفان فان كاي لمَ تضر هذه التغيرات المفاجئة بالاقتصاد الفيتنامي. العديد من الأمور الأخرى أيضا لم تكن تسير على ما يرام. وما إن رسخت شركة "سنغافورة للاتصالات" نشاطها في مجال أجهزة النداء "البيجر"، حتى صادفت مشكلة في مجال الهاتف الجوال. إذ لم ترغب هيئة الاتصالات الفيتنامية بمنح الترخيص مع أنها وعدت بذلك. فقد أراد الفيتناميون إدارة المشروع بأنفسهم. أكدت على وجوب أن تتبع فيتنام الاتجاه السائد في العالم المتقدم في ميدان خصخصة اتصالاتها لمواجهة المنافسة الدولية. أما الطريقة الوحيدة لمواجهة أشد المنافسات ضراوة فهي العمل كشركة في القطاع الخاص لها شركاء أجانب يزودونها بآخر ما توصلت إليه التقانة المتقدمة. فهم وجهة نظري، مثلما فعل تران دوك لونغ، الذي أقف معه على الأرضية نفسها.

مرة أخرى، دعيت لمقابلة دو موي. كان النقاش بيننا جيدا، كحال اللقاءات السابقة. لكن خشيت من أن تأثيره سيكون محدودا أيضا. إذ يحتاج الفيتناميون إلى بعض الوقت كي يتخلصوا من قيودهم الشيوعية ويتنقلوا بحرية ومرونة. ولم يكن لدي شك كبير في أنهم سيحققون نجاحا ما إن يفعلوا ذلك. فالمهارة التي استخدموا بها الأسلحة السوفييتية، والطرائق المبتكرة للتغلب على مشكلة النقص الخطير في المواد والمعدات الضرورية، وإنجازات اللاجئين الفيتناميين في أمريكا وفرنسا، تذكر كلها بسماتهم ومؤهلاتهم العظيمة.

زيارتي الأولى إلى رانغون (يانغون) تمت في نيسان/ أبريل 1962. وكان يو نو رئيس وزراء بورما (الاسم القديم لميانمار ـ قبل عام 1989) قد طلب من الجنرال ني وين استلام السلطة عام 1958 لأن حكومته المنتخبة غير قادرة على احتواء

المتمردين والثوار المنتمين إلى العديد من الأقليات. وبعد ثمانية عشر شهرا من الحكم العسكري، أجريت انتخابات عامة في البلاد. وحين عاد حزب يونو، سلم ني وين السلطة إليه. لكن سرعان ما واجه يو نو المتاعب والصعوبات مجددا، فاستولى ني وين على السلطة في آذار/ مارس 1962، قبل زيارتي بقليل.

على العكس من كولومبو، التي زرتها عام 1956، بدت رانغون مدينة خربة ومهدمة. فقد سقطت تحت الاحتلال الياباني، ومع أنها نجت من الأسوأ حين حارب البريطانيون لاستعادتها قادمين من البنغال، إلا أن الدمار فيها كان واسعا. استقبلنا ني وين - أنا وزوجتي - بحرارة في بيته. شعرت ببعض القلق حين وجدته مطوقا بالمدافع والدبابات. ومن الواضح أن وين لم يكن يقبل أية مخاطرة. استهدفت زيارتي مواجهة الحملة الدعائية التي شنها الرئيس الإندونيسي سوكارنو زاعما فيها بأن ماليزيا عبارة عن مؤامرة كولونيالية جديدة. على مائدة الغداء، استمع ني وين لتفسيري للمسألة، لكنه لم يكن مصغيا بانتباه، فقد انشغل بهاجس الحفاظ على القانون والنظام، وإخماد محاولات العصيان المسلح، والإبقاء على وحدة وتماسك بورما.

كان يعيش في بيت متوسط الحجم من طابق واحد في الضواحي، وكان ودودا، مثلما هي زوجته (كيتي) الممرضة السابقة المفعمة بالحيوية والنشاط. الزوجان يتحدثان الإنكليزية ويتمتعان بذكاء لافت. كانت بورما من أغنى دول جنوب شرق آسيا في الموارد الطبيعية، وكانت تصدر الرز وغيره من المواد الغذائية قبل الحرب. لكن النظام الديمقراطي لم يعمل بالشكل المطلوب. فالشعب لا ينتمي إلى عرق واحد، أو يتحدث لغة واحدة، إذ جمع البريطانيون ضمن دولة واحدة مجموعة كبيرة من الأعراق المختلفة سكنت أجزاء مختلفة من هذه الدولة الجبلية.

اتخذ ني وين شعار "السبيل البورمي للاشتراكية" للجمهورية الاشتراكية لاتحاد بورما. تميزت سياسته ببساطتها: تحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من الهنود والصينيين الذين أتوا إلى بورما بصحبة البريطانيين. وكان الصينيون قد بدؤوا مغادرة البلد حتى تحت حكم يو نو، واستقر العديد منهم في تايلند وسنغافورة. أما الغالبية فكانت من الهنود الذين جندهم البريطانيون للعمل في الوظائف الحكومية. وتعرضوا للضغط التدريجي كي يرحلوا.

قمت بزيارتي الثانية لرانغون في أيار/ مايو 1965، بعد حضور مؤتمر للاشتراكيين الآسيويين في بومباي. أعجب ني وين بذلك الجزء من خطابي الذي قلت فيه: "إذا تبنينا مقاربة النظارات الوردية للاشتراكيين في أوروبا الغربية تجاه مشاكل الفقر والتخلف في آسيا، فلسوف نفشل حتما". لم أدرك آنئذ مدى إصراره على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليص الصلات مع العالم الخارجي، والعودة إلى الماضي الرومانسي المثالي، حين كانت بورما غنية ومكتفية ذاتيا.

الحديث الذي لا أنساه خلال تلك الزيارة دار بيني وبين نادل في فندق "ستراند". وهو هندي في أواخر الخمسينات من العمر، شاب شعر رأسه ولحيته. أحضر طعام الفطور وبدا بائسا ومغموما، وقال بالإنكليزية: "سيدي، هذا يومي الأخير، ولن أكون هنا في الغد". ولم يكن يعرف هل يتمكن مساعده البورمي من تقديم الفطور: شاي على الطريقة الإنكليزية بالحليب والسكر، وشرائح الخبز المحمص، والبيض المقلي (بطريقة يختلط فيها الصفار والبياض). سألته لمَ يريد ترك عمله. رد قائلا: "علي مغادرة البلد. لقد ولدت وعشت هنا طيلة حياتي، لكن الحكومة تريد من جميع الهنود مغادرة البلاد. ولن أستطع أن أحمل معي سوى مبلغ صغير من المال إضافة إلى أمتعتي الشخصية". أين ستذهب؟ "إلى الهند". هل لديك أقرباء هنا؟ "لا". البريطانيون أحضروا جده إلى هنا لكن الحكومة

تريد إعادته إلى الهند. أصاب فيما قاله عن الطعام، ففي اليوم التالي لم تكن صينية الفطور كما كانت بالأمس.

في أصيل ذلك اليوم، لعبنا ـ أنا وني وين ـ الغولف في نادي رانغون للغولف (الذي أنشأه البريطانيون). كانت المباراة استثنائية. فقد أحاط بنا الجنود المسلحون من كل صوب، كما ارتدى ني وين خوذة فولاذية. ترددت في السؤال عن السبب. وهمس وزيره، الذي شارك في اللعبة، بصوت خفيض ليشير إلى تهديد باغتياله.

حين زارني وين سنغافورة عام 1968 ولعبنا الغولف سويا، لم يهتم بالأمن كثيرا ولم يعتمر خوذة فولاذية. وفي الزيارة الثانية عام 1974، اقترحت عليه تنسيق سياساتنا لإقناع الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفييتي بالحفاظ على وجود لقواتها في المنطقة، بحيث يتحقق بعض التوازن في القوى. لم يكن يبدي أي اهتمام، مفضلا ترك هذه الأمور للقوى العظمى.

قمت بآخر زيارة لي إلى رانغون في كانون الثاني/ يناير 1986. كانت زوجة ني وين الجديدة طبيبة، رفيعة الثقافة، وأصغر سنا من "القديمة" التي توفيت قبل مدة. ني وين يتمتع بذاكرة ممتازة تسترجع الأحداث التي وقعت قبل خمسة عشر أو حتى ثلاثين عاما. وجدت على مائدة العشاء أنه ما زال متشككا بنوايا الدول الأجنبية كعهده أبدا، وذلك بالرغم من الركود الاقتصادي الذي عانت منه بورما طيلة عشرين عاما. وتحدث عن محاصرته في إسار "معركة فكرية" ضد عناصر خارج بورما تريد أن تحقق أكبر ما يمكن من المكاسب على حساب بلاده.

حزنت لرؤية الوضع في رانغون أسوأ مما كان عليه في زيارة عام 1965، لم يكن هناك طرق ولا أبنية جديدة. كل شيء كان متهالكا والحفر تملأ الشوارع الرئيسية. أما السيارات القليلة فكانت قديمة من طراز الخمسينات أو

الستينات. لم يكن بمقدور وزرائه فعل شيء، بسبب سياساته. الجريدة الإنكليزية كانت صحيفة (تابلويد) من أربع صفحات. أما الجريدة البورمية فكانت أفضل بقليل. وبدت علائم الفقر والرثاثة واضحة على الناس الواقفين أمام معبد شوي داغون الشهير. من نافذة سيارتي، شاهدت المتاجر الخاوية من السلع والبضائع.

حين زار رئيس وزراء بورما، ماونغ ماونغ كا، سنغافورة في أيلول/ سبتمبر 1986، حاولت إثارة اهتمامه بالسياحة، وأخبرته عن مقال قرأته في صحيفة "سنغابور أمريكان" (التي تصدرها الجالية الأمريكية المقيمة في سنغافورة)، وصف فيه اثنان من المدرسين في المدرسة الأمريكية زيارة لهما إلى رانغون، وماندلاي، وباغان. قطع الاثنان جزءا من الرحلة بطريقة "الأوتوستوب" ووجداها مغامرة ساحرة. اقترحت عليه فتح بورما أمام السياح، وبناء الفنادق، وتسيير رحلات جوية آمنة من رانغون إلى ماندلاي وباغان. سوف تجتذب بورما أعدادا ضخمة من السياح وتحصل على عائدات مجزية. أصغى إلي بهدوء ولم يقل الكثير. لم يحدث شيء، إذ إن ني وين غير راغب بالأجانب في بورما.

في عام 1993 فقط، حين التقيت في سنغافورة بالجنرال كين نيونت، أحد القادة الرئيسيين في بورما، وجدت من يصغي إلي، ربما لأن ني وين قد غير رأيه. لا بد أن وين قد أخبر الجنرال بأنني صديق قديم، لأنه أصغى إلي بانتباه حين شرحت له بأن على ميانمار أن تتكيف مع عالم مابعد الحرب الباردة، وتتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتطور البلاد بأسرها. وأشرت إلى أن الصين وفيتنام، المثالين الصارخين على الدول المغلقة، يطور كل منهما الآن قطاع السياحة ويدعو المستثمرين الأجانب لخلق فرص العمل والثروة.

كان نيونت مسؤولا آنئذ عن المخابرات والرجل القوي في الطغمة العسكرية الحاكمة أو "مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام". طلبت منه

إعادة التفكير بسياسته تجاه اونغ سان سو كي، ابنة بطل بورما وأول رئيس لوزرائها، اونغ سان. وكانت قد تزوجت رجلا إنكليزيا لكنها عادت إلى ميانمار لتقود الحركة المناهضة للحكومة العسكرية. لن يتمكنوا من سجنها إلى الأبد؛ ولسوف تمثل على الدوام إحراجا وإرباكا لحكومتهم.

توجب على ميانمار تحسين حياة شعبها، واختيار المؤهلين بالخبرة في الخارج للانضمام إلى الحكومة. ولن تتمكن حكومة مؤلفة من ضباط عسكريين من دفع الاقتصاد إلى الأمام. اقترحت عليه أن يسمح لسنغافورة بالمشاركة ومساعدة ميانمار اقتصاديا. ويمكن لسنغافورة أن تدافع عن موقفها على الصعيد الدولي، إذا كانت هذه المشاركة بغرض مساعدة ميانمار على العودة إلى الحالة الطبيعية، وليس الحفاظ على النظام الراهن. السكرتير الذي كان يدون محضر اللقاء، هو موظف في قسم ميانمار في وزارة الخارجية، خاف من ردة فعل الجنرال القوية، ودهش حين عبر في نهاية النقاش عن شكره "لرأيي المفيد الثمين".

حين زار الجنرال تان شوي، رئيس وزراء ميانمار ورئيس مجلس الدولة، سنغافورة في حزيران/ يونيو 1995، اقترحت عليه أن يزور إندونيسيا ليطلع هناك على الكيفية التي تحولت فيها من القيادة العسكرية عندما كان الجنرال سوهارتو في الحكم، إلى الرئاسة المنتخبة. منح الدستور الإندونيسي الجيش دورا مباشرا في الحكومة، مع حقه في التمثيل في الهيئة التشريعية تحت نظام "الوظيفتين الاثنتين". وكان للجيش الإندونيسي دور دستوري في ضمان أمن وسلامة أراضي الوطن. الانتخابات للرئاسة والهيئة التشريعية تعقد مرة كل خمس سنين. وعلى ميانمار المضي في هذا الاتجاه لو أرادت أن تكون مثل الدول الأخرى في جنوب شرق آسيا.

قمت بزيارة إلى ني وين حين أتى إلى سنغافورة للعلاج الطبي قبل سنة (1994). تحدث إلي عما يشعر به من راحة وهدوء بال نتيجة ممارسة التأمل. فقد

ظل لمدة سنتين بعد انسحابه من الحكومة عام 1988، يعاني من العذاب والاهتياج والقلق حول ما يحدث في البلد. ثم بدأ القراءة حول موضوع التأمل عام 1980. وهو الآن يمضي ساعات عديدة كل يوم، في الصبح والعصر والمساء، في تأمل صامت. وبدا بالتأكيد أحسن حالا من ذلك الشخص المريض الذي قابلته في رانغون عام 1986.

عاد إلى سنغافورة مرة أخرى عام 1997 لاستشارة أطبائه. وبدا في عمر السادسة والثمانين في صحة أفضل حتى من حاله في آخر زيارة له. في هذه المرة لم يتحدث إلا عن التأمل، وأعطاني النصائح المتعلقة بكيفية تحسين ممارسة التأمل. سألته هل يقلقه مرض أحبائه، مثل أبنائه وأحفاده. قال أجل، لكنه يستطيع التحكم بتباريح المعاناة وتقليص حدتها ونسيانها بواسطة التأمل. هل يقلق حين يطلب جنرالاته القدامى مشورته؟ أجاب: لا؛ وحين يفعلون يبلغهم بعدم التحدث عن عملهم لأنه تقاعد عن مشكلات وهموم هذا العالم. لكن بعض الدبلوماسيين أخبروني بأنه يحظى بالاحترام والسلطة داخل المؤسسة العسكرية وما زال يتمتع بنفوذ واسع.

اعتقد الغرب، خصوصا الولايات المتحدة، بأن العقوبات الاقتصادية يمكن أن تجبر الحكومة على التنازل عن السلطة لصالح اونغ سان سو كاي، التي فازت بجائزة نوبل للسلام عام 1991. لا أظن أن من المرجح حدوث ذلك. فقد ظل الجيش أداة ميانمار الوحيدة للحكم منذ أن استلم السلطة ني وين عام 1962. ويمكن حث القادة العسكريين على القبول بالمشاركة في السلطة، وتحويل الحكومة تدريجيا إلى حكومة مدنية. لكن إذا لم تكن الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة مستعدة لإرسال قوات مسلحة للحفاظ على تماسك البلاد معا، كما حدث في البوسنة، فإن من المستحيل حكم ميانمار بدون جيش. لقد نفذ صبر الغرب من مشاركة دول رابطة جنوب شرق آسيا البناءة ودهش لقبول

زعمائها بانضمام ميانمار كعضو في الرابطة في تموز/ يوليو 1997. لكن ما هي الطريقة الأفضل لجعل البلد يتطور وينفتح ويتغير بالتدريج؟ في كمبوديا، لم تتمكن قوة الأمم المتحدة التي أشرفت على الانتخابات من تنصيب المرشح الفائز لأن حكومة الأمر الواقع بزعامة هو سين كانت تسيطر على الجيش، والشرطة، والإدارة.

سوف يتوجب على الجنرالات في نهاية المطاف التكيف والتغير لتبني صيغة من الحكم تشابه حكومات رابطة الدول المجاورة. ولسوف يحدث ذلك في وقت قريب، إذا ازدادت وتنامت صلاتهم مع المجتمع الدولي.

❊❊❊

أفضل أن أتذكر كمبوديا كواحة من الأمان والازدهار في منطقة الهند الصينية التي مزقتها الحرب في الستينات. قمنا أنا وتشو بزيارتنا الأولى إلى العاصمة بنوم بنه عام 1962. استقبلنا الأمير نوردوم سيهانوك شخصيا في المطار، وأحاطت بنا الراقصات بالملابس التقليدية وهن ينثرن أوراق الورد على السجادة الحمراء عندما اتجهنا إلى السيارة بعد أن استعرضنا ثلة من حرس الشرف. كانت بنوم بنه تشبه بلدة فرنسية ريفية، بهدوئها وأمانها، ولن أنسى الشوارع العريضة المشجرة التي ذكرتني بجادة الشانزليزيه في باريس. بل انتصب هناك حتى قوس نصر، وهو نسخة كمبودية عن المعلم الباريسي الشهير، في ساحة الاستقلال التي تتقاطع عندها الشوارع الرئيسية. نزلنا في قصر الحكومة، الذي كان في السابق مقرا للحاكم الفرنسي العام، على ضفة نهر الميكونغ. سيهانوك نفسه كان يعيش في قصر قديم. أكرم وفادتنا على مائدة عشاء فخمة، ثم ركبنا طائرته الشخصية (الروسية الصنع) لزيارة أنغكور وات.

كان سيهانوك شخصية استثنائية، حاد الذكاء، مفعم بالطاقة والحيوية، ومغرم بمباهج الحياة، له مظهر ولطف ولباقة النبيل الفرنسي المثقف، بكل ما

يصاحبه من إشارات وإيماءات وحركات وتمسك "بالإتيكيت". وكان يتحدث الإنكليزية بنبرة فرنسية. قامته المتوسطة، وجسمه الممتلئ، ووجهه العريض، تجعله يشبه التماثيل الحجرية المحفورة على جدران المعابد في انغكور وات. كان مضيفا ممتازا يجعل كل زيارة مناسبة ممتعة لا تنسى. موائده العامرة بأطايب المطبخ الفرنسي، وأفضل أنواع النبيذ، وأدوات المائدة الجميلة المناسبة، كانت متعة حقيقية. أتذكر مرة ذهبنا فيها إلى قصره في العاصمة الإقليمية باتامبانغ، حيث أوصلتنا السيارة إلى مدخل مرتفع على طراز القصور الفرنسية. وعندما وصلنا حيتنا ثلة من الحراس الكمبوديين الذين بدوا كالأقزام بجزماتهم النابليونية السوداء اللامعة وخوذاتهم، وسيوفهم المتلألئة. كانت قاعات الاستقبال والطعام باذخة الأثاث ومكيفة الهواء، وهناك فرقتان - غربية وكمبودية - تعزفان أعذب الألحان، كما حضر المأدبة دبلوماسيون أجانب، فالمناسبة كانت ملكية.

كان الأمير متقلب المزاج شديد الحساسية تجاه النقد، واعتاد الرد على كل مقالة صحفية يشتم فيها رائحة الانتقاد. فالسياسة بالنسبة له هي الصحافة والدعاية. وحين سقط نظامه بانقلاب عام 1970، قال إنه يسعى للجوء إلى بكين لأنه يخاف على حياته. أعتقد أنه عاد إلى كمبوديا حينذاك، وما كان لجندي أن يجرؤ على إطلاق النار عليه عند وصوله إلى المطار. فهو الملك - الإله، الذي حافظ على كمبوديا واحة للأمان والوفرة في الهند الصينية التي تمزقها الحرب وتعصف بها المشاكل من خلال توازن متقلقل بين الشيوعيين والغرب. إذ سعى إلى صداقة وحماية الصينيين بينما احتفظ بروابطه مع الغرب من خلال فرنسا. وحين أقام في بكين بدلا من العودة لتحدي الانقلابيين، تم تدمير كمبوديا القديمة.

التقيت به مرة أخرى عندما أتى إلى سنغافورة في أيلول/ سبتمبر 1981 لإجراء محادثات حول تشكيل ائتلاف مع الخمير الحمر. لم يكن سيهانوك

الذي عرفته. كان قد عاد إلى بنوم بنه وأسره الخمير الحمر. عانى من أوقات مرعبة، إذ قتل العديد من أولاده وأحفاده على يد بول بوت، وكانت حياته هو معرضة للخطر. تغير سيهانوك النشيط المليء بالحيوية. ذهبت ضحكته، وغاب صوته الحاد العالي حين يشعر بالإثارة، وحركاته وإشارات يديه.. كان يعيش مأساة مروعة تجسد ما حدث لبلده وشعبه. أنقذه الصينيون قبيل احتلال الفيتناميين لبنوم بنه في بداية عام 1979. ظهر في مجلس الأمن الدولي ليهاجم الغزو الفيتنامي، وغدا رمزا عالميا للمقاومة الكمبودية. وظل لفترة طويلة معارضا بعناد لتشكيل حكومة ائتلاف مع الخمير الحمر.

بعد احتلال الخمير الحمر لبنوم بنه، لم يكن الكمبوديون (أو الكمبوتشيون كما سموا أنفسهم خلال عهد بول بوت) ناشطين في المنطقة. في آذار/ مارس 1977، زارني اينغ ساري أحد كبار الوزراء الكمبوديين. كان لطيفا ورقيقا، مدور الوجه لحيم البدن. بدا من شدة رقته ولطفه وحنانه مؤهلا لرعاية الأطفال الرضع. الوزير هو المساعد الموثوق وصهر بول بوت سيئ الذكر، زعيم الخمير الحمر الذي ذبح ما بين مليون ومليوني كمبودي من بين سكان كمبوديا السبعة ملايين، ولم ينج من ميدان القتل حتى أفضل رجال كمبوديا وأكثرهم ثقافة وعلما وذكاء. لم يلمح إلى عملية الإبادة الجماعية هذه وقررت ألا أسأله حول الموضوع. لأن من المحتم أن ينكر أنها حدثت، كما يفعل الخمير الحمر في بياناتهم. كان اينغ ساري واقعيا، أراد التبادل التجاري ـ على أساس المقايضة. فهو بحاجة إلى قطع التبديل لآلات المصانع، ومضخات لري الأراضي، ومحركات خارجية لمراكب الصيد. وفي مقابل ذلك عرض تصدير السمك من بحيرة كمبوديا الشهيرة تونل ساب، التي تفيض كل سنة وتنتج أفضل أصناف السمك. لكن تجارة المقايضة لم تزدهر (بسبب مشاكل لوجستية تعاني كمبوديا منها)، ولذلك لم نتبادل سوى القليل من السلع التجارية.

تدهورت العلاقات بين فيتنام وكمبوديا بتزايد المصادمات الحدودية. ثم هاجمت فيتنام كمبوديا عام 1978 واحتلتها في كانون الثاني/ يناير 1979. وبعد ذلك، لم يعد لكمبوديا وجود إلا في ضميري ووعيي، وعبر أنشطتنا داخل وخارج أروقة الأمم المتحدة لجمع الأصوات الضرورية لمنع الحكومة العميلة التي شكلها الفيتناميون في كمبوديا من احتلال مقعدها في الأمم المتحدة، ودعمنا لقوات المقاومة الكمبودية العاملة من منطقة الحدود مع تايلند.

التقيت بابن سيهانوك، الأمير راناريده، عدة مرات في الفترة الممتدة بين عامي 1981 ـ 1991، وكان والده قد عينه مسؤولا عن القوات الملكية قرب الحدود التايلندية مع كمبوديا. شابه الابن أباه في نبرة الصوت، وتعابير الوجه، ولغة الجسد، وآداب السلوك، لكنه اختلف في بعض الملامح والسمات، فقد كان أقصر قامة وأكثر اعتدالا في المزاج، وأقل انفعالا بتأثيرات اللحظة. تمكن ـ كأبيه ـ من ناصية اللغة الفرنسية، وكان يدرّس في جامعة ليون قبل أن يتسلم قيادة القوات الملكية.

حين زرت معسكر التدريب في شمال شرق تايلند في الثمانينات، لاحظت أنه غير منظم ويفتقد روح الانضباط العسكري. لكنه كان يمثل أفضل ما يمكن للأمير الابن أن يفعله، لأنه ـ مثل جنرالاته وضباطه ـ أمضى معظم وقته في بانكوك وليس في المعسكر. وشعرت بالإحباط، لأننا نقدم لهم الدعم بالسلاح ومعدات الاتصال. بعد التوصل إلى حل للمشكلة عام 1991، استلمت زمام الأمور الدول المانحة التي قدمت أكبر المساعدات. أصبح راناريده رئيسا للوزراء (وهون سين نائبه) حين فاز حزبه بانتخابات عام 1993 التي نظمتها الأمم المتحدة. وعندما التقينا في سنغافورة في آب/ أغسطس من ذلك العام، حذرته من أن الائتلاف عبارة عن شراكة محفوفة بالخطر، فالجيش والشرطة والإدارة تحت سيطرة هون سين. فإن أراد البقاء عليه أن يكسب إلى صفه قسما من

ضباط الجيش والشرطة وبعض حكام الأقاليم. وليس من قيمة لرئيس الوزراء الأول ووزير الدفاع (الذي كان أحد رجاله) حين يكون الضباط والجنود موالين لهون سين. من المرجح أنه لم يأخذ تحذيري على محمل الجد. فلربما اعتقد أن دماءه الملكية ستضمن له دعم الشعب، وانتقاء البديل الذي يحل محله.

قابلت هون سين في سنغافورة في كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها. كان شخصا مختلفا تمام الاختلاف، صلبا وقويا تمكن من النجاة من الخمير الحمر. عينه الفيتناميون رئيسا للوزراء في الثمانينات، لكنه تمتع بما يكفي من الذكاء وخفة الحركة لينأى بنفسه عنهم ويصبح مقبولا لدى الأمريكيين والأوروبيين. ترك لدي انطباعا بالقوة والقسوة. كان يؤمن بأن السلطة تأتي من فوهة البندقية، وهو مصمم على التشبث بها. وحالما تدهورت حال الخمير الحمر، ولم يعد راناريده قادرا على العمل معهم لتحديه، أقصاه عن الحكم عام 1997 واستلم زمام الأمور بمفرده، بينما بقي ـ اسميا ـ الرئيس الثاني لمجلس الوزراء. أصبح سيهانوك ملكا مرة أخرى بعد انتخابات عام 1993، لكن اعتلال صحته وغيابه المتكرر في بكين لعلاج السرطان الذي أصيب به، أبعداه عن مركز السلطة الذي احتله الآن كلية هون سين وجيشه.

كمبوديا تشبه آنية من البورسلان تحطمت إلى عدد كبير من الشظايا. ولذلك سيكون جمعها معا مهمة بطيئة وشاقة، ومثل حال كافة أواني الفخار التي أصلحت لن تتحمل ضغطا شديدا. لقد قتل بول بوت 90٪ من الانتلجنسيا والكوادر المدربة في كمبوديا. والبلاد تفتقر الآن إلى الإدارة المتماسكة. اعتاد الناس على الفوضى وغياب النظام والقانون لمدة طويلة بحيث لم يعد أحد يلتزم بالقانون، ولا يخاف إلا من البندقية.

شعب كمبوديا هو الخاسر الأكبر. دمرت البلاد، وتحطم اقتصادها، وهلك القسم الأعظم من طبقتها المتعلمة. وتأجل انضمام كمبوديا إلى رابطة دول

جنوب شرق آسيا بسبب انقلاب هون سين. لكنها نالت القبول في نهاية المطاف (1999)، نظرا لعدم وجود دولة ترغب بإنفاق مليار دولار لتمويل عملية أخرى للأمم المتحدة لتنظيم انتخابات نزيهة. لقد عانت كمبوديا من سبعة وعشرين عاما من الحرب منذ انقلاب لون نول عام 1970. وزعماؤها حاليا ليسوا سوى نتاج للصراعات المريرة القاسية التي أقصت المعارضين أو حيّدتهم. زعماء كمبوديا قساة عتاة لا تعرف الرحمة ولا المشاعر الإنسانية طريقا إلى قلوبهم. لقد كان التاريخ قاسيا على كمبوديا.

- 20 -
رابطة دول جنوب شرق آسيا: بداية محبطة ومستقبل واعد

تشكلت رابطة دول جنوب شرق آسيا في آب/ أغسطس 1967، وسط حالة من الغموض والشك العميق في المنطقة. وخلال مراسم متواضعة، التقى وزراء خارجية إندونيسيا وماليزيا والفليبين وسنغافورة وتايلند في بانكوك للتوقيع على الإعلان. الحرب في فيتنام كانت تتسع لتشمل كمبوديا وعلقت المنطقة في شراك عمليات التمرد الشيوعية. لم أكن أرى أملا كبيرا في تحقيق الأهداف السامية التي وضعتها المجموعة: تسريع النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والتطوير الثقافي؛ تشجيع السلام والاستقرار؛ توسيع التعاون في المجال الزراعي والصناعي والتجاري. أما الهدف المسكوت عنه فكان اكتساب القوة عبر التضامن قبل حدوث الفراغ الناتج عن الانسحاب البريطاني المحتم، والانسحاب الأمريكي المحتمل. أرادت إندونيسيا طمأنة ماليزيا وسنغافورة ـ مع نهاية حقبة سوكارنو ـ بأن نواياها سليمة بعد أن تخلت عن سياساته العدائية. تايلند رغبت بربط نفسها مع جاراتها غير الشيوعية والأعضاء في حركة عدم الانحياز. الفليبين أرادت منتدى تطالب عبره بحقها في شمال بورنيو. سنغافورة سعت إلى فهم ودعم جيرانها في تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة.

تطلب الأمر عشر سنين كي نطور اللحمة ونوحد الوجهة في أنشطتنا، وكانت هذه المدة ضرورية للقادة والزعماء والمسؤولين لمعرفة وفهم بعضهم بعضا. كنا نواجه عدوا مشتركا: التهديد الشيوعي المتمثل في حروب العصابات والتمرد المدعومة من فيتنام الشمالية، والصين، والاتحاد السوفييتي. كنا بحاجة للاستقرار والنمو لمجابهة الشيوعيين وحرمانهم من الظروف الاجتماعية

والاقتصادية التي يستغلونها لإشعال الثورات. وكانت أمريكا والغرب على استعداد لمد يد العون لنا.

لعب الجنرال سوهارتو دورا حاسما في نجاح الرابطة. فبعد عدة محاولات فاشلة من قبل المسؤولين الإندونيسيين الذين حاولوا الهيمنة على الرابطة، لجأ سوهارتو إلى الاعتدال وتبنى مقاربة تختلف جذريا عن مقاربة الهند إزاء دول "رابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي" (SAARC). إذ تخلت إندونيسيا تحت حكمه عن لعب دور الدولة المهيمنة. ولم تكن تصر على تبني وجهة نظرها، بل أخذت بعين الاعتبار سياسات ومصالح الأعضاء الآخرين. وهذا ما جعل من الممكن للدول الأخرى قبول إندونيسيا باعتبارها الأولى بين الأنداد.

في حين أن الأهداف المعلنة للرابطة كانت اقتصادية واجتماعية وثقافية، فقد عرف الجميع أن التقدم في التعاون الاقتصادي سيكون بطيئا. كنا نجتمع معا لتحقيق أهداف سياسية، وترسيخ الاستقرار والأمن، لكن ـ كما هو متوقع ـ لم يتحقق سوى القليل من التقدم الملموس على هذه الجبهة. حين تحدثت أمام الاجتماع الوزاري الخامس لوزراء خارجية دول الرابطة الذي عقد في سنغافورة في نيسان/ أبريل 1972، ركزت الانتباه على الفجوة الفاصلة بين العدد الضخم من المشاريع المقترحة والحفنة القليلة من المشاريع المنفذة فعلا. ففي كل سنة هنالك عدد يتراوح بين مائة ومائتين من التوصيات لا ينفذ منها سوى عشر أو عشرين.

سقوط سايغون بيد الشيوعيين في نيسان/ أبريل 1975 فاقم إحساسنا بخطر التخريب والتمرد الداهم. وتوجب على دول الرابطة تولي مهمة التنمية الاقتصادية بأسلوب أكثر فاعلية وذلك لتقليص مشاعر الاستياء على الصعيد الداخلي. وفي لقاء ثنائي مع سوهارتو في بالي (أيلول/ سبتمبر 1975)، حاولت إقناعه بالموافقة على وضع أهداف اقتصادية لدول الرابطة في أول مؤتمر قمة لها (يمكن أن تستضيفه إندونيسيا)، والدعوة إلى تبني سياسة تحرير التجارة،

بحيث نبدأ بتخفيض 10٪ من الرسوم الجمركية على بعض السلع المختارة من قبل الدول الأعضاء، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى منطقة للتجارة الحرة. حسبت أنه تعاطف مع الفكرة. ومن أجل إنجاح القمة، وافقنا على التركيز على القضايا التي تظهر تضامننا وتجاهل تلك التي تفرق بيننا.

فيما بعد، أبلغ علي مويرتوبو، معاون سوهارتو المقرب، كي. سي. لي، سفيرنا في جاكرتا، أن التكنوقراط في حكومة سوهارتو حذروه ـ بعد اللقاء بيننا ـ من التجارة الحرة. فهي تستحضر مخاوف منافسة منفلتة بين الجميع تصبح فيها إندونيسيا سوقا تغرقها بضائع دول الرابطة الأخرى الرخيصة، مما يعرض للخطر فرصها في التصنيع.

على الصعيد السياسي، نجحت قمة دول الرابطة التي انعقدت في بالي (شباط / فبراير 1976). وأظهرت هذه الدول تضامنا واضحا في فترة سادها الغموض والشك. وكانت بالنسبة لإندونيسيا، الدولة المضيفة، بمثابة مكسب إضافي. فقد انعقدت في أعقاب الأزمة التي سببها احتلالها لتيمور الشرقية، مما حسن موقف الرئيس سوهارتو على الصعيد الدولي. لكن سوهارتو لم يشعر بالارتياح لاجتماعات القمة الرسمية هذه. إذ لم يكن يتحدث إلا بالإندونيسية (الباهاسية) ولا يستطيع الانخراط في مناقشات حرة بالإنكليزية. لذلك فضل اللقاءات الثنائية، حيث يتحدث بحيوية ونشاط بالإندونيسية، ثم استخدم في أواخر الثمانينات بعض الكلمات والجمل الإنكليزية للتعبير عن أفكاره. القمة التالية انعقدت عام 1977 في كوالالمبور. مرة أخرى تبين لي أنه غير مرتاح، لذلك لم تنعقد قمة أخرى إلا بعد عشر سنين في مانيلا. وعندما حان دور سنغافورة لاستضافة القمة عام 1992 لم أعد رئيسا للوزراء ولم أحضرها.

لم ننجح في تخفيض الرسوم الجمركية بيننا، لكن اللقاءات المنتظمة والمتكررة أدت إلى توطيد العلاقات الشخصية والعملية بين وزراء ومسؤولي دول الرابطة. الأمر الذي ساعدهم على حل المشكلات الثنائية بصورة غير رسمية قبل أن تصبح مواضيع إشكالية يتدخل بها طرف ثالث. وتمكن الوزراء والمسؤولون من الارتقاء بأسلوب للعمل جعل من الممكن تخفيف حدة النزاعات في حالة عدم التوصل إلى حل لها، واتخاذ موقف متعاون بصورة أكبر. اعتادوا لعب الغولف خلال لقاءاتهم، وعلى أرض الملعب يختبرون أفكارهم واقتراحاتهم، وفي حالة رفضها لا تسبب النزاع والعداوة كما يحدث في الاجتماعات الرسمية. علاوة على ذلك كانوا يعقدون جلسات غناء جماعية بعد حفلات العشاء، وهو أمر كان يشعر المسؤولون السنغافوريون بالحرج والخجل منه، إذ لم يكونوا معتادين عليه، في حين أنه يمثل ممارسة عادية بالنسبة للفليبينيين والتايلانديين والإندونيسيين، فالغناء جزء ضروري من حملاتهم الانتخابية. قد تبدو مثل هذه الأنشطة للمراقبين الغربيين تافهة وفارغة، لكنها في الحقيقة كسرت حواجز الجليد بينهم. فبالرغم من "الجيرة" الجغرافية التي تجمعهم، إلا أنهم ظلوا غرباء عن بعضهم بعضا طيلة أكثر من قرن من الزمان بسبب اختلاف مناطق نفوذ القوى الاستعمارية. وعبر هذه التشاورات واللقاءات المنتظمة، حيث يحتل العمل والمتعة موقعين متساويين على جدول الأعمال الرسمي، ارتقت عادات التعاون والتسويات. لقد حاول المسؤولون الآسيويون تجنب المواجهات، والسعي لتحقيق الإجماع باعتباره مثالا ونموذجا. وحين لا يكون الإجماع ممكنا يكتفون بالتسوية والحل الوسط أو الوعد بالتعاون في المستقبل.

حين كان على دول الرابطة التعامل مع الدول المتقدمة، أتى التعاون بصورة طبيعية. تعلمنا قيمة التنسيق السياسي عند التفاوض مع الأمريكيين، والأوروبيين (في الجماعة الاقتصادية الأوروبية)، واليابانيين. من ناحيتها، فضلت

هذه الدول الصناعية التعامل معنا كمجموعة. أرادت تشجيع دول الرابطة على موقفها العقلاني والمعتدل في المنتديات الدولية، الأمر الذي أفرز العديد من النتائج العملية. كما أرادت من المجموعات الإقليمية الأخرى من الدول النامية تبني المقاربة البراغماتية لدول الرابطة.

المثال الذي يظهر قيمة الرابطة بالنسبة لأعضائها، جسده ما حدث حين حاولت أستراليا تغيير أنظمتها وقواعدها المتعلقة بالطيران المدني. ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1978، أعلنت عن "سياسة الطيران المدني الأسترالي الدولي" الجديدة، التي تقتضي بعدم السماح إلا لشركتي "كانتاس" الأسترالية، والخطوط الجوية البريطانية بنقل المسافرين مباشرة بين استراليا وبريطانيا بأسعار رخيصة جدا. أما شركات الطيران التي تتوقف في محطات على الطريق، مثل سنغافورة وغيرها من العواصم الآسيوية، فهي مستثناة من هذا الحق. وبذلك منع المسافرون الذين يدفعون هذه الأسعار الخاصة من التوقف على الطريق. كما خطط الأستراليون لتقليص طاقة استيعاب الخطوط الجوية لدول الرابطة، وتخفيض عدد رحلات الخطوط الجوية السنغافورية بين سنغافورة وأستراليا وبريطانيا. لقد أرادوا منع الخطوط الجوية التايلندية (تاي) من نقل المسافرين من سنغافورة، وهي محطة متوسطة على الطريق، إلى أستراليا. كان الأستراليون على استعداد لمناقشة المسألة بشكل ثنائي فقط (مع كل دولة على انفراد)، لكن وزراء الاقتصاد في دول الرابطة اتخذوا موقفا مشتركا ضد سياستهم. ومن أجل إحباط موقفهم، طلب شركاؤنا وقتا للتفكير بالمضامين والتبعات البعيدة المدى لهذه التغييرات، الأمر الذي يقصي خطوط دول الرابطة عن خط الطيران الأساسي، ويحصر شركاتها في النطاق الإقليمي لتتقزم ولا تستطيع النمو. ثم عملنا على حل مشكلة مصالحنا المتباينة لنتخذ موقفا موحدا. استنتجت أن طائرة "الجمبو" (بوينغ 747) التي تسافر من أستراليا إلى أوروبا تحتاج للتوقف إما

في سنغافورة، أو كوالالمبور، أو بانكوك في الطريق إلى لندن. في حين أن جاكرتا قريبة جدا من أستراليا، وكولومبو بعيدة جدا؛ ولذلك فإن المحطتين تعتبران غير اقتصاديتين. سعينا للحفاظ على الماليزيين والتايلنديين إلى جانبنا. وأصدرت تعليماتي إلى مسؤولينا بتقديم ما يكفي من التنازلات للماليزيين والتايلنديين بحيث ينضمون إلينا في النزاع.

كتبت رسالة إلى رئيس وزراء تايلند الجنرال كريانغساك في كانون الثاني/ يناير 1979، أخبره فيها بأن خطوة أستراليا "حمائية بشكل صارخ، وأنها أرادت استغلال خلافاتنا عبر تقديم إغراءات وتهديدات مختلفة". أيد رأيي. ثم انقطعت علاقاتي مع الجنرال. قدمنا ما يكفي من التنازلات للخطوط الجوية الماليزية كي يبقى موقف ماليزيا موحدا مع دول الرابطة.

في البداية، نجح الأستراليون تقريبا في عزل سنغافورة وتقسيم دول الرابطة، عبر تحريض بعضها ضد بعضها الآخر. لكن تماسك التضامن بينها بعد اجتماع استخدم فيه وزير النقل الأسترالي عبارات قاسية بحق مسؤولي الطيران المدني في دول الرابطة. ونقل حديثه إلى مهاتير محمد، الذي كان آنئذ نائبا لرئيس وزراء ماليزيا ووزير التجارة والصناعة. وكان ما يزال غاضبا من زيارة قام بها إلى أستراليا مع رئيس وزرائه، تون عبد الرزاق، ضايقهما خلالها المجتمعون. زاد مهاتير من صلابة موقف ماليزيا ضد أستراليا. وانطلاقا من النزاع الثنائي بين سنغافورة وأستراليا، تصاعدت القضية التي أثارتها "سياسة الطيران المدني الأسترالي" لتصبح صراعا بين دول الرابطة وأستراليا. وجرى تبادل العبارات والألفاظ القاسية في الصحافة. وحين شعر الإندونيسيون بالقلق من المواقف الفظة للمسؤولين الأستراليين، هددوا بإغلاق مجالهم الجوي أمام الطائرات الأسترالية إذا أصرت أستراليا على السياسة الجديدة. واضطر وزير الخارجية الأسترالي، اندرو بيكوك، لزيارة سنغافورة من أجل نزع فتيل الأزمة. ووافقت أستراليا على

السماح لخطوط الطيران السنغافورية باستعادة طاقتها الاستيعابية والسفر إلى استراليا، كما سمحت لشركات طيران دول الرابطة بزيادة طاقتها. وكانت المسألة برمتها بمثابة درس حول فوائد التضامن.

المشكلة التي ستختبر تضامن دول الرابطة بين عامي 1978 . 1991 كانت احتلال فيتنام لكمبوديا. فبعد أن هاجم الفيتناميون كمبوديا في الخامس والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر 1978، أخذ وزير خارجيتنا، راجا، زمام المبادرة لعقد اجتماع استثنائي لوزراء خارجية دول الرابطة في بانكوك، في الثاني عشر من كانون الثاني/ يناير 1979، وفي بيان مشترك، أعرب الوزراء عن أسفهم للغزو وطالبوا بانسحاب كافة القوات الأجنبية من كمبوديا. وحين كان الفيتناميون يتقدمون باتجاه الحدود مع تايلند، أصبح الوضع خطيرا. لكن الحملة العقابية الصينية ضد فيتنام في شباط/ فبراير 1979، عملت على استقرار الوضع. المسألة المهمة تمثلت آنئذ في كيفية منع نظام هينغ سامرين، الذي أقامه الفيتناميون في بنوم بنه، من إزاحة حكومة الخمير الحمر بقيادة بول بوت عن مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة. فعمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبها الخمير الحمر ضد شعبهم سببت حالة من الاشمئزاز والتقزز ضدهم شملت العالم بأسره. لكن إن أردنا حرمان الفيتناميين من الحصول على الاعتراف الدولي بنظامهم العميل، فليس ثمة خيار سوى دعم حكومة الخمير الحمر.

كان راجا مناضلا بالفطرة: الغزو الفيتنامي لكمبوديا زوده بالقضية التي حركت مثله العليا. كتب مذكرات وجيزة شديدة اللهجة، وزعناها على دول عدم الانحياز، تروي بالتفصيل كيف قام المستأسدون الفيتناميون، "البروسيون" الجدد في جنوب شرق آسيا، بسحق وقمع الكمبوديين الضعفاء اللطفاء، الذين لا يتجاوز عددهم عشر عدد جلاديهم. كان لراجا شخصية دمثة، لا متغطرسة

ولا خائفة، وتميز بالود والدفء والإخلاص والصدق الواضح. وما بذله من جهد جعل من الأسهل على تومي كوه في نيويورك، وسفراء ومسؤولي الدول الأخرى حشد الأصوات ضد فيتنام في الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات والتجمعات الدولية. والأفضل من هذا أنه فعل كل ذلك دون أن يسبب أي قلق أو إزعاج لمختار كوسوماتمادجا، وزير الخارجية الإندونيسي، الذي تلقى أوامر من رئيسه بعدم عزل فيتنام. فقد أراد سوهارتو أن تكون فيتنام قوية لوقف أي توسع صيني باتجاه الجنوب. وتمكن راجا، وتانكو ريثاودين، وزير خارجية ماليزيا، من إقناع مختار بعدم معارضة سياسة تايلند على أقل تقدير وإضعاف وحدة دول الرابطة. كانت عملية عزل فيتنام ملحمة بطولية استمرت عقدا من السنين لعب فيها راجا دورا مهما.

في السنة التالية، وفي الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر 1979، اجتاح السوفييت أفغانستان بصورة مفاجئة. تلك كانت نقطة تحول هامة؛ وعلى حد تعبير الرئيس كارتر، فقد تمكن فجأة من أن "يبصر ما كان يراه واضحا". وأصبحت الحكومة الأمريكية أشد عداء للسوفييت وفيتنام. كما غيرت مواقفها إزاء جارتينا المسلمتين، إندونيسيا وماليزيا. وضاعف كل من الرئيس سوهارتو ورئيس الوزراء مهاتير من حدة موقفه المتشدد ضد السوفييت، وكانت الشكوك تراودهما أصلا من أهداف السوفييت واستخدامهم لفيتنام. وتعرضت الهند للعزلة باعتبارها الدول الآسيوية الوحيدة التي اعترفت بنظام هينغ سامرين.

أظهرت تقاريرنا الاستخباراتية، التي أكدها التايلنديون، أن جيش الاحتلال الفيتنامي البالغ عديده 170000 رجل يسيطر على كافة المراكز السكانية ومعظم المناطق الريفية في كمبوديا. أما قوات نظام هينغ سامرين فلا تتجاوز الثلاثين ألفا، وتعاني من انخفاض الروح المعنوية وفرار أفرادها. شجعتنا التقارير الواردة عن زيادة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفيتنامي. وكانت قوات

الخمير الحمر قد انسحبت إلى المناطق الجبلية في الغرب، بالقرب من الحدود التايلندية. في حين أن مجموعات المقاومة غير الشيوعية، التي كانت تقاتل الخمير الحمر بزعامة قادة موالين لحكومة لون نول القديمة، قد التحقت بقتال الفيتناميين. بذل مسؤولونا جهدا كبيرا لدفع سيهانوك وسون سان إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع الخمير الحمر، لكن كلا منهما كان يخاف ويكره الخمير الحمر.

العلاقة التي جمعت بين سون سان وسيهانوك هي علاقة العوام بالأمراء. ففي لقاء مع أنصاره في سنغافورة عام 1981، أبلغ أحد مسؤولينا سون سان أن سيهانوك يريد مقابلتهم فورا. توتر الجميع وغمرتهم الرهبة ولم يستطيعوا رفض الحضور، حتى وإن لم يعد سيهانوك يتمتع بأية سلطة.

تطلب الأمر سنة أخرى قبل أن ينجح الصينيون والتايلنديون ونحن باقناع سيهانوك وسون سان بعقد لقاء في كوالالمبور لتوقيع اتفاق رسمي لإقامة "حكومة ائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية" (LGDK). واقنع التايلنديون والصينيون الأطراف المعنية باختيار الأمير سيهانوك رئيسا، وكيو سامفان نائبا للرئيس، وسون سان رئيسا للحكومة الائتلافية. وطلبت منهم بإلحاح توقيع الاتفاق في كوالالمبور، لا في بكين، لأن الائتلاف سيبدو برعاية الصين ولذلك لن ينال تأييدا واسع النطاق في الأمم المتحدة. وارتأيت أن من المهم أمام الفيتناميين أن تظهر دول الرابطة متحدة في دعمها للحكومة الائتلافية، وأنها ليست مجرد مشروع تايلندي ـ سنغافوري. كان وزير خارجية ماليزيا الكفء، غزالي شافي، متلهفا للعب دور فاعل. وتمكنت من إقناع رئيس الوزراء مهاتير بدعمه. وحالما يوقع اتفاق تشكيل الحكومة الائتلافية في كوالالمبور، لن يقدر الإندونيسيون على التنكر له دون المخاطرة بتعرضهم للعزلة في دول الرابطة. وفي حكم المؤكد أن مختار قد وافق الآن على وجوب أن تدعم دول الرابطة قوة ثالثة غير شيوعية.

تجسد حصن سيهانوك الحصين في الدعاية والمناورات الدبلوماسية. أما المسك بالقوة الفعلية فهم قادة الخمير الحمر. وما إن كسروا حاجز العزلة، الذي حاصرهم باعتبارهم منبوذين من العالم، عبر الارتباط مع سيهانوك وسون سان ضمن حكومة ائتلافية، حتى شرعوا بحشد وتدعيم قواهم. حافظ الصينيون على تزويدهم بالسلاح والمال. كما حصلوا على دخل مالي من سيطرتهم على مناجم الأحجار الكريمة وتجارة الأخشاب على طول الحدود مع تايلند.

بالنسبة للفيتناميين، كان تشكيل هذه الحكومة الائتلافية خبرا سيئا. ردوا عليه بحقد، واصفين الحكومة بأنها "مسخ ولدته السياسة التوسعية الصينية والإمبريالية الأمريكية". وأعلن وزير الخارجية الفيتنامي مرارا أن الوضع في كمبوديا غير قابل لا للتغيير ولا للتفاوض. لكن الصين تحدت هذا الوضع، وساعدت الولايات المتحدة على معارضته. ومثلما أملنا، ازداد التأييد الدولي للحكومة الائتلافية، وتلاشى أي احتمال بالاعتراف بنظام هينغ سامرين صنيعة الفيتناميين.

حظي الفيتناميون بإعجاب دول العالم الثالث كأبطال عظام بعد أن ألحقوا الهزيمة بالأمريكان عام 1975 واستولوا على سايغون. أما الآن فهم يتحدون الرأي العام العالمي، ويستأسدون على جارة صغيرة، ويجسدون دور الشرير في العالم. وقد تورطوا في مواجهة حرب عصابات لن يتمكنوا من كسبها (كحال الأمريكان في فيتنام). ولسوف تغوص قواتهم في المستنقع الكمبودي لمدة سبع سنين إضافية قبل أن تنسحب في أيلول/ سبتمبر 1989، لكن تورط فيتنام السياسي سيستمر حتى اتفاقية السلام في باريس (تشرين الأول/ أكتوبر، 1991). أمضينا ثلاثة أعوام مرهقة ونحن نحاول إزالة الخلافات الداخلية بين الكمبوديين، وتنسيق مواقف الصين وتايلند وسنغافورة في سبيل ضم ماليزيا وإندونيسيا وإرضاء الأمريكان الذين لم يؤيدوا عودة الخمير الحمر إلى السلطة.

بذلت أنا وراجا جهدا كبيرا للإبقاء على اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة. إذ وجدت الإدارة الأمريكية مترددة في لعب دور رئيس، بغض النظر عما إذا كان على رأسها جيمي كارتر ووزير خارجيته سيروس فانس، أو رونالد ريغان ووزير خارجيته جورج شولتز. لم يكن الأمريكان راغبين في التورط في مواجهة حرب عصابات أخرى أو النزول على البر الآسيوي. تمكنا من إقناعهم بتقديم مساعدات متواضعة، غير حربية في البداية وحربية فيما بعد، إلى المجموعتين غير الشيوعيتين من قوات المقاومة. لكنهم لم يقدموا أية مساعدة لجمع الأصوات ضد الفيتناميين في الأمم المتحدة.

لعب تومي كوه، ممثلنا الدائم في الأمم المتحدة، دورا مفتاحيا في حشد الأصوات. ففي خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1982، ناشد سيهانوك، بوصفه رئيس الحكومة الائتلافية المشكلة حديثا، الدول الأعضاء بإعادة الاستقلال والسيادة إلى كمبوديا. وصوتت مائة وخمس دول لصالح كمبوتشيا الديمقراطية. وعبر جمع مزيد من الأصوات في الأمم المتحدة كل سنة، شعر الفيتناميون بأن عزلتهم تزداد تدريجيا.

تمكن دينغ شياو بينغ من ردع أي اعتداء ضد تايلند بمهاجمة فيتنام في شباط / فبراير 1979. والثمن تم دفعه بالدم الصيني. أسرّ لي جاو جيانغ في بكين عام 1980، أن الصين "بهجومها المضاد دفاعا عن النفس" ضد فيتنام عام 1979، أجبرتها على وضع ستين بالمائة من أفضل قواتها على طول الحدود الصينية الفيتنامية. وإذا تركت هذه القوات حرة للقتال في كمبوديا، كما قال، فإن المؤتمر الدولي التالي سيكون حول حل سلمي لمشكلة تايلند مع فيتنام وليس كمبوديا. لكن جاو اعترف ضمنا أن الصين وحدها غير قادرة على حل المشكلة الكمبودية. فهي بحاجة للولايات المتحدة ودول رابطة جنوب شرق آسيا لحشد التأييد الدولي.

في حزيران/ يونيو 1981، تحدثت خلال لقاء على انفراد مع الرئيس ريغان في واشنطن عن المشكلات التي يثيرها السوفييت في جنوب شرق آسيا. وأكدت له أن دينغ شياو بينغ قد قال إن الصين لا ترغب بدول تابعة لها وهي مستعدة للقبول بأي طرف يفوز في انتخابات حرة في كمبوديا. ساعد ذلك على كسب تأييد ريغان، فقد كان معارضا كليا للفيتناميين ونظامهم العميل.

حين اقترحت على جون هولدريدج، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادي، خلال لقاء في سنغافورة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1981، السماح باستلام السلطة في كمبوديا لكل من يفوز بانتخابات تجري تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن هينغ سامرين قد يفوز، قاطعني قائلا بحماس: "لست متأكدا من قبول ذلك، فهو مبالغ في الولاء للسوفييت". لم يترك تعبيره ونبرته وأسلوبه أي شك لدي في أن انتصار هينغ سامرين أمر غير مقبول بالنسبة للأمريكيين والصين. في آب/ أغسطس 1982، أبلغ مسؤولو وزارة الخارجية الأمريكية والمخابرات المركزية (CIA) بعثتنا في الأمم المتحدة أن الولايات المتحدة قد تمول مجموعة المقاومة غير الشيوعية في كمبوديا بمبلغ أربعة ملايين دولار لشراء معونات غير حربية - أغذية وأدوية - لدعم جهود رابطة دول جنوب شرق آسيا. كانت بداية صغيرة لكنها مثلت اختراقا مهما. فالإدارة الأمريكية كانت تتجاوز "عارض" الانسحاب من فيتنام، وهي مستعدة، عبر دور مساعد، لدعم المقاومة غير الشيوعية. وهذا شجع ماليزيا لتزويد المقاومة بالتدريب والملابس العسكرية. في حين قدمت سنغافورة أول بضع مئات (من عدة شحنات) من بنادق الكلاشنيكوف الآلية، والقنابل اليدوية والذخيرة، ومعدات الاتصال.

بمساعدة بريطانيا، استخدمنا التقنيين والصحفيين البريطانيين لتدريب أربعة عشر كمبوديا على بث البرامج الإذاعية على الموجة القصيرة من

سنغافورة، وبعد ذلك على إدارة محطة تبث على الموجة المتوسطة قرب الحدود التايلندية. تعلم هؤلاء كيفية تشغيل أجهزة الإرسال اليابانية المتنقلة (25 كيلو واط). وقامت سنغافورة، بالاشتراك مع الماليزيين والتايلنديين، بتدريب رجال حرب العصابات. بين عامي 1983ـ 1984، تابعت قوات المقاومة بقيادة الخمير الحمر ـ كرأس حربة ـ هجومها برغم الفصل الجاف بدلا من الانسحاب إلى تايلند، وذلك للمرة الأولى منذ بدء عمليات التصدي للفيتناميين.

خلال لقاء مع وزير الخارجية جورج شولتز في سنغافورة (تموز/ يوليو 1984)، طالبت بإلحاح بإعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة القاضية بتقديم مساعدات قليلة ومحدودة؛ فالسياسة الحالية تمنح أكبر قدر من الفوائد والمكاسب إلى الصين. كنا نزود الخمير الحمر والصين بالدعم السياسي الذي لا يستطيعان حشده بدوننا. لقد ضمنت المساعدات العسكرية الصينية بقاء الخمير الحمر الطرف الأقوى. وعلى الولايات المتحدة الاستثمار في المقاومة غير الشيوعية لمساعدتها على بناء قدراتها إلى أقصى حد، خصوصا بعدما أظهرت قدرة قتالية واعدة وتمتعت بتأييد أكبر من الشعب الكمبودي مقارنة بما حظي به الخمير الحمر. وافق شولتز على أن الأمر يستحق المحاولة، لكن أشار إلى العون الأمريكي يجب أن يكون مستداما. فإذا لم يكن حجم المعونة متواضعا، سيكون من الصعب الحصول على تأييد الكونغرس كل سنة. وهو يعرف المزاج السائد في الكونغرس الأمريكي.

كان شولتز مصيبا؛ الكونغرس الأمريكي لن يدعم برنامجا كبيرا للمعونة. وحسب تقديرات ممثلنا في المجموعة التايلندية ـ الماليزية ـ السنغافورية ـ الأمريكية التي تلتقي بانتظام في بانكوك لتنسق برنامجنا، فإن الولايات المتحدة قدمت ما مجموعه 150 مليون دولار من المساعدات السرية والعلنية للمقاومة غير الشيوعية. في حين قدمت سنغافورة 55 مليونا، وماليزيا 10

ملايين، وتايلند بضعة ملايين على شكل تدريب وذخيرة وطعام وتمويلات عملياتية. وهذه المبالغ كلها لا تساوي شيئا أمام ما قدمته الصين حيث أنفقت حوالي مائة مليون دولار على قوات سون سان وسيهانوك غير الشيوعية، إضافة إلى عشرة أضعاف هذا المبلغ على الخمير الحمر.

كما تبين في ما بعد، كان الاتحاد السوفييتي ينزف من الحرب في أفغانستان، علاوة على مساعداته الضخمة إلى فيتنام، وأثيوبيا، وأنغولا، وكوبا. وبحلول أواخر الثمانينات، توقفت المعونات السوفيتية وواجهت فيتنام صعوبات اقتصادية؛ إذ تجاوزت معدلات التضخم لديها 1000٪ عام 1988 وعانت من أزمة في المواد الغذائية. كان عليها الانسحاب من كمبوديا. وأخلى الحرس الفيتنامي القديم مواقعه لقادة رغبوا بحل القضية الكمبودية مع الصين، وتبني سياسة الانفتاح لإنقاذ اقتصادهم من الانهيار. في تموز/ يوليو 1988، أعلنوا من جانب واحد سحب خمسين ألفا من جنودهم المتمركزين في كمبوديا.

التقيت في سنغافورة بستيفن سولارز، عضو الكونغرس الأمريكي المسؤول عن شؤون آسيا والمحيط الهادئ في لجنة العلاقات الخارجية، حيث طرح اقتراح قيام قوة تابعة للأمم المتحدة بملء الفراغ وإجراء انتخابات في كمبوديا. شجعته على المضي قدما بالاقتراح. وحين أعلن وزير خارجية أستراليا، غارث ايفانز، قبول الاقتراح رسميا، سارعت سنغافورة وباقي دول الرابطة إلى تأييده. وبعد توقيع الاتفاق النهائي في باريس في الثالث والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، أرسلت الأمم المتحدة قوة لحفظ السلام، اتبعتها بسلطة الأمم المتحدة المؤقتة في كمبوديا (UNTAC). عاد سيهانوك إلى بنوم بنه من بكين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، يرافقه هون سين الذي خلف هينغ سامرين

سلطة الأمم المتحدة المؤقتة في كمبوديا كانت أضخم وأكثر بعثات المنظمة الدولية كلفة حتى تاريخه . أكثر من ملياري دولار لفرقة مؤلفة من

عشرين ألف مدني وعسكري. أجرت البعثة انتخابات ناجحة في أيار/ مايو 1993، وفاز بمعظم المقاعد حزب سيهانوك بزعامة نجله الأمير راناريده ـ 58 مقعدا مقابل 51 فاز بها هون سين. لكن الأمريكان غيروا موقفهم تجاه الحكومة العميلة لفيتنام: فلابد أنهم قنعوا برغبة هون سين بالاستقلال عن فيتنام وكانوا مستعدين للسماح له بالوصول إلى السلطة. الأمم المتحدة لم تكن تملك القوة أو الإرادة لوضع راناريده في كرسي السلطة. فذلك يتطلب منها نزع أسلحة قوات هون سين ومحاربة الخمير الحمر. ولهذا توسطت الأمم المتحدة في الوصول إلى تسوية قضت بتعيين راناريده رئيسا أول ـ اسميا ـ لمجلس الوزراء، لكن تركت السلطة الفعلية بيدي رئيس الوزراء الثاني، هون سين، الذي كان مسؤولا عن الجيش والشرطة والإدارة.

بدأت بعثة الأمم المتحدة بمغادرة البلاد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993، بعد أن تحققت مهمتها المحدودة والمتمثلة في إجراء انتخابات بأقل قدر من الخسائر في الأرواح. ومنذ ذلك الحين أصبحت سنغافورة مجرد مراقب للدراما الكمبودية. كانت القوى العظمى تتعامل مع بعضها مباشرة لحل القضية. الصين هي الدولة الوحيدة التي قدمت الدعم للخمير الحمر. وأبلغني رئيس الوزراء لي بينغ في بكين (تشرين الأول/ أكتوبر 1990)، بأن الخمير الحمر قدموا إسهامات جيدة برغم أخطائهم في الماضي. أي أنهم يستحقون مكانا في الحكومة. لكن حالما اتفق السوفييت مع الأمريكان على وضع حد للحرب في فيتنام من خلال وقف مساعداتهم العسكرية، وتوريدات النفط على وجه الخصوص، تضاءل تأثير الصين في النتيجة النهائية.

بعد خروج الفيتناميين من كمبوديا، ضعف التضامن بين دول رابطة جنوب شرق آسيا. رئيس وزراء تايلند، تشاتيشاي تشونهافان، أراد اغتنام الفرص الاقتصادية في إعادة إعمار فيتنام من خلال التجارة والاستثمارات. وتجاهل وزير

خارجيته الذي قال إن الوقت لم يأزف بعد لتقديم التنازلات. وحين بدلت تايلند موقفها، تحرك الإندونيسيون أيضا. أرادوا تقوية فيتنام ولاوس وكمبوديا لتصبح كتلة معيقة لأي اندفاع للنفوذ الصيني باتجاه الجنوب.

كانت سنغافورة قد أرسلت فرقة من الشرطة لمساعدة بعثة الأمم المتحدة. وخلال الصراع، لم يقدم الدعم للقوات غير الشيوعية سوى قلة قليلة من الدول. نحن فعلنا ذلك، ساهمنا بالسلاح والذخيرة والمعدات، إضافة إلى الجهود السياسية والدبلوماسية لصالحها، وساعدنا في الوصول إلى النتيجة النهائية. لكننا عرفنا حدود تأثيرنا وأيدنا الحل الذي اقترحته الأمم المتحدة بتشكيل حكومة مركزية وإجراء انتخابات نزيهة وعادلة. وتم تحقيق الهدفين كليهما إلى حد ما. ظل هون سين، وجيشه وشرطته ومدراؤه ممسكين بزمام الأمور بقوة. في حين زود الأمير راناريده ووزراؤه هون سين والشيوعيين المؤيدين لفيتنام سابقا بالاحترام الدولي المطلوب للحصول على المعونات. خسر الخمير الحمر كل شيء، نتيجة انتشار مشاعر التقزز في العالم من بول بوت وجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبها. وفشلت فيتنام في تحويل كمبوديا إلى دولة تابعة بالرغم من الثمن الباهظ الذي دفعته طيلة ثلاثة عشر عاما.

أمضينا وقتا طويلا وأنفقنا موارد كبيرة لمقاومة الفيتناميين في كمبوديا لأن في مصلحتنا ألا يكافأ المعتدي على عدوانه. وفي الحقيقة فإن تجربة إندونيسيا المكلفة في تيمور الشرقية تؤكد هذا الدرس. فبعد أربعة وعشرين عاما من احتلالها، اضطرت إندونيسيا للانسحاب منها بعد الاستفتاء الذي جرى بإشراف الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 1999.

***

بحلول منتصف الثمانينات، وطدت دول رابطة جنوب شرق آسيا أركانها كتجمع عالمثالثي عقلاني، وستغدو المنطقة أكثر مناطق العالم النامي دينامية.

وعبر فتح اقتصاداتها أمام التجارة والاستثمارات الأجنبية حسب توصية البنك وصندوق النقد الدوليين، حققت معدلات للنمو تراوحت بين 6 ـ 8٪ سنويا طيلة أكثر عقد من السنين. وجعلتها ديناميتها الاقتصادية دولا مغرية للشراكة الاقتصادية والسياسية.

الحوار المنتظم بدأ مع الأستراليين والنيوزيلنديين، ليتبعهم اليابانيون، والأمريكان، والأوروبيون الغربيون. ومع تطور رابطة الدول إلى منظمة متماسكة لها رأي مشترك حول القضايا الرئيسة، زاد عدد الدول الراغبة بالانضمام للحوار كشركاء في اجتماعاتها السنوية لمناقشة المسائل السياسية والاقتصادية. التهديد الشيوعي المشترك من فيتنام الشمالية والصين والاتحاد السوفييتي أدى إلى التضامن بين دول الرابطة. وبعد انهيار الشيوعية، احتاجت هذه الدول إلى هدف جديد مشترك يمكن له أن يوحد المجموعة. وعند انعقاد القمة الرابعة في سنغافورة (كانون الثاني/ يناير 1992)، كانت دول الرابطة مستعدة لتشجيع قيام منطقة للتجارة الحرة. سنغافورة طالبت بإلحاح منذ أمد بعيد بالتشديد على التعاون الاقتصادي لتكملة وتدعيم التعاون السياسي. لم تصب جهودنا حظا من النجاح. فقد نظرت دول الرابطة الأخرى بعين الريبة والشك إلى مقترحات سنغافورة بزيادة التعاون الاقتصادي، ولأننا نتمتع باقتصاد أكثر تقدما وانفتاحا على العالم، اقتصاد متحرر كليا تقريبا من الحواجز الجمركية وغير الجمركية، فقد خشيت أن نستفيد أكثر منها.

في أواخر الثمانينات، وبعد انفتاح الصين ثم الهند واجتذاب استثمارات ضخمة، غير زعماء دول الرابطة آراءهم. على سبيل المثال، كان رئيس وزراء تايلند عام 1992، أناند بانياراتشون، رجل أعمال ناجحا بعد أن شغل منصب وزير الخارجية. إذ فهم اقتصاد التجارة والاستثمار في عالم يعتمد على بعضه بعضا. ولتجنب الشكوك التي ما زالت تحوم حول دوافع سنغافورة، نصحت

رئيس الوزراء غوه أن يقنع أناند بقيادة التوجه نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (AFTA). قام أناند بالمهمة بنجاح، ووافقت القمة التي انعقدت في سنغافورة على إقامة منطقة التجارة الحرة بحلول عام 2008. وفيما بعد جرى تقديم الموعد إلى عام 2003 بواسطة وزراء اقتصاد دول الرابطة.

شكلت منطقة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا معلما رئيسيا على طريق ارتقاء دول الرابطة. فقد كان هدفها إدارة العلاقات بين الدول الأعضاء التي ما زالت تحرس بيقظة وحماس سيادتها، والمساعدة على حل المشكلات السياسية قبل أن تتفجر على شكل صراعات. ولسوف تؤدي منطقة التجارة الحرة إلى مزيد من الاندماج بين اقتصادات دول جنوب شرق آسيا.

في قمة عام 1992 في سنغافورة، قرر زعماء الرابطة أن تتحول المؤتمرات السنوية على مستوى ما فوق الوزراء إلى منتدى لمناقشة الشؤون السياسية والأمنية. وهذا أدى بدوره إلى لقاءات سنوية للمنتدى الإقليمي لدول رابطة جنوب شرق آسيا (ARF)، بمشاركة شركاء دول الرابطة في الحوار (الولايات المتحدة، اليابان، أستراليا، كندا، نيوزيلندا، جمهورية كوريا، والاتحاد الأوروبي)، إلى جانب الصين وروسيا والهند. ومكن المنتدى الخصوم المحتملين من مناقشة النزاعات الحساسة، مثل الدعاوى المتنافسة بالحق في جزر سبراتلي، في جو سلمي وودي. وكان بمثابة تغير في السياسة من إقصاء القوى الرئيسة إلى ضمها إلى المجموعة لمناقشة قضايا الأمن في المنطقة.

في هذه الأثناء، توجب على دول الرابطة التكيف مع عضويتها المتضخمة. فقد انضمت فيتنام عام 1995، وميانمار ولاوس عام 1997، وكمبوديا عام 1999. وأمام الدول الأربع مسافة تقطعها للوصول إلى مستوى تطور الأعضاء القدامى، والفوز بالقبول كشركاء في الحوار مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

- 21 -
شرق آسيا في خضم الأزمة: 1997 . 1999

الدمار المفاجئ لاقتصادات دول رابطة جنوب شرق آسيا عام 1997 شكل نكسة لموقفها وقدرتها على لعب دور عالمي مهم. الجنرال سوهارتو رئيس إندونيسيا أقصي عن سدة الحكم بعد أن بنى بلده وكسب المكانة والاعتراف. رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد شوهت وسائل الإعلام الغربية سمعته حين ركزت على إداناته للمضاربين في العملة واليهود من أمثال جورج سوروز. رئيس وزراء تايلند تشوان ليكباي كان بحاجة للوقت ليرسخ مركزه على الصعيد الدولي. ما الذي حدث؟

في آذار/ مارس 1997 ، أخبر وزير مالية سنغافورة الحكومة بأن التايلنديين قد طلبوا منا الدفاع عن البات الذي كان يتعرض للهجوم. أجمعنا كلنا على تجنب ذلك. لكن التايلنديين طلبوا منه الدفاع عن عملتهم بأموالهم. إذ لم يرغبوا بأن يعرف السوق أن المصرف المركزي التايلندي هو الوحيد الذي يشتري البات. سلطة النقد السنغافورية فعلت ذلك، لكن حذرت من أن العملية لن تنجح. وحين تم رد المهاجمين على أعقابهم، حسب التايلنديون أننا مخطئون. حذرناهم من عودة المهاجمين كرة أخرى. وهذا ما حصل في شهر أيار/ مايو. وبحلول الثاني من تموز/ يوليو، وبعد صرف أكثر من 23 مليار دولار من الاحتياطي التايلندي، استسلم المصرف المركزي. عوّم البات، فخسر 15٪ من قيمته. وتدافع الدائنون لشراء الدولار، مما عرض البات لمزيد من التدهور. لم ندرك آنئذ أن الكارثة في شرق آسيا قد ابتدأت.

ربطت كل من تايلند وإندونيسيا وماليزيا والفليبين عملتها بشكل وثيق بالدولار. ومعدلات الفائدة على الدولار كانت أقل بكثير من معدلات الفائدة على العملات المحلية. وكانت الأمور تسير على ما يرام حين ينخفض سعر الدولار وتصبح صادراتها أرخص ثمنا وأكبر حجما. وحين بدأ الدولار يقوى منذ منتصف التسعينات، ندرت صادرات تايلند وتدهورت. وكانت الشركات التايلندية قد اقترضت بالدولار، على افتراض أن أسعار الصرف ستبقى على حالها نوعا ما متى حان موعد التسديد. فإذا جرى تعويم معدلات الصرف، فسوف توازن المخاطر بانخفاض قيمة البات إزاء الأرباح الناتجة عن معدلات الفائدة المنخفضة. وما كان المقرضون الأجانب ليملكوا مثل هذه الثقة بقدرة المقترضين على السداد إذا واجهوا تغيرات مفاجئة في معدلات الصرف.

في عام 1996، ناقشت عددا من المصرفيين الأمريكان العاملين في سنغافورة حول نصيحتهم لمصرف تايلند المركزي وغيره من المصارف المركزية لدول المنطقة فيما يتعلق بأخطار محاولة التحكم بمعدلات الصرف والفائدة حين ترفع كافة القيود على تدفق رأس المال. أوصى هؤلاء بمزيد من المرونة في معدلات الصرف. لم يستمع المسؤولون في المصارف المركزية إلى النصيحة وازداد العجز في حساباتهم الجارية.

منذ عام 1995، كان التايلنديون يعانون من عجز ضخم في الحسابات، حيث زادت وارداتهم على صادراتهم. فإذا استمر هذا الوضع، فلن يملكوا ما يكفي من العملة الأجنبية لسداد ديونهم الخارجية. وهكذا، بدأ المتعاملون بالعملات الأجنبية ببيع البات، وقد توقعوا الصعوبات التي سيواجهها مصرف تايلند المركزي في الدفاع عن البات بمعدل سعر صرفه المرتفع مقابل الدولار آنئذ. وما إن بدأ المتعاملون الذين يتوقعون انخفاض الأسعار بتحقيق المكاسب، حتى انضم إليهم مدراء المؤسسات المالية المشهورة وباعوا بأسعار مخفضة عملات

ماليزيا وإندونيسيا والفليبين، إضافة إلى تايلند. انخفضت قيمة كل هذه العملات حين تخلت بنوكها المركزية عن معدلات أسعار عملاتها مقابل الدولار.

لم يكن دولار سنغافورة مرتبطا بالدولار الأمريكي، لكن تتحكم بسعره سلسلة من عملات شركائنا التجاريين الرئيسيين. وكان له سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي حتى منتصف التسعينات. كانت معدلات الفائدة على الدولار السنغافوري أقل بكثير منها على الدولار الأمريكي. لأن الشركات السنغافورية لم تكن عرضة لإغراء الاقتراض بالدولار الأمريكي، ولم يكن عليها سوى القليل من الديون بالدولار الأمريكي.

رئيس وزراء تايلند، تشافاليت، وهو صديق قديم لي منذ أن كان جنرالا في الجيش التايلندي، طلب من رئيس وزرائنا غوه قرضا بمليار دولار. ناقش غوه الطلب في الحكومة، وقرر الموافقة عليه إذا ما سعت تايلند أولا إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي، وهذا ما فعلت.

مع انتشار الأزمة في تموز/ يوليو، أدان رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد جورج سوروس باعتباره المضارب المسؤول عما حدث. ثم أعلن مصرف "نيغارا ماليزيا" عن إجراء تغييرات تحدد قيمة مبالغ العملة الماليزية، "الرينغت"، التي يمكن تحويلها إلى العملات الأجنبية. ومن أجل كبح جماح الانخفاض في أسعار الأسهم، غيرت بورصة كوالالمبور أنظمتها بحيث تفرض على البائعين تقديم سندات الأسهم الحقيقية بخلال يوم من أية عملية بيع. كما فرضت قيودا على المتاجرة بأسهم مائة من الشركات المشهورة المضمونة الربح والمدرجة على مؤشر أسهم البورصة. لكن مدراء المؤسسات المالية أغرقوا السوق بعملات وأسهم ماليزيا وباقي العملات الآسيوية.

في أيلول/ سبتمبر 1997، وخلال اجتماع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضم مصرفيين دوليين في هونغ كونغ، قال مهاتير محمد: "تجارة العملة ليست ضرورية، ولا منتجة، ولا أخلاقية على الإطلاق. يجب وقفها، واعتبارها غير مشروعة". تبع ذلك عمليات بيع واسعة النطاق قام بها السماسرة لكافة العملات والأسهم الآسيوية.

قبلت تايلند وإندونيسيا وصفة الإنقاذ التي قدمها صندوق النقد الدولي بشروط. لكن التايلنديين، بعد توصلهم لاتفاق مع الصندوق في آب/ أغسطس 1997، لم ينفذوا الشروط التي وافقوا عليها: تقليص التحويل، رفع معدلات الفائدة، "وتنظيف" نظامهم المصرفي، بما في ذلك إغلاق ثمان وخمسين شركة خاسرة ماليا. حكومة تشافاليت الائتلافية لم تملك القوة للقيام بهذه الإصلاحات المؤلمة. وكان للزعماء السياسيين لكافة الأحزاب التايلندية - في الحكومة والمعارضة - روابط وثيقة مع المصرفيين ورجال الأعمال الذين يحتاجون دعمهم لجمع الأموال. في تشرين الثاني/ نوفمبر، خسر التصويت على حجب الثقة واستقال. أبلغني في بانكوك (كانون الثاني/ يناير 1998) أن العديد من المصرفيين التايلنديين قد استحثوه على الدفاع عن البات، ونظرا لأنه جندي وليس خبيرا في الأمور المالية فقد عمل بنصيحتهم. ولربما لم يخبره أصدقاؤه المصرفيون بأنهم اقترضوا أربعين مليار دولار أمريكي ولم يرغبوا بدفع ما اقترضوه بالبات بسعره المنخفض.

عند استرجاع أحداث الماضي، أتساءل ما هو الخطأ الذي ارتكب؟ بحلول أوائل التسعينات، كانت اقتصادات تايلند وإندونيسيا وكوريا تعمل بكامل طاقتها. جرى تحويل العديد من الاستثمارات إلى مشاريع ذات قيمة مشكوك بها. وفي حين استمرت الحركة والنشاط، تجاهل الجميع مواطن الضعف المؤسسية والبنيوية في هذه الاقتصادات.

وضع هذه الدول سيكون أفضل لو أنها حررت حسابات رأسمالها بصورة تدريجية أكبر. وامتلكت الوقت الكافي لبناء نظام للمراقبة، والتحقق، والسيطرة، والتحكم بتدفق الرأسمال من غير الاستثمارات المباشرة الأجنبية (FDI) لضمان دخوله في الاستثمارات الإنتاجية. وكما حدث، استثمرت رؤوس أموال ضخمة في الأسهم، والعقارات، ومباني المكاتب، والملكيات المشتركة. ثم استخدمت هذه الأسهم والعقارات بدورها كضمانات إضافية للاقتراض، مما زاد في تضخم فقاعة الأصول. كان المقرضون على علم بهذا التسيب لكنهم قبلوه كطريقة للنشاط التجاري في الأسواق الجديدة. بل إن بعضهم رأى في وجود الشركاء التجاريين ذوي الارتباطات السياسية ضمانات حكومية مستترة للقروض ولذلك استمروا في ممارسة اللعبة.

وزراء مالية السبعة الكبار (G7) ضغطوا على دول الرابطة لتحرير أسواقها المالية وحركة انتقال رأس المال. لكنهم لم يبينوا لمسؤولي المصارف المركزية ووزراء المالية في الدول النامية الأخطار المتأصلة في الأسواق المالية المعولمة، حيث يمكن لمبالغ مالية هائلة أن تتدفق إلى/ أو من البلد بلمسة على مفتاح الكمبيوتر. كان يجب معايرة تحرير التجارة والاقتصاد بعناية أكبر تبعا لمستوى كفاءة وتطور أنظمتها المالية. وكان على هذه الدول تركيب "قواطع للدارة" ـ أي نقاط للتحكم بأي تدفق مفاجئ للأموال إلى الداخل أو إلى الخارج.

مع أن الظروف الاقتصادية تختلف باختلاف البلاد، إلا أن انهيار ثقة المستثمرين الأجانب أثر في المنطقة برمتها. وما بدأ كهوس تقليدي في السوق بالتمويلات المتدفقة بغزارة إلى شرق آسيا، أصبح هلعا تقليديا أصاب السوق حين تدافع المستثمرون لإخراج أموالهم من المنطقة.

في كانون الثاني/ يناير 1997، أفلست شبكة شركات ("تشايبول") "هانبو" في كوريا الجنوبية بعد فضيحة فساد كبرى شملت نجل الرئيس كيم يونغ سام. وكان من المعتقد أن بنوكا وشبكات شركات أخرى تعاني من الوضع نفسه، وانخفضت قيمة الوان الكوري الجنوبي. تدخل المصرف المركزي الكوري للدفاع عن عملته إلى أن نفذت احتياطاته في تشرين الثاني/ نوفمبر وطلب مساعدة صندوق النقد الدولي. وخلال الأسابيع القليلة التالية، اجتاح الإعصار المالي كافة دول منطقة شرق آسيا، بما فيها هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان.

ربطت هونغ كونغ عملتها بالدولار الأمريكي منذ عام 1983. واضطرت نتيجة الأزمة إلى رفع معدلات الفائدة لتتجاوز معدلات الفائدة على الدولار، في مخاطرة منها لإغراء المتعاملين بالاحتفاظ بدولار هونغ كونغ. لكن معدلات الفائدة المرتفعة أضرت بأسواق الأسهم والعقارات. وخسرت هونغ كونغ قدرتها التنافسية لأن العملات الأرخص سعرا لجاراتها أضرت بصناعة السياحة والسفر، وتركت الفنادق خاوية من النزلاء. كانت هونغ كونغ على حق في التدخل للدفاع عن سعر صرف عملتها وتثبيته خلال هذه الأزمة للحفاظ على الثقة بها بعد وقت قصير من عودتها إلى السيادة الصينية، لكن المشكلة زادت حدة حين طالت الأزمة.

ما يميز الأزمة الاقتصادية في شرق آسيا عن مثيلتها في أمريكا اللاتينية، يؤكد الفارق الأساسي في الثقافة والقيم الاجتماعية. فعلى العكس مما حدث في أمريكا اللاتينية، لم تفرط حكومات شرق آسيا في الإنفاق. ولم تنخرط كلها في مشاريع باهظة التكلفة أسرفت في تبذير أموالها عليها من أجل المباهاة والاستعراض، أو هربت الأموال المقترضة من البلاد لاستثمارها في بورصة نيويورك أو لندن. إذ تمتعت هذه الحكومات بميزانيات متوازنة، ومعدلات تضخم منخفضة، وشهدت سنوات من النمو المرتفع الثابت. شركاتها

في القطاع الخاص هي التي أفرطت في الاقتراض (قروض قصيرة الأجل) في السنوات القليلة السابقة لتوظيفها في استثمارات متهورة في العقارات والمنشآت الصناعية الباهظة التكلفة.

لقد عزا النقاد الغربيون هذا الانهيار إلى ما دعوه بـ"القيم الآسيوية" : محاباة الأقارب والأصدقاء، المحسوبية، الفساد، الممارسات التجارية التي تتم عبر "الباب الخلفي" أو "تحت الطاولة". وليس ثمة شك بأن هذه العوامل قد أسهمت في تفجر الأزمة وفاقمت من الأضرار التي حلت بالدول الآسيوية. لكن هل تمثل الأسباب الرئيسة؟ لابد أن يكون الجواب "لا" لأن هذه المثالب والعيوب كانت حاضرة، بل مستوطنة، منذ بداية انطلاق "المعجزة الآسيوية" في الستينات، قبل أكثر من ثلاثين سنة. ولم يتورط عدد من الدول التي برزت حديثا في الاقتراض المفرط بالعملة الأجنبية الذي سبب لها المشاكل إلا في السنوات القليلة الماضية. حتى الإفراط في الاقتراض ما كان ليؤدي إلى مثل هذه الكارثة لولا أنظمتها التي تفتقد الكفاءة بشكل مفجع، بمصارفها الضعيفة وإشرافها غير الكافي، وسياسات معدلات الصرف الخاطئة. صحيح أن العادات الثقافية تفاقم الضرر، لكن الأخطاء يصعب كشفها وفضحها حين يفتقد النظام للشفافية.

الفساد، والمحسوبية، ومحاباة الأصدقاء والأقارب في آسيا كانت هدفا للإدانة من قبل المنتقدين الغربيين باعتبارها بينة تثبت الضعف الجوهري المتأصل في "القيم الآسيوية". لكن هنالك العيد من منظومات القيم المختلفة في آسيا : الهندوسية، الإسلامية، البوذية، الكونفوشيوسية. ليس بمقدوري سوى مناقشة القيم الكونفوشيوسية وحدها. الفساد ومحاباة الأقارب ممارستان تحطان من قدر هذه القيم. فمن واجب الرجل المؤمن بها تجاه أفراد عائلته وأصدقائه كما هو مفترض أن يساعدهم من موارده الشخصية لا من موارد الدولة. لكن غالبا ما

يستخدم المنصب الرسمي لمنح المزايا والخدمات للأسرة والأصدقاء، وهذا ما يضعف ويقوض أمانة واستقامة الحكومة. وحيثما وجدت الشفافية في الأنظمة لكشف وكبح تجاوز وإساءة استخدام السلطة، مثلما هو الحال في سنغافورة وهونغ كونغ (وكلتاهما مستعمرة بريطانية سابقة)، تندر حالات إساءة استخدام السلطة هذه. لقد استطاعت سنغافورة تجاوز الأزمة بشكل أفضل من سواها نتيجة غياب الممارسات المنحرفة، مثل الفساد والمحسوبية، التي تعيق عملية توزيع وتخصيص الموارد. فالمسؤولون الرسميون يمارسون دور المحكّم لا المشارك في السوق. لكن في الدول المضطربة مارس العديد من السياسيين والمسؤولين الرسميين السلطة والمسؤولية لا من أجل الصالح العام، بل باعتبار المنصب فرصة سانحة للمكسب الشخصي. ومما فاقم من حدة المشاكل أن العديد من الزعماء السياسيين ومسؤوليهم رفضوا قبول حكم السوق. وظلوا ردحا طويلا من الزمن يلومون المضاربين والمتآمرين على ما أصاب القيم من دمار. إنكارهم للحقيقة أدى إلى تنفير العديد من المستثمرين.

لم يدرك أحد من الزعماء مضامين وتبعات السوق المالي المعولم الخاضع لوسائل الاتصال الآنية بين المراكز المالية الرئيسية في العالم - نيويورك، لندن، طوكيو - وبين ممثليها في عواصم شرق آسيا. تدفق الأموال من الدول الصناعية لم ترافقه فوائد ومكاسب معدلات النمو المرتفعة وحسب، بل خطر تدفق هذه الأموال إلى الخارج أيضا. في كل حاضرة آسيوية - بانكوك، جاكرتا، كوالالمبور، سيول - هنالك المئات من المصرفيين الدوليين المقيمين، تدعمهم كوادر محلية متجذرة في المجتمع. وأية خطوة خاطئة من قبل الحكومة يتم تحليلها فورا وتبلغ إلى العملاء في مختلف أرجاء العالم. لكن سوهارتو تصرف وكأننا ما نزال في الستينات، حين كانت الأسواق المالية معزولة أكثر وردة الفعل أبطأ.

هل كانت المعجزة الآسيوية في الواقع مجرد سراب؟ طيلة عدة عقود من السنين، وقبل أن تقترض الشركات في المنطقة من المصارف العالمية، تمتعت هذه الدول بمعدلات نمو مرتفعة، ونسب تضخم منخفضة، وميزانيات متوازنة وجيدة. المجتمعات الزراعية المتخلفة تمكنت من الحفاظ على الاستقرار، ورَكَمت المدخرات، واجتذبت الاستثمارات من الدول المتقدمة. شعوبها مجدة ومقتصدة، ونسب الادخار تراوحت بين 30 ـ 40٪. كما استثمرت في البنية التحتية، وركزت على التعليم والتدريب، وحظيت برجال أعمال يتصفون بالبراعة والإقدام، وحكومات براغماتية تدعم الأنشطة التجارية، وظلت مبادئها الأساسية صالحة وجيدة باستمرار.

بحلول عام 1999، أي بعد عامين من الأزمة، بدا أن دول المنطقة تستعيد عافيتها. المدخرات المرتفعة أبقت على انخفاض معدلات الفائدة وأدت لانطلاقة مبكرة تتجاوز ما حصل. مدراء المؤسسات المالية الأجانب استردوا تفاؤلهم وعادوا إلى البورصة، مما حسن معدلات وأسعار الصرف. لكن ذلك قد يدفع بعض الدول إلى الإبطاء في عملية إعادة هيكلة مصارفها وشركاتها، وهو أمر سيكون مكلفا إذا ما حدث انكماش اقتصادي في المستقبل.

صدم كل الزعماء في جنوب شرق آسيا بسبب الانهيار المفاجئ لعملات دولهم، وبورصاتها، وأسعار عقاراتها. ولسوف يتطلب الأمر بعض الوقت لإعادة النظام إلى أوضاعها. سوف يحدث ذلك، والحاجة إلى التعاون في سبيل زيادة ثقل دول جنوب شرق آسيا ستزيد من لحمة وتماسك الرابطة عند التفاوض مع القوى الكبرى مثل الصين واليابان والولايات المتحدة. وسيستمر زعماء الولايات المتحدة وأوروبا في التعاطف معها ومساعدتها، لكن احترامهم السابق لجدارة وكفاءة زعماء المنطقة يحتاج إلى بعض الوقت لاستعادته.

سوف يتعلم زعماء دول الرابطة الدروس والعبر من هذه النكسة لبناء أنظمة مصرفية ومالية أكثر قوة وتحملا، مع قوانين وقواعد سليمة ومراقبة وإشراف أكثر فاعلية. وسيعود المستثمرون لأن عوامل النمو المرتفع ستظل على حالها لمدة تتراوح بين عشر وعشرين سنة قادمة. سيصعب القضاء على الفساد والمحسوبية، لكن يمكن كبح انتشار مثل هذه الممارسات عبر القوانين السليمة والإشراف الكافي. من المستبعد حدوث كارثة مالية أخرى، طالما بقي تبريح وبؤس هذه الأزمة عالقين في الأذهان. وبخلال عقد من السنين، سوف تستعيد دول الرابطة الخمس الأصلية ما حققته من معدلات نمو، ومن القاعدة الضعيفة سوف يظهر زعماء جدد أقوياء يكتسبون المكانة والاحترام.

هنالك عبرة مفيدة يمكن استخلاصها من هذه الأزمة. في الاقتصاد المعولم، حيث يضع الأمريكيون والأوروبيون القواعد والأنظمة من خلال منظمة التجارة الدولية وغيرها من المنظمات التعددية، يعتبر استخدام رأس المال دون أخذ قوى السوق بعين الاعتبار، مثلما فعل اليابانيون والكوريون، عملية مدمرة. فمن أجل تمويل شبكات "زايباتسو" اليابانية و"تشايبول" الكورية في توسعها لاقتناص حصة الأسواق الخارجية، استنفذت كل من الحكومتين الحد الأقصى من مدخرات مواطنيها. إذ إن توجيه المدخرات بواسطة الحكومة ومن خلال البنوك باتجاه شبكات معينة أدى إلى صناعات غير قادرة على المنافسة. وحين لحقت الدولتان بركب الدول المتقدمة، استحال عليها معرفة الصناعة التي يمكن الاستثمار فيها. والآن، بعد أن لحق كل منهما بركب دول الغرب، لم يعد من السهل معرفة الصناعات الرابحة. وعلى شاكلة الجميع، ينبغي على الحكومتين تخصيص وتوزيع الموارد استجابة للإشارات القادمة من السوق. ومن الخطأ الظن أن اليابانيين والكوريين قد فقدوا قواهم الفطرية الأصلية. وكما تثبت

سجلاتهم في الماضي، سوف يعيدون هيكلة اقتصادهم ويشغلونه على قواعد الربحية ومعدلات العوائد على الأسهم.

- 22 -
داخل نادي الكومنويلث

حين نلنا استقلالنا أخذت على عاتقي مهمة ضم سنغافورة إلى رابطة دول الكومنويلث. كانت الحكومة البريطانية تدعمنا، وتانكو عبد الرحمن حريص على ضمان عضويتنا. لم أعرف أن باكستان عارضت في البداية قبولنا: فقد اعتبرت ماليزيا مغالية في تأييدها للهند في الصراع الهندي - الباكستاني حول كشمير. كتب أرنولد سميث الأمين العام لدول رابطة الكومنويلث في مذكراته يقول إن معاداة باكستان لماليزيا انتقلت إلى الحكومة السنغافورية التي أظهرت تعاطفا مع الهند. لقد استحث سميث باكستان على الامتناع عن التصويت وعدم معارضة قبول سنغافورة عضوا في الرابطة. في تشرين الأول/ أكتوبر 1965، قبلت سنغافورة وأصبحت العضو الثاني والعشرين في الكومنويلث. العضوية في الرابطة شيء ثمين. فبالنسبة لدولة مستقلة حديثا، وفرت لها روابط مع شبكة من الحكومات لديها مؤسسات مشابهة، وزعماء ومسؤولين لهم خلفية مشتركة. كانت جميعا حكومات "ناطقة" بالإنكليزية، تتبنى ممارسات الإدارة المدنية البريطانية وتتبع أنظمة قانونية وقضائية وتعليمية بريطانية.

بعد انضمامنا بوقت قصير، دعا رئيس وزراء نيجيريا، السير أبو بكر تافاوا باليوا، إلى مؤتمر لرؤساء وزراء دول الكومنويلث يعقد في الحادي عشر من كانون الثاني/ يناير 1966 في لاغوس، لمناقشة مسألة إعلان روديسيا الاستقلال من جانب واحد. كانت روديسيا آنئذ مستعمرة متمتعة بالحكم الذاتي تتحكم فيها أقلية بيضاء (تعدادها 225000 نسمة) بأربعة ملايين من الأفارقة السود. قررت حضور المؤتمر.

كان على متن طائرة الخطوط الجوية البريطانية المتجهة من لندن إلى لاغوس، في رحلة مدتها سبع ساعات، عدد من رؤساء الوزراء والرؤساء الآخرين لدول الكومنويلث الصغيرة الحجم. ودار بيننا هناك حديث حول عدة قضايا. من الأشخاص الحاضرين الذين لا يغيبون عن ذاكرتي، رئيس قبرص الأسقف مكاريوس. كان يرتدي ثوبا حريريا أسود اللون مع قبعة طويلة على طراز أساقفة الكنيسة الأرثوذكسية. وما إن صعد على متن الطائرة حتى خلع "جبته" وقبعته وبدا شخصا مختلفا تماما، رجلا هزيلا بشاربين ولحية كثة. جلس على الجانب الآخر من الممر، لذلك رأيته بكل وضوح. راقبته، مسحورا، وهو يرتدي ملابسه عندما هبطت الطائرة واقتربت من مبنى المطار. سرح بجهد وعناية شاربيه ولحيته، ثم وقف ليلبس الثوب الأسود فوق ثيابه البيضاء، وبعدها السلسلة الذهبية التي تحمل الميدالية الكبيرة، ووضع بعناية قبعته على رأسه. وقام أحد المساعدين بتنظيف الثوب بالفرشاة، وناول الأسقف الصولجان؛ عندها فقط أصبح غبطة الأسقف مكاريس جاهزا في نهاية المطاف للنزول من على سلم الطائرة ليبدو بمظهر لائق أمام عدسات التصوير التي تقف بانتظاره. لم يكن يوجد سياسي أكثر اهتماما بالعلاقات العامة منه. تراجع باقي رؤساء الوزراء، وأفسحوا المجال كي يتقدمهم. إذ لم يكن مجرد رئيس بل هو أسقف أيضا.

استقبلنا في المطار، واستعرضنا حرس الشرف، ثم نقلنا على عجل إلى المدينة. بدت لاغوس مدينة تحت الحصار. قوات الشرطة والجيش اصطفت على طول الطريق المؤدي إلى فندق "فيدرال بالاس". في حين طوّقه الجنود والأسلاك الشائكة. ولم يغادره أي زعيم طيلة مدة انعقاد المؤتمر الذي استمر يومين.

في الليلة السابقة على الاجتماع، أقام لنا السير أبو بكر (الذي زرته قبل عامين) مأدبة عشاء في الفندق. كنا أنا وراجا نجلس قبالة نيجيري ضخم الجثة هو وزير المالية تشيف فيستوس. ما زال الحديث الذي دار بيننا "طازجا" في ذهني.

قال إنه سيتقاعد قريبا، فقد فعل ما يكفي لوطنه، وعليه أن يلتفت إلى أعماله الخاصة، فهو صاحب مصنع للأحذية. وكوزير للمالية، فرض ضرائب على الأحذية المستوردة كي تصنع نيجيريا الأحذية بنفسها. لم نكن نصدق ما يقول. كانت شهيته مفتوحة فهو مغرم بالطعام كما يثبت جسده اللحيم، وقد التف بالثوب النيجيري الأنيق بألوانه التنكرية المطرزة بالذهب، والقبعة الرائعة. ذهبت إلى السرير في تلك الليلة وأنا مقتنع بأنهم شعب مختلف يتبع جملة مختلفة من القواعد.

حين افتتح الاجتماع في الحادي عشر من كانون الثاني/ يناير، ألقى رئيس الوزراء أبو بكر خطابا. كان طويلا، نحيلا، مهيبا، ألقى خطبته بأسلوب متمهل مدروس. كل ما فيه يثبت أنه زعيم يتمتع بالسلطة والنفوذ وهو يرفل بثوبه الفضفاض على عادة أهالي منطقة الهاوسا في شمال نيجيريا. وكان قد دعا إلى هذا المؤتمر الطارئ لمناقشة إعلان روديسيا غير الشرعي استقلالها، الأمر الذي استدعى التصرف من جانب البريطانيين. تحدث بعده نائب رئيس زامبيا، ثم هارولد ويلسون. بدا واضحا أن ويلسون لم يكن قادرا ولا راغبا باستخدام القوة ضد نظام إيان سميث الذي أعلن الاستقلال بصورة غير قانونية، لأن ذلك سيكون مكلفا ـ سياسيا ـ على صعيد التأييد الشعبي البريطاني، كما سيتسبب بأضرار اقتصادية لروديسيا ودول الجوار الأفريقية.

جاء دوري في اليوم التالي. لم أعدّ نص الخطاب مسبقا، بل وضعت مجرد رؤوس أقلام وملاحظات كتبتها على عجل حين كان رئيس الوزراء أبو بكر وغيره يتحدثون. اتخذت مقاربة فلسفية عريضة. قبل ثلاثمائة سنة، شرع البريطانيون في احتلال أمريكا الشمالية، وأستراليا، ونيوزيلندا، واستعمار العديد من مناطق آسيا وأفريقيا. استوطنوا في أكثر المناطق المرغوبة في القارتين باعتبارهم فاتحين وسادة. لكن في عام 1966، كان رئيس الوزراء البريطاني

يخاطب رؤساء حكومات المستعمرات السابقة كأنداد متساويين. العلاقة مستمرة في ارتقائها. السير البرت مراغي، رئيس وزراء سيراليون، قال إن الإفريقي وحده يتحمس ويهتم بروديسيا. لم أتمكن من الاتفاق معه على أن الأفارقة وحدهم يجب أن يهتموا بهذه المشكلة. نحن جميعا أطراف معنية ومهتمة. سنغافورة مرتبطة ارتباطا وثيقا ببريطانيا في مجال الدفاع. فإن اعتبر البريطانيون أنهم مؤيدون لاستيلاء إيان سميث على السلطة بصورة غير شرعية، فسيصبح موقفي صعبا.

كما لم أوافق الدكتور ميلتون اوبوتي، رئيس وزراء أوغندا، على أن بريطانيا قد أحجمت عن إجبار الأوروبيين في روديسيا على الخضوع أو ترددت في دفع الأمم المتحدة إلى فرض عقوبات على روديسيا، بسبب مؤامرة بريطانية شيطانية تمنح إيان سميث وقتا كافيا لتعزيز وترسيخ نظامه. من غير المفيد التحدث بلغة الانقسامات العنصرية بين المستوطنين البيض والمهاجرين. وعلى شاكلة سكان كندا وأستراليا ونيوزيلندا، أنا مستوطن. فإذا كان جميع المهاجرين عنصريين، فإن العالم يمر بفترة عصيبة. لدينا حلان بديلان للمشكلات التي خلقتها الهجرات التي حدثت في كافة أرجاء العالم: إما القبول بأن لكل البشر حقوقا متساوية، أو العودة إلى حكم القوي على الضعيف. إن مطالبة الملونين في العالم بالتعويض عن أخطاء الماضي ومعاقبة مرتكبيها لا تمثل الجواب الشافي. ففي أفريقيا مثلا، ليست روديسيا هي لب المشكلة، بل العلاقات العرقية في جنوب أفريقيا.

لم أكن أعتقد أن بريطانيا مترددة في إنهاء نظام إيان سميث لأن بقاءه سوف يهدد موقف الغرب تجاه كافة البشر اللاأوروبيين. سيواجه ويلسون مشكلة معاداة الرأي العام المحلي إذا استخدم القوة لتدمير أقلية ضعيفة. كنت أعتقد أن الحكومة البريطانية جادة في موقفها، وإحجامها عن رفع القضية أمام

الأمم المتحدة ناتج عن أنها لم ترغب أن تقرر مائة وثلاثون دولة في المنظمة ما يحدث في روديسيا بعد إسقاط نظام إيان سميث. كان على بريطانيا أن تكسب الوقت في سبيل مصالحها الاقتصادية في جنوب أفريقيا وروديسيا، وكان ثمة حاجة للحفاظ على الاقتصاد الروديسي لمصلحة الأفارقة والأوروبيين على حد سواء. وحين تم حل مشكلة جنوب أفريقيا، بقيت المشكلة الأعم تتمثل في كيفية تعلم الأعراق المختلفة العيش معا في عالم انكمش وتقلص بفعل التغيرات التكنولوجية.

كنت متعاطفا مع الأفارقة، لكن رأيت أيضا الصعوبات التي سيواجهها أي رئيس وزراء بريطاني إذا اضطر لإرسال الجنود البريطانيين لإخماد تمرد للمستوطنين البريطانيين الذين ظلوا يتمتعون بالحكم الذاتي منذ عام 1923. القضية الآن كانت إحراز تقدم حول المنهج والتوقيت المناسبين لتحقيق حكم الأغلبية في روديسيا.

تمثلت إحدى مزايا اجتماعات قادة دول الكومنويلث هذه في أن الحكم عليك سيكون تبعا لمؤهلاتك عندما تتدخل، وذلك بغض النظر عما إذا كنت تمثل قطرا صغيرا أو كبيرا. العديد منهم قرؤوا خطبا مكتوبة ومعدة سلفا. أما خطابي فكان استجابة لما قيل في التو، والملاحظات والتعليقات التي أطلقت. تحدثت بصدق وإخلاص وعبرت عن أفكاري دون بلاغة وتنميق النص المحضر. كان ذلك خطابي الأول أمام مؤتمر لرؤساء وزراء دول الكومنويلث، وأحسست أن زملائي استجابوا له بشكل مرض.

فيما بعد، كتب ويلسون في مذكراته: "زعيم إفريقي بعد آخر سعى لإثبات كم يتفوق في إفريقيته على جاره، بطريقة مباشرة وحاسمة وإن كانت متكررة نوعا ما. رسالة الإدانة نفسها أتت من آسيا، وقبرص، والكاريبي. ثم تحدث لي كوان يو - ألقى خطابا مرتجلا لحوالي أربعين دقيقة، كان على مستوى من الثقافة والمعرفة نادرا ما شهده أي من مؤتمرات الكومنويلث التي حضرتها".

عـزز حضـوري مـؤتمر لاغـوس صـداقتي مـع هارولـد ويلسـون. كنـت عونـا للأفارقة دون أن أعادي البريطـانيين. هنـأني ويلسـون خـارج قاعـة المؤتمر وقـال إنـه يأمـل بحضـوري مـؤتمرات الكومنويلـث الأخـرى، كـان بحاجـة إلى مـن يغـاير الزعمـاء الـذين ألقـوا خطبـا مطولـة ولاذعـة في نقـدها. انتهـت أعمـال المؤتمر بعـد يومين عقب تعيين لجنتين لمراجعة تـأثير العقوبـات، وحاجـات زامبيـا الخاصـة الـتي تتطلب دعما من دول الكومنويلث.

عنـدما غادرنـا إلى المحطـة التاليـة علـى الطريـق، (أكـرا عاصـمة غانـا)، تضاعفت إجـراءات الأمـن علـى طـول الطريـق إلى المطـار مـع ازديـاد حـدة التـوتر في لاغوس في الأيام الأربعة التي انقضت على وصولنا.

بعد ثلاثة أيام من وصولنا إلى أكـرا، أبلغنـا مضـيفونا بوقـوع انقـلاب دمـوي في نيجيريـا، واغتيـال كـل مـن رئـيس الـوزراء أبـي بكـر ووزيـر الماليـة تشـيف فيسـتوس. قـاد الانقـلاب رائـد في الجـيش ينتمـي إلى شـعب الايبـو (الـذي يسـكن جنوب شـرق نيجيريا، حيـث اكتشـف النفـط)، وقتـل العديـد مـن الهاوسـا المسـلمين في الشـمال. قـال الرائـد إنـه "أراد الـتخلص مـن الـوزراء والأحـزاب السياسـية المنحلـة والفاسـدة". أوصل هـذا الانقـلاب الجنـرال اغـويي ايرونـز في السلطة، لكـن سـيتبعه العديد من الانقلابات الأخرى.

لم يسـر كـوامي نكـروما رئـيس غانـا للنبـأ. فقـد نجـا هـو نفسـه بصـعوبة مـن محاولة انقلاب جرت منذ سنتين، قبيل زيارة قمت بها لأكـرا في كـانون الثـاني/ ينـاير 1964. وبحلـول عـام 1966، اسـترد "المخلص" (كمـا كـان يـدعى نكـروما) نشـاطه وثقتـه بـالنفس بمـا يكفـي لـدعوتي إلى العشـاء مـع بعـض كبـار وزرائـه إضـافة إلى الشـاب اللامـع إبـراهيم (30سـنة) نائـب رئـيس جامعـة أكـرا. حصـل إبـراهيم علـى الدرجـة الأولى في الكلاسـيكيات مـن جامعـة أكسـفورد، وكـان زميلا لكلية "اول سولز". كان نكـروما فخـورا بـه جـدا. تأثرت بـه لكـن تسـاءلت

عن السبب الذي يدفع واحدا من أفضل العقول في بلد يعتمد إلى هذا القدر على الزراعة، إلى التخصص في الكلاسيكيات (اللاتينية واليونانية).

عند وصولنا إلى أكرا، كان الشخص الذي صعد إلى الطائرة لاستقبالنا هو كروبو ايدوسي، وزير شؤون رئاسة الجمهورية. اشتهر كروبو بوصفه وزيرا فاسدا اشترى لنفسه سريرا من ذهب، وهي رواية شاعت في الصحافة العالمية. حاول نكروما تهدئة الفضيحة بحصر نشاط حقيبة كروبو الوزارية في نطاق استقبال ضيوف الحكومة. في ليلتي الثانية في أكرا، أخذني إلى ناد ليلي، وأعلن متباهيا أنه صاحبه وأن كافة الشخصيات المهمة يستمتعون بأمسياتهم هنا.

سافرنا بالسيارة إلى سد " فولتا العالي" على بعد ثلاث ساعات. في الطريق إلى السد كانت تقود موكبنا سيارة مجهزة بمكبرات للصوت تبث أغان موسيقاها أفريقية؛ أما اللازمة المتكررة في القصيدة فتقول: "العمل ممتع"، الأطفال الصغار كانوا يظهرون بين الحين والآخر وهم يخرجون من أكواخهم على جانب الطريق، ويتمايلون طربا بشكل طبيعي على الإيقاع وهم يتقدمون ليلوحوا لنا. سحرتني رشاقتهم ومرونة أجسادهم.

كنت الضيف الثاني على يخت جميل مستورد من ميامي. أخبروني بأنه نقل بواسطة القطار إلى البحيرة. رافقنا على متن اليخت كروبو ووزير الدولة للشؤون الخارجية، اليكس كوايسون ساكي، وهو رجل مثقف عذب الحديث. وحين كنا نبحر في مياه البحيرة ونتناول المشروبات، سأل راجا كروبو من خاط بدلة "السفاري" الأنيقة التي كان يرتديها. رد كروبو قائلا: "لدي متجر للخياطة في كوماسي. يجب أن تزوره يوما ما وسأخيط لك بدلة مثلها". تحدث بعد ذلك عن أنشطته التجارية الأخرى. كان موظف بريد بسيطا راتبه يعادل 4 دولارات أمريكية في الأسبوع؛ أما الآن فله ولدان يدرسان في جنيف بسويسرا. الإنسان

كما قال، يجب أن يكون طموحا. كوايسون ساكي، الرجل المحنك الرفيع الثقافة الذي كان رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة، بدا مرتبكا وتعسا. وحاول بشجاعة تغيير مجرى الحديث عن كروبو، لكن هذا لم يرتدع وأمتعنا بحكاية جذلة صاخبة بعد أخرى. تساءلت ماذا سيحدث لهذين البلدين اللذين جسدا آنئذ أسطع آمال أفريقيا الواعدة، كونهما من طليعة الدول التي نالت الاستقلال فيها: غانا في عام 1957، تبعتها نيجيريا بعد وقت قصير.

بعد مرور شهر، حين كانت الصين تستقبل نكروما بإحدى وعشرين طلقة ترحيب في مطار بكين في الرابع والعشرين من شباط / فبراير، وقع انقلاب عسكري في أكرا. رقص الناس في الشوارع بينما كان قادة الجيش يعتقلون الأعضاء البارزين في حكومة نكروما. كان ساكي وكروبو مع نكروما في بكين. وحين عادوا إلى أكرا وضعوا رهن الاعتقال الوقائي. لم تكن مخاوفي تجاه شعب غانا في غير محلها. فعلى الرغم من مزارع الكاكاو الغنية، ومناجم الذهب، وسد فولتا العالي، الذي يمكن أن يولد طاقة كهربائية هائلة، إلا أن الاقتصاد الغاني أصيب بحالة من الضرر يتعذر إصلاحها ولم يتمكن من استعادة الوضع الواعد الذي بدا عليه عند الاستقلال عام 1975.

غمرتني الأخبار التي قرأتها بالحزن والأسى. لم أزر غانا مرة أخرى. بعد عقدين من السنين (في الثمانينات) قابلني ساكي في سنغافورة. كان قد اعتقل ثم أطلق سراحه في واحد من الانقلابات العديدة. أراد شراء زيت النخيل - بالدين - من سنغافورة، لحساب الحكومة النيجيرية التي وعدت بالدفع بعد الانتخابات. قلت بأن تلك صفقة خاصة يجب أن يعقدها بنفسه. وجد وسيلة لكسب العيش من خلال استخدام صلاته مع زعماء الدول الإفريقية المجاورة. قال إن غانا في حالة من الفوضى العارمة. سألته عن إبراهيم نائب رئيس الجامعة، الشاب الذكي اللامع. رد بأنه دخل ديرا في كاليفورنيا. شعرت بالحزن. فإذا استسلم

أفضل وألمع الأفارقة وتخلوا عن الكفاح، وبحثوا عن ملاذ في الأديرة. ليس في أفريقيا بل في كاليفورنيا. فإن الطريق لنهوض إفريقيا سيكون طويلا وعسيرا.

لم أكن متفائلا بحالة إفريقيا. فخلال أقل من عشر سنوات بعد الاستقلال عام 1957، وقع انقلاب في نيجيريا وفشل آخر في غانا. وجدت أن ولاءات الأفارقة القبلية أقوى من إحساسهم بالانتماء المشترك للأمة. وهذا يصدق بشكل خاص على نيجيريا، حيث يظهر شرخ عميق بين مسلمي الهاوسا في الشمال والمسيحيين والوثنيين في الجنوب. ومثلما هي الحال في ماليزيا، سلم البريطانيون مؤسسات السلطة، خصوصا الجيش والشرطة، إلى المسلمين. في غانا، التي تعاني من مشكلة الانقسام بين الشمال والجنوب هذه، كانت المشكلة أقل حدة، لكن هناك أيضا انقسامات قبلية واضحة المعالم. وعلى العكس من الهند، لم تتمتع غانا بخبرة طويلة في مجال إرشاد وتوجيه وتدريب الكوادر على مناهج وانضباط وقواعد الحكومة الحديثة.

المؤتمر التالي عقد في لندن في أيلول/ سبتمبر 1966، حيث تعرفت إلى العديد من رؤساء الوزارات الذين لم يحضروا مؤتمر لاغوس الاستثنائي. خلال الأسبوعين اللذين أمضيتهما هناك، نجحت في تعزيز موقف سنغافورة أمام الرأي العام البريطاني والحفاظ على علاقاتي الجيدة مع ويلسون ووزرائه الرئيسيين، ومع زعماء حزب المحافظين.

هيمنت قضية روديسيا مجددا على المؤتمر برمته (كما حصل في كل مؤتمر حتى تم التوصل إلى حل لها في مؤتمر لوكاسا عام 1979). كان الزعماء الأفارقة يتعاطفون بشدة مع إخوانهم الأفارقة في روديسيا. كما أرادوا ترسيخ جدارتهم ومصداقيتهم أمام شعوبهم. علاوة على ذلك، فإن التركيز على إعلان روديسيا الاستقلال من جانب واحد أبعد أذهان الشعوب الإفريقية عما تواجهه من

مشكلات ملحة وصعوبات اقتصادية واجتماعية. ومن بين البيض، كان ليستر بيرسون، رئيس وزراء كندا، أكثرهم تحررا في مشاعره وتعاطفه مع قضية الأفارقة والفقراء والمحرومين.

تحدثت عن مشاكل جنوب شرق آسيا، وقلت إن فيتنام تمثل صداما بين إيديولوجيتين متنافستين، كل منهما مصممة على عدم التراجع، على اعتبار أن المنطقة برمتها ستسقط في يد الإيديولوجيا المنتصرة. رئيس الوزراء الأسترالي، هارولد هولت، أظهر انزعاجا حين قلت إن جيش أستراليا ونيوزيلندا لا يحاربان في جنوب فيتنام لمجرد حماية الديمقراطية وحرية الفيتناميين؛ بل للدفاع عن مصالحهما الاستراتيجية. لكنه استعاد توازنه بسرعة وقبل وجهة نظري حين أضفت إن مصالحهم تضمن بقائي على قيد الحياة. اتخذت موقفا مستقلا لترسيخ "أوراقي الثبوتية" بحيث لا أبدو ألعوبة بيد البريطانيين أو الأستراليين أو النيوزيلنديين، الذين تتولى قواتهم مهمة الدفاع عن سنغافورة. قلت صراحة إن الانسحاب الأمريكي سيكون كارثيا بالنسبة لدول المنطقة بأسرها، بما فيها سنغافورة. لغتي جعلت آرائي مقبولة، رغم أن المشاعر السائدة للزعماء الأفارقة كانت ضد التدخل الأمريكي في فيتنام. كذلك تحسن موقف سنغافورة أمام الزعماء الأفريقيين والآسيويين.

في اللقاء التالي الذي عقد في لندن أيضا (كانون الثاني/ يناير 1969)، طلب مني ويلسون، بوصفه رئيس المؤتمر، أن أفتتح النقاش حول التعاون بين دول الكومنويلث. بدأت ملاحظاتي باستهلال انتقادي لمساعدات الغرب الشحيحة للدول النامية، ثم انتقلت لتفسير الأسباب العميقة لإخفاقاتها. ففي سبيل حشد الشعوب وراء مسعى للحصول على الحرية، كان الجيل الأول من الزعماء الوطنيين المناهضين للاستعمار يملكون رؤى حول الازدهار والرخاء لم يتمكنوا من تحقيقها. فقد ضاعف الانفجار السكاني من العبء الثقيل على الموارد، أما

السلم بين الأعراق، الذي فرضه السادة المستعمرون بالقوة، فكان من الصعب الحفاظ عليه بعد الاستقلال وانتقال السلطة إلى أيدي الأغلبية الإثنية. وتوجب على النخب التي حازت على التأييد الشعبي قبل الاستقلال أن تظهر استمرارية تمتعها بالشرعية، ولذلك، وفي خضم تنافسها مع الأطراف الأخرى، لم تتمكن من مقاومة إغراء التماس الولاءات الإثنية واللغوية والدينية. عانت البلاد مع تعرض أقلياتها الإثنية ـ ومعظمها من الهنود في إفريقيا ـ للضغوط بواسطة أعمال العنف أو التشريعات القانونية. وكثيرا ما كان هؤلاء أصحاب متاجر يلعبون دور البنوك في القرى، نظرا لأنهم يعرفون من هم المقترضون الذين يمكن/ أو لا يمكن الوثوق بقدرتهم على السداد. دور مصرف القرية هذا لا يمكن أن يلعبه مسؤولو الإدارة المحلية الأمريكان أو البريطانيين. فطبقة المؤهلين والمدربين كانت هزيلة جدا، وتحولت الدول الجديدة إلى مجتمعات هشة في غياب القبضة القوية للسادة المستعمرين والإطار المتماسك للإدارة الاستعمارية. ترسخ الفساد وأصبح أسلوبا حياتيا سائدا. الانقلابات العسكرية زادت الطين بلة. لكن الأهم من كل ذلك أن معظم الحكومات فضلت التخطيط الاقتصادي (المركزي) والتحكم الكامل بالموارد، الأمر الذي أعاق المشاريع الحرة. ولحسن الحظ، لم تفعل ذلك ماليزيا وسنغافورة، واستمر كل منهما في إحراز التقدم. أشار هارولد ويلسون في كتابه "الحكومة العمالية 1964 ـ 1970"، إلى أنني وصفت "بواقعية وحشية صارخة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الأقطار المستقلة حديثا.. واعتبر الخطاب ـ بالإجماع ـ أكثر المقالات روعة وجذبا للانتباه في تفسير حقبة ما بعد الاستعمار سمعها أي منا".

اقترح ويلسون عقد المؤتمر كل سنتين بالتناوب بين لندن ودول الكومنويلث. كان حريصا على عقد المؤتمر القادم في سنغافورة. وافق الزعماء الآخرون، وكنت سعيدا باستضافته. فسيكون من الأمور الجيدة بالنسبة لسنغافورة أن

يتركز انتباه العالم عليها. ومع سنتين من الاستعداد والتحضير، يمكن للمؤتمر أن يشكل مناسبة لسنغافورة لنيل الاعتراف بها كواحة للعقلانية السياسية والكفاءة الاقتصادية في العالم الثالث.

وصل ضيوفنا من دول الكومنويلث في كانون الثاني/ يناير 1971 إلى سنغافورة النظيفة والخضراء بكل ما يتصف به سكانها من ود ودفء ولطف وكفاءة. بذل العاملون في الفنادق والمتاجر وسيارات الأجرة قصارى جهدهم. كل ما في سنغافورة نظيف ومرتب. لكن عائلات المعتقلين السياسيين المناصرين للشيوعية نظمت مظاهرة مناهضة للحكومة خارج قاعة المؤتمر الوطني لنقابات العمال، حيث عقد الاجتماع. وحين فرقت الشرطة المتظاهرين بشكل سلمي، سرت شائعات تشير إلى رفض الصحافة البريطانية لما حدث وأن من المتوجب علينا عدم منعهم. لكن ذلك لم يكن مماثلا لما فكر به الضباط المسؤولون عن الأمن.

كان إدوارد هيث قد أعلن بعد وقت قصير من استلام رئاسة الوزراء أن بريطانيا ستستأنف مبيعات السلاح إلى جنوب إفريقيا التي أوقفتها الحكومة العمالية. الأمر الذي استفز ردة فعل ضارية من الزعماء الأفارقة، وهدد العديد منهم بالانسحاب من رابطة الكومنويلث إذا أصرت بريطانيا على موقفها. وما إن وصل هيث إلى سنغافورة، حتى أعلن ـ بالاتفاق معي ـ أن بريطانيا ستكون سعيدة لو تم التعامل مع مسألة بيع السلاح إلى جنوب إفريقيا كبند منفصل على جدول الأعمال. وبعد جلستين اقتصرتا على رؤساء الوفود فقط، وافقنا على إنشاء لجنة خاصة لدراسة مسألة توريد الأسلحة البحرية ورفع النتائج إلى الأمين العام.

لم يشعر هيث بالارتياح في تلك البيئة العالمثالثية المتعددة الأعراق والمشارب. فتلك كانت تجربته الأولى في مثل هذه التجمعات، وشرع الزعماء الأفارقة في

دفعه إلى الشعور بالعزلة. كان خجولا وحذرا إلى حد ما، ويختلف عن رقة ووداعة هارولد ويلسون. بدا هيث متصلبا ومرتبكا وقلقا، وهو يتحدث بلهجة أكسفورد القوية، ويتخذ مظهرا عدوانيا حين يستفز. لحسن الحظ، كان يعرفني جيدا ويثق بأنني سأضمن له إصغاء الحاضرين الكامل لما يقول.

دعوت السير سيريتس كاماه، رئيس بوتسوانا، ليكون أول المتحدثين. عرفته معتدلا، حصيفا، عميق التفكير. كان ابن زعيم قبلي في بوتسوانا وتزوج من إنكليزية حين درس في أكسفورد. ونجحت حكومة جنوب أفريقيا في الضغط على الحكومة البريطانية لمنع وصوله إلى الحكم لعدة سنين لأن زواجه من بيضاء سيعرض حظرها للجنس المختلط (الأبيض ـ الأسود) للهزء والسخرية. قال إن على بريطانيا أن تكون الحَكم فيما يتعلق بمصالحها القومية، لكن قرار بيع الأسلحة سيضر الكومنويلث. كان خطابه هادئا ومقنعا.

جوليوس نيريري، رئيس تنزانيا، انطلق في حجته من مبادئ أخلاقية سامية. قال إن جنوب إفريقيا قد طردت من الكومنويلث لأن أيديولوجيتها تتناقض مع تعددية الأعراق في الرابطة وطالب "بجدية" بأن تمتنع بريطانيا عن مساعدة جنوب إفريقيا وتستفز ردة فعل من جانب الدول الإفريقية. لم يكن من المتوقع أن يكون خطابه وجيزا. كان قد كون رأيا عن إدوارد هيث وقرر أن من الأفضل عدم إلقاء موعظة عليه. نيريري هو أكثر زعيم إفريقي أحترمه. أدهشني باستقامته وصدقه. فقد سلم السلطة إلى خليفته بطريقة دستورية، ولم تسقط تنزانيا في الفوضى كما حدث في أوغندا.

الرئيس الملاوي هاستينغز باندا، قال بأنه لا يوجد زعيم إفريقي يريد الانسحاب من رابطة الكومنويلث وتدميرها. القوة لن تنفع؛ المقاتلون في سبيل الحرية جربوا هذا الأسلوب منذ عام 1964 ولم يحققوا شيئا. وبدلا من استخدام القوة والمقاطعة وفرض العزلة، طالب بالاتصال والحوار بين السود والبيض. أظهر

الزعماء الأفارقة ازدراء واضحا له، لكن بدا غير متأثر على الإطلاق. حاولت كبح جماح حماسته الخطابية لكن من الصعب إيقافه وهو في ذروة اهتياجه. كان شخصية غريبة يلبس النظارات الشمسية حتى في الليل داخل القاعة، وترافقه ناهد إفريقية شابة. بدا متقدما في العمر، لكنه يتحدث بنشاط وحيوية، ويلوح بيديه لتوكيد وجهة نظره. إلا أنه لوح أيضا بالراية الحمراء أمام ثيران هائجة. ولم أكن متأكدا من أن هيث كان محرجا أم مسرورا.

رد هيث بجواب منطقي. قال إن بيع المعدات البحرية إلى جنوب إفريقيا كان في جوهره شأنا من شؤون سياسة الدفاع، ولا علاقة له بالفصل العنصري. فبريطانيا تعتمد على حرية حركة البضائع والبحار. ونصف وارداتها من النفط وربع تجارتها تمر عبر طريق الكاب. الاتحاد السوفييتي يشكل تهديدا بحري حقيقيا (في السادس عشر من كانون الثاني/ يناير، قبل أربعة أيام من حديث هيث حول مبيعات السلاح إلى جنوب إفريقيا، أبحرت سفينتان حربيتان تابعتان للاتحاد السوفييتي [طراد ومدمرة] بصورة ملفتة للأنظار من أمام سواحل سنغافورة في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر في طريقهما من بحر الصين الجنوبي إلى المحيط الهادي).

خطاب الرئيس الزامبي كينيث كاوندا شكل مداخلة مثيرة ومفاجئة. فقد حذر من أن مصلحة بريطانيا القومية لا تكمن فقط في جنوب إفريقيا أو المحيط الهندي، بل في العديد من أجزاء إفريقيا. انفجر بالبكاء فجأة وهو يروي الفظائع الوحشية التي عانى منها الأفارقة على أيدي المستوطنين البيض، ومسح دموعه بمنديل أبيض كان يحمله بأطراف أصابعه. أولئك الذين رأوا ما حدث للمرة الأولى وجدوا التجربة مثيرة ومؤثرة. لكنه سيكرر ذلك مرارا في كل مؤتمر للكومنويلث يطرح فيه موضوع سيطرة البيض على الأفارقة، لتتحول القاعة إلى ما يشبه مسارح المنوعات.

رئيس أوغندا ميلتون اوبوتي كان مختلفا عن كاوندا أو نيريري. فهو مترع بكره عميق وحقد دفين يتبديان عندما يتحدث عن روديسيا، وناميبيا، وجنوب إفريقيا. أحسست بوجود شر مستطير في تعابيره والتماعة عينيه. وخلال إحدى فترات الراحة بين جلسات المؤتمر، أبلغ بأن الجنرال عيدي أمين قد قام بانقلاب عسكري واستولى على السلطة في بلاده. بدا كئيبا مغموما. وورطته المأزقية أكدت على الوضع المتقلقل والمحفوف بالخطر للعديد من الحكومات الإفريقية.

المتحدث الأخير حول جنوب إفريقيا كان رئيس وزراء فيجي. بدا بالشرائط على كتفيه، وقامته الفارعة، كأنه لاعب ركبي (وهو لاعب سابق فعلا). قال إن من غير الواقعي الآن انتظار إعلان رئيس الوزراء البريطاني بأن حكومته لن تبيع السلاح إلى جنوب إفريقيا. فإيقاف مبيعات السلاح الآن يشبه إزالة القشرة الخارجية للبصلة. الطبقة التالية ستمثل قيام الفرنسيين بالمهمة، ثم الطليان.. بهذه الملاحظة المنطقية انفض سامرنا في الساعة الرابعة فجرا.

تذكرت كيف كان الشيوعيون في نقابات العمال يتركوننا نجلس ساعات طويلة على مقاعد خشبية (بدون مساند)، وبعد أن يغادر كافة أنصاري من غير الشيوعيين وقد هدهم الإنهاك والتعب، لنصبح أقلية، يجرون عملية التصويت. صحيح أن زعماء دول الكومنويلث كانوا يجلسون على مقاعد مريحة، لكن منظم الحرارة لم يعمل بصورة جيدة، والجو المكيف داخل القاعة يصبح شديد البرودة في الساعات المبكرة من الصباح. ولهذا فإن فض الاجتماع يعني أن يستعيد الحاضرون نشاطهم وطاقتهم، ويستعدوا لإلقاء خطابات أطول. قررت أن يبقى الجميع ويتابعوا الجلسة. شعر جميع الزعماء بالرضا، ولم يمنع أحد من إلقاء خطابه الموجه للاستهلاك الداخلي في وطنه.

حين استؤنفت النقاشات بعد بضع ساعات حول "أمن المحيط الهندي"، غاب الزعماء الأفارقة وأنجزت المهمة بسرعة. وباستثناء فترات وجيزة حين يأخذ أحد

رؤساء الوزارات مقعدي، توجب علي حضور الجلسات الثلاث عشرة من الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير إلى الثاني والعشرين منه. كان من المرهق الإصغاء إلى خطب مكرورة كثيرا ما كانت تخرج عن الموضوع. ومنذ ذلك الحين، بدأت أشعر بالتعاطف مع أولئك الذين يترأسون المؤتمرات الدولية التي يلقي فيها المبعوثون خطبا معدة سلفا، ويصممون عليها بغض النظر عما قاله الخطباء قبلهم.

بالرغم من أن المؤتمر لم يتطرق إلى كافة البنود على جدول أعماله، إلا أن الصحافة ركزت بشكل رئيس على الجدل الخلافي الذي دار حول مبيعات السلاح إلى جنوب إفريقيا.

حين كنا على انفراد، عبر إدوارد هيث عن خيبة أمله من نشر ما دار بين رؤساء الحكومات من أحاديث سرية. وافقه الرأي بيير ترودو رئيس وزراء كندا، وعبر عن أسفه لنزعة الزعماء الأفارقة إلى تبني دبلوماسية الأمم المتحدة. قلت إن ذلك أمر يتعذر اجتنابه حين يحاول زعماء العالم الثالث التأثير في بعضهم بعضا في العديد من المؤتمرات الدولية، حيث البلاغة الخطابية والغلو والمبالغة هي المعيار السائد، أضفت بأن الجيل الأول من زعماء الاستقلال كلهم خطباء مفوهون، لكن من النادر أن ينفذ مسؤولو إداراتهم ما وعدوا به في خطبهم.

بوصفي رئيسا للمؤتمر، اكتسبت رؤى متعمقة لما يجري وراء الكواليس في مؤتمرات دول الكومنويلث. فالجلسات غير الرسمية، والأحاديث الثنائية بين الزعماء الرئيسيين هي التي تحدد نتيجة المؤتمر. كان أرنولد سميث، الذي دعاني إلى العشاء في موسكو عام 1962 حين عمل سفيرا لكندا، أمينا عاما لرابطة دول الكومنويلث لأكثر من خمس سنوات. امتلك أرنولد معرفة حميمة بشخصيات ومواقف الزعماء الحاضرين، أبلغنا الزعماء الأفارقة - في السر - بأن عليهم ألا يتوقعوا أبدا تراجع إدوارد هيث أمام الملأ. عقدنا جلستين، اقتصرتا

على رؤساء الوفود، للمصادقة على التسوية التي أنجزها سميث. تم التوصل للقرارات الرسمية للمؤتمر خلال هذه اللقاءات المصغرة. في نهاية الاجتماع، وبعد كل الأحاديث والمواقف المسرحية، أقنع الأمين العام زعماء العالم الثالث بأن قوة الكومنويلث تكمن في التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتعتمد على المساعدات والتمويل من دول الكومنويلث المتقدمة - بريطانيا، كندا، أستراليا، نيوزيلندا. وأن التعاون بين دول الكومنويلث سوف ينتهي إذا وجد المانحون أن الموازنة بين التكاليف والمكاسب لا ترضيهم. استطاع سميث بذكائه ومهارته إقناع الأفارقة والآسيويين بعدم دفع الأمور إلى نقطة الانهيار. أما سوني رامفال، وزير خارجية غانا الذي خلف سميث في منصب الأمين العام سنة 1975، فكان حتى أكثر مهارة في تجاهل الخطب الحماسية لزعماء العالم الثالث والإبقاء على الوضع الحقيقي مستمرا عبر التأكد من أن معادلة التكاليف / المكاسب ترضي الدول المانحة.

❊❊❊

استنفد موضوع روديسيا ونظام الفصل العنصري معظم الوقت في كافة المؤتمرات. بالنسبة لمعظمها، لم أعد أتذكر القضايا الراهنة التي هيجت الزعماء، فيما عدا تلك التي قرأت فيها محاضر الاجتماعات. لكنني حملت ذكريات وجيزة لا تنسى عن اللقاءات والأحاديث من كل مؤتمر. في مؤتمر أوتاوا عام 1973، أتذكر رئيس المؤتمر، بيير ترودو رئيس وزراء كندا، وهو كندي فرنسي ثنائي اللغة بكل ما في الكلمة من معنى، أخبرني بأن أمه أيرلندية ووالده فرنسي. كان ترودو يتمتع بذهن ثاقب ولسان لاذع. راقبت بإعجاب مؤتمره الصحفي. وحين كان ينتقل من الإنكليزية إلى الفرنسية، تصبح تعابير وجهه وإيماءاته فرنسية. كان كنديا ثنائي اللغة وثنائي الثقافة حقا وفعلا. تعاطف ترودو كثيرا مع المحرومين والمظلومين والمضطهدين، وكان على

استعداد دائم لمد يد العون لهم، لكنه قد يصبح صلبا وعنيدا تماما حين يتعلق الأمر بوقف المنح الدراسية إلى طلاب سنغافورة حالما يقرر بأننا قادرون على دفع تكاليفها.

الشخص الآخر الذي أتذكره من مؤتمر أوتاوا هو الشيخ مجيب الرحمن، البطل الذي واجه باكستان وقاد باكستان الشرقية إلى الاستقلال باسم بنغلاديش. إذ وصل إلى أتاوا على متن طائرته الخاصة، وحين وصلت أنا، رأيت طائرة "بوينغ 707" متوقفة وعليها اسم "بنغلاديش". وعندما غادرت المطار بعد ثمانية أيام كانت ما تزال متوقفة في مكانها، وهذا يعني خسارة أرباح تشغيلها طيلة هذه المدة. كما شاهدت عند مغادرتي الفندق إلى المطار شاحنتين كبيرتين تنقلان الصناديق إلى الطائرة البنغالية. في المؤتمر طالب مجيب الرحمن بتقديم مساعدات لبلاده. لكن أية مؤسسة للعلاقات العامة كانت ستنصحه بعدم ترك طائرته الخاصة متوقفة دون عمل طيلة ثمانية أيام. كان الأسلوب الدارج لزعماء دول العالم الثالث الكبيرة هو التنقل بطائراتهم الخاصة. تساوى كل الزعماء على طاولة الاجتماع في المؤتمر، لكن زعماء الدول الكبيرة والمهمة أظهروا نفوذهم بواسطة السفر بطائرات نفاثة كبيرة خاصة، البريطانيون بطراز "في سي 10" و"كوميت" و "الكنديون بـ"البوينغ". الأستراليون من جهتهم انضموا إلى هذه المجموعة المختارة عام 1979، بعد أن ابتاعت حكومة مالكوم فريزر طائرة "بوينغ 707" للسلاح الجوي الملكي الأسترالي. كما كان لرؤساء الدول الإفريقية الأفضل حالا من الناحية المادية، مثل كينيا ونيجيريا، طائرات خاصة بهم. عرفت السبب الذي يمنع هؤلاء من التأثير في العالم وإقناعه بأنهم في حاجة ماسة للعون والمساعدة. أشار مندوبنا الدائم في الأمم المتحدة إلا أنه كلما كانت البلاد أفقر حالا، كلما أصبحت سيارات "الكاديلاك" الموضوعة بتصرف زعمائها أكثر فخامة. لذلك تعمدت الوصول على متن طائرة تجارية عادية،

وبالتالي ساعدت في الحفاظ على وضع سنغافورة كدولة عالمثالثية لسنين عديدة. لكن بحلول منتصف التسعينات، رفض البنك الدولي قبول التماسنا بعدم إعادة تصنيفنا كـ"دولة نامية مرتفعة الدخل"، ولم يمنح نقاطا لرحلاتي الجوية المقتصدة. وخسرنا كافة التنازلات التي قدمت إلى الدول النامية.

في كينغستون عاصمة جمايكا (نيسان/ أبريل 1975)، ترأس المؤتمر رئيس الوزراء مايكل مانلي، وهو رجل فاتح البشرة من جزر الهند الغربية، وعلى رأسه حزمة من الريش، وتحدث بفصاحة مشهودة. لكني وجدت آراءه دونكيشوتية. إذ طالب "بإعادة توزيع الثروة في العالم". جمايكا جزيرة غنية مساحتها 2000ميل2، تتوسطها عدة جبال حيث يزرع البن وغيره من المحاصيل شبه المدارية. وتمتلك عدة منتجعات جميلة لقضاء العطلات بناها الأمريكيون لقضاء الشتاء هناك. ثقافة جمايكا لا تعرف التعصب والتشدد، والسكان مغرمون بالرقص والغناء والشراب والكلام البليغ. أما العمل الشاق فقد تركوه وراءهم حين ألغوا الرق.

في أصيل يوم أحد، حين تخطيت أنا وتشو الأسلاك الشائكة التي تطوق منطقة الفنادق التي عقد فيها المؤتمر لرؤية المدينة سيرا على الأقدام، توقفت سيارة عابرة وصاح سائقها: "يا سيد لي.. يا سيد لي.. انتظرني". خرج منها رجل جمايكي من أصل صيني يتحدث الإنكليزية بلهجة الكاريبي. "لا يجب أن تنسانا. نحن نمر بأوقات عصيبة". أعطاني بطاقة تحمل اسمه. كان يعمل وكيلا عقاريا. العديد من المهنيين ورجال الأعمال غادروا إلى أمريكا وكندا وتركوا له بيوتهم ومكاتبهم لبيعها. شاهدني على شاشة تلفزيون جمايكا وتلهف للتحدث معي. الصينيون والهنود وحتى السود من المهنيين في جمايكا يشعرون بأنه لا مستقبل لهم في ظل حكومة مايكل مانلي اليسارية الاشتراكية. سياسات الحكومة مدمرة. سألته عما سيفعله. قال إنه ليس مهنيا وإلا لكان قد

غادر البلد. لكن حين تباع كل هذه البيوت الواسعة وتتدهور حال مهنة بيع وشراء العقارات سوف يرحل هو أيضا. تمنيت له حظا سعيدا واختصرت الحديث معه. إذ لاحظت وجود ضباط أمن جمايكيين يراقبونني وتعبر حركاتهم عن مشاعر عدوانية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت أقرأ أخبار جمايكا بفهم أكبر.

التقينا في لندن (تموز / يوليو 1977) للاحتفال بيوبيل الملكة الفضي. أصبحت العلاقة مختلفة. الاقتصاد البريطاني لم يعد قويا؛ وفي الحقيقة، طلب دينيس هيلي من صندوق النقد الدولي عام 1976 مساعدة بريطانيا لتجاوز بعض الصعاب التي واجهتها. أتذكر أنني وقفت في رتل خلف الأسقف مكاريوس، حيث انتظرت ـ أنا وتشو ـ لنوقع على سجل الزوار "في 10 دواننغ ستريت" (مسكن رئيس وزراء بريطانيا الرسمي)، قبل المرور عبر الحديقة الخلفية لمشاهدة استعراض عيد ميلاد الملكة. لم يستخدم غبطته القلم الذي قدمه ضابط الصف المسؤول، بل أخرج قلمه ووقع وسار مبتعدا. قلت للضابط وأنا أقع: "الأسقف وقع بالأحمر". رد ضابط الصف الذي خدم في قبرص خلال تلك السنوات الدامية التي توجب فيها على البريطانيين كبح جماح القبارصة الوطنيين الذين صمموا على طرد البريطانيين والاتحاد مع اليونان: "مثل يديه المخضبتين بالدماء".

في عام 1979 قمت بزيارتي الثالثة إلى لوساكا. الأولى (عام 1964) كانت خلال جولة شملت سبع عشرة عاصمة إفريقية، والثانية (1970) كانت لحضور قمة عدم الانحياز. تدهور اقتصاد زامبيا منذ عام 1970. استضافونا في بيت الضيافة الحكومي، حيث نزلت عام 1964 كضيف على الحاكم السابق للبلاد. فقد المكان رونقه. الغزلان والطيور الغريبة كانت أقل عددا، ولم يعد للمنزل ذلك المظهر النظيف الأنيق المميز لبيوت حكام الإدارة الاستعمارية البريطانية. نزلنا في "الشاليهات" نفسها المتناثرة حول قاعة المؤتمرات التي بناها

اليوغسلاف، شركاء الزامبيين في حركة عدم الانحياز. ويبدو أن قاعة المؤتمرات و"الشاليهات" لم تستخدم كثيرا منذ عام 1970، لكن أعيد تجديدها وتأثيثها بتكاليف باهظة، حيث استوردت قطع الأثاث من إسبانيا.

الطعام في "الشاليه" حيث نزلنا كان رديئا. فقد قاموا بتدريب الطلاب ليصبحوا طهاة. وكل ما لدى طاهينا كان شرائح من اللحم والبيض أو مجرد بيض مسلوق للإفطار، وشرائح لحم للغداء، ومثلها للعشاء. وقد زود المكان بمخزون وافر من الكحول يفوق حاجتنا.

السلع غير كافية. المتاجر خاوية. الصابون المستورد غائب والبديل المحلي نادر الوجود. شاهدت تشو النساء يقفن في الطابور للحصول على السلع الأساسية. والتذكار الوحيد الذي استطاعت شراءه كان بيضة الملكيت (صخر أخضر اللون)، لتذكرنا بأن اقتصاد زامبيا يعتمد على سلعة وحيدة - النحاس - وسعره لا يتناسب مع أسعار البترول وغيره من الواردات. ليس لديهم عملات أجنبية، وعملتهم المحلية تفقد قيمتها بسرعة. أما هاجس رئيس الوزراء كينيث كاوندا فهو السياسة، السود ضد البيض، وليس نمو اقتصاد زامبيا. بقي رئيسا حتى التسعينات، حين أجرى - وهذا أمر يحسب له - انتخابات نزيهة وخسرها. وبعد أن ترك الحكم، لم يطرأ على قدر الزامبيين تحسن كبير.

اللقاء الذي لا أنساه في مؤتمر ملبورن (تشرين الأول/ أكتوبر 1981) كان مع هندي في صالون الشاي. كنا "الزبونين" الوحيدين اللذين رغبا بتناول بعض المرطبات. سألته هل هو من ضمن الوفد الهندي. قال لا، بل رئيس الوفد الأوغندي، ممثلا للرئيس ميلتون أوبوتي الذي لم يتمكن من الحضور.. فوجئت بذلك (تعرض الهنود للاضطهاد من قبل عيدي أمين طيلة عقد من السنين وهربوا من أوغندا)، وسألته هل عاد إلى أوغندا مرة أخرى. أجاب لا، ولكن عائلته استقرت في لندن لأنه شغل منصب المندوب السامي الأوغندي فيها. وكان قد

غادر البلد خلال حكم عيدي أمين. سألته عن أخبار رئيس البرلمان الأوغندي الذي أقام لي والوفد المرافق حفل استقبال في كمبالا عام 1964. كان هذا من طائفة السيخ، يلبس العمامة ويتباهى بالواجهة الحجرية لمبنى البرلمان. بمحض الصدفة، كان رئيس البرلمان السابق قادما إلى ملبورن لمقابلته في اليوم التالي. فقد أجبر على مغادرة أوغندا واستقر في داروين، حيث أصبح قاضيا. شعرت بالأسى، إذ كان بمقدور أوغندا الاستفادة من مثل هؤلاء الأشخاص ـ لا كرؤساء للبرلمان فقط ـ لإضفاء الدينامية على اقتصادها، كما فعل السيخ في العديد من الدول، بما فيها سنغافورة. وسقط ضحية لانقلاب عام 1971 الذي قاده عيدي أمين لإسقاط نظام ميلتون أبوتي حين كان في سنغافورة.

بعد سنتين في دلهي، جلست بجانب السيدة أوبوتي في حفلة عشاء الملكة. بينت لي وجها آخر للمأساة الأوغندية وهي تروي لي قصة هروبها مع أطفالها الثلاثة بعد الانقلاب من كمبالا إلى نيروبي. لكنهم أعيدوا من حيث أتوا. ثم هربوا مرة أخرى وأمضوا سنوات في المنفى في دار السلام. عادت إلى أوغندا عام 1980، بعد سنة من سقوط عيدي أمين. ميلتون أوبوتي أصبح الرئيس الآن مرة أخرى، لكنه غدا أكثر حزنا وخضوعا. أخذت لمحة عن حجم الكارثة الأوغندية من حديثي مع زوجته. اكتشفت أن الناس قد تغيروا، ولم يعودوا راغبين بالعمل من أجل تلبية حاجاتهم. فبعد ثمانية أعوام من الأعمال الوحشية، وغياب القانون، والآثام والمفاسد تحت حكم عيدي أمين، لجأ الناس ببساطة إلى اغتصاب ما يريدونه، بعد أن فقدوا كل العادات والأساليب المؤدية إلى الحياة المتحضرة.

ولسوف أتذكر ذلك عندما سيروي أفراد فرق الشرطة السنغافورية العاملة ضمن قوات الأمم المتحدة تجاربهم في كمبوديا (1991 ـ 1993). كانت كمبوديا أسوأ حالا بعد عشرين سنة من الفوضى.

في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1993، ناقشت مرغريت تاتشر مسألة هونغ كونغ. فقد أصر دينغ شياو بينغ بعناد على عودتها إلى الوطن الأم. حاولت إقناعه بالسماح بتمديد الإيجار لكنه أوضح بأن ذلك أمر غير مقبول على الإطلاق؛ الصين يجب أن تستعيد سيادتها على هونغ كونغ عام 1997. ما هو رأيي؟ أثارت القضية لأن الحاكم أبلغها إن عقود إيجارات هونغ كونغ في المقاطعات الجديدة تقترب من مواعيدها النهائية. سألت عن مدى رغبتها في التشبث برأيها، نظرا لأن بقاء هونغ كونغ بريطانية يعتمد على موقف الصين. لم تكن تملك جوابا جاهزا. ارتأيت أن من المستبعد أن يوافق الصينيون على تمديد العقد لأن الكرامة الوطنية كانت على المحك. في حالة مكاو، تابع البرتغاليون إدارتهم دون إثارة المسألة مع بكين. قالت إن الحاكم أخبرها بأنه لا يملك السلطة الشرعية لتمديد العقود إلى ما بعد عام 1997، ولذلك أثارت القضية.

قبل أن أغادر دلهي، عبرت عن رأيي بأنها لا تملك سوى القليل من الأوراق بين يديها. أما أفضل السبل فهو وضع الكرة في الملعب الصيني، وإبلاغ دينغ بأن هونغ كونغ لا يمكن أن تبقى وتزدهر إلا برغبة الصين. ولا يمكن لمستعمرة هونغ كونغ، أي الجزيرة نفسها، وشبه جزيرة كولون، أن تبقى على قيد الحياة بدون المقاطعات الجديدة المستأجرة. ولذلك لم يكن من الأمور العملية تبني الموقف القانوني بإمكانية استمرار بريطانيا بالاحتفاظ بالمستعمرة بدون المقاطعات الجديدة؛ والأفضل من كل ذلك الحصول على شروط تمكن هونغ كونغ من الاستمرار في ازدهارها كما تفعل الآن، إنما تحت الراية الصينية.

تطلعت إلى حضور مؤتمر ناسو في الباهاما (تشرين الأول/ أكتوبر 1985). كانت ملعبا للأثرياء الأمريكيين. ثم قرأت في الصحف البريطانية كيف انتشرت المخدرات في جزر الباهاما، وتفشت جرائم العنف. فقد أوردت صحيفة "صنداي تايمز" أن رئيس الوزراء، السير ليندن بيندلنغ متورط في كل ذلك. لم

يتخذ أي إجراء قضائي. ومن أجل حفلة عشاء الملكة على اليخت الملكي "بريطانيا"، عرض بيندلنغ نقل كافة الزعماء بالقارب من الفنادق إلى اليخت. اخترت الذهاب عبر "الطريق البري". قرب رصيف المرفأ الذي يرسو فيه اليخت، مررنا بحشد من المتظاهرين يحملون لافتات تدين بيندلنغ؛ العديد منها يقول: "الرئيس حرامي!". رحلة الرئيس وضيوفه استغرقت وقتا أطول بالقارب من رحلتنا بالسيارة، إما لأن البحر هائج أو لأن القارب بطيء، وهكذا ظلت الملكة تنتظرهم لمدة تجاوزت الساعة. كانت كعادتها لطيفة ومتحفظة في تعليقاتها، لكنها لم تكن معتادة على الانتظار. قالت لي إن الأطباق سوف تطهى بصورة أكثر من المطلوب. وهذا ما حصل للطبق الرئيسي، لكن الحلويات كانت ممتازة.

اجتمعت على الغداء في أحد الأيام مع رئيس سريلانكا جونيوس جيواردين ورئيس المحكمة العليا في الباهاما. تحدث رئيس المحكمة عن انتشار تناول الكوكايين في البلاد وعن الثروات الهائلة التي تجنيها شبكات المخدرات. فالمهربون يأتون إلى الباهاما من أمريكا الجنوبية بواسطة طائرات صغيرة، وبالتواطؤ مع مسؤولي الجمارك وغيرهم تنقل المخدرات بطريق الجو والبحر إلى البر الأمريكي. وخلال العبور، يتسرب ما يكفي من المخدرات لتدمير العديد من الأسر المحلية. هنالك وزراء كبار متورطون. وحين غادرت ناسو، تحررت من الوهم الأخير بوجود جزيرة فردوسية في أي مكان من العالم.

✽✽✽

المؤتمر الأخير الذي حضرته عقد في كوالالمبور (تشرين الأول/ أكتوبر 1989). وعلى شاكلة اللقاء السابق في فانكوفر (تشرين الأول/ أكتوبر 1987)، لم يكن مليئا بالأحداث ولم يعالج قضايا "ساخنة". أمضيت أمسية طويلة في جزيرة لانغكاوي، خلال تجمع غير رسمي لأعضاء الوفود في منتجعها،

أتجاذب أطراف الحديث مع رئيسة وزراء باكستان بنازير بوتو وزوجها آصف زاداري، وأعرف شيئا عن سياسة باكستان وثقافتها. كانت تبدو شابة جذابة، فاتحة البشرة، وجهها جميل متألق كأنما نحته فنان مبدع. أما زوجها فبدا رجلا متحمسا ودودا وغير متحفظ، لم يجد مانعا من إخباري بأنه على استعداد للتفكير بأية صفقة حول أي شيء - فإنجاز الصفقات الجيدة هو ما تعنيه الحياة بالنسبة له. كان يعمل في مجال تصدير الفواكه وغيرها، وفي تجارة العقارات، وفي كل شيء. وعدته بتقديمه إلى بعض مستوردي الفواكه لشراء المانغا منه، وهذا ما فعلته حين زار سنغافورة بصحبة زوجته لحضور أحد الاجتماعات عام 1995. باختصار كان "محتالا" محببا إلى النفس. لكن لم أظن أبدا أنه قادر على قتل شقيقها، وهي تهمة وجهتها له الحكومة الباكستانية بعد أن أسقطها الرئيس عن سدة الحكم.

ذلك كان آخر مؤتمر للكومنويلث أحضره، وكنت أستعد للتنحي عن رئاسة الوزراء في عام 1990. المؤتمر الأول (1962) عقد في عصر مختلف وحضرته مجموعة مختلفة من الزعماء. كانت رابطة الكومنويلث آنئذ ناديا صغيرا نسبيا، تميز بالصلات التاريخية العميقة والوثيقة بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة. وما زالت هناك روابط اقتصادية وسياسية وشيجة تجمع الدول المستقلة الحديثة (تتمتع فيها دول الكومنويلث بميزات جمركية)، وما زالت بريطانيا الشريك التجاري الرئيس. وحين أخذ رئيس الوزراء هارولد مكميلان، وهو رجل من جيل الإمبراطورية الذي قاتل في الجبهة الغربية خلال الحرب العالمية الأولى، زمام مبادرة دخول بريطانيا إلى أوروبا، أصيبت دول الكومنويلث البيضاء القديمة بالذعر، إذ شعرت بأن بريطانيا قد تخلت عنها بعدما خاضت إلى جانبها حربين كونيتين. السير روبرت منزيس رئيس وزراء أستراليا، دحض في مداخلة قوية تطمينات مكميلان بأن العلاقات القوية مع دول الكومنويلث سوف تستمر بعد انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة.

قال منزيس: "أنا أدير فيدرالية. وأعرف كيف تعمل الفيدراليات". فهي برأيه إما جاذبة نحو المركز، وفي هذه الحالة تقترب الدول/ الولايات من بعضها أكثر وأكثر، كما في أستراليا، أو نابذة عن المركز، حيث تبتعد الدول/ الولايات شيئا فشيئا حتى تنفصل في نهاية المطاف. الفيدرالية لا تكون سكونية أبدا. ولن تعمل دينامية أخرى في مثل هذه التجمعات. فإذا انضمت بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، لسوف تضعف روابطها مع الكومنويلث وتضمر. عند النظر إلى الأربعين سنة الماضية، أتذكر كم كان منزيس صادقا في نبوءته.

اقتربت بريطانيا من أوروبا باطراد. حتى دول الكومنويلث القديمة، برغم صلات النسب والقرابة والصداقة، لم تعد تشعر بالروابط الوجدانية العميقة التي جمعتها ببريطانيا في الستينات. فقد تفرقت بها السبل والمصائر في قاراتها المختلفة. في عام 1998، بعد خمسة وعشرين عاما، ما زال البريطانيون منقسمين حول العملة الموحدة، اليورو، والحكومة الاتحادية الكبرى لأوروبا (التي ما زال العديد يخافونها ولا يرغبون بها).

حتى في عام 1989، لم يعد هناك ذلك الإحساس بالقيم المشتركة، رغم اجتماع أربعين زعيما. كانت الكومنويلث ناديا يأتي أعضاؤه ويذهبون فجأة تبعا لتقلبات الانتخابات أو الانقلابات العسكرية، دون أن يكون لديهم فرصة لإلقاء تحية الوداع. كانت معظم المواضيع الساخنة سريعة الزوال ـ النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الحوار بين الشمال والجنوب، التعاون بين دول الجنوب، روديسيا، النظام العنصري ـ وأصبحت جزءا من التاريخ. ومع ذلك فإن كل مؤتمر خدم غرضا معينا. إذ يسلط أحد الزعماء الضوء بشكل مباشر على مواضيع محددة ويناقشها مع باقي الزعماء ليضع الطرف المخطئ في موقف الدفاع، كما حدث حين أيدت الهند احتلال فيتنام لكمبوديا. فالسيدة غاندي لم تكن قادرة ولا راغبة بالدفاع عن موقف الهند وجها لوجه (وهذه نقطة تسجل لحسابها). الأمر

الذي ترك انطباعا لدى الزعماء الآخرين وأثر في موقفهم من هذه المشكلة. كانت هناك فائدة من حضور هذه المؤتمرات. لكنني حضرت ما يكفي منها وحان الوقت لتجاوزها.

خلال مؤتمرات الكومنويلث، منح كل رئيس حق التعبير عن موقفه واستماع الباقين إليه (ملكة بريطانيا هي رئيسة الكومنويلث). الاستثناء الوحيد كان في مؤتمر 1971 في سنغافورة، حين قررت حكومة إدوارد هيث لسبب ما عدم حضور الملكة. أول زيارة لي للملكة كانت في أيلول/ سبتمبر 1966. كانت مدهشة في جعل ضيوفها يشعرون بالارتياح دون أن تتعمد ذلك على ما يبدو ظاهريا، وتلك مهارة اجتماعية صقلها التدريب والخبرة. كانت كريمة ولطيفة وودودة ومهتمة فعلا بسنغافورة، لأن عمها، اللورد لويس مونتباتن، قد روى لها عن تجربته هنا بوصفه قائدا عاما للحلفاء (قيادة جنوب شرق آسيا).

حين رأيتها في لندن في كانون الثاني/ يناير 1969، قالت إنها تشعر بالأسف لأن البريطانيين قد قرروا الانسحاب من سنغافورة. بدت حزينة لرؤية فصل هام من التاريخ البريطاني يصل إلى نهايته. زارت سنغافورة عام 1972 للتعويض عن الزيارة التي لم تقم بها عام 1971. حرصت على أن تشاهد كافة الأماكن التي أخبرها مونتباتن عنها، بما في ذلك غرفة مبنى البلدية حيث قبل استسلام اليابان، و"ايستانا"، حيث كان يقيم، و"مقبرة كرانجي" لجنود الكومنويلث الذين سقطوا في الحرب. من المفاجئ أن حشودا ضخمة قد تجمعت على أرصفة الطرق لمشاهدة موكبها. وكانت الجماهير تندفع لتحيط بها كلما ترجلت من سيارتها. الأمر الذي دفع مساعد سكرتيرها الخاص لشؤون الأمن، فيليب مور، الذي كان نائبا للمندوب السامي البريطاني في سنغافورة في الستينات، إلى أن يطلب مني عدم دفع الجماهير إلى الخلف من قبل رجال الأمن

لأنها أظهرت الكثير من الود تجاه الملكة. كانت الملكة مرتاحة تماما، وسعيدة، ومسترخية.

من أجل تخليد زيارتها، أسبغت الملكة علي لقب فارس. وقبل ذلك، أوصى رئيس الوزراء هارولد ويلسون بضم اسمي إلى عضوية جمعية الفرسان (التي أسست عام 1917) كـ"مرافق شرف"، في اللائحة التي تصدر في رأس السنة الجديدة (1970). لم يكن من الأمور العادية أن تمنح مثل هذه الألقاب الرفيعة لرجل في السابعة والأربعين. وقبل أن أبلغ الخمسين، تلقيت وسامين تكريميين بريطانيين يعرف قيمتهما كل من نشأ في ظل الإمبراطورية البريطانية السابقة. الارتباط الطويل بقضايا العالم وصلات التعاون الواسعة التي أقمتها مع زعمائه عززت مكانتي بينهم. فقد تلقيت التكريم من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وإمبراطور اليابان هيرو هيتو، والرئيس الإندونيسي سوهارتو، والرئيس الكوري بارك تشونغ هي، والأمير الكمبودي نوردوم سيهانوك، والعديد غيرهم. لم أجد من المناسب أن استخدم لقب "سير" المصاحب للقب فارس، لكنني سعدت بتلقي كأسين بريطانيين يحلم بهما الكثيرون، حتى وإن لم يعد أي منهما قادرا على فتح الأبواب مع البريطانيين كما كانت الحال أيام الإمبراطورية.

- 23 -

روابط جديدة مع بريطانيا

في الرابع والعشرين من أيلول/سبتمبر 1975، دقت الطبول وصدحت المزامير في "غوردن هايلاندرز" في وداع أخير للسفينة "ميرميد" التي قُطرت من قاعدة سيمبا وانغ البحرية. كانت فرقاطة زنة 2500 طن - مجرد واحدة من أسطول ضخم من السفن الحربية وحاملات الطائرات التابعة للبحرية الملكية التي رابطت هناك ذات مرة. وسرعان ما غادر آخر القوات البريطانية بعد ذلك. وكانت مغادرتها نقطة علام آذنت بنهاية مائة وخمسين عاما من النفوذ السياسي والعسكري البريطاني في المنطقة.

هيمنت القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، والسوق الأوروبية المشتركة على المنطقة. الأمر الذي كان يعني أن نبني روابط مع هذه القوى الأخرى من نقطة الانطلاق. بالنسبة لي شخصيا بدا ذلك تغييرا صعبا، بعد عمر طويل من الارتباط الوثيق مع بريطانيا، عرفت خلاله المجتمع البريطاني وزعماءه عن قرب. وغدت قراءة الصحف البريطانية والاستماع إلى "هيئة الإذاعة البريطانية" (BBC) عادة متأصلة لا أتخلى عنها. كانت لدي شبكة من المعارف والأصدقاء في حزبي العمال والمحافظين كليهما، سهل الاتصال بهم والتقاء الأفكار فيما بيننا. بعد رحيل البريطانيين، توجب عليّ التعرف على الزعماء الأمريكيين وعلى الأسلوب المختلف لوسائل إعلامهم ومعاييرها، إضافة إلى فهم المجتمع الأمريكي، الذي كان أكثر اتساعا وأشد تنوعا من المجتمع البريطاني. أما القيام بمثل هذه الأمور مع اليابانيين، والفرنسيين، والألمان فكان أكثر صعوبة لأننا لا نتحدث لغتهم ولا نعرف عاداتهم.

ومع أن العلاقات القديمة مع بريطانيا ظلت مستمرة حتى ونحن نؤسس ونوسع علاقاتنا مع هذه المراكز الجديدة المهمة للثروة والقوة، فقد أحزننا برغم ذلك أن نرى كيف يحل اقتصاد اليابان وألمانيا وفرنسا محل الاقتصاد البريطاني بالتدريج. كان انتعاش الاقتصاد البريطاني يتباطأ بسبب النكسات المتكررة التي يتعرض لها من جانب الاتحادات الصناعية والنقابات العمالية التي يسودها التناقض الطبقي، لا غياب العدالة الاقتصادية فحسب. أعتقد أن إحدى أخطر العقبات التي اعترضت توافق بريطانيا مع أوضاع ما بعد حقبة الإمبراطورية تتمثل في مجتمعها الواعي طبقيا. لقد تباطأت في عزل وتهميش الفوارق الطبقية. وبدون إمبراطورية، كانت بريطانيا بحاجة إلى طبقة تكنوقراطية من الخبراء والمؤهلين والأكفاء كي تحافظ على مركزها كدولة رائدة في أوروبا، لا إلى طبقة سياسية حاكمة تميز نفسها عن الطبقة العاملة بواسطة اللهجة، وقواعد السلوك والآداب الاجتماعية، والعادات، والنوادي، والروابط المدرسية العتيقة. كان أكيو موريتا يرأس شركة "سوني" (Sony) عام 1991 عندما أخبرني أن شركته تجد صعوبة في توظيف مهندسين يُجيدون إدارة خطوط الإنتاج في مصانعها البريطانية. لقد انطلق المهندسون اليابانيون من القاعدة، فأقاموا - على أرض المصنع - علاقة ودية يسودها التفاهم المتبادل مع مرؤوسيهم. أما المهندسون البريطانيون ففضلوا البقاء في غرفهم الخاصة كما قال. وقد تنبهت مرغريت تاتشر رئيسة الوزراء إلى مواطن النقص هذه فقلصت الفوارق الطبقية وشجعت على اكتساب الأهلية والجدارة. وجاء خليفتها، جون ميجر، ليتحدث عن بريطانيا "لا طبقية". أما رئيس الوزراء العمالي الجديد، توني بلير، فقد أراد أن تتخلص بريطانيا من وعيها الطبقي الحاد كلية.

الأسوأ من ذلك أن مبادئ دولة الرعاية الاجتماعية التي أدخلها حزب العمال في الأربعينات، وتمسك بها المحافظون (ضمن إجماع نادر للحزبين)، قد أضعفت

دوافع الناس الجوانية للتفوق وبذل أقصى طاقة في العمل، مما أثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد. معظم الزعماء في كلا الحزبين، بل حتى في حزب الأحرار، كانوا مدركين للنتائج الضارة لدولة الرعاية الاجتماعية. ولكن لم يعالج أي منهم هذه المشكلة إلى أن اعتلت مرغريت تاتشر سدة الحكم.

انحسر النفوذ البريطاني على النطاق العالمي، وتراجع في ركابه المنظور العالمي للبرلمانيين والوزراء من الجيل الجديد. بعض الأصدقاء القدامى من القادة البريطانيين الذين خاضوا غمار الحرب العالمية الأخيرة، ثم خدموا في سنغافورة، ودافعوا عنا خلال "المواجهة" مع سوكارنو، شبهوا الجيل القديم من الزعماء البريطانيين بأشجار السنديان الضخمة المتفرعة الأغصان الراسخة الجذور. في حين وصفوا الجيل الجديد من القادة "بالسنديانات القزمة": صحيح أنها من الفصيلة نفسها لكنها ذاوية الفروع واهنة الغصون لأن جذورها قد جفت، ومنعت من النمو بشكل طبيعي.

كان التكيف مع وضع مختلف للقوة صعبا على البريطانيين. حزب المحافظين، بزعامة مرغريت تاتشر، وبعدها جون ميجر، هو الذي استطاع عكس المسار ووقف التدهور. وتمكن رجال الأعمال البريطانيون من اكتساب المزيد من الثقة بالنفس، وكانوا السباقين في استعادة مكانة بريطانيا في جنوب شرق آسيا، بما في ذلك سنغافورة. ثم عاد حزب العمال إلى السلطة في انتخابات عام 1997 ملتزما بالمبادئ الاقتصادية نفسها للسوق الحر. أراد تخفيض حصة الحكومة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتشجيع الصادرات، ودعم الاستثمارات في الخارج لخلق فرص عمل في بريطانيا. مثل انتصار مرغريت تاتشر وحزب المحافظين نقطة تحول في مسيرة الشعب البريطاني. وهذا ما أرغم حزب العمال على التحول من حزب عمال قديم إلى حزب عمال جديد.

الروابط والعادات الراسخة الجذور لا تتغير بسهولة. فمازال طلابنا يذهبون إلى بريطانيا للدراسة في جامعاتها. ومع اتساع وتنامي الطبقة الوسطى السنغافورية، ازداد عدد الذين يرسلون أبناءهم إلى بريطانيا لاستكمال دراساتهم العليا. بحلول التسعينات كان هناك حوالي خمسة آلاف طالب سنغافوري يدرسون في الجامعات والمعاهد البريطانية. وظل خريجو اكسفورد/كامبريدج يشكلون النخبة المسيطرة في سنغافورة. روابط التاريخ الجاذبة تتحمل مسؤولية هذا التخلف الثقافي عن الركب: استجابة قديمة لظروف مستجدة. فبعد انسحاب البريطانيين أصبحت أمريكا القوة الوحيدة في شرق آسيا. كنا بحاجة لأن يدرس أفضل طلابنا هناك كي نفهم الأمريكيين، ونقيم علاقة مع زعماء المستقبل في مراكز تميزهم. لكن حتى في التسعينات، كان عدد طلابنا في الولايات المتحدة يعادل ثلثي عدد طلابنا الدارسين في بريطانيا.

حاصرنا التاريخُ داخل إسار النظام التربوي البريطاني. اختصاصاتنا تتبع المعاهد الاختصاصية البريطانية: الأطباءَ، المحامين، المحاسبين، المهندسين المعماريين، المهندسين المدنيين وغيرهم. الروابط المهنية بقيت تخترق كافة شرائح وتقسيمات مجتمعنا. ولكن في بعض التخصصات العلمية، كالطب مثلا، تفوق الأطباء الأمريكيون والمستشفيات الأمريكية، بسبب إنفاق الولايات المتحدة ما يقارب 14٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على القطاع الصحي، أي ضعف ما تنفقه بريطانيا. لقد بدأنا بالتدريج نقيم الصلات مع المعاهد الأمريكية. ولكن منهج تعليمنا وتدريبنا الأساسي في الطب ما يزال بريطانيا. وهو أمر ينطبق على باقي الاختصاصات أيضاً.

خلال سنوات حكم تاتشر في الثمانينات، نمت التجارة السنغافورية ـ البريطانية بدرجة كبيرة. وعندما حررت حركة رأس المال زادت الاستثمارات

البريطانية في سنغافورة، وكانت ذات طبيعة مختلفة - منتجات القيمة المضافة المرتفعة، مثل المستحضرات الصيدلانية، والإلكترونيات، والصناعات الفضائية. وبحلول التسعينات، عادت بريطانيا لتصبح واحدة من الدول المستثمرة الكبيرة لدينا، حيث احتلت المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة، واليابان، وهولندة. أما استثمارات سنغافورة في الخارج فقد اتجهت بالدرجة الأولى إلى جنوب شرق آسيا، ولكن العديد من المقاولين ورجال الأعمال لدينا استثمروا في بريطانيا، ولا سيما في قطاع السياحة. وتملك إحدى كبريات شركاتنا سلسلة من الفنادق في بريطانيا، كما استثمرت "شركة الاستثمارات الحكومية" سلسلة من الفنادق يصل عددها إلى المائة، لأنها اعتقدت أن صناعة السياحة في بريطانيا سوف تستمر في النمو، على الرغم من المشكلات التي سببها الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA). وما يزال اتصال سنغافورة الرئيسي بأوروبا يمر عبر بريطانيا. وعدد رحلاتنا الجوية إلى لندن يفوق عددها إلى أية عاصمة أوروبية أخرى.

عندما أعلنت بريطانيا انسحاب قواتها عام 1968، ظهرت مقالات تشاؤمية في العديد من الصحف والمجلات، بما في ذلك "أخبار لندن المصورة" التي شبهته بانسحاب الفيالق الرومانية من بريطانيا في بداية العصور المظلمة التي خيّمت على أوروبا. ولكن التشبيه كان خاطئا. فالاتصالات الحديثة والمواصلات السريعة جلبت عددا أكبر من البريطانيين إلى سنغافورة مقارنة بالحقبة الاستعمارية. والجالية البريطانية تحتل الآن المرتبة الثالثة (بعد الأمريكية واليابانية). وهناك المزيد من المدارس البريطانية في سنغافورة الآن توفر العلم لأبناء حوالي 10 آلاف أسرة بريطانية (ارتفع عدد المدارس البريطانية في سنغافورة المستقلة مقارنة بالفترة التي كانت فيها مستعمرة). ويأتي حاليا مئات من المهندسين والتقنيين البريطانيين على حسابهم الخاص من أجل العمل - لا بشروط استثنائية (أو عقود عمل خارجية) خاصة، ليقيموا في مناطق محددة ومقتصرة عليهم، بل وفق

شروط وعقود العمل المحلية، مثلهم مثل غيرهم من الموظفين. لقد وصل مستوى الرواتب في سنغافورة مستوياته في بريطانيا ذاتها. وافتتح العديد من المؤسسات المصرفية والمالية البريطانية فروعا لها في سنغافورة بعد أن أصبحت واحدا من المراكز المالية الدولية الكبرى. لقد تغير المشهد الاقتصادي والسياسي برمته تغيرا جذريا.

في عام 1982 منحتني مدينة لندن شرف لقب "الرجل الحر في مدينة لندن"، وهو ما رحبت به بوصفي من الرعايا البريطانيين سابقا. تأثرت بمدى دقة وشمولية البريطانيين فيما يتعلق بقائمة ضيوف الحفل. فقد دعوا جميع الوزراء والحكام البريطانيين الذين تعاملت معهم. كما طلب مني أن أكتب لائحة بأسماء أصدقائي المقربين الذين أود حضورهم. وسرني أن ألتقي برؤساء الوزراء، ووزراء الخارجية، والقادة العسكريين السابقين، وآخر حاكم لسنغافورة، والعديد من أصدقائي البريطانيين، وقد اجتمعوا كلهم هنا في "غيلد هول" للمشاركة في هذه المناسبة. وكان من بين الشخصيات المدعوة هارولد مكميلان، وجيمس كالاهان، وهارولد ويلسون، وأليك دوغلاس هيوم، وآلان لينوكس ـ بويد، ودانكان سانديز. كانت مناسبة لاستعادة ذكريات الأيام الخوالي. واستجابة لهذه الحفاوة ألقيت كلمة خلال مراسم الحفل قلت فيها:

> عندما كنت تلميذاً قبل 50 سنة في سنغافورة، غرس فيّ أساتذتي هذه الحقيقة البدهية: لندن هي مركز العالم. مركز المال والمصارف، والفنون، والمسرح، والأدب، والموسيقى، والثقافة. إنها مركز جاذبية العالم.. ولذلك قررت الحكومة البريطانية في أيلول/سبتمبر 1939 الوفاء بالتزامها بالدفاع عن الأمة البولندية، بعد مرور عام على التزامها المحرج المماثل تجاه الأمة التشيكية. وهكذا نشبت الحرب العالمية الثانية، وتغير العالم بصورة نهائية.

تضمنت فقرات الحفل نزهة بعربة تقودها الخيل من ويستمنستر إلى غيلد هول. لكن توجب إلغاؤها لأن إضراب عمال القطارات أدى إلى زحمة سير خانقة. فما زالت المشكلات المستعصية تفسد العلاقات بين العمال وأرباب العمل. وسرعان ما ستفجر الصدام بين مارغريت تاتشر ونقابة عمال المناجم.

سنواتي الطويلة في رئاسة الحكومة وعلاقاتنا التاريخية مع البريطانيين منحتني الفرصة للتعرف على رؤساء الوزراء المتعاقبين، بدءا بهارولد مكميلان وانتهاء بتوني بلير.

كان مكميلان من جيل أبي، نبيل من العصر الإدواردي في مظهره ومسلكه، وسيماء التكاسل واللامبالاة والتعالي بادية عليه، خصوصاً تجاه أبناء المستعمرات من أمثالي. أما أليك دوغلاس هيوم فهو ألطف السياسيين البريطانيين جميعا - "جنتلمان" فعلي يخفي مسلكه ومظهره على شاشة التلفزيون حقيقةَ المفكر الجيوسياسي الداهية الكامنة فيه. ولربما لجأ إلى "العد بعيدان الثقاب" كما كان يعترف سرا، لكنه تمتع بتفكير عقلي سليم تفوق به على العديد من الوزراء الأذكياء العقلانيين من كلا الحزبين.

هارولد ويلسون هو أشد الساسة البريطانيين حنكة وحذقا ومهارة. ومن حسن حظي أن علاقة صداقة جمعتنا قبل أن يصبح رئيسا للوزراء. تمكنت من إقناعه بإبقاء القوات البريطانية شرقي السويس لبضع سنوات أخرى. تلك الأعوام القليلة كانت مهمة، لأن الفضلة الباقية من البريطانيين تريثت في سنغافورة حتى أواسط عام 1975. الأمر الذي منحنا فسحة كافية من الوقت لتسوية وتنظيم علاقاتنا مع إندونيسيا دون اتخاذ خطوات متهورة نندم عليها فيما بعد. أدين بفضل شخصي لويلسون، بسبب تأييده القوي لنا عندما كنا جزءا من ماليزيا وبعد انفصالنا عنها، مثلما ذكرت في فصل سابق من هذه المذكرات. كانت

المشكلات التي واجهها في بريطانيا عميقة الجذور - تدني مستوى التعليم والتدريب والمهارات، انخفاض معدل الإنتاجية بسبب عدم تعاون النقابات مع الإدارة. لقد خضع حزب العمال في الستينات والسبعينات لهيمنة النقابات العمالية، ولم يستطع حل تلك المشكلات الأساسية، ولذلك بدا ويلسون وكأنه يتجه بسرعة نحو مآزق لا يحسد عليها. ولكي يجعل الحزب يتبعه توجب عليه أن يسلك طرقا متعرجة، مما جعله يظهر بمظهر المراوغ المخادع.

وجدت إدوارد هيث، على العكس تماماً، رجلا موثوقا وصلبا وثابت الجنان. عرفته لأول مرة وزيرا مسؤولا عن المفاوضات الخاصة بدخول بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي في حكومة مكميلان، وحاولت أن أكسب دعمه لموقف سنغافورة. أصبحنا صديقين أثناء الفترة التي تزعم فيها المعارضة بعد فوز ويلسون في انتخابات عام 1964. كثيرا ما دعاني إلى الغداء (في شقته في "الباني") كلما زرت لندن، لنتبادل الحديث عن بريطانيا وأمريكا وأوروبا والكومنويلث. كان يعتبر أوروبا أكثر أهمية من أمريكا، ومن رابطة الكومنويلث، بالنسبة لمستقبل بريطانيا. آمن بأوروبا الموحدة قبل أن يصبح رئيسا للوزراء. وحين يعقد العزم على السياسة الواجب اتباعها، يتشبث بها ويصعب إقناعه بالتراجع عنها. ولو سُئلت أن أختار واحدا من بين رؤساء الوزراء والوزراء البريطانيين الذين عرفتهم لمرافقتي في مهمة خطرة لاخترت إدوارد هيث. من خصاله المثابرة والدأب حتى النهاية من أجل إنجاز ما بدأه. لكنه افتقد لسوء الحظ الشخصية الكارزمية التي تحمس وتحرك الجماهير. قد يبدو مفعما بالحيوية حين يجمعك به لقاء ثنائي، لكنه يظهر على الشاشة جامدا متخشبا، وتلك لعمري مثلبة كبرى في عصر الإعلام الإلكتروني. بقينا صديقين وفيين، نلتقي من حين إلى آخر في لندن، وفي سنغافورة، وفي اللقاءات الدولية المتفرقة (في دافوس مثلا).

عندما تحدث جيمس كالاهان أمام نادي العمال في جامعة كامبريدج عام 1948، كنت طالبا أجلس بين الحضور. قُدّم لنا باعتباره ضابطا سابقا في البحرية الملكية، أصبح وزيراً ثانويا. خطب بأسلوب واثق وبليغ. تعرفت عليه في منتصف الخمسينات عندما اشتركت في المباحثات الدستورية في لندن، وبقينا على اتصال طيلة السنين. ونظرا لأنه تولى رئاسة الوزارة على نحو مفاجئ وفي مرحلة متأخرة من العمر، بعد استقالة ويلسون في آذار/مارس 1976، لم يكن لديه برنامج عمل سياسي خاص به. والحق أن بريطانيا كانت تمر بأوضاع اقتصادية خطيرة ومتردية بحيث تطلب الأمر تدخل صندوق النقد الدولي (IMF). وهكذا وضعت "الأجندة" لكالاهان.

التمست من جيمس كالاهان، عندما أصبح رئيساً للوزراء، أن يسمح لبروناي، التي بقيت شؤونها الخارجية تحت الإدارة البريطانية، بالموافقة على تدريب القوات المسلحة السنغافورية في أدغالها. وكانت وزارة الخارجية وشؤون الكومنويلث قد عارضت هذا القرار كي تتجنب التورط في علاقاتنا الدفاعية الحساسة مع ماليزيا. قدمت الحجة على أن بريطانيا لن تكون مسؤولة عن شؤون بروناي الخارجية بعد مدة قصيرة، وسوف نتمكن من تدريب قواتنا في هذه الأدغال على كل حال. فلماذا لا يُسمح بالتدريب في الوقت الذي ما تزال فيه بريطانيا تتولى مسؤولية سياسة السلطنة الخارجية، بحيث يصبح جزءا من المشهد السياسي عندما تستقل بروناي؟ وافق على ذلك وأقمنا مدرسة للتدريب في الأدغال في أواخر 1976.

تبنت حكومة كالاهان العمالية سياسة حمائية نظرا لما واجهته من مشكلات اقتصادية لانهاية لها، ومن ضمنها البطالة. وفي شهر نيسان/أبريل 1977، وصل جورج تومسون، الذي أصبح نبيلا آنذاك (دون الحق بتوريث اللقب لأبنائه) ولم يكن عضوا في الحكومة، كمبعوث شخصي لكالاهان ليسألني

هل أنوي إثارة موضوع القضايا الخلافية الثنائية مع الزعماء البريطانيين أثناء مؤتمر الكومنويلث في شهر حزيران/ يونيو. قلت إنه لن يكون من اللائق إثارة الشكاوى الثنائية في احتفالات اليوبيل الفضي للملكة، ولكن عبرت عن احتجاجي على إقناع البريطانيين للألمان بدفع السوق الأوروبية المشتركة إلى منع دخول حاسبات الجيب وأجهزة التلفزيون (غير الملونة) التي تصنعها سنغافورة. لم تكن ثمة مناقشات مسبقة بيننا. أشرت إلى أن حاسبات الجيب التي نصنعها عبارة عن نماذج متطورة ذات تقنية أمريكية متقدمة على مثيلتها البريطانية. وإيقاف الواردات من سنغافورة سيعني أن يدفع البريطانيون أكثر لشراء الحاسبات نفسها من أمريكا. وكذلك الأمر بالنسبة لأجهزة التلفزيون غير الملونة التي تصنعها شركات يابانية في سنغافورة. رُفعت القيود التجارية فيما بعد لأنها لم تكن في الواقع تحمي العمالة البريطانية.

سألني كالاهان ذات مرة: "أي نوع من البشر هم هؤلاء اليابانيون؟ يعملون كالنمل، ويزيدون صادراتهم باستمرار، ولكنهم لا يستوردون". كان يتبنى النمط الغربي السائد عنهم، الذي شكل قالبَه الجاهز السلوكُ الياباني اللاإنساني خلال الحرب العالمية الثانية. لم يستطع أن يفهمهم. ولم ير في الاستثمارات اليابانية، كما فعلت تاتشر فيما بعد، سبيلا لإعادة تصنيع بريطانيا. انصب اهتمامه الرئيس على الأفارقة، والهنود، وباقي أعضاء الكومنويلث الآخرين. كانت نظرته العالمية تتركز على ملك وإمبراطورية. وأثناء اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنويلث (CHOGM)، أعطى القادة الأفارقة كل فرصة ممكنة للتعبير عن آرائهم، ولا سيما فيما يتعلق بالنظام العنصري في كل من روديسيا وجنوب أفريقيا. جسد نموذجا للزعيم العمالي البريطاني الصادق الانتماء إلى الطبقة العاملة، والمدافع بالغريزة عن المقموعين والمسحوقين والمضطهدين. لكنه تمتع أيضا بالصلابة والعناد عند اتخاذ القرارات الحاسمة

والصعبة، كما فعل حين دفع الحكومة العمالية لتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي الصارمة ووصفته المتكاملة لإنقاذ بريطانيا من أزمة الجنيه الإسترليني.

كانت قوة كالاهان تكمن في مقاربة "اشتدي أزمة تنفرجي" التي تبناها لحل المشكلات. لم يبحث عن حلول خيالية موهومة. كان مخلص الولاء للنقابات العمالية، لكن هذه الأخيرة هي التي أسقطت حكومته.

جلست مارغريت تاتشر إلى جانبي على مائدة الغداء في 10 داونينغ ستريت في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1970 (عندما كان هيث رئيساً للوزراء). كانت آنذاك وزيرة للتربية. تحدثنا عن الخسارة التي لحقت ببريطانيا نتيجة استبدال المدارس الحكومية المتوسطة (التي يعتمد الانتساب إليها على القدرة والمهارة) بمدارس القدرة المختلطة "الشمولية"، حيث فقدت الطلاب اللامعين دون أن تحسن مستوى الطلاب العاديين.

وعندما أصبحت زعيمة للمعارضة، سألت جورج توماس، رئيس مجلس العموم آنذاك، عن رأيه فيها. أجابني بلكنته الويلزية: "تكن حبا كبيرا لبريطانيا وستحقق أشياء مفيدة لها. تريد أن تغير البلاد بصورة جذرية، وأعتقد أنها الوحيدة التي تملك الإرادة القادرة على إنجاز ذلك". وعندما سألت جيمس كالاهان، الذي كان رئيساً للوزراء آنئذ، عن رأيه فيها كان جوابه: "إنها رجل يقف في المقاعد الأمامية لمجلس العموم". هذه الآراء التي سمعتها من الرجلين عززت رأيي بأنها "سياسية تتمتع بإيمان وطيد الأركان".

فرحت عندما فازت تاتشر بانتخابات أيار/مايو 1979. كانت تؤيد المنافسة الحرة في السوق الحر. خلال سنوات وجودها في المعارضة قابلتها عدة مرات في لندن، وفي زياراتها المتعددة لسنغافورة (وهي في طريقها عادة إلى أستراليا

ونيوزيلندا). في حزيران/يونيو 1979، بعد مضي شهر على استلامها رئاسة الوزارة، أُتيحت لي الفرصة لمناقشتها لمدة ساعة في 10 داونينغ ستريت. كانت مترعة بالأفكار. وفي تموز/يوليو 1980، دعتني بوصفها رئيسة حزب المحافظين لأتحدث كضيف، وهذا لم يحدث قبلا لشخصية من إحدى دول الكومنويلث، في مؤتمر الحزب في برايتون في شهر تشرين الأول/أكتوبر. أجبتها بأنني لا أستطيع أن أقبل هذا الشرف بسبب العلاقة الطويلة التي جمعتني بحزب العمال، وهي علاقة تعود إلى أيام الدراسة في بريطانيا في الأربعينات.

كانت قوية الشكيمة، تملك التصميم والعزيمة، والنزعة القيادية، والثقة بقدرتها على تنفيذ سياستها الاقتصادية الداخلية، دون أن تطغى عليها الأوهام لتقلل من حجم الصعوبات التي ستواجهها من جانب النقابات. ولذلك عندما بدأ عمال مناجم الفحم إضرابهم في آذار/مارس 1984، شعرت أنها ستخوض المعركة حتى النهاية. ولكنني لم أتوقع استمرار مثل هذا العنف والأذى في الصدامات ما بين العمال المضربين والشرطة لمدة سنة كاملة.

في نيسان/أبريل 1985، قامت تاتشر بزيارة رسمية لسنغافورة. وقدمت لها التهاني في حفل الغداء على إنجازاتها في مجال "قصقصة" المبالغات والتجاوزات المفرطة لدولة الرعاية الاجتماعية:

> طيلة أربعة عقود امتدت منذ الحرب، بدت الحكومات البريطانية المتعاقبة وكأنها تفترض أن خلق الثروة يأتي بصورة طبيعية، وأن ما يحتاج إلى اهتمام الحكومة وإبداعها هو إعادة توزيعها. وهكذا تبتكر الحكومات طرقاً فذة لتحويل المداخيل من الناجحين إلى الأقل نجاحا. في ظل هذا المناخ، يتطلب الأمر رئيس وزراء قوي الأعصاب كي يبلغ الناخبين بحقيقة أن من يخلقون الثروة هم

أعضاء لهم قيمة ثمينة في المجتمع، ويستحقون التقدير بالإضافة إلى حقهم بالاحتفاظ بالجزء الأكبر من مكافآتهم.. لقد اعتدنا على الاستفادة من المنجزات التي تركتها بريطانيا: اللغة الإنكليزية، النظام القانوني، الحكومة البرلمانية، الإدارة النزيهة. ولكننا تجنبنا بكل حرص ودأب ممارسات دولة الرعاية الاجتماعية. لقد رأينا كيف قلل شعب عظيم من شأن نفسه ليتراجع إلى منزلة متوسطة.

وردت السيدة تاتشر بكلمة ثناء مماثلة قالت فيها: "أحب أن أفكر بأنكم تعلمتم من بريطانيا ذات مرة. ونحن الآن نتعلم منكم.. الموهبة، والمبادرة، والمغامرة، والمخاطرة، والجهد الدؤوب، والثقة، والحيوية التي جعلت من سنغافورة نموذجا للنجاح تحتذيه الدول الأخرى. نموذجا تشير رسالته الواضحة إلى أنك لا تستطيع الاستمتاع بثمرة الجهد دون أن تبذل الجهد أولاً".

في اليوم التالي نقلت عدة صحف بريطانية موالية لحزب العمال الرد الغاضب لوزير الشؤون الصحية في حكومة الظل فرانك روبسون: "يجب على السيد لي أن يُبقي فمه مغلقاً". وقال النائب العمالي ألن آدامز: "إذا كنا نريد أن نأخذ هذه الدولة نموذجا، فإن البلاد سترتد عائدة إلى الوراء، إلى عام 1870، حين كان الناس يعملون طيلة النهار مقابل لا شيء".

ذلك كان التفكير النمطي "للعماليين القدامى"، أدمغة وأذهان لم تستطع مجاراة تطورات الزمن. في عام 1985، بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة 6500 دولار أمريكي، مقابل 8200 دولار في بريطانيا. وبحلول عام 1995، بلغت الحصة في سنغافورة 26 ألف دولار أمريكي، متجاوزة المعدل البريطاني الذي وصل إلى 19700 دولار. كان عمالنا يكسبون أكثر من

العمال البريطانيين، كما يملكون بيوتا ويوفرون من المال (في صندوق التوفير المركزي، و"مصرف توفير البريد" ("بوسبانك")) أكثر من نظرائهم البريطانيين.

عندما استقالت تاتشر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990، بعثت إليّ برسالة الوداع التالية: "كيف يمكن للحياة أن تفاجئنا بهذا الشكل: من كان يتوقع أن يغادر كل منا منصبه الرفيع في بلده في اليوم نفسه تقريبا، بعد العديد من سنوات العمل معا. ولكنني وأنا أغادر أود أن أقول كم استفدت استفادة عظيمة من ارتباطنا وكم أعجبت بما تدافع عنه وتعمل من أجله. ثمة شيء واحد لا يتطرق إليه الشك: اجتماعات رؤساء حكومات الكومنويلث ستكون أشد كآبة بدون وجودنا - أنا وأنت - فيها!"

تعاملت مع مرغريت تاتشر أكثر من أي رئيس آخر للوزراء في بريطانيا، لأنها بقيت في السلطة ثلاث فترات متتالية. ومن بين جميع رؤساء الوزارات، أعتقد أنها قدمت الأمل الأفضل لبريطانيا. استمدت قوتها من إيمانها العاطفي المتحمس ببلادها، وإرادتها الحديدية الراغبة بتطويرها جذريا. كانت على قناعة تامة بأن المشروع الحر والسوق الحر يقودان إلى مجتمع حر. أما غرائزها السياسية الأساسية فكانت سليمة وصحيحة رغم ميلها إلى المبالغة بالثقة بالنفس والمغالاة في الإيمان بصوابية الموقف الأخلاقي. أما المثلبة، في بريطانيا الواعية بانقسامها الطبقي، فهي خلفيتها الاجتماعية ("ابنة بائع خضار"). من المؤسف أن تظل المؤسسة البريطانية تعمل تحت مثل هذه الأحكام المسبقة المتحيزة. ولكن بحلول الوقت الذي غادرت فيه الحكم أصبح البريطانيون أقل انقساما على الصعيد الطبقي.

بيد أن تاتشر استطاعت أن تثير غضب رؤساء الوزراء في دول الكومنويلث البيضاء العريقة. ففي اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنويلث في جزر البهاما عام 1985، قام رئيس وزراء كندا براين مولرني، ورئيس وزراء أستراليا بوب

هوك، بالضغط عليها كي توافق على فرض عقوبات اقتصادية على جنوب أفريقيا. جميع الخطب الافتتاحية في المؤتمر، عدا خطبتها، هاجمت سياسة جنوب أفريقيا العنصرية. تاتشر وحدها وقفت ضد فرض عقوبات على بريتوريا، داعية بدلاً من ذلك إلى الحوار. احترمتُ قوتها في مواجهة هذه العزلة. رفضتْ الخضوع لمنطق الترهيب والإكراه والصياح. ولكن لسوء الحظ تشبثت بالجانب الخاطئ من التاريخ.

❧❧

كان جون ميجر وزيراً للخزانة عندما رافق مرغريت تاتشر إلى اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنويلث في كوالالمبور في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1989. قابلته مرة ثانية في 10 داونينغ ستريت في شهر أيار/مايو 1996. كانت أمامه مهمة صعبة. ألقت تاتشر بثقلها وراء انتخابه زعيماً لحزب المحافظين ورئيساً للوزراء، وتوقعت أن يلتزم بسياساتها تجاه أوروبا. نفوذها في الحزب جعل الحياة صعبة بالنسبة له. كما أن وسائل الإعلام لم تمنحه فسحة من الوقت، فحكمت عليه بعدم الأهلية والجدارة بعد بضعة أشهر من استلامه المنصب. وهكذا، لم تساعده الظروف، برغم الأداء الجيد للاقتصاد، على الوقوف في وجه حزب العمال الجديد في انتخابات أيار/مايو 1997.

❧❧

تأثرت بطاقة الشباب لدى توني بلير عندما التقيته لأول مرة في لندن في أيار/مايو عام 1995، وهو زعيم للمعارضة. كان يصغر ابني لونغ بسنة واحدة. أخذ جوناثال باول، مدير مكتبه وكبير مساعديه، بعض الملاحظات أثناء حديثنا. أراد بلير أن يعرف العوامل الحاسمة التي تحدد الفارق المميز بين معدل النمو المرتفع والمستدام في دول شرق آسيا وبين معدلات النمو البطيئة في بريطانيا وأوروبا. اقترحت أن يزور شرق آسيا قبل الانتخابات وأن يرى التحول الهائل في المنطقة. فبعد أن يستلم السلطة سيكون مقيدا بالبروتوكول.

في كانون الثاني/ يناير التالي قام بزيارة لليابان، واستراليا، ثم سنغافورة، حيث قابل زعماء النقابات عندنا ولمس الفوائد والمكاسب التي حصلوا عليها لصالح أعضائها. كان مهتما بحسابات تقاعد المسنين الفردية ـ صندوق التوفير المركزي (CPF)، الذي كان يمول أيضا عمليات شراء البيوت وخدمات الرعاية الطبية. لم يُخفِ معتقداته المسيحية العميقة التي جعلته اشتراكيا، أو" اشتراكيا ديمقراطيا "، كما أضاف حين نظرت إليه مستنكرا. كان صريحا بما فيه الكفاية ليكرر مرة أخرى" أو ديمقراطيا اشتراكيا"، وهو أمر كان يزدريه الحرس العمالي القديم. لم يكن مفهومه عن حزب "العمال الجديد" تكلفا أو مناورة إعلامية. سألني عن الاحتمالات المتاحة أمام حكومة عمالية ناجحة. قلت له إنه سيجد صعوبة كبيرة عندما يصل إلى الحكم في إقناع الأعضاء القدامى بسياسته. فحزب العمال أقدم منه، ولن يتغير بسهولة.

بعد أيام قليلة من زيارة بلير جاء كريس سميث، وزير الضمان الاجتماعي في حكومة الظل العمالية، لدراسة نظامنا. وبعد بضعة أشهر جاء بيتر ماندلسون، المساعد المقرب من توني بلير، للاطلاع على نظام الخدمات الطبية و"التأمين الصحي والوظائف والأنشطة الأخرى "لصندوق التوفير المركزي". فوجئت بشخصية بلير كسياسي جدي أراد التعرف على المنجزات المتطورة التي تحققت في دول شرق آسيا وأسباب نجاحها. وعندما التقينا ثانية في لندن ذلك الخريف تدفق وابل من الأسئلة على مائدة العشاء.

التواضع المدروس الذي قدم به نفسه وحزبه بعد انتصاره المذهل في انتخابات أيار/مايو عام 1997 كان تعبيراً عن انضباطه الذاتي. تابعت التغطية المتلفزة لخطبة انتصاره وتوجهه نحو المقر الرسمي لرؤساء الحكومات البريطانية ("10 داونينغ ستريت"). بدا انعكاسها حسناً على فريقه. وصلت لندن بعد شهر من فوزه. تحدثنا قرابة ساعة، ولم نبدد الوقت في المجاملات. ركز بؤرة اهتمامه

على المهمات التي وضعها لحكومته في وعوده الانتخابية. بدا في عجلة من أمره، ولكنه لم يبالغ في الإعجاب بالذات لاستلامه السلطة في هذه السن المبكرة. تحدثنا عن الصين واقتراب عودة هونغ كونغ إليها في نهاية شهر حزيران/يونيو. كان عملياً في مقاربته ولم يرغب بإذكاء النار التي أشعلها كريس باتن وغطاها الرماد. بدلاً من ذلك كان ينظر إلى مستقبل طويل الأجل من الروابط الصينية ـ البريطانية. وكما توقعت فقد حضر الاحتفال بتسليم المستعمرة وعقد مباحثات مع الرئيس الصيني جيانغ زيمين.

بعد سنة، حين التقينا مرة أخرى في مقره، في أيار/مايو 1998، كان يركز جل اهتمامه على القضايا الضاغطة، ولا سيما محادثات السلام حول ايرلندا الشمالية. كما وجد فسحة من الوقت لتناول عدد من القضايا الأخرى، ولكنها لم تكن مشاكل ثنائية حيث لا تعكر صفونا مثل هذه المشكلات. تغيرت ظروفنا: ولم تعد سنغافورة مرتبطة ببريطانيا في شؤون الدفاع والأمن بقدر ارتباطها بالولايات المتحدة، واستراليا، ونيوزيلندا. كان جيلنا إنكليزي الهوى والثقافة، أما جيل ابني فهو أكثر ميلا نحو أمريكا. على لونغ وأترابه ومعاصريه أن يفهموا الولايات المتحدة. فقد تدربوا في مؤسسات عسكرية أمريكية وتلقوا تعليمهم العالي في كليات أمريكية مثل هارفارد وستانفورد. عشت في ظل السلام البريطاني، أما جيل لونغ فعليه أن يعيش في ظل السلام الأمريكي.

- 24 -

روابط مع أستراليا ونيوزيلندا

غزو اليابان المفاجئ في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 1941 غيّر بصورة دراماتيكية ذكريات استراليا عن سنغافورة. توجب على 18 ألفا من جنودها الذين يفتقرون إلى التجربة القتالية، بالإضافة إلى 70 ألف بريطاني وهندي أن يواجهوا، بدون غطاء جوي، الجيش الإمبراطوري الياباني المتمرس بفنون القتال. وبحلول الوقت الذي سقطت فيه سنغافورة في شهر شباط/فبراير 1942، قتل حوالي ألفي أسترالي، وجرح ما يزيد على الألف، كما أُسر حوالي 15 ألفا.

توفي أكثر من ثلث أسرى الحرب بسبب سوء التغذية والأمراض، وسوء المعاملة، وخاصة عند بناء سكة حديد بورما السيئة السمعة. وتنتصب شواهد عديدة في مقبرة كرانجي لقتلى الكومنويلث، كبينة صامتة تثبت تضحياتهم من أجل الملك والبلاد. أما وقوع آلاف الجنود أسرى الجيش الإمبراطوري الياباني في سنغافورة فسيبقى محفورا إلى الأبد في الذاكرة الوطنية لأستراليا، ويتحول إلى كارثة لم تعرف مثيلا لها منذ غاليبولي. ولكن سنغافورة أكثر قربا وأكثر ملائمة من الناحية الاستراتيجية لأستراليا. ولذلك، استأنفت أستراليا بعد الحرب العالمية الثانية روابطها القديمة مع بريطانيا وعادت قواتها إلى سنغافورة للمساعدة في إخماد العصيان الشيوعي المسلح في الملايو.

تمركزت وحدة عسكرية أسترالية في الملايو إلى أن أعلن البريطانيون انسحابهم من شرق السويس. طلبت بإلحاح من رئيس الوزراء الأسترالي، جون غورتن، إبقاء قواته في الملايو. وحين كان في لندن لحضور مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنويلث (كانون الثاني/يناير 1969)، عقد غورتن اجتماعاً تمهيديا مع وزير الدفاع البريطاني دينيس هيلي، ورئيس وزراء نيوزيلندا كيث هوليوك،

وتانكو عبد الرحمن، ومعي، لمناقشة الترتيبات الدفاعية الجديدة لماليزيا وسنغافورة. كان غورتن متوترا جدا. وأظهر تململه ونبرة صوته القلقة عدم تحمسه لحمل هذه المسؤولية، التي عرف أنها ستقع على كاهل الأستراليين لأن البريطانيين يشدون الرحال لمغادرة المنطقة.

وافقنا على تأجيل القرار إلى الاجتماع القادم في كانبيرا في شهر حزيران/يونيو. ولكن في أيار/مايو، اندلعت أعمال عنف طائفية في كوالالمبور، مما عرّض استمرار المشاركة الأسترالية في الترتيبات الدفاعية عن ماليزيا وسنغافورة للخطر. وقد وصفت آنفا كيف تم حل هذه المسألة. وبالرغم من شكوك غورتن، اتفقنا حول "ترتيبات الدفاع الخماسية" عن طريق الرسائل المتبادلة في كانون الأول/ديسمبر 1971. كان وزير دفاعه الأكثر جرأة وتصميما، مالكوم فريزر، يعارض بشدة أي انسحاب أو تراجع تفرضهما أعمال العنف الطائفية في كوالالمبور. وقرر غورتن في النهاية سحب قواته من الملايو قبل عام 1971 ونقلها إلى سنغافورة. خشي الأستراليون ألا تكون قدراتهم على مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتقهم. وعرفوا أن قوة صغيرة فقط من نيوزيلندا ستبقى إلى جانبهم في سنغافورة. أما المصدر الوحيد للراحة في أزمتهم فكان الولايات المتحدة الأمريكية من خلال معاهدة "انزوس" (ANZUS)، الأمريكية - الأسترالية - النيوزيلندية.

تبين منذ البداية أن ثمة علاقة وثام وثيقة تجمعنا مع الحكومتين الأسترالية والنيوزيلندية بسبب تقارب الآراء حول قضايا الأمن الإقليمي؛ خصوصا والحرب في فيتنام تزداد صعوبة وتأزما. تميزت علاقاتي بالود والدفء مع هارولد هولت وخليفتيه جون غورتن ووليام مكماهون. في عام 1972، جاءت حكومة عمالية إلى السلطة في كل من نيوزيلندا واستراليا. رئيس الوزراء نورمان كيرك تبنى مقاربة صارمة تجاه القضايا الأمنية ولم يغير موقف نيوزيلندا الدفاعي. لكن

رئيس وزراء استراليا غوه ويتلام لم يكن مرتاحا تجاه التزامات بلاده الدفاعية في كل من فيتنام والملايو/ سنغافورة. وما أن كسب الانتخابات عام 1972 حتى قرر سحب قواته المتمركزة في سنغافورة من اتفاقية الدفاع الخماسية (FPDA).

في السبعينات، عندما طلبنا إذن استراليا لأول مرة من أجل استخدام مواقعها التدريبية لإجراء مناورات عسكرية، لم يبد الأستراليون أي استعداد لتقديم العون. في حين وافقت نيوزيلندا على الفور. ولكن استراليا غيرت سياستها عام 1980، وسمحت لنا بإجراء التدريبات البرية، وفي عام 1981 سمحت لنا بالتدريبات الجوية في قاعدة تابعة للقوات الجوية الملكية. وعندما أصبح بول كيتنغ (العمالي) رئيسا للوزراء في بداية التسعينات سمح بتوسيع تدريب القوات المسلحة السنغافورية في استراليا. واستمرت حكومة جون هوارد الليبرالية - الوطنية في انتهاج السياسة نفسها. كانت أهداف استراليا الجيوستراتيجية مشابهة لأهداف سنغافورة. فكلانا اعتبر الوجود العسكري الأمريكي أمرا حيويا للحفاظ على توازن القوى في منطقة المحيط الهادي الآسيوية، ودعامة لا غنى عنها للأمن والاستقرار، وبدونهما لا يتحقق النمو الاقتصادي السريع في المنطقة. وعلى هذه الخلفية الأوسع نطاقا، بدت خلافاتنا حول التجارة والأمور الأخرى غير ذات شأن.

أمضيت أعواما طوالا أحاول إقناع مالكوم فريزر بفتح الاقتصاد الأسترالي أمام المنافسة والاندماج بالمنطقة. وأكدت له ولوزير خارجيته اندور بيكوك أنهما جعلا من استراليا لاعبا مهما في المنطقة من خلال انخراطهما الفاعل في الدفاع والأمن وبرامج المساعدة. ولكن سياستهما الاقتصادية الحمائية قد أبعدتهما عن هذه الاقتصادات المزدهرة التي لا تستطيع أن تصدر المواد المصنعة البسيطة لاستراليا بسبب نظام الحصص (الكوتا) والتعرفة الجمركية المرتفعة.

قبلا بحججي من الناحية النظرية/المنطقية، أما من الناحية السياسية فلم يكن فريزر يملك قوة كافية لمقاومة النقابات أو الشركات المصنّعة الأسترالية، وكلتاهما أرادت نظام الحماية.

في اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنويلث الإقليمي (آسيا / المحيط الهادي) في نيودلهي عام 1980، قاد فريزر حملة شعواء ضد السياسات الحمائية التي تتبناها السوق الأوروبية المشتركة (EEC) والتي أغلقت الباب أمام الصادرات الزراعية الأسترالية. حذرته من أنه لن يحصل على تأييد كبير من الدول النامية لأنها تجد استراليا تلجأ إلى السياسات نفسها لحماية صناعاتها التي فقدت القدرة على المنافسة. علاوة على أن استراليا ستصبح خارج إطار دول رابطة جنوب شرق آسيا، لأن هذه الدول عندما تقرر سياستها لن تأخذ أستراليا في حسبانها.

ولكن الحكومات الأسترالية المتعاقبة استطاعت أن تُقرب البلاد من آسيا. وكان بول كيتنغ الذي خلف رئيس الوزراء بوب هوك، مقتنعا بأن استراليا بحاجة - من الناحية الاقتصادية - إلى أن تتعاون مع آسيا، وعمل شخصيا على تشجيع سياسة التقارب مع دولها. عمل كيتنغ خازنا (وزيرا للمالية) لسنوات طويلة في حكومة بوب هوك، نتيجة تفكيره السليم، وفهمه العميق للاقتصاد، وحسه الجيوسياسي. لكن قدرته على الفعل كرئيس وزراء عمالي خضعت لقيود النفوذ القوي للنقابات الأسترالية على حزبه.

هنالك وزير آخر بذل جهدا استثنائيا للتقارب مع آسيا هو غاريث ايفانز. تمتع ايفانز بذهن حاد، ولسان لاذع (عند التحدي)، ولكنه اشتهر بطيبته أيضا. وحين كان وزيرا للخارجية في حكومتي هوك وكيتنغ، أجرى تغييراً جوهرياً في السياسة الخارجية. وسعى إلى جعل استراليا عنصرا فاعلا في آسيا، كي تساهم في نموها الاقتصادي. لم يشأ أن تظل مجرّد مصدّر للمواد الخام إلى اليابان، في

حين يصنع اليابانيون السيارات والمنتجات الإلكترونية في استراليا مستخدمين التقانة اليابانية. طور ايفانز علاقات شخصية متينة مع وزراء خارجية "رابطة دول جنوب شرق آسيا". وهذا جهد منهك في حد ذاته بسبب التباين الكلي في العادات والتقاليد. ففي دول الرابطة لم تكن الخلافات الخطيرة تجد طريقها إلى الحل على مائدة المفاوضات، ولكن في ملاعب الغولف. لذلك شارك زعماءها الجري خلف كرات الغولف.

في السنوات الأولى لوجود حكومة هوك العمالية في السلطة، حسبت أن سياسته الآسيوية كانت مجرد مسعى آخر في مجال العلاقات العامة. وعندما تابع كيتنغ انتهاج السياسة نفسها أيضا استنتجت حدوث تحول سياسي جذري. راجع الأستراليون افتراضاتهم وتقييماتهم وعدلوها. لربما انتموا أصلا لبريطانيا وأوروبا، ولكن مستقبلهم كان مرتبطا مع آسيا. لقد وجدوا أن الاقتصادات المكملة لاقتصادهم هي اقتصادات شرق آسيا، فهذه الدول - اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، تايوان، وباقي دول جنوب شرق آسيا - تحتاج إلى منتجات استراليا الزراعية وثرواتها المعدنية، بالإضافة إلى فضاءاتها المفتوحة، وملاعب الغولف، والمنتجعات، والشواطئ المناسبة للاستجمام وقضاء العطلات. أما أمريكا فتعتبر منافسا لأستراليا في تصدير المنتجات الزراعية، رغم أنها حليف قوي لأسباب سياسية وأمنية.

❦❦

في مؤتمر نظمته صحيفة "استراليا فايننشيال ريفيو" في سيدني (نيسان/أبريل عام 1994)، دعاني وزير الخارجية غاريث ايفانز إلى التحدث بصراحة عن استراليا. فعلت كما طلب تماما، وقلت إن استراليا "بلد محظوظ بثرواته الوفيرة". في استراليا، ترتفع معدلات الاستهلاك، ويتنامى العجز في الميزانية، وتزداد الديون، بينما تنخفض مستويات الادخار، وتتدهور القدرة التنافسية، وتقتصر

الصادرات على الثروات الباطنية والمنتجات الزراعية. أعتقد أنه لا بد من إجراء عملية إصلاح واسعة النطاق إن أراد الأستراليون إعادة بناء وهيكلة اقتصادهم واسترداد قدرتهم على المنافسة.

رحب محررو "فايننشال ريفيو" بملاحظاتي الصريحة ونشروها على أوسع نطاع. ولكن الصحف الشعبية الواسعة الانتشار ("التابلويد") عبرت عن سخطها واستياءها. لقد كانت جزءا من المشكلة في واقع الأمر. فوسائل الإعلام الجماهيرية (بما فيها سلسلة تلفزيونية بثتها هيئة الإذاعة الأسترالية عام 1990)، صورت المنجزات الاقتصادية التي حققتها دول شرق آسيا باعتبارها "إنجازات عالمثالثية أفرزتها المصانع التي تستغل عرق العمال، والسياحة الجنسية، والأنظمة القمعية". وتجاهلت تماما حقيقة أن أعدادا متزايدة من التايوانيين مثلا، بعد الدراسة والعمل في الولايات المتحدة، كانوا يحضرون معهم المعارف والتقانات الأمريكية لبناء نسختهم الخاصة من "وادي السيليكون" في تايوان.

أعلنت ردي على وسائل الإعلام في "نادي الصحافة الوطنية الأسترالية" في كانبيرا. وقلت إنها قد أخفقت في تعريف الأستراليين بالتغيرات التي جرت في منطقة يسكنها قرابة ملياري نسمة، حيث حولتها من مجتمعات زراعية متخلفة إلى مجتمعات صناعية تعتمد على التقانة المتقدمة. هذه الدول، بما فيها الصين، تخرّج ملايين المهندسين والعلماء. كما أن عمليات البحث والتطوير في اليابان قد مكّنت اليابانيين من إطلاق أقمار صناعية إلى الفضاء وسبر أسرار الهندسة الجينية. لم نسمع عن مثل هذه التطورات في استراليا. كما أن وسائل الإعلام الأمريكية، من ناحية أخرى، قد تناولت على نطاق واسع عمليات التصنيع والمعدلات المرتفعة من النمو في شرق آسيا. وعلى الرغم من سعة اطلاع ومعرفة الأكاديميين الأستراليين، إلا أن عامة الشعب تفتقد المعرفة والمعلومات. وجعل

جعلها من الصعب على الحكومة الأسترالية أن تكسب التأييد الشعبي اللازم لإجراء تغييرات في سياستها إزاء التوجه الاقتصادي ونظام الهجرة المتبع.

ارتباط مصير استراليا بآسيا احتل فجأة واجهة الأحداث خلال أزمة تيمور الشرقية. نشبت الأزمة في 27 كانون الثاني/ يناير عام 1999 عندما أطلق وزير خارجية إندونيسيا علي العطاس تصريحا دراميا بعد اجتماع لمجلس الوزراء ترأسه الرئيس حبيبي، أشار فيه إلى النية بإجراء "مشاورات شعبية" مع سكان تيمور الشرقية لتقرير ما إذا كانوا يوافقون على نمط خاص من الحكم الذاتي أو يختارون الاستقلال التام. غيّر ذلك التصريح العلني مصير تيمور الشرقية، وأفرز تبعات بعيدة المدى بالنسبة لإندونيسيا واستراليا. كان كل من وزير الخارجية الكسندر داونر، ورئيس الوزراء جون هاوارد على علاقات ودية مع الرئيس حبيبي. وعلى العكس من سوهارتو، كان حبيبي يتحدث الإنكليزية واشتهر بانفتاحه واستعداده للاقتناع بالحجج المنطقية، ولا سيما فيما يتعلق بتيمور الشرقية.

أراد الزعماء الأستراليون التخلص من "شوكة" تيمور الشرقية التي عكرت صفو العلاقات الأسترالية الإندونيسية. واقترحوا على حبيبي "حل كاليدونيا الجديدة" (أجرى الفرنسيون استفتاء عام 1998 ليختار الشعب استمرار الارتباط بفرنسا أو الاستقلال عنها بعد فترة تمهيدية تستمر 15 عاما). وروى الرئيس لماه بو تان (انظر الفصل 17) كيف ناقش السفير الأسترالي، جون مكارثي، "حل كاليدونيا الجديدة" معه. أخبر حبيبي مكارثي بأنه لن يوافق على فترة انتقالية في تيمور الشرقية تمتد خمسة عشر عاما قبل الاستقلال، مع تدفق المعونات الاقتصادية الإندونيسية عليها طيلة تلك الفترة. فإن رفض سكانها الحكم الذاتي، فعليهم تحمل مسؤولية أنفسهم بأنفسهم. ولن تلعب إندونيسيا دور "العم

الثري". وقال حبيبي إن هوارد بعث إليه في وقت لاحق برسالة تضمنت أفكار حبيبي، في حين كتب هو بصورة عاجلة مذكرة إلى وزرائه الرئيسيين في الحادي والعشرين من كانون الثاني/يناير 1999، يطلب منهم فيها دراسة ما إذا كان من الحكمة أن تقرر "جمعية الشعب الاستشارية" ترك تيمور الشرقية تنفصل عن جمهورية إندونيسيا. وأرفق رسالة هوارد التي أكدت على أن شعب تيمور الشرقية يصر على قانون حق تقرير المصير. تطلب الأمر من حبيبي أقل من أسبوع ليتخذ قراره حول خيار الحكم الذاتي أو الاستقلال بالنسبة لتيمور الشرقية. وفي أيار/مايو 1999 تم التوقيع في نيويورك على اتفاقية ما بين إندونيسيا والبرتغال والأمم المتحدة لإجراء استفتاء في 8 آب/أغسطس 1999. وفي حزيران/يونيو، تبنى مجلس الأمن قرارا بإنشاء بعثة الأمم المتحدة من أجل مساعدة تيمور الشرقية (UNAMET).

ولكن في شباط/فبراير 1999، بعد تصريح علي العطاس المثير والمفاجئ، بدأ الإندونيسيون يسلحون مليشيات تؤيد الاندماج مع إندونيسيا، وصار قتل وترهيب وتخويف أنصار الاستقلال من الأحداث اليومية المعتادة. ورغم كل الصعاب، استطاعت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة تيمور الشرقية إجراء استفتاء في 30 آب/أغسطس، شاركت فيه أغلبية السكان. وعندما أشارت النتيجة (في 4 أيلول/سبتمبر) إلى أن 80٪ قد صوتوا لصالح الاستقلال، انفتحت أبواب جهنم. وتعرضت البلاد لعمليات تدمير منهجية واقتلع سكانها من جذورهم: نزح حوالي 250 ألفا إلى تيمور الغربية، وفر ما تبقى إلى التلال.

نتيجة الضغوط الدولية الهائلة التي استمرت طيلة أسبوع كامل، دعا حبيبي أخيرا قوات حفظ السلام لاستعادة الأمن والنظام. وتبنى مجلس الأمن قرارا يقضي بنشر قوات متعددة الجنسيات في تيمور الشرقية (InterFET). وبدا من المحتم أن تخضع لقيادة أستراليا؛ لأن أقرب قاعدة لهذه القوات كانت داروين.

وعرف الأستراليون مرة أخرى حجم النزعات العاطفية المسيطرة على جيرانهم الإندونيسيين.

أعلن الإندونيسيون ـ على الملأ ـ أسماء الدول الآسيوية التي يفضلون أن تأتي منها قوات حفظ السلام. أما في السر، فلم توافق المستويات الدنيا من القوات المسلحة الإندونيسية (TNI)، ملمحة إلى إمكانية سقوط ضحايا. وأعلن وزير الدفاع الأمريكي أنه لن يرسل سوى وحدة اتصالات ودعم لوجستي، لا قوات مقاتلة. اضطرت استراليا لقيادة العملية. وخوفا من أن تبدو القوات جيشا قوامه أربعة آلاف أسترالي "أبيض"، مدعوما بألف من النيوزيلنديين "البيض" أيضا، سعت أستراليا للحصول على مساعدة دول رابطة جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص. وفي لقاء "التعاون الاقتصادي بين دول آسيا والمحيط الهادي" (APEC) الذي عقد في اوكلاند في أيلول/سبتمبر، طلب رئيس الوزراء جون هوارد من سنغافورة المشاركة فوافق رئيس الوزراء غوه. وهكذا التزمت سنغافورة بإرسال فريق طبي، ومراقبين عسكريين، وضباط اتصال، ودعم لوجستي، إضافة إلى سفينتي إنزال ـ قوة قوامها 270 رجلا من مجموع السكان البالغ عددهم 3 ملايين.

في اليوم التالي على تفويض مجلس الأمن للقوات المتعددة الجنسيات، وصل فريق القوات السنغافورية المسلحة إلى داروين. وطار قائد البعثة السنغافورية، العقيد نيو كيان هونغ، إلى ديلي برفقة قائد القوات المتعددة الجنسيات، العميد بيتر كوسغروف، لمقابلة أركان قيادة العمليات الإندونيسية في تيمور الشرقية. وحين وصلت أول موجة من القوات المتعددة الجنسيات إلى ديلي في العشرين من أيلول/سبتمبر، كان هناك وجه سنغافوري في فريق كوسغروف.

المجلة الأسبوعية الأسترالية "بوليتين" ذكرت في عدد 1999/9/28 أن "مبدأ هوارد ـ التعبير تبناه رئيس الوزراء ذاته ـ يقتضي أن تتصرف استراليا كـ 'كوكيل' لحفظ السلام في منطقتنا ينوب عن دور الشرطي الذي تلعبه

الولايات المتحدة في العالم". تقرير المجلة استحث ردا فوريا من جانب نائب رئيس وزراء ماليزيا، عبد الله بدوي: "ليس ثمة حاجة لأي بلد كي يلعب دور الزعيم، أو القائد، أو الوكيل. الأستراليون يفتقدون الحساسية تجاه مشاعرنا". أما مسؤول وزارة الخارجية التايلندية فعبر عن الأمر بأسلوب أكثر ديبلوماسية حين أشار إلى أنه من غير اللائق بالنسبة للأستراليين أن يعينوا أنفسهم وكلاء عن الأمريكان في حماية الأمن في المنطقة. هدأت حدة الأزمة بعد أن صرح هوارد في البرلمان بأن أستراليا لا تلعب دور وكيل الولايات المتحدة ولا أية دولة أخرى، وأن كلمة "وكيل" نحتها أحد مراسلي مجلة "بوليتين".

ولصب مزيد من الزيت على نار الجدل الخلافي المحتدم، وجه رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد، عند حضوره جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، انتقادا لاذعا للقوات الأسترالية لاتباعها "أساليب جائرة وعنيفة" حين سدد جنودها فوهات بنادقهم إلى رؤوس رجال الميليشيا المشتبه بهم. وأضاف: "إندونيسيا تغدق أموالا طائلة على تيمور الشرقية، وينبغي على المجتمع الدولي السماح لها كي تمارس الديمقراطية وتظهر لسكان تيمور الشرقية أن بمقدورهم أن يكسبوا من الاندماج مع إندونيسيا". أما زعيم تيمور الشرقية خوسيه راموس ـ هورتا (الفائز بجائزة نوبل مناصفة مع الأسقف كارلوس بيلو)، فرد بالقول إن لماليزيا "سجلا هزيلا في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. لن يتعاون أحد مع القائد الماليزي. ولربما أدت تصرفاته إلى حالة من العصيان المدني أيضا".

أراد راموس ـ هورتا أن يجهض اقتراحا مبكرا قدمه الأمين العام للأمم المتحدة لتعيين قائد ماليزي لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي ستحل محل القوات المتعددة الجنسيات في كانون الثاني/يناير 2000. وأردف: "ليس لدى تيمور الشرقية رغبة بأن تصبح جزءا من 'آسيان'. نريد أن نكون جزءا من

منتدى جنوب المحيط الهادي". واستنتج زعماء تيمور الشرقية أن أستراليا هي أكثر دول الجوار موثوقية.

تورطت أستراليا في الصراع في تيمور الشرقية. في الحرب العالمية الثانية، حاربت القوات الأسترالية اليابانيين، لكن ساعدها السكان المحليون الذين تعرضوا لعقوبات وحشية من قبل المحتلين. ولمضاعفة شعور الأستراليين بالذنب، اعترف رئيس الوزراء غوه ويتلام خلال عدة لقاءات جمعته مع سوهارتو، بنيته باحتلال وضم تيمور الشرقية (يقول الإندونيسيون إن ويتلام شجع سوهارتو). في عام 1976، صوتت أستراليا لصالح إندونيسيا في القرار الذي أصدرته الأمم المتحدة حول تيمور الشرقية (امتنعت سنغافورة عن التصويت). وحين اشتد القمع بعد الاحتلال عام 1975، أقامت المقاومة قواعد لها في أستراليا. وظل هذا الخلاف غائبا تحت السطح طيلة أربعة وعشرين عاما.

حين قابلت بول كيتنغ في أيلول/سبتمبر 1999، توقع أن تتورط استراليا في صراع طويل الأمد مع إندونيسيا. وأضاف إن رسالة هوارد إلى حبيبي سوف تدمر العلاقات الجيدة التي بذل جهدا مضنيا لتوطيدها مع إندونيسيا، لتبلغ أوجها في الميثاق الأمني الذي وقعه مع سوهارتو عام 1995. وكما توقع، اعتبره الإندونيسيون لاغيا في السادس عشر من أيلول/سبتمبر، بعد يوم من مصادقة مجلس الأمن على إرسال القوات متعددة الجنسيات.

تصاعدت حدة التطورات في أزمة تيمور الشرقية نتيجة ما نشرته وسائل الإعلام الأسترالية، وتنامي المشاعر الشعبية، ودفع الحكومة البرتغالية للاتحاد الأوروبي كي يمارس الضغط على إندونيسيا في كل اللقاءات الدولية، علاوة على وسائل الإعلام الأمريكية، والمنظمات الأهلية، وأعضاء الكونغرس. مارست كل هذه الأطراف ضغوطا هائلة على إندونيسيا وأثارت القضية في كل محفل دولي. وحسب حبيبي أن بقدوره التخلص من هذا العبء من خلال اقتراحه

ذاك. لكن لا أستراليا، ولا الاتحاد الأوروبي، ولا الولايات المتحدة، طلبت أو أرادت استقلال تيمور الشرقية. ولم يدرك حبيبي أن الوطنيين الإندونيسيين لن يغفروا له عرضه إجراء استفتاء لن يؤدي إلا إلى استقلال تيمور الشرقية.

سواء أكان من الحكمة اقتراح إعطاء حق تقرير المصير لتيمور الشرقية أم لا، فإن استراليا فعلت الصواب في قيادتها للقوات متعددة الجنسيات في تيمور الشرقية، لوضع حد للأعمال اللاإنسانية التي كانت ترتكب هناك. وفي حين لم يعلن أي زعيم آسيوي عن تأييده العلني لاستراليا حين قادت القوات متعددة الجنسيات، إلا أنهم عرفوا جميعا أنها كانت تنقذ الوضع السيئ من التردي لحالة أسوأ. لقد كانت عملية مكلفة سياسيا واقتصاديا بالنسبة إلى استراليا، مهمة لا يمكن لأي بلد آخر في المنطقة أن يتولاها. ولو لم تتصرف استراليا بشكل فاعل بعد الدور الذي لعبته وأدى إلى التصويت لصالح الاستقلال لخسرت احترام جيرانها. وكما تبين فيما بعد، أكسبت الطريقة الهادئة والصارمة التي قاد بها العميد كوسغروف القوات المتعددة الجنسيات، احترام العديد من الزعماء في المنطقة. وكما كان متوقعا، تظاهرت الجماهير الإندونيسية يوميا خارج السفارة الأسترالية في جاكرتا. وتوجب إجلاء المواطنين الأستراليين العاملين في مختلف المدن الإندونيسية.

تابعت تطورات أزمة تيمور الشرقية بذهول وافتتان. فقد اعتمدت سياسة هوارد وداونر على استجابات وردود أفعال حبيبي. أما حبيبي فأراد إقناع الشعب الإندونيسي بإعادة انتخابه رئيسا عبر إظهار أن زعماء العالم، مثل جون هوارد، يمتدحونه باعتباره ديمقراطيا وإصلاحيا. في حين تجاهل الزعماء الأستراليون القوى النافذة التي توجب على حبيبي مواجهتها: أكثر من خمسة آلاف قبر للجنود الإندونيسيين في تيمور الشرقية؛ مزارع البن الكبيرة وغيرها التي وزعت سابقا على الضباط العاملين في القوات المسلحة؛ خشية كبار الضباط من أن

يفاقم استقلال تيمور الشرقية خطر الحركات الانفصالية في اتشيه وغيره من الأقاليم. لم يكن حبيبي في موقع يؤهله للتخلي عن تيمور الشرقية دون مواجهة العواقب الوخيمة لقراره.

توقعت أن تحاول الميليشيات التأثير في الأصوات بوسائل قانونية أو غير قانونية. ولكنني لم أتخيل أن تدمر البلاد بشكل منهجي ومنظم في غضون الأسبوعين الفاصلين بين الإعلان عن نتائج الاستفتاء ووصول القوات متعددة الجنسيات. ولم يكن هناك أي معنى في سماح الجيش الإندونيسي لها بارتكاب كل هذه الأعمال الفظيعة، ولكن وقعت بعد ذلك أحداث كثيرة تفتقد المعنى والمبرر، ولهذا السبب آثرت سنغافورة، شأنها شأن باقي دول رابطة جنوب شرق آسيا، أن تنأى بنفسها عن قضية تيمور الشرقية.

عندما كان عبد الرحمن وحيد مرشحا للرئاسة قال في 13 تشرين الثاني/نوفمبر إن استراليا "تعاملنا بازدراء" واقترح تجميد العلاقات معها. وبعد عشرة أيام من انتخابه رئيساً قال: "إذا رغبت استراليا بأن تنال قبول أمة تعدادها 210 مليون نسمة، فسوف نستقبلها بكل ترحاب. أما إن أرادت الابتعاد عنا فلا بأس". بذل السفير الأسترالي جهدا مضنيا لتلطيف حدة اللهجة الخطابية الطنانة للتصريح، ولكن سيتطلب الأمر بعض الوقت قبل أن تعود العلاقات إلى ما كانت عليه قبل هذه الأزمة.

لقد عانى الأستراليون من تجربة مريرة في هذه الأزمة الآسيوية. لربما لم يقدّر رئيس الوزراء جون هوارد خطر التعامل مع رئيس مؤقت مثل حبيبي، ولكن عندما جاءت اللحظة الحاسمة، تصرف كما ينبغي لرئيس وزراء أسترالي أن يتصرف. لقد أرسل وحدات أسترالية لقيادة القوات المتعددة الجنسيات في تيمور الشرقية، معتمدا على تأييد الرأي العام ووسائل الإعلام، وذلك على الرغم من التهديدات من جانب الميليشيات بإيقاع خسائر في صفوف الأستراليين. هذه

الأحداث أكدت الحقيقة البدهية الواضحة، ألا وهي ارتباط مصير استراليا بآسيا أكثر من ارتباطه ببريطانيا أو أوروبا.

لقائي الأول مع غوه ويتلام بعد أن أصبح رئيساً لوزراء استراليا جرى خلال اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنويلث في أوتاوا عام 1973. كان وسيما، ومدركا تماما لوسامته. تمتع بسرعة البديهة ولكنه اتصف أيضا بحدة الانفعال، والتعجل إلى حد التهور في إجاباته. تباهى أمام الزعماء الحاضرين بتغييره سياسة الهجرة التقييدية حيث لم يعد مطلوبا من مواطني دول جنوب شرق آسيا الذين درسوا في الجامعات الأسترالية مغادرة البلاد بعد تخرجهم. انتقدت بشدة هذه "السياسة ذات النظرة الجديدة"، مشيرا إلى أنها لن تقبل سوى المهرة والاختصاصيين من الآسيويين، وهذا سيخلق مشكلة خطيرة في سنغافورة وجاراتها من الدول الآسيوية الفقيرة نتيجة "هجرة الأدمغة". بدا ويتلام غاضبا وحانقا.

أعلن أيضا بطريقة دراماتيكية عن عزمه على تغيير الاتجاه السائد لينتهج سياسة حسن الجوار في المنطقة، ويقيم علاقة طيبة مع الدول الأفرو – آسيوية. تحديت ادعاءاته مستشهدا بالقيود المفروضة على استيراد القمصان إلى بلاده وعلى حقوق نقل المسافرين والبضائع على الخطوط الجوية السنغافورية من وإلى استراليا. اعتبر هذا إهانة شخصية ورد بعبارات فظة. كان غريرا غض العود، في حين أحاط بي الأصدقاء القدامى المحنكون مثل إدوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا، وبيير ترودو رئيس وزراء كندا، ونورمان كيرك رئيس وزراء نيوزيلندا، والرئيس التنزاني جوليوس نيريري، وايرول بارو رئيس وزراء باربادوس. تحدثوا جميعا مؤيدين وجهة نظري. ومن النتائج التي تبدت آنئذ ظهور رئيس وزراء

نيوزيلندا نورمان كيرك كممثل مدافع عن منطقة جنوب المحيط الهادي، يدعمه رؤساء ساموا الغربية، وتونغا، وفيجي.

هاجمني ويتلام علانية قائلا إن في سنغافورة عددا كبيرا من السكان الذين ترجع أصولهم الإثنية إلى الصين، ولهذا لا تتجه السفن السوفييتية إلى سنغافورة. وسرعان ما حول الاتحاد السوفييتي وجهة أربع من سفن التموين إلى سنغافورة لإصلاحها ليعرف هل نحن صينيون أم سنغافوريون. أجبت إن على ويتلام ألا يستفز السوفييت مجددا لأنهم في المرة القادمة سيرسلون مدمرة محملة بالصواريخ أو غواصة نووية.

حين عدت إلى سنغافورة من طوكيو، علمت أن أحد أعضاء البعثة الأسترالية في الأمم المتحدة قد طلب من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن تقنع سنغافورة بالسماح لحوالي ثمانية آلاف لاجئ فيتنامي وصلوا بالقوارب بالنزول في أراضيها لأسباب إنسانية. في اليوم التالي (1973/5/24)، استدعيت المندوب السامي الأسترالي لإبلاغه بأن ذلك لا يعتبر تصرفا وديا. فحالما ينزل اللاجئون إلى البر، لن نستطيع إقناعهم بالمغادرة. وفسر الأمر بأن الأستراليين على استعداد لاستقبال خمسة وستين من لاجئي القوارب (البالغ عددهم ثمانية آلاف) الذين تلقوا تعليمهم في أستراليا. ومن خلال إنزالهم على البر فقط، يمكنه فرز الخمسة والستين أو المائة الذين ستستقبلهم. سألته عما سيحدث للبقية الذين سينزلون على البر ويرفضون العودة إلى القوارب. غمغم إجابة مبهمة. قلت إن تصرفه هذه يظهر أن حكومته الحالية لا تكن مشاعر ودية تجاه سنغافورة. وفي حفلة استقبال أقيمت في كانبيرا، وبخ رئيسُ وزرائه الرجلَ الثاني في بعثتنا الديبلوماسية بدون وجه حق بسبب مشكلة اللاجئين هذه. لم يكن ويتلام هو الطرف المظلوم في هذه القضية، وكنت مستعدا لفضح ألاعيبه ومزاعمه الزائفة. كان المندوب السامي الأسترالي يتصبب عرقا من فرط الارتباك وخيبة الأمل. لم

نسمح للاجئين بالنزول على أراضينا. ولم نقبل سوى مائة وخمسين صياد سمك مع عائلاتهم. أما البقية فأبحروا إلى إندونيسيا وأستراليا.

كانت فترة عصيبة بالنسبة لأستراليا وسنغافورة على حد سواء، حيث لا يمكن لمثل هذه الاتهامات المتبادلة أن تحدث بين الأصدقاء. الانسحاب الأمريكي من فيتنام والهجرة الجماعية للاجئي القوارب الفيتناميين سببا صدمة مؤلمة للجميع. لكن شعرنا بالارتياح حين قام الحاكم الأسترالي العام في تشرين الثاني/نوفمبر 1975 بإزاحة ويتلام عن الحكم بسبب بعض التجاوزات الدستورية، وتعيين مالكولم فريزر رئيسا لحكومة انتقالية ريثما تجرى انتخابات عامة، فاز بها فريزر بأغلبية مريحة.

كان مالكولم فريزر ضخم الجثة حتى بالمعايير الأسترالية. عرفته معرفة وثيقة حين شغل منصب وزير الدفاع في حكومة غورتن. وعندما تقابلنا في كوالالمبور لحضور جنازة تون عبد الرزاق في منتصف كانون الثاني/يناير 1976، انتهزت الفرصة لأناقش معه مسألة انتشار القوات الأسترالية في شبه الجزيرة الماليزية وسنغافورة. قال: إن من المستحيل سحب القوات. وقرر أن يترك سرب طائرات "الميراج" وسرب طائرات "اوريون" في بترورث. شعرت بالاطمئنان بسبب مقاربته العنيدة والصارمة لمسائل الأمن والاستقرار، إضافة إلى تصميمه على عدم التراجع والإذعان.

بتشجيع مني، قابل فريزر رئيس الوزراء مهاتير محمد عام 1982. قال مهاتير إن وزير خارجية فيتنام، نغوين كو ثاك، قد أعلن صراحة إن بلاده ستمنح السوفييت قواعد عسكرية في فيتنام إذا دعت الضرورة، وسيكون من الحمق بالنسبة لماليزيا أن تفكك قواعد القوات الأجنبية الموجودة على أراضيها. كان

من الأفضل لماليزيا أن تبقى القوات الأسترالية، أما إن رغبت بالرحيل فليس بمقدورها أن تفعل شيئا. اقتنع فريزر وترك طائراته في بترورث.

كان فريزر يتبنى آراء محافظة، لكنه لم يتمكن من إصلاح الضرر الذي سببه ويتلام في أقل من ثلاث سنين عبر التعجل بتبني مبادئ دولة الرعاية الاجتماعية التي حملت الميزانية الأسترالية أعباء مرهقة منذ ذلك الحين. أصبحنا ـ وبقينا ـ صديقين مقربين، رغم عدم موافقتي على سياساته الاقتصادية الحمائية. كان مترددا في فتح اقتصاده الذي يحابي عماله ومنتجيه على حساب مستهلكيه. في نهاية المطاف، اضطرت الحكومات العمالية في أواخر الثمانينات وفي التسعينات لمواجهة المهمة الصعبة المتمثلة في فتح الأبواب تدريجيا أمام الصادرات والتخلي عن الصناعات غير الاقتصادية.

عندما فاز حزب العمال الأسترالي في الانتخابات العامة في آذار/مارس 1983، خشيت أن تتكرر المتاعب والمشاكل التي أثارها ويتلام وتطفو على السطح مجددا. ولكن بوب هوك كان شخصية مختلفة تماما عن ويتلام، ويبدو أن قيادة حزب العمال قد تعلمت من الأخطاء والتجاوزات والمبالغات التي حدثت في سنوات حكم ويتلام. كان بوب هوك مخلصا حسن النية، وأراد فعل ما هو صواب. ولكنه كلما أخذ شيئا من مكاسب العمال في أحد القطاعات رده إليهم في قطاع آخر على شكل دعم حكومي. احتل المرتبة الثانية بين رؤساء الحكومات من حيث خدمته الطويلة. وقدم نفسه وأفكاره وحججه بأسلوب جيد ومقنع واهتم كثيرا بصورته في وسائل الإعلام المرئية.

سحب سرب "الميراج"، لكنه أجل اتخاذ القرار فيما يتعلق بالسرب الثاني. في آذار/مارس 1984، عقد العزم على سحب السرب المتبقي بشكل تدريجي بين عامي 1986 ـ 1988. تمكنت من إقناعه أن يبقي طائرات "ف 18" بشكل

دوري، بحيث تنتقل من داروين لتنتشر في سنغافورة مدة ستة عشر أسبوعا في السنة. واستمرت هذه الترتيبات إلى الوقت الحاضر. ونتيجة مرابطة القوات الأسترالية في بترورث حتى عام 1988، تعزز الأمن في ماليزيا وسنغافورة معا، الأمر الذي منحنا مدة تزيد عن الثلاثين عاما من الاستقرار والنمو. فبعد أحداث الشغب العرقية في سنغافورة عام 1964، وفي كوالالمبور عام 1969، خشي الأستراليون من التورط في الصدامات بين سنغافورة وماليزيا، أو الصراعات بين إندونيسيا وماليزيا أو سنغافورة.

وبحلول عام 1988، أعاد الأستراليون تقييم ترتيباتهم الدفاعية؛ واعتبروا الآن أن مخاطر مثل هذه الكوارث ليست داهمة، ووجدوا قيمة استراتيجية وسياسية أكبر لبقائهم مشاركين في الحفاظ على أمن المنطقة من خلال اتفاقية الدفاع الخماسية.

عندما أعود بالذاكرة إلى الوراء، أجد أن رئيس وزراء أستراليا روبرت منزيس (1939 ـ 1941، 1949 ـ 1966) كان له أبلغ الأثر في نفسي. لربما يعود السبب إلى أنني كنت شابا وسريع التأثر. راقبت أداءه البارع في اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنويلث الذي عُقد في لندن في أيلول/ سبتمبر عام 1962. كان يتمتع بشخصية طاغية آسرة، وصوت هادر مدو يخرج من هامة ضخمة على منكبين عريضين. أما ملامح وجهه الأحمر المعبرة، وحاجباه الكثان، وشعره الأشيب، فقد ضاعفت من تأثيره في الآخرين. اختزن ثقة وسلطة جيل كامل من الأوفياء والمخلصين للملك والإمبراطورية.

وعندما قررت بريطانيا أن تنضم إلى "السوق المشتركة"، رغم جهوده الدؤوبة لإقناعها بالعدول عن ذلك، عرف أن العالم قد تغير بشكل جذري، وأن العواطف ووشائج القربى لا يمكن أن تحل محل حقائق الجغرافيا السياسية ووقائع الجغرافيا الاقتصادية في عالم ما بعد انحسار المد الاستعماري.

ثمة زعيم أسترالي أخر تمتع بشخصية مؤثرة هو بول هاسلوك، وزير الشؤون الخارجية في الفترة الممتدة بين عامي 1964 – 1969، والحاكم العام لأستراليا (1969 - 1974). كان هادئا، ناعم الحديث، شديد الملاحظة، واسع المعرفة، بليغ الأسلوب. قابلته في أول زيارة لي إلى استراليا عام 1965 عندما كان وزيرا في حكومة منزيس. ثم التقيت به مرارا حين كانت سنغافورة في خضم "المواجهة" مع إندونيسيا، وبعد ذلك عندما أعلنت بريطانيا عزمها على سحب قواتها. وجه سياسة استراليا الخارجية بمهارة وحنكة لتأخذ منحى ثابتا. لم يكن يريد التخلي عن ماليزيا وسنغافورة، ولكنه حرص على ألا يغضب الإندونيسيين، أو يجعلهم يشعرون بأنهم "يواجهون عصبة متحدة ضدهم"، كما قال لي بكل صراحة. أما قيمه التي آمن بها ـ التشديد على أهمية الأسرة، والتعليم، والتفاني في العمل ـ فهي قيم جيل ما قبل الحرب، أي قبل أن تعتبر أستراليا نفسها "بلدا محظوظا".

❀❀

على شاكلة العلاقات مع أستراليا، كانت علاقات سنغافورة مع نيوزيلندا تتم عبر بريطانيا. لم يشعر النيوزيلنديون بأنهم مهددون باحتمال التعرض للغزو الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، ربما بسبب بعدهم عن آسيا. وكانوا أقل شكا وريبة بالآسيويين. استقبلوا "حصتهم" من اللاجئين الفيتناميين وكانوا أقل عصبية تجاه تدفق لاجئي القوارب التائهين في عرض البحر إلى شواطئهم. ولكن سيطرأ تغير على هذا الموقف في التسعينات بعد تدفق المزيد من الهجرات الآسيوية إليهم.

في زيارتي الأولى لنيوزيلندا في نيسان/أبريل 1965، دهشت للشبه الكبير الذي يجمع النيوزيلنديين بالبريطانيين من حيث العادات والسلوك. نزلت في فندق صغير حيث كانت الخادمات مازلن يلبسن المئزر مثل الخادمات البريطانيات بعد

الحرب، ويحضرن "شاي الصباح" قبل الفطور. حتى اللهجة كانت أقرب إلى اللهجة البريطانية، بكل ما يميزها من لطف وتهذيب وتحفظ، في حين غابت المجاملات الأسترالية الودودة والمبتذلة. نيوزيلندا بلاد خصبة خضراء، على العكس من أستراليا القاحلة الغبراء. وعلى مدى سنوات عديدة، كان أبناء الطبقة الأرستقراطية الذين لم يرثوا عقارات عن آبائهم في إنكلترا يذهبون إلى نيوزيلندا ويمتلكون مزارع شاسعة لتربية الأغنام والماعز وزراعة القمح، ومن ثم تصديرها إلى الوطن الأم. كان ذلك أسلوبا حياتيا ذكيا رفع مستواهم المعيشي. واستطاعت نيوزيلندا تطوير نظام متقدم يوزع بشكل عادل فوائد ومكاسب دولة الرعاية الاجتماعية مما جعل الشعب يتمتع بواحد من أفضل المستويات المعيشية قبل الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب أصبح النيوزيلنديون من الأثرياء.

لكن النيوزيلنديين تشبثوا بهذا المجتمع المعتمد على الزراعة أكثر من اللازم. في حين لجأ الأستراليون إلى التصنيع. وهذا ما جعل الشباب اللامعين والطموحين يغادرون البلاد بأعداد كبيرة إلى استراليا، وبريطانيا، وأمريكا. لكن في الثمانينات، اتخذت نيوزيلندا مسارا مغايرا من أجل تطوير اقتصادها ومنح الفرص للموهوبين والنابغين بحيث لا يضطرون للهجرة. كما جلبت المهاجرين الآسيويين المتعلمين والمتخصصين، وبدأت تروج للجمال الطبيعي الذي يتمتع به الريف النيوزيلندي، وتشجع السياحة على نطاق واسع. في الحقيقة، كان ذلك مسعى متأخرا لجعل البلاد قادرة على المنافسة.

كان كيث هوليوك واحدا من رؤساء الوزراء الذين خدموا طويلا في المنصب. قابلته لأول مرة حين وصل إلى مطار سنغافورة عام 1964، عندما كانت مندمجة مع ماليزيا. كان رجلا ضخم الجثة، جهير الصوت. تميز بواقعيته وابتعاده عن الادعاءات المزيفة والمطامح العريضة. كان فلاحا ويفخر بأصله، ولم يدع بأنه مثقف، ولكنه تحلى بالقدرة على اجتذاب المواطن العادي

والتأثير فيه، وهذا أحد الأسباب التي جعلته يفوز في أربعة انتخابات متتالية ويبقى رئيسا للوزراء من عام 1960 وحتى 1972. أحببته واحترمت استقامته وأمانته. ووجدته ثابت الجنان هادئ الأعصاب عند مواجهة الأزمات والضغوط.

بعد أن قابلني أمين سر الكومنويلث جورج تومسون في سنغافورة عام 1967 ليبلغني بقرار ويلسون سحب القوات البريطانية، هتفت لهوليوك. كنا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر (من أشهر الصيف في نيوزيلندا). قال لي إنه لا يعتقد أن البريطانيين سيغيرون رأيهم، فقد حاول معهم من قبل، وتمنى لي التوفيق في محاولتي لكسب مزيد من الوقت. وأنهى مكالمته بالقول: "أنا في استراحتي عند بحيرة تاوبو. النهار مشمس وجميل وهادئ، لا بد أن تأخذ إجازة وتأتي إلى هنا". كان إحساسه بالخطر مختلفا، هناك في أقصى جنوب المحيط الهادي. لبّيت دعوته بعد سنوات. هيوكالودج قرب بحيرة تاوبو مكان هادئ فعلا.

عندنا استلم نورمان كيرك رئيس الوزراء العمالي الحكم في نيوزيلندا، التقينا عام 1973 في مؤتمر الكومنويلث في اوتاوا. بدا صادقا وصريحا وجديا. ثم اجتمعت به في طريق عودته إلى نيوزيلندا في كانون الأول/ديسمبر 1973. جلسنا على المرج الأخضر أمام مدخل سري تيماسيك في إحدى الأماسي، نتجاذب أطراف الحديث ونتبادل الأفكار حول المستقبل. الحرب في فيتنام بدت وكأنها تقترب من خاتمتها المحزنة. سألته، بوصفه مراقبا من خارج المنطقة، عن رأيه بسنغافورة وآفاق استقرارها ونموها، ومن أين يمكن أن تأتيها الأخطار. كان جوابه مباشراً وبليغا: نيوزيلندا هي "الدولة المتميزة البعيدة عن آسيا": غنية، وبيضاء، وديمقراطية.

أما سنغافورة فهي "الدولة المتميزة في قلب آسيا": مدينة غربية الطابع وديمقراطية في مركز جنوب شرق آسيا ومع هذا فهي مختلفة ومتفردة. نجاحها هو الخطر المحدق بها، لقد أصبحت سنغافورة مكشوفة.

جمعتنا علاقة وثيقة. وحزنت عندما توفي بعد بضعة أشهر في آب/أغسطس 1974. بعد مرور أكثر عشرين سنة على ما قاله، عندما أرادت استراليا ونيوزيلندا الانضمام إلى الجانب الآسيوي من اجتماع رؤساء حكومات دول آسيا - أوروبا في بانكوك عام 1996، اعترض رئيس الوزراء مهاتير محمد قائلا إنهما لا تعتبران جزءا من آسيا. كانت هذه ردة فعله الغريزية، ولم يشاركه بها معظم الزعماء الآخرين. آمنت قبل مضي وقت طويل بأن منطق الجغرافيا والاقتصاد سينتصر على التحامل والأحكام المسبقة، وستنضم استراليا ونيوزيلندا إلى اجتماع آسيا وأوروبا (ASEM).

فاز روبرت مولدون في انتخابات كانون الثاني/يناير عام 1975 وبقي رئيسا للوزراء حتى عام 1984. كان متين البنية، كبير الهامة، على وجهه أمارات الولع بالمشاكسة والخصام، لتناسب مزاجه الميال للصدام والنزاع. جابه بصلابة نظيريه الأستراليين مالكوم فريزر وبوب هوك، وتبادل معهما "اللكمات اللفظية"، ليذكرهما بعدم الاستخفاف بنيوزيلندا.

أراد فصل الرياضة عن السياسة، ودافع دفاعا عنيفا عن فريق نيوزيلندا للركبي بلاعبيه السود، لخوض المباريات في جنوب أفريقيا واستقبال فريقها في نيوزيلندا. ولدهشته، حدثت احتجاجات عنيفة ضد الفريق (العنصري) في نيوزيلندا. وخلال السنوات القليلة التالية، راقبته وهو يكتشف في اجتماعات دول الكومنويلث أن نيوزيلندا ستزداد عزلة إذا استمر في انتهاج سياسته. وهكذا، وبعد دفاع عنيد وحماسي عن موقفه، وافق في اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنويلث (لندن، 1977)، على إعلان مقاطعة جنوب أفريقيا في المجال الرياضي بسبب نظامها القائم على الفصل العنصري. لم يكن الأمر يستحق القتال من أجله. لم يخف عواطفه أبدا. في عام 1979، كان واحدا من بين قلة قليلة من الزعماء الذين تعاطفوا في اجتماع دول الكومنويلث في لوساكا مع

مرغريت تاتشر في موقفها تجاه روديسيا وجنوب أفريقيا. لكنه سرعان ما رأى - وسبق في ذلك تاتشر - أن سيرورة التاريخ تتناقض مع الهيمنة البيضاء على أفريقيا. وعلى العكس من ويتلام، لم يحصر اهتمامه بالساحة الأفرو - آسيوية، بل ركز جهده ووقته وموارده على جزر جنوب المحيط الهادي. كان محاسبا قانونيا، يتمتع بقدرة استثنائية على التعامل مع التفاصيل والأرقام. أما تحليلاته للمشكلات الاقتصادية فبدت واقعية وبعيدة عن العواطف، لكن قوته تضعف حين يصل الأمر إلى مرحلة تطبيق السياسات. وعندما هبطت أسعار المزارع، قدم دعما حكوميا للأسعار من أجل المزارعين. وحين واجهت المشكلات قطاع الصناعة، أعطاه مزيدا من الحماية.

خليفته في حزب العمال ديفيد لانغ هو الذي باشر العملية الصعبة المتمثلة في الحد من مبالغات الدعم الحكومي، مما سبب ضررا كبيرا لأولئك الذين اعتادوا على المعاملة التفضيلية. كان لانغ شخصية غير عادية (متوسط الطول، بدين الجسم)، جمعت التسامح، وهدوء الطبع، وحضور البديهة، وقوة الذاكرة. بعيد فوزه بانتخابات عام 1984، زارني في سنغافورة وهو في طريقه إلى إفريقيا لزيادة التبادل التجاري مع دولها. عبرت عن شكوكي بنجاح مهمته. استخف بنزعتي المتشككة، ولكنه اعترف فيما بعد بصواب رأيي.

عندما أعلن الأستراليون عام 1972 عزمهم على سحب قواتهم من ماليزيا في عام 1973، قرر النيوزيلنديون البقاء، وظلوا بالفعل هناك مدة 17 عاما أخرى. أكسبتهم صلابتهم وعزيمتهم لقب "غوركا جنوب المحيط الهادئ". لكن سياسة نيوزيلندا تغيرت في تموز/يوليو عام 1984 عندما انتخب لانغ العمالي. فقد قرر حزبه أنه يريد المحيط الهادي منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتبنى موقفا مناهضا بشدة لها. وكانت نيوزيلندا على استعداد للتضحية حتى بمعاهدة "انزوس" (ANZUS) مع الولايات المتحدة حين رفضت السماح للسفن التي تسير

بالطاقة النووية أو التي تحمل أسلحة نووية بالإبحار في مياهها أو الدخول إلى موانئها، مما يعني في واقع الأمر حظرا على سفن البحرية الأمريكية. وكان هذا بمثابة ردة مفاجئة على مواقف نيوزيلندا التقليدية. وفي تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، قابلت لانغ في سنغافورة، وأبلغته أن السفن الحربية النووية تعبر مرارا مضائق ملقه ومضائق سنغافورة، وأننا ندرك مخاطر وقوع حادث نووي، ولكن تواجد البحرية الأمريكية في المنطقة منحنا ثلاثين عاما من الاستقرار. تشبث بموقفه ولم يقتنع. فبالنسبة له ولحزبه، يعتبر العالم الخالي من الأسلحة النووية الضمان الوحيد للمستقبل الآمن.

في كانبيرا (1986)، طلب مني بوب هوك إقناع لانغ بأن مصالح نيوزيلندا على المدى البعيد تكمن في الالتزام بمعاهدة "انزوس". وعندما زرت ويلنغتون، تناقشت مع لانغ ثانية وقدمت الحجة على أن سياسته المناهضة للأسلحة النووية هي سياسة مبالغة في الحذر والحرص، ولكنه لم يغير رأيه. إلا أن جيم بولغر، زعيم المعارضة آنذاك، وافقني الرأي على أن الدول الصغيرة، مثل سنغافورة ونيوزيلندا، لن تمتلك هامشا من المناورة ولن تحقق تقدما إلا إذا استمرت الولايات المتحدة في الحفاظ على التوازن العالمي. وأضاف: "إن موقف نيوزيلندا المناهض للأسلحة النووية لن يؤدي إلا إلى تسريع تفككه". ولكن عندما أصبح رئيسا للوزراء في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1990، كان من المستحيل بالنسبة له عكس هذه السياسة بسبب ضغوط الرأي العام. وقرر النيوزيلنديون الابتعاد عن مشكلات العالم في الوقت الراهن على الأقل.

حين أصبح لانغ رئيسا (عماليا) للوزراء، شعر بصورة غريزية أن عليه مناصرة المظلومين والمحرومين. ولكن تبين أن بالمستطاع إقناعه بالقضايا المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية وفتح الاقتصاد أمام قوى السوق. وذلك لأن وزير ماليته، روجر دوغلاس، كان مقتنعا بالسوق الحر ونجح في حث رئيسه على القبول

برأيه خلال الفترة الأولى من ولايته. لكن خلال الولاية الثانية تراجع لانغ، تحت ضغط زملائه في الحكومة وفي الحزب، عن الإصلاحات التي لم تحظ بالتأييد الشعبي. هذا التأخير أطال من عذاب وتبريح المزارعين والمصنعين والمستهلكين في نيوزيلندا.

في كانوا الأول/ديسمبر 1984، أعلن لانغ، بدون استشارتنا المسبقة، إلغاء "الخطة العامة لإعطاء صادرات سنغافورة وضع الأفضلية" (GSP). وسبقت نيوزيلندا بهذا الإجراء كلا من أمريكا والسوق الأوروبية المشتركة. وعندما شرح وزير خارجيتنا له أن خسارتنا نتيجة هذا الإلغاء - من جانب نيوزيلندا - ستكون هامشية، لكننا سنعاني بشدة إذا ما اتخذ الأوروبيون والأمريكيون إجراء مماثلا، قبل لانغ هذه الحجة وأعاد وضع الأفضلية لصادراتنا.

لم يعتبر النيوزيلنديون وطنهم "بلدا محظوظا"، نظرا لافتقاده إلى مخزون ضخم من الذهب، والماس، والفحم، واليورانيوم وغيرها من المعادن الأخرى التي توفر للأستراليين وضعا معيشيا مريحا. وعندما تدهورت أسعار المواد الغذائية التي يصدرونها في الثمانينات، خفض لانغ ودوغلاس الدعم المالي للمزارعين مما جعل نيوزيلندا أكثر قدرة على المنافسة. والفضل يعود إلى رئيس الوزراء جيم بولغر في متابعة انتهاج هذه السياسات الليبرالية، وذلك عندما عاد الحزب الوطني إلى السلطة عام 1990.

لم يحدث أي خلاف أو نزاع بيني وبين زعماء نيوزيلندا، ولا حتى بوب مالدون، الذي يمكن أن يصبح عدوانيا ويتملكه الغضب والانفعال عندما يحتدم النقاش. وتبعا لتجربتي، يمكن الاعتماد على النيوزيلنديين، والوثوق بوفائهم لتعهداتهم.

.25.

أساطير وزعماء جنوب آسيا

عندما كنت طالبا شابا أعجبت بنهرو وأكبرت هدفه المتمثل بإقامة مجتمع علماني متعدد الأعراق. وعلى شاكلة معظم الوطنيين والقوميين في المستعمرات البريطانية، قرأت كتبه التي ألفها خلال سنواته الطويلة في السجون البريطانية، وخاصة رسائله إلى ابنته. فقد كتبت بأسلوب رشيق، ومست آراؤه وعواطفه وترا حساسا في داخلي. كنت أتساءل في الخمسينات ـ مع بقية الاشتراكيين الديمقراطيين ـ من هي الدولة التي ستصبح نموذجا يحتذى للتنمية والتطور: الهند أم الصين. رغبت أن تفوز الهند الديمقراطية، وليس الصين الشيوعية، في السباق. ولكن رغم الإنجازات العديدة، مثل الثورة الخضراء وغيرها، فقد تدهور المستوى المعيشي وتردت نوعية الحياة في الهند نتيجة النمو السكاني الهائل.

زرت دلهي لأول مرة كرئيس للوزراء في نيسان/أبريل 1962. وذهبت للقاء البانديت جواهر لال نهرو في منزله، الذي كان مسكنا لأحد القادة العسكريين البريطانيين: دارة مؤلفة من طابقين مع شرفات رحيبة تحيط بها أرض فسيحة غناء. تحدثنا معا لمدة نصف ساعة.

جلسنا على الغداء إلى مائدة طويلة (موروثة من زمن البريطانيين على ما يبدو)، حيث تناول كل ضيف غداءه من صينية فضية كبيرة، بعد اختيار ما لذ وطاب من تشكيلة واسعة من أصناف الأرز، والفطائر (تشاباتي)، والكاري، والخضار، واللحوم، والسمك، والمخلل، والتوابل التي تقدم له. كان الجميع يأكلون بأصابعهم، وهو أمر لم نعتد ـ أنا وزوجتي تشو ـ عليه. وفي حين كان باقي الضيوف يستخدمون أناملهم للأكل بكل براعة ويسر، كنا نحن نعاني

من صعوبات جمة. لكن شعرنا بالارتياح حين قدمت للضيوف زبديات فضية مليئة بالماء وشرائح الليمون ليغسلوا أصابعهم التي تقطر دهنا استعدادا لتناول الحلويات، وهي بالمناسبة لذيذة المذاق. لاحظ نهرو الجالس قبالتنا مدى ما أصابنا من حرج وارتباك. وشرحت له أننا نستخدم الشوك والملاعق عادة بالإضافة إلى العيدان الخشبية. ولحسن الحظ لم ينس مضيفونا أدوات المائدة هذه خلال المآدب الأخرى التي أقيمت لنا في دلهي.

أظهر نهرو اهتماما بما أبلغته من معلومات بحيث دعاني للقاء آخر في اليوم التالي استمر تسعين دقيقة. شرحت له الأوضاع الديمغرافية في سنغافورة والملايو، وسيطرة الشيوعيين على السكان من ذوي الأصول الصينية بسبب نجاحهم الهائل في تحويل الصين من مجتمع ينخره الفساد والتفسخ والانحطاط، إلى مجتمع يسوده الانضباط والنظام، ونظافة اليد والإخلاص، والحيوية والدينامية، وإن خضع لنسق واحد. ولكن الشيوعية لا تناسب جنوب شرق آسيا على الإطلاق. علاوة على أن سنغافورة المستقلة ستكون بمثابة كارثة لأن من المحتم أن تستقطب عداوة جيرانها ـ الملاويين من الملايو، والجاويين وغيرهم من الجماعات الملاوية العرقية في إندونيسيا. ورأيت أن أفضل حل هو اندماج سنغافورة مع الملايو ومناطق بورنيو، نظرا لأن تانكو عبد الرحمن لا يريد ضم سنغافورة وحدها، لأن الصينيين سيعادلون الملاويين آنئذ في قوة الأصوات الانتخابية. وفوجئ نهرو ـ مفاجأة سارة طبعا ـ حين عرف مدى تصميم الصينيين على منع سنغافورة من الخضوع لسيطرة الشيوعيين وسطوة نفوذ بكين.

زرت نهرو مرة أخرى عام 1964 عندما توقفت في دلهي في طريق العودة من جولة في أفريقيا. كان خيالا باهتا لصورته السابقة، حيث بدا واهنا مرهقا في صوته وجلسته. كما ضعفت قدرته على التركيز. الهجوم الصيني عبر الهملايا

شكل ضربة قاصمة لآماله بالتضامن الأفرو ـ آسيوي مع الهند. غادرت الاجتماع مترعا بالحزن والأسى، وتوفي نهرو بعد عدة أشهر (في أيار/مايو).

لقاءاتي مع نهرو في الستينات سمحت لي بمقابلة ابنته انديرا غاندي. وعندما نلنا الاستقلال، طلبنا من الحكومة الهندية مساعدتنا على الانضمام إلى المنظمات الأفرو ـ آسيوية؛ ولم تبخل البعثات الديبلوماسية الهندية علينا بالمساعدة. وبعد سنة، زرت الهند لتقديم الشكر للسيدة غاندي على اهتمام حكومتها بجنوب شرق آسيا. استقبلتني الشابة الطافحة بالحيوية والآمال العريضة في المطار مع حرس الشرف، ورافقتني إلى قصر للضيافة يدعى الآن راشتراباتي بهافان.

كانت السيدة غاندي ودودة وصريحة معي طيلة مدة إقامتي التي استمرت ثلاثة أيام في عام 1966. وقالت إن من الصعب عليها الاستمرار مع حكومة لم تخترهي أعضاءها. فقد تنوعت مشارب واتجاهات وزرائها. وعلى الرغم من تعيينها من قبل زعماء "حزب المؤتمر" الذين أرادوا ـ لمصلحتهم الذاتية ـ الاستفادة من شخصية نهرو وصورته في الانتخابات القادمة، إلا أنني اعتقدت بأنها إذا فازت بأغلبية مريحة، فلديها النية والتصميم على الحكم بقوتها الذاتية ووفق أسلوبها الخاص.

أحزنني التدهور التدريجي في أحوال البلد، وهو أمر يمكن ملاحظته بوضوح حتى في قصر راشتراباتي بهافان. فأدوات المائدة في وضع مزر ـ انكسرت إحدى السكاكين في يدي على العشاء وكاد نصلها ينغرز في وجهي!! أما أجهزة تكييف الهواء، التي ظلت الهند تصنعها طيلة سنين عديدة، فقد كانت عديمة الفعالية وإن دمدمت بصوت هادر مدو. في حين اعتاد الخدم، بلباسهم الأبيض والأحمر القذر، الاستيلاء على مشروبات الضيافة الموضوعة على موائد جانبية في غرفنا. كانت دلهي تعاني من "جفاف" كحولي طيلة أيام الأسبوع. في إحدى المناسبات، حين كنت عائدا إلى قصر الضيافة بعد حفل استقبال أقامه

مندوبنا السامي، دخل اثنان من الهنود المكلفين بمرافقتي إلى المصعد معي وقد وضع كل منهما يديه خلف ظهره. حين خرجت من المصعد، لاحظت أنهما يحملان أربع زجاجات. ثم أخبرني سكرتيري الخاص بأنها زجاجات ويسكي. فقد كان من المعتاد في الحفلات التي تقيمها بعثتنا الدبلوماسية أن توزع زجاجات الويسكي على الضيوف المهمين إضافة إلى المرافقين. ولم تكن متوفرة في الهند بسبب حظر استيرادها. ذلك مجرد مثال على النفاق والتظاهر بالمساواة مع عامة الشعب، حيث يرتدي الزعماء السياسيون اللباس الوطني للادعاء بالمساواة مع الفقراء، بينما يراكمون ثروات طائلة في السر. الأمر الذي أضعف المبادئ الأخلاقية والروح المعنوية لدى النخبة من الضباط العسكريين والموظفين المدنيين.

الأيام القليلة التي أمضيتها في قصر راشتراباتي بهافان، ولقاءاتي مع كبار الزعماء في حفلات الاستقبال وعدة أماكن أخرى، شكلت جميعا تجربة واقعية علمتني الكثير. في زياراتي السابقة للهند في عامي 1959و 1962 عندما كان نهرو في الحكم، اعتقدت أن الهند تشكل نموذجا واعدا للمجتمع المزدهر والقوة العظمى. ولكن بحلول أواخر السبعينات رأيت أنها ستغدو قوة عسكرية كبيرة بسبب حجمها، ولكنها لن تصبح قوة مزدهرة اقتصاديا بسبب قيودها البيروقراطية الخانقة.

أبدى المسؤولون الهنود اهتماما أكبر بإصدار بيان مشترك، يتضمن التزاما من جانب سنغافورة "بإظهار القلق الكبير من الخطر الذي يتهدد العالم عموما ومنطقة جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص، نتيجة استمرار الصراع الطويل في فيتنام". كانت سياسة عدم الانحياز التي تنتهجها الهند تميل نحو الاتحاد السوفييتي؛ وهو ثمن تدفعه مقابل ضمان الاستمرار في الحصول على المعدات العسكرية والتقانة الحربية السوفييتية.

زارت انديرا غاندي سنغافورة بعد سنتين (أيار/مايو 1968). تبادلنا الآراء حول مسائل عديدة استنتجت بعدها أن الهند تفتقد القدرة الضرورية لمد نفوذها إلى جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، عندما زرت الهند عام 1970 ، سألت انديرا هل تنوي الهند توسيع مصالحها البحرية إلى جنوب شرق آسيا. وتدخل وزير الخارجية سواران سينغ، الذي كان حاضرا آنئذ، ليقول إن الهند مهتمة بزيادة روابطها الاقتصادية مع دول المنطقة، ولكن اهتمامها الأكبر ينصب على الحفاظ على خطوط الملاحة الغربية سالكة ومفتوحة. شعرت أن قلق الهند الدفاعي الأول يتركز على باكستان، خوفا من تحالف أمريكي ـ صيني ـ باكستاني.

سرعان ما عقدتُ أواصر الصداقة مع موراجي ديساي حين أصبح رئيسا للوزراء عام 1977. كنت قد عرفته حين كان نائبا لرئيس الوزراء عام 1969. وخلال مؤتمر دول الكومنويلث الذي انعقد في لندن في حزيران/يونيو 1977، تناولت الغداء معه في مقر مندوبه السامي. كان في الثمانينات من العمر، و"نباتيا" لا يأكل سوى المكسرات النيئة، والفواكه، والخضراوات، ولا يقرب الطعام المطهو أبدا. أما وجبته في ذلك اليوم فتألفت من الزبيب، والمكسرات. في حين لم يمس أطباق الحلويات والشوكولاته المكومة أمامه. إذ لم يكن مندوب الهند السامي يعرف شيئا عن نظامه الغذائي الصارم. حتى الحليب الذي يشربه لا يجب أن يأتي من الزجاجات بل من ضرع البقرة مباشرة! ولهذا، قدم له رئيس الوزراء الأسترالي مالكولم فريزر حليب البقر الطازج خلال مؤتمر دول الكومنويلث الإقليمي الذي عقد في سيدني في السنة التالية. وأكد لي ديساي أنه يحصل على التغذية الضرورية من نظامه الغذائي، وأن النباتيين يعمرون أكثر من سواهم. ثم أثبت أطروحته حين عاش حتى بلغ تسعة وتسعين عاما من العمر. كان يتمتع بروح فكاهية تتسم بالواقعية والسخرية، إضافة إلى ذاكرته القوية، لكنه تبنى بعض الأفكار غير العادية. في كانون الثاني/ديسمبر

1978، قال لي ونحن في السيارة التي كانت تقلنا من مطار دلهي إلى قصر راشترباتي بهافان، إن الهنود قاموا برحلة إلى الفضاء وزاروا الكواكب قبل ألف سنة، أي سبقوا ما كان يفعله الأمريكان آنذاك. ولا بد أنني بدوت متشككا، لأنه أكد لي قائلا: "أجل، هذا صحيح. لقد تم ذلك عبر التقمص والتناسخ. وهو مسجل في 'بهاغافاد غيتا'*".

خسرت انديرا غاندي انتخابات عام 1977، ولكنها عادت إلى السلطة عام 1980. وعندما قابلتها في اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنويلث الإقليمي (CHOGRM) في دلهي (أيلول/سبتمبر 1980)، كانت قد فقدت بعضا من اندفاعتها. فسياسات الهند الأساسية لم "تقلع" أبدا. إذ منعها تحالفها مع الاتحاد السوفييتي من إقامة أي نوع من التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة وأوروبا. بالإضافة إلى خضوعها لنظام تسيطر عليه الشركات الحكومية العاجزة، وتغيب عنه المشاريع المملوكة للقطاع الخاص، وتندر فيه الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الهندي يترنح في حالة من الركود والانكماش. أما أعظم إنجازاتها فتمثلت في إطعام العدد الهائل من سكانها، الذين تجاوزا الصين في معدلات النمو.

عندما امتنعت الهند عن إدانة الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا عام 1980، عبر الاعتراف بنظام الحكم الذي نصبته فيتنام، ساد الخلاف بيننا في كافة المؤتمرات الدولية. كنا على الجانب المقابل من مسألة حاسمة بالنسبة للسلام والاستقرار في جنوب شرق آسيا. في مؤتمر دلهي الإقليمي لرؤساء حكومات دول الكومنويلث في تلك السنة، تجاهلت السيدة غاندي في خطابها الافتتاحي كرئيسة للمؤتمر، قيمة إدانة التدخل المسلح عبر الحدود. أما أنا فقد عرضت بهدوء وجهة نظر معاكسة تعتبر أن الاحتلال السوفييتي لكمبوديا وأفغانستان

* نص هندوسي مقدس في الملحمة السنسكريتية "مهابهاراتا". (م)

على التوالي يؤسس مبدأ جديدا لتسويغ التدخل خارج إطار ميثاق الأمم المتحدة، ومن شأنه أن يوجد سوابق للتدخل العسكري السافر. جرت مناقشات لا نهاية لها بين وفودنا حول مسودة البيان الختامي. أما المسودة التي تم الاتفاق عليها فقد تجنبت أية إشارة إلى العدوان الذي قام به كل من الاتحاد السوفييتي وفيتنام، ولكنها دعت إلى حل سياسي للمحافظة على استقلال وسيادة أفغانستان وكمبوديا. كما وعدت السيدة غاندي في ملاحظاتها الختامية بأن تقوم الهند بدورها في حث وإقناع الشعب (في موسكو) بالانسحاب من أفغانستان. ولكن بالنسبة لكمبوديا، اعترفت الهند بالنظام لأنه يسيطر على كافة الأجزاء الرئيسية من البلاد، "وهذا أحد الشروط المعتادة للاعتراف بالحكومات والأنظمة".

وعندما دعتني لحضور القمة السابعة لدول عدم الانحياز الذي تقرر عقدها في دلهي في آذار/مارس 1983، رفضت الدعوة قائلا: "في مسعانا لتحقيق وحدة فعلية، لا يمكن لحركة عدم الانحياز اتخاذ موقف اللامبالاة تجاه الانتهاكات التي حدثت مؤخرا للمبادئ الأساسية للاستقلال الوطني، والسيادة ووحدة أراضي الدول، خصوصا حين تكون من أعضاء الحركة.."

لكنني حضرت مؤتمر دول الكومنويلث العام (وليس المؤتمر الإقليمي) الذي عقد في دلهي فيما بعد (تشرين الثاني/نوفمبر 1983)، حيث اختلفنا مرة أخرى حول كمبوديا. ورغم هذا الخلاف، وبسبب ارتباطنا الطويل وعلاقاتنا الشخصية الطيبة، لم تظهر أية عداوة شخصية بيننا.

* * *

انديرا غاندي أصلب رئيسة للوزراء قابلتها. كانت أنثى لا تعرف اللين، وزعيمة سياسية أشد تصميما وقسوة من مارغريت تاتشر، وباندرانيكه، وبينازير بوتو. اشتهرت بوجهها الجميل وأنفها المعقوف وتسريحتها المميزة، حيث تتألق خصلة رمادية ثخينة وسط كتلة من الشعر الأسود الفاحم. رفلت على

الدوام بـ"الساري" الأنيق، واعتادت اتباع بعض الأساليب الأنثوية، حيث ترسم ابتسامة جذابة للرجال في المناسبات الاجتماعية؛ ولكن عند احتدام النقاش الجدي تظهر تلك القوة الفولاذية التي تضاهي بها زعماء الكرملين. لم تكن تشبه والدها في شيء. فقد كان نهرو رجل أفكار ومفاهيم جددها وعدلها باستمرار ـ مفاهيم تتعلق بالعلمانية، والتعددية الثقافية، والتصنيع السريع للدولة عبر الصناعة الثقيلة على الطراز السوفييتي. وسواء أكان مخطئا أو مصيبا، فقد كان مفكرا بامتياز.

أما انديرا غاندي فكانت زعيمة عملية وبراغماتية، تركز اهتمامها بالدرجة الأولى على آليات السلطة، وكيفية اكتسابها، وأساليب ممارستها. الفصل الحزين في سنواتها الطويلة في السلطة حدث عندما ابتعدت عن العلمانية واتجهت إلى الهندوس في شمال الهند لكسب أصواتهم، وبالتالي دفعت الشوفينية الهندوسية ـ بوعي أو بدون وعي ـ للظهور على السطح، وسمحت لها أن تصبح قوة شرعية في السياسة الهندية. الأمر الذي أدى إلى تجدد أعمال العنف بين الهندوس والمسلمين، وإحراق وتدمير مسجد أبوديا التاريخي، وظهور حزب بهاراتيا جاناتا (BJP) الهندوسي الشوفيني، كحزب رئيسي وحيد في البرلمان الهندي عام 1996، ثم مرة أخرى عام 1998. تبدو غاندي أشد صرامة وصلابة وقسوة عندما تتعرض وحدة الهند للتهديد. تفجرت حالة من الغضب العارم بين السيخ في مختلف أرجاء العالم حين أمرت القوات الهندية باقتحام المعبد المقدس للسيخ في امريتسار. وحين شاهدت مدى سخط واستياء وغضب طائفة السيخ في سنغافورة، أدركت أن ما قامت به يمثل كارثة سياسية: لقد انتهكت أعمق مقدسات ديانة السيخ. لكنها لم تتأثر، بل ركزت اهتمامها على سلطة الدولة التي صممت على المحافظة عليها. ثم دفعت حياتها ثمنا لفعلتها عام 1984، حين اغتالها أحد حراسها السيخ.

سياساتنا المختلفة تجاه كمبوديا دفعتني للابتعاد عن الهند حتى آذار/مارس 1988، حين حاولت إقامة اتصال مع ابنها راجيف غاندي الذي كان رئيسا للوزراء آنذاك. حضر لقاءنا نائبه ناتوار سينغ ـ وهو سياسي تمتع بذهن متوقد وقدرة ممتازة على عرض المواقف الهندية الصعبة. اقترح راجيف أن تقيم الولايات المتحدة علاقات دبلوماسية مع فيتنام وترفع العقوبات الاقتصادية عنها لأنه اعتقد أن فيتنام تنوي الانسحاب من كمبوديا والتركيز على إعادة البناء الاقتصادي. لقد عرف، كما عرفنا نحن، أن الفيتناميين يواجهون صعوبات اقتصادية خطيرة آنذاك. قلت إن على فيتنام دفع ثمن احتلال كمبوديا، ولكن أملت أن يتغير الوضع بصورة جذرية خلال السنوات العشر القادمة، بحيث تجد سنغافورة في فيتنام شريكا اقتصاديا ترحب به وتتعامل معه. وحين يتم التوصل إلى تسوية في كمبوديا، ستكون الهند وسنغافورة في صف واحد مجددا. وهذا ما حدث فعلا.

بعد مناقشاتنا، وجه راجيف غاندي وزوجته سونيا الدعوة لي ولزوجتي تشو لحضور مأدبة غداء على انفراد في مقر إقامته. كان راجيف سياسيا بريئا وجد نفسه وسط حقل من الألغام. ولأن والدته اغتيلت في منزلها، أحيط بإجراءات أمنية صارمة. قال إنها تضايقه ولكنه تعلم التعايش معها. وجدته مثل قائد طائرة يرى العالم بمنظار يغيّب تعقيداته. وخلال نقاشنا استعان كثيرا بناتوار سينغ. وتساءلت عمن يهديه سواء السبيل في متاهة السياسة الهندية، ولكنني تأكدت أن الكثيرين يريدون الإمساك بيده وتوجيهه حسبما يرغبون.

لا يستطيع سوى رئيس وزراء حسن النوايا أن يرسل قوات هندية إلى سريلانكا لإخماد ثورة التاميل في جافنا. وهؤلاء من سلالة التاميل الذين غادروا الهند قبل أكثر من ألف عام، ولذلك فهم يختلفون اختلافا بينا عن التاميل الذين بقوا في الهند. سفك الجنود الهنود دماء غزيرة في سريلانكا. ثم انسحبوا وظل القتال مستمرا. وفي عام 1991، اقتربت من راجيف غاندي شابة من تاميل جافنا

بحجة تكليله، وفجرت نفسها معه. لقد ظلمه القدر، فقد كان حسن النية والمقصد.

❧❧

في عام 1992، أجبرت حكومة الأقلية بزعامة ناراسيما راو (من حزب المؤتمر) على تغيير سياسات الهند الاقتصادية بصورة جذرية لكي تتوافق مع شروط الإنقاذ التي وضعها صندوق النقد الدولي. أقام راو صلات طيبة مع رئيس وزراء سنغافورة غوه تشوك تونغ، عندما التقاه في مؤتمر عدم الانحياز في جاكرتا عام 1992، وأقنعه بزيارة الهند مع وفد من رجال الأعمال السنغافوريين. وقام وزير المالية الهندي مانموهان سينغ، ووزير التجارة ب. شيدامبارام، بزيارة لسنغافورة لشرح التغيرات التي طرأت على السياسة الهندية والرغبة بجذب الاستثمارات من سنغافورة. عرف الوزيران بكل وضوح كيف يمكن تحسين النمو الاقتصادي في الهند وما ينبغي عمله. أما المشكلة فتمثلت في التنفيذ، وذلك في مواجهة معارضة مصابة برهاب الخوف من المشروعات الحرة والأسواق الحرة، والتجارة والاستثمارات الأجنبية.

زار راو سنغافورة في أيلول/سبتمبر 1994، وناقش معي مسألة انفتاح الهند. قلت إن العقبة الكأداء هي ذهنية الموظفين الهنود وموقفهم تجاه الأجانب: اعتقادهم بأنهم يريدون استغلال الهند وبالتالي يجب وضع العراقيل أمامهم. فإن أراد الهنود الاستثمارات الأجنبية أن تتدفق إلى بلادهم، كما حدث في الصين، فعليهم تغيير طريقة تفكيرهم والقبول بحقيقة أن من واجبهم تسهيل أنشطة المستثمرين لا توجيهها أو تنظيمها. دعاني راو لزيارة الهند لعقد جلسة مع زملائه وكبار الموظفين للعثور على الحلول والأفكار المناسبة لمشاكل الهند.

في كانون الثاني/يناير 1996، زرت دلهي وتحدثت مع الموظفين العاملين في "مركز الهند الدولي"، إضافة إلى رجال أعمال من الغرف التجارية الثلاث، حول

العقبات التي تعترض سبيل الهند لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي. وفي لقاء ثنائي مع راو، اعترف بمخاوف الهنود القديمة من أن تؤدي الإصلاحات الاقتصادية إلى غياب العدالة في توزيع الثروة، مما جعل من الصعب عليه إجراء مزيد من التغييرات. لقد ضخ مبالغ كبيرة من المال لفائدة شعبه، ولكن المعارضة اتهمته ببيع ورهن البلد.

ثم سلط الضوء على مشكلتين اجتماعيتين اثنتين: المعدل البطيء لتوسع مشاريع الإسكان الشعبي وذلك بسبب نقص الاعتمادات المالية، وارتفاع نسبة المواليد. أراد من رئيس وزرائنا مساعدته في مشروعه الإسكاني. واضطررت لكبح جماح توقعاته واعتقاده بأن نجاح مشاريعنا الإسكانية تؤهلنا لحل مشكلات الهند في هذا الميدان. فبإمكان سنغافورة توفير التخطيط اللازم للهند، لكن على الهنود تجميع الموارد الضرورية لتنفيذ الخطط بأنفسهم.

ناراسيما راو من جيل المناضلين من أجل الاستقلال. وحين قابلته في الثمانينات، كان وزيرا للخارجية في حكومة انديرا غاندي، وقد بلغ أواخر العقد الثامن من العمر وأوشك على التقاعد. وعندما اغتيل راجيف غاندي عام 1991 في خضم الحملة الانتخابية، وافق حزب المؤتمر على اختياره زعيما. أكسبه التعاطف مع حزبه أكبر عدد من المقاعد في البرلمان، رغم أنه لم يتمتع بالأغلبية. أصبح راو رئيسا للوزراء، وفي أول عامين من أعوام حكمه الخمسة، طبق إصلاحات اقتصادية جذرية: ولكنه افتقد قدرة الشباب الحيوية اللازمة لتطبيق أفكاره.

أما القوة الدافعة المحفزة للاقتصاد الهندي فجاءت من وزير ماليته مانموهان سينغ، والمفارقة أنه بدأ حياته مخططا للاقتصاد المركزي. وافتقر راو إلى الإيمان بأهمية حث شعب الهند لدعم وتأييد هذه الإصلاحات وتجاهل المعارضة العنيدة القادرة على عرقلتها.

لم يكن مقدرا للهند، بنمو اقتصادها البطيء وتزايد عدد سكانها المتسارع، أن تصبح دولة غنية في المستقبل المنظور. توجب عليها حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية قبل أن تلعب دورا رئيسا في جنوب شرق آسيا. وكان من مصلحة دول رابطة جنوب شرق آسيا أن تصبح الهند أكثر قوة وتساعد في الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة المحيط الهندي من جنوب شرق آسيا.

حظيت الهند بمواهب وكفاءات بارزة في كافة ميادين المعرفة، ولكنها لجملة متعددة من الأسباب سمحت بتدهور مستويات المعايير المرتفعة التي خلفها البريطانيون وراءهم. وهناك إصرار أقل الآن على الكفاءة والأهلية في امتحانات القبول لدخول أفضل المدارس والجامعات، والعمل في المهن الاختصاصية، والوظائف الحكومية (ICS). الغش في الامتحانات منتشر على أوسع نطاق. والجامعات تخصص مقاعدها (الكوتا) لأعضاء البرلمان في ولايتها، وهؤلاء إما يمنحون أو يبيعون هذه المقاعد للأتباع والأزلام في دوائرهم الانتخابية.

في أيام الاحتلال البريطاني، كان يتم اختيار موظفي الحكومة الهنود من صفوة الأكفاء والمؤهلين في جميع أرجاء الهند. وتوجب على الهندي الذي يقبل في هذه الخدمة الرفيعة المستوى أن يكون مبرزا ومتميزا فعلا. خلال إحدى زياراتي للهند في الستينات، أقمت في قصر راشتراباتي بهافان. وقبل لعب الغولف في صباح أحد الأيام، جاء اثنان من الموظفين السابقين في "الخدمة المدنية الهندية" البريطانية (التي أصبحت تعرف بعد الاستقلال بـ"الخدمة الإدارية الهندية")، لتناول طعام الفطور. كان حديثهما مؤثرا. وشرح أحدهما كيف نجح بضع مئات من موظفي "الخدمة المدنية الهندية" (البريطانية) في حكم 450 مليونا من الهنود. وتحدث والحنين إلى الماضي يترع كيانه عن نوعية الرجال الذين كانوا ينتقون لـ"الخدمة المدنية الهندية"، وأسف لأن مسابقات التوظيف، التي كانت تتم بالإنكليزية، أصبحت تجرى الآن بالإنكليزية أو الهندية. لقد خفضت الضغوط

الشعبية مستوى مؤهلات التوظيف وأدت أيضا إلى إضعاف الاتصالات ضمن مختلف قطاعات وهيئات الخدمة الإدارية.

حدث تدهور تدريجي في مستوى الخدمة المدنية التي ضمت نخبة الأكفاء الهنود ذات يوم، وحوصرت الآن ضمن إسار مخاضات الثورة الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى تراجع مستويات المعيشة. في أيام الحكم البريطاني للهند (1757 -1947)، عاش أفراد النخبة تبعا لأسلوب حياتي معين. فقد اعتاد كبار ضباط القوات البرية والبحرية والجوية، وكبار موظفي الخدمة المدنية الهندية، لعب الغولف مثلا. أما في الستينات والسبعينات فلم يعد بوسعهم حتى شراء كرات الغولف الجيدة نظرا لحظر استيرادها. أذكر في إحدى نزهاتي إلى "نادي دلهي للغولف"، أن مندوبنا السامي نصحني بإحضار عدة صناديق من كرات الغولف لتوزيعها على أعضاء لجنة النادي. وكان من المحزن رؤية كبار الضباط العسكريين والموظفين المدنيين وهم يفتحون الصناديق ويغرفون من الكرات ويملئون بها حقائبهم.

وفي الحقيقة، فإن كرة الغولف غدت شيئا ثمينا بحيث أن مساعدي اللاعبين كانوا يهرعون إلى أي مكان بحثا عنها، بغض النظر عما إذا كان بيتا أم أرضا وعرة. في عام 1965، كنت ألعب في "ميدان الغولف الملكي" في بومباي، طارت كرتي بعيدا وسقطت في منطقة للسكن العشوائي، وسمعت صوت ارتطامها بسطح من التنك. هرع مساعدي نحوها وحسبت أنه يريد معرفة هل أصابت أحدا. لكن لا - ظهر صبي وهو يحمل الكرة، لا ليشتكي من إصابته، بل ليساوم حول ثمنها. أحزنني أن أرى كيف يجمع المساعدون قطع البلاستيك والخشب المكسورة ليجعلوا منها ركاما توضع عليه الكرات. في غرف تبديل الملابس، يقوم الخدم بخلع حذاءك ثم معاونتك في انتعاله، فهناك فائض كبير من الأيدي العاملة في كل مجال وموقع.

لربما يكمن الخطأ في النظام. فقد أهدرت الهند عقودا من السنين في التخطيط المركزي وسيطرة الدولة على كافة قطاعات الاقتصاد، الأمر الذي جعلها تغوص في مستنقع من البيروقراطية والفساد. وكان بمقدور النظام القائم على اللامركزية أن يسمح بنمو وازدهار مزيد من المراكز، مثل بنغالور وبومباي. ولعل السبب الأخر يكمن في نظام الطوائف الهندي المناقض والمعادي لمبدأ الاختيار القائم على أساس الجدارة والأهلية والكفاءة. فكل طائفة تطالب بحصتها في كافة المؤسسات والقطاعات، بدءا بالتوظيف في "الخدمة الإدارية الهندية"، وانتهاء بالقبول في الجامعات. أما السبب الثالث فيمكن أن نعزوه إلى الصراعات اللانهائية والحروب مع باكستان التي أفقرت البلدين معا.

دلهي التي زرتها في الستينات كانت مدينة كبيرة، ومزدهرة، ومليئة بالمساحات الخالية المفتوحة، إضافة إلى خلوها من التلوث وقلة مناطق السكن العشوائي والتعديات على أملاك الدولة. أما دلهي في التسعينات فكانت عبارة عن فوضى بيئية عارمة. زرتها في كانون الثاني/يناير، ووجدت هواءها ملوثا بالأبخرة الكريهة المتصاعدة من محطات توليد الطاقة (التي تعمل بالفحم) ومن البيوت. مناطق السكن العشوائي والتعديات على أملاك الدولة منتشرة في كل مكان. ومن أجل الحفاظ على الأمن، تمركزت سرية كاملة من الجند أمام مدخل فندق "شيراتون" حيث نزلت. وزحمة المرور خانقة في الشوارع. لم تعد دلهي تلك العاصمة الرحبة الفسيحة كعهدها في الأيام الخوالي.

بحلول الوقت الذي خسر فيه "حزب المؤتمر" بزعامة ناراسيما راو انتخابات عام 1996، تشكل ائتلاف من 13 حزبا لإبعاد الحزب القومي الهندوسي (BJP) عن السلطة. انزاحت الديمقراطية الهندية عن قاعدتها العلمانية. وكان من الصعب اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحرير الاقتصاد. ولكن المشكلة الأعمق لم تجد طريقها إلى الحل أبدا. فقد أشار رئيس الوزراء اندير كومار غوجرال في

بيان علني إلى نتائج عملية مسح تؤكد أن الهند تحتل المرتبة الثانية في انتشار الفساد بين دول آسيا. وقال عام 1997 أمام "اتحاد الصناعة الهندية": "أشعر بالخجل أحيانا وأحني رأسي من الخزي عندما يقولون لي إن الهند تعتبر واحدة من بين الدول العشر الأشد فسادا في العالم". الهند بلاد لم تتحقق عظمتها، ولم تستغل طاقاتها الكامنة.

❧

قمت بأول زيارة إلى سريلانكا في نيسان عام 1956، وأنا في الطريق إلى لندن. نزلت في فندق "غيل فيس" المطل على البحر، وأفضل فنادق كولومبو في عهد بريطانيا. تجولت في المدينة، وتأثرت بمشهد الأبنية الحكومية ذات الواجهات الحجرية التي لم تدمرها الحرب. ولأن اللورد مونتباتن اتخذ من كاندي (مدينة في وسط سريلانكا) مقرا لقيادة جنوب شرق آسيا، تمتعت سيلان بموارد أكبر وبنية تحتية أفضل من سنغافورة.

في العام نفسه، فاز دياز باندرانيكه بالانتخابات كزعيم لـ"حزب الحرية السريلانكي" الجديد. وكان قد وعد ناخبيه بجعل السنهالية اللغة القومية في البلاد والبوذية الديانة الرسمية لها. ولد (السيد المحترم) باندرانيكه، الإنكليزي الثقافة، مسيحيا، ولكنه تبنى إحياء الثقافة الوطنية، فتحول إلى البوذية وأصبح البطل المدافع عن اللغة السنهالية. وكان ذلك بداية تفكك سيلان.

دعاني رئيس وزراء سنغافورة آنذاك، ليم يو هوك، لمقابلة باندرانيكه على الغداء. كان رجلا نحيلا، أنيقا، بليغا، متباهيا بحصوله على تفويض من الأغلبية السنهالية لإحياء الثقافة الوطنية في المجتمع السيلاني. وكان ذلك بمثابة ردة فعل على مجتمع النخبة السياسية الذي ورث أفراده السلطة، وتلقوا تعليمهم في بريطانيا، وتشربوا بالثقافة الإنكليزية، وعاشوا تبعا لأسلوبها في الحياة (السير جون كوتيلاوالا، رئيس الوزراء الذي خلفه باندرانيكه، اعتاد ركوب

الخيل كل صباح). لم يُقلق باندرانيكه على ما يبدو تضرر الأقليات الأخرى مثل تاميل جافنا وغيرهم نتيجة اعتبار اللغة السنهالية اللغة القومية، أو استياء التاميل الهندوس، أو المسلمين، أو البرغير المسيحيين (المتحدرين من سلالة الهولنديين والسكان الأصليين) بسبب تفضيل البوذية واعتبارها وحدها الديانة الرسمية. كان رئيسا لـ"اتحاد اكسفورد"، وتحدث وكأنه مازال يناقش فيه قضايا المجتمع. لم يفاجئني اغتياله بعد ثلاث سنين على يد راهب بوذي. لكن من عجائب القدر ـ برأيي ـ أن يرتكب الجريمة راهب بوذي أسخطه بطء عملية جعل البوذية الديانة الرسمية الوطنية للبلاد.

في الانتخابات التالية، فازت أرملته سيريمافو باندرانيكه، وأصبحت رئيسة للوزراء اعتمادا على الأصوات المتعاطفة مع محنتها. تبين أنها زعيمة أقل كلاما وأكثر حزما. عندما قابلتها في سيلان في آب/أغسطس 1970، أدركت أنها امرأة موطدة العزم آمنت بمبادئ عدم الانحياز. فضلت سيلان انسحاب كافة القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية ولاوس وكمبوديا، وأيدت جعل المحيط الهندي منطقة خالية من الأسلحة النووية، وفي منأى عن صراعات القوى العظمى. شرحت لها آنذاك ـ وكنت ما أزال شابا ـ أهداف سياستي الخارجية المختلفة، وأكدت أن سنغافورة ستتعرض لخطر داهم إذا ما سقطت فيتنام الجنوبية في أيدي الشيوعيين، وستتهدد أيضا كمبوديا ولاوس وتايلند. وسينتشر العصيان والتمرد ليصلا إلى ماليزيا مع ما يرافق ذلك من تبعات خطيرة بالنسبة لسنغافورة. ولا يمكن أن نوافق على هذه الفكرة النبيلة ـ أخلاقيا ـ حين تفرز عواقب وخيمة على مستقبلنا. القوى الأخرى الكبرى في المنطقة، كاليابان والصين، سوف توسع قدراتها البحرية في نهاية المطاف. ولذلك تجد سنغافورة من الضروري البقاء في إطار "معاهدة الدفاع الخماسية" التي توفر لنا بعض الأمن.

ابن أخيها، فيليكس باندرانيكه، هو صانع قرارها السياسي ومستشارها الموثوق في الشؤون الدولية. تميز بذكائه اللماح وإن افتقد عمق التفكير، وكان

يزعم أن الجغرافيا والتاريخ قد أسبغا على سيلان نعمة الأمن والسلام بحيث لم تنفق على شؤون الدفاع إلا نسبة 2،5٪ من ميزانيتها. تُرى، ما هو رأيه في أواخر الثمانينات عندما أنفقت البلاد نصف ميزانيتها على شراء السلاح وتجهيز الجيش لسحق ثورة التاميل في جافنا؟!!

جسدت سيلان مثال بريطانيا النموذجي للبلد العضو في رابطة الكومنويلث. جرى التحضير بكل عناية لاستقلالها. وبعد الحرب، بدت بلدا مزدهرا متوسط الحجم يقارب عدد سكانه عشرة ملايين. وتمتعت بمستويات جيدة نسبيا في ميدان التعليم، وفخرت بجامعتين مرموقتين في كولومبو وكاندي تُدرسان بالإنكليزية، كما شغل مواطنوها معظم الوظائف الحكومية. خبرت سيلان الحكم التمثيلي بدءا من انتخابات مجالس المدن في الثلاثينات. وعندما نالت استقلالها عام 1948، أصبحت نموذجا تقليديا للارتقاء التدريجي انطلاقا من الاستقلال. لكن للأسف لم يؤد كل ذلك إلى نتائج إيجابية. فخلال زياراتي على مدى السنين، كنت أرى الجزيرة بلدا واعدا تهدر موارده وتتبدد إمكانياته. لم يحل مبدأ "لكل فرد صوت واحد" المشكلة الأساسية. فبمقدور الأغلبية السنهالية التي يبلغ تعدادها ثمانية ملايين إنزال الهزيمة في أية انتخابات بالأقلية التاميلية البالغة مليونين، والتي تضررت نتيجة اعتبار السنهالية ـ بدلا من الإنكليزية ـ اللغة الرسمية للبلاد. وبعد أن كانت سيلان بدون ديانة سائدة، جعل السنهاليون البوذية ديانتهم الوطنية. ومثل حال الهندوس، شعر التاميل بأنهم يتعرضون للنبذ والإقصاء والتهميش.

في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1966، ، زرت كولومبو، في طريق العودة من مؤتمر لرؤساء الوزراء عقد في لندن، لمقابلة رئيس الوزراء دودلي سيناناياكي. كان رجلا رقيقا في أرذل العمر يؤمن بحتمية القضاء والقدر. عندما لعبنا "الغولف" معا في "ملعب الغولف الملكي" في كولومبو، اعتذر عن

زحف مناطق السكن العشوائي واقتحام الأبقار والماعز ساحة الملعب. وقال إنها مسألة يتعذر اجتنابها بوجود الديمقراطية والانتخابات؛ ولم يستطع تبرير الحفاظ على هذه المساحات الخضراء المفتوحة وسط المدينة. أرسلني بالقطار إلى نيوارا انيا، التي كانت ذات يوم محطة جميلة رابضة على التلال. استخلصت من الرحلة درسا معبرا عما جرى بعد الاستقلال. الطعام في القطار (في العربة الخاصة) كان فاسدا. فاضطررت للذهاب إلى الحمام فورا وتقيأت كل ما أكلت. وهذا ما أنقذ حياتي. في نيوارا اليا، نزلت في مقر الحاكم البريطاني السابق ("ذي لودج")، الذي كان متداعيا وآيلا للسقوط. لا بد أنه حظي ذات يوم بالرعاية والعناية، فمازالت بعض الورود ريانة فواحة في الحديقة التي بدت كالغابات الإنكليزية. كان الهواء منعشا رطيبا بسبب ارتفاع المكان خمسة آلاف قدم عن سطح البحر. لعبت الغولف في ملعب كان جميلا ذات مرة؛ ومثل ملعب كولومبو، امتدت إليه الأكواخ، واقتحمته قطعان الأبقار والماعز.

على مائدة الغداء قال لي عجوز سنهالي وأمارات الحزين بادية عليه إن ما حدث يعتبر نتيجة حتمية للانتخابات الشعبية. لقد أراد السنهاليون أن يكونوا العرق المسيطر؛ أرادوا الحلول محل البريطانيين في إدارة مزارع الشاي وجوز الهند، ومحل التاميل الذين شكلوا طبقة كبار الموظفين الحكوميين. توجب عليهم معاناة هذه المأساة المتمثلة بجعل السنهالية اللغة الرسمية في البلاد، ودفعوا ثمنا باهظا من أجل ذلك، حيث اضطروا لترجمة كل شيء من الإنكليزية إلى السنهالية والتاميلية، وهي عملية بطيئة وصعبة. وهكذا توجب على الجامعات التدريس بثلاث لغات: بالسنهالية للغالبية، وبالتاميلية لتاميل جافنا، وبالإنكليزية للبرغير. في جامعة كاندي، سألت نائب رئيس الجامعة كيف يتمكن ثلاثة مهندسين درسوا بثلاث لغات أن يتعاونوا معا في بناء جسر واحد. كان من البرغير، وارتدى ربطة عنق جامعة كامبريدج كي أدرك بأنه حاصل

على درجة الدكتوراه منها. رد بالقول: " يا سيدي، هذه مسألة سياسية على الوزراء الإجابة عنها". سألته عن الكتب فأجاب بأن كتب التدريس الأساسية تترجم عن الإنكليزية إلى السنهالية والتاميلية.

كانت مزارع الشاي في حالة يرثى لها. فالمسؤولون المحليون الذين اختيروا لإدارتها لم يكونوا على مستوى من سبقهم من البريطانيين. وبدون نظام دقيق صارم، تدهورت جودة المنتج لأن العمال لم يكتفوا بقطف البراعم الفتية بل الأوراق الناضجة أيضا. مزارع جوز الهند عانت من المشكلات نفسها، وكما قال السنهالي العجوز، إنه الثمن الذي توجب علينا دفعه لنتعلم كيفية إدارة البلاد.

توقفت عن زيارة سيلان لعدة سنين، حتى التقيت برئيس الوزراء الجديد المنتخب جونيوس ريتشارد جايواردين عام 1978 في مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنويلث الإقليمي في سيدني. في عام 1972، غير رئيس الوزراء سيريمافو باندرانيكه اسم البلاد من سيلان إلى سريلانكا، وحولها إلى جمهورية. لم تحدث التغييرات تحسنا في حظوظ وثروات البلاد، وما يزال الشاي يباع باسم "الشاي السيلاني".

ولد جايواردين، مثل سولومون باندرانيكه، مسيحيا، ثم اعتنق البوذية وتبنى عقيدة إحياء الثقافة الوطنية كي يربط نفسه بالشعب. تجاوز السبعين من العمر، وخبر تقلبات السياسة وما مرت به من مد وجزر، فأصبح فلسفيا في تقبل الأهداف الأقل طموحا. أراد الابتعاد عن سياسات سريلانكا الاشتراكية التي أصابتها بالإفلاس. بعد أن قابلني في سيدني، جاء إلى سنغافورة لإقناعنا بالمساهمة في تنمية سريلانكا كما قال. تأثرت بمقاربته العملية، فاقتنعت بضرورة زيارة سريلانكا (نيسان/أبريل 1978). قال إنه سيعرض الحكم الذاتي على التاميل في جافنا. لم أدرك أنه لا يستطيع التنازل عن سيادة وهيمنة

السنهاليين على التاميل، مما أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية عام 1983 وتدمير أي أمل بازدهار ونماء سريلانكا لسنوات عديدة، إن لم يكن لأجيال عديدة.

كان يعاني من بعض نقاط الضعف. أراد تأسيس شركة طيران وطنية لأنه اعتبرها رمزا للتقدم. كانت الخطوط الجوية السنغافورية تستخدم قبطانا سريلانكيا مقتدرا. هل أتخلى عنه من أجلهم؟ بالطبع، ولكن كيف يستطيع قائد طائرة إدارة شركة طيران؟ أراد مساعدة الخطوط الجوية السنغافورية. ولم نبخل بالمساعدة. نصحته بأن لا تكون شركة الطيران على قمة أولوياته، لأنها تتطلب العديد من الكفاءات والمواهب الإدارية التي يحتاجها بشكل أكبر لتطوير مشاريع الري، والزراعة، والإسكان، والتنمية الصناعية وغيرها. الخطوط الجوية مشروع له فتنته وسحره، ولكنه لا يحظى بأهمية كبرى بالنسبة للتنمية والتطوير في سريلانكا. إلا أنه أصر على رأيه. ساعدنا السريلانكيين على إطلاق المشروع بخلال ستة أشهر، وقدمنا لهم على سبيل الإعارة ثمانين من موظفي الخطوط الجوية السنغافورية لفترات تراوحت بين ثلاثة أشهر وسنتين، كما قدمنا العون لهم من خلال ممثلي المبيعات لدينا في مختلف أرجاء العالم، وأنشأنا مكاتب خارجية، ومراكز لتدريب الموظفين وتطوير التدريب وغيرها. ولكنهم افتقدوا الإدارة العليا المؤهلة. وعندما قرر الطيار الذي تسلم الآن رئاسة شركة الطيران الجديدة، شراء طائرتين مستعملتين خلافا لنصيحتنا، قررنا الانسحاب. ونتيجة المبالغة في توسعة ومد الخطوط، والتدفق النقدي السلبي، والافتقار إلى الكوادر المؤهلة والمدربة، وانخفاض مستوى الخدمات، وقلة العدد المطلوب من المسافرين، كان الفشل أمرا محتوما، وهذا ما حصل بالضبط.

شعرت بالإطراء لسعي سريلانكا إلى اتخاذ سنغافورة نموذجا يحتذى. وأعلن المسؤولون السريلانكيون أنهم سيتبنون نظام "برنامج ترخيص المنطقة"

المستخدم في سنغافورة للحد من تدفق حركة المرور إلى مراكز المدن، لكن النظام لم ينجح عندهم. ثم شرعوا عام 1982 في برنامج إسكاني مشابه لبرنامج سنغافورة، لكنهم لم يجدوا التمويل الكافي. وبعد ذلك أقاموا منطقة تجارية حرة أصغر قليلا من مساحة المنطقة المماثلة في سنغافورة، وكان من الممكن نجاحها لولا "نمور التاميل" وتكتيكاتهم الإرهابية التي أرعبت المستثمرين ونفرتهم.

تمثل الخطأ الأكبر لجايواردين في عملية توزيع الأراضي المستصلحة في المنطقة الجافة. إذ استطاع بالمساعدات الأجنبية أن يعيد إحياء نظام قديم للري يعتمد على "صهاريج" (خزانات) تُخزن فيها المياه المتدفقة من المناطق المطيرة في الجبال. لكن لسوء الحظ، منح الأراضي المستصلحة إلى السنهاليين، وليس إلى التاميل الذين زرعوا - على مدى التاريخ - أراضي هذه المنطقة الجافة. وحين شعر هؤلاء بالضغوط القوية عليهم وبتعرضهم للإقصاء والتهميش، شكلوا حركة "نمور التاميل". اعترف السكرتير الخاص لجايواردين، وهو من التاميل الموالين له، بأن ذلك كان خطأ فادحا. سقط في الحرب الأهلية اللاحقة خمسون ألف قتيل، إضافة إلى عدد أكبر من الجرحى، واغتيل العديد من الزعماء. وبعد مرور أكثر من خمس عشرة سنة لم تظهر أية بادرة تدل على قرب العثور على حل للمشكلة.

استقال جايواردين المنهك عام 1988، بعد أن نفذت الحلول في جعبته. أما خليفته، راناسينغ بريماداسا، فكان سنهاليا متعصبا. أراد خروج القوات الهندية من البلاد، وهو أمر يفتقد الحكمة والبصيرة. فقد كانت هذه القوات تقوم بمهمة صعبة وبغيضة نيابة عن سريلانكا. وعندما غادرت، ازداد وضع بريماداسا سوءا. حاول التفاوض مع "نمور التاميل" لكنه فشل. ولم يكن مستعدا لتقديم ما يكفي من التنازلات.

قابلته في عدة مناسبات في سنغافورة بعد أن أصبح رئيسا، وحاولت إقناعه باستحالة حل هذا الصراع بالقوة المسلحة. فالحل السياسي هو السبيل الوحيد الذي يعتبر عادلا ومقبولا بالنسبة لتاميل جافنا وبقية دول العالم؛ ولن تستطيع " جبهة تحرير التاميل المتحدة "، الجناح المعتدل لحركة التاميل المطالبة بالاستقلال، أن ترفضه عندئذ. قدمت الحجة على وجوب أن يتمثل هدفه في حرمان الإرهابيين من الدعم الشعبي وذلك عبر منح التاميل الحكم الذاتي من خلال صناديق الاقتراع. كان مؤمنا بقدرته على تدميرهم. بين عامي 1991 - 1992، أرسل الجيش لمقاتلة "نمور التاميل" وخاض معارك ضارية ضدهم. لكنه لم يحقق نجاحا يذكر. وفي عام 1993، وخلال الاحتفال المقام بمناسبة عيد العمال (الأول من أيار/مايو)، اقترب منه انتحاري يسير في العرض وفجر نفسه. قتل بريماداسا وسقط معه العديد من الضحايا. أما خليفته، الرئيسة تشاندريكا كوماراتونغا (ابنة سيريمافو باندرانايكه)، فقد جربت المفاوضات والحرب في آن معا. واستطاع الجيش السريلانكي احتلال شبه جزيرة جافنا من جديد، ولكنه لم يتمكن من القضاء على "نمور التاميل"، وظل القتال محتدما. من المحزن أن تتحول البلاد التي منح اسمها القديم ("سرنديب") اللغة الإنكليزية لفظة "serendipity" (وقوع أو تطور الأحداث مصادفة بطريقة سارة أو مفيدة) إلى رمز يجسد الصراع، والألم، والتبريح، واليأس.

❧❧

أقمنا علاقات دبلوماسية مع باكستان عام 1968، ولكن لم تقم بيننا صلات مهمة على الصعيد التجاري أو سواه لسنوات عديدة. كما لم نكن نتبنى مواقف مشتركة في الشؤون الدولية حتى الثمانينات حين جمعنا معا ما حدث في أفغانستان وكمبوديا، حيث كان الاتحاد السوفييتي هو المسبب للنزاع في كلا البلدين.

زار الرئيس ضياء الحق سنغافورة عام 1982 ضمن جولة له في جنوب شرق آسيا. أخبرني أن الغرض الوحيد من زيارته لسنغافورة هو اللقاء بي باعتباري الشخص الذي صنع سنغافورة الحديثة. أجبته بردي المعياري المعتاد: سنغافورة الحديثة هي نتاج لعمل فريق جماعي. ناقشنا العلاقات الهندية - الباكستانية. كانت علاقة سنغافورة مع الهند متوترة آنذاك نتيجة الخلافات حول كمبوديا. وافقت ضياء الحق الرأي على أن الاستراتيجية والأهداف السوفييتية هي التي سببت الحرب في أفغانستان وكمبوديا.

دعاني لزيارة باكستان، ولبيت الدعوة في آذار/مارس 1988. رحب بي بطريقة فخيمة مؤثرة، مثلما فعل الرئيس ماركوس عام 1974. فما إن عبرت طائرتنا (التجارية) الحدود الهندية - الباكستانية قرب لاهور، حتى قامت ست مقاتلات من طراز "ف - 16" بمرافقتنا إلى إسلام أباد. اصطف عدد ضخم من حرس الشرف في استقبالي، وأطلقت المدفعية 19 طلقة تحية لي. بينما لوح مئات الأطفال بالأعلام، ورقصت الفرق الشعبية بالملابس التقليدية لتحيتي في المطار. تأثرت بنظافة إسلام أباد وأدركت مدى العناية بمرافقها، ولاحظت الفرق الشاسع بينها وبين دلهي، حيث غابت هنا أحياء الفقر القذرة، والشوارع المكتظة بالمارة في مركز المدينة. كما تمتعت بيوت الضيافة والفنادق في العاصمة بمستوى أعلى من الخدمة والعناية.

كان ضياء الحق ضخم الجثة، أسود الشعر، كث الشاربين، جهوري الصوت، اشتهر بمسلكه العسكري الواثق، وبصرامة التزامه بالدين الإسلامي. ولذلك حظر على ضباطه تناول الكحول، مثلهم مثل باقي أفراد الشعب الباكستاني. لكن كان بمقدورنا - كضيوف - الحصول على البيرة المصنعة محليا في قصر الضيافة. في حفل العشاء، ارتجل ضياء الحق خطبة للترحيب بي، ولم يكتف بامتداح ما فعلته من أجل سنغافورة فقط، بل أكبر وقوفي في وجه

الصحافة الغربية. فقد كان يتابع خلافات حكومة سنغافورة مع وسائل الإعلام الغربية، وتعاطف معنا وأعجب بنا. لقد عانى من المقالات التي تهاجمه في الصحافة الغربية، وسره أننا لم نقبل تهجمها علينا دون احتجاج ورد. ثم قلدني وسام " نيشان القائد العظيم".

في مؤتمر صحفي عقدته قبيل مغادرتي البلاد، امتدحت الرئيس ضياء الحق وأكبرت شجاعته في تحمل مخاطر تقديم الدعم اللوجستي للأفغان. فلو لم يكن متين الأعصاب، وآثر السلامة واللامبالاة، لكان الوضع العالمي أشد سوءا وخطورة. ولسوء الحظ، وقبل توطد وترسخ علاقتنا، قُتل ضياء الحق بعد بضعة شهور في حادث تحطم طائرة يثير الشبهات.

عادت علاقتنا مع باكستان إلى حالة الركود السابقة حتى تولى نواز شريف رئاسة الوزراء في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990. كان رَبْعَة، متين البنية، أصلع الرأس رغم أنه في أواخر الأربعينات من العمر. وعلى العكس من آل بوتو، لم يكن ينتمي إلى النخبة الإقطاعية من ملاك الأراضي، بل إلى الطبقة الوسطى التجارية في لاهور. أقام شركات لإنتاج الفولاذ، والسكر، والنسيج خلال السنوات التي خضعت فيها باكستان لحكم العسكر، بمن فيهم ضياء الحق. زار سنغافورة مرتين في عام 1991: في آذار/مارس، سرا، لدراسة أسباب تقدمنا الاقتصادي؛ وفي كانون الأول/ديسمبر، لدعوتي لزيارة بلاده وتقديم النصح والمشورة فيما يتعلق بانفتاح باكستان الاقتصادي. وقال إن باكستان بدأت بإحداث إصلاحات جريئة، متخذة سنغافورة نموذجا في هذا الميدان.

لفت انتباهي حماسه للتغيير وتوجيه باكستان نحو اقتصاد السوق. وافقت على زيارته في السنة التالية. وبناء على طلبي، أرسل الأمين العام لوزارة المالية، سعيد قريشي، لإطلاعي على الوضع الاقتصادي في باكستان. عقدنا ثلاث جلسات، استغرق كل منها ثلاث ساعات تقريبا، لمناقشة المعطيات والأرقام التي

أرسلت إلي من قبل. وسرعان ما تبين لي أن البلاد تواجه مشكلات عسيرة عصية على الحل. فنسبة الضرائب منخفضة، حيث لا تغل ضريبة الدخل سوى 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن العديد من صفقات بيع الأراضي غير مسجلة رسميا، والتهرب من دفع الضرائب أمر منتشر على أوسع نطاق. بينما تقدم الدولة دعما حكوميا في قطاعات الزراعة، والسكك الحديدية، وصناعة الصلب. أما الدفاع فيستهلك 44٪ من الميزانية، وخدمة الدين 35٪، بحيث لا يتبقى منها سوى 21٪ لإدارة البلاد. ولهذا شكل العجز في الميزانية نسبة تراوحت بين 8 - 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير. "صندوق النقد الدولي" لفت انتباه المسؤولين الباكستانيين إلى هذه الأرقام الخطيرة. وكانت الحلول واضحة لا لبس فيها، ولكن صعب على الإدارة السياسية تنفيذ برامجها ومخططاتها في بلد يفتقر إلى الناخبين المتعلمين، ويخضع نظامه التشريعي لسلطة ملاك الأراضي المهيمنين على أصوات الناخبين من الفلاحين الأجراء الجهلة العاملين في خدمتهم. الأمر الذي جعل تحديث النظام الضريبي وتطبيق الإصلاح الزراعي عملية شبه مستحيلة. الفساد متفش على أوسع نطاق، والتعديات على أملاك الدولة - بما في ذلك سرقة الكهرباء - شائعة في كافة أرجاء البلاد.

أمضيت أسبوعاً في باكستان (بدءا من 28 شباط / فبراير 1992). التقيت خلاله مرتين برئيس الوزراء نواز شريف وبزملائه الأساسيين في الحكومة، بمن فيهم سرتاج عزيز وزير المالية والاقتصاد الذي يتعذر كبح تفاؤله الجامح. وبعد أن عدت، أرسلت لنواز شريف تقريرا مرفقا برسالة شخصية لإيجاز الخطوات الإجرائية التي يتوجب عليه اتخاذها.

كان رجل أفعال يتمتع بطاقة كبيرة. تعاطف مع سائقي سيارات الأجرة وخفض الضرائب المفروضة عليهم بالرغم من أن الخطوة لم تكن عادلة بالنسبة

لغيرهم من مالكي السيارات. خلفيته التجارية دفعته للإيمان بقدرة القطاع الخاص على حل مشكلة بطء معدلات النمو، وكان متلهفا لخصخصة شركات القطاع العام. لكنها في باكستان لا تباع من خلال العطاءات المفتوحة. فالمحسوبية والصداقة والصلات السياسية - خصوصا - هي التي تحدد الفائزين بالعطاءات والمزايدات والعروض الرسمية. لكنه اعتقد على الدوام بإمكانية فعل شيء ما لجعل الأمور أفضل حالا. المشكلة كمنت في أنه لا يملك غالبا ما يكفي من الوقت والصبر لإجراء دراسة شاملة ومستفيضة قبل اتخاذ القرار واختيار الحل. لكنه برأيي أكثر قدرة على الحكم من بنازير بوتو، زعيمة المعارضة التي خلفته في المنصب فيما بعد. كان أكثر خبرة ومعرفة بالأعمال التجارية (مع المحسوبية أو بدونها) مقارنة ببوتو أو زوجها آصف زاداري.

في طريق العودة إلى أرض الوطن، توقفت في كراتشي لمقابلة بينازير بوتو. كان متخمة بالحقد على نواز شريف والرئيس غلام أحمد خان. قالت إن حزبها تعرض للظلم: الحكومة حاولت تشويه سمعتها وسمعة حزبها بمقاضاة زملائها وزوجها. والشرطة التي نخرها الفساد تحرض الحكومة ضدها، والبلاد تدار بواسطة "ترويكا" مؤلفة من العسكر، والرئيس، ورئيس الوزراء. زعمت أيضا بأنها هي التي بدأت التوجه الراهن نحو إزالة القيود والعراقيل المكبلة للاقتصاد، وهي التي أصدرت قانون الخصخصة.

زار نواز شريف سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر 1992 في طريق عودته من اليابان. أراد مني القيام بزيارة "متابعة" لتقييم مدى التقدم في تنفيذ التوصيات التي قدمتها. قام بخصخصة 60٪ من المشاريع المستهدفة، وزادت الاستثمارات الأجنبية. مرة ثانية أوجز لي سعيد قريشي الوضع. اكتشفت أن العديد من توصياتي المقترحة لم تُنفذ. كنت قد خشيت من حدوث ذلك. وقبل أن أتمكن من زيارة إسلام أباد ثانية، أدت المواجهة بين الرئيس خان ورئيس الوزراء نواز

شريف إلى استقالة الاثنين معا، وإجراء انتخابات جديدة، لتصبح بينازير بوتو رئيسة للوزراء.

بعيد الانتخابات بقليل قابلت بينازير بوتو في دافوس في كانون الثاني/يناير 1994. بدت مبتهجة وفخورة ومترعة بالأفكار. أرادت مساهمة سنغافورة في مشروع إنشاء طريق يصل ما بين باكستان وآسيا الوسطى عبر أفغانستان. طلبت عرضا مفصلا لدراسته. أرادت منا أيضا تفحص إمكانية تنشيط المشاريع العاجزة في باكستان. كان زوجها أشد حماسا. فلسوف يبني جزيرة قبالة شاطئ كراتشي لتكون بمثابة ميناء حر ومنطقة تجارة حرة، كما ستضم عددا من "الكازينوهات". لم يكن المشروع اقتصاديا على الإطلاق. ففي باكستان وفرة من الأراضي المهملة، فما هي الحاجة لبناء جزيرة؟ كانت مقاربة المسؤولين الباكستانيين بسيطة: سنغافورة دولة ناجحة، ولديها أموال طائلة، وبالتالي فهي قادرة على الاستثمار في باكستان وتحويلها إلى دولة ناجحة مثلها.

في آذار/مارس 1995، زارت بنازير بوتو وزوجها سنغافورة. قالت إنها عملت بنصيحتي في دافوس وتأكدت من دراسة جميع اقتراحاتها ومشاريعها بإمعان. كما دعت سنغافورة إلى نقل صناعاتها التي تحتاج إلى عمالة مكثفة إلى باكستان. قلت لها أن عليها أولا إقناع رجال الأعمال السنغافوريين. لكن حين يرى المستثمرون كل ليلة على شاشة التلفزيون المسلمين يقتلون إخوانهم المسلمين في كراتشي مستخدمين الأسلحة الثقيلة والقنابل، فلا بد أن يسألوا أنفسهم لماذا يتورطون في الاستثمار في باكستان؟ لم أرد الزيارة. وطردت بنازير من السلطة عام 1996 من قبل ليغاري، الرئيس الذي عينته بنفسها. وفاز نواز شريف بالانتخابات اللاحقة التي جرت في شباط/فبراير 1997، ليتسلم منصب رئيس الوزراء من جديد.

بقيت مشكلات باكستان الاقتصادية والسياسية العميقة على حالها. فجزء كبير من الميزانية يصرف على شؤون الدفاع. كما ظلت العداوات المزمنة بين

زعماء الحزبين الرئيسيين تسمم الأجواء السياسية. اتهم آصف علي زداري بقتل شقيق زوجته مرتضى بوتو. كما اتهم الزوجان بالفساد والاستيلاء على مبالغ كبيرة من المال تم تهريب جزء منها إلى سويسرا.

تفاقمت مشكلات باكستان في أيار/مايو 1998، عندما أجرت الهند عدة تجارب نووية. وبعد أسبوعين ردت باكستان بإجراء تجاربها الخاصة. عانت الدولتان كلتاهما من صعوبات اقتصادية، وإن كانت مشكلات باكستان أكثر حدة. وعندما قابلت نواز شريف أثناء زيارته لسنغافورة في أيار/مايو 1999، أكد لي أنه أجرى محادثات مثمرة مع رئيس وزراء الهند فاجبايي الشهر المنصرم، وأن أيا من الطرفين لا ينوي نشر صواريخ محملة برؤوس نووية. وأكد الرأي القائل باستحالة اندلاع حرب شاملة بين البلدين نظرا لامتلاكهما قدرات نووية. وتلك نتيجة تمثل الرغبة الصادقة للجميع.

الباكستانيون شعب شجاع يملك الكفاءات والمواهب المتعلمة اللازمة لبناء دولة حديثة. لكن نزاع باكستان الذي لا ينتهي مع الهند استنفد ما لديها من موارد وأعاق ما تملكه من قدرات وإمكانات.

.26.

تعقب خطى بريطانيا إلى داخل أوروبا

تأثرت آرائي بالأوروبيين إلى حد كبير بالمواقف البريطانية التي سادت في الخمسينات والستينات. بدت الشعوب الأوروبية بالنسبة لي مختلفة وغريبة إلى حد ما، فهي أمم تفتقد اللحمة والتماسك والنزعة الدستورية المميزة للبريطانيين: الفرنسيون ينزعون إلى أعمال الشغب والثورات وتغيير الدساتير؛ والألمان يميلون إلى استخدام القوة لإنهاء النزاعات. ولكن عندما حاول هارولد مكميلان، بوصفه رئيسا للوزراء، الانضمام إلى "الجماعة الاقتصادية الأوروبية " (EEC) (الاتحاد الأوروبي الآن) عام 1962، ورُفض طلبه، أدركت أن المسألة مسألة وقت قبل معاودة بريطانيا تقديم طلب جديد ينال الموافقة على انضمامها إلى أوروبا. وبعد أن أعلنت انسحابها من شرق السويس عام 1968، حاول رئيس الوزراء هارولد ويلسون مرة أخرى مع الرئيس شارل ديغول، لكنه فشل مجددا، إلا أن ذلك أظهر مدى أهمية أوروبا بالنسبة لبريطانيا.

أرادت بريطانيا الانضمام إلى أوروبا للتخلص من مصاعبها الاقتصادية المتواترة نتيجة النمو البطيء مقارنة مع معدلات النمو الأسرع في ألمانيا وفرنسا ودول البنيلوكس*، وحتى إيطاليا ـ وجميعها أعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وبدا واضحا أن السوق الأوسع تحفز النمو. أردت بناء روابط مع أوروبا الجديدة هذه، كي لا تُبعد سنغافورة عنها إذا ما انضمت بريطانيا إليها.

---

* اتحاد اقتصادي يضم بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ (بدأ أساسا كاتحاد جمركي عام 1948). (م)

مثلما هي الحال في معظم المنظمات البيروقراطية، لا تشكل إعلانات المبادئ الصادرة من القمة ضمانا بترسخ العلاقات الوثيقة على مستوى القاعدة. في السبعينات عارضنا السياسات الحمائية لـ"القلعة الأوروبية" تجاه صادراتنا. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1977، ذهبت الى بروكسل لمقابلة رئيس المفوضية الأوروبية روي جينكنز، الذي بقيت على صلة معه منذ الستينات حين عمل مستشارا لوزير الخزانة. كتبت إليه أقول قبل ذلك إن عدم تطبيق قواعد "الخطة العامة للأفضلية" (General Scheme of Preferences) (التي تمنح الدول النامية إعفاءات جمركية محدودة على صادراتها التي تدخل السوق الأوروبية) على سنغافورة قد سبب مشكلات لصادراتنا من الآلات الحاسبة الإلكترونية، وأجهزة تسليط الضوء (بروجكتورات)، والمظلات، وخشب الرقائق (بليوود). وفي الفترة الأخيرة، لقي حتى زهر الاوركيد الطازج معارضة مزارعي الورود والزهور في هولندا وإيطاليا. وقلت مضيفا إنني توقعت مشكلات تصادفنا بسبب الأنسجة والمظلات، لكن ليس بسبب الحاسبات الإلكترونية وزهر الأوركيد. أبدى جينكنز تعاطفا معي ووعد بمتابعة الموضوع، لكنه لن يستطيع فعل شيء إزاء المظلات. فقد كانت تنتج على ما يبدو في الدائرة الانتخابية لفاليري جيسكار ديستان.

ناقشت مع المفوضين الآخرين كيفية تجنب تصنيع المنتجات التي تؤثر في دول الجماعة الأوروبية نتيجة الارتفاع المزمن في معدلات البطالة. وفزعت حين اكتشفت أن اللائحة غير محدودة. فبإمكان أية دولة من الأعضاء تشعر بأدنى خطر ـ ولها تأثير في بروكسل ـ أن تطلب الحماية وتنال بغيتها دوما. لكن أنكرت دول الجماعة الأوروبية أنها تتبنى السياسة الحمائية الأشد صرامة بين المجموعات والتكتلات التجارية. استشهدت بتجربة "فيليبس" و"سيمنس"، وهما من أشهر الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات؛ فقد وجدت كلتاهما أن من

الأصعب تصدير منتجاتها الإلكترونية المصنعة في سنغافورة إلى أوروبا مقارنة بأمريكا وآسيا.

أثرت مع الأوروبيين مسألتين اثنتين: أولا، إن "التغيير التدريجي" المفضي إلى إلغاء فوائد "الخطة العامة للأفضلية" ينبغي ألا يطبق بشكل مبتسر على سنغافورة: ثانيا، إن الإجراءات الحمائية الانتقائية ضد الواردات لن تكون فعالة على الأرجح في حل مشكلات دول الجماعة الأوروبية. حاولت إقناع جينكنز، بوصفه رئيس المفوضية الأوروبية، بإضفاء الصفة الرسمية على العلاقة الواعدة بين دول المجموعة الأوروبية ودول رابطة جنوب شرق آسيا، وأن قيامه بزيارة دول الرابطة سيكون بمثابة إعلان رسمي بموافقة المفوضية على هذا الهدف. لكنه بدلا من ذلك أرسل فيسكونت دافينون، مفوض الشؤون الصناعية. لم يكن جينكنز مغرما بالسفر إلى الشرق، حيث لم يعتبر إمكانيات وآفاق واحتمالات التعاون الاقتصادي مع دوله مبشّرة بالنجاح. في نهاية المطاف، وبمساعدة وزير خارجية ألمانيا هانز ديتريش غينشر، نجحت دول رابطة جنوب شرق آسيا عام 1980 في إقناع دول الجماعة الأوروبية بتوقيع اتفاقية لتشكيل لجنة تعاون مشتركة لترويج وتشجيع الأنشطة الاقتصادية. ولكن بقيت دول الرابطة تواجه مشكلات لا نهاية لها نتيجة السياسة الحمائية التي تتبناها دول الجماعة الأوروبية. فالدعم الحكومي الذي تقدمه للقطاع الزراعي، والتعرفة الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية كان لهما تأثير سلبي على صادرات زيت النخيل؛ كما أن أنظمتها وقواعدها المتصلة بالصحة والسلامة والمطبقة على المنتجات المطاطية، والقوانين التي تفرض على المنتج عدم إحداث تأثيرات ضارة بالبيئة، وغير ذلك من أشكال المعايير المتصلة بالعمل والبيئة، أعاقت جميعا صادرات دول الرابطة إلى أوروبا. أما بالنسبة لسنغافورة، فقد فرضت دول الجماعة الأوروبية حصة محددة (كوتا) على صادراتها من محامل الكريات

(ball bearings) عام 1986 ، وذلك كجزء من مراجعة المزايا الممنوحة لها في إطار "الخطة العامة للأفضلية".

افتقدت الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات مرونة وديناميـة الشـركات الأمريكيـة واليابانيـة. فقـد أهـدرت الفـرص السـانحة للإنتـاج العـالمي المتكامـل (والمدمج) والقـائم علـى تصنيـع المكونـات المختلفـة للمنتـج في دول متعـددة. كـان هذا هو الوضع السائد في الثمانينات وظل على حاله على الأغلب في التسعينات.

من أجل إقامة روابط أوثق مع الفرنسيين الذين شكلوا الروح المحركة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، أعددت في أيار/مايو 1969 الترتيبات اللازمة للقاء الرئيس ديغول الذي أعجبت به كقائد عظيم منذ زمن بعيد. قبيل الزيارة بقليل تظاهر الطلاب الفرنسيون في الشوارع مطالبين بإدخال إصلاحات دستورية، وبمزيد من المقاعد في الجامعات، ومتحدين في واقع الأمر شرعيته. تم تأجيل الزيارة. ثم دعا ديغول إلى استفتاء عام، خسره وتقاعد عن العمل السياسي. وهكذا لم تتح لي الظروف لقاء هذا الرجل الصارم، الصلب، المتحفظ، الفارع القامة، الذي أعاد للفرنسيين الثقة بالنفس وبالوطن، والذي تأثرت بسيرته الذاتية حتى وإن قرأتها مترجمة إلى الإنكليزية.

قابلت خليفته جورج بومبيدو في أيلول/سبتمبر 1970. كان ودودا ومرحا، واستمتع بتبادل الحديث مع زائر أتى من بلاد غريبة نائية تدعى سنغافورة. أكد على أن فرنسا ليست مجرد بلد ينتج الثياب الفاخرة والعطور النفيسة والخمور المعتقة. أراد لصناعة الكيماويات الفائقة الجودة، والآلات المتقدمة تقنيا، والمعدات الهندسية، والطائرات أن تشكل صورة فرنسا أمام العالم في السبعينات. كانت لديه نزعة فلسفية، وانخرط معي في نقاش استمر عشرين دقيقة حول مواقف دول رابطة جنوب شرق آسيا تجاه الذهب. هل مازال يعتبر

كنزا ثمينا يحرص الناس على امتلاكه حتى حين أصبح مجرد سلعة، ولم يعد يستخدم كغطاء للعملات؟ كنت أؤيد بقوة الرأي القائل بأنه مازال كذلك. فخلال آلاف السنين، علمت التجربة التاريخية المتخمة بالخراب والدمار والمجاعات التي نتجت عن مواسم القحط والفيضانات والحروب والنوائب الأخرى، علمت الصينيين مثلا أن للذهب قيمة ثابتة، ولا تضيع، وقابلة للاستبدال دائما وأبدا. والاحتلال الياباني لسنغافورة الذي دام ثلاث سنين ونصف السنة دليل معاصر يذكرنا بتلك الحقيقة. أخبرته أن أونصة واحدة من الذهب تقريبا (بغض النظر عن نسبة التضخم الهائلة) كانت كافية لإطعام أسرة لمدة شهر، إضافة إلى تزويدها بالدواء والضروريات الأخرى. وبدا أن روايتي قد أكدت قناعاته. قلت أيضا إن اقتناء الذهب غريزة بدائية لدى الإنسان. لكن مترجمه، الأمير اندرونيكوف، وهو مهاجر روسي، ترجم الكلمة على أنها "فطرية"، واعترضت قائلا: "لا، إنها بدائية، تعود إلى عصور سحيقة في القدم". نظر إلي المترجم ببرود وقال: "أجل، في الفرنسية، البدائي هو الفطري". طغى علي شعور بالارتباك آنئذ.

انتخب فاليري جيسكار ديستان خلفا لبومبيدو في أيار/مايو 1974. كنت في باريس في زيارة خاصة حينئذ لكنه استقبلني بعد أيام قليلة من انتخابه. كان اللقاء جيدا واستمر أكثر من ساعة في قصر الاليزيه. وخلافا لبومبيدو، الذي كان يعرف الإنكليزية ويصر على استعمال الفرنسية، قرر الرئيس ديستان التحدث بالإنكليزية. ديستان رجل فارع القامة، أصلع الرأس، على وجهه الطويل ملامح النبلاء. وكان يتحدث الإنكليزية بلكنة فرنسية، ويختار كلماته بعناية فائقة ودقة بالغة.

كان فرنسيا في مقاربته، وعقلانيا، ومنطقيا، ومنهجيا: لمَ تطورت سنغافورة وتخلفت الدول الأخرى؟ ما الذي ينقص هذه الدول؟ قلت له إن هناك

ثلاثة أسباب رئيسة: أولا، الاستقرار واللحمة والتماسك في المجتمع؛ ثانيا، الدافع الثقافي لتحقيق الأهداف، والشعب المقتصد المجد الذي يتطلع إلى المستقبل دائما وأبدا، ويدخر "قرشه الأبيض ليومه الأسود"، ولا ينسى الأجيال القادمة؛ ثالثا، احترام التعليم والمعرفة. لكنه لم يقتنع بأن الإجابة كاملة وافية.

لكن كانت لرئيس الوزراء، جاك شيراك، جملة مختلفة كليا من الاهتمامات. إذ لم يقض وقته في مناقشات فلسفية حول ما يحدث في آسيا، بل أراد معرفة ما الذي يمكن إضافته لتعزيز العلاقات بين فرنسا وسنغافورة. حاولت إثارة اهتمامه بالمنطقة برمتها مستخدما سنغافورة كنقطة انطلاق. لكن تطلب الأمر مني عشر سنين، وصل خلالها رئيس آخر إلى الإليزيه، وتعاقب عدد من رؤساء الوزراء، قبل أن أتمكن من إقناع الحكومة الفرنسية ورجال الأعمال الفرنسيين بأن جنوب شرق آسيا منطقة واعدة للاستثمار.

في شهر آب/أغسطس 1976، خلف ريمون بار جاك شيراك في رئاسة الوزراء. كان بار أستاذا للاقتصاد ومستمعا جيدا يبدي تعاطفا مع محدثه. عرف بمناصرته لتأسيس المشاريع الفرنسية المشتركة والاستثمارات في الخارج. كما أبدى تأييده لاقتراحي بتطوير سنغافورة لتغدو مركزا للخدمات التقنية، وقال إن فرنسا يمكن أن تتعاون معنا في المبيعات والخدمات في المنطقة. واقترح عقد اتفاقية للتعاون الثنائي لمدة خمس سنوات تشمل التجارة، والاستثمارات، والمساعدة التقنية، والتعاون الثقافي، ضمن مجموعة محددة من الأهداف. كان عمليا ومنهجيا في معالجة المشاكل، ومتحمسا للنتائج. بيد أن الصناعيين الفرنسيين لم يكونوا مستعدين لمثل هذا المشروع. فقد تحدثت إلى مجموعة منهم في "الاتحاد الوطني الفرنسي للمستخدمين" (CNPF). وفي ختام النقاش الذي استمر زهاء ساعة، أبلغ الناطق باسمهم مراسلي الصحف بأن المستثمرين يدركون الفرص الاستثمارية المتاحة في سنغافورة، ولكن يبدو أن العديد منهم

ينفرون من الذهاب إليها "لأنها نائية وناطقة بالإنكليزية"، مضيفا إن فرنسا لا يمكن أن تتواجد في كل مكان نظرا لتركيز بؤرة اهتمامها على إفريقيا. وفي الحقيقة، كان اهتمام الفرنسيين مركزا على دول إفريقيا الناطقة بالفرنسية. وحتى في آسيا، اتجهوا نحو فيتنام، معتقدين أنها مازالت تتكلم الفرنسية وتميل إلى فرنسا. ولم تؤت جهودي الدؤوبة أكلها حتى أواسط الثمانينات، عندما قرر الرئيس الاشتراكي ميتران، ورئيس وزرائه الديغولي جاك شيراك، أن إفريقيا ليست جاهزة للتنمية مثل آسيا.

في تموز/ يوليو 1981، توقفت في باريس، وأنا في الطريق إلى لندن لحضور مراسم زفاف الأمير تشارلز، على أمل اللقاء بالرئيس الجديد المنتخب فرانسوا ميتران. ولكن وزارة الخارجية الفرنسية تمسكت بالمراسم البروتوكولية ولم توافق على اللقاء دون تحضير مسبق. فالرئيس مشغول، وسيغادر أيضا لحضور الزفاف، ويمكن أن يقابلني في لندن في مقر إقامة السفير الفرنسي. ولتخفيف حدة الرفض، دعاني رئيس الوزراء بيير موروا إلى الغداء.

عند مغادرتي باريس، ركبت سيارة انطلقت مسرعة وسط زحام مروري شديد، ورافقني موكب من دراجات الشرطة من الفندق إلى مطار شارل ديغول. كان النهار صيفيا جميلا. الطرق مشجرة والجسور مغطاة بالنباتات الزاحفة، مما أضفى على منظر المدينة رونقا أخاذا. مطار شارل ديغول حديث ومجهز جيدا ويؤدي خدماته بكفاءة عالية. ثم وصلت إلى مطار هيثرو في لندن، حيث يختلط الحابل بالنابل؛ متاهة من الطرق أوصلتني من الطائرة إلى صالة كبار الزوار، ومنها إلى الشوارع الكئيبة الملتوية حيث نمت الأعشاب والطحالب بشكل عشوائي، لأصل إلى فندقي في حي نايتسبريدج. كان التباين صارخا بين باريس ولندن.

عادت بي الذاكرة إلى زيارتي الأولى لباريس (مع زوجتي تشو) في حزيران/يونيو 1948. كانت مدينة كئيبة، بائسة، تحررت للتو من ربقة

الاحتلال، وبعيدة الشبه بلندن، النظيفة المرتبة، وإن بقيت آثار القنابل بادية عليها. كانت لندن مدينة شعب واثق بنفسه، فخور بسجله المشرف حين صمد أمام النازيين، وأنقذ الإنسانية من براثن الطغيان والاستبداد. تذكرت أيضا الفوضى العارمة التي عصفت بباريس في أيار/مايو 1958، قبيل عودة شارل ديغول لرئاسة الجمهورية الخامسة. وفي الحقيقة، استطاع ديغول بمساعدة وزير الثقافة في حكومته، أندريه مالرو، تنظيف باريس وإزالة السخام عن مبانيها، وتحويلها إلى مدينة النور. لقد نجحا في استعادة كبرياء الشعب الفرنسي وإنعاش آماله من جديد، في حين تعثرت لندن وتخبطت نتيجة ترنح الاقتصاد وتعرضه لأزمة إثر أخرى. آمنت بمزايا التغيير الثوري السريع مقابل الارتقاء الدستوري البطيء والتدريجي في بريطانيا. لقد عقد البريطانيون اجتماعات لا تنتهي لبحث إنشاء مطارات جديدة في ضواحي لندن، بما فيها ستانستيد وغاتويك، ولم تفض كلها إلى نتيجة تذكر، لأن المصالح المحلية المصممة على الحفاظ على مكاسبها الضيقة على حساب مصالح الأمة، أحبطت مشاريع وبرامج السلطات المسؤولة عن التخطيط. وحتى بعد انقضاء سنوات حكم تاتشر، ظل مطار هيثرو على حاله، أثرا عتيقا رامزا إلى الافتقار إلى الجرأة والحيوية والسرعة في اتخاذ القرار.

من بين الرؤساء الفرنسيين الذين قابلتهم، كان ميتران أكثرهم تبصرا وأشدهم قدرة على فهم وتقييم الاتجاهات والنوازع السياسية وإدراك طبيعة مختلف المجتمعات. تحدث عن التهديد الذي شكله التدخل العدواني للقوات السوفييتية في أفغانستان. وأقر بأن السوفييت حققوا بعض النجاحات في فيتنام والشرق الأوسط، وخاصة سورية، ولكن نفوذهم ينحسر في كل مكان آخر. لقد قدموا كميات ضخمة السلاح، ولكن ليس لديهم سوى حفنة قليلة من الأصدقاء. كان على ثقة بأن الغرب ـ حين يتحد ـ يمتلك القدرة على استعادة التوازن العام للقوة.

انتهج الرئيس ميتران في أول عامين من حكمه، مع رئيس الوزراء بيير موروا، سياسات اشتراكية معيارية. إذ خفض معدلات الفائدة، وقدم القروض على نطاق واسع لكبح جماح البطالة، وأمّم عددا من المصارف والصناعات الكبرى. عانى الاقتصاد الفرنسي من مشكلات صعبة. ولم تكن أيديولوجية ميتران جامدة متحجرة، رغم أنه عجوز في العقد الثامن. وهكذا، غير رئيس وزرائه، وتبنى سياسات اقتصادية أكثر تقليدية ومحافظة للسيطرة على النقد المتداول والتضخم، واستعادة معدلات النمو الثابتة (وإن لم تكن مثيرة للإعجاب). ومن منجزاته التي حققها خلال الأعوام الأربعة عشر التي حكم فيها، تثقيف الاشتراكيين الفرنسيين وتحويلهم إلى طرف مشارك في الحكم.

جرت بيننا مناقشة أكثر أهمية لمدة تجاوزت الساعة في شهر أيلول/سبتمبر عام 1986، وذلك حين توقفت طائرته "الكونكورد" في مطار تشانغي للتزود بالوقود. لم تكن قواعد "البروتوكول" تفرض علي مقابلته. ومع ذلك التقيت به، ووجدته رجلا جادا، واسع الأفق، بعيد النظر. قال إن الإمبراطورية السوفييتية وصلت إلى حالة من التردي بحيث يكفيها مجرد حادث واحد لانفصال أوروبا الشرقية عنها. وإن الهيمنة السوفييتية مؤسسة على توازن القوى الذي كان في صالحها. بيد أن التاريخ أظهر أن التوازن لا يستقر على حال، وأن القوة الأيديولوجية للاتحاد السوفييتي آخذه في التدهور والانحطاط. علاوة على إيمان الجيل الثالث من الشيوعيين بإمكانية الاستفادة من تجربة العالم الغربي، الأمر الذي أضعف النظام السوفييتي.

وافقني الرأي من صميم قلبه على أن أوروبا تستطيع أن تمثل قوة أعظم تأثيرا في الشؤون الدولية إذا تحدثت بصوت واحد. كان ذلك طموحه الكبير- أوروبا موحدة تضم 320 مليون نسمة مع قدرات تكنولوجية هائلة. آمن بإمكانية استخدام اللغتين الإنكليزية والفرنسية في كافة أرجاء أوروبا، مع

جعل الفرنسية مساوية للإنكليزية في الانتشار. ولكن لا بد أن تكون عملية توحيد أوروبا بطيئة ومتدرجة. وإذا كان الأمر يتعلق بالبقاء، فلسوف تتوحد أوروبا كلها بدون أدنى شك. من جهة أخرى، سوف تقاوم أوروبا على الدوام الحضارة الأمريكية التي تحاول ابتلاعها؛ وستقاتل في سبيل الحفاظ على هويتها الأوروبية المتميزة. لقد تعرضت أساليب الحياة الأوروبية الأصيلة لغزو أمريكا الثقافي: اقتحمتها "الأمركة"، بوجباتها السريعة، وموسيقاها الشعبية، وأفلامها السينمائية.

سألني عن الوضع في كمبوديا الذي بدا له مُجمدا. لم أوافقه الرأي، نظرا لوجود سبب يدعو للتفاؤل الآن. فقد توقف زحف الشيوعية في المنطقة، بعد أن وصلت إلى ذروة اندفاعتها باستيلاء فيتنام الشمالية على سايغون. ومنذ ذلك الحين، أدى خواء النظام الشيوعي، وغزو فيتنام لكمبوديا واحتلالها، والفقر المدقع الذي تعاني منه، إلى تدمير الصورة المثالية التي رسمها الشيوعيون حتى الآن. فوجئ ميتران عندما علم أن مستوى المعيشة في فيتنام تدهور إلى حد أن الفيتناميين فرحوا بتلقي علب الطعام التي أرسلها الأقارب من أمريكا وفرنسا. قلت إن الفيتناميين ارتكبوا خطأً استراتيجيا جسيما في قتالهم الصين. ونتيجة استمرار احتلال فيتنام لكمبوديا، اضطرت إلى إهدار فرصة النمو الاقتصادي، بينما حققت دول رابطة جنوب شرق آسيا تقدما مطردا. تخلفت فيتنام جيلا كاملا عن ركب دول الرابطة، وبحلول الوقت الذي ستعثر فيه على حل يزيح العبء الكمبودي عن كاهلها، تكون قد تخلفت بمقدار جيلين اثنين.

قابلت ميتران مجددا خلال زيارة رسمية قمت بها في أيار/ مايو عام 1990. خرج إلى درجات سلم الإليزيه للترحيب بي، وهذا شرف لا يحظى به الكثيرون، مثلما لاحظ سفيرنا هناك. عبّر ميتران ثانية عن دهشته لإخفاق الفيتناميين الذين اعتبرهم "شعبا باسلا، وخلاقا، وواسع الحيلة". قلت مضيفا إن الفيتناميين

يعرفون قدراتهم، وبإمكانهم رؤية حقيقة أن التايلنديين قد أصابوا حظا أوفر من النجاح، رغم أنهم أقل مثابرة ودأبا وتنظيما، وأن الخطأ يكمن في نظامهم. وهم بحاجة لتغيير جيل الساسة المتربع على قمة السلطة من أجل إصلاح النظام. هل يمكن قيام حركة على مستوى القاعدة الشعبية لقلب النظام في فيتنام كما حدث في أوروبا الشرقية؟ لم أعتقد بإمكانية حدوث ذلك، نظرا للتراث الفيتنامي الراسخ من الخضوع للأباطرة والزعماء الأقوياء.

عاد ميتران إلى الحديث حول موضوع انهيار الإمبراطورية السوفييتية، وتنبأ ببصيرة ثاقبة بظهور "كافة أشكال القوى القومية التي قُمعت لفترة طويلة" على السطح من جديد.

الزعيم السياسي المقتدر إدوار بالادور رأس آنذاك حكومة ديغولية تعايشت مع الرئيس الاشتراكي ميتران. كنا قد التقينا في عدة مناسبات سابقة. أما مستشاره الديبلوماسي فكان صديقا لي، وسفيرا سابقا لفرنسا في سنغافورة. وهكذا عرفت أن بالادور يتمتع بقدرات كبيرة. لذلك فوجئت بتبنيه لبعض النظريات الغريبة فيما يتعلق بالتجارة. شرح لي في مكتبه ـ ومساعدوه يسجلون الحديث ـ نظريته القائلة بأن تحرير الاقتصاد من أجل التجارة الحرة لا يمكن أن يتم إلا بين دول متشابهة في بناها الاجتماعية والاقتصادية، وإلا فإن الاختلافات قد تؤدي إلى تشوهات وانحرافات ومنافسة تفتقد العدالة. وضرب مثلا بصناعة النسيج الفرنسية التي قد تخرج من الميدان في فترة تتراوح بين 10 ـ 15 سنة بسبب منافسة الصين وتايوان وكوريا الجنوبية. خالفته الرأي، وقدمت الحجة على أن من غير الممكن الآن قيام أية دولة بحماية صناعتها دون دفع ثمن باهظ. الشركات أصبحت عالمية النشاط، وتلك نتيجة يتعذر إلغاؤها بسبب التقدم الذي تحقق في مجال التقانة عموما، وثورة الاتصالات العالمية على وجه الخصوص. فهي تحصل على المواد الخام من بلد، وتستخدم العمال من آخر، وتقيم مصانعها الإنتاجية في ثالث، ثم تسوق منتجاتها في بلد رابع.

بالرغم من موافقته على آرائي عموما، إلا أنه لم يستطع منع نفسه من تبني الموقف الحمائي، وذلك خشية فقدان الوظائف كلما نقلت الشركات مصانعها الإنتاجية إلى خارج فرنسا. وافق على وجوب أن تكون المنافسة الاقتصادية شريفة وعادلة، وأضاف إن الشركات المصنعة للسيارات اليابانية لا تنافس بصورة عادلة لأنها يتمتع ببعض المزايا والأفضليات. وجدت ذلك تفسيرا غريبا وشاذا من رجل لا يمكن التشكيك بذكائه.

عبر جاك شيراك عن الرأي نفسه عندما قابلني، بوصفه عمدة باريس، في سنغافورة في نهاية عام 1993. وعندما كان في طوكيو، قرأ الخطبة التي ألقيتها في منتدى أساهي في شهر تشرين الأول/أكتوبر. واعتبر أنني ابتعدت عن جادة الصواب حين أشرت إلى أن أوروبا تتبنى سياسة حمائية. فهي ـ برأيه ـ أكثر الأسواق انفتاحا في العالم، وتفرض أدنى نسب من التعرفة الجمركية. كما زعم أن السياسة الحمائية الحقيقية هي التي تتبناها الولايات المتحدة واليابان. ولم يكن من الأنصاف لوم فرنسا أو"المفوضية الأوروبية" على وصول مفاوضات "جولة أورغواي" إلى طريق مسدود، لأنها رفضت التخلي عن السياسة الأوروبية الزراعية المشتركة. رددت على حججه بالقول إن على العالم الاستعداد لاندلاع حرب أخرى إذا منعت التجارة الحرة. لقد بنى الصينيون إمبراطوريتهم القديمة لأنهم احتاجوا إلى إرساء النظام وترسيخه في مساحة شاسعة من الأرض، وفرضه على عدد كبير من السكان، بحيث يمكن تبادل السلع والخدمات بكل حرية داخل حدود إمبراطوريتهم. وحين خضعت كافة أصقاع العالم إلى الإمبراطوريات الاستعمارية، مثلما كانت الحال قبل الحرب العالمية الثانية، اشتعلت الحروب بسبب المنافسة على الحصول على مزيد من المواد الخام، ومزيد من الأسواق، ومزيد من الثروة.

ناقشنا بعد ذلك الزراعة الفرنسية وجولة مفاوضات أورغواي. كنت قد استمعت إلى برنامج بثته هيئة الإذاعة البريطانية تناول مأزق المزارعين الفرنسيين ومدى معاناة الريف الفرنسي. لكنهما (المأزق والمعاناة) جزء لا يتجزأ من الثورة التكنولوجية. إذ لا يمكن حماية المزارعين الفرنسيين إلى الأبد من أجل المحافظة على أسلوب حياتهم دون تغيير. رد شيراك بالقول إن فرنسا بحاجة إلى حماية زراعتها، ولكنه أرادني أن أعرف أنه يشاطرني آرائي فيما يتعلق بالتجارة الحرة. فمن أجل مصلحة فرنسا على المدى البعيد، ليس ثمة سبيل أمامها سوى التجارة الحرة، ولذلك فإنها تعتبر أقل الدول تمسكا بالسياسة الحمائية.

استشهدت بآرثر دنكل، المدير العام السابق لـ"الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة" (GATT)، باعتباره خبيرا وشاهدا على تمسك فرنسا بالسياسة الحمائية. وهذا ما أكده أيضا المدير العام في حينها، بيتر سوثرلاند. قاطعني شيراك بالقول إنه لا يثق بسوثرلاند. قلت إن رئيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية، جاك ديلور، يثق بسوثرلاند، فرد شيراك بسرعة بأنه لا يثق بديلور أيضا!

قال شيراك إن من المتعذر أن يقنع أحدنا الآخر، لذلك فإن من الأفضل أن نتفق على الاختلاف. وفي النهاية، استطاع تحريك موقف حكومة بالادور بحيث أمكن التوصل إلى تسوية حول مفاوضات جولة الأورغواي. ومنذ أن التقينا - أنا وشيراك - لأول مرة عام 1974، جمعتنا صداقة حميمة جعلتنا نتبادل النقاش بحرية وصراحة دون إساءة أو استياء.

❊❊❊

دهشت للاهتمام العميق الذي أبداه كل من شيراك والمستشار الألماني هيلموت كول بالصين وشرق آسيا. ناقشت هذا الموضوع مع رئيس الوزراء غوه تشوك تونغ، واقترحت أن يطرح مبادرة لعقد لقاءات دورية منتظمة بين زعماء الاتحاد الأوروبي (EU) ودول شرق آسيا. كان الأمريكيون يعقدون لقاءات

منتظمة مع دول شرق آسيا من خلال منتدى "التعاون الاقتصادي بين دول آسيا والمحيط الهادئ" (APEC)، ومع دول الاتحاد الأوروبي عبر عدة منظمات. لكن دول الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا لم يكن بينها لقاءات رسمية يمكن أن تعزز التجارة والاستثمارات والتبادل الثقافي. طرح غوه الموضوع على رئيس الوزراء الفرنسي ادوار بالادور، وعقد أول لقاء آسيوي ـ أوروبي على مستوى القمة في بانكوك في شباط / فبراير 1996. اكتشف العديد من الزعماء الأوروبيين، حين زاروا الدول الآسيوية وهم في طريقهم من/أو إلى الاجتماع، حجم التحول الصناعي في شرق آسيا، وقرروا عقد لقاء دوري كل سنتين بين "الاتحاد الأوروبي" وزعماء دول شرق آسيا.

❧ ❧

تعرفت على الألمان لأول مرة عام 1956 حيث هبطت طائرتي في مطار فرانكفورت. وكانت الطائرة التابعة لشركة "بريتيش اوفرسيز" قد توقفت في مطار روما، حيث سمعت صوتا معسولا (وكسولا) ينساب من مكبرات الصوت، في حين كان الحمالون الطليان يدفعون عربات الأمتعة بتمهل وروية. وعند وصولي إلى مطار فرانكفورت بعد بضع ساعات، شعرت بأن الجو بارد ومنعش ومحفز للنشاط، كأنما ليلائم اللهجة الآمرة "حذار.. حذار!!" الهادرة من مكبرات الصوت، لتتبعها سلسلة من التعليمات الملحة، بينما كان الحمالون الألمان يؤدون واجبهم بكل نشاط وحيوية. ذكرني المشهد بالفارق المميز بين الجيشين الألماني والإيطالي كما وصفتهما الرسائل الإخبارية الواردة من جبهات المعارك خلال الحرب العالمية الثانية. وقد قرأتها في التقارير التي نقلتها وكالات أنباء دول الحلفاء حين كنت أحرر برقياتها خلال فترة الاحتلال الياباني لسنغافورة.

❧ ❧

في أيلول/سبتمبر 1970 ، قمت بزيارة المستشار الألماني ويلي براندت في بون. كنا قد التقينا قبل ذلك في بروكسل عام 1964 بمناسبة الذكرى المئوية للاشتراكية الدولية. بعد انتهاء الخطاب الذي ألقيته في ذلك اللقاء، جاء إلي وعبر عن تعاطفه معي إزاء أعمال الشغب العرقية التي فجرها في سنغافورة أنصار الحكومة المركزية لإرهاب وتخويف السكان الصينيين. ثم وجه لي الدعوة لزيارة ألمانيا. شبهت سنغافورة ببرلين الغربية، لكن بدون وجود جمهورية المانيا الاتحادية لتساندها. ولأنه شغل منصب محافظ برلين الغربية سابقا، تفهم مأزق سنغافورة. كان أكثر الزعماء الأوروبيين تعاطفا مع سنغافورة وورطتها. حاولت إقناعه بألا يحول اهتمامه عن جنوب شرق آسيا لأنني واثق من أننا سنتغلب على أعمال العصيان والتمرد الشيوعية التي تهدد العديد من الدول في المنطقة. كان براندت شخصية جذابة ـ طويل القامة، عريض المنكبين، حسن الصوت، وسيما وودودا. أما ردود أفعاله فكانت مدفوعة بمشاعره الجوانية أكثر من محاكمته العقلية. ولربما سمح لقلبه بالتحكم بعقله. كان اشتراكيا من الطراز القديم السائد في الأيام الخوالي، ومناصرا دائما للموازنة بين الفرص والمكافآت.

هيلموت شميدث الذي استلم منصب المستشارية من براندت عام 1974، كان زعيما سياسيا منطقيا، وواقعيا، وواضح الذهن، يتبنى آراء محددة تجاه كافة القضايا الرئيسة. عرف بازدرائه للمراوغة والمداورة في مواقف زعماء العالم الثالث تجاه العلاقات بين الشرق والغرب، وخوفهم من انتقاد الاتحاد السوفييتي. ولأنه عمل وزيرا للدفاع ثم وزيرا للمالية قبل أن يصبح مستشارا، فقد تمتع بفهم شمولي للقضايا الاقتصادية، والدفاعية، والاستراتيجية.

زار هو وزوجته لوكي سنغافورة في تشرين الأول/أكتوبر 1978. وخلال أيام الزيارة الثلاثة، تبادلنا تقييم المواقف، ووجدنا العديد من العوامل المشتركة بيننا. وعندما سجل التلفزيون الألماني مقابلة معنا لبثها لاحقا، فوجئ المذيع حين وجدنا نفكر ونتحدث بشكل متشابه حول العديد من القضايا.

اقترحت على شميدت تأسيس معهد ألماني - سنغافوري لتنظيم دورات تدريبية على التصنيع المتقدم وتكنولوجيا المعلومات لمساعدة الشركات التجارية الألمانية على العمل في المنطقة. وافق على الاقتراح. وتبين بمرور الوقت أن المعهد قد قدم فائدة عظيمة للمستثمرين الألمان حيث تمكنوا من تجنيد التقنيين الذين تدربوا وفقا للمعايير الألمانية. وأصبحت سنغافورة فيما بعد مركزا لتدريب عمال العالم الثالث في هذا المعهد.

بعد زيارتي لبون وبرلين في الخريف التالي، كتبت ما يلي في مذكرة قدمتها إلى الحكومة:

"بدت برلين أكثر ازدهارا مقارنة بحالها خلال زيارتي الأخيرة لها عام 1970. ولكنها افتقدت أجواء الحرية والارتياح والاسترخاء المخيمة على بون. لقد حاصر الشيوعيون سكان برلين الغربية حصارا خانقا، وأخمدوا نبض الحياة فيها، الأمر الذي لا يشكل سببا داعيا للاحتجاج فقط، أو للإشارة إليه في عناوين الصحف، بل إنه يكفي ليمثل ضغطا متواصلا وملحا ومزعجا يذكر الألمان عموما بأن لديهم رهائن محاصرين في برلين الغربية. حين مررت قرب النصب التذكاري الروسي بحراسه الواقفين كالتماثيل الجامدة، تذكرت أن الروس هم الذين يوردون الأسلحة التي سببت كل هذه المعاناة في الهند الصينية وهددت تايلند. ولولا تدفق هذه الأسلحة، لما تواجدت القوات الفيتنامية في كمبوديا، ونزح اللاجئون الكمبوديون إلى تايلند.. النعمة الإلهية التي أنقذتنا هي إخفاق نظامهم الذريع وعدم كفاءته، وفشله في توفير السلع والخدمات التي يريدها الشعب. لقد أدت صرامة النظام وأحادية نسقه إلى تدهور الروح المعنوية والافتقار إلى كل شيء، باستثناء

القدرة على شن الحروب. هذا الوضع الدوني والمتخلف سيزداد وضوحا باطراد حتى يتبدى بكل جلاء للجميع، بمن فيهم الشعب الروسي. وإذا لم يمنح الغرب أية فرصة للسوفييت لاستغلال تفوقهم العسكري، فإن نظامهم سيتعرض لضغط شديد في التسعينات".

وهذا ما حصل تماما.

قابلت شميدت مرة أخرى في بون (كانون الثاني/ يناير 1980)، بعد الغزو الروسي لأفغانستان. كنت ضمن مجموعة من الزعماء، شملت هنري كيسنجر، وادوارد هيث، وجورج شولتز، حيث تبادلنا النقاش حول سلسلة واسعة من الموضوعات. اتفقنا بالإجماع على وجوب مقاومة الاتحاد السوفييتي مهما كان الثمن، وتقديم الدعم للشعب الأفغاني.

خرج شميدت من الحكم عام 1982 لأن حزبه - الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPD) – لم يؤيد السياسات التي اعتقد أنها ضرورية لإعادة الانضباط إلى النظام المالي. لكنه ظل نشيطا وفاعلا، يكتب في صحيفة "دي تسايت" (Die Zeit)، ويترأس مؤتمرات "مجلس العمل الداخلي"، وهو عبارة عن لقاء يضم مجموعة من زعماء العالم السابقين يجتمعون سنويا لمناقشة مشكلات العالم على المدى البعيد بطريقة موضوعية ونزيهة. أصبحت عضوا في هذه المجموعة بعد أن تركت منصبي الرسمي عام 1990.

كان خليفة شيمدت، هيلموت كول، ماردا حقيقيا، بل لعله فاق كل زعماء العالم آنذاك في ضخامة الجثة وطول القامة. عندما زرت بون في أيار/مايو عام 1990، وجدته بليغا ومفوها عند الحديث عن توحيد المانيا الوشيك. قال إن الوحدة يجب أن تتحقق، وضمن سياق الوحدة الأوروبية. بدا واثقا ومتفائلا بنجاحه في التعامل مع تكاليف ومصاعب إعادة توحيد المانيا. كما رفض أي

اقتراح بشأن "القلعة الأوروبية". فألمانيا لن تتسامح مع السياسة الحمائية، وكان على ثقة بقدرة الصناعة الألمانية على منافسة الصناعة اليابانية.

أعربت عن قلقي من أن تستنفذ عملية إعادة توحيد المانيا الكثير من الموارد والطاقة والقوة العاملة، بحيث لن يبقى سوى القليل لدول منطقة آسيا والمحيط الهادي. لكنه أكد لي أنه لن يفقد الاهتمام بشرق آسيا. أدرك تماماً أن ألمانيا الموحدة (حيث سينضم 20 مليون ألماني شرقي إلى 60 مليون ألماني غربي) سوف تثير المخاوف لدى جيرانها. وأضاف إن الجميع يريدون بقاء المانيا الموحدة ضمن حلف "الناتو"، ومع أن دوافعهم ليست دوما "ودية" فإن النتيجة النهائية ستكون إيجابية: "فالوحدة الأوروبية والوحدة الألمانية وجهان لعملة واحدة".

تبنى أيضا آراء حصيفة تجاه الصين. فهناك العديد من "الحمقى" في جمهورية ألمانيا الاتحادية أرادوا عزل الصين بسبب أحداث "تيانان مين". وتلك مقاربة خاطئة. وافق على سياسة سنغافورة بالتعامل مع الصين. فهي تريد موطئ قدم لها في أوروبا عموما، وفي ألمانيا تحديدا حيث يدرس أكبر عدد من الطلاب الصينيين، وهؤلاء سيشكلون عناصر تحديث الصين في المستقبل.

تميزت المصارف والصناعات الألمانية (خلافا لمثيلاتها الفرنسية) بفاعليتها ونشاطها في سنغافورة والمنطقة منذ أوائل السبعينات، وذلك قبل وقت طويل من تزايد اهتمام المستشار هيلموت كول شخصيا بهما. إذ احتل الألمان المرتبة الثانية (بعد الهولنديين) في حجم الاستثمار الأوروبي في سنغافورة، في حين كانت المانيا أكبر شريك تجاري لنا. زار كول سنغافورة في شباط/ فبراير 1993، بعد سنتين ونصف السنة من إعادة توحيد المانيا. اعترف أمامي بأن كلفة دمج ألمانيا الشرقية فاقت توقعاته. رافقه في زيارته أكثر من أربعين من الصناعيين الألمان. طالبته بإلحاح ألا يترك شرق آسيا للأمريكيين واليابانيين. ورد بالقول إن المانيا تتطلع إلى العالم الخارجي أصلا. وأراد مزيدا من الصلات الاقتصادية والثقافية

مع دول المنطقة. ثم دعاني لزيارة المانيا لكي نبقى على اتصال مستمر. ورغب في اشتراك رجال الأعمال الألمان والسنغافوريين معا في الاستثمار في أسواق الصين وفيتنام وغيرهما من الدول الآسيوية. لبيت الدعوة في أيار/مايو 1994لإطلاعه على آخر المستجدات. تحدث مجددا عن روسيا، وقال إن "الاتحاد الأوروبي" لا يتعامل مع زعماء موسكو بما يستحقونه من احترام. فالشعب الروسي شعب أبي، ولا بد أن يشعر بالإهانة نتيجة الاستخفاف به على هذا النحو. كان كول مقتنعا بأن القوميين والعسكر الروس سوف يعودون إلى السلطة، و"تعود الحلقة المفرغة للدوران من نقطة الصفر مرة أخرى" إذا لم نحافظ على المقاربة الصحيحة.

في تشرين الثاني /نوفمبر 1995، قام كول بزيارة ثانية إلى سنغافورة، كرر خلالها التعبير عن قلقه واهتمامه بروسيا. فشركاؤه الأوروبيون لم يفهموا أن روسيا تشكل عنصرا حاسما للسلام والأمن في أوروبا. ويتوجب عليهم مد يد العون إلى روسيا لتصبح أكثر قوة وأشد تمسكا بالديمقراطية كي لا تعود إلى الدكتاتورية والسياسة التوسعية. كما أن أوروبا بحاجة إلى روسيا من أجل التوازن مع الصين. لهذه الأسباب مجتمعة، كانت ألمانيا أكبر الدول المانحة للمساعدات إلى روسيا، حيث قدمت 52 مليار دولار عام 1989، أي أكثر من نصف المساعدات الدولية. يئس من الأمريكيين لأن اهتمامهم تحول إلى الداخل. الجمهوريون "على القدر نفسه من السوء إن لم يكونوا أشد سوءا". لم يأت أي مرشح جمهوري لزيارة أوروبا خلال سنة الحملة الانتخابية، مثلما كانت عليه الحال في سنوات الحرب الباردة.

أراد مني تقييما شخصيا لمقارنته بتقاريره الرسمية حول كل من الصين، واليابان، وفيتنام، وإندونيسيا، وماليزيا، والهند، وباكستان، وبنغلاديش، والفليبين، وقدمت له أجوبه صريحة وواقعية دون تنميق. وعندما كنت أقول له إن البلد ذاك في حالة ميؤوس منها، كان يتفق معي في الرأي قائلا إنه لن يستثمر فيه. كان حازما وواقعيا، وتماثلت تقييماتنا في أغلب الأحيان.

في حزيران/يونيو 1996 اصطحبني كول (مع وزوجتي تشو) في جولة بالحوامة فوق الراين لزيارة مدينة سباير المشهورة بكاتدرائيتها الرائعة التي تعود إلى القرن الحادي عشر والواقعة في الولاية التي أتى منها، راينلاند ـ بالاتينيت، في قلب أوروبا. وكان قد اصطحب كلا من ميتران، وغورباتشوف، وتاتشر، وغيرهم في هذه الرحلة الرومانسية إلى منطقة النبيذ الشهيرة في الراين. أما زوجته فقد انضمت إلينا في مطعمه المفضل "دايدشايم هوف" حيث تناولنا بعضا من الأطباق التي يغرم بها. وعلى مائدة الطعام، أمتعني بحديثه عن لقاءاته مع بعض زعماء شرق آسيا الذين أعجب بهم وسواهم ممن وجد لديهم حساسية وسرعة في التأثر والغضب. وجد سوهارتو مثلا متواضعا غير مدع، وجمعتهما صداقة حميمة. وكان قد زاره في بيته قبل أن يصبح مستشارا، وفيما وقف ينتظر في القاعة وينظر بإعجاب إلى حوض السمك، دخل رجل يرتدي سترة معرقة، و"سارونغ" (اللباس التقليدي في إندونيسيا)؛ راقب الاثنان السمك سويا وتبادلا الحديث. السفير الألماني الذي كان يرافق كول لم ينتبه إلى الرجل، ولم يدرك كول أنه الرئيس نفسه إلا بعد مرور بعض الوقت. دعاه سوهارتو للغداء وأمضيا معاً أربع ساعات. وفي مناسبة أخرى، اصطحبه سوهارتو إلى مزرعته ليرى قطيعه، وقرر كول أن يرسل إليه ثورا المانيا للاستيلاد. وفي المرة التالية التي قابل فيها سوهارتو، أمسك بيده وأخبره أن الثور يؤدي مهمته على أفضل ما يكون.

أظهر كول عدم اهتمامه بالشكليات وتركيزه على الجوهر حين تجولنا في سباير ـ وكنا ستة أشخاص ـ مستخدمين سيارة "فولكس فاغن" الشعبية بدلا من "المرسيدس" الفارهة. وعندما دعوته إلى الغداء في سنغافورة، جاء في حافلة سياحية مريحة كي يشاهد المدينة بصورة أفضل، كما قال.

لم يكن هيلموت شميدت وهيلموت كول صديقين مقربين، وأشارت وسائل الإعلام الألمانية في محاولة للكيد لي إلى أنني أقمت صداقة حميمة مع

الاثنين معا على حد سواء. وعندما سُئلت عن ذلك، أجبت بأن عملي يستدعي التقارب مع أي زعيم يحكم ألمانيا، دون الانحياز إلى أحد بعينه. في أغلب الأحيان، لم تكن المقارنة بين الرجلين لصالح كول، الذي خلف شميدت مباشرة. فقد كان شميدت مثقفا ومفكرا، يطرح دوما أفكارا مثيرة يبسطها ويدافع عنها بأسلوب واضح وقاطع ومقنع في صحيفة "دي تسايت" بعد أن تقاعد من منصب المستشارية. في حين وصفت وسائل الإعلام كول بأنه بليد ويفتقد الإلهام المبدع، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى التقليل من شأنه. وعندما جاء إلى السلطة، لم يتوقع أحد أن يصبح المستشار الذي بقي في الحكم أطول فترة منذ بسمارك. وعندما ازدادت معرفتي به، اكتشفت فكرا حصيفا وغريزة سياسية قوية خلف الجسد الضخم والمظهر الخارجي الموحي بالخرق والحمق. تميز كول بشخصيته القوية، وتصميمه العنيد، وثباته في السعي لتحقيق أهدافه. أما بصيرته العظيمة الثاقبة فمكنته من التصالح مع ماضي ألمانيا، وإن عقد العزم الوطيد على عدم تكراره أبدا. ولهذا سعى بدأب وصدق وإخلاص من أجل "الوحدة النقدية الأوروبية" (EMU)، التي اعتبرها مسألة حرب أو سلام. فقد آمن أن العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" ستجعل الاندماج الأوروبي أمرا لا رجعة عنه.

خسر كول انتخابات أيلول/سبتمبر عام 1998. لكن سيذكره التاريخ باعتباره الألماني العظيم الذي أعاد توحيد ألمانيا، والأوروبي العظيم الذي أراد أن تكون (ألمانيا) جزءا من أوروبا الكبرى لتجنب الحروب الكارثية الأوروبية التي اندلعت في القرن الماضي. عزز الروابط الفرنسية - الألمانية، وأعد "اليورو" ليحقق انطلاقة ناجحة في الأول من كانون الثاني/ يناير 1999، رغم العديد من حملات التشكيك والمعارضة. بدا "اليورو" ضعيفا أمام الدولار في السنة الأولى. لكنه إذا ما قوي ونجح في نهاية المطاف فستصبح مساهمة كول في الوحدة الأوروبية إنجازا تاريخيا. أما اعترافه بتدبر أمر الحصول على تبرعات سرية

لحزبه كان ينبغي الإعلان عنها، فلا يمكن أن يقلل من قيمة وأهمية ما قدمه لألمانيا والاتحاد الأوروبي.

تأثرت بما يتمتع به الزعماء الفرنسيون من ذكاء لماح وتحليل سياسي صائب. تفوقوا على الألمان في القدرة على عرض أنفسهم على المسرح العالمي، مستفيدين من موارد الألمان في الاتحاد الأوروبي. ولربما تتحدى ألمانيا الموحدة هذه القدرة، ولكن المستشار كول عرف تماما المخاوف التي يمكن أن تظهر إذا بدت ألمانيا وكأنها تضع كامل ثقلها في الميزان.

من العقبات الكأداء التي اعترضت سبيل لحمة ووحدة أوروبا غياب اللغة المشتركة. فقد كان شميدت يتحدث إلى ديستان بالإنكليزية، واستطاعا إقامة علاقة وئام وثيقة بينهما كما أخبرني. أما ميتران وشيراك فكانا بحاجة إلى مترجم للتفاهم والتواصل مع كول. وجدت على الدوام صعوبة في معرفة التركيبة الذهنية لأي شخص أو ما يدور بخلده إن وقف مترجم حائلا بيننا. كان شميدت وديستان وشيراك يستخدمون الإنكليزية عند الحديث معي، ولهذا تمكنت من فهم جوهر ما يدور بفكرهم، بينما لم أتمكن من التواصل مع ميتران وكول إلا ممن خلال المترجمين. وحين أضطر لانتظار المترجم لينقل لي ما كان يقوله أحدهما، تفوتني قراءة لغة جسده الإشارية. فعندما يستخدم محدثي الإنكليزية، حتى إن لم تكن صحيحة نحويا أو فصيحة أسلوبيا، استشعر الطريقة التي يعمل بها عقله. فلحظات الوقوف والتردد في منتصف الجملة، تغير أحيانا مدلولها الدقيق؛ لكن المترجم قد يتجاهل كل ذلك لينقل المعنى الجوهري مع حذف ما قد يشير إليه التردد أو التوقف من تحفظ لدى المتكلم. وما لم يتوصل الأوروبيون إلى اعتماد لغة مشتركة، فلن يستطيعوا بلوغ ما تمتعت به أمريكا من اتساق وانتظام وما جنته من فوائد ومكاسب. فكل دولة من دول

الاتحاد الأوروبي تدرس الإنكليزية كلغة ثانية، ولا توجد بينها دولة مستعدة للتخلي عن لغتها لصالح أية لغة أخرى. ولذلك لن يكون من السهل تبادل المهندسين والمدراء الأوروبيين حين يعملون في المشروعات المشتركة الكبرى كما يحدث في حالة المهندسين الأمريكان في الولايات المتحدة.

توجب على طموحات الفرنسيين بجعل لغتهم إحدى اللغات الرئيسية للدبلوماسية الدولية أن تذعن للواقع العملي البراغماتي. فبحلول أواخر الثمانينات، بدأ المتحدثون الفرنسيون في المؤتمرات الدولية استخدام الإنكليزية لإحداث مزيد من التأثير في المستمعين في العالم. ومع انتشار الإنترنت، لم يعد بالإمكان تجاهل تفوق وسيادة اللغة الإنكليزية دون دفع ثمن باهظ. لقد أصبح من الشائع في التسعينات أن نسمع كبار المدراء التنفيذيين الفرنسيين والألمان يتناقشون ويتحاورون بالإنكليزية.

. 27 .

الاتحاد السوفييتي: إمبراطورية تنهار من الداخل

كنت في جيسيلتون (اسمها الآن كوتا كينابالو) قرب أدغال شمال بورنيو البريطانية لمتابعة دعوى قضائية، عندما ذاع خبر إطلاق الروس قمرهم الصناعي الأول "سبوتنيك" إلى الفضاء في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1957. مثل ذلك استعراضا مشهودا لتفوق التقانة السوفييتية. أخذتُ تحدي النظام الشيوعي على محمل الجد. فقد استخدم السوفييت أساليبهم العدوانية في كل مكان في آسيا، وشجعوا ـ بالاشتراك مع الصين الشيوعية ـ رجال حرب العصابات والعصيان المسلح في دولها. ثم بدا ظلهم المخيم أشد تهديدا في ذهني بعد أن أرسلوا أول إنسان إلى الفضاء في نيسان/أبريل 1961. إذ أعطى ذلك المصداقية لزعمهم أن سيرورة التاريخ تثبت صوابية معتقدهم.

تملكني الفضول للتعرف على الشعب الروسي، وانتهزت الفرصة لزيارة موسكو في أيلول/سبتمبر 1962 بعد حضور مؤتمر دول الكومنويلث في لندن. نظمت لي الجولة الرسمية المعيارية في موسكو التي تشمل عادة قضاء أمسية في مسرح "البولشوي"، حيث شاهدت سترافينسكي وقد عاد لأول مرة إلى روسيا لقيادة أوركسترا باليه "بيتروشكا". شكل المسؤولون الرسميون عازلا فاصلا حال بيني وبين الناس العاديين في الشوارع والمتاجر والفنادق، لذلك لم أتمكن من مقابلة أحد سواهم.

الانطباع الأخير الذي تركته موسكو ومسؤوليها الرسميين في ذهني أترعته الكآبة والجو الصارم الكالح. رأيت "بابوشكا" ـ كما عرفتها في الروايات تماما ـ تربض متكاسلة بجسدها الضخم اللحيم، خارج باب المصعد في

الطابق الذي نزلت فيه في "فندق ناشيونال" (أفضل فنادق المدينة حيث نزل سترافينسكي أيضا). طعام الفطور السخي المكون من الكافيار، والسمك المدخّن، وشرائح اللحم، وتشكيلة متنوعة من الخبز، والزبدة، والشاي والقهوة والفودكا والكونياك، قدم لي على مائدة مغطاة بمفرش من المخمل الداكن. وحين عدت في تلك الأمسية من حفلة "الباليه"، كان ما بقي من طعام الفطور ما يزال على المائدة. لا يوجد "سدادات" للمغسلة وحوض الاستحمام، مثلما حذروني. ولذلك ابتعت كرة مطاطية لهذه الغرض، فشلت مع المغسلة ونجحت - لحسن الحظ - مع حوض الاستحمام. أما السيارة التي أقلتني (من طراز "تشايكا") فكانت في حالة مريعة. في حين كان الموظف المكلف بمرافقتي تابعا لوزارة الثقافة ومسؤولا عن شؤون جنوب شرق آسيا. أما أرفع مسؤول قابلته فهو نائب وزير الخارجية كوزينتسوف. في موسكو، شعرت بشيء من الخطر المهدد يحوم في الجو، ولكن ربما كان ذلك انطباعا موهوما من نسج خيالي. لقد كان السوفييت قوة عظمى، وتلك حقيقة لا لبس فيها.

لعل هذا ما دفعني إلى تشجيع ابني الأكبر لونغ على تعلم اللغة الروسية ليتمكن - كما فكرت - من قراءة الأعمال الممتازة للعلماء الرياضيين الروس، نظرا لولعه واهتمامه الشديد بالرياضيات. اعتقدت أن روسيا ستمارس تأثيرا نافذا في حياة أولادي. وهكذا أمضى لونغ خمس سنوات مع مهاجر تشيكي يدرس في جامعة نانيانغ، ثم مع مراسل وكالة تاس، وبعد ذلك مع عدد من الطلاب الروس الذين كانوا يدرسون الصينية هناك. في نهاية المطاف، درس الروسية على يد دبلوماسي بريطاني، وتأهل لدخول امتحان الشهادة الثانوية التي نالها بدرجة الامتياز.

أقامت سنغافورة علاقات دبلوماسية كاملة مع روسيا عام 1968، ولكن الاتصالات بقيت في أدنى مستوياتها. لم يكن لديهم شيء نرغب بشرائه باستثناء الأسماك التي كان أسطولهم يصيدها بشباكه من مياه المحيطين الهندي والهادي.

ثم أسسوا مشروعا مشتركا مع إحدى شركاتنا لتعليب أسماكهم، كما كانوا يستخدمون أحواضنا لإصلاح سفنهم، ويتزودون بالمؤن منها. لكن أبدى السوفييت اهتماما ملحوظا بسنغافورة بسبب موقعها الاستراتيجي. أدركت أهمية ذلك عندما اضطرت طائرتي للتوقف في موسكو في كانون الثاني/يناير 1969.

كنت أنا وتشو في طريقنا إلى لندن على متن طائرة الخطوط الجوية الاسكندنافية، عبر بانكوك وطشقند وكوبنهاغن، عندما أعلن الطيار أن الطائرة لا تستطيع الهبوط في طشقند بسبب سوء الأحوال الجوية وستهبط بدلا من ذلك في موسكو. لكن بدا الجو صافيا ونحن نحلق فوق طشقند. وقف في انتظارنا على أرض مطار موسكو عدد من مسؤولي وزارة الخارجية، برفقة السفير الروسي المعين في سنغافورة، ايليا ايفانوفيتش سافرونوف. كان البرد قارصا في تلك الليلة. وزلت قدم تشو وكادت تسقط على أرض المطار الجليدية، إذ لم تكن معتادة على مواجهة مثل هذه الظروف. أما سكرتيري فكان يرتجف من البرد ولم يشعر بالدفء إلا في صالة كبار الزوار حيث تناول قدحا من الكونياك. استهدفوا من هذه المناورة المعقدة والمدروسة ترتيب لقاء يجمعني بأول سفير لهم في سنغافورة. كما كانت مجرد طريقة بسيطة لإحداث التأثير في نفسي بما يملكونه من قوة وقدرة وجبروت ونفوذ.

خدم سافرونوف، الذي يتحدث الماندرين، في الصين من قبل، وكان واجبه على ما بدا واضحا يتمثل في إجراء دراسة دقيقة حول النفوذ المحتمل الذي يمكن أن تمارسه الصين في سنغافورة. وبعيد وصوله بقليل، وجه لي دعوة من رئيس الوزراء اليكسي كوسيغين لزيارة الاتحاد السوفييتي.

في أيلول/سبتمبر عام 1970 وصلت إلى موسكو بعد منتصف الليل على متن طائرة "ايروفلوت" القادمة من القاهرة، حيث كانت في استقبالي تحت الأضواء الكاشفة المبهرة ثلة من حرس الشرف الذين كانوا يتحركون بقاماتهم

الفارعة وكأنهم آلات مسيرة ذاتيا ، بينما صاحوا بصوت واحد لرد التحية حين قلت "مرحبا" بالروسية. استعراض حرس الشرف اختتم بمسيرة لـ"الروبوتات" مرت أمامي بطريقة مهددة متوعدة، فيها الكثير من العدوانية والقسوة. كان الاستعراض مصمما ليترك تأثيره في نفسي، وتأثرت به فعلا.

توجهت لزيارة الرئيس (البدين) نيكولاي بودغورني في الكرملين وعقد جولة من المباحثات وتناول الغداء. تحدث حول تحسين العلاقات الثقافية والاقتصادية. ولم يترك في ذهني أي انطباع، فقد كان شخصا غريبا يصعب فهمه. في اليوم التالي، ركبنا الطائرة إلى سوتشي، ثم نقلتنا السيارة من بيت الضيافة الريفي، عبر طريق جبلي مطل على البحر الأسود يمتد مسافة ميلين، إلى منزل فسيح في بيتسوندا ، حيث رحب بنا رئيس الوزراء كوسيغين، بوجه عليه ملامح الجدية وإن لم تغب عنه أمارات الود. أرانا كوسغين متباهيا التجهيزات التي زود بها كوخه الريفي، وخصوصا بركة السباحة المغلقة المدفأة، ببابها الضخم المتحرك بكبسة زر. أمضيت حوالي ساعتين أتحدث إليه قبل موعد العشاء.

أبدى كوسيغين اهتماماً شديدا بالظروف التي أحاطت بانفصالنا عن ماليزيا. وسأل عما إذا "كانت سنغافورة قد بذلت فعلا جهودا جدية للعيش ضمن الاتحاد". أكدت له أننا بذلنا ما بوسعنا ولكن يوجد اختلاف جوهري في معتقداتنا السياسية فيما يتعلق بالمسائل الطائفية والسياسات المتبعة. ثم سأل عما إذا كان صائبا في افتراض أن فكرة الاتحاد مع ماليزيا لم تزل قائمة. أشرت إلى الروابط الجغرافية والعائلية التي تجمع بين البلدين، ولكن بعد أعمال الشغب الطائفية في كوالالمبور في أيار/مايو عام 1969 ، لم يعد من المجدي الحديث عن العودة للانضمام إلى الاتحاد. فالقادة هناك تساورهم الشكوك بسنغافورة. ثم سأل عن التأييد الشعبي الذي يحظى به الشيوعيون (الماويون) في

سنغافورة. قلت إن النسبة بلغت ذروتها (33٪) بين عامي 1961 ـ 1962، ثم تراجعت لتصل الآن إلى 15٪ على الأرجح.

بدا لي واضحا من لغة جسده الإشارية وأسئلته حول نفوذ بكين على المثقفين الناطقين بالصينية في سنغافورة، أنه لا يعتقد بأن استقلال سنغافورة يصب في المصلحة السوفييتية. كما أشار بشكل مركز إلى التسهيلات التي نقدمها لإصلاح الطائرات والسفن الحربية الأمريكية، إضافة إلى زيارات الاستجمام والراحة التي يقوم بها الجنود الأمريكيون العاملون في فيتنام. قلت إن هذه المرافق والتسهيلات مفتوحة للجميع على أسس تجارية. أبدى اهتمامه باستخدام أحواض إصلاح وترميم السفن في سنغافورة، وأمل وعينه على المنشآت البحرية البريطانية السابقة، بتوسيع العلاقات الثنائية على الصعيدين السياسي والاقتصادي. كما أبدى استعداده لإرسال كافة أنواع السفن، بما فيها السفن الحربية، لإصلاحها وترميمها عندنا. ولسوف يزور نائب وزير التجارة الخارجية سنغافورة لتقييم آفاق تعزيز التجارة بين البلدين.

فاجأني بذهنه المتوقد، وطبعه الرقيق، وشخصيته الجذابة. لم يتطرق إلى الاقتراح السوفييتي المتعلق بنظام الأمن الجماعي للدول الآسيوية الذي عرضه علي بودغورني في موسكو. ونظرا لأنني لم أظهر أي حماس يذكر للمشروع، اكتفى كوسيغين بالقول إن بلاده أوروبية وآسيوية في آن معا، ومن الطبيعي بالنسبة لها كدولة آسيوية أن تهتم بما يجري في جنوب شرق آسيا. وذلك على الرغم من إنكار بعض الدول لحق الاتحاد السوفييتي في أن يكون دولة آسيوية.

موظف الشؤون الخارجية الذي رافقني، ميخائيل كابيتسا المتخصص في شؤون الصين، تولى الحديث وجس النبض طيلة فترة الزيارة. غمرني كرم الضيافة السوفييتية. ففي الطائرة المتجهة من موسكو إلى سوتشي، قدم لنا الكافيار والسمك المدخن والفودكا والكونياك بعد الإفطار مباشرة. وعندما

قلت إن العادات البريطانية لا تسمح لي إلا بشرب الشاي في الصباح، أبعد الطعام والشراب على الفور. الوزير المكلف بمرافقتي قال أيضا إنه مغرم بشرب الشاي وامتدح مذاقه.

تأثرت بالنصب التذكاري الضخم في فولغوغراد (ستالينغراد سابقا) الذي أقيم تخليدا لذكرى الدفاع البطولي عن المدينة حين حاصرها النازيون. تذكرت الرسائل الإخبارية التي بعث بها المراسلون الحربيون خلال تلك المعركة الطويلة بين عامي 1943 ـ 1944، وقد قرأتها عندما عملت محررا للبرقيات في سنغافورة المحتلة. مجسمات ونقوش رائعة تحيي ذكرى العديد من الأعمال البطولية التي قام بها الجنود والمدنيون الروس البواسل وهم تحت الحصار. وهناك نصب تذكاري مشابه لا يغيب عن البال أيضا في لينينغراد (سان بطرسبورغ حاليا). لقد أظهر الشعب السوفييتي شجاعة نادرة، وصلابة مشهودة، وقدرة هائلة على التحمل، بحيث تمكن من امتصاص الضربات العنيفة التي وجهتها الجيوش النازية، ثم قلب مسار الحرب، ليطارد أعداءه في نهاية المطاف حتى عقر دارهم.

برغم كل الحفاوة والود وكرم الضيافة، اشتبهنا ـ أنا وزوجتي ـ بوجود أجهزة مراقبة وتنصت في غرفنا. فبعد العشاء في ليلتنا الأولى في موسكو، قالت تشو ونحن في غرفة النوم: "من الغريب أن يبدوا هذا الاهتمام بي. لا بد أنهم يعتقدون بأني أمارس تأثيرا نافذا عليك. في حين لم يظهروا اهتماما كبيرا براجا [وزير الخارجية]". في اليوم التالي تحول اهتمام مضيفينا من تشو إلى راجا. كان الأمر جليا إلى درجة أنني تساءلت هل يريدون منا أن نعرف بأنهم يتنصتون علينا. وطيلة ما تبقى من الزيارة، تملكني شعور جارف بأن أفكاري وحركاتي وسكناتي تحت المراقبة والترصد، حتى وأنا في الحمام.

بعد عام 1970، لم تجر بيننا أية اتصالات رفيعة المستوى باستثناء أربع زيارات قام بها نائب وزير الخارجية ن. ب فيريوبين إلى سنغافورة بين عامي 1974 و1980. وبخته على عدم إظهار التأييد والدعم لرابطة دول جنوب شرق آسيا ("آسيان")، بينما أعلنت حتى الصين تأييدها. فقد أبدى الاتّحاد السوفييتي شكوكا بالرابطة بوصفها منظمة معادية له وممالئة لأمريكا. تمتع فيريوبين بذكاء حاد، وكان الحوار معه ممتعا، لكنه افتقد سلطة صنع القرار السياسي. وعند اجتماعنا الأخير في نيسان/أبريل 1980، حاول تحسين سمعة السوفييت السيئة بعد تأييدهم لاحتلال فيتنام لكمبوديا، وغزوهم لأفغانستان. قال إن الاتحاد السوفييتي يتبنى سياسة الانفراج ويرغب بالانفتاح على بقية دول العالم، وأشار إلى الزيارات الأخيرة من جانب الزعماء الفيتناميين لعواصم جنوب شرق آسيا باعتبارها دليلا يثبت نزعتهم الجديدة نحو السلام. إذ إن فيتنام مستعدة لمناقشة إقامة منطقة يعمها السلام والحرية والرخاء. وقد أيد الاتحاد السوفييتي ذلك وسيعمل ما بوسعه للحفاظ على السلام، والأمن، والثقة المتبادلة. كنت فظا في نقض ومعارضة آرائه. فلو أراد السوفييت السلام فعلا لأجبروا فيتنام على التخلي عن سياستها العدوانية في كمبوديا، وهي سياسة هددت بالخطر كافة بلدان جنوب شرق آسيا. أكدت له أن غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان في كانون الثاني/يناير 1979 أرعب جميع دول شرق آسيا من نوايا السوفييت المبيتة.

في ذلك الوقت تقريبا، اكتشفنا أيضا أن موظف الشيفرة في سفارتنا في موسكو قد اتفق مع امرأة روسية على تسليمها جميع رسائل السفارة بعد حل رموزها. لا بد أنهم فعلوا ذلك مع الجميع، أصدقاء كانوا أم أعداء. ما الذي يريدون معرفته من قراءة اتصالاتنا مع سفارتنا؟ هذا ما حيّرني، لأن كل ما ابتغيناه هو عدم إثارة المشاكل معهم.

بعد غزو فيتنام لكمبوديا، شنت الدعاية السوفييتية حملة معادية لسنغافورة. وأشارت إلى وجود 25 مليون صيني يعيشون خارج جمهورية الصين الشعبية، ويمارسون دورهم كعملاء للصين، ويشكلون "طابورا خامسا" خطيرا في الدول التي يقيمون فيها. ذكّرت فيروبين بأن للاتحاد السوفييتي سفارة في سنغافورة، في حين لا توجد سفارة للصين، وأنه يعلم باعتراضي على محاولات الحكومة الصينية استمالة الصينيين في المنطقة من وراء ظهر حكومات جنوب شرق آسيا. لكن العدوان الفيتنامي واحتلال كمبوديا قد نجحا في تهدئة مخاوف التايلنديين وغيرهم من الصين. كان على الاتحاد السوفييتي اتخاذ قرار حاسم وجوهري بتغيير سياسته. فكلما تناقصت المشكلات التي يثيرها في المنطقة، تقلصت فرص الصين في التقارب مع دولها.

بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان، انضمت سنغافورة إلى الدول التي قاطعت دورة الألعاب الأولمبية في موسكو عام 1980، وجمدت برنامج التبادل الثقافي، وأرجأت كافة زيارات البعثات والوفود الاقتصادية السوفييتية. كما حظرت على السفن السوفييتية دخول مرافق ومنشئات وأحواض الصيانة والتصليح، بل منعت حتى إعادة تزويدها بالوقود. كما أوقفت تقديم الخدمات التقنية للطائرات السوفييتية التي تتوقف في مطارها وهي في طريقها إلى إندونيسيا.

ظلت العلاقات مجمدة قرابة عقد من السنين إلى أن أعلن غورباتشوف انتهاج سياسة الانفتاح (غلاسنوست) وإعادة البناء (بيروسترويكا). وعندما قام رئيس الوزراء نيقولاي ريجكوف بزيارة سنغافورة في شباط/فبراير 1990، كان يمثل حكومة جديدة وبلدا مختلفا. إذ تخلص من المبالغة في الثقة بالنفس والتبجح التيّاه المميزين لزعماء القوة العظمى. طلب من نائب رئيس الوزراء، اونغ تينغ تشيونغ، قرضا بخمسين مليون دولار لشراء سلع استهلاكية من سنغافورة. لم أوافق على الطلب وأوعزت إلى تشيونغ بعدم الرد. فحين تصل الأمور بالاتحاد السوفييتي إلى

درجة يطلب فيها رئيس وزرائه قرضا بقيمة خمسين مليون دولار من دولة صغيرة كسنغافورة، فلا بد أنه استنفد رصيده لدى كل الدول الكبرى.

نظمت جولة له في المدينة زار خلالها متجر (سوبر ماركت) "فيربرايس" الذي يمتلكه المؤتمر الوطني لاتحاد نقابات العمال. وحين أقمت حفل عشاء تكريما له في "ايستانا" تلك الليلة، عبر عن دهشته من قدرة عمالنا على شراء تشكيلة متنوعة من اللحوم والفواكه والخضار المستوردة من كافة أنحاء العالم، مثلما شاهد بنفسه في النهار. فقد كان الاتحاد السوفييتي يعاني آنذاك من نقص في المواد الغذائية، الأمر الذي جعل هذا الموضوع يحتل قمة أولوياته.

كان ريجكوف لطيفا ودودا ناعم الحديث. أقر بأن فرض سياسة ستالين الاقتصادية الموجهة، وانعزال الاتحاد السوفييتي نتيجة خضوعه لشروط الاكتفاء الذاتي قد أنزلا الضرر بالبلاد. لكن حكومته أحدثت تغييرا جذريا وسريعا. فقد رأت الآن مدى العلاقة التبادلية الوثيقة بين دول العالم، وقررت المساهمة بشكل مكثف في العلاقات الاقتصادية الدولية بغض النظر عن النظام السياسي التي تتبناه هذه الدول.

وجه لي ريجكوف الدعوة لزيارة الاتحاد السوفييتي، ولبيت الدعوة في أيلول/سبتمبر من السنة نفسها. في هذه المرة، كانت مراسم الاستقبال في مطار موسكو مختلفة تمام الاختلاف. فقد غاب العمالقة البالغ طولهم ـ جميعا ـ مترين اثنين عن حرس الشرف، وأصبح يضم الآن خليطا من الرجال بقامات مختلفة الطول، وكذلك الحال مع الفرقة الموسيقية، في حين افتقدت مشيتهم العسكرية دقة وانضباط الساعة. وتلاشى الاهتمام بخلق إحساس من الروع والرهبة في نفوس الزوار.

تأخر ريجكوف عن موعد اللقاء بيننا وأسرف في الاعتذار. فقد انشغل في مجلس السوفييت الأعلى بمحاولة التوصل إلى تسوية بين مجموعتين متباينتين من

الاقتراحات حول الفترة الانتقالية للاقتصاد السوفييتي قبل تبني نظام السوق المفتوح. لقد فقد الثقة كليا بالنظام الاقتصادي السوفييتي - كما أظهر بوضوح - وحيّره وأربكه أمر العثور على طريقة مناسبة للتحول إلى نظام السوق. قال إن حكومته تراقب سنغافورة باهتمام شديد، لأنها على وشك الدخول في مرحلة انتقالية تفضي إلى اقتصاد السوق، ومتأثرة تأثرا بالغا بجاذبية التغييرات المشهودة التي حدثت في سنغافورة. المسؤولون السوفييت يدرسون أيضا تجارب العديد من الدول الأخرى لاستخلاص العناصر الإيجابية الفاعلة في كيفية إدارة اقتصاداتها. وفكرت بالحالة الكارثية التي وصلت إليها دولة ضخمة كالاتحاد السوفييتي، حين تضطر للتحدث عن تعلم اقتصاد السوق من الدول الأخرى في هذه المرحلة المتأخرة قبل تفككها.

تأجل لقائي مع الرئيس غورباتشوف عدة مرات، لأنه "علق" في خضم سلسلة من المناقشات المكثفة حول الخطوة التالية باتجاه اقتصاد السوق. اعتذر المسؤولون عن "البروتوكول"، ولكنني قلت لسفيري ألا يقلق. كنا نشهد انهيار إمبراطورية. حظيت بميزة رؤية تداعي إمبراطورية أخرى من قبل، فقد شهدت انهيار الإمبراطورية البريطانية في شباط/فبراير عام 1942 عندما استولى اليابانيون على سنغافورة. أخذوني للقاء غورباتشوف في الكرملين، حين تمكن من الإفلات من أحد الاجتماعات المتواصلة للقائي مدة نصف ساعة. تجاهلنا كل الرسميات حين التقينا ضمن مجموعة صغيرة مؤلفة من ستة أشخاص: هو ورئيس حكومته ومترجم واحد، وأنا ونائب رئيس الوزراء (غوه تشوك تونغ) ووزير الخارجية (ونغ كان سينغ).

لم يكن غورباتشوف متأكدا من الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها لحل المشكلات المستعصية. قلت في نفسي إنه ارتكب خطأ قاتلا بالبدء بسياسة الانفتاح (غلاسنوست) قبل سياسة إعادة البناء (بيروسترويكا)، في حين كان

دينغ شياو بينغ أكثر حكمة بتقديمه الثانية على الأولى. بدا غورباتشوف رابط الجأش، هادئ الأعصاب، مخلص النية، عندما قال إن لكل أمة فرادتها المميزة، ولا يجب على دولة أن تهيمن عسكريا على أخرى. وأضاف إن الاتحاد السوفييتي منخرط في إعادة البناء، ويكافح جاهدا للعثور على سبيل، سبيل الإصلاح السياسي والاقتصادي من بين الخيارات المفتوحة أمامه، وكيف يتابع المسيرة. لقد بدأ الاتحاد السوفييتي سياسة إعادة البناء الخاصة به عام 1917، لكنها لم تنجح كما قدر لها. والآن ها هو يحاول من جديد. عرف أن سياسة إعادة البناء قد بدأت في سنغافورة قبل سنين عديدة. وثمن عاليا قيمة تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.

قلت إنها لمعجزة كبرى أن يجري التحول في الاتحاد السوفييتي بهذه الطريقة السلمية. وإذا استطاع عبور السنوات الثلاث أو الخمس القادمة دون عنف، فلسوف يسجل نصرا مؤزرا. امتدحت عدم استخدامه للقوة العسكرية لحل مشاكله لأن استخدامها سيكون بمثابة كارثة على العالم. أجاب قائلا إنه بغض النظر عن مرحلة التطور الاقتصادي أو الثقافي التي تمر بها أية دولة، فليس بمقدور أحد أن يقرر مراتب الدول، لأن كل واحدة متفردة ومتميزة إذا نظرت إليها من زاوية معينة.

عندما خرجنا من الكرملين، أدهشني أن يصل مثل هذا الرجل الخير الجدير بالاحترام إلى قمة نظام على هذا القدر من الشر. فلو تربع على السلطة زعيم آخر يفتقد سجاياه، لسعى لاستخدام القدرات العسكرية الهائلة للاتحاد السوفييتي لحل مشكلاته، الأمر الذي سيسبب ضررا لا يوصف للعالم. كان اعتلاؤه سدة الحكم من حظ الولايات المتحدة والعالم كله في واقع الأمر.

في جلسات النقاش والحوار التي عقدتها مع القادة الصينيين، اكتشفت أنهم ينظرون إلى غورباتشوف، كزعيم لدولة كبرى، من منظور مختلف تماما،

لأنه - برأيهم - أصغى لنداءات أعدائه المغوية وسقط في شراكهم المنصوبة. كان عليه توخي جانب الحيطة والحذر حين أهالت عليه المديح وسائل الإعلام المعادية. لكنه بدلا من ذلك اتبع نصائحهم وتوجيهاتهم، وأدت سياسة الانفتاح التي انتهجها إلى تفكك بلاده، وهذا بالضبط مبتغى أعدائه المتربصين. ولهذا، حين أطلقت وسائل الإعلام الأمريكية على نائب رئيس الوزراء الصيني، جو رونغ جي، لقب " غورباتشوف الصين"، سارع إلى التخلي عن كل ما يجعله يبدو قريب الشبه بالزعيم السوفييتي. أما الصورة التي يفضل جو أو أي زعيم صيني آخر أن يبدو عليها فهي صورة دينغ شياو بينغ بنهجه الاشتراكي الواقعي، القائم على مبدأ "لا يهم لون القطط طالما تقتنص الفئران". ولم يشعر بالرثاء لحال غورباتشوف سوى قلة قليلة من الزعماء والمواطنين العاديين الصينيين، وذلك حين رفضه شعبه ولم يحرز سوى أقل من واحد بالمائة من الأصوات في الانتخابات الرئاسية في الاتحاد الروسي التي جرت عام 1996. فقد اعتبروه مسؤولا عن تفكك الإمبراطورية السوفييتية بطريقة كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ستشعر بالفخر لو قامت بها.

لم يؤثر تفكك الاتحاد السوفييتي في سنغافورة نظرا لضآلة حجم علاقتنا الاقتصادية معه. أما العلامة الأولى التي دلت على تداعي نظامه فتجلت في عدم انتظام زيارات سفن أسطول صيد السمك. فقد كان ربابنة السفن يبيعون صيدهم في أماكن أخرى، في أعالي البحار أحيانا، لدفع رواتب الطواقم وتغطية تكاليف إصلاح وصيانة السفن في أحواض أرخص سعرا. انهار نظام التحكم المركزي من موسكو. الخطوط السوفييتية، "ايروفلوت"، واجهت صعوبات مشابهة. إذ افتقرت إلى العملة الصعبة اللازمة لدفع ثمن الوقود، واضطرت إحدى طائراتها لاستجداء مبلغ نقدي صغير من فرع مصرف "موسكو ناردوني" في سنغافورة لدفع ثمن الوقود والعودة إلى موسكو.

رغم هذه الفوضى العارمة، كانت طائرات "ايروفلوت" تنقل أفواجا من السياح الروس الذين يبتاعون الأجهزة الإلكترونية من سنغافورة ثم يبيعونها بأضعاف ثمنها حالما يستطيعون عبور حواجز الجمارك في موسكو. كانت تلك رحلات مربحة لتجار "الشنطة" هؤلاء. لكن سرعان ما فاق عدد النساء عدد الرجال من السياح/التجار. وشاع أن كل ما يحتجنه لا يزيد عن تذكرة طائرة وأجرة "تاكسي" للوصول إلى فنادقنا، حيث يزودهن "الزبائن" بالمال الكافي لشراء الأدوات والأجهزة الإلكترونية ليأخذنها معهن في نهاية مدة إقامتهن القصيرة. كان سفيرنا في موسكو رجلا متمسكا بأهداب الفضيلة والأخلاق، ورفض هذه الممارسة وفاتح وزارة الداخلية السوفييتية بالأمر طالبا منها عدم إصدار جوازات السفر لمثل هؤلاء النسوة. لكن سيل الشابات الروسيات المغامرات (والهاويات) ظل متدفقا.

عندما زرت الاتحاد السوفييتي في أيلول/سبتمبر عام 1970 وقابلت رئيس الوزراء كوسيغين في منزله الريفي على البحر الأسود، وجدت الزعماء الروس مصابين بوهم العظمة، وميالين إلى الحزم والتوكيد، وتملؤهم الثقة بأن المستقبل لهم. لكن مشهد هذه الإمبراطورية المترامية الأطراف، الخاضعة لسيطرة محكمة وصارمة، وهي تهتز، وتترنح، وتخرج عن زمام السيطرة، ثم تتفكك وتتداعى وتنهار، كان مشهدا مريعا. لا بد أن شيئا كهذا قد حدث في الصين في العقود الأخيرة من حكم أسرة كينغ. أما الفارق المميز فهو أن روسيا ما زالت تملك قدرة نووية، وهي قدرة رادعة ضد كل عدو تسول له نفسه تقطيع أوصالها. وكل من يعتقد أن الشعب الروسي قد انتهى أمره وضعفت قوته، عليه أن يتذكر علماء الذرة والفضاء، وأساتذة الشطرنج العظام، والبطولات الأولمبية التي فاز بها اللاعبون الروس على الرغم من قيود الاقتصاد المركزي المكبلة المعيقة للإبداع. وعلى العكس من نظامه الشيوعي، يستحيل إلقاء الشعب الروسي في سلة مهملات التاريخ.

.28.

أمريكا: منسقة عمليات مناهضة الشيوعية

في أواخر شهر آب/ أغسطس 1965، بعد أيام قليلة من الصدمة التي سببها الانفصال عن ماليزيا، واجهت فجأة مشكلة شخصية. فقد كانت زوجتي تشو في وضع صحي مقلق يستدعي إجراء عملية جراحية. أوصى طبيبها (النسائي)، الدكتور بنجامين شيرز، باستشارة أفضل أخصائي أمريكي في هذا المجال. حاولت إقناعه بالحضور، ولكنني لم أُفلح. إذ أراد أن تسافر تشو إلى سويسرا حيث سيتوجه إليها لارتباطه بعمل هناك. طلبت مساعدة القنصل العام الأمريكي، ومن خلاله الحكومة الأمريكية. لم يظهر المسؤولون الأمريكيون أي استعداد لتقديم العون؛ إما لأنهم غير راغبين أو غير قادرين. فاتحت البريطانيين بالموضوع، وطلبت إرسال طبيب بارع رشحه شيرز من بين أفضل الاختصاصيين. وافق الرجل واستقل الطائرة على الفور إلى سنغافورة، متفهما عدم رغبتي بإرسال زوجتي إلى الخارج حين لم أكن أستطيع المغادرة معها. عزّزت هذه الحادثة إحساسا جوانيا عميقا بصعوبة التعامل مع الأمريكيين الذين لا أعرفهم جيدا كما أعرف البريطانيين.

تملكني الغضب والضيق. وفي مقابلة تلفزيونية مع بعض المراسلين الأجانب بعد بضعة أيام، وجهت انتقادات لاذعة للأمريكيين، وعبرت عن حزني وتعاستي بسبب تقاعس الحكومة الأمريكية عن مد يد العون عبر إقناع طبيب أمريكي متخصص بالقدوم إلى سنغافورة لمعالجة شخص عزيز علي. ثم كشفت لأول مرة على الملأ كيف حاول عميل لوكالة المخابرات المركزية (CIA)، قبل أربع

سنوات، رشوة ضابط سنغافوري يعمل في "الفرع الخاص" (الاستخبارات الداخلية السنغافورية).

في عام 1961، عرضت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على هذا الضابط راتبا مغريا، وتعهدت بنقله هو وأسرته إلى أمريكا وضمان مستقبله، إذا ما افتضحت نشاطاته أو واجه المتاعب. بدا العرض مغريا إلى حد أن الضابط احتاج ثلاثة أيام للتفكير قبل أن يقرر إبلاغ رئيسه، ريتشارد كوريدون، بالأمر. أبلغني كوريدون بالخبر على الفور، فطلبت منه أن ينصب فخا. فعل ذلك، وألقى القبض على ثلاثة أمريكيين متلبسين بالجرم المشهود في شقة في شارع اروانج غروف وهم يخضعون الضابط لاختبار على جهاز كشف الكذب للتأكد من صدقه. كان أحدهم موظفا في القنصلية الأمريكية ويتمتع بالحصانة الدبلوماسية، أما الآخران فكانا موظفين في وكالة المخابرات المركزية، أحدهما يعمل في بانكوك، والآخر في كوالالمبور. كانت الأدلة كافية للحكم عليهما بالسجن 12 عاما. نتيجة لذلك، استقال القنصل العام الأمريكي الذي لم يكن يعلم بالأمر.

بعد مناقشة المسألة مع كينغ سوي، وتشين تشي، وراجا، وبانغ بون، أبلغت المندوب السامي البريطاني، لورد سيلكيرك، بأننا سنطلق سراح الرجلين، ونمتنع عن فضح حماقتهما، إذا قدم الأمريكيون لحكومة سنغافورة مائة مليون دولار تستخدمها في مشاريع التنمية الاقتصادية. عرض الأمريكيون تقديم مليون دولار فقط، لكن لحزب العمل الشعبي وليس لحكومة سنغافورة ـ وتلك إهانة يستحيل تصديقها. كان الأمريكيون يبيعون ويشترون العديد من الزعماء في فيتنام وغيرها، بحيث ظنوا أن بمقدورهم فعل ذلك مع كل الزعماء بدون استثناء. توجب علينا إطلاق سراح الأمريكي المتمتع بالحصانة الدبلوماسية، ولكننا احتفظنا بموظفي "السي. أي. إيه" رهن الاعتقال لمدة سنة بموجب قوانين

الطوارئ. ونتيجة إلحاح سيلكيرك المتكرر، أطلقنا سراح الرجلين بعد شهر مع توجيه إنذار لهما بالكف عن مثل هذه الأفعال في المستقبل. أملنا أن يجد الإنذار آذانا صاغية، ولكن خشينا أن يكون مجرد صرخة في واد.

ردت وزارة الخارجية الأمريكية على افتضاح القضية بإنكار تقديم أية رشوة، كما أعربت عن أسفها لتصريحي "غير المناسب، وغير المفيد، والذي يصب في مصلحة الإندونيسيين". أجبت إن "الأمريكيين ينكرون بحمق ما لا يمكن إنكاره"، ثم عرضت التفاصيل، وكشفت عن رسالة موقعة باسم دين راسك بتاريخ 15 نيسان/ أبريل، جاء فيها:

عزيزي رئيس الوزراء:

علمت بحزن عميق أن حكومتكم قد اكتشفت تورط بعض الموظفين التابعين لحكومة الولايات المتحدة في أنشطة غير ملائمة في سنغافورة. أريدك أن تعرف بأنني أشعر بغاية الأسف لوقوع مثل هذا الحادث لتعكير صفو العلاقات الودية القائمة بين حكومتينا. إن الإدارة الجديدة تنظر إلى هذا الأمر بكل الجدية، وتنوي مراجعة أنشطة هؤلاء المسؤولين لتتخذ بحقهم العقوبات الرادعة.

المخلص

(توقيع دين راسك)

في عام 1961، أوجزت موقفي من أمريكا والأمريكان في التعليمات التي أصدرتها لكوريدون: "حقق في القضية بشكل شمولي، ولا تدع شاردة ولا واردة تفوتك، حتى تصل إلى جوهرها. ولكن تذكر دوما أننا لا نتعامل مع مؤامرة عدو، بل مع حماقة صديق".

علاوة على التنفيس عن غضبي على الأمريكيين لعدم مد يد العون لي، تمثل غرضي من كشف هذه الواقعة (آب/أغسطس 1965) في إرسال إشارة للغرب مفادها أننا لن نقيم قواعد أمريكية في سنغافورة إذا انسحب البريطانيون، ولكننا "سنقبل قوات أسترالية ونيوزيلندية". كنت أريد بقاء البريطانيين، وخشيت بعد انفصالنا المفاجئ عن ماليزيا أن ترغب بريطانيا بالانسحاب حالما تنتهي "المواجهة" مع إندونيسيا.

اختلطت المشاعر في نظرتي للأمريكيين. أعجبت بمقاربتهم القائمة على التصميم على الفعل الإجرائي وتحقيق النتائج، ولكنني شاركت المؤسسة البريطانية وجهة نظرها بأن الأمريكان يتصفون بالذكاء والغطرسة والمبالغة في التوكيد على تفوق الذات في آن معا، كما يتمتعون بثروة هائلة، لكن كثيرا ما يسيئون استخدامها. ليس صحيحا أن المال قادر على حل كل المشكلات. فقد اعتقد العديد من الزعماء الأمريكيين أن كافة أشكال الكراهية والنزاع والعداوة العرقية، والدينية، واللغوية المتجذرة منذ آلاف السنين، يمكن مغالبتها إذا أنفقت عليها الموارد المالية الكافية. (ما زال بعضهم يؤمن بذلك حتى الآن، ومن هنا جهودهم لإقامة مجتمعات مسالمة متعددة الأعراق والديانات في البوسنة وكوسوفو).

لم تعجبني أيضا أساليب أمريكا في مجابهة الشيوعية في آسيا. فقد تجردت من المبادئ في تعاملها مع نغو دينه ديم، الزعيم الوطني لفيتنام الجنوبية، حيث ظلت تدعمه وتؤيده إلى أن رفض أوامرها، فقلبت له ظهر المجن، ولم تبال به حين اغتاله جنرالاته. الأمريكيون يتصفون بحسن النية والمقصد، لكنهم يتصرفون بطريقة خرقاء، ويفتقدون البراعة والحس التاريخي، ويغالون في استخدام القوة. وكنت أخشى أيضا أن يعتبروا جميع ذوي الأصول الصينية من أنصار الشيوعية على الأرجح، نظرا لأن الصين شيوعية.

لكن أمريكا هي الدولة الوحيدة التي امتلكت القوة والتصميم والقدرة على كبح جماح هذا المد التاريخي العنيد، ووقف تآكل الإرادة الشعبية لمقاومة الشيوعيين. لذلك أردت أن يكون البريطانيون والأستراليون والنيوزيلنديون بمثابة عازل. فلسوف تكون الحياة صعبة إذا ما أصبحت سنغافورة مثل سايغون أو مانيلا. البريطانيون بمفردهم غير قادرين على وقف الزحف الشيوعي في جنوب شرق آسيا. الأمريكيون هم الذين استطاعوا منع الشيوعيين الصينيين والفيتناميين من نشر حرب العصابات والعصيان المسلح في كمبوديا وتايلند. الولايات المتحدة ظلت تساند الرئيس سوكارنو في إندونيسيا حتى حاول الشيوعيون القيام بانقلاب في أيلول/سبتمبر عام 1965. لقد كانت بمثابة "مصد" لا غنى عنه لإيقاف مزيد من التوسع الشيوعي.

شعرت بالارتياح لاستعداد الأمريكيين لمقاومة الشيوعيين حيثما شكلوا تهديدا ومهما غلا الثمن. ولأنهم على هذا القدر من العزم والتصميم على مناهضة الشيوعية، والاستعداد لمجابهتها، أمكن لنهرو وعبد الناصر وسوكارنو الوقوف على الحياد في حركة عدم الانحياز. كان هذا موقفا مريحا تبنيته في البداية دون أن أدرك الثمن الباهظ الذي دفعه الأمريكيون من أجله. ولو لم يقفوا في الواجهة، ومعهم البريطانيون، والأوروبيون، والأستراليون، والنيوزيلنديون، لكبح جماح الشيوعيين الروس والصينيين، لما استطاعت سنغافورة انتقاد الصين أو معارضة روسيا.

أعلنت جهارا تأييدي للتدخل الأمريكي في فيتنام حين تحدثت أمام جمهور يساري في "مؤتمر الزعماء الاشتراكيين الآسيويين" الذي انعقد في بومباي في أيار/مايو 1965(وكانت سنغافورة ما تزال جزءا من ماليزيا). قلت مؤكدا، في وقت كانت فيه الهند محايدة ومعارضة للتدخل الأمريكي في فيتنام: "يجب علينا، كآسيويين، أن نؤيد حق الشعب الفيتنامي في تقرير مصيره والتحرر من

أية سيطرة أوروبية. أما كاشتراكيين ديمقراطيين، فينبغي أن نلح بإصرار على حق فيتنام الجنوبية في عدم الخضوع لضغوط القوة العسكرية، والإرهاب المنظم، لتجتاحها الشيوعية في نهاية المطاف. لذلك علينا العثور على صيغة تجعل من الممكن للفيتناميين الجنوبيين أولا استعادة حرية الاختيار، المحصورة حاليا بين مطرقة السقوط في قبضة الشيوعيين وسندان العمليات العسكرية الأمريكية التي قد تطول لسنوات".

أكدت في كثير من الخطابات أن على حكومات جنوب شرق آسيا الاستفادة من الوقت الذي وفره الأمريكيون لنا، من خلال تدخلهم في فيتنام، لحل مشكلات الفقر، والبطالة، وعدم المساواة في مجتمعاتنا. اطلع على هذه الخطب معاون وزير الخارجية الأمريكي لشؤون شرق آسيا، وليام بوندي، دون علمي. التقينا لأول مرة في مكتبي في آذار/مارس عام 1966. وأكد لي نية الولايات المتحدة لعب دور هادئ وعدم رغبتها بتواجد قواتها في ماليزيا. لقد تورطت الولايات المتحدة في المستنقع الفيتنامي بشكل أعمق مما تصورت وهي حريصة على عدم التورط في مكان آخر من شرق آسيا.

كان الأمريكيون يريدون من البريطانيين البقاء في ماليزيا لأسباب تاريخية، وأخرى تتصل بـ"تقسيم العمل". ورغبوا بترك أمر إدارة السياسة الرئيسية في يد بريطانيا، القوة الأوروبية الوحيدة القادرة على أداء هذه المهمة. وإذا ما توجهت إليهم ماليزيا طالبة الحصول على مساعدة اقتصادية، فسوف يسارعون عن طيب خاطر إلى تقديم العون، ولكن دون إظهار ذلك بطريقة علنية صارخة.

سألته عن ردود فعل الولايات المتحدة إزاء افتراض تفجر صراع طائفي يثيره الشيوعيون بين سنغافورة وماليزيا. أصر بوندي على أن بلاده لن ترغب في هذه الحالة بالتدخل. أكدت على أنه لا ينبغي لهم اعتبار كافة المهاجرين الصينيين (في الشتات) بدون استثناء كتلة جامدة وغير متمايزة يوجهها الشيوعيون من البر

الصيني. فإذا تعاملت السياسة الأمريكية مع جميع الصينيين في جنوب شرق آسيا باعتبارهم عملاء محتملين للصين، فلن يكون أمامهم من خيار سوى التحول إلى الشوفينية الصينية. ولما سألني عن فيتنام، قلت إن إرادة المقاومة هي العامل الحاسم. وهذه إرادة تفتقدها فيتنام الجنوبية. ولذلك ينبغي حض وإقناع الفيتناميين الجنوبيين بوجود احتمال معقول بتحقيق النصر في القتال.

في أوائل عام 1966، وافقنا على قدوم الجنود الأمريكيين العاملين في فيتنام إلى سنغافورة لقضاء فترة من الراحة والاستجمام. ووصلت الدفعة الأولى المؤلفة من مائة رجل في آذار/مارس 1966، وأقامت لمدة خمسة أيام في مجمع للشقق المعدة للإيجار في ضواحي المدينة. كان الجنود يأتون بواسطة طائرات مدنية مستأجرة من شركة "بان أمريكان"، التي سيرت ثلاث رحلات أسبوعية بين البلدين. وبخلال سنة واحدة وصل قرابة 20 ألفا منهم، شكلوا نسبة 7٪ من المجموع الكلي للسياح في ذلك الوقت. العائدات المادية كانت بسيطة. ولكن القصد المعنوي هو إظهار التأييد لجهود أمريكا في فيتنام.

التقيت ببوندي ثانية في آذار/مارس عام 1967. شعرت بأنني أستطيع الثقة به؛ كان رجلا منفتحا وصريحا وحصيفا. ولم يكن يسعى للتأثير في أحد، ولم يهتم بملابسه قط - لاحظت أن جواربه ممزقة! إلا أن ملامح الثقة الهادئة بادية عليه. عرف بأنني أضغط على البريطانيين كي يبقوا. وتلك هي سياسة أمريكا أيضا. أكد لي أن بلاده سوف تستمر بالضرب بقوة في فيتنام، وأن النتائج مشجعة: فقد هرب عشرون ألفا من الفيتكونغ وتخلوا عن القتال. وكان على ثقة من عدم وجود بديل آخر أمام الجمهوريين، الذين كانوا خارج السلطة آنذاك. لربما تتفاقم المشاكل، ولكن الرئيس جونسون عاقد العزم ومصمم على الاستمرار ولن يستسلم، لأن الولايات المتحدة مقتنعة بأن ما تقوم به في فيتنام هو مساهمة كبرى في استقرار جنوب شرق آسيا.

دعاني بوندي للقيام بزيارة غير رسمية لواشنطن في أواخر الخريف، بعد أن ينقطع سيل الزوار القادمين لحضور الجلسة الافتتاحية للأمم المتحدة التي تعقد كل سنة. وستتاح لي فرصة اللقاء بصناع القرار السياسي والحوار معهم، إضافة إلى أولئك المسؤولين في الدائرة الأوسع الذين يشكلون جزءا من المؤسسة الأمريكية. قلت إن زيارتي لأمريكا ستجعلني أبدو مذعورا إذا قمت بها في الوقت الذي يقلص فيه البريطانيون حجم قواعدهم في سنغافورة.

في تموز/يوليو 1967، بعث إليّ رسالة أشار فيها إلى التقارير الواردة من لندن حول "الأثر النافذ الذي أحدثته بين أعضاء البرلمان العماليين الذين يفتقدون المعرفة الكافية بحقائق الحياة في جنوب شرق آسيا". رحب أيضا بإشارتي الوجيزة والصريحة - قبل أسبوعين خلال مقابلة تلفزيونية مع هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) - إلى الأهمية الحاسمة للمهمة التي يقوم بها الأمريكيون في فيتنام. ففي أمريكا صحافة سيئة إلى حد أنها تشعر بالارتياح إذا أعلن أحد لا ينتمي إلى دولة عميلة لها تأييده لسياستها المكروهة على الصعيد الشعبي. اقترح علي القيام بزيارة رسمية. لم يكن راجا سعيدا بالإعلان عن الزيارة إلى واشنطن بعد وقت قصير من نشر الكتاب الأبيض لوزارة الدفاع البريطانية. فذلك يظهر أننا في حالة عصبية متوترة. قررت تلبية الدعوة. فلا بد من وجود سبب وجيه وراء رغبة بوندي بذهابي إلى واشنطن في تلك السنة.

لم أزر أمريكا من قبل إلا عام 1962، حين تحدثت أمام لجنة التحرر من الاستعمار التابعة للأمم المتحدة في نيويورك. ولم يكن لسنغافورة بعثة ديبلوماسية في واشنطن حتى تلك السنة (1967). لذلك حاولت الحصول على "دروس" سريعة ومكثفة لأتعرف على طريقة التفكير والمزاج العام السائدين في واشنطن، إضافة إلى الشخصيات المهمة والنافذة فيها. استعنت بمعلومات سفراء بريطانيا وأوستراليا ونيوزيلندا. وكتبت إلى لويس هيرين، صديقي المقرب منذ الخمسينات، الذي

أصبح الآن مراسل "التايمز" اللندنية في واشنطن، أطلب منه المساعدة. كانت معلوماته الوجيزة المكثفة هي الأكثر فائدة بالنسبة لي. إذ كتب يقول: "بالنسبة إلى قوة عظمى كالولايات المتحدة، تبدو جميع الدول الأخرى صغيرة الحجم، باستثناء الاتحاد السوفييتي والصين طبعا. واعذرني إذا قلت إن سنغافورة تبدو بالمقارنة متناهية في الصغر. ولا أحد يركز عليها اهتمامه خارج دائرة شؤون شرق آسيا والمحيط الهادي في وزارة الخارجية". لكنه طمأنني، حين أكد أنني رجل "معروف بالحكمة، والعقلانية، والثبات على الرأي"، نتيجة موقفي من فيتنام بشكل رئيسي. أما الضجيج الذي صاحب حادثة المخابرات المركزية الأمريكية فقد بهت وضاع في غياهب النسيان على الأغلب. وأضاف أن "المشكلة في أمريكا ثلاثية الأبعاد: الإدارة، والكونغرس، والصحافة. الكونغرس والصحافة يميلان إلى الاستجابة ضمن ثنائية الشرق/ الغرب البسيطة: هل أنت شيوعي أم مع الولايات المتحدة؟ أما الإدارة فمختلفة تمام الاختلاف. هناك ما يكفي من المغفلين والسذج داخلها، ولكنها تضم أيضا شخصيات من الطراز الأول. وأبرز من يشغل المناصب ما دون الوزارية، وليام بوندي؛ وروبرت بارنيت، أحد معاوني بوندي وخبير معروف بالشؤون الصينية؛ ووالت روستو، المساعد الخاص للرئيس لشؤون الأمن القومي". ومن بين الأشخاص الآخرين الذين ينبغي التحدث معهم، السفير المتنقل افريل هاريمان، ومايك مانسفيلد، زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، "فهو واسع الاطلاع قوي النفوذ".

كما قدم لي فكرة موجزة عن جونسون، وكانت أفضل ما قرأت قبل أن أقابل الرئيس. "[جونسون] رجل غريب الأطوار، ومناور، وبارع في استخدام الأساليب الماكرة لتحقيق أهدافه، وعديم الرحمة في بعض الأحيان. وبعد أن قلت ذلك، علي الاعتراف بأنني واحد من المعجبين القلائل به. ثمة نار تستعر في جوفه (بالمدلول التوراتي القديم). فهو يريد أن تقوم بلاده بواجبها، خصوصا تجاه

الفقــراء والزنــوج.. يمكنــك أن تثــق براســك ومكنمــارا ، فكلاهمــا يتميــز بالاستقامة والصدق والنبل والطيبة بالمعنى التقليدي للكلمة".

في تشــرين الأول/أكتــوبر 1967 ، ركبــت الطــائرة إلى مطــار كنيــدي في نيويورك، ومن هناك إلى وليامزبورغ، حيث نزلت في واحد من تلك البيوت التي جددت حديثا وجهزت بالأثاث القديم الذي شاع حين كانت المدينة عاصمة لولاية فرجينيا. ركبنا ـ أنا وتشو ـ عربة يجرها حصان ويقودها سائس أسود بلباسه التقليدي، أخذتنا في جولة لمشاهدة أبرز معالم المدينة التي بدت وكأنها "ديزني لاند " تاريخية. في اليوم التالي، ركبنا حوامة أوصلتنا إلى البيت الأبيض. وكان مسؤول البروتوكول قد طلب مني أن أصافح اليد اليسرى للرئيس جونسون لأن يمناه مربوطة بضمادة. حين حطت الحوامة على المرج الأخضر، وجدت حرس الشرف قد اصطف لتحيتي ضمن مراسم الاستقبال الرسمية، وصافحت يد الرئيس اليسرى مثل صبي مطيع في الكشافة.

غالى جونسون في وصفي "بالوطني، والزعيم السياسي اللامع، ورجل الدولة المحنك في آسيا الجديدة"، في حين اعتبر سنغافورة " مثالا ناصعا لما يمكن إنجازه، ليس في آسيا فحسب، بل في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ـ وفي أي مكان يعمل فيه البشر من أجل حياة الحرية والكرامة". شعرت بالارتباك نتيجة هذه المبالغة في الإطراء، والغريبة عن الأسلوب البريطاني الذي اعتدت عليه. صادقت بدوري ـ بشكل غير مباشر ـ على ما كان يفعله في فيتنام، ولكنني تساءلت عما إذا كان الأمريكيون يعتقدون أن أجيالهم القادمة ستسود في المستقبل الواعد المأمول للعالم الجديد إذا لم يستطيعوا المثابرة والصمود (في فيتنام).

بعد مراسم الاستقبال مباشرة، اجتمعنا سويا على انفراد. كان طويل القامة، ضخم الجثة (من تكساس)، رنان الصوت، شعرت بأنني قزم إلى جانبه.

بدا عصبيا وقلقا، لكنه أراد سماع آرائي. ثم أحس بالارتياح للقاء شخص من جنوب شرق آسيا وقريب من فيتنام، يفهم ويتعاطف ويؤيد بهدوء ما كان يفعله لاحتواء الشيوعيين ومنعهم من الاستيلاء على فيتنام الجنوبية، ثم الامتداد فيما ورائها لإحداث مزيد من الضرر والأذى.

كان جونسون مباشرا وصريحا. هل يمكن كسب الحرب؟ هل هو على صواب فيما يفعله؟ قلت له إنه مصيب، ولكن يتعذر كسب الحرب بالمعنى العسكري للكلمة. فبإمكانه منع الشيوعيين من تحقيق النصر. الأمر الذي سيسمح بظهور قيادة فيتنامية يلتف حولها الناس. وهذا سيكون بمثابة انتصار، لأن تلك الحكومة ستحظى بتأييد الشعب ولن تكون شيوعية. لم يكن لدي أدنى شك بأن الشعب سيصوت ضد الشيوعيين في حالة إجراء انتخابات حرة. تهلل وابتهج، ولو للحظات.

في حفل العشاء الذي أقيم في البيت الأبيض تلك الليلة، رد جونسون على سؤالي حول قدرة أمريكا على الصمود والتحمل، بالقول: "أجل، لدى أمريكا العزيمة والتصميم، وما يكفي من الحكمة والتعقل، للصمود حتى نهاية هذا الصراع في فيتنام.. لا أستطيع تصوير الأمر بمزيد من الوضوح أو الثقة. لديكم عبارة في منطقتكم تصف عزيمتنا وصفا دقيقا. أنتم تقولون 'ركوب النمر'. لقد ركبتم النمر، وسنفعل نحن ذلك".

بعد العشاء، صحبني بعض أعضاء مجلس الشيوخ إلى الشرفة العلوية المطلة على المرج الأخضر حول البيت الأبيض. سألني مايك مانسفيلد (ديمقراطي من مونتانا، وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ)، سؤالا مباشرا: هل أعتقد أن اغتيال ديم كان أمرا مفيدا أم مضرا؟ قلت للسيناتور الطويل، الشاحب الوجه، لقد سبب اغتياله ضررا، إذ لم يكن يوجد بديل له قادر على القيادة. كما أن هناك طرائق أخرى لإقناع ديم بتغيير سياسته أو أسلوبه في الحكم. لقد أدى اغتياله إلى

حالة من عدم الاستقرار، والأسوأ من ذلك، أفرز حالة من عدم اليقين حول إمكانية نجاة أي زعيم يدافع عن مصالح فيتنام ويرفض سماع نصائح أمريكا. زمّ شفتيه وقال أجل، كان أمرا سيئا. ثم سأل عن الحل. قلت لا توجد حلول سهلة وسريعة وحاسمة. ستكون حربا ضارية، وطويلة، وصعبة. لكن مجرد الصمود لمنع الشيوعيين من كسب المعركة، ريثما تظهر قيادة مؤهلة في فيتنام الجنوبية، يعتبر بمثابة انتصار كاف. أدى ذلك لفترة صمت طويلة، وبدا واضحا على وجهه أن الأمر صعب على الأمريكيين.

كان دين راسك، وزير الخارجية، رجلا هادئا، عميق التفكير، حسن الانتباه، أقرب إلى الأكاديميين في مظهره منه إلى السياسيين. قلت له إنني آمل أن يفوز الرئيس القادم بالانتخابات بطريقة تقنع هانوي بأن الشعب الأمريكي يمتلك الصبر والعزيمة والقدرة على الصمود حتى نهاية هذه الحرب. أما إذا تنصلت أمريكا من التزاماتها وانسحبت من الميدان فإن المد سيجتاح كافة الدول غير الشيوعية. ستنتقل تايلند إلى المعسكر الآخر، وتقع ماليزيا فريسة لرجال حرب العصابات وعمليات التمرد المسلح. وبعد ذلك، حين تمسك الأحزاب الشيوعية الموالية بزمام الأمور، سوف يذبحنا الشيوعيون في سنغافورة. ولن يضطر الجيش الصيني آنئذ للزحف على جنوب شرق آسيا.

تحدث نائب الرئيس هيوبرت همفري بدون تحفظ تقريبا. كان مقتنعا بأن 70 - 80 ٪ من أعضاء مجلس الشيوخ يؤيدون سياسة الرئيس في فيتنام، وذلك بغض النظر عن أقلية ضئيلة من الصقور والحمائم. أما المعارضة فتأتي من جيل من الأمريكيين ظهر بعد 22 سنة من انتهاء الحرب العالمية الثانية. هذا الجيل لم يعرف حربا ولا عانى من ضائقة اقتصادية حقيقية. وهو الذي يشكل الآن النواة الصلبة للمعارضة في الجامعات. ومن المهم - برأيه - أن يقف واحد مثلي، عرف بعدم انحيازه واستقلاله السياسي، ليعلن رأيه بكل وضوح ويمنع تآكل الرأي

العام في الولايات المتحدة. وكان يخشى من هزيمة جونسون في أمريكا، وليس في فيتنام، إذا لم يتلق الدعم والمساندة من أشخاص مثلي. كان همفري رجلا محبوبا عرف بدهائه السياسي، إلا أنني كنت أشكك بصلابته.

أما روبرت مكنمارا، وزير الدفاع، فكان يقظا، ونشطا، ومتحمسا، ومفعما بالطاقة والحيوية. رأى أن أهداف أمريكا وسنغافورة متطابقة تماما؛ فكلانا يريد بقاء البريطانيين في سنغافورة. والشعب الأمريكي لا يريد أن يرى بلاده تقف لوحدها في الميدان. قال إن شراء بريطانيا لطائرات "F111s" يظهر روابطها المتينة مع الولايات المتحدة، ويثبت عزمها على الوفاء بالتزاماتها في سنغافورة وجنوب شرق آسيا. كان ذلك في تشرين الأول/أكتوبر 1967، أي قبل شهر واحد من تخفيض بريطانيا لقيمة الجنيه الإسترليني واتخاذ قرارها بالانسحاب من شرق السويس.

شكلت فيتنام الموضوع الرئيس للحوار الذي أجريته مع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، ولجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. قدمت للأعضاء أجوبة صريحة لم تهدئ من حدة مخاوفهم. إذ أرادوا سماع إجابات عن حلول يمكن تنفيذها بخلال سنة أو أقل، قبل الانتخابات الرئاسية التالية. لكنني لم أقدم لهم مثل هذه الحلول.

في هارفارد، تحدثت إلى بعض الطلاب وقابلت أيضا الأستاذ ريتشارد نيوشتادت، مدير "معهد السياسة" في الجامعة والمتخصص بشؤون الرئاسة الأمريكية. وكنت قد سألت بيل بوندي عما إذا كان بمقدوري قضاء بعض الوقت للتعرف على الأمريكيين ونظامهم. إذ شعرت بحاجة لفهمهم. فلديهم نقاط قوة ومواطن ضعف تختلف عن الإنكليز. بلادهم قارة شاسعة. ولا توجد هنا مجموعة واحدة ومتماسكة من صناع القرار تتجمع في واشنطن أو نيويورك، كما هي الحال في لندن. فصناع القرار الأمريكيون منتشرون ومبعثرون في

خمسين ولاية، لكل منها اهتماماتها ومصالحها المختلفة وعوامل الجذب الخاصة بها. وهكذا أعد لي بوندي الترتيبات اللازمة للقاء مع نيوشتادت، الذي وعد بإعطائي سلسلة من الدروس المكثفة تلبي حاجتي الخاصة في "معهد السياسة" خلال خريف عام 1968.

كان برنامجي اليومي حافلا بالارتباطات والأنشطة. أجريت مقابلات لا تحصى مع وسائل الإعلام، واتصلت بعدد كبير من الجماعات والمنظمات المختلفة ـ "جمعية آسيا"، "مجلس العلاقات الخارجية" في نيويورك، طلاب جامعتي هارفارد وسنت لويس، "مجلس العلاقات الخارجية" في شيكاغو، الصحف والمحطات التلفزيونية في لوس أنجلوس. حتى في هونولولو، حيث كنت ضيف شرف على القائد العام لمنطقة المحيط الهادي، لم أتوقف عن النشاط. ولم أنل قسطا من الراحة والاسترخاء إلا في منتجع "مونا كيا" في كبرى جزر هاواي، حيث لعبت الغولف طيلة النهار، وراقبت أسماك شيطان البحر في الأمسيات بعد العشاء.

التقارير الواردة من بعثاتنا في واشنطن، وكانبيرا، وويلنغتون كانت جيدة، ولكن شعر كينغ سوي وراجا بالقلق لأنني بدوت مغاليا في تأييد أمريكا، والدفاع عن تدخل جونسون في فيتنام. وهذا من شأنه أن يضعف قاعدتنا الشعبية العريضة الناطقة بالصينية.

نصحني الاثنان بالعودة إلى اتخاذ موقف أكثر حيادية. وعندما رجعت إلى سنغافورة، ناقشت هذا الأمر معهما، وغيرت لهجتي لتصبح أكثر توازنا، وإن تشبثت بتأييدي الواضح للوجود الأمريكي في فيتنام. كنت مقتنعا بأن انتقاد السياسة الأمريكية في فيتنام سيؤذي الرئيس جونسون ويضر بموقفه الداخلي في أمريكا. ولم أكن مستعدا لفعل ما من شأنه أن يلحق الضرر بمصالح سنغافورة.

زيارتي التي دامت عشرة أيام تركت لدي انطباعات عميقة. وكما قلت لزملائي في الحكومة، كانت علاقتنا مع الولايات المتحدة سطحية، خلافا لعلاقتنا مع بريطانيا. الأمريكيون يفكرون بلغة الأرقام والمساحة والحجم. وفي جنوب شرق آسيا، لا يساوي الماليزيون والسنغافوريون شيئا بالمقارنة مع الإندونيسيين.

جرت الأحداث على نحو مفاجئ وحاسم بعد عودتي. خفضت بريطانيا قيمة الجنيه في كانون الثاني/ يناير 1968، وأعلنت عن انسحاب مبكر - بحلول عام 1971. بعد أسبوعين اثنين، شن الفيتناميون الشماليون هجوم رأس السنة الجديدة (تيت)، واجتاحوا أكثر من مائة مدينة وبلدة، بما فيها سايغون. هزت التقارير التلفزيونية عن هذا الهجوم الرأي العام الأمريكي. في الحقيقة كان الهجوم الفيتنامي فاشلا، لكن وسائل الإعلام أقنعت الأمريكيين أنه يشكل كارثة تامة بالنسبة لأمريكا، وأنها خسرت الحرب. وبعد شهرين، أعلن جونسون في 31 آذار/ مارس: "لن أسعى ولن أقبل ترشيح حزبي لي رئيسا". ومنذ ذلك الحين أخذت أمريكا تنتظر قانطة رئيسا جديدا يسعى إلى انسحاب مشرف إلى حد ما من فيتنام.

أخذت إجازة بين شهري أكتوبر/تشرين الأول وكانون الأول/ديسمبر لأقضيها - حسبما خططت - في جامعتي بريتش كولومبيا وهارفارد، وعينت غوه كينغ سوي ليحل محلي في فترة غيابي. أمضيت عدة أسابيع في جامعة بريتش كولومبيا، ومن نادي الكلية، حيث كنت ضيفا، تابعت حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية على شاشة التلفزيون. وبعد أن فاز نيكسون ركبت الطائرة من فانكوفر إلى أوتاوا لمقابلة بيير ترودو، الذي أصبح رئيسا للوزراء أوائل تلك السنة. ثم توجهت إلى بوسطن وهارفارد حيث كنت زميلا زائرا في "معهد السياسة" الذي كان ملحقا "بمدرسة جون ف. كنيدي للعلوم السياسية".

في "هارفارد ايليوت هاوس"، حيث أقمت مع 200 طالب و10 زملاء، تلقيت دورة "تعريف" بالثقافة الأمريكية. ورتب لي نيوشتادت اجتماعات ولقاءات تعارف مع العديد من المثقفين والمفكرين والأكاديميين الأمريكيين في مختلف فروع المعرفة، خصوصا في ميادين الحكم والسياسة، واقتصاد التنمية، والدوافع والحوافز، والإنتاجية. كان برنامجا كاملا يبدأ في الصباح بنقاشات مع إحدى المجموعات، يعقبها غداء عمل مع أخرى، ثم حلقة دراسية بعد الظهر، وبعد ذلك عشاء تعارف في المساء مع جماعة متميزة من المثقفين والمفكرين والعلماء. وفي المباراة السنوية لكرة القدم بين هارفارد وييل، جلست مع الجماهير المتحمسة وسط فرق الفتيات المشجعات اللاتي كن يهتفن ويغنين ويرقصن ويلوحن. أعد برنامجي بكل دقة وكفاءة وكان مفيدا ومؤثرا. كما عين لي طالب تولى مهمة جمع المواد وترتيب أي لقاء أريده علاوة على البرنامج المقرر. ولكن الشرطة السرية سببت اضطرابا مزعجا للحياة العادية في "اليوت هاوس"، حيث ركزت نشاطها على القاعة العامة الكبرى لتوفير الحماية لي على مدار الساعة. كنت أتناول طعام الغداء في صالة الطعام مع الطلاب، والزملاء، والأستاذ ألان هايميرت. دهشت للعلاقة العفوية البعيدة عن الرسميات بين الأساتذة والطلاب. كما تمتع الطلاب بذكاء لماح؛ واعترف لي أحد الأساتذة بأن الجدال مع بعضهم قد يرهق الأعصاب.

الأكاديميون في جامعة كامبريدج الأمريكية (بولاية ماساتشوستس)، يختلفون عن نظرائهم في جامعة كامبريدج الإنكليزية. فقد رتع أساتذة الجامعات البريطانية، في الفترة الممتدة بين الأربعينات والستينات، في بروجهم العاجية، بعيدا عن صخب وضجيج السياسة وصناعها في لندن و"ويستمنستر"(الحي الذي تقع فيه معظم مكاتب الحكومة). أما أساتذة الجامعات الأمريكية، من ناحية ثانية، فترتفع مكانتهم بالارتباط بالحكم وصناع القرار. وفي عهد الرئيس

كنيدي، اعتاد كثير منهم التنقل ما بين بوسطن ونيويورك وواشنطن. فموطن القوة الذي تمتع به الأكاديميون البريطانيون آنذاك هو الدراسة الدقيقة للماضي بما تتطلبه من حدس وتخمين، وليس الحاضر أو المستقبل. ولم يكن هناك تفاعل مباشر بينهم وبين التجارة والصناعة، الذي وفرته "مدرسة هارفارد للأعمال التجارية" لطلابها مثلا. وخلافا للبريطانيين، لم يحصر الأمريكيون أنفسهم ضمن نطاق الدراسة النقدية الاستقصائية للماضي. بل كمنت قوة المعرفة الأكاديمية الأمريكية في دراسة الحاضر للتنبؤ بمنحى المستقبل. وجعل علماؤهم وخبراؤهم المتخصصون في المشكلات السياسية والاقتصادية من "منهج توقع المستقبل"، اعتمادا على اتجاهات الحاضر، موضوعا يحظى بالمكانة والاعتبار تحت اسم "الدراسات المستقبلية".

لم تتمثل أعظم فائدة حققتها في اكتساب مزيد من المعرفة، بل في الاتصالات والصلات والصداقات التي أقمتها مع الباحثين والعلماء والمتخصصين، الذين لم يتمتعوا بالخبرة والدراية بالشؤون والقضايا المعاصرة فحسب، بل كانوا قادرين على الوصول إلى المراكز العصبية للحكومة والتجارة والأعمال في أمريكا. كنت أثير الفضول في هارفارد: سياسي آسيوي يأخذ "وقتا مستقطعا" لاستعادة الطاقة واكتساب المعرفة في الوسط الأكاديمي، وقد بلغ من العمر خمسة وأربعين، أمضى عشرة منها في الحكم. سارعوا إلى ترتيب لقاءات جمعتني على موائد العشاء مع أشخاص يثيرون الاهتمام، مثل جون كينيث غالبرايث، الاقتصادي والمؤلف والدبلوماسي المعروف؛ وادوين رايكهاور، المتخصص بشؤون اليابان والسفير الأمريكي السابق هناك؛ وجون فيربانك، المتخصص بشؤون الصين؛ ولوسيان باي، أستاذ العلوم السياسية في "معهد ماستشوستس للتكنولوجيا"، الذي أجرى دراسة بحثية حول حرب العصابات الشيوعية في الملايو في الخمسينات؛ وبول صمويلسون، المدرس في "معهد

ماستشوستس للتكنولوجيا" الذي اشتهر بكتبه لتدريس الاقتصاد، والذي فسر لي السبب الكامن وراء احتفاظ أمريكا حتى الآن بصناعات القيمة المضافة المنخفضة، مثل النسيج. أما أكثر المناقشات التي أجريتها فائدة فكانت مع راي فيرنون من "مدرسة هارفارد للأعمال التجارية". فقد اكتسبت منه قدرا عظيما من المعرفة العملية والرؤية الثاقبة في آليات عمل الاقتصادات المعاصرة في هونغ كونغ وتايوان (التي وصفتها آنفا)، وكنت أعود إليه كل أربع سنوات لتعلم المزيد.

عثرت على العديد من الأفكار الجديدة الأخرى، وحصلت على معلومات من كثير من الخبراء والمفكرين الآخرين الذين تمتعوا بدرجة رفيعة من الذكاء، وإن لم يصيبوا على الدوام في كل آرائهم. كانت هارفارد جامعة ليبرالية متشبثة بليبراليتها بكل عناد. لم يكن فيها أي عالم أو دارس مستعد لأن يقول/ أو يقبل بوجود أية فوارق فطرية متأصلة بين الأعراق أو الثقافات أو الأديان. فكل البشر سواسية، والمجتمع لا يحتاج إلا إلى سياسات اقتصادية صحيحة ومؤسسات حاكمة قويمة ليحقق النجاح. كان العلماء والمفكرون والمنظرون الذين قابلتهم على درجة من الذكاء والألمعية بحيث وجدت من الصعب تصديق أنهم يعتنقون فعلا هذه الآراء التي أكرهوا على إعلان تأييدها ونصرتها.

تميز أعضاء كلية هارفارد الذين قابلتهم على موائد الغداء والعشاء بالذكاء، وحدة الذهن، وسرعة الخاطر، والقدرة على التحفيز، حتى وإن لم أتفق معهم في الرأي دوما. أما غالبرايث بعباراته اللاذعة فكان أكثرهم حدة في الأسلوب وصراحة في الرأي. التقيت بهنري كيسنجر على مائدة العشاء في إحدى الأمسيات. وبمحض الصدفة (المفيدة) في ذلك اللقاء الذي أعلن فيه العديد من الليبراليين الأمريكيين انتقادهم الشديد لحرب فيتنام، اتخذت وجهة نظر مضادة بينت فيها أن موقف أمريكا يعتبر عاملا حاسما بالنسبة لمستقبل الدول

غير الشيوعية في جنوب شرق آسيا. أظهر كيسنجر حذرا وتعقلا في اختيار كلماته لتبرير التدخل الأمريكي. ولما كان محاطا بالحمائم فقد حرص على ألا يبدو من الصقور. تحدث ببطء وتمهل بلكنته الألمانية الواضحة، وترك لدي انطباعا يؤكد بأنه لن ينجرف مع التيار السائد آنئذ. بعد ذلك بفترة قصيرة، أعلن مكتب نيكسون تعيين كيسنجر مستشارا للأمن القومي. بحلول ذلك الوقت، كنت قد غادرت هارفارد، وقبل أن أستقل الطائرة عائدا إلى الوطن في شهر كانون ثاني/يناير، قابلته في نيويورك بهدف تشجيعه على التشبث بمسار سياسته في فيتنام، وقلت إن بمقدور أمريكا منع الشيوعيين من تحقيق الفوز هناك.

أردت أن أقوم بزيارة للرئيس جونسون. دهش بيل بوندي لرغبتي بمقابلة الرئيس الذي يوشك على مغادرة البيت الأبيض وليس الرئيس المنتخب المتأهب لدخوله. قلت إن نيكسون بحاجة إلى الوقت لانتقاء كادر موظفيه ووضع جدول أعماله، وأستطيع العودة بعد أن يستقر في سدة الرئاسة. بدا جونسون الذي قابلته بائسا مكتئبا. قال إنه بذل أقصى جهده ووضع كل ما لديه في فيتنام. صهراه جندا في القوات المسلحة وخدما في فيتنام. لا أحد يستطيع أن يفعل المزيد. ودعت ليندون جونسون المغموم ورجعت عائدا إلى سنغافورة.

❧❧

قمت بزيارتي التالية لأمريكا في عام 1969. قابلت الرئيس نيكسون في 12 أيار/مايو. وكنت قد التقيته في سنغافورة في نيسان/أبريل عام 1967 عندما كان يقوم بجولة في جنوب شرق آسيا استعدادا للانتخابات الرئاسية في السنة التالية. كان نيكسون مفكرا جديا، ومطلعا على شؤون آسيا والعالم. رغب دوما بالتعرف إلى الصورة الشاملة. أجبت عن تساؤلاته آنذاك في لقائنا الذي استمر أكثر من ساعة في مكتبي. كانت "الثورة الثقافية" في ذروة اندفاعتها آنذاك. سألني عن رأيي فيما يجري. قلت إن المعلومات الوحيدة المتوفرة هي تلك

التي نستخلصها من كبار السن الذين سمحنا لهم بزيارة أقربائهم في مقاطعتي غوانغ دونغ وفوجيان على الساحل الجنوبي الشرقي من الصين. وكما تبين لنا، فإن ماو يريد إعادة صنع الصين. وعلى شاكلة أول إمبراطور صيني، كين شيهوانغ، الذي أحرق جميع الكتب في عهده لمحو ما حدث قبله، رغب ماو بمحو الصين القديمة ورسم واحدة جديدة. ولكنه في الحقيقة كان يرسم فوق لوحة صينية عتيقة مزخرفة بـ"الموزاييك"؛ وسيأتي الغيث، ويغسل لوحة ماو، ليظهر "الموزاييك" من جديد. لن يعيش ماو سوى حياة واحدة، ولا يملك لا الوقت ولا القدرة على محو أكثر من أربعة آلاف عام من التاريخ، والتقاليد، والتراث، والثقافة، والأدب الصيني. وحتى لو أحرقت كل الكتب، فستبقى الأمثال والأقوال المأثورة حية في الذاكرة الشعبية للصينيين. ماو محكوم عليه بالإخفاق (بعد سنوات، وخلال تقاعده، استشهد نيكسون بما قلت في كتاب ألفه. كما استشهد بما قلته عن اليابانيين من أن لديهم القدرة والنشاط والدافع المحفز ليصبحوا أكثر من مجرد مصنعين وبائعين لأجهزة "الترانزستور". وعندها فقط عرفت أن نيكسون اعتاد ـ مثلي ـ تدوين الملاحظات بعد المناقشات المهمة).

سألني عن العداء بين الولايات المتحدة والصين، قلت إنه لا يوجد مصدر طبيعي أو ثابت للعداوة بينهما. فالعدو الطبيعي للصين هو الاتحاد السوفييتي الذي تشترك معه بحدود تمتد أربعة آلاف ميل، جرى تغييرها لغير مصلحة الصين في المائة سنة الماضية. هنالك حسابات قديمة لا بد من تصفيتها. أما الحدود بين أمريكا والصين فهي مصطنعة رسمت عبر مياه مضائق تايوان. إنها مؤقتة وستزول مع الأيام.

عندما التقينا في واشنطن عام 1969، سألني ثانية عن الصين. وأعطيته الإجابات الأساسية نفسها. لم أكن أعرف آنذاك أنه ركز ذهنه على الصين في سبيل تحسين موقف الولايات المتحدة إزاء الاتحاد السوفييتي.

موضوع فيتنام استغرق معظم وقت اللقاء. قال إن أمريكا دولة كبيرة الحجم، غنية الموارد، قوية القدرات، متورطة في حرب عصابات ضد فيتنام، الدولة الفقيرة، المتخلفة، المحرومة عمليا من التقانة. لقد أُنفقت مليارات الدولارات على حرب سقط فيها 32600 قتيل و 200 ألف جريح أمريكي. وهذا ما استنفد صبر الشعب وأعضاء الكونغرس. الضغوط تتزايد كل يوم مطالبة بالانسحاب بأسرع وقت ممكن. ولكن عليه أن يأخذ بالاعتبار آثار الانسحاب على شعب فيتنام الجنوبية، وحكومتها، ومؤسستها العسكرية، وعلى جيرانها في جنوب شرق آسيا، وعلى حلفاء أمريكا، مثل أستراليا، ونيوزيلندا، والفليبين، وكوريا الجنوبية، وتايلند، وعلى العالم بصورة عامة. إنها مسألة تتعلق بمصداقية وعود أمريكا. وعلى الرغم من ضغوط الرأي العام الأمريكي والكونغرس، ينبغي عليه ضمان الحل الأفضل للمشكلة. شعرت أنه يريد إنهاء الحرب في فيتنام بسبب الضغوط الداخلية، ولكنه لا يريد أن يصبح أول رئيس أمريكي يخسر حربا. كان يريد مخرجا مشرفا.

عبرت عن دهشتي لفقدان أمريكا ثقتها بالنفس. فالتسرع في إنهاء الحرب الفيتنامية سيكون له عواقب خطيرة لا يمكن توقعها، لا على فيتنام وحدها، بل على الدول المجاورة، ولا سيما تايلند التي التزمت كلية بتأييد الولايات المتحدة. إن أي انسحاب ينبغي أن يكون هادفا وتدريجيا بحيث يتحمل جنود فيتنام الجنوبية مزيدا من مسؤولية الحرب - ينبغي دفعهم كي يأخذوا حصتهم من القتال. الحل هو إيجاد مجموعة من القادة الفيتناميين الجنوبيين المخلصين، الذين يتمتعون بما يظهره الفيتكونغ نفسه من إخلاص وتفان وعزيمة وتصميم، لمعالجة مشكلات البلاد. ينبغي أن يكون الهدف بالنسبة لفيتنام الجنوبية مماثلا للهدف بالنسبة لكوريا الجنوبية، حيث يرابط ما بين 30 - 50 ألف جندي أمريكي لتمكين قواتها المسلحة من زيادة قدراتها القتالية سنة بعد أخرى. ومن

أجل أن ينجح مثل هذا الانسحاب، ينبغي أن تعي هانوي والفيتكونغ الرسالة، وهي أن أمريكا ليست في عجلة من أمرها، ولديها ما يكفي من الوقت للقيام بانسحاب متمهل ومترو ومدروس، وأن من غير الممكن الضغط على الرئيس للقيام بانسحاب متسرع وكارثي. كانت هانوي تخوض الحرب في واشنطن، يدعمها - بدون قصد - العديد من أعضاء الكونغرس، وتشجعها وسائل الإعلام. ينبغي أن يكون دور الولايات المتحدة متمثلا في مساعدة الفيتناميين الجنوبيين على القتال بأنفسهم، بحيث إذا حاربوا وخسروا لن تلقى المسؤولية على عاتق الولايات المتحدة، بشرط إعطائهم ما يكفي من الوقت والمعدات. بكلمات أخرى، ينبغي "فتنمة الحرب". أبدى الرئيس اهتماما بما قلت. والاجتماع الذي كان مقررا له أن يستمر مدة ثلاثين دقيقة، امتد إلى ساعة وربع الساعة. أراد أسبابا منطقية تقنعه بالانسحاب بطريقة لا تعني الهزيمة. قلت إن ذلك ممكن، الأمر الذي أدخل السرور والبهجة إلى قلبه.

عندما قابلت نيكسون ثانية في الخامس من تشرين الثاني /نوفمبر 1970، بدا مُجهدا ومنهكا بعد حملة انتخابية شاقة (في منتصف مدة ولايته الأولى). تناول موضوع الخيارات المتاحة في فيتنام، ثم انتقل إلى الصين. اقترحت أن تفتح أمريكا أبوابها ونوافذها أمام الصين، وأن تبدأ التجارة معها بالمواد غير الاستراتيجية. وعندما يؤيد ثلثا أعضاء الأمم المتحدة انضمام الصين للمنظمة الدولية، ينبغي على الولايات المتحدة ألا تبدو وكأنها تعرقل قبولها. ولا ينبغي على مواقف ماو السلبية أن تسبب الإحباط لها. وكررت التأكيد على عدم وجود حدود مشتركة بين الولايات المتحدة والصين، كحالها مع الاتحاد السوفييتي.

في لقاء منفصل في مبنى ملحق بالبيت الأبيض، سألني هنري كيسنجر عن الاقتراح الروسي باستخدام حوض صيانة وتصليح السفن في القاعدة البحرية في سنغافورة. وكما توقعت، سمع من إدوارد هيث عن اهتمام كوسيغين باستخدام

القاعدة بعد رحيل الإنكليز. كنت قد أبلغت هيث بذلك لأشجعه على عدم التسرع في الانسحاب من القاعدة البحرية. وأكدت لكيسنجر أنني لن أتخذ قرارا في هذا الصدد قبل إبلاغ البريطانيين والأمريكيين أولا. لقد زودني العرض الروسي بورقة أساوم بها. وأملت أن يشجع الأمريكان الأستراليين على البقاء في سنغافورة. كنت مرتاحا لاتفاقية الدفاع الخماسية (التي تضم بريطانيا وأستراليا ونيوزيلندة وماليزيا إلى جانب سنغافورة). فنحن ندور في فلك أستراليا ونيوزيلندا، وهما تدوران في فلك الولايات المتحدة . وهذا وضع مريح بالنسبة لسنغافورة. أضاف كيسنجر: ".. وللولايات المتحدة أيضا". قلت هذا لأن سنغافورة لا تتلقى أية مساعدات من الولايات المتحدة، وأستطيع أن أتحدث بشكل موضوعي، وغير منحاز، كزعيم دولة من جنوب شرق آسيا. وافقني كيسنجر الرأي، على اعتبار أن ذلك هو الأفضل بالنسبة لدولتينا.

في غضون ذلك، كان كيسنجر يتصل بزعماء بكين عن طريق الباكستانيين. ثم زارها سرا عام 1971 للتحضير لزيارة نيكسون في شباط /فبراير 1972. وعندما أعلن نيكسون عن الزيارة في كانون الثاني/يناير عام 1972 أصاب العالم بالذهول. شعرت بالانزعاج والضيق لأنه لم يبلغ مسبقا أيا من حلفاء أمريكا الآسيويين، ولا اليابان، ولا جمهورية الصين الوطنية، الحليف الآخر (في تايوان). استغرقت الزيارة أسبوعا "غير وجه العالم" حقا كما قال نيكسون.

❧❧

لم يكن وضع الحرب في فيتنام مبشرا بالخير خلال زيارتي التالية للولايات المتحدة في نيسان/أبريل عام 1973. فقد استمرت الخسائر الأمريكية دون أن يلوح في الأفق أي أمل بالنصر، بينما كان الكونغرس يضغط على الإدارة للانسحاب من كافة مناطق جنوب شرق آسيا. تناولت طعام الغداء - برفقة زوجتي

تشو- على مائدة روبرت ماكنمار، الذي كان مديرا للبنك الدولي آنذاك، وزوجته في منزلهما في جورجتاون. بدا متجهما كئيبا، وقال إن هناك تقارير مقلقة حول تورط نيكسون في تغطية حقيقة ما جرى في "ووترغريت"، وأن الأمور قد تصبح بالغة الصعوبة. تملكني هاجس داخلي مسبق بما ينتظر نيكسون وجنوب شرق آسيا من متاعب ومشاكل.

عندما وصلت إلى البيت الأبيض في صبيحة العاشر من نيسان/أبريل، وقف الرئيس في الرواق الأمامي لاستقبالي. رحب بي بحرارة وود، وبذل قصارى جهده ليظهر تقديره لتأييدي العلني والثابت لموقفه - المنفرد - تجاه فيتنام وكمبوديا. تنزهنا سويا في حديقة الزهور في البيت الأبيض (لالتقاط الصور التذكارية)، وتحدث عن الورود وأشجار التفاح البري وقد تفتحت أزهارها. أما داخل البيت الأبيض، فقال إنه لا يعتبر أن الصين تشكل تهديدا داهما؛ فلن تصبح قوة يحسب حسابها قبل عشرة أو خمسة عشر عاما عندما تنجز برنامجها النووي. سألني عن فيتنام، وعن شروط وقف إطلاق النار التي تعهدت الولايات المتحدة بموجبها بتقديم المساعدة لإعادة إعمار فيتنام الشمالية. قلت إنه أفضل اتفاق في ظل هذه الظروف الراهنة. ومن الصواب السعي لإبعاد فيتنام الشمالية عن الاعتماد على روسيا والصين. وإذا لم تقدم أمريكا العون لإعادة الإعمار فستصبح فيتنام الشمالية أكثر اتكالا على روسيا والصين.

على الرغم من مشاغله العديدة بعيد إعادة انتخابه رئيسا، وتفاقم قضية "ووترغيت"، أقام الرئيس نيكسون حفل عشاء في البيت الأبيض تكريما لي. هنالك تقليد احتفالي في البيت الأبيض لا يقام عادة إلا لرؤساء الدول العظام. حيث نزلت أنا وزوجتي سلم البيت الأبيض برفقة الرئيس وزوجته، وبمصاحبة عدد من الضباط ببذاتهم العسكرية المزخرفة بالأوسمة والنياشين والمزركشة بالشرائط المذهبة. توقفنا عند أسفل السلم لتعلن الموسيقى قدومنا، وخيم

الصمت حين نزلنا آخر الدرجات والأنظار شاخصة إلينا، ثم وقفنا في صف واحد لاستقبال المدعوين. كان الاحتفال مشابها لذاك الذي أقامه جونسون على شرفي عام 1967، ولكن أسلوب نيكسون كان مختلفا. فقد استقبل الضيوف بحرارة، وصافح كل واحد منهم مع استخدام العبارات الترحيبية المناسبة: "سررت لمرآك" أو "كم هو ممتع أن أراك" أو "سرني حضورك"، ثم يقحم بينها بضع كلمات لإبداء ملاحظة عابرة أو مدح ضيف معين حين كنت أصافحه. وهمس لي قائلا: "لا تستخدم التعبير الخطأ أبدا، مثل 'سرني التعرف إليك'، فلربما قابلت الشخص من قبل، وفي هذه الحالة تظهر العبارة أنك لم تتعرف عليه وستجرح مشاعره. استخدم دوما العبارات الحيادية، مثل 'سررت لمرآك' أو 'كم هو ممتع أن أراك' أو 'سرني حضورك'. فإن تعرفت عليه، قل: 'آه، مضى وقت طويل مذ التقينا آخر مرة. كم هو ممتع أن أراك ثانية'". كان خبيرا محترفا في هذا المجال، لكنه لم يلجأ إلى اللغو أو الدعابة أبدا. وذلك على العكس من رونالد ريغان الذي كان حديثه متخما بمثل هذه العبارات والمجاملات الاجتماعية التي تساعد على تلطيف الجو وتجعله أكثر دفئا وحميمية.

سألني مارشال غرين، مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي، عن رأيي في مبادرة أمريكا تجاه الصين، وهو يقصد زيارة نيكسون للصين في شهر شباط/فبراير عام 1972. قلت لا عيب فيها سوى عنصر المفاجأة. ولولا ذلك لكانت نتائجها الإيجابية أفضل. عامل المفاجأة زرع الشكوك والمخاوف في نفوس اليابانيين والآسيويين، ودفعهم للاعتقاد بأن القوى العظمى عرضة لتحولات مفاجئة في السياسة، الأمر الذي قد يتركهم بدون حليف.

شرح لي غرين السبب قائلا إن اليابانيين يجدون صعوبة كبيرة في الحفاظ على الأسرار، وهم يعترفون بذلك. وأكد على أن العلاقة الجديدة مع الصين لم

تغير سياسة الولايات المتحدة تجاه أية دولة في المنطقة. شعرت تايوان بالقلق في البداية، ولكن اتضح لها الآن أن الولايات المتحدة حافظت على التزاماتها تبعا للمعاهدة بينهما. وكذلك كانت الحال مع كوريا، ولكنها أدركت الآن أن علاقتها مع الولايات المتحدة لم تتغير على الإطلاق. باختصار، لم يتم تطبيع العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية على حساب أحد. والنتيجة مزيد من الاستقرار بالنسبة لكل الدول في آسيا.

قلت إن زيادة الاتصال مع الحضارة الغربية وتقانتها ستفرز تأثيراتها على الصين. فعزلتها الحالية لا يمكن أن تدوم. وعلى سبيل المثال، رفض فريق كرة الطاولة الصيني ـ الذي زار سنغافورة ـ الخوض في أي موضوع آخر سوى كرة الطاولة، وذلك بسبب عزلة الشعب الصيني الكاملة عن العالم الخارجي. اعتقدت ذات مرة أن الاقتصاد الصيني قد تجاوز "خط الضروريات الأساسية"، وسيواجه المشكلات التي يواجهها السوفييت الآن. الشعب الصيني يريد بدائل متنوعة في المنتجات المتوفرة له، والبدائل المتفاوتة والخيارات المتنوعة ستفقده حماسه للمساواة التامة بين أفراده.

أكد لي غرين أن بلاده عاقدة العزم تماما على الاستمرار في لعب دور هام في استقرار آسيا. "سنبقي قواتنا في المنطقة وسنحافظ على التزاماتنا". تذكرت حينذاك توكيدات هارولد ويلسون ودينيس هيلي السابقة على أن بريطانيا ستبقى في سنغافورة. ووجدت العزاء لنفسي في فكرة أن أمريكا، خلافا لبريطانيا، لم تعتمد أبدا على إمبراطورية استعمارية لتصبح قوة عظمى، ولذلك لن تتعرض للضغوط الاقتصادية نفسها للانسحاب من آسيا.

عندما استقال نيكسون في التاسع من آب/أغسطس عام 1974، ليتجنب الاتهام القضائي بسبب "ووترغيت"، خشيت على فيتنام الجنوبية. وكان من آخر

ما فعله كرئيس هو التوقيع على مشروع قرار ليتحول إلى قانون يفرض سقفا مقداره مليار دولار على المعونات العسكرية الأمريكية لفيتنام الجنوبية خلال الشهور الأحد عشر التالية. وبعد أيام من استقالته صوت الكونغرس على تخفيض المعونة إلى 700 مليون دولار. كانت الفأس تهوي، والعنق الممدودة على المذبح هي عنق الرئيس ثيو.

في 25 نيسان/أبريل 1975 غادر ثيو سايغون. وفي 29 منه، وفيما كانت قوات فيتنام الشمالية تتقدم داخل المدينة، أقلعت حوامة أمريكية من على سطح سفارة الولايات المتحدة، وتدافع العديد من الفيتناميين الجنوبيين المذعورين للوصول إلى الطائرة المغادرة، وهي لحظة سجلتها تلك الصور التي لا تمحى من الذاكرة. في اليوم التالي اقتحمت دبابات فيتنام الشمالية القصر الجمهوري وحطمت بواباته بطريقة احتفالية معبرة.

على الرغم من إخفاق التدخل الأمريكي في فيتنام، إلا أنه منح باقي دول جنوب شرق آسيا فسحة كافية من الوقت. ففي عام 1965، حين حشدت الولايات المتحدة قوات عسكرية ضخمة في جنوب فيتنام، كانت تايلند وماليزيا والفليبين تواجه تهديدات داخلية من جانب المتمردين الشيوعيين، وكانت الجماعات الشيوعية السرية ما تزال ناشطة وفاعلة في سنغافورة. إندونيسيا، وهي في حمأة مخاض الانقلاب الشيوعي المجهض، شنت آنذاك ما سمي بـ"المواجهة"، أي الحرب غير المعلنة ضد ماليزيا وسنغافورة. الفليبين كانت تطالب بإقليم صباح في شرق ماليزيا. مستويات المعيشة كانت منخفضة والنمو الاقتصادي بطيئا. التدخل الأمريكي مكن كل دولة من الدول غير الشيوعية في جنوب شرق آسيا من ترتيب بيتها الداخلي. وبحلول عام 1975 أصبحت أكثر قدرة على مواجهة الشيوعيين. ولولاه لانهارت إرادة المقاومة لديها، وتحولت معظمها إلى الشيوعية. في الحقيقة، تعززت اقتصاديات السوق البازغة لدول جنوب شرق آسيا خلال سنوات الحرب في فيتنام.

خلال الأسابيع التي سبقت سقوط سايغون، أبحر أسطول ضخم من القوارب والسفن الصغيرة المحملة باللاجئين ـ وكان بعضهم يحمل السلاح ـ باتجاه بحر الصين الجنوبي، وقصد العديد منها سنغافورة. أرسل إلي كينغ سوي، القائم بأعمال رئيس الوزراء، تقريرا عاجلا إلى واشنطن يبلغني فيه أن عدد اللاجئين بلغ عدة آلاف على متن حوالي مائة قارب. أراد مني اتخاذ قرار سياسي فوري. أشرت إليه بوجوب رفض نزولهم على البر، ودفعهم إلى التوجه نحو بلاد أكبر مساحة لاستقبالهم. بدأنا عملية ضخمة في السادس من أيار/مايو. استعدت القوات السنغافورية المسلحة، وتجهزت، وتزودت بالوقود، ودفعت إلى عرض البحر أربعة وستين مركبا تحمل أكثر من ثمانين ألف لاجئ. وتعمد كثير من قباطنة هذه المراكب إعطاب محركاتها لتجنب إبعادها عن الساحل.

فيما كانت هذه العملية تجري على قدم وساق، اتصلت بالرئيس جيرالد فورد ظهر يوم 8 أيار/مايو1975(أي بعد ثمانية أيام من سقوط سايغون). كان معه وزير الخارجية هنري كيسنجر. بدا فورد قلقا لكن ليس قانطا. سأل عن ردة فعل المنطقة على سقوط فيتنام. كنت في بانكوك في شهر نيسان/أبريل، قبل سقوط سايغون بوقت قصير، ووجدت أن التايلنديين قد أصيبوا بحالة من الهلع والتوتر، كحال باقي شعوب الهند الصينية. لكن سوهارتو بدا ممسكا بزمام الأمور بهدوء وثبات. قلت إن تدخل الكونغرس لإيقاف قصف الشيوعيين قد ساهم في سقوط فيتنام الجنوبية. لو لم تقع حادثة "ووترغيت" واستمر القصف، لما فقدت قوات فيتنام الجنوبية شجاعتها وحماستها للقتال ولكانت النتيجة مختلفة. فما إن توقف القصف وتقلص حجم المساعدات، حتى أصبح مصير حكومة فيتنام الجنوبية محتوما.

تساءل فورد عن الخطوة التالية التي يجب أن تتخذها أمريكا. قلت إن من الأفضل أن تنتظر حتى ينجلي الغبار، وتراقب مسار الأحداث في لاوس وكمبوديا

وفيتنام. كنت أعتقد أن مقاتلي حركة الـ"باثيت لاو" سوف يستولون على لاوس ويخضعون لسيطرة الفيتناميين. وفي كمبوديا، انهمك "الخمير الحمر" في قتل آلاف المناهضين للشيوعية (لم أعرف آنذاك أنهم يقتلون ضحاياهم بدون تمييز، بمن فيهم كل المثقفين أو الذين لم يشاركوا في ثورة الفلاحين). تايلند ستقنع جمهورية الصين الشعبية بالوقوف إلى جانبها كضمان لها ضد الغزو الشيوعي الفيتنامي. سأل كيسنجر هل ستساعد الصين الشعبية التايلنديين. حسبت أنها ستفعل. واقترحت أن من الأفضل مراقبة الأمور بهدوء وروية ومعرفة كيف ستتطور مجريات الأحداث. لكن إن فاز في الانتخابات القادمة رئيس مثل مكغفرن وأذعن للشيوعيين، فسيصبح الوضع يائسا.

قُدم فورد في صورة المتردد المتعثر، فهو لاعب كرة قدم متهور جرح رأسه عدة مرات. لكنني وجدته داهية يتمتع بحس المنطق السليم، وبالقدرة على الحكم الحصيف على الأشخاص الذين سيتعامل معهم. كان ودودا حقا ولا يتقيد بالشكليات. بعد العشاء، عندما استأذنت كي أذهب إلى الحمام، أصر على اصطحابي إلى جناحه الخاص. وهكذا دخلنا المصعد، يتبعنا حراسه من رجال الأمن السري. وهناك في حمامه الرحيب، وجدت مجموعة كاملة من أحدث أجهزة الحفاظ على الرشاقة، والتمرينات البدنية، وبناء الأجسام، إضافة إلى أدوات الحلاقة والعطور وغيرها. لم أكن أتخيل أن أتلقى دعوة من أي زعيم من أوروبا، أو اليابان، أو العالم الثالث للدخول إلى حمامه الخاص. كان رجلا ودودا، وسعيدا بوجودي كضيف عنده، وممتنا للعثور على شخص من جنوب شرق آسيا يدافع عن أمريكا حين هبطت أسهمها نتيجة إخلاء سايغون بتلك الطريقة المتسرعة. لم يكن يسعى للتأثير في، لكنه أثر فعلا ـ باعتباره رجلا حصيفا وموثوقا.

- 29 -

اتفاقية استراتيجية مع الولايات المتحدة

عندما استلم الرئيس جيمي كارتر السلطة من جيرالد فورد، حدث تغيير مفاجئ في اهتمام وأولويات السياستين الخارجية والدفاعية في الولايات المتحدة. كان كارتر أكثر اهتماما بأفريقيا من آسيا. وأفزع إعلانه إجراء تخفيض على عدد القوات الأمريكية في كوريا أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة في آسيا. اعتقد كارتر أن الأمريكيين قد أصابهم التعب والنَهَك بعد حرب فيتنام، ويريدون نسيان آسيا. ركز جهوده على المصالحة بين الأمريكيين السود والبيض. كما رأى دوره متمثلا بناء الجسور عبر خط الانقسام العميق بين البيض والسود في جنوب أفريقيا. انصب اهتمامه الأول على حقوق الإنسان، لا على الدفاع والأمن. واستعد الزعماء الآسيويون لأربع سنوات عجاف وهم ينتظرون ليروا ماذا سيفعل.

عندما قابلته في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1977، قسم وقت المقابلة بصورة دقيقة وصارمة: خمس دقائق لالتقاط الصور التذكارية، ثم عشر لاجتماع على انفراد بيننا، تبعها نقاش بين الوفدين لمدة خمس وأربعين دقيقة. التزم بهذا الجدول التزاما صارما. دهشت للموضوع الذي أثاره أثناء لقائنا الثنائي (الذي استمر عشر دقائق): لماذا تريد سنغافورة اقتناء أسلحة متطورة في تقانتها مثل صواريخ أرض ـ جو " أي ـ هوك" (هوك المحسّن)؟ لم يكن هذا البند من ضمن المواضيع التي سنناقشها. ولم يسألني أحد من الرؤساء السابقين ـ بمثل هذه الطريقة المتشككة ـ عن مشترياتنا المتواضعة من الأسلحة، ناهيك عن كونها دفاعية. لكن منع انتشار الأسلحة، لا سيما المتطورة تقنيا، احتل مرتبة متقدمة

على جدول أعمال كارتر، واعتُبر الصاروخ "أي - هوك" من بين هذه الأسلحة المتطورة بالنسبة إلى جنوب شرق آسيا. قلت إن سنغافورة هدف "حضري" سهل المنال ينبغي الدفاع عنه بشكل مركز. والصواريخ التي بحوزتنا (من طراز " بلود هاوند ") غدت عتيقة الطراز، لكن إن وجد صعوبة في بيعنا صواريخ "أي - هوك" فسوف نشتري صواريخ "رابيير" البريطانية؛ فليست المسألة على درجة كبيرة من الأهمية. ومن أجل وضع حد لهذه المسألة قلت إننا لن نتقدم بطلب لشرائها. بعد سنتين، وافقت الولايات المتحدة على بيعنا صواريخ "أي - هوك" بعد أن قام السفير الأمريكي في سنغافورة، الذي كان حاكم ولاية داكوتا الشمالية سابقا، وواحدا من أنصار كارتر، بالتوسط لدى البيت الأبيض.

اجتمع الوفدان الرسميان لمدة 45 دقيقة بالضبط. سحب كارتر لائحة من جيب قميصه قبل 15 دقيقة من نهاية الاجتماع كي يتأكد من أنه غطى جميع البنود. وبدون قراءة محضر الاجتماع مرة أخرى، ما كان بوسعي الإحاطة بكل الموضوعات التي ناقشناها. كانت جميعها عشوائية وتفتقد الترابط المنطقي. اعتاد أسلافه، جونسون ونيكسون وفورد، التطرق إلى مسائل واسعة النطاق تغطي مختلف جوانب المنطقة: ما هي أوضاع دول آسيا غير الشيوعية - اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان - ثم الشيوعية - الصين وفيتنام - ثم حلفاء أمريكا مثل تايلند والفليبين.

لم يطرح كارتر مثل هذه الموضوعات. ومع ذلك قررت أن أعطيه صورة شاملة عن أهمية الولايات المتحدة بالنسبة لاستقرار ونمو المنطقة، وضرورة استمرارها بالتركيز عليها والاهتمام بها، وإلا ستفقد الدول الصديقة وغير الشيوعية الثقة بأمريكا. لم أكن متأكدا من أنني تركت لديه أي انطباع. ولو لم أقابل ريتشارد هولبروك، مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادي (في مايو/أيار في سنغافورة)، لما التقيت بكارتر. فقد أراد هولبروك زعيما

من المنطقة يدفع الرئيس لتركيز اهتمامه على آسيا، واعتقدت أن بمقدوري لعب هذا الدور.

حين كنت أهم بمغادرة الاجتماع، أعطاني نسخة بغلاف أخضر اللون من كتاب "لمَ لا نبذل أقصى طاقتنا؟" تناول سيرته الذاتية وحملته الانتخابية، وقد كتب على الصفحة الأولى إهداء "إلى صديقي العزيز لي كوان يو. جيمي كارتر". شعرت بالإطراء، لكن دهشت لترقيتي بشكل مسبق إلى مرتبة "الصديق العزيز" حتى قبل أن يقابلني. لا بد أنها ممارسة معيارية اتبعها أثناء حملته الانتخابية.

تفحصت كتابه آملا أن أجد فيه ما يلقي الضوء على شخصيته وفكره. وقد وجدته. تبين لي أنه من جنوب الولايات المتحدة حيث تسود الأصولية البروتستانتية على نطاق واسع، وأنه من تلك الجماعات البروتستانتية التي تشدد على الهداية الجديدة ـ الدراماتيكية والمتميزة ـ للدين المسيحي. علقت بذهني من الكتاب معلومتان اثنتان. أعطاه والده قطعة نقود وهو في طريقه إلى "مدرسة الأحد". عاد ووضع قطعتين من النقود على الطاولة. وعندما اكتشف والده ذلك أوسعه ضربا. لم يسرق مرة أخرى أبدا. احترت في معرفة كيف ساعده ذلك على الفوز في حملته الانتخابية. أما الثانية فهي مقابلته مع الأدميرال ريكوفير الذي سأله حول واجباته في إحدى الغواصات النووية. استفسر ريكوفير عن درجته في صفه في "أكاديمية أنابوليس البحرية". أجاب بفخر: "التاسع والخمسون". سأل ريكوفير: "هل بذلت كل ما في وسعك". رد قائلا "أجل يا سيدي"، ثم غير رأيه وقال: "كلا يا سيدي، لم أبذل دوما قصارى جهدي". قال ريكوفير: "لماذا؟"، أجابه كارتر إنه كان مشوشا ومضطربا. من هنا جاء عنوان كتابه "لم لا نبذل أقصى طاقتنا؟". منذ ذلك الحين تبنى كارتر هذا الشعار في الحياة. شاهدته ذات مرة على شاشة التلفزيون يتعثر ويترنح ويكاد يسقط من فرط الإعياء عند نهاية

سباق للماراثون. دفعه هذا الطموح لبذل أقصى ما لديه من جهد، بغض النظر عن حالته الجسدية آنذاك.

قابلته ثانية لفترة وجيزة في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1978. استقبلني نائب الرئيس ولتر مونديل، وانضم كارتر عند التقاط الصور التذكارية. لم يكن بيننا العديد من الأمور المشتركة، فما زال غير مهتم بآسيا. ومن حسن الحظ أن مستشاريه قد أقنعوه بعدم سحب القوات الأمريكية من كوريا.

تمثل إنجازه الكبير في إقناع الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن بوضع حد لحالة الحرب بين بلديهما. ودهشت لقدرته على تذكر كافة تفاصيل الخلاف بين الطرفين وكل بقعة أرض تنازعا عليها. ذكرني بنظام "شل" للمراقبة - حيث تزود الحوامات بالقدرة على رؤية الصورة الشاملة لموقع ما ثم التركيز على التفاصيل ذات الصلة. لقد تمتع كارتر بالقدرة على التركيز على كافة التفاصيل.

جرت ثلاثة أحداث مهمة عام 1979 اضطرت كارتر لتركيز انتباهه على آسيا قرب نهاية مدة ولايته. الأول زيارة دينغ شياو بينغ لواشنطن (في أواخر كانون الثاني/ يناير) لإقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة، وإبلاغ الإدارة الأمريكية بعزم الصين على معاقبة فيتنام على احتلالها لكمبوديا. والثاني الثورة الشعبية في إيران ونصيحة كارتر لشاه إيران بضرورة مغادرة البلاد (لكن بدلا من قيام حكم ديمقراطي يلتزم بحقوق الإنسان، استولى آيات الله على السلطة في شهر شباط/فبراير). والثالث غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان في كانون الأول/ديسمبر لدعم نظام شيوعي لم يكن قادرا على البقاء من تلقاء نفسه. صُدم كارتر بما حدث إلى درجة أنه قال: "انكشفت الحقيقة فجأة أمام ناظري". لم يكن يعرف النظام السوفييتي على حقيقته. كان قد عانق بريجنيف في فيينا عام 1979 بعد توقيع معاهدة " سالت " (SALT)، واعتقد أن الزعماء

السوفييت يتمتعون بما يكفي من العقلانية والمنطق بحيث يستجيبون لمبادرات السلام المخلصة.

كان مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي، زبيغنيو بريجنسكي، شخصية تدخل الطمأنينة إلى النفس، وتتربع في مركز السلطة. تمتع بذهن استراتيجي واسع، وأدرك قيمة الصين في التوازن الشامل ضد الاتحاد السوفييتي، ودورها في تقييد وعرقلة تحول فيتنام إلى أداة طيعة في يد السوفييت. كان مستعدا لطرح أفكاره بكل قوة وفاعلية في أي منتدى عالمي، ولكنه امتلك ما يكفي من الحكمة لتنفيذ السياسة الخارجية التي وافق عليها رئيسه، لا سياسته هو. تدفقت المساعدات من الولايات المتحدة، وأرسل العديد من الدول الإسلامية السلاح والمال والرجال المقاتلين إلى أفغانستان، لتعزيز وتقوية مختلف جماعات المقاومة التي استطاعت في نهاية المطاف أن تشل قدرة القوات السوفييتية على الحركة والتقدم برغم تفوقها الهائل.

استطاع هولبروك التخفيف من حدة دوافع كارتر المبكرة لتقليص حجم التزامات الولايات المتحدة تجاه آسيا، خصوص في كوريا حيث أراد سحب 40 ألف جندي أمريكي بعد الخسائر التي منيت بها في فيتنام. كتبت لهولبروك في كانون الثاني/يناير1980 قبل أن يترك منصبه: ".. في الوقت الذي أراد فيه الكثيرون في الإدارة، والكونغرس، ووسائل الإعلام، نسيان جنوب شرق آسيا، عملت أنت بلا كلل أو ملل على إعادة بناء/ واستعادة الثقة بقوة وأهداف الولايات المتحدة. المستقبل لم يعد محفوفا بالقدر نفسه من الخطر الذي كان عليه عندما التقينا لأول مرة عام 1977".

كان كارتر رجلا طيبا يخاف الله، ولربما تجاوزت طيبته الحدود بالنسبة لرئيس للولايات المتحدة. صوت الأمريكيون له كردة فعل تلقائية على التجاوزات والانتهاكات التي حدثت في قضية "ووترغيت". ولكنهم بعد أربع سنوات من التأملات الورعة والأفكار التقية حول الآفات والمشكلات التي تقلق وتضعف أمريكا، أصبحوا على استعداد للقبول برونالد ريغان، الذي ستعمل نظرته المتفائلة والمشرقة تجاه الأمريكيين ومستقبلهم على دفعهم قدما إلى الأمام ورفع روحهم المعنوية طيلة فترتين رئاسيتين اثنتين. كان ريغان رجل الأفكار البسيطة والصريحة والمباشرة، وزعيما قويا ناجحا. وتبين أن أفكاره مفيدة لأمريكا وللعالم. كان من الأفضل للأمريكيين أن يعطوا أصواتهم لممثل هوليود بدلا من مزارع الفول السوداني.

قابلته لأول مرة عندما زار سنغافورة (في تشرين الأول/أكتوبر 1971) بوصفه حاكم كاليفورنيا. كان يحمل رسالة تعريف من الرئيس نيكسون. كاليفورنيا هي مسقط رأس نيكسون ولابد أن ريغان لعب دورا رئيسا في انتخاب نيكسون. خلال نقاشنا الذي استمر نصف ساعة قبل الغداء، وجدته رجلا راسخ القناعات، وعنيدا في عدائه للشيوعية. تحدث عن حرب فيتنام والمتاعب والمشاكل التي يثيرها السوفييت في كافة أرجاء العالم. وعلى مائدة الغداء الذي أقيم تكريما له، ولزوجته، وابنه، ومساعده الشخصي مايك ديفر، تابع حديثه عن الخطر السوفييتي. بدا مهتما للغاية بحيث أراد متابعة النقاش بعد الغداء. غادرت زوجته وابنه، وأخذته إلى مكتبي حيث أمضينا ساعة أخرى نتحدث حول بعض القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالاتحاد السوفييتي والصين. صدمت لبعض آرائه ووجدت غيرها مترعة بالحماسة والحيوية. قال إن من المتوجب على الولايات خلال حصار برلين ألا تكتفي بتزويد المدينة بالمؤن بواسطة الطائرات، كان عليها مجابهة الروس بالدبابات ومطالبتهم بفتح الطريق

إلى برلين، كما تنص " اتفاقية القوى الأربع". وعليهم الاختيار آنذاك بين فتح الطريق أو الحرب. فوجئت بمقاربته المتطرفة التي لا تعرف أنصاف الحلول ولا تؤمن بالتسويات.

بعد عشر سنوات، وفي آذار/مارس من عام 1981، زار الرئيس السابق جيرالد فورد سنغافورة ليبلغني أن الرئيس ريغان (الذي تولى الرئاسة في كانون الثاني/ يناير) يريد مقابلتي، وبأسرع وقت ممكن. ثم تلقيت رسالة ثانية يسألني فيها عما إذا كنت أستطيع الحضور في شهر حزيران/يونيو. لبيت الدعوة. وعندما وصلت إلى البيت الأبيض عند ظهيرة التاسع عشر من شهر حزيران /يونيو، كان ريغان في انتظاري تحت رواق جناح مكتبه، واستقبلني استقبالا حارا. التقينا على انفراد لمدة 20 دقيقة قبل الغداء. أراد الحديث عن تايوان والصين.

قلت لريغان إن من مصلحة أمريكا أن تنجح تايوان، لأنها تجسد نقيضا مغايرا ومستمرا للأوضاع في البر الصيني. وسيكون لذلك تأثير عالمي وبعيد المدى من خلال وسائل الإعلام والشخصيات المهمة التي تزور البلدين. ثم سألني عما إذا كان الرئيس تشيانغ شينغ ـ كو بحاجة إلى جيل جديد من الطائرات، ألح في طلبها في وقت حساس من رئاسته. كان ريغان قد انتقد جمهورية الصين الشعبية انتقادا مريرا خلال حملته الانتخابية، وأعلن دعمه القوي لتايوان. عرفت أن أي تغيير مفاجئ في السياسة سيكون صعبا بالنسبة له. لكن بيع طائرات حديثة لتايوان سيفاقم الوضع ويزيد حدة المنافسة مع الصين. قلت إنه لا يوجد ـ برأيي ـ تهديد داهم لتايوان من جانب الصين، وإن ما تملكه حاليا من طائرات "ف 5" يكفيها. لم تكن الصين تبالغ في التسلح. فقد أراد دينغ شياو بينغ مزيدا من السلع الاستهلاكية لشعبه الذي عانى من ضعف المعنويات والحرمان من أبسط متطلبات العيش بعد عقد من "الثورة الثقافية". ويمكن تطوير طائرات تايوان فيما بعد وليس على الفور.

انضم إلينا أهم المستشارين على الغداء: كاسبار واينبرغر، وزير الدفاع؛ وبيل كيسي، مدير وكالة المخابرات المركزية؛ وجيمس بيكر كبير موظفي البيت الأبيض؛ ومايك ديفر؛ وريتشارد الين، مستشار شؤون الأمن القومي. كان الموضوع الأساس هو الصين - الصين مقابل تايوان، والصين مقابل الاتحاد السوفييتي.

سأل عن اقتراح الصين الشعبية المقدم إلى الاتحاد السوفييتي بشأن حل مشكلاتهما الحدودية المشتركة فور انتهاء زيارة وزير الخارجية الكسندر هيغ إلى بكين. ارتأيت أن هذه الخطوة من جانب الصينيين تستهدف إعطاء إشارة إلى الولايات المتحدة تحذرها من مغبة الاستخفاف بهم أو اعتبار عدائهم للسوفييت وتقاربهم معها قضية مسلما بها. لكن لم أعتقد بقدرة الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي على تحقيق مزيد من التقارب، نظرا لعمق وديمومة تناقض المصالح بينهما. الدولتان تبشران بالشيوعية، وتناور كل منهما ضد الأخرى لكسب تأييد العالم الثالث. علاوة على ذلك، توجب على دينغ مسايرة أولئك المحيطين به الذين لم يرغبوا في التقارب مع أمريكا أكثر مما ينبغي. كنت أعتقد أن دينغ متشبث بسياسته التي لا تعطي أولوية كبيرة للإنفاق العسكري، بل تضع توفير السلع الاستهلاكية التي يحتاجها الشعب على قمة أولوياتها.

قال ريغان في إشارة إلى الاضطرابات في بولندا، إن الروس يشعرون بالقلق حتما من اتساع نطاقها. قلت إنهم على استعداد للتضحية بالاقتصاد من أجل الحفاظ على "إمبراطوريتهم الممتدة عبر أوروبا وآسيا". التقطت أذن ريغان كلمة "إمبراطورية". وطلب من ريتشارد الين استخدام تلك الكلمة مرارا وتكرارا عند وصف المناطق الخاضعة للسيطرة السوفييتية. وفي الخطاب التالي أشار ريغان إلى "إمبراطورية الشر" السوفييتية.

في الدقائق العشر الأخيرة من لقائنا الثنائي بعد الغداء، طلب مني أن أنقل رسالة إلى الرئيس تشيانغ يدعوه فيها إلى عدم الإلحاح في الحصول على أسلحة متطورة تقنيا في تلك الآونة، نظرا لأنه يمر بوقت صعب آنذاك، مع طمأنته بأنه لن يخذله. كان ريغان يعرف صلتي الوثيقة بتشيانغ، وأن بمقدوري التخفيف من حدة الإحباط الذي قد تسببه رسالته.

قابلت تشيانغ بعد بضعة أيام لإبلاغه رسالة ريغان التي تؤكد أن الوقت غير مناسب للحصول على أسلحة متطورة تقانيا، كالطائرات مثلا. سألني تشيانغ لماذا يتقاعس ريغان، صديقه العزيز، عن تقديم مزيد من العون له. غامرت بالقول إن أمريكا بحاجة للصين الشعبية للحفاظ على توازن القوى العالمي ضد الاتحاد السوفييتي. ونظرا لعدم رغبة أوروبا الغربية واليابان في الإنفاق على التسلح بالقدر ـ الحاسم ـ الذي تريده أمريكا، فإن ريغان يفكر بإمكانية تحسين وتطوير قدرات الصين العسكرية بواسطة "حقنات صغيرة" من التقانة، التي ستشكل، مع القوى العاملة الهائلة في الصين، ضغطا إضافيا على الاتحاد السوفييتي. وافقني تشيانغ الرأي، وقبل حقيقة أن لريغان سببا وجيها يدعوه لذلك، وطلب مني أن أبلغه رده: "أنا أتفهم موقفك". قنع تشيانغ بالأمر، فهو يثق بريغان.

على شاكلة تشيانغ، كان ريغان يتصرف بدافع نوازعه وميوله الجوانية. فإما أن يمنحك ثقته أو لا. كما تميز بولائه العميق وإخلاصه الدائم، لأصدقائه وقضيته على حد سواء. أعلمه مساعدوه ومستشاروه، بمن فيهم الكسندر هيغ، أول وزير خارجية في إدارته، بأهمية الصين الشيوعية في الاستراتيجية الطموحة ضد الاتحاد السوفييتي. قبل هذا التحليل، إلا أنه لم يكن يرتاح للشيوعيين الصينيين. لقد ورث علاقة مع الصين عرف أن عليه المحافظة عليها.

غادرت واشنطن وأنا أشعر بثقة أكبر مقارنة بحالي أيام كان كارتر رئيسا. فقد تمتع ريغان بطبيعة متفائلة انتقلت "عدواها" إلى كل من حوله

ودفعتهم بالقدر نفسه من التصميم والإرادة إلى الفعل وتحقيق النتائج. اعتاد النظر إلى الجانب المضيء من كل قضية، وكان مستعدا للدفاع عن معتقداته وقناعاته. والأهم من كل ذلك أنه تمكن من حشد الشعب الأمريكي إلى جانبه، على الرغم من وسائل الإعلام في أغلب الأحيان. عندما كتبت إليه لأشكره على دعوة الغداء، رد بإجابة مهمة وجوهرية وواقعية. قال في إحدى الفقرات:" أريد تحسين علاقات [الولايات المتحدة] مع بكين، وسأعمل جاهدا على تحقيق ذلك، لكن ليس على حساب أصدقائنا القدامى في تايوان. ولا أريد منكم، أنتم شركاؤنا في جنوب شرق آسيا، أن تنظروا إلى علاقتنا مع الصين على أن لها الأولوية على علاقتنا معكم". وعندما أعلنت إدارته قرارها بيع أسلحة أمريكية إلى تايوان، لم تشمل الصفقة مقاتلات متطورة، إذ "لا توجد ضرورة عسكرية لمثل هذه الطائرات".

بعد عشرة أشهر، في نيسان/ أبريل 1982، قابلت جورج بوش، نائب الرئيس، في سنغافورة قبل سفره إلى الصين. أراد معرفة وجهة نظري بأسلوب مقاربة قضية العلاقة بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان. قلت إن المسألة بغاية التعقيد، وأنا متأكد من أن الصينيين لا يعتقدون بإمكانية حلها من خلال زيارته. ما يهم هو احترام الصيغة والشكل. الصين الشعبية درست شخصية ريغان وآراءه دراسة دقيقة وشاملة. وعلم زعماؤها برحلاته العديدة إلى تايوان وصداقته الوطيدة مع الرئيس تشيانغ تشينغ كو. وبسبب شخصية ريغان وطبيعته وآرائه، فإن الشكل مهم كالمضمون بالنسبة للصينيين. يعرفون بأنهم لن يستعيدوا تايوان قبل مرور زمن طويل. لكن ينبغي عدم تحدي المبدأ الذي يقول إن تايوان جزء من الصين وإلا فإن المتاعب والمشاكل ستطال الجميع. كنت متأكدا من حاجة دينغ لأمريكا . لقد زارها في كانون الثاني/يناير عام 1979 لترسيخ تطبيع العلاقات، لأنه يحتاج لأن تقف إلى جانب الصين، أو أن تقف على الحياد .

على الأقل - في حالة حدوث أي نزاع مع الاتحاد السوفييتي. وهو يعرف أيضا أنه يتعامل مع الجانب الواقعي في شخصية الرئيس ريغان.

سأل بوش عما إذا كانت في الصين معارضة داخلية للعلاقات مع الولايات المتحدة. قلت إن علاقة الصين مع أمريكا قد حظيت - على حد علمي - بموافقة ماو نفسه، لذلك لن يعارض العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة بشكل علني سوى قلة قليلة. ولم يكتف دينغ بتطبيع العلاقات فحسب، بل مضى خطوة أبعد بتحقيق الانفتاح. وسيكون لذلك نتائج مهمة على المدى البعيد. أبناء الزعماء والقادة يدرسون في الولايات المتحدة، مثل العديد من الصينيين. وستحدث دون شك هجرة في الأدمغة، وربما تصل نسبتها إلى 20٪ أو أكثر، لكن أولئك الذين سيعودون، سيحملون معهم أفكارا جديدة. الصينيون يعرفون مخاطر الانفتاح، لذلك فإن القرار الذي اتخذوه كان مهما في دلالته. وهم مستعدون لاستقبال الطلاب العائدين بالأفكار الراديكالية التي تحمل في طياتها بذور التغيير. المشكلة الصعبة تتمثل في التصريحات القوية التي أطلقها ريغان خلال حملته الرئاسية تأييدا لتايوان. وكررها حتى بعد زيارة جورج بوش لبكين في آب/أغسطس1980 ليبلغ الصينيين أن عليهم تفهم واحترام موقف الولايات المتحدة، الذي يدفعها للتحرك بالتدريج فيما يتعلق بتايوان. ومع ذلك أعتقد أن الصينيين يولون أهمية كبيرة للوفاء والإخلاص والثبات على المبدأ. وهم يعرفون أن من يغدر بأصدقائه قد يخونهم أيضا. ولسوف يفاجئون إذا تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها تجاه تايوان نتيجة ضغوطهم. ما يريدونه من الولايات المتحدة هو إعادة التوكيد على مبدأ وجود دولة صينية واحدة. أكد لي بوش أن ريغان لن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء عبر الاعتراف بوجود دولتين وسفارتين منفصلتين.

اقترحت أن تدعو الولايات المتحدة رئيس الوزراء الصيني جاو زيانغ لزيارة واشنطن، ثم يقوم الرئيس ريغان بزيارة بكين لعرض موقفه بالطريقة التي عبر

عنها بوش. ينبغي أن يقنع الأمريكيون بكين بتبنيهم سياسة الاعتراف بدولة صينية واحدة. أما الأسلوب الأمثل لذلك فهو اجتماع ريغان بدينغ وإقناعه بأن هذا هو موقف أمريكا الأساسي. وافق بوش، لأن ريغان قادر على قول ما يريده بطريقة مقنعة. وأضاف إن هنالك العديد من العوامل المشتركة بين البلدين. وإن ريغان "شديد الشك والريبة والغضب من الاتحاد السوفييتي"، وعززت الأحداث في بولندا وأفغانستان مشاعر الكره هذه. صحيح أنه لا يحب الشيوعية، ولكنه يرى قيمة استراتيجية في العلاقة مع الصين.

عند زيارتي التالية (تموز/يوليو 1982)، كان جورج شولتز قد خلف الكسندر هيغ كوزير للخارجية. عرفت شولتز حين كان وزيرا للخزانة في عهد نيكسون (بداية السبعينات)، وأصبحنا صديقين. بذل هيغ كل ما بوسعه لتشكيل "إجماع استراتيجي" ضد الاتحاد السوفييتي، ووافق على تخفيض مبيعات الأسلحة إلى تايوان بشكل تدريجي. وتوجب على شولتز تقرير الصياغة المناسبة للكلمات التي تعبر عن/وتفي بوعد سلفه. طرح علي عدة أسئلة. قلت لا يمكن أن نجني فائدة كبيرة من ترك تايوان عزلاء بدون سلاح يحميها وتحت رحمة الصين في سبيل استخدام ثقل الصين ضد الاتحاد السوفييتي. فستظل الصين معادية للاتحاد السوفييتي في كافة الأحوال. كان لشولتز تقدير أكثر اتزانا وواقعية لقيمة الصين في التوازن الاستراتيجي ضد السوفييت. وطبق سياسة تعتمد على التروي والتدرج ولا تتطلب من الولايات المتحدة التخلي عن حلفائها القدامى.

مرة أخرى، دعاني ريغان لاجتماع على انفراد (وبدون المساعدين الذين يسجلون محضر اللقاء) لنتبادل النقاش قبل موعد الغداء. تطرق إلى الصين وتايوان، والصين والاتحاد السوفييتي. قلت إنه ليس مضطرا للتخلي عن تايوان حتى لو كان بحاجة للصين للوقوف ضد الاتحاد السوفييتي. فالهدفان لا يتعارضان. ويمكن السعي لتحقيقهما في آن معا.

عرف بأنني قابلت كبار القادة في الصين وتايوان. كما عرف بأنني مناهض للشيوعية ولكنني واقعي. ولذلك اختبر أفكاره معي. طلبت منه أن يضع موضوع تايوان جانبا باعتباره نزاعا يتعذر حل إشكالياته في الوقت الحاضر، وينبغي أن يترك للجيل القادم، كما اقترح دينغ على اليابانيين فيما يتعلق بالنزاع حول جزر سينكاكو/دياويو. واقترحت أن يشرح لبكين الصداقة القديمة التي تربط الولايات المتحدة بتايوان، بحيث لا تستطيع التخلي عنها ببساطة. سألني هل يجب أن يزور الصين. كان مترددا وراغبا عن الزيارة، وشعر أن من واجبه زيارة تايوان في الرحلة ذاتها إذا ما قرر الذهاب. دُهشت لسماع ذلك. ونصحته بعدم زيارة تايوان، خصوصا ضمن الرحلة نفسها إلى الصين. وكما قلت لبوش من قبل، ينبغي على ريغان أن يدعو أولا إما رئيس الوزراء جاو زيانغ، أو الأمين العام للحزب هو ياو بانغ إلى واشنطن قبل أن يزور الصين. وبعد زيارة أحدهما (أو كليهما) إلى الولايات المتحدة، سيكون رد الزيارة بمثابة استجابة مناسبة.

كتب ريغان فيما بعد يقول: "حديثنا المنفرد قبل الغداء في 21تموز/يوليو أفادني فائدة عظيمة. كنت أتوقع منك المشورة الحكيمة والنصيحة الصدوق، وهذا ما تلقيته في تلك المناسبة. لقد أثبتت صراحتك وصدقك ونزاهتك فعلا قوة صداقتنا التي أقدرها أبلغ التقدير".

في أوائل عام 1984 زار رئيس الوزراء جاو واشنطن، وأكد على رغبة الصين بتمتين أواصر العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة. وفي أيار/مايو قام ريغان بزيارة الصين. وبعد ذلك بفترة وجيزة، جاء بول ولفوفيتز، مساعد شولتز، إلى سنغافورة ليطلعني على تفاصيل زيارة ريغان ويناقش بعض جوانبها التي وجد الأمريكيون صعوبة في فهمها. كانت الرحلة ناجحة وحققت تقدما فعليا على الصعيد الاقتصادي. لم يكن ريغان يذعن أو يستسلم للضغوط حين يختلف مع الصينيين حول القضايا الدولية. أكد دينغ على أن تايوان تشكل عقدة في

العلاقات الأمريكية ـ الصينية ينبغي حلها. قلت إنه لأمر طيب أن يتعود دينغ على ريغان. ويدرك الصينيون أن عليهم التعايش معه، لولايتين اثنتين لا واحدة. وفي الحقيقة، فاز ريغان بولاية ثانية.

بعد إعادة انتخاب ريغان، اقترح شولتز أن أقوم بزيارة رسمية إلى واشنطن في وقت مبكر من شهر تشرين الأول/أكتوبر 1985. وجدت ريغان موفور الصحة. بدا نشيطا وطافحا بحيوية الشباب، ولم يتغير مظهره أو صوته القوي بعد مرور أربع سنوات في الحكم، كما لم تؤثر فيه الرصاصة التي اخترقت صدره وكادت تصيب قلبه. لم يكن يميل إلى التفاصيل. وفي الحقيقة، أوضح دون لبس بأنه لا يريد أن يزعج نفسه بالتفاصيل التي يمكن أن تشوش الصورة الشاملة في ذهنه. أما نقاط قوته فتمثلت في المثابرة والجلد والتشبث بالهدف. عرف ما يريد وانطلق لتحقيقه بمساعدة طاقم من الأشخاص المقتدرين الذين أحاطوا به وشاركوه تفكيره وأفكاره، ونجحوا في الميادين التي تم اختيارهم لها. كان مترعا بالثقة والتفاؤل. الأعوام الثمانية التي قضاها ريغان في الرئاسة أفادت أمريكا والعالم. أما برنامج "حرب النجوم" الذي أطلقه فقد جابه به الرئيس غورباتشوف والاتحاد السوفييتي بتحد لا يملكان أي أمل في مواجهته. الأمر الذي ساعد على تفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي.

كما حدث في الماضي، سعى في لقاء جمعنا على انفراد إلى معرفة آرائي حول الصين وتايوان. قال إنه يسير بحذر وحرص على صراط دقيق بين الدولتين. فقد أوضح للصين الشعبية أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن تايوان: "الولايات المتحدة صديقة للدولتين كلتيهما وستبقى على موقفها هذا". ثم طلب مني حث الرئيس تشيانغ على إبقاء عضوية تايوان في " بنك التنمية الآسيوي" (ADB) بعد أن تحول اسمها فيه إلى "الصين ـ تايبيه" حين انضمت الصين الشعبية إليه. أراد تشيانغ الانسحاب من البنك، وهدد الكونغرس بوقف المساهمة الأمريكية إذا

ما "طُردت" تايوان منه. واجهت فيما بعد وقتا عصيبا في تايبيه لشرح موقف وحجة ريغان أمام تشيانغ، ولكن في النهاية ساد المنطق السليم. وفي كانون الثاني/يناير 1986 ، أصبحت الصين الشعبية عضوا في البنك، وأطلق على تايوان اسم "الصين - تايبيه".

لاحظ ريغان أثناء زيارته للصين في السنة السابقة أن الزعماء الصينيين بدؤوا يعترفون بوجوب منح شعبهم الفرص المناسبة لخلق حياة أفضل. قلت إن اعترافهم ليس سوى نتيجة يعزى فضلها لما فعلته الولايات المتحدة في تايوان من خلال حرية تدفق رأس المال، والتقانة، والخبرات، والسلع، والخدمات. وأنا متأكد من أن دينغ قد قرأ عن التطور الاقتصادي الهائل الذي حققته تايوان، ولا بد أنه تساءل كيف تمكن التايوانيون، الذين اعتبرهم عصابة "عقيمة" من "قطاع الطرق العاجزين والفاسدين"، من تحقيق النجاح والوصول إلى هذا المستوى من التقدم. لا بد أنه عرف بأن الولايات المتحدة قد ساعدت "قطاع الطرق" هؤلاء برأس المال، والتقانة، والخبرة، وهو يرغب كثيرا بنقل هذه "المعادلة" إلى الصين. عرف دينغ أن أمريكا ضرورة لا تقدر بثمن لعملية تحديث الصين.

خلال زيارتي الرسمية، حظيت بشرف التحدث أمام جلسة مشتركة للكونغرس الأمريكي (مجلس النواب ومجلس الشيوخ). لقد منح أعضاء المجلسين في أقوى دولة في العالم الوقت لزعيم قادم من جزيرة صغيرة نائية كي يعبر عن رأيه. وذكر لي تومي كوه، سفيرنا في واشنطن، أن ريغان وشولتز شجعا رئيس المجلس، تيب اونيل، على توجيه الدعوة لي. تناولت موضوعا احتل قمة "الأجندة" الأمريكية: السياسة الحمائية لضمان الوظائف، وكبح جماح العجز التجاري الأمريكي المتزايد مع الاقتصادات البازغة في شرق آسيا. في الخطاب الذي استمر عشرين دقيقة، قدمت توصيفا للأسباب التي جعلت من قضية حرية التجارة مسألة حرب أو سلام في العالم.

الأمم تنهض وتقوى ثم تتراجع وتضعف. قدمت الحجة على أن الدولة الناهضة، التي تملك طاقة زائدة، لن تجد أمامها من بديل آخر. إذا ما منعت من تصدير سلعها وخدماتها. سوى التوسع واحتلال أراضي الدول الأخرى، ثم دمج سكانها لتشكيل وحدة اقتصادية أكبر. لهذا السبب أقامت الدول إمبراطوريات تسيطر عليها ككتلة تجارية واحدة. كانت تلك طريقة للنمو سادت زمنا طويلا في الماضي. ولكن العالم تحول عنها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. "الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة" (GATT)، و"صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" والقواعد والأنظمة الجديدة، جعلت من الممكن مثلا قيام دولة ألمانية دينامية ومزدهرة على الرغم من العدد الكبير من الألمان العائدين من الشرق إلى بقعة محددة المساحة من الأرض. الأمر نفسه ينطبق على اليابانيين، الذين توجب عليهم الانسحاب من كوريا والصين وتايوان وجنوب شرق آسيا، ليعودوا إلى الجزر اليابانية. لقد تمكن الألمان واليابانيون من تحقيق النمو والتقدم من خلال التجارة والاستثمارات، مع البقاء ضمن حدودهم. تعاونوا وتنافسوا مع الدول الأخرى، وتمكنوا من تحقيق الازدهار والرخاء من دون شن الحروب. ولكن إذا سدت المنافذ أمام تبادل السلع والخدمات، فإن الصين ستعود إلى الحل الذي اتبعته تاريخيا، أي قيام دول صغيرة متحاربة تجتاح أراضي بعضها بعضا للسيطرة على المزيد من الأراضي والمناطق والسكان، إلى أن تصبح إحداها إمبراطورية قارية ضخمة. لربما استطاع هذا العرض المنطقي المحكم والوجيز إقناع أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب عقلانيا، ولكن وجد العديد منهم أن من الصعب قبوله عاطفيا ووجدانيا.

هنالك مشكلة أخرى أثارها ريغان أثناء مناقشاتنا، وهي مشكلة الفليبين. فقد كان الرئيس ماركوس يواجه وضعا صعبا منذ اغتيال زعيم المعارضة المنفي، بينينو اكينو، في مطار مانيلا بعيد عودته من الولايات المتحدة في شهر

آب/أغسطس 1983. كان ماركوس صديقا مقربا من ريغان ومؤيدا سياسيا له. وعندما ناقش شولتز المسألة معي في وقت سابق قلت إن ماركوس أصبح الآن هو المشكلة، وليس الحل. طلب مني التحدث بصراحة مع ريغان الذي شعر بحزن عميق من احتمال التخلي عن صديق قديم. وهكذا حاولت، بقدر ما أستطيع من الرقة واللطف، أن أصف لريغان كيف تحول ماركوس من ذاك المناضل الشاب المناهض للشيوعية في الستينات، إلى هذا الحاكم العجوز الذي أطلق العنان لرغباته ونزواته، وسمح لزوجته وأصدقائه وأزلامه بنهب البلاد عبر شركات احتكارية بارعة الأساليب، أثقلت كاهل الحكومة بالديون. كل ذلك أدى إلى انخفاض مستوى الثقة بين الشعب وحكومته. شعر ريغان بأسى بالغ وهو يسمع تقييمي للوضع في الفليبين. قلت إن المشكلة تنحصر الآن في كيفية العثور على طريقة "لبقة" لإخراج ماركوس من البلاد مع حفظ ماء وجهه، ثم إقامة حكومة جديد للبدء بترتيب وإصلاح ما أفسده نظامه. قرر إرسال مبعوث أمريكي إلى ماركوس ليعبر عن قلق الولايات المتحدة من الحالة المتدهورة في البلاد.

تفجر الوضع في الفليبين في 15 شباط/فبراير 1986، بعد إعادة انتخاب ماركوس رئيسا واتهامه بتزوير النتيجة. تلقى السفير الأمريكي، ستابلتون روي، التعليمات من حكومته بوجوب استشارتي ومعرفة رأيي في الأحداث. قلت إن على الولايات المتحدة التعامل مع ماركوس سواء نُصّب دستوريا أم لا. ولكن ينبغي ألا تتجاهل جماهير الشعب الفليبيني، التي صوتت في غالبيتها الساحقة لصالح كورازون اكينو. وأضفت إن على أمريكا ألا تقبل بنتائج انتخابات مزورة، وأن تضغط على ماركوس، لا من أجل دفعه إلى المواجهة، بل ليدعو إلى انتخابات جديدة. يجب الإبقاء على اكينو قادرة "على الحركة وفي حالة من النشاط والدينامية" لأنها تمثل "القوة من أجل الخير". يجب ألا يسمح لليأس بالسيطرة عليها.

في اليوم التالي (16 شباط/فبراير)، زعمت اكينو أنها حققت النصر في الانتخابات، وأعلنت برنامجا وطنيا يقوم على الاحتجاج السلمي لإسقاط نظام ماركوس. وفي خطوة مشتركة أصدرت الدول الخمس المجاورة للفليبين بيانات مشابهة عبرت عن قلقها من الوضع الخطير في البلاد الذي يمكن أن يؤدي إلى حمام دم واندلاع حرب أهلية، ودعت إلى حل سلمي للأزمة.

أبلغت السفير روي أن من الضروري إعلام ماركوس بأن الباب مفتوح أمامه لمغادرة البلاد. لأنه إذا لم يجد مكانا يلجأ إليه فقد يبقى في الفليبين ويقاتل حتى النهاية. وفي 25 شباط/فبراير أعلمني روي أن حكومته وافقت على مقترحاتي وسألت عما إذا كنت على استعداد لتولي مهمة تنسيق مقاربة مشتركة لدول رابطة جنوب شرق آسيا لتوفير ملجأ لماركوس. قال راجا، وزير الخارجية، إن من الصعب إقناع كافة دول الرابطة الخمس بالموافقة. أرسلت على الفور إلى ماركوس، عبر سفيرنا في مانيلا، دعوة للقدوم إلى سنغافورة. كان العرض - إذا حاز القبول - كفيلا بالمساعدة على نزع فتيل الأزمة المتفجرة والوضع الخطير السائد آنذاك. في الوقت نفسه، بعث ريغان رسالة خاصة لماركوس يدعوه فيها إلى عدم استخدام القوة، ويعلمه بأن الترتيبات الضرورية قد أعدت لمنحه حق اللجوء في هاواي مع أقربائه ومساعديه. فضل ماركوس اللجوء إلى هاواي بدلا من سنغافورة. وفي اليوم نفسه، 25 شباط/فبراير، أدت اكينو اليمين القانوني بوصفها رئيسة جديدة للفليبين.

بعد بضعة أيام من وصول ماركوس إلى هونولولو، استلم أمتعته التي تضمنت أوراقا نقدية (بيزو) جديدة تفحصها رجال الجمارك الأمريكيون. استشعر حدوث مشاكل له، وبعث إلي رسالة تقول إنه يريد القدوم إلى سنغافورة. اعترضت اكينو، التي أصبحت الآن رئيسة للبلاد. بقي ماركوس في هاواي ليواجه عدة دعاوى قضائية ضده.

من المشكلات التي واجهتها الولايات المتحدة مع الرئيسة اكينو تجديد عقود إيجار القواعد الأمريكية في الفليبين. وكانت قد اتخذت موقفا يعارض إبقاء القواعد العسكرية معارضة شديدة، آملة بالحصول على مزيد من التنازلات. لكن ذلك أفرز عواقب مفاجئة وسلبية بالنسبة لها. فحين توصلت في نهاية المطاف إلى عقد اتفاق مع الأمريكيين، رفضه مجلس الشيوخ الفليبيني؛ وأشار أعضاؤه إلى أن القواعد الأمريكية تضعف إحساسهم بالسيادة الوطنية.

في كانون الثاني/يناير 1989، زارني في سنغافورة السيناتور ريتشارد لوغار، الزعيم الجمهوري البارز في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، الذي يركز اهتماما خاصا على شؤون الدفاع، بعد أن أجرى مناقشات مع الرئيسة اكينو في مانيلا. سأل عما إذا كنا نستطيع تقديم المساعدة في حالة اضطرار الولايات المتحدة لمغادرة قاعدة خليج سوبيك. قلت إن بمقدورنا السماح باستخدام التسهيلات في القاعدة الموجودة لدينا، ولكنني حذرت من أن سنغافورة برمتها لا تكفي للمنشآت والمعدات الأمريكية الموجودة في قاعدة سوبيك. وليس لدينا المساحة الكافية لإيواء العسكريين الأمريكيين. وطلبت منه بإلحاح الإبقاء على القواعد الأمريكية في الفليبين، مضيفا إن سنغافورة على استعداد لأن تعلن رسميا السماح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها إذا جعل ذلك الحكومة الفليبينية تشعر بأنها أقل عزلة على الساحة الدولية، أو أكثر رغبة بالسماح ببقاء القواعد الأمريكية.

أثار سفيرنا في مانيلا هذه المسألة مع وزير الخارجية الفليبيني، راؤول مانغلابوس، الذي قال إنه سيرحب بمثل هذا البيان العلني. طلبت من وزير الدولة للشؤون الخارجية، جورج يو، أن يعلن على الملأ (في شهر آب/أغسطس1989) بأننا على استعداد لتقديم مزيد من التسهيلات في قواعدنا للقوات الأمريكية.

بعد هذا البيان رد مانغلابوس بالقول "يجب أن نخص سنغافورة بالتقدير والإعجاب على موقفها الصريح". وأبلغتني الرئيسة اكينو فيما بعد إن الموقف الذي اتخذته قد ساعدها.

لم تبدِ ماليزيا وإندونيسيا أي حماس للعرض. وزير الدفاع الماليزي رثاودين، قال إن على سنغافورة ألا تعرض الوضع القائم للخطر عبر بالسماح بزيادة القوات المسلحة في المنطقة. وزير الخارجية الإندونيسي، علي العطاس، أمل أن تستمر سنغافورة في تأييد فكرة جعل منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية، وأضاف بأن إندونيسيا ستعارض الاقتراح إذا وصل إلى حد إقامة قاعدة جديدة.

في مقابلة تلفزيونية بمناسبة العيد الوطني في 20 آب/أغسطس 1989، قلت إنه لن تقام قواعد جديدة لأعداد كبيرة من القوات الأمريكية. فمساحة سنغافورة لا تسمح بذلك. نحن نقدم تسهيلات في القواعد الموجودة حاليا والتي ستظل خاضعة لسيطرة الحكومة السنغافورية؛ ولن تصبح قواعد أمريكية. كنت أؤيد أيضا إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية - منطقة يسودها السلام، والحرية والحياد، كتلك التي اقترحتها كل من إندونيسيا وماليزيا. ولكن إذا ما اكتشف النفط والغاز في جزر سبراتلي* فلن تكون المنطقة منطقة سلام. وكنت قد قابلت في وقت سابق من شهر آب/أغسطس الرئيس الإندونيسي سوهارتو ورئيس وزراء ماليزيا مهاتير في بروناي ووضحت لهما حجم وطبيعة العرض الذي قدمته.

قبلت حكومة الولايات المتحدة العرض. وخلال وجودي في طوكيو لحضور مراسم تنصيب الإمبراطور أكيهيتو، وقعت مذكرة تفاهم (MOU) مع نائب

* جزر في بحر الصين الجنوبي تتنازع ملكيتها الصين وتايوان وفيتنام والفليبين وماليزيا. (م)

الرئيس دان كويل في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1990، وذلك قبل أسبوعين اثنين من استقالتي من رئاسة الوزراء. وتبين أنها أكثر قيمة مما توقعته الولايات المتحدة أو سنغافورة. وعندما غادر الأمريكيون قواعدهم في الفليبين (أيلول/سبتمبر 1991)، قدمت المنشآت العسكرية في القواعد السنغافورية موطئ قدم للقوات الأمريكية في جنوب شرق آسيا.

المدركات الإقليمية لقيمة وأهمية التسهيلات التي قدمتها سنغافورة للولايات المتحدة تعرضت للتغيير بعد أن نشرت الصين عام 1992 خرائط بحرية تشير إلى جزر سبراتلي باعتبارها جزءا من الصين. كما ادعت ملكية هذه الجزر ثلاث من دول رابطة جنوب شرق آسيا (ماليزيا وبروناي والفليبين). في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من تلك السنة، قال علي العطاس إن إندونيسيا لا تجد صعوبة في رؤية فوائد وحسنات حصول الولايات المتحدة على التسهيلات في المنشآت العسكرية السنغافورية.

التقيت جورج بوش لأول مرة في حزيران/ يونيو عام 1981، عندما كان نائبا للرئيس ريغان. لم تتغير علاقاتنا الممتازة عندما أصبح رئيسا. عرفته رجلا يتمتع بقدر استثنائي من الدفء والود. في عام 1982، حين علم بأنني مسافر إلى واشنطن للقاء ريغان، دعاني للإقامة معه في كينيبونكبورت (بولاية مين)، حيث كان يقضي إجازة الصيف. شكرته ولكن لم أتمكن من تلبية الدعوة لأنني كنت في زيارة ابنتي لينغ، التي كانت تعمل آنذاك في بوسطن، في مستشفى ماساتشوتس العام. عاد وألح في الدعوة طالبا مني إحضارها معي. وهكذا قضينا عطلة نهاية الأسبوع معه. مارسنا رياضة الجري (أنا وابنتي وهو وحراسه)، وتحدثنا بحرية حول الشؤون السياسية، وأمضينا على العموم فترة من الراحة والاسترخاء. كانت باربرا بوش ودودة كزوجها - منفتحة، وكريمة،

ودافئة، ورقيقة، ومتواضعة، وبعيدة عن التكلف. وأسعدها فعلا - كزوجها - أن تستضيف أصدقاء طيلة عطلة نهاية الأسبوع، وجعلتنا نشعر بأننا محل ترحيب وتكريم.

بعد غزو العراق للكويت واحتلالها عام 1990، توجب على الولايات المتحدة - لحشد قواتها في منطقة الخليج - أن تنقل نصف مليون جندي إلى هناك على جناح السرعة. لم تكن "مذكرة التفاهم" قد وقعت بعد، ولكننا سمحنا للطائرات والسفن الأمريكية التي تنقل الجنود والعتاد عبر المحيط الهادي بالمرور عبر سنغافورة. كما أرسلنا فريقا طبيا إلى السعودية لإظهار تأييدنا لهذه العملية في الخليج. بقيت كل من إندونيسيا وماليزيا على الحياد. فقد أرادت الأغلبية المسلمة في الدولتين إظهار التضامن والتعاطف مع صدام حسين والعراقيين.

زرت الرئيس بوش في البيت الأبيض في 21 كانون الثاني/يناير عام 1991 فيما كانت "عملية عاصفة الصحراء" تتجه إلى خاتمتها المذهلة، وقد طوقت القوات الأمريكية، والبريطانية، والفرنسية القوات العراقية. قضينا الأمسية في جناحه الخاص مع برنت سكوكروفت، مستشاره لشؤون الأمن القومي، نناقش الوضع العربي - الإسرائيلي في صورته الأوسع. هنأته على نجاحه في حشد ورصف قوات التحالف تأييدا لهذه العملية، التي ضمت دولا عربية مثل مصر وسوريا والمغرب ودول الخليج. وحذرت من أن العالم الإسلامي قد ساند صدام حسين حتى وإن كان على خطأ. والإسرائيليون مازالوا يبنون المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية، الأمر الذي أثار غضب الرأي العام العربي والإسلامي. دق حلفاء وأصدقاء أمريكا ناقوس الخطر. فلا بد من حدوث انفجار كبير في مكان ما. طالبت بإلحاح أن تعلن أمريكا دعمها لإيجاد حل في الشرق الأوسط يحقق العدالة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، وذلك كي تظهر أنها لا تنحاز إلى جانب الإسرائيليين، سواء أكانوا على حق أو باطل.

التقينا ثانية عندما زار بوش سنغافورة في كانون الثاني/يناير عام 1992 وهو في طريقه إلى كل من أستراليا واليابان. تفاقمت المشكلات مع الصين بعد أحداث تيانان مين في 4 حزيران/يونيو عام 1989. كانت سنة انتخابات، وهو يتعرض لضغوط أطراف عديدة، من بينها ضغوط الليبراليين في الحزب الجمهوري الذي ينتمي إليه. ومن أجل الحفاظ على سياسته تجاه الصين، كان بحاجة إلى تنازلات من جانبها على مختلف الصعد، مثل إطلاق سراح الزعماء الذي قادوا مظاهرات الاحتجاج في تيانان مين، وانتشار الأسلحة النووية، والصواريخ بعيدة المدى، والتجارة. بدأ يواجه صعوبة متزايدة في دعم اعتراضه على قرار الكونغرس بحرمان الصين من وضع الدولة الأكثر رعاية. ولما كان الرئيس يانغ شانغكون سيزور سنغافورة، فقد طلب مني بوش إقناعه باتخاذ قرار - من جانب واحد - بإطلاق سراح السجناء لإظهار رغبته بالمصالحة والتهدئة.

اجتمعت مع الرئيس يانغ بعد يومين ونقلت له الرسالة. قال إن الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان ليست سوى ذريعة لفرض نظامها السياسي، وقيمها الخاصة بالحرية والديمقراطية على الصين. وهذا غير مقبول.

عندما خسر بوش الانتخابات أمام بيل كلينتون في تشرين الثاني/نوفمبر، شعرت بأننا سنواجه تغييرات في المواقف والأساليب. كان كلينتون قد وعد بأن "أمريكا لن ترفق بالطغاة، من بغداد إلى بكين". العديد من مؤيدي وأنصار كلينتون تصرفوا وكأن الصين دولة من العالم الثالث تتلقى المعونات والمساعدات، وتذعن بسهولة للضغوط الدبلوماسية والاقتصادية. وفي إطار هذه الذهنية، لن تكون الحياة سهلة لا بالنسبة للصين ولا أمريكا.

.30.

جدول أعمال أمريكا الجديد

تنقسم علاقة سنغافورة بالولايات المتحدة إلى مرحلتين اثنتين - مرحلة الحرب الباردة وما بعدها. عندما شكل الاتحاد السوفييتي تهديدا لأمريكا والعالم، كانت علاقاتنا طيبة مع كل من الإدارتين الديمقراطية والجمهورية، بدءا من جونسون في الستينات وانتهاء ببوش في التسعينات. فقد توافقت مصالحنا الاستراتيجية بصورة كاملة. كانت الولايات المتحدة مناهضة للاتحاد السوفييتي والصين الشيوعية. وكذلك كنا نحن. علاوة على ذلك، كنا نؤيد بقوة الوجود العسكري الأمريكي في شرق آسيا.

شكل سقوط جدار برلين عام 1989 علامة البداية لنهاية الحرب الباردة، ولكن آثار هذا التبدل الجيو - سياسي لم تظهر إلا خلال ولاية كلينتون ابتداء من عام 1993. ومع وصول الجيل المناهض للحرب في فيتنام إلى البيت الأبيض، أصبحت قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية بالغة الأهمية بعد أن كانت ثانوية وهامشية. الحكومة الأمريكية دعمت الاتحاد الروسي في ظل الرئيس يلتسين، الذي قال إنه يريد دقرطة البلاد. وأخذت تتحدث عن روسيا كصديق وحليف، وعن الصين كخصم وعدو. لم نكن على خلاف مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بسياستها تجاه روسيا، مهما كانت شكوكنا حول مستقبلها الديمقراطي. ولكننا ابتعدنا عن خطابها الطنان المعادي للصين. كنا نخشى أن يحولها الحديث عنها/ والتصرف معها كعدو إلى دولة معادية فعلا. ولم نكن نرغب بحدوث ذلك: ولم تكن هناك دولة في جنوب شرق آسيا تسعى لتجعل من الصين

عدوا. تلك هي الفترة التي أرادت فيها أمريكا تقليص حجم وجودها في جنوب شرق آسيا، ولم تعد سنغافورة تفيدها كما كانت من قبل.

ظن العديد من الأمريكيين أن النظام الشيوعي في الصين لن يقدر على الصمود مع انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفييتي، وأن من واجب أمريكا الأخلاقي أن تجسد العامل المسبب لنهايته المحتومة. وتبلورت في هذه السياق مقاربتان اثنتان: تمثلت الأولى، التي حبذها الرئيس بوش، في تشجيع التغيير التدريجي من خلال عملية تدخل فعال وإسهام بناء؛ والأخرى، التي فضلها الكونغرس، هي فرض العقوبات، وممارسة ضغط سياسي واقتصادي من أجل حقوق الإنسان والإصلاح السياسي. فرض بوش بعض العقوبات على الصين بعد أحداث تيانان مين، لكن سرعان ما تعرض للضغط من أجل حرمان البضائع والسلع الصينية المصدرة إلى الولايات المتحدة من صفة منتجات"الدولة الأكثر رعاية". وأصدر الكونغرس عدة قرارات تحرم الصين من هذا الحق إلى أن تحسن أداءها وسجلها في مجال حقوق الإنسان. اعترض بوش على القرارات، وأصبح ذلك طقسا شعائريا يتكرر كل عام.

شكل ترويج الديمقراطية وتشجيع حقوق الإنسان جزءا ثابتا من السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ولكن المصلحة الاستراتيجية المشتركة في مقاومة المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا - خلال الحرب الباردة - هي التي حددت النبرة في العلاقات الثنائية. اختلفت سنغافورة مع إدارة كارتر حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومع إدارتي ريغان وبوش حول القضايا المتعلقة بحرية الصحافة، ولكن هذه الخلافات لم تتخذ طابع المواجهة العلنية أو العداء السافر.

على سبيل المثال، التقيت بباتريشا ديريان، مساعدة وزير الدولة للشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان في إدارة كارتر (كانون الثاني/يناير 1978)، التي استحثتني على إلغاء قانون الاحتجاز بدون محاكمة. قلت لها إن المعارضة انتقدت

وتحدت القانون في كافة الانتخابات، وفي كل مرة كانت أغلبية المقترعين تصوت لصالحنا ولصالح الاستمرار في تطبيقه. في سنغافورة مجتمع كونفوشيوسي يضع مصالح الجماعة فوق مصالح الفرد. مسؤوليتي الأولى هي رفاه وسعادة الشعب. وتوجب عليّ التعامل مع العديد من المخربين الشيوعيين، الذين يستحيل العثور على من يشهد ضدهم أمام المحاكم العلنية. لو اتبعت "الوصفة" التي قدمتها فستواجه سنغافورة كارثة محققة. ما الذي كان بوسع الولايات المتحدة أن تفعله لإنقاذ سنغافورة أكثر مما فعلته لإنقاذ لاجئي القوارب من الفيتناميين الجنوبيين، الذين أبحروا على غير هدى في مواجهة أخطار القراصنة والجو العاصف في بحر الصين الجنوبي؟! إذا كانت الولايات المتحدة على استعداد لأن تمنح سنغافورة الوضع القانوني لبورتوريكو وتضمن مستقبلها، فسأتبع "وصفتها". وعلى الولايات المتحدة أن تعيد الأمور إلى نصابها إذا ما أخفقت سنغافورة. بدت ديريان مجهدة ومتوترة بحيث طلبت الإذن بالتدخين رغم أن سفير حكومتها قد أبلغها بأنني أعاني من الحساسية له. وحين لم تعد تحتمل حرمانها منه أكثر من ذلك، أشفقت عليها وأخذتها إلى الطابق العلوي حيث ساعدتها الشرفة الرحيبة المكشوفة على التخلص من إحباطها مع نفثات الدخان الطويلة. لكنها لم تقوي حججها وبراهينها. بعد عشرين سنة، كتب السفير جون هولدريدج، الذي حضر لقاءنا عام 1978، كتب في مذكراته يقول:

> لي كوان يو، الذي سمعت عنه في عدة مناسبات، يصف نفسه بأنه "آخر الفيكتوريين"، وهو بالفعل كذلك علاوة على كونه كونفوشيوسيا متحمسا. حاول هو ورفاقه غرس الفضائل الكونفوشيوسية في جيل الشباب السنغافوريين. من جهة أخرى، كانت ديريان مناضلة مخضرمة في حركة الحقوق المدنية في الجنوب الأمريكي، حيث الاصطدامات مستمرة بين المتظاهرين

المطالبين بالحقوق المدنية والسلطات المحلية، وهو نضال يوجز معتقدات "حقوق الإنسان" المتأصلة في صلب دستور الولايات المتحدة. لقد رفضت رفضا قاطعا وجهة نظر لي كوان يو القائلة بأن لسعادة ورفاه المجتمع الأولوية على الحقوق الفردية، وأن المعتقلين في سنغافورة لا يحتاجون إلا للتعهد بنبذ العنف كي يطلق سراحهم. تحدث الاثنان طيلة ساعتين ولم تتفق وجهات نظرهما مطلقا.

ونظرا لأننا نتشارك في الاهتمامات الاستراتيجية الطاغية فإن هذا الخلاف لم يظهر للعلن.

مثال آخر جسده ما حدث حين طلبنا إبعاد ديبلوماسي في السفارة الأمريكية بسبب تدخله في الشؤون الداخلية لسنغافورة. وكان الديبلوماسي قد حرض مساعد سابق للنائب العام على تجنيد عدد من المحامين الساخطين لخوض الانتخابات القادمة معه ضد حزب العمل الشعبي، كما أعد الترتيبات اللازمة لأحد هؤلاء المحامين للاجتماع برئيسه في وزارة الخارجية في واشنطن، الذي ضمن للمحامي منحه حق اللجوء إذا احتاجه. أنكرت وزارة الخارجية هذه المزاعم، وردت بطلب سحب ديبلوماسي سنغافوري وصل حديثا للسفارة.

وخلال نقاش جرى في البرلمان، اقترحت حل القضية من خلال لجنة دولية، حيادية ومؤهلة، مؤلفة من ثلاثة خبراء. فإن وجدت أن ما فعله الديبلوماسي الأمريكي ينضوي ضمن إطار النشاط الديبلوماسي المشروع، فسوف تسحب الحكومة السنغافورية احتجاجها وتقدم اعتذارها.

الناطق بلسان وزارة الخارجية الأمريكية رحب بتوكيدي على أن سنغافورة تريد وضع حد للخلاف، لكنه التزم الصمت بشأن الاقتراح الذي قدمته. وانتهت القضية عند هذا الحد.

قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وقيم الغرب المناقضة لقيم الشرق هي التي احتلت قمة الأولويات على "الأجندة" الأمريكية في التسعينات. وقد ضغط الأمريكيون على اليابانيين من أجل ربط برنامج مساعداتهم إلى الدول (المتلقية للمعونات) بسجلها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. صحيفة "أساهي شيمبون"، اليابانية الليبرالية، المعارضة للحرب والمؤيدة للديمقراطية، وجهت لي الدعوة لحضور منتدى في طوكيو (أيار/مايو 1991) لمناقشة الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية مع شخصيات يابانية وأمريكية بارزة ومؤثرة في تشكيل وتوجيه الرأي العام. قلت في المنتدى لقد مضى نصف قرن منذ منح البريطانيون والفرنسيون الاستقلال، مع الدساتير المستمدة من النماذج الغربية، لأكثر من أربعين مستعمرة بريطانية وخمس وعشرين مستعمرة فرنسية سابقة. ولسوء الحظ كانت النتائج هزيلة في كل من آسيا وإفريقيا. حتى أمريكا لم تفلح في إقامة نظام ديمقراطي ناجح في الفليبين، المستعمرة السابقة التي حررتها (من اليابانيين) عام 1945 بعد أن بقيت تحت وصايتها مدة تقارب الخمسين عاما. وأكدت أن من المستحيل أن ينشأ مثل هذا النظام السياسي الديمقراطي في أي مجتمع، قبل أن يبلغ مستوى رفيعا من التعليم والتنمية الاقتصادية، وأن تتشكل فيه طبقة اجتماعية متوسطة كبيرة الحجم، وأن يتجاوز مرحلة الكفاح المضني لتأمين مستلزمات البقاء الضرورية.

وفي السنة التالية أيضا، ناقش منتدى صحيفة " أساهي شيمبون " قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتأثيرها في التنمية الاقتصادية. قلت هذه المرة إن المثل والمعايير التي تتبناها المجتمعات المختلفة لا بد أن تتباين نظرا لتباين طرائق تطورها ـ المنفصل والمستقل ـ على امتداد آلاف السنين. لذلك، ليس من الممكن الإصرار على فرض المعايير الأمريكية أو الأوروبية لحقوق الإنسان في أواخر القرن العشرين على دول العالم قاطبة. ولكن في عصر البث التلفزيوني الفضائي

أصبح من الصعب على أية حكومة إخفاء وستر أساليبها الوحشية التي تستخدمها لقهر شعبها. وسيجد المجتمع الدولي، بشكل بطيء لكن يتعذر تجنبه، نوعا من التوازن بين عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وبين الحق الأخلاقي في الإصرار على تعامل الحكومات مع شعوبها بطرق أكثر تحضرا وإنسانية. لكن مع انفتاح المجتمعات بصورة أكبر، ستقترب باتجاه تبني معيار عالمي مشترك يحدد المقبول والمسموح. ولسوف تتعرض الأساليب الوحشية، أو البربرية، أو غير الإنسانية للإدانة والشجب. (في حالة كوسوفو بعد - حوالي ست سنوات - وعلى الرغم من عدم قبول حلف "الناتو" وغالبية أعضاء الأمم المتحدة بالأساليب البربرية التي استخدمها الرئيس اليوغسلافي ميلوسيفيتش ضد ألبان كوسوفو، إلا أن المجتمع الدولي لم يتوصل إلى إجماع كامل على اعتبار ذلك بمثابة مبرر كاف للتدخل بدون موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فقد أدانت كل من روسيا، والصين، والهند - التي تمثل مجتمعة 40٪ من سكان العالم - قصف الحلف لصربيا عام 1999).

سببت مقابلة أجريتها مع مجلة "فورين أفيرز" الأمريكية الرصينة، نُشرت في شهر شباط/فبراير عام 1994، بعض الإثارة لدى الأمريكيين المهتمين بالجدل الخلافي حول القيم الغربية مقابل القيم الآسيوية. تجنبت في إجابتي استخدام تعبير " القيم الآسيوية "، الذي يشمل العديد من الأنماط المختلفة، واكتفيت بالإشارة بدلا من ذلك إلى القيم الكونفوشيوسية، القيم التي سادت في ثقافات الصين، وكوريا، واليابان، وفيتنام، التي استخدمت النصوص والكتابة الصينية وتأثرت بالأدب الكونفوشيوسي. هنالك حوالي عشرين مليونا من ذوي الأصول الإثنية الصينية منتشرين بين شعوب جنوب شرق آسيا وتختلف قيمهم الكونفوشيوسية عن القيم الهندوسية، أو الإسلامية، أو البوذية في جنوب وجنوب شرق آسيا.

لا يوجد نموذج آسيوي واحد ووحيد. ولكن هناك فروقا جوهرية بين المجتمعات الشرق آسيوية الكونفوشيوسية والمجتمعات الليبرالية الغربية. المجتمعات الكونفوشيوسية تؤمن بأن الفرد لا يوجد إلا ضمن إطار الأسرة، والأسرة الممتدة، والأصدقاء، والمجتمع الأوسع، وأن الحكومة لا يمكن ـ ولا يجب ـ أن تأخذ دور الأسرة. أما في الغرب فإن الكثيرون يعتقدون أن الحكومة قادرة على القيام بواجبات الأسرة عندما تفشل (كما في حالة "الأمهات العازبات"). شعوب شرق آسيا تعارض وتتجنب مثل هذه المقاربة. سنغافورة مثلا تعتمد على قوة ونفوذ الأسرة لإبقاء المجتمع منظما، والحفاظ على ثقافة الاقتصاد والادخار، والعمل الدؤوب، وطاعة الوالدين، وتوقير كبار السن، واحترام والعلم والمعرفة. هذه القيم تناسب المواطن المنتج وتساعد على النمو الاقتصادي.

أكدت على أن الحرية لا يمكن أن توجد إلا في الدولة المنظمة المنضبطة، وتغيب في حالة النزاع المستمر والفوضى المستشرية. إن الهدف الرئيس في المجتمعات الشرقية هو إقامة مجتمع منظم بحيث يتمتع كل فرد فيه بالحرية إلى الحد الأقصى. وهنالك شرائح وفئات وطبقات في المجتمع الأمريكي المعاصر يرفضها الآسيويون كليا، لأنها تمثل انهيار المجتمع المدني نتيجة ما ينتشر فيها آفات وشرور، مثل الأسلحة، والمخدرات، والجرائم العنيفة، والتشرد، والسلوك العلني الفظ. لا ينبغي على أمريكا فرض نظامها بدون تمييز على المجتمعات الأخرى حيث لا يمكن أن ينجح.

الإنسان بحاجة إلى إحساس أخلاقي يمكنه من التفريق بين الحق والباطل. الشر موجود، والناس ليسوا أشرارا لمجرد أنهم ضحايا المجتمع فقط. قلت في مجلة "فورين أفيرز" إن العديد من المشكلات الاجتماعية في الولايات المتحدة هي نتيجة لزومية لتآكل الأسس الأخلاقية للمجتمع، وضعف المسؤولية الفردية. بعض المثقفين الليبراليين الأمريكيين طوروا النظرية التي تقول إن مجتمعهم قد

وصل في تقدمه إلى مرحلة يكون فيها الفرد أفضل حالا إذا سمح له بفعل ما يريد ويشتهي. الأمر الذي شجع الأمريكيين على نبذ الأساس الأخلاقي أو المعنوي للمجتمع.

كانت هذه المقابلة ستمر دون أن يلاحظها أحد باعتبارها جدلا فكريا، لو أجريت أثناء الحرب الباردة. لكن في غياب التضامن الذي تشكل نتيجة معارضتنا المشتركة للشيوعية، أظهرت آرائي على الملأ الفوارق والاختلافات العميقة بين المواقف الأمريكية والآسيوية تجاه الجريمة والعقاب، ودور الحكومة والدولة.

يعتقد بعض الأمريكيين أنني قمت بصياغة هذه الآراء بعد أن نجحت الصين ونشطت اقتصاديا في أعقاب انتهاجها سياسة الانفتاح. لكنها في الحقيقة انبثقت من تجاربي في أوائل الخمسينات حين اكتشفت الفجوة الثقافية الفاصلة ما بين الذين تلقوا تعليمهم بالصينية وبين الذين تعلموا بالإنكليزية. تبين أن أولئك الذين تشربوا بالقيم الصينية كان أكثر انضباطا، وأشد تهذيبا وتوقيرا لكبار السن. والنتيجة مجتمع أكثر نظاما وانضباطا. وعندما ضعفت هذه القيم نتيجة التربية والثقافة الإنكليزية، تدهور النشاط والانضباط وانتشر السلوك المنفلت والمتحرر من القواعد والضوابط. والأسوأ من كل ذلك أن الذين تلقوا تعليمهم بالإنكليزية افتقروا عموما إلى الثقة بالنفس لأنهم لا يتحدثون لغتهم المحلية. أما المجابهات الدرامية بين طلاب المدارس الصينية المتوسطة الذين يقودهم الشيوعيون وبين حكومتي فقد أكدت وأظهرت هذه الاختلافات الجوهرية في الثقافة والمُثل، مجسدة في نظامين متباينين للقيم.

بدأ الأكاديميون الليبراليون الأمريكيون يوجهون الانتقادات لمواقفنا تجاه الصحف الغربية التي توزع في سنغافورة. لم نكن نتبع نمطهم في التنمية والتقدم، وكان علينا، كبلد طور اقتصاد السوق الحر، وتمتع بالرخاء والازدهار، أن

نكون أكثر شبها بأمريكا، دولة ديمقراطية حرة لا تضع قيودا على الصحافة. ولأننا لم نلتزم بمعاييرهم، لن يقبل الليبراليون الأمريكان بحقيقة أهلية وصلاح حكومتنا، التي صوت لها السنغافوريون مرارا وتكرارا.

لم يتمكن أحد من المنتقدين من إدانة حكومة سنغافورة بتهمة الفساد، أو المحسوبية، أو التجرد من المبادئ الأخلاقية. منظمات ومؤسسات تقيم مخاطر الأعمال التجارية، مثل "المؤسسة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية" (ومركزها في هونغ كونغ)، ظلت تصنف سنغافورة طيلة سنوات التسعينات باعتبارها أقل الدول فسادا في آسيا: أما "مؤسسة الشفافية الدولية" (ومركزها في برلين) فقد وضعت سنغافورة في المرتبة السابعة بين الدول الأقل فسادا على مستوى العالم، قبل بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة. إذ تختلف سنغافورة اختلافا بينا عن "جمهوريات الموز" التي تعرف عادة بـ"الاستبدادية". ومن أجل إظهار استنكارها، وصفت الصحافة الأمريكية سنغافورة بالدولة الكفؤة إلى حد أنها "تفتقد الروح".

في خطاب لصمويل هنتنغتون، الأستاذ المتخصص بالعلوم السياسية في جامعة هارفارد في تايبيه (آب / آغسطس 1995)، كشف عن وجوه التباين الصارخ بين النموذج السنغافوري والنموذج الديمقراطي في تايوان. واستشهد بعنوان ظهر في جريدة "نيويورك تايمز"، أوجز الفارق المميز بين سنغافورة "النظيفة والمستبدة" وتايوان "القذرة والحرة". وخلص إلى أن "الحرية والإبداع اللذين أوجدهما الرئيس لي هنا في تايوان سوف يبقيان بعده. في حين أن الأمانة والكفاءة اللتين أوجدهما كبير الوزراء لي كوان يو في سنغافورة سوف تذهبان معه إلى قبره على الأرجح. ففي بعض الظروف المعينة، قد يفلح الاستبداد على المدى القصير، لكن التجربة تظهر بكل وضوح أن الديمقراطية وحدها هي التي تفرز حكومة صالحة على المدى البعيد".

هنالك ما يبرر للأمريكيين والأوروبيين شعورهم بالانتصار والبهجة بعد إسهامهم الناجح في تفكيك وانهيار الاتحاد السوفييتي، من خلال الضغط من أجل الالتزام بحقوق الإنسان والديمقراطية تبعا لاتفاقية هلسنكي. لكنهم ابتعدوا عن الواقع حين أملوا بتكرار ذات العملية في الصين. فعلى العكس من الروس، لم يقبل الصينيون معايير الغرب الثقافية باعتبارها متفوقة وينبغي محاكاتها.

في إحدى الأمسيات، سألني المستشار الألماني السابق هيلموت شميدت، ونحن نتناول العشاء في سنغافورة (آذار / مارس 1992)، هل يمكن أن تصبح الصين ديمقراطية وتلتزم بحقوق الإنسان مثل الدول الغربية. ضحكت زوجتي تشو، التي كانت جالسة بجانبه، من فكرة قيام مليار ومائتي ألف صيني، ثلاثون بالمائة منهم أميون، بالتصويت لانتخاب رئيس لهم. ولاحظ شميدت أن ذلك ليس سوى ردة فعل عفوية على سخف وعبثية الفكرة. قلت في ردي إن تاريخ الصين على امتداد أربعة آلاف سنة هو تاريخ حكام من الأسرة الحاكمة نفسها يتوارثون الحكم أبا عن جد، تتخلله حقب من الفوضى، والخضوع للفاتحين الأجانب، وأمراء الحرب، والديكتاتورية. ولم يجرب الشعب الصيني أبدا الحكم القائم على "عد رؤوس" المقترعين بدلا من قطعها! وأي ارتقاء باتجاه الحكم النيابي / التمثيلي لا بد أن يكون تدريجيا. لقد خضعت كل دول العالم الثالث تقريبا للاستعمار، ونقلت إليها - بعد عقود من الحكم الكولونيالي الذي حرمها من الانتخابات والديمقراطية - الدساتير الديمقراطية التي صيغت على طراز الدساتير التي يتبناها حكامها المستعمرون. لكن المؤسسات الديمقراطية البريطانية، والفرنسية، والبلجيكية، والبرتغالية، والهولندية، والأمريكية، تطلبت مئات السنين للارتقاء والتطور.

يعلمنا التاريخ أن الديمقراطية الليبرالية تحتاج إلى تطور اقتصادي، ونسبة كبيرة من المتعلمين، وطبقة وسطى متنامية، ومؤسسات سياسية تدعم حرية

الكلام والتعبير وحقوق الإنسان. وهي بحاجة إلى مجتمع مدني مؤسس على القيم المشتركة التي تجعل الأفراد ـ مهما اختلفت وتناقضت وتعارضت آراؤهم ـ على استعداد للتعاون مع بعضهم بعضا. وفي المجتمع المدني، تقوم بين الأسر والدولة سلسلة كاملة من المؤسسات التي ينتمي إليها المواطنون، جمعيات طوعية لترويج وتشجيع المصالح المشتركة المحددة، ومؤسسات دينية، ونقابات عمالية، ومنظمات حرفية / مهنية، وغيرها من الهيئات التي تعتمد على جهودها ومواردها الذاتية.

لا تعمل الديمقراطية إلا لدى شعب تسوده ثقافة التساهل والتسامح التي تجعل الأقلية تقبل بحق الأغلبية في فرض أسلوبها حتى موعد الانتخابات القادمة، والانتظار بصبر وهدوء حتى يحين دورها لتصل إلى الحكم عبر حث وإقناع مزيد من الناخبين بتأييد آرائها. لم تحقق الديمقراطية النجاح حين غرست في مجتمع يهيمن على تراثه مبدأ التشبث بالقتال حتى النهاية، كما في كوريا الجنوبية. فقد اعتاد الكوريون الجنوبيون نقل المعركة إلى الشوارع بغض النظر عما إذا استلم السلطة ديكتاتور عسكري أو رئيس منتخب بشكل ديمقراطي. أما الشجار في المجلس التشريعي التايواني، والعراك في الشوارع، فهما مجرد انعكاس للثقافة المختلفة. ولسوف يطور كل مجتمع شكل الحكم التمثيلي والنيابي الخاص به والمناسب لعاداته وتقاليده وثقافته.

في عام 1994، وبعيد انهيار الاتحاد السوفييتي، حين ملأت الثقة الأمريكيين، حاولوا فرض الديمقراطية "الفورية" على هاييتي عبر إعادة تنصيب الرئيس المخلوع الذي انتخب ديمقراطيا. بعد خمس سنوات، تسلل الأمريكيون خارجين من هاييتي، واعترفوا ـ سرا ـ بهزيمتهم. الكاتب الأمريكي بوب شاكوستين، تساءل في صحيفة "نيويورك تايمز" قائلا "أين الخطأ؟ إذا تجاهلنا لوهلة مسؤولية القيادة في هاييتي عما حصل، لا بد أن يعترف صناع القرار في

واشنطن أن الدقرطة ـ عند الاختبار ـ خطوة إجرائية خطرة. الديمقراطية في هاييتي، التي ولدت قبل الأوان، لن تتمكن من البقاء بدون نظام قائم على تعددية حزبية حقيقية، التي لن توجد بدون طبقة وسطى آمنة، التي يستحيل أن ترتقي وتتطور بدون اقتصاد مزدهر وناشط، وهذا لن يتحقق بدون قيادة عاقلة تتمتع بما يكفي من القوة والحكمة لانتزاع البلاد من حالة الانهيار الكامل والفوضى الشاملة". ولأن الإدارة الأمريكية لم تعترف علنا بهذا الإخفاق وأسبابه، لن تكون هذه المرة الأخيرة التي ترتكب فيها ذلك الخطأ.

كنت قد أكدت لشميدت، خلال نقاشنا في آذار / مارس 1992، أن الأمر يختلف بالنسبة لحقوق الإنسان؛ فالتقانة دفعت شعوب الأرض إلى القرية العولمية، حيث تشاهد على شاشات التلفزيون الفظاعات نفسها التي ترتكب في اللحظة نفسها. ونظرا لأن كافة الشعوب والحكومات ترغب بأن تحظى باحترام وتقدير الآخرين، يتوجب عليها أن تبتعد عن السلوكيات والممارسات التي تشوه سمعتها. في الزيارة التالية التي قام بها شميدت إلى الصين، لاحظت أنه طالب بمعايير دولية / شمولية لحقوق الإنسان، لا للديمقراطية. ثم كتب فيما بعد في صحيفة "دي تسايت" أن الصين لا يمكن أن تصبح ديمقراطية على الفور، لكن يتوجب على الغرب ممارسة الضغط من أجل قبولها بحقوق الإنسان لديها.

اهتمام أمريكا، والغرب، وحتى اليابان بالديمقراطية وحقوق الإنسان في آسيا، ينبثق من القلق على المحصلة النهائية في الصين، وليس في تايوان أو كوريا الجنوبية أو هونغ كونغ أو سنغافورة. لقد أرادت أمريكا أن تكون هذه "النمور" الآسيوية مثالا نموذجيا أمام الصين يجسد المجتمعات الحرة المزدهرة اقتصاديا نتيجة المؤسسات السياسية الديمقراطية. وأشارت "نيويورك تايمز" في المقالة التي استشهد بها هنتنغتون عام 1995، إلى أن تايوان وسنغافورة تمثلان أكثر المجتمعات الصينية نجاحا خلال خمسة آلاف عام من الحضارة الصينية، وأن

كلا منهما يرجح أن تجسد نموذجا مستقبليا يمكن للبر الصيني احتذاؤه. لكن الأمر ليس على هذا النحو. فالصين سوف تخط سبيلها الخاص بها للتقدم. وستختار وتدمج ملامح وجوانب ومناهج الحكم التي تجدها قيمة ومتساوقة مع رؤيتها الخاصة لمستقبلها. الشعب الصيني يعاني من خوف عميق وراسخ من الفوضى (Luan). وبسبب مساحة بلادهم الضخمة، فإن زعماءهم يبالغون في الحرص والحذر، وسيختبرون بكل عناية هذه الملامح والجوانب والمناهج، ويكيفونها ويعدلونها قبل دمجها في نظامهم.

النزاع بين الولايات المتحدة والصين حول حقوق الإنسان والديمقراطية تركز على قضية عودة هونغ كونغ من بريطانيا إلى الوطن الأم. فقد تمتعت بنفوذ اقتصادي مؤثر في الصين من خلال هونغ كونغ. وإذا لم تقتنع بأنها تدار بشكل مستقل عن الصين، فبإمكانها وقف العمل بحصص التصدير المنفصلة وغيرها من المزايا والفوائد الممنوحة لها.

ومما لا شك فيه أن مصير ستة ملايين من سكان هونغ كونغ لن يؤثر في أمريكا أو العالم، لكن مصير مليار ومائتي مليون صيني في الصين (من المرجح أن يبلغ عددهم مليارا ونصف المليار بحلول عام 2030)، سوف يحدد توازن القوى في العالم. والقضية المشتركة بين أمريكا والصين حول "ديمقراطية" هونغ كونغ، استهدف منها الأمريكان التأثير في مستقبل الصين أكثر من مستقبل هونغ كونغ. وعلى نحو مشابه، لم ينتقد الليبراليون الأمريكيون سنغافورة بسبب اهتمامهم بالديمقراطية وحقوق الإنسان لسكانها الذين لا يتجاوز عددهم ثلاثة ملايين نسمة، بل لاعتقادهم بأننا نقدم نموذجا خاطئا أمام الصين.

شهدت سياسة كلينتون تجاه الصين تغيرا عميقا ومشهودا بين عامي 1993 ـ 1997 وكان ذلك نتيجة لزومية لأزمة سببتها المناورات العسكرية الصينية (التي استخدمت الصواريخ) في مضائق تايوان في آذار / مارس 1996، ورد

الولايات المتحدة بإرسال حاملتي طائرات (مع مجموعة السفن الحربية التابعة لكل منهما) إلى مواقع بحرية شرقي الجزيرة. وأدت هذه الأزمة إلى إعادة تقييم للمواقف من قبل الصين والولايات المتحدة كلتيهما. وبعد مناقشات مكثفة بين كبار المسؤولين الأمنيين، تمكن الطرفان من إعادة الاستقرار إلى العلاقات. وقام الرئيس جيانغ زيمين بزيارة ناجحة إلى واشنطن في تشرين الأول / أكتوبر 1997 بينما رد الرئيس كلينتون الزيارة إلى بكين في حزيران / يونيو 1998 حيث فوجئ (مفاجأة سارة) باستعداد جيانغ لرد المجاملة بمثلها وتكرار المؤتمر الصحفي الذي عقداه في واشنطن ونقلته شبكات التلفزة على الهواء مباشرة. وحين وصل إلى هونغ كونغ عند انتهاء زيارته، قال إن الرئيس جيانغ زيمين "رجل يتمتع بذكاء استثنائي، وطاقة كبيرة، والكثير من الحيوية والنشاط. كما يملك سجية نحن بأشد الحاجة لها في هذه اللحظة من تاريخنا: الخيال الواسع، فهو صاحب رؤية، ويمكنه أن يتصور مستقبلا يختلف عن الحاضر".

لكن بخلال بضعة شهور، توترت العلاقات بين البلدين حين أنحى "تقرير كوكس"، الذي حقق بفقد أسرار تتعلق بالصواريخ النووية، باللائمة على الجواسيس الذين يعملون لحساب الصين. وحين تسرب محتوى التقرير إلى الكونغرس، خلق حالة من العداء الشديد للصين بحيث لم يتمكن كلينتون من إتمام صفقة "منظمة التجارة الدولية" مع رئيس وزراء الصين جو رونغ جي في واشنطن في نيسان / أبريل 1999. وبخلال أسبوعين (في أيار / مايو) أصابت القنابل الأمريكية السفارة الصينية في بلغراد، نتيجة خطأ مأساوي. أما تدهور العلاقات بين أقوى دولة في العالم وثاني أقوى دولة (كما هو مرجح) فقد سبب حالة من القلق والاضطراب في كافة أرجاء آسيا.

شهدت العلاقات الأمريكية ـ الصينية انعطافة مبشرة بالخير في تشرين الثاني / نوفمبر 1999، حين وافق الطرفان على شروط انضمام الصين إلى

منظمة التجارة الدولية. فعضوية الصين في المنظمة ستزيد إلى حد كبير صلاتها الاقتصادية، اعتمادا على إطار محدد من القواعد والأنظمة، مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء. الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من العلاقات المفيدة للطرفين.

بين الحين والآخر، نجد صعوبة في التعامل مع الإدارات الأمريكية، كما حدث مع الرئيس كلينتون خلال ولايته الأولى (1993 ـ 1996). وبعد حادثة مايكل فاي، أصبحت سنغافورة فجأة "دولة غير مرحب بها"، لأننا لم نكن نتبع "الوصفة" الليبرالية الأمريكية لكيفية التحول إلى بلد ديمقراطي ومتطور. لكن طرأ تحسن على علاقاتنا بعد أزمة النقد في تموز / يوليو 1997. فقد وجدت الولايات المتحدة في سنغافورة محاورا مفيدا. فهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي مكنها حكم القانون والقواعد والأنظمة المصرفية الراسخة والخاضعة لإشراف قوي ونشط من تحمل التدفق الهائل لرأس المال إلى خارج المنطقة. وفي اجتماع لدول منظمة "آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي" (APEC)، عقد في تشرين الثاني / نوفمبر 1997، أعلن الرئيس كلينتون قبوله باقتراح رئيس وزراء سنغافورة غوه تشوك تونغ لعقد لقاء خاص بين الدول المتأثرة بالأزمة ودول "السبعة الكبار" (G7) لمناقشة الأزمة الاقتصادية ومساعدتها على إصلاح أنظمتها المصرفية واستعادة ثقة المستثمرين. وعقد أول اجتماع لوزراء مالية "الدول الاثنين والعشرين" في واشنطن في نيسان / أبريل 1998.

مع تفاقم الأزمة في إندونيسيا، أجرينا مشاورات وثيقة مع كبار المسؤولين في وزارتي الخارجية والخزانة الأمريكيتين لوقف انهيار الروبية الإندونيسية. واتصل الرئيس كلينتون هاتفيا برئيس الوزراء غوه قبل أن يرسل معاون وزير الخزانة لاري سومرز لمقابلة الرئيس سوهارتو (كانون الثاني/ يناير 1998). وفي

آذار/ مارس 1998، أوفد الرئيس كلينتون نائب الرئيس الأسبق والتر مونديل، كممثل شخصي له، لشرح خطورة الوضع في لسوهارتو. لكن المساعي فشلت لأن سوهارتو لم يتمكن من تفهم مدى ضعف إندونيسيا وانكشافها أمام الخطر المحدق بعد أن ألغى القيود على حسابات رأس المال وسمح للشركات الإندونيسية باقتراض حوالي ثمانين مليار دولار من المصارف الأجنبية.

في خضم هذه الأزمة المالية، زادت سنغافورة من تحرير قطاعها المالي. لم يكن ما فعلناه متوافقا مع قناعاتنا الذاتية، لكنه توافق مع "وصفة" صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية حول كيفية تطوير السوق المالية الحرة. شكلت سنغافورة نموذجا للاقتصاد الحر وغير المقيد أوصى الأمريكيون بمحاكاته.

ستمر علاقات سنغافورة مع الولايات المتحدة بحالات من المد والجزر لأننا لا نستطيع على الدوام اتباع ما يطرحه الأمريكيون من صيغ، والتصرف كنموذج يعرضونه للتقدم والتطور. فسنغافورة جزيرة صغيرة مكتظة السكان، تقع في منطقة مضطربة، ولا يمكن أن تحكم تبعا للطراز الأمريكي. لكن كل ما ذكرناه عبارة عن اختلافات تافهة مقارنة بقيمة تواجد الولايات المتحدة في آسيا، الذي ضمن الأمن والاستقرار وجعل النمو الاقتصادي ممكنا. لقد ساعدت أمريكا في تسريع هذا النمو عبر فتح أسواقها أمام صادرات الدول غير الشيوعية. ولو كسبت اليابان الحرب لاستعبدتنا حتما. ولو لم تدخل الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، واستمر البريطانيون في تواجدهم كقوة كبرى في آسيا، لما نجحت سنغافورة والمنطقة في عملية التصنيع بمثل هذه السهولة. إذ لم تكن بريطانيا تسمح لمستعمراتها بالتقدم في المجال الصناعي.

حين دخلت الصين الحرب الكورية، مهددة السلام والاستقرار في شرق آسيا، حارب الأمريكيون القوات الكورية الشمالية والصينية وأوقفوا زحفها عند خط العرض 38. كما ساعدوا في إعادة بناء اليابان عبر المعونات والاستثمارات، وجعلوا عملية التصنيع في كوريا الجنوبية وتايوان أمرا ممكنا. الولايات المتحدة بذلت الدم والمال في فيتنام بين عامي 1965ـ 1975، وأوقفت انتشار الشيوعية. الشركات الأمريكية أتت إلى جنوب شرق آسيا لإقامة منشآت للتصليح والصيانة لدعم قوات الولايات المتحدة في فيتنام. ثم شيدت مصانع ومشاريع تصنيعية لا علاقة لمنتجاتها بحرب فيتنام، وصدرتها إلى أمريكا. الأمر الذي أطلق عملية التصنيع في جنوب شرق آسيا، وسنغافورة من ضمنها.

روح السخاء والكرم التي تمتعت بها أمريكا انطلقت أساسا من تفاؤل متأصل بقدرتها على العطاء في الماضي والحاضر. لكن لسوء الحظ أصاب الضعف هذه الروح المعطاء في أواخر الثمانينات نتيجة العجز في التجارة والميزانية. ومن أجل تصحيح هذا العجز، طالبت اليابان ودول الاقتصادات الصناعية الجديدة الباقية بفتح أسواقها، ورفع قيمة عملاتها، واستيراد المزيد من المنتجات الأمريكية، ودفع رسوم حقوق الملكية الفكرية.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أصبح الأمريكان على القدر نفسه من الدوغمائية والتشدد الذي كان عليه الشيوعيون. فهم يريدون الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان في كل دول العالم، باستثناء تلك التي تؤثر في مصالحهم. وبرغم كل ذلك، ما زالت الولايات المتحدة أقل القوى العظمى ضررا، وأقل جورا وظلما مقارنة بأية قوة كبرى جديدة. ولذلك، ومهما تفاقمت الخلافات والاحتكاكات، فإن جميع الدول غير الشيوعية في شرق آسيا تفضل أن تكون أمريكا هي الثقل المهيمن على توازن القوة في المنطقة.

تحفظاتي على التعامل مع الأمريكان بشكل مباشر في الستينات، نتجت عن كونهم يتصرفون وكأن ثروتهم قادرة على حل كافة المشكلات. افتقد العديد من المسؤولين الأمريكيين آنئذ الخبرة والمعرفة والدراية، لكني وجدت أن العمل معهم أكثر سهولة مما توقعت. لم أكن بحاجة لمترجمين لفهمهم. وكان بمقدورهم أيضا أن يقرؤوا أفكاري بسهولة. لو استخدمت الصينية أو الملاوية في خطبي، لما تمكن بيل بوندي (مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا) من قراءتها لاستهل العلاقة مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بدءا باجتماعي بالرئيس جونسون في تشرين الأول / أكتوبر 1967. كنت محظوظا في التفاهم مع معظم الرؤساء الأمريكيين وكبار معاونيهم، خصوصا وزراء الخارجية. العديد منهم حافظوا على صداقتنا حتى بعد أن تركوا مناصبهم. علمنا العمل معا من أجل الأهداف المشتركة تبادل الثقة، فتمتنت أواصر الصداقة بيننا.

لكن النسق السياسي الأمريكي يمكن أن يثير أعصاب أصدقاء الولايات المتحدة ويفقدهم الثقة بها. بخلال خمس وعشرين سنة، شهدت إجراءات قانونية تستهدف تجريم رئيسين أمريكيين بسوء التصرف ـ نيكسون عام 1974، وكلينتون عام 1998، ولحسن الحظ لم تلحق أي من الحالتين ضررا كبيرا بحالة الاتحاد. المصدر الآخر المماثل للقلق البالغ تجسد في السرعة التي تتغير بها السياسات في واشنطن بتغير اللاعبين الرئيسيين. مما يؤدي إلى علاقات تفسدها المفاجآت غير المتوقعة. وتبعا لبعض الأصدقاء من الديبلوماسيين العاملين في واشنطن، فإن هذه الوجوه الجديدة تحضر أفكارا جديدة، وتلعب دور "آلية التنظيف" لمنع ترسخ وتحجر النخبة الحاكمة. لا أعتقد بوجود دولة أخرى قادرة على العمل والتحرك اعتمادا على مثل هذا النظام سوى الولايات المتحدة نظرا لما تتمتع به من ثروة ضخمة وأركان ثابتة.

على الرغم من الانفتاح الذي يميز العملية السياسية الأمريكية، إلا أنه لا توجد دولة تعرف على وجه اليقين ردة فعل أمريكا على أية أزمة تنشب في منطقتها. فلو كنت من البوسنة أو كوسوفو، لما اعتقدت بأن الأمريكان سيتدخلون في البلقان. لكنهم تدخلوا فعلا، لا من أجل الدفاع عن المصالح القومية الأمريكية الجوهرية، بل في سبيل دعم حقوق الإنسان ووضع حد للجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها حكومة دولة ذات سيادة بحق شعبها. هل يمكن اعتبار مثل هذه السياسة مستدامة؟ وقابلة للتطبيق في كل بقعة من العالم؟ في رواندا (الإفريقية) لم تطبق. ولذلك يلح الأصدقاء الأمريكان على تذكيري بأن سياستهم الخارجية لا تخضع في أغلب الأحيان لاعتبارات المصلحة القومية الاستراتيجية، بل لوسائل الإعلام.

بالرغم من الأخطاء والمثالب العديدة، حققت أمريكا نجاحا باهرا ومشهودا. في السبعينات والثمانينات، تدهورت حال صناعاتها مقارنة بالصناعات اليابانية والألمانية، لكنها عادت إلى الميدان بحيوية مفاجئة ونشاط غير متوقع في التسعينات. فقد تفوقت الشركات الأمريكية على كافة الشركات العالمية في استخدام الحواسب وتكنولوجيا المعلومات. كما استغلت الثورة الرقمية لإعادة الهيكلة والتوسع (الأفقي)، وزادت إنتاجيتها إلى مستويات لا سابق لها، بينما حافظت على التضخم ضمن معدلات منخفضة، ونمت الأرباح، وسبقت المنافسين في أوروبا واليابان.

أما قوتها فتمثلت فيما تملكه من مواهب وكفاءات ترعرعت في جامعاتها، ومن خبراء ومستشارين ومبدعين، وفي مختبرات البحث والتطوير التابعة للشركات المتعددة الجنسيات. علاوة على قدرتها على اجتذاب ألمع وأفضل العقول من كافة دول العالم، بما فيها الهند والصين، إلى قطاعات جديدة متسارعة النمو مثل "وادي السيليكون".

تطلب الأمر بعض الوقت كي يعترف الأوروبيون بتفوق اقتصاد أمريكا القائم على السوق الحر، وخصوصا فلسفة شركاتها التي تركز على معدلات العائد على قيمة السهم. المدراء الأمريكيون يسعون بدأب لا يكل وراء زيادة قيمة الأسهم عبر مضاعفة الإنتاجية والقدرة التنافسية. لكن تكلفة هذا النظام المتميز بارتفاع مستوى الأداء والعوائد تمثلت في تفاقم الانقسام داخل المجتمع إلى درجة كبيرة مقارنة بالمجتمع الأوروبي أو الياباني. في الواقع لا يوجد في هذين المجتمعين طبقات محرومة مماثلة لتلك الموجودة في المجتمع الأمريكي. فسياسة الشركات الأوروبية تركز اهتماما أكبر على اللحمة والتناغم الاجتماعيين. كما يوجد في الشركات الألمانية ممثلون عن نقابات العمال في مجالس إدارتها. لكنها تدفع ثمن ذلك من خلال المعدلات المنخفضة من العائد على رأس المال وقيمة الأسهم. بينما تتبع الشركات اليابانية نظام الاستخدام مدى الحياة وتثمن عاليا قيمة ولاء الموظف لشركته وولاء الشركة للموظف. أما العقبة الكأداء فهي زيادة مفرطة في عدد العاملين وخسارة القدرة التنافسية.

على أية حال، قام عدد كبير من الشركات الأوروبية في التسعينات بإدراج أسمائها على لائحة بورصة نيويورك. الأمر الذي تطلب منها التركيز على العوائد ربع السنوية وقيمة الأسهم. في حين كان قبولها بالمعايير الأمريكية لإدارة الشركات بمثابة وسام أوروبي على صدر أمريكا.

طالما ظل اقتصاد أمريكا يقود العالم، تبقى السباقة في الابتكار والتقانة، ولن يستطيع الاتحاد الأوروبي، ولا اليابان، ولا الصين، احتلال موقع الصدارة الذي تشغله الولايات المتحدة حاليا.

- 31 -
اليابان: معجزة آسيا الأولى

أصابت انطباعاتي عن اليابانيين تغيرات عدة طيلة السنوات الستين الأخيرة. فقبل الحرب العالمية الثانية، عرفت منهم عددا من البائعين وأطباء الأسنان الذين تميزوا بالتهذيب واللطف والرقة. بدا لي المجتمع الياباني آنئذ مجتمعا نظيفا، ومرتبا، ومنضبطا، ومكتفيا ذاتيا. ولذلك فوجئت تماما بالفظاعات التي ارتكبها الجيش الياباني في سنغافورة منذ احتلالها في شباط / فبراير 1942. كانت أعمالهم قاسية ووحشية إلى حد لا يصدق. صحيح أن هناك استثناءات، لكن الأعمال البربرية المنظمة التي قامت بها حكومة اليابان العسكرية جعلت اليابانيين مجموعة واحدة من القساة الذين لا يعرفون الرحمة. عانت سنغافورة طيلة ثلاث سنوات ونصف السنة من الحرمان والفاقة والرعب. قضى الملايين في المناطق التي احتلها اليابانيون في جنوب شرق آسيا. كما تعرض أسرى الحرب من البريطانيين والهولنديين والهنود والأستراليين على حد سواء، لمعاملة لا يطيقها البشر في المعتقلات، أو أجبروا على العمل سخرة حتى الموت.

على نحو مفاجئ، أصدر الإمبراطور أمره بالاستسلام في الخامس عشر من آب/ أغسطس 1945. وتحول الجنود اليابانيون بقدرة قادر من أسياد إلى أسرى حرب صالحين يعملون بدأب في تنظيف شوارع المدينة، بعد أن بذلوا ما بوسعهم للقيام بدورهم الجديد بكل نشاط وجدية. ثم اختفوا تماما من المشهد. وقرأت عن المشقات التي كابدوها وهم يعيدون بناء اليابان.

في الستينات، تدفقت الأدوات الكهربائية اليابانية ذات النوعية الجيدة إلى سنغافورة. وبحلول السبعينات، كان اليابانيون يعملون بكامل طاقتهم. أما براعتهم في صناعة النسيج، والبتروكيماويات، والأدوات الإلكترونية، وأجهزة التلفزيون،

والمسجلات، وآلات التصوير، إضافة إلى الطرائق الحديثة في الإدارة والتسويق، فقد جعلت منهم قوة صناعية هائلة. ومع تنامي قوتهم تناقص تواضعهم وخضوعهم.

بالنسبة لي ولأفراد جيلي، كان أعمق وأقوى انطباع خلفه اليابانيون فينا هو رعب سنوات الاحتلال. لا يمكن أن تمحى تلك الذكريات من الذهن. عرفت منذ ذلك الحين العديد من اليابانيين جمعتني بهم علاقات أوسع نطاقا ـ من بينهم وزراء، وديبلوماسيون، ورجال أعمال وصحفيون، وكتاب، وأكاديميون. غدا بعضهم أصدقاء مقربين، وكانوا على مستوى عال من التعليم والثقافة والمعرفة والمشاعر الإنسانية. ومع تقدمي في العمر تنامت وتعمقت معرفتي بالناس مقارنة بفترة الشباب. وبسبب مشاعر الخوف والكراهية المنبثقة من معاناة سنوات الاحتلال، أترع صدري رضا "الشماتة" حين قرأت عما عانوه من جوع وعذاب في مدنهم المدمرة والمحروقة. تحول هذا الشعور إلى إحساس متردد بالاحترام والإعجاب حين شرعوا في عملية إعادة البناء والانطلاق من رماد الهزيمة بأسلوب منهجي ورواقي. واستطاعوا بكل مهارة مراوغة معظم أهداف سياسة الاحتلال العسكري التي وضع أسسها ماك آرثر، والحفاظ على العديد من السمات والخصال الرئيسة التي جعلت من اليابان قوة مؤثرة في الماضي. أرسل عدد قليل من العسكريين والمسؤولين إلى المشنقة عقابا على جرائم الحرب التي ارتكبوها. أما الأغلبية فأعادوا تأهيل أنفسهم، وفاز بعضهم ـ كديمقراطيين ـ بالانتخابات وأصبحوا وزراء في الحكومة. في حين بقي غيرهم وطنيين غيورين، وبيروقراطيين مجدين كرسوا جهدهم لإعادة بناء اليابان وتحويلها إلى دولة مسالمة غير عسكرية ـ لكن دون أن تعلن الندم أو الاعتذار عما فعلته.

أول تعامل لي مع اليابانيين بعد الحرب تركز حول مذبحة مروعة ارتكبها الجيش الياباني بدم بارد حين احتل سنغافورة عام 1942. وبمحض الصدفة تم العثور على مقبرة جماعية خلال القيام بأعمال الحفر الإنشائية عام 1962 في

سيغلاب، وهي ضاحية تقع في الطرف الشرقي من الجزيرة. تبين وجود أربعين موقعا مماثلا، أحييت كل الذكريات المرتبطة بـ"سوك تشينغ" حيث قامت الشرطة العسكرية اليابانية - قبل حوالي عشرين سنة - بتطويق وذبح عدد يتراوح بين خمسين ومائة ألف شاب صيني خلال أول أسبوعين من الاستيلاء على سنغافورة. توجب علي أن أثير المسألة - أمام الملأ - مع الحكومة اليابانية، وقررت أن أرى بنفس هذه "اليابان" التي انبعثت من جديد. وهكذا قمت في أيار/ مايو 1962 بزيارتي الأولى إلى اليابان، التي لم تكن قد تعافت بعد من مصائب وخراب وويلات الحرب.

استضافتنا وزارة الخارجية في فندق "امبريال"، الذي صمم بناءه المهندس الأمريكي فرانك لويد رايت (وهدم فيما بعد). كان المبنى جميلا ورحيبا وخفيضا، امتزجت فيه أساليب العمارة الغربية واليابانية. واستطعت أن أشاهد من جناحي في الفندق طوكيو القديمة، التي تخيلتها مدينة ساحرة أخاذة. صحيح أن طوكيو الحديثة التي تضج بالحركة والنشاط أظهرت علامات تدل على الانتعاش الاقتصادي، إلا أن الفوضى تبدت فيها بكل وضوح، واختلط الحابل بالنابل، حيث أعيد بناؤها على عجل وسط رماد العواصف النارية التي سوتها بالأرض نتيجة استخدام قاذفات "ب - 29" الأمريكية الثقيلة قنابل حارقة في قصفها الشامل (قصف السجادة) للمدينة. لقد دفع اليابانيون ثمنا باهظا بسبب إعادة البناء بشكل عشوائي ومتعجل. فقد كان نظام الطرق سيئا والشوارع ضيقة ولم تكن ضمن شبكة المخطط التنظيمي، واكتظت بحركة المرور، ولسوف تتفاقم المشكلة مع ازدياد عدد السيارات. لقد جرى بناء مدينة تفتقد الجاذبية لشعب يمتلك هذا الإحساس الرائع بالجمال، وبالتالي ضاعت فرصة إعادة بناء عاصمة تتميز مرافقها بالكفاءة والأناقة والروعة، وهو أمر يقع ضمن قدرات اليابانيين.

الولع بلعبة الغولف (لعبة أصحاب المكانة والمقام) على المستوى الوطني كان واضحا لا لبس فيه. دعاني وزير الخارجية كوساكا للعب في "نادي 300"، أحد أغلى النوادي في اليابان، حيث لا يزيد عدد أعضائه عن ثلاثمائة عضو من النخبة السياسية والتجارية. كان كبار المدراء التنفيذيين يملكون أغلى أدوات وأجهزة اللعبة المستوردة من أمريكا. أما تلك المصنوعة في اليابان فكانت أقل جودة. وحسبت أن ذلك يمثل أقصى حدود ما لديهم من تقانة وقدرات على التقليد. بعد عشرين سنة، أصبحت نوادي الغولف اليابانية من أفضل وأغلى النوادي في العالم.

المسألة المهمة الوحيدة التي أثرتها مع رئيس الوزراء هاياتو ايكيدا كانت "دين الدم"، أو مطالبة اليابان بالتعويض عن الجرائم والفظاعات التي ارتكبها جيشها أثناء الحرب. عبر ايكيدا عن "أسفه الصادق" ـ وليس اعتذاره ـ عما حدث. قال إن الشعب الياباني يرغب بإصلاح "الخطأ الذي ارتكب بحق أرواح الذين قضوا"؛ وأمل بأن لا تمنع تلك الأحداث تنامي العلاقات الودية بين شعبي اليابان وسنغافورة. تركت مسألة التعويضات مفتوحة. فقد أراد هو والمسؤولون اليابانيون تفادي أن تصبح تعويضاتهم سابقة تؤدي إلى طوفان غامر من المطالب من جانب الضحايا في دول أخرى. وكانوا على قدر كبير من التهذيب واللباقة، وتلهفوا على حل القضية قبل أن تثير مرارات الماضي. في نهاية المطاف، توصلنا إلى حل لمسألة "دين الدم" بعد الاستقلال (في تشرين الأول / أكتوبر عام 1966)، وذلك بتقديم خمسين مليون دولار، نصفه على شكل منح ونصفه الآخر على شكل قروض. أردت إقامة علاقات طيبة لتشجيع الصناعيين اليابانيين على الاستثمار في سنغافورة.

مع أن زيارتي التالية لطوكيو (نيسان / أبريل 1967) لم تكن رسمية إلا أنني قابلت رئيس الوزراء ايساكو ساتو. عرف بأنني لم أكن أسعى للضغط من

أجل الحصول على التعويضات، وشكرني على حل قضية "دين الدم". كما قبل دعوتي لزيارة سنغافورة، ولبى الدعوة في أيلول/ سبتمبر من تلك السنة، ورافقته زوجته. كان ساتو أول رئيس وزراء ياباني يزور سنغافورة بعد الحرب.

كان ساتو يبدو مهيبا وجديا قبل أن يرسم ابتسامته الودودة. وحين يضحك يقهقه من صميم قلبه. لكن تبدت عليه أمارات محارب الساموراي. فهو ربعة، عريض الكتفين، تتجلى ملامح القوة والثبات في تعابير وجهه وفي طريقته في الوقوف والجلوس. سألت تشو ذات مرة ونحن على مائدة الغداء عن حقيقة تحدره من نسل الساموراي. أجاب بفخر واعتزاز أجل، مضيفا أن زوجته تنتمي للسلالة ذاتها. تحدث بصوت عميق، واقتصد في استخدام الكلمات. حيث كان ينطق جملة معبرة واحدة بعد كل ثلاث جمل ينطقها وزير خارجيته، تاكيو ميكي. تمتع ساتو بمركز مرموق بين قادة بلاده في فترة ما بعد الحرب، نظرا لأنه أول زعيم ياباني ينال جائزة نوبل للسلام.

شعرنا بالارتياح تجاه بعضنا بعضا. فبعد لقائنا في طوكيو، عرف بأنني لست معاديا لليابانيين، وأنني أردت التعاون مع اليابان من أجل عملية التصنيع في سنغافورة. أما الإشارة الوحيدة في خطابه إلى الاحتلال الياباني فتمثلت في قوله "إن هناك فترات في تاريخ آسيا جرى فيها عدد من الحوادث التعيسة لنا"، وفي هذا تقليل مشهود من حجم وهول ما حدث.

قمت برد الزيارة الرسمية بعد سنة (تشرين أول/ أكتوبر 1986). البروتوكول الياباني متشدد في تقاليده، حيث طلب المسؤولون مني بإلحاح ارتداء قبعة سوداء، وقفازين رماديين، وبزة داكنة اللون من أجل مراسم الاستقبال والوداع في المطار. وكانوا أشد إصرارا على التمسك بالزي الغربي الرسمي.

توقع مني المسؤولون والوزراء اليابانيون، بمن فيهم رئيس الوزراء، أن أستجدي العون والمساعدة، وذلك مع انتشار خبر انسحاب البريطانيين من

سنغافورة. فقد عرفوا حجم وإلحاح مشكلاتنا، لكنهم فوجئوا عندما لم أطلب العون كما فعل غيري من قادة الدول النامية الذين زاروا اليابان. واستنتجت من المحادثات والمناقشات التي أجريتها مع ساتو وميكي أنهما يعتبران سنغافورة، بتجهيزات ومعدات مينائها وسواها من البنى التحتية المتميزة بالكفاءة والفاعلية، كنقطة انطلاق مفيدة لأنشطة اليابان الاقتصادية في جنوب شرق آسيا. ومن أجل القيام بهذا الدور، أرادوا أن تقيم سنغافورة علاقات طيبة مع إندونيسيا وماليزيا.

وجه لي ساتو أيضا الشكر رسميا على نجاح الزيارة التي قام بها مؤخرا ولي العهد اكيهيتو والأميرة ميتشيكو. فقد استضفتهما على مائدة العشاء ثم دعوتهما إلى سطح مبنى ايستانا لمشاهدة كوكبة "الصليب الجنوبي" التي يتعذر رؤيتها من اليابان. ونظرا لتمكن الزوجين من الإنكليزية، تدفق الحديث بيننا بسهولة وسلاسة. ولسوف نتمتع ـ أنا وزوجتي تشو ـ بكرمهما ولباقتهما خلال عدة زيارات لاحقة إلى طوكيو.

ونظرا لأن الزيارة رسمية، دعانا إمبراطور وإمبراطورة اليابان إلى الغداء في القصر الإمبراطوري. القصر الرئيس تعرض للقصف، ولذلك جرى استقبالنا في آحد المباني المجاورة. دخلنا غرفة الجلوس، التي فرشت بالسجاد البديع وتناثرت فيها ـ بشكل بسيط لكن أنيق ـ بضع قطع من الأثاث ـ مقاعد وطاولات، بعضها من النوع الصغير الجميل وقد وضعت عليها التحف والهدايا. كانت مقابلة نصف الإله هذا لحظة لا تنسى في حياتي. كان "ربّا" لمدة ثلاث سنوات ونصف في سنغافورة المحتلة من قبل اليابانيين. عملت معهم كمحرر للبرقيات بين عامي 1943 ـ 1944 داخل مبنى كاثي في سنغافورة، وتوجب علي في مرات عديدة الانحناء وأنا متجه نحو القصر الإمبراطوري في طوكيو تعبيرا عن ولائي واحترامي. وها نحن الآن، أنا وزوجتي تشو ـ نقف أمام هذا الرجل الضئيل المنحني الظهر، الذي بدا غير قادر على إلحاق الأذى بأحد على الإطلاق. وفي الحقيقة

كان ودودا ولطيفا ومهذبا، يتحدث بصوت خفيض مهموس. أما الإمبراطورة فهي أضخم بنية، ولاحت على وجهها المدور الجميل أمارات الرقة واللطف. وقفنا تبعا لتعليمات مسؤولي البروتوكول في وضعية مناسبة لمراسم التقاط الصور التذكارية. ثم جلسنا لنتبادل الحديث، الذي كان يفتقد الترابط، فيما عدا تلك اللحظات المناسبة التي عبر فيها عن أسفه لأية آلام عانى منها شعب سنغافورة خلال الحرب، أومأت برأسي لكن لم أقل شيئا. لم أكن مستعدا لذلك، وارتأيت أن الصمت هو أبلغ رد.

الاحترام القديم الذي كان يبديه اليابانيون لإمبراطورهم يصعب استعادته الآن بعد أن نزعوا عن العائلة المالكة هالة أسطورتها وقداستها. ولم يتبق هناك سر غامض يحيط بما يمثله العرش. كان الجلوس وتبادل الحديث العادي بنبرة خفيضة على مائدة الغداء مع هذا الملك - الإله السابق بمثابة نهاية مخيبة للآمال وانحدار مفاجئ من الرفيع والسامي إلى التافه والمبتذل. جلس ساتو قرب امبراطوره، وتساءلت متعجبا كيف يفكر به الآن، وهو الذي ينتمي إلى الجيل الذي احترمه وبجله كأنه إله.

سوف نزور - أنا وتشو - الإمبراطور والإمبراطورة في عدة مناسبات لاحقة. وكان من آخر المهمات التي قمت بها كرئيس للوزراء حضور مراسم جنازته في شباط/ فبراير 1989، إلى جانب العديد من الشخصيات المهمة التي قدمت إلى طوكيو من كافة أنحاء العالم للتعبير عن تقديرها لإمبراطور القوة الصناعية التي انبعثت من جديد. اتسمت المراسم التقليدية بالوقار والهدوء. في حديقة شينجوكو الإمبراطورية انتصب الضريح الخشبي المصنوع خصيصا للجنازة من خشب الصنوبر الأبيض (تبعا لديانة الشنتو) دون استخدام المسامير. وارتدى جميع المعزين بزات داكنة ومعاطف وقفازات، أو تزيّوا بالملابس التقليدية. جلسنا داخل خيمة بدون سقف، مقابل الضريح، نرتجف بفعل ريح صرصر تهب من سيبريا.

وبقينا نعاني من البرد القارس مدة ساعتين ونصف الساعة. كانت الترتيبات اليابانية بالغة الدقة. فهناك منطقة استقبال مجاورة ومغلقة، ودافئة ومريحة، قدمت فيها المشروبات الساخنة، والشطائر، إضافة إلى الحمامات المدفّأة المقاعد. كما وزود كل ضيف حاضر بدثار دافئ وعلب خاصة، كبيرة وصغيرة، تعمل كضمادة للتدفئة حين يمزق غلافها البلاستيكي ويطلق الأوكسجين العملية الكيميائية. وضعت الصغيرة في حذائي تحت مشط القدم، والكبيرة في جيوب سترتي وسروالي ومعطفي. أما تسو المسكينة فلم يكن في ردائها الصيني جيوب. رأيت الرجل الجالس بقربي يضع عدة ضمادات على مقعد كرسيه ليدفئ مؤخرته! كان الاختبار أشد قسوة من الانحناء باتجاه قصر الإمبراطور ـ وهو حي ـ من مبنى كاثي في سنغافورة. ولم أتخيل آنئذ أنني سأمثل سنغافورة في الوداع الأخير للإمبراطور الياباني، وأحضر جنازته مع الرئيس الأمريكي جورج بوش، والأمير البريطاني فيليب، ممثلين عن القوتين العظميين اللتين هاجمتهما قواته بدون سابق إنذار في السابع من كانون الأول/ ديسمبر 1941. كل الدول الرئيسية الكبرى، إضافة إلى تلك التي تتلقى المعونات من اليابان، كانت ممثلة بواسطة رؤسائها أو رؤساء حكوماتها، إضافة إلى ملوكها في بعض الحالات. لقد أتى العالم بأسره ليعرب عن تقديره وإعجابه بنجاح اليابان الباهر.

***

خلال الأعوام الخمسة والثلاثين الأخيرة، بدأت أفهم اليابان وزعماءها بشكل أفضل. كنا بحاجة لمساعدة اليابانيين في عملية التصنيع. ورأوا بدورهم في سنغافورة موقعا استراتيجيا مهما في جنوب شرق آسيا، يمكنهم ـ انطلاقا منه ـ توسيع أنشطتهم الاقتصادية داخل المنطقة. كنا أيضا نتوسط الخط الملاحي بين دول الخليج واليابان، بكل ما يتمتع به من أهمية حاسمة بالنسبة لناقلات النفط

اليابانية. أما القضايا التي أثيرت بشكل منتظم في مناقشاتي ومحادثاتي مع رؤساء الوزراء اليابانيين فقد تعلقت بحرية المرور عبر مضائق ملقه، والاستثمار الياباني في سنغافورة وجنوب شرق آسيا، وأمن المنطقة بما في ذلك دور الصين فيه، والتعاون الاقتصادي في منطقة المحيط الهادئ الآسيوية.

احتل الحق بحرية المرور عبر مضائق ملقه الأولوية في تفكير كافة الزعماء اليابانيين الذين قابلتهم في الستينات والسبعينات. كان ساتو أول من عبر عن قلقه (عام 1967) من عدم تمكن الناقلات الضخمة من العبور عبر المضائق بسبب قلة عمق مياهها في بعض المناطق المعينة. قلت له إنه لن يكون ثمة خطر إذا أمكن تحديد تخوم هذه الأجزاء بالشكل المناسب بواسطة المنارات أو الطافيات المضيئة. ومع تقدم التكنولوجيا، يمكن تعميق المضائق واستخدام الطافيات المضيئة لتحديد خطوط الملاحة. شجعته مقاربتي الإيجابية. لقد شغله هاجس هذا الممر البحري الحيوي لاستيراد المواد الأولية، خصوصا النفط، وتصدير المنتجات إلى الأسواق. هذه القضايا هي التي أدت إلى دخول اليابان الحرب العالمية الثانية. كانت لديها قدراتها العسكرية لتضرب بها، لكنها فقدتها بعد الحرب. رئيس الوزراء التالي، كاكوي تاناكا، أثار القضية أيضا في أيار/ مايو 1973 حين زرت طوكيو. وحين أبلغته بأن بمقدورنا العمل معا لمعارضة أي اقتراح تقدمه الدول الأخرى في المنطقة لجباية رسوم من السفن التي تعبر المضائق، بدا عليه الاطمئنان واضحا جليا.

بعد سنتين، حين زرت رئيس الوزراء تاكيو ميكي، عبر عن تقديره الصادق للمساعدة التي قدمناها في حادثين تعرضت لهما ناقلتا نفط يابانيتان في المضائق، الأمر الذي سبب غضبا عارما لدى جيراننا. ففي كانون الثاني/ يناير 1975، جنحت الناقلة اليابانية "شوا مارو" عند بوفالو روك، على بعد بضعة كيلومترات من سنغافورة، مما تسبب بظهور بقعة نفطية طولها 20 كيلومترا

(12 ميلا). كانت هناك مخاوف من حدوث تلوث واسع النطاق يطال سواحل إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة. سلطات الموانئ لدينا أرسلت على الفور سفننا خاصة لمكافحة التلوث لاحتواء وبعثرة بقعة النفط بواسطة المنظفات الكيماوية. وفي نيسان/ أبريل من السنة نفسها، اصطدمت الناقلة "توسا مارو" مع ناقلة أخرى قرب ساحل جزيرة سنت جون (في مكان أقرب إلى الساحل السنغافوري) وانشطرت قسمين. لحسن الحظ، كانت قد أفرغت حمولتها من النفط ولذلك لم تسبب تلوثا للمياه. وبرغم ذلك، طالبت الحكومتان الإندونيسية والماليزية بفرض رسوم على السفن العابرة للتعويض عن الأضرار التي تسببها للسواحل، وتحديد حمولة السفن التي يسمح لها بالإبحار عبر مضائق ملقه.

كانت القضية على درجة من الحيوية والأهمية بالنسبة لليابان بحيث تلقيت الشكر على المساعدة التي قدمناها خلال تلك الزيارة من قبل كل من نائب رئيس الوزراء تاكيو فوكودا ووزير الخارجية كيتشي ميازاوا بشكل منفصل.

تقرر الحكومة اليابانية، أكثر من كل الدول الرئيسية الأخرى، أهمية الدول النامية تبعا للقيمة الاقتصادية لكل منها بالنسبة لليابان. سنغافورة لا تملك موارد طبيعية، ولذلك فإن مرتبتها متدنية من حيث الأهمية بنظر اليابان. ومن أجل إقناع اليابانيين بالاستثمار في قطاع البتروكيماويات مثلا، توجب علينا تذكيرهم بأن سفنهم التي تعبر مضائق ملقه ستواجه المشاكل مع رسوم المرور إذا انضمت سنغافورة إلى إندونيسيا وماليزيا، الدولتين الأخريين اللتين تطلان على المضائق. ولم تهدأ حدة قلق اليابان فيما يتعلق بمضائق ملقه إلا بعد أن أكد ميثاق الأمم المتحدة حول قانون البحار (UNCLOS) على الحق بحرية المرور عبر المضائق الدولية.

خلال السنوات التي قضيتها رئيسا للوزراء، عملت على تشجيع الاستثمارات اليابانية في سنغافورة. وحين زار رئيس الوزراء ساتو سنغافورة في أيلول/ سبتمبر 1967، قلت له علنا أن سنغافورة لا تضع أية موانع أو كوابح أو قيود على رأس المال، أو التقانة، أو المدراء، أو الخبراء اليابانيين، وأن اليابان مؤهلة لقيادة بقية دول آسيا إلى مزيد من التصنيع. قلت للصناعيين اليابانيين، في جمعية شركات التصنيع الكبرى، "كيدانرن"، إننا نرحب بأية صناعة تفيد سنغافورة على صعيد الأجور أو الشحن. وبعد سنة، افتتحت هيئة التنمية الاقتصادية في سنغافورة (EDB) مكتبا لها في طوكيو. لكن في أوائل السبعينات، لم يكن اليابانيون على استعداد لنقل مصانعهم إلى الخارج. فقد كانوا منشغلين في بناء وتدعيم طاقتهم الصناعية في اليابان نفسها. في الثمانينات فقط، حين تعرضوا لضغوط أمريكية بسبب زيادة فائضهم التجاري، بدؤوا عملية التصنيع في أمريكا. وعندما أغلقت أوروبا الباب في وجه منتجاتهم، بدؤوا التصنيع فيها، خصوصا في بريطانيا، لتصديرها إلى دول السوق المشتركة.

النمط النموذجي للطريقة الحريصة والمتأنية والمتروية التي استخدمتها الشركات اليابانية للاستثمار في الخارج يجسده الأسلوب الذي قررت من خلاله شركة "سيكو" (Seiko) بناء مصنعها في سنغافورة. فقد تطلب الأمر أكثر من ثلاث سنوات في بداية السبعينات لإقناع الشركة ببناء مصنع للساعات في سنغافورة. وكان مندوب هيئة التنمية الاقتصادية في طوكيو، وونغ مينغ كوانغ، قد درس في إحدى الجامعات اليابانية، وفهم جيدا لغة البلاد وثقافتها. لم تكن "سيكو" تعتقد بوجود مكان في جنوب شرق آسيا يلبي مطالبها بالنسبة للهندسة الفائقة الدقة على صعيد الصناعات الداعمة والقوة العاملة التي تتمتع بما يكفي من التعليم والتدريب. بذل وونغ جهدا كبيرا لإقناع مسؤولي الشركة بالتفكير بسنغافورة، وذلك استعدادا لليوم الذي ستجعل فيه ساعات "الكوارتز"

الرخيصة الثمن من تصنيع الساعات في اليابان عملية غير اقتصادية. ثم فاز بصداقة وثقة المدير المسؤول عن التكنولوجيا والإنتاج. وبعد عدة بعثات لإجراء الدراسات، والعديد من التقارير حول الجدوى الاقتصادية، وعدد لا يحصى من التطمينات والتأكيدات بأننا سنقدم كل معونة ضرورية، قررت الشركة في نهاية المطاف الاستثمار في سنغافورة، وافتتحت مصنع الشركة عام 1976. وإذا كانت الشركة مبالغة في الحرص والدراسة والتأني قبل أن تقرر الاستثمار، فقد استخدمت بعد القرار كل ما بحوزتها من طرائق ومصادر لضمان النجاح. وسرعان ما تخلصت من شكوكها حول مستوى عمالنا، وقدرتهم على التعامل مع أدوات التصنيع الفائقة الدقة، والآلات الصناعية الذاتية، ونظم الأتمتة.

في عام 1969، تركز اهتمامنا على إقامة مشروع لتصنيع البتروكيماويات. طلبت أولا الدعم من حكومة ميكي، لأننا عرفنا أن الحكومة في اليابان، خلافا لأمريكا وأوروبا، تلعب دورا مهما في هذا الاستثمار، ودعمها عنصر حاسم في أغلب الأحيان. في أيار/ مايو 1975، التقيت بنوريشيغي هاسيغاوا، رئيس "شركة سوميتومو كيميكال". كانت شركته على استعداد للالتزام بتنفيذ مثل هذا المشروع، لكنه قال إن الحكومة لا تدعمه. وطلب مني إقناع رئيس وزراء اليابان بإعلان التزام حكومته بتقديم دعمها له. كان رئيس الوزراء ميكي مترددا في القيام بذلك لأن إندونيسيا، المنتج المهم للنفط، أرادت إقامة مشروع لصناعة البتروكيماويات. ألححت على ميكي بعدم الخضوع لضغوط الدول الغنية بالمواد الأولية والسماح لها بمنع اليابان من القيام بمشروع استثماري مضمون ماليا. وذكرته بالعون الذي قدمته سنغافورة عند تسرب النفط من ناقلتي النفط اليابانيتين، وأملت أن يدعم مشروع "سوميتومو". بعد ذلك أصدر بيانا مقتضبا أكد فيه أن لحكومة اليابان مصلحة كبيرة في المشروع الاستثماري، رغم أنه تابع للقطاع الخاص، وهي على استعداد لدعمه وتشجيعه.

مر عامان آخران قبل أن يصادق خليفة ميكي، تاكيو فوكودا، (أيار/ مايو 1977) على مشروع البتروكيماويات السنغافوري - الياباني، بقيادة شركة "سوميتومو" عن الجانب الياباني. ولولاه لما قيض للمشروع أن يتحقق أبدا. كان استثمار مبلغ يتجاوز مليار دولار يعتبر مشروعا ضخما عام 1977، حيث تطلبت البتروكيماويات استثمار مبالغ مالية هائلة ودرجة عالية جدا من التقانة المتقدمة بالنسبة لسنغافورة آنذاك. وبرغم كل ذلك، احتاج الأمر لتدخل رئيس الوزراء ياسوهيرو ناكاسوني حين زار سنغافورة عام 1983، كي ينطلق المشروع فعلا. وبعد وقت قصير، تقدم المشروع على أساس المناصفة في الحصص. لكنه بدأ تصنيع منتجاته بداية بطيئة في وقت زاد فيه العرض، لكنه أصبح مربحا، وتفرعت منه عدة استثمارات كبرى في منتجات في المجال نفسه.

كان جميع رؤساء الوزراء اليابانيين الذين قابلتهم، بدءا بايكيدا عام 1962، وانتهاء بميازاوا عام 1990، يتمتعون بدرجة رفيعة من القدرة والمهارة. لكن واحدا منهم يبرز بصفاته الشخصية المتميزة وإن لم يكن على مستوى عال من التعليم - كاكوي تاناكا، الذي التقيت به في أيار/ مايو 1973 في طوكيو. عرف تاناكا بـ"البلدوزر"، وتمتع بذكاء لماح وعقل شبيه بالكمبيوتر. بدأ حياته المهنية مقاول بناء، ثم شق طريقه إلى القمة انطلاقا من القاعدة الشعبية. كان معتدل القامة بالنسبة لليابانيين، عريض المنكبين، قوي البنية، ممتلئا طاقة وحيوية. أما ألفاظه والصراحة والحدة في مقاربته فقد ميزته عن غيره من رؤساء الوزراء اليابانيين. ومعظم هؤلاء من خريجي جامعة طوكيو الإمبراطورية، أو سواها من المؤسسات التعليمية المرموقة، ثم انضموا إلى الطبقة البيروقراطية، وبعد بلوغ قمة مراتب الخدمة في وظائف الدولة التحقوا بقيادة الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP). تاناكا لم ينتسب إلى أي جامعة، لكن مؤهلاته كانت أكثر من مناسبة للمنصب الذي احتله.

الحديث مع زعيم ياباني مستعد للإعراب عن آرائه بدون كوابح وتحفظات، حتى حول موضوعات حساسة مثل المشاعر المعادية لليابانيين في جنوب شرق آسيا، أمر يجدد طاقة المرء وينشط قدرته. كانت اليابان آنئذ تواجه مشكلة الطلاب التايلنديين الذين تظاهروا في بانكوك احتجاجا على استغلالهم اقتصاديا. قلت له لا يكفي أن ترسل اليابان وزير التجارة والصناعة، ناكاسوني، لكي "يربت على أكتاف الطلاب التايلنديين"؛ وإذا لم يكن تاناكا راغبا بتفاقم مثل هذه المشاكل، فعليه أن يظهر لشعوب تايلند واندونيسيا والفليبين أن اهتمام اليابان يتجاوز نطاق الحصول على المواد الخام من بلادهم، ليصل ـ مثلا ـ إلى حد مساعدتها في عملية التصنيع. ولسوف أكرر هذه الحجة أمام رؤساء الوزراء اليابانيين الآخرين دون نتيجة تذكر.

بخلال ثمانية أشهر (في كانون الثاني/ يناير 1974)، استقبلت تاناكا في سنغافورة. وحين نزل من سلم الطائرة، بدا وجهه مزويا وقد تقلصت شفتاه ووجنتاه. لم يشعر بالخجل من حالته، وشرح لي بأسلوب واقعي وعملي أنه يعاني من علة في الأعصاب يحتاج لبعض الوقت ليبرأ منها. كان يتمتع بثقة كبيرة بالنفس.

استقال تاناكا في نهاية عام 1974 بعد اتهامه بقضية رشوة في صفقة شراء طائرات شركة "لوكهيد"، بقي شخصية قوية ونافذة في الحزب الديمقراطي الليبرالي، ودعي بصانع الملوك، إلى أن توفي عام 1993.

ಬಡ ಜಿ

كان تاكيو فوكودا رجلا نحيلا قوي البنية، يرتسم على وجهه الصغير الرقيق تعبير عابث فيه بعض الخبث. قابلته في أيار/ مايو 1977 بعد أن أصبح رئيسا للوزراء. ومن اللقاءات السابقة معه حين كان وزيرا، عرفت أنه يتمتع بذهن حاد، وأفق رحب، وسلسلة واسعة من الاهتمامات. في إحدى المرات، ولكي يظهر

مدى الظروف غير المواتية المحيطة باليابان، أخرج من جيب سترته دفتر ملاحظات سميكا ليقرأ أمامي عن حجم "المنطقة الاقتصادية الموسعة" لليابان مقارنة بتلك العائدة لأمريكا. احتفظ بكافة الحقائق المفيدة والأرقام المهمة، بما في ذلك عدد الأميال المربعة من المنطقة الاقتصادية الموسعة لكل دولة تبعا لقانون البحار.

في آب/ أغسطس زار فوكودا سنغافورة بعض حضور قمة دول جنوب شرق آسيا في كوالالمبور. ودار بيننا حديث صريح بدون كوابح أو قيود لمدة ساعة ونصف الساعة. وافق وزراؤنا على إنشاء مركز تدريبي ياباني - سنغافوري، وعلى إسهام الشركات اليابانية في المركز. طلب منا اليابانيون تأييد تحديد فترة انتقالية لمدة خمس سنوات قبل فرض عمق يبلغ 3,5 متر على غاطس الناقلات اليابانية التي تعبر مضائق ملقه. ومع أن إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة قد اتفقت على وجوب تطبيق القانون بعد ثلاث سنوات ونصف السنة، إلا أنني وعدت اليابانيين بتمديدها إلى خمس. ونجحت في ذلك.

قدمت احتجاجا لفوكودا على إشارة المسؤولين اليابانيين إلى سنغافورة لا كدولة نامية بل كدولة صناعية لا يحق لها الحصول على القروض الميسرة من اليابان. ولو عاملنا اليابانيون باعتبارنا دولة صناعية - ونحن لسنا كذلك - فسرعان ما ستحذو حذوهم دول السوق الأوروبية والولايات المتحدة وسوف نخسر مزايا "الخطة العامة للمعاملة التفضيلية" وغيرها قبل أن نتمكن من المنافسة وفقا لشروط عادلة ومتساوية. كتب فوكودا ملاحظة حول هذه المسألة، وتوقف اليابانيون عن الإشارة إلى سنغافورة وفقا لذلك التصنيف. وبعد سنوات (في منتصف الثمانينات) كانت المفوضية الأوروبية في بروكسل هي التي شككت في وضع سنغافورة كدولة نامية.

بقي فوكودا يمثل قوة نافذة في السياسة اليابانية بعد تقاعده ليصبح عضوا في المجلس التشريعي. وفاز ابنه بالمقعد الذي تركه، فولاء المقترعين اليابانيين

كبير وعميق. وحين توفي عام 1995، فقدت اليابان زعيما داهية، وقائدا محنكا حكيما. لقد فهم فوكودا تماما مشاكل العالم مع نهاية القرن العشرين وعرف أن اليابان لا يمكن أن تعيش في عزلة عن باقي الدول.

قمت بزيارة رسمية لليابان في تشرين الأول/ أكتوبر 1979 بعد أن خلف ماسايوشي اوهيرا فوكودا. لم يعد البروتوكول الياباني يصر على ارتداء القبعة السوداء والقفازات الرمادية. نزلنا في قصر (الضيافة) اساساكا. ودعانا الإمبراطور هيروهيتو والإمبراطورة إلى مائدة الغداء، ثم إلى حفلة عشاء - بالملابس الرسمية - مع رئيس الوزراء.

لأوهيرا وجه عريض بسام مستعد للضحك دوما. تخرج من جامعة هيتو تسوباشي، وعمل وزيرا للمالية. كان زعيما سياسيا حذرا ومقتدرا. لفتّ انتباهه إلى أهمية التعاون السنغافوري - الياباني في مشاريع مثل مركز الدراسات اليابانية في جامعة سنغافورة، واتفاقية الشراكة بين كلية الهندسة التابعة لجامعة سنغافورة ونظيرتها اليابانية، وتأثير كل هذه المشاريع في الدول المجاورة، التي قامت بإجراء دراسات دقيقة لها. وبسبب نجاح سنغافورة، أدركت قيمة التدريب والمعرفة وأصبحت أكثر استعدادا للتعاون مع سنغافورة واليابان. وافق على طلب المساعدة في تطوير وتنمية الموارد البشرية، مضيفا إن هذا الموضوع قريب إلى قلبه وفكره. وحين توفي فجأة بعد سنة، شعرت بأنني فقدت صديقا عزيزا.

زار خليفة اوهيرا، زينكو سوزوكي، سنغافورة وغيرها من دول رابطة جنوب شرق آسيا في كانون الثاني/ يناير 1981. طلبت منه بإلحاح أن يركز اهتماما خاصا على دول الرابطة كما فعل مع اتفاقية لومي. وافق سوزوكي بصورة جازمة. وكان قد قرر زيارة دول الرابطة أولا، رغم أن رؤساء الوزراء اليابانيين اعتادوا تقليديا التوجه إلى واشنطن في أول زيارة لهم إلى الخارج.

وسيذهب فيما بعد إلى واشنطن، ثم إلى قمة "السبعة الكبار" في اوتاوا. أعلن أن اليابان عضو أصيل في دول آسيا، ولأنها الدولة الصناعية المتقدمة صناعيا فيها، فإنها تتنكب مسؤولية خاصة تجاهها وتنوي العمل مع دولها.

كان لهذا التحول في الموقف دلالة مهمة. إذ يستحيل على أي رئيس وزراء ياباني إحداث تغيير رئيسي بدون تلقي الدعم والتأييد من البروقراطيين الذين يملكون كل عناصر القوة. ومن أجل التوكيد على تركيزه على دول جنوب شرق آسيا روى كيف فاتح الاتحاد السوفييتي اليابان طالبا العون في عملية التنمية الاقتصادية لسيبريا. ورد على السوفييت بالقول إن اليابان لن تقدم العون الاقتصادي لتطوير سيبريا إلا إذا غيروا سياساتهم في أفغانستان وفيتنام، برغم طلبهم فصل الاقتصاد عن السياسة. شجعته على التشبث بموقفه الصارم هذا؛ فإذا ما ساعدت اليابان وأوروبا وأمريكا السوفييت على تغطية وستر إخفاقات نظامهم، فسوف يستمرون في خلق المشاكل للعالم. وبدون المعونة الخارجية، سيواجهون بخلال مدة تتراوح بين 15 ـ 20 سنة مشكلات أشد خطورة وحدة من تلك التي تواجه بولندا. وافقني سوزوكي الرأي في كل ما قلته.

تخرج سوزوكي من معهد التدريب على صيد السمك (أصبح الآن جامعة طوكيو لصيد السمك)، ولذلك فهو خبير متخصص في هذا الميدان. أمضيت بصحبته وقتا ممتعا على مائدة العشاء، حيث اكتشفت أسرار مهنة صيد السمك وصناعة الأسماك اليابانية. معظم التشبيهات والاستعارات المجازية التي استخدمها كانت متصلة بعالم الأسماك. وحين اقترحت عليه أن تركز اليابان على تنمية الموارد البشرية، وتدريب العمال في دول جنوب آسيا ليصلوا إلى مستوى مهارة وإنتاجية العمال اليابانيين، وافق وقال: "إذا أعطيت رجلا سمكة، فلسوف يأكل وجبة واحدة، أما إن علمته الصيد..". لسوف يخصص مبلغ مائة مليون دولار لإقامة مركز تدريب في كل من دول جنوب شرق آسيا، إضافة إلى مركز

آخر في اوكيناوا. إذ إن مفتاح الاقتصاد الحديث هو التدريب، وليس المنح ولا القروض الميسرة، حسبما قال.

ونظرا لأن معظم رؤساء الوزراء اليابانيين - بعد ساتو - لم يبقوا في السلطة أكثر من سنتين، كان من الصعب إقامة علاقات شخصية وثيقة معهم. لكن تغيير رؤساء الوزراء والوزراء لم يحدث تأثيرا كبيرا، لأن اليابان استمرت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة. وعزا المعلقون الأجانب ذلك إلى قوة ونفوذ وكفاءة البيروقراطية. وأعتقد أنهم قللوا من شأن كفاءة وأهلية الرجال الذين أصبحوا رؤساء وزراء ووزراء في الحكومة. فقد أتوا من مجموعة الأعضاء القياديين نفسها في مختلف أجنحة الحزب الديمقراطي الليبرالي، وتمتعوا جميعا بالقدرة والخبرة واشتركوا في ذات النظرة العامة للأمور والقضايا.

تمكن خليفة سوزوكي، ياسوهيرو ناكاسوني، من البقاء رئيسا للوزراء مدة خمس سنوات بدءا من عام 1982. كان يتحدث الإنكليزية لكن بلكنة يابانية قوية، بصوته الرنان المتخم بالحيوية. عمل "صراف رواتب" برتبة ملازم في البحرية الإمبراطورية اليابانية، وكان يفخر بماضيه. وبدا بقامته الطويلة (بالنسبة لليابانيين) ومقدمة هامته الصلعاء، مفعما بالطاقة مع قدر كبير من الانضباط الذاتي. اعتاد ممارسة التأمل لمدة ساعتين كل أسبوع في أحد المعابد، حيث يجلس منتصب الظهر، متصالب الرجلين في وضعية التأمل، وأوصاني بالقيام بذلك. عملت بنصيحته، وبمساعدة أحد الأصدقاء، وهو طبيب بوذي تدرب في الغرب، تعلمت الممارسة، لكن لمدة نصف ساعة في كل مرة. ثم أصبحت روتينيا يوميا بالنسبة لي فيما بعد. وكانت أكثر فائدة من المهدئات.

لم يكن يحبذ الابتعاد عن دائرة الضوء ومحو الذات كما فعل معظم الزعماء اليابانيين. وحين زرته في آذار/ مارس 1983، رحب بي بحرارة معبرا عن سعادته بتحقق آماله واستقبالي في مكتب رئيس الوزراء. كان منشغلا

بردة فعل دول جنوب شرق آسيا على ما أسماه بـ"الزيادة البسيطة في الإنفاق الدفاعي لليابان". وحين كان مسؤولا عن وكالة الدفاع، صرح علنا بآرائه المتشددة التي صنفته في خانة الصقور، حيث أكد على وجوب استعداد وجاهزية اليابان للدفاع عن نفسها. والآن لديه العذر المبرر المتمثل في القرار الذي أصدره الكونغرس وطالب فيه اليابان بزيادة إنفاقها على شؤون الدفاع. أراد طمأنة دول الجوار الخائفة والتأكيد على أن اليابان لن تصبح قوة عسكرية لمجرد قيامها بتحسين قدرات قواتها الدفاعية بحيث تتمكن ـ في حالة الطوارئ ـ من الدفاع عن المضائق الثلاثة (سويا، تسوغارو، تسوشيما) المحيطة بالجزر اليابانية. تلك كانت ـ كما زعم ـ سياسة الحكومة السابقة، رغم أنها لم تعلن على الملأ.

حين زار سنغافورة عام 1983، رويت له أن الجنرال ايتشيجي سوغيتا (المتقاعد) الذي كان عقيدا وساعد في رسم خطة الجنرال تومويوكي ياماشيتا لغزو الملايو، قد اعتذر لي في هذه القاعة نفسها عن الدور الذي لعبه آنذاك. ثم عاد في عامي 1974 و 1975 بصحبة بعض رفاقه الضباط الذين ما زالوا على قيد الحياة ليشرح لضباط القوات المسلحة السنغافورية تجاربه خلال الحملة في الملايو، والهجوم النهائي على سنغافورة واحتلالها. جرت أحداث كثيرة في ايستانا منذ أن أقام الجنرال ياماشيتا في المبنى بعد استيلائه على سنغافورة. يجب ألا نسمح للماضي بأن يمنعنا من رؤية وفهم الأمور، بل ينبغي أن نعمل من أجل مستقبل خلو من الشكوك والهواجس. وعبر بالإنكليزية عن "امتنانه الصادق" لموقفي.

المخاوف العميقة المتجذرة في وعي الشعب الياباني من التورط مجددا في حرب خاسرة وخيمة العواقب، أبطأت من اندفاعة سياسات الدفاع التي تبناها ناكاسوني. وأظهرت نتائج استطلاعات الرأي تأييد اليابانيين لعدم التركيز على

الدفاع. وبسبب طبيعته الصريحة والمباشرة هذه، تحدثنا بحرية حين كنا نلتقي على الغداء والعشاء في طوكيو بعد أن ترك منصبه بزمن طويل.

بدأت القبضة المحكمة للحزب الديمقراطي الليبرالي على السلطة تضعف منذ أواخر الثمانينات. فالنظام الذي عمل على ما يرام طيلة خمسة وثلاثين عاما، ما عاد قادرا على التكيف مع الظروف المتغيرة على الصعيدين المحلي والدولي. تعرض الحزب لهجوم متزايد بسبب الفساد، حيث قررت وسائل الإعلام اليابانية تحطيم الشراكة المريحة بين سياسي الحزب الديمقراطي الليبرالي، وكبار رجال الأعمال (لاسيما مقاولي البناء)، وكبار البيروقراطيين.

نابورو تاكيشيتا، الذي خلف ناكاسوني في رئاسة الوزراء، كان أنيق الملبس، نحيل الجسم، تخرج من جامعة واسيدا. عرف دوما بحديثه الناعم وتمسكه بالأسلوب الرسمي في علاقاته الاجتماعية. أما وجهه الباسم في أغلب الأحيان، فيخفي شخصية المحارب السياسي العنيف والداهية. اتبع تاكيشيتا أسلوبا قياديا حذرا مقارنة بأسلوب ناكاسوني، لكنه كان يفي بوعوده.

شغل تاكيشيتا منصب رئيس الوزراء في فترة راود فيها اليابانيين شعور بالإثارة والأمل باستعادة جزر كوريل من الاتحاد السوفييتي. كان غورباتشوف بحاجة للمعونات المالية الدولية. وكان اليابانيون على استعداد لتقديمها بكل سخاء، شريطة استعادة جزرهم الأربع، أو على الأقل الحصول على تعهد صارم بإعادتها. في طوكيو أخبرني تاكيشيتا خلال جنازة الإمبراطور هيروهيتو (شباط/ فبراير 1989)، أن الاتحاد السوفييتي مازال متشبثا باحتلال الجزر. ثم بعث إلي برسالة يطلب فيها أن أظهر تأييدي لإعادة الجزر أمام رئيس الوزراء السوفييتي ريجكوف حين يزور سنغافورة في أوائل

عام 1990. سألت ذات مرة رئيس الوزراء الياباني تاكيو ميكي عن السبب الذي يجعل السوفييت، ولديهم كل هذه المساحة من الأرض في أوروبا وآسيا، يرغبون بأربع جزر قرب شبه جزيرة كامشاتكا. تجهم وجه ميكي حين قال بغضب عارم وحماس شديد إن الروس معروفون بطمعهم بالأرض. ما الذي حدث للسكان اليابانيين في جزر كوريل؟ أجاب باشمئزاز: "اقتلع كل ياباني من أرضه وطرد إلى اليابان". كان تاكيشيتا يشعر بذات الرغبة الحماسية باستعادة الجزر الأربع. وحين زار ريجكوف سنغافورة، أثرت معه موضوع الجزر. أما جوابه فكان غير متوقع على الإطلاق: ليس ثمة نزاع حول الجزر الأربع؛ إنها سوفييتية.

خلال حكم تاكيشيتا الذي استمر لولايتين، تفجرت فضيحة تتعلق بشركة توظيف واستخدام تدعى "ريكروت". واتهم معاونه المقرب الذي كان بمثابة ساعده الأيمن بتلقي تمويلات لأغراض سياسية، فأقدم على الانتحار، الأمر الذي أصاب تاكيشيتا بحزن عميق فقدم استقالته من منصبه.

بعد سلسلة من الفضائح الأخرى، طالب الرأي العام بشخص نظيف اليد كرئيس للوزراء. ومع أن تاشيكي كايفو كان يقود أصغر أجنحة الحزب الديمقراطي الليبرالي، إلا أنه استلم رئاسة الوزراء عام 1989. كان رجلا ممتعا واجتماعيا، اشتهر باسم "السيد طاهر". وفي حين أنه افتقد علم ومعرفة ميازاوا، وحسم ناكاسوني، وروح تاكيشيتا القتالية، إلا أنه تمتع بالقدرة على اجتذاب المواطن العادي.

خلال فترة حكمه التي استمرت عامين كاملين، واجه مشكلات كان سيسعد ناكاسوني التعامل معها بأسلوبه الحاسم. فقد أراد الأمريكيون من اليابان إرسال جنود إلى الخليج للانضمام إلى التحالف المعادي للعراق. وبعد أن تشاور

كايفو مع كافة زعماء وقادة مختلف الأجنحة، امتنع عن إرسال أي جندي، وبدلا من ذلك دفعت اليابان ثلاثة عشر مليار دولار كمساهمة منها في العملية.

اعترف الغرب بقوة اليابان الاقتصادية، وبدءا من قمة رامبوليه عام 1975، أخذ يدعو زعماءها لحضور قمم "السبعة الكبار". لكن اليابان واجهت عقبات كأداء في بحثها عن دور تلعبه كقوة اقتصادية رئيسية، أخطرها موقف الزعماء اليابانيين أنفسهم من الفظاعات التي ارتكبها الجيش الياباني خلال الحرب. في هذا السياق، لا يمكن مقارنتهم بزعماء ألمانيا الغربية الذين أقروا علنا بجرائم الحرب التي ارتكبها الألمان، واعتذروا عنها، ودفعوا تعويضات للضحايا، وعلموا الأجيال الجديدة تاريخ جرائم الحرب لكي تتجنب ارتكاب الأخطاء نفسها. الزعماء اليابانيون، على العكس من ذلك، ما زالوا يتبعون أسلوب المراوغة والتهرب وعدم الحسم. لربما لا يريدون إضعاف معنويات شعبهم أو إهانة أسلافهم وإمبراطورهم. ومهما كان السبب، فإن رؤساء الحكومات المتعاقبين من أعضاء الحزب الديمقراطي الليبرالي لم يتمكنوا من مواجهة ماضيهم.

أحدث كايفو أول قطيعة مع الماضي في خطاب لا ينسى ألقاه في سنغافورة في أيار/ مايو 1990. حيث عبر عن "الأسف العميق والصادق عن الأفعال اليابانية السابقة، التي سببت معاناة لا تحتمل وحزن لا يطاق لعدد كبير من الناس في دول آسيا المطلة على المحيط الهادئ.. والشعب الياباني عاقد العزم على عدم تكرار هذه الأفعال التي أفرزت عواقب مأساوية..". لم يصل كايفو إلى حد الاعتذار، لكنه تحدث بصراحة وصدق وواقعية.

سلطت الضوء أمام كايفو على الفارق المميز بين الموقفين الألماني والياباني تجاه سجل الدولتين في الحرب. فحين كان الصناعيون والمصرفيون الألمان يقدمون لي سيرهم الذاتية، اعتادوا بصورة ثابتة تعداد خبراتهم خلال فترة الحرب

ـ القتال في الحملات العسكرية ضد ستالينغراد أو بلجيكا، مكان الوقوع في الأسر من قبل السوفييت أو الأمريكان أو البريطانيين، الرتبة العسكرية، الأوسمة والميداليات التي تم الحصول عليها. لكن السيرة الذاتية لليابانيين أغفلت الفترة الممتدة بين عامي 1937 ـ 1945، كأن هذه السنوات لم تكن. وكانت هذه بمثابة إشارة دالة على الرغبة بعدم الحديث عنها. وليس من المفاجئ أن يقوم على الدوام حاجز بين اليابانيين والناس الذين يتعاملون معهم، الأمر الذي يخلق شعورا بالشك والريبة وانعدام الثقة. اقترحت عليه أن يدرس اليابانيون طريقة الألمان في تعريف الجيل القادم بتاريخه، كي لا يكرر ذات الأخطاء. قال كايفو إن ملاحظاتي شجعته وأكد على أن اليابان تتغير. كان ـ كما قال ـ أول رئيس وزراء في فترة ما بعد الحرب ليس لديه خلفية عسكرية. ففي عام 1945 كان ما يزال طالبا؛ وفي الستينات ساهم في عملية الدقرطة. ولسوف يدرس مهمة تعليم وتعريف الجيل الشاب بحقائق الحرب العالمية الثانية، ويعدل الكتب والمناهج المدرسية. لكنه لم يبق في منصبه فترة كافية لمتابعة الموضوع، حيث استبدل بكيشي ميازاوا.

كان ميازاوا قصير القامة، مفعما بالحيوية والنشاط، يرتسم على وجهه المدور تعبير متسائل، أما حاجباه العريضان فينتفضان حين يفكر بسؤال عويص. اعتاد زم شفتيه قبل أن يعبر بحذر وعناية عن موقف أشبعه بحثا وتفكيرا. فوجئت حين وجدته عالما أكاديميا أكثر من كونه زعيما سياسيا، وكان من السهولة بمكان أن يظل أستاذا في جامعة توداي التي تخرج منها، لو اختار أن يمتهن العمل الأكاديمي. لكنه أصبح بدلا من ذلك وزيرا للمالية وبيروقراطيا في الحكومة.

في عام 1991 نقلت وسائل الإعلام عن لساني القول إن السماح بإعادة تسليح اليابان للمشاركة في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في

كمبوديا تشبه "تقديم قطع من الشوكولاتة التي تحتوي على شراب مسكر إلى مدمن على الكحول". وخلال غداء عمل في طوكيو مع ميازاوا وغيره من زعماء الحزب الديمقراطي الليبرالي قبل وقت قصير من استلامه منصب رئيس الوزراء، سألني عن قصدي في تلك العبارة. أجبته بالقول إن من الصعب تغيير الثقافة اليابانية. فلدى اليابانيين نزعة متأصلة في صميمهم تدفعهم لطلب بلوغ الكمال والوصول إلى أقصى الحدود في كل ما يفعلونه، بدءا بتنسيق الزهور، مرورا بصنع السيوف، وانتهاء بالحرب. لا أعتقد بأن اليابان يمكن أن تكرر ما فعلته بين عامي 1931 ـ 1945، لأن الصين تملك الآن قنبلة نووية. لكن إذا أرادت اليابان القيام بدورها كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، فلا بد أن يشعر جيرانها بأنها أهل للثقة وقوة يعتمد عليها لتعزيز السلام. سأل ميازاوا عما إذا كان "الأسف" الذي عبر عنه كايفو كافيا لـ"التطهر" والتخلص من العقدة النفسية المستعصية. قلت إنه بداية جيدة لكنه لم يصل إلى حد الاعتذار. عبر ميازاوا في أول تصريح له، كرئيس الوزراء، في المجلس التشريعي (كانون الثاني/ يناير 1992) عن "صادق الأسف والندم" على ما تحملته شعوب دول آسيا المطلة على المحيط الهادي من معاناة هائلة وحزن لا يطاق. وخلافا لناكاسوني، الذي كان من الصقور، كان ميازاوا من الحمائم. أيد على الدوام التحالف الأمريكي ـ الياباني، وعارض إعادة تسليح اليابان. تميز بطلاقته بالإنكليزية ومفرداته الواسعة، الأمر الذي جعل من تبادل الآراء الصريحة عملية سهلة. كان سريعا في مواجهة أية نقطة لا يقبلها ـ لكن بأسلوب بالغ التهذيب. كنا صديقين مقربين قبل وقت طويل من توليه رئاسة الوزارة.

ركز ميازاوا اهتمامه على التحولات التي ستطرأ على الصين نتيجة ارتفاع معدلات النمو فيها. وعلى شاكلة ساتو عام 1968، وميكي عام 1975، وفوكودا عام 1977، ناقش ميازاوا معي موضوع الصين بالتفصيل. وحتى حين

كانت منغلقة على العالم واقتصادها يعاني من الركود، ركز الزعماء اليابانيون انتباههم عليها بكل عناية. وتعاظم هذا التركيز على الدولة المجاورة التي كانت تحقق معدلات نمو سنوي تتراوح بين 8 ـ 10٪ وتشكل تحديا لتفوق اليابان في شرق آسيا، بعد أن طبق دينغ شياو بينغ سياسة الانفتاح. انشغل تفكير ميازاوا باحتمال أن تؤثر الصين القوية، بدون كوابح وتوازنات النظام الديمقراطي والصحافة الحرة، في أمن اليابان ومنطقة شرق آسيا. واعتقد معظم الزعماء اليابانيين أن الترتيبات مع الولايات المتحدة سوف تضمن أمن المنطقة لمدة عشرين عاما. المستقبل البعيد هو الذي أقلق ميازاوا وكافة الزعماء اليابانيين. أما خوفهم المسكوت عنه فنتج عن أن الأمريكيين لن يتمكنوا في يوم من الأيام من الحفاظ على تواجدهم العسكري المهيمن ولن يكونوا مستعدين للدفاع عن اليابان. كما لم يتأكدوا من أن الصين ستصبح قوة تعزز الاستقرار أم ستزيد التوتر في المنطقة.

قدمت الحجة على أن أفضل الحلول هو اجتذاب الصين لتخرج من شرنقتها وتصبح جزءا من العالم الحديث. وعلى اليابان دعوة ألمع الطلاب الصينيين للدراسة في جامعاتها ومعاهدها وإقامة علاقات وثيقة مع الجيل الياباني الشاب. إذ إن تعريض ألمع وأفضل الطلاب الصينيين لتأثيرات الولايات المتحدة واليابان وأوروبا سيجعلهم أقل تركيزا على الذات، ويدفعهم إلى فهم حقيقة أن على الصين أن تصبح عضوا ملتزما بالقانون في المجتمع الدولي، إذا أرادت النمو والازدهار. أما إذا فرضت العزلة على الصين وأحبطت مساعيها لتحقيق التقدم والإصلاح الاقتصادي، فلسوف تصبح معادية للدول المتقدمة.

اعتقد معظم الزعماء اليابانيين أن دول رابطة جنوب شرق آسيا سوف تصطف إلى جانب اليابان في حالة تفاقم الوضع إلى حد الأزمة. لكنهم لم يكونوا متأكدين من ردة فعل الأغلبية الصينية من سكان سنغافورة وزعمائها

في المستقبل عند التعرض للضغوط من الصين ـ ولا أعتقد أنني نجحت في تبديد شكوكهم في هذا السياق.

خلال ولاية ميازاوا في رئاسة الوزراء، تمكن فصيل قوي بقيادة ايشيرو اوزاوا (أحد السياسيين الشبان المتمتعين بحماية تاناكا) من إسقاط الحكومة في عملية تصويت حاسمة. وخلافا لغيره من زعماء الحزب الديمقراطي الليبرالي، لم يكن ميازاوا زعيما صلبا ومقاتلا عنيدا لا يلين. وفي الانتخابات اللاحقة، خسر الحزب السلطة. ومن نتائج خسارة الحزب لهيمنته المحكمة على السلطة أن موريهيرو هوسوكاوا أصبح أول رئيس للوزراء يعترف بلغة لا لبس فيها بعدوانية اليابان في الحرب العالمية الثانية، ويعتذر عن المعاناة والآلام التي سببتها. لم يكن يملك ذهنية زعماء الحزب التي تدفعهم للتغطية على جرائم الحرب اليابانية. ولم يأت هذا الاعتذار الصريح والواضح إلا بعد أن استلم رئاسة الوزراء زعيم لحزب غير تقليدي في مواقفه وأفكاره وأنشطته.

في السنة التالية، اعتذر أيضا رئيس الوزراء توميشي موراياما (من الحزب الديمقراطي الاجتماعي)، أمام كل زعيم من زعماء دول رابطة جنوب شرق آسيا خلال زياراته لها. قال علنا في سنغافورة إن اليابان بحاجة لأن تواجه بشكل مباشر أفعال وممارسات العدوان والاستعمار. وفي الذكرى الخمسين لنهاية الحرب (1995)، عبر مرة أخرى عن مشاعر الأسف والندم العميقة وعن اعتذاره الصادق. وأضاف إن على اليابان التفكير بالمعاناة والآلام التي سببتها لآسيا. وكان أول رئيس وزراء ياباني يضع إكليلا من الورود على نصب الضحايا المدنيين الذين سقطوا خلال الحرب في سنغافورة. لم نطلب منه أن يفعل ذلك. قال إنه أراد أن يرمز به إلى الرغبة بالحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة مستقبلا. لقد عرف بالمشاعر المعادية لليابانيين في مختلف أرجاء المنطقة، ورأى أن هناك حاجة لتعميق التبادل السياسي والاقتصادي والثقافي. الاعتذارات التي قدمها هوسوكاوا

وموراياما (وكلاهما لا ينتمي للحزب الديمقراطي الليبرالي) أحدثت صدعا في الموقف المتشدد القائم على عدم الاعتذار الذي تبنته الحكومات اليابانية السابقة. وبالرغم من أن الحزب الديمقراطي الليبرالي بحد ذاته لم يقدم الاعتذار، إلا أنه كان جزءا من حكومة موراياما الائتلافية التي قدمت مثل هذا الاعتذار.

عندما أصبح ريوتارو هاشيموتو (من الحزب الديمقراطي الليبرالي) رئيسا للوزراء في عام 1996، زار في عيد ميلاده ضريح ياسوكوني (في تموز/ يوليو من العام نفسه) زيارة شخصية لا رسمية، تعبيرا عن إجلاله واحترامه لأرواح قتلى الحرب، بمن فيهم الجنرال هيديكي توجو، رئيس وزراء اليابان زمن الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى عدد آخر من مجرمي الحرب الذين أعدموا بسبب الجرائم التي ارتكبوها. هذه الازدواجية المتناقضة في المواقف تركت أسئلة كبرى بدون جواب. فخلافا للألمان، لم "يتطهر" اليابانيون ويخلصوا أنفسهم من السم الذي يسري في نظامهم. كما لم يعرفوا الأجيال الشابة بالأخطاء التي ارتكبوها. صحيح أن هاشيموتو قد عبر عن "أعمق مشاعر الأسف" في الذكرى الثانية والخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية (1997)، وعن "أشد الندم" خلال زيارته لبكين في أيلول/ سبتمبر 1997، إلا أنه لم يعتذر، كما يريد الصينيون والكوريون من الزعماء اليابانيين.

لا أستطيع أن أفهم السبب الذي يجعل اليابانيين على هذه الدرجة من التردد والإحجام عن الاعتراف بأخطاء الماضي، والاعتذار عنها، ثم التخلص من عبئها. هنالك سبب ما يجعلهم راغبين عن الاعتذار. والاعتذار يعني الاعتراف بوقوع خطأ. أما التعبير عن الأسف أو الندم فهو مجرد تعبير عن المشاعر الذاتية الراهنة. لقد أنكروا حدوث مذبحة نانجينغ؛ وتعرض النساء الكوريات والفليبينيات والهولنديات وغيرهن للاختطاف، أو إجبارهن على التحول إلى "نساء لراحة القلوب" (تعبير مهذب عن استعبادهن واغتصابهن) وتسلية الجنود اليابانيين في

جبهات القتال؛ وإجراء تجارب بيولوجية وحشية على أسرى الحرب الأحياء من الصينيين والكوريين والمنغوليين والروس وغيرهم في منشوريا. وفي كل حالة من هذه الحالات لا يعترف اليابانيون إلا بعد ظهور دليل دامغ لا يدحض من سجلاتهم ذاتها، ولا يفعلون ذلك إلا على مضض وبعد تردد وإحجام. كل ذلك فاقم من مشاعر الشك والارتياب بنوايا اليابان في المستقبل.

تعتبر المواقف اليابانية الراهنة بمثابة إشارة دلالية على سلوك اليابانيين في المستقبل. فإذا كانوا يخجلون بماضيهم، يتناقص احتمال تكراره. الجنرال توجو، الذي أعدمه الحلفاء بسبب جرائم الحرب التي ارتكبها، قال في آخر وصية وشهادة له إن اليابانيين لم يهزموا إلا نتيجة اكتساح قوى متفوقة لبلادهم. وبالنسبة لبلد يملك مثل هذا الحجم وعدد السكان، يمكن لليابان أن تصبح قوة معتبرة في الحرب الحديثة المتقدمة. صحيح أنها ستعاني من مثالب خطيرة وظروف معيقة إذا تطور الصراع بينها وبين الصين ليتجاوز نطاق الأسلحة التقليدية، لكن ذلك غير مرجح، وحتى إن حدث فلا يجب الاستهانة بقدرات اليابان. وإذا شعر اليابانيون بأنهم مهددون، أو حرموا من وسائل العيش والبقاء كأمة، كأن يقطع عنهم النفط أو سواه من الموارد الحاسمة في أهميتها، أو أغلقت في وجوههم أسواق التصدير، أعتقد أنهم سيقاتلون بضراوة مرة أخرى كما فعلوا بين عامي 1942 و 1945.

مهما كان المستقبل يخبئ لليابان وآسيا، يتوجب على اليابانيين، من أجل لعب دورهم كقوة اقتصادية تحديثية وكقوات تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام، أن يضعوا نهاية لقضية الاعتذار هذه. يجب على آسيا واليابان السير قدما إلى الأمام. ونحن بحاجة إلى مزيد من الثقة المتبادلة بيننا.

- 32 -
دروس وعبر من اليابان

بعد الحرب العالمية الثانية، لم يملك سوى قلة قليلة من الأشخاص على قمة الهرم الاجتماعي الياباني العزم والتصميم على إعادة بناء اليابان ومصادر قوتها الصناعية. لم تعمل قوات الاحتلال بقيادة الجنرال ماك ارثر على تشتيت شمل هذه النخبة. لكن حين تدخلت الصين الشيوعية في الحرب الكورية، بدل الأمريكيون سياستهم واتجهوا إلى دعم إعادة بناء اليابان. وأدرك الزعماء اليابانيون أن تلك هي فرصتهم المنشودة، فتبنوا مبدأ السكوت والتواضع والتذلل ريثما تلحق اليابان بركب أمريكا، أولا في صناعة النسيج، والفولاذ، والسفن، والسيارات، والبتروكيماويات، ثم في الأدوات الكهربائية والإلكترونية، وآلات التصوير، وأخيرا في الحواسب. النظام التعليمي كان نخبويا. فعلى شاكلة الكليات والمعاهد والمدارس الفرنسية المرموقة، اعتادت جامعاتهم الإمبراطورية السابقة وأفضل جامعاتهم الخاصة اصطفاء ألمع وأبرز الطلاب وشحذ مواهبهم. ووجدت هذه المواهب النابغة طريقها إلى قمة الوظائف البيروقراطية والشركات الكبرى. كما وصل أفراد هذه النخبة، من إداريين ورؤساء شركات، إلى مستوى نظرائهم نفسه في العالم. لكن المعجزة اليابانية لم تتحقق نتيجة عمل قلة متربعة على القمة. فالشعب الياباني ككل اشترك في العزم والتصميم نفسه على إثبات قدرته على النجاح. وفي الحقيقة سعى بجهد دؤوب للتفوق على كافة المستويات.

رأيت نموذجا لا ينسى يبين كيف يفخر اليابانيون بعملهم، وذلك خلال زيارة قمت بها في أواخر السبعينات إلى تاكاماتسو، وهي مدينة في جزيرة شيكوكو. دعاني السفير الياباني إلى عشاء في أفضل فندق هناك، رغم أنه مصنف ضمن فئة الثلاث نجوم. كان الطعام ممتازا. وعندما حان موعد تقديم

الفواكه والحلوى، ظهر طاه في الثلاثينات من العمر، يلبس رداء ناصع البياض، ليظهر مهارته الحرفية ويقشر بسكين حادة ثمار البيرسيمون والأجاص اللذيذة. كان "الأداء" في غاية الروعة "الفنية". استفسرت عن تدريبه. بدأ المهنة مساعدا في المطبخ، يغسل الأطباق، ويقشر البطاطا، ويقطع الخضار. بعد خمس سنوات تخرج بمرتبة طاه ثانوي؛ وبعد عشر سنوات أصبح كبير الطهاة في هذا الفندق وملأه الفخر بوظيفته وفندقه. هذا الفخر الذي يشعر به الياباني تجاه وظيفته، ورغبته بالتفوق في دوره المرسوم، بغض النظر عما إذا كان طاهيا، أو نادلا، أو خادما مسؤولا (أو خادمة مسؤولة) عن الغرف، هو الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وإلى منتجات مصنعة تنعدم فيها الأخطاء والعيوب تقريبا. لا يوجد في آسيا شعب يمكن أن يضاهي اليابانيين: لا الصينيون، ولا الكوريون، ولا الفيتناميون، ولا غيرهم من شعوب جنوب شرق آسيا. فهم يعتبرون أنفسهم شعبا له خصوصيته. فإما أن تولد يابانيا وتكون جزءا من هذه الأمة المعجزة، أو لا تكون. هذه الأسطورة حول كونهم شعبا متميزا تجعل منهم قوة هائلة كأمة، أو كشركة، أو كفريق في أي موقع عمل.

في الحقيقة يتمتع اليابانيون بصفات وخصال تستحق الإعجاب. فثقافتهم فريدة في نوعها، حيث لكل فرد دوره المحدد ومكانه الدقيق والمناسب مثل مكعبات "الليغو". على الصعيد الفردي، يمكن للصيني أن يضاهي الياباني، في الشطرنج أو في "الجو"* لكن يصعب التغلب على اليابانيين كمجموعة، وخصوصا كفريق إنتاج في مصنع. حين قدمت جائزة لنوبو هيزاكي، المدير الإداري لشركة "نيشيسون" في الثمانينات، طلبت منه أن يعقد مقارنة بين العمال السنغافوريين ونظرائهم في اليابان الذين يعملون على آلات مماثلة. قال إن

* لعبة يابانية تلعب على رقعة مكونة من 361 مربعا، يتنافس فيها اللاعبون على امتلاك الأراضي والمناطق واحتلالها. (م)

نسبة إنتاجية السنغافوريين تبلغ 70٪ حسب تقييمه. أما الأسباب فهي: العمال اليابانيون متفوقون في المهارة الحرفية، وفي تعدد هذه المهارات الحرفية، وفي المرونة والقدرة على التلاؤم والتكيف، وأقل تنقلا من وظيفة لأخرى، وأقل تغيبا عن العمل. لقد قبلوا بضرورة التعلم والتدرب مدى الحياة. وهم يعتبرون أنفسهم من ذوي الياقات الرمادية، لا البيضاء ولا الزرقاء. التقنيون، ورؤساء فرق العمل، والمشرفون على أتم الاستعداد دوما للعمل بأيديهم. كم يحتاج العمال السنغافوريون للحاق بنظرائهم اليابانيين؟ من عشرة إلى خمسة عشر عاما، حسب اعتقاده. وحين زدت الضغط عليه، قال هيزاكي إن العمال السنغافوريين لن يتمكنوا أبدا من مجاراة العمال اليابانيين بنسبة 100٪. وقدم لذلك سببين اثنين: أولا، العامل الياباني اعتاد أن يحل محل زميله حين تضطره الظروف لترك مكان العمل؛ وهو يركز تفكيره على عمله فقط. ثانيا، هنالك انقسام واضح في سنغافورة يفصل بين العمال العاديين وكادر المسؤولين عنهم (تبعا للنظام البريطاني) حيث يحتل المتخرج من المعهد التقني أو الجامعة مركزا إداريا في المصنع دون أن يترقى إلى هذا المنصب بشكل تدريجي. وهذا أمر لا يحدث في اليابان.

حين كنت في اليابان عام 1967، زرت في يوكوهاما أحواض بناء السفن التابعة لشركة "أي.اتش.أي" (IHI)، وهي شريكنا المساهم في حوض جورونغ لبناء السفن في سنغافورة. كان نائب الرئيس، الدكتور شينتو، رجلا قوي البنية، مليئا بالطاقة والحيوية، ومهندسا بارزا ومقتدرا، يرتدي مثل باقي العمال الزي الموحد للشركة، وينتعل حذاء مطاطيا، ويعتمر خوذة صلبة، قدم لي واحدة مثلها قبل أن ابدأ الجولة في المكان. كان يعرف كل بوصة فيه، وظل مستمرا في الشرح والتعليق بالإنكليزية طيلة مدة الجولة. وتأكدت آنئذ أن العمال اليابانيين يتميزون بالانضباط، والدأب، والاتحاد، والكفاءة.

حين عدنا إلى مكتبه، وخلال غداء عمل، شرح لي الفوارق المميزة بين الأساليب الإدارية البريطانية واليابانية. المدراء التنفيذيون والمهندسون اليابانيون ينطلقون من ورش العمل في المصنع. إذ ينبغي عليهم فهم ومعرفة واجبات أدنى العمال مرتبة قبل أن يترقوا من بين صفوفهم لقيادتهم بشكل فاعل وكفء. أما المدير التنفيذي في حوض بناء السفن البريطاني فيجلس في مكتبه الفخم المريح ولا يزور العمال في مواقع العمل. الأمر الذي يؤثر تأثيرا سيئا في الروح المعنوية ويضر بالإنتاجية.

في وقت لاحق من تلك السنة، قمت بزيارة حوض شركة "سوان هنتر" لبناء السفن في ثاينسايد. أخذني السير جون هنتر في جولة في الحوض التابع لشركته. كان الفرق واضحا لا لبس فيه. فقد ارتدى حلة فاخرة وحذاء لامعا، وركبنا معا سيارته الـ"رولزرويس" الفارهة. وحين سرنا على أرض المصنع الملطخة بالشحم، علق بأحذيتنا. لم ألاحظ مثل هذا الشحم في حوض شركة "آي. اتش. آي" في يوكوهاما. وعندما أوشكنا على ركوب "الرولز" مجددا، ترددت محجما. بينما ركب السير جون بعد أن حك نعل حذائه بالأرض، ثم مسح ما تبقى من الشحم العالق به بالسجادة السميكة ذات اللون الفاتح. ودعاني لفعل الشيء نفسه. ولا بد أن علائم الدهشة بدت على وجهي، لأنه قال: "سوف تنظف بالشامبو". ثم قادتنا السيارة، لا إلى غداء عمل في المكتب، بل إلى فندق غوسفورث، حيث تناولنا وجبة فاخرة قبل أن نلعب الغولف. في الحقيقة، يعيش المدير التنفيذي البريطاني حياة باذخة مرفهة.

في أيار/ مايو 1975، قمت بأول زيارة لليابان بعد أزمة النفط التي تفجرت في تشرين الأول/ أكتوبر 1973. كنت قد قرأت عن الخطوات الإجرائية الشاملة التي اتخذتها اليابان لتوفير وترشيد الطاقة، ونجاحها في تخفيض

استهلاك النفط لكل وحدة من منافذ التصنيع. وجدت أن كافة المكاتب والمباني العامة، إضافة إلى فنادق الدرجة الأولى، قد قلصت جميعا من استخدام الطاقة الكهربائية. في ذلك الصيف، لم أتمكن من تخفيض درجة حرارة غرفتي المكيفة الهواء في الفندق إلى ما دون 25°؛ فهناك ملاحظة مهذبة تطلب من النزلاء أن يتمسكوا بالصبر. أما خادمات الغرف فقد أطفأن كافة الأضواء ومكيفات الهواء بدأب واجتهاد ومواظبة في كل مرة نغادر فيها غرفنا.

طلبت من هيئة المرافق العامة في سنغافورة دراسة أسباب نجاح اليابانيين إلى هذه الدرجة في الحفاظ على الطاقة. وأظهر تقريرها الجدية التي تعاملوا بها - مثل الأمريكان - مع المشكلة. المصانع التي يتجاوز استهلاكها من الكهرباء حدا معينا، عينت مدراء للطاقة مهمتهم ترشيد استخدامها، ورفع تقرير سنوي بما حققته من تقدم في هذا المجال إلى وزارة التجارة الدولية والصناعة. قطاع البناء والإنشاءات اتخذ عددا من الخطوات والإجراءات بغرض الحفاظ على الطاقة وذلك بمنع ضياع وهدر الحرارة عبر الجدران والنوافذ الخارجية. المصنعون عملوا على تحسين كفاءة الأجهزة المنزلية مثل مكيفات الهواء، وأدوات الإضاءة، وسخانات المياه، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في استهلاك الكهرباء. وطبقت الإجراءات نفسها على الآلات الصناعية وفرضت عليها معايير تتطلب إثبات كفاءتها في الحفاظ على الطاقة.

قدمت الحكومة حوافز ضريبية للمنشآت التي تركب معدات لتوفير الطاقة، في حين قدمت المصارف التمويل اللازم لشراء وتركيب عوازل الحرارة وغيرها من الأجهزة والمعدات بمعدلات فائدة منخفضة على نحو خاص. وأنشئ مركز الحفاظ على الطاقة عام 1978 لنشر المعلومات الضرورية حول تقانة الحفاظ على الطاقة من خلال المعارض، وكشوف حسابات وتكاليف الطاقة في المصانع، والدراسات والأبحاث. وليس من الغريب بعد كل ذلك أن تحقق اليابان أدنى استهلاك للكهرباء - بالوحدة - في الإنتاج الصناعي.

طلبت من وزرائنا تبني إجراءات مشابهة كلما كان ذلك ممكنا من الناحية العملية. واستطعنا تخفيض استهلاكنا من الكهرباء لكن لم نصل أبدا إلى مستوى اليابانيين.

بحلول أواخر السبعينات، نالت اليابان الإعجاب والتقدير بسبب نجاحها في تجاوز أزمة الطاقة واستعادة اقتصادها لعافيته. كما تمتعت بمعدلات نمو مرتفعة بينما كانت تتدهور في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ظهر العديد من الكتب الرائجة والمقالات الذائعة التي تمتدح وتطري فضائل الياباني وخصاله. لكن اليابانيين لم يتمكنوا من محو النمط الشائع الذي وضعوا في قالبه وصوروا بأنهم يعملون كالنمل، ويعيشون في جحور الأرانب، ويغلقون أسواقهم، ويصدرون سيلا دافقا لا ينقطع من السيارات، وأجهزة التلفزيون الخالية من العيوب، والأجهزة الكهربائية، والفولاذ.

تعلمت منهم أهمية زيادة الإنتاجية عبر التعاون بين الإدارة والعمال، المعنى الحقيقي لتنمية الموارد البشرية. شكلنا هيئة الإنتاجية الوطنية (NPB) عام 1972. وحققنا تقدما ملحوظا، خصوصا بعد أن علمني ونغ كوي تشيونغ، عضو البرلمان عن حزب العمل الشعبي والمدير الإداري لشركة إلكترونيات يابانية ـ سنغفورية مشتركة، فضائل ومزايا الأسلوب الياباني في الإدارة. وساعدنا على تشكيل مجلس الإنتاجية الوطني (NBC) الذي جُند أعضاؤه من القطاع الخاص لتقديم المشورة إلى هيئة الإنتاجية الوطنية. فاتحت مركز الإنتاجية الياباني بشأن تقديم العون لنا في إنشاء مركز مماثل، وقابلت لهذا الغرض رئيسه، كوهي غوشي، وهو رجل عجوز (في منتصف العقد الثامن من العمر) متحفظ وقليل الكلام. كان زاهدا متقشفا اشتهر بأمانته وصدقه وجديته. شبه الإنتاجية بسباق ماراثون ليس له خط نهاية. واعتمادا على مساعدته وعونه استطعنا خلال السنوات العشر التالية بناء نظام إنتاجي كفء

تمكن بالتدريج من دفع النقابات العمالية وإدارات الشركات إلى العمل معا لتحسين مستوى الإنتاجية.

یتميز المدراء اليابانيون بإخلاصهم وولائهم التام لوظائفهم وتكريس حياتهم لها. في السبعينات، فشل مهندس ياباني يعمل في حوض جورونغ لبناء وإصلاح السفن في تنفيذ مشروع إقامة خزان مهم للنفط نتيجة خطأ ارتكبه في حساب التكاليف. شعر في أعماقه بأن يتحمل مسؤولية انخفاض أرباح شركته في تلك السنة، فأقدم على الانتحار. أصبنا بصدمة قوية. لم نتخيل أن يشعر المواطن السنغافوري بمثل هذا الإحساس العميق بالمسؤولية الشخصية.

في كل مدينة كبرى زرتها في الصين وفيتنام، وجدت ممثلين أرسلتهم الشركات التجارية اليابانية الكبرى لدراسة ما يمكن شراؤه وبيعه إلى مناطق العالم الأخرى، وما هي السلع التي تحتاجها هذه المناطق ويمكن للشركات اليابانية أن تستوردها من أمكنة أخرى. عمل هؤلاء بجد ودأب وأبقوا شركاتهم مطلعة على كل الأمور وآخر التطورات. في حين وجدت الشركات السنغافورية صعوبة بالغة في إقناع مدرائها الشباب بقبول الإقامة في الدول النامية، مثل الصين وفيتنام، وتحمل مشقات العيش هناك.

ونظرا لأن الشركة اليابانية تطالب نفسها بتحقيق أهداف كبيرة، فإن من النادر أن تجد مديرا سنغافوريا يتمتع بمواصفات المدير الياباني. في حوض جورونغ لبناء السفن، وبعد عشرين سنة من المشروع المشترك الذي بدأ عملياته في الستينات، ظلت مناصب الموظفين التنفيذيين، والمدير المالي، وكبير المهندسين مقتصرة على اليابانيين. في حين أن كافة الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات تقريبا قد عينت موظفين محليين لشغل مناصب كبار المدراء التنفيذيين بخلال عشر سنين من بدء التشغيل. ويعرف المدراء التنفيذيون والمهندسون

السنغافوريون مدى صعوبة الحصول على الترقية والقبول في الشركات اليابانية المتعددة الجنسيات.

المعايير اليابانية الدقيقة والصارمة التي تقاس تبعا لها المسؤولية، والموثوقية، والمهنية الحرفية، والكفاءة والأهلية، تعادل في اللغة اليابانية الحواجز التي يصعب اجتيازها. لكن هذا يتغير، ببطء. ففي التسعينات، عينت إحدى الشركات اليابانية الكبرى المتعددة الجنسيات "إن. إي. سي" (NEC) سنغافوريا في منصب كبير المدراء التنفيذيين. وبحلول ذلك الوقت، لجأت إلى الخطوة نفسها 80٪ من الشركات الأمريكية و 50٪ من الشركات الأوروبية العاملة في سنغافورة. إلا أن ثقافة اليابان (الإدارية) المختلفة خلقت مشاكل جمة للشركات اليابانية العاملة في الخارج. إذ لم تستطع امتصاص وتمثل ما هو غير ياباني ودمجه بسهولة في أنظمتها المتبعة. وفي الاقتصاد المعولم، سوف يواجه اليابانيون ظروفا غير مواتية، إلا إذا استطاعوا تغيير سياستهم التجارية والتشبه بالأمريكيين والأوروبيين وامتصاص المواهب والكفاءات الأجنبية وتمثلها داخل ثقافات شركاتهم.

بعد الإقامة لعقود من السنين في اليابان، لم يستطع المصرفيون ورجال الأعمال السنغافوريون (من ذوي الأصول الصينية) تطوير أي نوع من الصداقات الوثيقة مع مساعديهم اليابانيين إلا فيما ندر، وذلك على الرغم من تمكنهم من اللغة اليابانية وتكيفهم مع/ والتزامهم بالمعايير الاجتماعية اليابانية. أما اللقاءات بينهم فتتم في حفلات العشاء والمناسبات الاجتماعية في الأماكن العامة، ولا تعقد أبدا في البيوت.

لا يقدم اليابانيون عقود تمويل المشاريع التجارية إلى المصارف الأجنبية، والمصارف السنغافورية في اليابان تعتمد اعتمادا كليا على الشركات السنغافورية وسواها من الشركات الأجنبية. وحين تستثمر الشركات اليابانية

الكبرى في سنغافورة، تحضر معها شركاتها الداعمة لتلبية حاجاتها، بما في ذلك المتاجر (السوبر ماركت) والمطاعم اليابانية وغيرها من الشركات العاملة في تزويد اليابانيين بمتطلبات أسلوبهم المتبع في الحياة.

ونظرا لانقطاعهم عن التقانة الغربية، ونتيجة الصعوبات التي واجهتهم في تذري القمة، اعتمادا على محاكاة منتجات الدول الأخرى بعد دراسة مستفيضة لتركيبها ومكوناتها، يتصف اليابانيون بالبخل الشديد عند نقل تقانتهم إلى الآخرين، كما اكتشف التايوانيون والكوريون وشعوب جنوب شرق آسيا. وبعد أن اكتسبوا ثروتهم الجديدة عبر أصعب الطرق، نفروا من/ وكرهوا توزيعها على أنظمة دول العالم الثالث المبذرة، خشية ألا تفيد الشعوب، بل قلة من الزعماء المستبدين. وكان تحولهم إلى أكبر دولة مانحة للمساعدات ـ نتيجة إقناع وحث الأمريكيين ـ بمثابة معجزة أخرى (صغرى). ولأن السنغفوريين حققوا نجاحهم عبر طريق صعب، فإنني أتفهم مشاعر اليابانيين. لقد فضلنا على الدوام تقديم المعونات على شكل مساعدات تدريبية وتقنية، لا على شكل منح وهبات يمكن أن يساء استخدامها.

❦

في عام 1980، زار مسؤولون من وزارة التجارة والصناعة السنغافورية نظرائهم في وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية الهائلة، التي رسمت مسار تقدم الصناعة اليابانية في فترة ما بعد الحرب. وقدموا تقريرا مفيدا وغنيا في معلوماته. فقد ركز اليابانيون بؤرة اهتمامهم على المستقبل. ولم يعودوا راغبين بالعودة إلى العصر الملحمي الرومانسي، عصر البساطة والهدوء والطمأنينة، والسفن الشراعية، والساموراي*. أما جدول أعمالهم فيتألف من الحفاظ على

* الأرستقراطية العسكرية في العصر الإقطاعي في اليابان. (م)

الطاقة، والعثور على بدائل للنفط، وتبني استراتيجية تساعد على التغلب على السياسة الحمائية فيما يتعلق بالفولاذ، والسيارات، والمنتجات الإلكترونية عبر الانتقال إلى الصناعات العلمية الإبداعية. التقدم الذي تحقق حتى الآن تمثل في اللحاق بالركب على المستوى العالمي. ومن ثم يتوجب عليهم المتابعة اعتمادا على أنفسهم عبر إيجاد تقانة جديدة ومنتجات جديدة. وكانت رؤية وزارة التجارة الدولية والصناعة بالنسبة للثمانينات هي قيام اليابان المعتمدة على التقانة المتقدمة بعملية مستمرة لاكتساب واستغلال المعارف الجديدة لخدمة حاجات الشعوب والمجتمعات.

في عام 1980، نصحت وزارة التجارة الدولية والصناعة مسؤولينا بالاستعداد لاحتمال لعب دور مركز المعرفة والمعلومات، يكمل ويدعم دور طوكيو، وذلك بعد أن أخذت بالاعتبار محيط وموقع سنغافورة الجغرافي. واعتقد اليابانيون أن على السنغافوريين أن يتمتعوا بدرجة رفيعة من الكفاءة والجدارة والأهلية والموثوقية كشروط ضرورية لنجاح مثل هذا المركز. أخذنا النصيحة على محمل الجد وآمنا بها. وبعد دراسة دقيقة للشروط الضرورية لتحويل سنغافورة إلى مركز المعارف والمعلومات هذا، ضاعفنا التوكيد على تدريس كافة العلوم، والرياضيات، والحواسب في كل مدارسنا. وأدخلنا الحاسب في الإدارة الحكومية برمتها لتمهيد السبيل أمام القطاع الخاص. قدمنا حوافز ضريبية عبر السماح بتخفيض سريع على أسعار الحواسب. منحنا هذا القرار قصب السبق على جيراننا، ودعم خططنا بإقامة "جزيرة ذكية" متصلة كليا بواسطة الآليات البصرية ومرتبطة بشكل مباشر بكافة مراكز المعارف والمعلومات ـ في طوكيو، ونيويورك، ولندن، وباريس، وفرانكفورت، إضافة إلى المراكز في العواصم المجاورة: كوالالمبور، وجاكرتا، وبانكوك، ومانيلا.

في لقاءاتي مع مسؤولي غرفة التجارة اليابانية في سنغافورة، عرفت كيف يقومون بصورة مستمرة بتجديد وإحياء مشاريعهم باستثمارات جديدة. وفي سبيل تعزيز القدرة على المنافسة على الساحة العالمية، شرعوا في اكتساب أكثر التقانات تقدما لصناعاتهم. وأشد ما تأثرت به تشديدهم على الاستثمار في الأفراد الذين يشغلون هذه الآلات ويديرون الشركات. ولاستخدام أحدث الآلات المتطورة على الوجه الأمثل، أقاموا دورات لتدريب وإعادة تدريب كوادرهم. وضمنت هذه الفلسفة احتلالهم المقدمة على الدوام.

أكد لي مسؤولو وزارة التجارة الدولية والصناعة أن القوة الجوهرية لأي مشروع تكمن في القائمين عليه. ولذلك يركزون استثمارهم على عمالهم الذين يطبق عليهم نظام الاستخدام مدى الحياة. نحن السنغافوريون شعب مهاجر. عمالنا اعتادوا على النظام البريطاني حيث ينتقل العامل إلى رب العمل الذي يدفع أفضل الأجور.

يتفرد اليابانيون أيضا بطريقتهم في دفع الشركات ما يسمى بـ"الفوائد الهدابية" للعمال على شكل مخصصات، وتعويضات عن العمل في الساعات الإضافية، وعلاوات، ورعاية اجتماعية، وتتجاوز هذه جميعا قيمة الراتب الأساسي، وذلك على العكس من النظام المتبع في سنغافورة. ولأن الفوائد والعلاوات الإضافية مرتفعة، يمكن للشركة التي تواجه تراجعا في نشاطها أن تخفض العلاوات والمخصصات لتوفير نسبة تتراوح بين 40 و50٪ من فاتورة الأجور التي تدفعها، ثم تعيدها حين تعود لتحقيق الأرباح.

كل ذلك جعل نظام الاستخدام مدى الحياة أمرا ممكنا. إذ تتشارك الإدارة والعمال في الأرباح، وفي تحمل المشقة في السنوات العجاف حين تفشل الشركة في تحقيق الأرباح. ويدرك العمال أن نجاح الشركة على المدى البعيد أمر حاسم بالنسبة لنظام الاستخدام مدى الحياة الذي يتبعونه. وشركاتهم توفر لهم الرعاية

الطبية، والسكن المناسب (بما في ذلك الإقامة في بيوت الشباب بالنسبة للعمال العزاب)، إضافة إلى قروض الإسكان المدعمة من قبلها، وأماكن الاستجمام، والتعليم لأبناء المستخدمين، وحفلات الاستقبال والوداع، والهدايا لقدامى العاملين، وحق امتلاك أسهم الشركة بأسعار مخفضة، والمخصصات المقدمة في المناسبات السعيدة والحزينة. فالوشائج التي تربطهم بشركتهم عديدة ووثيقة. وبالطبع لا يستطيع تبني نظام الاستخدام مدى الحياة سوى الشركات الكبرى ومؤسسات القطاع العام. لكنها تمكنت من نقل عبء تخفيض الأجور في فترات الركود والانكماش إلى الموردين، أو الشركات الأصغر حجما. أردت تقليد مثل هذه الشركات، لكن تخليت عن المحاولة بعد أن أجريت مناقشات مع أرباب العمل السنغافوريين. فنحن نفتقد ثقافة ولاء العامل القوي لشركته علاوة على أن العديد من شركاتنا الكبيرة هي شركات أمريكية وأوروبية متعددة الجنسيات تتبع ثقافات إدارية مختلفة.

حاولت تحديد مواطن القوة اليابانية التي يمكن أن نتبناها لأنها مؤسسة على النظام أو المنهج. وخلال السنوات الخمسين التي عرفت فيها اليابانيين (منذ أن كانوا قوة احتلال عسكرية)، قابلت العديد من مهندسيهم، ومدرائهم، ووزرائهم، وموظفيهم الحكوميين وتوصلت إلى الإيمان بصدق تقارير بعض علماء النفس الغربيين التي تؤكد تفوق الياباني في اختبار الذكاء (في المعدل الوسط) وخصوصا في الرياضيات، على الأمريكي والأوروبي.

على الرغم من التجارب التي مررت فيها خلال فترة الاحتلال الياباني، والنزعات والسمات اليابانية التي تعلمت الخوف منها، إلا أنني أشعر الآن بالاحترام لليابانيين والإعجاب بهم. فتضامن الجماعة اليابانية، وانضباط أفرادها وذكاؤهم، ودأبهم، واستعدادهم للتضحية في سبيل أمتهم، كل ذلك يجعل

منهم قوة هائلة ومنتجة. ونظرا لمعرفتهم بفقر مواردهم الطبيعية، فسوف يستمرون في بذل الجهد الإضافي لتحقيق ما يستحيل تحقيقه.

وبسبب قيم الثقافة اليابانية، سوف يكون اليابانيون في عداد الناجين بعد حدوث أية كارثة. فبين الحين والآخر يتعرضون لضربة مفاجئة من إحدى قوى الطبيعة ـ زلازل، أعاصير، أمواج بحرية مدمرة (ومنها تسونامي) تسببها زلازل أو براكين تحت الماء ـ لكنهم ينهضون مجددا، بعد أن يضمدوا الجراح، ويعالجوا الضحايا، ويعيدوا البناء من جديد. لقد جسد سلوك سكان كوبي، بعد الزلزال الضخم الذي ضرب مدينتهم عام 1995، مثالا نموذجيا ومؤثرا. إذ اتسمت ردة فعلهم بالتجمل بالصبر والهدوء، مقارنة بحوادث الشغب وأعمال النهب التي أعقبت زلزال لوس أنجلوس (1992) الذي كان أقل تدميرا. ولم تحدث في كوبي أعمال سلب أو نهب أو عنف أو شغب. وقامت الشركات اليابانية بجهود الإنقاذ واستطاعت توفير الطعام والمأوى والملبس للناجين؛ وقدمت المنظمات الطوعية العون والمساعدة دون أن يستحثها أحد على ذلك. وحتى الـ"يازوكا" (المافيا اليابانية) شاركت في تقديم العون بكل حماس. إلا أن جهود الإنقاذ الحكومية اتسمت بالبطء، حيث دمرت السكك الحديدية، وسدت الطرق، وقطعت خطوط الهاتف والكهرباء وأنابيب المياه. لكن لم تسيطر على اليابانيين مشاعر اليأس، ولم يستسلموا للمحنة، برغم كل ما خسروه من أرواح وأموال.

أدهشتني عودة الحياة إلى طبيعتها حين زرت كوبي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، بعد سنة ونصف السنة على الزلزال. فقد تعامل السكان مع الكارثة بهدوء وقبلوا تبعاتها راضين واستقروا على روتين جديد في حياتهم اليومية. في الحقيقة، يتبع اليابانيون ثقافة مختلفة، لكن يتوجب عليهم قبول ما يكفي من التغيرات الضرورية للتكيف مع العالم بشعوبه العديدة وثقافاته المتباينة.

البـاراديم (الـنمط النمـوذجي) اليابـاني المتجسـد في اللحـاق بركـب الغـرب اسـتكمل تطـوره، بعـد أن بلـغ ذروتـه في الثمانينـات حـين تسـاوت رسملـة بورصـة طوكيـو مـع نظيرتهـا في بورصـة نيويـورك، وتجـاوزت قيمـة الأرض في طوكيـو قيمتهـا في نيويـورك. لكـن عندما فجـر بنـك اليابـان الفقاعـة عـام 1990، دخـل الاقتصاد في فترة طويلة من الركود والانكماش.

في هذه الأثناء (التسعينات)، تمكن الاقتصاد الأمريكي من تغيير جلده من خلال عمليات إعادة الهيكلة، وتصغير الحجم، واستغلال الثورة الرقمية، ولا سيما الإنترنت. وخلف الاقتصادين الياباني والأوروبي وراءه. لكن كان اليابانيون أيضا يجربون نمطا جديدا، سيتبنى الثورة الرقمية: ويؤكد على عوائد السهم وقيمته، مثلما تفعل الشركات الأمريكية. ومع عولمة الاقتصاد اضطرت اليابان لفتح سوقها الداخلية. ولسوف تتغير العديد من الممارسات التي ظلت راسخة على مر السنين، مثل نظام الاستخدام مدى الحياة. لكنني رأيت أن الشباب اليابانيين لا يتلقـون التشـجيع نفسـه الـذي يتلقـاه نظـراؤهم الأمريكيـون عنـد البـدء بمشروعاتهم التجارية الجديدة، إلا أنهم لا يفتقدون المخيلة الخصبة، أو الأفكار الإبداعية، أو القدرة على الابتكار. وبخلال خمس أو عشر سنين، سوف يعود اليابانيون إلى حلبة المنافسة ليقاتلوا من جديد.

- 33 -
كوريا عند مفترق الطرق

لا تسعدني ذكرياتي عن الكوريين لأن أول من قابلت منهم كانوا بزي الجيش الياباني. وهؤلاء عبارة عن مفرزة أو اثنتين من الجنود العاملين في خدمة اليابانيين الذين أرسلوا إلى سنغافورة، إلى جانب مفرزة أخرى من التايوانيين. الكوريون كانوا مثل الجنود اليابانيين في قسوتهم وظلمهم، في حين استخدم معظم التايوانيين كمترجمين، نظرا لتمكنهم من "الهوكين"، اللهجة الصينية الرئيسية في سنغافورة.

دينامية الاقتصاد الكوري بعد الحرب طغت على أحكامي المسبقة وتحيزي ضدهم في الماضي. زرت كوريا في تشرين الأول/ أكتوبر 1979، حيث استقبلني الرئيس بارك تشونغ هي في البيت الأزرق مقر إقامته الرسمي. بدا بارك متقشفا في مظهره، نحيل الجسم، قوي البنية، حاد القسمات، صغير الأنف. اليابانيون هم الذين اختاروه ودربوه ليصبح ضابطا في الجيش، ولا بد أنه كان أفضل أبناء جيله.

أراد إقامة علاقات وثيقة مع دول رابطة جنوب شرق آسيا، وأملت أن أقدم له العون في هذا المجال. قال إن احتمالات السلام في شبه الجزيرة الكورية لا تبشر بالخير. الجنوب لا يريد اندلاع حرب أخرى، ويضع السلام على قمة سلم أولوياته، والوحدة في المرتبة الثانية. أما الشمال فيريد إعادة توحيد كوريا بالقوة. سألته هل ستتمسك الولايات المتحدة بالتزاماتها بعد عام 1981، وهو الموعد الذي أعلنه الرئيس كارتر لسحب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية. أجاب إن براون وزير الدفاع الأمريكي (في إدارة كارتر)، قد وعده بضمان الأمن بعد عام 1981، وصرح علنا بأن أمن كوريا الجنوبية مسألة حيوية بالنسبة للولايات

المتحدة. قلت إن تعهد كارتر ـ خلال انتخابات عام 1976 ـ بسحب القوات من كوريا حظي بالشعبية بين الأمريكيين. وإذا فاز مرة أخرى بتأييد الناخبين، فقد يطبقه كارتر. وافقني الرأي، وقال إنه لا يشعر بالارتياح إزاء السياسة الأمريكية التي تتأثر بالانتخابات كل أربع سنين.

كل الحديث الذي دار بيننا على مائدة العشاء في تلك الليلة كان رسميا وجديا. لكن ابنته، وهي في العشرينات من العمر وتتحدث الإنكليزية بطلاقة، أبقت الحديث وديا ومسترسلا. قال بارك إنه تدرب ليكون ضابطا عسكريا، وأن وظيفته تحتم عليه قبول نصائح وتوصيات الخبراء الذين عينهم كوزراء ومسؤولين كبار، ثم يقرر السياسة الواجب اتباعها.

كان رئيس وزرائه، تشوي كيو هاه، رجلا مقتدرا تلقى تعليمه في اليابان، مثل زوجته التي تمتعت بالقدر نفسه من الذكاء. وما زال الاثنان يطالعان الروايات والصحف اليابانية. والجدير بالذكر أن النخبة المثقفة الكورية، كنظيرتها التايوانية، متأثرة كثيرا باليابانيين، مثلما تأثرت أنا بالإنكليز. ظل بارك ممسكا بزمام السلطة ثمانية عشر عاما، وشهد الاقتصاد في عهده ازدهارا ملحوظا، كما تميز الشعب بالانضباط والاتحاد، والتصميم على تحقيق التحديث الاقتصادي. اتبع بارك الممارسة اليابانية، وعمل بدأب وحماس على حماية السوق المحلية وزيادة الصادرات. كما شجع، بل أجبر، الكوريين على الادخار، وحرمهم من وسائل الرفاهية والكماليات، مثل أجهزة التلفزيون الملون التي كانوا يصدرنها بأعداد متزايدة باطراد. تأثرت بإرادته القوية وعزمه الأكيد على إنجاح التجربة الكورية. ولولا بارك، لما أصبحت كوريا دولة صناعية أبدا. بعد خمسة أيام من مغادرتي سيول، اغتيل بارك بواسطة أقرب مساعديه، رئيس جهاز الأمن. وتبعا للحكومة، كانت عملية الاغتيال جزءا من مؤامرة للاستيلاء على السلطة. وذكرت الصحف الحكومية أن رئيس جهاز

الأمن قد خشي من استبداله بعد أن انتقده بارك بسبب فشله في التعامل مع الاضطرابات التي اندلعت حين خاض الطلاب والعمال معارك شوارع مع قوات الشرطة في بوسان.

أكدت زيارتي تقييمي واعتقادي بصلابة ومقدرة الشعب الكوري على تحمل المشاق والصعاب. لقد شهد التاريخ العديد من الغزاة الذين اكتسحوا سهوب وسط آسيا وتوقفوا عند شبه الجزيرة الكورية. الشعب الكوري متحدر من السلالة المنغولية، ويتصف بسمات واضحة في الجسم والوجه تميزه بسهولة عن اليابانيين أو الصينيين. وهو فخور بتاريخه. فقد دعاني المسؤولون الكوريون لزيارة كيونغ جو، المركز الثقافي القديم الذي يضم أضرحة ملوك أسرة شيلا التي تركت أوابد وتحفا آثارية رفيعة المستوى من الذهب والأحجار الكريمة.

يشعر الكوريون بكره شديد لليابانيين. إذ إن خمسة وثلاثين عاما من القمع الياباني الذي لا يعرف الرحمة ضد أي تمرد كوري قد تركت ندوبا عميقة في نفوسهم. وهم يتذكرون الغزوات اليابانية المتكررة لبلادهم طيلة الخمسمائة سنة الأخيرة، التي ردت جميعا على أعقابها. وحتى أشد المتأثرين باليابان على الصعيد الشخصي (السلوك في المنزل مثلا) أو على صعيد اللغة والأدب والثقافة من النخبة الكورية، يشعرون بعداء ضمني تجاه حكامهم السابقين. كان اليابانيون قساة على الكوريين لأنهم قاوموا الاستعمار والهيمنة. مثلما قاوموا الحكم الإقطاعي الصيني طيلة ألف عام، لكنهم لا يشعرون بالقدر نفسه من العداء المستفحل والكراهية العميقة للصينيين. لقد تبنوا الكتابة الصينية، وتشربوا معا بتعاليم كونفوشيوس.

أظهر الطلاب الكوريون في الجامعات الأمريكية أنهم على مستوى ذكاء اليابانيين أو الصينيين. لكن على الرغم من أن الكوريين أصلب عودا، إلا أنهم لا يضاهون اليابانيين في اللحمة والتماسك والإخلاص والولاء لشركاتهم. في كوريا، يخضع العمال وتذعن النقابات طالما طبقت الأحكام العرفية. وحين تلغى، تلجأ النقابات إلى التشدد والمجابهة مستخدمة أسلحة التباطؤ في العمل، والاعتصامات، والإضرابات. ثم تطالب بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل بغض النظر عن التبعات والعواقب على أسواق التصدير. ولم ينجح أرباب العمل والنقابات في إقامة تلك العلاقة التعاونية التي تتمتع بها الشركات اليابانية ونقاباتها العمالية. إذ لم تعمل النقابات اليابانية أبدا على تدمير الموقع التنافسي لشركاتها مهما تفاقمت حدة النزاع مع أرباب العمل (الشركات المستخدمة) حول الأجور والمكاسب.

الكوريون شعب يدخل الرعب في القلوب. وحين يلجئون إلى أعمال الشغب، يماثلون في تنظيمهم وانضباطهم شرطة مكافحة الشغب التي يواجهونها بتروسهم وخوذاتهم الصلبة المزودة بواقيات بلاستيكية للعينين. وحين يقاتل العمال والطلاب رجال الشرطة في الشوارع، يبدون كأنهم جنود في ساحة الوغى. العمال المضربون يجلسون على الأرض لسماع الخطب، ويلوحون بقبضاتهم في الهواء بإيقاع منتظم. فهم متشددون ومتطرفون ولا يرضون بأنصاف الحلول، وعندما يعارضون السلطة، يعارضونها بحماس وعنف.

❁❁

بعد ذلك قمت بزيارتين اثنتين إلى كوريا الجنوبية في الثمانينات للاجتماع بالرئيسين تشون دو هوان وروه تاي ووه. أما الرئيس كيم يونغ سام فقد التقيت به في سنغافورة عام 1966. كل رؤساء كوريا، من بارك إلى كيم، انشغلوا انشغالا عميقا بانكشاف بلادهم وصعوبة الدفاع عنها نتيجة وضعها الجيو -

سياسي، فهي مطوقة بثلاث دول مجاورة وقوية وضخمة: الصين وروسيا واليابان.

حين قابلت تشون في سيول عام 1986، دهشت لانشغاله بهاجس الخوف من كوريا الشمالية. وجدت ذلك أمرا غريبا. فعدد السكان في الجنوب يبلغ ضعف عددهم في الشمال. وهم أكثر غنى، ويحصلون على معدات عسكرية متفوقة من الولايات المتحدة. لا بد أن التجربة الأليمة للغزو الشيوعي قد خلفت ندوبا عميقة وخوفا مزمنا من ضراوة أشقائهم في الشمال. كل وزراء الخارجية الذين قابلتهم تحدثوا بذعر عن القوة العسكرية والبراعة الفائقة للشمال، بالرغم من وضعه الاقتصادي المحفوف بالمخاطر.

القضية الأخرى التي هيمنت على مناقشاتي مع زعماء كوريا الجنوبية تركزت على الاستثمارات والتجارة بين الاقتصادات الصناعية الجديدة، التي تشمل كوريا الجنوبية وسنغافورة، والدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا. طرحت مع الرئيس تشون عام 1986 مسألة كانت تشغلني وهي تنامي المشاعر المؤيدة للسياسة الحمائية في أمريكا وأوروبا. وإذا لم نفتح نحن دول الاقتصادات الصناعية الجديدة، أسواقنا أمام السلع الأمريكية والأوروبية، ونعامل المصدرين بالمثل فيما يتعلق بحرية العبور، فسوف يجدون الأمر لا يحتمل ويتنامى التوجه نحو السياسة الحمائية. وافقني الرأي على ضرورة قيام الدول الصناعية الجديدة بتحرير اقتصاداتها. وكوريا تفعل ذلك بطريقة منهجية وثابتة، وستكتمل بخلال سنتين. أشرت إلى أنه حتى بعد تحرير الاقتصاد ستبقى التعرفة الجمركية الكورية مرتفعة (16ـ 20٪). وكان رد تشون أن كوريا ليست دولة غنية. ومتوسط دخل الفرد فيها لا يتجاوز 2000 دولار أمريكي، أي أقل من متوسط دخل الفرد في سنغافورة، كما أن ديونها تبلغ 46,5 مليار دولار، علاوة على عبء الدفاع.

حين تحدثت في سيول إلى الجمعيات التجارية الرئيسية الأربع في كوريا على مائدة الغداء (1986)، وجدتها راغبة عن فتح الأسواق الكورية. وبعد سنتين اثنتين، وأمام الجمعيات نفسها، تطرقت إلى الحاجة إلى زيادة الواردات الكورية، وطلبت بإلحاح أن تقوم كوريا مع باقي الدول الصناعية الجديدة بمناقشة الطرق الكفيلة بتضييق الهوة في الميزان التجاري مع الدول الصناعية في "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD). في هذه المرة كان الكوريون أكثر قبولا، بعد أن أدركوا استحالة الدفاع عن موقفهم على المدى البعيد.

خلال فترة تشون الرئاسية، اندلعت مظاهرات وأعمال عنف ضخمة أوقفت النشاط الاقتصادي في سيول من حين لآخر. وقرب نهاية ولايته، أصبحت مرضا مزمنا ومتفشيا. تحرك روه، أحد مساعديه الرئيسيين، بمهارة وبراعة للتخفيف من حدة التوتر، وحشد التأييد والدعم للانتخابات القادمة التي فاز بها وأصبح رئيسا للبلاد.

كان روه تاي ووه رجلا هادئا وجديا. وحين التقينا لأول مرة في تموز/ يوليو 1986، كان وزيرا في حكومة تشون. امتدح حكومة سنغافورة النظيفة اليد. لقد حاول رئيسه القضاء على الفساد، لكنه وجد المهمة صعبة. كيف عالجنا هذه المسألة؟ شرحت له نظامنا: أولا، درجة عالية من المراقبة؛ ثانيا مقاربة موضوعية لا شخصانية؛ ثالثا، دعم ثابت وصلب من القمة للتحقيقات والدعاوى القضائية لمحاربة الفساد. ونظرا لأن حزبه، حزب العدالة الديمقراطي (DJP) ليس شيوعيا، فلا يمكنه - كما قلت - الاستغناء عن البيروقراطية القائمة والبدء من جديد، بل عليه استخدامها. بمقدوره الاستغناء تدريجيا عن المسؤولين الكبار والاستعانة بأشخاص أصغر عمرا لم تتلوث أيديهم بالفساد، ثم التأكد من حفاظهم على المعايير المرتفعة في الأداء. ينبغي أن تدفع لهم أعلى الرواتب. لكنني أكدت على أنه إذا لم يتمتع القياديون الذين يتربعون على قمة السلطة

بالأمانة والنزاهة ونظافة اليد، وإذا لم تتم محاربة الفساد انطلاقا من القمة إلى القاعدة، فإن العملية ستكون مضيعة للوقت.

قابلت روه مرة أخرى عام 1988 حين كان رئيسا. سألني كيف استطعت البقاء في السلطة طيلة هذه المدة، والفوز بالانتخابات المتعاقبة. قلت لأن الشعب يعرف بأنني لا أكذب، وأنني مخلص في المسعى لتحقيق مصالحه. الناس العاديون لا يستطيعون فهم تعقيدات المشكلة السياسية أو الاقتصادية، وهم يعرفون من هو الجدير بثقتهم. ومن أجل الفوز بهذه الثقة، لم أقل شيئا لم أؤمن به، وأدرك الناس بالتدريج أنني صادق ومخلص وأمين. هذا هو مصدر القوة التي أتمتع بها. مثلما هو مصدر قوة الرئيس ريغان. لديه مستشارون بارعون في كتابة خطاباته. وهو يعمل بدأب على تعديل المسودات التي يكتبونها، ويستخدم أفكارهم، لكنه يعبر عنها بكلماته. لم يسمح بأن "يعلو صوتهم على صوته"، ولذلك حين يلقي خطابا، يبدو رجلا متمتعا بالأمانة والصدق والإيمان. نصحت روه بعدم منافسة كيم داي يونغ في إلقاء الخطب النارية. فقد أظهر للناس أن بمقدوره البقاء هادئا خلال أزمة شهدت أعمال شغب هائلة وفوضى كاسحة قبل الانتخابات، إضافة إلى تواضعه. تلك هي مصادر القوة التي يجب أن يعتمد عليها.

كان روه قد اختار كيم يونغ سام، أحد الزعيمين الرئيسيين للمعارضة، لضمه إلى حزبه. الأمر الذي مكن كيم من أن يصبح أول رئيس مدني منتخب عام 1992. وجعل من محاربة الفساد قضيته الرئيسية فأقال ثلاثة وزراء بعد بضعة أسابيع من تعيينهم بسبب تورطهم في قضايا فساد متنوعة، وطرد عددا من كبار القضاة، كما طرد من الخدمة/ وسجن عددا من كبار ضباط الجيش. أذعن الجيش وخضع لإمرته. وقام عدد من مراسلي التلفزيون والصحف الكورية بزيارة سنغافورة لإنتاج أفلام وثائقية وكتابة مقالات صحفية عن قانون محاربة الفساد ونظام تطبيقه.

في عام 1996، قابلت الرئيس كيم يونغ سام حين زار سنغافورة. كان رجلا رشيقا أنيقا، أخبرني بكل فخر بأنه يركض مسافة عدة كيلومترات كل صباح. وقال إننا نشترك في القيم نفسها، مثل الإيمان بأهمية الوحدة العائلية وشبكة القرابة الاجتماعية لدعم العائلة. وأضفت قائلا إن أهم مصالحنا المشتركة هي الاتفاق على الأهمية الاستراتيجية لتواجد الولايات المتحدة في آسيا.

تغير الوضع في الشمال بصورة دراماتيكية. وصف كيم زعماء كوريا الشمالية باعتبارهم مجانين وقادرين على ارتكاب أعمال استفزازية. فلديهم قوة مسلحة قوامها مليون جندي لكن أسلحتهم عتيقة الطراز، وخطوط الإمداد ضعيفة، والدعم اللوجستي يعاني من مشاكل وعيوب خطيرة.

كان كيم قد قال بأنه حين يستلم الرئاسة لن يعيد فتح ملفات القضايا القديمة. لكن مع تزايد الضغط الداخلي، تراجع عن موقفه في أواخر عام 1995 وأقنع الجمعية الوطنية بإصدار قانون خاص يقضي برفع القيود المفروضة على فتح ملفات انقلاب عام 1979، وجرائم القتل والتحريض على الفتنة وأعمال الشغب، والفساد، وغيرها من الجرائم المتصلة بمذبحة كوان جيو (1980) حين قتل الجيش الكوري عدة مئات من المتظاهرين المدنيين. تم اعتقال خليفتيه وتوجيه الاتهام لهما.

دهشت لرؤيتهما على شاشة التلفزيون وهما ينقلان - بطريقة مذلة - إلى المحكمة بملابس السجن، والأصفاد في أيديهما. حكم على تشون بالإعدام، وعلى روه بالسجن 22 عاما وستة أشهر، لدورهما في انقلاب عام 1979 ومجزرة كوان جيو عام 1980. كما فرضت عليهما غرامات مالية بسبب قبول رشاوى خلال وجودهما في السلطة. وبعد الاستئناف، خفض الحكم إلى السجن المؤبد بالنسبة لشون، والسجن 17 سنة بالنسبة لروه.

بعد ذلك بوقت قصير، تورط الرئيس كيم يونغ سام نفسه بفضيحة فساد ضخمة حين انهارت "هانبوغروب"، وهي شبكة "تشايبول"* كانت مدينة لعدد من البنوك التي تسيطر عليها الدولة بمليارات الدولارات. حكم على ابن كيم بالسجن ثلاث سنين وبدفع غرامة قدرها 1,5 مليون دولار لقبوله رشوة بلغت سبعة ملايين دولار. وزعمت المعارضة أن كيم نفسه تلقى رشاوى من "هانبو غروب"، وأنه تجاوز كثيرا حدود الإنفاق المسموح بها لحملته الانتخابية. قدم الرئيس اعتذارا علنيا على شاشة التلفزيون لكنه رفض كشف التفاصيل. انهار موقف الرئيس وهو في سدة السلطة وكذلك حزبه الحاكم بعد نشر فضائح تتعلق بالفساد وسوء إدارة الاقتصاد. ونتيجة الأزمة الاقتصادية اللاحقة طلبت كوريا الجنوبية مساعدة صندوق النقد الدولي.

في كانون الأول/ ديسمبر 1997، فاز كيم داي جونغ، وهو زعيم معارضة مخضرم ترشح للمرة الرابعة، بالانتخابات الرئاسية. وكان قد شكل تحالفا مع كيم جونغ لي، أول رئيس للمخابرات المركزية الكورية والذي أمر ذات مرة باعتقاله.

وباعتباره منشقا بارزا، أمضى كيم داي جونغ سنوات عديدة في الولايات المتحدة، وأصبح من المنادين بالتطبيق العالمي لحقوق الإنسان والديمقراطية بغض النظر عن القيم الثقافية. وبوصفه زعيما للمعارضة، كتب مقالة في مجلة "فورين افيرز" ردا على مقابلتي مع رئيس التحرير، فريد زكريا. لم يوافقني الرأي على أن التاريخ والثقافة يفرزان مواقف مختلفة للشعوب ومعايير متباينة للحكم. دعتني المجلة للرد. واخترت ألا أفعل. إذ لا يمكن للاختلافات في آرائنا أن تحل عبر الجدل والحجج. بل سيحلها التاريخ، والطريقة التي ستتطور عبرها الأحداث

* مجموعة كبيرة من الشركات العائلية المترابطة تجاريا (نظيراتها الأضخم حجما في اليابان تدعى "زايباتسو"). (م)

في السنوات الخمسين القادمة. وسيتطلب الأمر أكثر من جيل واحد لكي تظهر تأثيرات المضامين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكامنة خلف السياسات المتبعة. إنها عملية استنزاف، ارتقاء "دارويني" اجتماعي.

وافق الرئيس المنتخب كيم داي جونغ على القرار الذي أصدره كيم يونغ سام بالعفو عن الرئيسين السابقين بعد أن حكم عليهما بالسجن مدة طويلة بتهمة الخيانة والرشوة، والقتل بالنسبة لتشون. أطلق سراحهما في كانون الأول/ ديسمبر 1997 وحضرا مراسم أداء القسم الرئاسي في شباط/ فبراير 1998، وبعد أداء القسم، صافح كيم داي جونغ تشون وروه، في بادرة تعبر عن "المصالحة والتناغم" في المجتمع الكوري، حسب تعبير الناطق الرئاسي. المراسم جرت أمام حشد مؤلف من أربعين ألف شخص. لكن نجاح هذا المسرح السياسي في استعادة ثقة الشعب بنظام الحكم يظل أمرا يصعب التكهن به.

كانت المؤسسات السياسية في كوريا الجنوبية ستتعرض لأضرار أقل لو اختارت طريقة حكومة مانديلا في جنوب أفريقيا وأغلقت كافة الملفات والحسابات القديمة. فقد أصدرت "هيئة الحقيقة والمصالحة" في جنوب أفريقيا قرارا بالعفو عن كل الذين ارتكبوا أعمالا وحشية خلال فترة حكم النظام العنصري إذا أعلنوا توبتهم واعترفوا بأخطائهم. وحتى في حالة عدم نجاح الهيئة في تحقيق المصالحة الوطنية، فإنها لم تعمق الانقسام في المجتمع.

لم يقتصر تأثير المحاكمات على تدمير تشون دوو هوان وروه تاي ووه فقط، بل ألحقت الضرر بشخصيات ساعدت في خلق كوريا الحديثة وقللت من شأنها، الأمر الذي أدى إلى تشكك الشعب بالسلطة وفقد الثقة بها والتحرر من أوهامها. ولسوف يتطلب الأمر بعض الوقت قبل أن يستعيد الكوريون تقديرهم لزعمائهم. لقد اتبع كل من تشون وروه المعايير الكورية السائدة في عصره، وتبعا لهذه المعايير والقواعد لم يكن أي منهما شريرا. وعندما تعرضت كوريا لضغوط

الرأي العام الأمريكي المطالب بعدم تسليم مقاليد السلطة إلى رجل عسكري يخلف روه في سدة الرئاسة، سمح لكيم يونغ سام باستلام زمام الأمور. لكن هذه الأحداث أرسلت إشارات خاطئة للعسكرتاريا المتربعة على قمة السلطة في الدول الأخرى مفادها أن هناك خطرا في تسليم السلطة إلى السياسيين المدنيين الذين يسعون للحصول على التأييد الشعبي.

في عام 1999، حضرت اجتماعا في سيول بوصفي عضوا في "المجلس الاستشاري الدولي" (IAC) لاتحاد الصناعات الكورية. في المنتدى الذي عقد في الثاني والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، أجرى أعضاء المجلس مناقشات مع رؤساء الشبكات الكورية "تشايبول"، التي هي نسخ مشابهة لشبكات الشركات اليابانية "زايباتسو"*. وفي كل صناعة كبرى نجحت فيها إحدى الشبكات اليابانية، حاولت الشبكات الكورية (تشايبول) تقليدها لزيادة قدرتها التنافسية من خلال العمالة الرخيصة والتكاليف المنخفضة. وعلى شاكلة نظيراتها اليابانية، عملت على اقتناص حصة من السوق، وتجاهل التدفق النقدي والخسائر والأرباح. وكما هي الحال في اليابان، شكل الاقتصاد المحلي برمته، خصوصا مدخرات العمال الكوريين، القاعدة المؤسسة لشبكات الشركات الكورية للتزود برأس المال بمعدلات فوائد متدنية والدخول إلى ميدان الصناعات المستهدفة والمحددة.

مع نهاية الحرب الباردة، تغير الوضع الخارجي. وعلى شاكلة اليابان، اضطرت كوريا لفتح أسواقها الداخلية، خصوصا المالية منها. وكانت شبكات الشركات الكورية قد اقترضت مبالغ تقارب مائة وخمسين مليار دولار أمريكي بالعملة الصعبة من أجل توسعة نشاطها الاقتصادي بسرعة داخل

---

* هي بالأساس منظمة رأسمالية يابانية تعتمد على عائلة واحدة لها مصالح مهيمنة على عدد من الشركات المختلفة. وأصبحت الآن تكتلا يضم شبكة من الشركات التجارية. (م)

كوريا وخارجها - في الصين، والدول الشيوعية السابقة في آسيا الوسطى. لم تكن هذه الاستثمارات قائمة على عوائد متوقعة على الأسهم، بل على التوسع الجريء لاقتناص حصة من السوق. وحين لم تتمكن من دفع فوائد القروض المستحقة، انهارت العملة الكورية (يوان) قرب نهاية عام 1997. صندوق النقد الدولي تدخل لإنقاذ الاقتصاد الكوري، وبعد ثلاثة أسابيع، فاز كيم داي جونغ بالانتخابات الرئاسية.

قلت لرؤساء شبكات الشركات إن كوريا تقف عند مفترق طرق. فليس بمقدورهم الاستمرار في اتباع المثال القديم المؤسس على النموذج الياباني، لأن اليابانيين أنفسهم أنهكوا وفقدوا زخم اندفاعتهم. كوريا واليابان الآن جزء من نظام عالمي اقتصادي ومالي متكامل ومندمج، وعلى كل منهما الالتزام بالأنظمة والقواعد التي وضعتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية. الأمر الذي يتطلب منهما تعزيز القدرة التنافسية في الاستثمارات، والتركيز على الأرباح والخسائر، مثلما تفعل أية شركة أمريكية أو أوروبية. السؤال يتعلق بكيفية الانطلاق من الموقع الحالي إلى الموقع الضروري لتعزيز القدرة التنافسية. لقد نمت شبكات "تشايبول" لتصبح تكتلات عملاقة واسعة الانتشار. الآن ينبغي التركيز على أفضل المنتجات الناجحة وجعلها محور النشاط التجاري، وفصلها عن النشاطات الثانوية التي لم تحقق ما يكفي من النجاح. وبعد ذلك، تحتاج إلى مدراء أكفاء يملكون الدافع المحفز والذهنية التجارية المغامرة إذا ما أرادت أن تزدهر أنشطتها.

شعر رؤساء شبكات "تشايبول" بالرضى والسرور حين لم أعتبر الثقافة الكونفوشيوسية سببا لانهيارها، وحين أكدت على أن نقطة الضعف تكمن في النظام العشوائي لممارسة الأنشطة التجارية، وإغفال أهمية معدل العائد على

السهم وحساب الأرباح والخسائر النهائية. ومما زاد الطين بلة عدم اتباع أنظمة تعتمد على الانفتاح والشفافية، وإتاحة الفرصة أمام الجميع بصورة متساوية، وطرائق محاسبية تخضع للمعايير العالمية. بينما استطاعت هونغ كونغ وسنغافورة، وكلتاهما مجتمع كونفوشيوسي، الصمود أمام عاصفة الأزمة المالية لأنهما تتبعان قوانين بريطانية، وطرائق تجارية تتسم بالشفافية، وتطبقان معايير عالمية في المحاسبة، والمناقصات العلنية، والعقود الملزمة والنزيهة والمتاحة لكل المؤهلين بدون استثناءات، والقروض المصرفية التي تقدم دون تعقيدات وعقبات. يتوجب على كوريا تبني هذه الممارسات. فالممارسة التجارية الكورية تتبع النموذج الياباني، وتعتمد أساسا على علاقات غير منتظمة أكثر من اعتمادها على القواعد والقوانين النظامية. أدرك رؤساء شبكات الشركات الكورية ("تشايبول") حاجتهم الماسة إلى عملية إعادة البناء هذه، لكنهم أحجموا عن التخلي عن السيطرة العائلية على إمبراطورياتهم التي بنوها خلال العقود الأربعة الأخيرة، وتسليم مقدرات الشركات فيها إلى مدراء اعتادوا ترك القرارات التجارية والاستثمارية إلى المؤسسين.

بعد اجتماع المجلس الاستشاري الدولي، قمت بزيارة الرئيس كيم داي جونغ في "البيت الأزرق". كان جونغ في منتصف العقد الثامن، عريض الكتفين، طويل القامة (بالنسبة للكوريين من أفراد جيله)، يمشي ببطء مع عرج خفيف نتيجة جرح أصيب به خلال محاولة جرت لاغتياله عام 1971، زعم أنها من تنفيذ عملاء المخابرات المركزية الكورية. أما على وجهه فقد ارتسم تعبير جدي رزين، بل كئيب، قبل أن يتحول إلى ابتسامة بين الحين والآخر. طرح سلسلة من القضايا، انطلاقا من العلاقات بين الشمال والجنوب، تبعا للنهج الذي رسمه في ذهنه. أراد نقدا بناء لسياساته، بدءا بسياسة "الشمس المشرقة". أما أهداف هذه السياسة فهي: أولا، منع اندلاع الحرب عبر الحفاظ على موقف رادع وقوي؛ ثانيا، إعادة توحيد

الكوريتين دون تدمير أو تهديد النظام في كوريا الشمالية؛ ثالثا، خلق مناخ ملائم يمكن فيه للكوريتين التعاون اقتصاديا وتجاريا على مستوى القطاع الخاص.

قلت إن من المنطقي مساعدة الكوريين الشماليين على تغيير النظام من الداخل عبر نقل التقانة، وأساليب الإدارة، والمعرفة والخبرة، وتشجيعهم على التطور. يمكن لكوريا الشمالية أن ترفع مستوياتها المعيشية وتخفف العبء عن الجنوب. لكن ينبغي أن يصاحب ذلك مزيد من الاتصال المباشر بين الشعب في الدولتين، خصوصا التواصل بين الخبراء والمستشارين، والجامعات، والشخصيات والمؤسسات المؤثرة في صياغة الرأي العام من أجل تغيير الذهنية السائدة في الشمال.

سألني بعد ذلك عن تقديراتي فيما يتعلق بالعلاقات بين الصين وكوريا الشمالية. قلت إنني لا أعتقد بأن التجاذب الوجداني/ السيكولوجي المعقد بين الزعماء المتقدمين في السن مثل دينغ شياو بينغ وكيم ايل سونغ موجود بين جيانغ زيمين وكيم جونغ ايل. لقد قاتل أفراد الجيل الأكبر عمرا كرفاق سلاح في الحرب الكورية جنبا إلى جنب. أما الجيل الحالي من القادة فلا يشتركون بشعور الرفاق هذا. وليس في مصلحة الصين اندلاع الحرب وانتشار الفوضى في شبه الجزيرة الكورية. وما تريده هو الحفاظ على الوضع الراهن المناسب لاستمرار التجارة والاستثمارات من الجنوب. وليس من مصلحة الصين أيضا إعادة توحيد الكوريتين. ففي هذه الحالة ستفقد ورقة كوريا الشمالية التي تستخدمها ضد الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. فكر كيم مليا بمشاكله؛ وأراد مجرد توكيد أو نقض مني لآرائه.

تأثرت بموقف كيم تجاه تيمور الشرقية. فالأزمة الراهنة، وعصر الإنترنت - كما قال - عملا على تقريب شمال وجنوب شرق آسيا من بعضهما بعضا. وبالرغم

من أن تيمور الشرقية بعيدة جغرافيا عن كوريا الجنوبية، إلا أن النزاع أثر فيها بشكل غير مباشر. ومن الأفضل أن تتعاون كافة دول آسيا معا على مستوى أكبر وأوثق. ولهذا السبب قرر إرسال وحدة من القوات المقاتلة (420 جنديا) إلى تيمور الشرقية، رغم أن المعارضة وقفت ضد هذه الخطوة في الجمعية الوطنية. كان له سبب آخر: في عام 1950، هبت ست عشرة دولة لنجدة كوريا الجنوبية وسقط مئات الآلاف في الحرب الكورية. ولسوف تخفق كوريا الجنوبية في تحمل مسؤولياتها لو لم تبادر إلى مساعدة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. قلت إن جعل شمال وجنوب شرق آسيا منطقة واحدة مسألة وقت في اعتقادي. فاقتصادات المنطقتين يزداد تشابكا وتداخلا وتفاعلا.

توقعت وسائل الإعلام الكورية أن نناقش آراءنا المتباينة حول القيم الآسيوية (الكونفوشيوسية)، والديمقراطية وحقوق الإنسان. أبلغت مراسليها أننا لم نتطرق إلى الموضوع، فكلانا في أواخر العقد الثامن، ومن غير المرجح أن نبدل آراءنا الراسخة. ولسوف يقرر التاريخ من استطاع قراءة الثقافة الكونفوشيوسية بشكل أفضل وأعمق.

وجدت كيم رجلا عركته التجارب وزادت الأزمات مرونته وتساوق أفكاره. تعلم التحكم بعواطفه في سبيل أغراضه الأسمى. اعتقلته المخابرات المركزية الكورية حين كان في اليابان، وتعرض للتعذيب على أيدي جلاوزتها، وكاد أن يقتل لولا تدخل الأمريكان. لكنه شكل تحالفا مع مدير الجهاز السابق، كيم جونغ بيل، في سبيل الفوز بالانتخابات عام 1997، وعينه رئيسا للوزراء حين اعتلى سدة الرئاسة.

***

السبب المهم الكامن وراء المصاعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة في كوريا الجنوبية يتمثل في أن التحول من الأحكام العرفية وقوانين

الطوارئ إلى السياسة الديمقراطية والحرية المتاحة للجميع قد تم بشكل مفاجئ. إذ لم تترسخ في البلاد تقاليد تطبيق القانون للتحكم بالتجمعات الشعبية العامة، أو القواعد الناظمة لنشاط النقابات العمالية، التي تتطلب منها إجراء اقتراعات سرية قبل اللجوء إلى الإضراب أو التباطؤ في العمل أو غير ذلك. حين استلمنا السلطة في سنغافورة عام 1959، ترك لنا البريطانيون مجموعة من التشريعات القانونية المساعدة لمعاقبة الجنح والانتهاكات غير الخطيرة، ولذلك حين رفعت حالة الطوارئ كانت هناك وسائل أخرى لمنع الاحتجاجات العامة من تجاوز الحدود التي يمكن احتمالها وإيقاع الفوضى في القانون والنظام. ولو تحول الكوريون إلى الديمقراطية بشكل تدريجي ووضعوا قبل ذلك التشريعات القانونية الضرورية للتحكم بالمظاهرات والاحتجاجات، لما تجاوز الناس الحدود وبالغوا في احتجاجاتهم، خصوصا تلك المواجهات الغاضبة بين العمال والطلاب ورجال الشرطة.

سوف يتطلب الأمر بعض الوقت لتجديد العقد الاجتماعي بين الزعماء وجماهير الشعب. وهؤلاء بحاجة إلى استعادة ثقة الشعب بهم، وتأكده من تحقيق العدالة بين الناجحين والأقل نجاحا، والمتعلمين المثقفين والأقل علما وثقافة، والإدارة والعمال. وفي خضم اندفاعة الرؤساء المتعاقبين لتحقيق نمو سريع في البلاد، سمحوا بسياسة تحابي الصناعيين والمدراء والمهندسين وتكافئهم بصورة مجزية بينما أغفلت حقوق العمال، الأمر الذي فاقم الظلم في توزيع الثروة ووسع الهوة بين الأغنياء والأقل غنى وذلك مع ارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي (GDP). لكن حالما يتم إقامة عقد اجتماعي جديد، فلسوف يمضي الكوريون قدما إلى الأمام بكل حيوية ونشاط. فهم شعب دينامي، مجد، عاقد العزم، يتمتع بالطاقة والقدرة. كما أن ثقافتهم تدفعهم للتركيز والإصرار على تحقيق الإنجازات.

بعد عدة محاولات فاشلة، تمكن رئيسا كوريا الشمالية والجنوبية من عقد لقاء قمة بينهما في بيونغ يانغ (13 كانون الثاني/ يناير 2000). الصور التلفزيونية للاجتماعات التي عقدت بينهما وبث على الهواء مباشرة أدهشت الكوريين الجنوبيين. فقد أظهر الزعيم الكوري الشمالي "الضاري"، كيم جونغ ايل، الكثير من الدفء والدعابة والود. فاكتسحت موجة من التفاؤل والسعادة الكوريين الجنوبيين، وتأثر حتى أولئك الأشد تشككا وريبة بينهم. لكن الشكوك بقيت في واقع الأمر على حالها. أليس هذا هو الرجل الذي أمر باغتيال وزراء كوريا الجنوبية خلال مراسم وضع أكاليل الزهور في رانغون عام 1983، وإسقاط طائرة الركاب الكورية الجنوبية عام 1987؟

بخلال بضعة أيام، قامت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت بزيارة كل من بكين وسيول. في سيول، قالت إن القوات الأمريكية ستبقى في كوريا الجنوبية. لكن إذا استمرت حالة الدفء في العلاقات، فلا بد أن نتوقع أن تمارس كوريا الشمالية الضغط من أجل الانسحاب، وتدعم كوريا الجنوبية طلبها. وإذا أوقفت كوريا الشمالية تطوير صواريخها، فستلغي الحاجة لوجود نظام دفاع أمريكي مضاد للصواريخ، لحماية كوريا الجنوبية من هجوم تشنه دولة "مارقة" مثل كوريا الشمالية، وليس الصين.

التقيت بالرئيس جيانغ زيمين في بكين في أصيل اليوم الذي عقد فيه اجتماع القمة بين الرئيسين الكوريين. كان في روح معنوية عالية، وروى بسرور بالغ كيف شاهد الرئيسين يتصافحان على شاشة التلفزيون. هنالك العديد من الأسباب التي تدفع الزعيم الصيني للرضا والسرور، فقد قام كيم جونغ ايل بإحدى زياراته النادرة إلى بكين لمناقشة القمة معه قبل أسبوعين من انعقادها.

- 34 -
التحول الذي طرأ على هونغ كونغ

زرت هونغ كونغ لأول مرة عام 1954، وذلك حين توقفت الباخرة "آسيا" التي كنا على متنها لمدة ثلاثة أيام هناك، مما أتاح لنا ـ أنا وتشو ـ التجول في المستعمرة سيرا على الأقدام. بدت المدينة ساحرة وهي تربض على الجزيرة المقابلة للميناء، بينما تمتد مدينة كولون على جانب شبه الجزيرة التي تحمل اسمها. كان المنظر خلابا، زاد من جاذبيته ارتفاع "قمة" (Peak) التلة المشرفة على مركز المدينة إلى علو ألف قدم، حيث تناثرت عليها البيوت وشقتها الطرقات.

شعب هونغ كونغ شعب مجد، والبضائع رخيصة السعر، والخدمات ممتازة. ذهبت إلى متجر في صبيحة أحد الأيام، حيث أخذ خياط مقاسي لشراء بذتين. بعد الظهر، عدت لإجراء "البروفة". في المساء أرسلت البذتان إلى غرفتي في الفندق (وهو أمر لا يستطيع الخياطون في سنغافورة القيام به). لم أكن أعرف آنئذ حقيقة أن الشيوعيين حين "حرروا" البر الصيني عام 1949، قدم مع سيل اللاجئين المتدفق من الصين (الذي تراوح عددهم بين مليون ومليوني شخص) عدد من أفضل رجال الأعمال وأصحاب المشاريع التجارية، والحرفيين، والمثقفين من شنغهاي ومقاطعات جيجيانغ وجيانغ سو وكوانغ دونغ. وشكلوا هناك طبقة "سميكة" تتمتع بالقدرة والمعرفة والموهبة، استطاعت تحويل هونغ كونغ إلى واحدة من أكثر المدن دينامية ونشاطا وحيوية في العالم، ساعدها في ذلك خبرة وبراعة وحماسة العمال الصينيين الذين قرروا مغادرة الصين ورفض العيش تحت مظلة الحكم الشيوعي.

بالنسبة للعالم عموما، تبدو هونغ كونغ وسنغافورة مدينتين صينيتين متشابهتين لهما الحجم نفسه تقريبا. أما من وجهة نظري، فإن أوجه الاختلاف بينهما تعادل أوجه الشبه. إذ تزيد مساحة هونغ كونغ وعدد سكانها بمقدار الضعف، تحتشد بهم الجزيرة الرئيسية، وشبه جزيرة كولون، والمقاطعات الجديدة. لقد واجهت هونغ كونغ وضعا صعبا بدت آفاقه الاقتصادية والسياسية مسدودة ولا تبشر بالخير في عام 1949، حيث اعتمد بقاؤها كلية على قدرة الصين في البر الرئيسي على ضبط النفس. إذ كان باستطاعة جيش التحرير الشعبي غزوها حالما تصدر إليه الأوامر. لكن بالرغم من حالة عدم اليقين والخوف من الغد ـ أو الذي يليه ـ بكل ما يخبئه من كوارث وبلايا، استطاعت المدينة أن تنشط وتزدهر.

لم تواجه سنغافورة آنذاك مثل هذه الاحتمالات الخطيرة. فقد شعرت بالارتياح لأننا لم نعان من مثل هذه الضغوط المكثفة وهذا الوضع المحفوف بالمخاطر، كحال هونغ كونغ. وحتى بعد استقلال ماليزيا عام 1957، ظلت سنغافورة مرتبطة اقتصاديا وماديا ومعنويا بشبه الجزيرة، حيث تنقل الناس بين المنطقتين وتبادلوا السلع والبضائع. ولم يبد المستقبل مظلما إلا عام 1965، بعد أن طلب منا الانفصال عن ماليزيا. لكن خلافا لهونغ كونغ، لم يكن لدينا مليون ونصف المليون من اللاجئين القادمين من البر الصيني، ولربما لو أتوا إلينا، ومعهم أفضل رجال الأعمال، والتجار، والعمال المتميزين بمهارتهم ودأبهم وحيويتهم، لاستفدنا من هذه الميزة الإضافية وأحرزنا قصب السبق. وفي الحقيقة، ساعد تدفق مماثل للاجئين من البر الصيني تايوان عام 1949. ولولاه، لما حظيت بأفضل المواهب والكفاءات التي حكمت الصين حتى عام 1949. وبفضل هؤلاء، إضافة إلى المعونات الأمريكية تغيرت تايوان كلية. لم أدرك آنذاك مدى أهمية المهارة والخبرة والكفاءة، وخصوصا الذهنية التجارية المغامرة، وحقيقة أن المواهب المدربة هي الخميرة التي تغير المجتمع وتدفعه إلى النهوض والتقدم.

قمت بزيارتي الثانية لهونغ كونغ في أيار/مايو 1962. وجدت أنها سبقت سنغافورة بأشواط، وذلك تبعا للمباني والمتاجر التي رأيتها. وبعد الاستقلال عام 1965، حاولت جهدي زيارة هونغ كونغ كل سنة تقريبا للتعرف على الطرائق المستخدمة لحل المشكلات والتغلب على الصعوبات، واستخلاص العبر والدروس المفيدة لنا. اعتبرت هونغ كونغ مصدرا للإلهام، ومنبعا للأفكار القابلة للتطبيق نظرا لدأب المجتمع واجتهاده وكده. أردت أيضا اجتذاب رجال الأعمال من هناك، خصوصا المصنعين، لإقامة مصانع للنسيج وغيره في سنغافورة. لكن وسائل الإعلام في هونغ كونغ لم تكن راضية عن جهودنا وأوردت تقارير تنتقد سنغافورة انتقادا شديدا وذلك لإقناع رجال الأعمال بعدم الاستثمار في سنغافورة.

في شباط /فبراير 1970، منحتني جامعة هونغ كونغ درجة الدكتوراه الفخرية في القانون. قلت في الخطاب الذي ألقيته في المناسبة: "يمكن لهونغ كونغ وسنغافورة، كرائدتين في عملية التحديث، أن تجسدا الدافع المحفز لتسريع التغيير في المجتمعات الزراعية التقليدية المحيطة بهما..". وعبرت عن الأمل بأن "تصبح كل منهما قاعدة انطلاق رئيسة لا لنشر الصناعة التي طورها العالم المتقدم فحسب، بل والأهم من ذلك، مركزا لانتشار القيم الاجتماعية، والانضباط والجدية في العمل، والمهارات والخبرات". وقد نجح كل منهما في تحقيق كل ذلك بعد عقد من السنين.

بعد هذه الزيارة، كتبت إلى هيئة التنمية الاقتصادية مذكرة تشير إلى أن بمقدور سنغافورة اجتذاب بعض العقول النابغة والعمال المهرة من هونغ كونغ، نظرا لعدم وضوح المستقبل السياسي بسبب الصين وانتهاء مدة عقد تأجير المقاطعات الجديدة إلى بريطانيا عام 1997 (مدة العقد 99 عاما). كما يمكننا إعارة ما نملكه من مهارات وكفاءات ورأس مال إلى هونغ كونغ إذا احتاجت.

إعجابي بشعب هونغ كونغ وقدرته على النهوض مجددا بعد كل كبوة لم يتضاءل أبدا. فقد عانى معاناة شديدة في السبعينات - كحال سنغافورة - من أزمة النفط، لكنه استطاع التكيف والتعامل معها بسرعة أكبر. فقد خفضت المتاجر الأسعار، وقبل العمال تخفيض الأجور. أما النقابات العمالية القليلة فلم تجابه قوى السوق. في سنغافورة، توجب علينا تقليص آثار التضخم والركود والحيلولة دون تدهور مستويات المعيشة بشكل مفاجئ، والمساعدة على حل المشكلات بين إدارات الشركات والنقابات العمالية.

لم يتكل المواطنون في هونغ كونغ على الحكومة، بل اعتمدوا على أنفسهم وعلى عائلاتهم. عملوا بجد ودأب وجربوا حظهم في التجارة (عمل بعضهم باعة جوالين، أو صنعوا بعض الأجهزة الميكانيكية). كان دافعهم لتحقيق النجاح قويا؛ فالروابط وثيقة بين أفراد العائلة "النووية" وضمن العائلة "الممتدة". وقبل وقت طويل من اعتبار ميلتون فريدمان هونغ كونغ نموذجا للاقتصاد القائم على المشاريع الحرة، عرفت فائدة ضعف، أو انعدام شبكة الحماية الاجتماعية. وهذا هو الدافع المحفز لشعب هونغ كونغ كي يحقق الازدهار والنجاح. فليس ثمة "عقد اجتماعي" بين الشعب والحكومة الكولونيالية. وعلى العكس من السنغافوريين، لم يكن بمقدور مواطني هونغ كونغ الدفاع عن أنفسهم أو مصالحهم الجمعية (ولم يفعلوا ذلك). لم يشكل شعب هونغ كونغ أمة /دولة، وفي الحقيقة لم يسمح لهم بأن يصبحوا أمة /دولة. الصين لن تقبل بذلك، وبريطانيا لم تقبل بأية محاولة في هذا الاتجاه. هذا هو الفارق المهم بين هونغ كونغ وسنغافورة.

توجب علينا أن نصبح أمة /دولة وإلا لن نتمكن من البقاء. كان علينا أن نقدم الدعم الحكومي في قطاعات التعليم والصحة والإسكان، بالرغم من محاولتي الدؤوبة لتجنب التأثيرات السيئة لدولة الرعاية الاجتماعية. لكن

السنغافوريين غير قادرين على مضاهاة سكان هونغ كونغ فيما يحركهم من دوافع وحوافز وبواعث. فحين يصاب أحد سكان هونغ كونغ بالفشل، يلوم نفسه، أو حظه العاثر، ثم يجمع شتات نفسه ويحاول من جديد آملا بأن يتحسن حظه هذه المرة. أما المواطن السنغافوري فيتبنى موقفا مختلفا تجاه الحكومة والحياة عموما. فهو يفضل أمان الوظيفة والتحرر من القلق والهموم. وحين يفشل يلقي باللائمة على الحكومة نظرا لأنها تعهدت بأن تتحمل واجب تحسين ظروفه الحياتية. وهو لا يكتفي بأن يتوقع منها القيام بتمهيد الميدان فقط بل بتقديم الجوائز في نهاية السباق، حتى لأولئك الذين لم يكن أداؤهم ممتازا. لقد أعطى صوته لأعضاء البرلمان والحكومة وينتظر منهم توزيع الجوائز والمكافآت.

أحد رجال الأعمال القادمين من هونغ كونغ لخص الوضع أمامي بأسلوب بليغ. فحين أقام مصانع للأنسجة والألبسة في سنغافورة في أوائل السبعينات، أحضر معه المدراء من هونغ كونغ ووظف عددا من المدراء السنغافوريين. السنغافوريون ظلوا يعملون معه حتى عام 1994، في حين أن مدراءه الذين أحضرهم من هونغ كونغ أقاموا مشاريع تجارية خاصة بهم وبدؤوا بمنافسته. ولم يروا سببا وجيها يدعوهم للعمل عنده بعد أن ضاهوه في المعرفة والخبرة. فكل ما كانوا بحاجة إليه هو رأس مال صغير، وحالما حصلوا عليه أقاموا مصانع خاصة بهم. أما السنغافوري فيفتقد هذه الذهنية التجارية المغامرة، والاستعداد لركوب المخاطرة، والنجاح، ليصبح واحدا من ملوك المال المهيمنين على مختلف المجالات التجارية أو الصناعية. لكن ظهرت في السنوات الأخيرة بعض العلامات والإشارات المشجعة التي تدل على حدوث بعض التغيير. فعندما كانت المنطقة تتمتع بمعدلات نمو متسارعة، ارتفع عدد الخبراء والمتخصصين والمدراء التنفيذيين الشباب الذين غامروا بإقامة مشاريع تجارية خاصة بهم، وذلك بعد أن بدؤوا العمل كمدراء مأجورين ينالون حصة من أسهم شركاتهم بأسعار مخفضة (كحوافز إضافية)، ثم عرفوا حجم المخاطرة ووثقوا من النجاح.

استطعنا أن نجتذب من هونغ كونغ بعض رجال الأعمال المستثمرين في قطاعات النسيج، والملابس الجاهزة، والصناعات البلاستيكية، والمجوهرات، والنقش والحفر على العاج والأحجار الكريمة، والأثاث. في الستينات وأوائل السبعينات، لقيت هذه المشاريع ترحيبا حارا منا بسبب فرص العمل التي أوجدتها ومشاعر التفاؤل التي أشاعتها. لكن أفضل هؤلاء المصنعين ظلوا متمركزين في هونغ كونغ حيث المرابح أكبر، وأقاموا فروعا في سنغافورة مثلما أملنا وأرسلوا أبناءهم لإدارتها.

بعد إعلان البيان المشترك بين الصين وبريطانيا (1984) الذي حدد مستقبل المستعمرة، دعوت مجموعة من أفضل رجال الأعمال وأصحاب المشاريع التجارية الأكفاء في هونغ كونغ لزيارة سنغافورة خلال أسبوع الاحتفالات بالعيد الوطني في شهر آب/أغسطس. ونتيجة لذلك، قامت مجموعة من ملوك المال والتجارة باستثمار مبلغ ملياري دولار في أضخم مجمع يضم أكبر قاعة للمعارض والمؤتمرات والمكاتب في سنغافورة، حيث استضفنا الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة الدولية (في كانون الأول/ديسمبر 1996)، بعد سنة من اكتماله. كان واحدا من العديد من "حاضنات التفريخ" المنتشرة عبر مدن ساحل المحيط الهادي، لا سيما في أمريكا الشمالية واستراليا وآسيا. واعتقدت وسائل الإعلام في هونغ كونغ أن سنغافورة راغبة في اقتناص زبدة المواهب في هونغ كونغ، لكن كان من مصلحتنا نجاح هونغ كونغ بعد أن تعود إلى السيادة الصينية. فالإغارة على العقول والمواهب في هونغ كونغ واستنزافها ممارسة لا تتكرر. ولسوف تبقى هونغ كونغ مصدرا ثرا ومنبعا غنيا ومستمرا للتجارة والفوائد والعوائد والمرابح.

اتبع حكام هونغ كونغ البريطانيون التقليد الإمبراطوري القديم ـ بكل ما يتصف به من غطرسة، وفوقية، وازدراء للسكان المحليين، بل حتى التعالي علي شخصيا بسبب أصولي الصينية. في الفترات المبكرة من الحكم الكولونيالي ترقى حكام المستعمرة من صفوف الخدمة الاستعمارية البريطانية. وهو تقليد تغير منذ عام 1971. فقد كان موراي مكليهوس من وزارة الخارجية التي تفوقت في أدائها. وقرر زيارة سنغافورة قبل استلامه المنصب. إذ ابتليت هونغ كونغ بآفة الفساد؛ وأراد أن يرى كيف استطعنا كبح جماحه وإبقائه تحت السيطرة. كما رغب بالتعرف على ما حققناه في مجال التعليم، خصوصا في ميدان العلوم التطبيقية. إذ لا يوجد أي معهد متخصص في هذا الميدان في هونغ كونغ؛ ولم تنفق شيئا تقريبا على التعليم التقني. إضافة إلى ما أنجزنا في مجال الإسكان؛ حيث أراد تحسين الوضع في هونغ كونغ قبل أن تتفاقم مشكلة السكن وتبلغ درجة الخطر.

وفر البريطانيون إدارة مخلصة ونزيهة للمستعمرة، وذلك باستثناء السنوات العشر السابقة على استلام مكليهوس منصب الحاكم فيها. ووصل الفساد إلى درجة دفعته لتطبيق إجراءات صارمة اعتمادا على قوانين وممارسات سنغافورة لمكافحة الفساد. لقد حابت قواعد اللعبة الاستعمارية مجتمع رجال الأعمال البريطانيين. كان مصرفا "هونغ كونغ & شنغهاي بنك" و"تشارترد بنك" مسؤولين عن إصدار أوراق العملة. أما المؤسسات التجارية البريطانية الكبرى (التي تحولت إلى تكتلات تجارية فيما بعد) فقد تمتعت بموقع متميز، لكن المزايا تقلصت تدريجيا مع وصول الحكم البريطاني إلى العقد الأخير من عمره حيث اشتراها الصينيون في هونغ كونغ.

قبل أن يستلم الحاكم ديفيد ويلسون منصبه في عام 1987، زار هو الآخر سنغافورة ليرى كيف تمكنت الأغلبية الإثنية الصينية من تنظيم نفسها وحل

مشـكلاتها. كـان أيضـا مـن كـوادر وزارة الخارجيـة، ومتخصصـا بالشـؤون الصينية. أراد ويلسون التعرف إلى تجربة سنغافورة عند حصولها على الاستقلال. أخبرته بأن ظروفنا كانت مختلفة. فقد كنا جزءا من ماليزيا، ثم أصبحنا ـ دون قصد ـ مستقلين، وتوجب علينا تدبر أمورنا وتقرير مصيرنا بأنفسنا. أما المنطقة الإدارية الخاصة (SAR) لهونغ كونغ فستكون جزءا من الصين. وعلى أي حاكم إداري لهونغ كونغ فهم ومعرفة الصين وتعلم التعايش مع زعمائها، في الوقت نفسه الذي يحمي فيه مصالح هونغ كونغ. ولن يتمتع بكامل حرية التصرف.

ظلت سياسة بريطانيا حتى عام 1992 قائمة على التشاور والتفاوض مع الصين حول أي تغيير أساسي تنوي إحداثه على الصعيد السياسي قبل إعلانه على الملأ. وهذا يستهدف تحقيق ما دعاه البريطانيون بـ"الحفاظ على القطار"، أي عدم تغيير القاطرة أو العربات حين يصل إلى مفترق الطرق الذي يفصل بين هونغ كونغ البريطانية في الثلاثين من حزيران/يونيو 1997، وهونغ كونغ الصينية في الأول من تموز/يوليو 1997. وبعد صدمة تيانان مين عام 1989، شعرت الحكومة البريطانية بأن عليها أن تفعل أكثر مما تم الاتفاق عليه مع الصينيين في الإعلان المشترك (1984). فقد أرادت إرضاء ضميرها بأنها فعلت ما بوسعها لحماية أسلوب حياة سكان هونغ كونغ بعد عودة المستعمرة إلى الصين.

بعد ستة أسابيع من أحداث تيانان مين، عرضنا تقديم حق اللجوء والإقامة الدائمة ("الموافقة من حيث المبدأ" AIP) لخمسة وعشرين ألف عائلة من هونغ كونغ، دون أن تضطر للانتقال إلى سنغافورة إلا حين تستدعي الحاجة. وسيظل هذا العرض (القبول من حيث المبدأ) صالحا لمدة خمس سنين ويمكن أن تمدد صلاحيته لخمس سنين إضافية. لم يستهدف القانون استنزاف العقول والخبرات والمهارات من هونغ كونغ في وقت سيطر فيه الغموض وعدم اليقين على مستقبل

المستعمرة. لكن أرتالا طويلة من الناس اصطفت أمام مبنى بعثة سنغافورة في هونغ كونغ للحصول على استمارات الطلبات، وكادت أن تسبب أعمال شغب. وحين التقيت بالحاكم ويلسون في هونغ كونغ في كانون الثاني/يناير 1990، أكدت له أنني لم أقصد إلحاق الضرر بهونغ كونغ من خلال "قرار القبول من حيث المبدأ"، ونحن على استعداد لإعارة هونغ كونغ الخبرات والمهارات والمزايا الائتمانية حين تحتاجها، والعكس بالعكس، وسيستفيد كل منا من رأس المال، والمهارات، والمواهب التي يملكها الآخر. لم نكن نتوقع مثل هذه الاستجابة السلبية العنيفة. والعديد من الذين تقدموا بطلباتهم لم يكونوا مؤهلين، بسبب افتقادهم للخبرات أو المستوى التعليمي المطلوب. بعد سنة وافقنا على قبول خمسين ألف عائلة، أي ضعف الرقم الأصلي. وبحلول 1997، لم يزد عدد الذين انتقلوا للإقامة في سنغافورة عن 8500 شخص. وسرعان ما تجاوزت هونغ كونغ صدمة تيانان مين وأخذت تبلي بلاء حسنا. العامل/الموظف في هونغ كونغ يحصل على أجر أعلى من نظيره في سنغافورة أو في أي مكان آخر. وفي الحقيقة، فإن العديد ممن هاجروا إلى كندا واستراليا ونيوزيلندا قد عادوا فيما بعد للعمل في هونغ كونغ، بعد أن تركوا على الأغلب أسرهم هناك.

توقف كريس باتن، مثل سلفيه ويلسون ومكليهوس، في سنغافورة في تموز/ يوليو 1992 وهو في طريقه لاستلام منصبه في هونغ كونغ. وبعد مناقشة دامت ساعة من الزمن، استشعرت رغبة لديه بتوسيع آفاق ما اتفق البريطانيون عليه مع الصينيين، وسألته: "ما هي الأوراق التي بيديك؟ ما الذي جدَّ في الأمر؟". بدلا من أن يجيبني اكتفى بتكرار سؤالي: "ما الذي جدَّ؟". أقلقني شعور بأنه يفكر مليا بإدخال إصلاحات قد تخرق الاتفاق. وكان الصحفيون قد أتوا من هونغ كونغ لإجراء مقابلة معي بعد لقائي مع باتن. ولكي أمنع أي تقرير يجافي الحقيقة، أصدرت بيان بدلا من مقابلتهم: "أعتقد أنه إذا انحصرت الأهداف التي

يسعى [باتن] إلى تحقيقها ضمن إطار الإعلان المشترك والقانون الأساسي، فسوف يقف على أرضية صلبة للحكم وقاعدة انطلاق مناسبة.. أما أفضل مقياس لنجاحه فسيكون استمرارية النظام الذي يخلفه وراءه في العمل والأداء بشكل يفيد هونغ كونغ بعد عام 1997".

في تشرين الأول/أكتوبر 1992، وبعد زيارة إلى الصين، عرَّجت على هونغ كونغ. وكان باتن قد أعلن أنه سيوسع نطاق جمهور الناخبين ليشمل الدوائر الانتخابية الوظيفية التي تمثل رجال الأعمال، والحرفيين المتخصصين، وغيرهم من الجماعات الخاصة الأخرى عبر ضم كافة موظفيهم ومستخدميهم كمقترعين. وفي لقاء مع الصحافة قلت: "تبدو مقترحات باتن واسعة الخيال فيما يتعلق بتعميق الديمقراطية.. ومغالية في سذاجتها وبراءتها. فهي تنزلق إلى الفراغات في القانون الأساسي والإعلان المشترك". لكنني أضفت قائلا: "تشابه مسودات خطط باتن 'أجندة' لعمل زعيم قومي يحشد شعبه للقتال من أجل الاستقلال عن المستعمر، أكثر من كونها برنامجا توديعيا لحاكم استعماري يستعد للرحيل". وحذرت باتن سرا حين التقيت به في مبنى الحكومة من أنه أعطى معنى سلبيا "للدوائر الانتخابية الوظيفية" لأنه تجاوز به نطاق المجموعات الوظيفية الفاعلة التي تشمل الحرفيين أو رجال الأعمال، والتي استهدفتها مقترحاته، لتضم كل عمالهم ومستخدميهم.

في منتصف شهر كانونالأول/ ديسمبر، عدت إلى هونغ كونغ لإلقاء محاضرة في جامعتها. كان على رأس الحضور باتن نفسه، باعتباره رئيس الجامعة. وجوابا عن سؤال لأحد الحاضرين حول الإصلاحات المقترحة من قبل باتن، قرأت مقاطع من خطابين ألقاهما في مجلس اللوردات اثنان من حكام المستعمرة السابقين، اللورد مواري مكليهوس واللورد ديفيد ويلسون، إضافة إلى مقابلة أجراها السير بيرسي كرادوك، مستشار مارغريت تاتشر السياسي الذي

تولى مهمة التفاوض مع الصينيين. أوضح الثلاثة دون لبس أن مسار العمل الذي اختطه باتن يناقض ما اتفقوا عليه وتفاوضوا من أجله . كفريق يمثل بريطانيا . مع الحكومة الصينية. ورأيت أن من الأفضل إعلان موقفي في حضوره بحيث يستطيع الرد إن رغب. لكنه لم يفعل.

أمضى باتن السنوات الخمس الأخيرة من الحكم الاستعماري "عالقا" في شرك جدل خلافي مع الحكومة الصينية. واتسمت ردة فعل الصينيين على تصرفات وخطوات باتن بالغضب والسخط. فإذا أرادت بريطانيا تطبيق هذه الإجراءات فهم على استعداد لإلغاء الاتفاق برمته. وأعلنوا أنهم سيبطلون آثار التغييرات التي يدخلها باتن. وفي تموز/ يوليو 1993 ، شكل الصينيون لجنة عمل تمهيدية لفترة ما بعد الأول من تموز/ يوليو 1997. وفي آب/أغسطس صوتت اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني لصالح استبدال المجلس التشريعي ومجالس الأقاليم والمدن والمقاطعات. لم يأخذ حاكم هونغ كونغ ولا الحكومة البريطانية الرفض الصيني على محمل الجد. وأجرى باتن الانتخابات في أيلول/ سبتمبر 1995؛ أضاف تسع دوائر انتخابية وظيفية جديدة ووسع نطاق المقترعين ليشمل السكان العاملين برمتهم والبالغ عددهم 2.7 مليون ناخب. وأعلن الزعماء الصينيون بأن الصين لن تعترف بنتائج الاقتراع، وأن البنى السياسية التي أقامها البريطانيون لا تتماشى مع القانون الأساسي والبيان المشترك ولسوف تلغى، وسيعاد بناء المجلس التشريعي. اعتقد حاكم هونغ كونغ أن الحكومة الصينية سوف تذعن في نهاية المطاف، لأنها إن لم تفعل فستبدو مناهضة لرغبات الشعب وسيكون ذلك مكلفا على الصعيد الدولي.

عرفت شيئا عن أسلوب التفكير البريطاني بعد مناقشات أجريتها في أيار/ مايو 1993 مع مالكوم ريفكند، الذي كان آنئذ معاون وزير الدفاع، ثم أصبح وزيرا للخارجية فيما بعد. لقد شعر البريطانيون بنوع من الالتزام تجاه

ضمان أن تشكل الديمقراطية الطريقة الأساسية للحياة في هونغ كونغ بحلول عام 1997، واعتقدوا - حتى بدون استفتاء - أن ذلك يمثل رغبة المستعمرة. قلت إن ما يريده العديد من سكانها هو قطع أية علاقة لهم بالصين إلى الأبد. ونظرا لأن ذلك مستحيل، فإن أفضل سبيل - إن أرادوا أن يستمر الازدهار والنجاح - هو إقناع الإدارة الحاكمة والزعماء القادمين بفهم ومعرفة نظرائهم في الصين وتعلم حماية حاجات وضرورات الجزيرة الخاصة. قال ريفكند إنهم يحاولون تشييد بنية دستورية راسخة في هونغ كونغ ليصبح من الأصعب على الصين تدمير الديمقراطية، وإقامة نظام من الضمانات للحريات يعتبرها الغرب من القضايا المسلم بها، مثل حرية السفر والحق بعدم التعرض للاعتقال. وإذا ما تم ترسيخ وتحصين هذا النظام، سيكون من الصعب على الصين تدميره. قلت إن ذلك سيكون جهدا لا طائل فيه. وعلى حاكم هونغ كونغ أن يتكيف ويتواءم مع مصالح الصين الطاغية. ونظرا لأنه لم يتبق سوى أربع سنين، فإن من المستحيل غرس قيم الديمقراطية والدوافع الثقافية التي لم توجد قط في شعب هونغ كونغ. إنه اختبار للإرادات لن تنجح فيه بريطانيا.

توصلت إلى نتيجة مفادها أن البريطانيين يتكلون على الأمريكان للتلويح أمام الصين بعصا الديمقراطية وحقوق الإنسان. كانت أمريكا تتمتع بـ"ميزة" العجز التجاري مع الصين الذي بلغ عشرين مليار دولار عام 1992 وسوف يقفز إلى أربعين مليارا عام 1997، وهذا يشكل وسيلة ضغط قوية. الأداة الأخرى تتمثل بصفة الدولة الأكثر رعاية التي منحت للصادرات الصينية. لكن بمقدور الصين الرد بعدم التعاون في ميدان منع انتشار الأسلحة النووية وتحديد القدرات التقنية للصواريخ العابرة.

أرادت وسائل الإعلام الغربية دقرطة الصين من خلال هونغ كونغ، أو على الأقل ممارسة الضغط على الصين عبر التغييرات الديمقراطية التي أدخلت إلى

هونغ كونغ. ولذلك دعمت الإصلاحات السياسية المتأخرة والأحادية الجانب التي أدخلها الحاكم البريطاني اللورد باتن. الأمر الذي شجع بعض السياسيين في هونغ كونغ على الاعتقاد بأن بمقدورهم التصرف وكانت الجزيرة مستقلة.

الأهم من كل هذه الخطوات السياسية التي اتخذها البريطانيون والأمريكيون من جهة، والصينيون من جهة أخرى، هو التطور الاقتصادي الدراماتيكي والمفاجئ الذي حدث في الصين. فبعد أحداث تيانان مين عام 1989، حين ابتعد المستثمرون من الدول الغربية عن الصين، غامر نظراؤهم الصينيون من سكان هونغ كونغ ومكاو وتايوان بالاستثمار في الصين. وبخلال ثلاث سنين، أبلوا بلاء حسنا، وأظهروا للعالم المتشكك أن العلاقات الشخصية ـ الناشئة عن التحدث باللغة نفسها، والاشتراك بالقيم نفسها، وعدم الخضوع للقوانين والأنظمة المكتوبة ـ سوف تعوض عن النواقص والمثالب في حكم القانون. لقد حقق هؤلاء الصينيون القادمون من المهجر قدرا من النجاح دفعني في تشرين الثاني /نوفمبر 1993 (في المؤتمر العالمي الثاني لرجال الأعمال الصينيين الذي انعقد في هونغ كونغ) إلى تحذيرهم من خطر تدهور علاقاتهم مع حكوماتهم إذا أثرت استثماراتهم في الصين سلبا على مصالح البلاد التي يقيمون فيها.

انهارت أسواق البورصة والعقارات في هونغ كونغ بعد صدمة تيانان مين والخوف من المستقبل عند عودة المستعمرة إلى الصين. وبعد ثمانية أعوام، حققت الصين تحولا كاملا في اقتصادها، وتطلعت هونغ كونغ إلى تحقيق نمو مستمر مع ازدهار الاقتصاد الصيني. ومع اقتراب الأول من تموز/يوليو 1997، ارتفعت قيمة أسهم أسواق المال والعقارات في هونغ كونغ باطراد، مظهرة ثقة كبيرة لم يكن أحد يتوقعها. وقبل ورجال الأعمال الذين قرروا البقاء في هونغ كونغ (وكلهم تقريبا فعلوا ذلك)، حقيقة أن مستقبلهم يعتمد على العلاقات الطيبة مع

الصين. ولسوف تجعل الأعمال والمشاريع التجارية التي تقيمها هونغ كونغ في الصين اقتصاد الجزيرة مزدهرا، إلا في حالة تمكن شنغهاي وغيرها من المدن الساحلية من بناء منشآتها الخاصة بها.

زرت هونغ كونغ خلال الأسبوع الذي سبق انتقالها إلى السيادة الصينية في الثلاثين من حزيران/يونيو 1997، والتقيت بتونغ تشي هوا. وخلال الأشهر الستة التي انقضت على اختياره مديرا مكلفا برئاسة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، أصابت حياته تغييرات جذرية. فبعد أن أمضى عمره مديرا لشركته العائلية الخاصة العاملة في مجال الشحن، وجد نفسه في بؤرة الضوء حيث تركزت عليه وسائل الإعلام وطرح عليه الصحفيون أسئلة صعبة وقاسية في أغلب الأحيان. قبل حقيقة تلازم نجاح هونغ كونغ مع نجاح الصين - وهو مبدأ سليم لحكم هونغ كونغ. وجدت أن النخبة من رجال الأعمال والحرفيين قد تكيفوا - سيكولوجيا - مع واقع تحول هونغ كونغ لتصبح منطقة خاصة تابعة للصين. وكذلك كان حال وسائل الإعلام الناطقة بالصينية. وحتى أشد الصحف الصينية شغبا ومعارضة، التي يديرها رجل أعمال مستقل وليبرالي، كان قد وجه إهانات شخصية للزعيم الصيني لي بينغ، خففت من حدة لهجتها الانتقادية. فقد عرفت الصحافة حدودها والتزمت بها.

لكن الحاكم باتن استمر في مشاحناته مع بكين حتى النهاية. وقاطع الزعماء البريطانيون مراسم أداء القسم لأعضاء المجلس التشريعي المؤقت، وأعلنوا أنه يمثل خرقا للبيان المشترك. بينما لم توجه الدعوة للزعماء الصينيين للحضور احتفال توديع البريطانيين، وإن لم يكونوا على استعداد للحضور على أية حال. إذ أراد الصينيون أن تتمركز وحدة من الجيش الصيني بزيها الموحد قبل وصول جيانغ زيمين لحضور مراسم عودة المستعمرة إلى الوطن الأم في الثلاثين من حزيران/يونيو. في البداية رفض البريطانيون، لكنهم سمحوا في نهاية

المطاف لوحدة مكونة من خمسمائة جندي صيني (بأسلحتهم الخفيفة) بالقدوم في الساعة التاسعة مساء. وعندما أعلن الصينيون في اليوم السابق على الموعد المحدد عن نيتهم بإرسال أربعة آلاف جندي إلى هونغ كونغ في الساعة الرابعة صباحا (في الأول من تموز/يوليو)، أدان الحاكم المستعد للمغادرة هذه الخطوة باعتبارها "خبرا مريعا". كانت الإدانة لا معنى لها. فالسيادة على هونغ كونغ أصبحت من حق الصين عند منتصف ليل الثلاثين من حزيران/يونيو، وغدت هونغ كونغ أرضا تابعة للصين.

في الساعات المبكرة من الأول من تموز /يوليو، وبعد انتهاء مراسم نقل السيادة، سمعت حشدا من الناس يهتفون طيلة مدة تراوحت بين عشر وخمسة عشرة دقيقة بشعارات مناهضة للصين عبر مكبرات الصوت. علمت فيما بعد أن ثلاثة آلاف متظاهر نزلوا إلى الشوارع بعد ما قامت الشرطة بإخلائها من أجلهم، ثم خطب فيهم مارتن لي، زعيم الحزب الديمقراطي، مطالبا بالاستمرار في الكفاح من أجل الديمقراطية، وذلك من على شرفة مبنى المجلس التشريعي. لم يكن الوضع متفجرا ولا ثوريا، ونقلت وسائل الإعلام هذا الاحتجاج الصوري.

من الغريب أن الوضع ظل هادئا في هونغ كونغ. فقد كانت لدى السكان مهلة امتدت ثلاثة عشر عاما (منذ إعلان البيان المشترك في عام 1984) للاستعداد لهذه اللحظة. ولم تجر أية احتفالات تعبر عن الفرح والبهجة بالعودة إلى حضن الوطن الأم. كما لم تكن ثمة مظاهر للحزن على رحيل البريطانيين، ولم تظهر الجماهير المحتشدة على منصة الوداع حماسة كبيرة أو تأثرا واضحا حتى حين رفع اليخت "بريتانيا" مرساته ورحل حاملا آخر حاكم بريطاني معه. لقد أتخم باتن السنوات الخمس الأخيرة من حكم البريطانيين بالقسوة والمرارة. إذ أخرج "القطار الكامل" عن مساره، بعد أن وافق الصينيون تبعا له على استمرارية المجلس التشريعي المنتخب عام 1995 إلى ما بعد عودة المستعمرة إلى الوطن الأم

1997، وترك بدلا منه تشريعا يتضمن مجموعة من القواعد والأنظمة الانتخابية اعتبرت أقل ليبرالية مقارنة بتلك التي عمل على تغييرها من جانب واحد.

حين استلم مدير الإدارة تونغ منصبه في الأول من تموز /يوليو 1997، سقط هو وكبار مساعديه في دوامة الأزمة المالية التي اجتاحت شرق آسيا، رغم أنهم لم يعرفوا بذلك حتى عام 1998. إذ خفضت تايلند من قيمة البات في الثاني من تموز/ يوليو، مطلقة حالة من الاضطراب والفوضى والانهيار انتشرت في كافة أرجاء المنطقة، لتصل إلى روسيا، ثم البرازيل. أما دولار هونغ كونغ المرتبط بالدولار الأمريكي فقد أجبر البلاد على رفع معدلات الفائدة. الأمر الذي خفض أسعار العقارات والأسهم وكافة الأصول الأخرى، مما سبب ركودا اقتصاديا كبيرا وفاقم مشكلة البطالة. تزايدت مشاعر النقمة والسخط على الحكومة، وتغيرت آمال وتوقعات سكان هونغ كونغ. إذ لم ينتظروا من الحكومة الاستعمارية الأجنبية سوى حمايتهم من الشيوعيين الصينيين. لكنهم توقعوا أكثر من ذلك من الحكومة الصينية في هونغ كونغ. فقد عانت من مرض أنفلونزا الطيور، الذي يسببه فيروس نادر يهدد حياة الشيوخ والأطفال على وجه الخصوص. وتوجب قتل مليون طير: فطالب أصحابها بتعويضات وحصلوا عليها. وحين دمرت الطحالب الحمراء مخزون مزارع الأسماك، طالب أصحابها أيضا بتعويضات ونالوا بغيتهم. ثم أفلست إحدى شركات الاستثمار، وتم تعويض المودعين الذي خسروا أموالهم.

حين زرت هونغ كونغ لحضور مؤتمر في حزيران/ يونيو 1999، التقيت بالعديد من الأشخاص الذين تملكهم قلق عميق، ومن بينهم عدد من الأصدقاء القدامى وبعض المعارف الجدد. قدم معظم هؤلاء تحليلا واضحا لمشكلاتهم لكنهم لم يعثروا على الحلول. وأشاروا إلى أن البريطانيين، عند نهاية الحقبة

الإمبراطورية، قد أرخوا قبضة حكمهم لهونغ كونغ. وبدلا من إثارة الاحتجاجات والمواجهات عبر تطبيق سياسات لا تحظى بالشعبية، أذعنوا لمطالب جماعات الضغط، مثل سائقي سيارات الأجرة الذين هددوا بالإضراب حين أرادت الحكومة استبدال محركات الديزل للحد من التلوث. وتعلمت جماعات الضغط كيفية مواجهة وإجهاض السياسات الصارمة عبر تنظيم الاحتجاجات.

والآن، حين أصبحت هونغ كونغ جزءا من الصين، لم يعد مديرها الإداري يتمتع بما يكفي من القوة السياسية لمواجهة مثل هذه التصرفات. وخلافا للحكام البريطانيين، الذين اعتبروا الحصول على الدعم من المجلس التشريعي قضية مسلما بها، واجه تونغ أعضاء المجلس التشريعي، ولم يشعر أي منهم بالتزام يوجب دعم وتأييد سياساته. كما أن مساعديه في الخدمة المدنية لا يمتلكون أي تفويض من المقترعين يدعم آراءهم عندما تواجه بالتحدي من جانب الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي.

فشلت محاولة باتن لتعزيز وتقوية المجلس التشريعي المنتخب ديمقراطيا. إذ تم حل المجلس الذي انتخب حين كانت هونغ كونغ ما تزال تحت الحكم الاستعماري. وظهرت انقسامات عميقة في صفوف النخبة المتعلمة حول كيفية المسير قدما إلى الأمام وتفعيل النظام القائم حاليا. إذ أصاب الضعف والتدهور النظام القديم الذي أداره البريطانيون، ولم يعد قادرا على التكيف مع الوضع السياسي الجديد. فمن جهة هناك البراغماتيون، ورجال الأعمال، والحرفيون الذين أرادوا إقامة علاقة عمل طيبة مع حكومة بكين، وكانوا يعارضون بشدة سياسات باتن. ومن جهة أخرى، هناك الأكاديميون، ووسائل الإعلام، والمهنيون الذين رغبوا بإقامة حصن دستوري قوي للدفاع عن البلاد ـ بقدر المستطاع ـ ضد أية إجراءات قمعية تتخذها بكين، ومن خلال كسب الدعم الدولي، خصوصا من الولايات المتحدة، يمكن ممارسة الضغط على الصين ومنعها من التدخل في

شؤون المنطقة الإدارية الخاصة (هونغ كونغ). أصحاب المقاربة البراغماتية لم يكونوا على استعداد للدخول في معترك السياسة بأنفسهم، بل اعتمدوا بدلا من ذلك على السياسيين الذين لا يضعون فيهم ثقة كبيرة للوقوف في وجه بكين. الحالة إشكالية ومقلقة. إذ لم تكن هناك سوى قلة قليلة مستعدة للبروز والقيادة. الأمر الذي يعني في دلالته مواجهة الحقيقة المتمثلة في استحالة تحقيق مصالح هونغ كونغ بدون أن يكسب زعماؤها ثقة القادة في بكين.

سيتوجب على شعب هونغ كونغ المواءمة بين المصالح الفئوية المتنافسة ـ أرباب العمل مثل لي كا شينغ مقابل السياسيين الساعين وراء أصوات النقابات والعمال، المهنيون والمدراء مقابل العمال والموظفين من محدودي الدخل ـ والخلافات حول الضرائب والشرائح المؤهلة لتلقي الدعم الحكومي في قطاعات الصحة والإسكان والتعليم. بعد تحقيق التوازن في المصالح المتعارضة، سوف يواجه شعب هونغ كونغ الجزء الأصعب من المهمة والمتمثل في تحديد المصالح الجمعية الأساسية والكفاح من أجلها، لا كدولة مستقلة ومنفصلة، بل كمنطقة إدارية خاصة تابعة للصين. تتضاعف صعوبة هذه المهمة لأن شعب هونغ كونغ لا يعتبر نفسه صينيا في الهوية. فأولئك الذين ولدوا على البر الصيني يعلنون للمقترعين بأنهم من مواطني هونغ كونغ الصينيين، والذين ولدوا في المستعمرة يعتبرون أنفسهم من شعب هونغ كونغ. وحين اقترحت المنطقة الإدارية الخاصة أن يرفع العلم الصيني ويعزف النشيد الوطني في المدارس يوميا، عارض 85٪ من الأهل ذلك. من ناحية أخرى، تجمع حوالي خمسين ألف شخص وأشعلوا الشموع إحياء للذكرى العاشرة لأحداث تيانان مين. وأعتقد أن خشيتهم مما قد يحدث لهم في هونغ كونغ تفوق قلقهم من تكرار ما حدث في ساحة "السلام السماوي". وفي مقابل ذلك، عندما عبر الصينيون في الصين عن غضبهم العارم واحتجاجهم الشديد على قصف السفارة الصينية في بلغراد عام 1999، لم يزد

عدد الذين خرجوا في مظاهرة احتجاج رسمية أمام القنصلية الأمريكية في هونغ كونغ عن بضع عشرات.

من قرارات تونغ المثيرة للجدل الخلافي سعيه للحصول على دعم مؤتمر الشعب الوطني لنقض حكم أصدرته محكمة الاستئناف في هونغ كونغ. هنالك مادة في القانون الأساسي تعطي الحق بالدخول والإقامة في هونغ كونغ للأطفال المولودين في الصين من أبوين مقيمين في هونغ كونغ. وأكد حكم المحكمة على أن الأطفال المولودين من أبوين مقيمين في هونغ كونغ (بمن فيهم الأطفال غير الشرعيين)، إضافة إلى ذرية الآباء القادمين من البر الصيني ولم يحصلوا على الإقامة الدائمة في هونغ كونغ إلا لاحقا، لهؤلاء حميعا الحق بالإقامة. وشعر سكان هونغ كونغ بالذعر والخطر حين كشفت الحكومة عن أن أكثر من مليون ونصف المليون شخص سوف يحق لهم الإقامة في هونغ كونغ في نهاية المطاف تبعا لهذا الحكم.

في آذار/ مارس1999، سعى وزير العدل للحصول على تفسير لهذا البند في القانون الأساسي من اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني في بكين. وحصرت اللجنة الحق في الإقامة على كل طفل كان أحد أبويه على الأقل مقيما في هونغ كونغ لحظة ولادته. انتقدت وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمنظمات القانونية تصرف الحكومة واعتبرته سابقة تشجع مؤتمر الشعب الوطني على التدخل في النظام القضائي لهونغ كونغ. لكن أغلبية الشعب أيدت خطوة الحكومة ولم تبد اهتماما بالماحكات القانونية.

في الحادي عشر من تشرين الأول/أكتوبر1999، وفي المحاضرة السنوية الرابعة التي ألقيها في معهد الأبحاث السياسية في هونغ كونغ، الذي يضم مجموعة من الخبراء الذين أنجزوا بعض الدراسات لصالح الحكومة، تحدثت

عن المشكلات التي صاحبت نقل السيادة، والتي تجاوزت في صعوبتها كل التقديرات السابقة. لقد نقلت هونغ كونغ عبر طريق وعرة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان بواسطة الحاكم البريطاني باتن، تدعمه في ذلك وسائل الإعلام الأمريكية والبريطانية. أما الهدف فكان غرس مبادئ حرية الكلام والتعبير في عقول الناس، ولا سيما حرية الصحافة، والانتخابات الشعبية مع توسيع حق الانتخاب إلى أكبر قدر ممكن، ووثيقة حقوق لحماية الحريات الأساسية، وحكم القانون، واستقلال النظام القضائي، وبالتالي تسليم هونغ كونغ إلى الصين بعد أن تشربت بمبادئ الديمقراطية بشكل يتعذر محوها من أذهان سكانها. الأمر الذي دفع الكثيرين في هونغ كونغ إلى الافتراض والظن بأن الاقتصاد سيزدهر من تلقاء نفسه، وأن حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان ستؤدي إلى جعل الأمور تسير على خير ما يرام. لكن تبين أن العكس هو الصحيح.

وعلى شاكلة كل البلاد الأخرى، وجد شعب هونغ كونغ أن حاجته الرئيسة تتمثل في البقاء والعيش حياة مريحة وسعيدة. لكنه شعر بالإحباط لأن النظام القديم، حيث بذل كل فرد جهدا دؤوبا من أجل مصلحته الخاصة، وحقق الكل النجاح تقريبا، لم يعد يعمل. كما لم يعد هناك مجال للعودة إلى هذا النظام القديم. وتغيرت التوقعات والآمال والمواقف، وتوجب دفع المسيرة إلى الأمام. لكن طالما ظلت السياسة الانتخابية متحررة من مسؤولياتها، فإن المجلس التشريعي سيبقى مكانا للمناورة والتضليل بهدف كسب أصوات المقترعين في الانتخابات التالية. أما الوعود التي يطلقها الزعماء السياسيون فلن تختبر مصداقيتها أبدا لأنهم لا يتحملون مسؤولية الالتزام والوفاء بتعهداتهم.

هنالك سبيلان اثنان لتحقيق التقدم والانطلاق إلى الأمام.أولا، يمكن لأعضاء المجلس التشريعي الالتزام بنهج أكثر واقعية والعمل ضمن إطار "المنطقة

الإدارية الخاصة" التي هي جزء من الصين، والإشارة إلى قبولهم بالمصالح الوطنية الطاغية للصين؛ وفي هذه الحالة سوف تسمح الصين على الأرجح لحزب الأغلبية بتولي السلطة بعد عام 2007 حين يعاد النظر في الدستور. ثانيا، قد تمارس الصين عملية استنزاف ملحة تتغلب فيها على السياسيين المتمردين. لدى شعب هونغ كونغ فسحة من الوقت تمتد حتى عام 2007 ليقرر السبيل الذي يسلكه. هونغ كونغ القديمة أصبحت في ذمة التاريخ، أما مستقبلها فيعتمد الآن على الطرائق التي يستخدمها شعبها لتعزيز مصالحه الجماعية.

في لقاء دام ساعة من الزمن جرى فيه تبادل العديد من الأسئلة والأجوبة، أكدت على الحقائق الجلية أمام الحاضرين في مركز المؤتمرات الدولي ـ الذي ضم 1200 شخصية من النخبة السياسية والتجارية والإعلامية في هونغ كونغ ـ وذكرت أن هونغ كونغ إذا أصبحت مثل أية مدينة صينية، فلن تكون ذات قيمة استثنائية بالنسبة إلى الصين. فما يجعلها مفيدة لها هو قوة مؤسساتها، وخبراتها الإدارية، وأسواقها المالية المتطورة، وسيادة حكم القانون، وشفافية التشريعات والأنظمة، وكونها ملعبا مفتوحا للجميع على قدم المساواة، إضافة إلى نمط حياتها "الكوزموبوليتاني" حيث تسود الإنكليزية باعتبارها لغة التجارة والأعمال. كل هذه العوامل جعلت هونغ كونغ مختلفة ومتفردة. لقد واجهت هونغ كونغ نوعين متناقضين ومتعاكسين من عوامل الجذب. فمن أجل أن تكون مفيدة للصين، يجب أن تتعلم العمل مع المسؤولين الصينيين وتفهم ذهنيتهم وأسلوب تفكيرهم ونظامهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المختلف. لكن ينبغي ألا تسمح لهذه المواقف بالتأثير فيها وإلا ستتحول إلى مجرد مدينة كغيرها من المدن الصينية. وعليها أن تحتفظ بالصفات والسمات المميزة التي جعلتها وسيطا لا غنى عنه بين الصين والعالم، كما كانت الحال خلال الحكم البريطاني.

توقعت أن توجه لي وسائل الإعلام انتقادا عنيفا بسبب الحقائق العارية التي ذكرتها. كانت استجابة الحضور حماسية؛ وردة فعل وسائل الإعلام في اليوم التالي معتدلة. ودفعت تقاريرها مجموعات المهنيين والحرفين إلى التفكير مليا بالخيارات المتاحة أمامهم. فقد كانوا في وضع يختلف اختلافا بينا عن ذاك الذي تخيله كريس باتن. لم يظهر أي دليل على لجوء بكين إلى الأساليب القمعية العنيفة، لكن قلوب سكان هونغ كونغ المحزونة منعتهم من المضي قدما وتحديد السبل الموصلة للأهداف العملية والمتاحة في ظل الظروف المستجدة. وحين كان الحكام البريطانيون يحكمون هونغ كونغ، لم يكن شعبها مضطرا للتصرف والعمل بشكل جماعي كمجتمع متلاحم ومتماسك. كان سكان هونغ كونغ مغالين في فردانيتهم وذهنيتهم التجارية المغامرة، وعلى أتم الاستعداد لركوب المخاطرة في سبيل الحصول على مكاسب كبيرة تعود بالنفع عليهم وعلى أسرهم. أما الآن فهم يواجهون بدائل خطيرة وجدية فيما يتعلق بمستقبلهم؛ يجب عليهم جميعا اعتماد هذه الخيارات باعتبارهم جماعة فرعية خاصة من الأمة الصينية.

بالنسبة للحاضر، هنالك فجوة واسعة وعميقة الغور تفصل بين تطلعات شعب هونغ كونغ، الذي يريد مزيدا من الديمقراطية لحماية أسلوبه الحياتي المريح والمزدهر، وبين توقعات زعماء الصين، الراغبين بأن تكون هونغ كونغ مفيدة ولا تسبب الضرر للوطن الأم. وخلال السنوات السبع والأربعين القادمة، يجب أن يتقارب الطرفان لتجسير الهوة الفاصلة بينهما ثم التلاقي معا. ولربما لن يكون ذلك على القدر نفسه من الصعوبة التي يظنها سكان هونغ كونغ الآن. ولسوف يتطلب الأمر جيلين آخرين قبل أن يلتقي الطرفان داخل دولة واحدة ونظام واحد. لكن إذا استمرت التغييرات التي حدثت خلال جيل واحد منذ وفاة الزعيم ماو تسي تونغ بالوتيرة نفسها، فإن التقارب لن يكون عملية مزعجة كثيرا.

.35.

تايوان: الصين الأخرى

العزلة التي أحاطت بالتايوانيين جعلتهم متلهفين لتطوير الروابط مع سنغافورة في وقت مبكر. من جانبنا، حرصنا على ألا نعتمد بشكل كامل على إسرائيل فيما يتعلق بالتدريب العسكري. المباحثات الأولية بدأت عام 1967. أرسلوا إلينا ممثلا رفيع المستوى اجتمع مع كينغ سوي (وزير الدفاع آنذاك) ومعي شخصيا. وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر، قدموا عرضا لتشكيل سلاح جوي سنغافوري. كنا متحمسين لتدريب الطيارين وضباط البحرية في تايوان؛ خصوصا وأن الإسرائيليين لا يستطيعون تقديم مثل هذه المنشآت والتسهيلات. ساعدتنا وزارة الدفاع التايوانية، لكنها لمحت بين الحين والآخر إلى أن وزارة الخارجية كلما سمعت بالمساعدات العسكرية، تطالب بشكل من أشكال الاعتراف الدبلوماسي بتايوان بالمقابل. أوضحنا بأننا لا نستطيع أن نغير موقفنا في هذا السياق.

حين أقام التايوانيون "مكتب التمثيل التجاري لجمهورية الصين" في سنغافورة عام 1969، اتفقنا بكل وضوح على أن تبادل البعثات التجارية لا يعني اعتراف دولة بالأخرى. لم نكن راغبين بالتورط ومعارضة زعم حكومة البر الصيني بأنها الممثلة الوحيدة لكل مناطق الصين، بما في ذلك جزيرة تايوان.

حين عرض قرار الأمم المتحدة القاضي بانضمام جمهورية الصين الشعبية إلى المنظمة الدولية صوتنا لصالح القرار، لكن امتنعنا عن التصويت على قرار طرد تايوان. عملنا على إبقاء سياستنا متساوقة ومتوازنة: هنالك دولة صينية

واحدة، أما إعادة توحيد جمهورية الصين الشعبية وتايوان فهي مسألة داخلية ينبغي حلها بين الطرفين.

الروابط بين مكتب الأمن الوطني التايواني ووزارة الدفاع السنغافورية أدت إلى إعارتنا بعض مدربي الطيران وعدد من التقنيين والميكانيكيين لتشغيل قسم صيانة الطائرات. وحين اقترح مدير مكتب الأمن الوطني أن أزور تايوان للاجتماع برئيس الوزراء تشانغ تشينغ كو، ابن الرئيس تشانغ كاي شيك، في تايبيه (أيار/مايو 1973) وافقت على الاقتراح. كان تشانغ وزوجته الروسية في استقبالنا ـ أنا وزوجتي تشو ـ في المطار، وركبنا معا سيارة واحدة، حيث اصطحبنا الاثنان إلى جناحنا في فندق "غراند اوتيل". في اليوم التالي ركبنا طائرته الخاصة (بوينغ 707) إلى إحدى القواعد الجوية حيث قام سرب تابع لسلاح الجو باستعراض لإقلاع وهبوط الطائرات. ثم ذهبنا بالسيارة إلى منتجع لقضاء العطلات على بحيرة سون مون، وأمضينا هناك يومين للتعرف على بعضنا بعضا.

في حفل العشاء الذي أقيم لنا في تايبيه، التقيت بوزراء الدفاع والمالية والشؤون الاقتصادية، إضافة إلى رئيس هيئة الأركان ومدير مكتب الأمن الوطني، وهكذا تعرفت على كبار القادة والمساعدين الموثوقين لرئيس الوزراء. وبغض النظر عن التوافق الشخصي بيني وبين تشانغ تشينغ كو، اعتمدت علاقتنا على أساس مشترك تمثل في مناهضة الشيوعية. فقد كان الحزب الشيوعي الصيني عدوه اللدود، بينما كان عدوي هو الحزب الشيوعي الملاوي المرتبط بالحزب الشيوعي الصيني. وهكذا جمعت بيننا قضية مشتركة.

كان يتحدث الإنكليزية بصعوبة، كما صعب علي فهم الماندرين التي استخدمها بسبب لكنة جيجيانغ الثقيلة. لكنه فهمني عندما تحدثت بالإنكليزية، وبمساعدة الماندرين استطعنا التواصل بدون مترجم. وهو أمر حاسم

في ترسيخ المشاعر والعواطف المتبادلة التي تطورت إلى نوع من الألفة والود. شرحت له الوضع الجيو- سياسي في جنوب شرق آسيا، وكيف تعتبر سنغافورة بمثابة "الصين الثالثة" (بعد الصين وتايوان)، واستحالة إنكار الروابط العرقية والثقافية واللغوية، وكيف طمأنت حقيقة مناهضتنا للشيوعيين الملاويين جيراننا وأكدت لهم أننا لن نكون "حصان طروادة" للصين الشيوعية.

أرسل لنا ممثلنا التجاري في تايبيه تقريرا لاحقا ذكر فيه أن رئيس الوزراء عبّر عن سروره بلقائي وعن مشاعره الطيبة تجاه سنغافورة. وقد ساعد على ذلك بالتأكيد عامل واحد: فقد رافقتنا في الزيارة ابنتي الشابة التي كانت تدرس الطب آنذاك. ونظرا لأن ثقافتها صينية وتتحدث الماندرين بطلاقة، فقد بدت في تصرفاتها وسلوكها صينية أصيلة. الأمر الذي أثر تأثيرا حاسما في نظرة تشانغ تشينغ كو لي ولزوجتي ولابنتي، وساعد على تحديد نوعية العلاقات بين سنغافورة وتايوان. ولذلك ارتبطنا بصداقة وثيقة وتبادلنا الرسائل باستمرار.

بناء على طلبي، ولكي أتجنب إثارة الاهتمام والجدل على الصعيد العالمي، جرى التعتيم بشكل كامل على أخبار الزيارة.

حين زرت تايوان مرة أخرى في كانون الأول/ ديسمبر 1984، أبدى رئيس الوزراء تشانغ اهتماما شخصيا ببرنامجي. فقد اصطفت وحدات من البحرية ومشاة البحرية لاستقبالي كما يحدث عند زيارة رؤساء الدول، وذلك دون الإعلان عن الزيارة. كما رافقني لمشاهدة ما حققته بلاده من تقدم، بما في ذلك زيارة الأعمال الإنشائية الضخمة مثل الطريق السريع "الشرقي ـ الغربي" الذي شقه التايوانيون عبر مناطق جبلية وعرة.

خلال هذه الزيارة الثانية، طرحت موضوع تدريب قواتنا المسلحة في تايوان بسبب ضيق مساحة سنغافورة. وكنا قد ناقشنا الأمر مع كبار المسؤولين

العسكريين في تايوان قبل عدة أشهر. وأبدى تشانغ تعاطفه مع الطلب. وبحلول شهر نيسان/ أبريل 1975، توصلنا إلى اتفاق حول تدريب القوات المسلحة السنغافورية في تايوان، وأطلقنا على المشروع اسما رمزيا هو "مناورة ضوء النجم". تمتد الخطة في البداية لعام واحد، الأمر الذي يسمح لنا بتدريب وحدات المشاة، والمدفعية، والدروع الحربية، والقوات الخاصة، وذلك في مختلف مناطق تايوان التي تنتشر فيها وحدات مماثلة. ولم تفرض علينا سوى تكاليف ما تستهلكه الوحدات فقط.

كان تشانغ رجلا هادئا رزينا، رقيق الصوت، مدور الوجه، ممتلئ الجسم، يرتدي نظارة سميكة على الدوام. لم يزعم أنه مفكر، لكنه تمتع بعقل عملي وذكاء اجتماعي حاد، وحكم صائب حصيف، كما أحاط نفسه بمجموعة من المساعدين الموثوقين الذين قدموا له النصيحة المخلصة حتى حين لا تتفق مع رأيه. واعتاد ألا يتحدث إلا بعد تفكير عميق لأنه لا يلجأ إلى تقديم الالتزامات والتعهدات العشوائية. لم يكن بمقدوره السفر بحرية في الخارج ووجدني مصدرا إضافيا للمعلومات حول التطورات في أمريكا والعالم. كان يطرح أسئلة باحثة ومتلهفة فيما يتعلق بالتغيرات الطارئة على المشهد الجيو-سياسي. وإلى أن أصابه العجز في منتصف الثمانينات، كان يرافقني في التجول في أرجاء تايوان خلال كل زيارة قمت بها لمدة ثلاثة أو أربعة أيام. اعتدنا تبادل الحديث بحرية ودون قيود، وكان يختبر أمامي تقييماته وآراءه حول الأحداث السياسية التي صاغها من التقارير التي يقرأها باستمرار. وبدا متأثرا بشدة بعزلته الدولية.

زرت تايوان مرة أو مرتين كل سنة طيلة الفترة الممتدة بين عامي 1973-1990، حيث اعتدت التوقف على الدوام تقريبا في هونغ كونغ خلال الرحلة. ومن الأمور التي شكلت مصادر مهمة للمعرفة والتنور والإلهام مشاهدة التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققه الصينيون في تايوان (بمعدل نمو تراوح

بين 10.8٪ سنويا) انطلاقا من الاقتصاد القائم على الأجور المنخفضة والصناعات التي تتطلب قوة عاملة كبيرة اعتمادا على المنتجات الزراعية وتصنيع النسيج والملابس والأحذية الرياضية، للوصول بثبات إلى الأسواق التي تتطلب منتجات أكثر جودة وأغلى سعرا. في البداية، قاموا بعمليات قرصنة لاقتناص الكتب الطبية والقانونية وغيرها من الكتب التعليمية الثمينة التي باعوها بأبخس الأثمان. لكن بحلول الثمانينات، بدؤوا بطباعتها بعد الحصول على التراخيص الضرورية مستخدمين نوعا جيدا من الورق إضافة إلى الأغلفة الصلبة. وبحلول التسعينات، بدؤوا تصنيع رقائق الكمبيوتر، واللوحة الأم، والحواسب الشخصية، والمحمولة، وغيرها من منتجات التقانة المتقدمة. لاحظت تحولا مشابها رفع من سوية الاقتصاد ومستويات المعيشة في هونغ كونغ أيضا. تشجعت كثيرا نتيجة التقدم السريع الذي تحقق في كلتا الدولتين، وانتقيت منهما مؤشرات مفيدة. فإن تمكن الصينيون من تحقيق النجاح هناك، فلم لا يستطيعون تحقيقه هنا في سنغافورة؟

الصينيون في تايوان، بدون قيود الشيوعية والاقتصاد القائم على التخطيط المركزي، كانوا ينطلقون إلى الأمام بسرعة كبيرة. وتايوان، مثلها مثل هونغ كونغ، لا تميل كثيرا إلى نظام الرعاية الاجتماعية. لكن ذلك سيتغير مع إدخال نظام الانتخابات الشعبية في أوائل التسعينات. إذ ضغطت المعارضة في المجلس التشريعي على الحكومة ودفعتها إلى تطبيق نظام الرعاية الاجتماعية وتقديم الدعم في مجال الرعاية الطبية، والتقاعد وغير ذلك من مزايا الضمان الاجتماعي، الأمر الذي أصاب الميزانية بالعجز. ومع وجود معارضة عنيدة في المجلس التشريعي، وجدت الحكومة في التسعينات صعوبة جمة في زيادة الضرائب لتخفيض العجز في الميزانية. ولحسن الحظ، ما زال العمال التايوانيون أفضل حالا (على صعيد دوافع ومحفزات العمل) من نظرائهم في الغرب.

تباهى تشانغ ووزراؤه بما تحقق من تقدم في ميدان التعليم. فكل طالب يحصل على التعليم المجاني حتى نهاية المرحلة الإعدادية على أقل تقدير (أي تسع سنوات)، وبحلول التسعينات تخرج من الجامعات حوالي 30٪ من الطلاب. لكن وزير المالية، ك. ت. لي، تحسر آسفا على هجرة الأدمغة. فبدءا من الستينات، لم يرجع سوى خمسمائة طالب من بين أربعة آلاف وخمسمائة من الخريجين الذي يذهبون إلى أمريكا للحصول على درجة الدكتوراه كل عام. ومع ارتقاء موقع تايوان على لائحة الدول المتفوقة في المنافسة والأداء، شرع لي في اجتذاب أفضل المواهب التايوانية وتحفيزها على العودة، خصوصا أولئك العاملين في أشهر مخابر ومراكز الأبحاث وفي الشركات المتعددة الجنسية المتخصصة بالإلكترونيات. وشيد لهم مركزا علميا بالقرب من تايبيه وزودهم بالقروض الميسرة للبدء بمشاريعهم في ميدان أشباه النواقل. "أقلعت" صناعة الحواسب التايوانية، بعد أن أقام هؤلاء شبكات مع الشركات الأمريكية العاملة في صناعة الكمبيوتر واكتسبوا المعرفة والخبرة من مجاراة آخر التطورات واستطاعوا تسويق منتجاتهم. كما تلقوا الدعم من المهندسين والتقنيين التايوانيين الذين تلقوا تعليمهم في معاهد وجامعات تايوان.

ضم المليونان أو الثلاثة ملايين الذين قدموا من البر الصيني مع قوات الجنرال تشانغ كاي شيك شريحة ضخمة من المثقفين، والمدراء، والعلماء، ورجال الأعمال. وشكل هؤلاء العنصر المحفز الذي حول تايوان إلى مركز اقتصاد ناشط وقوي.

لكن النخبة التي قدمت من البر الصيني إلى تايوان عرفت بأن موقفها سيكون صعبا على المدى البعيد. إذ شكلت أقلية لا تتجاوز 10٪ من السكان. واستطاع السكان الأصليون زيادة أعدادهم بشكل تدريجي وعنيد، في المناصب

البيروقراطية وقيادات القوات المسلحة التي كان يشغلها أساسا أولئك القادمون من البر الصيني أو أولادهم. كانت المسألة مسألة وقت قبل أن يتمكن التايوانيين الأصليون ـ الذين يشكلون نسبة 90٪ من السكان ـ من قلب المعادلة واحتلال مركز الثقل السياسي. اعترف تشانغ وكبار مسؤوليه بالأمر الواقع، فاختاروا من بين التايوانيين أولئك الذين اعتبروهم أهلا للثقة ـ شخصيات على استعداد لمتابعة سياسة الوقوف بحزم ضد الشيوعيين في البر الصيني، دون المطالبة باستقلال تايوان وانفصالها، وهو أمر يعتبر محرما في نظر القادمين من الصين.

بحلول منتصف الثمانينات، ظهر جيل شاب من التايوانيين المتعلمين انطلاقا من صفوف المؤسسة الرسمية والوظائف الحكومية. قمنا بتغيير ممثلنا التجاري، الذي كان ينتمي أصلا إلى مقاطعة جيجيانغ، مسقط رأس تشانغ، وعينا بدلا منه ممثلا آخر يستطيع التحدث بلهجة منيان المحلية المستخدمة في مقاطعة فوجيان. أمكننا رؤية العوامل التي أدت إلى التغيير في تايوان. توجب علينا معرفة التايوانيين الذين يشغلون الوظائف البيروقراطية المرتبطة بحزب الكومنتانغ*، مع الابتعاد عن المنشقين الذين أرادوا الاستقلال. فمنظماتهم لم تكن شرعية وسجن العديد منهم بتهمة التحريض.

في منتصف الثمانينات، لاحظت تدهور صحة تشانغ بوضوح. إذ لم يعد يستطيع مرافقتي في التجول في تايوان. وتبينت من الحديث الذي دار بيننا أنه يتعرض لضغوط من وسائل الإعلام الأمريكية ومن الكونغرس لدقرطة النظام السياسي في تايوان. ألغى تشانغ الأحكام العرفية وبدأ العملية. ونقل لي ابنه، هسياو-وو، ممثل تايوان التجاري، أفكار أبيه. أبلغت تشانغ بأن عليه من أجل

* حزب سياسي صيني أسسه سن يات سن، وهيمن على الصين في أوائل القرن العشرين. ثم أصبح الحزب الحاكم في تايوان بزعامة تشانغ كاي شيك بعد هزيمته أمام الشيوعيين وفراره إلى الجزيرة. (م)

ضـمان أمـن تـايوان أن يحـتفظ بـدعم وتأييـد وسـائل الإعـلام الأمريكيـة والكونغرس، لا الرئيس ريغان وحده، لأن هذا الأخير بحاجة لدعم الطرفين معا. وبعـد ذلـك، سمـح تشـانغ للمعارضـة غـير الرسميـة، الـتي لم تكـن شـرعية، بالمشاركة في انتخابات أعضاء المجلس التشريعي "يوان".

توفي تشانغ في كانون الثاني/ينايـر1988. وكـان قـد حظـي بمكانـة هائلـة على الصعيد المحلي، مما ساعد على ضبط القوى التي انطلقت من عقالها بعد رفع قانون الأحكام العرفية. حضرت مراسم تشييعه، كما حضر العديد من الزعماء اليابانيين والأمريكيين، إضافة إلى رؤساء الوزراء السابقين والمسؤولين الكبـار، لكـن لم يحضـر أي مـن المسـؤولين الـذين يشـكلون مناصـب رسميـة آنذاك. أقيمت الجنازة حسب الشعائر الصينية التقليدية، حيث نقل جثمانه إلى مرقد مؤقت خارج تايبيه، ليحفظ هنـاك، مثل أبيه القائد العام تشانغ كاي تشيك، ريثما ينقل الاثنان إلى مسقط رأسيهما في مقاطعة جيجيانغ إلى الجنوب من شنغهاي.

استلم السلطة نائب الرئيس لـي تينـغ ـ هـوي. كنت قد قابلته لأول مرة حين كان محافظا لتايبيه، ثم كحاكم لمقاطعة تايوان. كنا نلعب الغولف بين الحين والآخر. كان رجلا كفؤا، ومجدا، ويحترم رؤساءه، خصوصا الرئيس والوزراء القادمين من البر الصيني. وجدته آنذاك مسؤولا ودودا ومتواضعا، تميز بطول قامته، وشعره الرمادي، ونظارته السميكة، وابتسامته العريضة. وقبل أن يختاره تشانغ نائبا للرئيس عام 1984، فكر بعدد من زعماء الكومنتانغ (من سكان تايوان الأصليين)، لكنه وجده أكثر مواءمة وأهلية. وأفترض أنه رضي تماما عنـه ووجـده أهـلا للثقـة ويمكـن الاعتمـاد عليـه والوثـوق بأنـه سـيتابع سياسـته القاضية بعدم السماح أبدا باستقلال تايوان عن الوطن الأم.

تابع الرئيس لي تينغ - هوي لبضع سنوات انتهاج سياسة الكومنتانغ القائمة على وجود دولة صينية واحدة وعدم استقلال تايوان. وشرع في حملة لكسب تأييد عدد كاف من الحرس القديم وبعض من القادة الشباب (من البر الصيني) في الكومنتانغ للسيطرة على الحزب كلية. وسرعان ما استبدل أولئك المسؤولين الكبار في المناصب الحساسة الذين خالفوه الرأي وقدموا مشورة مغايرة، بمن فيهم رئيس الوزراء هاو بي - تسون، ووزير الخارجية فريدريك تشين فو، الذي نصحه بعدم زيارة أمريكا عام 1995. وعمل لي بسرعة على دقرطة النظام عبر تعيين مزيد من التايوانيين (الأصليين) في المناصب المهمة، وتقوية قبضته على الكومنتانغ والبلاد. وكان بعض أفراد الحرس القديم في الحزب قد أبلغوني بأنهم توقعوا / وقبلوا بحتمية هذه التغيرات، لكنهم فوجئوا بسرعة نقل الرئيس لي للسلطة السياسية إلى الأغلبية التايوانية (90٪) عبر الانتخابات الشعبية لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية والمجلس التشريعي (يوان). لقد وصل التغيير إلى الحزب نفسه، الأمر الذي دفع الكثيرين للانشقاق عنه في نهاية المطاف وتشكيل "الحزب الجديد"، وهي خطوة أضعفت إلى حد خطير قبضة الكومنتانغ على السلطة.

ما إن رسخ الرئيس لي موقعه حتى بدأ يعبر عن مشاعره بكلمات دفعت زعماء بكين إلى الاستنتاج بأنه يريد إبقاء تايوان منفصلة عن الصين لأطول مدة ممكنة. في عام 1992، أعلن الرئيس لي شروطه لإعادة توحيد بلاده مع الصين، وعرّف "الصين الواحدة" بأنها جمهورية الصين وليست جمهورية الصين الشعبية. ولن تتحقق الوحدة الوطنية إلا ضمن "دولة صينية حرة ومزدهرة وديمقراطية" - بكلمات أخرى، يجب على الصين الشيوعية أن تصبح أولا ديمقراطية مثل تايوان. لم أعرف آنئذ أن القصد من الإعلان هو التعبير عن موقف ثابت متعنت لا يمكن التفاهم معه، وليس نقطة انطلاق للمفاوضات بين الطرفين.

في نيسان /أبريل 1994 ، أجرى الرئيس لي مقابلة مع الصحفي الياباني الشهير ريوتارو شيبا ، نشرت في مجلة يابانية ولم يكذب لي ما جاء فيها. قال لي إن حزب الكومنتانغ هو حزب الغرباء ، وأن شعب تايوان عانى الأمرين من احتلال الغرباء ، بما في ذلك حكومة الكومنتانغ ، وأن "المصاعب تكمن أمام موسى وشعبه.. و'الخروج' يمكن أن يشكل نوعا من النتيجة المستخلصة المناسبة". وحين يتحدث رئيس لتايوان عن موسى وهو يقود شعبه إلى أرض الميعاد ، فإن الصين لا يمكن أن تتجاهل تصريحه.

أضمر سكان تايوان الأصليون مشاعر ضيم عميقة تجاه القادمين من البر الصيني بسبب حادثة "2/28". ففي الثامن والعشرين من شباط / فبراير1947 ، قتل الآلاف من أهالي تايوان على يد الجنود الوطنيين لأنهم عبروا عن استيائهم وسخطهم على القادمين من البر الصيني الذين لم يتصرفوا كمحررين بل كأسياد مضطهدين. جرى كبت كل الإشارات العامة لهذه المأساة ، لكنها عاشت في ذاكرة السكان المحليين ثم خرجت إلى العلن حين استلم تايواني (أصيل) منصب الرئاسة. ويعود الفضل إلى الرئيس لي في ضبط وكبح أية محاولة لتصفية الحساب مع الماضي.

نزعت الانتخابات الشعبية إلى نكئ جراح الماضي وتعميق الانقسام بين سكان تايوان الأصليين وأولئك القادمين من البر الصيني. ومن أجل كسب تعاطف وتأييد الأغلبية الساحقة التي تبلغ نسبتها 90٪ من إجمالي السكان ، أكد السياسيون على هويتهم المحلية. واستخدمت حملاتهم الانتخابية لهجة مين - نان المحلية ، وسخروا من معارضيهم القادمين من البر الصيني لعدم تمكنهم من التحدث بهذه اللهجة. بل إن بعضهم وضع ولاءهم لتايوان موضع التشكيك والمساءلة.

جرحت هذه الهجمات "العدائية" المثيرة للانقسامات مشاعر القادمين من البر الصيني الذين تقدم بهم العمر. فقد ساعد علماؤهم في بناء الجامعات ووفروا الرعاية للعديد من السكان الأصليين الأكفاء والمؤهلين. والزعماء البارزون من طائفة القادمين من البر الصيني، مثل رئيسي الوزراء سون ويو كو - هوا، ووزير المالية لي، هم الذين ابتكروا بمهارتهم وحنكتهم السياسات الناجعة التي حولت اقتصاد تايوان من الزراعة إلى الصناعة. كما أرسوا القواعد المؤسسة لنجاح تايوان الساحق.

النتيجة الأشد خطورة للانتخابات الشعبية تمثلت في تنامي تورط المافيا الصينية أو الجمعيات السرية في الحياة العامة. وترجع روابط حزب الكومنتانغ مع هذه التنظيمات والجمعيات إلى ما قبل حقبة شنغهاي، حين استخدم الجنرال تشانغ كاي شيك أفرادها لمحاربة الشيوعيين. ثم رافقوه إلى تايوان. ازدهرت المافيا التايوانية وتجذرت في البلاد. لكن الحكومة ظلت قادرة على السيطرة على المافيا طالما بقيت الانتخابات لا تؤدي إلى نقل السلطة الفعلية للفائزين.

حين تبنى النظام السياسي سياسة الانفتاح في أواخر الثمانينات، وأصبحت الانتخابات منافسة وصراعا على السلطة الفعلية، اكتشفت المافيا والتنظيمات السرية أن بمقدورها خوض الانتخابات والوصول إلى مواقع السلطة. وبحلول عام 1996، أصبحت الجمعيات السرية قوة سياسية حين شكل أعضاؤها نسبة 10٪ من مقاعد المجالس التشريعية على المستوى الوطني، و30٪ على المستوى المحلي. ترسخ الفساد وعمليات شراء الأصوات الانتخابية. فما إن يصل المرشح إلى المنصب المأمول حتى يحاول استرداد ما دفعه من تكاليف ونفقات.

لم تتمكن الصحافة الحرة لا من كبح جماح الفساد ("الذهب الأسود")، ولا المنظمات السرية التي جرت مقارنتها بمافيا صقلية. وبلغت في قوتها وجبروتها حدا دفع السكرتير العام لمكتب الرئيس لي إلى إرسال إكليل من الورد تعبيرا

عن إجلاله لواحد من أشهر زعماء العصابات الذي قتل على يد عصابة منافسة عام 1996 ، وذلك لكي يكسب أنصاره وأتباعه إلى جانبه. أما نائب رئيس المجلس التشريعي وغيره من أعضائه البارزين فقد حضروا الجنازة، مثلما فعل عدد من زعماء المعارضة. اخترقت المافيا صناعة البناء، والجمعيات التعاونية الزراعية، بل حتى دوري البيسبول. كما شقت طريقها إلى الاجتماعات العامة السنوية للشركات المدرجة في البورصة ولجان المعابد الثرية، بل بدأت حتى بتجنيد الأعضاء من المدارس.

في كانون الثاني/ يناير2000، قال وزير العدل (وهو أول وزير للعدل لا ينتمي إلى حزب الكومنتانغ) بعد أسبوعين من تعيينه في منصبه:

"في منطقة شرق آسيا، تعاني تايوان من أخطر حالات الفساد، وفشلت في اتخاذ أية خطوة لمحاربته طيلة الخمسين سنة الماضية. إن لي تينغ هوي هو مصدر الفساد في السياسة التايوانية. فقد عرف مواقعه وأماكنه ولم يفعل شيئا سوى الحديث عن الحاجة لمحاربته. ولهذا السبب اضطر وزراء العدل السابقون للاستقالة لأنهم صدقوا كلام السيد لي وحاولوا القضاء على الفساد. الجو المحيط، الثقافة السائدة، الناس ـ كلها عوامل يمكن بسهولة أن تؤثر في القضاة والشرطة بل حتى في المشرعين والمسؤولين القضائيين. نحن نريد منهم تحمل مسؤولياتهم".

استقبلت الرئيس لي في سنغافورة عام 1989 ، وكانت تلك أول زيارة يقوم بها رئيس تايواني إلى جنوب شرق آسيا. أظهرت نحوه كل الرقة واللطف والاحترام الشخصي باعتباره رئيس دولة. وبالرغم من أننا لم نكن نقيم آنذاك علاقات ديبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، إلا أنني قررت ألا يكون

الاستقبال على مستوى رؤساء الدول على صعيد البرتوكول. ولذلك لن ترفع الأعلام، ولن يجري استعراض لحرس الشرف، ولن تقام مراسم رسمية. وفي كافة البيانات العلنية، أشرنا إليه باعتباره الرئيس لي "من تايوان" وليس "رئيس تايوان". ومع ذلك، حسنت الزيارة صورته السياسية في المنطقة.

لأنني كنت بمثابة قناة اتصال تنقل الرسائل بين الطرفين، اختارت جمهورية الصين الشعبية وتايوان سنغافورة مكانا لعقد أول مباحثات بينهما، في نيسان/ آبريل1993. الصينيون أطلقوا عليها اسم "مباحثات وانغ ـ كو" نسبة لاسمي الزعيمين الذين مثلا رسميا المنظمتين "غير الرسميتين" اللتين شاركتا فيها. التقيت برئيسي الوفدين كل على حدة، وعرفت أن كلا منهما قد عهد إليه رئيسه بجدول أعمال خاص به. إذ أراد كو تشين ـ فو، ممثل تايوان، التوصل إلى حل الأمور التقنية وحدها، مثل إثبات أصالة الوثائق والتحقق من رسائل البريد المسجل الضائعة؛ فرئيسه لم يرغب بأي حوار حول تحرير التجارة، ناهيك عن إعادة توحيد البلدين. أما وانغ داوهان، فقد أراد لهذه المباحثات التمهيدية أن تؤدي إلى مناقشات جوهرية حول إعادة توحيد البلدين. وكما هو متوقع، لم تؤد المباحثات إلى تحسين العلاقات بينهما.

الرئيس لي زعيم شره يمتلك طاقة هائلة على استيعاب وامتصاص المعلومات. تلقى تعليمه في المدارس اليابانية في تايوان حين كانت مستعمرة يابانية تدعى فورموزا. خلال الحرب، كان من بين قلة من التايوانيين الذين اختيروا للدراسة في الجامعات اليابانية، وانتسب إلى جامعة كيوتو الإمبراطورية، التي تحتل المرتبة الثانية من حيث الشهرة والمكانة بعد جامعة طوكيو الإمبراطورية. عاد إلى تايوان بعد الحرب لمتابعة تعليمه الجامعي في تايبيه. ثم ذهب في وقت لاحق إلى الولايات المتحدة وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة كورنيل.

أخبرني متباهيا بأنه يقرأ أربع صحف يابانية كبرى كل يوم ويشاهد محطة "ان.اتش.كي" الفضائية التي تبث من طوكيو. حتى بالنسبة لكتبه فهو يفضل الترجمة اليابانية بدلا من الأصل الإنكليزي، لأنها أسهل بالنسبة له. تعمق كثيرا في التاريخ الياباني والثقافة اليابانية إلى حد أنه لم يشغل فكره بالبر الصيني، لا بتاريخه ولا ثقافته ولا زعمائه الشيوعيين الحاليين، حيث يراهم من منظور النخبة المتعلمة في اليابان. أظهر ازدراءه للزعماء الشيوعيين، ودعاهم علنا بـ"الحمقى" و"البله" و"أصحاب العقول المخربة". لكن الزعماء الصينيين لم يردوا له التحية أبدا، رغم تأكدي من وجود موظف في بكين مهمته تسجيل النعوت التي يطلقها الرئيس لي.

وجدته واثقا من نفسه، واسع المعرفة نتيجة المطالعة، وحسن الاطلاع على كل موضوع يثير اهتمامه. لكن نتيجة عزلة تايوان، لم يتمكن من فهم السبب الذي منع زعماء العالم من التعاطف مع تايوان كما فعل اليابانيون. واعتبر تعاطف اليابان مع تايوان ودعمها لها أمرا عظيم الأهمية. واعتقد أيضا أنه إذا اتبع "الوصفات" التي قدمها الليبراليون وأعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنها ستدافع عنه ضد الصين الشيوعية.

لم أتمكن من فهم موقف الرئيس لي. صديق قديم له فسر أمامي هذا الموقف قائلا إن ثقافته اليابانية قد أتخمته بروح "البوشيدو"، أو القانون الأخلاقي للمحاربين والفرسان اليابانيين، بل اعتبر مهمته هي قيادة شعب تايوان إلى "أرض الميعاد". وأضاف صديقه، إن الرئيس لي مسيحي ورع سينفذ إرادة الرب مهما بلغ الثمن، مدفوعا بروح "البوشيدو"!

في حزيران/ يونيو 1995، وبعد ممارسة ضغوط قوية، أقنع الرئيس لي الكونغرس الأمريكي بالموافقة بالإجماع على منحه تأشيرة دخول لزيارة جامعة كورنيل التي تخرج منها. أما الزيارة والخطاب الذي ألقاه في الجامعة فكان لهما

تأثير أخطر بكثير مما توقعه الكونغرس. كنت قد خشيت من ردة الفعل، لكن لم أدرك عمق ريبة الصين بالرئيس لي والمضامين التي قرأتها في قرار رئيس الولايات المتحدة بالسماح بزيارته. وفي وقت لاحق من تلك السنة (تشرين الأول/ أكتوبر)، سألت الرئيس لي بينغ عن سبب اقتناعه العميق بأن الرئيس التايواني يريد الاستقلال. قال لي بينغ إن الزعماء الصينيين شاهدوا التسجيل الكامل - على جهاز الفيديو - لخطاب الرئيس التايواني في كورنيل، حيث لم يعط أية إشارة إلى وجود دولة صينية واحدة، بل أكد على تايوان، ودعاها جمهورية الصين في تايوان. أدت هذه القناعة (في آذار /مارس 1996) إلى أخطر المواجهات بين الجانبين منذ أزمة كيموي عام 1958. نشر الصينيون قواتهم وأجروا مناورات عسكرية في مقاطعة فوجيان مقابل تايوان، كما أطلقوا صواريخ سقطت في المياه بالقرب من الموانئ البحرية المهمة على ساحل تايوان الغربي.

من أجل تهدئة الوضع المتوتر، التمست من الطرفين في الثالث من آذار/ مارس ما يلي: "زعماء الصين يعتبرونني صديقا قديما. وأنا صديق قديم لتايوان أيضا. وإذا ما تعرض أي طرف للضرر، فستصيب الخسارة سنغافورة. أما إذا لحق الضرر بالطرفين معا فستكون خسارة سنغافورة مضاعفة. إن سنغافورة تستفيد عندما يزدهر الوضع الاقتصادي في كلا البلدين، حين يتعاونان ويساعد أحدهما الآخر على الازدهار والنماء". لكن نائب رئيس الوزراء الصيني ووزير الخارجية، كيان كيشين، صرح في مؤتمر صحفي بأن القضية شأن داخلي، وبالرغم من أنني أعرف عن تايوان أكثر من معظم الأجانب، إلا أن هذه المسألة لا يجب أن يتدخل فيها أي أجنبي. لم يفاجئني هذا الصد الرقيق نظرا لأنه يتماشى مع موقف الصين الأساسي القائل إن المسألة مشكلة "صينية" داخلية يجب حلها بشكل مباشر بين زعماء الطرفين.

في هذه الأثناء، بدأ الرئيس لي سياسة عدم التوكيد على الملامح والسمات الصينية لتايوان. فمنذ نهاية الحرب عام 1945 وحتى وفاة تشانغ تشينغ ـ كو عام 1988، كانت المدارس والجامعات التايوانية تستخدم اللغة الوطنية (الماندرين) في التدريس. كما ركزت المناهج على تاريخ وجغرافية البر الصيني الذي تعتبر تايوان جزءا منه. أما الآن، فتركز المدارس على تاريخ وجغرافية تايوان أكثر من تركيزها على الصين. وفي وقت مبكر يرجع إلى عام 1989، بعيد وفاة تشانغ، استشعرت الإحراج الذي أصاب رئيس الوزراء يو كو ـ هوا (القادم من البر الصيني) حين رافقني في زيارة إلى تايتونغ، المنتجع الياباني القديم الذي يضم نبع مياه حارة. فبعد العشاء، وفي حفلة غناء تقليدية، أنشد الوزراء التايوانيون (المحليون) أغنيات لم يفهمها يو.

خلال مدة رئاسته للبلاد التي استمرت اثني عشر عاما، جاهر الرئيس لي بالمشاعر الانفصالية التي ظلت هاجعة في تايوان. إذ قلل من قدرة وإرادة زعماء وشعب البر الصيني وعزيمتهم على الحفاظ على تايوان جزءا من بلادهم. لا يمكن لسياسات الرئيس لي أن تسود إلا بتأييد ودعم الولايات المتحدة. وعبر التصرف وكأن هذا الدعم سيظل ثابتا على الدوام وفي كل الأحوال، قاد شعب تايوان إلى الاعتقاد بعدم الحاجة إلى التفاوض بشكل جدي مع زعماء الصين حول مستقبل تايوان. أما مساهمته في تحديد مستقبل تايوان فتمثلت بتحويل قضية إعادة التوحيد إلى أهم بند على جدول أعمال بكين وقضاياها الوطنية.

راقب زعماء الصين عن كثب الحملة الانتخابية لاختيار الرئيس القادم في آذار/ مارس2000. وشعروا بالقلق من تنامي حجم التأييد لمرشح الحزب التقدمي الديمقراطي، تشين شوي ـ بيان. فالوطنيون التايوانيون (الأصليون) الذين شكلوا هذا الحزب قد كافحوا طويلا من أجل استقلال تايوان وتعرضوا للسجن والعقاب من قبل حكومة الكومنتانغ بزعامة تشانغ كاي شيك، ثم ابنه تشانغ

تشينغ ـ كو. في الثاني والعشرين من شباط/ فبراير2000، نشرت وسائل الإعلام الصينية كتابا أبيض صادرا عن مجلس الدولة يحذر من مغبة رفض تايوان مناقشة إعادة توحيد الصين إلى الأبد، لأن الصين ستلجأ في هذه الحالة إلى القوة. الكتاب كان موجها إلى تشين بالذات. وفي الخامس عشر من آذار/ مارس، قبل ثلاثة أيام من الانتخابات، حذر رئيس الوزراء الصيني، جو رونغ جي، في مؤتمر صحفي بث على الهواء مباشرة، حذر التايوانيين من أن الصين مستعدة لإراقة الدماء لحماية أراضيها.

فاز تشين شوي ـ بيان بالرئاسة بعد أن حصل على أقل من 40٪ من الأصوات ضد المرشح المستقل جيمس سونغ الذي حصل على 36٪ منها. أما مرشح الكومنتانغ، لين تشان، نائب الرئيس، فقد لحقت به خسارة مريرة. إذ بدا أن الرئيس لي قد تخلى عن نائبه عندما ألقى خطابا فاترا لدعم لين خلال الحملة الانتخابية. كما أن العديد أقرب أصدقاء الرئيس قد انحازوا إلى جانب تشين، الأمر الذي ضاعف من ريبة زعماء الصين به. قالت بكين إنها ستنتظر وترى، وتصغي لما سيقوله تشين وتراقب ما سيفعله. أصدر تشين بيانات وتصريحات تصالحية بعد إعلان فوزه بالمنصب، دون إظهار أي التزام بالتوحيد في نهاية المطاف. الرئيس جيانغ زيمين قال إن المحادثات بين الجانبين لا يمكن أن تستأنف إلا تحت مبدأ دولة صينية واحدة. أما تشين فقال إن ذلك يمكن أن يشكل بندا على أجندة النقاش. وفي خطاب التنصيب (20أيار/ مايو) قال تشين "إن الجانبين يمتلكان ما يكفي من الحكمة والإبداع للتعامل بشكل مشترك مع مسألة 'دولة صينية واحدة' في المستقبل". ولم يجد أي سبب يدعو لاتخاذ أية خطوة ضد تايوان، لكنه لم يقل ما يكفي لزعزعة اعتقاد زعماء الصين الراسخ بأنه سيتابع "حقبة لي تينغ ـ هوي، بدون وجود لي تينغ ـ هوي". بعد ساعتين اثنتين من الخطاب، أعلنت الصين إن تشين ينقصه الصدق. ولسوف تنتظر على الأرجح حتى

تتبين من سيكون الرئيس التالي للولايات المتحدة بعد انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر2000 ، وذلك قبل أن تقرر المسار الذي ستنتهجه. قد يكون المسرح مهيئا لاندلاع أزمة بين الجانبين. فإذا راوغ الرئيس الجديد ولم يوافق على أن تايوان جزء من الصين فسيصبح الوضع متفجرا. إذ لن يستطيع أي زعيم صيني البقاء في منصبه إذا اعتبر أنه "سيخسر تايوان".

أمام الرئيس التايواني الجديد خياران اثنان: إما المتابعة من حيث انتهى لي تينغ ـ هوي، الأمر الذي يعني زيادة حدة الصراع، أو إغلاق ذلك الفصل وانتهاج سياسة جديدة مؤسسة على قواعد واقعية.

لقد ظلت تايوان منفصلة عن الصين منذ أكثر من مائة عام (منذ سنة 1859). ولا يوجد صيني في تايوان يستسيغ أن تمتصه هذه الكتلة البشرية الهائلة المؤلفة من مليار ومائتي ألف نسمة. فهو يفضل أسلوبا مختلفا في الحكم، والحياة، ومستوى معيشيا أعلى، وهي أهداف بذل جهدا مضنيا لتحقيقها. وحتى الذين قدموا من البر الصيني وأقاموا في تايوان منذ عام 1949 ، وأيدوا إعادة توحيد الصين، لا يريدون الوحدة في المستقبل القريب.

قد تكون الولايات المتحدة قادرة على منع الصين من استخدام القوة لمدة عشرين أو ثلاثين سنة إضافية. وفي خلال هذه المدة يرجح أن تطور الصين القدرة العسكرية اللازمة للتحكم بالمضائق. ولربما يكون من الحكمة ـ قبل تحول موازين القوى لصالح الصين ـ التفاوض حول شروط الوحدة المستقبلية لا الوحدة الفورية.

لنفترض حدوث الأسوأ ، وأن الصين استخدمت القوة العسكرية مما دفع الولايات المتحدة للتدخل وإلحاق هزيمة حاسمة بالجيش الصيني نظرا لتفوقها التكنولوجي: "فهل هذه هي نهاية الحكاية؟". وجهت السؤال إلى ثلاثة من

المفكرين الأمريكيين المتخصصين في هذا المجال بعد الانتخابات التايوانية بقليل. أجاب أحدهم: "بل إنها بداية الحكاية". لقد فكر بالمشكلة مليا. فإذا أحبطت التقانة الأمريكية المتفوقة الصينيين، فليس من الصعب أن نتخيل اندفاع مليار ومائتي مليون صيني في موجة كاسحة هائلة، ليظهروا للأمريكيين أنهم ليسوا جبناء ولا يجب النظر إليهم باستعلاء.

استمرار الرئيس تشين شوي - بيان في انتهاج سياسة لي تينغ - هوي القائمة على خلق هوية وطنية تايوانية، منفصلة ومتميزة، سوف يؤكد شكوك الصين بأنه قرر سبيل تايوان نحو الاستقلال. وهذا سيفاقم خطر اللجوء إلى حل متسرع لقضية إعادة توحيد الصين. فإذ أصبحت تايوان دولة مستقلة، سيدخل لي تينغ - هوي تاريخ تايوان باعتباره بطلا وطنيا. أما إن توحدت تايوان مع الوطن الأم بالقوة، فلن يرحم التاريخ رجلا سبب - دون داع - الألم والمعاناة للشعب الصيني في تايوان.

يمكن للشعب الصيني على جانبي المضائق أن يخفف من حدة مشاكله عبر إقامة علاقات تزداد سهولة وبعدا عن التعقيد بمرور السنين. وإذا ما تمت الوحدة بالطرق السلمية، يجب أن تكون تدريجية مع عدم التشديد على الاختلافات والتناقضات التي تقسم وتفرق حاليا بين المجتمعين. فكلاهما بحاجة دون ريب للعمل الدؤوب من أجل تضييق الهوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بينهما. إن الإحساس بالانتماء إلى الأمة الصينية هو أضعف في تايوان مقارنة بهونغ كونغ. والصين تملك الثقل والحجم الضروريين لقبول ذلك وتبني مقاربة مفتوحة تتسم بالشهامة وسعة الصدر لتسهيل عملية المصالحة هذه. الوحدة بقوة السلاح سوف تترك ندوبا لا تندمل. ومن ناحية أخرى، يجب أن يتحمل زعماء تايوان مسؤولية عدم الانجراف نحو هاوية الاستقلال أو التوسيع المتعمد لشقة الخلاف والاختلافات بين المجتمعين.

.36.

الصين: التنين طويل الذيل

لم تمارس دولة أخرى ـ سوى بريطانيا ـ تأثيرا نافذا في تطور سنغافورة السياسي أكثر من الصين، وطن الآباء والأجداد لثلاثة أرباع شعبنا. فالعلاقات بين سنغافورة والصين طويلة الأمد، وبالغة التعقيد، وغير متكافئة. بدءا من تأسيس سنغافورة عام 1819 وحتى 1867، لم تعترف أسرة كينغ الحاكمة في الصين بوجود صينيين فيما وراء البحار. لكن ذلك تغير في سبعينات القرن التاسع عشر حين أقامت الصين قنصليات في نانيانغ (مناطق البحار الجنوبية)، التي خضعت آنذاك لسيطرة الدول الاستعمارية، بريطانيا، وفرنسا، وهولندا. لم يكن القصد من هذه القنصليات، بما فيها تلك الموجودة في سنغافورة، حماية الصينيين بقدر ما كان تعزيز ولائهم للصين عبر ترويج وتشجيع الثقافة الصينية والتعليم باللغة الصينية، إضافة إلى الحصول على دعمهم المالي.

في عشرينات القرن العشرين، أرسل الحزب الشيوعي الصيني عميلا إلى سنغافورة لتنظيم وبناء حركة شيوعية في نانيانغ. وعندما عقد الشيوعيون لقاء سريا في سنغافورة عام 1930 لتأسيس الحزب الشيوعي الملاوي، كان هوشي منه، الزعيم الفيتنامي (الشيوعي) الأسطوري، أحد الذين حضروا اللقاء. ثم امتدت الصراعات والمنافسات الدائرة في الصين بين حزب الكومنتانغ الوطني والحزب الشيوعي الصيني إلى المؤيدين والأنصار في سنغافورة والملايو. وخلال الحرب قاتل الحزبان كلاهما ضد اليابانيين في الصين. وبسبب مقاومة الحزب الشيوعي الصيني الأعنف لليابانيين، حظي بدعم أقوى من العمال والفلاحين الصينيين.

ظهور الصين الشيوعية عام 1949 شكل مصدر إلهام مفعم بالفخر والاعتزاز اكتسح مده السكان من ذوي الثقافة الصينية وأترعهم بالأمل بانبثاق دولة صينية قوية تنهي إلى الأبد إحساسهم بالمهانة والذل والخضوع للبريطانيين وغيرهم من الأوروبيين. من ناحية أخرى، أدى كل ذلك إلى إثارة مشاعر خوف عميقة لدى الملاويين، والهنود، والصينيين من ذوي الثقافة الإنكليزية، إضافة إلى أقلية من الصينيين الذين تلقوا تعليمهم باللغة الصينية وأيدوا حزب الكومنتانغ. في عام 1949، حظر الحزبان ـ الشيوعي والكومنتانغ ـ في سنغافورة لكن الانقسام بين السكان الصينيين ظل على حاله.

استهدفت جمهورية الصين الشعبية زيادة ولاء الصينيين المقيمين فيما وراء البحار لبكين. في عام 1949، شكلت الصين هيئة شؤون الصينيين في الخارج وبدأت بث برامج إذاعية لهم. كما دعمت التعليم باللغة الصينية في الخارج وشجعت الصينيين في البحار الجنوبية على إرسال أبنائهم إلى الوطن لتلقي التعليم هناك، وزيادة تحويلاتهم المالية إلى أقربائهم. كما ناشدت الأطباء والمهندسين والمدرسين المؤهلين العودة والمساعدة في إعادة بناء الوطن الأم. مثّل ذلك تحديا تخريبيا للحكومات الاستعمارية وحكومات الدول المستقلة حديثا في جنوب شرق آسيا، خصوصا إندونيسيا، ثم الملايو في وقت لاحق. واعتاد راديو بكين، وجريدة الشعب، ومجلة بكين إدانة ماليزيا بشكل منتظم لأنها تعتبر بمثابة مؤامرة استعمارية جديدة لاضطهاد السكان المتحدرين من نسل الشعب الصيني.

خشي تانكو عبد الرحمن وغيره من زعماء الملايو من نفوذ وتأثير بكين في الحزب الشيوعي الملاوي وجماهير السكان الناطقين بالصينية. في عام 1963، حين كتب لي شو ان لاي رسالة مشابهة لتلك التي أرسلت إلى العديد من رؤساء الحكومات الأخرى، يطالب فيها بإزالة وتدمير الأسلحة النووية، أجبته بأسلوب رقيق أن هذا الحل سيرحب به الجميع. كنا حينئذ مستعمرة تتمتع بالحكم

الذاتي قبل الانضمام إلى ماليزيا. وعندما أعلنت الصين عن رسالتي إلى شو ان لاي عام 1964، بعد أن أصبحنا جزءا من ماليزيا، تلقيت توبيخا قاسيا وعلنيا من تانكو عبد الرحمن لأنني "تبادلت الرسائل بشكل مباشر مع حكومة لا تعترف بها ماليزيا، وأثبتت بالقول والفعل أنها معادية لماليزيا".

في كانون الثاني/ يناير1965، أدان رئيس الوزراء شو ان لاي قيام دولة ماليزيا في خطاب له أمام وفد إندونيسي في بكين. وبعد الاستقلال لم نجر أية اتصالات ديبلوماسية مع الصين. وفي الحقيقة، لم تعترف بكين بوجود سنغافورة المستقلة حتى عام 1970. وظلت إذاعة بكين ومنشوراتها ومطبوعاتها تشير إلى سنغافورة باعتبارها "جزءا من الملايو". ماليزيا أيضا لم تكون موجودة لأنها "مؤامرة استعمارية جديدة". كما أدانت آلة الصين الدعائية بشكل منتظم "سلطات سنغافورة" بسبب "قمعها المسلح الإجرامي لشعب سنغافورة". في عام 1966، أرسل اتحاد نقابات عمال عموم الصين برقية إلى النقابات اليسارية في سنغافورة عبر فيها عن سخط العمال الصينيين على "أعمال القمع البربرية التي ترتكبها سلطات سنغافورة بحق العمال، تلك السلطات التي تقتفي أثر الإمبريالية الأمريكية والبريطانية كذيلها". وتعرضت للهجوم شخصيا عام 1968 حين وصف راديو بكين لي كوان يو بأنه "خادم مطيع للإمبريالية الأمريكية والبريطانية".

عندما بلغت الثورة الثقافية في الصين ذروتها، كنا نصادر كميات كبيرة من المنشورات التي استوردتها بعض المكتبات الصينية وحملت "أفكار ماو"، إضافة إلى آلاف النسخ من كتيب ماو الأحمر التي أحضرها البحارة الصينيون لتوزيعها هنا. وحتى فرع سنغافورة من بنك الصين انضم إلى هذا الجنون ووزع منشورات دعائية للثورة الثقافية على زبائنه. قمنا باعتقال ومعاقبة مواطنينا الذين تورطوا في هذه الأعمال الطائشة المسعورة، لكن لم نتعرض لممثلي ومواطني الصين الشعبية حرصا على التجارة معها.

في أواخر عام 1970 ، غيرت الصين ـ بهدوء ـ موقفها تجاه سنغافورة. وفي العواصم التي كان لنا فيها تمثيل ديبلوماسي أو غيره، تلقى رؤساء بعثاتنا الدعوات لحضور الاحتفالات بالعيد الوطني للصين. كانت أولوية الصين آنذاك تتمثل في إقناع أكبر عدد ممكن من الحكومات برص الصفوف ضد الاتحاد السوفييتي ووقف امتداد نفوذه إلى جنوب شرق آسيا. ودفعها التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا عام 1968 ، والاشتباكات الحدودية بين القوات الصينية والسوفييتية عبر نهر امور عام 1969 ، إلى تبين خطورة تصرفاتها الثورية الطائشة، فهي تضعف قدرتها على مقاومة السياسة العدوانية السوفييتية.

بحلول عام 1971 ، أوقفت الصين الهجمات على حكومة سنغافورة. وفي تلك السنة، رفع فرع بنك الصين علم سنغافورة بمناسبة عيدنا الوطني، وهو أمر لم يفعله من قبل. التجارة بين بلدينا ظلت على الدوام لصالح الصين. وكانت سنغافورة تحتل المرتبة الثانية ـ بعد هونغ كونغ ـ كمصدر للعملة الصعبة بالنسبة للصين. لم يكن يقلقنا هذا العجز في الميزان التجاري لأن اقتصادنا يعتمد على إعادة تصدير السلع. لكننا طلبنا من كافة الشركات الصينية في سنغافورة التي تتعامل مع الصين أن تسجل اسمها في مؤسسة حكومية كانت تشرف على التجارة مع الدول الشيوعية. وهكذا، كان الامتياز الذي يمنحه الجانب الصيني يقابل الترخيص الذي تمنحه حكومة سنغافورة.

الاتصال الأول تم من خلال "ديبلوماسية كرة الطاولة" في عام 1971. فقد سمحنا لفريق كرة الطاولة السنغافوري بقبول دعوة للمشاركة في دورة ألعاب الصداقة الافرو ـ آسيوية لكرة الطاولة التي أقيمت في بكين. بعد بضعة أشهر، غادر وفد رياضي آخر لحضور اجتماعات الاتحاد الآسيوي لكرة الطاولة. وفي وقت لاحق، قبلنا عرضا بقدوم فريق كرة الطاولة الصيني إلى سنغافورة في زيارة ودية في السنة التالية. كنا قد رفضنا عرضين سابقين، أحدهما لاستقبال فرقة

ألعاب بهلوانية، والآخر لوفد تجاري من بكين. واعتقد راجا، وزير الخارجية، أن رفض العرض الثالث سيشكل إساءة لا ضرورة لها. وخلال مباريات كرة الطاولة الودية شعرت بالغضب حين سخر قسم كبير من الجمهور من فريقنا وأطلق شعارات تمتدح ماو تسي تونغ. ووجهت انتقادا علنيا ولاذعا لتصرفات أولئك اليساريين الصبيانية واعتبرتهم "ماويين صغارا" في سنغافورة.

لم تغير جمهورية الصين الشعبية موقفها تجاه الجاليات الصينية المقيمة في الخارج. وكان رئيس الوزراء الماليزي تانكو عبد الرزاق قد أرسل وفدا إلى بكين في أيار/ مايو1974 (قبل سنة من سقوط سايغون). وبعد عودته، بعثت الحكومة الماليزية إلينا بمذكرة توجز مباحثات الوفد هناك. فقد طرح رئيس الوفد سؤالين اثنين على رئيس الوزراء شو ان لاي: الأول، حول سياسة الصين تجاه الصينيين المقيمين فيما وراء البحار؛ والثاني حول دعمها للحزب الشيوعي الملاوي. رد شو ان لاي بالقول إن تعبير "الصينيين المقيمين فيما وراء البحار" ليس دقيقا نظرا لأن العديد منهم قد حصل على جنسية دول الإقامة. وهم محافظون بطبيعتهم، وأصبحوا يمثلون مشكلة كبيرة تعيق علاقات الصين بهذه الدول. إن "الصين الجديدة" تنتهج سياسة ثورية جديدة تجاه ما يسمى بـ"الصينيين المقيمين في الخارج"، وقامت بحل هيئة شؤون الصينيين في الخارج كي لا تشجع هؤلاء على التفكير بالعودة إلى الصين. وهي لن تتدخل إذا قام أي بلد فيه جالية صينية بإغلاق الصحف الصينية والمدارس الصينية. أما بالنسبة للحزب الشيوعي الملاوي، فالقضية يجب "رؤيتها من منظور تاريخي". فقد دعمت الصين الشعبية على الدوام "الحركات التحررية" للتخلص من القمع الاستعماري. لكن الدعم المقدم من داخل البلاد، لا من الصين، هو الذي يجعل هذه الحركات تنجح في مسعاها. لذلك، إذا تبنت دول جنوب شرق آسيا نظرة تقدمية، يمكن للعلاقات أن تتحسن مع الصين كما يمكن إقامة علاقات ديبلوماسية معها.

منذ عام 1969، بدأت الصين تطلب من الصينيين المقيمين في الخارج الحصول على تأشيرة دخول قبل زيارة الصين، بينما كانوا يزورونها من قبل دون قيود. ثم قررت الحكومة الصينية أن من المستحيل الاحتفاظ بالكعكة وأكلها في الوقت نفسه. فإن أرادت علاقات ديبلوماسية طبيعية مع دول جنوب شرق آسيا التي تضم جاليات صينية مقيمة فيها، فعليها أن تتخلى عن مبادئ "حق الدم" التي تشير إلى أن أي شخص متحدر من أب صيني يعتبر مواطنا صينيا بصورة آلية.

في تشرين الأول/ أكتوبر1971، قال مندوبنا في الأمم المتحدة، عند التصويت على قرار قبول الصين في عضوية المنظمة الدولية، "إن هناك دولة صينية واحدة، وإن تايوان جزء من الصين.. وبالتالي فإن قضية تايوان شأن داخلي ينبغي حل تعقيداته بواسطة الشعب الصيني ومن ضمنه شعب تايوان". لكن ظلت علاقاتنا الرسمية مع الصين مقطوعة. وبعد أن أقامت الحكومة الماليزية علاقات ديبلوماسية مع الصين في أيار/ مايو1974، ارتأيت أن الوقت قد حان لبدء الاتصالات الرسمية مع حكومة الصين. ووافقت على زيارة راجا (وزير الخارجية السنغافورية) إلى الصين في آذار/ مارس1975.

اعتقدنا أن أكثر ما يشغل بال المسؤولين الصينيين هو علاقات سنغافورة مع عدو الصين اللدود، الاتحاد السوفييتي. وكان نائب وزير الخارجية الصيني كيا غوان هوا قد التقى راجا في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1974 في الأمم المتحدة، وسأله عن موضوع إصلاح وصيانة السفن الروسية في سنغافورة. ورد عليه راجا شارحا بأننا لا ننحاز ضد أية دولة ترغب بإصلاح سفنها في سنغافورة؛ فهي ميناء حر مفتوح. لكنه طمأن كيا غوان بأننا لن نسمح باستخدام سنغافورة للقيام بأنشطة تخريبية ضد دول الجوار، وهذه تشمل الصين. وكرر راجا هذا الموقف أمام شو ان لاي حين التقى به، مضيفا إن دول الجوار شديدة الحساسية تجاه الأغلبية الصينية في سنغافورة، وإننا لن نقيم علاقات ديبلوماسية مع الصين

إلا بعد أن تفعل إندونيسيا ذلك. فعلينا تجنب إثارة أية شكوك حول تأثر سنغافورة بروابط القربى مع الصين. ولدينا سبب قاهر آخر لابد أن الصين تعرفه؛ فنحن نريد أولا قطع دابر العناصر الشيوعية المخربة في مدارسنا المتوسطة التي تستخدم اللغة الصينية وفي جامعة نانيانغ. كما نحتاج إلى الوقت الكافي ليتقلص عدد أولئك الذين ولدوا في الصين وأصبحوا أكثر قابلية للتأثر بالدعوات الشوفينية الصادرة من مختلف الجمعيات والمنظمات والمؤسسات، بما فيها غرفة التجارة الصينية. لقد رأينا مدى تأثر الذين ولدوا في الصين بروابط العاطفة والدم.

أرسل لي رئيس الوزراء شو ان لاي دعوة لزيارة الصين عبر رئيس وزراء تايلند كوكريت براموج الذي زار بكين في حزيران/ يونيو1975. لم أرد على الدعوة. وفي أيلول/ سبتمبر1975 ، حين كنت في زيارة إلى الشاه في طهران، نقل إلي رئيس وزارئه دعوة شو ان لاي أيضا لزيارة الصين، مضيفا إن الوقت المتاح قصير. اعتبرت أن معنى ذلك هو الذهاب إلى بكين بسرعة إذا أردت اللقاء به. هنالك العديد من التقارير التي أشارت إلى دخول شو ان لاي إلى المستشفى وبقائه فيها لفترات طويلة. قررت زيارة الصين. لكن قبل الاتفاق على الموعد المقرر في أيار/ مايو 1976 ، توفي شو ان لاي. أعلنا الزيارة المقترحة في منتصف نيسان/ أبريل. وبعد بضعة أيام، أعاد راجا التوكيد على موقف الحكومة القاضي بأن تكون سنغافورة آخر دولة في رابطة جنوب شرق آسيا تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الصين.

كانت هذه الرحلة إلى الصين أكثر زياراتي الخارجية استعدادا وتحضيرا ومناقشة. فقد عرفنا من الوفود الأخرى أن الصينيين على درجة كبيرة من المنهجية والنظام وسوف يخضعون كل عضو من الوفد لعملية استقصاء دقيقة طلبا للمعلومات. اتفقنا على خط مشترك حول القضايا الرئيسة بالنسبة لكبار

أعضاء الوفد المرافق. أولا ، مسألة الاعتراف والعلاقات الديبلوماسية: لا يمكن أن نغير موقفنا الأساسي، ولن نقدم على أية خطوة في هذا السياق إلا بعد أن تقيم إندونيسيا علاقات ديبلوماسية مع الصين؛ يجب أن نكون آخر دولة في جنوب شرق آسيا تقيم علاقات ديبلوماسية مع الصين. ثانيا ، الأنشطة السوفييتية في سنغافورة: لن نسمح للاتحاد السوفييتي بالقيام بأي نشاط معاد للصين، لكننا كدولة تعتمد على الاقتصاد الحر سمحنا للسوفييت بافتتاح فرع لمصرف "ناردوني موسكو" لتسهيل العلاقات التجارية. لقد خشي الصينيون من أن الروس يشترون بالمال التأييد لهم من كبار رجال الأعمال الصينيين. قررنا أن نطمئن بكين ونؤكد لها أننا لا ننظر بعين الشك والريبة إلى قوة الصين، ولسنا منحازين لا للاتحاد السوفييتي ولا للصين. بل نحن مع الغرب لأن ذلك يصب في مصلحة سنغافورة وجيرانها. كما أننا على علم تام بالأنشطة السوفييتية في سنغافورة والمنطقة ولسوف نراقبها بكل عناية.

توقعنا من المسؤولين الصينيين أن يضغطوا باتجاه افتتاح مكاتب ارتباط، أو تبادل الممثلين التجاريين، وقررنا إبلاغهم بكل وضوح إن علينا انتظار إنشاء مكاتب مشابهة في جاكرتا. لكننا سنقبل وجود ممثل صيني لبنك الصين يعمل في فرع سنغافورة. وفي حين أردنا تشجيعهم على توسيع وزيادة حجم تجارتهم مع سنغافورة، وأبدينا استعدادنا للسماح بتبادل العلاقات الثقافية والرياضية "البريئة" مثل فرق كرة الطاولة وكرة السلة والألعاب البهلوانية، إلا أننا لم نكن نريد أن نقدم أية وعود زائفة تحفز آمالا مستحيلة؛ كما لم نكن راغبين بمعاداة الاتحاد السوفييتي. بالنسبة لتايوان، سوف نعيد التوكيد على سياستنا القاضية بالاعتراف بدولة صينية واحدة، أي جمهورية الصين الشعبية. والأهم من كل ذلك، ونظرا لتوقعنا أن يعتبروا سنغافورة بمثابة "دولة تجمعها بالصين صلات القربى"، قررنا التشديد على تميزنا وانفصالنا عن الصين.

طلبت أن تكون الزيارة طويلة حتى أتمكن من مشاهدة أكبر قدر ممكن من مناطق الصين. تحدد موعد الزيارة في الفترة بين 10 ـ 23 أيار/ مايو1976. ومن أجل مضاعفة التوكيد والتأكد من عدم اشتباه أحد بأننا نذهب إلى الصين بدافع "صلة القربى" مع شعبها، ضم وفدنا المؤلف من 17 عضوا تاميليا من جافنا (وزير الخارجية راجا)، وملاويا (وزير الشؤون البرلمانية أحمد مطر)، اللذين سيحضران كافة اللقاءات والاجتماعات التي ستستخدم فيها اللغة الإنكليزية.

لم يكن هناك خط طيران مباشر يربط سنغافورة ببكين. ولذلك حطت طائرتنا في مطار هونغ كونغ، ثم ركبنا القطار إلى لو وو على الحدود مع الصين، ثم عبرنا الحدود لنستقل القطار الصيني الخاص إلى كانتون. وفي أصيل اليوم نفسه، ركبنا الطائرة الصينية (من طراز "ترايدنت" البريطانية الصنع) إلى بكين، حيث أقيمت لنا مراسم استقبال رسمية. ثم استعرضتُ حرس الشرف المؤلف من وحدات من جيش التحرير الشعبي، والبحرية، والقوات الجوية، بعد أن عزفت فرقة موسيقية عسكرية النشيدين الوطنيين لسنغافورة والصين. ولوح حوالي ألفين من تلميذات المدارس وهن يرتدين الملابس الملونة بالأعلام (الورقية) السنغافورية والصينية وحملن الورود والزهور وهتفن "مرحبا بكم مرحبا بكم"، "حللتم أهلا ونزلتم سهلا". وانتصبت لافتة ضخمة كتب عليها: "ندعم بكل تصميم شعب سنغافورة". أي أن الصين لا تدعم حكومة سنغافورة. وخلافا لمراسم الاستقبال المعتادة لرؤساء حكومات الدول التي تقيم معها الصين علاقات ديبلوماسية، لم تظهر افتتاحية ترحيب بنا في صحيفة "الشعب"، ولم يصطف أعضاء السلك الديبلوماسي في المطار لتحيتنا. وفيما عدا ذلك اتبعت كافة المراسم البروتوكولية تكريما للزيارة.

كان رئيس الوزراء شو ان لاي قد توفي في كانون الثاني/ يناير. أما دينغ شياو بينغ فقد طرد (مؤقتا) من منصبه ولم يكن موجودا في بكين. لذلك

استقبلني هوا غو فينغ. تصرف/ وبدا مثل أي رئيس صارم وصلب لجهاز الأمن في دولة شيوعية. وجرى الإعلان عن مواقفنا في مأدبة العشاء الرسمية التي أقيمت مساء الحادي عشر من أيار/ مايو. امتدحنا هوا قائلا: "في الشؤون الدولية، تعارض سنغافورة سياسة الهيمنة والقوة، وتؤيد سلام وحياد جنوب شرق آسيا، وتطور بشكل فاعل العلاقات مع دول العالم الثالث الأخرى، كما تسهم بصورة إيجابية في تشجيع التبادل الاقتصادي والتجارة بين الأمم". ثم كرر إدانته المعيارية المعتادة لهيمنة القوى العظمى، مشيرا بأسلوب غير مباشر لكنه واضح جلي إلى الاتحاد السوفييتي الذي يتسلل ويتوسع في جنوب شرق آسيا بعد انسحاب أمريكا من فيتنام.

قلت في ردي: "لقد جمع التاريخ الصينيين والملاويين والهنود في سنغافورة. نحن نفخر ونعتز بتراثنا. ولأننا نملك تجربة مشتركة، استطعنا تطوير أسلوب حياتي متميز. وبحتمية الجغرافيا، سوف يكون مستقبلنا مترابطا ترابطا وثيقا مع مستقبل جيراننا في جنوب آسيا".

عقدنا ثلاثة اجتماعات رسمية دامت سبع ساعات. في اللقاء الأول التي استغرق ثلاث ساعات في قاعة الشعب الكبرى (في الحادي عشر من أيار/ مايو)، دعاني هوا غو فينغ للتحدث أولا. عرضت الحقائق الأساسية المتعلقة بسنغافورة. وقلت إن كلا من ماليزيا وإندونيسيا اشتبهت بأن سنغافورة تؤيد الصين لأن 75٪ من السكان ينتمون لأصول صينية. كما ساورت الشكوك الروس والأمريكان أيضا. لكن لا ينبغي تعريف سنغافورة بهذه اللغة المبسطة، أي لأن لدينا أغلبية صينية فلابد ـ لزوما ـ أن نكون مؤيدين ومنحازين للصين. المشكلة تكمن في وجود شرائح شوفينية من سكاننا الصينيين، تنتمي إلى الجيل القديم المولود في البر الصيني، لكنها ليست سوى مجموعة أوهتها السنون وفي طريقها إلى الانقراض. إضافة إلى ذلك، هنالك جيل أكثر شبابا تشرب بالثقافة الصينية

كلية، ولم يتمكن من التضلع من اللغة الإنكليزية، وبالتالي فشل أفراده في الحصول على وظائف جيدة؛ وبالرغم من أن هؤلاء لا يرتبطون مع الوطن الأم بالرابطة الوجدانية/العاطفية الوثيقة نفسها التي تميز الشريحة المولودة في الصين، إلا أنهم يميلون إلى تأييد الصين، بل تأييد الشيوعية. وتوجب علينا منعهم من إلحاق الأذى والضر بسنغافورة.

تابعت قائلا إن سنغافورة لن تعادي الصين. وكلما قويت الصين تحسن الوضع الدولي، وزاد التوازن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والصين، وعاش العالم وسنغافورة في وضع أكثر أمانا. وإذا ما استنتجت الصين أن سنغافورة المستقلة لن تكون ضد مصالحها، فسوف يزول العديد من الخلافات بين بلدينا. من ناحية أخرى، إذ اعتقدت الصين أن سنغافورة المستقلة ستناقض مصالحها، أو إذا قدمت المساعدة لتنصيب حكومة شيوعية، فإن الخلافات ستتفاقم وتزيد حتما.

بدلا من أن يرد على النقاط التي طرحتها، قرأ هو نص الخطاب المعد سلفا، حيث حلل مبدأ "العوالم الثلاثة"، أو النظرية التفسيرية المعيارية التي تبنتها الصين آنئذ للوضع العالمي. صيغ الخطاب بلغة ثورية صارمة. وركز على أن الوضع الدولي الراهن سوف يسرع من انحطاط القوتين العظميين ويشجع نهضة وانبعاث العالم الثالث. الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ينتميان إلى العالم الأول، أما الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها (بما فيها الصين وسنغافورة) فتنتمي إلى العالم الثالث، بينما تشكل الدول المتقدمة العالم الثاني. الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يتنافسان من أجل الهيمنة على العالم. الولايات المتحدة تتمدد وتبالغ في التوسع، والاتحاد السوفييتي يريد السيطرة على العالم. وطالما استمرت المنافسة بينهما، فإن العالم متجه نحو حرب أخرى، ولذلك يتوجب على كافة الدول الاستعداد لمثل هذا الاحتمال الكارثي. لكن

الصين تعتبر كلا منهما "نمرا من ورق"؛ وما تملكه الدولتان من أسباب القوة لا يتناسب مع مطامحهما. وفي حكم المؤكد أن يتعرض الروس للهزيمة عندما يحاولون تطبيق سياستهم القائمة على التوسع والعدوان. أما الصين فستعمل جاهدة على عدم استبدال الذئب (الولايات المتحدة) بالدب (الاتحاد السوفييتي) على عتبة الباب الخلفي لآسيا. استخدم خطاب هوا الطنان اللغة نفسها المستخدمة في الصحف والإذاعة الصينية في هجومها العنيف على الإمبرياليين والمطالبين بتعديل العقيدة الشيوعية.

في الثاني عشر من أيار/ مايو، قبيل بدء الجولة الثانية من المباحثات في أصيل ذلك اليوم، اندفع المسؤول الصيني عن البروتوكول إلى بيت الضيافة فجأة ليبلغنا أن الزعيم ماو سيستقبلنا. في العادة، لا يحدد موعد مسبق للشخصيات الهامة التي تزور بكين لمقابلة الزعيم. لكن بعد التعرف على الضيف الزائر جيدا، قد يبلغ - إن كان ذلك مناسبا - أنه سيحظى بشرف لقاء الزعيم العظيم، وذلك قبل وقت قصير من الموعد المحدد. أعيدت زوجتي وابنتي من رحلة نظمت لهما لمشاهدة القصر الصيفي للإمبراطورة دواغر دون إبلاغهما بالسبب. وتم اختيار بعض أعضاء الوفد - أنا وزوجتي وابنتي، راجا (وزير الخارجية)، هون سوي سين (وزير المالية)، ك. س. لي (وزير الثقافة) - لنقلهم في موكب إلى المقر المنعزل الذي يقيم فيه ماو تسي تونغ.

انعطفت السيارات لتدخل بقعة مطوقة بجدران قديمة مقابل قاعة الشعب الكبرى (تدعى جونغ نان هاي) قرب ساحة تيانان مين. ثم عبرنا بوابات مصقولة (بالورنيش) باتجاه مجمع من الفلل المنخفضة المشيدة على الطراز الصيني حول بركة ماء، وتوقفنا عند إحداها. وعندما دخلنا غرفة الاستقبال وجدنا "قائد الدفة العظيم"، ماو تسي تونغ، لابسا بزة "ماو" بلون رمادي فاتح، وتسنده امرأتان. صافحناه ثم جلسنا جميعا مظهرين أقصى قدر من الاحترام. تحدث ماو

لمدة خمس عشرة دقيقة بكلمات غير واضحة، بينما "ترجمت" امرأة في منتصف العمر كلماته إلى لغة "الماندرين" بصوت عالي النبرة. وقامت عدة مرات بكتابة أحرف صينية كبيرة كي يراها ماو ويصادق على المعنى الذي نقلته. ثم ترجمت العبارات إلى الإنكليزية. لم يكن الحديث مهما. كان مجرد تعبير عن الشكر والتقدير للوفد السنغافوري بهدف الإشارة إلى الأهمية المعزوة لنا. لم يعد ماو يمتلك ذلك الذكاء الحاد الذي وصفه كل من نيكسون وكيسنجر بأسلوب بليغ بعد لقائهما به عام 1972. وتبين لي أنه يجد صعوبة لا في نطق كلماته فقط بل وفي ترتيب أفكاره أيضا. واعتقدت أنه مصاب بداء "باركنسون". فقد بدا آنذاك ضعيفا وواهنا - ذهنيا وجسديا - وهو في الثانية والثمانين.

في اليوم التالي أظهرت الصحف الصينية الكبرى، بما فيها صحيفة "الشعب"، صورته وأنا جالس إلى يساره على صدر صفحتها الأولى. بدا في الصورة أفضل حالا من حقيقته. وبعد مضي عدة سنوات، ظل الصحفيون والكتاب يسألونني عن حالته وكيف بدا آنذاك. وبكل صدق كنت أجيبهم بأنني لم أعرف. فما رأيته كان مجرد ظل باهت للرجل الذي قاد "المسيرة الطويلة"، وأنشأ جيشا من رجال حرب العصابات ونجح في تحويله إلى قوة مقاتلة يحسب لها حساب، وحارب - بأسلوب حرب العصابات - اليابانيين إلى أن استسلموا في آب/ أغسطس1945، ثم هزم جيش الكومنتانغ الوطني، ليجعل من الحزب الشيوعي في نهاية المطاف القوة المهيمنة على الصين بدءا من عام 1949. لقد حرر الصين، وخلصها من الفقر، والانحطاط، والمرض، والجوع، بالرغم من أن المجاعة قضت على الملايين بسبب "القفزة العظيمة إلى الأمام" التي أعلنها عام 1958. لكنه لم يتمكن من تحريرها من ربقة الجهل والتخلف. أجل، "لقد صمد الشعب الصيني" كما أعلن ماو في ساحة تيانان مين في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر1949، لكنه لم يحقق مراده حتى الآن.

عقدنا الاجتماع الثاني مع هوا في قاعة الشعب الكبرى لمدة ساعتين في أصيل اليوم نفسه. تابع هوا استخدام لغة اليوم السابق ذاتها، مؤكدا على أن الصين، كدولة اشتراكية، سوف تدعم بشدة كفاح دول العالم الثالث ضد الإمبريالية، والاستعمار، والهيمنة. كما تؤيد النضال الثوري لكافة الدول، والحزب الشيوعي الصيني أقام علاقات مع العديد من الأحزاب الماركسية ـ اللينينية في العالم، لكنه لم يتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. فالعلاقات مع الأحزاب شيء، والعلاقات مع الدول شيء آخر. قلت أنني لا أفهم المنطق وراء هذه التصريحات والعبارات. لكنه بدلا من مواجهة حججي بشكل مباشر، تطرق إلى كيفية تعامل الحكومة الماليزية مع الحزب الشيوعي الملاوي وأنشطته، مؤكدا أن العلاقات بينهما "شأن داخلي من اختصاص الحكومة الماليزية".

فيما يتعلق بالهند الصينية، أكد على "واجب الصين الدولي" في دعم شعوب فيتنام، ولاوس، وكمبوديا في مقاومة "العدوان الأمريكي". ومن المستبعد أن تنجح مساعي السوفييت للتدخل وبث الفرقة بين هذه الدول، لأنها لن تتخلى عن استقلالها الذي نالته بالعرق والكفاح لصالح قوة عظمى أخرى. وكان ذلك بمثابة تلميح إلى النزاع الصيني ـ السوفييتي والمشكلات الوشيكة التي ستظهر مع فيتنام.

عند هذا الحد انتهى اللقاء الرسمي الثاني المقرر في برنامج الزيارة. وخصصت فترة بعد الظهر من اليوم التالي "للحديث أو الراحة"، بينما أمضينا صبيحة الحادي والثلاثين من أيار/ مايو في زيارة سور الصين العظيم ومدافن مينغ. كان اليوم حارا، وجافا، ومغبرا. شعرنا بعطش شديد. وانتهت الرحلة بغداء صيني في مطعم قرب مدافن مينغ. وحين عدنا بسيارة "الليموزين" الرسمية (بدون جهاز تكييف) شعرت بالدوار.

عندما وصلنا إلى بيت الضيافة، كان المسؤول عن البروتوكول يقف أمام الباب ليبلغنا أن رئيس الوزراء هوا في انتظاري لعقد لقاء معي. ولو علمنا في الصباح بعقد اجتماع بعد الظهر، لما قمت بهذه الرحلة الطويلة المضنية. فالبرنامج يحدد إما اجتماع أو جولة في المعبد السماوي. ونظرا لأننا قمنا بهذه الرحلة المرهقة، افترضنا أن فترة بعد الظهر ستكون للراحة. كنت متعبا من السير على السور وأصابني الدوار بسبب الجو الحار والغبار ورحلة العودة المرهقة التي استغرقت ستين دقيقة. ذكرتني أساليب الصينيين بتلك التي استخدمتها كوادر الشيوعيين في سنغافورة، الذين كثيرا ما حاولوا إرهاقنا واستنزاف طاقتنا. وبعد أن اغتسلت بالماء البارد وشربت عدة أقداح من الشاي الصيني واستعدت بعضا من نشاطي، ذهبت لحضور الاجتماع في الساعة الرابعة بعد الظهر الذي تبين أنه سيستمر طيلة ساعتين.

قضينا بعض الوقت نتبادل المجاملات. ثم سألت: "هل ستؤيدون الحزب الشيوعي الإندونيسي الذي وضع نصب عينيه تحرير سنغافورة أم ستعتبرون محاولته حربا غير عادلة؟". رد هوا قائلا: "السؤال افتراضي وليس له وجود على أرض الواقع. الغزو الإندونيسي لتيمور الشرقية كان خطأ. ويجب على شعب تيمور الشرقية امتلاك الحق باختيار نظامه الاجتماعي وحكومته الخاصة به". قلت مصرا على رأيي: "هل يعتبر الحزب الشيوعي الماليزي، الذي يسمي نفسه الحزب الشيوعي الملاوي، على صواب أم على خطأ حين ينوي تحرير سنغافورة؟". أجاب: "من حق شعب سنغافورة اختيار نظامه الاجتماعي وحكومته الخاصة به". سألته: "فهل أنا مصيب إذن حين أقول إن الصين لا تؤيد تحرير سنغافورة بواسطة الحزب الشيوعي الملاوي، لأن هذه المهمة يجب أن يقوم بها شعب سنغافورة، لا شعب ماليزيا؟". بدت الحيرة واضحة عليه لأنه لم يعلم أن الحزب الشيوعي الملاوي أراد تحرير الملايو وسنغافورة في آن معا.

عند هذه المرحلة، كتب كياو غوان هوا ملاحظة بعجلة وعصبية وناولها له. وعلى شاكلة رؤساء أجهزة الأمن بكل ما يتصفون به من صرامة وقسوة وتبجح، أبعد الورقة دون أن يقرأها، وقال إنه لا يعرف تفاصيل الوضع، لكن في أي مكان تناضل فيه الأحزاب الشيوعية من أجل التحرير، فلابد أن تنتصر، بسبب الحتمية التاريخية.

شرحت له قائلا إن الحزب الشيوعي الملاوي زعم أنه الحزب الشيوعي الذي سيحرر شبه جزيرة الملايو وجزيرة سنغافورة معا. ولذلك فإن من المفيد في مرحلة من المراحل أن توضح جمهورية الصين موقفها: العلاقات مع سنغافورة على المستوى الحكومي ستكون صحيحة؛ لكن أية علاقات على المستوى الحزبي يجب أن تتم بين الحزب الشيوعي الصيني والحزب الشيوعي السنغافوري الذي يسعى لتحرير سنغافورة، وليس حزبا ماليزيا أو ملاويا مثل الحزب الشيوعي الملاوي.

كرر هوا القول إن المستحيل على قوة خارجية أن تفرض نظاما اجتماعيا معينا على دولة أخرى، إذا كان هذا ما أخشاه. ألححت عليه من أجل توضيح موقف الصين - من حيث المبدأ - تجاه مقولة أن من الخطأ قيام حزب شيوعي ملاوي بتحرير شعب سنغافورة. راوغ الإجابة وقال إنه لم يدرس المسألة. كررت السؤال لكنه ظل يرفض توضيح موقفه.

لجأ إلى الهجوم بدلا من ذلك، وتناول الغرض الرئيس من الاجتماع، أي روابط سنغافورة العسكرية مع تايوان. بدأ بأسلوب ناعم رقيق، مشيرا إلى وجود صداقة تقليدية طويلة الأمد بين شعبي الصين وسنغافورة، "صداقة تشبه القرابة" بين الشعب الصيني والسكان المتحدرين من أصل صيني في سنغافورة، وآملا بمزيد من التحسن في العلاقات بعد زيارتي هذه. ثم لجأ إلى الصرامة وقال بنبرة جدية إننا طورنا "علاقة عسكرية" مع "عصبة تشانغ في تايوان". وهذا يؤثر سلبا في موقف الصين تجاه حكومة سنغافورة ولا يفيد تطوير العلاقات بين الدولتين.

رفضت اتخاذ موقف دفاعي. صحيح أن سنغافورة لا تعترف إلا بدولة صينية واحدة، وأن تايوان والبر الصيني بلد واحد. لكن الحكومة الوطنية التي تراجعت من البر الصيني تحكم تايوان في الوقت الحاضر. وعلينا أن نتعامل مع سلطة الأمر الواقع في تايوان. ولو كانت جمهورية الصين الشعبية هي المسؤولة - فعليا - عن تايوان لفاتحتها في مسألة توفير المنشآت التدريبية لقواتنا المسلحة. يجب أن تمتلك سنغافورة القدرة على الدفاع عن نفسها. ونظرا لمحدودية حجم سنغافورة وضيق مجالها الجوي والبحري والبري، توجب علينا تدريب قواتنا في تايلند واستراليا ونيوزيلندا. وقبل أن نبدأ برنامج تدريباتنا الكامل في تايوان عام 1975، أبلغ وزير خارجيتنا راجا وزير خارجية الصين كياو غوا هوا، أن هذه الخطوة لا تعكس بأية طريقة كانت تغيرا في موقفنا القائم على الاعتراف بدولة صينية واحدة. ولم يرد كياو على راجا أبدا.

اختتم هوا غو فينغ حديثه بالقول إنه نظرا لتباين النظام الاجتماعي في كلا البلدين، فلابد من وجود خلافات بينهما. وهذا لا يهم، لأنهما وجدا العديد من النقاط المشتركة عبر التبادل الصريح للآراء. لقد مارس هوا الضغط علينا بأقصى ما يستطيع.

قلت إن ظهور صورة لقائي مع الزعيم ماو على صدر صفحات جريدة "الشعب" لن يلقى ترحيبا في جنوب شرق آسيا. ومن الأفضل للصين ألا ترسل وفدا تجاريا إلى سنغافورة حتى تهدأ الشكوك التي أثارتها الصورة المنشورة في نفوس جيراننا. فكلما زاد عناق الصين لنا باعتبارنا "دولة تجمعها بالصين صلات القربى" كلما تفاقمت مشاعر الارتياب والشك لدى جيراننا. وهذا أمر صعب نظرا لوجود أقليات صينية في دول الجوار لعبت دورا لا يتناسب مع حجمها في الاقتصاد وحققت نجاحات (اقتصادية) مشهودة أثارت غيرة وحفيظة ونقمة السكان المحليين. ولأنها تؤمن بدين مختلف، لم تختلط - عن طريق المصاهرة -

بالمسلمين كما حدث في ماليزيا وإندونيسيا، وتلك مشكلة لا تنتهي وعلى الصين أن تأخذها في الحسبان. فهي تشكل عاملا أساسيا مهما في العلاقة بين الصين والدول الأخرى في جنوب آسيا.

قال هوا إنه أوضح دون لبس "أن الحكومة الصينية تعترف باستقلال سنغافورة وتحترم سيادتها". وأن سياسة الصين تجاه السكان المتحدرين من أصل صيني والمقيمين في الخارج جلية ومعروفة. فهي لا توافق على الجنسية المزدوجة. وتشجع هؤلاء السكان على الحصول على جنسية دول الإقامة بشكل طوعي. وكل من يفعل ذلك يخسر جنسيته الصينية. وعبر عن سعادته لأن الأغلبية الساحقة من السكان الصينيين في سنغافورة قد أصبحوا مواطنين سنغافوريين، ونجحوا مع بقية الجنسيات (يعني "الأعراق") في بناء بلدهم. وأن الصداقة التقليدية، التي تقترب من حد "القرابة"، بين شعبي سنغافورة والصين عامل مفيد في تطوير وتحسين العلاقات. شعرنا بالضيق من "الكليشيهات" الطنانة الرنانة التي رددها. واعتقد راجا أنه يفتقد حنكة ودهاء وثقافة شو ان لاي، الذي كان ـ كما رأى ـ سيدير النقاش بأسلوب مختلف ودون اللجوء إلى جعجعة الشعارات الشيوعية. شعرت بخيبة الأمل. وأحزنني أن يبدو زعيم هذه البلاد الشاسعة الضخمة على هذه الدرجة من الصرامة والصلابة والقسوة دون أن يتمتع بالدقة والبراعة والحذق. فقد اكتفى بالتزام نهج الحزب المعياري حين تناول مسألة العرق والقرابة، وغاص في المقولات السفسطائية التي تفرق بين العلاقات على مستوى الحزب والعلاقات على مستوى الحكومة لتبرير تدخل الصين في شؤوننا الداخلية. ولم يكن مستعدا للاعتراف بالتناقض الصارخ بين نظريته المؤسسة على مقولة أن التحرير يجب أن يتم من الداخل وبين دعم الصين ـ الدعائي والمادي والمعنوي ـ للحزب الشيوعي الملاوي الذي يستهدف تحرير سنغافورة بالقوة. أما كياو غوا هوا وباقي المسؤولين في وزارة الخارجية الذين يعرفون حقيقة الوضع

في جنوب شرق آسيا، فلم يشعروا بالارتياح وهم يشاهدون رئيسهم يحاول - دون نجاح يذكر - ترهيب الوزراء السنغافوريين.

في خطاب الرد الذي ألقيته على مائدة العشاء بعد يومين، قلت مؤكدا "إن الصين وسنغافورة قد اتفقنا على ممارسة علاقاتهما الثنائية عبر التركيز على نقاط الاتفاق لا على نقاط الاختلاف الناتجة عن الافتراضات الأساسية المتباينة.. يقول رئيس الوزراء هوا إن الصين - باعتبارها دولة اشتراكية - تدعم النضال الثوري لكافة الدول. لكنه ذكر أيضا إن الصين لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأن طريقة تعامل حكومة سنغافورة مع الشيوعيين السنغافوريين مسألة تقررها هي وحدها. واعتمادا على مبدأ عدم التدخل هذا، أعتقد أن بإمكاننا تطوير العلاقات بيننا". هذا البيان العلني سوف يعزز موقفي ضد عناصر الجبهة الشيوعية المتحدة في سنغافورة.

في الليلة التالية على حفل العشاء، ركبت السيارة - الرسمية - مع رئيس الوزراء هوا من بيت الضيافة إلى محطة بكين المركزية للقطارات. وهناك نظم لي وداع رسمي بمشاركة آلاف من تلاميذ المدارس وهم يلوحون بالأعلام الورقية الملونة ويهتفون مودعين. ثم ركبنا جميعا، الوفد برمته، ورجال الأمن، والمسؤولون عن البروتوكول والأمتعة، قطارا خاصا للقيام بجولة في المقاطعات الغربية.

غادر القطار بكين في الساعة العاشرة والربع مساء. وجدت في عربتي حوض استحمام ضخما (أضخم حوض رأيته). وتساءلت متعجبا عن السبب الداعي لوضع حوض استحمام في عربة قطار تهتز وتترنح حين تسير. لربما جرى تركيبه خصيصا من أجل الزعيم ماو. صحونا من النوم في يانغ شوان (في مقاطعة شانكسي). وبعد تناول الفطور في القطار، ركبنا السيارة عبر طريق متعرج يرتقي صعدا على التل إلى داجاي. وهناك قدمت لنا اللجنة الثورية،

الخبيرة في استقبال الشخصيات المهمة، لمحة تاريخية موجزة. وسمعنا قراءة - تدرب عليها أعضاء اللجنة كثيرا - حول انتصار الحماس الثوري وقهره كل العقبات. أمضينا الليل في القطار وصحونا في شيان لمشاهدة قبر الإمبراطورة كين شيهوانغ المكتشف مؤخرا. حيث ابتدأت للتو عمليات الحفر والتنقيب في قبور المحاربين الطينية.

في وقت لاحق، وخلال حفل عشاء أقامته اللجنة الثورية لمقاطعة شانكسي ترحيبا بنا، استمعنا إلى الخطبة الأولى - من سلسلة طويلة من الخطب - التي تتبع خط هوا غو فينغ في إدانة "العميل الرأسمالي"، وهو شخص تسلل خلسة إلى الحزب الشيوعي وسعى جهده إلى إعادة الرأسمالية. كنت قد قرأت أن دينغ شياو بينغ قد طرد من منصبه (وكان يشغل المرتبة الثانية في قيادة الحكومة) وأدين بوصفه "عميلا رأسماليا". وحين سمعت هوا يستخدم هذا التعبير لأول مرة، لم آهتم كثيرا، لكن تكراره المستمر في كل مكان زرناه جعلني استنتج أن الأمر جدي وخطير؛ فهذا الرجل الذي ظل مجهول الاسم لابد أن يكون شخصا مهما إذا كان بحاجة للإدانة مرارا وتكرارا.

في صبيحة اليوم التالي غادرنا إلى يينان، القاعدة الأسطورية للجيش الثامن، وحيث يوجد الكهف الذي استخدمه ماو مكتبا للمطالعة. وفي المتحف الذي يضم التذكارات التاريخية، تحدثت الدليل (وهي امرأة شابة) بحماسة المبشر الديني، مشيرة إلى ماو بحمية إيمانية كأنما هو إله، بينما كان شو ان لاي وغيره من الأبطال المخلدين الذين شاركوا في "المسيرة الطويلة" بمثابة ملائكته. هنالك حصان أبيض محنط داخل صندوق زجاجي ركبه شو ان لاي لفترة خلال المسيرة. كانت تلاوة الدليل توقع الكآبة في النفس بحيث ابتعدت زوجتي وابنتي عني. وبقيت وحدي محولا إظهار اهتمامي والرد بإجابات مهذبة.

قضينا الليلة في يانغ تشيا ينيغ، أكبر مدينة بالقرب يينان. مرة أخرى سمعنا الإدانة "الإجبارية" لـ"العميل الرأسمالي" من قبل رئيس اللجنة الثورية في المقاطعة. ثم ركبنا الطائرة عائدين إلى شيان ونزلنا في مجمع رحيب لبيوت الضيافة حيث خصص لي جناح مزود بحمام هائل المساحة مع حجرة لتبديل الملابس. وقيل لنا إن المكان بني خصيصا للزعيم ماو. وعرفنا إن بيوت الضيافة المترفة هذه تعتبر من "العلاوات الإضافية" التي يستمتع بها الزعماء القادمون من بكين والأقاليم والمقاطعات الصينية الأخرى.

ركبنا الطائرة إلى شنغهاي، حيث نظم لنا استقبال آخر رقصت فيه تلميذات المدارس بملابسهن الزاهية ولوحن بالأعلام الورقية والورد. في حفل العشاء، أدان رئيس اللجنة الثورية لبلدية شنغهاي، وهو شاب في مقتبل العمر، "العميل الرأسمالي" بشيء من الحماسة والحمية. وعلمنا أن شنغهاي هي أكثر المدن والمقاطعات الصينية تطرفا وميلا إلى اليسار، وتعتبر قاعدة الراديكاليين المحيطين بزوجه ماو، جيانغ كينغ، وعصابة الأربعة التي ستعتقل وتسجن بعد وفاة ماو بقليل.

قرب نهاية جولتنا في المقاطعات، حدث بعض التقارب الودي بين المسؤولين الصينيين وبعض أعضاء الوفد المرافق لي الذين يتكلمون "الماندرين". وتبادلوا المزاح على مائدة الطعام، وأشاروا بتهكم إلى بعض الشعارات التي روج لها ماو مثل "الاعتماد على النفس، والخدمة الذاتية"، حيث استخدموه بمعنى: لا أريد من أحد أن يخدمني فسآكل ما لذ وطاب دون انتظار المساعدة. بدا أن حاجز جليد يتكسر. فوراء المظهر الخارجي الصارم والمنضبط للكوادر الشيوعية لاح الجوهر الإنساني، وبانت الرغبات البشرية التي تستلذ بالطعام الشهي وتستسيغ الخمرة المعتقة، إذ لا تتمتع بكل ذلك إلا مع الشخصيات المهمة التي تزور البلاد.

حفل العشاء الأخير أقامته اللجنتان الثوريتان لمقاطعة غوانغدون وبلدية غوانغجو (كانتون)، ورحمة بنا، لم يلق المسؤولون سوى خطبة واحدة - باهتة وتفتقد الحماس والإيمان - تحوي إدانة "أخيرة" لـ"العميل الرأسمالي". في الصباح التالي نظم لنا حفل وداع بهيج في محطة قطارات كانتون، قبل أن نستقل القطار الخاص إلى شينجين. ولآخر مرة، رقصت مئات من تلميذات المدارس وهن يحملن الأعلام الورقية ويطلقن صيحات الوداع. لم أعرف سببا جوهريا يدفع التلميذات إلى ترك مدارسهن وصفوف الدراسة لأداء مثل هذه الاستعراضات. بعد ساعتين وصلنا إلى لو وو. وحين عبرنا الحدود تنفسنا الصعداء بعدما خلفنا وراءنا الهتافات والأناشيد والشعارات.

تلهفنا جميعا لرؤية هذه الصين الغامضة المغلفة بالأسرار. بالنسبة للصينيين المقيمين في الخارج، تمتلك الصين جاذبية خفية ملغزة باعتبارها أرض الأباء والأجداد. لقد جمع المسؤولون الصينيون تلميذات المدارس وقد ارتدين أفضل ملابسهن لتحيتنا ووداعنا في المطارات، ومحطات السكك الحديدية، ورياض الأطفال، وغيرها من الأماكن التي زرناها. وتبين لنا أن هذه الثياب البديعة لا تستخدم إلا في المناسبات الخاصة ثم تخلع وتحفظ بكل عناية عند انتهائها. أما جماهير الشعب الصيني فليس لديها سوى "سترة ماو" بلونها الكحلي أو الرمادي وقماشها الخشن ومقاساتها الموحدة. لم نعرف آنذاك أنه لم يبق سوى شهور قليلة من عمر الزعيم ماو تسي تونغ. فسوف يموت بعد أربعة أشهر تقريبا، في أعقاب زلزال تانغشان في أيلول / سبتمبر. سررت لرؤية الصين قبل تطبيق دينغ شياو بينغ سياسة الانفتاح، ومشاهدة كيف فرض ماو على الشعب اللباس الموحد والتفكير الواحد، وسماع الدعاية المكرورة التي تسبب الصداع والدوار.

كل من التقينا به قدم الإجابات نفسها عن أسئلتنا. في جامعة بكين سألت الطلاب ماذا سيفعلون بعد تخرجهم. الجواب كان محضرا سلفا ومعروفا عن

ظهر قلب: "تبعا لما يقرره الحزب، ويحدد الطريقة المثلى لكي أخدم الشعب". كان من المزعج والمقلق سماع الإجابات الببغائية من أشخاص على درجة رفيعة من الذكاء والثقافة. الأجوبة صحيحة سياسيا لكنها غير صادقة ولا تعبر عن الحقيقة.

كانت الصين عالما غريبا. قرأت الكثير عنها، خصوصا بعد زيارة نيكسون، لكن الهجوم العنيد والمتواصل للشعارات الضخمة - المطلية أو الملصقة على الجدران، وعلى لوحات هائلة الحجم انتصبت في حقول الأرز والقمح، بلغتها الثورية الضارية - كان تجربة سوريالية بالنسبة لي. وسماع هذه الشعارات الطنانة تدوي من مكبرات الصوت في محطات السكك الحديدية والحدائق العامة والإذاعة الرسمية، أمر يصيب الحواس بالخدر. لم نجد الكثير من هذه الحماسة والحمية لدى الناس، باستثناء تلك المناسبات التي اضطروا فيها للتحدث معنا حول الثورة الثقافية بعبارات مديح متماثلة في نبرتها. كان ذلك بمثابة نسخة صينية عن "قرية بوتمكين"*.

يعتبر الصينيون داجاي في مقاطعة شانكسي الجبلية القاحلة (شمال غرب الصين) نموذجا للمجتمع المحلي الريفي القائم على الملكية الجمعية. وظلت وسائل الإعلام تهيل عليها المديح مرارا وتكرارا طيلة السنين بسبب نجاحها المعجز في إنتاج أفضل المحاصيل. أما داكينغ في الشمال الشرقي فتنتشر فيها حقول النفط. وكان شعار ماو يقول: لكي تتعلم الزراعة ادرس تجربة داجاي، وللتعلم الصناعة ادرس تجربة داكينغ. لذلك طلبت من المسؤولين مشاهدة داجاي.

---

* بنى الكسندروفيتش بوتمكين (1739 - 1791) (عشيق كاترين الثانية إمبراطورة روسيا) عددا من القرى النموذجية المزيفة من أجل جولة الإمبراطورة في أوكرانيا والقرم عام 1787. ثم تحولت العبارة لتعني في دلالتها أية واجهة مشرقة (ومزيفة) تخفي خلفها كآبة الجوهر الحقيقي. (م)

بعد عشر سنين تبين أن داجاي ليست سوى خدعة مزورة. فالمخرجات (outputs) المرتفعة هي نتيجة المدخلات (Inputs) الاستثنائية، مما أدى إلى ارتفاع الناتج الزراعي. أما في حقول داكينغ فلم يتمكن العمال النموذجيون من استخراج الحد الأقصى من النفط بسبب تخلف التقانة، وكانت معدلات إنتاجهم تتدهور. الحماس الثوري لم يتمكن من تعويض نقص الخبرة والدراية، في الزراعة والتعدين على حد سواء. لقد كان الشعار السائد في حقبة ماو: "الشيوعي الأحمر أفضل من الخبير المؤهل" مغالطة خادعة، كذبة مورست على الشعب.

في كل عاصمة إقليمية أقام لي رئيس المجلس الثوري (أو الحاكم كما سيعرف بعد انتهاء الثورة الثقافية رسميا) حفل عشاء ترحيبا بي. جميعهم أطلقوا الإدانات نفسها والقدح والذم بحق "العميل الرأسمالي"، أو الاسم الرمزي لدينغ شياو بينغ. لم نفهم آنذاك معنى اللغة الرمزية المستخدمة لتجريمه وإدانته. راقبت الوجوه المتجهمة للرجال الذين ألقوا الخطب الجامدة المكررة.. المترجمون حفظوا عن ظهر قلب الفقرات التالية قبل أن تلفظ ورددوا الجمل المحزنة مرة بعد أخرى. تساءلت عن مشاعرهم الحقيقية، لكن لم يفصح أحد عن أفكاره.

عانينا من تخبط وفوضى في الانطباعات بحيث تطلب الأمر بعض الوقت لحل تشابكاتها. كنت أقارن الملاحظات مع تشو كل ليلة. فإذا كانوا يتجسسون علينا ويسترقون السمع - كما فعل الروس في موسكو عام 1970 - فهم لم يظهروا ذلك. رافقتنا ابنتي وي لينغ التي كانت آنئذ طالبة طب في السنة الثالثة. تلقت لينغ تعليمها باللغة الصينية طيلة المرحلة الدراسية ما قبل الجامعية (عشر سنوات)، لتدرس الطب في الجامعة (باللغة الإنكليزية). ولذلك لم تجد صعوبة في فهم لغة الصينيين، لكنها واجهت صعوبة بالغة في فهم أفكارهم الجوانية. وحين كانت تتجول في مدن المقاطعات التي زرناها، كانت حشود

الناس تتجمع حولها بدافع الفضول. من أين أتت؟ من سنغافورة؟ أين تقع هذه البلاد؟ النساء في حفلات العشاء أبدين الاهتمام نفسه بها. كانت تبدو صينية، وتتكلم بلغة الصينيين، ومع ذلك فهي مختلفة في مسلكها - لم تكن خجولة، بل تحدثت بحرية وانطلاق أمام النساء الأكبر سنا. كانت أنيقة الملبس مقارنة بهن، وجريئة ومنفتحة وناضجة، كأنها فتاة آتية من القمر. شعرت هي أيضا بأنها مختلفة عنهن. ومثلما كانت الحال معي، وجدت وابل الدعاية المتواصلة والهادرة من مكبرات الصوت ومحطة الإذاعة تجربة مزعجة تصم الآذان وتوقع الكآبة في النفس.

ردة فعل ابنتي كانت مفاجئة وتثير الدهشة. فقد درست التاريخ والأدب الصيني في حقب ما قبل الشيوعية في المدارس الصينية، وتطلعت بشوق لرؤية الأوابد والشواهد التاريخية، والآثار الثقافية، والعجائب والمشاهد والمناظر، خصوصا تلك التي أشارت إليها المقاطع الأدبية والشعرية المغالية في زخارفها اللفظية. لكن مشاهد الفقر المدقع المحيط بالجبال والمعابد بأسمائها الرومانسية أقنعتها بأن توكيد الصين على أنها أقدم حضارة مستمرة في العالم يشكل عقبة كأداء تعرقل لحاقها بركب العالم المتقدم؛ وأن سنغافورة أفضل حالا لأنها لا تواجه مثل هذه العقبة المعيقة.

فوجئت لرؤية مدى اختلاف الصين حتى عن دول أوروبا الشرقية التي زارتها معي (أكثر عزلة وبعدا عن التأثير الخارجي)، وكيف جرى تلقين الناس الإجابات المعيارية "الصائبة" سياسيا، مهما تدنت مراتبهم ومناصبهم، واختلفت مقاطعاتهم ومناطقهم. لم يتح لها سوى فرص قليلة للتفاعل مع الناس العاديين. وأينما ركضت أو مشت، صاحبها المرافقون الأمنيون وأبعدوها عنهم. أما ما سأمت من رؤيته فهو الشعارات المكتوبة بأحرف كبيرة والمنتشرة في كل مكان آنئذ: "انتقدوا كونفوشيوس - انتقدوا دينغ شياو بينغ"، "حطموا النظرية

الاقتصادية البرجوازية"*، "عاش فكر ماو المنتصر دائما وأبدا". أذهلتها طاعة الرعية للحاكم دون مساءلة. وبحلول نهاية الزيارة شعرت بالامتنان والسعادة لأن أجدادها اختاروا الإقامة خارج البر الصيني.

قبل القيام بهذه الزيارة، كانت حكومتنا صارمة في رفض السماح للسنغافوريين تحت عمر الثلاثين بزيارة الصين. وعند العودة، أصدرت تعليماتي بمراجعة هذا القرار، بعد أن اقتنعت من ملاحظة ردود أفعال ابنتي بأن الطريقة المثلى لمحو الأفكار الرومانسية عن الوطن الأم العظيم هي إرسال الشباب لزيارته، وكلما طال أمد الزيارة كلما كان ذلك أفضل. وسرعان ما ألغينا هذا القرار ورفعنا القيود عن زيارة الصين.

تأثرت بمساحة الصين والاختلافات الشاسعة بين مقاطعاتها الثلاثين. ما لم أكن مستعدا له هو اللهجات المتباينة التي سمعتها. وصعب علي فهم العديد منها. كان رئيس الوزراء هو من مقاطعة هونان بلهجتها الثقيلة. ولم أجد سوى قلة قليلة تفهم اللغة الفصحى (أو اللغة المشتركة: الماندرين). أما مدى التفاوت بين اللهجات ضمن الماندرين فكان عظيما إلى حد أن المترجم الذي رافقني - وهو بالمناسبة مترجم ممتاز - لم يفهم حين وصلنا إلى غوانغ جو لهجة عضو المجلس الثوري المتقدم في العمر الذي أتى من جزيرة هانيان، رغم أنه كان يتحدث الماندرين الأصلية حسب اعتقاده. فهمت لهجته لأن هناك العديد من سكان سنغافورة تعود أصولهم إلى جزيرة هانيان، ولذلك قمت بترجمة ما قاله عضو المجلس الثوري للمترجم الصيني! هذا مجرد مثال على مشكلة توحيد الصين بواسطة توحيد اللغة المشتركة. الصين أكبر من القارة الأوروبية - بدون الجزر البريطانية - بمرة ونصف المرة على صعيد المساحة وعدد السكان. وأكثر من تسعين بالمائة من الصينيين ينتمون إثنيا إلى سلالة هان ويستخدمون الحروف نفسها. لكن تختلف

* يقصد بها هنا الاعتقاد بسيادة وأولوية العوامل والأسباب الاقتصادية. (م)

الحروف الصامتة والصوتية المنطوقة للكلمة المكتوبة نفسها، كما جرى تطوير مصطلحات مختلفة وعبارات دارجة متباينة في مختلف المقاطعات وحتى في المدن والبلدات المتجاورة في المقاطعة نفسها. حاول الصينيون توحيد لغتهم منذ سقوط أسرة كينغ عام 1911، لكن سيتطلب الأمر وقتا طويلا جدا قبل أن ينجحوا في مسعاهم. ومع انتشار محطات البث الفضائية، والإذاعة، والهاتف الخليوي، قد تتمكن الصين من تحقيق الهدف المنشود بخلال جيل أو جيلين، لكن لن يطال ذلك سوى الشباب الأكثر تعليما وثقافة بين السكان.

بقينا طيلة أسبوعين اثنين نتنقل في الصين بين مكان وآخر، برفقة مضيفين مختلفين في مختلف المقاطعات، إضافة إلى مسؤولي قسم جنوب شرق آيا، والمترجمين، وموظفي البروتوكول والأمتعة والأمن، طيلة المسافة بين بكين وغوانغ جو. وقرب نهاية الزيارة، شعرنا بالضيق لاضطرارنا للسلوك والتصرف على أفضل وجه. وكان من بين فريق المسؤولين أشخاص يتكلمون كل لغة ولهجة نعرفها. وبغض النظر عما إذا استخدمنا الهوكين أو الملاوية أو الصينية، وجدنا لديهم من أقاموا في جنوب شرق آسيا، أو خدموا في إندونيسيا سنوات عديدة، وتمكنوا من اللغة الإندونيسية (البهاسا المتحدرة من السنسكريتية)، أو الهوكين كأهلها تماما، وبذلك استطاعوا التجسس علينا وفهم ما نقول. وهكذا لم نغير لغة كلامنا حين نكون معا. وخلال الليالي القليلة التي تناولنا فيها العشاء سوية (أنا وزوجتي وابنتي والوفد المرافق) أمضينا أوقاتا مرحة وصاخبة ونحن نقارن الملاحظات التي قمنا بتدوينها.

في كل مكان توقفنا فيه، كان المسؤولون الذين رافقونا من بكين وكلفوا برعايتنا وتلبية حاجاتنا ينخرطون في حوار مع أعضاء الوفد السنغافوري لمعرفة مواقفهم حول مختلف القضايا وردود أفعالهم عليها. وتميز هؤلاء بالعناية بأدق التفاصيل. أخبرنا الصحفيون السنغافوريون المرافقون لنا بأن المسؤولين

الصينيين يناقشون كل ليلة ما حصل خلال اليوم ويكتبون تقارير مفصلة عن المناقشات والمشاهدات التي جرت خلاله. تساءلت عمن سيقرؤها - ومن الواضح أن هناك من يفعل، لأنهم يتعاملون مع هذه التقارير بجدية كاملة. واستنتجت أحد الأسباب وراء الرغبة بهذه الزيارة، وهو مقابلتي وجها لوجه وتقييم شخصيتي ومواقفي.

عندما كنا نودع مضيفينا في محطة غونغ جو للقطارات، أبلغ مسؤول قسم جنوب شرق آسيا وسنغافورة - وهو رجل طويل القامة نحيل الجسم في العقد السادس من العمر - أبلغ كي.سي.لي أنه وجدني، بعد مراقبتي طيلة أسبوعين، رجلا صلبا صعب المراس. اعتبرت ذلك بمثابة ثناء. وحين شبك كل منهم يديه مودعا، لوحت لهم بيدي فقط. شعرت أنه من السخف أن أراد التحية بطريقتهم الخاصة، لأؤكد بأنني سنغافوري مختلف عنهم. وكانت ردة فعلنا - أنا وتشو ولينغ - متماثلة: نحن لسنا منهم. وفي الحقيقة، لم أشعر بمثل هذا الاختلاف عن الصينيين كما شعرت خلال تلك الزيارة الأولى.

كان من المحرج أيضا أن يقدم لي عند زيارة مصنع أو معرض فرشاة ودواة من الحبر الصيني وصفحة من ورق الأرز لأكتب ملاحظاتي وتعليقاتي. ونظرا لأنني لا أعرف كثيرا استخدام الفرشاة (لم أتعلم الكتابة بها إلا لبضعة أشهر في المدرسة الابتدائية)، كنت مضطرا للامتناع عن ذلك وطلب قلم عادي لكتابة تعليقاتي بالإنكليزية.

هذا الشعور بأنني لست صينيا غدا أقل حدة وتركيزا كلما زادت معرفتي بالصينيين، ولم يعد يذهلني الاختلاف في اللغة واللباس والسلوك. لكن عند الزيارة الأولى وجدناهم غرباء عنا. لربما لم يكن بمقدور أحد التفريق بيننا وبين سكان جنوب الصين من حيث المظهر، لكن برغم ذلك تملكنا إحساس بأننا لسنا منهم.

سأكتشف لاحقا أن العديد من طلابنا الشباب (الصينيين) الذين عادوا إلى الصين في الخمسينات للمساهمة في الثورة لم يندمجوا في المجتمع الصيني. وظلوا على الدوام غرباء منفصلين (ينتمون إلى الجالية الصينية المقيمة فيما وراء البحار)، ومختلفين، و"مخنثين"، ولا منتمين. كان الأمر محزنا؛ لقد عادوا لأنهم رغبوا بالإسهام في تطوير وطنهم الأم وإثبات انتمائهم إليه. عوملوا بطريقة مختلفة وقدمت لهم حوافز ومزايا لا تتوفر للسكان المحليين، ولولا ذلك لبدت الحياة مختلفة أشد الاختلاف بالنسبة لهم. وبسبب هذه الحوافز والمزايا أصبحوا هدفا للاستياء والسخط. كان الأمر صعبا على الطرفين كليهما. لقد كانت مشاعر وصلات القربى في أحسن حال بشرط أن يبقى الأقارب خارج الصين ويقوموا بزيارتهم بين الحين والآخر حاملين الهدايا والمال. أما البقاء والإقامة في الصين فسيصبحان عبئا مرهقا إلا إذا امتلك هؤلاء الأقرباء مهارات ومعارف خاصة. والعديد ممن ذهبوا إلى هناك مدفوعين بالحماسة الثورية الرومانسية انتهى بهم المطاف لاجئين في هونغ كونغ ومكاو، حيث وجدوا الحياة أكثر ملاءمة، وأكثر شبها بتلك التي ازدروها وتخلوا عنها في سنغافورة والملايو. كما أن قسما منهم تقدموا بطلبات للسماح لهم بالعودة إلى سنغافورة. لكن إدارة الأمن الداخلي في سنغافورة أوصت برفض الطلبات، واشتبهت بأن أصحابها من العملاء الذين زرعهم الحزب الشيوعي الملاوي، وقد يثيرون المشاكل والاضطرابات. كان ذلك بمثابة قراءة خاطئة كليا للموقف الحقيقي. فهؤلاء تحرروا من وهم الصين الشيوعية وسيكونون أفضل "لقاح" ضد "فيروس" الماوية.

بدا مظهرنا مشابها كثيرا للصينيين في المقاطعات الجنوبية. فلدينا القيم الثقافية نفسها، ونتبنى المواقف نفسها تجاه العلاقات بين الجنسين، وداخل الأسرة، والاحترام لكبار السن، وغير ذلك من المعايير الاجتماعية المتعلقة بالأسرة والأصدقاء. لكننا نختلف في وجهة النظر تجاه العالم وموقعنا فيه.

فبلادهم واسعة شاسعة بحيث يشعرون بالثقة المطلقة باحتلال المقدمة حالما يصلحون أنفسهم، والمسألة مسألة وقت فقط. ولا يشك صيني بالمستقبل بعد استعادة وإحياء الحضارة الصينية، أقدم حضارة في العالم، والتي تمتد على مسار أربعة آلاف عام من التاريخ المستمر. أما نحن، المهاجرون الذين قطعوا جذورهم وأعادوا زرعها في تربة مختلفة، ومناخ مختلف، فنفتقد مثل هذه الثقة بالنفس. هناك شكوك تدفعنا دوما للتساؤل عما يخبئه لنا القدر في عالم ملتبس متقلب سريع التغير والتبدل.

- 37 -
الصين في حقبة دينغ شياو بينغ

لا يمكن أن أنسى لقائي مع نائب رئيس الوزراء دينغ شياو بينغ. فقد نزل من سلم طائرة "البوينغ 707" في مطار بايا ليبار (في تشرين الثاني/ نوفمبر 1978) رجل في الرابعة والسبعين، أنيق المظهر، قصير القامة (لا يتجاوز طوله خمسة أقدام)، ممتلئ الجسم، يرتدي بزة "ماو" بلون الصوف الطبيعي، وسار بخطوات رشيقة لاستعراض حرس الشرف، ثم ركب معي السيارة إلى فيلا ايستانا (بيت الضيافة في مجمع مباني ايستانا). تقابلنا ثانية في أصيل اليوم نفسه لبدء المباحثات الرسمية في دار الحكومة.

بعد أن شاهدت "المباصق" في قاعة الشعب الكبرى في بكين، طلبت وضع "مبصقة" من الخزف الأزرق والأبيض قرب دينغ. وكنت قد قرأت بأنه يستعمل واحدة بانتظام، كما وضعت "منفضة سجائر" بشكل ظاهر لدينغ وحده، بالرغم من منع التدخين داخل الغرف المكيفة الهواء في ايستانا. كانت تلك بادرة من جانبي تجاه شخصية عظيمة في تاريخ الصين، وتأكدت من تشغيل مراوح شفط الدخان في قاعة الاجتماع.

رحبت به بوصفه ثوريا صينيا عظيما. رد بالقول إن بمقدوره اعتبار سنغافورة مكانا معروفا بالنسبة له. فقبل ثمانية وخمسين عاما (1920)، زار سنغافورة لمدة يومين اثنين وهو في طريقه إلى فرنسا، وحين زرت بكين عام 1976، لم يتمكن من مقابلتي؛ ففي ذلك الوقت "نحي عن منصبه". إذ هزمته "عصابة الأربعة"، لكنه هزمهم في النهاية. أمضى مدة الاجتماع الذي استمر ساعتين ونصف الساعة وهو يتحدث عن أخطار الاتحاد السوفييتي على العالم. ولذلك

يتوجب على كافة الدول والشعوب التي لا تريد الحرب تشكيل جبهة متحدة ضد المولعين بإشعال فتيلها. واستشهد بماو: ينبغي علينا جميعا الاتحاد ضد "بيضة السلحفاة" (هذه هي العبارة الحرفية، لكن مترجمة حولها لتعني "ابن العاهرة"). وقدم مسحا شاملا للمناورات السوفييتية في أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، وجنوب آسيا، وأخيرا في الهند الصينية. لقد حقق السوفييت نجاحا كاسحا في فيتنام. لم يفهم بعض الناس السبب وراء تدهور العلاقات بين الصين وفيتنام إلى هذه الدرجة من السوء، ولماذا اتخذت الصين بعض الإجراءات العقابية ضد فيتنام، مثل قطع المعونات، مما دفع فيتنام نحو الاتحاد السوفييتي بدلا من أن تكسبها لصفها، السؤال الذي ينبغي أن يطرح هو: لماذا سقطت فيتنام في أحضان الاتحاد السوفييتي في حين أن ذلك ليس في مصلحتها؟ الجواب يكمن في حلمها القديم بقيام فيدرالية "الهند الصينية". حتى هوشي منه راودته مثل هذه الفكرة. الصين لم توافق أبدا، وفيتنام اعتبرت الصين أكبر عقبة في طريق تحقيق هذه الفيدرالية. واستنتجت الصين أن فيتنام لن تتغير وستزيد من عدائها لها. أما طرد السكان من ذوي الأصول الاثنية الصينية من فيتنام فليس سوى دليل ظاهر يثبت ذلك. وبعد تفكير دقيق قررت الصين قطع المعونات.

قال دينغ إن المجموع الكلي للمعونات الصينية إلى فيتنام تجاوز العشرة مليارات دولار (أكثر من عشرين بليونا بالأسعار الحالية). وحين أوقفت المعونات إلى فيتنام، توجب على الاتحاد السوفييتي حمل هذا العبء بمفرده. وعندما لم يستطع تلبية كل حاجاتها، سمح لها بالانضمام إلى منظمة دول "الكوميكون"* (المنظمة الشيوعية المماثلة للسوق الأوروبية المشتركة)، لوضع الحمل الثقيل على كاهل دول أوروبا الشرقية. الفيتناميون استجدوا المساعدة أيضا من اليابان وأمريكا وفرنسا وباقي دول أوروبا الغربية، بل حتى من سنغافورة، وبخلال

* مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة". (م)

عشر سنين - كما قال - ستفكر الصين باستعادة فيتنام من الاتحاد السوفييتي مرة أخرى. قلت في نفسي إن دينغ يتبنى منظورا بعيد المدى، ويختلف اختلافا جذريا عن الرؤساء الأمريكيين.

قال إن المشكلة الحقيقية والعاجلة هي احتمال قيام فيتنام بغزو شامل لكمبوديا. سأل بأسلوب بياني منمق: ما الذي ستفعله الصين؟ جاوب نفسه قائلا: ما ستفعله الصين يعتمد على المدى الذي ستذهب إليه فيتنام. كرر ذلك بضع مرات، دون أن يلزم نفسه صراحة بشن هجوم معاكس على فيتنام. فإذا نجحت فيتنام - كما قال - في السيطرة على كل الهند الصينية، فإن العديد من الدول الآسيوية ستتعرض للخطر، وإقامة فيدرالية الهند الصينية سيوسع نفوذ فيتنام ويخدم الاستراتيجية العالمية للاتحاد السوفييتي المتمثلة في التقدم جنوبا نحو المحيط الهندي. دور فيتنام هو أن تكون كوبا الشرق. السوفييت يزيدون بشكل كبير حجم أسطول المحيط الهادي. العالم شهد اضطرابا عظيما خلال العامين المنصرمين كما أثبتت الأحداث في فيتنام وأفغانستان وإيران وباكستان، وكلها تشير إلى اندفاعة الاتحاد السوفييتي نحو الجنوب. تمثلت سياسة الصين في مواجهة الانتشار الاستراتيجي للقوات السوفييتية، بغض النظر عما إذا كان ذلك في زائير أم الصومال. وكلما هاجم الاتحاد السوفييتي، ستساعد الصين في التصدي للهجوم ورده على أعقابه. وفي سبيل السلام والسلم، يتوجب على دول جنوب شرق آسيا رص الصفوف مع الصين والتصدي للاتحاد السوفييتي وكوبا جنوب شرق آسيا، فيتنام. لم يدون المترجمان كل كلمة قالها؛ بل اكتفى كل منهما بكتابة بعض الجمل والعبارات القصيرة بسرعة. واستنتجت أنه قدم العرض نفسه في بانكوك، وكوالالمبور، بحيث حفظ الاثنان ما يقوله عن ظهر قلب. امتد الاجتماع إلى ما بعد المغرب. وحين انتهى من كلامه سألته هل يرغب بأن أرد على الفور أم أؤجل الرد إلى اليوم التالي كي أتيح له

الوقت ليغير ملابسه استعدادا للعشاء، وأجد فسحة من الوقت لأمعن التفكير فيما قاله. فضل ألا يترك العشاء يبرد!

بدا على مائدة العشاء رقيقا ولطيفا وودودا، لكنه ظل متوترا. غزو فيتنام لكمبوديا يشغل فكره. وحين سألته بإلحاح عما ستفعله الصين، وذلك بعد أن التزم رئيس وزراء تايلند، الجنرال كريانغساك، بالوقوف إلى جانب الصين من خلال الاستقبال الحار الذي أعده له في بانكوك. كرر القول بأن ذلك يعتمد على المدى الذي ستذهب إليه فيتنام. وكان انطباعي يشير إلى أنه إذا لم يعبر الفيتناميون نهر الميكونغ فلن تعتبر الصين الأمر خطيرا، لكنهم إن فعلوا فستقدم الصين على خطوة ما.

دعاني لزيارة الصين مرة أخرى. قلت إني سألبي الدعوة بعد أن تتعافى الصين من آثار الثورة الثقافية. أجاب بأن ذلك سيستغرق وقتا طويلا. عارضته بالقول إن ذلك لا يجب أن يعتبر مشكلة تقف حجرة عثرة في سبيل التقدم والتفوق حتى على سنغافورة، لأننا نتحدر من نسل فلاحين أجراء في مقاطعتي فوجيان وغوانغ دونغ، في حين تتمتع الصين بذرية العلماء، وبيروقراطي الإمبراطورية القديمة، وأفراد الطبقة المثقفة الذين لم يهاجروا من الوطن. صمت ولم يقل شيئا.

في اليوم التالي عرضت أفكاري بخلال ساعة واحدة (أو نصف ساعة بدون الترجمة). أوجزت ما قاله عن تهديد الاتحاد السوفييتي عبر الإشارة إلى الأبحاث الموثقة التي أصدرها معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن عن القدرات العسكرية السوفييتية. كما أشرت إلى أن المستشار الألماني هيلموت شميدث، والرئيس الفرنسي ديستان، والزعماء الأمريكيين في واشنطن، قد توصلوا إلى نتائج مختلفة فيما يتعلق بالأخطار التي يمثلها الاتحاد السوفييتي. بعضهم اعتقد أن السوفييت يهدرون الكثير من مواردهم على التسلح. على أية حال، لا تستطيع

الدول الصغرى مثل سنغافورة سوى ملاحظة هذه الاتجاهات والنزعات العالمية، لكنها غير قادرة على التأثير في النتيجة. كان علينا تحليل الوضع من وجهة نظر إقليمية لا عالمية. تمثلت المشكلة ـ بعد نهاية حرب فيتنام ـ في انسحاب القوات الأمريكية من فيتنام وتايلند، وتوضح أن الأمريكيين لن ينخرطوا مرة أخرى في قتال المتمردين الشيوعيين على البر الآسيوي. السؤال التالي كان كم ستبقى القوات الأمريكية في الفليبين لموازنة الأسطول الروسي المتنامي الحجم في المحيطين الهندي والهادي. كانت سنغافورة تريد من الولايات المتحدة البقاء في الفليبين.

من أجل تهدئة قلق دينغ حول موقف سنغافورة من السوفييت، قمت بتعداد شركائنا التجاريين ـ اليابان، الولايات المتحدة، ماليزيا، الاتحاد الأوروبي، حيث يمثل كل منهم نسبة تتراوح بين 12. 14٪ من الحجم الكلي لتجارتنا العالمية. أما الصين فلا تمثل سوى 1,8٪، والاتحاد السوفييتي مجرد 0,3٪. كما أن إسهام السوفييت في حياتنا الاقتصادية لا يذكر نظرا لضآلته. لم أكن أيضا بحاجة إلى دروس حول المسلك الروسي القائم على الهيمنة. ورويت له حادثة حصلت معي عام 1967، بعد زيارة قمت بها لمعبد "ابو سمبل" وسد أسوان في مصر. ففي طريق العودة إلى القاهرة برفقة وزير مصري على متن إحدى الطائرات المصرية، حدث اضطراب في غرفة القيادة عندما كانت الطائرة على وشك الهبوط، واستأذن الوزير المصري للذهاب إلى قائد الطائرة ومعرفة السبب. وبعد الهبوط علمت أن طيارا سوفييتيا يقود طائرة أخرى قد أبلغ برج المراقبة في المطار بأنه لا يفهم الإنكليزية، وطلب الإذن بالهبوط قبل الطائرة التي تحمل ضيفا رسميا على البلاد. واضطر الوزير المصري لإصدار أمره من غرفة القيادة بوجوب هبوط طائرة الوفد الرسمي قبل الطائرة السوفييتية. لم أكن بحاجة إلى دروس تعلمني غطرسة الروس.

أرادت الصين من دول جنوب آسيا رص الصفوف معها لعزل "الدب الروسي"؛ وفي الحقيقة كان جيراننا راغبين بالاتحاد معا لعزل "التنين الصيني". إذ لم تكن هناك "جاليات روسية" مقيمة في جنوب شرق آسيا لقيادة المتمردين الشيوعيين بدعم من الحكومة السوفييتية، مثل "الجاليات الصينية" التي تتلقى التشجيع والتأييد من الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية، لتشكل تهديدا يطال تايلند وماليزيا والفليبين، وإندونيسيا (بدرجة أقل). كما أن الصين تؤكد علنا العلاقة الخاصة مع الجاليات الصينية المقيمة في الخارج نتيجة روابط الدم، وتلتمس ـ بشكل مباشر ـ مشاعرهم الوطنية من فوق رؤوس حكومات الدول التي يعيشون في كنفها كمواطنين، وتستحثهم على العودة لمساعدة الصين في عملية التحديث.

قبل بضعة أسابيع (في تشرين الأول/أكتوبر)، زارنا رئيس وزراء فيتنام فام فان دونغ، وجلس حيث يجلس دينغ الآن. كنت قد سألت فان دونغ عن سبب مشكلة فيتنام مع الجاليات الصينية المقيمة خارج الصين؛ أجاب بأسلوب فظ إن علي أن أعرف ـ كصيني ـ أن السكان من ذوي الأصول الاثنية الصينية يؤيدون الصين دوما، تماما مثلما يؤيد الفيتناميون فيتنام في أي مكان تواجدوا فيه. لم أهتم بما قاله فان دونغ بقدر اهتمامي بتأثير ما قاله لزعماء ماليزيا. رويت حادثة أخرى، حين أبلغ المندوب الفيتنامي الدائم في الأمم المتحدة الممثلين الدائمين الأربعة لدول جنوب شرق آسيا أن الفيتناميين قد عاملوا الصينيين المقيمين عندهم معاملة حسنة، لكن تبين أنهم من ناكري الجميل، وهذا هو السبب الرئيس وراء ترحيل مائة وستين ألفا من السكان المتحدرين من أصول اثنية صينية من هانوي إلى الصين عبر الحدود المشتركة، بينما فر الباقون بالقوارب من السواحل الجنوبية. المندوب الإندونيسي الدائم، وقد نسي أن زملاءه الثلاثة من الفليبين وتايلند وسنغافورة يتحدرون من أصول إثنية صينية، أبلغ الفيتناميين بأنهم تعاملوا

مـع سـكانهم الصـينيين بمنتهـى اللطـف والكـرم، وأن علـيهم أن يتعلمـوا مـن الإندونيسـيين. لم أتـرك في نفـس دينـغ محـلا للشـك بمـا تواجهـه سـنغافورة مـن مشاعر الريبة العميقة لدى جيرانها.

أضـفت قـائلا إن فـام فـان دونـغ وضـع إكلـيلا مـن الزهـور علـى النصـب التذكاري الـوطني في ماليزيـا، ولم يفعـل دينـغ ذلـك؛ وأن دونـغ وعـد بـألا يسـاعد المخـربين، ودينـغ امتنـع عـن ذلـك. ولا بـد أن الماليزيين تـراودهم الشـكوك بـدينغ. هنالك مشاعر شـك عميقـة وعـداوة متأصلة بـين المسلمين الملاويـين والصينيين في ماليزيا، وبين الإندونيسيين والسـكان المتحـدرين مـن أصـول صينية. ولأن الصـين تصدر الثورة إلى جنوب شرق آسيا، فإن دول الجوار تريد مـن سـنغافورة الانضـمام إليها لمقارعة الصين لا الاتحاد السوفييتي.

تعتبر حكومات دول جنوب شرق آسيا إذاعة بكين الموجهة بشـكل مباشـر إلى الجاليـات الصـينية المقيمـة فيهـا بمثابـة تهديـد تخـريبي خطـير. أصـغى دينـغ صامتا. لم ير أبـدا الصـورة تحـت هـذا الضـوء: الصـين، القـوة الأجنبيـة الكـبيرة، تتجاهل حكومات دول المنطقة لتحرض مواطنيهـا علـى الأنشـطة الهدامـة. قلت إن مـن المسـتبعد جـدا أن تـرد دول جنـوب شـرق آسـيا بشـكل إيجـابي علـى عرضـه بإنشـاء جبهـة متحـدة ضـد الاتحـاد السـوفييتي وفيتنـام، واقترحـت عليـه مناقشـة كيفية حل هذه المشكلة. ثم توقفت عن الكلام.

أظهـرت تعـابير وحركـات دينـغ أمـارات الـذعر، عـرف بـأنني أقـول الحقيقـة. سـألني فجـأة: "مـا الـذي تريـد مـني أن أفعلـه؟". أذهلـني السـؤال. لم أقابـل في حيـاتي زعيما شيوعيا مستعدا للتخلي عن اعتقـاده الراسـخ حـين يواجـه الحقيقـة، ناهيـك عن سؤالي عما أريد منه أن يفعله. توقعت منه أن يتجاهل النقاط التي أثرتها مثلما فعل رئيس الـوزراء هـوا غـو فينـغ في بكـين عـام 1976 حـين ألححـت علـى مسـألة التنـاقض في موقـف الصـين الـداعم للحـزب الشـيوعي المـلاوي الـذي يحـرض علـى

الثورة في سنغافورة وليس في الملايو. وأجابني هوا متبجحا: "لا أعرف التفاصيل، لكن في أي مكان يناضل فيه الشيوعيون، سوف ينتصرون". لكن دينغ كان مختلفا. فقد أدرك أن عليه مواجهة هذه المشكلة إن أراد عزل فيتنام. أحجمت عن إبلاغ هذا الثوري المحنك الذي عركته السنون بما يجب أن يفعله، ولكن لأنه سألني، قلت: "أوقفوا مثل هذه الإذاعات؛ وتوقفوا عن مناشدة وتحريض الجاليات الصينية. فمن الأفضل للصينيين في آسيا ألا تشدد الصين على صلات القربى معهم والتماس تعاطفهم الاثني. وستظل الشكوك تراود السكان المحليين، بغض النظر عما إذا أكدت الصين على روابط الدم أم لم تؤكد عليها. لكن إذا استصرخت الصين روابط الدم بهذا الأسلوب السافر، فلا بد أن تفاقم من حدة هذه الشكوك. يجب أن توقف الصين الإذاعات الموجهة التي يبثها من جنوب البلاد الحزبان الشيوعيان الملاوي والإندونيسي".

اكتفى دينغ بالقول إنه بحاجة لبعض الوقت كي يفكر مليا بما قلت، مضيفا بأنه لن يقتفي أثر فام فان دونغ. فقد طلب منه أيضا وضع إكليل من الزهور على النصب التذكاري الوطني الذي يخلد ذكرى أولئك الذين قتلوا على يد الشيوعيين الملاويين، وباعتباره شيوعيا، يستحيل عليه القيام بذلك. أما فان دونغ فبمقدوره أن يفعل ذلك لأنه "شيوعي من هذا الطراز". فهو "يبيع روحه". أما الصين فهي صادقة وصريحة، كما أكد. لم يحاول الصينيون أبدا إخفاء آرائهم، وما يقوله الشعب الصيني يعتد به. خلال الحرب الكورية، أصدرت الصين بيانا قالت فيه إن الشعب الصيني لن يبقى لا مباليا إذا اقترب الأمريكيون من نهر يالو. لكن الأمريكان لم يأبهوا للتحذير. وعلى صعيد السياسة الخارجية، تصرح الصين دوما عن آرائها. أما بالنسبة للأحزاب الشيوعية فليس لديه ما يضيفه، حسبما قال المترجم. لكن ما قاله فعلا بالماندرين هو: "لقد سئمت من تكرار موقفنا".

قال دينغ إن هناك سببين اثنين وراء إعادة التوكيد على سياسة الصين تجاه الجاليات الصينية المقيمة في الخارج: الأول، أنشطة فيتنام المعادية للصين؛ والثاني، الاعتبارات الداخلية الصينية، نتيجة أنشطة عصابة الأربعة خلال الثورة الثقافية. لقد عانى أقرباء الصينيين المقيمين في الخارج معاناة مريرة، وتعرض الكثير منهم للاضطهاد والسجن. وأراد تكرار موقف الصين تجاه الجاليات الصينية في الخارج: الصين تفضل لهم/ وتشجعهم على اكتساب جنسية بلد الإقامة، وحتى أولئك الذين يرغبون بالاحتفاظ بجنسيتهم الصينية عليهم الخضوع لقوانين بلد الإقامة، وما زالت الصين لا تعترف بالجنسية المزدوجة.

بالنسبة لكمبوديا، أكد لي دينغ على أن مقاربة الصين لن تتأثر بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون السوفييتية - الفيتنامية. ولا تخشى الصين من احتمال أن تطلب فيتنام من الاتحاد السوفييتي تهديد الصين، مضيفا أن الاتحاد السوفييتي لن يجرؤ على الدخول في مجابهة واسعة النطاق مع الصين. وبدت ملامح الجدية واضحة عليه حين قال إن الصين سوف تعاقب فيتنام إذا هاجمت كمبوديا. وسوف تجعل الفيتناميين يدفعون ثمنا باهظا لذلك، وسيكتشف الاتحاد السوفييتي أن دعم وتأييد فيتنام سيشكلان عبئا يثقل كاهله. ثم سأل عن النصيحة التي يقدمها أصدقاء الصين (وهو يعني سنغافورة) فيما يتعلق بالمشكلات التي تجابه البلدين (أي الصين وسنغافورة).

قلت في إجابتي إن على زعماء كمبوديا الإصغاء للرأي العالمي نظرا لحاجتهم إلى تعاطف العالم مع قضيتهم. فهم يتصرفون بطريقة طائشة ولا يراعون حتى مشاعر شعبهم. ورد دينغ بالقول إنه "لا يفهم" أيضا بعض الأمور التي تحدث في بنوم بنه؛ وليس لديه دفاع عن المجازر التي ارتكبها الخمير الحمر. في ختام اللقاء، قلت إن دينغ أشار إلى أن الصين بحاجة إلى اثنتين وعشرين سنة لعملية التحديث. وبخلال هذه السنوات ستتحسن الأوضاع، إذا لم تحدث

مشاكل لا ضرورة لها في جنوب شرق آسيا. أما إذا حدثت، فإن التبعات لن تكون في صالح الصين، كحالها بالنسبة لفيتنام وكمبوديا. وافقني دينغ الرأي. وعبر عن أمله بوجود حالة من التفاهم والوحدة والاستقرار في دول جنوب شرق آسيا. وهو يأمل بتحقيق ذلك "من أعماق قلبه".

كان دينغ أكثر الرؤساء الذين قابلتهم تأثيرا في نفسي. صحيح أنه قصير القامة، لكنه بدا عملاقا بين نظرائه من الزعماء. في سن الرابعة والسبعين واجه حقيقة مرة، وكان على استعداد لتغيير رأيه. بعد سنتين، حين اعتمد الصينيون أسلوبا بديلا للتعامل مع الحزبين الشيوعيين الحليفين في ماليزيا وتايلند، أوقفوا الإذاعات الموجهة إلى الجاليات الصينية في الخارج.

خلال حفل العشاء، طلبت منه أن يدخن. لكنه قال وهو يشير إلى زوجته، إن الطبيب سألها أن تقنعه بالإقلاع عن التدخين. كان يحاول تقليص عدد السجائر التي يدخنها كل يوم. لم يدخن في تلك الليلة، ولم يستخدم المبصقة. فقد عرف أنني أعاني من حساسية تجاه الدخان.

قبل أن يغادر سنغافورة زرته في مقر إقامته في ايستانا، لنتبادل الحديث مدة عشرين دقيقة. عبر عن سعادته وسروره لرؤية سنغافورة مرة أخرى بعد ثمانية وخمسين عاما. وهنأني بسبب التحولات الجذرية التي جرت في البلد. قلت إن سنغافورة بلد صغير لا يتجاوز عدد سكانه مليونين ونصف المليون. تنهد وقال: "لو كان لدي شنغهاي فقط، لربما تمكنت أنا أيضا من تغييرها بالسرعة نفسها. لكن أمامي الصين برمتها!".

قال إنه أراد زيارة سنغافورة وأمريكا قبل أن يصبح شيوعيا - سنغافورة لأنه زارها مرة حين كانت مستعمرة، وهو في طريقه إلى مرسيليا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى من أجل العمل والدراسة؛ وأمريكا، لأن على الصين وأمريكا

التحاور معا. ولم أفهم السبب الذي دفعه للحرص على زيارة الولايات المتحدة إلا بعد أن احتلت فيتنام كمبوديا.

حين ركبت السيارة إلى المطار، سألته ـ وهو على مقربة مني ـ ما الذي سيفعله إذا هاجم الفيتناميون كمبوديا. هل سيترك التايلنديين معرضين للخطر والتهديد والترهيب، ثم يدفعون دفعا للتقارب مع الاتحاد السوفييتي؟ زم شفتيه، وركز بصره وهمس قائلا: "الأمر يعتمد على المدى الذي يمكن أن يصلوا إليه". قلت إن عليه أن يفعل شيئا بعد الاستقبال الحافل الذي لقيه في بانكوك. فرئيس الوزراء كريانغساك سيعتمد على الصين لتحقيق نوع من التوازن. بدا منزعجا وهمس مجددا: "الأمر يعتمد على المدى الذي يمكن أن يصلوا إليه".

في المطار، صافح كبار المسؤولين والوزراء، واستعرض حرس الشرف، وارتقى سلم طائرته (البوينغ 707)، ثم التفت ولوح بيده مودعا. حين أغلق باب الطائرة وراءه، قلت لزملائي إن مساعديه وموظفيه سيتعرضون "للضرب والإذلال". لقد شاهد سنغافورة ولم يقدم له عنها المساعدون المعلومات الكافية. إذ لم تصطف الحشود الجماهيرية الصاخبة من الصينيين لاستقباله، ولم ترحب به جماعات السنغافوريين الصينيين وتظهر نشوتها وفرحها بلقياه، بل مجرد حشد هزيل من الذين أثارهم الفضول لمشاهدته.

بعد بضعة أسابيع، قرأت مقالات عن سنغافورة ظهرت في صحيفة "الشعب" الصينية. تغيرت اللهجة. إذ وصفت سنغافورة بأنها مدينة جنائن تستحق الدراسة لتعلم كيف استطاعت مد البساط الأخضر في جنباتها، وكيف نجحت في مجال الإسكان والسياحة. لم نعد "عملاء الإمبرياليين الأمريكان". ثم طرأ على رأي الصينيين بسنغافورة مزيد من التغيير في تشرين الأول/ أكتوبر من السنة التالية (1979)، حين قال دينغ في خطاب له: "ذهبت إلى سنغافورة لدراسة كيف استطاعت الاستفادة من رأس المال الأجنبي. لقد استفادت سنغافورة من المصانع

التي أقامها الأجانب فيها: أولا، المشاريع الأجنبية دفعت نسبة 35٪ من أرباحها الصافية على شكل ضرائب ذهبت للدولة؛ ثانيا، الدخل من العمل ذهب إلى العمال؛ ثالثا، أفرزت [الاستثمارات الأجنبية] القطاعات الخدمية. كل هذا كان بمثابة دخل مالي [كسبته الدولة]". أصبح ما شاهده في سنغافورة عام 1978 مرجعا يشير إلى الحد الأدنى الذي يتوجب على الشعب الصيني تحقيقه.

في نهاية شهر كانون الثاني/ يناير 1979، زار دينغ أمريكا وأعاد العلاقات الديبلوماسية مع الرئيس كارتر دون أن تتخلى الولايات المتحدة عن تايوان. كان يريد أن يتأكد من أن الولايات المتحدة لن تقف مع الاتحاد السوفييتي حين تهاجم الصين فيتنام و"تعاقبها". لهذا السبب كان حريصا على زيارة الولايات المتحدة.

قابلت في منتجع حاكم هونغ كونغ، خلال عطلة أمضيتها هناك للعب الغولف، ديفيد بونافيا، الخبير المتخصص في الشؤون الصينية، الذي عمل سابقا في صحيفة "التايمز" اللندنية. استخف بتحذير دينغ واعتبره تهديدا لا قيمة له لأن البحرية السوفييتية موجودة في بحر الصين الجنوبي. قلت إنني قابلت دينغ قبل ثلاثة أشهر، ووجدته رجلا يزن كلماته بدقة. بعد يومين اثنين، في السادس عشر من شباط/ فبراير 1979، هاجمت القوات الصينية فيتنام عبر الحدود الشمالية المشتركة.

أعلنت الصين أن أهداف العملية العسكرية محدودة، واستحثت مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لوقف العدوان الفيتنامي المسلح على كمبوديا وإنهاء احتلال فيتنام لها. استمرت العملية مدة شهر. تعرض الصينيون لخسائر جسيمة، لكنهم أظهروا للفيتناميين أنهم قادرون، مهما كان الثمن، على اختراق عمق الأراضي الفيتنامية، وتدمير البلدات والقرى في طريقهم، ثم الانسحاب، كما حدث في السادس عشر من آذار/ مارس 1979.

خلال غزو الصين لفيتنام، أعلن دينغ أن الصين مستعدة لخوض حرب محتملة مع الاتحاد السوفييتي، وأن الدرس الذي لقنته لفيتنام هو درس للاتحاد السوفييتي أيضا. لم يهاجم السوفييت الصين، ووسائل الإعلام الغربية اعتبرت العملية الصينية العقابية فاشلة. وأنا اعتقد بأنها غيرت تاريخ منطقة شرق آسيا. إذ عرف الفيتناميون أن الصين ستهاجمهم إذا تجاوزوا حدود كمبوديا إلى تايلند. الاتحاد السوفييتي لم يكن راغبا في التورط بحرب طويلة الأمد في ركن قصي من آسيا. كان باستطاعته القيام بعمل سريع وحاسم ضد الصين، لكن الصينيين أحبطوا مثل هذا المسعى عبر الإعلان بأن العملية العسكرية مجرد إجراء "عقابي" وليس في نيتهم احتلال فيتنام. ومثلما توقع دينغ، أرهق السوفييت بعبء دعم ومساعدة فيتنام، وهو عبء حملوه طيلة أحد عشر عاما، حتى سنة 1991، عندما تفكك الاتحاد السوفييتي. حين حدث ذلك، وافق الفيتناميون على الانسحاب من كمبوديا في تشرين الأول/ أكتوبر 1991. بعد اثني عشر عاما من الاحتلال المكلف والعبثي.

خلال زيارتي الثانية إلى الصين (تشرين الثاني/ نوفمبر 1980) وجدت العديد من التغييرات التي حدثت. المسؤولون الذين تلقوا ترقيات سريعة خلال الثورة الثقافية جرت تنحيتهم بصمت وهدوء ولم تعد تظهر على العلن مواقفهم المتحمسة والمتعصبة. منظر المسؤول عن البروتوكول المتعصب ظل عالقا بذهني منذ زيارتي الأولى عام 1976. لكن مع إدانة الثورة الثقافية رسميا، بدا أن الناس قد تنفسوا الصعداء.

أجريت مباحثات مع رئيس الوزراء جاو زيانغ. كان شخصا مختلفا عن كل من هوا غو فينغ ودينغ شياو بينغ، بجسده المعتدل، وبشرته الفاتحة، وملامحه المتناسقة. لم أجد صعوبة في فهم لغة الماندرين التي تحدث بها بسبب صوته القوي، ونبرته الواضحة الخالية من لهجة الأقاليم البعيدة الثقيلة. أتى زيانغ من

هينان، مهد الحضارة الصينية، وهي منطقة زراعية غنية تمتد على مساحة ضخمة إلى الجنوب من بكين، لكنها أصبحت الآن أفقر من المقاطعات الساحلية.

ناقشنا المسألة الكمبودية، وكيفية إيجاد بديل لرجال حرب العصابات التابعين للخمير الحمر، الذين يتحملون العبء الأكبر من القتال. أومأ جاو برأسه معترفا بأن بول بوت لن يكون مقبولا بالنسبة للعالم. وسلمت بحقيقة أن الخمير الحمر هم ـ لسوء الحظ ـ أفضل قوة تقاتل الفيتناميين. كان جاو قد تولى لتوه رئاسة الوزراء، ولم يملك الثقة اللازمة لحل القضايا المتعلقة بكمبوديا وفيتنام دون الرجوع إلى دينغ. وجدته رجلا منطقيا، ومتوازنا، ومتطورا، ولا تعيق الأيديولوجيا بصيرته الثاقبة.

قدمنا مسبقا نسخة عن الخطاب الذي سألقيه في حفل العشاء إلى المسؤولين عن البروتوكول. أرادوا مني إلغاء الفقرة التي تنتقد سياسة الصين تجاه الحزب الشيوعي الملاوي وإذاعته التي تبث برامجها من الصين، الفقرة تقول: "ظلت الصين طيلة سنين عديدة تحرض وتساعد المتمردين من رجال حرب العصابات في تايلند، والملايو، وإندونيسيا. صحيح أن العديد من قادة دول جنوب شرق آسيا قد وضعوا مثل هذه الحوادث المؤسفة خلف ظهورهم، إلا أن فضلة من سياسات الصين السابقة ما زالت مستمرة في إعاقة العلاقات بينها وبين ودول جنوب شرق آسيا".

وحين تابعنا إجراء المحادثات في أصيل ذلك اليوم، أشرت إلى ذلك الأمر. فقد قال المسؤول عن البروتوكول إن هذه الفقرة من الخطاب غير مقبولة ويجب إلغاؤها إذا أردت إلقاءه في الحفل، وإلا فستلغى الخطب خلاله. اعتبرت أن ذلك أمر غير عادي. فقد قدمت نسخا من الخطاب إلى الصحافة السنغافورية ولا بد أنها عرضتها على المراسلين الأجانب، ولذلك يستحيل إلغاء أية فقرة من الخطاب.

رد جاو بالقول إن الشعب الصيني لن يصفح عنه إذا ألقيت هذا الخطاب دون أن يرد على بعض النقاط التي جاءت فيه. ولم يرغب بأن تتحول مأدبة "عظيمة وودية" أقيمت على شرفي إلى مناسبة نتبادل فيها الكلمات القاسية، الأمر الذي يمكن أن يفرز تأثيرا سلبيا على الصعيد الدولي. المسألة لا تتعلق بما يجب ولا يجب أن أقوله على العشاء؛ فهو يقترح أن يمتنع الجانبان عن إلقاء الخطب، وهو يتفهم حقيقة أن الصحافة قد عرفت بمضمون الخطاب. وافقت على إلغاء الخطب المتبادلة في حفل العشاء.

تطرق إلى وجهة النظر الصينية حول الاستراتيجية السوفييتية العالمية. وأكد لي أن الصين ستقوم بواجبها لتهدئة شكوك ومخاوف ماليزيا وإندونيسيا تجاه الصين. الأهداف السوفييتية تتمثل في السيطرة على منابع النفط والخطوط البحرية، بما في ذلك مضائق ملقة، من أجل خنق اليابان وأوروبا الغربية، والولايات المتحدة إلى حد ما؛ أما التواطؤ بين الاتحاد السوفييتي وفيتنام فليس مجرد حدث اتفاقي وتكتيكي عابر، بل هو تواطؤ استراتيجي. قال إن من المستحيل على كل من ماليزيا وإندونيسيا كسب فيتنام إلى صفها وإبعادها عن الاتحاد السوفييتي، إلا إذا تخلت (فيتنام) عن سياسة الهيمنة الإقليمية، وفي هذه الحالة لن تكون بحاجة للاتحاد السوفييتي، أو أن يتخلى الاتحاد السوفييتي عن سياسة الهيمنة العالمية، وفي هذه الحالة لن يكون بحاجة إلى فيتنام.

بالنسبة للعلاقات على المستوى الحزبي، فإن المشكلة تاريخية ذات طبيعة عالمية، والصين تبذل جهودا صادقة بقدر ما تستطيع كي لا تتأثر علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا. المشكلة تتطلب بعض الوقت لحلها. ويستطيع القول بشكل رسمي إن الصين ستحل المشكلة، لكن ليس بين ليلة وضحاها.

الجاليات الصينية المقيمة في الخارج تمثل مشكلة أخرى من مخلفات التاريخ. الصين لم تقبل بالجنسية المزدوجة، وشجعت الصينيين المقيمين في

الخارج على الحصول على جنسية بلد الإقامة. لكن إن بقي السكان من ذوي الأصول الاثنية الصينية مواطنين صينيين مقيمين في الخارج، فإن الصين لا تستطيع الامتناع عن الاتصال بهم. أما بالنسبة لإسهامات الجاليات الاثنية الصينية في عملية تحديث الصين، فإنها لا تمثل سياسة حكومة الصين الشعبية. وستبذل جهدها لتهدئة شكوك الدول الأخرى فيما يتعلق بمسألة الجاليات الصينية في الخارج. لكن يتوجب على الطرفين التركيز على قضايا أهم من سياسة الصين تجاه هذه الجاليات. فيما يخص كمبوديا، سوف ألتقي بدينغ شياو بينغ، ولسوف يناقش كافة النقاط التي أرغب بإثارتها؛ بكلمات أخرى، يعتبر دينغ السلطة المرجعية النهائية في هذا الشأن.

في صبيحة اليوم التالي اجتمعت بدينغ شياو بينغ لمدة تجاوزت الساعتين في غرفة أخرى داخل قاعة الشعب الكبرى. بدا ممتلئا نشاطا وحيوية. استلم زمام الحديث ووجدته مطلعا على كافة المعلومات. قال إن المباحثات التي أجريتها مع جاو سارت على ما يرام، مضيفا إن الجنرال ني وين لم يلق أيضا خطابا خلال مأدبة العشاء التي أقيمت تكريما له في قاعة الشعب الكبرى، لكنه أجرى "مباحثات طيبة" مع الصينيين. وقصد دينغ بذلك إعادة التوكيد على أن إلقاء خطابي لن يؤثر على المحصلة النهائية لمباحثاتنا.

أشار دينغ في حججه إلى أن الصين دولة ضخمة المساحة تضم عددا هائلا من السكان. وهي ليست بحاجة لموارد الدول الأخرى. وانشغلت بمشكلة إنقاذ سكانها من مهاوي الفقر والتخلف وتلك "مهمة كبرى قد تحتاج نصف قرن من الزمان". الصين مكتظة بالسكان. وعليها الكثير للقيام به. وأمل أن أشرح موقف الصين "الأصيل والواضح" إلى إندونيسيا وماليزيا. الصين راغبة بأن تقوى دول جنوب شرق آسيا، "فكلما كانت هذه الدول أقوى كلما كان الوضع في المنطقة أفضل". إن لدى الصين "استراتيجية عالمية" تتبعها في علاقاتها مع دول

جنوب شرق آسيا، والولايات المتحدة، واليابان، وأوروبا الغربية. وهو يتفهم تماما موقف سنغافورة فيما يتعلق بإقامة علاقات ديبلوماسية مع الصين، وأننا لن نقيم مثل هذه العلاقات إلا بعد إندونيسيا. فحسابات سنغافورة صحيحة ومتساوقة مع "اعتبارات سنغافورة الاستراتيجية".

بالنسبة لكمبوديا، قال إن هناك نقطتين أساسيتين ينبغي تحقيقهما: أولا، يجب أن تعتمد التسوية السياسية للمسألة الكمبودية على انسحاب فيتنام، وإلا لن يكون هناك ما يمكن التباحث بشأنه؛ ثانيا، يجب توحيد كافة فصائل وقوى المقاومة داخل كمبوديا. الخمير الحمر على استعداد للاتحاد مع باقي قوى المقاومة؛ والقبول بسيهانوك، أو سون سان (إذا لم يوافق سيهانوك) كرئيس للدولة. قلت إن الاثنين غير راغبين في المنصب، فأكد على وجوب عدم استبعاد الخمير الحمر من أي تحالف يقام. صحيح أن سياسات بول بوت خاطئة، لكن أية تسوية سياسية في كمبوديا يجب أن تعتمد على "الوقائع والحقائق السائدة على الأرض".

قلت إن إحدى هذه الحقائق تتمثل في أن العالم - باستثناء الصين - يعتقد أن بول بوت مجرم ومجنون، ولسيهانوك وسون سان كل الحق في رفض العمل مع الخمير الحمر. وتواجه تايلند وسنغافورة خطر اعتبارهما أداة بيد الصين لتأييدهما مقعد حكومة "كمبوتشيا الديمقراطية" في الأمم المتحدة.

هنالك مشكلتان أساسيتان - برأيي - ينبغي حلهما: أولا، التمثيل الدولي في الأمم المتحدة، لأن المقعد الخالي سيشغله في نهاية المطاف هينغ سامرين؛ ثانيا، كيف يمكن تكثيف وتقوية المقاومة التي تقاتل داخل كمبوديا. معظم القتال يقوم به الخمير الحمر، لكن ذلك لا يجب أن يستمر إلى الأبد. ينبغي إقناع ماليزيا وإندونيسيا بأن الدعم المستمر لحكومة "كمبوتشيا الديمقراطية" لن يؤدي إلى إعادة نفوذ الصين إلى كمبوديا. إذ تعتقد الدولتان بصوابية حجة فيتنام

القائلة بأن أفعال وخطوات وإجراءات دول جنوب شرق آسيا تساعد الصين على إضعاف فيتنام وتتيح لها زيادة نفوذها في جنوب شرق آسيا. وكان الرئيس سوهارتو قد أبلغني بأن الصين ستخلق مشكلات خطيرة للمنطقة بخلال عشر سنين.

بدلا من الإجابة عن النقاط والأسئلة التي طرحتها، سألني دينغ كيف يمكن لماليزيا وإندونيسيا إخراج الفيتناميين من كمبوديا. أجبت بأن الدولتين لا يقلقهما الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا؛ وتعتقدان أن فيتنام القوية يمكن أن تقف في وجه أي توسع صيني باتجاه الجنوب. المشكلة تتعلق بالمنظور. والقضية لا تتصل بما تنوي الصين فعله، بل بما تقدر على فعله، وهل سيكون ذلك في مصلحتها. الدولتان تعتبران أن الصين تدعم القوى الشيوعية التي سببت لهما المشاكل طيلة السنوات الثلاثين الماضية.

كرر دينغ طلبه بأن ألعب دورا في تشجيع قيام تحالف بين فصائل المقاومة الكمبودية. لقد شيدت الصين "منزلا شبيها بالقصر" لسيهانوك في بكين. وهنالك صداقة تجمعه به، لكنهما يتجنبان عمدا الخوض في السياسة. أوجزت مرة أخرى موقفه: أولا، يجب على الصين أن تدعم وتشجع تشكيل قوة غير شيوعية لمقاومة الفيتناميين؛ ثانيا، ينبغي على الصين القبول بوجود حكومة كمبوتشية مستقلة بعد انسحاب الفيتناميين من كمبوديا، حتى وإن لم يكن للصين أي نفوذ عليها. صادق على هاتين النقطتين، وفي مؤتمر صحفي عقد في بكين مع المراسلين الأجانب، أكدت على النقطتين. ولم يعارضهما الصينيون.

طلب مني دينغ إبلاغ دول الجوار في جنوب شرق آسيا أن عليها ألا تعتقد بأن أية قوة شيوعية سيكون لها بالضرورة علاقة طيبة مع الصين. الاتحاد السوفييتي هو مصدر التهديد الأكبر ويجب على الجميع فهم الآثار المدمرة لسياسته العالمية بكل جلاء ووضوح. سأل بأسلوب بليغ عما ستكسبه إندونيسيا من خلال عرقلة

وإحباط سياسة الصين القائمة على معارضة الاستراتيجية العالمية السوفييتية. تقديم التنازلات إلى ماليزيا وإندونيسيا لن يحل المشكلة، بسبب خطأ التقييمات الاستراتيجية لكل منهما.

ذهبنا لتناول طعام الغداء الذي ضم الطبق الصيني الشهير "زيونغ جانغ" (وجبة محضرة من "مقادم" الدب المطهوة بمرق اللحم). كانت أطيب وألذ وجبة طعام أتناولها في قاعة الشعب الكبرى. فقد بذل الطاهي جهدا خاصا من أجل ضيوف دينغ (تعتبر الدببة الآن من الحيوانات المهددة بالانقراض في الصين).

أصاب المسؤولون الصينيون عن البروتوكول حين رتبوا لي لقاء مع هوا غو فينغ قبل نهاية الزيارة. فما زال رئيسا للحزب الشيوعي، ولذلك فإن مرتبته أعلى من دينغ، نائب الرئيس. لكن لم يراودني أي شك حول من يملك القول الفصل في السياسة الصينية وذلك من أهمية المسؤولين الذين حضروا اللقاء.

التقيت برئيس الوزراء جاو زيانغ مرة أخرى في بكين في أيلول/ سبتمبر 1985. واعتبرني "صديقا قديما للصين"، وهي العبارة التي تطلق على أولئك الذين يريدون تجنيبهم إحراج وإرباك الرسميات. ثم سألني عن انطباعاتي حول الأماكن التي زرتها في طريقي إلى بكين.

شجعني أسلوبه على التحدث بصراحة. قلت بإمكاني إعطاء الإشارات والملاحظات التي لا تثير اعتراضه، وتجاهل الأمور الخطيرة، لكن ذلك لن يفيده بشيء. ذكرت أولا انطباعاتي الإيجابية: في شنغهاي زعماء أكثر شبابا من أولئك الذين أداروا شؤونها عام 1976، وهم يتصفون بالدينامية والحيوية؛ ويبدو سكانها أكثر سعادة ورخاء بملابسهم الزاهية؛ هناك مشاريع إعمار في كل مكان: المشكلة المرورية ما زالت تحت السيطرة. تأثرت بحاكم مقاطعة شاندونغ، الطموح المفعم بالأفكار المتحمسة لتحسين البنية التحتية في شاندونغ.

ولديه خطط وبرامج لإقامة مطارين في جينان ويانتاي، واقترح إقامة ثلاثة مشاريع تجارية لرجال الأعمال السنغافوريين؛ كما تميز مساعدوه بحسن التنظيم.

ثم تطرقت إلى السلبيات: العادات القديمة السيئة ما زالت على حالها. ونظرا لأنني أشغل منصب رئيس الوزراء منذ عشرين عاما، نزلت في العديد من قصور وبيوت الضيافة، وأستطيع أن أخمن طبيعة الإدارة من أوضاعها. مجمع مباني بيت الضيافة الضخم في جينان أعطى انطباعا بالإهمال والخراب؛ قيل لي إن الجناح الذي نزلت فيه (بحوض الاستحمام الهائل) قد بني خصيصا من أجل زيارة قام بها الزعيم ماو تسي تونغ. العمال الذين عينوا للحفاظ على هذا المجمع في حالة جيدة يمكن استغلال جهدهم لإدارة فندق فخم على أرفع مستوى. ونظرا لقلة عدد الضيوف الذين ينزلون فيه وطول المدة الفاصلة في الزيارات، لا يمارس الموظفون عملهم بشكل منتظم.

ثم هناك شبكة الطرق السيئة. فأجزاء كبيرة من الطريق الذي يبلغ طوله 150 كم (90ميلا) ويصل بين جينان وكوفو (مسقط رأس كونفوشيوس) عبارة عن درب طيني. لقد بنى الرومان طرقات ظلت صالحة لمدة ألفي عام. ولدى الصين ما يكفي من العمال والحجارة، ولا يوجد سبب يدعو لسوء حالة الطريق الواصل بين جينان، عاصمة المقاطعة، وكوفو بكل ما تتمتع به من إمكانيات سياحية.

تاريخ سنغافورة محدود ومعالمها الثقافية قليلة، ولا يزيد عدد سكانها عن مليونين ونصف المليون، لكنها تجتذب سنويا ثلاثة ملايين سائح (في منتصف الثمانينات). أما أوابد وآثار الصين فيتردد فيها صدى التاريخ. إن "بيع" السياح المناظر الخلابة، والهواء النقي، والطعام الطازج اللذيذ، والخدمات، والتحف، والتذكارات، سيوفر العديد من فرص العمل ويضع المال في جيوب الكثير من السكان. لكن الصين، بعدد سكانها البالغ مليار نسمة، لا تجتذب سوى

مليون سائح سنويا ـ ثمانمائة ألف من الجاليات الصينية المقيمة في الخارج، ومائتي ألف أجنبي.

اقترحت ـ مترددا ـ إرسال عدد من المشرفين إلى سنغافورة. ولن يواجهوا هناك عقبة اللغة والثقافة، ويمكنهم مراقبة أخلاقيات العمل والمواقف تجاهه في سنغافورة. رحب جاو بالعرض، واقترح أن يزور المدراء والخبراء السنغافوريون من كافة المستويات الصين لتقييم أداء العمال ضمن السياق الصيني. قلت إن عمالهم لن يظهروا الاحترام للمشرفين القادمين من سنغافورة، حيث تعرفوا على ثقافة عمل مختلفة تركز بؤرة الاهتمام على نوعية المنتج وجودته.

قال إن أمام الصين ثلاث مهمات اقتصادية رئيسية: أولا، تشييد البنية التحتية من طرق وسكك حديدية؛ ثانيا، تحسين وتطوير أكبر عدد ممكن من المصانع؛ ثالثا، تحسين كفاءة المدراء والعمال. وقدم توصيفا لمشكلة التضخم (وهذه ستشكل أحد الأسباب وراء الاضطرابات في تيانانمين بعد أربع سنين). أراد مزيدا من التعاون التجاري والاقتصادي والتقني بين الصين وسنغافورة. فالصين على استعداد لتوقيع اتفاقية مدتها ثلاث سنوات معنا لتكرير ثلاثة ملايين طن من النفط الخام الصيني كل سنة، وسوف تستورد مزيدا من المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية من سنغافورة طالما هي بمستوى الأسعار العالمية. وهكذا بدأ إسهام الصين في صناعتنا النفطية. فقد أنشأت شركة النفط الصينية (الحكومية) مكتبا لها في سنغافورة للتعامل مع هذه المسألة وإجراء التبادلات النفطية التجارية.

بالنسبة لكمبوديا، كشف جاو أمامي عرضا قدمه الفيتناميون للتفاوض سرا مع الصين. لكن الصين رفضت العرض: إذ لم يكن صادقا، بل قصد منه فصل الصين عن دول جنوب شرق آسيا والإيقاع بينها وبين فصائل المقاومة الكمبودية. لن يطرأ تحسن على العلاقات الصينية ـ الفيتنامية قبل التزام

الفيتناميين بالانسحاب من كمبوديا. لقد صدت الصين عدة اعتداءات فيتنامية انتهكت حرمة الأراضي الصينية: هناك سبعمائة ألف جندي، أو 60٪ من القوات الفيتنامية متمركزة على الحدود الصينية - الفيتنامية، لكن الصين لديها أيضا مئات الآلاف من الجنود وسوف تستمر في ممارسة الضغط على فيتنام. وخلافا لتردده عام 1980، تحدث جاو بثقة حول كمبوديا وفيتنام ولم يطلب مني مراجعة دينغ لأخذ رأيه.

ذهبت لمقابلة دينغ. أشار مازحا إلى أنه بلغ من العمر عتيا (81 سنة) مقارنة بسنواتي الاثنتين والسبعين. أكدت له بأنه يبدو أصغر عمرا. لم يكن يقلقه التقدم في العمر. فقد أنجزت الصين الترتيبات الضرورية لمسألة الخلافة: "حتى لو تصدعت أركان السماء، سيظل في الصين من يتابعون المسيرة". تطور الصين على الصعيد الداخلي، في كافة الجوانب، كان جيدا ومعقولا، مع العديد من التغييرات التي حدثت في السنوات الخمس الماضية. تقاعد عشرة زعماء تقدم بهم العمر من المكتب السياسي، وشغل مناصبهم قادة أصغر عمرا. كما استقال العديد من الزعماء الذين تجاوزوا الستين من اللجنة المركزية، وتم انتخاب تسعين عضوا جديدا من الجيل الشاب. هذه التغييرات القيادية مستمرة منذ سبع سنين، لكن العملية ليست مرضية بشكل كامل، وهناك حاجة لمزيد من التغييرات في المناصب القيادية. قانونيا، ينبغي عليه هو أيضا أن يتقاعد، لكن بقيت أمامه بضع مشاكل يجب حلها أولا.

كرر القول بأنه شاخ وهرم، وأنه مستعد للقاء ماركس، فهذه سنة الطبيعة ويجب على كل إنسان إدراكها، باستثناء السيد تشانغ تشينغ - كو. سألني متى قابلت تشانغ آخر مرة، وهل وجد حلا لمشكلة القيادة. أدركت آنذاك فقط أن ملاحظاته الافتتاحية حول العمر لم تكن مزاحا اعتباطيا عابرا، بل تمهيدا للحديث عن تشانغ وتايوان. قلت بأنني التقيت تشانغ آخر مرة في كانون الثاني/

يناير، قبل ثمانية أشهر، وأنه يعاني من السكري، وهو أمر معروف، وأنه مدرك لحقيقة فنائه مثل كل البشر. تساءل دينغ بصوت عال عما إذا أعد أية ترتيبات لخلافته. قلت أجل، على حد علمي، لكنني لا أعرف اسم من سيخلفه في نهاية المطاف. خشي دينغ من الفوضى والاضطراب في تايوان بعد رحيل تشانغ. في تلك الفترة، شعر الطرفان حقا بالحاجة لوجود دولة صينية واحدة. الفوضى يمكن أن تؤدي إلى ظهور دولتين صينيتين. سألت كيف. شرح قائلا إن هناك تطورين محتملين: أولا، توجد قوى في الولايات المتحدة واليابان تؤيد استقلال تايوان؛ ثانيا، سوف تستمر الولايات المتحدة في اعتبار تايوان إحدى حاملات الطائرات التي لا يمكن أن تغرق. الإدارة الأمريكية الحالية (برئاسة رونالد ريغان) قد غيرت سياستها تماما تجاه تايوان. فهي تعتبرها قاعدة عسكرية مهمة وتريد أن تبقيها ضمن مجالها الحيوي. وكان دينغ قد ناقش قضية تايوان مع الرئيس ريغان في العام الفائت وحاول إقناعه بالتخلي عن سياسة حاملة الطائرات، مشيرا إلى وجود عشر حاملات طائرات مماثلة تمتلكها أمريكا في مختلف أرجاء العالم. أما تايوان فهي حاسمة في أهميتها بالنسبة للصين.

سأل دينغ وزير الدفاع الأمريكي كاسبار واينبرغر عن ردة فعله تجاه الاحتمالات المستقبلية. فإذا رفضت تايوان التفاوض حول الوحدة مع الصين، ما الذي يتوجب على الصين أن تفعله؟ وإذا أصبحت تايوان مستقلة، ما هي الخطوة التالية؟ وبسبب هذه الاحتمالات، لا يمكن للصين أن تتخلى عن خيار استخدام القوة العسكرية لحل المشكلة التايوانية، لكنها ستبذل كل جهد ممكن لحل المشكلة وتحقيق الوحدة بالوسائل السلمية. وأبلغ كلا من الرئيس ريغان ووزير الخارجية جورج شولتز بأن تايوان تمثل النقطة الأساسية في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة. وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر الفائت، طلب من رئيسة وزراء بريطانيا مرغريت تاتشر أن تنقل رسالة إلى الرئيس ريغان ليساعد الصين على

تحقيق الوحدة مع تايوان في ولايته الثانية. كما أبلغ شولتز ووابنبرغر بأنهما إذا فشلا في التعامل مع المسألة بالشكل المناسب وسمحا للكونغرس الأمريكي بالتدخل، فستتدهور العلاقات الصينية - الأمريكية. لربما لا تستطيع الصين مهاجمة الجزيرة، لكن بمقدورها إغلاق مضائق تايوان. كما يمكن للولايات المتحدة أن تتورط في الصراع. وكان قد سأل الزعماء الأمريكيين عن ردة فعلهم في هذه الحالة، وكان ردهم أن الولايات المتحدة لا تجيب عن الأسئلة الافتراضية. لكن هناك إمكانية حقيقية لمثل هذا الاحتمال.

ونظرا لمعرفته بعلاقة الصداقة الوثيقة التي تجمعني بالرئيس التايواني، طلب مني أن أنقل تحياته الشخصية لـ"السيد تشانغ" حين ألتقيه في المرة القادمة. أبديت موافقتي. أمل بأن يتمكن من التعاون مع تشانغ، باعتبار أن الاثنين قد درسا في الجامعة نفسها في موسكو عام 1929، وإن في صفين مختلفين. فقد كان تشانغ في الخامسة عشرة أو السادسة عشرة بينما كان دينغ في الثانية والعشرين آنذاك (بعد حوالي شهر، نقلت شخصيا رسالة دينغ إلى تشانغ في تايبيه. أصغى إلي صامتا ولم يرد بحرف).

بالنسبة للوضع في كمبوديا، قال دينغ إنه ليس سلبيا. أجبت بأن ما قاله عام 1978، قبل غزو فيتنام لكمبوديا، قد تحقق. لقد "علق" الفيتناميون في شراك كمبوديا. ويجب أن نستمر في مساعدة قوات المقاومة التي تخوض حرب عصابات ضد الفيتناميين، كي نضمن بقاءهم في المستنقع، بدون تجارة ولا استثمارات ولا تنمية اقتصادية، مع الاتكال الكلي على السوفييت. وأضفت إن نجاح الصين في الإصلاحات الاقتصادية لن يفوت على الفيتناميين: كان بمقدورهم بناء وطنهم وتبادل التجارة مع العالم بدلا من احتلال الدولة المجاورة لهم وتحمل المعاناة بسبب ذلك.

أعرب دينغ عن أسفه لعدم استعداد زعماء فيتنام لاتباع سبيل الصين. قال إن "بعض الأصدقاء" في جنوب شرق آسيا قد صدقوا مواقف فيتنام الدعائية ووعودها الفارغة. أما الحافز الحقيقي لزعماء دول جنوب شرق آسيا (يعني ماليزيا وإندونيسيا) فهو استخدام فيتنام والتضحية بالشعب الكمبودي من أجل مجابهة الصين التي يعتبرونها عدوهم الحقيقي. ثم أشار دينغ إلى غورباتشوف؛ طالبته الصين بإزالة ثلاث عقبات عن طريق العلاقات الصينية ـ السوفييتية، أولها وقف المساعدات العسكرية إلى فيتنام ودفع الفيتناميين إلى الانسحاب من كمبوديا. ولم تر الصين أية إشارة تدل على قبوله بذلك.

❧

ترقى جاو زيانغ إلى منصب الأمين العام للحزب، قبل لقائي التالي معه في السادس عشر من أيلول/ سبتمبر 1988. اجتمعنا في مقر إقامتي في دياويوتاي (مجمع بيت الضيافة) ليتحدث حول مشكلات الصين الاقتصادية. أقلقته موجة شراء محمومة اكتسحت الصين قبل بضعة أسابيع (في أواخر آب/ أغسطس وأوائل أيلول/ سبتمبر). واضطروا لتقليص أعمال الإنشاءات، والتحكم بالنمو المالي للاستهلاك، وإبطاء معدلات النمو الاقتصادي. وإذا لم تنجح الإجراءات الأخرى، فستقوم الحكومة بالتشديد على الانضباط الحزبي. واعتبرت أن ذلك يعني "معاقبة كبار المسؤولين". ولا بد أن موجة الشراء المذعورة قد ذكرته بالأيام الأخيرة للحكومة الوطنية (1947 ـ 1949).

ثم دعاني إلى مطعم في المجمع نفسه للاحتفال بعيد ميلادي الخامس والستين، وخلال العشاء، سألني عن رأيي بالمسلسل التلفزيوني الذي أرسله إلي، "مرثية النهر الأصفر"، وهو من إنتاج بعض الخبراء الشباب من فريق برنامجه الإصلاحي. صور المسلسل الصين غائصة في وحل التقاليد الإقطاعية، ومكبلة بقيود الخرافات والعادات القديمة السيئة، معتبرا أنها لن تحقق أي اختراق

حقيقي وتلحق بركب العالم الحديث إلا إذا تخلت عن مواقفها الملتزمة بالأعراف والعادات البالية.

وجدت المسلسل مغاليا في تفاؤله. فالصين ليست بحاجة للتخلي عن قيمها ومعتقداتها الثقافية الأساسية من اجل إنجاح عملية التصنيع والتحديث. فقد سعت كل من تايوان وكوريا الجنوبية واليابان وهونغ كونغ وسنغافورة للحفاظ على قيمها التقليدية فيما يتعلق بالادخار والاقتصاد، والعمل الدؤوب، والتشديد على المعرفة وطلب العلم، والولاء للأسرة، والملة، والأمة، ووضع مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد على الدوام. لقد أدت هذه القيم الكونفوشيوسية إلى تمتين اللحمة الاجتماعية، وارتفاع المدخرات، والاستثمارات، وأدى كل ذلك بدوره إلى ارتفاع معدلات الإنتاجية والنمو. ما تحتاج الصين تغييره هو نظام الإدارة المفرطة في مركزيته، ومواقف وذهنية الناس، بحيث يصبحون أكثر قبولا بالأفكار الجديدة، بغض النظر عما إذا كانت صينية أم أجنبية، وأكثر استعدادا لاختبارها وتكييفها وتبيئتها لتناسب ظروف الصين. وهذا ما فعله اليابانيون بنجاح كبير.

انشغل جاو بحقيقة أن اقتصاد الصين لم "يقلع" مثل اقتصادات الدول الصناعية الجديدة دون أن يصاب بآفة ارتفاع معدلات التضخم. شرحت له الأمر بالقول إن هذه الدول، خلافا للصين، لم تضطر لرفع القيود عن الاقتصاد المخطط الذي يحدد أسعارا للسلع الأساسية ويبقيها عند مستويات منخفضة غير واقعية.

وجدته مفعما بثقة الرجل المتمتع بذكاء قادر على استيعاب المعلومات بسرعة. فخلافا لهوا غو فينغ، كان رقيقا ولطيفا ومهذبا. تميز بأسلوبه الدمث البعيد عن الغلظة والتسلط. لكن المرء بحاجة للصلابة والقسوة للبقاء على قمة هرم السلطة في الصين. وبالنسبة للصين في تلك الفترة، كانت مقاربته للقانون والنظام مغالية في ليبراليتها. حين افترقنا، لم أكن أعرف بأنه سيفقد منصبه ويضيع في غياهب النسيان بخلال سنة واحدة.

في اليوم التالي (17 أيلول/ سبتمبر 1988)، عقدت آخر اجتماع لي مع دينغ. لوحت الشمس بشرته بعد أن قضى عدة أسابيع في بيدايهي، المنتجع البحري المخصص لزعماء الصين إلى الشرق من بكين. بدا طافحا بالطاقة والحيوية ورن صوته الجهوري في جنبات القاعة. امتدحت التقدم الاقتصادي الذي حققته الصين. أجل، ظهرت "نتائج جيدة جدا" خلال سنوات العقد الأخير، لكن التطور الاقتصادي الجديد أفرز مشكلات جديدة. توجب على الصين كبح جماح التضخم، وكان من المهم تعزيز الانضباط والتشديد عليه. واضطرت الحكومة المركزية لممارسة سيطرة فاعلة دون معارضة الانفتاح على العالم الخارجي. تبين أن الإدارة الكفؤة أكثر أهمية بعد الانفتاح، وإلا ستسود الفوضى و"يحدث اضطراب كبير". الصين بلد ضخم لكنه متخلف في التقانة وحتى في الثقافة. في العقد الماضي، تمكن الصينيون من حل مشكلة المأكل والملبس، الآن يريدون بلوغ مرحلة "الرفاه" عبر مضاعفة حصة الفرد (عام 1980) من الناتج المحلي الإجمالي أربع مرات لتصل إلى رقم يتراوح بين 800 ـ 1000 دولار أمريكي. على الصين التعلم من الدول الأخرى، "بما فيها سنغافورة وكوريا الجنوبية".

هنأته على التغيرات الكبيرة في الصين، لا على صعيد المباني والطرق الجديدة فحسب، بل ـ والأهم ـ على مستوى تفكير الناس ومواقفهم الذهنية. صحيح أنهم غدوا أكثر انتقادا وتساؤلا، لكنهم باتوا أشد تفاؤلا أيضا. قلت إن زيارته إلى الولايات المتحدة عام 1979، التي بثت وقائعها في برنامج يومي لمدة نصف ساعة، قد أظهرت واقع الحال في الولايات المتحدة، وغيرت مدركات الصينيين عن أمريكا إلى الأبد.

علق دينغ قائلا إن الأمريكيين قد عاملوه باهتمام كبير واحترام عميق. وأبلغ الوزير شولتز أن العلاقات الصينية ـ الأمريكية تتطور بسلاسة، لكن المشكلة الرئيسة تبقى تايوان. ثم سألني هل أعلم بأن "رفيقي في الدراسة

وصديقك العزيز" تشانغ تشينغ ـ كو قد قال في مناسبات عديدة إنه (تشانغ) "سيبرئ نفسه أمام التاريخ". بدا واضحا أن دينغ أراد إجابة عن الرسالة التي طلب مني نقلها إلى تشانغ. لم أرد، لأن تشانغ لم يعطني الجواب. قال دينغ إنه بالرغم من إعلان الولايات المتحدة على الملأ بأنها لن تتدخل في مسألة الوحدة، إلا أن حكومتها لم تلتزم بما أعلنته. هنالك العديد من العراقيل أمام الوحدة، لكن "أكبر العقبات" هي الولايات المتحدة. وكرر النقطة التي أثارها حين التقيت به آخر مرة، مؤكدا أن الولايات المتحدة تستخدم تايوان "حاملة طائرات لا يمكن إغراقها". وحين سعى إلى تطبيع العلاقات خلال زيارته إلى واشنطن عام 1979، وافق الرئيس كارتر على قيام الولايات المتحدة بثلاث خطوات: إلغاء معاهدة الدفاع المشترك مع تايوان؛ وانسحاب القوات الأمريكية منها؛ وقطع العلاقات الدبلوماسية معها. نفذت هذه التعهدات الثلاثة، لكن الولايات المتحدة تدخلت مرات عديدة في المسألة التايوانية من خلال الكونغرس، الذي أصدر قانون العلاقات مع تايوان، إضافة إلى عدد آخر من القرارات التي تتدخل في شؤون الصين الداخلية. أخبر ريغان وشولتز أن عليهما إعادة التفكير بسياسة الحفاظ على "حاملة الطائرات التي لا تغرق". قال دينغ إنه يريد من صميم قلبه ضمان إعادة توحيد تايوان مع البر الصيني قبل أن يغادر دار الفناء للقاء كارل ماركس في دار البقاء.

.38.

الصين فيما وراء بكين

زرت الصين كل سنة تقريبا خلال الثمانينات والتسعينات، وذلك لكي أفهم بشكل أفضل دوافع وبواعث وطموحات زعمائها فيما يتعلق ببلدهم. ونظرا لأننا انطلقنا من مواقف معادية ومناوئة للصين، كنا بحاجة إلى وقت أطول وتفاعل أعمق لتطوير علاقة قائمة على الثقة المتبادلة. كان الصينيون يصدرون الثورة لتحويل سنغافورة إلى دولة شيوعية. وحين دخلوا في نزاع مع فيتنام، احتاجوا لإقامة علاقات أفضل مع دول جنوب شرق آسيا. وخلال هذه الفترة (1978 ـ 1991)، حين استخدمنا طرائقنا المختلفة لمقارعة احتلال فيتنام لكمبوديا، تغيرت مدركات كل منا تجاه الآخر.

في كل زيارة قمت بها، كنت أمضي أكثر من أسبوع متجولا في المقاطعات، برفقة وزير صيني ثانوي، أسافر معه طيلة ثمانية أو عشرة أيام، على الطائرة نفسها المخصصة لكبار الزوار، لنمضي ساعات عديدة معا، واكتسبت نتيجة ذلك فهما أفضل ومعرفة أعمق بأسلوب تفكير زعماء الصين وخلفياتهم الاجتماعية. بينما ترافق زوجته زوجتي تشو في الحل والترحال.

في إحدى هذه الزيارات (1980)، وجدت الصين بلدا مختلفا تماما. فوجئت ابنتي (مفاجأة سارة)، حين ذهبت في جولة لمشاهدة معالم بكين ولاحظت وجود حالة من الارتياح لدى الصينيين الذين قابلتهم، وذلك بعد وفاة ماو والقضاء على عصابة الأربعة. فالمسؤولون وعامة الشعب على حد سواء أصبحوا أكثر انعتاقا وتحررا عند الحديث معها. ولا أزال أذكر بعض الأماكن الرائعة التي زرناها، ومنها تشين غدي، العاصمة الصيفية لإمبراطور أسرة كينغ، كيان لونغ،

والوديان الثلاثة التي يعبرها نهر يانغتسي. الرحلة على طول مجرى النهر من تشونغ كينغ (عاصمة الجنرال تشانغ كاي شيك خلال الحرب العالمية الثانية في إقليم سيشوان) إلى تيشانغ تطلبت يوما ونصف اليوم. وهناك يمكن للناظر أن يشاهد على سطح صخرة شاهقة كتابة صينية نقشت بأحرف ضخمة قبل آلاف السنين تخلد الأحداث والأفكار وتدخل الرهبة والروع في النفس. التاريخ حاضر في كل مكان، تاريخ شعب كافح في مواجهة قوى هائلة. أما ما يذهل أكثر فهو منظر البشر الكادحين، وهم يجرون مراكب البضائع والزوارق الصغيرة كما فعلوا قبل آلاف السنين. صفوف طويلة من الرجال يحملون الحبال على أكتافهم وظهورهم ويسحبون المراكب عكس التيار لمسافة عدة أميال، كأنما الزمن قد توقف هنا، ولم تسمع هذه المناطق بالآلات المستخدمة في باقي أرجاء العالم.

في تلك الرحلة رافقنا نائب وزير الخارجية، هان نيان لونغ، وزوجته، وتميز الاثنان بالكفاءة وحسن الاطلاع، وشكلا صحبة طيبة لنا. كان هان رجلا نحيلا يكبرني بعشر سنين، لكنه مفعم بالحيوية، وأريب ومهذب ولبق، وأنيق وذواق في اختيار ملابسه (الأوروبية)، علاوة على معرفة كافية باللغة الإنكليزية وحس عميق بالدعابة والفكاهة. أضاف الكثير إلى معلوماتي واستمتاعي بزيارتي الثانية. كان هان مسؤولا عن إدارة النزاع مع فيتنام، ووجد فيه الفيتناميون خصما رهيبا. فقد عرف بشكل تفصيلي كل القضايا المتعلقة بفيتنام وكمبوديا. سوف تقيد الصين حركة فيتنام وتستنفد طاقتها في السنوات القادمة، مهما تطلب ذلك من وقت. وهو على ثقة تامة بأن الفيتناميين سوف يعترفون بالهزيمة ويستسلمون. أمضينا عدة ساعات نتبادل الحديث خلال تناول وجبات الطعام، الذي كان بسيطا وخفيفا، على عكس الموائد العامرة الدسمة التي أقيمت لنا من قبل. أتى هان من واحدة من أفقر المقاطعات في الصين، غوي

جو، التي تنتج الـ"ماوتاي"، المشروب الصيني الشهير، الذي يعتبر أقوى من الفودكا، ولا تستطيع حتى وجبة الطعام الثقيلة أن تخفف تأثيره المسكر. صحيح أنني أغرمت بالماوتاي، لكنني فضلت الجعة.

زيارتنا للجامعة في ووهان، إحدى المدن الصناعية الكبرى في الصين على نهر يانغتسي، كانت تجربة محزنة. فبعض الأساتذة الذين قابلناهم تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة، وبالرغم من تقدمهم في العمر وتدهور لغتهم الإنكليزية، إلا أنهم تميزوا بالمعرفة الواسعة والقدرة الممتازة على التدريس. في المكتبة، تحدثت ابنتي لينغ - التي كانت طالبة تدرس الطب آنذاك - إلى شاب يقرأ كتابا تعليميا عن البيولوجيا باللغة الإنكليزية. طلبت من الشاب تصفح الكتاب، ووجدت أن تاريخ طبعه يعود إلى الخمسينات. كيف يقرؤون كتابا عن البيولوجيا ألف قبل ثلاثين عاما؟ لقد عاشوا في عزلة عن العالم طيلة ثلاثين سنة؛ وبعد الانفتاح على الغرب؛ لم يملكوا ما يكفي من العملة الصعبة لشراء أحدث الكتب التعليمية والمجلات. وليس لديهم آلات نسخ. ولسوف يتطلب الأمر وقتا طويلا لردم الهوة المعرفية التي اتسعت بين الصين والعالم المتقدم. لقد أعادت الثورة الثقافية الصين جيلا كاملا إلى الوراء. الطلاب الصينيون الآن، بعد الخلاص من الثورة الثقافية، ينهلون المعارف من الكتب التعليمية التي انتهت صلاحيتها، على يد مدرسين يستخدمون طرائق تدريسية عتيقة، تفتقر إلى الأدوات السمعية - البصرية. وسيؤدي كل ذلك دون ريب إلى جيل جديد شبه محروم من آخر ما توصل إليه العالم من معارف ومعلومات وتقانات. صحيح أن ألمع الطلاب الصينيين سينجحون في اكتساب المعارف الحديثة بالرغم من كل الصعوبات والنواقص والعيوب، إلا أن المجتمع الصناعي يتطلب أن يتمتع السكان كلهم بالمعرفة والخبرة والدراية، لا مجرد نخبة لامعة مصطفاة منهم.

بعد حفل العشاء الترحيبي في ووهان، اختفى مضيفنا مع كافة المسؤولين الذين كانوا برفقتنا. تساءلنا عما حدث وأرسلنا مساعدنا ليستطلع الأمر. تبين أنهم جميعا قد تحلقوا حول جهاز تلفزيون في غرفة الجلوس لمشاهدة محاكمة "عصابة الأربعة". كانت تلك لحظة العقاب لأولئك الذين روعوا الناس طيلة سنين عديدة، وعلى وشك أن ينالوا ما يستحقونه. انتقلنا إلى غرفة الاستقبال لمشاهدة المحاكمة. كانت نسخة صينية عن المحاكمات السوفييتية في عهد ستالين (كما قرأت عنها)، باستثناء أن الأحكام لن تكون بالإعدام، ولن تجري اعترافات طويلة يجرم فيها كل متهم نفسه. بل على العكس من ذلك، بدت جيانغ كينغ، أرملة ماو، متحدية وضارية. وتحدثت، بل صرخت بصوت زاعق وهي تشير إلى قضاتها وتعنفهم بقسوة: عندما كان ماو في السلطة، كانوا كلابه التي تنبح حين تؤمر. فكيف يحكمون عليها الآن؟! بدت على القدر نفسه من الجرأة والتحدي والتسلط كعهدها حين كانت تفرقع بالسوط عندما كان ماو حيا.

ظلت عصابة الأربعة والأفعال الشريرة التي ارتكبتها موضوعات لمناقشات لا تعد ولا تحصى بين المسؤولين الصينيين وأعضاء الوفد السنغافوري طيلة ما تبقى من الرحلة. روى بعضهم قصصا محزنة عن التجارب التي مروا بها. كان من المروع أن تصاب حضارة قديمة بمثل هذا الجنون المطبق الذي دعي بفخر واعتزاز الثورة الثقافية.

هنالك أمور أخرى لم تكن تسير على ما يرام. فقد أشار أحد كبار المسؤولين الإقليميين الذي رافقني من مقاطعة فوجيان الجنوبية عبر ووهان، أشار إلى مبنى يوشك أن يكتمل وقال: "هذه ناطحة سحاب شيدت للأمراء". لم أفهم ما قصده. وشرح الأمر قائلا إن "الأمراء" هم أبناء المسؤولين النافذين في المقاطعة والمدينة. ثم هز رأسه وأردف: إنه لأمر سيئ يؤثر سلبا على الروح المعنوية، لكن

ليس بمقدوره فعل شيء. واعترف - دون أن يقول - بأن ذلك يمثل ردة رجعية إلى حقبة الصين القديمة حيث كانت السلطة تعني على الدوام التمتع بالمزايا، والمزايا تعني العطايا والمكاسب للأسرة والأقارب والأصدقاء.

من بين الأماكن التي توقفنا فيها تأثرت كثيرا بمدينة شيامين وجزيرة غولانغيو، فلأول مرة سمعنا في الصين اللهجة المألوفة الشائعة في سنغافورة. لقد أمضيت أعواما طويلة في تعلم هذه اللهجة لخوض الانتخابات، وأبهجني أن أسمع الناس يستخدمونها بالأسلوب نفسه الذي تعلمته من مدرسي، وهو واحد من مثقفي فترة ما قبل الحرب في مقاطعة فوجيان الذين اتصلوا برجال الأعمال وأعضاء البعثات التبشيرية الغربيين.

في غولانغيو، الجزيرة القريبة من شيامين، زرنا كوخين تملكهما حكومة سنغافورة. فقد ابتاعتهما الحكومة الاستعمارية قبل الحرب العالمية الثانية ليقيم فيها ضباط الإدارة الاستعمارية البريطانية الذين أرسلوا إلى غولانغيو (اموي سابقا) لتعلم لغة الهوكين. ما شاهدناه كان عبارة عن بنائين متداعيين، تشغل كلا منهما أربع أو خمس عائلات يفوق عدد أفرادها بعدة مرات ما يستطيع استيعابه. وسارع المسؤولون لإبلاغنا بأنهم سيعملون على تجديد المبنيين قبل إعادتهما إلينا (أخبرني هون سوي سين وزير المالية السنغافوري فيما بعد أنه سمع قصصا مرعبة عن أصحاب أملاك استعادوا أملاكهم لكن طلب منهم دفع مرتبات متأخرة للنظار الذين أشرفوا عليها منذ عام 1949!). كانت غولانغيو تثير الانتباه لأنها تضم آثارا تذكر بالهيمنة الأوروبية. فكل أساليب العمارة الأوروبية ممثلة هنا. بعض البيوت الكبيرة يملكها أفراد الجاليات الصينية الثرية المقيمة في الخارج والذين عادوا للإقامة فيها قبل الحرب. وكانوا قد استخدموا المهندسين المعماريين الفرنسيين والطليان لبناء هذه المنازل التي كانت جميلة ذات مرة بأدراجها الرخامية، وتماثيلها المرمرية (الداخلية والخارجية) التي

تذكر بفلورنسا أو بنيس. ولا بد أن غولانغيو كانت واحة للترف والفخامة قبل أن يحتلها اليابانيون عام 1937 مع شنغهاي.

أشار مضيفونا عبر المضائق باتجاه جينمين، وهي جزيرة خاضعة لسيطرة تايوان، يمكن رؤيتها بالعين المجردة حين يصفو الجو. هذا بالضبط ما أخبرني به الرئيس تشانغ تشينغ ـ كو قبل سنة حين أخذني إلى جينمين وأشار عبر الاتجاه نفسه إلى غولانغيو. قبل بضع سنوات فقط، كان التايوانيون يرسلون من جينمين إلى غولانغيو مناطيد تحمل صناديق الطعام، وأشرطة كاسيت لأشهر مطربي تايوان، ومنشورات دعائية. في الخمسينات والستينات تبادل الطرفان القصف بالمدفعية. في الثمانينات، حلت الشتائم المنطلقة من مكبرات الصوت محل القذائف.

هنالك فراق صارخ في مستوى المعيشة بين تايبيه في تايوان وشيامين في فوجيان. الأولى متصلة بالعالم الخارجي، خصوصا أمريكا واليابان، من خلال رأس المال، والتقانة، والمعرفة والمعلومات، والخبراء الأجانب، والطلاب التايوانيين العائدين من أمريكا واليابان للإسهام في بناء اقتصاد حديث، والثانية تكدح وحيدة معزولة، متباهية بمهارتها الزراعية المعتمدة على معارف الخمسينات، بينما تفتقد الآلات الزراعية بشكل كامل، وتعاني من أوضاع مؤسفة على صعيد الاتصالات والمواصلات وتدني مستوى المعيشة.

الطعام مألوف لكن طريقة الطهي والتحضير مختلفة. كذلك الحلوى، وإن كانت هنا ألذ طعما. عرفنا جميعا أن هذه المقاطعة هي مسقط رأس معظم أسلافنا. وبغض النظر عن مواقع قراهم في مقاطعة فوجيان، فقد أتى معظمهم إلى شيامين*، المستوطنة الدولية، ليركبوا السفن المتجهة إلى البحار الجنوبية.

---

* مدينة شيامين في شرق الصين (وشمال شرق كانتون) كانت واحدة من أوائل المراكز التجارية الأوروبية في الصين، وتعتبر الآن مرفأ رئيسا ومركزا تجاريا مهما. (م)

ركبنا الطائرة من شيامين إلى غوانغجو (كانتون)، ثم عدنا إلى هونغ كونغ بالقطار. أوقف الصينيون المواعظ الهادرة عبر مكبرات الصوت، والخطب الرتيبة المتكررة حول "العميل الرأسمالي" وغير ذلك من "الكليشيهات" الجاهزة عن عصابة الأربعة. كما أصبحوا أقل تصلبا وتشددا فيما يتعلق بقواعد اللباس، وحالما غادرنا بكين، لبست المترجمات اللاتي رافقننا ثيابا زاهية الألوان، وهذا لم يحدث عام 1976. كانت الصين الماوية تبهت وتتلاشى في غياهب التاريخ. وستعود العادات الصينية القديمة؛ بعضها جيد ومفيد وأكثرها سيئ ومضر، كما سنكتشف خلال الزيارة التالية عام 1985 ـ انتشار ظواهر الفساد، ومحاباة الأقارب، والمحسوبية.. الشرور والآفات الاجتماعية التي عانت منها الصين على الدوام.

غادرنا البلاد هذه المرة حاملين انطباعات أكثر إيجابية. فقد كان مضيفونا أكثر بعدا عن التشنج، واستمتعوا بالوجبات الشهية والأحاديث المتبادلة، وبدوا على استعداد للحديث عن عقد الثورة الثقافية الكارثي. الزعماء والمسؤولين الذين التقينا بهم كانوا أكثر انفتاحا وليونة، وأشد رغبة واستعدادا لمناقشة أخطاء الماضي ومشاكل المستقبل. تقلص عدد الشعارات التي كانت تغطي مباني وشوارع بكين والمدن الأخرى، واللافتات الضخمة في حقول الأرز والقمح. الشعارات القليلة ـ المعتدلة ـ الآن تحث الناس على العمل الدؤوب من أجل تحديث الصين. أصبح الصينيون أقرب إلى المجتمعات الطبيعية الأخرى.

أدرك زعماء الصين بأن البلاد تخلفت جيلا كاملا بسبب الثورة الثقافية. وابتعدوا عن إيمان ماو بالثورة المستمرة إلى الأبد. وأرادوا إقامة علاقات مستقرة مع الدول الأخرى من أجل التعاون الاقتصادي ومساعدة الصين على استعادة عافيتها. لكنني اعتقدت آنذاك أن من المستبعد نجاح عملية التحديث قبل مرور جيل آخر.

تختلف المقاطعات الصينية في الموقع الجغرافي، والاقتصاد، والتعليم، ومعيار الكفاءة والأهلية. كما تتباين هموم ومشاغل حكامها. ولم أدرك مدى قحط وجفاف مناطق الصين الشمالية إلا بعد أن زرت مدينة دونهوانغ (على طريق الحرير القديم) لمشاهدة الكهوف البوذية الشهيرة المهجورة منذ قرون. وعندما نظم لي حاكم غانسو رحلة على الجمال إلى "الرمال المغردة" قرب دونهوانغ، عرفت بأننا على أطراف صحراء غوبي وتاكلاماكان. كانت الجمال ذات السنامين رائعة وأكثر رشاقة من الجمال العربية المعروفة في شبه الجزيرة العربية. الكثبان الرملية المرتفعة جعلت المنظر بديعا وإن خيمت عليه الكآبة؛ لكن الحياة كانت ـ وما زالت ـ صعبة في هذه البيداء القاحلة.

أظهرت لنا الجولات السياحية السبب الكامن وراء الولاء الإقليمي القوي في مثل هذه البلاد الشاسعة والمكتظة بالسكان، حيث تتنوع اللهجات، والأنظمة الغذائية، والعادات الاجتماعية. ولا يمكن لأفراد النخبة أن يعرفوا بعضهم بعضا كما يفعل نظراؤهم في أوروبا واليابان والولايات المتحدة. ولربما تعتبر الولايات المتحدة قارة مترامية الأطراف، لكن سكانها أقل عددا، بينما تتيح وسائل الاتصال الممتازة لأفراد النخبة اللقاء والتفاعل بشكل منتظم. أما الصين فمكتظة بالسكان، وحتى الثمانينات حين أنشئت المطارات وتم استيراد الطائرات الغربية، ظلت المواصلات والاتصالات ضعيفة وسيئة إلى درجة أنهم عاشوا في عوالم منفصلة. ولذلك فإن كل زعيم يصل إلى السلطة في بكين يحضر معه أكبر عدد ممكن من الرفاق والزملاء من مقاطعته (مع العمل على عدم إثارة استياء الآخرين الذين تم استبعادهم). فهؤلاء الرفاق والزملاء هم أفضل من يفهم الزعيم ويقرأ أفكاره.

هنالك تنافس حاد بين المقاطعات. فكل حاكم يبالغ في الأرقام الإحصائية الأساسية لمقاطعته ـ المساحة، عدد السكان، الأراضي القابلة للزراعة، الهطل

المطري، الإنتاج الزراعي السنوي، الخدمات الصناعية، المرتبة التي تحتلها المقاطعة بالنسبة لكل بند وسلعة ومنتج على لائحة المقاطعات الثلاثين، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي. هنالك أيضا تزاحم تنافسي قوي بين المدن، فكل محافظ يغالي في الأرقام الإحصائية الحيوية لمدينته وترتيبها مقارنة بالمدن الأخرى. الترتيب تحدده الحكومة المركزية لتشجيع المنافسة النزيهة، لكن المحافظين يسعون لتحسين مواقعهم بشتى الوسائل، حتى لو بلغت حد الحرب التجارية. فالمقاطعة التي تنمو بسرعة، مثل غوانغ دونغ، تحتاج إلى استيراد الغذاء لإطعام العمال "المهاجرين" من المقاطعات الأخرى؛ لكن المقاطعة المجاورة قد ترفض بيعها الحبوب، والمقاطعة التي تضم مصنعا ناجحا لتصنيع الدراجات النارية قد لا تستطيع تصدير منتجاتها إلى المقاطعات المجاورة التي تريد حماية مصانع الدراجات المحلية فيها.

كنت أفترض أن النظام الشيوعي اقترب من إكمال نظام التحكم المركزي الموحد. لكن ذلك لم يحدث في الصين. فمنذ حكم أوائل الأسر الإمبراطورية، تمتعت سلطات الأقاليم باستقلالية معتبرة في تفسير وتأويل القرارات الإمبراطورية، وكلما نأت المقاطعة عن المركز، تضاعف حجم ما تتمتع به من استقلال. جملة "الجبال عالية، والإمبراطور بعيد" تعبر عن مشاعر الشك والسخرية لدى أجيال من الساخطين الذين تعرضوا لخداع وظلم السلطات المحلية. ولسوف نواجه تجربة عملية مباشرة من هذا النوع عندما قررنا إقامة مشروع طموح في مدينة سوجو في التسعينات.

اكتسبت بعض الرؤى المتعمقة التي عرفت من خلالها آلية عمل الحكومة الصينية: آلية بطيئة ومتعددة المراحل، تثقلها أربع طبقات من السلطة - سلطة مركزية، وسلطة المقاطعة، والمدينة، والناحية. نظريا، تطبق التوجيهات والأوامر المكتوبة الصادرة من المركز بالتساوي على كافة المقاطعات. عمليا، هنالك

صراع ضار وعنيد على النفوذ، حيث تحرس كل وزارة حقوقها بكل يقظة وغيرة وتحاول توسيع ومد سلطاتها. والمنافسات والنزاعات والمزاحمات بين الوزارات تحدث مرارا وتكرارا. وليس هنالك فارق مميز بين الموظف المدني والموظف السياسي، فسلطة الحزب الشيوعي الصيني تفوق كل ما عداها، وكل فرد في أي منصب كان لا بد أن يكون حزبيا، كما أن العضوية في الحزب أمر لا يقدر بثمن لكل من يطمح بالترقي في مناصب الدولة أو النجاح في القطاع الخاص.

يتمتع المسؤولون الصينيون بكفاءات مؤثرة ورفيعة المستوى. وبمقدورهم، مع التدريب والتأهيل والتعرف إلى اقتصاد السوق الحر، مضاهاة أفضل المدراء التنفيذيين في أمريكا وأوروبا الغربية واليابان. كما يتميزون برحابة الأفق وسعة التفكير، والقدرة على التحليل والاستيعاب، والسرعة في فهم وتمثل المعلومات. وحتى في الأحاديث العرضية العابرة، تظهر براعتهم وحنكتهم في عرض وتقديم المعلومات حدة ذهن لا يمكن أن يقدرها إلا من يفهم اللغة الصينية.

حسبت أن هذه الصفات مقتصرة على الزعماء في بكين لكنني فوجئت حين اكتشفت القدرات الهائلة لدى مسؤولي المقاطعات، وأمناء الحزب، والحكام، والمحافظين، وكبار المسؤولين، وتبين لي أن أولئك الذين وصلوا إلى قمة السلطة لا يشكلون بالضرورة طبقة تختلف عن تلك التي لم يبلغها أفرادها. وفي بلد مكتظ بالسكان مثل الصين، يلعب الحظ دورا كبيرا في الوصول إلى القمة، حتى برغم عملية الاصطفاء الدقيقة والشاملة، إضافة إلى التشديد على القدرة والأهلية والصفات الشخصية، بدلا من النقاء الأيديولوجي والحماس الثوري كما كانت الحال خلال السنوات الكارثية لحقبة الثورة الثقافية.

زودني أحد الناشطين السابقين بالمعلومات المتعلقة بكيفية اختيار قسم كوادر الأفراد في الحزب الشيوعي الصيني لأفضل المواهب والكفاءات. فلكل

فرد ملف (دوسيه) خاص به، يبدأ بتقرير عنه حين كان في المدرسة الابتدائية، ولا يشمل فقط أداءه الأكاديمي بل تقييم أساتذته لشخصيته، ومسلكه، وقيمه، ومواقفه. وفي كل مرحلة من حياته المهنية، هنالك سجلات تضم تقييمات أترابه وزملائه ورؤسائه. وفي كل وظيفة مهمة، يجري تقييم كافة المرشحين المناسبين قبل ترقية أحدهم لشغلها. في قمة الهرم التراتبي، هنالك عدد يتراوح بين 5000 ـ 10000 من الموظفين الذين وقع عليهم الاختيار بعد أن جرى تصنيفهم وفرزهم بكل عناية ودقة من قبل إدارة التنظيم في الحزب الشيوعي، لا الحكومة. ولضمان صحة التقييم والفرز، تقوم فرق تفتيش خاصة من المركز بزيارة المقاطعات والمدن لتقييم المرشح ومقابلته شخصيا قبل ترقيته. وفي حالة وجود اختلاف في رأي الفريق، يرفع الأمر إلى المسؤولين في بكين للبت فيه. عملية الاختيار شاملة ودقيقة وتبذل فيها غاية الجهد. في نهاية المطاف، وفي أعلى القمة، يتولى الترقية الزعيم نفسه، وهو هنا لا يكتفي بالحكم على مؤهلات ومزايا المرشح فقط بل على ولائه وإخلاصه أيضا. دينغ شياو بينغ هو الذي اختار جاو زيانغ ليكون الأمين العام للحزب الشيوعي، المنصب رقم واحد ـ اسميا ـ في الصين. وهو أيضا الذي أصدر قرارا بطرده بعد أحداث تيانامين عام 1989.

- 39 -
تيانان مين

في أيار/ مايو 1989، شاهد العالم دراما غريبة تحدث في بكين، حيث بثت فصولها على الهواء مباشرة عبر القنوات الفضائية التلفزيونية، لأن وسائل الإعلام الغربية كانت متواجدة هناك بكل قوتها وقد سلطت الكاميرات لتغطية قمة دينغ ـ غورباتشوف. تجمع الطلاب بأعداد غفيرة وبطريقة منظمة في ساحة تيانان مين أمام قاعة الشعب الكبرى، حاملين الرايات واللافتات للاحتجاج ضد الفساد، والمحسوبية، والتضخم. قوات الشرطة بقيت هادئة ولم تلجأ للعنف. فقد أطلق الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني نفسه، جاو زيانغ، تعليقات مشجعة، معتبرا أن الطلاب يريدون إصلاح الحزب والحكومة، وأن نواياهم حسنة. ومع ازدياد عدد الحشود الطلابية، أصبحت اللافتات والشعارات أكثر انتقادا، وأشد مناهضة للحكومة، وأعلى دويا وصخبا. وبدأ الطلاب بإدانة الحكومة ورئيس الوزراء لي بينغ بالاسم. وعندما لم يحدث شيء، استهدفوا دينغ شياو بينغ، وسخروا منه بعبارات هجائية حادة. حين شاهدت كل ذلك على شاشة التلفزيون، شعرت بأن هذه المظاهرة ستنتهي بمأساة حزينة، إذ لم يحدث أبدا في تاريخ الصين أن تعرض إمبراطور للهجاء والقدح والسخرية واستمر في الحكم.

شكلت تيانان مين حدثا غريبا واستثنائيا في تاريخ الصين. فقد ظهر لي بينغ على شاشة التلفزيون ليعلن الأحكام العرفية. شاهدت مقاطع مما بثه تلفزيون بكين نقلتها المحطات الفضائية عبر هونغ كونغ إلى سنغافورة. وأظهرت بعض الصور الطلاب يتجادلون بحدة وفظاظة مع رئيس الوزراء لي بينغ في قاعة الشعب الكبرى (قبل إعلان الأحكام العرفية). كانوا يرتدون سراويل الجينز

والقمصان الخفيفة (تي. شيرت). بينما لبس لي بينغ حلة ماو الأنيقة. في تلك المواجهة المتلفزة انتقد الطلاب لي بينغ بقسوة. ثم وصلت الدراما إلى الذروة حين حاول الجنود الدخول إلى الساحة فردوا على أعقابهم. أخيرا، وفي ليلة الثالث من حزيران/ يونيو، اقتحمت الدبابات والعربات المدرعة الساحة بينما العالم يراقب المشهد على شاشات التلفزيون. بعض الباحثين المتخصصين الذين محصوا في الأدلة اقتنعوا بعدم حدوث إطلاق نار في الساحة ذاتها، وتبين لهم أن الرصاص أطلق حين رافق الجنود الدبابات والمدرعات واقتحموا الشوارع المؤدية إلى الساحة.

كان الأمر لا يصدق. جيش التحرير الشعبي وجه فوهات بنادقه نحو الشعب. اضطررت لإصدار بيان في اليوم التالي (5 حزيران / يونيو) جاء فيه:

> شعر زملائي في الحكومة بالصدمة، والرعب، والحزن نتيجة تطور الأحداث على هذا النحو الكارثي. لقد توقعنا من الحكومة الصينية أن تطبق مبدأ استخدام الحد الأدنى من القوة حين استخدمت الجيش لإخماد الاضطرابات التي قام بها المواطنون المدنيون. وبدلا من ذلك، سببت القوة النارية والعنف سقوط العديد من القتلى والجرحى. وهذا لا يتناسب أبدا مع المقاومة المدنية العزلاء التي ظهرت.
>
> وحين تعارض الحكومة أجزاء كبيرة من الشعب الحصين، بما فيها شرائح المثقفين والمتعلمين، فهذا يؤدي حتما إلى مشاكل واضطرابات، وحين يشعر الشعب بالاستياء فإن الإصلاح يتوقف ويصاب الاقتصاد بالركود والانكماش. ونظرا لحجم الصين الكبير، فقد تخلق مشكلات لنفسها ولجيرانها في آسيا.

نأمل بأن تسود الحكمة والمشورة الصائبة للسعي وراء المصالحة، بحيث يتمكن الشعب الصيني من متابعة التقدم الذي نتج عن سياسات الانفتاح.

لم أحاول إدانة الحكومة الصينية. إذ لم أعتبرها تمثل نظاما شيوعيا قمعيا كذاك الذي حكم الاتحاد السوفييتي. فقد تجمعت قوة زخم جديدة بسبب تلك المظاهرات الجماهيرية خلال هذين الشهرين.

كانت ردود الفعل مختلفة بشكل لافت لدى السكان من ذوي الأصول الاثنية الصينية في هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة. فقد شعر الناس في هونغ كونغ بالقلق والذعر. إذ شاهدوا المأساة تتكشف أمامهم على شاشة التلفزيون لمدة أربع وعشرين ساعة في اليوم. وشعروا بحالة من التماهي مع الطلاب، بل إن بعض الشباب قدموا من هونغ كونغ واعتصموا في تيانان مين مع الطلاب الصينيين. ففي فترة من الفترات، شجعت الصين الصحفيين والزوار من هونغ كونغ وتايوان على التقارب مع الصين. وحين حدث إطلاق النار، أصيب سكان هونغ كونغ بالذهول والاضطراب والخوف من الخضوع لسيطرة مثل هذه الحكومة الوحشية. وتفجرت ردود أفعال تلقائية تعبر عن الحزن والغضب. فخرج مليون شخص إلى الشوارع بعيد ظهور المشاهد على شاشات التلفزيون. وظلت المظاهرات والتجمعات الحاشدة مستمرة لعدة أيام خارج مكاتب وكالة أنباء شينهوا (التي تمثل الوجود غير الرسمي لجمهورية الصين الشعبية في هونغ كونغ). كما ساعدوا المحتجين على الفرار من البر الصيني عبر هونغ كونغ إلى الغرب.

في تايوان سيطر الحزن والأسى والتعاطف مع الطلاب. لكن لم يشعر التايوانيون بالخوف. ولم تخرج مظاهرات حاشدة تعبر عن الاحتجاج أو الحزن. إذ لم يكونوا على وشك الخضوع لحكم الصين.

أصيب السنغافوريون بالصدمة. وقلة قليلة منهم اعتقدت بأن مثل تلك القوة النارية كانت ضرورية، لكن لم تخرج أية مظاهرات. فقد عرفوا أن الصين دولة مختلفة، دولة شيوعية. وقام وفد من طلاب الجامعات بتقديم رسالة احتجاج إلى السفارة الصينية.

كانت لحظة زودتنا بمعلومات مفيدة، وسلطت الضوء على المواقف والمدركات والحالات العاطفية/ الوجدانية المختلفة لهذه المجموعات الثلاث من السكان ذوي الأصول الاثنية الصينية، التي وضعت على درجات متفاوتة من العلاقة السياسية مع الصين الشيوعية.

لولا دور دينغ في الأمر الذي صدر للجيش الصيني بإخلاء ساحة تيانان مين من الطلاب المجتمعين، لكتبت المراثي فيه في الغرب عندما توفي في شباط/ فبراير 1997. لكن بدلا من ذلك، توشح كل نعي بانتقاد مرير للإجراءات القاسية والأساليب الوحشية التي استخدمت لفرض النظام في الرابع من حزيران/ يونيو، كما تضمن كل فيلم إخباري إعادة لمشاهد تيانان مين نفسها. لا أدري كيف سيقيم المؤرخون الصينيون دوره. أما أنا فأعتبر دينغ زعيما عظيما غيّر مصير الصين والعالم.

كان واقعيا، وعمليا، وبراغماتيا، ولم يكن أيديولوجيا. تعرض لحملات التطهير مرتين في فترة حكم ماو، لكنه عاد إلى السلطة لإنقاذ الصين. وقبل اثني عشر عاما من انهيار الاتحاد السوفييتي عرف بأن الاقتصاد المخطط مركزيا لم ينجح. طبق في الصين سياسة الانفتاح أمام المشاريع الحرة والسوق الحر، انطلاقا من المناطق الاقتصادية الخاصة على الساحل. كان دينغ الزعيم الصيني الوحيد الذي تمتع بالقوة والقدرة السياسية على نقض/ وقلب سياسات ماو رأسا على عقب. وعلى شاكلة ماو، كافح من أجل تغيير الصين القديمة. لكنه فعل ما لم يفعله الزعيم الأسطوري. لقد بنى الصين الجديدة باستخدام

المشاريع الحرة والسوق الحر "مع الحفاظ على السمات والخصائص المميزة للصين".

كان دينغ زعيما مخضرما، شارك في الحرب والثورة، واعتبر مظاهرات الطلاب في تيانان مين خطرا داهما يهدد بإعادة الصين إلى حقبة الاضطراب والفوضى، وينهكها لمائة سنة قادمة. خبر الثورة وعاش مراحلها وأدرك وجود علامات مبكرة تدل على اندلاع ثورة أخرى في تيانان مين. في حين أن غورباتشوف، خلافا لدينغ، اكتفى بالقراءة عن الثورة ولم يدرك إشارات الخطر المنذرة بانهيار الاتحاد السوفييتي الوشيك.

بعد مرور عشرين عاما على سياسة الانفتاح التي طبقها دينغ، يظهر الاقتصاد الصيني الآن كل العلامات والبشائر الواعدة بالتحول إلى أكبر الاقتصادات الآسيوية وأكثرها دينامية. فإذا تجنبت الفوضى والاضطراب ونأت عن الصراعات والنزاعات ـ محليا ودوليا ـ فسوف تصبح قوة اقتصادية عملاقة عام 2030. حين توفي دينغ، ترك للصينيين إرثا ضخما وواعدا. ولولاه لانهارت جمهورية الصين الشعبية كما انهار الاتحاد السوفييتي. ولو تفككت الصين، لتعاطفت وسائل الإعلام الغربية مع الشعب الصيني كما فعلت مع الروس. وبدلا من ذلك، اضطر الغرب للتفكير باحتمال ظهور دولة صينية عظمى بخلال مدة تتراوح بين 30 ـ 50 سنة.

بعد ثلاثة أشهر من أحداث تيانان مين، وفي الرابع والعشرين من آب/ أغسطس، زارني هو بينغ، وزير التجارة الصيني الذي كان قد رافقني في جولتي في الأقاليم والمقاطعات الصينية عام 1988. فقد أراد رئيس الوزراء لي بينغ أن يعلمني بتفاصيل ما حدث في 4/ 6 (الرابع من حزيران/ يونيو. اعتاد الصينيون الإشارة إلى الأحداث الجسام بذكر الشهر واليوم اللذين جرت فيهما). الحالة الآن مستقرة، لكن الآثار المترتبة على الأحداث ما زالت كبيرة. فخلال

الاضطرابات التي استمرت فترة تراوحت بين 40 ـ 50 يوما، فقدت الصين السيطرة على الوضع. إذ استخدم الطلاب مشاكل الفساد والتضخم لحشد الشعب وراء قضيتهم. الشرطة الصينية افتقدت الخبرة والتجربة، ولم تكن قادرة على التعامل مع مظاهرات بهذا الحجم نظرا لنقص ما تملكه من معدات مناسبة مثل خراطيم المياه وغيرها من الأجهزة الضرورية للسيطرة على أعمال الشغب.

وبحلول أوائل حزيران/ يونيو ـ كما قال ـ تحول الطلاب إلى قوة عسكرية بعد نهب الأسلحة والمعدات من جيش التحرير الشعبي (لم أقرأ عن ذلك أبدا). وحاولت قوات الجيش دخول ساحة تيانان مين في العشرين لكنها ردت على أعقابها. فانسحبت وأعادت تنظيم صفوفها. وفي الثالث من حزيران/ يونيو، شنت القوات هجوما آخر. بعض أفرادها كان مسلحا، لكن العديد منهم لم يحملوا أية أسلحة. وصدرت الأوامر للجميع بعدم إطلاق النار. وفي الحقيقة، كانت جعب الذخيرة للعديد من الجنود تحوي "البسكويت" بدلا من الرصاص. ولم يكن لديهم رصاص مطاطي. وبعد يوم من الأحداث، قام بجولة في شارع تشانغ ـ آن (شارع السلام الأبدي)، الممتد من المتحف الحربي إلى قصر الضيافة (دياويوتاي)، وشاهد حطام خمس عشرة دبابة وعربة مدرعة. تصرف الجنود بقدر كبير من ضبط النفس، وتخلوا عن عرباتهم وأطلقوا النار في الهواء. كانت وزارته تقع بالقرب من الساحة وشاهد بأم عينه المظاهرة المليونية. في الحقيقة، انضم حوالي 10٪ من موظفي وزارته وغيرها من الوزارات إلى المحتجين وشاركوا في المظاهرات. كما كانوا أيضا يناهضون الفساد ويتعاطفون مع الطلاب. أما الضحايا ـ كما أكد بإصرار ـ فقد سقطت حين حاول الجنود الوصول إلى ساحة تيانان مين، لا في الساحة ذاتها كما زعمت الصحافة الأجنبية.

منذ ذلك الوقت، عاد رجال الأعمال الأجانب وموظفوهم الصينيون إلى ممارسة عملهم كالمعتاد. وهو يعتقد بأن أصدقاء الصين الأجانب سيتفهمون

موقفها بالتدريج. تبين أن بعض الشباب الصينيين لديهم ارتباطات مع أحد أجهزة الاستخبارات الغربية، وعملوا على نشر وترويج الأخبار والمعلومات والآراء الغربية بواسطة أجهزة تقنية متقدمة (اعتبرت أن ذلك يعني جهاز الفاكس). وبالرغم من أن الدول الغربية قد فرضت عقوبات على الصين، إلا أنها لن تسمح بالتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية. لكن معظم هذه الدول، إضافة إلى المصارف الدولية، لم تتخذ مزيدا من الإجراءات العقابية، واستؤنفت الاتصالات معها. وأعرب عن أمله بأن تبقى العلاقة الثنائية السنغافورية ـ الصينية طيبة لأنها قائمة على أسس صلبة وراسخة.

أجبته بالقول إن أحداث "4/ 6" قد شكلت صدمة لي ولشعب سنغافورة. إذ لم نتوقع استخدام مثل هذه القوة النارية الهائلة والأساليب العنيفة. فقد تعودنا أن نشاهد على شاشات التلفزيون، كل ليلة تقريبا، شرطة جنوب أفريقيا العنصرية تعتدي بالضرب على السود، والجيش الإسرائيلي يستخدم قنابل الغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي، وغير ذلك من الأسلحة ضد الفلسطينيين، بحيث يسقط بين الحين والآخر قتيل أو قتيلان؛ ولم تستخدم الدبابات والعربات المصفحة أبدا. ولا يستطيع السنغافوريون أن يصدقوا ما شاهدوا ـ حكومة صينية ظلت متمسكة بالمنطق السليم، والصبر، والتسامح، وفجأة تحولت (في شهر أيار/ مايو) إلى حكومة عنيفة وحشية تستخدم الدبابات ضد المدنيين. ولا يمكن للسنغافوريين، خصوصا أولئك المتحدرين من أصول إثنية صينية، أن يفهموا هذا التحول، وشعروا بالخجل والخزي من هذه التصرفات الهمجية. وخلف كل ذلك ندوبا وجدانية وعاطفية عميقة.

توجب على الصين أن تفسر لسنغافورة وللعالم السبب الذي دفعها لقمع المظاهرات بهذه الطريقة، ولماذا لم تلجأ لطرق أخرى. لكن التحول من "اللين والتساهل" إلى "الشدة والقسوة" بين عشية وضحاها أمر يتعذر تفسيره. مشكلة

الصين الحقيقية لم تكن مع دول جنوب شرق آسيا، التي لا تملك لا الثروة ولا التقانة الضروريتين لمساعدتها في عملية التحديث، بل مع الولايات المتحدة واليابان وأوروبا. فقد قدمت الولايات المتحدة على وجه الخصوص، ومن خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الكثير من المساعدات المفيدة للصين. وتوجب على الصين إزالة الانطباع السيئ الذي خلفته. واقترحت على المسؤولين الصينيين إنشاء مؤسسة للعلاقات العامة في أمريكا لمساعدة الصين في هذه المهمة. فالأمريكيون شعب عاطفي، ويمارس التلفزيون تأثيرا هائلا عليهم. بينما يهيمن أعضاء الكونغرس على الرئيس والمال؛ وينبغي على الصين الانتباه لهم بدقة. ولحسن حظها، أقام الرئيس بوش في الصين عدة سنين وعرفها أكثر من معظم الأمريكيين. ولذلك حاول تهدئة غضب الكونغرس.

حذرت من مغبة توقف الصين عن إرسال طلابها إلى الخارج بسبب المشاكل الإضافية التي أثارتها الآراء والأفكار التي يبعثونها (عبر الفاكس) إلى أصدقائهم في بكين، لأنها بذلك تغلق الباب على نفسها وتمنع دخول المعارف والتقانة وستكون الخسارة جسيمة في هذه الحالة.

أكد لي أن سياسات الصين إزاء الطلاب والانفتاح على العالم لن تتغير. والعديد من رجال الأعمال التايوانيين يأتون للاستثمار في الصين. وكذلك لن تتغير سياستها تجاه هونغ كونغ وتايوان. لكن الوضع في هونغ كونغ أكثر تعقيدا، كما قال. فالشعارات التي رفعها سكانها تغيرت من "شعب هونغ كونغ هو الذي يحكم هونغ كونغ" إلى "شعب هونغ كونغ هو الذي ينقذ هونغ كونغ". ولم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى مشاعر الخوف والتعاطف المتدفقة مع مليون مواطن نزلوا إلى الشوارع احتجاجا على أحداث "4/ 6".

تركت ساحة تيانان مين ذكرى حزينة في نفسي، ولم تغب عن بالي صورتها وهي مكتظة بالمتظاهرين الذين كتبوا الشعارات على عصابات حول

رؤوسهم، وجاو يمسك مكبر الصوت والدموع في عينيه ويتوسل إلى الطلاب كي يتفرقوا، مؤكدا أنه لم يعد قادرا على حمايتهم. حدث ذلك في التاسع عشر من أيار/ مايو. لكن الوقت فات. فقد قرر زعماء الحزب الشيوعي إعلان الأحكام العرفية واستخدام القوة إذا دعت الضرورة لتفريق المتظاهرين. في تلك المرحلة، كان على الطلاب إما التفرق أو الطرد من الساحة بالقوة. ولم يظهر جاو تلك الصلابة المطلوبة في زعيم للصين حين تصبح على شفا الفوضى. فقد سمح للمحتجين الذين حافظوا على النظام بالتحول إلى متمردين يتحدون السلطة. فإذا لم يتم التعامل معهم بحزم فلربما يطلقون العنان لفوضى مماثلة تجتاح البلاد الشاسعة برمتها. ساحة تيانان مين في بكين ليست ساحة الطرف الأغر في لندن.

تبنت الصين الشيوعية الممارسة السوفييتية المتمثلة بـ"تغييب الزعيم وتحويله إلى نكرة". فمهما بلغت قوته وسلطته، يصبح حالما يفقد منصبه نكرة ويغيب عن المسرح تماما ولا يأتي أحد على ذكره. وبالرغم من رغبتي بلقاء جاو زيانغ في زياراتي اللاحقة إلى الصين، إلا أنني لم أتمكن من إثارة هذا الموضوع. وبعد بضع سنوات من أحداث تيانان مين، قابلت أحد أبنائه وحصلت منه على بعض المعلومات الخاطفة عن حياة جاو وأسرته بعد سقوطه من سدة السلطة. اضطر للانتقال من جونغنان هاي (حيث يقيم كل الزعماء الصينيين) إلى منزل كان يشغله هو ياو بانغ (الأمين العام السابق للحزب) حين عمل مديرا لإدارة التنظيم في الحزب الشيوعي. في السنوات القليلة الأولى، وضع حراس على مدخل المنزل وجرت مراقبة تحركاته، ثم خفت المراقبة فيما بعد، وأصبح بمقدوره لعب الغولف في ملعب يملكه الصينيون في ضواحي بكين، لكن ليس في ملعب يملكه الصينيون والأجانب بصورة مشتركة. كما يمكنه زيارة المقاطعات الداخلية فقط (دون الساحلية)، وذلك للتقليل ما أمكن من اتصاله بالأجانب وما ينتج عنه من ظهور ودعاية. كان أبناؤه في الخارج، باستثناء إحدى بناته التي

كانت تعمل في أحد فنادق بكين. ظروفه المعيشية مريحة، ويمكن لأسرته زيارته. ولم يكن في وضع سيئ مقارنة بالمعايير السوفييتية الناظمة للتعامل مع الزعماء الذين أسقطوا عن سدة الحكم وضاعوا في غياهب النسيان. لقي جاو معاملة أفضل من تلك التي لقيها خروتشوف من قبل بريجينيف، أو غورباتشوف من قبل يلتسين.

الرجل التي تحمل عار إعلان الأحكام العرفية وتفريق حشود المحتجين في ساحة تيانان مين بالقوة، وأصبح هدفا لكراهية العالم وبغض الشعب الصيني، هو رئيس الوزراء لي بينغ. وفي الحقيقة، فإن بينغ هو الذي اتخذ القرار، مدعوما بعدد من كوادر الحرس القديم الذين شاركوا في "المسيرة الكبرى". قابلت لي بينغ لأول مرة في بكين في أيلول/ سبتمبر 1988. وكان قد استلم رئاسة الوزراء من جاو زيانغ الذي احتل منصب الأمين العام للحزب. لم يكن لي بينغ شخصا ودودا وواثقا مثل جاو. صحيح أنه درس الهندسة في روسيا، وتمتع برحابة الأفق، ورجاحة العقل، وسعة الاطلاع، والتدقيق في اختيار الكلمات. إلا أنه لم يكن من النوع المفعم بالحيوية الذي يمتدح ويهنئ، وقد يشعر بالاستياء والإهانة حتى حين لا يقصد محدثه ذلك. تكيفت مع حالته المزاجية واستطعنا التفاهم معا. وبعد أن عرفته جيدا، وجدته رجلا متعقلا وإن كان محافظا.

لي بينغ هو ابن زعيم شيوعي بارز، وتبناه رئيس الوزراء شو إن لاي. لم تكن في لهجته أية لكنة ريفية (من المقاطعات الأخرى) لأنه عاش في مقر الحزب الشيوعي - مع عائلة شو إن لاي في يينان، ثم في بكين. زوجته أكثر ودا وانفتاحا، فهي محدثة لبقة تتمتع بشخصية جذابة. وخلافا لزوجات معظم القادة الصينيين اللاتي بقين في الظل، فقد قامت مرارا بدور المضيفة وأكرمت وفادتنا.

كانت تستخدم اللغة الإنكليزية لأغراض اجتماعية. ووجدت زوجتي تشو سهولة في الحديث معها (بالإنكليزية) بدون مترجمين.

خلال مباحثاتنا الرسمية سأل لي بينغ عن تطور الأعمال التجارية السنغفورية في الصين. قلت إن المستثمرين السنغافوريين يواجهون صعوبات شتى. فالعديد منهم خسروا ووهنت عزيمتهم. وشاع أن هناك تشوشا وارتباكا في سياسة الصين، ولذلك تباطأت الاستثمارات. ولم يستطيعوا فهم السبب الذي يمنع المدراء والمشرفين الصينيين من فرض الانضباط على العمال الصينيين. الفنادق التي يملكها مستثمرون من سنغافورة وهونغ كونغ اضطرت لاستقدام مواطنيها الصينيين وتوظيفهم كمشرفين لفرض الانضباط على عمالها. وحتى في هذه الحالة واجهت العديد من المشاكل. على سبيل المثال، العمال الذين طردوا من أحد الفنادق بسبب سوء الأمانة أعيدوا إلى وظائفهم بسبب المشاكل التي أثارها زملاؤهم. ولذلك ينبغي تغيير علاقات العمل إذا أرادت الصين التقدم. كما يجب السماح للمستثمرين بإدارة مشاريعهم بأنفسهم، بما في ذلك توظيف وطرد العمال.

رد بالقول إن الصين ترحب بالمستثمرين الأجانب للقدوم وتحقيق الربح، لكن سياستها تقتضي ضمان عدم الحصول على ربح فاحش (اعتبرت أن ذلك يعني أنهم سيجدون طريقة ما لتقسيم الأرباح بالتساوي إذا ظنوا أنها فاحشة، بغض النظر عن الشروط التي وافق عليها الطرفان). السياسات الضريبية الصينية في المناطق الخاصة (الحرة) هي أفضل من تلك المتبعة في هونغ كونغ. لكنه اعترف بأن المستثمرين الأجانب يعيقهم ضعف كفاءة موظفي الدولة والروتين الحكومي. وتواجه الصين صعوبة جمة في حل مثل هذه المشكلات. كما أن العديد من المشاريع المملوكة للدول تعاني من زيادة عدد الموظفين والعاملين وخسائر مالية كبيرة. وعليهم رعاية الموظفين والعمال المتقاعدين. ومع اقتصاد

السوق الحر، أصبح نظام الأجور في الصين سخيفا وعبثيا. فراتب الأستاذ في جامعة صينية مرموقة لا يتجاوز 400 يوان. في حين يمكن لابنته أن تتقاضى المبلغ نفسه إذا عملت خادمة في أي مشروع استثماري أجنبي. ولا يمكن لأحد أن يزعم أن مساهمة الابنة تعادل مساهمة الأب في عملية تطوير وتحديث الصين. يجب تغيير نظام الأجور برمته، لكن يتعذر زيادة راتب الأستاذ الجامعي لأن الدولة تفتقد الموارد المالية اللازمة. لقد حققت الصين الكثير منذ أن بدأت انتهاج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي كما قال. لكن معدلات التضخم ارتفعت فتوجب السيطرة عليها من خلال إبطاء وتيرة الاستثمارات في قطاع البناء. لن تتراجع الصين عن الإصلاحات الاقتصادية. وكان لي بينغ على ثقة من قدرة الصين على مغالبة مشاكلها.

ثم طلب تقييمي للوضع الأمني في شرق آسيا، فرسمت له صورة متفائلة عن النمو والاستقرار، بشرط عدم حدوث نكسات أمنية. فقد تم احتواء الاتحاد السوفييتي من قبل الولايات المتحدة والصين. وسياسة الولايات المتحدة قائمة على اختيار اليابان بما تملكه من قوة اقتصادية لتكملة قوتها هي، بينما توفر الأمن لها، وطالما بقيت هذه الترتيبات سائدة، لن تحتاج اليابان للتسلح. فهي لا تملك قدرة نووية، لكن من المحتمل أن تمتلكها بمفردها إذا ثبت أن الولايات المتحدة لم يعد بالإمكان الاعتماد عليها. في تلك الحالة، سيتعاظم الخطر المهدد لكافة الدول في جنوب شرق آسيا. معظم الزعماء اليابانيين من الجيل القديم أرادوا الاستمرار في هذه الشراكة مع الولايات المتحدة، التي وفرت لهم الازدهار والرخاء والرفاه. لكن هناك خطرا يتمثل في أن الجيل الأصغر عمرا من الزعماء، الذين لم يعانوا من ويلات الحرب الأخيرة، ربما يفكرون بشكل مختلف، خصوصا إذا بعثوا الأسطورة التي تقول بأنهم يتحدرون من نسل إلهة الشمس.

اعتقد لي بينغ أنني أقلل من تهديد الخطر الياباني. إذ يتوجب على الصين التيقظ والحذر من إعادة إحياء الروح العسكرية اليابانية. وبالرغم من أن اليابان فرضت على نفسها سقفا للإنفاق العسكري لا يتجاوز 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي حوالي 26 إلى 27 مليار دولار، إلا أن هذا الرقم يفوق ما تنفقه الصين. هنالك بعض الزعماء اليابانيين الذين أرادوا نقض وعكس حكم التاريخ القاطع الذي أكد أن اليابان اعتدت على الصين، وجنوب شرق آسيا، ومناطق جنوب المحيط الهادي. واستشهد بمثالين اثنين: الكتب التدريسية اليابانية وزيارات كبار القادة اليابانيين لنصب ياسوكوني التذكاري (الذي يخلد ذكرى الجنود الذين سقوط في الحرب). لقد وفر نجاح اليابان الاقتصادي المال اللازم لتحويل اليابان إلى قوة سياسية وعسكرية كبرى. هنالك بعض الزعماء اليابانيين - على الأقل - يفكرون ضمن هذا السياق. كان قلقه من احتمال انبعاث الروح العسكرية اليابانية مدفوعا بهواجس حقيقية. وفي ذات الوقت، فإن الصين ستبقى "متيقظة باستمرار" ومستعدة لمواجهة خطر الاتحاد السوفييتي.

بعد سنتين (في الحادي عشر من آب/ أغسطس 1990)، زار لي بينغ سنغافورة. وكان قد أعاد للتو العلاقات الدبلوماسية الصينية - الإندونيسية خلال زيارته إلى جاكرتا. التقينا على انفراد (مع مترجم ومساعدين لتدوين الملاحظات). كنت قد أكدت في عدة مناسبات سابقة أن سنغافورة ستكون آخر دولة في رابطة جنوب شرق آسيا تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين. والآن، وبعد أن أعادت إندونيسيا العلاقات الدبلوماسية، أردت حل هذه المسألة قبل التنحي عن منصب رئاسة الوزراء في تشرين الثاني/ نوفمبر من تلك السنة. لاحظ لي بينغ أن العلاقات بين سنغافورة والصين قد تطورت بشكل جيد خلال السنوات الطويلة التي قضيتها في الحكم. وهو يريد أيضا أن يحل هذه المسألة قبل أن أتنحى. ولذلك دعاني لزيارة الصين في منتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر.

تطرقت إلى القضية التي عرقلت تقدم المباحثات المتعلقة بتبادل السفراء على المستوى الرسمي: تدريب قواتنا المسلحة في تايوان. فليس ثمة موعد محدد لإنهاء تدريباتنا هناك. وسنغافورة تدين بفضل كبير لتايوان. خصوصا الرئيس الراحل تشانغ تشينغ ـ كو، الذي مكننا من التحرر من إسار المساحة المحدودة للتدريب العسكري. لا يمكننا أن ننسى ما بأعناقنا من دين. إذ لم ندفع سوى تكاليف ما كنا نستهلكه أو نستخدمه (دون أي دولار إضافي). العلاقة بيننا خاصة ومميزة. شعرنا بوجود صلات وثيقة تربط بين شعبينا، حيث يشتركان في اللغة والثقافة والأسلاف نفسها، إضافة إلى مناهضة الشيوعية. عبر لي بينغ عن تفهمه لموقفنا، فسنغافورة بلد مزدهر لكنه صغير الحجم. أخيرا، قال إن الصين لن تلح على تحديد موعد زمني محدد لإنهاء تدريب قواتنا في تايوان.

بعد الاجتماع، تبين أن القضية الشائكة التي جمدت المحادثات بيننا طيلة شهور عديدة في طريقها إلى الحل، وخلافا لعام 1976، لم يعد يقلقني احتمال أن تشكل السفارة الصينية في سنغافورة مشكلات للأمن الداخلي فيها. فقد تغيرت أوضاعنا الداخلية، وتوصلنا إلى حل بعض المشكلات الأساسية في التعليم باللغة الصينية، حيث تحولت كافة مدارسنا إلى تبني نظام وطني يعتمد الإنكليزية كوسيلة للتدريس. ولم تعد جامعة نايناغ تدرس بالصينية، وتمكن خريجوها من العثور بسهولة على وظائف لهم في سوق العمل. كما توقفنا عن تخريج أجيال متتابعة من الطلاب المحرومين من المؤهلات الضرورية للعثور على وظائف مناسبة.

في الاجتماع الذي ضم كامل أعضاء الوفدين بعد لقائنا الثنائي، أشار لي بينغ إلى أحداث تيانان مين باعتبارها "الاضطرابات الخطيرة التي شهدتها الصين خلال الصيف المنصرم". بعض الدول فرضت عقوبات سببت للصين بعض الصعوبات، لكنها ألحقت الضرر بنفسها أيضا. اليابانيون خفضوا من شدة

العقوبات بعد اجتماع "السبعة الكبار". قلت إن سنغافورة، خلافا لوسائل الإعلام الغربية، لا تعتبر أحداث تيانان مين نهاية العالم، لكن من المؤسف أن تخسر الصين معركة العلاقات العامة. قال لي بينغ: "لقد فقدت الحكومة الصينية زمام السيطرة على الوضع". وبوصفه رئيسا للوزراء، "لم يتمكن حتى من النزول إلى الشارع. هذه الفوضى العارمة دامت ثمانية وأربعين يوما".

لم يكن لي بينغ شخصا مناسبا للدعابات المرحة. لكنه في ذلك اليوم فاجأ الجميع حين أشار إلى رغبته "بقول نكتة" حول تدريب جنودنا في تايوان: يمكنهم أن يتدربوا في الصين بشروط أفضل . انفجر المؤتمرون الجالسون حول المائدة المستديرة بالضحك بشكل عفوي. قلت حين يأتي ذلك اليوم، سيعم السلام كافة أرجاء آسيا.

بعد شهرين، قمت بآخر زيارة لي إلى بكين كرئيس للوزراء وذلك لإقامة علاقات ديبلوماسية وإضفاء الصفة الرسمية عليها (3 تشرين الأول/ أكتوبر). وبعد الانتهاء من هذا الموضوع ناقشنا مسألة احتلال العراق للكويت. قال لي بينغ إن من المتعذر إلحاق الهزيمة بالعراق عبر هجوم صاعق (لا بد أن "عاصفة الصحراء" بأسلحتها المتقدمة قد فاجأت القادة المدنيين والعسكريين الصينيين حين دمرت الدفاعات العراقية بخلال أيام).

كشف أمامي عن محادثات عقدت في شينغدو بمقاطعة سيشوان قبل بضعة أسابيع من لقائنا . بناء على طلب فيتنام . بين زعمائها، نغوين فان لينه (رئيس الوزراء) ودون موي (أمين عام الحزب) وفام فان دونغ (الزعيم السياسي الكبير ورئيس الوزراء الأسبق الذي زار سنغافورة عام 1978)، وبين الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني جيانغ زيمين، كما شارك هو أيضا فيها. واتفق الجانبان على انسحاب فيتنام من كمبوديا بدون قيد أو شرط وتحت إشراف الأمم المتحدة،

وعلى أن يحكم مجلس أمن وطني كمبوديا حتى موعد إجراء انتخابات عامة. وأصبحت الصين الآن مستعدة لتحسين العلاقات مع فيتنام.

***

في تشرين الأول/ أكتوبر 1990، قابلت الرئيس جيانغ زيمين. استقبلني بحرارة وترحيب، مقتبسا إحدى عبارات كونفوشيوس: "من دواعي سرورنا أن نستقبل أصدقاء قادمين من النأي". لم تتح له الفرصة لمقابلتي حين زار سنغافورة في أوائل الثمانينات، ولا عندما زرت شنغهاي عام 1988 وكان هو يشغل منصب محافظها. كان قد زار سنغافورة مرتين، في الأولى أمضى عندنا أسبوعين لدراسة الوسائل التي تجتذب عبرها هيئة التنمية الاقتصادية الاستثمارات إلى سنغافورة، وكيف استطعنا تطوير المناطق الصناعية. في تلك الآونة انشغل بمهمة إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في غوانغ دونغ وفوجيان. الزيارة الثانية كانت عبارة عن محطة عبور (ترانزيت). حمل انطباعا عميقا عن التخطيط، والنظام والترتيب، والأوضاع المرورية، والنظافة، ومستوى الخدمات في مدينة سنغافورة. وتذكر شعارنا: "التهذيب أسلوبنا في الحياة". سر لاستخدام الماندرين في الحديث مع الناس العاديين في الشوارع، الأمر الذي سهل له التجول ومشاهدة معالم المدينة.

قال جيانغ إن الدول الغربية ظنت بعد أحداث "4/ 6" أن من الممكن التدخل في شؤون الصين الداخلية عبر التلفزيون، وتصرفت تبعا لمنظومة القيم الخاصة بها. وهو على استعداد للقبول بوجود آراء مختلفة في هذا السياق، لكن دون اعتبار الرأي الغربي بمثابة الممثل الأوحد للصواب والحقيقة. فليس ثمة حقيقة مطلقة ونهائية وحاسمة في هذه المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. فهي لا توجد في فراغ تجريدي، بل ترتبط بثقافة البلد ومستوى تطوره الاقتصادي. ولا وجود لما يدعى بحرية الصحافة. فالصحف الغربية تمتلكها

وتسيطر عليها مجموعات ومؤسسات مالية متنوعة. وأشار إلى قرار سنغافورة بتقييد مبيعات مجلة "ايجن وول ستريت جورنال" عام 1988 ، مؤكدا على أنه كان على الصين أن تفعل الشيء نفسه خلال زيارة غورباتشوف. فالعديد من تقارير وسائل الإعلام الغربية عن أحداث "6/4" لم تكن صحيحة.

لم تتغير سياسة دينغ القائمة على الانفتاح على العالم والتشبث بالاشتراكية. ولأنني عبرت عن قلقي على استمرارية سياسة الانفتاح هذه، أكد لي جيانغ بأنها سوف "تتسارع". فقد قررت الصين التخلي عن النظام السوفييتي المؤسس على التخطيط المركزي. وهو يعرف الصعوبات التي يواجهها هذا النظام، لأنه درس في الاتحاد السوفييتي لمدة سنتين وزاره عشر مرات. أما الصين فترغب في إقامة اقتصاد مختلط. يجمع بين أفضل العناصر في الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي وآليات وأنظمة السوق.

تريد الصين الحفاظ على اتصالاتها مع الدول الأخرى. فهي تواجه مصاعب كبيرة في إطعام سكانها البالغ عددهم ـ آنذاك ـ 1،1 مليار نسمة. وتوفير الحبوب وحدها للبلاد برمتها يتطلب جهدا هائلا. وحين عمل محافظا لشنغهاي التي يبلغ عدد سكانها 12 مليونا ، وجد صعوبة بالغة في توفير مليوني كيلو غرام من الخضار لاستهلاكها اليومي. تحدث لمدة ساعة عن احتياجات الصين الضخمة. وأصبح الحديث بيننا على العشاء مفعما بالحيوية والإثارة. كان يستشهد بأبيات من المخزون الشعري الضخم الذي حفظه منذ سن الطفولة. في حين توشحت تعليقاته بالتلميحات والاستعارات الأدبية ، وتجاوز معظمها إطار معرفتي المحدودة بالأدب الصيني، الأمر الذي حمل المترجم عبئا إضافيا.

بدلا من المسؤول الشيوعي الحزبي، بكل ما يتصف به من كآبة ونمطية كما توقعت، وجدت أمامي زعيما حزبيا مستعدا للابتسام دوما ، متوسط الطول، ممتلئ الجسم، عريض الوجه، فاتح البشرة، أسود الشعر، يلبس نظارة.

كان يعد المسؤول رقم واحد في الصين، اختاره دينغ شياو بينغ بخلال أيام بعد أحداث "6/4" ليحل محل جاو زيانغ، تميز بذكائه الحاد وثقافته الواسعة وموهبته اللغوية. كان يتحدث الروسية بطلاقة، إضافة إلى الإنكليزية والألمانية، واعتاد الاستشهاد بشكسبير وغوته. وأخبرني بأنه يتحدث الرومانية لأنه عمل في رومانيا.

ولد جيانغ عام 1926 لعائلة مثقفة في بلدة يانغ جو بمقاطعة جيا نغسو. جده طبيب مشهور، وشاعر موهوب، ورسام، وخطاط. وأبوه أكبر أبنائه. أحد أعمامه الذي انضم إلى عصبة الشبيبة الشيوعية وهو في السابعة عشرة وقتل في سن الثانية والعشرين في الحرب الأهلية ضد الوطنيين عام 1939 كان يعتبر شهيدا للثورة. أعطاه والده، ولما يبلغ الثالثة العشرة، إلى أرملة هذا العم الذي لم يرزق بأولاد. ولذلك حظي جيانغ بخلفية ثورية ناصعة حين انضم إلى جماعات الطلاب الشيوعيين في جامعتي نانجينغ وجياوتونغ في شنغهاي.

نشأ في كنف بيت متخم بالكتب واللوحات والموسيقى. ولذلك فهو يغني ويعزف على البيانو، ويستمتع بالإصغاء لموزارت وبيتهوفن. هنالك فوارق مهمة في الأداء الأكاديمي بين مختلف المقاطعات الصينية. جيانغسو هي "منطقة البحيرات"* الصينية، حيث اجتذبت بمناخها المعتدل الفريد عبر آلاف السنين كبار موظفي الإمبراطورية ونخبة الطبقة المثقفة. هذا التراث رفع السوية الأكاديمية للسكان هناك. في مدينة سوجو بمقاطعة جيانغسو، التي كانت ذات مرة عاصمة إحدى الدول الصينية في حقبة "الربيع - الخريف" (حوالي 770 -

* منطقة جميلة في شمال غرب إنكلترا تضم حوالي 15 بحيرة، وتعتبر منطقة جذب سياحي بسبب ارتباطها بشعراء القرن التاسع عشر المشهورين، خصوصا وردزورث وكولردج وسوثي (م).

476 ق.م)، هنالك شارع اسمه جوانغ يوان جي. "وجوان يوان" هو اللقب الذي كان يسبغ على المرشح الذي يحتل المرتبة الأولى في الامتحانات الإمبراطورية التي كانت تجري في العاصمة مرة كل ثلاث سنوات. ويزعم العديد من زعماء سوجو أنهم أتوا من هذا الشارع بالذات.

بالرغم من كل المعلومات التي جمعتها عن جيانغ، إلا أنه شكل مفاجأة بالنسبة لي. إذ لم أتوقع أن أجد زعيما شيوعيا صينيا يتمتع بشخصية "انبساطية". وحين أمضى أسبوعين في سنغافورة في عام 1980 ، كان ضابط الارتباط معه نغ بوك تو مدير هيئة التنمية الاقتصادية. وبعد أن استلم منصب الأمين العام للحزب، قدم لي نغ بوك صورة موجزة عنه. وفوجئ باستلام جيانغ مثل هذا المنصب القيادي الرفيع. ويتذكر أنه شخص جاد، ومجد، وحي الضمير، يبذل أقصى طاقته لإنجاز واجبه بدقة وعناية: كان جيانغ يدرس كل مشكلة بالتفصيل، ويدون ملاحظاته، ويطرح أسئلة ثاقبة وذكية. نظر نغ بوك تو إليه باحترام وتقدير، لأنه اختار الإقامة في فندق متواضع (بثلاث نجوم خلف شارع أوركارد الراقي)، خلافا لكل المسؤولين الصينيين الذين أقاموا في فنادق الخمس نجوم. وكان يستخدم وسائل متواضعة لتنقلاته ـ إما سيارة نغ بوك، أو سيارة أجرة، أو سيرا على الأقدام. كان جيانغ مسؤولا مقتصدا ونزيها، لكن أمارات الزعيم السياسي لم تكن بادية عليه.

قرب نهاية الأسبوعين، نظر جيانغ في وجه نغ بوك تو وقال: "لم تخبرني كل شيء. لا بد أنك تخفي سرا مكنونا. كل ما في الصين أرخص سعرا من هنا، الأرض، والطاقة، والماء، واليد العاملة. ومع ذلك فأنتم تجتذبون الاستثمارات بينما نفشل نحن. ما هي الصيغة السرية؟". ارتبك نغ بوك وشرح له الأهمية الحاسمة للثقة في النظام السياسي والإنتاجية الاقتصادية. ثم أخرج نسخة من تقرير "مؤشر المخاطرة في البيئة التجارية"، وأشار إلى مرتبة سنغافورة (1 آ) (على

قائمة تبدأ بـ"1 آ" وتنتهي بـ"3 ج"). لم تكن الصين موجودة على اللائحة. لقد اعتبرت سنغافورة منطقة آمنة ومشجعة على الاستثمار بسبب رسوخ وأمان الأوضاع السياسية والاقتصادية وغيرها. أما خطر المصادرة فمعدوم. بينما يتميز عمالها بالجد والدأب والمثابرة، وينخفض احتمال قيامهم بالاضطرابات إلى الحد الأدنى. كما أن عملتها قابلة للتحويل. ثم تابع شرح باقي مقاييس ومعايير تقرير المؤشر. لكن جيانغ لم يقتنع تماما، ولذلك قدم له التقرير ليأخذه معه.

وبعد ذلك دارت بينهما مناقشة توجز الموضوعات التي تطرقا إليها في غرفة الفندق الصغيرة التي نزل بها جيانغ قبل أن يغادرا إلى المطار. في نهاية المطاف قال جيانغ إنه فهم الصيغة السحرية: هيئة التنمية الاقتصادية تمتلك "دراية فريدة في بيع الثقة!". وخلص نغ بوك إلى القول: "لم أعتقد أبدا بأنه سيصبح الرجل رقم واحد في الصين. فهو لطيف المعشر ورقيق الطبع جدا".

توافقت سماتنا الشخصية معا. كان جيانغ اجتماعي النزعة، وأنا منفتح وصريح. في حين توجب علي مع لي بينغ أن أكون حريصا وأبتعد عن المزاح والدعابة. أما جيانغ فقد عرف قصدي وأنني لا أتعمد إهانة محدثي. واعتاد خلافا للصينيين - مسك ذراع ضيفه والنظر في عينيه عندما يطرح عليه سؤالا مباشرا. كانت عيناه كجهاز كشف الكذب. وأفترض أن ابتعادي عن المراوغة حين يطرح بعض الأسئلة الاستفسارية الذكية حول تايوان وأمريكا والغرب والصين ذاتها، قد ملأ نفسه بالرضى والارتياح.

التوافق الشخصي (بين الزعماء) يسهم فعلا في تسهيل التعامل مع القضايا الصعبة والحساسة. ما كان بمقدوري التحدث مع هوا غو فينغ أو لي بينغ بمثل الحرية التي تحدثت فيها مع جيانغ زيمين. ولربما أمكنني ذلك مع جاو زيانغ، لكن دون بلوغ الأسلوب المتحرر نفسه الذي يتناول كافة القضايا.

العديد من الناس، بمن فيهم أنا شخصيا، قللوا من قدرة جيانغ على التحمل والصمود بسبب رقته ووداعته وولعه بالاستشهاد بالشعر في كل مناسبة. لكن لا بد من وجود مناضل صلب متمترس داخله، اكتشفه معارضوه، وأنزل بهم الضرر حين حاولوا مقاومته واعتراض سبيله. وليس ثمة شك في أمانته وإخلاصه للقضية السامية التي حمله مسؤوليتها دينغ شياو بينغ، ألا وهي المضي قدما في عملية تحديث الصين وجعلها دولة مزدهرة، وتحويلها إلى مجتمع صناعي مدعم بـ"اقتصاد السوق الاشتراكي". شرح لي معنى العبارة بشيء من التطويل، قائلا إن على الصين أن تكون مختلفة عن اقتصاد السوق الحر الغربي لأن الصينيين اشتراكيون.

عندما قابلت جيانغ مرة أخرى بعد سنتين (تشرين الأول/ أكتوبر 1992)، تحدثنا عن الوضع الدولي. كانت الانتخابات الأمريكية ستجري بعد أسابيع قليلة. قلت له إن الصين بحاجة لفسحة من الوقت إذا فاز كلينتون. وعليه أن يمنحه فرصة للمناورة والقيام بانعطافة حادة تغير بعضا من سياساته، مثل اعتبار الصين الدولة الأكثر رعاية، وذلك لتجنب حصول مواجهة مباشرة بين البلدين. إذ إن تلهف الرئيس الجديد الشاب ليظهر لمؤيديه أنه ملتزم بما جاء في خطابات حملته الانتخابية قد يؤدي إلى مشكلات للصين وأمريكا كلتيهما.

أصغى جيانغ بانتباه. وأجاب بشكل غير مباشر. كان قد قرأ خطاباتي التي ألقيتها في الصين وغيرها. قال إن دينغ أشار خلال جولته في المقاطعات الجنوبية (كانون الثاني/ يناير من السنة نفسها) إلى التطور السريع في جنوب شرق آسيا وخصوصا سنغافورة. وسوف ينفذ المؤتمر الرابع عشر للحزب (في الشهر التالي) سياسة دينغ القائمة على "الاشتراكية المطعّمة بالسمات والخصائص الصينية". ومن أجل ذلك تحتاج الصين إلى بيئة مسالمة ومستقرة على الصعيدين الدولي والمحلي. سيتوسع اقتصاد السوق في الصين، لكن ذلك سيتطلب وقتا طويلا. أما

بالنسبة للديمقراطية في الصين فإن الشرق متأثر بتعاليم كونفوشيوس ومينشيوس*. ولذلك لا مجال أبدا "للعلاج بالصدمة" (نتيجة الديمقراطية المفاجئة) في الصين مثلما كانت الحال في الاتحاد السوفييتي. وفيما يتعلق بالحالة المؤسفة للعلاقات الصينية ـ الأمريكية، فإن الخطأ لا تتحمله الصين. فمن خلال بيع الطائرات المقاتلة والأسلحة إلى تايوان، انتهكت الولايات المتحد مبادئ الإعلان المشترك (1982) الذي اتفقت عليه الدولتان. لكن الصين لم تجعل من المسألة مشكلة خطيرة لأنها لم ترغب بإحراج الرئيس بوش خلال حملته الانتخابية.

قدم توصيفا للوضع الاقتصادي في الصين. ثم سألني عن أفضل معدل للنمو في الناتج المحلي الإجمالي للصين. الهدف السابق كان 6٪. وفي مؤتمر الحزب القادم، سيكون الهدف المقترح 8 أو 9٪. قلت إن التنانين الصغيرة الأربعة، واليابان قد حققت معدلات نمو مرتفعة (من رقمين)، دون زيادة تذكر في نسبة التضخم لفترات محددة خلال المراحل المبكرة من عملية التصنيع. وقبل أزمة النفط، وصلت معدلات النمو في سنغافورة إلى نسبة تراوحت بين 12 ـ 14٪ مع انخفاض نسبة التضخم. ولم يكن المعدل الأقصى للنمو يعتمد على أرقام سحرية، بل على الحجم غير المستخدم ـ إلى الحد الأقصى ـ من طاقة العمل والإنتاج، وعلى معدلات الفائدة والتضخم. وأضفت إن الدكتور غوه كينغ سوي (وزير المالية السنغافوري السابق والمستشار الحالي للصين في مجال المناطق الاقتصادية الخاصة) يعتقد بأن أهم مشكلات الصين هي ضعف "مصرف الشعب" الصيني (المصرف المركزي) وعجزه عن التحكم بالائتمان والأرصدة. فكل فرع من المصرف يستجيب لضغوط الحكومة الإقليمية في المقاطعة حين

* مينغ ـ تزو، أو"المعلم مينغ"، فيلسوف صيني كونفوشيوسي (القرن الرابع ق.م) قال إن الإنسان خير بجوهره، ولا يمكن لطبيعته الخيرة أن تتأثر ـ سلبا أو إيجابا ـ بالبيئة المحيطة. كما طالب الحاكم بتوفير أسباب الرفاه لشعبه. (م)

يفتح الاعتمادات. علاوة على ذلك، هنالك نقص واضح في المعلومات والمعطيات المتعلقة بالنقد المتداول (في لحظة معينة). ويجب على الصين أن تتحكم بالنقد المتداول في البلاد للحفاظ على التضخم تحت السيطرة، وألا تسمح لفروع "مصرف الشعب" في المقاطعات بفتح الاعتمادات بدون علم وإذن المصرف المركزي.

دون ملاحظاته حول هذا الأمر، ثم قال إنه تخرج من كلية الهندسة الكهربائية، لكنه بدأ تعلم الاقتصاد وقراءة أعمال آدم سميث، وبول صمويلسون، وميلتون فريدمان. وهو ليس الزعيم الصيني الوحيد الذي يدرس اقتصاد السوق. نصحته بدراسة أنشطة مصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ومصرف بوندسبانك الألماني (وهما مصرفان مركزيان ناجحان). وهذا الأخير أعظم نجاحا في مكافحة التضخم. فرئيسه يعين من قبل المستشار الألماني، لكنه ما إن يستلم المنصب حتى يتمتع بالاستقلالية الكاملة ولا يستطيع المستشار أن يأمره بزيادة حجم النقد المتداول أو تخفيض معدلات الفائدة. يجب على الصين أن تتحكم بعمليات فتح الاعتمادات وأن لا تبالغ في الانشغال والقلق من عدم تجاوز معدل مثالي موهوم للنمو. على سبيل المثال، إذا استطاعت مقاطعة تحقيق معدلات نمو أسرع من باقي المقاطعات (بسبب المدخلات من هونغ كونغ) فيجب السماح لها بذلك، ثم تشجيع انتشار هذا النمو إلى المقاطعات المجاورة من خلال تحسين حالة الطرق والسكك الحديدية والنقل الجوي والبحري والنهري. قال إنه سيدرس جميع هذه النقاط.

في المرة التالية التي التقيت فيها بجيانغ (في بكين في أيار/ مايو 1993)، قدم لي الشكر على تسهيل عقد مباحثات وانغ ـ كو "غير الرسمية" التي يجريها في سنغافورة ممثلون عن الصين وتايوان. فهي المرة الأولى ـ منذ عام 1949 ـ التي يلتقي فيها طرفا الحرب الأهلية، بالرغم من أن لقاءهما "غير رسمي". لكن

جيانغ قال إنه "تعجب كثيرا [وشعر] بخيبة أمل مريرة" نتيجة التقارير العديدة التي تشير إلى رغبة تايوان بالانضمام إلى الأمم المتحدة. واعتقد أن من التهور والطيش أن يعامل الغرب الصين وكأنها عدو محتمل.

قلت إن محاولة تايوان للانضمام للأمم المتحدة لا تلقى التشجيع من الولايات المتحدة. فديك تشيني (وزير الدفاع الأمريكي السابق في إدارة بوش - حتى عام 1992)، وجين كيركباتريك (التي شغلت سابقا منصب المندوب الدائم للولايات المتحدة في الأمم المتحدة)، قد صرحا في تايبيه مؤخرا إن انضمام تايوان إلى الأمم المتحدة أمر غير واقعي، ويمكن لتايوان أن تنضم إلى "اليونسكو"، والبنك الدولي، وغير ذلك من المنظمات التقنية، لكن ليس الأمم المتحدة ذاتها. أعتقد أن رغبة تايوان بالانضمام إلى الأمم المتحدة هي مرحلة عابرة بالنسبة للرئيس لي تينغ - هوي، الذي رغب بالخروج على موقف حزب الكومنتانغ القديم القاضي بعدم الانضمام إلى أية هيئة دولية لأن تايوان ليست عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة (سأكتشف لاحقا أنني كنت مخطئا؛ إذ لم تكن المرحلة عابرة. فقد أمل الرئيس لي تينغ - هوي فعلا بالانضمام إلى الأمم المتحدة لتوكيد انفصال تايوان باعتبارها جمهورية الصين).

إن أفضل نتيجة للعلاقات الصينية - التايوانية - برأيي - هي التواشج السلمي والتدريجي للصلات بين البلدين على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. على سبيل المثال، تبادلت الصين وتايوان القصف المدفعي عبر مضائق كيموي وماتسو عام 1958. ولو نجحت الصين آنذاك في ضم تايوان إليها لأصبحت الآن في وضع أقل ملاءمة ونجاحا. ولأنها لم تفعل ذلك، فبمقدورها الآن اجتذاب موارد حوالي عشرين مليون صيني اكتسبوا مصادر القوة الاقتصادية والتقانية من خلال ارتباطهم بأمريكا. وافقني الرأي. أليس من الأفضل أن تستمر تايوان ككيان منفصل عن الصين؟ في هذه الحالة ستستمر أمريكا وأوروبا في

السماح لتايوان بالحصول على التقانة والدراية والخبرة الغربية لمدة أربعين أو خمسين سنة قادمة، وسوف تجني الصين فوائد إضافية من الموارد التي تصبها تايوان في البر الصيني. لكنه هنا هز رأسه تعبيرا عن رفضه للفكرة.

قدم بعد ذلك الحجة على أنه إذا أراد تقليص نفوذ الولايات المتحدة فعليه أن يفتح الصين أمام أنشطة المزيد من الشركات الأوروبية المتعددة الجنسية. وعندئذ سوف يمارس رجال الأعمال الأمريكيون الضغوط على حكومتهم لمنعها من اتخاذ الإجراءات التي تعرض مصالحهم للخطر في الصين، وتؤدي إلى خسارتهم لصالح الشركات الأوروبية واليابانية المتعددة الجنسية. اعتقدَ أن هذه نقطة جيدة. قلت مضيفا أن أمريكا وأوروبا لا تستطيعان تحمل اقتصادا آخر قائما على السوق المغلقة (على الطراز الياباني) في الصين، أي على التصدير دون الاستيراد. ولكي تتطور الصين، يتوجب عليها استخدام سوقها ذي الإمكانيات والاحتمالات الضخمة لاجتذاب المستثمرين الأجانب الذين يستطيعون بيع منتجاتهم فيها، وبالتالي "ربطهم بنمو الصين". وافق جيانغ على أن من غير الواقعي بالنسبة للصين بحجم أسواقها الهائل أن تتبنى كليا الاقتصاد الموجه نحو التصدير. يجب على الصين زيادة صادراتها، لكن ليس إلى الولايات المتحدة فقط، وعليها أن تطور سوقا قائمة على الانفتاح. كان أكثر ميلا إلى وجهة نظر نائب رئيس الوزراء لي لان كينغ (المسؤول عن التجارة) مقارنة برأي جو رونغ جي (المسؤول عن الصناعة)، الذي يعتقد بضرورة توفير درجة معينة من الحماية للصناعات المحلية. وقال جيانغ إن سياسة الصين قائمة على التعلم والاستفادة من مختلف الدول وانتقاء نقاط القوة، لا فيما يتعلق بالمعرفة والدراية والعلم والتقانة فقط بل حتى على صعيد التجربة الثقافية.

عقدت مع جيانغ لقاء مشجعا ومثيرا حول تايوان في تشرين الأول/ أكتوبر 1994. في وقت سابق من تلك السنة (أيار/ مايو)، توقف الرئيس التايواني لي

تينغ - هوي في سنغافورة ليطلب من رئيس الوزراء غوه أن ينقل اقتراحا إلى الرئيس جيانغ بإنشاء شركة شحن دولية تملكها الصين وتايوان وسنغافورة بشكل مشترك (إضافة إلى مساهمين آخرين "رمزيين") لإدارة التجارة بين الصين وتايوان. وستخضع كل السفن التي تحمل البضائع إلى الصين لهذه الشركة.

كتب غوه إلى جيانغ لنقل الاقتراح. لكنه رفضه. ثم قررت أنا وغوه تقديم اقتراح سنغافوري لردم الهوة بين الجانبين، وذلك من خلال إنشاء شركة شحن وطيران، تسجل في سنغافورة وتملكها الدول الثلاث بحصص متساوية تقريبا. تقوم الشركة باستئجار السفن والطائرات بكامل أطقمها من الصين وتايوان بالتساوي. وبعد ثلاث سنوات يشتري الطرفان حصة سنغافورة. وافق الرئيس لي على هذا الاقتراح حين التقينا في تايوان في منتصف أيلول/ سبتمبر 1994.

قابلت جيانغ بعد بضعة أيام (6 تشرين الأول/ أكتوبر) في قاعة الشعب الكبرى. واقترح إجراء مباحثات ضمن مجموعة صغيرة تضم معاونه في مجلس الدولة (لشؤون تايوان) وسفيرنا في بكين. قال جيانغ: "لدي مترجم لكن دعونا لا نضيع الوقت. ستتحدث بالإنكليزية وأستطيع أن أفهمك. وأستخدم أنا الصينية ويمكنك أن تفهمني، وحين تعجز سيساعدك المترجم". وهكذا استطعنا فعلا توفير الكثير من الوقت.

قلت إن الرئيس التايواني قد وافق على اقتراحنا لكنه يعتقد بظهور صعوبات كثيرة عند مناقشة التفاصيل، ولذلك يريد من سنغافورة أن تساهم في تذليلها. أما وزير الخارجية التايوانية فيريد البدء أولا بالشحن البحري، فقد أقامت تايوان منطقة خاصة في كاو سيونغ لتستخدم كمرفأ شحن دولي لعبور البضائع والسلع. وبعد أن تنجح العملية لمدة سنة، يمكن البدء بشركة الطيران.

قال جيانغ إن اقتراح رئيس الوزراء (السنغافوري) غوه قد قدم انطلاقا من نية حسنة لكنه غير مناسب. فليس هناك سبب يدعو للتمويه على التقاء الجانبين

معا. لقد سمع هذا الخبر ذاته من عدة مصادر. ثم أشار إلى مقابلة أجراها الرئيس التايواني مع مجلة "ريوتارو شيبا" اليابانية في نيسان/ أبريل (حيث اعتبر الرئيس نفسه النبي موسى يقود شعبه خارج مصر إلى الأرض الموعودة). وأضاف إن محاولة لي حضور دورة الألعاب الآسيوية في هيروشيما أثبتت استحالة الوثوق به. أراد لي دولتين صينيتين، أو واحدة في الصين وأخرى في تايوان. وكلما زادت الصلات والمحادثات توسعت الهوة الفاصلة بينهما. فالرئيس التايواني يقول شيئا ويفعل نقيضه. ولا يجب أن يعتبر جيانغ أحمق يعجز عن قراءة موقفه الحقيقي. إن زعماء الصين ينتقون كلماتهم بعناية ويلتزمون بها، كما قال، في حين لا يفعل زعماء تايوان ذلك. كما يعزون أهمية كبرى للثقة والفضيلة والصدق (مشيرا ضمنا إلى أن الرئيس لي لا يمتلك هذه السمات والخصال). وبدت أمارات الغضب واضحة على وجه جيانغ حين قال إن لي يحاول أن يفوز بحظوة أسياده المستعمرين السابقين (أي اليابان).

خرج الكلام من فيه دافقا كالسيل، إلى حد أنني عندما لم أفهم بعض العبارات التي استخدمها ولم ألتقط سوى جوهر ما يعنيه، لم أستطع إيقافه لتوضيحها، تكلم بحماسة بالغة للتوكيد على جدية موقفه وعمق قناعاته.

لم أفهم آنئذ سبب غضبه الكظيم. لكنني اكتشفت فيما بعد أن الرئيس لي قال قبل ثلاثة أيام (حين كنت في مقاطعة هينان) لمجلة "ايجان وول ستريت جورنال": "ليس هناك زعيم يملك قوة كافية في بكين تمكنه من اتخاذ القرار النهائي الحاسم. فما زال دينغ شياو بينغ موجودا، لكننا لا نعتقد أنه في موقع يؤهله لوضع أفكاره موضع التطبيق. لقد حاول السيد دينغ تثبيت جيانغ زيمين على قمة السلطة ليعتمر كافة القبعات.. وبعد أن يرحل دينغ لربما نجد الزعيم الحقيقي الذي يمسك بزمام الأمور. لا ندري إن كان هناك شخص نراه الآن أو يوجد آخر توارى ليظهر فيما بعد".

- 40 -

الصين: الثراء هو المجد

قام دينغ شياو بينغ بجولة صاحبتها دعاية قوية في جنوب الصين (شباط /فبراير1992). في شين جين، قال إن على مقاطعة غوانغدونغ أن تلحق بركب "تنانين آسيا الأربعة" (هونغ كونغ، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان) بخلال عشرين عاما، لا على الصعيد الاقتصادي وحسب بل في النظام والمناخ الاجتماعيين أيضا. وعليها أن تبز هذه الدول في تلك المجالات. عندها فقط سوف تتمتع بالسمات المميزة والبارزة للاشتراكية الصينية. وأضاف دينغ: "هنالك نظام اجتماعي ناجح في سنغافورة. الحكومة تدير البلد اعتمادا على الانضباط. يجب أن نتعلم من تجربة السنغافوريين، بل حتى نفضلهم". في الصين، يعتبر إطراء دينغ القول الفصل فيما هو صالح ومفيد.

كنت قد أبلغت دينغ خلال حفل عشاء أقيم عام 1978 في سنغافورة بأننا - نحن السنغافوريون من أصل صيني - نتحدر من نسل فلاحين أجراء جهلة من مقاطعتي غوانغدونغ وفوجيان في جنوب الصين، في حين أن المثقفين والعلماء وكبار الموظفين الإمبراطوريين وأفراد النخبة المتعلمة ظلوا هناك وتركوا ذراريهم للصين. ليس ثمة إنجاز حققته سنغافورة يتعذر على الصين تحقيقه، بل وتبزها فيه. بقي صامتا آنذاك. وحين قرأت بأنه طلب من الشعب الصيني أن يتفوق على السنغافوريين، عرفت بأنه قبل التحدي الذي أطلقته أمامه بهدوء في تلك الليلة قبل أربعة عشر عاما.

بعد مصادقة دينغ، قدمت من الصين مئات من الوفود، ومعظمها غير رسمي، مسلحة بآلات التسجيل، وكاميرات الفيديو، ودفاتر الملاحظات للتعلم من تجربتنا. لقد حازت سنغافورة على رضى وموافقة أكبر زعيم في الصين.

وضعنا أعضاءُ الوفود والبعثات تحت المجهر، ودرسوا بعناية تلك المجالات والمنجزات التي اعتبروها مثيرة، وأرادوا إعادة إنتاجها في مدنهم. تساءلت متعجبا عما سيقوله أعدائي الشيوعيون في الستينات، مثل زعيم الحزب الشيوعي الملاوي في سنغافورة، وزعيم الجبهة الشيوعية المتحدة. فقد كان الحزب الشيوعي الصيني هو مصدر الإلهام لهما.

أقلق الزعماء الصينيين "التلوثُ الاجتماعي" ـ انتشار الدعارة، والأفلام الجنسية الفاضحة، والمخدرات، والقمار، والجريمة ـ في المناطق الصناعية الخاصة (الحرة). وانتقد المتزمتون المتمسكون بالطهر الأيديولوجي الحكمة الكامنة وراء سياسة الانفتاح. ورد دينغ بالقول إن النوافذ حين تفتح فلابد أن يدخل مع الهواء النقي المنعش بعض الذباب والبعوض، لكن من السهل القضاء عليهما.

بعد وقت قصير من خطاب دينغ، طلب رئيس إدارة الارتباط الدولي في الحزب الشيوعي الصيني من سفيرنا في بكين تقديم معلومات تتعلق "بكيفية نجاحنا في الحفاظ على المعايير الأخلاقية الرفيعة والانضباط الاجتماعي". أرادوا على وجه الخصوص معرفة "ما إذا عانت سنغافورة من التناقضات خلال عملية تمثل وهضم التقانة الغربية الضرورية لتطوير الاقتصاد، وكيفية الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي". كان المسؤولون الصينيون يراقبوننا لعدة سنوات. وظهرت تقارير في وسائل الإعلام الصينية تمتدح سنغافورة بسبب بنيتها التحتية، ومشاريعها الإسكانية، ونظافتها، ونظامها وترتيبها، والخضرة التي تملأ جنباتها، واستقرارها وتناغمها الاجتماعي، ودماثة وتهذيب سكانها.

قدم وفد برئاسة نائب وزير الدعاية، سو وي تشينغ، في زيارة اطلاعية تستمر عشرة أيام. "نائب وزير الدعاية" هو اسم مغلوط: فهو في الحقيقة نائب وزير الأيديولوجيا. شرحنا له معتقدنا القائم على أساس أن السيطرة الاجتماعية

لا تعتمد على فرض الانضباط فقط. يجب أن يحظى الناس بالحياة الكريمة اللائقة، ويحصلون على المسكن المناسب وأسباب الراحة إذا أردنا منهم الالتزام بالاستقامة ومكارم الأخلاق. ومن ثم يتوجب عليهم القبول بالمبادئ الأساسية لنظام الحكم الذي تبنيناه، مثل طاعة القانون والالتزام بواجبهم في مساعدة الشرطة في منع الجريمة والتحقيق لكشف ملابسات القضايا الجنائية.

زار الوفد كل الإدارات والأقسام المتصلة بالنظام الاجتماعي - الشرطة (خصوصا تلك الإدارات التي تتعامل مع قضايا المخدرات، والدعارة، والقمار)؛ والمؤسسات المسؤولة عن الرقابة على أشرطة الفيديو، والأفلام، والكتب، والمجلات غير المرغوبة؛ ومكاتب الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون، للاستفسار عن دورها في إعلام وتثقيف جماهير العامة؛ والمؤتمر الوطني لاتحاد نقابات العمال، ومجلس الشعب للتعرف على المنظمات التي ترعى شؤون العمال.

قابلت سو قبيل انتهاء زيارته. وأبلغني أنه مهتم بالطريقة التي استخدمنا عبرها السوق الحر لتحقيق النمو الاقتصادي السريع؛ وكيف استطعنا موالفة الثقافتين الغربية والشرقية خلال عملية امتصاص وتمثل وهضم العلم والتقانة الغربيين؛ والأهم من كل ذلك، كيف حافظنا على التناغم الاجتماعي. وفده مسؤول عن الأيديولوجيا وأراد أن يتعلم كيفية القضاء على الشرور والآفات الاجتماعية.

كنا صريحين فيما يتعلق بالمشكلات التي لم نستطع حلها. فالشرور والآفات الاجتماعية، مثل الدعارة والقمار والإدمان على المخدرات والمسكرات يمكن إخضاعها للسيطرة، لكن يستحيل القضاء عليها. وتاريخ سنغافورة كمرفأ بحري دفعنا للسيطرة على الدعارة وحصرها داخل أحياء معينة من المدينة حيث تخضع اللاتي يمارسنها للفحوصات الطبية الدورية. المقامرة يستحيل قمعها. فهي إدمان حمله المهاجرون الصينيون معهم من الأماكن التي أقاموا فيها.

لكننا استطعنا القضاء على الجمعيات السرية ونجحنا في تفكيك عصابات الجريمة المنظمة.

بالنسبة للفساد، عبر سو عن شكوكه بقدرة مؤسسات مثل مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد (السنغافوري)، وإدارة الشؤون التجارية، في التعامل مع "مناطق رمادية"* ضخمة في مجتمع مثل المجتمع الصيني، حيث تهيمن العلاقات الشخصية على أوسع نطاق. تعريف الفساد مختلف في الصين. علاوة على ذلك ـ كما أكد ـ فإن سلطة الحزب لا تمس، ولا يمكن فرض الانضباط على أعضاء من داخل الحزب (هذا يعني أن حوالي ستين مليونا من الحزبيين لا يخضعون للقانون. وهناك عدد من كبار الحزبيين قد حكم عليهم بالإعدام بتهمة التهريب، وحكم على غيرهم بالسجن لمدد طويلة بتهمة الفساد لكن يمكن لزعماء الحزب التدخل ونقض قرارات المحاكم). قال سو إن من المتعذر نسخ كافة الطرائق المطبقة في سنغافورة لأن النظام مختلف تماما في الصين. ولربما تستطيع بعض المدن الصغيرة، مثل شين جين، الاستفادة من سنغافورة واتباع تجربتها. لكن الصين ستبقى اشتراكية على الدوام. والسبيل الوحيد المتاح أمامها هو تجريب واختبار سياساتنا بالتدريج. لأن على الصين ـ خلافا لسنغافورة ـ تكييف وتبيئة سياستها لتلائم الظروف المتباينة داخل مقاطعاتها الثلاثين.

دهش لنظافة يد/ وكفاءة إدارتنا. كيف استطعنا المحافظة على قيم الناس الاجتماعية والأخلاقية؟ قلت إن كل ما فعلناه هو تعزيز وتقوية القيم الثقافية الإيجابية لدى الناس، قيمهم الموروثة وإحساسهم بالحق والباطل. الفضائل الكونفوشوسية، مثل طاعة الوالدين، والأمانة والاستقامة، والجد والدأب،

---

* مناطق لا تلتزم بحكم القانون. (م)

والاقتصاد والادخار، والإخلاص والوفاء للأصدقاء، والولاء للوطن، كانت جميعا دعامات مهمة للنظام القانوني. لقد عملنا على تعزيز هذه القيم التقليدية عبر مكافأة السلوك الملتزم بها ومعاقبة المسلك الخارج عليها. في ذات الوقت، شرعنا في القضاء على النقائص والعيوب ومواطن الضعف، مثل محاباة الأقارب، والمحسوبية، والفساد، التي تمثل الجانب السلبي من العقيدة الكونفوشوسية الصينية - أو واجب الفرد بمساعدة عائلته. سنغافورة مجتمع صغير مدمج، وتوجب على زعمائها أن يجسدوا المثال النموذجي للصدق والنزاهة والاستقامة. واعتبرنا أن من الأمور الحيوية أن يثق الناس بأن حكومتهم لن تخدعهم أو تضرهم. وعندئذ سيقبل الناس حقيقة أن سياسات الحكومة، مهما افتقدت الشعبية، ليست نتيجة التوجهات اللاأخلاقية، أو المحسوبية، أو الفساد.

سأل سو كيف ينبغي على الحكومة التعامل مع التأثيرات الخارجية الهادفة لتغيير النظام الداخلي للبلد. قلت إن المشكلة لا تكمن في تدخل الأجانب المباشر الصريح في سياساتنا الداخلية، بل في تدخلهم الماكر وغير المباشر عن طريق وسائل الإعلام والاتصالات الشخصية، التي تؤثر في مواقف مواطنينا وسلوكهم وتغيرها. هذه المشكلة ستزداد صعوبة ويتعذر السيطرة عليها بسبب تحسن تقانة البث الفضائي. يمكننا فقط تقليص آثارها الضارة والمؤذية لنسيجنا الاجتماعي عبر غرس وتعزيز القيم التقليدية في نفوس مواطنينا. أعتقد أن الأسرة تمارس أعظم تأثير على قيم الطفل خلال السنوات الاثنتي عشرة أو الخمس عشرة الأولى من عمره. هذه القيم النبيلة السليمة، إذا تجذرت في وقت مبكر من العمر، يمكنها فيما بعد مقاومة التأثيرات والضغوط المعاكسة، فإذا عهد إلى قساوسة الكنيسة الكاثوليكية - مثلا - تنشئة طفل طيلة السنوات الاثنتي عشرة الأولى من عمره، فهم يضمنون عموما إنه سيبقى كاثوليكيا مدى الحياة.

حين عاد الوفد إلى الصين، وزع تقريره باعتباره "معيارا مرجعيا"، وقرأه أعضاء الحزب الشيوعي. ثم طبع على شكل كتاب قدم توصيفا لسنغافورة، وورد فيه ـ نقلا عن سو ـ إشارة إلى المقاربة التي أتبناها: "يتطلب الأمر جهدا دؤوبا لإدارة البلاد بأسلوب كفء، وتغيير العادات الرجعية المتأصلة لدى الناس: ممارسة قدر معين من الضغط الإداري ضرورية في البداية، لكن الأهم هو التعليم والتثقيف". أبلغني لي روي هوان، عضو المكتب السياسي المسؤول عن الأيديولوجيا، حين زرت بكين بعد سنة، بأنه هو الذي اقترح إرسال الوفد. فقد زار سنغافورة حين كان محافظا لتيانجين، واعتبرها بلدا يستحق الدراسة.

المجال الآخر الذي استقطب اهتمام الصينيين هو نظامنا القانوني. كان كياو شي، رئيس اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني، والزعيم الذي يحتل المرتبة الثالثة على هرم السلطة في الصين، مسؤولا أيضا عن صياغة التشريعات الضرورية لترسيخ حكم القانون. زار سنغافورة في تموز/ يوليو 1993 لإجراء دراسة حول قوانيننا. قال أن الزعماء الشيوعيين الصينيين قد ألغوا كافة القوانين السائدة حين أعلنوا قيام جمهورية الصين الشعبية في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر1949. ومنذ ذلك الحين، حكموا من خلال الأوامر والمراسيم. ولم يدركوا الحاجة إلى قوانين تحكم العلاقات التجارية إلا بعد تطبيق سياسة الانفتاح التي أعلنها دينغ شياو بينغ. وأضاف إن الصين لن تجد من يتعاون معها إذا اعتبرت منقسمة وغير مستقرة. قلت يتوجب على الصين أن تتمكن من ترسيخ منظومة من القوانين بخلال عشرين أو ثلاثين سنة، لكن سيتطلب الأمر وقتا طويلا للمواطنين ـ جميعا ـ كي يقبلوا بحكم القانون ويتصرفوا تبعا له. أجاب بأنه لا ضرورة لأن يفهمه الجميع، وطالما خضع المسؤولون الكبار لحكم القانون فسوف ينجح. بدا رجلا جادا فكر مليا بمشكلاته.

كانت الصين تحت حكم دينغ أكثر انفتاحا ورغبة بالتعلم من العالم مقارنة بحالها طيلة قرون عديدة. فهو رجل جسور امتلك ما يكفي من القوة - في الحزب والدولة - للاعتراف علنا بأن الصين ضيعت سنوات عديدة سعيا وراء طوباوية ثورية عقيمة. كانت فترة حكمه حقبة انتعاش، حقبة عقول متفتحة، وتقدم متحمس، وتغير راديكالي، وانعتاق من سنوات الشعارات الجامحة والحملات الكارثية. لقد ابتدأ دينغ التغييرات الجوهرية التي وضعت القواعد المؤسسة للصين للحاق بركب العالم.

✽✽

في أيلول/ سبتمبر1992، زرت برفقة نائب رئيس الوزراء اونغ تينغ شيونغ، مدينة سوجو، فينسيا الصين. كانت المدينة في حالة يرثى لها، وقد ملأت الأقذار والملوثات قنواتها. لكن خطرت لنا فكرة إعادة تطوير سوجو، وتحويلها إلى مدينة جميلة، وبناء منطقة صناعية وتجارية بالقرب منها. في المدينة بساتين صينية نضرة تحيط بدورها، بحيث تطل كل نافذة وشرفة على الحدائق والماء والخضرة. مازالت آثار عظمتها السالفة باقية في بعض الدور الرحيبة التي أعيد تجديدها.

محافظ سوجو، جانغ زينشينغ، همس لي بعد الغداء في أحد الأيام قائلا: "احتياطي سنغافورة يبلغ خمسين مليار دولار". سألته "من أخبرك بذلك؟". لقد قرأ تقارير البنك الدولي، وأضاف: "لم لا تستثمرون عشرة بالمائة من هذا المبلغ في سوجو؟ وتحولونها إلى مجتمع صناعي مثل سنغافورة؟ سوف أضمن لكم معاملة خاصة بحيث تنجح استثماراتكم". قلت: "محافظو المدن الأكفاء والناشطين سرعان ما يترقون إلى مناصب أعلى: وماذا سيحدث بعد ذلك؟". فكر قليلا ثم أجاب: "لربما تعانون من بعض المشاكل مع خليفتي، لكن بعد فترة قصيرة لن يجد أمامه من خيار سوى متابعة السير على الطريق الذي رسمته. يريد سكان

سوجو ما شاهدوه في سنغافورة على شاشة التلفزيون، وقرؤوه عنها في الصحف ـ وظائف، مساكن، مدينة حدائق وبساتين". أجبت: "ليست لديك السلطة لتمنحنا موقعا جديدا يمكننا أن نبني عليه نموذجا مصغرا لسنغافورة. أنت بحاجة إلى سلطة الحكومة المركزية من أجل ذلك".

لم أفكر بالأمر مرة أخرى. في شهر كانون الأول/ ديسمبر ذلك، جاء إلي ليقول إنه فاتح مكتب دينغ شياو بينغ باقتراحه. وهناك احتمال كبير في حصوله على الموافقة. هل يمكن أن أضع الاقتراح ضمن خطة؟ كان مقربا من ابن دينغ شياو بينغ، دينغ بو فانغ. هكذا قدم اونغ تينغ شيونغ بعض الانطباعات الأولية عن الصورة التي ستبدو فيها مدينة سوجو القديمة بعد تجديدها، مع ضاحية صناعية حديثة بالقرب منها. بعد بضعة شهور، زار دينغ بو فانغ سنغافورة، وعرضت عليه مخططات لمدينة جديدة مع الضاحية الصناعية الحديثة. بدا متحمسا. وأعطى تأثيره ونفوذه من خلال مكتب والده دفعة كبيرة للمشروع. وحين زار رئيس الوزراء غوه بكين في نيسان/ أبريل، ناقش الاقتراح مع رئيس الوزراء الصيني لي بينغ ومع جيانغ زيمين.

في أيار/ مايو1993، التقيت بنائب رئيس الوزراء جو رونغ جي في شنغهاي. وكنت قد كتبت إليه قبلا حول موضوع سوجو. شرحت له اقتراحي للتعاون بيننا: اتفاقية مساعدة تقنية بين الحكومتين لنقل معارفنا وتجاربنا وخبراتنا (أو ما دعوناه بـ"البرمجيات") في اجتذاب الاستثمارات وبناء المناطق الصناعية، مع تكملة المشروع بمناطق سكنية ومراكز تجارية، على موقع خال من الأبنية مساحته 100كم2 في سوجو. وسيدعم المشروع اتحاد مالي (كونسورتيوم) من الشركات السنغافورية والأجنبية بالمشاركة مع السلطات المسؤولة في سوجو. المشروع سيتطلب عشرين عاما لإنهائه، وستواجهنا صعوبات جمة في تكييف وتعديل طرائقنا لتناسب الظروف المختلفة في الصين.

في البداية حسب جو أن اقتراحي عبارة عن فكرة أخرى لكسب المال لصالح المستثمرين السنغافوريين. شرحت له أن اقتراحي هو استجابة للعديد من الوفود التي أتت من الصين لدراسة مختلف جوانب الحياة في سنغافورة بأسلوب تفصيلي لكن دون أن تفهم أبدا آلية عمل نظامنا. ومع تعاون المدراء السنغافوريين والصينيين والعمل معا جنبا إلى جنب، نستطيع نقل طرائقنا وأنظمتنا ومعارفنا وخبراتنا. وافق جو على أن الأمر يستحق المحاولة. وأشار إلى أن سوجو تتصل بنهر يانغتسي، وهي قريبة من شنغهاي (على مسافة 90 كيلومترا أو 56 ميلا إلى الغرب)، أكبر المراكز العالمية في الصين.

بعد أربعة أيام، التقيت بنائب رئيس الوزراء (الذي رقي إلى المنصب حديثا) لي لان كينغ في بكين. ولد لان كينغ في بلدة لا تبعد كثيرا عن سوجو في مقاطعة جيانغسو. وأيد المشروع بشكل كامل لأن في سوجو مواطنين على مستوى ثقافي وتعليمي رفيع وبمقدورهم تمثل وهضم التجربة السنغافورية والتكيف معها. وقال إن التعاون بين سنغافورة والصين يحظى بمزايا الثقافة والتقاليد واللغة المشتركة. ونظرا لكونه براغماتيا، أقر بضرورة أن يكون المشروع قابلا للتطبيق، وذا جدوى اقتصادية، ويغل عائدات معقولة. فحين كان نائبا لمحافظ تياجين، اعتمد مبدؤه الأساسي على "المساواة والمنفعة المتبادلة".

في تشرين الأول/ أكتوبر 1993، أرسلت بكين وفدين لدراسة النظام المتبع في سنغافورة. أحدهما من مجلس الدولة، والآخر من مقاطعة جيانغسو. ولم يوافق الصينيون على "نقل البرمجيات" هذه إلا بعد أن اقتنعوا بوجود أقسام وجوانب من نظامنا تناسب الصين.

في شباط/ فبراير 1994، وقعت اتفاقية سوجو مع نائب رئيس الوزراء لي لان كينغ في بكين، وشهد عليها رئيسا الوزراء الصيني لي بينغ والسنغافوروي غوه. ثم قابلت جيانغ زيمين للتوكيد على أن العمل في سوجو سيبدأ حالا، لكنه

سيتطلب أكثر من عشر سنين للوصول إلى مستوى مهم من التطور. إذ إن منطقة جورونغ الصناعية في سنغافورة تطلبت ثلاثين عاما لتكتمل مع أن مساحتها لا تتجاوز 60 كم^2.

"أقلع" المشروع، "منطقة سوجو الصناعية"، بحماس كبير من قبل الطرفين كليهما، لكننا سرعان ما واجهنا المصاعب. فقد تبين وجود اختلاف في الأهداف بين المركز (بكين) والطرف (سوجو). فكبار القادة في بكين عرفوا أن جوهر المشروع هو نقل معارفنا المتعلقة بالتخطيط، والتشييد، وإدارة منطقة (حرة) شاملة، صناعية وتجارية وسكنية، يمكنها اجتذاب مستثمرين على مستوى رفيع. أما المسؤولون في سوجو فقد ابتعدوا عن هذا الهدف الجوهري ـ مدفوعين بمصالحهم الضيقة ـ نحو غايات ثانوية. أردنا نحن أن نظهر لهم طريقة الإنجاز حسب الأسلوب المتبع في سنغافورة، خصوصا تشديدنا على الانضباط المالي، والتخطيط الشمولي البعيد المدى، واستمرارية خدمة المستثمرين ـ أي "البرمجيات" (software). وأرادوا هم "العتاد/الأجهزة" (hardware) ـ أي المباني، والطرق، والبنية التحتية التي نستطيع تشييدها، والمستثمرين المهمين الذين يمكننا اجتذابهم نتيجة سمعتنا واتصالاتنا الدولية، ولم يركزوا اهتمامهم على تعلم كيفية خلق مناخ يناسب الأعمال التجارية: ولا اختاروا أفضل مسؤوليهم الواعدين للتدرب ومن ثم استلام المهمة منا. "العتاد/ الأجهزة" تغل مرابح وعوائد مباشرة وفورية لسوجو وتنسب الفضل لمسؤوليها: بينما أرادت بكين "البرمجيات" لكي تعمم فوائدها على المدن الأخرى من خلال تبني الممارسات السنغافورية المساعدة على تهيئة المناخ المناسب للمشاريع التجارية.

بدلا من أن يمنح المسؤولون الصينيون كامل اهتمامهم وتعاونهم لمنطقة سوجو الصناعية كما وعدوا من قبل، استخدموا ارتباطهم بسنغافورة للترويج لمنطقتهم الصناعية الخاصة بهم، "ضاحية سوجو الجديدة". ولحسن الحظ، فإن

العديد من الشركات المتعددة الجنسية الكبرى اختارت الاستثمار في "منطقة سوجو الصناعية" برغم ارتفاع تكاليف استئجار الأرض فيها، وذلك تقديرا منها لمساهمتنا في المشروع. وهكذا، وبالرغم من هذه الصعوبات، استطاعت "المنطقة" تحقيق تقدم مهم، وبخلال ثلاث سنين تمكنت من اجتذاب أكثر من مائة مشروع قدرت قيمتها الاستثمارية (حسب التزام المستثمرين) بحوالي ثلاثة مليارات دولار، واحتلت المرتبة الأولى في الصين تبعا للقيمة الوسطية لكل مشروع استثماري. ستخلق هذه المشاريع أكثر من عشرين ألف فرصة عمل، أي 35٪ من عدد الذين أنهوا مرحلة الدراسة الثانوية كما هو متوقع. أما رئيس مكتب المناطق الاقتصادية الخاصة فعلق قائلا إن "سرعة تطور منطقة سوجو الصناعية والمعيار الكلي الذي تتبعه يعتبران من الدرجة الأولى في الصين، بالرغم من أنه لم ينقض على بدء العمل فيها سوى ثلاثة أعوام".

تحقق هذا التقدم رغم الصعوبات المتزايدة. فالتنافس بين "المنطقة" و"الضاحية" أربك المستثمرين المحتملين وشتت انتباه وتركيز المسؤولين في سوجو عن هدف نقل البرمجيات. وبلغت الأمور الذروة في منتصف عام 1997، حين قال نائب محافظ سوجو (الذي يدير ضاحية سوجو الصناعية)، في اجتماع ضم بعض المستثمرين الألمان في هامبورغ، إن الرئيس جيانغ لا يؤيد ولا يدعم منطقة سوجو الصناعية. كما أعلن عن ترحيبه بهم في "الضاحية"، مضيفا أن الصينيين ليسوا بحاجة إلى سنغافورة. وهذا ما جعل موقفنا حرجا. فقد كنا نبدد الكثير من الوقت، والجهد، والموارد في كفاحنا ونزاعنا مع السلطات المحلية.

تطرقت إلى مشكلة مع الرئيس جيانغ في كانون الأول/ ديسمبر1997. أكد لي أن "منطقة سوجو الصناعية" تبقى على قمة أولوياته، وأن المشكلات على المستوى المحلي سوف تعالج. لكن بالرغم من هذا التوكيد الصادر عن قمة هرم السلطة في بكين، لم تتوقف سوجو عن الترويج لضاحيتها وتعزيز قدرتها

على منافسة "المنطقة". كانت لدينا أسباب تدعونا للاعتقاد بأن المسؤولين قد استدانوا قروضا ضخمة بحيث قد يسبب وقف الترويج للضاحية صعوبات مالية حادة. بعد مناقشات مطولة، اتفقنا في حزيران/ يونيو على إحداث تغيير في المسؤوليات ضمن المشروع المشترك القائم على اتحاد شركات سنغافورة وسلطات سوجو. سوف يبقى اتحاد الشركات الشريك الأكبر في التحكم بالمشروع وإنهاء أول ثمانية كيلو مترات مربعة من "المنطقة" بحلول نهاية عام 2000؛ ثم تتولى سلطات سوجو إدارة المشروع بوصفها الشريك الأكبر، وتنهي العمل في المساحة المتبقية (70كم2) مستخدمة القسم الأول كنموذج مرجعي. إذن سنبقى الشريك المتحكم بالمشروع لمدة ثلاث سنوات إضافية ونساعد على توجيه فريق الإدارة الصينية فيما يتعلق بخدمة المستثمرين في "المنطقة".

كانت التجربة "تأديبية" وتثقيفية. فقد اعتقد الجانبان كلاهما بأن المشكلات التي ستعترضهما ستكون قليلة، نظرا لأوجه الشبه اللغوية والثقافية الظاهرة بينهما ـ وتوقع كل منهما من الآخر التصرف مثله. لكن لسوء الحظ، تبين أن ثقافات العمل التجاري مختلفة كليا بينهما بالرغم من اللغة المشتركة. فقد اعتبر السنغافوريون أن حرمة العقود والالتزام بها قضية مسلما بها. والتوقيع على الاتفاقية يعني الالتزام الكامل والنهائي بها. وأي خلاف حول معنى الوثائق المكتوبة يفسر بواسطة المحاكم أو لجان التحكيم. حرصنا حرصا شديدا على أن تكون الوثائق التي قمنا بتحضيرها مكتوبة بالإنكليزية والصينية، مع القبول بمرجعية النصين كليهما. أما بالنسبة لسلطات مدينة سوجو فإن الاتفاقية الموقعة هي تعبير عن النية الجدية والصادقة، لكنها ليست شمولية بالضرورة ويمكن تعديلها أو إعادة تفسيرها مع تغير الظروف والمستجدات. نحن نعتمد على القوانين والأنظمة، أما هم فيخضعون لتوجيه الأوامر الرسمية؛ وهذه ليست مكتوبة على الأغلب، كما يتفاوت تفسيرها تبعا للمسؤول.

الطاقة الكهربائية مثال معبر في هذه السياق. فبالرغم من أن سلطات مدينة سوجو قد وعدت ـ في اتفاق مكتوب ـ بتوفير نوعية معينة من الطاقة الكهربائية، إلا أنها فشلت في إقناع السلطة المعنية بالوفاء بما وعدت به. ومن أجل حل المشكلة، حصلنا على إذن سلطات سوجو ببناء مصنع لتوليد الكهرباء يعمل بالديزل. وبعد بناء المصنع، قيل لنا إن مصانع الديزل لا تلقى تشجيع الإدارة المسؤولة عن الكهرباء بل تحظر تشغيلها. شرح لنا مسؤولو البلدية الأمر بالقول إنهم لا يملكون السلطة على إدارة الكهرباء. وحين وافقوا على بناء مصنع الديزل، كانوا يعرفون إن إدارة الكهرباء هي المسؤولة عن الطاقة لكنهم لم يبلغونا بضرورة أخذ موافقتها. تطلب الأمر شهورا من المفاوضات ولم نتوصل إلى حل للمشكلة إلا بعد التهديد بإلغاء المشروع برمته. السنوات الخمس في سوجو علمتنا الكثير حول تعقيدات الإدارة الصينية المتعددة الطبقات، ومرونة الثقافة التجارية. وتوصلنا إلى فهم أعمق للنظام الصيني وتعلمنا كيفية الالتفاف حول عقباته وعراقيله، ودفع المسؤولين إلى الاقتناع بان مشروعنا ناجح جزئيا وليس فاشلا كليا.

في الصين حكومة على درجة هائلة من التعقيد. فبعد قرنين من الانحطاط الذي بدأ مع أسرة كينغ، يتنكب زعماء الصين مهمة إقامة منظومات إدارية حديثة، وتغيير ذهنية وعادات المسؤولين الذين تأصلت فيهم تقاليد كبار الموظفين الإمبراطوريين، وهي مهمة بالغة الصعوبة بدون شك.

❧❧

مازالت الصين بلدا فقيرا، والعديد من مقاطعاتها متخلفة حتى الآن. ويتطلب حل مشكلاتها نموا اقتصاديا مستداما. ومع اقتراب تطور الصين من النقطة التي تملك فيها ما يكفي من الثقل لشق طريقها في المنطقة، سوف تتخذ قرارا مصيريا ـ أن تكون قوة هيمنة تستخدم ثقلها لإيجاد منطقة نفوذ لتلبية احتياجاتها الاقتصادية والأمنية، أم تستمر كعضو "صالح" في المجتمع الدولي نظرا لأن بمقدورها تحقيق نمو أفضل عبر الالتزام بالقوانين والقواعد الدولية.

أعلنت الصين مرارا وتكرارا أنها لن تصبح قوة هيمنة. ولذلك فإن من مصلحة الجميع أن تمنح الصين ـ قبل حلول تلك اللحظة ـ كل الحوافز التي تغريها لاختيار سبيل التعاون الدولي، الذي سيمتص طاقاتها بصورة بناءة وإيجابية طيلة الحقبة القادمة (من 50 ـ 100سنة). وهذا يعني أن تتاح لها الفرص الاقتصادية الضرورية للقيام بذلك بطريقة سلمية، دون أن تضطر لشق طريقها بالقوة للحصول على الموارد المهمة (مثل النفط)، أو الوصول إلى الأسواق لتصريف بضائعها وخدماتها. هنالك قواعد وقوانين عادلة ونزيهة في المنظمات المتعددة الأطراف والأعضاء، مثل منظمة التجارة الدولية، لتبادل السلع والخدمات بكل حرية، بحيث تبقى كل دولة ضمن حدودها وتحسن الوضع المعيشي لسكانها وترفع مستوى رفاهيتهم من خلال التجارة، والاستثمارات، وغيرها من التبادلات. بتلك الطريقة استطاع الألمان واليابانيون إعادة بناء ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. فقد تقلصت مساحة أراضيهما، بل اضطرت كل منهما للقبول بعمليات طرد مواطنيها من المناطق التي كانت تحتلها وتستعمرها. وبالرغم من تقلص المساحة والموارد الطبيعية، تمكنت من تحقيق قدر من الازدهار الاقتصادي لم تشهده من قبل لأنها منحت حرية الوصول إلى الأسواق عبر صندوق النقد الدولي و"الغات". أما إذا سدت منافذ هذا الطريق أمام الصين فيجب على العالم أن يتعايش مع دولة صينية مغالية في مطامحها وتوكيدها على مصالحها. وفي هذه الحالة، لن تكون الولايات المتحدة الدولة الوحيدة المعنية بما ستفعله الصين حين تواجه وتصارع النظام العالمي الحالي الذي رسخته أمريكا وشركاؤها في أوروبا.

يواجه الحزب الشيوعي الصيني تحديا هائلا. فقد فشلت الشيوعية في كافة أنحاء العالم والشعب الصيني يعرف ذلك. لكن الحزب الشيوعي الصيني لم يفشل. فهو الذي حرر الصين، ووحدها، ومكن الشعب الصيني من الحصول

على الغذاء والكساء. وبالرغم من كوارث "القفزة العظيمة" (1958)، والثورة الثقافية (1966 ـ 1976)، يشعر الصينيون بالفخر والاعتزاز لأن الأجانب لم يعد بمقدورهم انتهاك سيادة الصين والإفلات من العقاب كما فعلوا عندما زعموا بوجود حقوق لهم في أراضي الدول الأخرى التي رضخت لمطالبهم.

خبرت نموذجا مثيرا للتغير السريع في الصين عندما وصلت إلى مطار جينغ جو في مقاطعة هينان (الداخلية) في أيلول/ سبتمبر 1994. كان هناك رتل من سيارات "الليموزين" الرسمية في الانتظار. عرفت أن هينان ليست مقاطعة غنية ومزدهرة كالمقاطعات الساحلية، لكنني لم أتوقع أن تظل سيارات "الليموزين" المزينة بالأعلام الحمراء مستخدمة حتى ذلك الحين. ولدهشتي، دعيت أنا وسكرتير الحزب، لي تشانغ تشو، إلى ركوب سيارة "مرسيدس 600" جديدة. وتعجبت من الطريقة الودودة التي تبادل فيها الحديث مع السائق. فيما بعد، سألت السائق على انفراد عما يكسبه في عمله كسائق. قال إنه صاحب السيارة. فقد أراد سكرتير الحزب استئجارها خصيصا لزيارتي، وقرر هو قيادتها بنفسه لمقابلتي. قبل ست سنوات، كان يعمل مشرفا في أحد المصانع، لكن بعد أن حث دينغ شياو بينغ المواطنين الصينيين على الإثراء، دخل عالم الأعمال التجارية. وهو يمتلك الآن ثلاثة مصانع تستخدم حوالي خمسة آلاف عامل لتجميع المنتجات الإلكترونية. إضافة إلى ثلاث سيارات، إحداها هذه "المرسيدس" الفارهة. كانت الصين تتغير بسرعة وبشكل يتعذر وقفه.

التغيير أصاب أيضا الحكومة والحزب الشيوعي، لكن ليس بسرعة التغيير نفسه الذي طال الاقتصاد والمجتمع. وفي سبيل إظهار التأييد الشعبي، سمح الحزب بإجراء انتخابات على مستوى القرى والمناطق. أما في الانتخابات الإقليمية لشغل المناصب الرفيعة، فيمكن لأعضاء الحزب الذين لم يرشحهم أن ينافسوا المرشحين الرسميين. في عام 1994، كان حاكم مقاطعة جيجيانغ

مرشحا هزم المرشح الذي اختاره الحزب الشيوعي. إن شرعية الحزب الشيوعي الصيني تعتمد الآن على المكاسب التي جلبتها إصلاحات دينغ شياو بينغ (منذ عام 1978) إلى الفلاحين والعمال: مزيدا من الغذاء، واللباس، والمساكن، والسلع الاستهلاكية ـ ومزيدا من الثراء الذي لم يعرفوه من قبل. لكن الشعب الصيني يعرف أيضا أن إنجازات الصينيين في تايوان وهونغ كونغ ومكاو قد فاقت ما حققوه على البر الصيني بسبب السوق الحر. وطالما ظل الحزب الشيوعي الصيني قادرا على تحقيق نتائج أفضل وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، لن يتحدى أحد شرعيته. وتلك حالة ستستمر لجيل آخر. إن سياسة الحزب الشيوعي الصيني هي امتصاص أفضل وألمع الكفاءات إلى صفوفه. العديد من الأعضاء انضموا إليه لتجنب ما يعانيه غير الأعضاء من حرمان من المكاسب والمزايا، لكن دراسة النظريات الماركسية ـ اللينينية ـ الماوية تتم بأسلوب روتيني يفتقد الحماس.

يتوجب على الصينيين في السنوات الخمسين القادمة إكمال ثلاثة تحولات بعد ثلاث فترات انتقالية: من الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، ومن القاعدة الريفية إلى المدينية، ومن المجتمع الشيوعي الخاضع للسيطرة الصارمة إلى المجتمع المدني المفتوح. ويمكن لعدة عوامل أن تحرف الصين عن مسارها الحالي الذي يستهدف اللحاق بركب الدول الصناعية. أولها وأهمها تايوان. فإذا شعر الزعماء الصينيون بأن تايوان سوف تستقل وتخسرها الصين، لن يبقوا على هذا القدر من اللامبالاة والحسابات العقلانية، وقد يتصرفوا بطريقة غير متوقعة تفرز عواقب وخيمة. العامل الثاني هو التمدين السريع. في الوقت الحالي يعيش حوالي 30 ـ 35٪ من سكان الصين (البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة) في المدن والبلدات الصغيرة. لكن بحلول عام 2050 ستصل نسبة المواطنين الذين يتمتعون بالمعلومات والمعارف والقدرات نتيجة الوسائل والأدوات الإلكترونية، والذين يمكن حشدهم وتعبئتهم في المدن، إلى

80٪ من إجمالي السكان. وسيكون من الأسهل على مختلف التنظيمات والجمعيات دفعهم للتعبير عن آرائهم بشكل جماعي حاشد، مقارنة بجمعية "فالونغونغ" التي استطاعت دعوة عشرة آلاف من أعضائها ـ عبر الإنترنت ـ للتجمع في تظاهرة سلمية في بكين (نيسان/ أبريل 1999) والاعتصام حول جونغ نان هاي، التي تضم منازل زعماء الحزب الشيوعي. لابد للبنى الهيكلية السياسية في الصين أن تسمح للمواطنين بمزيد من المشاركة والتحكم بحياتهم، إلا ستتعاظم الضغوط التي تهدد استقرار المجتمع خصوصا خلال فترة الركود الاقتصادي.

العامل الثالث تمثله الفوارق التي تتزايد باستمرار بين المقاطعات الساحلية و"النهرية" الغنية والمقاطعات الداخلية المحرومة وذلك على صعيد الدخل، ومعدلات النمو، ونوعية الحياة. ومهما امتدت الطرق والسكك الحديدية والمطارات الجوية وغيرها من البنى التحتية التي تشيدها الحكومة في المقاطعات الداخلية، فستظل متخلفة. الأمر الذي قد يفاقم من مشاعر السخط والاستياء لدى الفلاحين والقرويين، مما يسبب توترات وهجرات واسعة النطاق. علاوة على ذلك، وكلما زاد عدد الصينيين "الهان"* الذين يسكنون المقاطعات الحدودية (تيبت، زينجيانغ، كينغ هاي) ستتفاقم المشاكل بينهم وبين الأقليات "العرقية" الأخرى.

العامل الرابع والأعمق تأثيرا سيجسده اختلاف قيم وطموحات الجيل القادم. الشعب والحكومة يريدان بناء دولة صينية حديثة وقوية ومتحدة مهما كلف الثمن. وسوف يؤدي تحسن مستوى التعليم والتعرض للمؤثرات العالمية إلى وجود مجموعات كبيرة من المواطنين الذين يتمتعون بمعرفة أكبر بالعالم وروابط أوثق بنظرائهم في المجتمعات الأخرى. ولسوف يرغب هؤلاء بأن يكون المجتمع الصيني مساويا لمجتمعات الدول المتقدمة في مستوى المعيشة، ونوعية الحياة، والحريات

* الأغلبية الاثنية التي تشكل نسبة 93٪ من سكان الصين. (م)

الفردية. تشكل هذه الرغبة قوة محفزة يدعمها الزعماء لدفع الأمة إلى الأمام. ولسوف يمارس أسلوب الحكم في اليابان وكوريا وتايوان، المشابهة في ثقافاتها وتقاليدها للصين، تأثيرا نافذا في تفكير الطبقة المثقفة الصينية.

يمكن لعدة مشكلات أن تسبب ارتباكات واضطرابات خطيرة: انهيار النظام المصرفي، ارتفاع نسبة البطالة نتيجة إدخال إصلاحات على المشاريع والشركات الحكومية، بدون وجود شبكات للضمان الاجتماعي، زيادة كبيرة في نسبة السكان المعمرين الذين يشكلون عبئا يثقل كاهل جيل الأسرة التي تنجب طفلا واحدا بسبب اضطرارها لإعالة الآباء الذين بلغوا أرذل العمر، مشكلات التلوث البيئي الخطيرة.

لكن الفساد يبقى أشد المشاكل خطرا وضررا. فقد تجذر في الثقافة الإدارية وسيكون من الصعب القضاء عليه حتى بعد إجراء الإصلاحات الاقتصادية. وهناك العديد من المتورطين في الفساد من بين أعضاء الحزب الشيوعي، والمسؤولين في المقاطعات والمدن والنواحي. والأسوأ من ذلك أن الفساد أصاب العديد من المسؤولين الذين ينتظر منهم دعم وتعزيز وتطبيق القانون، مثل ضباط الأمن العام، والمحامين، والقضاة. أما السبب الأساسي للمشكلة فيعود إلى تدمير المعايير الأخلاقية العادية خلال الثورة الثقافية. كما أن سياسة الانفتاح التي طبقها دينغ منذ عام 1978 زادت الفرص أمام انتشار ظاهرة الفساد.

يريد زعماء الصين ترسيخ نظام قانوني على قاعدة من المؤسسات المناسبة. ولأنهم يدركون أن المؤسسات الضرورية لسيادة حكم القانون في المجتمع المدني لا يمكن أن توجد في فراغ أخلاقي، فهم يعيدون التشديد على التعاليم الكونفوشيوسية بين السكان. كما أطلقوا حملة "الأهداف الثلاثة" ـ التعليم، السياسة، الشرف والاستقامة ـ في محاولة لتنظيف كوادر القاعدة الجماهيرية

الدنيا للحزب. لكن طالما بقيت رواتب الموظفين المسؤولين متدنية إلى درجة غير معقولة، فإن مثل هذه المحفزات لن تملك تأثيرا مهما، حتى لو طبقت عقوبات قاسية بحق المتورطين، قد تصل إلى الإعدام والسجن لسنين طويلة.

وبالرغم من كل ذلك، استطاع الزعماء بكل ما اتصفوا به من براغماتية وعزيمة وقدرة توجيه الصين وقيادتها في خضم كل هذه المخاطر منذ عام 1978. فقد تمتعوا بالسلطة والأهلية والمصداقية، واختاروا خلفاء لهم على القدر نفسه من الكفاءة والحنكة والذكاء، بل إن ثقافة الخلف فاقت أحيانا ثقافة السلف. وإذا بقي قادة المستقبل هؤلاء على الدرجة نفسها من البراغماتية، فلسوف يتمكنون من مغالبة هذه الصعوبات.

خلال السنوات الخمس والعشرين التي انقضت منذ زيارتي الأولى إلى الصين عام 1976، شهدت التغيرات والتحولات التي طرأت على البلاد. ولم يكن أكثر ما أدهشني متمثلا في المباني الجديدة والطرق السريعة والمطارات وغيرها من البنى المادية، بل في المواقف والعادات والذهنية المختلفة، ورغبة الناس في التعبير عن آرائهم. في الكتب التي ألفت ونشرت بعد أن اعتبرت محرضة على الفتنة والعصيان في السبعينات أو الثمانينات. والسوق الحر والاتصالات الحديثة التي أفرزت مزيدا من الانفتاح والشفافية. كل ذلك سيحدث تغييرا آخر يجعل الصين دولة مختلفة بخلال عقدين من السنين.

انعقدت آمالي بتقدم الصين على أفضل وألمع وأكفأ الصينيين الذين درسوا في/ أو سافروا إلى الخارج خلال المرحلة العمرية التي تتقبل التأثير. فهناك أكثر من مائة ألف من هؤلاء يتلقون تعليمهم في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان. الزعماء الذين بلغوا الآن أواخر العقد السابع أو الثامن هم نتاج للحرب ضد اليابان، وتلقوا تعليمهم العالي في روسيا. ولن يطرأ تغير كبير على مواقفهم

العقلية ومبادئهم الفكرية. أما أبناؤهم الذين حصلوا على درجة الدكتوراه من جامعات أمريكا فيتبنون وجهات نظر مختلفة تماما.

كيان نينغ، ابن نائب رئيس الوزراء كيان كيتشين (وزير الإعلام سابقا)، كان يعمل في صحيفة "الشعب"، وبعد وقت قصير من أحداث تيانانمن غادر إلى أمريكا لدراسة الصحافة (في مدينة ان اربر). بقي هناك أربعة أعوام وعند العودة ألف كتاب جريئا نشر ووزع في الصين. المشاهدات والملاحظات التي يعرضها رجل بمثل هذه الخلفية العقائدية المتزمتة مهمة في دلالتها، وتعكس تفكير جيل أكثر شبابا (بلغ أفراده الثلاثينات من العمر): "أدركت حقيقة بسيطة.. نحن الصينيون، أو على الأقل الجيل الأكثر شبابا، يمكن أن نعيش بأسلوب حياتي آخر.. تحررت المرأة الصينية مرة أخرى. ولم تفقد سوى سلاسل التراث وأغلاله، لكنها كسبت حريتها". لا أعتقد أن النساء الصينيات وحدهن قد تحررن من قيودهن بعد الإقامة في أمريكا. فهؤلاء الشباب والشابات (في العشرينات والثلاثينات من العمر) الذين درسوا في الغرب هم الأفضل تجهيزا واستعدادا - فكريا وعقليا وثقافيا - لتلبية حاجات التحديث في الصين. فقد تعرضوا لتأثير الأفكار والمعارف الجديدة في مجتمعات تختلف اختلافا بينا عن مجتمعهم. وبخلال عشرين أو ثلاثين سنة، سوف يغير هذا الجيل شكل الصين. ولربما أدرك حقيقة أنه حتى بعد تحول الصين إلى قوة صناعية كبرى، فلن تكون مركز الكون، كما كانت "المملكة الوسطى" تحت حكم أسرة تانغ* أو عرق الهان، بل مجرد واحدة من العديد من الدول متقدمة.

يصيب الأمريكيون حين يتركون للصين حرية اتخاذ قرارها. الصينيون شعب مختلف بثقافته وتاريخه. ولسوف يكون التغيير تبعا للإيقاع الصيني،

* أسرة صينية حكم أباطرتها الصين بين عامي 618 - 907 م، وتميزت عموما بثرائها وتشجيعها للفنون والأدب. (م)

ومتأثرا بمسعى الصينيين وراء التقانة والاقتصاد الحديث، مع الحفاظ على التقاليد والقيم، وعدم القطيعة مع الماضي. أما جلد الصين عبر تشويه سمعتها المستمر وانتقادها المتواصل بسبب غياب الديمقراطية وعدم الالتزام بمبادئ وحقوق الإنسان، فسوف يثير عداوة جيل كامل من الصينيين ويدفعهم لمناهضة لأمريكا ويصيبهم برهاب الخوف الأجانب. ولا يظنن أحد أن هذه هواجس خيالية بعيدة الاحتمال. فحين قصفت السفارة الصينية في بلغراد (أيار/ مايو1999)، حسبت للوهلة الأولى أن المظاهرات التي خرجت إلى الشوارع هاتفة بشعارات تذكر بأيام الثورة الثقافية كانت منظمة من قبل السلطات الصينية. لكن بعثتنا الديبلوماسية في بكين ذكرت في تقاريرها أن الصينيين غاضبون فعلا بسبب ما بدا لهم أنه استئساد وغطرسة من أمريكا في محاولة لإذلال الصين. إن استفزاز ردود أفعال كهذه لن يسهم في السلام والاستقرار. وعلى الأمريكان أن يدركوا حقيقة أن الإصلاحات تتطلب وقتا لتصبح ممكنة التحقيق. وأن التغيرات سيقوم بها الصينيون لأهداف وغايات صينية وطنية، لا من أجل الالتزام والإذعان للمعايير الأمريكية، وتحت ضغط عقوبات أمريكية اقتصادية أو مادية أو معنوية.

وحتى قبل حادثة القصف المأساوية، توترت العلاقات الثنائية بين البلدين عندما لم يقبل الرئيس كلينتون التنازلات الكبيرة التي قدمها رئيس الوزراء جو رونغ جي في نيسان/ أبريل للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية. وعندما قابلته في بكين في أيلول/ سبتمبر، ركز بشكل مكثف على هذا الموضوع. فهو لن يتراجع عن العروض التي قدمها، لكنه يطلب تنازلات جديدة بالمقابل. وبعد أربعة أيام، حين كنت في شنغهاي لحضور لقاء منتدى فورتشن العالمي، طلبنا بإلحاح - أنا وهنري كيسنجر - من روبرت روبن، وزير الخزانة الأمريكي الذي استقال لتوه (في يوليو/ تموز) بعد أن شغل المنصب بنجاح مشهود لمدة ست سنين، أن

يتحدث حول موضوع مع الرئيس كلينتون. وأكدت على النقاط نفسها بعد بضعة أيام أمام وزير الدفاع الأمريكي، وليام كوهين، حين زار سنغافورة. وقام كوهين، الذي لم يكن بحاجة لحث أو إقناع بمزايا انضمام الصين إلى منظمة التجارة الدولية، بمفاتحة الرئيس بالموضوع.

بعد خمسة أيام من المفوضات والمساومات المضنية في بكين، توصلت الصين والولايات المتحدة إلى اتفاق في الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر1999. وبدا الارتياح على رئيس الوزراء جو عندما زار سنغافورة بعد أسبوعين. وعزا نجاح المفوضات إلى تدخل الرئيس جيانغ. قال إن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية ليس أمرا آمنا كلية، إذ إن للعضوية مخاطرها أيضا. لكن لو لم يعتقد الزعماء الصينيون بقدرتهم على تذليل الصعاب ومغالبة المشاكل لما وافق جيانغ على العملية. أما مسؤولية جو فهي تنفيذ قرار جيانغ. وستكون الإجراءات المؤلمة الضرورية أقل صعوبة عند اتخاذها لأن الرئيس هو الذي اتخذ قرار الانضمام إلى المنظمة.

لابد أن الاعتبارات الاستراتيجية، بالنسبة للصين والولايات المتحدة كلتيهما، كانت مساوية في أهميتها للمكاسب والفوائد الاقتصادية عند التوصل إلى هذه الاتفاقية. فالعضوية في المنظمة سوف تساعد الصين على إعادة هيكلة اقتصادها لتعزيز قدرتها التنافسية وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو على المدى الطويل، لكن عليها أن تصبح عضوا ملتزما بالقانون في المجتمع الدولي.

لقد رأيت طيلة السنوات الأربعين المنصرمة كيف تغير المسؤولون الحكوميون والمدراء التنفيذيون في كوريا وتايوان واليابان. فبعد التحرر من إسار التحفظ والتركيز على شؤون الذات وضيق أفق النخبة الوطنية، أصبحوا الآن أكثر ثقة بالنفس وأكثر ارتياحا واطمئنانا تجاه الأفكار الأمريكية والغربية. إذ تلقى العديد منهم تعليمهم في الولايات المتحدة وتخلوا عن المشاعر

المعادية لشعبها. هذا لا يعني أن الصينيين (على البر الرئيسي)، وقد أدركوا احتمال تحول الصين إلى قوة كبرى، سوف يرتقون سلم التقدم بطريقة التايوانيين. أمام أمريكا خيار متاح، هو أن تجعل منهم شعبا محايدا أو صديقا بدلا من تحويلهم إلى عدو مناوئ لها. فعند التعامل مع أي حضارة عريقة، من الحكمة عدم توقع حدوث تغيرات سريعة. أما أكبر مشكلة بين أمريكا والصين فستكون تايوان.

إنها مشكلة صعبة من مخلفات الحرب الأهلية الصينية. لقد تفاقم خطر إساءة التقدير والتفكير والحساب بين الأطراف الثلاثة المعنية مباشرة بالمسألة (الصين، تايوان، الولايات المتحدة) مع وصول الرئيس الجديد تشين شوي - بيان إلى السلطة في تايوان نظرا لأن حزبه يؤيد الاستقلال. ويمكن لأية خطوة خاطئة أن تربك وتعرقل النمو والتنمية والتطور في الصين وشرق آسيا. ويمكن احتواء هذه المشكلة إذا تمت المحافظة على الوضع الراهن دون تغيير، ثم تحقيق الوحدة - مطمح الجانبين معا - في نهاية المطاف.

في هذه الأثناء، يمكن للاقتصاد الصيني، من خلال منظمة التجارة الدولية، أن يصبح اقتصادا حديثا بحلول عام 2050. وبمقدور الصين أن تساهم، كشريك ندٍّ ومسؤول، في المبادلات التجارية والمالية، لتغدو واحدا من اللاعبين الكبار في العالم. وإذا لم تتراجع أو تنحرف عن تركيزها الراهن على التعليم والتنمية الاقتصادية، فستكون الصين ثاني أضخم، إن لم تكن أضخم وأكبر دولة تجارية في العالم، مع زيادة نفوذها وتأثيرها في الشؤون الدولية. تلك هي إحدى الرؤى للصين خلال السنوات الخمسين القادمة: دولة حديثة وواثقة ومسؤولة.

الجزء الثالث

إعداد الترتيبات للتنحي

.41.

تسليم العهدة

عندما فكرت بمأزق سوهارتو عام 1998حين أجبر على الاستقامة والتنازل عن السلطة لصالح نائب الرئيس الذي اعتبره غير مؤهل بما يكفي لخلافته، شعرت بالسرور والامتنان لأنني استقلت من رئاسة الوزراء في تشرين الثاني/ نوفمبر1990. كنت ما أزال متحكما بالوضع السياسي وبالاقتصاد الناشط، وأتمتع بالحيوية والقدرة الجسدية. لكن لو لم أتنح عن منصبي، لوجدت نفسي "عالقا" في شراك الأزمة المالية، وقد انخفض مستوى ما لدي من ملكات وطاقات. بدلا من ذلك، عملت طيلة السنوات التسع الماضية على تعبيد الطريق وتذليل العقبات لخليفتي، غوه تشوك تونغ، وفريقه من الوزراء الأكثر شبابا لتحمل المسؤولية كاملة في حكم سنغافورة. رئيس الوزراء غوه استبقاني في حكومته كوزير. وعندما تحررت من ضغط عملية صنع القرار يوميا، تمكنت من التفكير والتأمل بالقضايا البعيدة المدى والمساهمة في إيجاد الحلول الأكثر توازنا وشمولية.

تجربتي فيما يتعلق بالتطورات في آسيا قادتني إلى الاستنتاج بأننا نحتاج إلى شعب صالح كفء كي نحظى بحكومة صالحة وكفؤة. ومهما بلغ نظام الحكم من الكفاءة والنظافة والأهلية، فإن الزعماء الفاسدين سيلحقون الضرر بشعبهم. من ناحية أخرى، عرفت عدة مجتمعات تحكم بأسلوب جيد وناجح بالرغم من ضعف أنظمة الحكم، بسبب وجود زعماء ناجحين وأقوياء في سدة السلطة. عرفت أيضا العديد من الدساتير الثمانين التي كتبت مسوداتها في بريطانيا وفرنسا من أجل مستعمراتهما السابقة، تنهار وتؤدي إلى كوارث، ولم

يكن السبب يرجع إلى نقائص وفجوات وعيوب في هذه الدساتير. المسألة ببساطة تتلخص في عدم توفر الشروط المسبقة لنظام الحكم الديمقراطي. إذا لم يوجد في أي من هذه الدول /المستعمرات السابقة مجتمع مدني يضم مقترعين متعلمين ومثقفين. ولم تمتلك شعوبها تراثا ثقافيا قائما على القبول بسلطة أي شخص بسبب منصبه. هذه التقاليد التراثية تطلبت أجيالا عديدة لتتغرس في وعي الناس وعقولهم. وفي أي دولة جديدة يكون فيها الولاء لزعماء القبائل، يجب أن يتمتع هؤلاء بالصدق والأمانة والنأي عن المصلحة الذاتية، وإلا فمن المرجح أن تفشل الدولة وتنهار مهما وفر لها الدستور من ضمانات وزودها بوسائل الأمن والحماية. ونظرا لأن هؤلاء الزعماء الذين ورثوا هذه الدساتير لم يملكوا ما يكفي من القوة، فقد ابتليت بلادهم بالانقلابات والثورات والاضطرابات وأعمال الشغب.

العامل الحاسم الوحيد الذي أدى إلى تطور سنغافورة هو قدرة وكفاءة وزرائها والمستوى الرفيع من المهارة والدراية الذي بلغه موظفوها الحكوميون وما قدموه من دعم ومؤازرة للوزراء. وكلما وجدت وزيرا مسؤولا يفتقد كامل القدرة المطلوبة، كنت استحثه وأحفزه على الدوام، ثم أراجع المشكلات وأعمل على إزالة العقبات من طريقه. لكن النتيجة النهائية لم تصل أبدا إلى المستوى المأمول. لكن حين أضع الرجل المناسب في المكان المناسب، أشعر بأن حملا قد انزاح عن كاهلي. إذ لم أكن بحاجة آنئذ إلا لتوضيح الأهداف التي يجب تحقيقها، والإطار الزمني الذي يتوجب عليه محاولة إنجاز المهمة ضمن حدوده، ولسوف يعثر بنفسه على الطريقة المناسبة لذلك.

كان من حظ سنغافورة السعيد أن نمتلك، في بلد نام صغير، نسبة كبيرة من المواهب والكفاءات، نظرا لأنها تعززت بواسطة العديد من الرجال والنساء الموهوبين الذين أتوا إلى سنغافورة لطلب العلم والدراسة ثم أقاموا فيها للحصول على فرصة عمل أو إقامة مشروع تجاري. ونظرا لبحثنا المتواصل دون كلل أو ملل

عن الكفاءات والمواهب داخل وخارج البلد، للتعويض عن المجموعات الصغيرة من المتعلمين، تمكنت سنغافورة من الحفاظ على مستوى رفيع من الأداء. تمثلت أعظم مهماتنا في العثور على بدلاء للوزراء الذي تقدمت بهم السنون (وخليفة لي شخصيا).

بدأنا - أنا وزملائي - في البحث عن أشخاص أصغر عمرا لخلافتنا منذ الستينات. لم نتمكن من العثور على مثل هؤلاء من بين الناشطين السياسيين الذين انضموا إلى حزب العمل الشعبي، ولذلك بحثنا عن الأشخاص الذين يتمتعون بالقدرة والكفاءة والديناميية والموثوقية والطاقة والبواعث المحفزة أينما كانوا. في الانتخابات العامة التي جرت عام 1968، رشحنا عددا من حملة الدكتوراه، وأصحاب المواهب اللامعة، وأساتذة الجامعات، والمهنين من المحامين والأطباء وحتى كبار الموظفين الإداريين. وفي الانتخابات الفرعية في عامي1970 و1972، رشحنا المزيد منهم. سرعان ما اكتشفنا أنهم بحاجة لصفات وخصال ومواهب إضافية إلى جانب العقل المنضبط المنظم لترتيب ورصف الحقائق والأرقام، وكتابة اطروحات الدكتوراه، أو النجاح في المهنة. القيادة أكثر من مجرد القدرة والتفوق. إنها توليفة تجمع الشجاعة والبسالة، والعزم والحزم، والتصميم والالتزام، والشخصية الفذة، والقدرة "الكارزمية" على جعل الجماهير مستعدة لاتباع نهج الزعيم. كنا بحاجة لأشخاص ناشطين يتمتعون بالحكم الحصيف ومهارات التواصل والتفاعل مع الناس. البحث أصبح أشد إلحاحا في كل انتخابات لاحقة، لأنني وجدت أن أداء زملائي يتباطأ ويتراجع بوضوح.

في أحد أيام عام 1974، أبلغني هون سوي سين (وزير المالية آنذاك) أنه لا يرغب بخوض الانتخابات العامة القادمة. فقد بدأ يشعر بثقل السنين. دهشت لما قاله. إذ لم يتجاوز الستين آنذاك. كيف أدعه ينسحب؟ من يقوم بعمله؟ لم أتأثر

طيلة حياتي بحديث مثل ذاك الذي دار بيننا (على انفراد) على مائدة الغداء. قال إن المستثمرين ملأتهم الثقة لأنهم شعروا بالارتياح في تعاملهم مع الوزراء المعنيين، خصوصا معي. لكنهم يرون أنه يتقدم في العمر ويتطلعون إلى من سيحل محله. ولم يجدوا وزيرا أصغر عمرا يمكن أن يستلم وزارة المالية. مازالت أمامي ـ أنا ـ سنوات طويلة، لكنه اعتقد أنه غير قادر على الاستمرار فترة أطول. قابل العديد من كبار المدراء التنفيذيين في الشركات الأمريكية. وعرف أنهم يتقاعدون متى بلغوا الخامسة والستين. وقبل عدة سنوات من تقاعدهم أراد أن يقدم واحدا أو أكثر من المرشحين لاختيار خليفة له من بينهم. وعقدت العزم منذ ذلك الحين على حل هذه المشكلة، ووضع سنغافورة في أيد أمينة ومؤهلة قبل أن أتقاعد.

من أجل هذا الهدف توجب علي أن أضم مجموعة من الأشخاص الذين يمكن لسنغافورة أن تجد فيهم قيادة فاعلة وخلاقة. ولو تركت الأمر للصدفة، اعتمادا على الناشطين الذين يأتون للانضمام إلينا، لما نجحت في مسعاي على الإطلاق. شرعنا بتجنيد أفضل الكفاءات وضمها للحكومة. المشكلة كمنت في إقناع هؤلاء بدخول معترك السياسة، والفوز بالانتخابات، وتعلم كيفية كسب الناس إلى صفهم. كانت عملية صعبة وبطيئة يرتفع فيها معدل الاستنزاف والإنهاك. المهنيون المتمكنون والمدراء الناجحون ليسوا زعماء سياسيين بطبعهم، ويفتقدون القدرة على النقاش وتقديم الحجج، والمناورة والمداهنة، ونقض ودحض حجج الخصوم في الاجتماعات الحاشدة، والمناظرات التلفزيونية، وتحت قبة البرلمان.

وللتعرف إلى مساحة الشبكة التي يجب إلقاؤها لاصطياد أفضل المواهب والكفاءات، توجب علي أن أتذكر فقط أن أكفأ الوزراء في الحكومات المبكرة التي شكلتها لم يكونوا من مواليد سنغافورة. ثلاثة أرباعهم أتوا من خارجها. الشبكة التي أحضرت أفراد جيلي من الزعماء والقادة ألقيت في خضم

بحر واسع امتد من جنوب الصين، مرورا بماليزيا، وصولا إلى جنوب الهند وسيلان. والآن نحن نصطاد في بحيرة صغيرة ولا نحصل على العديد من الأسماك الكبيرة.

بقينا ـ أنا وزملائي ـ نفترض لسنين عديدة أن الناشطين من طلاب الجامعات، ونقابات العمال، وفروع الحزب سوف يشكلون المجموعة التي نحتاج إليها لمتابعة مهمتنا، وذلك تبعا للقواعد المعتادة للعملية السياسية. لكن بحلول عام 1968، أدركنا أن ذلك لن يحدث. فالفريق الأصلي دفعته إلى معترك السياسة الأحداث الصادمة العالمية الثانية، والاحتلال الياباني، والتمرد الشيوعي. وجرى من خلال عملية اصطفاء طبيعية إبعاد الضعفاء والجبناء والمترددين. بينما أثبت الأقوياء، من خلال قدرتهم على البقاء، أن بإمكانهم احتلال مراكز القيادة في الحكومة والمعارضة. حرضتهم معتقداتهم الراسخة على مقارعة البريطانيين، ثم الشيوعيين وأعضاء المنظمة الملاوية المتطرفة. وخلال الأزمات المتكررة، استطعنا ترسيخ روابط عميقة وملزمة ومتينة بيننا وبين الناس. استمرت هذه الروابط وصمدت. وكانت مهمتنا الختامية العثور على خلفاء أكفاء ومؤهلين. لقد حاول ماو تسي تونغ حل مشكلة الخلافة هذه عبر الترتيب للثورة الثقافية كبديل للمسيرة الكبرى. وكان من المستحيل بالنسبة لنا ـ طبعا ـ إعادة تجربة الغزو والاحتلال الياباني، ثم الكفاح التالي في سبيل الاستقلال. تمثل الحل بالنسبة لنا في البحث عن رجال يملكون الشخصية القيادية المناسبة، والقدرة، والدوافع المحفزة، وفي الأمل بأنهم حين يواجهون الأزمات المحتومة سوف يثبتون حنكتهم وبراعتهم كقادة وزعماء.

الانتخابات العامة التي جرت عام 1968 شكلت معلما سياسيا بارزا، حيث شارك فيها ثمانية عشر مرشحا جديدا من مجموع المرشحين البالغ عددهم ثمانية وخمسين. فزنا بكافة المقاعد ورفعنا من سوية نوابنا ووزرائنا. كان أربعون

بالمائة منهم من خريجي الجامعات (الذين درسوا بالإنكليزية أو الصينية)، وخمسة وخمسون بالمائة أنهوا مرحلة التعليم الثانوي. أما أولئك الذين لم يصلوا إلى مستوى تعليمي رفيع فكانوا من أعضاء نقابات العمال الذين تركوا الدراسة في وقت مبكر بسبب فقر عائلاتهم. وتوجب على الموالين الذين وقفوا إلى جانبنا منذ الأيام المبكرة الصعبة التنحي لصالح جيل شاب جديد من أصحاب الكفاءات (عندما كنت أختار الأشخاص المؤهلين لشغل المناصب الحكومية). وفي اجتماع لنواب الحزب في البرلمان عقد في نيسان/ أبريل، بعيد الانتخابات، شبهت الحزب بجيش يحتاج باستمرار إلى مجندين جدد. أي سينضم إلينا الجنود والضباط وضباط الصف. وهذا لا يعني أن يصبح كافة الضباط المنضمين جنرالات. ولن يترقى سوى أولئك الذين أثبتوا جدارتهم وكفاءتهم، بغض النظر عما إذا كانوا من خريجي الجامعات أم لا. توجب علي تحضير الأرضية المناسبة لتغييرات شاملة تطال أصحاب المناصب الحكومية. عملت على حماية مصالح الموالين المخلصين من خلال قانون التقاعد لنواب البرلمان، الذي خول الحق بالحصول على المعاش التقاعدي لكل من خدم لمدة لا تقل عن تسع سنين كنائب في البرلمان، أو سكرتير فيه، أو وزير في الحكومة.

من بين كافة وزرائي، تميز هون سوي سين بأنه أفضل من يكتشف المواهب والكفاءات. فهو الذي اختار غوه تشوك تونغ لإدارة "نبتون اورينت لاينز" شركة الشحن البحري الوطنية، حين كانت تعاني من الخسائر؛ وحولها غوه إلى شركة رابحة بخلال بضع سنين. جندَ سوي سين أيضا الدكتور توني تان، الذي شغل فيما بعد منصب نائب رئيس الوزراء. كان محاضرا في كلية الفيزياء بجامعة سنغافورة، ثم أصبح المدير العام لأكبر مصارف سنغافورة، "اوفرسيز تشاينيز بانكينغ كوربوريشن". كما اكتشف موهبة س. دانابالان، الذي عمل

معه في هيئة التنمية الاقتصادية، ثم التحق بمصرف سنغافورة للتنمية، قبل أن ينضم للحكومة ويستلم عدة حقائب وزارية مهمة.

قمت بشكل منهجي بسبر المناصب العليا في كافة القطاعات - المهنية، والتجارية، والتصنيعية، والنقابية - بحثا عن رجال ونساء في الثلاثينات والأربعينات من العمر، يمكن إقناعهم بالترشح باسمنا في الانتخابات. من الممكن معرفة المقدرة والكفاءة بكل دقة من السجل الأكاديمي والإنجاز في العمل. أما السمات الشخصية فيصعب قياسها. وبعد القليل من النجاحات والعديد من الإخفاقات، تبين أن من الأهم - وإن كان من الأصعب - معرفة وتقدير وتقييم السمات والخصال والمزايا الشخصية.

في عام 1970، حين حدث عطل في المركبة الفضائية الأمريكية "ابولو13" على بعد 300 ألف كم من الأرض، شاهدت - مسحورا ومذهولا - فصول الدراما وهي تتكشف. فأية حركة خاطئة من قبل أحد الرواد الثلاثة كانت كافية لدفعهم إلى الفضاء الخارجي حيث يستحيل العودة إلى المركبة. تشبثوا بالهدوء ورباطة الجأش طيلة المحنة، وقد وضعوا حياتهم ومصيرهم في أيدي الخبراء في مركز المراقبة والتحكم على الأرض، واتبعوا تعليماتهم بكل دقة. وجدت في ذلك دليلا يثبت أن الاختبارات النفسية وغيرها التي تجريها وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) على الأرض، مثل تجارب انعدام الوزن والتعود على العزلة في المركبات الفضائية، قد نجحت في إقصاء أولئك الضعفاء المعرضين للهلع والذعر في أوقات الأزمات. وقررت إجراء اختبار نفسي وآخر طبي لمرشحينا.

وهكذا أخضعنا المرشحين عن حزب العمل الشعبي الذين يحتمل أن يصبحوا وزراء لاختبارات نفسية مصممة لتحديد معالم شخصيتهم، وذكائهم، وخلفياتهم الشخصية، وقيمهم. لم تكن هذه الاختبارات شاملة كاملة، لكنها

ساعدت في استبعاد غير المؤهلين، وكشفت مسبقا ردود الفعل الشخصية خلال المقابلة التي تستمر ساعتين. في بعض الأحيان، لم أكن أوافق على النتائج التي توصل إليها المتخصصون في علم النفس، خصوصا حين أشعر بأن المرشح أكثر ذكاء من ممتحنه، وأقدر على "الإقناع بأهليته" دون قصد أو تعمد على ما يبدو.

البرفسور ايسينك، المتخصص في علم النفس من جامعة لندن الذي زار سنغافورة عام 1987، عزز وأيد رأيي بأن اختبارات حاصل الذكاء والشخصية والنزعات والميول مفيدة للغاية. واستشهد بشركة نفط أميركية متعددة الجنسية استخدمت أربعين عالما نفسيا لتوظيف وترقية أربعين ألف عامل لديها. لم نكن نملك ما يكفي من المتخصصين بعلم النفس لتقييم المرشحين للوظائف المهمة. وبعد مناقشة مع البرفسور، طلبت من جامعة سنغافورة الوطنية تأهيل مزيد من المتخصصين بعلم النفس السلوكي للمساعدة في اصطفاء الأشخاص المتمتعين بالسمات والصفات المناسبة لمختلف الوظائف.

راجعت رؤساء الشركات المتعددة الجنسية للتحقق من طريقة توظيف وترقية كبار المدراء، وتأكدت أن أفضل الأنظمة هو ذاك الذي طورته شركة النفط الإنكليزية ـ الهولندية "شل" (Shell). النظام يركز على ما يسمى بـ"الإمكانية التقديرية الراهنة" للمرشح، التي تحددها ثلاث صفات: قدرته على التحليل، مخيلته الإبداعية، حسه بالواقع. هذه الصفات الثلاث تشكل معا سمة جامعة تدعوها شركة "شل بـ"خاصية الحوامة": أي القدرة على رؤية الحقائق أو المشاكل ضمن سياق أوسع، ثم تحديد التفاصيل الحاسمة وتركيز البؤرة عليها. وتستطيع لجنة التقييم، التي يتوجب على اثنين من أعضائها على الأقل معرفة المرشح شخصيا، تصنيف المدراء التنفيذيين الذين يمتلكون قدرات مشابهة عموما لـ"خاصية الحوامة" بشكل دقيق وصائب. وبعد أن جربنا النظام ووجدناه عمليا وموثوقا، قمت بتبنيه وتطبيقه في اختيار المرشحين للوظائف الحكومية عام 1983، ليحل محل النظام الإنكليزي الذي ورثناه.

بعض الأشخاص أفضل من غيرهم طبعا في التعرف على ملامح الشخصية وتحديد سماتها، ويعتبر هؤلاء أكفأ من يجري المقابلات ويقيّم المرشحين. ومن أبرزهم تان تيك تشوي، رئيس هيئة الخدمة العامة في الفترة بين عامي1975 - 1988. ولم ينجح أي مرشح لوظيفة أو ترقية في خداعه. لم يكن للأمر علاقة بالمستوى الرفيع الذي يتمتع به تان بدون شك في اختبار الذكاء، بل بجزء آخر من عقله مكنه من قراءة شخصية المرشح من تعابير وجهه، ونبرة صوته، ولغة جسده الإشارية. الرجل الآخر الذي تمتع بهذه الموهبة هو وليم كيم سان، أحد كبار الوزراء السابقين. وضعته في كل لجنة لانتقاء المرشحين للانتخابات من أعضاء حزب العمل الشعبي. كانت تقييماته تعتمد على الغريزة الفطرية أكثر من اعتمادها على المنطق العقلاني، وأصابت في معظم الحالات. أما نقيضه، العقلاني الذي يفتقد هذه الموهبة، فهو غوه كينغ سوي. فكثيرا ما كان ينتقي موظفا أو مساعدا ثم يطري بكل حماس خصاله وسماته الممتازة اعتمادا على عمل الشخص المكتبي. لكن بعد فترة تتراوح بين ستة واثني عشر شهرا يبحث عن بديل يحل محله. لم يكن قادرا على النفاذ إلى عمق الشخصية. والجدير بالذكر أن علماء النفس يدعون هذه القدرة بالذكاء الاجتماعي أو العاطفي.

لم تمر محاولتي لضخ دماء جديدة في القيادة بدون مشاكل أو صعوبات. فقد أقلقت العديد من وزراء الحرس القديم السرعة التي كانت تتم بها استبدالهم. صرح توه تشين تشاي إن علي التوقف عن القول إن أفراد الحرس القديم يتقدمون في العمر لأنهم لا يهرمون بتلك السرعة، ولذلك فأنا أحبط معنوياتهم. لم أوافق على فكرته. العمر يتقدم بنا جميعا، وآثار الزمن بادية علينا، حتى أنا وتشين تشاي. في اجتماع الوزارة، كان يضع مدفأة كهربائية تحت الطاولة تنفخ هواء ساخنا يدفئ قدميه. كنت أرى نفسي في المرآة. لم أعد أشعر بذات الحماس المتقد والولع المتلهف للتعرف على الأشياء ومشاهدتها بنفسي. أصبحت أكثر اتكالا على التقارير، والصور، وأشرطة الفيديو.

أراد توه وعدد من الحرس القديم أن يأتي خلفاؤنا من الطريق نفسه الذي أتينا منه، أي كناشطين حزبيين، وليس بواسطة الانتقاء والتجنيد المباشر. لكن كينغ سوي، وراجا، وكيم سان، وسوي سين، لم يعتقدوا بوجود فرصة حقيقية لتكرار طريقتنا في دخول عالم السياسة. وبعد انتخابات عام1980، قررت إرسال إشارة واضحة لكافة أفراد الحرس القديم أن مسار تجديد الذات لا يمكن عكسه، رغم أن سرعة عملية التجديد سوف تعتمد على نجاح نواب البرلمان الجدد. لم أضم توه إلى الحكومة الجديدة. وأقلقني احتمال أن يحتشد حوله عدد من أفراد الحرس القديم لإبطاء عملية التجديد الذاتي. واستشعرت أن أحد الوزراء القدامى، اونغ بانغ بون، يشارك توه في عدم ارتياحه للعملية، إضافة إلى عدد من وزراء الحكومة ونواب البرلمان، بمن فيهم لي كون تشوي، وفونغ سيب تشي، وتشان تشي سينغ، وتشور يوك اينغ. واضطررت لإبعاد توه لأجهض أية محاولة لشق صفوف القيادة. وكان الأمر مؤلما بعد العمل معا طيلة هذه السنين. إن دعم الحرس القديم جعل ما حققناه ممكنا، لكن مسؤوليتنا المشتركة تقتضي أن نضمن استمرارية إدارة شؤون سنغافورة بواسطة رجال يتمتعون بالقدرة والكفاءة، والصدق والأمانة، والإخلاص والتفاني. لقد بلغ الفريق الأصلي الذروة وبدأ يفقد اندفاعه وحماسه.

النواب البرلمانيون الجدد، من الشباب اللامعين الذين فازوا بمنح دراسية في الجامعات المرموقة خارج وداخل سنغافورة، كانوا يستلمون وظائف رئيسية بخلال ثلاث أو أربع سنوات من الانضمام لحزب العمل الشعبي. أما المخضرمون فشعروا أن من الضروري ألا يصل هؤلاء إلى هذه المناصب الرفيعة عبر الطريق السهل، بل عليهم أن يتعلموا وينتظروا. لكنني لم أؤمن بوجوب أن يبقى الشباب من أصحاب الكفاءات والمواهب في حالة من الجمود والانتظار؛ فإما أن يصلوا إلى المنصب أو يسلكوا سبيلا آخر.

شعر توه بالمرارة. عرضت عليه منصب المندوب السامي لسنغافورة في لندن، لكنه لم يكن راغبا بمغادرة سنغافورة لأن ابنته الشابة تدرس فيها. وجد عملا آخر له. بقي في البرلمان لفترتين برلمانيتين، يوجه لي ولحزب العمل الشعبي انتقادات لم تبلغ حد اتهامي بالغدر وعدم الوفاء، لكنها كانت كافية لتسبب شيئا من الإحراج. ولم أكن أرغب بإذلاله علنا.

بعد أن أقصيت توه عن الحكومة، أبلغت بانغ بون بأنه سينضم إليها لولاية أخرى، لكنني لن أسمح بوضع أية عراقيل أمام عملية التجديد الذاتي. فهم قصدي واستطعنا تجنب الصدام. وحين تقاعد (كانون الأول/ ديسمبر 1984)، كتبت إليه معبرا عن تقديري لعمله منذ عام 1959 وحتى عام 1984، مضيفا:

".. أشكرك أيضا لما قدمته من عون في اختيار المرشحين لعملية التجديد الذاتي. لقد أبديت بعض التحفظات. وأشرتَ إلى أن النواقص والعيوب الكامنة في الشخصية لا يكشفها سوى مرور الزمان وتتالي الأزمات. وافقتك الرأي. لديك أيضا شكوك وهواجس حول سرعة التجديد الذاتي ـ مثلك مثل تشين تشاي ـ وتأثيرها في الروح المعنوية لنواب البرلمان من الحرس القديم. يجب أن أتحمل مسؤولية نهج ووتيرة عملية التجديد الذاتي، رغم أن دعم ومؤازرة غوه كينغ سوي وراجا يدخلان الطمأنينة إلى قلبي. لقد أصبح الفريق الأكثر شبابا من الوزارة ونواب البرلمان يمثل الأغلبية في الحكومة والبرلمان كليهما. وليس ثمة رجعة إلى الوراء. أنا على ثقة من أن الزعماء الشباب سيكونون على مستوى المهمة الملقاة على عاتقهم، لكن إن فشلوا فإنني أتحمل المسؤولية، يشاركني فيها كينغ سوي وراجا".

الوحيد الذي أبديت اهتماما عميقا بتقاعده هو كينغ سوي. في منتصف الثمانينات، أبلغني أنه قد قرر ـ لأسباب شخصية ـ التنحي بعد انتهاء الولاية الحالية ولن يخوض الانتخابات التالية. لقد ساهم بما يكفي وحان الوقت للرحيل. وظل لعدة سنوات بعد أن غادر الحكومة يقدم فائدة لا تقدر بثمن كنائب لرئيس سلطة النقد السنغافورية. كما أنشأ "شركة حكومة سنغافورة للاستثمار"، كمؤسسة منفصلة تتولى شؤون الادخار والاحتياطي في سنغافورة.

تطلب الأمر بعض الوقت لقبول الحرس القديم بالدماء الجديدة، وظل بعضهم يرفضون رؤية الشباب وهم يتخطونهم في الترقيات. تفهمت مشاعرهم. فونغ سيب تشي مثلا ظل عضوا راسخا في حزب العمل الشعبي منذ الخمسينات حين أحدقت به (الحزب) الأخطار من كل حدب وصوب. ثم أصبح نائبا في البرلمان عام 1963، ووزيرا للدولة (1981 ـ 1985). لم يفهم أبدا السبب وراء عدم حصوله على المزيد من الترقية التي يستحقها، واعتقد ـ خطأ ـ أنه يكمن في عدم دخوله الجامعة. بعض المسؤولين الآخرين، مثل تشنغ جيت كون، وزير الدولة، وهو كاه ليونغ، عضو البرلمان الذي يساعد الحكومة، وكليهما من خريجي جامعة نانيانغ، قدموا الدعم والمساندة للوزراء الجدد وعملوا معهم. كان التغيير صعبا من الناحية العاطفية / الوجدانية لكنه ضروري. وتوجب علي إحداثه بغض النظر عن مشاعري الذاتية.

بعد مؤتمر الحزب الذي عقد عام 1980، قمت بترقية ستة وزراء دولة ليستلموا حقائب وزارية في الحكومة. الأمر الذي شجع المواهب والكفاءات الشابة للانضمام إلينا واختبارهم في مناصب وزراء الدولة. وإلى جانب "خاصية الحوامة"، كانوا بحاجة إلى الحس المرهف والمزاج السياسي لترسيخ التقارب مع زعماء القواعد الشعبية. وعملت على ضم الذين تمتعوا بهذه السمات والخصال الإضافية إلى الحكومة بدون تردد.

من أجل كل شخص اخترناه أجرينا اختبارات ومقابلات مع عشرة. معدل الاستنزاف كان مرتفعا لأننا لم نتمكن أبدا - برغم كافة الاختبارات النفسية - من تقدير وتخمين السمات الشخصية، والحالة المزاجية، والدوافع والبواعث بشكل دقيق. ولكي ننجح، كان على المرشح وزوجته وأسرته الاستعداد لخسارة الكثير من الوقت وكشف الأسرار الشخصية والعائلية. فخدمة الدائرة الانتخابية، وحضور المناسبات الرسمية، إضافة إلى انخفاض الدخل مقارنة بالقطاع الخاص، أفقدت جميعا المنصب السياسي جاذبيته. والأهم من كل ذلك وجوب أن يتمتع المرشح بتلك السمة الإضافية، ألا وهي القدرة على العمل مع الناس وإقناعهم بتأييد سياساته.

قررت أن تكون انتخابات عام 1988 آخر انتخابات أخوضها كرئيس للوزراء. وبعد أن فزت، طلبت من الوزراء الشباب أن يختاروا فيما بينهم رئيسا للوزراء يحظى بتأييدهم. ساعدت في اختيارهم كنواب في البرلمان، وعينتهم وزراء في الحكومة. أردت أن يحظى خليفتي بدعم وتأييد زملائه وأترابه. رأيت كيف فشل دينغ شياو بينغ في اختيار من عينهم، مثل هو ياو بانغ وجاو زيانغ. تذكرت أيضا كيف أخفق انتوني ايدن الذي اختاره ونستون تشرشل. الوزراء الشباب اختاروا غو تشوك تونغ.

لم يكن تشوك تونغ سياسيا بالفطرة. كان طويل القامة، نحيل الجسم، فظ الطباع، يتكلم الإنكليزية بنبرة صينية ثقيلة. وحين أصبح نائبا في البرلمان عام1976، بدا خجولا ويفتقد موهبة الخطابة. لكنه تمتع بالقدرة والتفاني والباعث المحفز، والاهتمام بالناس. وبعد وقت قصير من ضمه لحكومتي نصحته بتلقي دروس لتحسين مهاراته الخطابية. وجدنا امرأة إنكليزية لتدريسه هو وبعض الوزراء الجدد وتعليمهم كيف يتحدثون بأسلوب أكثر هدوءا وارتياحا وتلقائية. وعرفت من تجربتي في تعلم الماندرين والهوكين أن تغيير أنماط الكلام

التي ترسخت منذ الطفولة أمر ليس باليسير. وصفت لتشوك تونغ تجربتي الخاصة، وكيف قضيت ساعات - طيلة سنين عديدة - أتدرب على الماندرين والهوكين في فترات الراحة من العمل، بإشراف مدرسين مختصين لتحسين طلاقتي في اللغتين. المدرسون القدامى الذين علموني أوصوا بمدرسين لتعليم تشوك تونغ الماندرين. وبذل قصارى جهده بكل عزم وتصميم ليصبح أكثر قدرة على التواصل مع الجماهير.

انضم إلى الحكومة المشكلة عام 1990 إلى جانب تشوك تونغ، اونغ تينغ تشيونغ، دانابالان، توني تان، يو نينغ هونغ، لي يوك سوان، جاياكومار، ريتشارد هو، ونغ كان سينغ، لي هسين لونغ، ويو تشيو تونغ، أحمد مطر، جورج يو. لقد جمعت رجالا يتميزون بالاستقامة والأمانة والقدرة إضافة إلى التزام قوي وارتباط وثيق بالمجتمع. وبعد تجربة عدة سنوات من العمل مع الحرس القديم في الحكومة، أصبحوا على أكبر قدر ممكن من الاستعداد لحمل المسؤولية. واستقلت في تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام.

بقيت في منصب رئيس الوزراء مدة واحد وثلاثين عاما. أما البقاء لفترة أخرى فلن يثبت شيئا سوى احتفاظي بما يكفي من القدرة والطاقة والأهلية والفاعلية. من ناحية أخرى، إن استطعت خلال السنوات التي سأتخلى فيها عن الحكم مساعدة خليفتي على إحكام قبضته على منصبه، فسيكون ذلك بمثابة آخر إسهام لي من أجل سنغافورة. لم أكن أعاني من عارض التراجع والانسحاب. تشوك تونغ لم يرغب بالانتقال إلى مكتبي القديم في ايستانا الذي شغلته طيلة عشرين سنة منذ أن انتقلت إليه من مبنى البلدية، واختار تجهيز مكتب جديد في الطابق الأعلى فوق مكتبي. واصلت تقديم أفكاري ومساهماتي من خلال المناقشات في الاجتماعات الحكومية واللقاءات الثنائية مع رئيس الوزراء وغيره من الوزراء.

كان أسلوب تشوك تونغ في العمل مع فريقه مختلفا عن أسلوبي. فهو يخطط بعناية لمختلف الخطوات التي يحتاجها لدفع الرأي العام بشكل بطيء ومتمهل نحو الهدف المرغوب. حقق أسلوبه النجاح. وفي انتخابات عام 1997، زاد حزب العمل الشعبي نسبته من الأصوات من 61٪ إلى 65٪ في الدوائر الانتخابية المتنافسة الست والثلاثين. كما استعاد مقعدين من المقاعد الأربعة التي خسرناها عام 1991. وغدا رئيس الوزراء غوه ووزراؤه مسيطرين على السلطة كلية.

حدثت أزمة اختبرت مقدرة تشوك تونغ وفريقه الوزاري في منتصف عام 1998، حين انخفضت قيمة عملتنا، وتراجعت أسعار العقارات بنسبة أربعين بالمائة بعد انهيار اقتصادات الدول المجاورة. العديد من الشركات المتعددة الجنسية خفضت أجور عمالها في سنغافورة ونقلت عملياتها إلى دول الجوار حيث الإنتاج أقل تكلفة. كانت المشكلة مشابهة لحالة الركود التي حدثت عام 1985، حين بالغتُ في رفع الرسوم والأسعار والرواتب والضرائب والتكاليف الأخرى. تمثل الحل آنذاك في مجموعة كبيرة من الإجراءات الهادفة لتخفيض التكاليف، بما في ذلك تخفيض نسبة 15٪ من مساهمة المستخدمين في صندوق التوفير المركزي، وتخفيض الرسوم والضرائب. اتخذ تشوك تونغ وفريقه مجموعة إجراءات مشابهة قلصت التكاليف عبر تخفيض الضرائب ونسبة المساهمة في الصندوق (من 20 ـ 10٪). ثم أخذت الحال تتحسن تدريجيا، وبحلول منتصف عام1999، استعاد الاقتصاد عافيته. واكتسب تشوك وزملاؤه ثقة المستثمرين ومدراء المؤسسات والصناديق الدولية نتيجة أسلوبهم الراسخ والمثابر والكفء في إدارة ومعالجة الأزمة.

.42.

أســـرتـي

تأثرت بالأهمية القصوى التي يعزوها الشيوعيون للمرأة، النصير المحتمل لهم. فقد عرفوا أن الزوجة قادرة على ممارسة تأثير نافذ في التزام الرجل بالقضية وإمكانية الاعتماد عليه. اعترضوا على سكرتيرتي للشؤون السياسية، جيك يون، صديقة تونغ الدائمة، التي اعتبروها غير مناسبة سياسيا. تجاهل هذا الاعتراض، فطردوه من خلية شبكتهم. كانوا على حق: إذ لم تكن مؤيدة لقضيتهم.

كنت سعيد الحظ، إذ لم تراود زوجتي تشو أية شكوك أو تردد حول تصميمي على متابعة الكفاح مهما كانت العواقب. أخبرتني بأنها واثقة تماما بصوابية أحكامي. كانت مصدر القوة والراحة. تمتعت بحس بدهي حاد عند الحكم على الناس. وفي حين أنني اتخذ القرار اعتمادا على التحليل والمنطق والعقل، كانت تقرر اعتمادا على "الإحساس"، وتمتعت بموهبة خارقة مكنتها من استشعار الأحاسيس والمواقف الحقيقية الكامنة خلف الابتسامات المرسومة والكلمات المعسولة. فكثيرا ما أصابت في معرفة من لا يمكن الوثوق به، رغم عدم قدرتها على شرح وتفسير السبب ـ لربما هو التعبير على الوجه، أو طريقة الابتسام، أو نظرة العينين، أو لغة الجسد. على أية حال، اعتدت أخذ تحفظاتها على الأشخاص على محمل الجد. في عام 1962، حين كنت أتفاوض مع تانكو عبد الرحمن للانضمام إلى ماليزيا، أبدت تحفظات تجاه إمكانية التعاون مع عبد الرحمن، وعبد الرزاق، وسواهما من زعماء منظمة الملايو الوطنية المتحدة، والجمعية الصينية الماليزية. وقالت إنهم يختلفون في المزاج، والشخصية، والعادات الاجتماعية، ولا ترى أي احتمال بتعامل وزراء حزب العمل الشعبي معهم. قلت إن

علينا ببساطة العمل معهم، لأننا بحاجة إليهم. علينا أن نمتلك قاعدة أكثر اتساعا واندماجا لبناء أمة. بخلال ثلاث سنين (1965) ثبت أنها على حق. كنا على طرفي نقيض، وطلبوا منا الانفصال عن ماليزيا.

حين تلتقي بزوجات الزعماء الأجانب، تقدم لي قراءة جيدة ومفيدة عن طبع أزواجهن من أسلوب كلام أو تصرف كل منهن مع زوجها. لم أعتبر آراءها أبدا القول الفصل، لكنني لا أتجاهلها أيضا.

وفرت عليَّ الكثير من الوقت والجهد المضني، حيث اعتادت تصحيح مسودات الخطب التي أمليها، ونسخ ما أصرح به في البرلمان والمقابلات. ألِفَتْ مفرداتي واستطاعت دوما أن تحزر الكلمات بعد أن يعجز عنها كتاب الاختزال العاملين في مكتبي. لكنني تعودت عدم مناقشة صياغة السياسات معها، وحرصت هي على عدم قراءة المذكرات أو "الفاكسات" الحساسة.

بالنسبة لي، فإن علمي بأن لديها مهنة يمكن أن تمارسها (المحاماة) إذا دعت الضرورة، وأن بمقدورها تدبر أمرها وكسب رزق الأولاد دون مساعدة أحد، قد حررني من القلق على مستقبلهم. كانوا مصدرا للبهجة والرضا. ربتهم على حسن السلوك والانضباط الذاتي، لم يثقلوا أبدا على أحد رغم أنهم ترعرعوا وهم أبناء رئيس الوزراء. لم يكن بيتنا في شارع اوكسلي يبعد أكثر من سبع دقائق (بالسيارة) عن مكتبها في شارع ملقه. نادرا ما حضرت غداء عمل مع موكليها، بل اعتادت العودة إلى البيت لتناول الغداء مع الأولاد والاطمئنان عليهم. وحين تعمل في المكتب تتركهم برعاية مربيات موثوقات (من كانتون) عملن عندنا منذ زمن طويل. في بعض الأحيان لجأت تشو إلى العصا حين يسوء سلوكهم أو يظهرون عدم الطاعة. لم أعاقبهم جسديا أبدا؛ كان يكفيني أن أعنفهم بشكل صارم. فوالدي العنيف جعلني أبتعد عن استخدام القوة الجسدية.

كنا قد قررنا عام 1959، حين استلمت لأول مرة منصب رئيس الوزراء، ألا نقيم في سري تيماسيك، مقر الإقامة الرسمي في مجمع ايستانا. كانوا في مقتبل العمر، ولم نرغب أن ينشئوا في بيئة مترفة محاطة بالخدم والحشم. لأن ذلك سيعطيهم فكرة غير واقعية عن العالم ومكانهم فيه. وحين كنت أراقبهم وهم يكبرون شعرت بالحاجة لخلق بيئة آمنة وصحية ليعيشوا في كنفها.

تلقى ثلاثتهم ـ هسين لونغ (ولد عام 1952)، وي لينغ (1955)، هسين يانغ (1957) ـ تعليمهم في المدارس الصينية (حضانة نانيانغ، ثم ابتدائية نانيانغ لمدة ست سنين). الصبيان انتقلا إلى الثانوية الكاثوليكية ومنها إلى "كلية ناشيونال جونيور". أما لينغ فتابعت الدراسة في ثانوية بنات نانيانغ، ثم انتقلت إلى "معهد رافلز". تقاربوا جميعا في أدائهم الأكاديمي ـ كانوا مبرزين بالعلوم والرياضيات، ولا بأس بهم في اللغة الصينية، ومتأخرين في مواد الرسم والموسيقى والأشغال اليدوية.

اتبعنا أسلوب الاعتماد على النفس، وكذلك فعلوا هم. فاز الثلاثة بمنحة "الرئيس" الدراسية (تقدم لأفضل خمسة أو عشرة طلاب في الصف نفسه). كما فاز الصبيان بمنحة القوات المسلحة السنغافورية. وهذا تطلب منهما الخضوع للتدريب العسكري خلال العطلة الجامعية في فصل الصيف، ثم الخدمة في القوات المسلحة لمدة ثمانية أعوام على الأقل بعد التخرج. لم نشجعهم ـ أنا وتشو ـ على دراسة الحقوق؛ تركنا لهم أمر تقرير المجال الذي يتفوقون فيه ويهتمون به. كان لونغ يحب الرياضيات ويرغب بدراستها في الجامعة، لكنه متأكد من أنها لن تكون مهنته. لذلك درس الرياضيات في كلية ترينيتي (جامعة كامبريدج)، وحاز على مرتبة الشرف الأولى في الرياضيات بخلال سنتين بدلا من السنوات الثلاث المعتادة، ثم نال الدبلوم في علوم الحاسب بدرجة امتياز. تلقى التدريب على مدفعية الميدان في فورت سيل (في اوكلاهوما)، ثم أمضى سنة في كلية القادة

وأركان الحرب في فورت ليفينورث (بولاية كنساس)، وسنة أخرى في قسم الإدارة العامة في مدرسة كنيدي للإدارة (جامعة هارفرد).

أغرم يانغ بالهندسة. لم "يرهبه" سجل أخيه المتفوق، فانتسب أيضا إلى كلية ترينيتي، ونال المرتبة الأولى في الامتحانين النهائيين. ثم التحق بدورة تدريبية على المدرعات في (فورت نوكس)، ثم بدورة القادة وأركان الحرب في كمبرلي (انكلترا)، وبعدها درس لمدة سنة إدارة الأعمال في جامعة ستانفورد (كاليفورنيا).

كانت لونغ مولعة بالكلاب وأرادت أن تصبح طبيبة بيطرية. لكن تشو نصحتها بالعدول عن ذلك مستشهدة بطبيبة بيطرية صديقة لها تمارس المهنة في سنغافورة: تفحص الخنازير في المسلخ قبل وبعد الذبح للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الآدمي. فاقتنعت بحجتها. وحين فازت بمحنة "الرئيس" الدراسية، اختارت دراسة الطب في جامعة سنغافورة وتخرجت بمرتبة الشرف، وكانت الأولى على دفعتها. تخصصت في الجهاز العصبي عند الأطفال، ومارست تخصصها لمدة ثلاث سنين في مستشفى ماساتشوستس العام، ثم أمضت سنة في مستشفى تورنتو للأطفال.

اهتم لونغ على الدوام بما يجري في البلد وفي الحكومة. وحين كان تلميذا في الحادية عشرة، اعتاد مرافقتي في جولاتي الانتخابية لحشد المؤيدين خلال الأشهر السابقة على انضمامنا إلى ماليزيا. ما يزال يتذكر حالة الهلع والعذاب التي رافقت أحداث الشغب العرقية عام 1964 (كان آنذاك في الثانية عشرة)، بما في ذلك قرار منع التجول المفاجئ، حيث حوصر في المدرسة ولم يعد يعرف كيف يصل إلى البيت. لكن سائق سيارة الأسرة امتلك ما يكفي من الذكاء والحنكة ليوصله إلى البيت بسيارة والدي الصغيرة (من طراز "موريس") مخترقا الزحام والفوضى المرورية. درس لونغ الملاوية منذ سن الخامسة، وبعد انضمام

سنغافورة إلى ماليزيا، بدأ تعلم قراءة اللغة الجاوية (الملاوية المكتوبة بحروف عربية). ولكي يمارس ما تعلمه، كان يقرأ صحيفة "اوتوسان ملايو"، الناطقة باسم منظمة الملايو الوطنية المتحدة، التي نشرت اتهامات طائفية جامحة ضدي وضد الحزب العمل الشعبي. كانت السياسة جزءا إضافيا من منهاجه التعليمي.

منذ أن كان طالبا في كامبريدج، عرف أنه يريد لعب دور في تقرير مستقبل سنغافورة، ورغب بدخول المعترك السياسي. بعد أن اجتاز امتحاناته في الرياضيات، استحثه أستاذه في كلية ترينيتي على إعادة التفكير بقرار العودة للخدمة في القوات المسلحة السنغافورية، والسعي لتدريس الرياضيات في كامبريدج بدلا من ذلك، نظرا لامتيازه وتفوقه الأكاديمي. أما رئيس جمعية خريجي اكسفورد وكامبريدج في سنغافورة، فقد أشار - عند تسليمه جائزة أفضل طالب سنغافوري لسنة 1974 - إلى رسالة من أستاذ آخر في كلية ترينيتي. فقد كتب يقول إن لونغ قد تفوق "بنسبة 50٪ من العلامات على الطالب التالي في صفه"، وهذا "الفارق بين الأول والثاني يعتبر رقما قياسيا في السجل التاريخي لامتحانات الرياضيات، ولم يحدث من قبل أبدا".

حين قابلت أستاذه في حفل تخرجه، أخبرني بأن لونغ قد كتب له رسالة طافحة بالعقلانية والشمولية والتفكير العميق، ليشرح له السبب وراء استحالة استمراره مع الرياضيات مهما تفوق بها. وطلبت في وقت لاحق من الأستاذ نفسه نسخة من هذه الرسالة التي بعثها له لونغ في آب /أغسطس1972:

"والآن، هناك الأسباب التي تمنعني من أن أصبح عالما متخصصا بالرياضيات. من الضروري تماما أن أبقى في سنغافورة، ليس فقط لأن "هجرة الأدمغة" ستفرز نتائج كارثية على سنغافورة، بل أيضا لأن سنغافورة هي المكان الذي أنتمي إليه وأرغب أن أكون فيه..

علاوة على ذلك، فإن العالِم المتخصص بالرياضيات ليس له تأثير كبير في العالَم حوله، كما هي الحال في بلده. وهذا لا يهم كثيرا في بلد متطور مثل بريطانيا. لكن في سنغافورة، يصبح الأمر مهما جدا بالنسبة لي. لا يعني ذلك أن علي الانخراط في السياسة، فالعضو المهم في الخدمة المدنية أو القوات المسلحة يحتل موقعا يؤهله للقيام بالكثير من الأعمال - النافعة والضارة.. أنا أفضل أن أنجز شيئا، وأن أكون هدفا للعنات بدلا من أصبها على الآخرين دون أن أتمكن من فعل أكثر من ذلك..

كان لونغ في العشرين من عمره آنذاك، لكنه عرف ما يريد وبمَ يلتزم.

الحياة لا تمشي الهوينا ولا تمضي أيامها بدون نكبات وفواجع. فقد تزوج لونغ عام 1978 من الدكتورة ونغ مينغ يانغ، وهي فتاة ماليزية التقى بها حين كانت تدرس الطب في كامبريدج. في عام 1982، أنجبت طفلهما الثاني، يي بينغ. لكنه كان أمهق* (albino) ويعاني من إعاقة بصرية. بعد ثلاثة أسابيع توفيت مينغ يانغ نتيجة سكتة قلبية. انهار عالم لونغ فجأة. تولت والدة زوجته رعاية الطفلين، وبقيت تشو قربها، تساعدهما خادمة أرسلتها زوجة شقيقي على جناح السرعة لتقديم العون في هذه الحالة الطارئة. أقلقنا فيما بعد بطء يي بينغ في تعلم النطق وعدم القدرة على الاتصال بالآخرين. وحين عادت لينغ من تدريبها على الجهاز العصبي عند الأطفال في مستشفى ماسوتشوستس العام، شخصت حالته باعتبارها مرض "التوحد"**. بعد قضاء بضع سنين في الصف التحضيري، ثم الانتقال إلى مدرسة خاصة بالأطفال الذين يعانون من إعاقة بصرية، تحسنت

---

* مرض يؤدي إلى ابيضاض البشرة والشعر وصبغ العينين بلون قرنفلي. (م)

** الاسترسال في التخيل والأوهام هربا من الواقع. (م)

مهارات التواصل مع الآخرين لدى يي بينغ، وتمكن من الالتحاق بالمدرسة الثانوية العامة. أعادت لينغ تشخيص حالته بوصفها "متلازمة اسبرجر"***، لكنه طبيعي من حيث مستوى الذكاء. وتبين لنا فيما بعد أنه يتمتع بشخصية ودودة وسلوك ممتاز، وهو الأحب إلى قلبي من بين أحفادي.

بينما كان لونغ يمر بحالة من عدم الاستقرار العاطفي والنفسي بعد موت زوجته، دعاه غوه تشوك تونغ، الذي كان آنئذ وزيرا للدفاع ومساعدا للأمين العام لحزب العمل الشعبي، دعاه للترشح للبرلمان في الانتخابات العامة التي جرت في عام 1984. كان لونغ آنئذ برتبة عقيد في الأركان العامة المشتركة للقوات المسلحة السنغافورية. آمن تونغ، الوزير المسؤول عن القوات المسلحة، بقدرات وامكانيات لونغ في ميدان السياسة. خشي لونغ من أن يجد صعوبة، باعتباره أرمل مسؤولا عن طفلين صغيرين، في تدبر شؤون العائلة نظرا لما يتطلبه العمل السياسي من غياب عن البيت. ناقش الأمر معي ومع تشو. قلت له: إذا أضعت فرصة خوض الانتخابات القادمة فعليك الانتظار لمدة أربع أو خمس سنوات قبل أن تتاح لك أخرى. ومع كل سنة تمر ستزداد صعوبة التغير والتأقلم مع متطلبات الحياة السياسية، لاسيما تعلم العمل مع الناس في الدوائر الانتخابية ونقابات العمال. والأهم من كل ذلك، ينبغي تعميق مشاعر التعاطف مع الناس، والقدرة على نقل هذه المشاعر والأحاسيس إليهم، وإقناعهم بتأييده ونصرته. في عمر الثانية والثلاثين، ترك لونغ القوات المسلحة وخاض الانتخابات في كانون الأول/ ديسمبر. وتفوق على كافة المرشحين الآخرين بعدد الأصوات التي فاز بها.

قمت بتعيين لونغ في وزارة التجارة والصناعة (بمرتبة وزير). وسرعان ما عينه وزير الصناعة مديرا للجنة معنية بشؤون القطاع الخاص لمراجعة أوضاع الاقتصاد

*** نسبة للطبيب النفسي النمساوي هانز اسبرجر، وهي عبارة عن اختلال "توحدي" معتدل يتصف بصعوبة التفاعل الاجتماعي، والتلعثم، والانشغال باهتمامات ضيقة جدا. (م)

في ذات الوقت الذي دخلت فيه سنغافورة حقبة من الركود الحاد عام 1985. أما مقترحات اللجنة التي دعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات صارمة لتخفيض تكاليف ونفقات الأعمال التجارية وتعزيز القدرة التنافسية فكانت بمثابة اختبار سياسي رئيسي للونغ وغيره من الوزراء. في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990، حين استقلت من رئاسة الوزراء، تم تعيين لونغ نائبا لرئيس الوزراء من قبل غوه تشوك تونغ.

اعتبر العديد من المنتقدين أن تعيين لونغ كان بدافع محاباة الأقارب، وأنه نال الحظوة بدون حق لأنه ابني. لكن على العكس من ذلك، وكما أعلنت في مؤتمر الحزب عام 1989 قبل أن أستقيل، إن من الأفضل لسنغافورة وللونغ أن لا يخلفني في رئاسة الوزراء. فسيبدو حينذاك أنه ورث المنصب مني بينما هو يستحق المنصب بسبب جدارته وأهليته. فما زال شابا، ومن الأفضل أن يخلفني في رئاسة الحكومة شخص آخر. وبعد أن ينجح لونغ ويبلغ المستوى المطلوب في الأداء، سيتضح للجميع أنه نجح بفضل مؤهلاته وجدارته ومزاياه.

اضطر تشوك تونغ طيلة عدة سنوات أن يتحمل سخرية النقاد الأجانب واتهامهم بأنه يشغل المنصب في انتظار أن يصبح لونغ مستعدا. لكن بعد أن فاز في الانتخابات العامة للمرة الثانية عام1997، ورسخ قدميه في منصبه، توقفت الملاحظات والتعليقات الساخرة. وباعتباره نائبا لرئيس الوزراء، عزز لونغ موقعه كزعيم سياسي يعتمد على قدراته ومؤهلاته الذاتية ـ العزم والتصميم، السرعة، الخبرات المتعددة الجوانب التي تشمل معظم ميادين الحكومة. فكل مشكلة صعبة في المجال الضريبي تواجه أية وزارة يجد لها الحل. الوزراء والنواب وكبار موظفي الدولة عرفوا هذه الحقيقة. كان بمقدوري البقاء في منصبي لبضع سنوات أخرى وإتاحة الفرصة له لجمع التأييد والدعم ليغدو زعيما لسنغافورة. لكنني لم أفعل ذلك.

حين كنا ــ أنا وتشو ــ في زيارة لجوهانسبرغ (تشرين الأول/ أكتوبر1992)، اتصل بي لونغ من سنغافورة في الوقت الذي كنت ألقي فيه خطابا أمام أحد المؤتمرات. اتصلت به على الفور والخوف يملؤني من خبر سيئ. كان الخبر صاعقا مدمرا. فقد اكتشف الأطباء من خزعة مأخوذة من ورم في كولونه أنه مصاب بالسرطان، في الغدد الليمفاوية. لكن الأخبار اللاحقة أعطتنا بعض الأمل؛ فالحالة المتوسطة التي وصل إليها المرض تجعله يستجيب للعلاج الكيميائي. تم القضاء على الخلايا السرطانية وشفي من المرض. لكن الأطباء المتخصصين أكدوا على أن الشفاء لن يكون كاملا إلا إذا تبين أن المرض لن يعاود الظهور خلال الأعوام الخمسة القادمة. انتظرنا بفارغ الصبر انقضاء المدة. ومر شهر تشرين الأول/ أكتوبر دون حدوث شيء. لقد عانى لونغ من أزمتين مدمرتين واحدة إثر الأخرى.

في كانون الأول/ ديسمبر1985، تزوج لونغ من هو تشينغ، التي عرفها حين عملت مهندسة في وزارة الدفاع. وكانت قد فازت بمنحة "الرئيس" الدراسية عام 1972، ونالت مرتبة الشرف الأولى في الهندسة من جامعة سنغافورة. وهي تعمل الآن مديرة تنفيذية (مسؤولة عن الأنشطة العملية والمباشرة) في شركة "سنغابور تكنولوجيز" المرتبطة بالحكومة. كان الاختيار موفقا. وأنجب الاثنان ولدين، كما تبنت هو تشينغ الولدين الآخرين اللذين أنجبهما لونغ من زوجته الراحلة.

تزوج يانغ من فتاة سنغافورية، ليم سويت فيرن، كانت تدرس الحقوق في كلية غيرتون (كامبريدج)، وتخرجت الأولى على دفعتها أيضا. أنجبا ثلاثة أولاد. بعد خمسة عشر عاما من الخدمة في القوات المسلحة، نقل يانغ إلى شركة "سنغابور تيليكوم". وكان المستشار الدائم لشؤون الخدمة المدنية قد طلب من يانغ الانضمام إلى الخدمة المدنية بصفة مسؤول إداري مع احتمال الترقية إلى

منصب المستشار، ثم مدير إدارة الخدمة المدنية. لكنه فضل القطاع الخاص، واختار الانضمام إلى شركة "سنغابور تيليكوم". وحين ترقى إلى منصب كبير المدراء التنفيذيين في الشركة، اتهمني المنتقدون بمحاباة الأقارب مرة أخرى. لكن الترقية لو كانت بسببي لاعتبرتها بمثابة كارثة له ولنظام الجدارة الذي أقمته بنفسي. المسؤولون والزملاء الذين عمل معهم يعرفون الحقيقة. وكذلك مدراء الصناديق المالية. لم تضعف أسهم "سنغابور تيليكوم". لكن كل الكلام الذي دار عن المحسوبية تبخر تماما بعد عدة سنوات من تعامل يانغ مع رؤساء شركات الاتصالات الدولية الكبرى وكبار مدرائها التنفيذيين.

حين كان أبناؤنا ما يزالون تلاميذ في المدارس، قبل سنوات عديدة من إثارة موضوع الخريجات العازبات عام 1983، علمناهم - أنا وتشو - أن السعادة في الزواج تعتمد على إنجاب أطفال بمثل ذكاء الأبوين. وتزوجوا جميعا من أنداد لهم.

تعمل لينغ، الطبيبة المتخصصة في الأعصاب، نائبة مدير معهد علم الأعصاب الوطني (الخدمات السريرية) في مستشفى تان توك سينغ. مازالت عازبة كحال العديد من الخريجات من بنات جيلها. تعيش معنا كما جرت العادة في الأسر الآسيوية، وتسافر كثيرا لحضور مؤتمرات طب الأعصاب، مركزة بؤرة اهتمامها على مرض الصرع وحالات الإعاقة عند الأطفال.

بقيت العلاقة وثيقة بين أفراد الأسرة. وحين يأتون للغداء كل يوم أحد، تتحول غرفة الجلوس إلى مسرح صاخب عاصف من العراك والشجار بين الصبيان من أحفادنا. معظم الناس يبالغون في محبة أحفادهم وتدليلهم مما يؤدي إلى إفسادهم - نحن نحب أحفادنا، لكننا نشعر بأن آباءهم يلبون كافة مطالبهم ورغباتهم إلى حد مبالغ فيه. لربما كنا أكثر صرامة مع أبنائنا، لكن ذلك كان في مصلحتهم.

استفدنا أنا وأشقائي الثلاثة، دينيس وفريدي وسوان يو، وشقيقتي مونيكا، من وجود والدة قوية الشخصية، واسعة الحيلة، ذات عزم لا يلين، بذلت جهدا دؤوبا لضمان أن نتعلم بأقصى ما نملك من قدرات وما تملكه من موارد. دينيس التحق بكلية الحقوق في كامبريدج، ثم مارسنا المحاماة سويا ـ أنا وتشو ودينيس ـ في مكتب واحد تحت اسم "لي & لي"، وبعد سنة انضم إلينا ايدي باركر، وهو صديق قديم درس معي في كلية رافلز وفي كامبريدج. فريدي عمل سمسارا في البورصة. سوان التحق بكامبريدج لدراسة الطب وعاد ليصبح طبيبا ناجحا. أما مونيكا فقد تزوجت في سن مبكر. كانوا يجتمعون معا لتقديم كل عون ممكن لأسرتي حين تواجه الصعاب والمحن، كما حدث حين فقد لونغ زوجته عام 1982، وعندما أصيب بالسرطان عام 1992.

تجمعني بأشقائي علاقة وثيقة. فلست مجرد الأخ الأكبر، بل عضو العائلة الذي يساعد والدتنا في اتخاذ القرارات المهمة. فقد كان والدي من النوع الذي لا يحب تحمل المسؤولية، واضطرت والدتي لاعتباري رب العائلة البديل وأنا في أوائل سن المراهقة. مازال أشقائي وشقيقتي يعتبرونني رب الأسرة إضافة إلى الشقيق الأكبر. أفراد العائلة ـ الموسعة ـ يجتمعون مرتين على الأقل كل عام، في رأس السنة الصينية الجديدة، على مائدة العشاء، وفي رأس السنة الميلادية في منزلي في شارع اوكسلي. نتصل ببعضنا بعضا كلما جد أمر هام، مثل ولادة حفيد جديد. الآن، ونحن في أرذل العمر، عرفنا كم نحمل من مورثات والدينا، وذلك تبعا للأمراض التي يكتشفها الأطباء فينا. لكننا نشعر بالامتنان والشكر لأن ثلاثة منا قد أمهلهم الدهر إلى ما بعد السبعين.

.43.

خـاتمـة

حين كنت صبيا في السادسة، ركبت عربة تجرها الثيران وتسير على عجلات خشبية محاطة بإطارات من الحديد (طنبر) بدون نوابض أو ماصات للصدمة. كنت أستمتع بهذه الرحلة المرحة الصاخبة على الدرب الطيني الوعر المؤدي إلى مزرعة المطاط التي يملكها جدي. وبعد خمسين سنة، ركبت عام 1977 طائرة "الكونكورد" الأسرع من الصوت لأقطع المسافة بين لندن ونيويورك بخلال ثلاث ساعات. لقد غيرت التقانة عالمي برمته.

كان عليَّ ترديد السلام الوطني لأربع دول: بريطانيا، واليابان، وماليزيا، وأخيرا سنغافورة؛ الأمر الذي جسد التقلبات السياسية التي حدثت خلال السنوات الخمسين الماضية. الجيوش الأجنبية أتت ورحلت ـ البريطانيون، والأستراليون، والهنود، ثم اليابانيون، مع مساعديهم من التايوانيين والكوريين. عاد البريطانيون بعد الحرب وقاتلوا المتمردين الشيوعيين. وبعدها نالت سنغافورة استقلالها. وخاضت إندونيسيا "المواجهة" مع ماليزيا. اكتسحت حياتي تيارات ودوامات التغييرات السياسية.

هل كنا ـ أنا وزملائي ـ سننطلق في رحلتنا لو عرفنا حجم المخاطر والصعاب التي سنواجهها حين قمنا بتشكيل حزب العمل الشعبي في تشرين الثاني/ نوفمبر1954؟ لو أدركنا مدى تعقيد وصعوبة المشكلات التي تكمن بانتظارنا، لما دخلنا معترك السياسة بمثل تلك الروح المعنوية العالية، والحماس المتقد، والقيم المثالية التي تبنيناها في خمسينات القرن العشرين. شعرنا بفخر واعتزاز الصينيين في سنغافورة والملايو بالنجاح الذي حققته الصين الشيوعية. إلا

أننا لم نكن في الخمسينات سوى حفنة صغيرة من البرجوازيين الذين تلقوا تعليمهم بالإنكليزية في المستعمرات، وافتقدوا القدرة على التواصل مع الأغلبية الساحقة من الجماهير التي لا تعرف إلا اللغة الصينية، ليدخلوا جحيم المعركة. كيف أمكن لنا أن نأمل بمقارعة الحزب الشيوعي الملاوي؟ لم نكن نفكر بهذه الاعتبارات. أردنا فقط أن نخرج البريطانيين من بلادنا.

تابعنا المسيرة بثبات وعناد، لاهين عن الأخطار الكامنة أمامنا. كانت حوافزنا الجوانية أقوى من كوابحنا العقلانية. وما إن دخلنا الدوامة حتى سحبتنا إلى غيهب الأعماق. توجب علينا الصدام مع الشيوعيين قبل الموعد الذي توقعناه، ومنافسة جبهتهم العريضة التي ضمت تنظيماتهم العمالية، والطلابية، والثقافية، المدعومة كلها من قبل الجماعات السرية المسلحة. توصلنا إلى حل لهذه المشكلة عبر الاندماج مع الملايو عام 1964 لتشكيل دولة ماليزيا، لكننا اكتشفنا أن المتطرفين في قيادة "منظمة الملايو الوطنية المتحدة" تريد إقامة مجتمع يهيمن عليه الملاويون. الأمر الذي أدى إلى اندلاع أعمال شغب واضطرابات عرقية، وصراع لا ينتهي، والانفصال عن ماليزيا، ثم الاستقلال عام 1965 في نهاية المطاف. وجدنا أنفسنا في حمأة "المواجهة" مع إندونيسيا. وبعد انتهائها عام 1966، أعلن البريطانيون عام 1968 عزمهم على سحب قواتهم المسلحة. لم نكن نقهر مشكلة إلا لنجبه أخرى أشد خطورة وأكثر صعوبة. ومرت علينا أوقات بدا الوضع فيها يائسا بالنسبة لنا.

تعلمنا بعض العبر والدروس التي لا تقدر بثمن في تلك السنوات المبكرة حين كنا مجموعة من الهواة تمارس السلطة. لم نتوقف عن التعلم أبدا، لأن الأوضاع كانت تتغير باستمرار، وتوجب علينا تعديل وتكييف سياساتنا لتلائمها. لقد حظيت بمساعدة عدة وزراء تميزوا بسعة إطلاعهم وتحمسهم للأفكار الجديدة مع عدم الخضوع الكلي لفتنتها ـ كينغ سوي، راجا، سوي سين. تبادلنا الكتب

والمقالات المهمة التي قرأناها. حين بدأنا، كنا أغرارا وجاهلين وسذجا، لكن أنقذنا حرصنا الدقيق على سبر ودراسة واختبار الأفكار قبل تطبيقها.

لقد استطعنا - أنا ورفاقي - ترسيخ علاقة وطيدة جمعتنا تحت هذه الظروف الضاغطة. وخلال الأزمات المتتابعة، كان على كل منا أن يضع حياته عهدة في أيدي زملائه. تبادلنا الثقة فيما بيننا، وعرفنا نقاط القوة ومواطن الضعف لدينا، وكنا نشير إليها دائما. لم نكن بحاجة لاستطلاعات في الرأي لنعرف ما يريد منا الشعب أن نفعله. تمثلت مهمتنا في جمع شتاته حولنا لتأييد ودعم ما فعلناه لتكون سنغافورة مجتمعا غير شيوعي، وغير طائفي، وقابل للحياة، وقادر على البقاء.

كان من حسن حظي أن يؤازرني فريق متماسك من الوزراء الأقوياء الذين يملكون رؤية مشتركة. كانوا رجالا مقتدرين، صمموا بكل عزيمة على السعي لتحقيق أهدافنا المشتركة. الأشخاص الذين شكلوا نواة الفريق تابعوا العمل معا لأكثر من عقدين من السنين. كان كينغ سوي، وراجا، وسوي سين، وكيم سان رجالا بارزين ومتميزين واستثنائيين. كلهم أكبر مني عمرا، ولم تكن ثمة كوابح تمنعهم من إبلاغي برأيهم، خصوصا عندما أكون مخطئا. ساعدوني على البقاء موضوعيا ومتوازنا، وأنقذوني من خطر الشعور بالعظمة الذي يمكن أن يتملكني بسهولة بعد كل تلك السنين التي قضيتها على رأس السلطة. كان معي أيضا توه تشين تشاي، واونغ بانغ بون، وايدي باركر، ويونغ نيوك لين، وكيني بيرن، وعثمان ووك - رجال يتمتعون بالمقدرة، والاستقامة، وحصافة الرأي، والإخلاص للقضية.

حين بدأنا عام 1959، لم نكن نعرف الكثير عن كيفية الحكم، أو حل مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية العديدة. لم نكن نملك سوى رغبة ملهوفة لتغيير مجتمع غابت عنه العدالة والمساواة وتوجيهه نحو الأفضل. ومن أجل ذلك،

توجب علينا اعتلاء سدة السلطة السياسية. وبعد أن وصلنا، توجب علينا كسب العمال إلى صفنا، وفي ذات الوقت الاهتمام بحاجات المستثمرين، حيث سنتمكن بفضل ما يملكونه من رؤوس أموال، ومعارف وتقانات، ومهارات إدارية، وأسواق خارجية، من كسب الرزق بدون المنطقة الداخلية التقليدية: ماليزيا.

تعلمنا ونحن في السلطة، وتعلمنا بسرعة. وإذا كان هناك صيغة واحدة لنجاحنا فهي الدراسة المستمرة لكيفية جعل الأمور تسير، أو تحسين سيرها. لم أكن أبدا حبيسا في إسار أية نظرية. لقد اهتديت دوما بنور العقل والواقع. الاختبار الصعب الذي طبقته على كل نظرية أو خطة هو: هل تعمل بنجاح على أرض الواقع؟ ذلك هو الخيط الذهبي الواصل بين كل السنين التي أمضيتها في منصبي. فإذا لم تعمل على أرض الواقع، أو كانت نتائجها التطبيقية هزيلة، لم أكن أضيع مزيدا من الوقت والموارد عليها. لم ألدغ من جحر مرتين أبدا (تقريبا)، حاولت التعلم من الأخطاء التي ارتكبها الآخرون. اكتشفت في وقت مبكر من الحكم أن هناك القليل من المشكلات التي واجهتني ولم تواجهها الحكومات الأخرى وتجد سبيلا لحلها. ولذلك تعودت البحث عن الحكومات التي اعترضتها المشكلة التي تعترضنا، وكيف تعاملت معها وتوصلت إلى حل لها، وما هي نسبة النجاح. وبغض النظر عما إذا تعلق الأمر بإنشاء مطار جديد، أو تغيير المناهج التعليمية، كنت أرسل فريقا من المسؤولين لزيارة الدول التي نجحت في القيام بمشاريع مماثلة ودراسة الطرائق التي استخدمتها. لقد فضلت على الدوام الاستفادة من تجارب وخبرات الدول التي سبقتنا في مختلف المجالات.

حين استرجع أحداث الماضي، أجد أن من حسن حظنا ألا تتعرض سنغافورة لأضرار أكبر نتيجة بعض السياسات والإجراءات الخطرة التي طبقناها. عملنا مع الشيوعيين ضمن جبهة متحدة؛ كان من الممكن ابتلاعنا كما حدث للديمقراطيين الاجتماعيين في بولندا وتشيكوسلوفاكيا بعد الحرب العالمية

الثانية. تصرفنا بدافع اعتقاد ساذج بأن قوة المقترعين العددية سوف تؤدي بالتدرج إلى قيام مجتمع ملاوي أقل طائفية؛ لكن الزمن أظهر لنا أن الولاءات العرقية لا يمكن مغالبتها بدوافع وجاذبية المصالح الاقتصادية المشتركة. وحين واجهت احتمالات اقتصادية غير مشجعة، سمحت بإقامة مصفاة نفط في كيبل، أي وضعت مصدرا محتملا لخطر عظيم بالقرب من أكثر مواقعنا الاقتصادية فائدة ونفعا. في حين أن أعمال الشغب التي قام بها طلبة المدارس الصينية المتوسطة في الخمسينات قد خلفت لدينا انطباعا لا يمحى إلى حد دفعنا لتأجيل تطبيق سياسة للتعليم الوطني تعتمد على اعتبار الإنكليزية لغة العمل، من عام 1965 حتى عام 1978، وبالتالي تقليص حجم الفرص والاحتمالات الاقتصادية للعديد من مجموعات الطلاب الذين يدرسون بالصينية.

تعلمت تجاهل انتقادات ونصائح الخبراء وأشباه الخبراء، خصوصا الأكاديميين المتخصصين في العلوم السياسية والاجتماعية ـ فلديهم نظريات مفضلة تتعلق بكيفية تطوير المجتمع ليقترب من نموذجهم المثالي، خصوصا طرائق تقليص حدة الفقر وتوسيع خطة الرعاية الاجتماعية. حاولت الالتزام دائما بجادة الصواب في الحياة لا في السياسة. أما مراسلو وسائل الإعلام الغربية في سنغافورة فقد عملوا على التبشير بنظرياتهم وانتقاد السياسات التي اتبعتها، على أمل التأثير في المقترعين والحكومة. لكن أفراد الشعب كانوا على القدر نفسه من البراغماتية والواقعية، مثلهم في ذلك مثل الحكومة.

هل كنت سأصبح شخصا مختلفا لو بقيت محاميا ولم أدخل معترك السياسة؟ في هذه الحالة ستكون خبرتي العملية أقل اتساعا وآفاقي أقل رحابة. ففي ميدان السياسة، توجب علي التعامل مع طيف واسع التنوع من مشكلات المجتمع البشري. وكما يقول المثل الصيني المأثور: "مع أن السنونو طائر صغير إلا أنه يملك الحواس الخمس جميعا". صحيح أن سنغافورة دولة صغيرة الحجم، إلا

أن حاجاتها مماثلة لحاجات الدول الكبيرة، على الصعيدين المحلي والدولي. لقد زودتني مسؤولياتي بمنظور واسع الطيف للمجتمعات البشرية، إضافة إلى نظرة للعالم لا يملكها المحامي.

لكنني لم أسمح لنفسي أبدا بنسيان وضع سنغافورة الفريد في جنوب شرق آسيا. فلكي نستطيع البقاء، توجب علينا أن نكون أفضل تنظيما وأكثر كفاءة وقدرة على المنافسة من بقية دول المنطقة، وإلا لن يكون هناك من سبب وجيه للعب دورنا كنقطة وصل بين الدول المتقدمة والنامية. اعتدت إخضاع كل قرار لتحليل عميق ونقاش مستفيض، وبعد ذلك استهدي بغريزتي الداخلية لتحديد ما يناسب سنغافورة. في البداية طلبت من شعبنا بإلحاح العمل على إخراج البريطانيين والانضمام إلى ماليزيا. ثم وجدنا أنفسنا نطرد من ماليزيا. ومنذ ذلك الحين، أصبح من واجبنا دفع سنغافورة على طريق النجاح وإعطاء الأمل لشعبنا بالمستقبل.

وجود مجموعة من الزعماء تميزوا بالعزم والتصميم، يدعمهم شعب مجد وضع ثقته فيهم، جعل كل هذه الأهداف ممكنة التحقيق. هل كنت أتوقع لسنغافورة المستقلة التي لم يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي ثلاثة مليارات دولار عام 1965، أن تضاعفه خمس عشرة مرة ليبلغ ستة وأربعين مليارا عام 1997 (بأسعار عام 1965) وأن تتمتع بثامن أعلى حصة للفرد من الناتج القومي الإجمالي عام 1997 تبعا لتقديرات البنك الدولي؟ كثيرا ما طرح عليَّ هذا السؤال. وكانت إجابتي على الدوام "لا". كيف يمكن لي أن أتنبأ بقدرة العلم والتقانة، خصوصا الاختراقات التي تحققت في وسائل النقل والاتصالات، وطرائق الإنتاج، على تقليص مساحة العالم؟

إن قصة تقدم سنغافورة إنما هي انعكاس للتقدم الذي حققته الدول الصناعية ـ ابتكاراتها الإبداعية، تقانتها، مشاريعها، دوافعها المحفزة. إنها جزء من قصة بحث الإنسان عن مجالات وميادين جديدة لزيادة ثروته وسعادته ورفاهه.

• لقد وجد ستامفورد رافلز ـ من شركة الهند الشرقية ـ جزيرة يقطنها مائة وعشرون صياد سمك عام 1819، وحولها إلى مركز تجاري على الطريق البحرية الواصلة بين الهند والصين. وباعتبارها المركز التجاري للإمبراطورية البريطانية في جنوب شرق آسيا، ازدهر اقتصاد سنغافورة من خلال التجارة الدولية. وحين حلت السفن البخارية محل الشراعية، وافتتحت قناة السويس عام 1869، زادت حركة المرور وساهمت في نمو سنغافورة.

خلال فترة الاحتلال الياباني (1942 ـ 1945)، انخفضت حركة الشحن البحري بشكل كبير بسبب الحرب، لتبلغ حد الحصار، وتراجعت المبادلات التجارية إلى أدنى مستوى، وندر وجود الطعام والدواء، فغادر نصف السكان البالغ عددهم مليون نسمة إلى شبه جزيرة الملايو وأرخبيل رياو*. والعديد من السكان الذين ظلوا في الجزيرة كانوا يتضورون جوعا. وبعد انتصار الحلفاء في آب/ أغسطس 1945، استؤنفت حركة الشحن البحري، لتحضر الطعام والدواء وغير ذلك من المواد الضرورية، وعاد السكان الذين تشتتوا في الأمصار. وأدت التجارة والاستثمارات إلى استعادة سنغافورة لعافيتها ونشاطها.

مع كل تقدم تقاني، كانت سنغافورة تتقدم ـ الشحن بالحاويات، السفر بالطائرات، الشحن الجوي، الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، كابلات الألياف البصرية الدولية. الثورة التكنولوجية ستحمل في ركابها تغيرات هائلة في السنوات الخمسين القادمة. تقانة المعلومات، الحواسب، الاتصالات، واستخداماتها المتعددة، الثورة التي حدثت في البيولوجيا المجهرية، العلاج الجيني، الاستنساخ، إعادة إنتاج الأعضاء، سوف تغير جميعا حياة البشر. وعلى سنغافورة أن تتمتع

* مجموعة من الجزر الواقعة غرب إندونيسيا قبالة الطرف الجنوبي الشرقي من شبه جزيرة الملايو، ويفصلها عن سنغافورة مضيق سنغافورة (م).

بالذكاء والفطنة في التكيف وتكييف هذه الاكتشافات الجديدة لتلعب دورا في نشر وتوزيع فوائدها ومكاسبها.

تعلم الشعب في سنغافورة بسرعة من تفاعله مع الأجانب. أرسلنا ألمع طلابنا إلى الخارج للدراسة في الدول المتقدمة، أولا بواسطة منح دراسية قدمتها هذه الدول، ثم حكومة سنغافورة. لاحظنا أيضا زيادة المشكلات والصعوبات الاجتماعية التي واجهتها هذه الدول المتقدمة بسبب سياستها الليبرالية (الاجتماعية) وتبني نظام الرعاية الاجتماعية. استفدت من الدروس التي دفع ثمنها الآخرون. وقابلت العديد من الزعماء الأجانب المقتدرين الذين تعلمت منهم لأضيف المزيد إلى فهمي للعالم.

العمل على تشكيل فريق كفء يخلفنا ـ أنا وزملائي ـ كان عملية تماثل في صعوبتها عملية دفع سنغافورة للانطلاق بعد الاستقلال. الجيل الثاني من القادة أدخل دفعة جديدة من الحماس والطاقة إلى الحكومة. وكانت تجاربهم وأفكارهم أكثر تناغما مع الجيل الشاب، وأكثر قدرة على قيادة سنغافورة في الألفية الجديدة. تملكتني مشاعر الرضا والسرور وأنا أراقبهم يكتسبون مزيدا من الثقة ويحققون معدلات جيدة من التقدم والنجاح.

ما الذي يخبئه المستقبل لسنغافورة؟ الدول/ المدن لا تملك سجلا تاريخيا جيدا في القدرة على البقاء. لم تعد الدول/ المدن الإغريقية موجودة اليوم. معظمها اختفى من الخارطة، لكنها انضمت في الواقع إلى الأراضي الداخلية لتشكل كيانات أكبر حجما. اختفت أثينا، الدولة/ المدينة، لكنها مازالت حاضرة اليونان، يشهد فيها "البارثينون" على منجزات الأثينيين الأصليين. المدن الأخرى في الدول الكبيرة احتلت أو نهبت أو دمرت، وتفرق شمل سكانها أو هلكوا، لكن الدول التي كانت المدن جزءا منها بقيت موجودة وظهرت شعوب جديدة لتسكنها وتعيد بناءها. هل ستختفي سنغافورة، الدولة/ المدينة المستقلة؟ جزيرة

سنغافورة ستبقى دوما على خارطة العالم الجغرافية، لكن الدولة المستقلة ذات السيادة، القادرة على شق طريقها ولعب دورها في العالم، يمكن أن تختفي عن خريطة العالم السياسية.

لقد وجدت سنغافورة طيلة مائة وثمانين عاما منذ أن اكتشفها - حديثا - ستامفورد رافلز، لكنها ظلت خلال السنوات المائة والأربع والخمسين السابقة على عام 1965 مجرد مخفر ناء لحكومة الهند البريطانية. ازدهرت الجزيرة لأنها مفيدة للعالم. فهي جزء من شبكة عالمية من المدن التي أقامت فيها الشركات الناجحة التابعة للدول المتقدمة مراكز لأنشطتها التجارية. إن سنغافورة تحتاج لكي تبقى دولة مستقلة إلى عالم يحكمه توازن القوة بحيث يصبح من الممكن للدول الصغيرة البقاء، دون أن تجتاحها أو تمتصها الدول الكبيرة.

يعتمد السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادي على علاقة مستقرة ثلاثية الأطراف بين الولايات المتحدة واليابان والصين. للدولتين الأخيرتين مصالح متنافسة من الناحية الجيو - سياسية. مازال الغزو الياباني واحتلال الصين يفسدان العلاقة بينهما. اليابانيون يشتركون بمصالح أكثر مع الأمريكان، أما التوازن بين الولايات المتحدة واليابان من جهة، وبين الصين من جهة أخرى، فسوف يؤسس القاعدة والسياق للعلاقات بين الدول الأخرى في شرق آسيا. وإذا أقيم توازن شامل، فإن مستقبل المنطقة سيكون مشرقا، ويمكن لسنغافورة أن تظل مفيدة ونافعة للعالم.

لم أكن أعلم حين بدأت حياتي السياسية في الخمسينات أننا سنكون في معسكر الدول المنتصرة في الحرب الباردة، وأن سنغافورة ستتمتع بما حققته من تقدم اقتصادي واجتماعي انبثق من الاستقرار، وروح المبادرة والذهنية التجارية، والروابط مع الغرب. لقد عشنا في حقبة من التغيرات الهائلة على مختلف الصعد

السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أما أصعب السنوات فكانت تلك التي امتدت بين إعلان الاستقلال عام 1965 والانسحاب البريطاني عام 1971. ولم أشعر فعلا بأننا أقل ضعفا وعرضة للأخطار إلا بعد انسحاب الوحدات الرئيسية من القوات البريطانية دون أن نعاني من أزمة بطالة حادة.

المستقبل حافل بالوعود المأمولة مثلما هو محفوف بالمخاطر المجهولة وعدم اليقين. المجتمع الصناعي يخلي مكانه للمجتمع القائم على المعرفة. وخط التقسيم الجديد للعالم سيكون بين الذين يملكون المعرفة وبين المحرومين منها. يجب أن نتعلم كيف نكون جزءا من العالم القائم على المعرفة. وحقيقة نجاحنا في العقود الثلاثة الأخيرة لا تضمن نجاحنا في المستقبل. لكننا نملك فرصة أفضل لعدم الإخفاق في مسعانا إن التزمنا بالمبادئ الأساسية التي ساعدتنا على التقدم: اللحمة الاجتماعية التي عززتها المشاركة في فوائد ومكاسب التقدم، الفرص المتاحة للجميع على قدم المساواة، نظام الجدارة، مع التشبث بقاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب، خصوصا في المناصب القيادية في الحكومة.

شكر وتقدير

بدأ أندرو كوك كيونغ الأبحاث والدراسات الضرورية لهذه المذكرات في عام 1995. كان يعمل موظفا في الخدمة المدنية السنغافورية، قبل أن ينقل ـ مؤقتا ـ إلى مؤسسة الصحافة السنغافورية لمساعدتي. أما رئيس الوزراء، غوه تشوك تونغ، فقد سمح لي بحرية الوصول إلى كافة السجلات والوثائق في وزارات ومحفوظات الدولة. بينما بذلت مديرة قسم السجلات في مكتب رئيس الوزراء، فلورنس لير تشاي كينغ، ومساعداتها ويندي تيو كوي وفاجايانثيمالا، جهدا لا يكل في اقتفاء ومتابعة الملفات والوثائق. وبمساعدة بانغ غيغ تشو، من صحيفة "ستريتس تايمز"، والان تشونغ، الخريج الشاب من كلية العلوم السياسية، أجرى اندرو بحثا مستفيضا في سجلات الحكومة، ومحاضر الاجتماعات المهمة، والمراسلات، وغيرها من الوثائق ذات الصلة. وكانت الملاحظات التي أمليتها بعد الاجتماعات والمحادثات مباشرة هي الأكثر فائدة ونفعا.

كان اندرو مؤهلا ومقتدرا وواسع الحيلة: قام بتنسيق عمل الباحثين، ونظم المادة الأساسية، وجعل من مهمتي أكثر سهولة ويسرا. بينما تميز بانغ غيغ تشو بالسرعة والكفاءة في متابعة تقارير الأحداث والخطب في مكتبة وأرشيف صحيفة "ستريتس تايمز". في عام 1997، حين توسع حجم العمل، انضم إلى فريق الباحثين لدي كل من والتر فرنانديز وإيفون ليم من مؤسسة الصحافة السنغافورية، والدكتور غوه أي تينغ من جامعة سنغافورة الوطنية.

قدم بانيير سيلفان من وزارة الشؤون الخارجية يد المساعدة في استرجاع سجلات تعاملاتي ومراسلاتي مع زعماء الدول الأجنبية. بينما قدمت ليلي تان، مديرة قسم المحفوظات الوطنية العديد من الوثائق المفيدة والنسخ المؤرخة لتلك

التي سمح لي بقراءتها. كما كان كادر العاملين في مكتبة جامعة سنغافورة الوطنية، والمكتبة الوطنية، وأرشيف المقالات الافتتاحية في جريدة "ستريتس تايمز"، على استعداد دائم لتقديم ما أحتاجه من عون.

لم يبخل جون ديكي، المراسل الدبلوماسي السابق لصحيفة "ديلي ميل"، في تقديم النصح والمشورة، خصوصا فيما يتعلق باهتمامات القارئ البريطاني. بينما قدم صديقي العزيز، جيرالد هينسلي، المندوب السامي السابق لنيوزيلندا في سنغافورة، العديد من الاقتراحات المفيدة والصائبة.

اقترح كتاب صحيفة "ستريتس تايمز"، شيونغ ييب سنغ (رئيس التحرير)، وهان فوك كوانغ، ووارن فرنانديز، وزريدا إبراهيم، وايرين نغ، وتشوا موي هونغ، إجراء العديد من التغييرات، الأمر الذي جعل الكتاب أيسر قراءة، خصوصا بالنسبة لأولئك الذين ليست لديهم خلفية معرفية عن الأحداث التي وصفتها.

قرأ رئيس تحرير "جاو باو"، ليم جين كون، مسودةَ الكتاب برمتها قبل ترجمتها إلى الصينية. في حين راجع سينغ هان تونغ، المحرر السابق في "جاو باو"، والموظف الحالي في "المؤتمر الوطني لاتحاد نقابات العمال"، العديد من نسخ المسودات قبل أن يقر رأيه في نهاية المطاف على الترجمة الصينية.

غونتور سادالي (رئيس تحرير "بريتا هاريان")، وعبد الله تارموغي (وزير تنمية المجتمع المحلي)، وزين العابدين رشيد (كبير أعضاء البرلمان التابعين للحكومة)، ومحمد مايدين ويعقوب إبراهيم (من أعضاء البرلمان العاملين مع الحكومة)، قدموا جميعا آراءهم الحصيفة حول كافة الفصول المتعلقة بشعب الملايو. فقد أردت تجنب جرح مشاعر الملاويين وبذلت جهدا دؤوبا كي لا أفعل ذلك.

الأصدقاء والزملاء القدامى، غوه كينغ سوي، ليم كيم سان، أونغ بانغ بون، عثمان ووك، لي خون تشوي، رحيم اسحق، موريس بيكر، سيم كي بون، س. ر. ناثان (الرئيس الحالي لسنغافورة)، نغيام تونغ دو، قرؤوا جميعا أجزاء مختلفة من المسودات وصححوا/ أو أكدوا صحة ذكرياتي عن الأحداث.

قرأ مسودات الكتاب أيضا كل من كيشور ماهبوباني (المندوب الدائم في الأمم المتحدة)، وتشانغ هينغ تشي (السفير في واشنطن)، وبيلاهاري كوسيكان (معاون مساعد وزير الشؤون الخارجية)، وتومي كوه (السفير المتنقل)، ولي تساو يوان (مدير معهد الدراسات السياسية). وقدمت نصائحهم الثمينة كديبلوماسيين، وكتاب، وأكاديميين، فائدة كبيرة وساعدتني في إعطاء الكتاب قدرة أكبر على التركيز على الموضوعات المهمة.

شوفا لوه (محررة الأسطر في "التايمز اديشنز") عملت بكل دقة على ترتيب وتنظيم المسودة النهائية. كما عمل فريق المساعدين الشخصيين الثلاثة، ونغ لين هوي، ولوه هوك تيك، وكوه كيانغ تشاي، دون كلل - وحتى ساعة متأخرة من الليل في بعض الأحيان - على إضافة كل تعديل مقترح والتحقق من دقته وصحته. لقد تجاوزا في واقع الأمر الواجب المطلوب منهم. لذلك، أعبر لهم، وللكثيرين الذين لا يتسع المقام لذكر أسمائهم، عن بالغ شكري وتقديري. أما الأخطاء والنواقص فهي مسؤوليتي وحدي.

ومثلما فعلتْ في كتابي الأول، راجعت زوجتي تشو كل صفحة مرارا وتكرارا حتى رضيت واقتنعت بأن ما كتبته على درجة كافية من الوضوح والجلاء وسهولة القراءة.

عملتْ خبيرة الكمبيوتر ومحررة الأسطر في "هاربر كولينز" (نيويورك) بأسلوب دقيق ومفصل على "أمركة" لغتي الإنكليزية. كما زادت من صوابية

وعيي السياسي بقضايا الجندر (النوع الاجتماعي)، وكلما وجدت كلمة "رجل" حولتها إلى "شخص". ولذلك أعرب لها عن جزيل الشكر؛ لأنها جعلتني أبدو أقل شوفينية وانحيازا للرجال أمام القراء الأمريكيين.

ملحق الصور





في عـام ١٩٦٤، تجـولت في المناطق المضطربة في تانجـونغ باغـار وغـيـرها من الدوائر الانتخـابيـة لتهدئة السكان الذين شعروا بالذعر والخوف نتيجة الصدامات العرقية.



آب/أغسطس , ١٩٧١ استعراض العيد الوطني: القوات المسلحة السنغافورية في عرض عسكري عبر أحد شوارع الحي الصيني لرفع الروح المعنوية للمواطنين. يبدو لونغ بلباس طلاب الكلية العسكرية في أقصى الصف اليساري.



كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ أربعة من الضباط الذين تلقوا تعليمهم في القوات المسلحة السنغافورية، أصبح ثلاثة منهم وزراء في الحكومة: تيو تشي هين، جورج يو، ليم هنغ كيانغ.



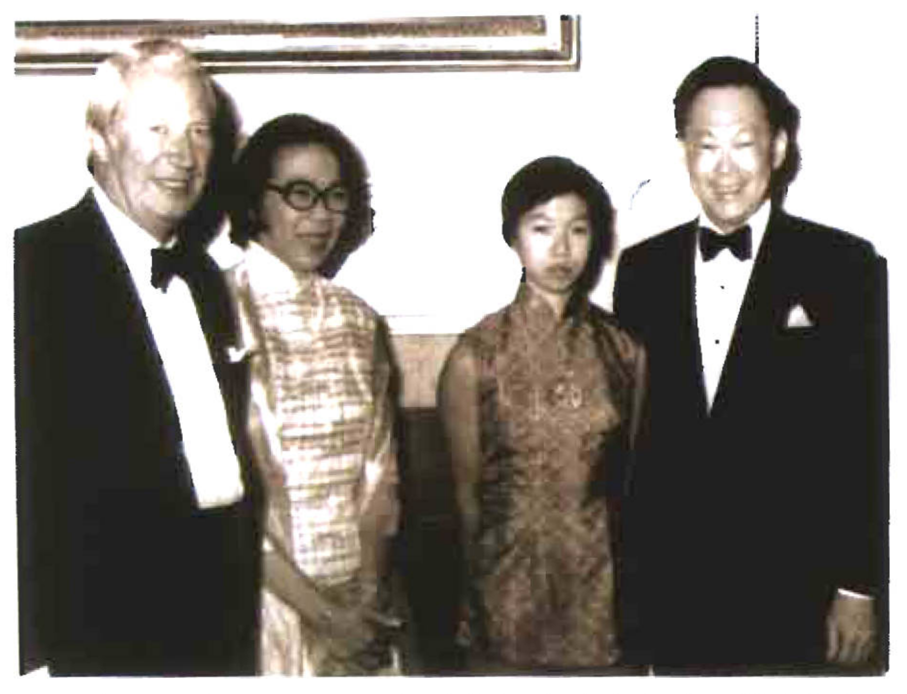
كانون الثاني/يناير ١٩٦٨، الأمين العام لرابطة دول الكومنويلث، جورج تومسون، يحمل خبرا سيئا مفاده أن القوات البريطانية ستغادر سنغافورة في موعد مبكر. يجلس بجانبي كبار زملائي (في الحكم): راجا، تشين تشاي، كينغ سوي، كيم سان. وخلفنا (من اليسار): هون سوي سين، سيم كي بون، جورج بوغارز.



كانون الثاني/يناير ,١٩٧٨ مع هارولد ويلسون في حوض البحرية الملكية السابق الذي حولناه إلى الاستخدام التجاري باسم حوض سيمباوانغ لبناء وإصلاح السفن. ويبدو إلى يمين ويلسون نيفيل واتسون، رئيس شركة "سوان لله هنتر" الذي بقي ليشغل منصب كبير المدراء التنفيذيين في الشركة الجديدة.



١٩٦٨ (كانون الثاني/يناير): أفتتح ملعب الغولف الجديد على متن السفينة "سيمبانغ" الراسية في ميناء سنغافورة. حيث وجه لي ضباط البحرية الملكية دعوة لافتتاح الملعب قبيل مغادرتي إلى لندن للقاء هارولد ويلسون.



١٩٧١ قبل تناول العشاء في "١٠ داوننغ ستريت"، مع رئيس الوزراء ادوارد هيث، وزوجتي تشو، وابنتي وي لينغ.



تموز/يوليو ١٩٦٥ ، أتلو قانون مكافحة الشغب أمام ك. سوبياه، رئيس اتحاد نقابات العمال المياومين، لأحذره من مغبة التقدم بمطالب مغالية ومتطرفة قبل البدء بأحد الإضرابات غير المشروعة.



كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، زعيم حزب العمال البريطاني توني بلير، يرافقه ليم بون هينغ ، الأمين العام للمؤتمر الوطني لنقابات العمال في زيارة لأحد المتاجر (السوبرماركت) التابعة للمنظمة، مثل تلك التي زارها ريجكوف والسكرتير العام للحزب الشيوعي الفيتنامي دو موي.



تشرين الثاني/نوفمبر , ١٩٨٠ مقارنا الانطباعات مع البرت وينسيميوس خلال نزهة بالقوارب في "الوديان الثلاثة" في الصين.



١٩٦٥: زيارة قمت بها إلى سكان بوكيت هو سوي الذين أعيد توطينهم داخل شقق في مبان طابقية حديثة، بعد أربع سنوات من اندلاع الحريق الضخم الذي سوى أكواخهم الفقيرة بالأرض.



فانغ شوانغ بي (المعروف باسم الزعيم المطلق الصلاحية) بلباس قائد حرب العصابات في جنوب تايلند. أرسل لي هذه الصورة مع شريط فيديو.



١٩٩٥: مصافحة أمام عدسات التصوير مع فانغ تشاونغ بي في دياويوتاي. بكين.



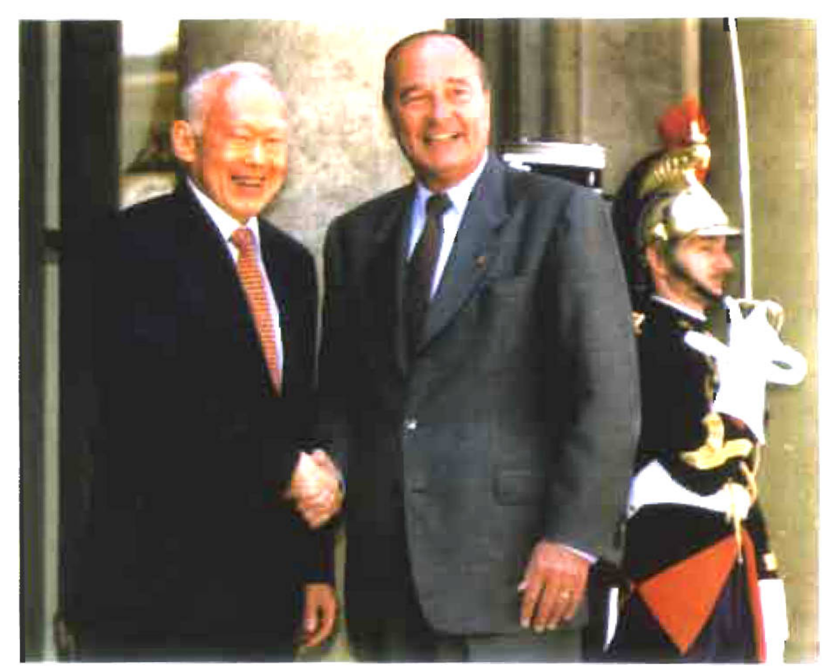
نيسان/أبريل ١٩٥٥: الانتصار الأول الذي حققته في الانتخابات في دائرة تانجونغ باغار، التي بقيت أمثلها طيلة ٤٥ سنة.



كانون الأول/ديسمبر ، ١٩٨٠ أخطب تحت المطر لمدة ساعة، لأن الجماهير أصرت على البقاء والاستماع للخطبة.



تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩: أقود بـ"المكنسة" واحدة من العديد من الحملات للمحافظة على سنغافورة نظيفة وخضراء.



أيار ١٩٩٩ الرئيس جاك شيراك مرحباً بي أمام قصر الاليزية، باريس.



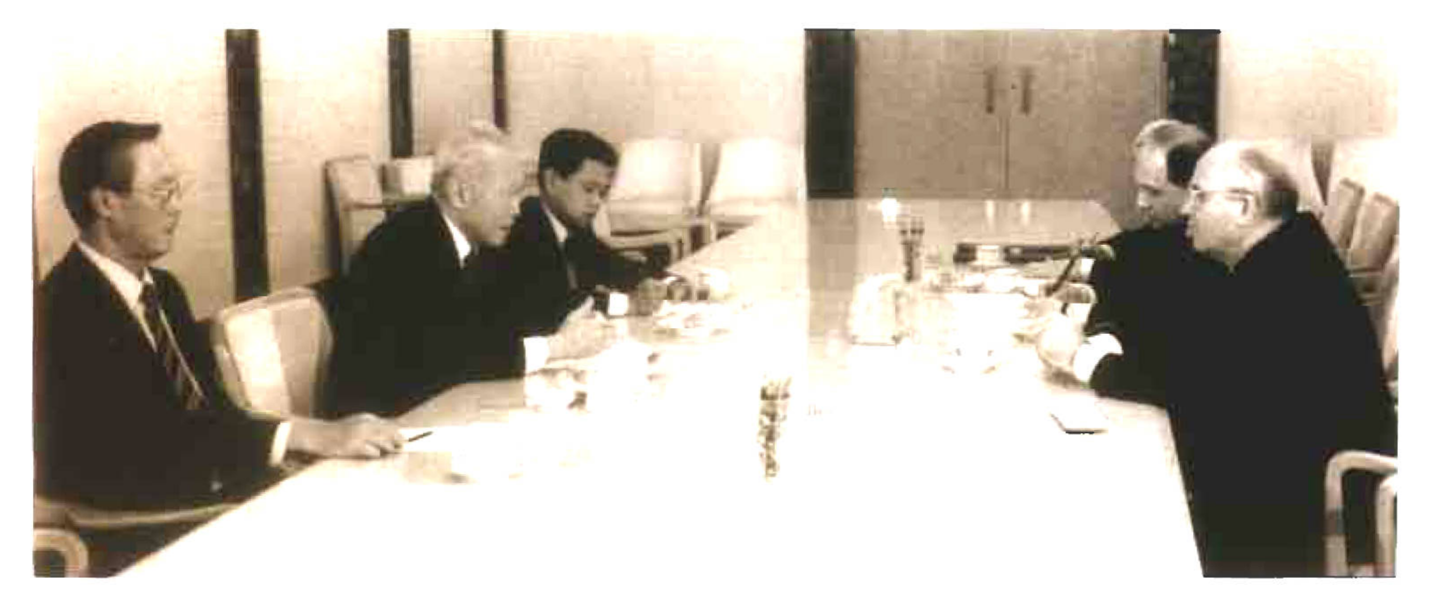
أيار ١٩٩٠ مع الرئيس فرانسوا ميتران في قصر الاليزية، باريس.



تشرين الأول/أكتوبر ،١٩٧٨ مرحبا بالمستشار الألماني هيلموت شميدت.



أيار/مايو ، ١٩٩٠ مع المستشار الألماني كول خلال مراسم استقبال أقيمت في بون.



أيلول/سبتمبر ١٩٩٠: مع غوه تشوك تونغ، وونغ كان سينغ، في اجتماع مع الرئيس "المنهك" ميخائيل غورباتشوف في الكرملين.



١٩٦٩: خلال زيارة إلى البيت الأبيض، التقيت الرئيس نيكسون، وهنري كيسنجر (مستشار شؤون الأمن القومي)؛ يبدو في الصورة أيضا سفير سنغافورة، أي. اس. مونتيرو.



آب/أغسطس ١٩٨٢: لقاء في البيت الأبيض مع الصديقين الرئيس رونالد ريغان، ووزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز.



نيسان/أبريل ,١٩٨٩ خلال زيارة قمت بها لحاملة الطائرات الأمريكية "رينجر" في ميناء سنغافورة.



تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥: ألقي خطابا في جلسة مشتركة للكونغرس الأمريكي حول التجارة الحرة. يقف خلفي نائب الرئيس، جورج بوش، ورئيس المجلس تيب أونيل.



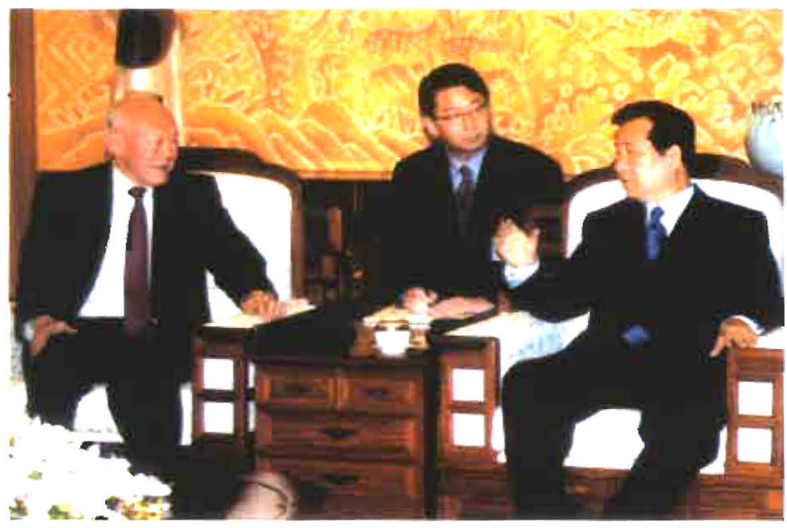
تشرين الأول/أكتوبر ، ١٩٨٦ الصورة الرسمية التي التقطت لي مع هيروهيتو إمبراطور اليابان.



أيلول/سبتمبر، ١٩٦٧ مرحبا برئيس وزراء اليابان ايساكو ساتو والسيدة ساتو في سنغافورة.



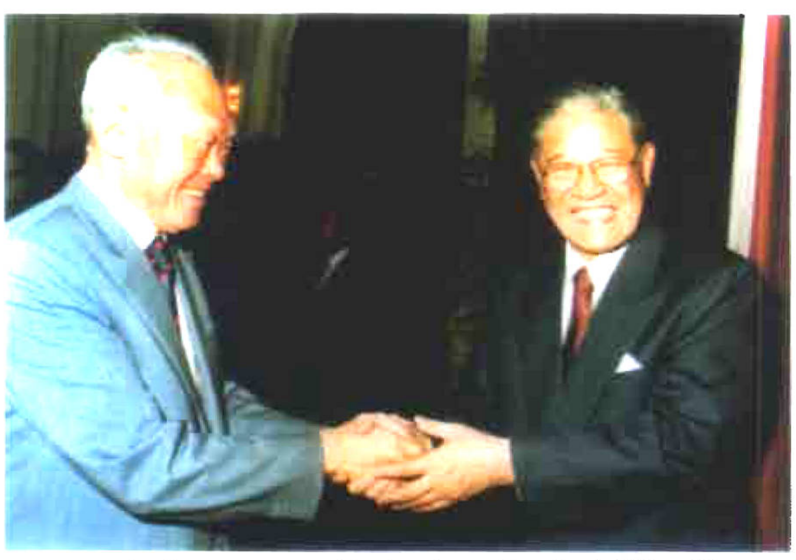
آب/أغسطس , ١٩٧٧ مع رئيس الوزراء الياباني تاكيو فوكودا، وهون سوي سين، ورئيس شركة "سوميتومو"، نحتفل بإطلاق شركة سنغافورة للبتروكيماويات.



تشرين الأول/أكتوبر , ١٩٩٩ مع الرئيس الكوري كيم داي جونغ في "البيت الأزرق" في سيول.



شباط/فبراير ,١٩٨١ على جزيرة كويموي (قبالة جيامين) مع الرئيس التايواني تشانغ تشينغ . كو.



كانون الثاني/ يناير١٩٩٠: الرئيس لي نغ هوي يستقبلني في تايبيه.



أيار/مايو ١٩٧٦: لقاء مع الزعيم ماو تسي تونغ في "المدينة المحرمة" في بكين.



تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨: أنا وتشو نرحب بالزعيم الصيني دينغ شياو بينغ وزوجته خلال حفل عشاء في "ايستانا". يظهر في الخلف نائب رئيس الوزراء (آنذاك) غوه كينغ سوي.



أيلول/سبتمبر ١٩٨٨: الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني جاو زيانغ في عشاء أقامه في دياويوتاي، بكين، في عيد ميلادي الخامس والستين.



١٩٩٠: مستقبلاً رئيس الوزراء الصيني لي بينغ في ايستانا.



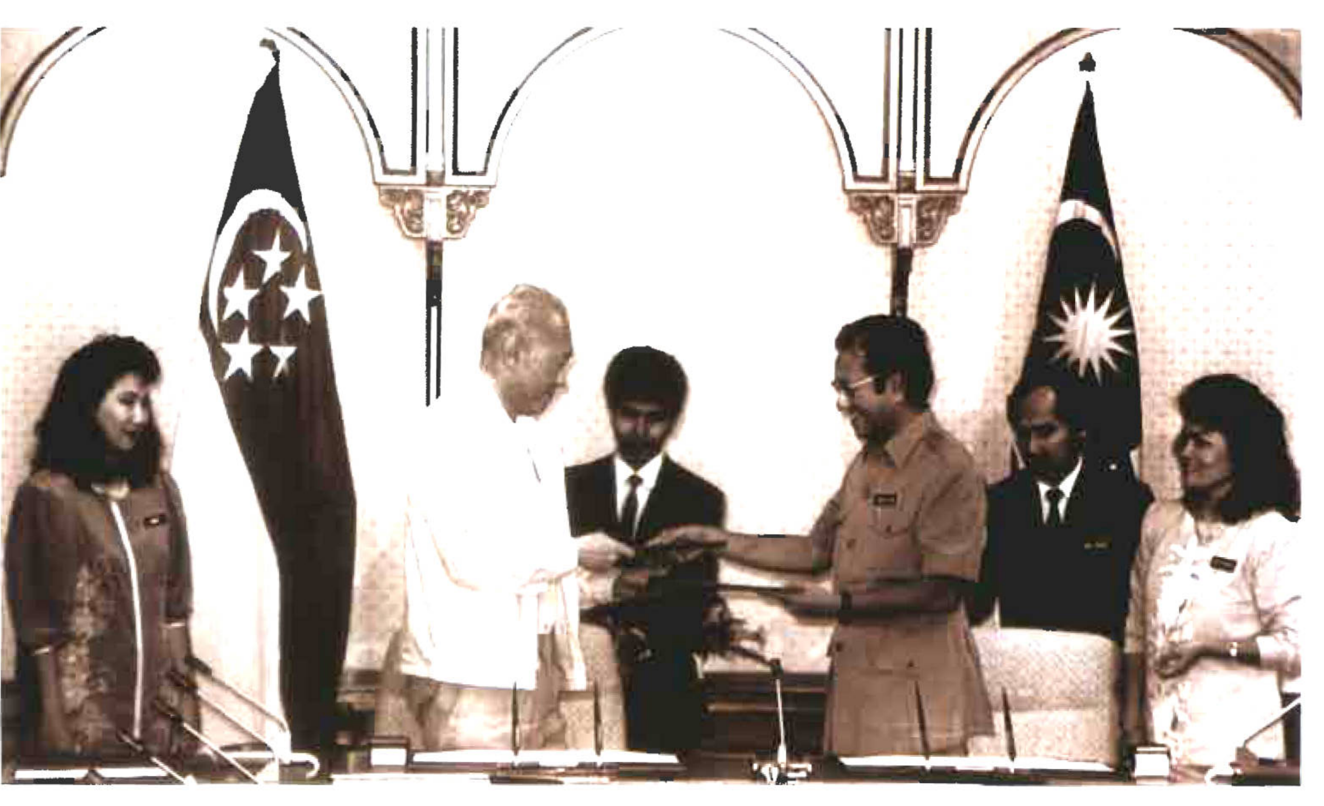
١٩٩٤: مع جيانغ زيمين في حفلة عشاء في ايستانا. وخلفنا لونغ.



أيلول/سبتمبر ١٩٩٩: مع رئيس وزراء الصين جو رونغ جي في جونغنانهاي. بكين



كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩, آخر زيارة قمت بها لتانكو بعد تقاعده في بينانغ.



حزيران/يونيو ١٩٨٨: أوقع اتفاقية مهمة مع رئيس وزراء ماليزيا مهاتير في كوالالمبور لبناء سد لينغوي على نهر جهور.



أيار/مايو ١٩٧٣: أول زيارة رسمية لي إلى إندونيسيا في عهد سوهارتو. أنثر الزهر على قبري بحارين إندونيسيين أعدما في سنغافورة عام ١٩٦٨ لارتكابها جريمة قتل عام ١٩٦٥ .



أيلول/سبتمبر ١٩٨٢: الرئيس سوهارتو مرحبا بي في مطار جاكرتا.



تشرين الثاني/نوفمبر ,١٩٩٩ زيارة للرئيس الإندونيسي المنتخب حديثا عبد الرحمن وحيد في فندقه في سنغافورة.



نيسان/أبريل ,١٩٦٤ مرحبا بسلطان بروناي السير عمر علي سيف الدين في مطار سنغافورة.



نيسان/أبريل ١٩٦٥: عناق على الطريقة الفرنسية مع الأمير نوردوم سيهانوك
في قصره في بنوم بنه.



تشرين الأول/أكتوبر ,١٩٧٨ لقاء مع رئيس الوزراء الفيتنامي فام فان دونغ في مطار سنغافورة قبل بدء المباحثات (التي اتسمت بالبرود).



تشرين الأول/أكتوبر , ١٩٨١ زعماء دول الكومنويلث يأخذون فترة راحة في كانبيرا. (من اليسار) كينيث كاوندا (زامبيا)، مالكولم فريزر (استراليا)، انديرا غاندي (الهند)، أنا وبيير ترودو (كندا).



أيار/مايو ١٩٩٠: مع السيدة مارغريت تاتشر وحفيدها في تشيكرز خلال زيارتي الرسمية الأخيرة. كتبت إلي تقول في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام: "من كان يتخيل أن يترك كل منا أعلى منصب في بلده في نفس اليوم تقريبا".



نيسان/أبريل ١٩٦٥ مع رئيس الوزراء الأسترالي روبرت منزيس في مبنى البرلمان، كانبيرا.



أيلول/سبتمبر ١٩٩٩: في اجتماع للحكومة مع رئيس الوزراء غوه تشوك تونغ.



سنغافورة في الخمسينات: مستعمرة نائية.



مركز مالي/تجاري، مع الأراضي المستصلحة وأرصفة تحميل الحاويات في الخلفية.



صورة عائلية أخذت عشية رأس السنة الصينية الجديدة، ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠